

الغُنيَّة

فِي الْكَلَامِ

لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ نَاصِرٍ الْأَنْصَارِيِّ النِّسَابُورِيِّ

قِسْمُ الْإِلَهِيَّاتِ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

رِسَالَةٌ مَا جَسْتِيرَ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

إعداد

مُصْطَفَى حَسَنِ عَبْدُ الْهَادِي



دار السلام

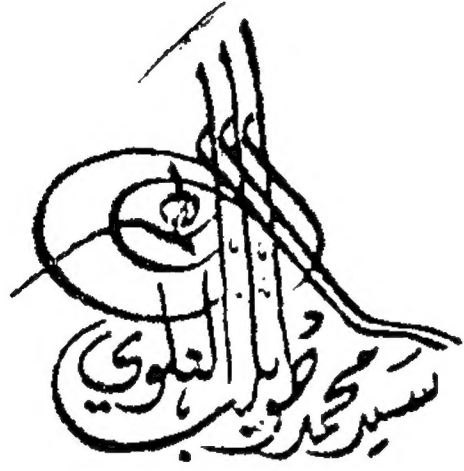
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الْغُيُوبَةُ فِي الْكَلَامِ

لِأَبِي الْقَاسِمِ سَلْمَانَ بْنِ نَاصِرٍ الْأَنْصَارِيِّ النِّسَابُورِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ قِسْمِ الْإِلَهِيَّاتِ

رِسَالَةٌ مَا جَسْتِيرَ



إِعْدَادُ

مُصْطَفَى حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دَارُ السَّبْأِ

لِلطَبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبدلغادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

النيسابوري ، سلمان بن ناصر بن عمران ، ١٠٩٦ -
١١٥٧ .

الغنية في الكلام / لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري
النيسابوري ، دراسة وتحقيق قسم الإلهيات ، إعداد مصطفى
حسين عبد الهادي - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة
والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٠ م .

٢ مج ؛ ٢٤ سم .

تدمك ٢ ٩٢٣ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - علم الكلام .

٢ - عبد الهادي ، مصطفى حسين (محمد)

أ - العنوان .

٢٤٠

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣)

بريدياً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجا لعقد
ثالث مضى في صناعة النشر

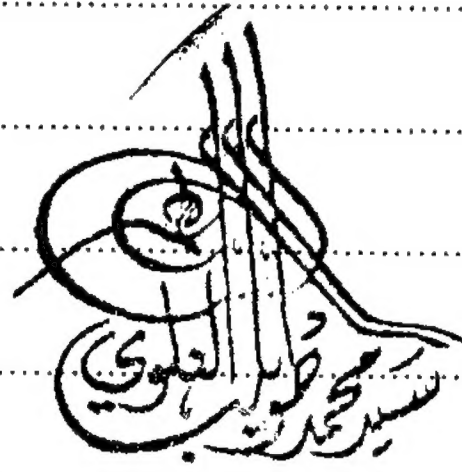
فهرس محتويات المجلد الثاني

تابع: [الانشاء والصفات]

- (١ / ٤ / ٦) باب في إثبات العلم بكون الرب سبحانه متكلمًا بكلام يختص به ٥٩٣
- (١ / ٤ / ١٦) فصل: في حقيقة الكلام وحده ٥٩٣
- (١ / ٤ / ٦ ب) مسألة المتكلم من قام به الكلام ٦١٣
- (١ / ٤ / ٦ ج) فصل: الكلام هل يفتقر إلى بنية مخصوصة؟ ٦١٩
- (١ / ٤ / ٦ د) القول في أضداد الكلام ٦٢٠
- مقدمة في حقيقة الكلام وأحكامه ٦٢١
- فصل: الفعل لا ضده ٦٢١
- فصل: حقيقة الترك ٦٢٣
- فصل: لا يتحقق التّضادُّ في صفة ترجع إلى الأفعال ٦٢٤
- فصل: التّضادُّ إنّما يقع عند قيام معنيين متضادين في محل واحد ٦٢٥
- فصل: آخر في هذا الباب مضادة العلم الموت ٦٢٦
- مسألة: تماثل الأعراض متضادة ٦٢٧
- فصل: في أضداد الكلام ٦٢٩
- القول: في إثبات الكلام لله تعالى ٦٣٣
- شبهة المخالفين ٦٤٢
- فصل: مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام ٦٥٨
- فصل: في القراءة والمقروء والقارئ ٦٦١
- فصل: هل القراءة غير المقروء؟ ٦٦٢

- ٦٦٦ فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مُحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ
- ٦٦٧ فصل: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَنْزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
- ٦٦٨ فصل: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ
- ٦٧١ فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ
- ٦٧٤ فصل: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صَدَقَ
- ٦٧٥ (١ / ٤ / ٧) القول في البقاء واختلاف الناس فيه
- ٦٨٤ مسألة: الأعراض لَا تبقى
- ٦٩١ مسألة: في الفناء وحقيقته
- ٦٩٧ (١ / ٤ / ٨) القول في الاسم والمسمى وما يتعلّق بهما
- ٧٠٣ (١ / ٤ / ٨ أ) فصل: الصّفة هل توصف؟
- ٧٠٤ (١ / ٤ / ٨ ب) فصل: أسماء الله تعالى لَا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلّة العقول
- ٧١٠ (١ / ٤ / ٨ ج) فصل: اليدان والوجه صفات ثابتة للربّ تعالى
- ٧١٩ (٢) القول فيما يجوز على الله تعالى
- ٧٢٠ ○ (١ / ٢) إثبات الإدراكات شاهدًا
- ٧٢٤ (٢ / ١ / ١) فصل: الإدراكات هل هي من قبيل العلوم؟
- ٧٢٧ (٢ / ١ / ٢) فصل: الإدراك غير مفتقر إلى بنية مخصوصة
- ٧٢٩ (٢ / ١ / ٣) فصل: المدرك منّا هل يدرك بأدوات وآلات؟
- ٧٣٨ (٢ / ١ / ٤) فصل: الإدراكات شاهدًا خمسة
- ٧٤٠ (٢ / ١ / ٥) فصل: الباري سبحانه هل يدرك بالحواس الخمس؟
- ٧٤٣ ○ (٢ / ٢) باب: كلّ موجودٍ يجوز أن يرى
- ٧٤٥ (٢ / ٢ / ١) فصل: المعدوم يستحيل أن يرى
- ٧٤٦ (٢ / ٢ / ٢) فصل: الإدراك الحادث لَا يتعلّق إلّا بمدركٍ واحدٍ
- ٧٤٧ (٢ / ٢ / ٣) فصل: لَا يتصوّر اجتماع رؤيتين في محلٍّ واحدٍ
- ٧٤٩ (٢ / ٢ / ٤) فصل: كلّ رؤيتين متعلّقتين بعرضين مختلفين مختلفتان

٧٤٩	(٢ / ٢ / ٥) فصل: الرؤية تتعلّق بوجود المرئيّ
٧٥١	(٢ / ٢ / ٦) فصل: المرئيّ في وقتنا الأجسام والألوان والحركات
٧٥٣	○ (٢ / ٣) فصل: في متعلّق الإدراكات الآخر
٧٥٥	فصل: الشّم معنّى في الجسم تدرك به الرّوائح
٧٥٨	○ (٢ / ٤) فصل: في أضداد الإدراكات
٧٦٠	فصل: الموانع من الإدراكات يجب اختصاصها بمحال الإدراكات
٧٦٢	○ (٢ / ٥) فصل: في حقيقة الرؤيا
٧٦٤	○ (٢ / ٦) مسألة: الله ﷻ يجوز أن يرى بالأبصار
٧٧٨	شبهة أخرى لهم
٧٨١	○ (٢ / ٧) القول في أنّ أهل الجنان يرون الله تعالى وعداً منه حقاً
٧٩٣	القسم الثالث من الإلهيات: الأفعال الإلهية
٧٩٥	(١) القول في خلق الأعمال
٧٩٩	فصل: في حقيقة الخلق
٨٠٣	فصل: لا يجوز أن يكون الفعل متعلّقاً بالفاعل من جميع الجهات
٨٠٦	فصل: في حقيقة الكسب
٨٠٩	فصل: القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها
٨١٥	فصل: الكلام في المضطرّ
٨١٦	فصل: في إثبات مقدور بين قادرين
٨٥٢	○ القول فيما يستدلّون به من ظواهر القرآن
٨٥٤	فصل: في الهدى والضلال والختم والطبع
٨٦٤	○ القول في الاستطاعة وحكمها
٨٦٩	مسألة: القدرة الحادثة غير باقية
٨٧٣	شبه القائلين بتقدّم القدرة على المقدور وجوباً
٨٨١	مسألة: القدرة الواحدة لا تتعلّق إلا بمقدور واحد



- فصلٌ: في ذكر مذاهب المعتزلة في أحكام القدرة واختلافهم فيها ٨٩١
- القول في العجز والمنع ٨٩٣
- فصلٌ: العجز عجزٌ عن معدومٍ ومتعلّقٍ به ٨٩٥
- فصلٌ: في حقيقة المنع ٨٩٨
- فصلٌ: كلّ قدرتين تعلّقتا بمقدورين فهما مختلفتان ٩٠٠
- القول في تكليف ما لا يطاق ٩٠١
- فصلٌ: ما علم الله أنّه لا يقع من الممكنات لا يخرج من قبيل الممكنات ٩١١
- فصلٌ: في البديل عن الموجود ٩١٤
- باب: الردّ على القائلين بالتولّد ٩١٧
- باب: الردّ على الطّبائعيّين والفلاسفة ٩٣٥
- فصلٌ: شبه الطّبائعيّين ٩٤٠
- فصلٌ: في الكلام على المنجّمين وذكر مناقضاتهم ٩٤٩
- في الردّ على الأحكاميين ٩٥٢
- (٢) القول في الإنسان وما يتّصل به ٩٥٦
- باب: إرادة الكائنات ٩٦٧
- شبه المعتزلة في أنّ الله لا يريد من عباده إلّا ما أمرهم به ٩٧٦
- شبهة أخرى لهم ٩٨٣
- فصلٌ: في متعلّقاتهم من ظواهر الكتاب ٩٨٥
- فصلٌ: في التّوفيق والعصمة ٩٩٠
- فصلٌ: في القدريّة ٩٩٣
- (٣) القول: في التّعديل والتّجوير ٩٩٧
- فصلٌ: في ذكر مذاهب المعتزلة في التّحسين والتّقبيح ١٠٠٩
- فصلٌ: في ذكر عبارات النّاس في تحديد الحسن والقبح ١٠١٢
- مسألة: الفعل لا يدلّ على وجوبٍ واجبٍ ١٠١٧

١٠٢٤	فصل: في بيان ألفاظ لا بُدَّ من الوقوف على معانيها
١٠٢٩	مسألة: في أن لا علة ولا غرض لأفعال الله
١٠٣٤	○ القول في الآلام وأحكامها
١٠٤٣	فصل: في الأعواض واختلاف أقوال المعتزلة فيها
١٠٥٠	القول في حكم إيلاَم الأطفال إلى آخره
١٠٥٢	○ القول في الصَّلاح والأصلح
١٠٦٢	○ القول في اللُّطف ومعناه
١٠٦٧	الفهارس العامة للنص المحقق
١٠٦٩	أولاً: الفهارس الفنية
١٠٧١	فهرس الآيات القرآنية
١٠٩٧	فهرس الأحاديث النبوية
١١٠٠	فهرس الآثار
١١٠٢	فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات
١١٠٣	فهرس الأعلام والأماكن
١١٠٨	فهرس الفرق والطوائف
١١١٣	ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية
١١١٥	معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات
١١٣٧	فهرس القواعد والكليات
١١٦٤	فهرس المقالات والنحل
١٢٠٩	فهرس آراء المصنف الكلامية
١٢١٠	فهرس المصادر والمراجع
١٢٥٣	السيرة الذاتية للمحقق





(١ / ٤ / ٦) بَابُ: فِي اثْبَاتِ الْعِلْمِ

يَكُونِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَكَلَّمَهَا بِكَلَامٍ يَخْتَصُّ بِهِ

وَاعْلَمْ: أَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ غَرَضُنَا مِنْ إِضْاحِ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بَعْدَ عَقْدِ فُضُولٍ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ شَاهِدًا، وَفِي أَحْكَامِهِ، وَإِذَا وَضَحَ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ فَحِينَئِذٍ نَنْعُطُ عَلَى مَقْصِدِنَا.

(أ) فَضْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَحَدِّهِ^(١)

ذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ جِسْمٌ لَطِيفٌ يَنْبَعِثُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَقْرَعُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ وَتَشَابُكُهَا وَتَدَاخُلُهَا^(٢).

ثُمَّ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ؛ فَقَالَ مَرَّةً: « ذَلِكَ الْجُزْءُ الَّذِي يُدَاخِلُ أَجْزَاءَ الْهَوَاءِ، يُصَاكُ الْمَسَامِعَ،

(١) انظر مبحث الكلام وما يتعلق به في: المقالات (١ / ٢٦٢، ٢٦٣)، (٢ / ١٠٧، ١١٥)، (ص ٢٥٩، ٢٧٦)، واللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإبانة (ص ٦٣، ٨٥)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٦، ٦٨، ١٣٧)، وأصول الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والفرق (ص ٣٣٤)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٩٩، ١٣٦)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، والاقتصاد (ص ٨٩، ١٠٢)، وقواعد العقائد (ص ٥٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٩٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٦٨، ٣٤٠)، والأربعين (١ / ٢٤٤، ٢٥٨)، والمحصل (ص ١٨٤، ١٨٦)، والمطالب (٣ / ١٢٥، ١٣١)، والمعالم (ص ٦١، ٦٥)، والأبكار (١ / ٣٥٣، ٤٠٠)، (٥ / ٤٣)، وغاية المرام (ص ٨٨، ١٢٠)، والكامل (ل ١٠١ / أ - ١٢٣ / أ)، وشرح المقاصد (٤ / ١٤٣، ١٦٢)، ورسالة في الذب عن الأشعري: ٢، وشرح المواقف (٦ / ٦٨، ٨٢)، (٨ / ١٠٣، ١١٨)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤، ٢٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢ / ٤٩٦).

وعند المعتزلة انظر: الزمخشري: المنهاج في أصول الدين (ص ١٢، ١٧، ١٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧ / ١٤، ٢١، ٤٨)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٠٩)، ومتشابه القرآن (ص ١٠، ١٢)، ورسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس للجشمي (ص ٦٥، ٦٩).

وأيضًا: العلم الشامخ (ص ١٦٨، ١٧٣)، والأرواح النوافح (ص ١٦٨)، واستحالة المعية بالذات (ص ٢٦٩، ٢٩٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٦، ١٦٣)، والمقدمة (ص ٦٣، ٧٢)، والمسامرة (ص ٣٢، ٣٦)، والرازي وآراؤه (ص ٣٢٢، ٣٣١)، والآمدي وآراؤه (ص ٢٦٧، ٢٨٣).

(٢) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٣١)، والمقالات (٢ / ٧١، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وفي الدلالة على أن الكلام ليس بجسم وما يتصل بذلك انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧ / ٢٤)، وقد أخذ النظام مذهبه في الكلام والصوت من الفلاسفة. انظر نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٠ / أ).

وَيَهْجُمُ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُسْمَعُ^(١).

وَقَالَ فِي قَوْلٍ آخَرَ: « إِذَا مَزَجَ الْكَلَامُ الْهَوَاءَ تَشَكَّلَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِشَكْلِهِ وَتَتَمَثَّلُ بِمِثَالِهِ، وَحَدَّثَ فِي الْهَوَاءِ فِي أَجْزَائِهِ أَعْدَادٌ مُتَشَكِّلَةٌ عَلَى سِلْكِ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَبَانِيهَا ». قَالَ: « وَإِذَا سَمِعَ طَائِفَةٌ كَلَامًا؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مِمَّا تَشَكَّلَ شَيْءٌ لِلَّذِي سَمِعَهُ بَعْضُهُمْ، غَيْرَ الَّذِي سَمِعَهُ الْبَاقُونَ ».

وَكَانَ مِنْ أَصْلِهِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ جَمِيعَ السَّامِعِينَ سَمِعُوا وَاحِدًا.

فَقِيلَ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا يُسْمَعُ إِذَا قَارَعَ الْمُسْتَمِعَ وَدَاخَلَهُ، وَهَجَمَ عَلَى الرُّوحِ، وَقَدْ يَتَكَلَّمُ الْوَاحِدُ بِكَلِمَةٍ فَيَسْمَعُهَا أَقْوَامٌ كَثِيرَةٌ فِي أَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ جَمِيعَهُمْ سَمِعُوا كَلِمَةً وَاحِدَةً، [١/٧٤] فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُشَابِكَ آذَانَ أَقْوَامٍ حَتَّى تَكُونَ بِجُمْلَتِهَا مُتَشَابِكَةً لِأُذُنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُشَابِكُ أُذُنَ الْآخَرِ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى جَوَازِ كَوْنِ الْجِسْمِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَمَاكِنَ كَثِيرَةٍ.

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا عَلَى التَّرْتِيبِ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ.

فَلَمَّا عَلِمَ لُزُومَ السُّؤَالِ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ تَتَشَكَّلُ عَلَى مِثَالِ الْكَلِمَةِ، وَيَتَمَثَّلُ مِنْهَا أَعْدَادٌ فِي الْهَوَاءِ، وَيَقْرَعُ أُذُنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَاحِدَةً.

وَجَرَّهُ ارْتِكَابُهُ إِلَى أَنْ قَالَ: لَمْ يَسْمَعْ اثْنَانِ مِنْهُمْ شَيْئًا وَاحِدًا، بَلْ مَا سَمِعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرُ الَّذِي سَمِعَهُ الْآخَرُونَ.

وَفِي قَضِيَّةٍ أَصْلِهِ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا سَمِعَ مَا يُمَازِلُ كَلَامَهُ مِمَّا تَشَكَّلَ فِي الْهَوَاءِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلْحِسِّ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ بِدِيَهَةِ أَنْ مَنْ بَدَرَتْ مِنْهُ كَلِمَةٌ، فَقَدْ تَعَلَّقَ إِدْرَاكُ السَّمْعِ بِعَيْنِ

(١) يرد عليه أن الجسم لا يشغل أحياءاً كثيرة ولا يداخل أجزاء كثيرة في وقت واحد. وقد أنكر على النظام مذهبه في الصوت وأنه جسم من أصحابه المعتزلة قبل الأشاعرة؛ انظر: ديوان الأصول (ص ٤٠، ٤٣، ٤٤)، والكمال (١/١٠١).

تِلْكَ الْكَلِمَةُ لَا بَغِيرَهُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهَا، فَكَذَلِكَ السَّامِعُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَلَامٍ صَادِرٍ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ فِي السَّمْعِ، وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ صَدَرَتْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ، وَعِنْدَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ تَصِيرُ كَلِمَاتٌ فِي الْجَوِّ، فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَمَا تَحَقَّقَ الْفَضْلُ بَيْنَ كَلِمَةٍ وَبَيْنَ كَلِمَاتٍ؛ إِذِ الْجَوُّ فِي الْحَالَتَيْنِ مُتَمَثِّلٌ فِي الْكَلِمَةِ الْمُتَشَكِّلَةِ، وَالسَّامِعُ يَسْمَعُ مَا يَقْرَعُ أُذُنُهُ، فَثَبَّتَ بُطْلَانُ قَوْلِهِ لِمُتَنَاقُضِهِمَا وَعَدَمَ اسْتِقَامَتِهِمَا.

وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ جِسْمًا قَائِمًا بِالنَّفْسِ^(١) لَصَحَّ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ عَلَى سَائِرِ الْأَجْسَامِ؛ إِذْ قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُسِ الْأَجْسَامِ^(٢).

ثُمَّ الْكَلَامُ فِي مَقْدُورَاتِ الْبَشَرِ، وَالْبَشَرُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْأَجْسَامِ. وَالْعَجَبُ مِنَ النَّظَامِ أَنَّهُ أَبْطَلَ الْقَوْلَ بِالتَّوَلُّدِ وَخَالَفَ أَصْحَابَهُ فِيهِ، وَالتَّرَمُّمُ التَّوَلُّدُ فِي الْأَجْسَامِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ مُنْفَرِدًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَحَالَ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَيَكُونُ صَائِتًا بِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ صَوْتٍ لَا لِمُصَوِّتٍ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ الْأَصْوَاتَ تُصَاكُ الْأَسْمَاعَ، حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَلَمَ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: الَّذِي يُصَاكُ الْأَسْمَاعَ^(٣) مَحَلُّ الْحَرَكَةِ وَهُوَ الْهَوَاءُ دُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَرَضِ؛ فَإِنَّ الصَّائِتَ يُحَوِّلُ الْهَوَاءَ بِصَوْتِهِ فِي حُكْمِ الْعَادَةِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ الصَّوْتُ جِسْمًا لَكَانَ مَسْمُوعًا عَلَى الدَّوَامِ إِذْ لَا تَفْنَى الْأَجْسَامُ.

(١) في الأصل موضع كلمة مضروب عليها بالسواد.

(٢) انظر في القول بتجانس الأجسام: أصول الدين (ص ٥٢، ٥٥)، والمطالب (١١٧/٦)، والمحصل (ص ١٣١)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ١٨١)، والجلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص ١٢٥)، والمقداد السيوري: إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين (ص ٥٤)، وعبد الرزاق اللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/٨٧)، والجلي: أنوار الملكوت في شرح الياقوت (ص ٢٠).

وانظر نقد القول بتماثل الأجسام في: شرح الأصول الخمسة (ص ٩٠)، والأبكار (٣/١٠٣)، والموافقة (٢/٢٦٢)، وهراس: ابن تيمية السلفي (ص ١٨٠)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٤١٦، ٤١٧).

(٣) في الأصل عبارة: «حَتَّى يَجِدَ السَّامِعُ لِمُصَاكَّتِهَا الْأَلَمَ» مضروب عليها بالسواد، ويبدو أنه سبق قلم من الناسخ.

قُلْتُ: وَالنَّظَامُ يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِتَجَدُّدِ الْأَجْسَامِ^(١)، وَهَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنْ مَنْ تَكَلَّمَ بِفُضُولِ^(٢) يَسْمَعُ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ، وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْإِنْسَانُ يَتَكَلَّمُ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ فَيَسْمَعُ مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَلَا يَسْمَعُ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ جِسْمٌ تَدْفَعُهُ الرِّيحُ إِلَى جِهَةِ انْحِدَارِهِ، لَكَانَ يَسْمَعُهُ كُلُّ مَنْ حَوْلَ الْمُتَكَلِّمِ.

وَلِلنَّظَامِ أَمْثَالُ هَذَا شُبَّةٌ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَيَجُوزُ انْخِرَاقُ الْعَادَةِ بِهَا، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَنَا نَرَى الْفَرْقَ^(٣) مِنَ السَّحَابِ، ثُمَّ نَسْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْتَ الرَّعْدِ، وَكَذَلِكَ الصَّكُّ.

وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ النَّظَامِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَسْمَعُهَا الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى مَنَازِلَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ كَيْفَ يَقْرَعُ مَسَامِعَهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً مَعَ كَثَرَتِهِمْ؟! وَكَيْفَ تَصِيرُ الْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ كَلِمَاتٍ بَعْدَ السَّامِعِينَ؟! وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا سَمِعَ سَامِعٌ كَلَامَ مُتَكَلِّمٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَسْمَعُ مِثْلَ كَلَامِهِ.

وَالَّذِي يُبْطِلُ قَاعِدَةَ كَلَامِهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُطْبِقُ شَفْتَيْهِ، وَيَتَنَحَنَحُ، فَيُوجَدُ الصَّوْتُ فِي جَوْفِهِ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ، مَعَ أَنَّهُ يَسُدُّ أَنْفَهُ وَفَمَهُ، فَيَسْمَعُ قَرَقَرَةً بَطْنِهِ، وَصَوْتَ تَنَحْنُجِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي بَيْتٍ مَسْدُودِ الْجِهَاتِ وَالْجَوَانِبِ فَيُصَوِّتُ فِيهِ فَيَسْمَعُ صَوْتَهُ مَنْ كَانَ خَارِجَ الْبَيْتِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قُرِعَ الطُّسْتُ فَإِنَّهُ يَطْنُ وَيَتَمَادَى طَنِئُهُ زَمَانًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُثَ^(٤) فِي أَجْزَائِهِ اصْطِكَاكٌ فَإِنَّهَا مُتْرَاصَةٌ، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَكُمْ: إِنَّ الصَّوْتَ اصْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ^(٥).

قُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَجْزَاءِ الطُّسْتِ تَخَلُّلٌ يَسْلُكُ فِيهِ الْهَوَاءُ فَيُصَكُّ بَعْضُ أَجْزَائِهِ بِبَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَطْنُ مَا دَامَ يَتَحَرَّكُ.

(١) انظر نسبة القول بتجدد الأجسام إلى النظام في: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (٤٧/٥).

(٢) أي: بفصل بين عباراته وجملته.

(٣) الفرق: السحابة المنفردة لا تخلف؛ قال الجوهري: وربما شبهوا السحابة التي تنفرد من السحاب بهذه الناقة؛ فيقال: فارق، وقال ابن سيده: سحابة فارق منقطعة من معظم السحاب تشبه بالفارق من الإبل.

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل قريبة من كلمة: يتحرك، ولم يتضح لي قراءتها.

(٥) القول بأن الصوت اصطكاك الأجرام ليس خاصًا بالأشاعرة؛ بل قال به أيضًا بعض المعتزلة؛ انظر: ديوان الأصول (ص ١٦٤) حيث اعتبر وجود الصوت مشروطًا بالمصاكة، وانظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤/ب).

ثُمَّ لَا ئِمَّتِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَرَدُّدٌ وَاخْتِلَافٌ حَوْلَ حَقِيقَةِ الصَّوْتِ.

[٧٤/ب] فَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ^(١) عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ فُورَكٍ فِي

شَرْحِ كِتَابِ « الْجُمَلِ وَالْمُقَدِّمَاتِ » أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ لِأَبِي الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَصًّا فِي أَنَّ الصَّوْتَ مَا هُوَ؟ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَلِيقُ بِأَصْلِهِ أَنَّهُ عَرَضٌ وَاحِدٌ^(٢).



وَقَالَتِ الْفَلَاسِفَةُ: « إِنَّهُ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ »^(٣).

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: « إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ غَيْرٌ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْحَرَكَةِ »^(٤).

وَجَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ وَجُودَهُ ابْتِدَاءً دُونَ تَقَدُّمِ الْحَرَكَةِ^(٥).

وَالَّذِي حَكَاهُ الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتَ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ الصُّلْبَةِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ قِيَامُ صَوْتٍ بِجَوْهَرٍ فَرْدٍ، فَعَلَى هَذَا: الْإِفْتِرَاقُ يُضَادُّ الْمُلَاقَاةَ »^(٦).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: فَعَلَى هَذَا: لِلصَّوْتِ مَعْنِيَانِ يَخْدُثَانِ فِي جَوْهَرَيْنِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَإِنْ اضْطَكَكَ الْجَوْهَرَانِ أَحَدُثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى سُمِّيَ كِلَا الْمَعْنِيَيْنِ صَوْتًا وَاحِدًا.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: افْتِرَاقُهُمَا يُضَادُّ الصَّوْتَ، وَالِاضْطِكَاكُ نَوْعٌ مِنَ الْمُمَاسَّةِ.

(١) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي، فقيه أصولي متكلم مشارك في أنواع من العلوم، توفي بأسفرايين سنة (٤٢٩ هـ)، من مؤلفاته: الكلام في الوعيد، الفاخر في الأوائل والأواخر، الفرق بين الفرق، أصول الدين. انظر: وفيات الأعيان (١/٣٧٥)، وطبقات الشافعية لابن السبكي (٣/٢٣٨)، وتبيين كذب المفتري (ص ٢٥٣)، ومرآة الجنان (٣/٥٢)، وهدية العارفين (١/٦٠٦)، وإنباه الرواة (٢/١٨٥)، والأعلام (٤/٤٨)، ومعجم المؤلفين (٢/٢٠١).

(٢) تفسير الصوت بالعرض الواحد هو المناسب لأصول الأشعري لأن الكلام - عنده - ما أوجب لمحلّه كونه متكلمًا. الإرشاد (ص ١٠٤).

(٣) انظر: رسائل إخوان الصفا (٣/٣٨٧).

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٣٦)، وأيضًا: المقالات (٢/٢٧٢)، الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٦/ب).

(٥) انظر: التذكرة لابن متويه (ص ٣٦٢)؛ ذكر أن الكلام عند أبي هاشم: الأصوات المخصوصة لا معنى سواها يخالفها.

(٦) وانظر الجواب عن هذا المذهب في: ابن قدامة المقدسي: تحريم النظر في علم الكلام (ص ٦٢) وما بعدها.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الصَّوْتَ
اصْطِكَاكُ الْجُزْأَيْنِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحَرَكَةِ، يُضَادُّهُ السُّكُونُ.

وَمِنْ الْأَوَائِلِ مَنْ قَالَ: الصَّوْتُ انْسِدَادُ الْهَوَاءِ مِنْ مَضِيقٍ.

وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ الْأَصْوَاتَ تَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ، وَهِيَ
تَخْتَلِفُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهَا عَلَى الْأَسْمَاعِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُخَالِفُ الْآخَرَ: فَمِنْ خَفِيٍّ، وَمِنْ
عَلِيٍّ، وَمِنْ خَفِيزٍ وَمِنْ رَفِيعٍ، وَمِنْ شَجِيٍّ وَمِنْ حَزِينٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأَجْسَامِ أَنْ تَفْعَلَ
شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا بِاعْتِمَادٍ وَحَرَكَةٍ، فَإِذَا ضُرِبَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ، وَإِذَا ضُرِبَ
الْإِنْسَانُ يَدَهُ عَلَى طِسْتٍ وَجَدَ عِنْدَهُ صَوْتَانِ: أَحَدُهُمَا فِي يَدِهِ وَهُوَ كَسْبُهُ، وَالْآخَرُ فِي الطِّسْتِ،
وَهُوَ خُلُوقُ لَبَتَّتِهِ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ بَيْنِ جِسْمَيْنِ لَبَتَتَيْنِ أَحَدُ أَجْنَاسِ الصَّوْتِ، وَمَا وَجَدَ مِنْ
أَصْوَاتٍ عِنْدَ عِبَارَاتِهِ وَتَنَحُّنِجِهِ فَذَلِكَ كَشَفٌ لَا حَالٌ فِي لَبَنَاتِهِ وَاسْتِدَاقِهِ وَلَهَوَاتِهِ، وَقَدْ يَضْرِبُ
الْمَاءُ بِيَدِهِ فِي آنِيَةٍ فَيَنْحَنِجُ الصَّوْتُ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ، وَيَصِحُّ مِنَ اللَّهِ خَلْقُ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ مِنْ
غَيْرِ حَرَكَةٍ وَلَا ضَرْبٍ جِسْمٍ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ وَالشَّحَّامُ وَالْجُبَّائِيُّ: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُفِيدَةٌ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَاتِ غَيْرُ
مَسْمُوعَةٍ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ^(١).

وَصَارَ الْبَاقُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ ضَرْبًا مِنَ الْإِنْتِظَامِ مُفِيدَةٌ، وَأَنَّ
الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ ضَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ^(٢)، وَلَكِنَّهَا أَغْيَارُهَا تُوجَدُ مَعَهَا، وَتُوجَدُ
مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ وَحِفْظِ الْحَافِظِ، هَذِهِ مَذَاهِبُ هَؤُلَاءِ.

وَأَمَّا مَشَايِخُنَا: فَقَدْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ: مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ وَبِذَاتِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ
بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ^(٣)، وَإِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُحْدِثُهُ الْعَاقِلُ فِي نَفْسِهِ، وَيُزَوِّرُهُ فِي خَلْدِهِ

(١) انظر مذهبهم في: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)، والمحيط بالنكليف (٣١٧/١) والمغني (٦/٧)،
والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٥).

وحكايته في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (٨٠/١)، والكامل
(ل ١٠١/أ).

(٢) انظر: المعالم (ص ٦١)، وشرح المواقف (٨/١٠٥). وحكايته عنهم في: الإرشاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية
الأقدام (ص ٢٨٨، ٣٢٠)، والملل والنحل (٨٠/١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠١/أ).

(٣) انظر مذهب الأشاعرة في الكلام في: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٨٢)، والإرشاد (ص ١٢٤)، والنظامية =

وَفِي قَلْبِهِ، يَعْرِفُهُ فِي نَفْسِهِ ضُرُورَةً؛ كَمَا يَعْرِفُ غَضَبَهُ وَرِضَاهُ وَمَحَبَّتَهُ وَكَرَاهِيَّتَهُ وَعِلْمِهِ، فَمَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، كَانَ كَمَنْ أَنْكَرَ وَجَدَانَ مَعْنَى الْعِلْمِ فِي نَفْسِ الْحَيِّ، وَمَنْ أَنْكَرَهُمَا كَانَ مُكَابِرًا لِنَفْسِهِ.

وَسَبِيلُ إِبْطَاتِهِمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرَدَّ إِلَى عَقْلِ نَفْسِهِ وَيُنْبَهَ عَلَيْهِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ مَا يَحْدُثُ فِي نَفْسِكَ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي نَفْسِكَ وَبَيْنَ الْإِرَادَةِ الَّتِي تَجِدُهَا فِي قَلْبِكَ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِعْتِقَادُ، وَإِذَا أَرَدْتَ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ دَلَّلْتَ عَلَيْهِ مَرَّةً بِالْعِبَارَةِ وَتَارَةً بِالْكِتَابَةِ وَتَارَةً بِالْإِشَارَةِ، وَيَعْلَمُ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْغَيْرِ بِهِذِهِ الْغَرِيزَةِ.

وَالدَّلَالَاتُ الْمَوْضُوعَةُ عَلَيْهَا غَيْرُ هَذَا اللَّسَانِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي اللُّغَةِ إِذَا أَشَارَ السَّيِّدُ إِلَى عَبْدِهِ بِالْقِيَامِ: إِنَّهُ أَمَرُهُ بِالْقِيَامِ. وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ أَمْرًا، وَكَذَلِكَ إِرَادَةُ الْقِيَامِ مِنْهُ لَيْسَتْ أَمْرًا، وَلَمْ تَدُلَّ الدَّلَالََةُ عَلَى أَنَّهُ مَجَازٌ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمَرُهُ بِأَمْرٍ فِي نَفْسِهِ، وَدَلَّ عَلَيْهِ بِإِشَارَتِهِ وَعِبَارَتِهِ وَكِتَابَتِهِ.

كَذَلِكَ إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، فَكَمَا أَنَّ الْكِتَابَةَ وَالْعِبَارَةَ [١/٧٥] وَالْإِشَارَةَ تَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ إِتْقَانَ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَالْعِبَارَةُ وَنَحْوَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ الْمَوْضَاعَةِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «إِنَّ الْخَوَاطِرَ كَلَامٌ»^(١)

وَرُبَّمَا يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي سَمِيَتْهُ كَلَامَ النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ الْخَوَاطِرُ الْجَارِيَةُ فِي النَّفْسِ، وَهِيَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ الظَّاهِرَةِ»^(٢).

ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّ الْخَوَاطِرَ هَلْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا؛ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَسْمَعُهَا لِخَفَائِهَا وَالتَّبَاسُّهَا بِالْإِرَادَةِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالنَّظَرِ»^(٣).

= (ص ٢٧)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٢، ٣٢٠)، والملل والنحل (١/٩٦)، والأبكار (١/٣٥٣)، وغاية المرام (ص ١١٥)،

وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠١/ب)، وابن حيدرة: حز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٩١).

(١) قال أبو هاشم في سائر كتبه: إن الخاطر كلام، إما أن يفعله الله تعالى أو يأمر به بعض الملائكة بفعله، ولا يجوز أن يكون سواه؛ ولذلك أغنى دعاء الداعي وخطابه عنه، ولو كان غير كلام لم ينب منابه. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٤٠٢، ٤٠٣)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، والإرشاد (ص ١٠٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٩).

(٣) حكى ابن متويه عن أبي هاشم الجبائي أن الخاطر: كلام خفي يفعله الله تعالى في سمع المكلف. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَقَالَ مَرَّةً: «يَسْمَعُهَا»، وَاسْتَقَرَّ جَوَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَمَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْخَوَاطِرَ لَيْسَتْ بِكَلَامٍ، وَإِنَّمَا هِيَ اعْتِقَادَاتٌ وَإِرَادَاتٌ^(١).

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا: فَإِنَّهُمْ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْخَوَاطِرَ الْقَائِمَةَ بِالنَّفْسِ كَلَامٌ، وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ وَلَا أَصْوَاتٍ، وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْعِبَارَاتِ.

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ^(٢).

وَقَالَ فِي أَجْوِبَةِ الْمَضْرِيَّاتِ^(٣): «الْكَلَامُ اسْمٌ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي فِي النَّفْسِ وَعَلَى الْعِبَارَةِ جَمِيعًا عَلَى التَّحْقِيقِ»^(٤).

فَالْكَلَامُ فِي الشَّاهِدِ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ بَلْ هُوَ مَذْلُولُ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ.

وَالثَّانِي: الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ وَالْعِبَارَةُ الْمُقَدَّرَةُ عِنْدَ الْإِصْطِلَاحِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَدُّ الْكَلَامِ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ الْقَوْلُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْعِبَارَاتُ وَنَحْوُهَا مِنَ الدَّلَالَاتِ، وَهَذَا قَوْلُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٥).

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْكَلَامُ هُوَ التَّدْبِيرُ».

وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يُحَدُّ أَوْ مِمَّا لَا يُحَدُّ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يُحَدُّ كَالْعِلْمِ.

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢ / ٤٠١)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٩٣)، والمقالات (١١٤ / ٢).

(٢) قال أبو الحسن الأشعري: «الخاطر كلام القلب وحديث النفس، وهو ما يلقي في روع الإنسان وخلده من بعث على أمر أو زجر عنه أو تنبيه أو تحذير أو تذكير»: انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٣١).

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح الإرشاد للمصنف (ل ٨٦): «وقال في جواب المسائل البصرية».

(٤) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدرة حتى يثبتوا عدم تناهي متعلق قدرة الله. ويلزمهم على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٠٥ / أ).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٤ / أ).

ثُمَّ قَالَ فِي حَدِّهِ: « هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَتَخَصَّصُ بِمُوَاضِعَةٍ وَتَوْقِيفٍ »^(١).

وَفِي هَذَا اخْتِرَازٌ عَنِ الْعِبَارَاتِ؛ فَإِنَّهَا تَتَخَصَّصُ بِمُوَاضِعَةٍ، وَلَوْلَا الْمُوَاضِعَاتُ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ كَلَامًا عِنْدَ مَنْ يُسَمِّيهَا كَلَامًا؛ فَإِنَّ أَلْحَانَ الْأَوْتَارِ وَالْمَزَامِيرِ وَتَغْرِيدَ الطُّيُورِ، لَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَلَامًا؛ لِعَدَمِ الْمُوَاضِعَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ سَمَى اللَّهُ - تَعَالَى - تَغْرِيدَ الطُّيُورِ فِي زَمَنِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - مَنْطِقًا؛ فَأَخْبَرَ عَنْهُمَا أَنَّهَمَا قَالَا: ﴿ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ [النمل: ١٦]، وَأَضَافَ الْقَوْلَ إِلَى الْهُدْهِدِ وَالنَّمْلِ فَقَالَ: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل: ١٨]، وَأَخْبَرَ عَنِ الْهُدْهِدِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ ﴾ [النمل: ٢٢]؟

وَأَجَابَ الْقَاضِي عَنْ هَذَا بِجَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ﷺ أَنْطَقَ الْهُدْهِدَ وَالنَّمْلَةَ فِي عَهْدِ سُلَيْمَانَ ﷺ مُعْجِزَةً لَهُ، وَخَصَّهُ بِالْعِلْمِ بِمَا كَانَ يَسْمَعُ مِنَ الطَّيْرِ، فَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ الَّذِي خَاطَبَ سُلَيْمَانَ ﷺ مِنْ هَذِهِ الطُّيُورِ وَمَيَّزَهَا كَانَ ذَا عَقْلٍ وَتَمْيِيزٍ، وَمَسَاقُ كَلَامِ الْهُدْهِدِ وَالنَّمْلَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُسْتَنْطَقَيْنِ بِضَرْبٍ مِنَ اللُّغَاتِ أَفْهَمَهَا اللَّهُ ذَلِكَ سُلَيْمَانَ، وَكَانَتِ الطَّيْرُ وَالنَّمْلُ لَا يَذَرِيَانِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا.

وَهَذَا حَسَنٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى أَصُولِنَا، وَعَلَى هَذَا إِنَّمَا يُسَمَّى الطَّيْرُ وَالنَّمْلُ نَاطِقَيْنِ تَوْسَعًا وَمَجَازًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ أَصْوَاتِهِمَا مَا يُفْهَمُ عِنْدَ أَصْوَاتِ النَّاطِقِ^(٢).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ »^(٣) فِي حَدِّ الْكَلَامِ: « إِنَّهُ الْمَسْمُوعُ ».

(١) انظر المرجع السابق، والجويني في الإرشاد (ص ١٩٣).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) المراد: القاضي الباقلاني في شرح لمع الأشعري؛ فقد جاء في ترتيب المدارك في ترجمة القاضي الباقلاني - بعد أن ذكر مناظرته في مجلس عضد الدولة - قال: « أخذ عنه إذ ذاك أبو عبد الرحمن السلمي وجماعة من أهل شيراز، وقرأوا عليه شرح اللمع »، وذكر الحسين بن محمد بن فيرة في فهرست القاضي أبي بكر بن الطيب كتابه شرح اللمع، ذيل التمهيد (ص ٢٥٧)، لكن قد يعكر على هذا المعنى تعبير أبي القاسم هاهنا عنه بالأستاذ أبي بكر وليس من عادته التعبير عن القاضي بالأستاذ! بل الأستاذ أبو بكر في إطلاق المتكلمين يراد به ابن فورك، ولم أقف لابن فورك في مؤلفاته على شرح اللمع.

أَوْ قَالَ: « الْمَفْهُومُ الَّذِي يُعِيدُ مَعَانِيَ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ مُوَاضَعَةٍ ».

فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ أَثْمَتِنَا: جِنْسٌ بِنَفْسِهِ ذُو حَقِيقَةٍ، فَبِحَقِيقَتِهِ يَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ: مِنَ الْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالنَّظَرِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

وَعِنْدَ مُخَالِفِينَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَيْسَ الْكَلَامُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَلَا كَلَامًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُوَاضَعَةِ، حَتَّى لَوْ تَوَاضَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ فِي التَّفَاهُمِ عَلَى غَيْرِ الْعِبَارَاتِ؛ كَنَفَرَاتٍ مَثَلًا، أَوْ إِشَارَاتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ مِمَّا يُفَرِّضُ التَّوَاطُؤَ عَلَى كَوْنِهِ عِلْمًا، لَحَلَّتْ مَحَلَّ الْعِبَارَاتِ فِي الْإِفَادَةِ، وَلَكَانَ ذَلِكَ الْكَلَامَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا هِيَ الْكَلَامِ، وَكَشَفْنَا عَنْ حَقِيقَتِهِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَبَلَاغٌ، وَبَيَّنَّا أَنَّ سَبِيلَ إِبْطَائِهِ كَسَبِيلِ إِبْطَاتِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَكَسَبِيلِ إِبْطَاتِ الْقُدْرَةِ زَائِدَةً عَلَى الْحَيَاةِ [٧٥ / ب] عَلَى مَنْ يَحْكُمُ بِاتِّحَادِهَا.

وَمَنْ قَضَى بِالِاتِّحَادِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، قَضَى الْعَقْلُ بِالتَّعَدُّدِ فِيهِمَا فَسَبِيلُ إِبْطَاتِ الْعَدَدِ: إِمَّا إِبْطَاتُ تَحْقِيقِ التَّغَايُرِ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَقْدِيرِ التَّغَايُرِ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ، فَمَهُمَا أَمَكْنُ مُقَارَنَةِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِمَّا بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ بِقَدَمٍ تَحَقُّقِ التَّغَايُرِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ إِبْطَاتُ التَّعَدُّدِ بِالْجَدْوَى وَالْفَائِدَةِ إِنْ وَجَبَ تَلَازُمُهُمَا.

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ بِاخْتِلَافِ الْعِبَارَةِ عَنْهُمَا أَوْ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ الصِّيغَةَ الَّتِي نُصِبَتْ عَلَمًا دَالًّا عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ غَيْرِ الصِّيغَةِ الَّتِي فُرِضَتْ دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي فِي النَّفْسِ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ:

لِلْأَمْرِ: اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ.

وَلِلنَّهْيِ: اقْتِضَاءُ التَّرْكِ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وَالْعَاقِلُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ، وَإِنْ تَصَرَّمَ صَوْتُهُ وَانْقَضَتْ عِبَارَتُهُ وَخُرُوفُهُ إِذَا كَانَ مُصَمِّمًا عَلَى اقْتِضَائِهِ وَدُعَائِهِ، وَاقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ أَمْرٌ وَدُعَاءٌ إِلَى الْفِعْلِ.

وَالْأَمْرُ كَلَامٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَهُ هَذَا الْإِقْتِضَاءَ مِنَ النَّفْسِ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ، وَبِمِثَابَةِ مَنْ أَنْكَرَ وَجْدَانَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَرُبَّمَا لَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ حَاضِرًا وَهُوَ يُرِيدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ

الطَّاعَةِ مِنْهُ، وَيُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ تَوْجِيهَ الْخِطَابِ عَلَيْهِ وَإِفْهَامَهُ مَعْنَى الْإِيجَابِ إِذَا حَضَرَ: إِمَّا بِعِبَارَةٍ، أَوْ كِتَابِيَّةٍ، أَوْ رَمَزٍ، أَوْ إِشَارَةٍ، عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ الْاضْطِلَاحُ بَيْنَهُمَا فِي التَّفَاهُيمِ.

ثُمَّ هُوَ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالطَّلَبِ، وَبَيْنَ تَزْوِيرِهِ وَتَقْدِيرِهِ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ وَإِفْهَامِهِ إِيَّاهُ بِضَرْبٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ فَتَوَهَّمْتُموها كَلَامًا، أَوْ اعْتِقَادَ طَاعَةٍ فَظَنَّهُ كَلَامًا.

قُلْنَا: أَمَّا وَجَدَانِ النَّفْسِ لِلْإِقْتِضَاءِ فَلَا خَفَاءَ بِهِ، وَمَا ادَّعَيْتُمْ فِي الَّذِي يَجِدُهُ إِرَادَةُ الْإِمْتِثَالِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُ كَوْنَهُ؛ لِغَرَضٍ لَهُ، فَرُبَّمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِأَنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ عَبْدَكَ

(١) الكلام النفساني من المسائل الكلامية التي ظهرت في آراء ابن كلاب وتابعت عليها المدرسة الأشعرية؛ لحل مشكلة الصفات الاختيارية وقيامها بالله تعالى؛ حيث واجهتهم مشكلة التناقض والاضطراب بين القول بقدم الكلام وأحدثه على مذهبهم مع إمكان وحدوث وتعدد متعلّقه؛ من المخاطبين بالأوامر والنواهي، وانظر في أدلتهم: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإنصاف (ص ١٠١، ١٠٩) وتوسع جدًا في ذكر أدلة الأصحاب على إثباته، والأبكار (١/ ٣٥٣) وناقش فيه أدلة الأصحاب في إثبات الكلام النفسي وضعفها واعتمد غيرها، غاية المرام (ص ٨٨)، والأحكام له (٣/ ٥، ٦)، والمحصل (ص ١٨٤)، والكامل (١٠١/ ب، ١٠٣/ أ).

وفي الاعتراض على الكلام النفسي وإنكاره انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥/ ٧)، التسعينية وهو مؤلف خصّصَ لمناقشة فكرة الكلام النفسي والجواب عنها، تجريد الاعتقاد (ص ٦٠، ٦٢)، والحلي: أنوار الملكوت في شرح الياقوت (ص ١٣٩)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (٢/ ٥٨٤، ٦٠٦) وفيه بحث جريء للشيخ محمد عبده - كما عبر بذلك الأستاذ سليمان دنيا - في توهين القول بالكلام النفسي وترجيح القول بأن المتكلم من فعل الكلام وفقًا لمذهب المعتزلة.

ومن الحق: أن إیرادات الشيخ محمد عبده على الكلام النفسي من القوة بمكان، وإن نوزع فيما توصل إليه من ترجيح كون المتكلم من فعل الكلام.

وأيضًا: يلاحظ على الشيخ محمد عبده في رسالته في التوحيد ملاحظتان في هذه المسألة تشيران على استحياء إلى خروج الشيخ عن مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام وهاتان الملاحظتان هما:

الملاحظة الأولى: أنه لم يُعَدَّ صفةً الكلام ضمن صفات المعاني السبع التي يثبتها الأشاعرة؛ بل أدرج صفة الكلام ضمن الصفات السمعية؛ التي جاء ذكرها على لسان الشرع ولا يحيلها العقل إذا حملت على ما يليق بواجب الوجود»، ولعله لم يسبق إلى عد صفة الكلام من الصفات الخبرية السمعية، لا الصفات المعنوية الذاتية.

الملاحظة الثانية: عبارة قالها خلال حديثه عن صفة الكلام تشي بمذهب المعتزلة في الكلام؛ حيث قال: «وليس في القول بأن الله أوجد القرآن!! بدون دخل لكسب بشر في وجوده - ما يمس شرف نسبته؛ بل ذلك غاية ما دعا الدين إلى اعتقاده؛ فهو السنة، وهو ما كان عليه النبي وأصحابه، وكل ما خالفه فهو بدعة وضلالة. التوحيد (ص ٦٥، ٦٦).

أَوْ وَلَدَكَ خَمْسَ خِصَالٍ، فَإِنَّهُ يَتَكَاسَلُ فِيهَا وَلَا يَنْشَطُ لِامْتِثَالِهَا، وَلَوْ أَمَرْتَهُ بِعَشْرِ خِصَالٍ، ثُمَّ خَفَّفْتَ عَنْهُ وَحَطَّطْتَ عَنْهُ خَمْسًا فَإِنَّهُ يُبَادِرُ إِلَى طَاعَتِكَ، فَإِذَا أَمَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - بِعَشْرِ خِصَالٍ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ امْتِثَالَ جَمِيعِهَا.

وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ لَعَلَّ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا جَرَى لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ مِنَ الْأَمْرِ بِخَمْسِينَ صَلَاةً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ إِلَّا الْخَمْسَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ دُفِعَ إِلَى سُلْطَانِ الْبَلَدِ أَنَّ فَلَانًا تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي تَأْدِيبِ غُلَمَانِهِ وَعَبِيدِهِ مِنْ غَيْرِ جَنَايَةٍ تَصْدُرُ مِنْهُمْ، وَاسْتَحْضَرَهُ السُّلْطَانُ وَعَاتَبَهُ عَلَيْهِ؛ فَيَقُولُ - مُعْتَذِرًا أَوْ مُتَعَلِّلًا -: إِنَّمَا أُؤَدِّبُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْصُونَنِي، وَيُخَالِفُونَنِي فِي أَوْامِرِي، فَيَتَّهِمُهُ السُّلْطَانُ وَلَا يُصَدِّقُهُ فِي عُذْرِهِ، فَرَامَ تَحْقِيقَ مَقَالِهِ وَقَالَ: هُوَ ذَا اسْتَحْضَرُهُمْ وَأَوْجَّهَ عَلَيْهِمْ أَمْرًا بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا خَالَفُونِي وَعَصَوْا أَمْرِي، اسْتَبَانَ لِلْمَلِكِ صِدْقِي، فَإِذَا اسْتَحْضَرَهُمْ وَأَمَرَهُمْ أَوْ نَهَاَهُمْ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يُخَالِفُوهُ وَلَا يُطِيعُوهُ تَمْهِيدًا لِعُذْرِهِ.

فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدٌ لِلْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعُوا قَوْلَهُ وَأَمَرَهُ مِنَ الْحَاضِرِينَ فَهِمُوا مِنْهُ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ كَمَا كَانُوا يَفْهَمُونَهُ فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، وَإِنَّمَا يَتَمَهَّدُ عُذْرُهُ إِذَا كَانَ أَمْرُهُ جَازِمًا لَا تَرَدُّدَ فِي فَحْوَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ»: دَلَالَةٌ تَقْتَضِي مَذْلُومًا لَا اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَلَا مَذْلُومَ لَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ فَإِنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْإِمْتِحَانَ، وَقَرَّرُوا هَذَا بِأَنْ قَالُوا: صِغَةُ الْإِيجَابِ تَقْتَرِنُ بِهَا إِرَادَةُ الْإِمْتِثَالِ فِي الْغَايَةِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْهَا فِي حَالٍ، جَازَ أَنْ يَعْرِى عَنْ طَلِبَتِهِ امْتِثَالٌ؛ لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلصُّورَةِ وَبَيْنَ حَالَةِ الْإِمْتِحَانِ.

قُلْنَا: الصِّيغَةُ إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلإِنْبَاءِ عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي فِي النَّفْسِ، فَإِذَا دَخَلَتِ الصِّيغَةُ عَلَى مَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلْيَدُلَّ مِثْلُهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَوْ سَاغَ ثُبُوتُ صِغَةِ لَا مَذْلُومَ لَهَا، بَطَلَ كَوْنُهَا دَلَالَةً، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقَوْلِ اللَّفْظِيِّ إِنْشَاءُ صِغَةِ الْأَمْرِ مَعَ تَجَرُّدِهَا عَنِ الْقَرَائِنِ الْمُشْعِرَةِ بِإِرَادَةِ الطَّاعَةِ [١/٧٦]، لَا يَمْتَنِعُ فِي كَلَامِ النَّفْسِ وَجُودُ الْإِقْتِضَاءِ وَالْإِيجَابِ مُجَرَّدًا عَنْ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْعِبَارَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا بِنَفْسِهَا وَجِنْسِهَا إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِإِفْهَامٍ مَعْنَى.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: أَفَعَلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَهَذِهِ الصِّيغَةُ مُبَيِّنَةٌ عَنْ مَعْنَى دَالَّةٍ عَلَيْهِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَنَحْنُ نَدَّعِي أَنَّ مَذْلُولَهَا هُوَ الْاِقْتِضَاءُ وَالْإِجَابُ، وَخُصُومُنَا يَدَّعُونَ أَنَّ الْمَذْلُولَ هُوَ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَعْيَاهُمْ تَقْدِيرُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ دُونَ إِرَادَةِ الطَّاعَةِ بَطَلَ دَعْوَاهُمْ رَأْسًا.

وَدَعْوَاهُمْ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: « أَفْعَلْ » تَرْجَمَةٌ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَدَلَالَةٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ تَرْجَمَةٌ عَنْ اِعْتِقَادٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلٍ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ فَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: « انْطَلِقْ »: طَلَبَ الْاِنْطِلَاقِ، لَا الْعِلْمَ بِالْاِنْطِلَاقِ، وَلَا الْإِرَادَةَ، وَلَا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ إِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: قُمْ أَوْ يَعْتَقِدْهُ، وَهَذَا جَوَابٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ مَا سَيَبِينُهُ وَيُظْهِرُهُ مِنَ الْعِبَارَةِ، وَتَصْوِيرٍ نَظْمِهَا.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ ضَرُورِيَّةٍ بَيْنَ الْإِجَابِ الَّذِي فِي نَفْسِهِ، وَبَيْنَ تَقْدِيرِ دَلَالَتِهِ لِلْمُخَاطَبِ عَلَيْهِ لِفَهْمِهِ.

ثُمَّ مَا أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَكُلُّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ وَفِي النَّفْسِ عَنْهُ كَلَامٌ هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ لَا يُجْحَدُ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ وَجَدَانُ أَمْرٍ لَازِمٍ وَطَلَبٍ بَاتٍ، وَهُوَ تَرْجَمَةٌ لِقَوْلِهِ الْجَازِمِ: « أَفْعَلْ »، ثُمَّ هُوَ يَحْدُثُ فِي نَفْسِهِ، وَيُفَكِّرُ فِي كَيْفِيَّةِ إِعْلَامِ الْمَأْمُورِ بِمَا يَأْمُرُهُ بِهِ؟ وَالْعَاقِلُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَجِدُهُ فِي النَّفْسِ إِرَادَةٌ لِتَصْيِيرِ: « أَفْعَلْ » أَمْرًا وَتَمْيِيزِهِ عَنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ.

وَنَحْنُ قَدْ اجْتَنَبْنَا عَنْ هَذَا، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُدْرِكُ تَفْرِقَةَ بَيْنَ اِقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ وَالطَّلَبِ الْبَاتِ، وَبَيْنَ مَا يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ وَيُزَوَّرُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْإِرَادَةُ الَّتِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهَا، إِنْ ثَبَتَتْ، فَإِنَّمَا ثَبَتَتْ مَعَ اللَّفْظِ أَوْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ بِزَمَانٍ، وَإِذَا تَصَرَّمَتِ اللَّفْظَةُ اسْتَحَالَ اسْتِمْرَارُ الْإِرَادَةِ فِي فِعْلِهَا، وَتَصْيِيرُهَا أَمْرًا، وَالَّذِي نُشِيرُ إِلَيْهِ مِنَ الْاِقْتِضَاءِ الْجَازِمِ قَدْ يَسْتَمِرُّ مَعَ تَصَرُّمِ اللَّفْظِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُرَادُ، بَلْ يُتْلَهَفُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الَّذِي يَجِدُهُ إِلَّا تَلَهُفًا عَلَى مُنْقَضٍ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ
إِيجَابٌ نَاجِزٌ وَتَرْجَمَتُهُ تَرْجَمَةٌ طَلَبٍ مَحْضٍ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ لِحُصُومِنَا الْمُشْتَبَيْنِ لِلنَّظَرِ: لَيْسَ النَّظَرُ جِنْسًا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِرَادَةٌ عِلْمٌ بِالْمَنْظُورِ
فِيهِ، أَوْ ضَرْبٌ مِنَ الْإِعْتِقَادِ.

فَلَا يَنْفَصِلُونَ عَنْ ذَلِكَ، مِمَّا يُوضَّحُ كَوْنُ النَّظَرِ زَائِدًا عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْإِعْتِقَادِ أَوْ حَدِيثِ
النَّفْسِ - إِلَّا وَسَيِّلُهُمْ يَطْرِدُ لَنَا فِي إِثْبَاتِ غَرَضِنَا.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ فِي إِثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَشَارَ إِلَى عَبْدِهِ بِأَمْرٍ، وَأَفْهَمَ ذَلِكَ عَنْ
مُوَاضِعَةٍ تَقَدَّمَتْ، وَدَلَّتْ تِلْكَ الْإِشَارَةُ لِلْعَبْدِ عَلَى الْإِيجَابِ؛ فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ، وَلَا إِيجَابُ
إِلَّا مَعَ تَقْدِيرِ أَمْرٍ مِنَ الْمُوجِبِ، وَلَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيهَا حَرْفٌ
وَلَا صَوْتٌ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ: الْإِشَارَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَرَفَعَ الرَّأْسِ وَكَسَرَ الْحَاجِبِ -
لَيْسَتْ كَلَامًا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا تَقْدِيرَ أَمْرٍ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ^(٢).

وَعَضَّدُوا ذَلِكَ بِأُمُورٍ سَمْعِيَّةٍ: مِنْهَا أَنَّ الْأَخْرَسَ وَالَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِبَارَةِ يَنْفُذُ طَلَاقَهُ
وَعَتَاقَهُ وَيَبْعُهُ وَفَسْخَهُ وَإِيمَانَهُ وَكُفْرَهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي قَذْفِهِ وَلِعَانِهِ وَشَهَادَتِهِ، فَفَرَضُ الْكَلَامِ فِي
طَلَاقِهِ فَنَقُولُ:

إِنَّمَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِتَقْدِيرِ نُطْقٍ فِي نَفْسِهِ؛ إِذْ إِرَادَةُ الطَّلَاقِ لَا تُوقَعُ الطَّلَاقَ إِجْمَاعًا، وَكَذَلِكَ
الْكَلَامُ فِي بَيْعِهِ وَعَتَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ فِي النَّفْسِ كَلَامٌ لَوَقَعَ بِذَلِكَ طَلَاقُ النَّاطِقِ، إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَاقًا وَإِنْ
لَمْ يُعَبِّرْ عَنْهُ.

قُلْنَا: قَدْ صَارَ أَصْحَابُ مَالِكٍ إِلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِذَا جَزَمَ فِي نَفْسِهِ طَلَاقًا وَقَعَ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رحمته الله أَنَّهُ لَا يَقَعُ؛ وَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِكُلِّ نُطْقٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ بِمَا
ظَهَرَ وَانْتَشَرَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مُنْقَضِي، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا تَعْرِيفَ وَلَا إِضَافَةَ تَقْتَضِي إِثْبَاتِ بَاءِ الْأِسْمِ الْمُنْقُوصِ.

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ، وَلَمْ يَنْوِ بِهِ طَلَاقًا لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، نَجَزَ الطَّلَاقُ [٧٦/ب] وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَضْلًا بَيْنَ التَّصْرِيحِ وَبَيْنَ الْكِنَايَةِ. وَكَمَا جَازَ الْفَضْلُ بَيْنَ قَوْلٍ وَقَوْلٍ، جَازَ الْفَضْلُ فِي حَقِّ الْمُعْبَّرِ بَيْنَ مَا يُظْهِرُهُ، وَبَيْنَ مَا لَا يُظْهِرُهُ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ مَا فِي النَّفْسِ بِالْعِبَارَةِ اكْتَفَى بِالِدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «لَوْ أَشَارَ النَّاطِقُ إِشَارَةً الْآخَرَسِ وَقَعَ طَلَاقُهُ، وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ وَقَعَ الثَّلَاثُ»^(١). فَقَدْ وَضَحَ أَنَّا لَمْ نَشْتَرِطِ التَّعْبِيرَ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَلَكِنْ شَرَطْنَا إِظْهَارَ مَا فِي الضَّمِيرِ إِمَّا بِعِبَارَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا.

وَذَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ^(٢) وَأَبُو عَيْسَى الْوَرَّاقُ^(٣) وَغَيْرُهُمَا إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا فِي إِبْطَالِ كَلَامِ النَّفْسِ؛ وَقَالَا: «إِنَّ الْعِبَارَاتِ مُخْتَلِفَةً حَسَبَ اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، وَالْمَعْنَى الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِإِحْدَى اللُّغَتَيْنِ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِاللُّغَةِ الْآخَرَى؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ وَاحِدٌ، لَا يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ اللُّغَاتِ، وَلَا يَتَزَايِدُ وَلَا يَتَنَاقَضُ، فَعَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي يَتَزَايِدُ وَلَا يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ اللُّغَاتِ غَيْرُ الَّذِي يَتَفَاوَتْ وَيَتَزَايِدُ، وَالَّذِي يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مَعْنَى الْأَمْرِ مِثْلُ مَا يَقُومُ بِنَفْسِ الْعَجَمِيِّ وَالتُّرْكِيِّ وَالْهِنْدِيِّ، وَعِبَارَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ تُخَالِفُ عِبَارَةَ الْآخَرِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ هُوَ مَا قَامَ بِالنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ وَالْخَبَرُ؛ فَإِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ وَالْإِشَارَةِ

(١) من القواعد الفقهية المقررة عند الفقهاء أن الإشارة تقوم مقام العبارة؛ لا سيما عند العجز عن العبارة، وانظر مسألة إشارة الآخرس وقيامها مقام عبارته في: البجيرمي على الخطيب (٤٩٧/٣)، وحاشيته على شرح المنهج (٨/٤).

(٢) أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق البغدادي المعروف بابن الراوندي، ولد سنة (٢٠٥هـ)، ملحد صنف التصانيف في الحط على ملة الإسلام؛ فصنف: التاج في الرد على الموحدين، وبعث الحكمة في تقوية القول بالاثنتين، والدامغ في الرد على القرآن، والفريد في الرد على الأنبياء، وله: الأسماء والأحكام، خلق القرآن، فضائح المعتزلة، توفي سنة (٢٩٨هـ). انظر: رسالة الغفران (ص ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٢)، والإمتاع والمؤانسة (٧٨/٢)، والفهرست (ص ٥٧، ٩٤)، واللسان (٣٢٣/١)، والنجوم الزاهرة (١٧٥/٣)، والشذرات (٢٣٥/٢)، وهدية العارفين (٥٥/١)، والأعلام (٢٣٩/٥)، ومعجم المؤلفين (٣٢٢/١)، وسزكين (٤٠٤/٢).

(٣) أبو عيسى محمد بن هارون الوراق، كان صديقاً لابن الراوندي وأستاذاً له، اتهم بالإلحاد والزندقة ومذهب أصحاب الاثنين، توفي سنة (٢٩٧هـ) له من التصانيف: المقالات، والرد على الفرق الثلاث من النصارى، والمجالس. انظر: الانتصار (ص ٢١٩، ٢٢٧)، والفهرست (ص ٣٣٨)، واللسان (٤٦٧/٥)، والمعتزلة (ص ١٩٧)، وبروكلمان (٣٠/٤)، وسزكين (٤٠٣/٢).

إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا تَوْشَعًا وَمَجَازًا؛ كَمَا يُسَمَّى مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ عِلْمًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ قُدْرَةً:

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ هُوَ الْقَاطِعُ فِي إِثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، وَهُوَ بَيَانُ مَا قَدَّمَناه مِنْ أَنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِعِبَارَتِهِ إِفْهَامَ الْمُخَاطَبِ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْعِبَارَةَ تَرْجَمَةُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى، وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَدَاءً تَعَيَّنَ كَوْنُهُ أَمْرًا جَازِمًا فِي النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ غَرَضَنَا: أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِيجَابُ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنَّ صُورَةَ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِيجَابِ كَصُورَةِ اللَّفْظِ فِي إِرَادَةِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ إِذْ هُوَ أَصَوَاتٌ مُتَقَطَّعةٌ ضَرْبًا مِنَ التَّقْطِيعِ، وَالْأَصَوَاتُ لَا تَخْتَلِفُ فِي انْقِسَامِ جِهَاتِ الْإِحْتِمَالَاتِ عَلَى قَطْعٍ؛ فَلَزِمَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِيجَابَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ يَتَمَيَّزُ بِخَاصَّةٍ وَصِفَةٍ عَنِ الْإِسْتِحْبَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، ثُمَّ يَغْتَوِرُ عَلَيْهَا الدَّلَالَاتُ وَالْعِبَارَاتُ.

وَنَحْنُ نَقُولُ لِحُصُومِنَا: قَوْلُ الْقَائِلِ: افْعَلْ: إِذَا كَانَ إِيجَابًا بِمَاذَا صَارَ إِيجَابًا، وَهُوَ يَصْلُحُ لِلنَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِالْإِرَادَةِ:

قُلْنَا: قَوْلُهُ: افْعَلْ - وَهُوَ مُوجِبٌ - بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: افْعَلْ، وَهُوَ نَادِبٌ، وَالْقَوْلَانِ مُتَمَاثِلَانِ، فَلَوْ كَانَتِ الْإِرَادَةُ تَثْبُتُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ صِفَةً، لَتَمَيَّزَ الْقَوْلُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِاخْتِلَافِ الْمُتَمَاثِلَيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي رَأْيِكُمْ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى مَا فِي النَّفْسِ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِيجَابِ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ تَحْتَمِلُ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْمَذْلُولُ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ تَمَيُّزُ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى نَفْسِ وَأَصَوَاتٍ، وَلَكِنْ إِذَا اقْتَرَنَتِ الْقَرَائِنُ بِالْأَلْفَافِ وَشَهِدَتِ الْأَصَوَاتُ، اضْطُرَّ الْمُخَاطَبُ إِلَى دَرْكِ مَقْصُودِ اللَّافِظِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَصَوَاتِ لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ، وَالصَّيْغَةُ لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ، بَلْ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: صِفَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ بِنَفْسِهَا عَنِ صِفَةِ النَّدْبِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِجُمْلَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الْمَذْلُولِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ

أَمْرًا مُسْتَقِيلًا مُتَمِّيزًا عَنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ.
وَإِنْ رَجَعْنَا لِلإِطْلَاقِ وَأَهْلِ اللِّسَانِ: عَرَفْنَا قَطْعًا أَنَّ الْعَرَبَ تُطْلِقُ كَلَامَ النَّفْسِ، وَتَقُولُ:
كَانَ فِي نَفْسِي كَلَامٌ، وَزَوَّزْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، وَقُلْتُ فِي نَفْسِي، وَاشْتَهَارُ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ
الِاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ بِثَرِّ نَائِرٍ أَوْ شِعْرِ شَاعِرٍ.

وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾ [المجادلة: ٨].
وَقَالَ: ﴿يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ
شَيْءٌ مَّا قَتَلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَالَ: ﴿يَقُولُونَ يَا فَوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وَقَالَ الْأَخْطَلُ^(١):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جَعَلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِ^(٢)، [٧٧/أ] وَكَانَ مُتَنَصِّرًا.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «زَوَّزْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا، فَسَبَقَنِي إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ»^(٣).

(١) الأخطل: من فحول الشعراء في الدولة الأموية، كان مختصًا بالخليفة عبد الملك بن مروان، مات سنة ٩٠ هـ.

(٢) انظر: شعر الأخطل (ص ٨٠٥) طبعة دار الشروق، وبعده:

لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبِ قَوْلُهُ
حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْبَيَانِ أَصِيلًا

واشتهر هذا البيت في استدالات الأشاعرة على إثبات الكلام النفسي، انظر: الإنصاف (ص ١٠٥)، وتمهيد
الأوائل (ص ٢٨٤)، والإرشاد (ص ١٠٨)، ولمع الأدلة (ص ١٠٤)، والاقتصاد (ص ٩٥)، وقواعد العقائد
(ص ١٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣٢٣)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٢)، والأبكار (١/٣٩٣)، وغاية
المرام (ص ٩٧)، وحز الغلاصم (ص ٩٢)، والفصل (٣/٢١٩)، وشرح الطحاوية (ص ١٢١).

واعترض الطوسي على الاحتجاج بهذا البيت بأنه استدلال ركيك؛ وهو يقتضي أن يقال للأخرس متكلم؛ لكونه
بهذه الصفة؛ تلخيص المحصل (ص ١٧٤)، والزركان: الرازي وآراؤه الكلامية (ص ٣٢٧).

واعترض عليه كذلك صاحب ابن الجوزي في الإيضاح لقوانين الاصطلاح (ص ٢٤٨) بأنه ليس عربيًا محضًا،
وإن سلم فمعناه أن المقصود من الكلام ما يحصل معناه في القلب فلا يلزم منه إثبات كلام النفس.

وقال اليونيني في ذيل مرآة الزمان: ومن زعم أن هذا الشعر للأخطل التغلبي فقد أخطأ، وفيه البيت الذي استشهدت
به الأشعرية على حقيقة الكلام على ما أنشده وهو:

إِنَّ الْبَيَانَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جَعَلَ اللِّسَانُ لِمَا يَقُولُ رَسُولًا

ورواه الأشعرية:

إِنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا
جَعَلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

(٣) قال عمر رضي الله عنه هذه المقالة يوم سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة عندما اجتمعوا لينظروا أمر الخلافة =

فَقَدْ وَضَحَ عَقْلًا أَوْ يَقِينًا وَسَمِعًا أَنَّ فِي النَّفْسِ كَلَامًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ تُسَمِّي الْأَلْفَاظَ الْمُفِيدَةَ كَلَامًا؛ وَقَالَ أَهْلُ النَّحْوِ: « الْكَلَامُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى »، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَابِ اللِّسَانِ، وَاشْتِهَارُهُ يُغْنِي عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ: سَمِعْتُ كَلَامًا، وَأَدْرَكْتُ كَلَامًا فَالْفَيْتُهُ جَزْلاً فَصِيحًا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: « فَالْعِبَارَةُ الْمَرْضِيَّةُ أَنَّ الْعِبَارَاتِ تُسَمَّى كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَيْضًا كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا مَا يَدْرَأُ تَشْغِيبَ الْمُخَالِفِينَ، فَإِذَا قَالَ أَهْلُ اللِّسَانِ: كَلَامٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ جَزْلٌ مَسْمُوعٌ عَنْوًا بِهِ الْعِبَارَاتِ، وَإِنْ قَالُوا: قُلْتُ فِي نَفْسِي، وَحَدِيثٌ فِي نَفْسِي، يَعْنُونَ بِهِ كَلَامَ النَّفْسِ، فَقَدْ قُلْنَا بِمُوجِبِ مَا قَالُوهُ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ أَنَّهُ لَا كَلَامَ إِلَّا الْعِبَارَاتُ الْمَسْمُوعَةُ، بَلْ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ كَلَامٌ، وَهَذَا لَا يَنْفِي كَوْنَ غَيْرِهِ كَلَامًا.

وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: حَدِيثُ النَّفْسِ يُسَمَّى كَلَامًا تَوْشَعًا وَمَجَازًا بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْكَلَامُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ كَلَامُ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ بِجَنْسِهِ وَعَيْنِهِ، وَالْعِبَارَاتُ تُسَمَّى كَلَامًا لِأَنَّهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ بِالْمُوَاضَعَةِ؛ كَمَا حَكَيْنَا عَنْ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَغَيْرِهِ^(١)، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ فِي إِبْتَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ: مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ دَالٌّ عَلَى أَغْرَاضٍ صَحِيحَةٍ، فَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

مِنْهَا: أَنَّ الْحَدَّ مَا يَحْوِي آحَادَ الْمَحْدُودِ، وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ قَدْ يَكُونُ كَلَامًا مُفِيدًا؛ فَإِنَّكَ إِذَا أَمَرْتَ مِنْ « وَقَى يَقِي »، « وَوَشَى يَشِي »، « وَوَعَى يَعِي »، قُلْتَ: قِ، وَ: عِ، وَ: شِ، فَهَذَا كَلَامٌ وَلَيْسَ بِحُرُوفٍ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: ذَلِكَ إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامًا إِذَا وُصِلَ بِهِاءٍ الْإِسْتِرَاحَةِ، فَقِيلَ: « قِه »، وَ « شِه »، وَ « عِه »^(٣).

= بعد النبي عليه السلام انظر القصة في صحيح البخاري: كتاب الفضائل، باب: فضل أبي بكر، وأحمد في مسند ابن عباس حديث السقيفة.

(١) انظر فيما تقدم (ل ٧٦/ب).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٠٧).

(٣) انظر: الأصول الخمسة (ص ٥٢٨)؛ واعترض على هذا التعريف للصوت واعتمد تعريف الكلام بأنه: =

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا كَلَامٌ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ وَوَصْلِهِ دُونَ هَاءِ الْإِسْتِرَاحَةِ^(١).
وَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ بِالْإِفَادَةِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ فَأَفَادَ، وَتَكَلَّمَ فُلَانٌ فَمَا أَفَادَ؛ فَدَلَّ
ذَلِكَ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُفِيدِ قَدْ يُسَمَّى كَلَامًا.
ثُمَّ نَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلْحُرُوفِ إِلَّا الْأَصْوَاتُ الْمُقَطَّعَةُ، فَلَا مَعْنَى لِتَكْرِيرِهَا، وَالْحُدُودُ يُتَوَقَّى
فِيهَا التَّكْرِيرُ؛ فَإِذَا قَالُوا: حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَتَقْدِيرُهُ: أَصْوَاتٌ وَأَصْوَاتٌ.
وَإِذَا حَذَفُوا الْحُرُوفَ قِيلَ لَهُمْ: الْأَصْوَاتُ الْمُتَقَطَّعَةُ لَا تُفِيدُ لَأَنْفُسِهَا مَا لَمْ يُصْطَلَحَ
عَلَيْهَا.

وَإِنْ اِكْتَفَيْتُمْ بِذَلِكَ يَلْزَمُكُمْ عَلَى مَسَاقَةٍ تَسْمِيَةِ نَقَرَاتٍ عَلَى أَوْتَارٍ مُصْطَلَحٍ عَلَيْهَا كَلَامًا.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي مَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَّةُ عَلَى نَظْمٍ مَخْصُوصٍ كَلَامًا عَلَى
الْحَقِيقَةِ؟.

قُلْنَا: قَدْ يَقُولُ هَذَا لِلتَّشْغِيبِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا كَلَامًا فَيَقُولُ: الْحُرُوفُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْمَخَارِجِ
أَيْضًا؛ فَيَقَالُ: حَرْفٌ شَفَوِيٌّ، وَحَرْفٌ حَلْقِيٌّ، أَوْ لَهَوِيٌّ، فَلَوْ كَانَ الْحَرْفُ كَلَامًا، لَكَانَ مَنْسُوبًا
إِلَى الْمَخَارِجِ أَيْضًا، فَيَقَالُ: كَلَامُ الشَّفَةِ وَكَلَامُ الْحَلْقِ، وَلَمَّا لَمْ يُقَلْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ
لَيْسَتْ كَلَامًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْحَرَكَةِ مَعْنَى النُّقْلَةِ وَكَانَتْ النُّقْلَةُ لِمَحَلِّهَا كَانَتْ
الْحَرَكَةُ لِمَحَلِّهَا^(٢).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْحُرُوفَ هِيَ الْأَصْوَاتُ، وَالْأَصْوَاتُ لِلْمَحَالِّ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ لِلْجُمْلَةِ.
وَأَيْضًا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَاطَأَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنْ يُصْدِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَرْفًا بَعْدَ حَرْفٍ، عَلَى
التَّرْتِيبِ الَّذِي إِذَا سَمِعَهُ السَّامِعُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَسْمُوعِهِ إِذَا حَصَلَ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَبَيْنَ مَسْمُوعِهِ
إِذَا حَصَلَ مِنْ وَاحِدٍ، فَيَلْزَمُ ثُبُوتُ كَلَامٍ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ كَلَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ أَنْ يَكُونَ
كُلُّ حَرْفٍ كَلَامًا.

ثُمَّ الْحَرْفُ فِي الْحَقِيقَةِ طَرَفُ جِسْمٍ، وَتَسْمِيَةُ الْأَصْوَاتِ حُرُوفًا تَوْشَعٌ وَمَجَازٌ، وَإِذَا قُلْنَا:

= ما انتظم من حرفين فصاعدًا، أو ما له نظام من الحروف مخصوص. وانظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض
(ص ٣١٧).

(١) انظر مثل هذا الاعتراض في: ابن الامير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣ / ب).

(٢) انظر: أبو إسحاق الشيرازي: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٢).

العِبَارَاتُ كَلَامٌ فَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُنتَظِمَةِ الْجَيِّدَةِ الْمَعَانِي كَلَامًا؛ كَمَا تُسَمَّى الْحَرَكَاتُ الْمُتَوَالِيَةُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مَشِيًّا أَوْ سَبَاحَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ.

أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ فَسَيَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكِرَامِيَّةُ: فَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَقَالَ: « الْكَلَامُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ الَّتِي إِذَا ثَبَتَتْ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ سُمِّيَتْ أَمْرًا، نَهْيًا، خَبْرًا، اسْتِخْبَارًا »، [٧٧ / ب] ثُمَّ يَذْكُرُ لِلْقَوْلِ حَدًّا آخَرَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ: « هُوَ مَا يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مُتَكَلِّمًا »^(١).

فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ عَلَى أَصْلِكَ؛ إِذَا لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَائِلًا عَلَى أَصْلِكَ لَا عَلَى الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِلٌ بِالْقَائِلِيَّةِ.

وَتَقُولُ: لَمْ يَزَلْ قَائِلًا^(٢)، وَلَا تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ لَهُ قَوْلٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ: حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ تَرْتِيبًا يُفِيدُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ بِهَا.

يُقَالُ لَهُ: أَيْضًا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصْلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ كَلَامٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ، وَالْحَدُّ مَا يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ.

فَإِنْ قَالُوا: حَدُّ الْكَلَامِ: الْحُرُوفُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، أَمْ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا.

فَلَا يَصِحُّ: لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَحْدُودٍ؛ فَإِنْ كَانَ كَلَامًا لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَلَا كَلَامَ إِلَّا وَهُوَ قُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ حُرُوفٌ مُرْتَبَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا كَلَامَ إِلَّا مَا كَانَ كَذَلِكَ.

وَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ إِلَى إِثْبَاتِ كَلَامَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى: أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَالْآخَرُ حَدِيثٌ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَلَامِ الَّذِي يَصِحُّ وَيَطْرُدُ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ، وَزَعَمَ أَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ مَا يَكُونُ قُدْرَةً عَلَى التَّكْلِيمِ وَالتَّكَلُّمِ، وَهُوَ هَذِهِ الْحُرُوفُ.

(١) انظر مذهب الكرامية في تعريف الكلام في: الفرق (ص ٢١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٨)، والأربعين (٢٤٩ / ١)، وغاية المرام (ص ٨٩).

(٢) الذي في الأصل: « قائما » وصححتها تبعًا لها مش الأصل.

يُقَالُ لَهُ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَا يَكُونُ أَمْرًا نَهْيًا خَبَرًا اسْتِخْبَارًا، فَتَقْدِيرُ كَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَقْدِيرٌ مُحَالٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْفَصْلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ يَقْلِبُ عَلَيْكَ قَوْلَكَ، فَيَقُولُ: الْقَوْلُ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَالْكَلَامُ هُوَ الْحُرُوفُ الْمُرْتَبَةُ، فَلَا تَجِدُ فَضْلًا، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى خَطِئِهِ فِي الْفَرْقِ.

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحُرُوفِ لَيْسَتْ قُرْآنًا.

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْحُرُوفُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَا؛ أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْقَوْلُ، وَالْقَوْلُ هُوَ الْكَلَامُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ حُرُوفًا وَلَا قُدْرَةً عَلَيْهَا، وَهَذَا الْفَصْلُ مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «شَرْحِ اللَّمَعِ».

(ب) مَسْأَلَةٌ: [الْمُتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ]^(١)

الْمُتَكَلِّمُ عِنْدَنَا: مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ، وَالْكَلَامُ عِنْدَ مُثَبِّتِي الْأَحْوَالِ مِنْ أَصْحَابِنَا يُوجِبُ لِمَحَلِّهِ حُكْمًا، وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَيُنْزَلُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَحْوَالِ^(٢).

(١) انظر مبحث المتكلم وما يتعلق به في: الإبانة (ص ٦٨)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٠، ١٤١)، والتبصير (ص ٤٣)، والإرشاد (ص ١٠٩)، ولمع الأدلة (ص ١٠٢)، والاقتصاد (ص ٩٣)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦، ٩٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٣، ١٠٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٨٤)، والأربعين (١/٢٤٨)، وللرازي ها هنا مذهب خارج عن صراط الأشاعرة؛ فوافق المعتزلة على أن الله قادر على أن يخلق أصواتًا معينة في جسم معين؛ ليدل بها على أنه يريد أمرًا أو يكره آخر؛ فقول المعتزلة: إن هذه الأصوات مخلوقة لا غبار عليه، ويبقى الخلاف في أن هذا الفعل من الله هل يسمى كلامًا أو لا؟ ورجح هنا كون المتكلم من فعل الكلام!! وانظر: المطالب (٣/١٢٧، ١٢٨)، والأبكار (١/٣٨٨، ٣٩٥)، وغاية المرام (ص ١٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤/ب، ١٠٥/ب)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، وشرح المقاصد (٤/١٤٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ٣١)، والقوشجي: شرح تجريد العقائد (ص ٣١٦)، ونشر الطوائع (ص ٢٥٥)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٥٨٤، ٦٠٦). وأيضًا: رسائل الشريف الرضي (٤/٢٧)، والأصول الخمسة (ص ٥٢٩)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٤٧)، والمحيط بالتكليف (ص ٣٢٠، ٣٢٧)، والبراهين في علم الكلام (١/١٤٩)، وأقاويل الثقات (ص ٢١٢، ١١١)، وتوضيح المقاصد (١/٢٦٧)، ومناهج الأدلة (ص ١٦٢، ١٦٦)، ومقدمته (ص ٧١، ٧٢)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٣٢٧)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ٢٦٨).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٢٦).

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ^(١)، ثُمَّ لَيْسَ لِلْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِهِ حُكْمٌ يَرْجَعُ إِلَى ذَاتِهِ، إِذِ الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ فَاعِلًا: وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَعَلَى مُوجِبِ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطُوا قِيَامَ الْكَلَامِ بِالْمُتَكَلِّمِ كَمَا يَجِبُ قِيَامُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ.

قَالُوا: وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا ضَرُورِيًّا فِي الْوَاحِدِ مِنَّا كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ دُونَ مَنْ قَارَنَهُ الْكَلَامُ.

وَعِنْدَنَا: الْمُتَكَلِّمُ هُوَ مَنْ وَجَدَ الْكَلَامَ بِذَاتِهِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ مَقْدُورًا لَهُ، أَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا فِيهِ، وَسَوَاءً قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ، أَوْ قُلْنَا: هُوَ الْعِبَارَاتُ، فَالْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ.

وَحُصُومُنَا لَوْ وَافَقُونَا عَلَى إِبْثَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ لَقَالُوا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؛ كَمَا قَالُوا نَحْوَ ذَلِكَ فِي الْعَالِمِ وَالْقَادِرِ؛ وَنَحْوِهِمَا مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ رَاجِعَةٌ عِنْدَهُمْ إِلَى الْمَحَلِّ أَوْ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ فِيهَا^(٢).

وَنَحْنُ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَاتِ كَلَامًا لَقُلْنَا: إِنَّمَا شَرَطُ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ وَالْمُتَكَلِّمُ مَنْ سُمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ.

وَالْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَعْلَمَ: أَنَّ الْقَدِيمَ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا لِخَلْقِهِ الْكَلَامَ، وَإِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِهِ.

وَإِذَا بَنَيْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ وَهِيَ أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَأَنَّ لَهُ ضِدًّا، لَكَانَ حَسَنًا بِالْغَا، غَيْرَ أَنَّا لَا نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، فَإِنَّا وَإِنْ وَافَقْنَا حُصُومَنَا فِي جَعْلِ الْعِبَارَاتِ كَلَامًا، فَلَا نُسَاعِدُهُمْ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ صَاحِبَ الْعِبَارَةِ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا بِهَا لِقِيَامِهَا بِهِ، لَا لِفِعْلِهِ إِيَّاهَا.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٣٦)، والمحيط بالتكليف (١/٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٤)، والمغني (٧/٤٧)، (١٦/١٩١)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤١١)، وعند الزيدية: القلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٤). والأشاعرة في: الإرشاد (ص ١١٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٧٩، ٢٨٥)، والمثل والنحل (١/٨٠)، وغاية المرام (ص ٩٤)، ولباب المحصل (ص ١٠١)، والكامل (١٠٤/ب).

(٢) وذلك أن المعتزلة من مذهبهم: أنه تعالى قادر بنفسه لا بقدرته حتى يثبتوا عدم تناهي متعلق قدرة الله، ويلزمهم على قياس هذا: أن يرجعوا الكلام إلى محل الذات، أو إلى الجملة التي فيها المحل. الكامل في اختصار الشامل (١٠٥/أ).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ مَنْ سَمِعَ كَلَامًا صَادِرًا مِنْ مُتَكَلِّمٍ فَيَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِكَلَامِهِ أَوْ غَيْرَ فَاعِلٍ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ لَكَانَ لَا يَعْلَمُ [١/٧٨] الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا مَنْ لَا يَعْلَمُهُ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ، وَسَبِيلُ كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا كَسَبِيلِ مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا، فَكَمَا يُعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ بِالْبَالِ اخْتِيَارٌ وَاقْتِدَارٌ، وَفِعْلٌ وَفَاعِلٌ، كَذَلِكَ يُعْلَمُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَوَائِلِ الْعُقُولِ: اسْتِحَالَةُ كَوْنِ الْحَيِّ مَوْصُوفًا بِالْكَلَامِ الَّذِي سَمِعَ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ فِعْلُهُ لَمَا سَمِعَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَ مَنْ مَحَلِّهِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا: أَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ، وَنُصَمِّمُ عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ، وَلَا يَزَعُنَا ذَلِكَ عَنِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ الَّذِي سَمِعْنَا مِنْهُ الْكَلَامَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ قَدْ يَقُومُ بِاللِّسَانِ وَبِمَخَارِجِ الْحُرُوفِ، ثُمَّ لَا يُقَالُ بِأَنَّ اللِّسَانَ مُتَكَلِّمٌ أَمْرٌ نَاهٍ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ، فَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا أَزَلًا، أَوْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ حَادِثٌ، وَفِي فَسَادِ الْأَمْرَيْنِ صِحَّةٌ قَوْلِنَا: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ سَاقِطٌ؛ فَإِنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّمَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، بَلْ إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِقِيَامِ الْكَلَامِ بِهِ، لَا لِلْكَلَامِ فَقَطْ^(١)، إِلَّا أَنْ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِمَنْ وَصِفَ بِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

ثُمَّ نَحْنُ لَا نَتَحَاشَى مِنْ إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَى اللِّسَانِ إِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا كَلَامَ إِلَّا الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ، وَالْمُتَكَلِّمُ ذُو الْكَلَامِ، وَهُوَ الْمَحَلُّ الَّذِي اخْتُصَّ بِهِ الْكَلَامُ، وَلَا يَتَعَدَّى حُكْمُ صِفَةٍ مَحَلَّهَا.

فَأَمَّا مَا اسْتَبَعْدُوهُ مِنْ قِيَامِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ بِذَاتِيَّةِ الْإِلَهِ أَزَلًا: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّ مِنْ حُكْمِ الْكَلَامِ اخْتِصَاصُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَإِذَا بَطَلَ اخْتِصَاصُ الْفِعْلِ يَبْقَى اخْتِصَاصُ الْقِيَامِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْكَلَامُ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ.

(١) أي: «إنما كان المتكلم متكلمًا؛ لقيام الكلام به، لا على وجه التعليل». انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٠٥/أ).

فَإِنْ قَالُوا: الْكَلَامُ قَدْ يَحُلُّ بِجَوٍّ وَهُوَ الْمَسْمُوعُ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ الْجَوِّ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْجَوِّ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ، وَالْجَوُّ مَوْصُوفٌ بِالْكَلَامِ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ وَسُمِعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْمَخَارِجُ مُتَّصِفَةٌ بِالْأَصْوَاتِ، وَلَا كَلَامَ عِنْدَكُمْ إِلَّا الْأَصْوَاتُ، وَالْجَوُّ مَحَلُّ الصَّوْتِ، وَهُوَ الصَّائِتُ عِنْدَكُمْ فَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ قَالُوا: الْكَلَامُ حُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ عِنْدَكُمْ وَأَصْوَاتٌ مُتَقَطَّعَةٌ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: « قَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَقُلْتُ: كَيْتَ وَكَيْتَ »، فَهَذَا الصَّادِرُ مِنْهُ كَلَامٌ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَالْقَائِلُ بِهِ، وَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ الْحُرُوفَ بِهَذَا النِّظْمِ فِي النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ ضَرُورِيًّا، فَلَا يَخْلُو الْمُخَالَفُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِمَّا أَنْ يَقُولَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ مَحَلُّهَا، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا فَاعِلُهَا.

فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا مَحَلُّ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَقَدْ أَفْسَدَ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَنْ فَعَلَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ، أَوِ الْجُمْلَةَ الَّتِي مَحَلُّ الْكَلَامِ مِنْهَا لَيْسَتْ مُتَكَلِّمَةٌ بِهَذَا الْكَلَامِ فَقَدْ عَانَدَ وَجَحَدَ الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّا سَمِعْنَاهُ قَائِلًا: فَقَدْ قُمْتُ الْيَوْمَ إِلَى زَيْدٍ، وَأَكَلْتُ وَشَرِبْتُ، كَمَا إِذَا سَمِعَهُ يَقُولُ ذَلِكَ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ وَسَلَامَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَنْطِقْ مَا سَمِعْنَا نُطْقَهُ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَعْلَمْ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْعِلْمِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكْ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْحَرَكَةِ.

وَمَنْ سَمِعَ كَلَامَ النَّائِمِ وَالْمُبْرَسَمِ، وَقَدْ سَبَقَ لَهُ اعْتِقَادُهُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، لَا سْتِرَابَ فِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ الَّذِي قَدْ فَعَلَ الْكَلَامَ هُوَ اللَّهُ أَوْ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ وَغَيْرُهُمْ فِي الْجَوِّ.

وَلَوْ بَنَيْنَا غَرَضَنَا عَلَى أَصْلِنَا فِي اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ بِخَلْقِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا الْكَلَامُ، وَحَكَمْنَا بِأَنْ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ، فَيَتَّضِحُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ بُطْلَانُ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا مَنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ؛ إِذْ هُوَ فَاعِلُ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَيْسَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

وَيَتَّضِحُ الْإِلْزَامُ عَلَى النَّجَارِيَّةِ: فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَلَا يَسْتَمِرُّ لَهُمْ، وَهَذَا أَصْلُهُمْ: الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ

تَعَالَى مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقَهُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَاتِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ خَالِقَهَا^(١).

ثُمَّ الْكَلَامُ عَلَى أَصْلِكُمْ هُوَ الْأَصْوَاتُ، فَلَيْنَ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْمُصَوِّتُ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتَ، وَيَلْزَمُ مِنْ مَسَاقِ ذَلِكَ كَوْنُ الرَّبِّ ﷻ مُصَوِّتًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِلصَّوْتِ!!^(٢)، [٧٨/ب] وَهَذَا ابْتِدَاءٌ دَلِيلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ سَمِعَ اخْتِطَافَ الرِّيَّاحِ وَخَرِيرَ الْأَنْهَارِ وَخَصْفَ أَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ صَوْتَ اللَّهِ؟! وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ بِفِعْلِهِ الْكَلَامَ مُتَكَلِّمًا، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِهِ السُّكُوتَ سَاكِتًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ السُّكُوتَ»، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ كَاذِبًا فِي الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ بِأَنْ يَخْلُقَ صِدْقًا وَكَذِبًا فِي مَحَلَّتَيْنِ^(٣)، كَمَا يَكُونُ مُحْيِيًا مُمِيتًا بِخَلْقِ حَيَاةٍ وَمَوْتٍ فِي مَحَلَّتَيْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَشَرْطُهُ قِيَامُهُ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْكَلامُ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِحُكْمِ ضِدِّهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا بِمَا هُوَ سَاكِتٌ عَنْهُ، أَمْرًا بِمَا هُوَ نَاهٍ عَنْهُ، وَصَادِقًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ كَاذِبًا فِيهِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِلضَّدِّينِ.

وَهَذَا مِمَّا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ؛ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ مُتَكَلِّمًا لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَأَوْجَبُوا لَهُ وَصْفًا خَاصًّا مِنَ الْفِعْلِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ أَمَرَ نَاهٍ بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، كَذَلِكَ جَازَ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فَاعِلَهَا.

وَمِمَّا يُقَوِّي التَّمَسُّكَ بِهِ أَنْ قَالُوا^(٤): الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَخَصِّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْكَلَامِ فَيُشْتَرَطُ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ؛ كَالْمُتَحَرِّكِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا يُشْكِلُ بِالْعَادِلِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَخَصِّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْعَدْلِ، ثُمَّ لَا يَجِبُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَادِلًا.

(١) انظر: شرح الإرشاد لأبي القاسم الأنصاري (ل ٨٥).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١١١)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٤/ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٢٨٥). (٤) أي: الأصحاب.

قُلْنَا: الْعَادِلُ مِنْ أَعَمِّ الْأَسْمَاءِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْعَدْلِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ قِيَامُ الْعَدْلِ بِالْعَادِلِ مِنَّا، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا لِلْعَدْلِ، بَلْ بِخُصُوصٍ وَصَفٍ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَكُونُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ نَحْوَهُمَا، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكُلُّ مَعْنَى لَهُ ضِدٌّ فَهَذَا حُكْمُهُ، وَالَّذِي يُسَمَّى عَدْلًا فِينَا مِنْ الْأَفْعَالِ فَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْجَوْرُ، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ يَجِبُ قِيَامُهُ بِالْفَاعِلِ مِنَّا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرَفُ الْمُتَكَلِّمُ فِيمَا بَيْنَنَا مُتَكَلِّمًا؛ لَوْقُوعِ الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، فَيُنْشِئُ الْكَلَامَ وَالْأَصْوَاتَ فِي الْمَخَارِجِ؛ فَيَصِيرُ مُتَكَلِّمًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ الْكَلَامَ وَأَنْشَأَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ قَامَ الْكَلَامُ بِبَعْضِ مَخَارِجِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ فَاعِلَ الْكَلَامِ هُوَ الْمُوصُوفُ بِالِاقْتِدَارِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَحَلُّ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُتَكَلِّمَةً بِكَلَامٍ فِي بَعْضِهَا تَوْشَعًا وَمَجَازًا، وَمَا أَشْبَهَ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ؛ فَإِنَّهُ اضْطِكَاكُ الْأَجْرَامِ، ثُمَّ الْمُتَحَرِّكُ مَحَلُّ الْحَرَكَةِ، كَذَلِكَ الصَّوْتُ وَالْمُتَكَلِّمُ، وَبِهِمَا سُمِعَ مِنْهُ الْكَلَامُ، فَيُعْرَفُ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا عَلَى الضَّرُورَةِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ وَاقِعًا بِعِلْمِهِ وَاخْتِيَارِهِ أَوْ كَانَ سَاهِيًا غَيْرَ مُخْتَارٍ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّاسُ يَقُولُونَ: « تَكَلَّمَ الْجِنِّي عَلَى لِسَانِ الْمَصْرُوعِ »، وَإِنَّمَا يُطْلِقُونَ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْمَصْرُوعِ؛ قَالُوا: نَحْنُ وَإِنْ أَنْكَرْنَا وَلُوجَ الْجِنِّ فِي الْإِنْسِ، وَلَكِنَّا نَتَمَسَّكُ بِإِعْتِقَادِ النَّاسِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَصْرُوعِ كَلَامُ الْجِنِّي وَفِعْلُهُ الْكَلَامَ فِيهِ، وَلَا يَبْعُدُ اعْتِقَادُ بَعْضِ النَّاسِ جَوَازَ وَلُوجِ الْجِنِّ فِي الْإِنْسِ، ثُمَّ بُطْلَانُ هَذَا الْإِعْتِقَادِ مِنْهُمْ لَا يَقْدَحُ فِي اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ فَاعِلُ الْكَلَامِ^(١).

قُلْنَا: دَعَوَاكُمْ أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ - إِنْ عَنِيتُمْ بِهِ جُمْلَةَ النَّاسِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَنِيتُمْ بِهِ بَعْضَ الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْحَقَائِقِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ظَنِّهِمْ وَقَوْلِهِمْ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ عُلَمَاءِ الْأَئِمَّةِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: كَمَا نَسَبَ هَؤُلَاءِ الْكَلَامَ إِلَى الْجِنَّةِ، كَذَلِكَ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَوْ كَانَ فِي قَوْلِهِمْ حُجَّةٌ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُصَوِّتَ مَنْ فَعَلَ الصَّوْتِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٥/أ).

ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَبْعُدُ أَنْ يَظُنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْجَنِّيَّ يَتَوَلَّجُ بِلَطَافَةِ جِسْمِهِ فِي خَلَلِ جِسْمِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ نَطَقَتْ بِذَلِكَ الْأَخْبَارُ، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَقُومُ بِأَجْسَامِهَا الْخَفِيَّةِ عَنِ الْأَبْصَارِ؛ فَيَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّهُ كَلَامُ الْمَصْرُوعِ، وَهُوَ كَلَامُ الْجَنِّيِّ، وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ مَا [٧٩ / أ]؛ فَإِنَّا بِالضَّرُورَةِ يُعْلَمُ أَنَّ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنَ الْمَصْرُوعِ فَهُوَ كَلَامُهُ، وَنَرَى لِسَانَهُ يَتَحَرَّكُ وَيَنْطِقُ وَتَتَحَرَّكُ شَفَتَاهُ بِالنُّطْقِ؛ كَمَا كَانَ يَتَحَرَّكُ حَالُ كَوْنِهِ سَلِيمًا صَحِيحًا، غَيْرَ أَنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الْجَنِّيُّ يُورِدُ عَلَى قَلْبِهِ الْوَسَاوِسَ، وَيُلْقِي إِلَيْهِ الْكَلَامَ؛ فَيَجْرِي لِسَانُهُ بِمَا فِي ضَمِيرِهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَوَامِّ: «إِنَّ الْجَنِّيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى لِسَانِ الْمَصْرُوعِ».

(د) فَضْلُ: الْكَلَامُ هَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؟^(١)

مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ^(٢)؛ وَهِيَ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ شَاهِدًا وَغَائِبًا، قَالَ: «وَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ كَلَامًا فِي جِسْمٍ، كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِمَا خَلَقَ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَتَشَكَّلَ ذَلِكَ الْجِسْمُ عَلَى هَيْئَاتِ الْمَخَارِجِ؛ حَتَّى تَنْطَبِعَ عَلَيْهَا الْأَصْوَاتُ».

وَقَالَ ابْنُهُ: «الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ كَلَامًا مُنْتَظِمًا فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ مُصَمَّتًا غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِبِنْيَةٍ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّكَلُّمِ إِلَّا عِنْدَ الْإِتِّصَافِ بِالْبِنْيَةِ الْمَخْصُوصَةِ. وَالْعَجَبُ مِنَ الْجُبَّائِيِّ حَيْثُ قَالَ: الْكَلَامُ لَيْسَ بِأَصْوَاتٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ مُقَارِنَةٌ لِلْأَصْوَاتِ مُغَايِرَةٌ لَهَا!!».

فَهَلَّا خَالَفَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَصْوَاتِ، فَقَالَ: الْكَلَامُ وَإِنْ كَانَ مُغَايِرًا لِلْأَصْوَاتِ، وَلَكِنْ يُوجَدُ مَعَهَا؛ فَالْأَصْوَاتُ تَسْتَدْعِي بِنْيَةً مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ قَالَ الْجُبَّائِيُّ أَيْضًا: «الْكَلَامُ مُفْتَقِرٌ إِلَى حَرَكَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَقَائِمَةٍ بِالْمَحَلِّ الَّذِي قَارَنَهُ الْكَلَامُ».

وَطَرَدَ ذَلِكَ شَاهِدًا وَغَائِبًا^(٣).

(١) انظر: نهاية الأقدام (ص ٢٨٨)، والكامل (ل ١٠٦ / ب)، وعند المعتزلة: المغني (٣١ / ٧)، والمحيط بالتكليف (٤١١ / ١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧ / ٧)، والكامل في اختصار الشامل (ل: ١٠٦ / ب).

وَخَالَفَهُ ابْنُهُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: « الْكَلَامُ غَائِبًا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَرَكَةٍ أَصْلًا ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(د) الْقَوْلُ فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ ^(١)

جَرَى رَسْمُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَضْدَادِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جُمْلٍ مِنْهَا هَاهُنَا وَنُؤَيِّرُ الْإِيجَازَ:

فَالضَّدَانِ: كُلُّ مَعْنَيْنِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لِذَاتَيْهِمَا ^(٢).

فَالْتَضَادُّ يَتَعَلَّقُ بِاسْتِحَالَةِ الْاجْتِمَاعِ، وَلَمْ يَتَّجِهْ فِي اسْتِحَالَةِ وَجْهِ سَوَى التَّضَادِّ، وَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ لَمَّا تَضَادَّا لِذَاتَيْهِمَا لَمْ يَتَقَرَّرِ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَلَا مَعْنَى لِمُتَنَاعِ ذَلِكَ إِلَّا تَضَادُّ وَجُودَيْهِمَا؛ فَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: « لِذَاتَيْهِمَا وَوُجُودَيْهِمَا » عَنْ كُلِّ مَعْنَى يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَانِي، لَا لِلتَّضَادِّ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ لَا يُجَامِعُ الْحَرَكَةَ الْكَسْبِيَّةَ، لَيْسَ ذَلِكَ لِلتَّضَادِّ؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ فِي جِنْسِهَا لَا تُضَادُّ الْعَجْزَ؛ فَإِنَّ الْعَجْزَ يُوجَدُ مَعَ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ، وَالْحَرَكَةُ الضَّرُورِيَّةُ مُمَائِلَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ.

وَلَوْ كَانَ الْعَجْزُ مُضَادًّا لِلْحَرَكَةِ لاسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُ مَعَ جِنْسِ الْحَرَكَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ لَمَّا ضَادَّتِ السُّكُونُ ثَبَتَ التَّضَادُّ بَيْنَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَتَا ضَرُورِيَّتَيْنِ أَوْ كَسْبِيَّتَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا ضَرُورِيًّا وَالْآخَرُ كَسْبِيًّا ^(٣)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ قَالَ:

« الَّذِي يَصِحُّ فِي حَدِّ الْمُتَضَادِّينِ أَنْ يُقَالَ: مَا لَا يَتَقَرَّرُ فِي الْوَهْمِ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الْوُجُودِ، لَا يَدْخُلُ فِي الْوُجُودِ فِيهِ؛ اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الْجَوْهَرَيْنِ فِي الْحَيْزِ الْوَاحِدِ؛ فَإِنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْحَيْزِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ وَجُودُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ وَوُجُودُ بَيَاضٍ فِي غَيْرِهِ؛

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل: ١٠٧/أ).

(٢) انظر تعريف الضدين في: غاية المرام (ص ١٨٧)، ولباب المحصل (ص ٨٨)، والكامل (ل: ١٠٧/أ)، وديوان الأصول (ص ١٣٤).

(٣) كذا بالأصل، والصواب: « أو إحداهما ضرورية، والأخرى كسبية » بالتأنيث؛ نظرًا لعود الضمير.

فَلَيْسَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ فَإِنَّ الْاجْتِمَاعَ فِي الْعَرَضَيْنِ بِالْحَيْثِيَّةِ، وَفِي الْجَوْهَرَيْنِ بِالتَّقَارُبِ وَالتَّجَاوُرِ،
وَالْمَعْنَى: الْاجْتِمَاعُ فِي التَّضَادِّ وَالْقِيَامُ بِالْحَيْثِيَّةِ.

حَتَّى إِذَا قَالَ الْعَالِمُ: الْجَوْهَرَانِ ضِدَّانِ، قُلْنَا: لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مُجْتَمِعَانِ.

قَالُوا: فَالسَّوَادُ وَالْبَيَاضُ مُجْتَمِعَانِ هَكَذَا.

قُلْنَا: لَيْسَ الْاجْتِمَاعُ فِي الْمَعَانِي بِالْحَجْمِ وَشَغْلِ الْحِيزِ.

قَالَ: « وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَجْنَاسٍ مَا يَتَضَادُّ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ تَضَادٌّ كَانَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَوْعِهِ تَضَادٌّ.

مِثَالُهُ: السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ، وَالسَّوَادُ مَعَ السَّوَادِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ السُّكُونِ، وَالْحَرَكَةُ مَعَ الْحَرَكَةِ.
وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَضَادٌّ، ثُمَّ ثَالِثٌ يُضَادُّ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْحَيَاةِ
وَالْمَوْتِ؛ فَإِنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يُضَادُّ الْمَوْتَ دُونَ الْحَيَاةِ.

وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَبَيْنَ شَيْئَيْنِ آخَرَيْنِ تَضَادٌّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَكُونُ
وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضِدًّا الْآخَرِ، [٧٩ / ب] وَلَا يَكُونُ ضِدًّا لِصَاحِبِهِ؛ كإِرَادَةِ السَّوَادِ
وَرَادَةِ الْبَيَاضِ؛ يَتَضَادَّانِ، وَالْكَرَاهِيَّةُ لَهُمَا فَيَتَنَافَيَانِ أَيْضًا، ثُمَّ لَا تَكُونُ كَرَاهِيَّةُ السَّوَادِ ضِدًّا
لِإِرَادَةِ الْبَيَاضِ، وَلَا تَكُونُ كَرَاهِيَّةُ الْبَيَاضِ ضِدًّا لِإِرَادَةِ السَّوَادِ، هَذَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ.

[مقدمة في حقيقة الكلام وأحكامه]:

فَصْلٌ [الْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ]^(١):

قَالَ الْقَاضِي - رحمه الله - : « اتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا ضِدَّ لَهُ »^(٢)

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ جِنْسَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ، أَوْ فِي مِثْلَيْنِ مِنْ جِنْسٍ
وَاحِدٍ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِعْلًا يَتَجَسَّسُ؛ إِذْ تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الْأَجْنَاسُ الْمُخْتَلِفَةُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا لِلْفِعْلِ ضِدًّا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا، ثُمَّ كَانَ لِلضِّدِّ الْمُقَدَّرِ
لِلْفِعْلِ فِعْلًا، كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا؛ مُؤَدِّيًّا إِلَى أَنْ يُضَادَّ الْفِعْلُ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: الْفِعْلُ
مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا مُغَايِرٌ لِلْأَفْعَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٧ / ب).

(٢) وانظر أيضًا: الأشعري: اللمع (ص ٣٦، ٣٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّضَادَّ لَوْ أُسْنِدَ إِلَى كَوْنِ الشَّيْءِ فِعْلًا، لَمَا تُصَوِّرَ اجْتِمَاعُ عَرَضَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ يَكُونَانِ فِعْلَيْنِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَ اجْتِمَاعِ الْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا^(١)، وَالضَّدُّ فِعْلٌ؛ فَيَبْطُلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَأَنَّ الْمَوْجُودَ الَّذِي لَيْسَ بِفِعْلٍ قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمُ وَجُودُ الْإِلَهِ ﷻ وَصِفَاتُهُ الْقَائِمَةُ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ وَجُودِهِ مُضَادًّا لِلْأَفْعَالِ؛ إِذْ لَوْ ضَادَّهَا لَاسْتَحَالَ وَجُودُهَا.

ثُمَّ التَّضَادُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ تَقْدِيرِ اجْتِمَاعِ فِي مَحَلٍّ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْحَادِثِ وَالْقَدِيمِ بَوَجْهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ قُدِّرَ لِلْفِعْلِ ضِدٌّ هُوَ فِعْلٌ، لَكَانَ إِمَّا جَوْهَرًا، وَإِمَّا عَرَضًا. فَإِنْ قُدِّرَ جَوْهَرًا وَحُكِمَ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّا أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى تَجَانُسِ الْجَوَاهِرِ فِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ وَجُودُ الْجَوَاهِرِ^(٢). وَإِنْ قُدِّرَ ضِدٌّ هُوَ عَرَضٌ، كَانَ مُحَالًا أَيْضًا؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ بِجَوْهَرٍ، فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِمُضَادَّتِهِ لِلْجَوَاهِرِ وَالْجَوَاهِرُ مُتَجَانِسَةٌ، وَكُلُّ مَا ضَادَّ شَيْئًا ضَادٌّ كُلِّ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ.

وَقَدَّمْنَا أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ؛ كَالْتِمَاطِلِ وَالِاخْتِلَافِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُوَضِّحُ الرَّدَّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ؛ إِذَا قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ كَانَ تَارِكًا لِلْفِعْلِ أَزْلًا، وَكُلُّ صِفَةٍ ثَبُتَتْ أَزَلِيَّةً يَسْتَحِيلُ انْتِفَاؤُهَا.

وَهَذَا كَلَامٌ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ عَنَوْا بِالتَّرْكِ فِعْلًا يُضَادُّ مَا سَيَكُونُ، فَهَذَا تَنَاقُضٌ؛ فَتَقْدِيرُ فِعْلٍ أَزَلِيٍّ مُسْتَحِيلٌ.

وَإِنْ فَسَّرُوا التَّرْكَ بِصِفَةٍ قَدِيمَةٍ: فَالْقَدِيمُ يُضَادُّ الْحَادِثَ.

وَإِنْ عَنَوْا بِالتَّرْكِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْفِعْلِ أَنْ لَا يَثْبُتَ شَيْءٌ ثُمَّ ثَبَتَ إِذْ هَذِهِ سَبِيلُ كُلِّ حَادِثٍ.

(١) عبارة: « وَالضَّدُّ فِعْلٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا » مكررة في الأصل.

(٢) كذا بالأصل !!.

فصل: حقيقة الترك^(١):

الترك في اصطلاح الأصوليين عبارة عن موجود كائن مُضَادٍّ لِمَا يُضَادُّهُ^(٢)، وَالْحَرَكَةُ تَرْكٌ لِلسُّكُونِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ ضِدَّيْنِ؛ فَمَا مِنْ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْقَادِرُ - وَلَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ - إِلَّا وَكَانَ فِعْلُهُ تَرْكًا لِمَا يُضَادُّهُ، وَلِتَرْكِ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَضْدَادٌ كَثِيرَةٌ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى الْجَمْعِ بَدَلًا مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «الترك عبارة عن الإغراض عن الشيء وقطعه، من غير تعرض لإثبات موجود هو الترك».

وَتَفْسِيرُهُ: أَنْ يَخْلُو الْقَادِرُ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، فَجَوَّزَ خُلُوَّ الْحَيِّ الْمَأْمُورِ بِالْفِعْلِ عَنْ فِعْلٍ مَا أَمَرَ بِهِ، وَعَنْ فِعْلٍ ضِدِّهِ، ثُمَّ يُسَمَّى تَارِكًا لِمَا أَمَرَ بِهِ وَإِنْ تَلَبَّسَ بِفِعْلِ ضِدِّهِ^(٣).

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ الْمَذْحُ وَالذَّمُّ عَلَى فِعْلٍ؛ فَسَمَوْهُ^(٤) أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَبَا هَاشِمٍ الذَّمِّيَّ^(٥)؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ.

وَخَالَفَ شُيُوخَهُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا بِفِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَعْصِي وَيُذَمُّ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَيْسَ يَعْصِي بِتَعَاطِيهِ فِعْلًا آخَرَ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ رَبَّمَا يُخَيَّلُ إِلَى بَعْضِ النَّاطِرِينَ اتِّجَاهُهُ، وَلَيْسَ كَمَا تَخَيَّلَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْصِيهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ الْمُبَاحَ تَرْكًا لَوَاجِبٍ، وَلَا يَعْصِيهِ مِنْ حَيْثُ تَعَاطَى فِعْلًا مُبَاحًا؛ وَهَذَا كَالْمُصَلِّي فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ؛ [١/٨٠] فَإِنَّهُ يَعْصِي بِكَوْنِهِ مِنْهِيًّا، وَلَا يَعْصِي بِفِعْلِهِ الصَّلَاةَ، وَالْوَجْهَ الَّذِي يَعْصِي بِهِ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي حُكِمَ بِكَوْنِهِ مُطِيعًا فِيهِ.

(١) انظر هذا المبحث في: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٢٤).

(٢) خالف في ذلك ابن خلدون؛ فذهب إلى أن الترك عديم؛ لأنه لا فرق بينه وبين: «لم يفعل»؛ فليس بمقدور، وعنده: لا يقال: فعل الضد؛ لأننا نقول: فلم يخل عن ضد العالم. انظر: لباب المحصل (ص ٩٧).

(٣) الترك عند أبي هاشم يجب أن يكون جامعًا لشروط أربعة: أن يكون القادر على الترك والمتروك واحدًا، والوقت الذي يصح وجودهما فيه واحدًا، وأن يكون بينهما تضاد، وأن يحلا في محل القدرة عليهما؛ فلا يحصل فيهما التعدي من محل القدرة إلى غير محلها ولا في أحدهما، ولا يكون هذا حالهما إلا وهما مباشران، غير متولدين.

(٤) كذا بالأصل ويمكن تخريجه - من حيث العربية - على لغة: «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، ولعله خطأ في النسخ.

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/ ٢٠٢).

ثُمَّ قَالَ: « وَلَمْ يَزَلِ الرَّبُّ تَارِكًا؛ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِمَّا قَدَرَ عَلَيْهِ ». هَذَا صَحِيحٌ فِي حَقِّ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، غَيْرَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْأَسْمِ مَمْنُوعٌ لِعَدَمِ الْإِذْنِ، فَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى زَمَانَيْنِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْدُومَةٍ حَالَ إِيقَاعِ الْفِعْلِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ لَصَادَفَ عَلَى ذَلِكَ، وَالتَّارِكُ لِلشَّيْءِ يَسِيرُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمَتْرُوكِ.

فصل: لَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ:

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَتَضَادُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَفْعَالٌ، فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ فِي صِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْأَفْعَالِ دُونَ التَّجْنِيسِ، وَأَفْعَالُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَّصِفُ بِتَجَدُّدِ صِفَاتٍ لَوْجُودِهِ سُبْحَانَهُ، فَالْمَعْنَى بِاتِّصَافِهِ بِكَوْنِهِ خَالِقًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهِ أَنَّ الْخَلْقَ وَقَعَ بِقُدْرَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَتَّصِفُ بِتَجَدُّدِ صِفَتِهِ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي جُمْلَةِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي مُعْتَوَرَيْنِ عَلَى مَحَلٍّ تَعَاقُبًا، يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا، وَكُلُّ شَيْئَيْنِ يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُمَا بِذَاتِهِ، يَسْتَحِيلُ الْحُكْمُ بِأَنَّهَا تَتَضَادُّ عَلَى الذَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي أَفْعَالِنَا، وَقَدْ حَكَمْتُمْ بِوُجُوبِ قِيَامِهَا بِفَاعِلِهَا؟! وَإِذَا اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِكَوْنِهِ مُحْسِنًا أَوْ مُسِيئًا أَوْ عَادِلًا أَوْ جَائِرًا تَوَجَّبَ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ وَالْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ بِهِ، أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ يَتَضَادَّانِ، وَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ؛ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ قِيَامُهَا بِهِ، أَوْ تُبْطَلُونَ مَضِيرَكُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ لَا ضِدَّ لَهُ؟!.

قُلْنَا: الْعَدْلُ وَالْجَوْرُ لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ، وَكَذَلِكَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ؛ فَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ الْأَفْعَالِ وَجِنْسِهَا؛ فَلَيْسَ الْعَدْلُ عَدْلًا لِنَفْسِهِ وَجِنْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْجَوْرُ وَنَحْوُهُ مِنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَكُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى قَضِيَّةِ الشَّرْعِ.

وَالَّذِي يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْعَدْلَ وَالظُّلْمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْطَوِي عَلَى أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَالتَّضَادُّ يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ.

وَبَيَانُهُ: أَنَّ السَّوَادَ لَا يُضَادُّ الْبَيَاضَ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنِيَّةُ أَوْ الْعَرَضِيَّةُ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ لَوْصِفِهِ الْخَاصُّ، وَذَلِكَ السَّوَادِيَّةُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ مَا ضَادَّ الشَّيْءَ ضَادٌّ مِثْلُهُ، وَقَدْ ثَبَتَ مِثْلُ الظُّلْمِ غَيْرًا لِظُّلْمٍ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعَدْلَ مِمَّا يُضَادُّ الْجَوْرَ. قُلْنَا: إِنْ أَطْلَقُوهُ فَإِنَّمَا يُطْلَقُونَهُ تَوْسَعًا فِي الْكَلَامِ؛ وَهُوَ كَقَرْلِهِمْ: إِنْ فَعَلَ الْحَرَكَةُ يُضَادُّ فِعْلَ السُّكُونِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَا تَضَادَّ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ، وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ إِنَّمَا يَتَضَادَّانِ بِخُصُوصٍ أَوْ صَافِيهِمَا.

فَصَلِّ: التَّضَادُّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ^(١): وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ: أَنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَقَعُ عِنْدَ قِيَامِ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، وَبَيْنَ الْمَعْنَايِ الَّتِي لَا تُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا^(٢).

وَخَالَفْنَا الْمُعْتَزِلَةَ فِي الْمَعْنَايِ الَّتِي يُشْتَرَطُ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا؛ فَقَالُوا: بَلْ يَرْجِعُ مُوجِبُ التَّضَادِّ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ فَالْعِلْمُ إِذَا قَامَ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، فَالْعَالِمُ بِذَلِكَ الْجُزْءِ الْجُمْلَةُ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا، وَالْجُمْلَةُ تَنْزِلُ عِنْدَهُمْ مَنْزِلَةَ الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ التَّضَادِّ فِيهَا.

قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ قِيَامُ عِلْمٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ مِنَ الْقَلْبِ، وَقِيَامُ جَهْلٍ بِالسَّوَادِ بِجُزْءٍ آخَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَا كَذَلِكَ، لَوَجَبَ اتِّصَافُ الْجُمْلَةِ بِكُونِهَا عَالِمَةً جَاهِلَةً.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِنَا: إِذْ حُكْمُ كُلِّ صِفَةٍ يَخْتَصُّ عِنْدَنَا بِمَحَلِّهَا؛ فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ، فَلَا يَبْعُدُ عَلَى ذَلِكَ قِيَامُ عِلْمٍ وَجَهْلٍ بِجُزْأَيْنِ مِنْ جُمْلَةٍ، وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: إِنْ أَوْجَبَ أَصْلُكُمْ امْتِنَاعَ ثُبُوتِ عِلْمٍ وَجَهْلٍ كَمَا صَوَّرْتُمُوهُ، فَلِمَ عَلَلْتُمْ ذَلِكَ بِالتَّضَادِّ؟! وَهَذَا كَمَا أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْعِلْمِ وَالْمَوْتِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِضِدَّيْنِ عِنْدَكُمْ، [٨٠/ب] فَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ لَا يَثْبُتَانِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ تَضَادُّهُمَا، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٨/أ).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٥٨).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ: لَا يَتَضَادُّ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ لِتَنَاقُضِ حُكْمَيْهِمَا، وَهَذَا مُسَلَّمٌ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ نَقَضُوهُ؛ إِذْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ تُضَادُّ كَرَاهِيَةً لَا فِي مَحَلٍّ.

ثُمَّ صَارُوا فِي تَحْقِيقِ تَضَادِّهِمَا إِلَى تَنَاقُضِ حُكْمَيْهِمَا لَوْ وَرَدَا، فَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَضَادِّ مَعْنَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ قِيَامِ بِمَحَلٍّ، فَلَا أَنْ يَحْكُمُوا بِذَلِكَ فِي الْمَعْنَيْنِ الْعَالَمَيْنِ بِجُزْأَيْنِ فِي جُمْلَةٍ أُولَى.

فَصَلَّ آخِرُ فِي هَذَا الْبَابِ [مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْمَوْتِ]^(١):

الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا قَطَعُوا بِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ كَمَا يُضَادُّ الْحَيَاةَ^(٢) يُضَادُّ كُلَّ صِفَةٍ لَا تَثْبُتُ دُونَ الْحَيَاةِ؛ كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهِمَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: « الْمَوْتُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ، وَالْعِلْمُ يَنْتَفِي بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ إِيَّاهُ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ بِالْمَوْتِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ أَنَّ: التَّضَادَّ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا لَمْ يَتَّجِهْ فِي امْتِنَاعِ الْجَمْعِ وَجْهٌ يَقْوَى لِلتَّضَادِّ، وَهَذَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ إِذْ يَتَّجِهُ فِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ الْعِلْمِ الْمَوْتِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ شَرْطِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْقَاضِي: « وَالْخِلَافُ فِي أَمْثَالِ هَذَا يَعُودُ إِلَى مُنَاقَشَةِ وَعِبَارَةٍ ».

وَمِنْ الْمُعْتَرِزَةِ مَنْ حَمَلَ الْمَوْتَ عَلَى انْتِقَاضِ الْبُنْيَةِ، وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ أَثْبَتُوهُ مَعْنَى، وَنَفَوْا كَوْنَهُ مُضَادًّا لِمَا عَدَا الْحَيَاةَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: اسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ فَهُمَا كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا لَا^(٣) يُوجَدُ الْعِلْمُ مَعَ الْمَوْتِ؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ الْعِلْمِ إِيَّاهُ.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ إِنَّمَا لَا يُوجَدُ السَّوَادُ مَعَ الْبَيَاضِ؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ، لَا لِمُضَادَّةِ السَّوَادِ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّ عَدَمَ الْبَيَاضِ شَرْطٌ فِي وُجُودِ السَّوَادِ، وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعَدَمِ شَرْطًا.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٠٨/أ).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوعة باسم تمهيد الأوائل) (ص ٤٨).

(٣) في الأصل: « إنما يوجد العلم مع الموت، إلخ » بالإثبات والصواب ما أثبت لمقتضى السياق.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَخْتَصُّ الْعِلْمُ بِمَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِ الْعِلْمِ انْتِفَاءُ ضِدِّهِ، وَمِنْ أَضْدَادِهِ الْمَوْتُ، وَلَا يَنْتَفِي إِلَّا بِالْحَيَاةِ - : مَا^(١) كَانَ مُبْعَدًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَوْتُ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، لَوَجَبَ مُضَادَّةُ الْعِلْمِ الْإِرَادَةَ؛ كَمَا أَنَّ السَّوَادَ لَمَّا ضَادُّهُ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ كَانَ الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ مُتَضَادَّيْنِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْعَلُوا النَّظَرَ مُضَادًّا لِلْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعِلْمَ ضَادُّ الشَّكِّ، وَالنَّظَرَ لَا يُضَادُّهُ عَلَى زَعْمِهِمْ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ وَادِّعَاءُ طَرْدِ قِيَاسٍ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ لَا يَطْرُدُ الْقِيَاسَ فِي جَمِيعِهَا؟

وَمِمَّا يُبْطَلُ مَا قَالُوهُ: أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ السَّوَادَ الْوَاحِدَ يُبْطَلُ بِبَيَاضَيْنِ فَصَاعِدًا، ثُمَّ الْبَيَاضَانِ لَا يَتَضَادَّانِ فِي أَنْفُسِهِمَا عِنْدَهُمْ.

مَسْأَلَةٌ: [مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ]:

مُتَمَاثِلُ الْأَعْرَاضِ مُتَضَادَّةٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ فَكُلُّ عَرَضَيْنِ مِثْلَيْنِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

وَالْعَرَضَانِ الْمُخْتَلِفَانِ قَدْ يَتَضَادَّانِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْحَرَكَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ. وَاتَّفَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّ الْمِثْلَيْنِ لَا يَتَضَادَّانِ، بَلْ يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُمْ فِي أَعْدَادٍ مِنْ جِنْسٍ كَقَوْلِهِمْ فِي اثْنَيْنِ، فَلَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُ لِعَرَضَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. وَمَنْعَ أَكْثَرَهُمْ اجْتِمَاعَ الْحَرَكَتَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ، وَاخْتَلَفُوا فِي السُّكُونَيْنِ. وَلِلْكَرَامِيَّةِ تَرَدُّدٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ السَّوَادَ حَقِيقَتُهُ اسْوَدَادُ الْمَحَلِّ، وَتَقْدِيرُ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ لَا يُفِيدُ حُكْمَهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ، بَلْ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِي سَوَادٍ لَجَازَ فِي كُلِّ سَوَادٍ، وَذَلِكَ يَقْلِبُ الْجِنْسَ وَيُحِيلُ الْحَقِيقَةَ وَيُبْطِلُ الْقُدْرَةَ وَالْحُلُولَ.

فَإِنْ قِيلَ: السَّوَادُ الثَّانِي يُفِيدُ فَايِدَةً، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ الْمَحَلُّ أَشَدَّ سَوَادًا مِمَّا كَانَ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَمَحْسُوسٌ:

(١) في الأصل: « وما كان مبعداً » والصواب بغير العطف؛ لكونه جزءاً لجملة الشرط أول الفقرة.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ أَسْوَدَ إِلَّا أَنْ يَحُلَّ فِيهِ سَوَادٌ، وَالسَّوَادُ الْوَاحِدُ لَا يَحُلُّ إِلَّا جَوْهَرًا وَاحِدًا، وَشِدَّةُ السَّوَادِ فِي الْجَوْهَرِ ^(١) الْوَاحِدِ غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ فَإِنَّمَا يُدْرِكُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا سَوَادٌ وَفِي بَعْضِهَا لَوْنٌ آخَرُ، وَقَدْ حَصَلَ السَّوَادُ فِي الْجَوْهَرِ [٨١/أ] وَأَسْوَدَ بِهِ، فَلَوْ قَدَرْنَا سَوَادًا آخَرَ لَمَّا أَفَادَ لِلْمَحَلِّ حُكْمًا، وَلَمَّا عَقِلَ وَجُودُهُ، وَلَوْ وَجَدَ سَوَادَانِ فِي مَحَلٍّ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِتَسْوِيدِ الْمَحَلِّ وَإِفَادَةِ الْحُكْمِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي؛ فَيَتَضَادَّانِ وَيَتَرَاكَمَانِ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَيَنْتَفِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِوُجُودِ صَاحِبِهِ، فَيُعْتَبَرَانِ كَالْعِلَّتَيْنِ لِمَعْلُولٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادَيْنِ فِي مَحَلٍّ بِمَثَابَةِ تَقْدِيرِ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْعِلْمَيْنِ وَالْإِرَادَتَيْنِ.

وَقَدْ طَرَدْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ فَاعِلَيْنِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كَوْنُ الْمَحَلِّ أَشَدَّ سَوَادًا وَأَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ أَمْرٌ مَحْسُوسٌ مُدْرِكٌ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ السَّوَادُ الثَّانِي وَالْعِلْمُ الثَّانِي.

قُلْنَا: كَوْنُهُ أَشَدَّ سَوَادًا فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ لَيْسَ حُكْمًا وَلَا حَالًا، وَإِذَا اشْتَغَلَ الْمَحَلُّ بِسَوَادٍ وَاحِدٍ، فَتَقْدِيرُ سَوَادٍ آخَرَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ يُزَاحِمُهُ مُزَاحِمَةُ الْبَيَاضِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْحَبْرُ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الرَّمَادِ، وَالْمَعْنَى بِهِ: أَنَّ أَجْزَاءَ السَّوَادِ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الرَّمَادِ، وَفِي الرَّمَادِ أَجْزَاءٌ مِنَ الْبَيَاضِ، وَأَجْرَامٌ مُخْتَلِطَةٌ بِأَجْرَامٍ سُودٍ؛ وَذَلِكَ كَالْفَحْمِ وَالْجَصِّ إِنْ جُمِعَا وَدُقَّا؛ فَتَخْتَلِطُ الْأَجْرَامُ بِالْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: الثَّوْبُ يُغَمَسُ فِي الصَّبْغِ فَتَعْلُوهُ كُدْرَةٌ ثُمَّ كُھْنَةٌ ثُمَّ سَوَادٌ حَالِكٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَضَاعُفِ أَجْزَاءِ السَّوَادِ.

وَهَذَا جَهْلٌ؛ فَإِنَّ الثَّوْبَ التَّصَقَّتْ بِهِ جَوَاهِرُ سُودٍ وَجَوَاهِرُ مُخْتَلِفَةِ اللَّوْنِ.

وَلَوْ قُلْنَا: السَّوَادُ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةُ الْكُدْرَةِ وَالْخُضْرَةِ وَالْكُھْنَةِ، لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ إِذَا تَجَدَّدَ لَهُ عِلْمٌ آخَرُ بِذَلِكَ الْمَعْلُومِ، فَقَدْ أَوْجَبَ الْعِلْمُ الثَّانِي حَالًا مُتَجَدِّدًا، وَالْحَالَانِ فِي حُكْمِ الْمُتَمَاتِلَيْنِ.

(١) فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ: « وَشِدَّةُ الْجَوْهَرِ فِي السَّوَادِ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَالْاِخْتِلَافُ فَقَطْ فِي الْعِبَارَةِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالسَّوَادِ أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ إِلَّا أَنْ لَهُ عِلْمًا بِهِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِالْعِلْمِ الْوَاحِدِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْعِلْمِ الثَّانِي وَلَا لِحُكْمِهِ.

وَلَوْ جَازَ تَقْدِيرُ تَجَدُّدِ حَالٍ تَحْكُمًا، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ بِتَجَدُّدِ الْجَوْهَرِ فِي كُلِّ حَالٍ؛ فَثَبَّتَ لِلْحَالِ الْوَاحِدَةِ وَجُودَانٍ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ عِنْدَ الْبَصْرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ حَالٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ وَجُودَيْنِ مَعَ تَحَقُّقِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ لَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ حَالَيْنِ فِي كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِحَالٍ وَاحِدَةٍ، وَزِيَادَةُ الْيَقِينِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي عِلْمٌ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى كَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى تَوَالِي أَجْزَاءِ الْعِلْمِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ: أَنَّ الْإِرَادَةَ الْوَاحِدَةَ إِذَا أَثَرَتْ فِي إِثْبَاتِ اخْتِصَاصِ الصَّيْغَةِ بِالْإِيجَابِ فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا: لَوْ ثَبَّتَ إِرَادَتَانِ مُتِمَّائِلَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ بِالصَّيْغَةِ الْوَاحِدَةِ، فَيُثَبِّتُ لَهَا اخْتِصَاصَانِ بِالْوُجُوبِ مُتِمَّائِلَانِ، وَهَذَا مِمَّا يَأْبُوْنَهُ وَلَا يَقُولُونَ بِهِ، وَهُوَ نَقْضٌ صَرِيحٌ لِمَا قَالُوهُ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا فِيهِ مُسْتَدِلًّا عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ حُصُولُ عِلْمَيْنِ مِثْلَيْنِ وَحَالَيْنِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ طَلَبِ عِلْمٍ يَأْتِي بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ.

وَمِمَّا يَلْزِمُهُمْ أَيْضًا: يَجُوزُ كَوْنُ الشَّيْءِ مَقْدُورًا بِقُدْرَتَيْنِ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْقُدْرَةِ الْوَاحِدَةِ، فَثَبَّتُ كُلُّ قُدْرَةٍ لَهُ وَجُودًا.

فَصْلٌ: فِي أَضْدَادِ الْكَلَامِ^(٢):

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْكَلَامُ جِنْسٌ لَهُ ضِدٌّ أَوْ أَضْدَادٌ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَنَحْوِهَا. وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ لَيْسَ لِلْكَلَامِ ضِدٌّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَفْعَالِ، وَالْفِعْلُ لَا ضِدَّ لَهُ.

(١) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٦).

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

(٣) الذي في الأصل: «ومذهب المعتزلة: أنه للكلام ضد لأنه من قبيل الأفعال» وهو خطأ، والصواب أن النص ليس بالإثبات؛ بل بنفي الضد عن الكلام كما هو مذهب المعتزلة؛ قال الجويني: «ولما ظن المعتزلة أنه (الكلام) من صفات الأفعال، لم يثبتوا له ضداً؛ إذ لا ضد للفعل». انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠/أ).

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: أَمَّا الْقَوْلُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ فَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقَوْلِ، وَلَهُ ضِدٌّ وَهُوَ الْعَجْزُ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي النَّفْسِ، فَكُلُّ مَا يُنَافِي حَدِيثَ النَّفْسِ فَهُوَ ضِدٌّ لِلْكَلَامِ؛ فَيُضَادُّهُ السَّهْوُ وَالْغَفْلَةُ وَالطُّفُولِيَّةُ وَالْبَهِيمِيَّةُ، وَالْخَرَسُ مَانِعٌ مَنَعَ مِنْ خُطُورِ الشَّيْءِ بِالْبَالِ، وَهُوَ أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهَا بِالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ، وَمَنْ عَجَزَ لِسَانُهُ وَلَمْ يَتِمَكَّنْ مِنَ النُّطْقِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا عِلَّةَ بِقَلْبِهِ تَمْنَعُهُ مِنْ خُطُورِ الْخَوَاطِرِ فَهُوَ نَاطِقٌ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصْوِيتِ، وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَصَرَفُوا النُّطْقَ إِلَى نُطْقِ الْقَلْبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَأَبِي عَيْسَى^(١).

[٨١ / ب] وَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا نُنْكِرُ نُطْقَ النَّفْسِ، فَتُثْبِتُ لِنُطْقِ النَّفْسِ مِنَ الْأَضْدَادِ مَا قُلْنَاهُ، وَتُثْبِتُ لِلْعِبَارَاتِ أَضْدَادًا أَيْضًا؛ كَالسُّكُوتِ وَالْخَرَسِ، وَنَجْعَلُ الْآفَاتِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَتَمْنَعُ مِنَ التَّعْبِيرِ أَضْدَادًا لِلْكَلَامِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَةُ. وَمِنْ أَصْلِنَا: أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْكَلَامِ قِيَامَهُ بِالْمُتَكَلِّمِ وَاخْتِصَاصَهُ بِذَاتِهِ، سَوَاءٌ قُلْنَا: الْكَلَامُ هُوَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ أَوْ هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِّلَةُ فَقَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ لَا يَقُومُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُهُ. وَأَمَّا كَلَامُ الْمَخْلُوقِينَ فَقَالَ النَّظَّامُ: « كَلَامُ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ يَقُومُ بِالْجَوِّ، وَعِنْدَ قِيَامِهِ بِالْجَوِّ يَكُونُ كَلَامًا ».

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ كَلَامٍ بِمَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ اعْتِمَادَاتُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ حَرَكَاتُ مَخَارِجِهِ تُؤَلِّدُ فِي الْجَوِّ كَلَامًا آخَرَ، وَهُوَ مُوجِدُ الْكَلَامَيْنِ فَاعِلٌ لَهُمَا، فَالَّذِي قَامَ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ مَقْدُورٌ لَهُ، وَالَّذِي ثَبَتَ فِي الْجَوِّ وَقَعَ مُتَوَلِّدًا، فَقَالُوا - بَانِينَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ - : الْكَلَامُ هُوَ الصَّوْتُ الْخَارِجُ عَنِ اعْتِمَادَاتِ الْمَخَارِجِ^(٢)، وَالسُّكُوتُ وَالْخَرَسُ جَارِيَانِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ يَتَضَادَّانِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَحَلِّينِ.

وَأَمَّا النَّجَّارُ: فَإِنَّهُ أَثَبَتَ لِكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ أَضْدَادًا، وَمَنَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مِنْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٠ / ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٦ / ٧).

أَصْلِهِ أَنَّ كَلَامَ الْوَاحِدِ مِنَّا يَجِبُ قِيَامُهُ بِهِ، وَكَلَامُ الْبَارِي يَسْتَحِيلُ قِيَامُهُ بِهِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِأَفْعَالِنَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا؛ مِنْ حَيْثُ يَجِبُ قِيَامُهَا بِنَا، وَيَسْتَحِيلُ قِيَامُ أَفْعَالِ اللَّهِ بِهِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ شَرْطَ الْكَلَامِ قِيَامُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ، فَكُلُّ مَا عَلِمْنَا بِهِ يُضَادُّهُ السَّهْوُ لِلْعِلْمِ، بِمِثْلِهِ يُعْلَمُ مُضَادَّةُ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَالْمَوَانِعُ الَّتِي تُضَادُّ الْخَوَاطِرَ؛ كَالطُّفُولِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ لِلْعِلْمِ.

وَكَذَلِكَ لَا تُنْكَرُ مُضَادَّةُ السُّكُوتِ وَالْخَرَسِ لِلْكَلَامِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَةُ.

وَكَذَلِكَ الْآفَاتُ الْمَانِعَةُ مِنْ نَظْمِ الْعِبَارَاتِ الْحَادِثَةِ فِي الْمَخَارِجِ.

وَسَبِيلُ مُضَادَّةِ السُّكُوتِ لِلْكَلَامِ كَسَبِيلِ مُضَادَّةِ السُّكُونِ لِلْحَرَكَةِ وَالْجَهْلِ لِلْعِلْمِ.

فَإِنْ قَالُوا: السُّكُوتُ تَسْكِينُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ، وَسُكُونُهَا يُضَادُّ حَرَكَتَهَا وَلَا يُضَادُّ الْكَلَامَ

الْقَائِمَ بِهَا:

قُلْنَا: السُّكُوتُ يُنَاقِضُ الْكَلَامَ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ، وَلَوْ كَانَ السُّكُوتُ رَاجِعًا إِلَى السُّكُونِ، لَجَازَ وَصَفُ الْمَوَاتِ وَالْجَمَادِ بِالسُّكُونِ؛ كَمَا جَازَ وَصْفُهَا بِالتَّلَوْنِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعْنَى يَحْدُثُ عِنْدَ تَحْرِيكِ الْآلَةِ، سَاغَ أَنْ يُقَالَ: السُّكُوتُ مَعْنَى يَحْدُثُ عِنْدَ تَسْكِينِ الْآلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ السُّكُوتُ مُضَادًّا لِلْكَلَامِ، لَكَانَ مُذَرِّكًا أَوْ مَسْمُوعًا؛ كَالْكَلَامِ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي الْمُتَضَادَّاتِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ، وَلَمْ يَجِبْ

طَرْدُهَا فِيمَا طَرَدْتُمُوهُ.

ثُمَّ يَبْطُلُ مَا قُلْتُمُوهُ بِالْفَنَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ، وَلَا يُرَى وَلَا يُلْمَسُ كَالْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ السَّهْوُ وَالْغَفْلَةُ مِنْ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، وَلَا تُدْرِكُ وَلَا تُحَسُّ كَمَا يُدْرِكُ الْعِلْمُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ السُّكُوتُ ضِدًّا لِلْكَلَامِ لَجَازَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِضَرْبٍ وَيَسْكُتَ عَنْ بَعْضٍ حَتَّى

يُقَالَ: سَاكِتٌ مُتَكَلِّمٌ؛ كَمَا يُقَالَ: عَالِمٌ جَاهِلٌ، لِلَّذِي عَلِمَ شَيْئًا وَجَهِلَ غَيْرَهُ.

قُلْنَا: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «الْمُتَكَلِّمُ بِضَرْبٍ مِنَ الْكَلَامِ لَيْسَ بِهِ سُكُوتٌ أَصْلًا».

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله: «وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَرْضِيَّةٌ؛ فَإِنَّ السُّكُوتَ لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَانِعٍ لَا تَعَلَّقُ

لَهُ يُضَادُّ مَا لَهُ تَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ ضَرْبٌ مِمَّا لَهُ تَعَلَّقُ وَجَبَ إِغْفَالُ الْمَانِعِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَوْتَ
لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ لَمْ يَكُنْ يَتَعَلَّقُ، فَإِذَا ثَبَتَ عَلَى وَاحِدٍ، لَا يَبْقَى الْمَوْتُ لَا مَحَالَةَ.
فَعَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: الْمُتَكَلِّمُ بِضَرْبٍ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ سَاكِتًا.
وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَبْعُدُ وَصْفُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا مِنْ وَجْهِ، أَخْرَسَ مِنْ وَجْهِ
آخَرَ.

وَأَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّهُ قَالَ: «لَا أَبْعُدُ قَوْلَ الْعَالِمِ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ بِكَلَامٍ وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهِ،
وَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَثْبُتَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَيَثْبُتَ مَانِعٌ مِنْ ضَرْبٍ هُوَ فِي حُكْمِ الْخَرَسِ،
وَلَكِنْ إِذَا تَبَعَّضَ الْأَمْرَيْنِ^(١) لَا يُسَمَّى الْمَانِعُ خَرَسًا، أَوْ لَا يُسَمَّى الْمُضَادُّ لِبَعْضِ الْكَلَامِ
سُكُوتًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ السُّكُوتِ فَيَقُولُ الْكَلَامُ إِلَى التَّسْمِيَّاتِ».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْأَصَحُّ طَرِيقَةُ الْقَاضِي، وَالسُّؤَالُ مَدْفُوعٌ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ».

وَأَعْلَمُ أَنَا: وَإِنْ قُلْنَا: الْكَلَامُ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، فَالسُّكُوتُ إِضْرَابُ النَّفْسِ عَنِ الْكَلَامِ
وَتَسْمِيَّتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ سَاكِتًا بِمِثَابَةِ تَسْمِيَةِ الْعِبَارَةِ كَلَامًا، [١/٨٢] وَقَدْ بَيَّنَّا وَقَدَّْمْنَا أَنَّهُ عَلَى التَّوَسُّعِ
وَالْمَجَازِ، وَإِنْ تَوَسَّعَ يَشْعُ شَيْوعَ الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ كَلَامًا، وَالْكََلَامَ الَّذِي فِي النَّفْسِ
كَلَامًا، وَالَّذِي لَا يُعْبَرُ سَاكِتٌ عَنْهُ ضَرْبٌ مِنَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْعِبَارَاتُ، مُتَكَلِّمٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي
يَقُومُ بِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا فَضْلُ النَّجَّارِ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ: فَبَاطِلٌ، فَكَيْفَ يَخْلُقُ لِلْعِبَادِ كَلَامًا
وَهُوَ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ بِهِ؟!

وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ بِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: وَقَوْلُ الشَّيْءِ مَخْلُوقًا مَعْقُولٌ، فَأَمَّا وَقَوْلُهُ لِمَوْصُوفٍ دُونَ مَوْصُوفٍ فَإِضَافَةٌ غَيْرُ
مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ كَانَ لِذَلِكَ مَعْنَى مَعْقُولٌ لَجَازَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ عِلْمًا لِنَفْسِهِ، وَحَرَكَةً لِنَفْسِهِ؛ فَيَتَحَرَّكُ
بِهَا جَلٌّ وَعَزٌّ، وَيَخْلُقُهَا لِغَيْرِهِ فَلَا يَتَحَرَّكُ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكَ فِيمَا إِذَا خَلَقَ كَلَامًا فِي إِنْسَانٍ، وَلَمْ يَخْلُقْهُ لِنَفْسِهِ، أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ
بِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ؟

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

فَإِنْ قُلْتَ ذَلِكَ: أَبْطَلْتَ مَذْهَبَكَ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ فَإِنَّ الَّذِي قَامَ بِهِ الْكَلَامُ الضَّرُورِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ.

وَإِنْ قُلْتَ: الْمُتَكَلِّمُ بِهِ هُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ، فَقَدْ فَعَلَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بغيرِهِ لَا لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

الْقَوْلُ فِي إِثْبَاتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ^(١):

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مُتَكَلِّمٌ^(٢): أَمْرٌ، نَاهٍ، مُخْبِرٌ، وَاعِدٌ، مُتَوَعِّدٌ.

وَسَبِيلُ تَحْرِيرِ الدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ كَوْنِ الرَّبِّ ﷻ مُتَكَلِّمًا وَأَنَّ لَهُ كَلَامًا - ثَبَتَ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ أَنَّهُ حَيٌّ، وَالْحَيُّ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَيَأْمُرَ وَيَنْهَى كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَيَقْدِرَ، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْعِلْمِ لَوَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ أَضْدَادِ ذَلِكَ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَفِي ثُبُوتِ ضِدِّ لِكَلَامٍ قَدِيمٍ نَفْيٍ لِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ أَمْرًا نَاهِيًا وَاعِدًا مُتَوَعِّدًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ^(٣).

وَلِأَنَّ أَضْدَادَ الْكَلَامِ نَقَائِصُ، وَيَتَعَالَى الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - عَنِ النِّقَائِصِ وَالْآفَاتِ^(٤).

(١) انظر: اللمع (ص ٣٣، ٤٧)، والإبانة (ص ٦٣)، والتمهيد (ص ٤٧)، والإنصاف (ص ٣٧)، وأصول الدين (ص ١٠٦، ١٠٨)، والإشارة (ص ١٣٠، ١٤١)، والإرشاد (ص ١١٩)، ولمع الأدلة (ص ٨٥)، والاقتصاد (ص ٨٩)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ٨٢، ٨٤)، والغنية في أصول الدين (١٠٣، ١٠٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٦٨)، والمحصل (ص ١٨٤)، والأربعين (١/٢٤٧، ٢٥٢)، والمطالب (٣/١٢٨)، والأبكار (١/٣٥٦، ٣٦٤)، وغاية المرام (ص ٨٩، ٩٤)، وفيهما تضعيف مأخذ الأصحاب في إثبات الكلام وبيان المعتمد عنده، الكامل (ل ١١٢/أ، ١١٧/ب)، وشرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٤٦)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٤)، ومحمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين: (٤٩٦/٢).

(٢) لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلمًا، وإنما دار الخلاف بينهم في معنى كلامه، وفي قدمه وحدوثه؛ فقد حكى الجويني اتفاق المسلمين على أنه تعالى متكلم، نهاية الأقدام (ص ٢٦٨)، وغاية المرام (ص ٨٨)، وحكى هذا الإجماع أيضًا في الأبكار (١/٣٥٣)، وشرح المقاصد (٤/١٤٤)، والكامل (ل ١١٢/أ)، وما سيأتي في (ل ٨٢/أ).

(٣) الاستدلال على الكلام بدليل الحياة مما اعتمده جمهور الأشاعرة في إثبات الكلام حتى وصف بالطريق المشهور وطريق الأشعرية، انظر: اللمع (ص ٢٦، ٢٧، ٣٧)، والتمهيد (ص ٤٧)، والأبكار (١/٣٧٠) وفيه توهين أدلة الأصحاب في إثبات الكلام، وغاية المرام (ص ٩٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٣/ب)، والشافعي: الأمدي وآراؤه (ص ٢٧٢).

(٤) انظر: شرح المقاصد (٤/١٤٣، ١٤٦)، وفيه مناقشة في كون عدم الكلام من النقائص، لا سيما مع القدرة على الكلام.

وَلَهُمْ أَسْئَلَةٌ ذَكَرْنَاهَا فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنْ قَالُوا: « قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَلِكٌ مُطَاعٌ، وَمِنْ حُكْمِ الْمَلِكِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ يُطَاعُ وَنَهْيٌ يُتَّبَعُ ». هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي مَعْرِضٍ آخَرَ فَقَالَ: « كَمَا نَعْلَمُ بِعُقُولِنَا أَنَّ تَرَدُّدَ الْخَلْقِ عَلَى صُورِ التَّغَايُرِ فِي الْجَائِزَاتِ، كَذَلِكَ تَصَرُّفُهُمْ وَتَرَدُّدُهُمْ نَحْوُ أَمْرِ مُطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبَعٍ مِنَ الْجَائِزَاتِ ».

عَنِ بَهَذَا: كَوْنُهُمْ مُطِيعِينَ أَوْ عُصَاةً.

قَالَ: « وَإِذَا قَضَى الْعَقْلُ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَكُلُّ جَائِزٍ فِي صِفَاتِ الْخَلْقِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاجِبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، فَتَرَدُّدُهُمْ فِي صُنُوفِ التَّغَايُرِ يَسْتَنِدُ إِلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَهِيَ الْقُدْرَةُ؛ فَيَجِبُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ^(٢) فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي اتِّصَافُ رَبِّهِمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَهُوَ الْمَلِكُ حَقًّا، وَلَا يَتِمُّ وَصْفُ الْمَلِكِ دُونَ الْإِتِّصَافِ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى تَغْيِيرِ الْخَلْقِ، فَهَذَا مَكَانُ تَوْجِيهِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَيْهِمْ تَعَبُّدًا وَتَكْلِيفًا؛ فَتَقَرَّرَ بِذَلِكَ وَجُوبُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِطَرِيقٍ غَيْرِ هَذَا مِنْهَا أَنْ قَالَ: « إِحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَفْعَالِ وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَوُرُودِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْعَبِيدِ دَالٌّ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ ».

قَالَ: « وَجَوَازُ إِرْسَالِ الرُّسُلِ وَالتَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ ﷻ، وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ، الْأَزَلِيِّ الصِّدْقِ^(٣) ».

وَكَذَلِكَ خَلُقَ الْأَشْيَاءُ: يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ، وَالْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ دَالٌّ عَلَى الْكَلَامِ الصِّدْقِ^(٤)

(١) نسب إلى الأستاذ أبي إسحاق الاستدلال على الكلام بالعلم؛ لأن العلم والخبر يتلازمان، وكذلك يصح من الباري التكليف والتعريف والإخبار والتنبيه والإرشاد والتعليم فوجب أن يكون له كلام. انظر: نهاية الأقدام (ص ٢٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٤/أ).

(٤) عبارة: وكذلك خلق الأشياء. موجودة بهامش الأصل.

أَزَلًا؛ لَأَنَّ تَحَرِّيَ خَبَرِ الصِّدْقِ قَرِينَةُ الْعِلْمِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ دُونَ الْخَبَرِ عَنْهُ عِنْدَ
وُجُودِ النُّطْقِ بِهِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلْفٌ بِعِبَارَةٍ لَكَانَ مُتَجَدِّدًا، وَيَتَعَالَى إِلَهُ عَنْ قِيَامِ
الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَيُحَقِّقُ وَجُوبَ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَزَلًا وَالْأَزَلِيُّ لَا يَزُولُ.
وَرُبَّمَا عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَا سَتَحَالَ
مِنْهُ التَّنْبِيهُ وَالتَّعْرِيفُ عَلَى التَّكْلِيفِ؛ إِذْ مَرَدُّ التَّعْرِيفِ يَتَعَلَّقُ بِهِ^(١)، وَذَلِكَ كَالكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ
وَالِإِشَارَةِ، وَشَيْءٌ مِنْ هَذَا لَا يَقَعُ بِهِ التَّعْرِيفُ دُونَ أَنْ يَكُونَ تَرْجَمَةً عَنِ الْكَلَامِ الْقَائِمِ [٨٢/ب]
بِالنَّفْسِ، وَمَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يُنَبِّهَ غَيْرَهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَى الْكَلَامِ».
وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى: آيَاتُ الرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ نَازِلَةً
مَنْزِلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ، وَالْمُصَدِّقُ لَا يَكُونُ مُصَدِّقًا لِقِيَامِ التَّصْدِيقِ بِذَاتِهِ؛ لَأَنَّ التَّصْدِيقَ مِنْ
قَبِيلِ الْأَقْوَالِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّا فِي دِينِنَا مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَنْهِيُونَ بِنَهْيِهِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ
الْكَلَامَ أَصَوَاتٌ مَحْصُولَةٌ يَقُولُ أَنَّهَا لَا تَبْقَى، وَأَنَّهَا كَمَا وَجَدَتْ عُدِمَتْ، فَثَبَّتَ أَنَّ الرَّبَّ ﷻ
مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ أَزَلِيٍّ^(٢).

وَأَطْبَقَ الْمُتَتَمُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَلَى إِبْثَابِ الْكَلَامِ لِلَّهِ ﷻ، وَلَمْ يَنْتَحِلْ أَحَدٌ فِي كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا
نَحْلَةً نَفَاةِ الصِّفَاتِ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا لِنَفْسِهِ.
ثُمَّ ذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَدِثٌ
مُفْتَتَحُ الْوُجُودِ.

(١) كذا بالأصل، وهذا الموضع من كلام الأنصاري نقله عنه ابن تيمية ونصه: «قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ النَّيْسَابُورِيُّ: وَمِمَّا
ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي إِبْثَابِ كَلَامِ اللَّهِ النَّفْسَانِيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ أَنَّ قَالَ: الْأَحْكَامُ لَا تَرْجِعُ إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ
وَلَا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَوُرُودُ
التَّكْلِيفِ عَلَى الْعِبَادِ دَلِيلٌ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ وَجَوَازِ إِزْسَالِ الرُّسُلِ، وَوُرُودُ التَّكْلِيفِ دَالٌّ عَلَى عِلْمِهِ وَعِلْمُهُ دَالٌّ عَلَى
ثُبُوتِ الْكَلَامِ الصِّدْقِ أَزَلًا، إِذِ الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْ نُطْقِ النَّفْسِ بِمَا يَعْلَمُهُ وَذَلِكَ هُوَ التَّذْيِيرُ وَالْخَبَرُ، وَرُبَّمَا يُعَبَّرُ
عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا لَا سَتَحَالَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى التَّكْلِيفِ لِأَنَّ طُرُقَ التَّعْرِيفِ
مَعْلُومَةٌ، وَذَلِكَ كَالكِتَابَةِ وَالْعِبَارَةِ وَالِإِشَارَةِ». انظر: الفتاوى الكبرى (٥/٥١٣).

(٢) هذا الاستدلال حكاه الجويني عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل
(١/١١٥).

وَصَارَ صَائِرُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَى الْاِمْتِنَاعِ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ مَخْلُوقًا مَعَ الْقَطْعِ بِحَدِيثِهِ لِمَا فِي لَفْظِ: «مَخْلُوقٍ» مِنْ اِيْهَامِ الْخَلْقِ؛ اِذِ الْكَلَامُ الْمُخْتَلَقُ هُوَ الَّذِي يُبْدِيهِ الْمُتَكَلِّمُ غَرَضًا مِنْ غَيْرِ اَصْلٍ؛ كَمَا اَخْبَرَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ عَنِ الْكُفَّارِ اَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿اِنْ هَذَا اِلَّا خَلْقُ الْاَوَّلِينَ﴾ ^(١) [الشعراء: ١٣٧] اَيُّ: اخْتِلَاقُهُمْ وَاَكَاذِبُهُمْ ^(٢).

وَهَذَا لَا حَاصِلَ لَهُ، وَالْاُمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى اَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ مَخْلُوقٌ، وَعَلَى اَنَّ اقْوَالَ الرُّسُلِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - مَعَ وُجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ - مَخْلُوقَةٌ، وَاَنَّ الرَّبَّ خَالِقٌ، وَلَوْ كَانَ الْخَلْقُ يُنْبِئُ عَنِ التَّخَرُّصِ، لَوَجَبَ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ اِطْلَاقِ الْاسْمِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي حَقِّ الْاِلَهِ ﷻ.

وَأُطْلِقَ مُعْظَمُ الْمُعْتَزِلَةِ لَفْظَ الْمَخْلُوقِ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ.

وَذَهَبَ الْكِرَامِيَّةُ إِلَى اَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - قَدِيمٌ، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقَوْلِ، وَقَوْلُهُ حَادِثٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَالْقُرْآنُ قَوْلُ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِقَائِلٍ بِقَوْلِهِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى الْوَقْفِ فِي الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؛ قَالُوا: لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدِيمٌ، وَلَا نَقُولُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، بَلْ نَتَوَقَّفُ فِيهِ.

وَصَارَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ وَحَدِيثٌ؛ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢].

وَالْأَكْثَرُونَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَمِنْ قَضِيَّةِ أَصْلِنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِ الْكَلَامِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِذْرَاكِ؛ فَنَقُولُ:

كَلَامُ اللَّهِ خَبْرٌ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ صِدْقًا وَتَحْقِيقًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُخْبِرٌ عَنْ وُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ وَعَدَمِ الْمَعْدُومَاتِ وَتَقْدِيرِ الْمُقَدَّرَاتِ، وَخَبْرُهُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مُخْبِرٍ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ؛ كَمَا نَقُولُ فِي عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ، فَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مَخْبَرُهُ: خَبْرٌ عَنْ كَوْنِهِ أَمْرًا، وَكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مَأْمُورًا بِهِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ مَخْبَرُهُ خَبْرٌ عَنْ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ الْوَاحِدُ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ، وَمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ مَخْبَرُهُ: خَبْرٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ عِلْمُهُ، وَلَوْ قَدَرْنَا

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة في (ص ٨٠١) من هذا الكتاب.

(٢) أول من قال بهذا القول: محمد بن شجاع لظنه أن المخلوق هو المتقول تخرصًا وكذبًا. انظر: الكامل (١/١١٢).

أَمْرًا مُتَعَلِّقًا بِمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَأَخْبَرَ عَنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَأْمُورٍ بِهِ لَتَنَاقُضِ الْخَبَرَانِ وَأَدَّى إِلَى الْخُلْفِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْحَيَّ يَصِحُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ يَتَّصِفَ بِضِدِّهِ، وَذَلِكَ آفَةٌ وَنَقْصٌ.

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: مَا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبٍ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ فِي إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْاِخْتِصَاصُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُقْضِي بِهِ عَقْلًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ: اخْتِصَاصٌ قِيَامٌ كَمَا صَرَّنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِصَاصٌ فِعْلٌ بِالْفَاعِلِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى قَضِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ مَا يَدَّعِيهَا مُعْتَزِلَةُ الْبَصْرَةِ فِي الْإِرَادَةِ الثَّابِتَةِ لَا فِي مَحَلٍّ.

أَمَّا جِهَةُ اخْتِصَاصِ الْفِعْلِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَبَيْنَ خَلْقِ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ: لَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَدِيمِ صِفَةً حَقِيقَةً مِنْ خَلْقِ جَمِيعِ مَا يَخْلُقُ.

يَبْطُلُ تَفْسِيرُ الْاِخْتِصَاصِ بِكَوْنِ الْكَلَامِ مُتَعَلِّقًا بِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ تَتَحَقَّقُ فِي كَلَامِ الْعِبَادِ مَعَ اخْتِصَاصِهِمْ بِالِاتِّصَافِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ عَلَى وَجْهِ بَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ لِلْبَارِي تَعَالَى، [١ / ٨٣] فَإِنَّ ذَلِكَ اخْتِمَالٌ لِادِّعَاءِ الْاِخْتِصَاصِ، وَنَحْنُ فِي مُحَاوَلَةٍ إِضَاحِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ.

لَمْ يَبْقَ إِذَنْ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْقَدَمِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِقِيَامِ الْكَلَامِ بِذَاتِهِ؛ لَمَّا وَجَبَ الْوَصْفُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ حَادِثًا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ قَبُولِهِ سُبْحَانَهُ لِلْحَوَادِثِ.

وَلَا يَبْقَى بَعْدَ بُطْلَانِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي وَصْفِ الْبَارِيِّ ﷻ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزَلِيِّ.

وَقَدْ سَلَكَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ طَرِيقَةً عَظَمَ فِيهَا التَّشْغِيبَ فَقَالَ: لَوْ كَانَ كَلَامُ الْبَارِيِّ ﷻ حَادِثًا لَمْ يَخُلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِذَاتِهِ، فَيَصِيرُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، أَوْ يَحْدُثُ لَا فِي مَحَلٍّ فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ التَّفَرِيقَةِ بَيْنَ مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ مَا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، عَلَى أَنَّ فِي نَفْسِي

الْمَحَلُّ نَفْيِ الْاِخْتِصَاصِ؛ إِذْ لَيْسَ اِخْتِصَاصُهُ ^{بِهِ} بِأُولَى مِنْ اِخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ حَدَثَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ لَكَانَ كَلَامًا لِذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَلَكَانَ الْمَحَلُّ لَهُ مُتَكَلِّمًا أَمْرًا نَاهِيًا؛ إِذْ كُلُّ قَائِمٍ بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِهِ اِخْتِصَاصًا يَجِبُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعِبَارَةِ عَنْهُ بِأَخَصِّ أَوْ صَافِهِ، أَوْ يُشْتَقَّ لَهُ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي مِنْهَا وَصَفٌ مِنْهُ إِمَّا مِنْ أَخَصِّ وَصْفِهِ، أَوْ أَعَمِّ أَوْ صَافِهِ، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ بِأَخَصِّ وَصْفِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَخْلُقَ كَلَامُهُ فِي مَحَلٍّ ^(١).

بَيَانُ هَذَا: أَنَّ السَّوَادَ إِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لَهُ مِنْ أَخَصِّ وَصْفِهِ وَصَفٌ، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَسْوَدٌ، وَإِذَا قَامَ عِلْمٌ بِمَحَلٍّ اشْتَقَّ لِلْمَحَلِّ أَوْ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي الْمَحَلُّ مِنْهَا اسْمُ عَالِمٍ، وَهَذَا فِيْمَا لَا يَتَعَلَّقُ الْاِشْتِقَاقُ مِنْهُ بِالْأَخَصِّ؛ فَإِنَّ أَخَصَّ وَصْفِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ، وَالرَّوَائِحُ الْمَخْصُوصَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَالِّهَا فَأَقْصَى مَا يُقَالُ: إِنَّ لَهَا رَائِحَةً طَيِّبَةً أَوْ كَرِيهَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ؛ يُقَالُ: رَائِحَةُ الْمِسْكِ، وَطَعْمُ الْعَسَلِ.

وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ صِفَةٌ أَصْلًا؛ فَلَا يُقَالُ: كَلَامُ الْمَحَلِّ. فَإِنْ قِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ التَّصْوِيتُ.

قُلْنَا: مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الْمَحَلِّ وَصِفَةِ الْفَاعِلِ؛ كَمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَوْنًا أَوْ حَرَكَةً فِي مَحَلٍّ، فَلَهُ وَصْفُ الْخَالِقِيَّةِ، وَلِلْمَحَلِّ التَّحَرُّكُ وَالتَّلَوُّنُ، وَذَلِكَ أَخَصُّ مِنَ الْخَالِقِيَّةِ، وَأَمَّا التَّصْوِيتُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ التَّكَلُّمِ. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَلَقَ اللَّهُ كِتَابَةً فِي مَحَلٍّ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ مَاذَا؟

قُلْنَا: قَدْ يَرْجِعُ فِي مَعْنَى الْكِتَابَةِ إِلَى الْمَحَلِّ اسْمٌ خَاصٌّ؛ فَيُقَالُ: مُجْتَمِعٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَعْنَاهَا الْاجْتِمَاعُ، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الرُّقُومُ وَالرُّسُومُ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ عَلَى طَوْلِهَا لَا تُفْضِي إِلَى الْمَقْصِدِ مَا لَمْ تُعْضِدْ بِمَا قَدَّمَناه فِي الطَّرِيقَةِ الْأُولَى؛ وَهِيَ أَنَّ لِلْكَلامِ اِخْتِصَاصًا بِالْمُتَكَلِّمِ، وَتَعَيَّنَ اِخْتِصَاصُ الْكَلَامِ، فَهَذِهِ أَدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ.

فَنَقُولُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: الْكَلَامُ فِي الْقِدَمِ وَالْحَدَثِ فَرْعٌ لِلْكَلامِ فِي إِبْتَاتِ أَصْلِ الْكَلَامِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ كَلَامًا، وَبِمَا تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ الْمُتَكَلِّمُ أَصْلًا؟!

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٤ / ب).

وَبَيَّنَّا أَنَّ خَلْقَهُ الْأَصْوَاتِ فِي الْمَحَالِّ بِمَثَابَةِ خَلْقِهِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ حُكْمٌ مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا تُخْلَقُ أَصْوَاتٌ فِي جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ بِالضَّرُورَةِ، وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ مُتَصَوِّتٍ صَوْتًا أَوْ كَلَامًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا لِغَيْرِهِ، أَوْ يَتَكَلَّمَ بِهِ سِوَاهُ.

قَالُوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَالرَّبُّ ﷻ مُقْتَدِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَقْدُورًا لَهُ - سُبْحَانَهُ - يَجِبُ وَقُوعُهُ؛ إِذْ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى وَقُوعِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْحَوَادِثِ؛ حَيْثُ كَانَتْ الْمَقْدُورَاتُ لَا تَتَنَاهَى، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ اقْتَدَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ وَقَعَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا غَرَضُنَا وَقُوعُ الْكَلَامِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَاتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِالْمُعْجَزَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوتِ، ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - أَخْبَرُوا عَنْ وَقُوعِ الْكَلَامِ، وَهُمْ الْمُصَدِّقُونَ.

وَعَضَّدُوا كَلَامَهُمْ بِأَنْ قَالُوا: قَدْ أَسْنَدْتُمُ الْعِلْمَ بِنَفْيِ النَّقَائِصِ إِلَى السَّمْعِ، ثُمَّ بَنَيْتُمْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُعْجَزَاتِ، فِيمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَكُمْ فِي ذَلِكَ؟!.

قُلْنَا: خُصُومُنَا مَصْدُودُونَ عَنْ إِبْثَابِ الْمُعْجَزَاتِ وَالتَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوهِهَا الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِ الْمُتَحَدِّثِ بِهَا عَلَى مَا سَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا يَسْتَقِيمُ لَكُمْ مَا اسْتَقَامَ لَنَا؛ فَإِنَّا قُلْنَا - عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْثَابِ مَا رُفِئَهُ -: مَتَى تَصَدَّى الْمَلِكُ وَتَصَدَّرَ بِمَنْصِبِهِ فِي مَوْعِدٍ مَعْلُومٍ، وَاحْتَفَّ بِهِ الْحَاضِرُونَ الْمُخْتَصُّونَ بِخِدْمَتِهِ، ثُمَّ ادَّعَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَاضِرِينَ مُدَّعٍ أَنَّهُ رَسُولُ الْمَلِكِ إِلَى مَنْ حَضَرَ وَغَابَ، [٨٣/ب] وَذَلِكَ بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ وَمَسْمَعٍ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى إِبْثَابِ الرِّسَالَةِ بِأَمْرِ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ يَصْدُرُ مِنَ الْمَلِكِ، فَأَجَابَهُ الْمَلِكُ إِلَى مُنَاهُ^(١)؛ فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَصَدِيقِ الْمَلِكِ إِيَّاهُ، بِقَوْلٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْفِعْلُ الظَّاهِرُ مُتَرَجِّمٌ عَنْهُ نَازِلٌ مَنَزِلَةَ الْعِبَارَةِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهَا فِي إِفْهَامِ الْمَعَانِي؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلَّمَ إِنْ خَاطَبَ غَيْرَهُ يَجْعَلُ عِبَارَتَهُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهِ تَرْجَمَةً عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْقَوْلِ؛ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

(١) حكى الجويني هذا المثال عن القاضي أبي بكر الباقلاني في كتبه؛ انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١١٧).

وَالْخَبَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

كَذَلِكَ الرَّبُّ تَعَالَى يَجْعَلُ مَا يُظْهِرُهُ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ هُوَ سُبْحَانَهُ بِالْاِقْتِدَارِ عَلَيْهَا عَلَى وَفْقِ دَعْوَاهُمْ عِلْمًا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِمْ، وَتَرْجَمَةً عَنْ تَصْدِيقِهِ إِيَّاهُمْ، هَذَا سَبِيلُنَا^(١).

وَلَا يَسْتَتِبُ ذَلِكَ لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّ الْمَعْنِيَّ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا عِنْدَهُمْ أَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَيْسَ فِي ظُهُورِ الْآيَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ أَصْوَاتًا مُتَقَطَّعَةً فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ هِيَ كَلَامٌ، وَإِنَّمَا تَرْتَبِطُ الْمُعْجَزَاتُ بِتَصْدِيقِ مُظْهِرِهَا إِذَا كَانَ التَّصْدِيقُ صِفَتَهُ، وَكَانَ مُتَّصِفًا بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ عَنْ فِعْلِ صِفَةٍ حَقِيقِيَّةٍ إِلَى الْفَاعِلِ، وَلَا تَكُونُ إِذَنْ دَالَّةً عَلَى ثُبُوتِ كَلَامٍ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّا لَوْ صَحَّحْنَا بِالْبَرَاهِينِ أَنَّ الْمُصَدِّقَ لَا يَكُونُ مُصَدَّقًا بِفِعْلِهِ التَّصْدِيقِ، وَالتَّصْدِيقُ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَذَلِكَ يَحْتَوِي عَلَى التَّصْدِيقِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَإِذَا بَطَلَ كَانَ الْبَارِي مُصَدَّقًا لِلرُّسُلِ بِقَوْلٍ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ - نُزُولُهَا مَنَزَلَةَ التَّصْدِيقِ بِالْقَوْلِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَّضِحُ بُطْلَانُ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى تَأْيِيدِ عَقَائِدِهِمْ، وَفِي بُطْلَانِ الْمُعْجِزَاتِ انْحِسَامُ لِسَبِيلِ الْمَعْصِيَةِ وَسَالِكِهَا إِلَى إِبْثَاتِ الْقَوْلِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَمِمَّا نُطَالِبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ لِنَفْسِهِ، وَتُلْزَمُونَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيدًا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِلنَّفْسِ تَعُمُّ بِعِلَّتِهَا إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِسَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ إِذْ كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ أَيْضًا دَعْوَى عَرِيَّةٍ عَنِ الْبُرْهَانِ، فَلِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِنَفْسِهِ لِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ اِقْتِدَارُهُ بِبَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ.

(١) انظر هذا التمثيل لحجية المعجزة في: أصول الدين (ص ١٧٨)، والإرشاد (ص ٣٢٩)، والنظامية (ص ٦٧)، وقواعد العقائد (ص ٢١٥)، والأبكار (٢٦/٤)، وغاية المرام (ص ٣٢٨)، وتجريد الاعتقاد (ص ١٩٦)، وشرح الأصفهانية (ص ٢٠٧) وعزاه إلى الجويني والباقلاني.

وَهَذَا بِمِثَابَةِ اخْتِصَاصِ الْإِرَادَةِ الْحَادِثَةِ بِمُتَعَلِّقِهَا، وَاخْتِصَاصِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ بِمُتَعَلِّقِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ، فَهَذَا حُكْمُ نَفْسِيٍّ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُ، وَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ كَوْنُهُ عَالِمًا لِنَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ.
قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ عَالِمًا قَادِرًا لِنَفْسِهِ لَكَانَتْ نَفْسُهُ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَنَحْنُ قَدْ أَثْبَتْنَا
كَلَامًا لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا بِإِرَادَةِ يَخْلُقُهَا لَا فِي مَحَلٍّ، وَجَبَ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَنْ
يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ لَا فِي مَحَلٍّ؛ كَمَا قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: إِنَّ الْخَلْقَ قَوْلٌ يَخْلُقُهُ لَا فِي
مَحَلٍّ.

قَالَ الْإِمَامُ رحمته الله: « وَاعْلَمُوا بَعْدَهَا أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ مُخَالِفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ
الْكَلَامِ يَتَعَلَّقُ بِنَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ؛ فَإِنَّ مَا أَثْبَتُوهُ وَقَدَّرُوهُ كَلَامًا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ ثَابِتٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ
كَلَامُ اللَّهِ إِذَا رُدَّ إِلَى التَّحْصِيلِ إِلَى الْكَلَامِ إِلَى اللُّغَاتِ وَالتَّسْمِيَّاتِ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ هَذِهِ
الْعِبَارَاتِ كَلَامُ اللَّهِ: أَنَّهَا خَلْقُهُ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ كَوْنَهَا خَلْقًا لِلَّهِ، وَلَكِنَّا نَمْنَعُ تَسْمِيَةَ خَالِقِ الْكَلَامِ
مُتَكَلِّمًا بِهِ، فَقَدْ أَطَبَقْنَا عَلَى النَّفْيِ وَتَنَازَعْنَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَالْكَلَامُ الَّذِي يَقْضِي أَهْلُ الْحَقِّ بِقَدَمِهِ هُوَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ، وَالْمُخَالِفُونَ يُنْكِرُونَ
أَصْلَهُ فَتَنَازَعُوا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ؛ فَلَمْ نَجْتَمِعْ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفْنَا فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ: فَإِذَا تَعَرَّضْنَا لِلْحِجَاجِ كَانَ مَا بِهِ إِثْبَاتٌ مَوْجُودٍ نَفَوْا أَصْلَهُ؛
فَنَقُولُ:

قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِهِ، وَلَا يَخْلُو
الِاخْتِصَاصُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلًا لِلَّهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ يَكُونُ قَائِمًا بِذَاتِهِ،
وَإِذَا أَبْطَلْنَا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ يَبْقَى الثَّانِي.

وَقَدْ سَرَدْنَا الطَّرِيقَةَ عَلَى وَجْهِهَا^(١) [٨٤/أ] وَضَمَمْنَا إِلَيْهَا طَرُقًا لِلْأَصْحَابِ فَوَضَحَ
الْمَقْصُودُ عَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ.

(١) انظر فيما تقدم طريقة أبي الحسن الأشعري في إثبات الكلام في (ل ٨٢/أ).

شُبّه المُخَالِفِينَ:

- فِيمَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا:

إِذَا أَثَبْتُمْ لِلَّهِ - تَعَالَى - كَلَامًا أَزَلِيًّا لَمْ يَخُلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَقْضُوا بِكَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا، وَإِمَّا أَنْ لَا تَقْضُوا بِذَلِكَ.

فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنْ كَانَ فِي الْأَزَلِ أَمْرًا نَهْيًا، فَقَدْ أَحَلَّكُمْ أَنْ مِنْ حُكْمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَنْ يُصَادِفَا مَأْمُورًا وَمَنْهِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزَلِ مُخَاطَبٌ يَتَعَرَّضُ لِأَنْ يُحَثَّ عَلَى أَمْرٍ، وَيُزَجَرَ عَنْ آخَرَ، وَلَيْسَ يُعْقَلُ أَمْرٌ وَلَا مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا.

وَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ، فَقَدْ ذَهَبْتُمْ إِلَى مَا لَا يُعْقَلُ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرُعَ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا^(١).

قُلْنَا: قَدْ ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ مِنْ أَيْمَتِنَا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَا يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمُخَاطَبِينَ وَاسْتِجْمَاعِهِمْ شَرَائِطَ التَّكْلِيفِ^(٢)، فَإِذَا أَبَدَعَ اللَّهُ الْعِبَادَ وَأَفْهَمَهُمْ طَلِبَتَهُ عَلَى قَضِيَّةِ أَمْرٍ أَوْ مُوجِبِ زَجَرٍ، اتَّصَفَ عِنْدَ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ؛ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ عِنْدَهُ بِمِثَابَةِ اتِّصَافِ الْبَارِي فِيمَا لَا يَزَالُ بِكَوْنِهِ خَالِقًا رَازِقًا مُحْسِنًا، فَهُوَ كَلَامٌ لِنَفْسِهِ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبْرٌ وَخِطَابٌ وَتَكْلِيمٌ لَا لِنَفْسِهِ، بَلْ لِإِفْهَامِ الْمُخَاطَبِ كَوْنَهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَالْمَعْنَى بِالْإِفْهَامِ خَلْقُ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْمُخَاطَبِ بِذَلِكَ، وَوُرُودُ الْعِبَارَةِ عَنْهُ، عَلَى وَجْهِ يَعْلَمُ الْمُخَاطَبُونَ بِهَا أَنَّهَا فِي لُغَتِهِمْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَخَبْرٌ وَاسْتِخْبَارٌ، وَإِنَّمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِاسْتِيعَادِهِمْ تَقْدِيرَ أَمْرٍ وَالْمَأْمُورُ مُنْعَدِمٌ.

- وَاخْتَلَفَ جَوَابُ هَؤُلَاءِ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ خَبْرًا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا لَكَانَ خَارِجًا عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ فَكَأَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَزَلْ مُخْبِرًا عَنْ نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَمَّا سَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَلَا سَتَدْعَى الْخَبْرُ مُخَاطَبًا، وَإِنَّمَا الْخِطَابُ يَسْتَدْعِي مُخَاطَبًا.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الإرشاد (ص ١١٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) انظر مذهب ابن كلاب في أن الكلام الأزلي لا يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ خَبْرًا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَإِنْ دَرَأَتْ تَشْغِيبًا فَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ، وَإِنَّمَا الْمَرْضِيَّةُ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ الْكَلَامَ الْأَزَلِيَّ لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِكَوْنِهِ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا، وَالْمَعْدُومُ عَلَى أَصْلِنَا مَأْمُورٌ بِالْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَالْأَمْرُ الْأَزَلِيُّ فِي نَفْسِهِ عَلَى صِفَةِ الْاِقْتِضَاءِ مِمَّنْ سَيَكُونُ إِذَا كَانُوا^(١).

وَإِنَّمَا أَضْرَبْنَا عَنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّ تَقْدِيرَ كَلَامٍ خَارِجٍ عَنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ جَازَ اثْبَاتُ كَلَامٍ فِي الْغَائِبِ لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ وَلَا خَبَرٍ، جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ؛ إِذِ الْحَقَائِقُ لَا تَخْتَلِفُ، وَالْكَلَامُ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَ إِيجَابًا كَانَ إِيجَابًا لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبْرًا أَوْ نَهْيًا.

وَلَوْ جَازَ تَقْدِيرُ كَلَامٍ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِمَأْمُورٍ، وَلَا مِنْهْيٍ، وَلَا مُخْبِرٍ مُحَقِّقٍ وَلَا مُقَدَّرٍ، لَجَازَ تَقْدِيرُ عِلْمٍ غَيْرٍ مُتَعَلِّقٍ بِعُلُومٍ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورِينَ إِذَا وَجَدُوا وَأَفْهَمَهُمُ اللَّهُ مَعَانِي كَلَامِهِ عَلَى مُوجِبِ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، اتَّصَفَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ بِأَحْكَامِ أَقْسَامِ الْكَلَامِ لَا مَحْصُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ إِيجَابًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ الْإِيجَابُ مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ تَحْرِيمًا لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهُمْ التَّحْرِيمُ مِنْهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ إِيجَابًا فِي تَحْرِيمِهَا، لَمْ يُتَصَوَّرْ فَهَمُّهَا مِنْهَا، وَكَيْفَ يُفْهَمُ اللَّهُ عِبَارَةً مِنْ كَلَامٍ مَعْنَى الْإِيجَابِ وَأَمْكَنَ الْإِيجَابُ مِنْ صِفَتِهِ، أَوْ كَيْفَ تَتَجَدَّدُ لَهُ صِفَةُ الْإِيجَابِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُمْ ذَلِكَ الْعِبَارَةُ ثُمَّ عِلْمًا؟!

قَالُوا: إِنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ السَّامِعِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ؛ كَمَا قَالُوا فِي أَقْسَامِ الْكَلَامِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِذَا أَفْهَمَ اللَّهُ عِبَارَةً مَعَانِي الْكَلَامِ صَارَ الْكَلَامُ إِذْ ذَاكَ مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ - مَا مَعْنَى اتِّصَافِهِ بِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: انْقَلَبَ أَمْرًا وَنَهْيًا.

قُلْنَا: إِنْ عَنِيتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَغْيِيرُهُ، فَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى الْقَدِيمِ.

(١) انظر مذهب الأشعري في كون الكلام الأزلي أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٣).

وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ يَسْتَجِدُّ أَحْوَالًا فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْحَالَ عِنْدَ مُشْتَبَهِهَا لَا تَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهَا الْقُدْرَةَ فَذَلِكَ قَوْلٌ بِحَدَثِ الْكَلَامِ.

وَإِنْ عَنِيتُمْ بِالْإِنْقِلَابِ تَجَدَّدَ اسْمٌ كَمَا تَتَجَدَّدُ أَسْمَاءُ اللَّهِ؛ لَوْجُودِ الْأَفْعَالِ، فَذَلِكَ أَيْضًا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ كَوْنَهُ خَالِقًا يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِ الْخَلْقِ فِي غَيْرِهِ، لَمْ يَعُدْ إِلَى ذَاتِهِ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَكَانَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

قَالُوا: لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الْكَلَامِ الْأَزَلِيِّ أَمْرًا وَنَهْيًا إِلَّا إِفْهَامَ اللَّهِ عِبَارَةً هَذِهِ الْمَعَانِي، [٨٤/ب] وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي يُفْهَمُهُمُ اللَّهُ عَنْهَا الْإِيجَابَ وَالْتَّحْرِيمَ لَمْ تَكُنْ تَرْجَمَةً، وَلَا دَلَالَةً عَلَى الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.

فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ: فَالَّذِي اسْتَنْكَرُوهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَالْوَجْهُ مُعَارَضَتُهُمْ بِأَصْلِ لَهُمْ يَصُدُّهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَعْدُومٌ، وَإِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَى الْعِبَادِ بِفِعْلٍ، فَالْفِعْلُ قَبْلَ وُجُودِهِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَإِذَا وُجِدَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ؛ كَمَا خَرَجَ إِذَا ذَاكَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عَلَى أَصُولِهِمْ، وَلَيْسَ نَفْيُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ يَثْبُتُهُ^(١)، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الثَّابِتُ مَأْمُورًا بِهِ كَانَ النَّفْيُ مَأْمُورًا بِهِ لِذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُبْعَدُوا مَأْمُورًا بِهِ مَعْدُومًا لَمْ يَسْتَقِمِ اسْتِبْعَادُ مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ، وَمَا ذَكَرُوهُ أَبَعْدُ؛ فَإِنَّا نُحَوِّزُ كَوْنَ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، فَإِذَا وَجِدَ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَأْمُورًا، وَنَمْنَعُ تَقْدِيرَ مَعْدُومٍ - عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ - مَأْمُورٍ، أَوْ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ وُجُودِهِ مَأْمُورًا، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ قَضَوْا بِأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهُوَ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا، وَهَذَا الْمُخْتَصُّ مِنْهُمْ يَتَعَلَّقُ لِأَنَّهُ الْمَعْدُومُ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا حَاصِلًا؛ فَيَنْبَغِي تَحْصِيلُهُ بِالْأَمْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَأْمُورُ وَالْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْدُومًا كَيْفَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّا - فِي وَقْتِنَا - مَأْمُورُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَمَذْهَبُ الْحُذَاقِ

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجه قراءة هذه العبارة.

مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَقْتِنَا كَلَامٌ، وَأَنَّ مَا وَجَدَ مِنْ كَلَامِهِ عُدَمٌ، فَإِذَا لَمْ نَسْتَبْعِدْ كَوْنَنَا مَأْمُورِينَ وَلَا أَمْرًا، لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُضْطَرَبٌ فِيمَا ذَكَرُوهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَبْعُدْ مَأْمُورٌ بِأَمْرٍ مَعْدُومٍ، لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِمَأْمُورٍ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ، وَالْأَمْرُ الْمَعْدُومُ لَا يُعَادُ عِنْدَهُمْ؛ فَإِنَّ الْأَصْوَاتَ لَا بَقَاءَ لَهَا، وَمَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ لَا يَجُوزُ إِعَادَتُهُ عِنْدَهُمْ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ أَنْ انْتَقَلَ إِلَى رِضْوَانِهِ مِمَّنْ يُنْشِئُ أَمْرًا فِي وَقْتِنَا وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِأَوَامِرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْجَوِّ، وَقَدْ كَانَ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْكَلَامُ، ثُمَّ أَمْرُهُ يَسْمَعُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَمْرٌ مَيِّتٌ؛ فَلَا اسْتِبْعَادَ فِي مَأْمُورٍ مَعْدُومٍ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: « لَا يَمْتَنِعُ قِيَامُ الْأَمْرِ مِنَّا بِالنَّفْسِ مَعَ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ؛ فَإِنَّ الْمُزِمَّعَ عَلَى أَمْرٍ غَائِبٍ وَتَوَجَّهَ الْخِطَابُ عَلَيْهِ، يَجِدُ فِي نَفْسِهِ الْأَمْرَ عَلَى تَحْقِيقِهِ؛ كَمَا يَجِدُ عِلْمَهُ وَإِرَادَتَهُ، ثُمَّ إِذَا شَهِدَ الْمَأْمُورُ وَحَضَرَ، ارْتَبَطَ الْأَمْرُ بِهِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِيَّاهُ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ فِي كَلَامِنَا فَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِثُبُوتِ الْأَمْرِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ فِي وَجْدَانِ الْاِقْتِضَاءِ فِي النَّفْسِ فِي حَالِ غَيْبَةِ الْمَأْمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا حَاقًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ أَمْرٍ وَتَصْوِيرُهُ فِي النَّفْسِ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ يَكُونُ، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَرْوِيرًا.

قُلْنَا^(٢): الْاِقْتِدَارُ عِنْدَ كَثَرَةِ الْقُدْرَةِ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ لَهَا مُتَعَلَّقٌ، وَمُتَعَلَّقُهَا هُوَ الْمَقْدُورُ الْمُمَكِّنُ، وَالْإِمْكَانُ وَالْأَزَلُ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ إِبْثَاتُ كَلَامٍ هُوَ اِقْتِضَاءٌ مِمَّنْ سَيَكُونُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ أَوْ الْقَادِرِيَّةِ بِالْمَقْدُورِ، إِلَّا صَلَاحِيَّتُهَا وَتَهَيُّؤُهَا لِلْإِيجَادِ.

قُلْنَا: نَعَمْ الْإِيجَادُ إِذَا وَقَعَ فَإِنَّمَا يَقَعُ بِهَا إِذْنٌ لِصَلَاحِيَّةٍ أَنْ يُوقَعَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ فِي الْمُمَكِّنَاتِ؛ لِكَوْنِهَا مُتَعَلِّقَاتُ الْقُدْرَةِ، وَتَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمُمَكِّنَاتِ لَا يُنْكَرُ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ لَا مَقْدُورَ وَلَا مَأْمُورَ إِلَّا الْوُجُودَ، وَالنَّفْيَ الْمَحْضَ لَيْسَ أَثَرًا لِلْقُدْرَةِ فَيُعْتَقَدُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا، وَكَذَلِكَ الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ حُدُوثُ الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومَاتِ تَقْدِيرًا وَتَحْقِيقًا، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ، وَالْأَمْرُ أَيْضًا فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

(٢) بهامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « الْاِقْتِدَارُ عِنْدَكُمْ وَالْقُدْرَةُ عِنْدَنَا ».

وَأَمَّا الْإِقْتِضَاءُ الَّذِي يَجِدُهُ الْمَرْءُ فِي نَفْسِهِ، فَلَيْسَ بِإِقْتِضَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ اقْتِضَاءٍ، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَيْسَ تَقْدِيرًا وَلَا تَزْوِيرًا.

قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَنَاهَى عِنْدَنَا، وَالْعَالِمِيَّةُ عِنْدَكُمْ تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ لِعَاقِلٍ أَنْ يَقُولَ: [٨٥/أ] لَيْسَ ذَلِكَ عِلْمًا حَقِيقِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ عِلْمٍ، كَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْإِقْتِضَاءِ الَّذِي نَجِدُهُ فِي أَنْفُسِنَا، وَالْكَلَامُ الْأَزَلِيُّ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمُتَعَلِّقَاتِ نَحْوِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ بِالْمَعْلُومَاتِ، وَالتَّقْدِيرُ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ لَا فِي الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ.

وَقَدْ ضَرَبَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ - رحمه الله - لِهَذَا مَثَالًا فِي الشَّاهِدِ فَقَالَ: «إِذَا حَبَسَ الْمُحْبِسُ ضَيْعَتَهُ وَعَقَارَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، فَيُثَبِّتُ مُوجِبُ كَلَامِهِ عَلَى الَّذِي سَيُوجَدُ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ، كَمَا يَثْبُتُ لِلْمَوْجُودِينَ لَدَى التَّعْيِينِ، فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ شَاهِدًا، فَلَا وَجْهَ لِاسْتِبْعَادِهِ فِي أَمْرِ اللَّهِ»^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا ذَلِكَ لِتَعَلُّقِ الْكَلَامِ بِالْمَوْجُودِينَ فِي الْحَالِ، فَيَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ فِي تَعَلُّقِهِ بِهِمْ، وَالَّذِينَ سَيُوجَدُونَ بَعْدَهُمْ فِي حُكْمِ التَّبَعِ لَهُمْ.

قُلْنَا: مَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَاقِعًا، لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ تَابِعًا وَلَا مَتَّبِعًا، وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ الْمُحَالَاتُ.

ثُمَّ نَفَرَضُ الْكَلَامَ فِيمَنْ أَخْبَرَهُ نَبِيٌّ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقِيهِ وَلَدٌ صَالِحٌ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ، فَيَقُولُ هَذَا الْمُوصِي: أَوْصَيْتُ لأَوْلَادِي كَذَا، وَلَوْلَدِي الصَّالِحِ مِنْ جُمْلَتِهِمْ كَذَا وَكَذَا؛ فَتَتَعَلَّقُ الْوَصِيَّةُ بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ.

وَمِمَّا يَسْتَرْوِحُونَ إِلَيْهِ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَبْلَ ظُهُورِ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سُورٌ وَأَيَاتٌ وَحُرُوفٌ مُنْتَظِمَةٌ وَكَلِمَاتٌ مَجْمُوعَةٌ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَفِيهَا مُفْتَتَحٌ وَمُخْتَمَمٌ؛ فَإِنَّهُ مُعْجَزَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ وَالْأُمَّةُ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَا تَكُونُ الْمُعْجَزَةُ إِلَّا فِعْلًا خَارِقًا لِلْعَادَةِ.

(١) استدل الأشعري على جواز الأمر ولا مأمور على توجه الخطاب إليه متى وجد بقياس الغائب على الشاهد، وضرب لهذا الاستدلال المثال المذكور. وانظر هذا المثال وتوجيهه والجواب عما يرد عليه في: الكامل في اختصار الشامل (١١٥/ب).

وَمِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي دُعَائِهِ: يَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَيَا رَبَّ طه
ويس - لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمُسْتَفِيزَةِ فِي السَّلَفِ.

قَالُوا: وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا، وَاشْتِقَاقِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرَأْتُ الشَّيْءَ إِذَا
جَمَعْتُهُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَجْمُوعَةُ الْمُؤَلَّفَةُ^(١).

فَأَقْلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: مَذْهَبُ حُذَاقِكُمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ خَلَقَهُ كَانَ
أَصْوَاتًا، ثُمَّ تَصَرَّ مَتْ وَانْقَضَتْ، وَالْمَتْلُوُّ الْمَحْفُوظُ وَالْمَتْلُوُّ الْمَكْتُوبُ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ، هَذَا
مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)، وَالْمَصِيرُ إِلَى نَفْيِ الْكَلَامِ أَشْنَعُ وَأَبْشَعُ مِنْ
الْمُمَارَاةِ فِي صِفَةِ الْكَلَامِ.

وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْجَبَائِيُّ ذَلِكَ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ التَزَمَ ذَلِكَ كَانَ خَرَقًا لِلْإِجْمَاعِ أَبَدَعَ مَذْهَبًا شَنِيعًا،
وَرَكِبَ فِيهِ جَحْدَ الضَّرُورَاتِ فَقَالَ: كَلَامُ اللَّهِ يُوجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ كُلِّ قَارِيٍّ وَيُسْمَعُ، وَكَذَلِكَ
يُوجَدُ مَعَ الْكِتَابَةِ وَالْحِفْظِ وَلَا يُسْمَعُ وَلَا يُرَى، وَزَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ
أَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ، وَلَا يُرَى عِنْدَ ثُبُوتِ مَا يُنْتَظَرُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ
لِنَفْسِهِ كَلَامًا فِي مَحَلِّ قِرَاءَتِهِ، وَكَذَلِكَ يَخْلُقُ الْحُرُوفَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ، أَوْ كِتَابَةَ
بَعْضِ الْآيَاتِ^(٣)،.....

(١) هذه الشبهة والجواب عنها في: نهاية الأقدام (ص ٣٠٩)، والأبكار (١/٣٥٨، ٣٦١)، وغاية المرام (ص ٩٥، ٩٦)، والكامل (١١٦/أ).

(٢) انظر مذهب المعتزلة في أن المكتوب والمتلو والمحفوظ ليس بكلام في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١/٣٤٢)، خلافاً لأبي علي منهم؛ حيث من مذهبه أن الكلام هو الحروف، فعلى طريقته: الاقتصار في حد الكلام على أنه الحروف أولى؛ لأنها عنده الكلام دون الأصوات، ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ: إنها كلام، وإن لم يقارنها الصوت. انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/٧)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٦٢).

(٣) لم أقف على التصريح بما حكاه الأنصاري ها هنا عن الجبائي، ولعل الأنصاري حكاه متابعة لشيخه أبي المعالي، الذي حكاه عنه في غير موضع وتوبع عليه. الإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (١/٨١)، والأبكار (١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكامل (١١٦/ب).

وقد تكون نسبة هذه الأقوال إلى أبي علي من باب حكاية لازم مذهبه؛ حيث إن من مذهب الشيخ أبي علي الجبائي أن الكلام معنى زائد على الأصوات، فجعل الكلام والحروف سواء، وجعل الحروف غير الصوت، وذهب إلى بقاء الكلام دون الأصوات، وأثبتته مسموعاً عند مقارنة الصوت له، وذكر عنه أنه يجعله باقياً إذا ابتدئ مكتوباً دون أن =

وَنَفْسٌ نَقَلَ هَذَا الْمَذْهَبَ يُغْنِي اللَّيْبَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ^(١)، إِلَّا أَنَّا نَرِيسِمُ فَضْلًا مُفْرَدًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ. ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِي مَعْنَى إِضَافَةِ الْكَلَامِ، لَمْ تُبْدُوا وَجْهًا مِنَ الْإِخْتِصَاصِ سِوَى كَوْنِهِ فِعْلًا لَهُ، وَالَّذِي زَعَمْتُمْ أَنَّهُ فِعْلٌ لَهُ، فَأَنْتُمْ^(٢) مُسَاعِدُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَذْهَبِنَا، وَهُوَ أَقْصَى غَرَضِكُمْ فِي إِضَافَةِ كَلَامِ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَقَدْ تَسَاوَتْ الْأَقْدَامُ فِي إِضَافَةِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ، وَبَقِيَ تَنَازُعٌ فِي تَسْمِيَاتِهِ إِطْلَاقًا.

وَلَيْسَ مِنَ التَّعَبُّدِ عِنْدَنَا إِضَافَةُ فِعْلِ اللَّهِ إِلَيْهِ إِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ الشَّارِعِ فِيهِ؛ وَهُوَ كَإِضَافَةِ الرُّوحِ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْقُرْآنُ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مَرَّةً، وَيُقَدَّرُ مَصْدَرُهَا؛ يُقَالُ: قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] يَغْنِي: الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ، وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ فِي عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه:

صَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُنْوَانِ السُّجُودِ بِهِ
يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا^(٣)

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ يُذَكَّرُ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ، فَالْقِرَاءَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ السُّورِ وَالْآيَاتِ، وَالْأَسْبَاعِ وَالْأَعْشَارِ، فَيُحْمَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ: سُورٌ وَآيَاتٌ، وَلَهَا مَطَالِعٌ وَفَوَاصِلُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَإِذَا قِيلَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ، أَوْ قَرَأْتُ كَلَامَ اللَّهِ، أَوْ قِيلَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ لَا مَخْلُوقٌ، فَإِنَّهُ أُريدَ بِهِ هَذَا^(٤).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»^(٥).

وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْمَصَاحِفَ، فَسَمَّاها قُرْآنًا؛ لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى السُّورِ وَالْآيَاتِ.

وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ؛ إِذَا كَانَ مِنْهُ تَسَبُّبٌ؛ وَتُسَمِّي الرَّكَّابَ بِاسْمِ الْمَرْكُوبِ [٨٥/ب]؛ كَمَا يُسَمِّي اللَّهُ - تَعَالَى - السَّمَاءَ مَطَرًا؛ وَقَالَ فِي قِصَّةِ عِيسَى عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَمٌ

= يبتدأ مسموعًا. انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٣٦٢)، وانظر المغني الموضع السابق. ويقوي هذا الفرض ما حكاه الجويني عنه من أنه يلزم على مذهبه أن يقوم ممن قرأ ما حكاه الله تعالى عن الطير والنمل مثل كلامه تعالى، ومثل كلام الطير والنمل. انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/ب).

(١) كذا بالأصل، وفي الإرشاد (ص ١٢٣): «ونفس نقل هذا المذهب يغني الليب عن تكلف الرد عليهم».

(٢) الذي في الأصل: «وأنتم»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٢٤)، وبينهما فرق في المعنى.

(٣) انظر ديوان حسان (ص ٢١٦). (٤) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٥) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب: النهي عن أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف الوقوع بأيديهم، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

لِلسَّاعَةِ^(١) [الزخرف: ٦١]؛ أَي: مَا تُعْلَمُ بِهِ السَّاعَةُ؛ فَإِنَّهُ عَلَامَةٌ وَدَلَالَةٌ عَلَى الْقِيَامَةِ إِذَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَهَذِهِ أَمْثَلُهُ وَنَظَائِرُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ الْأَسَامِي الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ اسْتِثْقَائِ فِيهَا، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا نَقَلَهُ الشَّرْعُ وَاللُّغَةُ إِلَى مَعْهُودِ الشَّرِيعَةِ.

فَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ اسْمٌ عَلَمٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ: إِنَّهُ اسْمٌ لَوْجُودِ اللَّهِ، جَارٍ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْقَائٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لِحُصُونِنَا فِي الْأَصْلِ لَمْ نُسَاعِدْهُمْ فِي تَفْصِيلِهِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّمَا يُسَمَّى كَلَامُ اللَّهِ قُرْآنًا لِإِبَانَتِهِ عَنْ جَمِيعِ الْمَعَانِي وَاقْتِضَائِهِ الْأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِي وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ؛ فَهُوَ قُرْآنٌ عَلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ الْمَعَانِي يَعْنِي مِنَ الْإِنْبَاءِ عَنْهَا، وَلَيْسَ يَبْعُدُ فِي قِيَاسِ اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ بِالِاسْمِ الْمُنَزَّلِ مَنْزِلَةَ الْمَصْدَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُمْ سَمَّوْا الْعَادِلَ عَدْلًا، وَالْمُخَاصِمَ خَصْمًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْمَنْقُولِ مِنْ: قَرَأَ يَقْرَأُ: الْقِرَاءَةُ، وَالْقُرْآنُ اسْمٌ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فَيَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَارِئِ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَامِعِ، وَلَيْسَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَقْرُوءِ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ أَوْلى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْقَارِئِ بِمَعْنَى الْجَامِعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا بُعْدَ فِي تَسْمِيَةِ كَلَامِ اللَّهِ قُرْآنًا؛ مِنْ حَيْثُ انْتَضَمَتِ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ، وَتَجَمَّعَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالدَّلَالَةُ قَدْ تُسَمَّى بِاسْمِ الْمَذْلُولِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّورَ وَالْآيَاتِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى. قُلْنَا: وَذَلِكَ كَاجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ:

(١) قرأ بهذه القراءة - فتح لام علم؛ بمعنى العلامة والأمانة - قرأ بها ابن عباس وأبو هريرة وقتادة والأعمش وأبو مالك الغفاري وزيد بن علي ومجاهد والضحاك ومالك بن دينار والكلبي وأبو نصره وعكرمة. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٣٦٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٩٨/٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (٢٦/٨)، والطبري (٥٥/٢٥)، والقرطبي (١٠٥/١٦)، والكشاف (٤٩٤/٣)، والمجمع للطبرسي (٥٤/٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣٧/٣)، وتفسير الرازي (٢٢٢/٢٧).

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي [حبيب ومَنْزِل]^(١)

شِعْرُ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُخَرَّجَةَ فِي الصِّحَاحِ كَلَامُ الرَّسُولِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَذَلِكَ السُّورُ وَالآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ.

وَنَحْنُ أَسْعَدُ حَالًا مِمَّنْ يَقُولُ^(٢): إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ مُغَايِرَةٌ لِأَصْوَاتِ الْقِرَاءَةِ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَهَا؛ فَإِنَّ هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ.

فَالَّذِينَ قَالُوا مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: إِنَّ الْعِبَارَاتِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَقُولَةِ فِيهِ الْمُتَرْتِبَةُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ قَدِيمَةٌ وَلَيْسَتْ مَخْلُوقَةٌ - فَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ الْمَعْقُولِ.

وَمَنْ قَالَ: السُّورُ وَالآيَاتُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ لَهُ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - مِنْ فِعْلِهِ حَالٌ وَلَا صِفَةٌ فَقَدْ وَاظَقْنَاهُمْ فِي الْمَعْنَى مِنْ إِطْلَاقِ اسْمٍ وَوَصْفٍ، وَلَيْسَ يَبْعُدُ عِنْدَنَا إِضَافَةُ فِعْلٍ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - لِيُورُودِ الْإِذْنِ، وَهُوَ كإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّاقَةِ وَالْكَعْبَةِ إِلَيْهِ.

عَلَى أَنَّ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ: هَذِهِ السُّورُ وَالآيَاتُ لَيْسَتْ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ هِيَ مِثْلُ كَلَامِ اللَّهِ وَحِكَايَةُ لَهُ؛ فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ إِذَا وَجِدَ عُدَمَ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِهِمْ، فَلَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي وَقْتِنَا كَلَامٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْإِضَافَةُ تَخْتَلِفُ: فَمِنْهَا إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ: وَجُودُ اللَّهِ وَذَاتُهُ، وَوُجُودُ الْجَوْهَرِ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى اللَّهِ كَقَوْلِكَ: عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ، وَمِنْهَا إِضَافَةُ الْمَلِكِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥، النور: ٦٤]، مِنْهَا إِضَافَةُ الْإِخْتِصَاصِ؛ كإِضَافَةِ الرُّوحِ وَالنَّاقَةِ وَالْعِبَادِ وَنَحْوِهَا إِلَيْهِ، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ - تَعَالَى - فِي حَقِّ آدَمَ لِإِبْلِيسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥].

وُخْصُومُنَا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ لَمْ يُرِيدُوا بِإِضَافَةِ السُّورِ وَالآيَاتِ إِلَيْهِ إِلَّا إِضَافَةَ الْحَقِّ وَالْمَلِكِ، وَهُوَ أَصْلُنَا؛ فَقَدْ أَطَبَقْنَا عَلَى الْمَعْنَى وَاخْتَلَفْنَا فِي إِطْلَاقِ لَفْظِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: هَذِهِ الْعِبَارَاتُ كَلَامُ اللَّهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ بِهَا نَتَوَصَّلُ إِلَى فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ وَدَرْكِ مَعَانِيهِ، وَلَوْ أَطْلَقَ مُطْلَقٌ بِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «اللَّهُ»: مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ لَمْ نُكِرْ عَلَيْهِ.

(١) مطلع معلقة امرئ القيس.

(٢) أراد به أبا علي الجبائي وقد حكى مذهبه فيما تقدم أوائل هذا الفصل؛ انظر (٨٥/أ).

ثُمَّ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ حُرُوفًا، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ مُؤَلَّفٌ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: « كَلَامُ اللَّهِ سُورٌ وَآيَاتٌ »؛ مَعْنَاهَا: أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَبِهَا يَقُولُ كَلَامُهُ، وَأَنَّهَا الْمُنَزَّلَةُ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ ﷺ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ اثْنَانِ قُرْآنَانِ: أَحَدُهُمَا: كَلَامُ اللَّهِ، وَالثَّانِي: السُّورُ وَالْآيَاتُ. وَنَحْنُ نُعَارِضُهُمْ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: هُوَ الْمَعْبُودُ.

وَقَوْلُهُمْ: اللَّهُ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْقُرْآنُ مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَالْإِعْجَازُ يَنْحَصِرُ فِي النَّظْمِ وَالْبَلَاغَةِ.

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لَا إِعْجَازَ إِلَّا مِنْ حَادِثٍ؛ كَمَا قُلْتُمُوهُ، وَالْقَدِيمُ لَا يُتَحَدَّى بِهِ، ثُمَّ يُسَمَّى كَلَامُ اللَّهِ مُعْجِزًا؛ جَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ الْمُمَهَّدِ فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى أَصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي سَمِعَ جِبْرِيلُ ﷺ وَتَلَقَّاهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ عُدَمَ وَانْقِضَى، وَالَّذِي أُوحِيَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ [١/٨٦] تَلَقَّاهُ وَسَمِعَهُ ابْتِدَاءً مِنَ اللَّهِ، فَالَّذِي تَحَدَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْعَرَبَ كَانَ مِثْلًا لِمَا أَتَى بِهِ جِبْرِيلُ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَا أَتَى بِهِ فَقَدْ أُثْبِتَ لِلْقُرْآنِ مِثْلًا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - يَقُولُ: ﴿ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ وَدَعَوَاتِهِمْ: يَا رَبِّ طَهَّ وَيَسَّ، وَيَا رَبَّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ. فَذَلِكَ مِنْ نُدُورِ الْكَلَامِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ الْآحَادِ وَالْأَفْرَادِ، فَلَمْ يَصِحَّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِيهِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا النُّقْلُ عَنْهُمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: « إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ ».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا النُّقْلُ لَكَانَ تَأْوِيلُهُ: يَا ذَا الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصفات: ١٨٠]؛ يَعْنِي: ذِي الْعِزَّةِ، الَّذِي نَعْتُهُ وَوَصَفُهُ الْعِزَّةُ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ بِلَفْظِ: الْقُرْآنِ الْقِرَاءَةُ، وَوَصَفَهَا بِالْعَظِيمِ لِأَنَّ بِهَا يُدْرَكُ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ، وَالشَّارِعُ أَثْبَتَ لَهَا حُرْمَةً عَظِيمَةً^(١).

(١) لم أقف على شيء ماثور عن السلف - رضي الله عنهم - أن أحدهم كان يدعو برب القرآن، على كثرة ما نقبت عنه في مصادر الحديث والأثر المعتمدة في التخريج؛ وقد تقدم معنا أثر ابن عباس وقد أنكر على من دعا برب القرآن. انظر (١/١١).

وَمِمَّا يُشْعَبُونَ بِهِ وَيَسْتَدْلُونَ بِهِ الْعَوَامُّ^(١) أَنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] كَلَامُ اللَّهِ، وَتَقْدِيرُ الْإِتِّصَافِ بِهِذَا وَالْأَمْرُ بِهِ قَبْلَ خَلْقِ مُوسَى عليه السلام خُلْفٌ وَهَجْرٌ مِنَ الْكَلَامِ. فَيُقَالُ لَهُمْ: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] فِي وَقْتِنَا هَذَا كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمُوسَى غَيْرُ مُخَاطَبٍ الْآنَ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ ذَلِكَ مُتَرَاخِيًا لَمْ يَبْعُدْ مُتَقَدِّمًا.

قَالُوا: وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِرْسَالِ نُوحٍ إِلَى قَوْمِهِ وَإِهْلَاكِهِ كَفَرَةَ الْأُمَمِ، وَعَنْ تَكْلِيمِهِ سُبْحَانَهُ مُوسَى وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَائِنَاتِ قَبْلَ كَوْنِهَا، وَكَلَامُ اللَّهِ صِدْقٌ، فَلَوْ ثَبَتَ أَزَلِيًّا لَكَانَ خَبْرًا عَنْ وَقُوعِ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدُ، وَلَوْ قُدِّرَ ثُبُوتُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي لَا يَزَالُ كَانَتْ مُتَجَدِّدَةً^(٢).

وَالْوَجْهُ فِي الْجَوَابِ أَنْ نَقُولَ: مُخَالَفُونَا فِي هَذَا الْبَابِ قَدَّرُوا الْكَلَامَ حُرُوفًا وَأَصْوَاتًا، وَبَنَوْا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ اسْتِحَالَةَ مُخَاطَبَةِ الْمَعْدُومِ بِحُرُوفٍ تَتَوَالَى، وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ كَلَامُ اللَّهِ قَدِيمًا، لَأَدَّى إِلَى انْفِرَادِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - فِي الْأَزَلِ بِكَلَامٍ مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ، وَمُتَابَعَةِ الْكَلَامِ، وَإِدَامَةِ النُّطْقِ بِهِ لَا لِخِطَابٍ وَلَا لِتَعْلُمٍ أَوْ تَعْلِيمٍ أَوْ دِرَاسَةٍ فِي غَايَةِ الْهَذْيَانِ.

يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا يُسْتَبَعَدُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي الْعِبَارَاتِ وَالْأَصْوَاتِ وَالْكَلَامِ عِنْدَنَا بِقَرِينَةِ الْعِلْمِ، وَهُوَ بِمَثَابَةِ التَّدْبِيرِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبَعَدًا فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَجَبَ أَنْ يُسْتَبَعَدَ فِي الْعَالَمِيَّةِ وَالْعِلْمِ، وَالْعِبَارَاتُ دَلَالَاتٌ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِي النَّفْسِ، وَالْعِبَارَاتُ وَالصِّيغُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْكَائِنَاتِ، وَالَّذِي هُوَ مَذْلُولُ الْعِبَارَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا يَخْتَلِفُ؛ وَذَلِكَ كَتَعَلُّقِ عِلْمِهِ وَعَالِمِيَّتِهِ بِالْمَعْلُومَاتِ، ثُمَّ الصِّيغُ وَالْعِبَارَاتُ عَنْ ذَلِكَ تَخْتَلِفُ، وَالْعِلْمُ لَا يَخْتَلِفُ، وَلَوْ قُدِّرَ الْعِبَارَةُ عَنْ إِرْسَالِ نُوحٍ عليه السلام قَبْلَ إِرْسَالِهِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: إِنَّا سَنُرْسِلُ نُوحًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ عِبَادَهُ بِغَيْرِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ جَارَ، وَالْإِرَادَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْحَادِثِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ كَوْنَ الْكَلَامِ أَمْرًا وَنَهْيًا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: لَوْ أَرَادَ الْأَمْرَ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى حُصُولِ

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٢٦).

(٢) انظر: قواعد العقائد (ص ١٨٦)، وحجج القرآن (ص ٦٥)، والغنية في أصول الدين (ص ١٠٥).

المأمور، وَلَوْ قُدِّرَ عَلَى خِلَافٍ مَا وَقَعَ لَكَانَ الْأَمْرُ الْقَدِيمُ أَمْرًا بِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي إِمْكَانٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ؛ فَالْإِمْكَانُ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْلُومِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ [الأنفال: ٧٠].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُخِيفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبا: ٩].

و﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّاسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣] يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ - سُبْحَانَهُ - رُشْدُهُمْ وَإِيمَانُهُمْ لَّاسْمَعَهُمْ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا مَعْنَاهُ: لَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ وَمَشِيئَتُهُ مَشِيئَةً وَإِرَادَةً لَوْ قُوعَ ذَلِكَ لَوْ قَعَ، وَلَوْ كَانَتْ إِرَادَتُهُ إِرَادَةً لِغَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ، لَكَانَ الْأَمْرُ أَمْرًا بِذَلِكَ، وَلَوْ وُجِدَ الشَّيْءُ لَكَانَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ عِلْمًا بِهِ، وَلَوْ كَانَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ سَمْعًا لِذَلِكَ وَإِدْرَاكًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ النَّاسُ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّورِ وَالآيَاتِ، فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله.

وَصَارَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فَأَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى اثْبَاتِ كَلَامٍ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ خَرَقَ لِلْإِجْمَاعِ، وَإِخْدَاتُ قَوْلٍ ثَالِثٍ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَوْلَيْنِ^(١)!:

قُلْنَا: وَأَمَّا الْعَصْرُ الْأَوَّلُ [٨٦/ب] فَلَمْ نَقِفْ^(٢) فِي النُّقْلِ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ خَاضُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي قِدَمِ الْحُرُوفِ وَحُدُوثِهَا، وَلَمْ يَتَّفِقْ عَصْرٌ يُقَدَّرُ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا وَلَا أَهْلَ الْحَقِّ غُصْبَةٌ مُتَشَبِّهُونَ بِالْحَقِّ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رحمته الله كَانَ يَقُولُ بِقِدَمِ الْحُرُوفِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ وَالَّذِي صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَوَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِمَاهِيَةِ الْقُرْآنِ، وَالْكِيفِ عَنْهُ فَمَا لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ.

وَكَانَ السَّلَفُ يُؤَثِّرُونَ الْإِعْرَاضَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَيَكْرَهُونَ التَّعَمُّقَ فِيهَا، وَكَانَ الْحَارِثُ الْمُحَاسِبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ قَاطِعِينَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ بِحُرُوفٍ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٦/أ).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «نكتفي».

وَلَا أَصَوَاتٍ، وَكَانُوا فِي زَمَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَلَمْ يَسْتَقِمِ لِلْخَصْمِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْحُكْمِ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصَوَاتِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ لَهَا مُفْتَتَحًا وَمُخْتَتَمًا، يُحَرِّمُ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالسَّلَفُ مُبْرَأُونَ عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَاكِمُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ رحمته الله بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله فِي كِتَابِ: «تَرْكِه أَصْحَابِ الْحَدِيثِ»^(١)، وَفِي «تَارِيخِ نَيْسَابُورَ» أَنَّهُ قَالَ: «الْفَاظُ الْآدَمِيُّ كَيْفَمَا دَارَتْ مَخْلُوقَةٌ، وَكَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ».

وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ عِلْمُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَمَنْ قَالَ: عِلْمُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ».

وَقَالَ إِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ رحمته الله: «مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْمَشِيئَةَ مَخْلُوقَةٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ».

وَرَوَى حَنْبَلٌ عَنْ عَمِّهِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ».

وَرُوي عَنْهُ مُطْلَقًا أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ»، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «كَانَ أَبِي يَكْرَهُ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِي اللَّفْظِ بِشَيْءٍ فَيَقُولُ: مَخْلُوقٌ، أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِ «أَفْعَالِ الْعِبَادِ» فِي تَصْنِيفِهِ: «فَأَمَّا مَا اخْتَجَّ بِهِ الْفَرِيقَانِ لِمَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَيَدَّعِيهِ كُلُّ لِنَفْسِهِ^(٢) فَلَيْسَ يَثْبُتُ كَثِيرًا فِي أَخْبَارِهِمْ، وَرُبَّمَا لَمْ يَفْهَمُوا دِقَّةَ كَلَامِهِ، بَلِ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَمَذْهَبِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْبَحْثَ وَالتَّفْتِيشَ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْغَامِضَةِ، وَتَحْقِيقُ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْخَوْضِ وَالتَّنَازُعِ إِلَّا فِيمَا جَاءَ فِيهِ الْعِلْمُ، وَبَيَّنَّهُ الرَّسُولُ صلوات الله عليه»^(٣).

(١) الكتاب المعروف في هذا الموضوع هو: «شعار أصحاب الحديث» لأبي أحمد الحاكم لا أبو عبد الله الحاكم.

(٢) الذي في الأصل: «كل النفس» وصححته تبعًا لخلق أفعال العباد للبخاري (ص ٦٢).

(٣) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٦٢).

وَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: « مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ »^(١)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: « تَحَرُّكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَسَكَنَاتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ ».

قُلْنَا: الْكَلَامُ الْمَتَلُو الْمُثَبَّتُ فِي الْمَصَاحِفِ، الْمَرْعِيُّ فِي الْقَلْبِ، فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: « مَنْ قَالَ بِأَنَّ كَلَامَ الْعِبَادِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَهُوَ كَافِرٌ ».

ثُمَّ نَقُولُ لِمُخْصُومِنَا مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ: الْعَجَبُ مِنْكُمْ حَيْثُ تَنْسِبُونَا إِلَى خَرَقِ الْإِجْمَاعِ، وَتَعْرِفُونَ مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَّائِيِّ وَأَبِي الْهَذِيلِ وَالشَّحَّامِ مَا تَعْرِفُونَ^(٢)، وَتَعْلَمُونَ مِنْ أَضْلِكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي وَقْتِنَا كَلَامٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا فِي نَفْيِ خَلْقِ الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، قَالُوا: فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَيْضًا حَادِثًا لَكَانَ أَيْضًا فِي حُكْمِ الْحَوَادِثِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِلَّا بِقَوْلٍ آخَرَ سَابِقٍ عَلَيْهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ أَقْوَالِ حَادِثَةٍ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، أَوْ مُفْضٍ إِلَى قَوْلٍ قَدِيمٍ لَيْسَ بِحَادِثٍ^(٣).

فَإِنْ قَالُوا: الْآيَةُ مَتْرُوكَةُ الظَّاهِرِ؛ فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّكْوِينِ، وَلَا يَتَكَوَّنُ بِنَفْسِهِ فَيُؤْمَرُ بِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ الْآيَةُ عَلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ فِي سُرْعَةِ نُفُوذِ أَفْعَالِ اللَّهِ وَمَشِئَتِهِ، وَلَيْسَ أَرَادَ تَصْوِيرَ قَوْلٍ وَتَقْدِيرَ مَقُولٍ لَهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ عُذُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَمْرَ التَّكْوِينِ أَمْرٌ اقْتِضَاءٍ وَطَلَبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ [البقرة: ٦٥، الأعراف: ١٦٦]، وَالْكَائِنُ إِنَّمَا يَكُونُ كَائِنًا بِالْقُدْرَةِ عِنْدَ أَمْرِ التَّكْوِينِ، وَالْفِعْلُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، فَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ،

(١) انظر: البخاري: خلق أفعال العباد (ص ٤٧).

(٢) أراد ما ذهب إليه ثلاثتهم من أن الكلام حروف مفيدة مسموعة مع الأصوات غير مسموعة مع الكتابة. نهاية الأقدام (ص ٣٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٠٣/ب) وعزاه إلى النظام بدلاً من أبي الهذيل العلاف، ولعله خطأ من الناسخ.

(٣) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: الإبانة (ص ٦٥)، واللمع (ص ٣٣)، ورسالة أهل الثغر (ص ٢٢٣)، والإنصاف (ص ٦٨)، وتمهيد الأوائل (ص ٦٢٨، ٢٧١)، وحجج القرآن (ص ١٦٠)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٢)، والأبكار (١/٣٥٦)، وغاية المرام (ص ١٠٩، ١١٠)، والكامل في اختصار الشامل (١١٦/ب).

وَوُرُودُ السَّمْعِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ بِهِ أَيْضًا، وَمَا أَرَادَهُ فَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِهِ؛ لَأَنَّهُ كَائِنٌ بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا أُريدَ بِهِ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى حَسَبِ قَضِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، كَذَلِكَ الْقَوْلُ.

[٨٧/أ] فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾ [النحل: ٤٠] يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ لَا صِفَةَ لِلْعُمُومِ عِنْدَكُمْ، إِنَّمَا اسْتَدَلَّلْنَا بِفَحْوَى الْكَلَامِ لَا بِظَاهِرِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا وَرَدَتْ فِي التَّمَدُّحِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٠]^(١). وَ﴿ يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩]^(٢).

وَقَوْلِهِ: « إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ »^(٣). وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾ [يس: ٨٢].

و﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا ﴾ [مريم: ٣٥].

أَنَّ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى التَّعْمِيمِ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولُ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣].

وَقَدْ تَمَثَّلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ فَقَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَلْقِ لَمَا اسْتَقَامَ الْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ.

وْخُصُومُنَا يُعَارِضُونَنَا بِكَلَامٍ^(٤) هُوَ فِي الْقُرْآنِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ ﴾ [الأنبياء: ٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ [الزمر: ٢٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣].

﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧].

وَقَوْلُهُ: ﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ [المزمل: ١٨].

(١) وكذلك على سبيل المثال: البقرة في الآيات (١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤)، وآل عمران (٢٦، ٢٩، ١٦٥، ١٨٩)، وغيرها.

(٢) وكذلك على سبيل المثال: البقرة (٢٣١، ٢٨٢)، والنساء (٣٢، ١٧٦)، المائدة (٩٧)، الأنعام (١٠١)، الأنفال (٧٥).

(٣) كذا بالأصل، والصواب ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا ﴾ [النحل: ٤٠].

(٤) كلمتان غير واضحتين في الأصل بهذا الرسم: « أول هو ».

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: مَنْ كَانَ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِفَحْوَى الْكَلَامِ وَبِمَفْهُومِهِ، وَكَانَ مُنْصِيفًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾ [الأنبياء: ٢] التَّعَرُّضُ لِقَدَمِ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا لِحُدُوثِهِ؛ بَلِ الْمَقْصِدُ مِنْهُ الْإِنْبَاءُ عَنِ اسْتِبْطَاءِ فَهْمِهِمْ، وَعَدَمِ اتِّعَازِهِمْ بِمَوَاعِظِ الْقُرْآنِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ: «لَمْ يُجَدِّدْ لَهُمْ وَعْظًا إِلَّا قَابَلُوهُ بِالْهُزُوِّ وَاللَّعِبِ لِعَدَمِ تَدَبُّرِهِمْ فِيهِ، وَذُهُولِهِمْ عَنْهُ»؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ تَعَجُّبُونَ﴾ ٥٩ وَتَضَحَّكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ٦٠ وَأَنْتُمْ سَمِدُونَ﴾ [النجم: ٥٩ - ٦١]؛ يَعْنِي: لَا عِبُونَ غَافِلُونَ تَجَبُّرًا وَتَكَبُّرًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَعْظٍ مِنْ رَبِّهِمْ إِلَّا وَالَّذِي أَتَاهُمْ بَعْدَهُ أَحَدَثُ مِنَ الْأَوَّلِ» (١).

وَلَا أَثَرِ إِذَنْ لِقَدَمِ الْقُرْآنِ أَوْ لِحُدُوثِهِ مِنْ هَذَا الْمَقْصِدِ.
عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أَتَاهُمْ إِنَّمَا هُوَ الْأَلْفَاظُ وَالْعِبَارَاتُ وَالتَّلَاوَةُ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِحُدُوثِهَا، وَقَدْ جَاءَ الذِّكْرُ فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى الرَّسُولِ.
وَقَوْلِهِ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ: لَا يَعْنِي أَحْسَنَ مَا يُتَحَدَّثُ بِهِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢].
وَقَدْ عَرَفْتُمْ - مَعَاشِرَ الْخُصُومِ - أَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ بِقَدَمِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَا نَقُولُ بِقَدَمِ الْعِبَارَةِ وَالتَّلَاوَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا﴾ [الزخرف: ٣]: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا وَصَفْنَاهُ وَسَمَّيْنَاهُ، وَالْجَعْلُ بِمَعْنَى الْوَصْفِ سَائِغٌ فِي اللَّغَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠، الرعد: ٣٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنَّا جَعَلْنَا الْعِبَارَةَ عَنْهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ.
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] أَيُّ: مَا جَعَلَ اللَّهُ الْبَحِيرَةَ شَرْعًا (٢).

(١) ومثل هذا المعنى مروى عن الكلبي. انظر تفسير البغوي (٣/ ٣٨١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١١٧/ ب).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧، الأحزاب: ٣٧]. أَي: كَائِنًا، وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ
الْمَأْمُورُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ أَي: مَا وَعَدَهُ مَفْعُولًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾
[الذاريات: ٥] أَي: ذُو صِدْقٍ، وَالْفَاعِلُ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَي: الصَّدْقُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الشَّأْنِ؛ الَّذِي جَمَعَهُ أُمُورٌ.

- فَضْلٌ: [مُنَاقَشَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ] (١):

ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ.

ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّهُ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ، وَقَطَعُوا بِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْ أَصْوَاتِ الْقُرَّاءِ وَنَغَمَاتِهِمْ عَيْنُ
كَلَامِ اللَّهِ.

وَأُطْلِقَ الرَّعَاعُ مِنْهُمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ صِفَةُ اللَّهِ (٢)؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ: اعْتِقَادُهُمْ
أَنَّ لَا كَلَامَ إِلَّا الصَّوْتُ وَالْحُرُوفُ.

وَقَالُوا: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ عَيْنُ الْمَقْرُوءِ، وَإِنَّ الَّذِي نَسَمَعُهُ مِنَ الْقَارِي عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ.

فَمُقْتَضَى هَذَا الْقَوْلِ وَهَذَا الْإِعْتِقَادِ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِي صَوْتُ اللَّهِ.

وَزَادُوا عَلَى هَذَا فَقَالُوا: إِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللَّهِ بِجِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ، وَانْتَضَمَتْ تِلْكَ الْأَجْسَامُ
رُسُومًا وَرُقُومًا وَأَسْطُرًا، فَهِيَ بِأَعْيَانِهَا كَلَامُ اللَّهِ الْقَدِيمِ، وَقَدْ كَانَ - إِذْ كَانَ جِسْمًا - حَادِثًا
فَانْقَلَبَ قَدِيمًا.

وَقَضَوْا بِأَنَّ الْمَرْتَبَةَ مِنَ الْأَسْطُرِ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ؛ الَّذِي هُوَ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ.

وَأَصْلُهُمْ: أَنَّ الْأَصْوَاتَ عَلَى تَقَطُّعِهَا وَتَوَالِيهَا كَانَتْ ثَابِتَةً فِي الْأَزَلِ [٨٧/ب] قَائِمَةً بِذَاتِ
الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: « وَقَوَاعِدُ مَذْهَبِهِمْ عَلَى جَحْدِ الصَّرُورَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا
لِلْكَلَامِ الْقَدِيمِ - بَزْعِمِهِمْ - ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَمُفْتَتِحًا وَمُخْتَتِمًا، وَجَعَلُوا مِنْهُ سَابِقًا وَمَسْبُوقًا؛ فَإِنَّ
الْحَرْفَ الثَّانِيَّ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ مَسْبُوقٌ بِالْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، وَكُلُّ مَسْبُوقٍ مُبْتَدَأُ الْوُجُودِ، وَبِاضْطِرَارٍ

(١) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٩٥، ٩٧).

(٢) انظر هذا النص بتمامه في الإرشاد (ص ١٢٨).

نَعْلَمُ كَوْنَ الْمُفْتَتَحِ وَجُودَهُ حَادِثًا، وَلَا خَفَاءَ لِمُرَاغَمَتِهِمْ لِبِدْيَةِ الْعُقُولِ فِي حُكْمِهِمْ بِانْقِلَابِ الْحَادِثِ قَدِيمًا^(١).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ عَلَى الْأَجْسَامِ لَا يُفَارِقُ ذَاتَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ. ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ، فَقَالَ: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ أَنَّ الْعُقُلَاءَ مَعَ اسْتِوَائِهِمْ فِي السَّلَامَةِ وَانْتِفَاءِ الْآفَاتِ عَنْهُمْ لَا يَسُوعُ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ». فَأَجَابَ وَقَالَ: «لَسْنَا نُنْكِرُ الْمُخَالَفَةَ فِي الضَّرُورِيَّاتِ مِنْ أَقْوَامٍ لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِمْ وَقَوْلِهِمْ: الضَّرُورَةُ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ، وَيَجْرُ ذَلِكَ إِلَى التَّشْكِيكِ فِي جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ؛ فَإِنْ تَجَوَّزَ الْمُوَاضِعَةَ مُحَالٌ فِي جَمِيعِهَا».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَتْ الْحُرُوفُ^(٢): حَكَمُوا بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَقَضَوْا بِأَنَّ الرُّقُومَ الْمُشَبَّهَةَ فِي الْخَشَبِ وَضُرُوبِ السَّرِ^(٣) وَأَنْوَاعِ الْعَقَارَاتِ وَالْخَبَرِ^(٤) قَدِيمَةٌ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ ذَلِكَ جَحْدُ الضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِحُدُوثِ الْجَوَاهِرِ مَنْظُورٌ فِيهِ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: مَنْ حَصَلَ مِنْهُمْ، وَأَضْرَبَ عَنْ سَبِيلِ التَّقْلِيدِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَأَمَّا الرَّعَاعُ الْأَغْيَاءُ مِنْهُمْ فَقَدْ يُطْلَقُونَ ذَلِكَ؛ لِذُهُولِهِمْ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، أَوْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ نَقَلَتْ هَذَا الْأِسْمَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى عُرْفِ الشَّرِيعَةِ.

وَهَكَذَا نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ صَارُوا إِلَى قَدَمِ الْإِيمَانِ، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا. قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ عَلَى جِهَةٍ تَعْظِيمٍ لِأَلْفَافِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، وَقَصَدُوا بِهِذَا الْإِطْلَاقِ نَفْيَ النَّقِيصَةِ عَنْهُمْ.

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «الرِّسَالَةِ النَّاصِحِيَّةِ»^(٥) مِنْ تَصْنِيفِهِ: إِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ قَدْ يُسْرِعُ قَوْمٌ مِنْهُمْ إِلَى تَكْفِيرٍ مَنْ تَنَاوَلَ الْأَحَادِيثَ فِي الصِّفَاتِ، وَمَا هُمْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَعَامَّةِ الْفُقَهَاءِ بِكُفَّارٍ، وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَكَيْفَ يُكْفَرُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَيَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩)، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

(٣) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٤) عبارة غير واضحة بالأصل ولم أقف على تصحيحها من مصادر الأشاعرة.

(٥) تقدم الكلام على الرسالة الناصحية ومن نقل عنها من العلماء؛ انظر (١١/ب).

وَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ؟! وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا النَّوعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: « مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْدًا فَقَدْ كَفَرَ »، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّنْكِيرُ وَالتَّغْلِيظُ عَلَيْهِمْ ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

قُلْنَا: وَقَوْلُهُ: « وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ »: هَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ فَإِنَّهُمْ قَصَدُوا بِتَأْوِيلِهِ إِنْكَازَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّلَالَةِ وَالْبِدْعَةِ؛ كَمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَمَرَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يُفَضَّلَا ذَلِكَ لَوَقَعَ النَّاسُ فِي الْفِتْنَةِ وَالْإِخْتِلَافِ وَتَضَلُّلِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؛ قَرَّبَ بِدْعَةٍ فِيهَا مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْبَرَكَاتِ مَا فِي السُّنَّةِ ^(١).

عَلَى أَنَّ أَئِمَّةَ الْكَلَامِ لَمْ يُسَلِّمُوا لِأَصْحَابِ الظَّاهِرِ أَنَّ النَّظَرَ الْمُوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ بِدْعَةٌ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ مَا تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا بِأَفْعَالِهِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَعْرِفِ الْمَرْءُ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ، وَالْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ تَدُلُّ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَمَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّرَائِعِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، وَهَذَا الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي سُمِّيَ الْكَلَامَ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْإِشْتِغَالُ بِهِ بِدْعَةً مَعَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا بِهِ ^(٢)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ^(٣) وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [يونس: ٣٩].

قَالَ الْإِمَامُ ﷺ: « وَمِمَّا يُقَرَّرُ افْتِضَاحُهُمْ فِي مُنَاكَرَةِ الْحَقَائِقِ: أَنَّ الْحُرُوفَ لَوْ مُثِّلَتْ مِنْ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ، فَهِيَ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَالْحَدِيدُ الَّذِي صِيغَ مِنْهُ الْحُرُوفُ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ حَدِيدًا، وَنَحْنُ نُدْرِكُ زُبَرَ الْحَدِيدِ مُتَالِفَةً حِسًّا، وَكَيْفَ يَسُوعُ مُحَاجَّةُ قَوْمٍ هَذِهِ غَايَتُهُمْ.

ثُمَّ جَهَلَتُهُمْ يُصَمِّمُونَ عَلَى أَنَّ اسْمَ اللَّهِ إِذَا كُتِبَ فَالَرَّقُمُ الْمَرْئِيُّ هُوَ الْإِلَهُ الْمَعْبُودُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ!! ^(٤) هَذَا كَلَامُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ.

(١) تقدم الكلام في أحكام البدعة وأنه ليس في الإسلام بدعة - بمعناها الشرعي - حسنة، بل: « كل بدعة ضلالة » كما في الحديث، وما من شيء يدعى فيه وجهًا من الحسن والمصلحة إلا ويرجع إلى أصل شرعي تنصيصًا أو تأصيلًا أو إحالة، لا سيما بدليل المصلحة المرسله واعتبار مقاصد الشريعة بحفظ الكليات الخمس، وانظر ما سبق (ل ٩/ ب) من هذا الكتاب.

(٢) انظر ما تقدم (٦/ ب).

(٣) في الأصل: به علمًا والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٢٩، ١٣٠).

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ هَؤُلَاءِ يَلْتَرِمُونَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمُ الْأَخْذُ بِالظَّوَاهِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ فِي أُصُولِهَا، وَلَا فِكْرَةٍ فِي قَضَايَاها وَنَتَائِجِهَا. وَلَوْ طَوَّلُوا بِذَلِكَ، [٨٨/أ] وَدُعُوا إِلَى النَّظَرِ فِيهَا، لَكَانَ جَوَابُهُمْ: إِنَّا نُهَيِّنَا عَنِ الْبَحْثِ عَنْ هَذِهِ الدَّقَائِقِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ.

فَصْلٌ: [فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي]:

الْقِرَاءَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَصَوَاتُ الْقُرَّاءِ وَفِعَالُهُمْ؛ فَهِيَ اكْتِسَابُهُمُ الَّتِي يُؤْمَرُونَ بِهَا فِي حَالِ إِيْجَابٍ فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ، وَنَدْبًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَيُزَجَّرُونَ مِنْهَا إِذَا أَجْنَبُوا وَيُثَابُونَ عَلَيْهَا، وَيُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِهَا.

وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَنَطَقَتْ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ اكْتِسَابِ الْعِبَادِ، وَيَسْتَحِيلُ ارْتِبَاطُ التَّكْلِيفِ وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَالتَّعْنِيفِ بِصِفَةِ أَرْزَلِيَّةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْمُمْكِنَاتِ وَقَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ.

وَالْقِرَاءَةُ هِيَ الَّتِي تُسْتَطَابُ مِنْ قَارِيٍّ وَتُسْتَبْشَعُ مِنْ آخَرَ، وَهِيَ الْمَلْحُونَةُ وَالْقَوِيْمَةُ، وَتَنْزَرُهُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ الصِّفَةِ الْقَدِيْمَةُ^(١).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ وَالْقَارِي: هَلْ تَلَحَّنُ؟ قَالَ بَلَى، فَقَالَ: لَا لَحْنَ فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا اللَّحْنُ فِي قِرَاءَتِهِ.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ الْمَقْرُوءَ لَا يَحِلُّ الْقَارِي وَلَا يَقُومُ بِهِ، وَسَبِيلُ الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ كَسَبِيلِ الذِّكْرِ وَالْمَذْكُورِ؛ فَالذِّكْرُ يَرْجِعُ إِلَى أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ، وَالرَّبُّ الْمَذْكُورُ الْمُسَبَّحُ الْمُمَجَّدُ غَيْرُ الذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّمْجِيدِ، وَالْعَرَبُ كَمَا سَمَّيَ الْإِنْبَاءَ عَنِ الشُّعْرِ إِنْشَادًا، وَالْإِنْبَاءَ عَنِ الْغَائِبَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْكَلَامِ ذِكْرًا، كَذَلِكَ سَمَّيَ الدَّلَالََةَ عَلَى كَلَامِ اللَّهِ بِالْأَصَوَاتِ قِرَاءَةً.

وَكَمَا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَخْبَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَلَامُهُ ﷺ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ رِوَايَةَ الرَّائِي وَأَصْوَاتُهُ لَيْسَتْ أَصَوَاتُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا كَلَامُهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ؛ كَذَلِكَ أَصَوَاتُ الْقُرَّاءِ وَالْفَاطِطُ لَيْسَتْ كَلَامُ اللَّهِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَمَنْ أَنْشَدَ قَصِيْدَةً مِنْ أَمْرِئِ الْقَيْسِ فَالْمَقْرُوءُ وَالْمَفْهُومُ شِعْرُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَإِنْشَادُ هَذَا الرَّائِي رِوَايَةٌ وَإِنْشَادُ وَحَايَةٍ لِشِعْرِهِ.

(١) نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ١٣١).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩].
 وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿أَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ وَفَرَّقَ بَيْنَ التَّلَاوَةِ
 وَبَيْنَ مَا يُحْكَى.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴿١﴾ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

وَقَالَ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

فَذَكَرَ - سُبْحَانَهُ - أَنَّ الْقُرْآنَ يُتْلَى وَيُكْتَبُ وَيُحْفَظُ، فَالْمِدَادُ وَالرَّقُّ خَلَقَ اللَّهُ؛ وَكَمَا أَنَّكَ
 تَكْتُبُ اسْمَ اللَّهِ، فَالرَّبُّ ﷻ هُوَ الْخَالِقُ الْمَعْبُودُ، وَخَطُّكَ وَاكْتِسَابُكَ مِنْ فِعْلِكَ خَلَقَ اللَّهُ
 وَتَقْدِيرُهُ. هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

- فَصْلُ: [هَلِ الْقِرَاءَةُ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ ؟]:

جَمَاهِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ ^(١).

وَيُحْكَى عَنِ النَّجَّارِ أَنَّهُ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ^(٢).

ثُمَّ قَالَ الْأَكْثَرُونَ: بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُوجَدُ مَعَ قِرَاءَةِ الْقَارِئِ، وَلَا مَعَ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ، وَإِنَّمَا
 وَجَدَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ حِينَ أُلْقِيَ عَلَى جِبْرِيلَ ﷺ، ثُمَّ عُدِمَ، وَأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْقَارِئِ قِرَاءَتُهُ
 لَا كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِحَالٍ فِي الْقَارِئِ وَلَا فِي الْمُصْحَفِ.

وَقَالُوا: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَمَقْرُوءٌ قِرَاءَتِهِ وَمَذْلُولٌ عِبَارَتِهِ حُرُوفٌ مُقَدَّرَةٌ، مُنْتَظِمَةٌ، عَلَى نِهَائَةِ
 الْبَلَاغَةِ، يَتَعَذَّرُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ؛ كَمَا أَنَّ مَنْ أَنْشَدَ قَصِيدَةً لَامِرِي الْقَيْسِ فَإِنْشَادُهُ
 لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مُقَدَّرٍ فَصِيحٍ، وَقَدْ فَاتَ وَعُدِمَ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَقْرُوءَ عَيْنُ الْقِرَاءَةِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَسْمُوعَةُ عَيْنُ كَلَامِ اللَّهِ
 الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَالْقَائِمُ بِذَاتِهِ قَائِمٌ بِذَاتِ سَائِرِ الْقِرَاءَةِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ، وَهُوَ كَلَامٌ وَاحِدٌ سُمِعَ فِي
 مَحَالٍ كَثِيرَةٍ.

وَكَانَ الَّذِي يَلِيْقُ بِطَرِيقَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، وَهُوَ الَّذِي يَقْرَأُهُ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/أ).

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

القَارِئُ، وَهُوَ الْمَقْرُوءُ بِالْقِرَاءَاتِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَحْفُوظَةِ فِي الصُّدُورِ؛ كَمَا أَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَلِكَ حُكْمُهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ.
وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: مَقْرُوءٌ قِرَاءَتِنَا الْأَقْوَالُ الْحَادِثَةُ الْقَائِمَةُ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ أَصَوَاتٌ بَاقِيَّةٌ، وَذَلِكَ الْقُرْآنُ.

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: أَنَّ الَّذِي سَمِعَهُ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَّةِ السَّمْعِ كَلَامُ اللَّهِ.
وَهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مُتَعَدِّدَةٌ تَخْتَلِفُ، وَالْقُرْآنُ لَا يَتَعَدَّدُ، وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ، وَكَيْفَ تَكُونُ كَلَامًا لِلَّهِ وَهِيَ مِنْ فِعْلِ الْقَارِئِ.

وَمَذْهَبُنَا: أَنَّ الْمَقْرُوءَ بِقِرَاءَتِنَا هُوَ الْكَلَامُ الْقَدِيمُ، الْقَائِمُ بِذَاتِهِ ﷻ.
وَقَدْ حَكَيْنَا [٨٨ / ب] مَذْهَبَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ: أَنَّ مَنْ قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَقُومُ بِهِ قِرَاءَتُهُ، وَيُوجَدُ مَعَ قِرَاءَتِهِ كَلَامُ اللَّهِ، وَهَذَا أَيْضًا قَائِمٌ بِالْقَارِئِ وَيَحُلُّ قِرَاءَتَهُ، فَكَذَلِكَ يُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ مَعَ الْكِتَابَةِ قَائِمًا بِالْمُضْحَفِ، حَالًا فِيهِ، وَلَيْسَ هُوَ الرُّسُومَ وَالرُّقُومَ وَالْمِدَادَ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَفِظَ الْحَافِظُ كَلَامَ اللَّهِ، فَيُوجَدُ كَلَامُ اللَّهِ حَالًا فِي الْحَافِظِ.

ثُمَّ قَالَا: لَوْ قَرَأَ أَلْفُ قَارِئٍ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ كَلِمَةً مِنْهُ، فَيُوجَدُ فِي كُلِّ قَارِئٍ تِلْكَ الْآيَةُ أَوْ الْكَلِمَةُ، وَالَّذِي قَامَ بِزَيْدٍ غَيْرُ مَا قَامَ بِعَمْرٍو، وَالتَّرَمَّا قِيَامَ مَعْنَى وَاحِدٍ بِمَحَالٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ أَمْسَكَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْقِرَاءَةِ انْتَفَى عَنْهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَالَّذِي انْتَفَى عَنْهُ فَهُوَ بَعِيْنُهُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِسَائِرِ الْقُرَّاءِ، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ قِيَامُ عَرَضٍ بِمَحَالٍ^(١).

ثُمَّ قَالُوا: كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ مِنَ الْقَارِئِ بِحَاسَّةِ السَّمْعِ، وَلَيْسَ بِصَوْتٍ، بَلْ هُوَ حُرُوفٌ، وَإِذَا وُجِدَ مَكْتُوبًا أَوْ مَحْفُوظًا فَلَا يُسْمَعُ وَلَا يُرَى.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ قَوْلًا خَالَفَ بِهِ أَبَا الْهَذِيلِ؛ فَقَالَ: « الْقِرَاءَةُ كَمَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامِ اللَّهِ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي وَجُودَ كَلَامِ الْقَارِئِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فَيُوجَدُ فِيهِ أَلْفَانِ وَلَا مَانٍ وَحَاءَانِ وَمِيمَانٍ وَدَالَانِ، ثُمَّ إِنَّهُمَا لَمْ يُخَصَّصَا قَوْلَيْهِمَا بِكَلَامِ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُمَا قَالَا: مَنْ أَنْشَدَ شِعْرًا

(١) انظر: المغني (١/ ٣٤٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٦٢)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (٨١/ ١)، والأبكار (١/ ٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨)، والكامل (ل ١١٦/ ب)، (ل ١١٨/ ب).

وَحَكَى حِكَايَةً، فَيُوجَدُ مَعَ إِنْشَادِهِ شِعْرُ ذَلِكَ الشَّاعِرِ، وَقَدْ رُمَّتْ عِظَامُهُ وَشِعْرُهُ مَوْجُودٌ^(١).

وَالكَلَامُ عَلَيْهِمَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا أَثَبَتَا حُرُوفًا لَيْسَتْ بِأَصْوَاتٍ، وَهِيَ مَسْمُوعَةٌ مَعَ الْأَصْوَاتِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الحُرُوفَ: مَا يَنْقَطِعُ مِنَ الْأَصْوَاتِ عِنْدَ انْطِبَاقِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ وَانْفِتَاحِهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَعْنَى وَرَاءَ ذَلِكَ، كَانَ بِمِثَابَةِ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ يَتَحَرَّكُ بِمَعْنَى غَيْرِ^(٢) الْإِنْتِقَالِ، وَالْعَالِمَ عَالِمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ الْعِلْمِ.

وَهَذَا جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّا لَا نُدْرِكُ بِحَاسَةِ السَّمْعِ فِي وَقْتِنَا إِلَّا الْأَصْوَاتَ.

وَلَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَسْمُوعًا؛ لِإِقْتِرَائِهِ بِالرُّسُومِ الْمُرتَبَةِ؛ إِذْ لَا تَخْتَلِفُ صِفَةُ الْكَلَامِ قَرِيًّا، أَوْ كُتِبَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَصْوَاتُ تُوصَفُ بِالرَّقَّةِ وَالْإِنْخِفَاضِ، وَالْحُسْنِ وَالِارْتِفَاعِ، وَضِدُّ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الحُرُوفِ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ لِلْوَطْرِ: حَسَنُ الصَّوْتِ، وَلَا يُقَالُ: حَسَنُ الحُرُوفِ.

قُلْنَا: لَا عِبْرَةَ بِإِطْلَاقَاتِ الْعَوَامِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَقَائِقِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُضَافُ الْحُسْنُ وَالِارْتِفَاعُ وَضِدُّ ذَلِكَ بِخِلَافِ الحُرُوفِ إِلَى الصَّوْتِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَرِقُّ صَوْتُهُ وَتَطْيِبُ نَغَمَتُهُ، فَلَا يَتَخَصَّصُ حُسْنُ الصَّوْتِ مِنْهُ أَنْ نُقَطِّعَهُ حُرُوفًا أَوْ نَتْرُكَهُ غَفْلًا^(٣).

عَلَى أَنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: فَلَانَّ حَسَنُ الْكَلَامِ وَالصَّوْتِ، وَلَقَدْ اسْتَطَابَ كَلَامَهُ، وَمَا نَظَمَ مِنْ حُرُوفِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَكَّرًا.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْجُبَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْكَلَامُ يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ كِبْنِيَّةٍ مَخَارِجِ الحُرُوفِ؛

(١) لم أقف على مذهب الجبائي في المسألة، وقد حكي مذهبه عند مخالفيه؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار شامل (ل ١١٨/أ).

(٢) كلمة: « غير » ليست في الأصل، والصواب إثباتها لمقتضى السياق، ولما في الكامل في اختصار شامل (ل ١١٨/أ).

(٣) زاد الجويني أن مذهب أبي علي منعكس عليه بالرقوم؛ فإنها توصف بالحسن والجودة، وليست عنده حروفاً. الكامل (ل ١١٦/ب)، (ل ١١٨/ب)، والإرشاد (ص ١٢٢، ١٢٣)، والملل والنحل (١/٨١)، والأبكار (١/٣٥٤)، وغاية المرام (ص ١٠٧، ١٠٨).

كَالْحَلْقِ وَالشَّفَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَقُومُ الْكَلَامُ عِنْدَ الْكِتَابَةِ بِالرَّقِّ، وَعِنْدَ الْحِفْظِ بِالْقَلْبِ، وَأَنْكَرَ الْكَلَامَ الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ.

فَيُقَالُ لَهُ: إِذَا أَرَادَ مُرِيدٌ أَنْ يَحْكِيَ قَوْلَ أَلْفِ رَجُلٍ قَالُوا: «بِسْمِ اللَّهِ»، يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ أَلْفُ كَلَامٍ، وَيَقُومَ - مَعَ كُلِّ كَلَامٍ - كَلَامٌ لَهُ؛ تَوَلَّدًا، وَقَدْ التَزَمَ الْجُبَائِيُّ ذَلِكَ.

ثُمَّ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا أُسْنِدَ الْحَدِيثُ أَوْ الرِّوَايَةُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فَكَمَا التَزَمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ رَوَى عَنْهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَزِمَ قِيَامَ كَلَامٍ مَنْ تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ الرِّوَايَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَنَعِ ذَلِكَ مَعَ التَّزَامِهِ.

وَإِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»: يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ كَلَامٌ كُلُّ مَنْ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ» قَبْلَهُ، وَفِي حَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ؛ إِذْ قَصْدُهُ لَا يُغَيِّرُ حُكْمًا.

وَقَدْ يَأْبَى الْجُبَائِيُّ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يَقُومُ بِهِ كَلَامٌ غَيْرُهُ، إِذَا قَصَدَ حِكَايَةَ كَلَامِهِ.

وَيُقَالُ لَهُ: مِنْ أَصْلِكَ أَنَّ مَنْ كَتَبَ كَلَامَ غَيْرِهِ، فَالْكِتَابَةُ تَوَلَّدُ فِي الرَّقِّ كَلَامًا لِلْكَاتِبِ قَبْلَ كَلَامِ الْغَيْرِ، فَأَخْبِرْنَا عَمَّنْ جَرَى الْقَلَمُ عَلَى الْقِرْطَاسِ، مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ، عَلَى حَسَبِ إِجْرَائِهِ مَعَ الْمِدَادِ، فَهَلْ يَتَوَلَّدُ فِي الرَّقِّ كَلَامٌ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالَ: لَا، كَانَ بَاطِلًا؛ فَإِنَّ الْمُوَلَّدَ عِنْدَهُ الْحَرَكَاتُ، وَعِنْدَ ابْنِهِ الْإِعْتِمَادُ، وَالضَّرْبَانِ جَمِيعًا مَوْجُودَانِ مَعَ إِجْرَاءِ الْقَلَمِ مِنْ غَيْرِ حَبْرٍ.

وَقَدْ تَحَيَّرَ الْجُبَائِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ مَرَّةً: يَحْدُثُ بِلَا مِدَادٍ.

وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَحْدُثُ إِلَّا مَعَ الْمِدَادِ الْآلَةُ فِي التَّوْلِيدِ^(١).

وَهَذَا فَاسِدٌ: فَإِنَّ الْمُوَلَّدَ الْحَرَكَةُ وَالْإِعْتِمَادُ، وَقَدْ وَجَدَا.

فَإِنْ قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَكَى كَلَامَ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَرَأَ كَلَامَ اللَّهِ، وَصَارَ الْكَلَامُ مَقْرُوءًا لَهُ وَمَرْوِيًّا، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْإِطْلَاقِ [١/٨٩] إِلَّا أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ كَلَامُهُ، ثُمَّ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ كَلَامُ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ عَنِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ الْقِرَاءَةُ وَالْحِكَايَةُ، وَعَنْ أَصْوَاتِهِ الَّتِي هِيَ نَعْمَاتُهُ:

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٩/أ).

قُلْنَا: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا التَّحَكُّمِ؟ مَا أَنْكَرْتَ أَنَّهُ لَوْ جُوبِ قِيَامُ الْمَقْرُوءِ بِذَاتِ الذَّاكِرِ
وَالْعَالِمِ؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَنَّهُ
مَسْمُوعٌ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ؛ كَمَا يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الدَّارَ فِي الْقِبَالَةِ
وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ^(١) فِي الْمَصَاحِفِ؛ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي
التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّا نَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ: أَنَّ نَفْهَمَ كَلَامَهُ عِنْدَ سَمَاعِ قِرَاءَةِ الْقَارِئِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي
حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقِرَاءَةَ هِيَ الْمَقْرُوءُ، وَهِيَ غَيْرُ كَلَامِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ.
فَيَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا حُلُولُ كَلَامِ اللَّهِ ذَاتَ الْقَارِئِ؛ كَاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ،
وَإِمَّا مَذْهَبُ الْجُبَّائِيِّ، فَذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَسْمُوعُ مِثْلَ
كَلَامِ اللَّهِ، وَلَا غَيْرَ كَلَامِهِ.

فَصَلِّ: [كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ]:
كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، وَلَيْسَ حَالًا فِي الْمُصْحَفِ،
وَلَا قَائِمًا بِقَلْبٍ.

فَإِنْ قِيلَ: تُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ؛ إِذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْكِتَابَةِ.
قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ مَنَعَ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوهِمُ حُلُولَهُ فِيهِ.
وَمِنْهُمْ: مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ عَلَى مَا قَبْلَ التَّقْيِيدِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ
مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَئِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤].

(١) كلمات غير واضحة في الأصل، والذي في الشامل: «فإنهم يقولون: الله في المصحف أيضًا»، انظر: ابن الأمير:
الكامل في اختصار الشامل (ل ١١٨/أ).

وَكَمَا يُقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ.

وَتَأْوِيلُهُ: أَنَّ الْمُصْحَفَ كِتَابَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وَالْكِتَابَةُ قَدْ يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الْأَحْرَفِ وَالرُّقُومِ، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ حَرَكَاتِ يَدِ الْكَاتِبِ، وَإِذَا أُضِيفَتِ الْكِتَابَةُ إِلَى اللَّهِ، فَالْمُرَادُ بِهَا الْإِثْبَاتُ وَالْخَلْقُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أَيْ: خَلَقَ وَأَثْبَتَ.

فَصْلٌ: [كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ]:

كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى - مُنَزَّلٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَالْقُرْآنُ مُنَزَّلٌ وَمُنَزَّلٌ بِهِ، وَهَذِهِ الْإِطْلَاقَاتُ قَدْ يَرِدُ بِهَا التَّنْزِيلُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢، الدخان: ٣، القدر: ١]. وَقَالَ: ﴿وَنَزَلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وَقَالَ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِنْزَالِ حَطُّ شَيْءٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَتَخَصَّصُ بِالْأَجْسَامِ، وَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ ذَلِكَ فِي الْمَعَانِي، وَالْمَعْنِيُّ بِالْإِنْزَالِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَدْرَكَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ فِي مَقَامِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَإِذَا قِيلَ: نَزَلَتْ رِسَالَةُ الْمَلِكِ إِلَى الْقَصْرِ^(١) فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ سَامِعًا سَمِعَهُ فِي الْقَصْرِ، وَيَنْزِلُ وَيُودِّيهِ فِي جِهَةِ سُفْلٍ.

وَيُقَالُ: فَلَانٌ يَنْقُلُ الْكَلَامَ، وَيَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَالْإِنْتِقَالُ حَقِيقَةٌ فِي السَّامِعِ، مُؤَوَّلٌ فِي الْكَلَامِ، وَالْأَصْوَاتُ لَا تَنْتَقِلُ وَلَا يُنْقَلُ بِهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي صُعُودِ الْكَلَامِ وَرَفْعِ الْعَمَلِ؛ إِذِ الْمَلَائِكَةُ يَسْمَعُونَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَيَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَالصُّعُودُ وَالْإِرْتِفَاعُ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَلَائِكَةِ، وَفِي إِضَافَةِ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ تَوْسِعٌ، وَاسْتِعْمَالُهُ سَائِغٌ مُسْتَفِضٌ.

(١) العبارة غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد للجويني (ص ١٣٥).

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِنْزَالَ بِمَعْنَى حُلُولِ الشَّيْءِ فِي جِهَةٍ تَحْتَ، وَخَلْقِ الْفَهْمِ لِلْمَنْزُولِ عَلَيْهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤] أَي: أَثْبَتَهَا وَخَلَقَهَا.

وَالْفَهْمُ لِلشَّيْءِ أَيْضًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلْنَا^(١) عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ أَي: أَنْزَلْنَا الْمَطَرَ وَسَبَّبْنَا ذَلِكَ وَهَيَّأْنَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (١٣٣) عَلَى قَلْبِكَ ﴿[الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]؛ مَعْنَاهُ: أَثْبَتَهُ بِالْوَحْيِ وَالنَّفْثِ فِي رُوعِهِ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الْخَالِقُ الْمُثْبِتُ لِلْفَهْمِ.

فَضْلٌ: [كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ] ^(٢):

كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥].

وَالسَّمَاعُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ مَعَانٍ: فَقَدْ يَرُدُّ بِمَعْنَى الْإِذْرَاكِ بِالْأُذُنِ، وَيَرُدُّ بِمَعْنَى الْفَهْمِ وَالْإِحَاطَةِ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾ [الملك: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ: ﴿لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

﴿وَلَا تَسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ [النمل: ٨٠، الروم: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿صُمُّكُمْ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨، ١٧١]، وَلَمْ يَرُدُّ بِهِ اخْتِلَالَ جَوَابِهِمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ إِضْرَابَهُمْ عَنْ تَدَبُّرِ آيَاتِ اللَّهِ.

وَقَدْ يَرُدُّ السَّمْعُ بِمَعْنَى الْإِجَابَةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥، النساء: ٤٦].

وَيُقَالُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»؛ يَعْنِي: أَجَابَ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ: أَنَّ الْمَسْمُوعَ الْمُدْرَكَ [٨٩/ب] فِي وَقْتِنَا^(٣) الْأَصْوَاتِ، وَإِذَا سُمِّيَ كَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعًا فِي وَقْتِنَا، فَالْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ مَقْرُوءًا عَنْ أَصْوَاتٍ مُدْرَكَةٍ مَسْمُوعَةٍ.

(١) في الأصل: وأنزلنا ولعله خطأ في النسخ.

(٢) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ١٣٢).

(٣) في الأصل: «وقت» وصححتها تبعًا للسياق

وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ فِي قَضِيَّةِ الشَّرِيعَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى خَصَّصَ مُوسَى عليه السلام وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُصْطَفَيْنَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنْ أَسْمَعَهُمْ كَلَامَهُ الْعَزِيزَ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَلَوْ كَانَ السَّامِعُ لِأَصْوَاتِ الْبَارِي مُدْرِكًا لِنَفْسِ كَلَامِ اللَّهِ بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ لَمَا كَانَ مُوسَى مُخَصَّصًا بِإِدْرَاكِ كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَبْلِيغٍ مُبْلَغٍ^(١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - خَلَقَ فِي مُوسَى عليه السلام مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي؛ أَدْرَكَ بِهِ كَلَامَهُ، وَبِهِ كَانَ اخْتِصَاصُهُ فِي سَمَاعِهِ لَهُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ نَبِيَّنَا صلى الله عليه وسلم سَمِعَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ كَلَامَ اللَّهِ، وَهَلْ سَمِعَ جِبْرِيلُ كَلَامَهُ عَلَى طَرِيقَتَيْنِ وَقَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: النُّقْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ، وَذَلِكَ مَفْقُودٌ».

قَالَ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ سَمَاعَ الْخَلْقِ لَهُ - عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - عَلَى أَنَّهُمْ سَمِعُوا الْعِبَارَةَ الَّتِي عَرَفُوا بِهِ مَعْنَاهُ دُونَ سَمَاعِهِ فِي عَيْنِهِ».

وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّهُ لَا مَسْمُوعَ إِلَّا الْأَصْوَاتَ^(٢).

وَعِنْدَ الْجُبَّائِيِّ وَأَبِي الْهَذِيلِ: الْمَسْمُوعُ هُوَ الْأَصْوَاتُ، وَالْكَلَامُ الْمَوْجُودُ مَعَ الْأَصْوَاتِ. وَعِنْدَ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ: الْخَوَاطِرُ قَدْ يَسْمَعُهَا صَاحِبُهَا، وَهِيَ أَصْوَاتٌ خَفِيَّةٌ^(٣).

وَقَوْلُهُ: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] مَعْنَاهُ: حَتَّى يَسْمَعَ قِرَاءَةَ كَلَامِ اللَّهِ، أَوْ يُقَالَ: حَتَّى يَفْهَمَ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ الْمُبْلَغِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي هَذَا الْوَجْهِ فِي مَعْنَى الْمَسْمُوعِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَجَازٌ شَائِعٌ، وَالْمَسْمُوعُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُدْرِكُ بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٣٤).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٣٤٤)، والأشعري: المقالات (٢/ ٢٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٢٩).

(٣) انظر: المغني (١٢/ ٤٠٢)، والتذكرة في أحكام الجواهر لابن متويه (ص ٣٩٣)، وأصول الدين (ص ٢٧)، وتلخيص المحصل (ص ١٧٠).

وَهُؤُلَاءِ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَسْمُوعٌ فِي وَقْتِنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، عَلَى هَذَا الْمَعْنَى،
وَلَيْسَ يَعْنُونَ أَنَّهُ مُدْرِكٌ فِي وَقْتِنَا بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ، وَإِنَّمَا يُعْزَى هَذَا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَهَذَا بَعِيدٌ.
قَالَ الْإِمَامُ: وَفِيهِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَهَلْ يُلَاحِظُ مَذْهَبُ الْجُبَّائِيِّ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: هَذِهِ مُشْكِلَةٌ، وَفِي هَذَا تَرَدَّدَ أَيْمَةُ السَّلَفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمَقْرُوءِ.
وَسَنَذَكُرُ فِي كِتَابِ الْإِدْرَاكَاتِ اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ؛ فِي أَنَّ: الْإِدْرَاكَاتِ مِنَ الْعُلُومِ أَمْ هِيَ
زَائِدَةٌ عَلَى الْعُلُومِ^(١)؟

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهَا وَجْدَانَاتٌ؛ بِمِثَابَةِ وَجْدَانِ النَّفْسِ لِلْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ، وَإِدْرَاكِ السَّمْعِ وَوَجْدَانُ
مَخْصُوصٍ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُقُ الْأَجْسَامَ ذَلِكَ فِي وَقْتِنَا إِلَّا بِأَلَةٍ وَمُدْرِكٍ
وَمَخْصُوصٍ، وَشَرَائِطَ مِنْ اتِّصَالِ جِسْمٍ بِجِسْمٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوطٍ فِي حَقِيقَةِ الْإِدْرَاكِ.
وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الْإِدْرَاكَاتُ عُلُومٌ مَخْصُوصَةٌ»، وَيَنْسَبُ الْحَدُّ^(٢) إِلَى
أَبِي الْحَسَنِ.

وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّ مُوسَى عليه السلام أَدْرَكَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ عِلْمًا
ضَرُورِيًّا؛ بِأَنَّ الَّذِي يَسْمَعُهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ مَنْ نَادَاهُ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَصْوَاتًا فِي الشَّجَرَةِ، وَأَسْمَعَهَا مُوسَى عليه السلام هَذَا مَعْنَى
تَكْلِمِهِ بِهِ وَتَخْصُصِهِ^(٣).

ثُمَّ هُمْ يُشَغَّبُونَ عَلَيْنَا: بِأَنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: كَلَامُ اللَّهِ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ بِمِثَابَةِ الْعِلْمِ، فَكَيْفَ
يُسْمَعُ؟! وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْكُمْ بِأَنَّ مُوسَى لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ هُوَ الْأَصْوَاتُ.
وَنَحْنُ نَقُولُ: سَمِعَ مُوسَى كَلَامَهُ سُبْحَانَهُ بِلَا كَيْفٍ، وَكُلُّ مُشْكِلَةٍ تُورَدُ عَلَيْنَا فِي الْإِدْرَاكِ
نُعَارِضُهَا بِالْعِلْمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢].

(١) انظر: ما سيأتي (ل ١٠١/أ) وما بعدها.

(٢) كلمتان غير واضحتين في الأصل.

(٣) مذهب المعتزلة في تكليم موسى: المغني (٣/٧)، والمقالات (١/٢٦٧)، والإبانة (ص ٦٨، ٦٩)، والإرشاد
(ص ١٠٦)، والفصل (٣/٥).

وَقَدْ أَثْبَتَ أَبُو الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ سَمَاعٌ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْهُ هَذَا التَّشْنِيعُ وَهَذَا الْإِسْتِبْعَادُ فِي سَمَاعٍ كَلَامٍ لَيْسَ بِصَوْتٍ.

فَصَلِّ: [كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ]:

كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَاحِدٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ؛ كَمَا قَدَّمْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ قَرِينُهُ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ حَسَبَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ:

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ وَإِرَادَتَهُ آحَادٌ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اتِّحَادِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: لَا مَعْلُومٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ - أَوْلَى مِنْ مَعْلُومٍ، وَكَذَلِكَ لَا مَقْدُورٌ - فِي كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ - أَوْلَى مِنْ مَقْدُورٍ، وَفِي قَصْرِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى مُتَعَلِّقٍ ^(١) حُكْمٌ بِتَنَاهِي الْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ، وَالتَّنَاهِي يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

وَكَذَلِكَ لَا مَأْمُورٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورٌ أَوْلَى مِنْ مَأْمُورٍ؛ فَيَجِبُ تَعَلُّقُ الْأَمْرِ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَأْمُورًا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي خَبَرِهِ؛ إِذْ لَا خَبَرَ أَوْلَى مِنْ خَبَرٍ.

وَالسَّرُّ فِيهِ: أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَقْبَلُ الْإِخْتِصَاصَ، وَالصِّفَةُ الْأَزَلِيَّةُ إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً، فَيَجِبُ أَنْ يَعُمَّ تَعَلُّقُهَا جَمِيعَ مُتَعَلِّقَاتِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ خَصَائِصَ وَفَوَائِدَ.

وَالْعِلْمُ، وَالْإِحَاطَةُ [١/٩٠]، وَالْإِسْتِبَانَةُ، وَالْقُدْرَةُ: الْإِيجَادُ، وَهُوَ تَصَدُّرُ الْقِدَمِ وَجُودًا، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ بَعْضَ الْمُمْكِنَاتِ بِالْوُقُوعِ عَلَى حَسَبِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ وَالْقَضَاءُ وَالْقُدْرَةُ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ صَلاَحِيَّتُهَا لِإِيجَادِ بَعْضِ الْجَائِزَاتِ كَصَلاَحِيَّتِهَا لِمِثْلِهِ أَوْ ضِدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ تُخَصِّصُ، وَالْإِلَهَ الْحَقُّ الْقَادِرُ يُوجِدُ وَيُوقِعُ، وَلَوْ جَازَ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْمَعَانِي بِخَوَاصِّهَا فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَازَ انْدِرَاجُهَا تَحْتَ الْمَوْجُودِ الْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ.

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْإِلَهِ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْإِذْرَاكِ فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْقُدْرَةِ، وَلَوْ قَدَّرَ مُقَدَّرٌ ذَلِكَ لَزِمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ شَاهِدًا، وَثُبُوتٌ مَعْنَى لَهُ عَوَائِدُ مُخْتَلِفَةٌ ^(٢)، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَفْعَ الْحَقَائِقِ وَنَفْيَ الْأَعْرَاضِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْمَخْتَلِفَةُ.

(١) كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!

قُلْتُ: حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَسْئَلَةِ» عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُ أَثْبَتَ خَمْسَ كَلِمَاتٍ: خَبْرًا وَاسْتِخْبَارًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَنِدَاءً^(١) وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّ هَذِهِ أَوْصَافُ خُصُوصِ الْكَلَامِ، وَالْكَلَامُ صِفَةُ خَاصَّةٌ، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ صِفَةُ خَاصَّةٌ، فَهَذِهِ خَصَائِصُ ذَلِكَ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ صِفَةُ وَاحِدَةٌ تَخْتَلِفُ مَعْلُومَاتُهَا، وَهِيَ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ فِي نَفْسِهَا؛ فَتَكُونُ عِلْمًا بِالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ وَأَجْنَاسُ الْمُحَدَّثَاتِ؛ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ مَعَ اخْتِلَافِهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَمْرًا وَنَهْيًا، خَبْرًا وَاسْتِخْبَارًا هُوَ كَوْنُهُ كَلَامًا، وَلَهُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ خَاصٌّ يُضَادُّهُمَا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَكَمَا لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْعِلْمِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ؛ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ تَعَدُّدُ الْكَلَامِ بِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ فَيَكُونُ الْكَلَامُ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا وَاسْتِخْبَارًا أَوْصَافَ الْكَلَامِ؛ كَمَا أَنَّ كَوْنَ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحَدَّثًا أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْجَوْهَرِ حَجْمًا ذَا مِسَاحَةٍ، قَائِمًا بِالنَّفْسِ، مُحَدُّودًا، قَابِلًا لِلْعَرَضِ - صِفَاتُ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

وَلَقَدْ قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّ كَوْنَ الْقَدِيمِ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا - أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ أَخْطَأُوا فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ كُلَّ وَصْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لَهُ خَاصِّيَّةٌ تُخَالِفُ خَاصِّيَّةَ الْوَصْفِ الْآخَرِ، وَفَائِدَةٌ تُخَالِفُ الْفَائِدَةَ الْآخَرَى، وَلَهُ بِخُصُوصِ وَصْفِهِ ضِدٌّ يُخَالِفُ صِفَةَ الْآخَرِ، وَلَا يَمْتَنِعُ وَجُودُ بَعْضِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَعَ ضِدِّ صَاحِبِهِ؛ فَرُبَّ قَادِرٍ غَيْرِ عَالِمٍ، وَرُبَّ عَالِمٍ عَاجِزٍ؛ فَإِذَا لَمْ يُبْعَدُوا أَنْدَرَجَ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - مَعَ اخْتِلَافِ خَصَائِصِهَا وَأَضْدَادِهَا وَفَوَائِدِهَا - تَحْتَ قَضِيَّةٍ وَجُودٍ وَاحِدَةٍ، فَكَيْفَ يَلِيْقُ بِهِمْ اسْتِيعَادُ كَوْنِ كَلَامٍ وَاحِدٍ أَمْرًا نَهْيًا خَبْرًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا أَوْصَافُ الْكَلَامِ وَخَصَائِصُهُ، وَلَهَا بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ ضِدٌّ وَاحِدٌ هُوَ السُّكُوتُ، وَمَعَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَكُلُّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ هُوَ مُخْبِرٌ عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ، وَيَنْهَى عَنْهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِمَثَابَةِ كَوْنِ السَّوَادِ لَوْنًا عَرَضًا مُحَدَّثًا مَوْجُودًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ أَوْصَافَ مَوْجُودٍ وَاحِدٍ.

(١) حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ بَعْضِ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ، وَهُوَ ابْنُ كَلَّابٍ. انْظُرْ: الْإِرْشَادُ (ص ١١٩)، وَنَهَايَةُ الْأَقْدَامِ (ص ٢٩١)، وَغَايَةُ الْمَرَامِ (ص ١١٤)، وَالْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (ل ١١٥/ب)، وَقَدْ يَرَادُ بِهِ كَذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيُّ. الْبَرْهَانُ (١/١٩١).

وَمَا اعْتَقَدَهُ الْخَصْمُ دِينًا وَمَذْهَبًا بِمَثَابَةِ كَوْنِ الْوُجُودِ الْوَاحِدِ عِلْمًا قُدْرَةً حَيَاةً، وَبِمَثَابَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ لَوْنًا طَعْمًا رَائِحَةً، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ.

وَالْكَرَامِيَّةُ صَارُوا إِلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ فِي أَزْلِهِ مُخْتَصِّرٌ بِجِهَةٍ بِكَوْنِ قَدِيمٍ، ثُمَّ ذَلِكَ الْكَوْنُ^(١) فَوْقِيَّةٌ وَعُلُوٌّ وَاسْتِرَاحَةٌ، مَعَ عَدَمِ مَا يُبَايِنُهُ أَوْ يَكُونُ بِحَالِهِ، وَاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ أَزَلًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ التَّوَرَاةُ، وَالْإِنْجِيلُ، وَالزَّبُورُ، وَالْفُرْقَانُ وَاحِدًا، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَدْ أَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ؛ فَقَالَ: ﴿مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

وَقَالَ: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢].

قُلْنَا: كَمَا أَنْزَلَ الْكُتُبَ وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ كَلِمَاتٍ، كَذَلِكَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ كَثِيرَةٍ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ:

﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا»^(٢).

أَفْتَقُولُونَ: تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى لِتَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ؟

أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ؛ فَهِيَ مُسَمِّيَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِالْفَاضِ مُخْتَلِفَةٌ، وَلُغَاتٌ مُتَبَايِنَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى مُسَمَّى وَاحِدٍ، مَوْصُوفٍ بِصِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَنُعُوتِ الْجَلَالِ.

فَكَمَا قُلْتُمْ بِتَعَدُّدِ الْمُسَمِّيَّاتِ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا، كَذَلِكَ نَقُولُ: كَلَامُهُ الْقَدِيمُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّ الْإِشَارَاتِ وَالْعِبَارَاتِ عَنْهَا تَتَعَدَّدُ وَتَخْتَلِفُ حَسَبَ [٩٠/ب] اخْتِلَافِ أَرْبَابِ اللُّغَاتِ؛ وَإِذَا قُرِئَ كَلَامُهُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ يُسَمَّى قُرْآنًا، وَإِذَا قُرِئَ بِلُغَةِ السُّرْيَانِيَّةِ أَوْ الْعِبْرَانِيَّةِ يُسَمَّى تَوْرَةً وَإِنْجِيلًا، كَذَلِكَ الرَّبُّ يُسَمَّى بِالْعَرَبِيَّةِ: اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، وَبِالْفَارِسِيَّةِ: خُدَايَ وَانَرَدَ، وَبِالتُّرْكِيَّةِ: بَنَكْرَايَ، وَبِالْحَبَشِيَّةِ: مَحْنَكُكُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ وَالتَّسْمِيَّاتُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمَقْصُودُ بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقُصُودٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ بِأَذْكَارٍ مُخْتَلِفَةٍ.

(١) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: «ثبوته»، ولم يتبين لي وجهها.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ: أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها.

كَذَلِكَ الْكَلَامُ يُتَذَكَّرُ وَيُقْرَأُ وَيُكْتَبُ، وَيُعَبَّرُ بِالْفَاطِ وَأَذْكَارٍ مُتَبَايِنَةٍ، وَكِتَابَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.
 وَقَوْلُهُ: ﴿ مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ أَي: مَعَانِي كَلَامِهِ وَفَوَائِدُهُ؛ فَسَمَّى كَلَامَهُ
 كَلِمَاتٍ؛ لِكَثْرَةِ مَعَانِيهِ وَفَوَائِدِهِ، وَلِقِيَامِهِ قِيَامَ كَلِمَاتٍ ذَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِلَفْظِ
 الْجَمْعِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ
 لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ
 فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [يس: ١٢].

وَقِيلَ: سَمَّى كَلَامَهُ كَلِمَاتٍ لِكَثْرَةِ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَكَثْرَةِ الْعِبَارَاتِ عَنْهُ.

فَصَلِّ: كَلَامُ اللَّهِ ﷻ صِدْقٌ:

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجُوبِ الصِّدْقِ فِي كَلَامِهِ.

وَلَأَنَّ الْكَذِبَ نَقْصٌ، وَهُوَ ﷻ مُنْزَعٌ عَنِ النَّقَائِصِ.

وَلَوْ لَمْ يَجِبِ الصِّدْقُ فِي كَلَامِهِ لَمَا وَثِقَ وَاثِقٌ بِأَخْبَارِهِ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢].

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: « الْكَلَامُ الْقَدِيمُ هُوَ الْقَوْلُ
 الَّذِي لَوْ كَانَ كَذِبًا لَنَافَى الْعِلْمَ بِهِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ بِهِ إِخْبَارٌ عَنِ
 الْمَعْلُومِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقُومُ مَعْلُومًا لَهُ.

وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْكَلَامِ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ شَاهِدًا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى حَدِيثَ النَّفْسِ وَالسِّرِّ،
 وَهَذَا الَّذِي يُلَاقِي الْعِلْمَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ كَذِبٌ عَلَى طَرِيقِ الْجَحْدِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْجَحْدُ مِنَ الْعَالِمِ بِالشَّيْءِ فِي الْعِبَارَةِ بِاللِّسَانِ، دُونَ الْقَلْبِ، وَصَاحِبُ
 الْجَحْدِ مُعْتَرِفٌ بِالْقَلْبِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْجَحْدُ بِالْقَلْبِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ لَا نَمْنَعُ تَصْوِيرَ الْجَحْدِ بِالْقَلْبِ وَالْعِلْمِ بِالنَّفْسِ؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ الْعَالِمُ كَوْنَ
 زَيْدٍ فِي الدَّارِ، وَيَدُورَ فِي خَلْدِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الدَّارِ.

قُلْنَا: هَذَا تَخْيِيلٌ وَتَوَهُّمٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ إِخْبَارٌ عَنْ تَقْدِيرِ أَخْبَارٍ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ قَاطِعٍ
 مَبْتُوتٍ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَالِمَ بِوُجْدَانِ الرَّبِّ - تَعَالَى - قَدْ يُقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ مَذْهَبَ الثَّنَوِيَّةِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُنَافِيًا لِعِلْمِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا حَقِيقِيًّا لَنَافَى.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ يَدُلُّ عَلَى الْخَبَرِ الصَّدَقِ: فَإِذَا تَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبَرَاتِ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقِ، فَتَقْدِيرُ خَبَرٍ هُوَ خُلْفٌ مُسْتَحِيلٌ مَعَ الْخَبَرِ الْقَدِيمِ، إِذْ لَا يَتَجَدَّدُ لِلَّهِ كَلَامٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ أَمْرًا مِنْ وَجْهِ، نَهْيًا مِنْ وَجْهِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَقًا مِنْ وَجْهِ كَذِبًا مِنْ وَجْهِ؟

قُلْنَا: الْأَمْرُ فِي حَقِيقَتِهِ هُوَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَاهٍ عَنِ ضِدِّهِ، فَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَقُ كَذِبًا بِوَجْهِ، وَتَعَلَّقَ الْخَبَرُ بِالْمُخْبَرِ بِمَثَابَةِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ فَلَا يَكُونُ عِلْمًا بِعَدَمِهِ فِي حَالِ وُجُودِهِ.

(١ / ٤ / ٧) الْقَوْلُ فِي الْبَقَاءِ وَاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ^(١)

مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ وَالْأَكْثَرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْبَقَاءَ صِفَةُ الْبَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَالِمِ^(٢).

(١) انظر مبحث البقاء في: المقالات (٢/ ٥٣، ٥٦)، والتمهيد (ص ٤٩)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٩٩)، والإنصاف (ص ٢٢، ٣٦)، وأصول الدين (ص ١٠٨، ١٠٩)، والمغني في أصول الدين (ل ٢٠)، والإرشاد (ص ٧٨، ١٣٨)، والنظامية (ص ٣٢)، وشرح الإرشاد (ل ٦٤)، والأربعين (١/ ٢٥٩، ٢٦٥)، والمحصل (ص ١٧٤)، والمطالب (٣/ ١٣٥، ١٣٦)، والأبكار (١/ ٤٤٠، ٤٤٩)، (٥/ ٤٣)، وغاية المرام (ص ١٣٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ، ٧٨/ ب)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨)، وشرح المواقف (٨/ ١١٩، ١٢٣)، وطوالع الأنوار (ص ٢٩٢، ٢٩٣)، ونشر الطوالع (ص ٢٥٨، ٢٦١)، ورسالة التوحيد (ص ٥٧، ٥٨)، وسليمان دنيا: محمد عبده (١/ ٢٤٣، ٢٥٦).

وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥/ ٢٣٦، ٢٣٧)، والمحيط بالتكليف (١/ ١٤٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٩). وأيضًا: المسيرة (ص ١١، ١٢)، والرازي وآراؤه (ص ٢٨٧، ٢٩٣)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٠٣، ٣٠٦).

(٢) انظر: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٣٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ)، وشرح المقاصد (٤/ ١٦٤، ١٦٨).

أما بقاء الله تعالى وصفاته: فقد حكى الآمدي اختلاف قول أبي الحسن فيه؛ فإنه قال تارة: الله تعالى وصفاته باقية ببقاء واحد، وذلك البقاء باق ببقاء آخر، وقال تارة: الله تعالى باق ببقاء قائم به، وكل صفة من صفاته باقية ببقاء هو نفسها. انظر: الأبكار (١/ ٤٤١).

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ^(١)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقَلَانِسِيِّ مِنْ أَيْمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَتَرَدَّدَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي إِثْبَاتِ الْبَقَاءِ وَنَفْيِهِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ جَوَابُهُ عَلَى أَنَّ الْبَقَاءَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْبَاقِي^(٢)، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ^(٣)، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ^(٤).

وَاتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ فِي أَوَّلِ حَالِ حُدُوثِهِ لَا يُسَمَّى بَاقِيًا، وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَاقِيًا إِذَا اسْتَمَرَّ لَهُ الْوُجُودُ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ بَاقِيًا فِي أَوَّلِ حَالِ وُجُودِهِ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ كَرَّامٍ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ^(٥): « الْبَاقِي عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، [١/٩١] وَمَنْ يُسَمِّي مَخْلُوقًا بَاقِيًا فَهُوَ مُتَجَوِّزٌ ».

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْقِدَمَ لَيْسَ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى وُجُودِ الْقَدِيمِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٢٢٥).

(٢) انتقال القاضي الباقلاني من قول جمهور الأصحاب بإثبات البقاء عَرَضًا، وإثبات كون الباقي باقياً ببقاء إلى القول بنفي البقاء -: يظهر هذا الانتقال في كتابيه التمهيد والإنصاف؛ ففي الإنصاف (ص ٣٦)؛ يذكر مما يجب اعتقاده أن يعلم: « أن الله ﷻ باقٍ؛ ومعنى ذلك: أنه دائم الوجود »، وهذا خلافاً لما في التمهيد « المطبوعة باسم تمهيد الأوائل »: (ص ٢٦٣، ٢٩٩) يذهب إلى أن « الباقي منا لا يبقى إلا ببقاء ».

وانظر أيضاً: أصول الدين (ص ١٠٩، ١٢٣، ٢٣١) وقال بقول الباقلاني في نفي البقاء، وأيضاً: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: المغني (٢٣٦/ ٥)، (١١/ ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٠)، والتذكرة (ص ١٥٦)، وديوان الأصول (ص ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٩). وأيضاً: أصول الدين (ص ١٠٩)، والإرشاد (ص ١٤٠)، والكامل (٧٣/ أ).

(٤) انظر: الإرشاد (ص ٧٨، ١٣٣)؛ ورجح كون الباقي باقياً لنفسه، وليس كونه باقياً من الأحكام التي توجبها المعاني. والكامل في اختصار الشامل (٧٤/ أ - ب).

(٥) كذا في الأصل نسبة هذا المذهب إلى الجبائي، وذكر الجويني والآمدي: أنه مذهب أبي هاشم بن الجبائي؛ كما في: الأبيكار (١/ ٤٤٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ)، ونسبه إليه الأشعري. المقالات (٢/ ٥٤).

أما في مصادر المعتزلة: فقد نسب ابن متويه إلى أبي علي مثل ما ذكره الأنصاري ها هنا بلازم مذهبه في تفسير الباقي؛ فقد « حد الباقي بأنه الوجود بغير حدوث، واقتضى هذا أن غير القديم جل وعز لا يسمى باقياً على الحقيقة، بل يكون مجازاً، وحقيقته فيه تعالى » التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٣).

وَقَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «إِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ بِمَعْنَى هُوَ الْقَدَمُ»^(١).

وَهَذَا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ^(٢).

ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْحَسَنِ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ لَهَا أَضْدَادٌ؛ فَشَرَطَ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي قِيَامَهَا بِالْمَوْصُوفِ بِهَا إِبْقَاءٌ عَلَى التَّضَادِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ قَبْلُ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْبَقَاءَ لَا ضِدَّ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: فَإِنَّهُ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْقَدَمِ قِيَامَهُ بِالْقَدِيمِ.

وَكَذَلِكَ جَعَلَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِالْبَاقِي، فَلِذَلِكَ لَمْ يُطْلَقِ الْقَوْلُ بِأَنَّ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بَاقِيَاتٌ وَلَا قَدِيمَةٌ.

قَالَ: «الْمَعْنَى لَا يَقُومُ بِهِ مَعْنَى».

ثُمَّ لَمْ يُخَالَفْ أَبَا الْحَسَنِ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ قَالَ: صِفَاتُ ذَاتِ اللَّهِ أَزَلِيَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: الْبَاقِي هُوَ مَنْ لَهُ الْبَقَاءُ؛ فَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ: فَإِنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامَهُ بِمَا لَيْسَ بِغَيْرِ الْبَاقِي، وَلَا مُغَايِرَ مِنْ ذَاتِ الْإِلَهِ وَمِنْ صِفَاتِهِ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُ ذَاتِهِ بَاقِيَاتٌ بِبَقَاءِ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ الْجَوْهَرِ؛ لِتَحَقُّقِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْجَوْهَرِ وَأَعْرَاضِهِ. هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي الْحَسَنِ فِي بَقَاءِ صِفَاتِ الْإِلَهِ أَنَّهَا بَاقِيَاتٌ بِبَقَائِهِ وَبَقَاؤُهُ سُبْحَانَهُ بَاقٍ بِبَقَاءِ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ غَيْرُ الْبَقَاءِ^(٤).

(١) ذكر ابن فورك عن الأشعري اختلاف قوله في مسألة القديم: هل هو قديم بقدم على أن القدم معنى أو عرض أو القول بأن القديم قديم بنفسه «فذهب في بعض كتبه إلى أن القديم بقدم، وهو على نحو ما ذهب إليه المتقدمون من أصحاب الصفات؛ كنحو عبد الله بن سعيد وغيره، وقال في كتابه المسمى بالمختزن: «إني أقول: القديم قديم بنفسه لا بمعنى له كان قديماً» وذكر أن ذلك يجري مجرى وصف تقدمه بالوجود، والتقدم بالوجود -: هو أن يوجد الشيء قبل الشيء، والشيء بكونه موجوداً لا يقتضي معنى على جميع الأحوال». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (١/ ٤٥٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ أ).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٧)، والبغدادى: أصول الدين (ص ٢٣٠).

قَالَ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ الشَّيْءَ يُعْلَمُ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ الْعِلْمُ أَيْضًا يُعْلَمُ بِعِلْمٍ هُوَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، وَذَاتُ الْعِلْمِ عِلْمٌ وَذَاتُ الْبَقَاءِ بَقَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « صِفَاتُ ذَاتِ الْإِلَهِ بَاقِيَاتٌ بِنَفْسِهَا، وَأَنْفُسُهَا بَقَاءٌ لَهَا، فَالْعِلْمُ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بَقَاءٌ لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ ^(١) ».

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ؛ قَالَ: « وَهَذَا كَالْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّهَا أَكْوَانٌ لِأَنْفُسِهَا أَعْرَاضٌ لِلْجَوَاهِرِ، فَالرَّبُّ عَلَى هَذَا بَاقٍ بِبَقَاءٍ يَقُومُ بِهِ، وَبَقَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَاقٍ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ بَقَاءٌ، فَهُوَ بَقَاءٌ لِنَفْسِهِ وَلِوُجُودِ الْإِلَهِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ أَصْحَابِكُمْ خِلَافٌ فِي نَفْيِ أَوْ إِثْبَاتِ يُؤَدِّي إِلَى التَّكْفِيرِ أَوْ التَّضْلِيلِ، وَتُعَيَّرُونَ الْمُعْتَزِلَةَ بِتَكْفِيرِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَقَدْ أَنْكَرْتُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا أَنْكَرْتُمُوهُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَقُلْتُمْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ أَثَبَتَ الْبَقَاءَ زَائِدًا عَلَى وُجُودِ الْبَاقِي، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِبَقَاءٍ.

وَأَمَّا عَنِ الْقَاضِي: فَإِنَّهُ نَفَى مَا أَثَبَتْهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَحَكَيْتُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ أَثَبَتَ الْقِدَمَ زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ مَوْصُوفٌ بِهِ:

وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِكُمْ فِي إِثْبَاتِ الْبَقَاءِ وَنَفْيِهِ، وَفِي إِثْبَاتِ الْقِدَمِ وَنَفْيِهِ، وَمُخَالَفَةُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا بِمِثَابَةِ مُخَالَفَتِكُمُ الْمُعْتَزِلَةَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِهَا، وَأَقْلُ مَا يُلْزَمُ مُثَبَّتِ صِفَةٍ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ أَوْ نَافِيَهَا التَّفْسِيقُ وَالتَّضْلِيلُ.

فَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ، فَهَلْ تُضَلِّلُونَ الْقَاضِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ، وَإِنْ ارْتَضَيْتُمْ مَذْهَبَ الْقَاضِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ فَهَلْ تُضَلِّلُونَ أَبَا الْحَسَنِ؟ ^(٢)

قُلْنَا: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى؛ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « مَنْ نَفَى الْعِلْمَ عَنِ اللَّهِ، فَقَدْ نَفَى كَوْنَهُ عَالِمًا؛ إِذْ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالِمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَا عِلْمَ لِي بِكَذَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَسْتُ عَالِمًا بِهِ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/أ).

(٢) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ب).

قَالَ: « وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَقَاءُ وَالْبَاقِي؛ فَإِنَّ التَّوَصُّلَ إِلَى كَوْنِ الْقَدِيمِ بَاقِيًا لَيْسَ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْثَابِ الْبَقَاءِ، وَلَيْسَ يَنْخَرِمُ بِنَفْيِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَرْلِيَّةَ الْإِلَهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَاعْتَقَدَ اسْتِمْرَارَ وَجُودِهِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ فَقَدْ قَطَعَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا؛ فَثَبَتَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى ثُبُوتِ كَوْنِهِ عَالِمًا تَنْخَرِمُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ، وَالدَّلَالََةُ عَلَى كَوْنِهِ بَاقِيًا لَا تَنْقَدِحُ بِنَفْيِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ؛ هُوَ الْبَقَاءُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْقَدَمِ وَاسْتِحَالَةَ الْعَدَمِ وَوُجُوبِ الْوُجُودِ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْبَقَاءِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعَالَمِيَّةِ إِثْقَانُ الْفِعْلِ، وَهُوَ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا كَهُوَ فِي الدَّلَالََةِ عَلَى الْعِلْمِ ».

وَأَمَّا سَبِيلُ الْجَوَابِ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنْ يُقَالَ: نَفْيُ الْقَدَمِ مَعْنَى [٩١/ب] لَا يُنَافِي الْعِلْمَ بِالْقَدِيمِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي الدَّلَالََةِ الْمُوَصَّلَةِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَنْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ التَّسْلُسِ فِي الْحَوَادِثِ الْمُتَرْتَّبِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ عِلْمٌ^(١) أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَافْتَقَرَ إِلَى مُحَدِّثٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُحَدِّثِهِ إِلَى غَيْرِ أَوَّلٍ، وَهَذَا يَجُرُّ إِلَى الدَّهْرِ أَوْ الْإِلْحَادِ، وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ لَا يَقْدَحُ فِيهَا نَفْيُ صِفَاتٍ أَوْ إِبْثَابُهَا، فَشَتَانٌ مَا بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ.

فَثَبَتَ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

أَوْ أَرَادَ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ أَبُو الْحَسَنِ؛ فَقَدَمُ اللَّهِ بَقَاؤُهُ.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بِالْقَدَمِ الَّذِي أَثْبَتَهُ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ اخْتِصَّ بِصِفَةٍ؛ لِأَجْلِهَا يَثْبُتُ وَجُودُهُ لَا فِي مَكَانٍ؛ كَمَا اخْتِصَّ الْمُتَحَيِّزُ بِمَعْنَى لِأَجْلِهِ يَتَخَصَّصُ بِحَيِّزٍ »^(٢).

أَشَارَ إِلَى صِفَةِ نَفْسِيَّةٍ قَالَ: فَانْفِرَادُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَاسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَحْيَازِ يَقْتَضِيهِ مَعْنَى.

قَالَ: وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

هَكَذَا حَكَى الْإِمَامُ عَنْهُ فِي الشَّامِلِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنْ قَالَ: تَقَدُّسُهُ عَنِ الْأَحْيَازِ صِفَةٌ نَفْيِيَّةٌ، وَصِفَةُ النَّفْيِ لَا تَقْتَضِي مُوجِبًا ثَابِتًا.

(١) فِي الْأَصْلِ: « عَلَى »، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْجَوِينِي فِي الشَّامِلِ، انْظُرْ: ابْنُ الْأَمِيرِ: الْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (ل ٧٤/أ).

(٢) انْظُرْ: الْأَمْدِي: أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ (١/٤٥٠).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ « الْأَسْئَلَةِ »: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْأُسْتَاذُ تُوجِبُ لَهُ سُبْحَانَهُ حُكْمًا ثَابِتًا، وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ التَّعَالِيِّ، وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ تَقَدُّسَهُ عَنِ الْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ.

وَهَذَا كَمَا قَالَ فِي وَصْفِهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ: إِنَّهُ صِفَةُ إِبْثَاتٍ تَتَضَمَّنُ اسْتِغْنَاءَهُ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْأُسْتَاذُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ مَا أَثْبَتَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَسَمَّاهُ أَخَصَّ الوَصْفِ، وَعَبَّرَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ بِالْمَاهِيَّةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَهُ سُبْحَانَهُ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ بِصِفَةِ تَخُصُّهُ. فَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْبَقَاءِ: أَنَّ الْجَوْهَرَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَيْسَ بَاقِيًا، ثُمَّ يَتَّصِفُ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الثَّانِي، وَيَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِرِيزَادَةِ مَعْنَى، وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا فِي أَوَّلِ حَالِ وُجُودِهِ، ثُمَّ يَتَجَدَّدُ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيَتَضَمَّنُ إِبْثَاتَ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِ الْمُتَحَرِّكِ، فَلَوْ نَفَيْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لِلزِّمِ نَفْيُ الْحَرَكَةِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ. يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا اتَّصَفَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَعْنَى هُوَ الْبَقَاءُ.

وَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقَى بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ يُسَمِّيهِ بَاقِيًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي الْحَالَةِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالِدَّوَامِ يُقْطَعُ عَنْهُ الْكَلَامُ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللِّسَانِ: وَجِدَ الشَّيْءُ وَبَقِيَ، وَوُجِدَ وَمَا بَقِيَ، وَلَوْ سَاغَ تَسْمِيَةُ الْمُبْتَدَأِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ بَاقِيًا لَسَاغَ تَسْمِيَتُهُ مُتَحَرِّكًا، وَسَاغَ تَسْمِيَةُ الْحَرَكَةِ بَاقِيَةً، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ^(١).

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لَيْسَ كَلَامُنَا فِي التَّسْمِيَّاتِ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ إِبْثَاتُ فَرْقٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا: فِي الْحَالَةِ الْأُولَى هِيَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ لَيْسَ مَقْدُورًا مِنْهَا بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّكُمْ وَإِنْ قُلْتُمْ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ فَلَقَدْ قُلْتُمْ: مُتَعَلِّقُهَا الْإِحْدَاثُ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ تُنْتَقِضُ بِالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهُ فِي كَوْنِهِ مُبْتَدَأٌ لَا يُسَمَّى قَدِيمًا، فَإِذَا عَتَقَ وَتَقَادَمَ

(١) اعترض عليه بأنه منقوض بالقدم؛ إذ مذهبه أن القديم ما تقدم وجوده على سالفه، وأن الشيء لا يسمى قديمًا حتى يمضي لوجوده مدة طويلة، فإن أثبت القدم معنى زائدًا، نقض أصله، وإن نفاه نقض دليله. الأبيكار (١/ ٤٤٢)، والكامل (١٧٤).

زَمَنًا مُتَطَاوِلًا يُسَمَّى قَدِيمًا؛ فَلْيَكُنِ الْقِدَمُ مَعْنَى، فَإِنَّهُ تَجَدُّدٌ وَصِفٌ، لَمْ يَكُنْ كَمَا قُلْتُمُوهُ فِي الثَّانِي، فَإِنْ أَثْبَتُّمُ الْقِدَمَ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ أَصْلَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تُثْبِتُوهُ مَعْنَى فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ. قُلْنَا: قَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْقِدَمُ مَعْنَى كَمَا قَدَّمْنَاهُ^(١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: دَوَامُهُ فِي تَقْدِيمِهِ هُوَ بَقَاؤُهُ كَمَا هُوَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَالْجَوَابُ السَّيِّدُ أَنْ نَقُولَ: إِذَا تَقَادَمَ الشَّيْءُ وَأَجْرِيَ عَلَيْهِ اسْمُ الْقِدَمِ، فَذَلِكَ الْاسْمُ يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ هَذَا الْاسْمَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ، فَبَيَّنَّا أَنَّهُ اسْمٌ مُحْضٌ، وَلَا كَذَلِكَ الْبَاقِي؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ بَاقِيًا وَوُصِفَ بِهِ، فَوُصِفَهُ بِهِ لَا يُشْعِرُ بِإِنْعِطَافِ الْوَصْفِ عَلَى حَالَةِ الْحُدُوثِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا حَادِثًا، وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، فَبَانَ الْفَرْقُ وَثَبَتَ أَنَّ قِدَمَهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ صَارَ مُتَقَدِّمًا [١/٩٢] عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ بَاقِيًا، كَمَا كَانَ نَفْسًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، فَثَبَتَ أَنَّ بَقَاءَهُ زَائِدٌ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا أَنَّ حَرَكَتَهُ زَائِدَةٌ عَلَى نَفْسِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَاقِيَ لَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى لَخَالَفَهُ حَالَةُ الْحُدُوثِ؛ كَمَا يُخَالِفُ حَالُ الْمُتَحَرِّكِ حَالُ السَّائِكِينَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَادِثِ مَعْنَى، وَأَوَّلُ الْحَالِ يُخَالِفُ بِهِ حَالُ الثَّانِي، كَمَا أَنَّ السَّائِكِينَ لَمَّا كَانَ فِي مُخَالَفَةِ الْمُتَحَرِّكِ، لَزِمَ تَقْدِيرُ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، فَلَوْ خَالَفَ حَالُ الْبَاقِيَ حَالُ الْحُدُوثِ حَالُ الْبَاقِيَ^(٢)؛ إِذِ الْمُخَالَفَةُ ثَبَّتُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَمُسْتَحِيلٌ أَنْ يُخَالَفَ الشَّيْءُ شَيْئًا لَا يُخَالَفُهُ:

قُلْنَا: لَيْسَ سَبِيلُ اسْتِدْلَالِنَا بِالْمُخَالَفَةِ، وَلَكِنْ قُلْنَا: يَثْبُتُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَقِيضٌ لَهُ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْمُعْتَزِلَةُ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَضْدَادٌ تُخَالِفُهَا كَالْأَصْوَاتِ، وَالتَّأْلِيفَاتِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ اللَّازِمَةِ.

قُلْتُ: وَهَذَا كَمَا أَنَّ خُصُومَنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ قَضَوْا بِحُدُوثِ إِرَادَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يُثْبِتُوا قَبْلَهَا مَا يُضَادُّهَا مِنَ الْمَعَانِي، وَقَدْ كَانَ خَالِيًا عَنْهَا وَعَنْ أَحْكَامِهَا؛ كَخَلْقِ الْجَوَاهِرِ

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

(٢) كذا بالأصل.

فِي أَوَّلِ حَالٍ وَجُودِهِ عَنِ الْبَقَاءِ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «حَالَةُ حُدُوثِ الْجَوْهَرِ تُخَالِفُ حَالَةَ الْبَقَاءِ»، فَأُثِّبَتْ ضِدًّا.

وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ: «حَالَةُ الْحُدُوثِ فِي حُكْمِ الْمُخَالَفَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ، كَمَا قَالَ الْأُسْتَاذُ، وَلَكِنْ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ الْقُدْرَةِ فَهِيَ كَالْمُنَافِيَةِ لِحَالَةِ الْبَقَاءِ لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالَةِ الْبَقَاءِ».

وَيَجْعَلُ هَذِهِ النُّكْتَةَ ابْتِدَاءً دَلِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَيَقُولُ: «الْمُحَدَّثُ جَائِزُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُوجَدَ وَيَسْتَمِرَّ عَدَمًا، فَإِذَا اخْتُصَّ الْوُجُودُ الْمُجُوزُ، افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضِيٍّ وَمُخَصَّصٍ؛ يُخَصِّصُهُ بِالْوُجُودِ، وَيَجْعَلُهُ بِالْوُجُودِ أَوَّلَى مِنْهُ بِالْعَدَمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، ثُمَّ إِذَا اخْتُصَّ بِالْوُجُودِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ وَعَادَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى حُكْمِ الْجَوَازِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى وَيَجُوزُ أَنْ يَفْنَى، فَإِذَا اخْتُصَّ بِالْبَقَاءِ فَيَسْتَدْعِي مُقْتَضِيًّا لَا مَحَالَةَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُقْتَضِي قُدْرَةً؛ لَأَنَّهُ خَرَجَ بِالْوُجُودِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ مُقْتَضَى ذَلِكَ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِيهِ يَصِيرُ لَهُ بَاقِيًا، وَهُوَ الْبَقَاءُ، فَالْمُحَدَّثُ مَوْجُودٌ مُحَقَّقٌ غَيْرٌ أَنَّهُ يُفْرَضُ أَنْ يَبْقَى، وَلَئِنْ يَبْقَى يَحْتَاجُ إِلَى مَعْنَى لِأَجْلِهِ يَصِيرُ بَاقِيًا، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَرْغُوبُ فِيهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: اللَّهُمَّ أَطْلُ بَقَاءَ فَلَانٍ، وَالْمُحَدَّثُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمُحَدَّثِ يُحْدِثُهُ، وَفِي بَقَاءِ وَجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُبْقِي يَبْقِيهِ، فَفِي الْحَالَةِ الْأُولَى يَسْتَغْنِي بِالْقُدْرَةِ عَنِ الْبَقَاءِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ يَسْتَغْنِي بِالْبَقَاءِ عَنِ الْقُدْرَةِ، وَمَنْ لَا يَثْبُتُ الْبَقَاءُ مَعْنَى يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِخُرُوجِ الْكَائِنَاتِ فِي اسْتِمْرَارِ وَجُودِهَا عَنْ كَوْنِهَا مَمْلُوكَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَجُودُ الْجَوْهَرِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ عَيْنُ وَجُودِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَلَيْسَ غَيْرًا لَهُ مُخَالَفَةً أَوْ مُمَاثِلَةً، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَالَفَ نَفْسَهُ، وَإِذَا كَانَ الْوُجُودُ فِي الْحَالَتَيْنِ وَاحِدًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَكَذَلِكَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ بِالذَّوَامِ؛ لِتَغْيِيرِ^(١) حُكْمِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَسْتَمِرُّ لَهُ صِفَةً، حَتَّى يَكُونَ فِي اسْتِمْرَارِهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِهِ فِي ابْتِدَائِهِ؛ حَتَّى يُقَالَ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعِلْمِ، وَوَصِفِ آخَرَ لِأَجْلِ الْإِسْتِمْرَارِ، وَهَذَا مُحَالٌ.

(١) أي: لما يلزم عليه من تغير، إلخ.

قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: الْوُجُودُ وَاحِدٌ فَكَمَا قُلْتُمْ، إِلَّا أَنَّهُ تَجَدَّدَ عَلَى الْحُكْمِ وَصَارَ بَاقِيًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا؛ كَمَا أَنَّهُ تَحَرَّكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَحَرِّكًا، وَحَالُ الْخُذُوثِ وَحَالُ الْبَقَاءِ كَالْمُتَنَافِيَيْنِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَعَلِّقُ الْقُدْرَةِ فِي حَالَةِ الْخُذُوثِ، ثُمَّ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ الْبَقَاءُ إِلَّا دَوَامُ الْوُجُودِ، وَدَوَامُ الْوُجُودِ عِبَارَةٌ عَنِ الْوُجُودِ مُسْتَمِرًّا، وَهُوَ كَدَوَامِ كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ مُتَحَرِّكًا.

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَهُ تَجَدُّدٌ حُكْمٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَمْ يَتَجَدَّدِ الْوُجُودُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي تَجَدُّدِ حُكْمِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ الدَّوَامُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كَوْنِ الرَّبِّ - تَعَالَى - عَالِمًا قَادِرًا فَهُوَ خَبْرٌ عَنْ تَجَدُّدِ [٩٢/ب] الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ وَأَحْكَامِهَا، وَقَدْ يُقَالُ فِيمَا تَتَجَدَّدُ ذَاتُهُ: بَاقٍ، كَمَا أَنَّ النَّهَارَ وَالسَّحَابَ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ.

فَإِنْ قَالُوا: حَقِيقَةُ الْبَقَاءِ دَوَامُ الْوُجُودِ، وَدَوَامُ الْوُجُودِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِمَثَابَةِ دَوَامِ الْوُجُودِ فِي الْمَاضِي، ثُمَّ دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي لَمْ يَقْتَضِ مَعْنَى كَذَلِكَ دَوَامُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْوُجُودِ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَقَاءِ، وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ الْحَادِثُ فِي حَالِ خُذُوثِهِ إِلَى الْبَقَاءِ.

وَأَمَّا الْقَدَمُ: فَإِنَّهُ يَنْعَطِفُ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهِ بِنَفْسِهِ.

وَلَوْ قِيلَ: دَوَامُهُ فِي الْمَاضِي يَقْتَضِي مَعْنَى وَهُوَ الْبَقَاءُ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْبَقَاءِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ لَكَانَ سَدِيدًا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يُفِيدُ الْبَقَاءُ وَجُودًا، وَوُجُودُهُ فِي الدَّوَامِ لِنَفْسِهِ لَا لِلْبَقَاءِ؟!

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ وَجُودُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِنَفْسِهِ لَكِنْ لِمُحْدِثِهِ، وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: وَجُودُهُ لِنَفْسِهِ وَلَكِنْ لِمُبْقِيهِ؛ إِذْ خَلَقَ لَهُ الْبَقَاءَ، حَتَّى صَارَ بِكَوْنِهِ بَاقِيًا أُولَى مِنْهُ بِكَوْنِهِ فَانِيًا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: «لَمْ أَقْصِدْ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَمِلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْبَقَاءِ مُخَالَفَةً لِمَشَايِخِي وَتَصَدِّيًا لِأَنَّ أَدَّكَرَ بِالْخِلَافِ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْلِيدِ فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَجْهٌ؛ فَالدَّلِيلُ هُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ، وَلَوْ أَثْبَتُ الْبَقَاءَ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ، ثُمَّ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ صِفَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيَاتٌ لِلزَّمَنِ كَوْنُهُ بَاقِيًا بِبَقَاءِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ بَاقِيًا بِبَقَاءِ لَا يَقُومُ بِهِ، وَهَذَا هَدْمٌ لِأَصُولِ الْعِلَلِ وَنَقْضٌ لِلْحَقَائِقِ،

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ بَاقِيًا هُوَ بِنَفْسِهِ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ - سُبْحَانَهُ - بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ بَاقِيًا بَقَاءً هُوَ نَفْسُهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا لَجَازَ أَنْ تَكُونَ الْحَيَاةُ حَيَّةً، وَالسَّوَادُ أَسْوَدَ^(١)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامَهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا، وَالْحُكْمُ هُوَ الْحَالُ.

ثُمَّ نَاقَضَ فِي مَسَائِلَ كَمَا قَدَّمْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْعِلَلِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ اعْتَذَرَ وَقَالَ: كُلُّ حُكْمٍ لَوْ رُبِطَ بِعِلَّةٍ، وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ، يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ، فَهَذَا جَوَابُ أَبِي الْحَسَنِ فِيمَا صَارَ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مَعْلُومًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ عِلْمٌ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْبَقَاءُ بَاقِيًا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ لِنَفْسِهِ بَقَاءً، وَوُجُودُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَقَاءِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ.

هَسَالَةُ: [الْأَعْرَاضُ لَا تَبْقَى]^(٢):

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَبْقَى، بَلْ تَحْدُثُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ^(٣).

وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ^(٤).

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٣/ ب).

(٢) انظر مسألة عدم بقاء الأعراض في: المقالات (٢/ ٤٦، ٤٩)، والتمهيد (ص ٤٢)، وأصول الدين (ص ٥٠، ٥٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠)، والشامل (ص ١٨٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والأبكار (٣/ ١٦٤، ١٧٥)، وغاية المرام (ص ٣٠٠، ٣٠١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/ أ)، والجرجاني (٥/ ٣٨)، والتفتازاني (٢/ ٢٣). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٠)، ودلالة الحائرين (١/ ٢٠٤)، والحلي: كشف الفوائد (ص ١٨)، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد له (ص ١٥٢)، ونهج المسترشدين في أصول الدين له (ص ٥٦)، والقوشجي: شرح تجريد الاعتقاد (ص ٢١٩)، واللاهيجي: شوارق الإلهام (٢/ ١٢٩). وأيضًا: هويدي: محاضرات في الفلسفة الإسلامية (ص ١٤٨، ١٥٤)، والرازي وآراؤه (ص ٣٩٨، ٤٠٦)، والآمدي وآراؤه (ص ٤١٥).

(٣) انظر بقاء الأعراض في: اللمع: (ط مكارثي)، (ص ٥٥)، والتمهيد (ص ٤٢)، والتبصير (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ١٣٤)، والكامل (ل ٧٦/ أ).

وخالف الرازي في ذلك مذهب الأصحاب: فذهب إلى أن الأعراض يجوز البقاء عليها؛ بدليل أنه كان ممكن الوجود في الزمان الأول، فلو انتقل إلى الامتناع الذاتي في الزمان الثاني، لجاز أيضًا أن ينتقل الشيء من العدم الذاتي إلى الوجود الذاتي، وذلك يلزم منه نفي احتياج المحدث في المؤثر وأنه محال. انظر: معالم أصول الدين (ص ٣٤).

(٤) انظر: النيسابوري: المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ؛ كَأَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ عَلَى^(١) جَوَازِ بَقَاءِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ^(٢).

وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ قَوْلٍ فِي الْأَكْوَانِ^(٣).

وَذَكَرْنَا اضْطِرَابَهُمْ فِي الْعُلُومِ وَالْقُدْرَةِ^(٤).

أَمَّا الْأَصْوَاتُ وَالْإِرَادَاتُ فَإِنَّهَا غَيْرُ بَاقِيَةٍ عِنْدَهُمْ^(٥).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَبْقَى مِنَ الْأَعْرَاضِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ وَجُودَهَا بِأَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ وَجُودِهَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا إِعَادَتَهَا^(٦).

وَذَهَبَ الْكَرَّامِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ بَقَاءِ جُمْلَةِ الْأَعْرَاضِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ: أَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ لَأَقْتَضَتْ بَقَاءً، وَالْمَعْنَى لَا يَقْبَلُ مَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا بَقَاءَ الْجَوْهَرِ لِتَحَقُّقِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا وَجَوَازِ مُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِوَجْهِ مَا^(٧).

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ وَعَوَّلَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنْ قَالُوا: الْأَعْرَاضُ لَوْ بَقِيَتْ لَأَسْتَحَالَ عَدَمُهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا بَقِيَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا مَقْدُورَةً، وَأَنْسَدَّ سَبِيلُ إِعْدَامِهَا. وَإِنَّمَا قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ نُقَدِّرَ عَدَمَهَا بِطَرَيَانِ أَضْدَادِ عَلَيْهَا، أَوْ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، أَوْ بِإِنْتِفَاءِ شَرْطِ لَوْجُودِهَا.

(١) كذا بالأصل، والصواب: «فَعَلَى» بإثبات الفاء لصدارة جزاء الشرط.

(٢) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٥١).

(٣) اختلف المعتزلة في الأكوان: هل تبقى أو لا؟ فذهب ابن الجبائي إلى أن الأكوان كلها يجوز عليها البقاء وذهب البلخي إلى أن الأعراض كلها لا يجوز عليها البقاء. انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٧٧).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٤٦/٢) وما بعدها، والبغدادي: أصول الدين (ص ٥١، ٥٢).

(٦) المقالات (٤٧/٢)، واعتراض الجويني عليه بأنه: «هجوم على الحقائق، والحق عدم الاختصاص؛ لاستواء الوقتين بالنسبة إلى القدرة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ).

(٧) انظر هذا الدليل في: اللمع (ط مكارثي) (ص ٥٥)، وضعفه الجويني ووصفه بأنه فاسد؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/أ)، وكذلك الآمدي وضعفه بترجيح كون الباقي باقياً بنفسه من غير بقاء يقوم به؛ انظر: الأبيكار (١٦٤/٣) وأجاب الجويني عن الاعتراض الذي ذكره الآمدي بأنه متقضى بالأصوات والإرادات؛ انظر: الكامل (ل ٧٧/ب).

وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ عَدَمِهَا بِطَرَيَانِ الضِّدِّ؛ لَأَنَّ التَّضَادَّ يَسْتَوِي فِيهِ الضَّدَّانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِمُضَادَّةٍ ضِدِّهِ أَوْلى مِنْ صَاحِبِهِ بِمُضَادَّةٍ إِيَّاهُ، [١/٩٣] وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الطَّارِيُّ أَقْوَى، بِأَوْلى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: بَلِ الْبَاقِي أَقْوَى وَأَوْلى بِالْمَنْعِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَقِلٌّ خَارِجٌ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا^(١).

ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ التَّفْرِيقَ قَدْ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَلِذَلِكَ يَصْعُبُ تَفْكِكُهُ؛ لَأَنَّ الْبَاقِيَّ أَقْوَى مِنَ الطَّارِيِّ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ الْمُتَضَادَّةُ بِكَثْرَةِ التَّضَادِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ انْتِفَاءُ سَوَادٍ بِيَاضٍ، امْتَنَعَ ذَلِكَ أَيْضًا بِيَاضَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْبِيَاضَيْنِ إِلَّا الْمُضَادَّةُ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مُتَحَقِّقٌ فِي الْوَاحِدِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا طَرَأَ سَوَادٌ عَلَى مَحَلٍّ فِيهِ بَيَاضٌ، فَإِنْ زَعَمَ الْخَصْمُ أَنَّ السَّوَادَ يَطْرَأُ وَالْبَيَاضُ مَوْجُودٌ، فَقَدْ التَزَمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَيْنِ، وَلَوْ جَازَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، لَجَازَ فِي حَالَتَيْنِ وَأَكْثَرٍ، وَبَطَلَ التَّضَادُّ.

فَإِنْ قَالَ: يَنْتَفِي الْبَيَاضُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَطْرَأُ السَّوَادُ.

فَلَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ بِطَرَيَانِ السَّوَادِ، فَلَا أَثَرَ السَّوَادِ فِي عَدَمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَنْتُمْ قَائِلُونَ بِتَنَافِيهِمَا، فَيَنْعَكِسُ عَلَيْكُمُ هَذَا الْإِلْزَامُ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ أَحَدَهُمَا يُعْدَمُ الْآخَرَ، لَكِنْ يَسْتَحِيلُ خُلُوعُ الْمَحَلِّ عَنِ الضَّدَيْنِ، وَيَسْتَحِيلُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِمَا؛ فَيُوجَدُ أَحَدُهُمَا فِي حَالِ عَدَمِ الثَّانِي، وَهَذَا مَعْنَى تَعَاقُبِهِمَا؛ فَيَتَوَارَدَانِ عَلَى الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَتَوَارِدِ الْمَاءِ عَلَى الْمَاءِ فِي النَّاعُورِ مَعَ سُرْعَةِ الْجَرِيِّ، وَهِيَ أَجْرَامٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنْ جَرَمٍ مِنْهَا؛ أَعْنِي مِنْ أَجْرَامِ الْمَاءِ لَا يَجْتَمِعُ جَرْمَانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: يَنْتَفِي الْعَرَضُ عَنِ الْمَحَلِّ؛ لِانْتِفَاءِ مَا كَانَ شَرْطًا فِي وُجُودِهِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَنَفِي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَهُوَ الْحَيَاةُ؛ فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ لَوْجُودِ الْعَرَضِ شَرْطًا لَوْلَاهُ لَمَّا وَجَدَ غَيْرَ

(١) انظر هذا الدليل في: الأبيكار (١٦٩ / ٣) وضعفه وأطال في الجواب عنه، والكامل في اختصار الشامل (٧٦ / أ - ب).

وأما نسبة هذا الاستدلال إلى القاضي الباقلاني: فلم أقف عليها، والذي في التمهيد استدلال الباقلاني على زوال الأعراض بالأدلة النقلية. انظر: التمهيد (ص ٤٢)، وطبعة بيروت (ص ٣٨)، والإنصاف (ص ١٦)، وقارنه بما في المقالات (٥٧ / ٢).

الجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ مَحِلُّهُ، فَمَا مِنْ عَرَضٍ يَعْزِضُ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَّا وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهُ عَنِ الْمَحِلِّ مَعَ بَقَاءِ الْمَحِلِّ، وَانْتِفَاءُ الضِّدِّ عَنِ الْمَحِلِّ أَيْضًا شَرْطٌ لَوْجُودِ الضِّدِّ الْآخَرِ؛ لِتَحَقُّقِ التَّعَاقُبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْدِمَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ.

وَبَاطِلٌ أَنْ يَنْعَدِمَ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ الإِعْدَامَ فِعْلٌ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي إثْبَاتِ فِعْلٍ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِفِعْلٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلِ الْقُدْرَةِ فَاعِلٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «لَا نَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «نَقْدِرُ عَلَى لَا شَيْءٍ».

فَإِذَا أُبْطِلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ: ثَبَتَ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَنَحْنُ نَذَرُكَ تَعَاقُبَ الْمُتَضَادَّاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: عَدَمُ الْبَيَاضِ الثَّانِي عَنِ الْمَحِلِّ لَا لِمُقْتَضِيهِ؟! قُلْنَا: فَلِمَ اخْتَصَّ عَدَمُهُ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَلَوْ جَازَ انْقِطَاعُ الْبَاقِي - مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِهِ مِنْ غَيْرِ اقْتِضَاءِ مُقْتَضِي - لَجَازَ حُدُوثُ الْحَادِثِ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضِيٍّ مَعَ جَوَازِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ؛ فَلِمَ يَبْقَ إِلَّا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فَإِنْ اسْتَمَرَّ الْبَيَاضُ قُلْنَا: هِيَ أَعْدَادٌ مِنَ الْبَيَاضِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ وَلَاءً مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ؛ حَتَّى إِذَا أَرَادَ السَّوَادُ، أَعْدَمَ الْبَيَاضَ، وَخَلَقَ السَّوَادَ فِي حَالِ عَدَمِ الْبَيَاضِ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الدَّلَالَةُ إِنْ اسْتَمَرَّتْ فِيمَا يَتَعَاقَبُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلَا تَطْرُدُ فِيمَا لَا ضِدَّ لَهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَفِيمَا لَا يُشَاهِدُ انْتِفَاؤُهُ، وَلَوْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي جَوْهَرٍ سَاكِنٍ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ، فَلَا تُنْكَرُ كَوْنُهُ سَاكِنًا بِسُكُونٍ وَاحِدٍ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَبْقَى بِضِدِّهِ.

قُلْنَا: الدَّلَالَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا صَحِيحَةٌ مُطَرِّدَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ انْعِكَاسُهَا، وَالَّذِي طَالَبْتُمُونَا بِهِ عَكْسُ الدَّلَالَةِ^(١)، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْجَوْهَرُ السَّاكِنُ تَتَوَالَى فِيهِ السَّكَنَاتُ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ سُكُونٍ بَاقٍ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَ لاسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَفِي اسْتِحَالَةِ عَدَمِ السُّكُونِ مِنْهُ اسْتِحَالَةُ تَحْرِيكِ الْجَوْهَرِ وَنَقْلِهِ عَنِ الْمَكَانِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِالْمَرْكَزِ، وَأَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْجِهَةِ لِنَفْسِهِ.

وَمِمَّا نَسْتَدِلُّ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ وَافَقْتُمُونَا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَصْوَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، وَمِنْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٦/أ - ب).

مَذْهَبِ الْجُبَائِيِّ أَنَّ كُلَّ عَرَضٍ مَقْدُورٌ لِلْعِبَادِ، فَيَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهُ؛ فنقول: لَا تُبْدُونَ فِي الْأَصْوَاتِ
وَالْإِرَادَاتِ وَجْهًا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا يَبْعُدُ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَعْرَاضِ، فَالْمَانِعُ مِنْ بَقَاءِ
بَعْضِهَا مَانِعٌ مِنْ بَقَاءِ جَمِيعِهَا^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا اسْتَحَالَ بَقَاءُ الْأَصْوَاتِ؛ [٩٣ / ب] لِأَنَّ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الصَّوْتُ لَوْ سَكَتَ،
فَلَوْ قُلْنَا: صَوْتُهُ بَاقٍ، لَوَجِبَ أَنْ يُسْمَعَ؛ كَمَا كَانَ يُسْمَعُ قَبْلُ^(٢) فَعَلِمْنَا اسْتِحَالََةَ بَقَائِهِ، وَلَيْسَ لَهُ
ضِدٌّ يَنْفِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَنْفِيهِ الضِّدُّ.

قُلْنَا: السُّكُوتُ يُضَادُّ الصَّوْتَ وَالْكَلَامَ، كَمَا يُضَادُّ السُّكُونُ الْحَرَكََةَ، وَلَيْسَ نَافِي التَّضَادِّ
بَيْنَ السُّكُوتِ وَالْكَلَامِ بِأَسْعَدَ حَالًا مِنْ تَنَافِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْحَرَكََةِ وَالسُّكُونِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا قَوْلُكُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمْتَدِّ؟ هَلَّا جَعَلْتُمُوهُ شَيْئًا وَاحِدًا؟!
فَإِنْ قَالُوا: بَلْ هُوَ أَصْوَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ مُتَوَاصِلَةٌ، وَمَا مِنْ حَالٍ إِلَّا وَيَكُونُ تَقْدِيرُ قَطْعِ الصَّوْتِ
فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلُنَا فِي الْأَلْوَانِ وَالطَّعُومِ الْمُتَوَالِيَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ إِذْ مَا مِنْ لَوْنٍ
إِلَّا وَيَجُوزُ انْقِطَاعُ الْبَيَاضِ فِيهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ دَعْوَى التَّجَدُّدِ فِي اللَّوْنِ الَّذِي نُشَاهِدُهُ جَازَ دَعْوَى النَّظَامِ مِثْلَ ذَلِكَ فِي
تَجَدُّدِ الْأَجْسَامِ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ حَالًا عَلَى حَالٍ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؟

فَلَا يَجِدُونَ إِلَى جَامِعٍ سَبِيلًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا الْفَرْقُ؟

قُلْنَا^(٣): النَّظَارُ، وَالْقَدْحُ بَعْدَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَأَنْتُمْ مُسْتَدِلُّونَ، فَذَلُّوا عَلَى أَنَّ الْأَعْرَاضَ
كَالْأَجْسَامِ حَتَّى نَقْدَحَ فِي الدَّلَالَةِ إِنْ عَنَّا لَنَا قَادِحٌ.

(١) انظر هذا الدليل ومناقشته في: الأمدي: أبحاث الأفكار (٣ / ١٦٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل
(٧٦ / ب).

(٢) موضع كلمتين غير واضحتين في الأصل، ولم يتبين لي وجههما.

(٣) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

قَالُوا: إِنَّا كَمَا نُشَاهِدُ هَذَا الْجِسْمَ دَائِمًا، كَذَلِكَ نُشَاهِدُ لَوْنَهُ دَائِمًا.

قُلْنَا: فَإِنَّا نَحْكُمُ بِتَجَدُّدِ اللَّوْنِ حَالًا عَلَى حَالٍ حَتَّى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَبَيَّنُ لِلرَّائِي؛ لِتَوَاصُلِهِ وَعَدَمِ تَقَطُّعِهِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الصَّوْتِ الْمُتَمَدِّ، وَكَمَا قَالَ الْجُبَّائِيُّ فِي السَّكَنَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ التَّكْلِيفَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ يَتَجَدَّدُ حَالًا عَلَى حَالٍ^(١)، حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى فِعْلِهَا وَالذَّمَّ عَلَى تَرْكِهَا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَمِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ السَّكَنَاتُ، وَهِيَ كَالْأَلْوَانِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُدْرِكُ تَجَدُّدُهَا، فَقَدْ دَخَلُوا فِي قَضِيَّةٍ مَا اسْتَبَعَدُوهُ وَانْعَكَسَ عَلَيْهِمْ مُرَامِهِمْ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ فِي تَجَدُّدِهَا مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ؛ كَالْمَاءِ الْمُتَشَرَّبِ مِنْ مُزْمَلَةٍ؛ إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ إِلَيْهِ مِنْ بُعْدٍ فَيَرَاهُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَشْيَاءُ مُتَوَاصِلَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ كَالْبِرْكََةِ الْبَيْضَاءِ، كَذَلِكَ لَهَبُ الشَّمْعِ وَالسَّرَاجِ.

ثُمَّ الَّذِي يَكْشِفُ الْغِطَاءَ: أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ بَقَاءِ الْأَجْرَامِ، وَلَمْ تَقُمْ مِثْلُ هَذِهِ الضَّرُورَةِ فِي الْأَعْرَاضِ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي بَقَائِهَا؟! وَمَا مِنْ حَالَةٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ قَطْعُ اللَّوْنِ عَنِ الْمَحَلِّ بِضِدِّهِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا جَوَازُهُ فِي الْأَجْسَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُكُمْ فِي الْأَعْرَاضِ يُفْسِدُ عَلَيْكُمْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْأَجْسَامِ.

قُلْنَا: هَذَا نِهَايَةُ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ مَا ثَبَتَ عَلَى الضَّرُورَةِ لَا يَنْخَرِمُ بِاعْتِرَاضٍ وَقَدْحٍ، وَإِنَّمَا الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَدِلَّةِ دُونَ الضَّرُورِيَّاتِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَأَنَّكُمْ تَنْسُبُونَ النَّظَامَ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ.

قُلْنَا: أَجَلٌ؛ قَدْ يَتَّفِقُ جَحْدُ الضَّرُورَةِ مِنَ الْوَاحِدِ، وَإِنْ اسْتَحَالَ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَاعَةِ^(٢)، وَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ الَّذِي فَاتَحْنَاهُ الْخِطَابَ هُوَ الَّذِي خَتَمْنَا الْخِطَابَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُجِيبَ لِسُؤَالِنَا هُوَ الْمُصْغِي إِلَيْهِ، وَلَوْ اعْتَقَدْنَا تَجَدُّدَ الْأَجْسَامِ لِأَحْسَنَانَا بِتَخَلُّلِ الْعَدَمِ وَالْإِنْقِطَاعِ.

وَالنَّظَامُ يَعْتَقَدُ أَنَّ الْجَوَاهِرَ أَعْرَاضٌ مُجْتَمِعَةٌ^(٣)، وَأَنَّ الْأَلْوَانَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٥٢/١٢).

(٢) هذا الاعتراض ذكره الجويني، ومثل له بإنكار الصيمري وقعة الجمل مع ثبوتها تواترًا. الكامل (٧٧/أ - ب).

(٣) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (٥٦/١).

جَوَاهِرُ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ بِانْقِسَامِ الْجُزْءِ إِلَى غَيْرِ نَهَائِيَّةٍ^(١).

قُلْنَا: الْأَعْرَاضُ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْأَلَامِ وَاللَّذَاتِ وَنَحْوِهَا قَدْ يَتَخَيَّلُ الْإِنْسَانُ بَقَاءَهَا، فَإِذَا تَأَمَّلَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا تَبَيَّنَ أَنَّهَا مُتَوَاصِلَةٌ مُتَتَابِعَةٌ، وَالَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِهَا الْحَيَاةُ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بِمِثَابَةِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَيَاةُ مِنَ التَّجَدُّدِ حَالًا عَلَى حَالٍ، غَيْرَ أَنَّا لَا نُذَرِّكُ ذَلِكَ، وَلَا نُحْسِبُهُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ فِي ثُبُوتِهَا.

وَلِلْمُعْتَزِلَةِ عُذْرٌ وَاهٍ فِي الْأَعْرَاضِ الَّتِي قَضَوْا بِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا:

أَمَّا الْإِرَادَةُ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمُرَادٍ، فَلَوْ وُجِدَ مُرَادُهَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَقَاؤُهَا لِأَدَى [١/٩٤] إِلَى إِرَادَةٍ لَا مُرَادَ لَهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَاعْتَذَرُوا بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا فِي نَفْيِ بَقَاءِ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَصَوَاتٌ لَا بَقَاءَ لَهَا.

قُلْنَا: أَلَيْسَ أَثْبَتَ أَبُو هَاشِمٍ عَلِمًا لَا مَعْلُومَ لَهُ^(٢)؟! فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِثْبَاتِ إِرَادَةٍ وَأَمْرٍ مِنْ غَيْرِ مُرَادٍ وَمَأْمُورٍ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ إِرَادَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمُرَادَاتٍ إِنْ انْقَطَعَتْ عَنْ بَعْضِهَا بَقِيَتْ عَلَى التَّعَلُّقِ بِسَائِرِهَا؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّهَا تَنْقَطِعُ عَنِ الْمَقْدُورِ بِالْوُجُودِ، كَمَا تَنْقَطِعُ الْإِرَادَةُ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْبَاقِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَقْدُورَاتٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قَامَ بَيَاضٌ بِمَحَلٍّ فَيَجُوزُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي وَجُودٌ مِثْلِهِ، وَإِذَا جَازَ وَجُودٌ مِثْلِهِ جَازَ بَقَاؤُهُ لَيْسَدَ مَسَدٍّ مِثْلِهِ؛ إِذْ كُلُّ مِثْلَيْنِ يَسُدُّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِالْأَصَوَاتِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعَاقُبُ صَوْتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ اللَّوْنِ إِلَى الْوَقْتِ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عَرَضٍ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى.

(١) المشهور من مذهب أبي إسحاق النظام أنه لم يقبل فكرة الجزء الذي لا ينقسم؛ فقال: « لا جزء إلا وله جزء، ولا بعض إلا وله بعض، ولا نصف إلا وله نصف، وإن الجزء جائز تجزئته أبدًا، ولا غاية له من التجزؤ » انظر: الانتصار (ص ٣٢)، والمقالات (١٧/٢)، ونشأة الفكر (٤٩٦/١، ٤٩٧)، وذهب الخياط إلى أن قسمة الجزء عند النظام قسمة وهمية؛ أي بالقوة لا بالفعل، انظر: أبوريده: النظام (ص ١٢٠، ١٢١). ويرى الجرجاني أن النظام لم يكن قائلًا بالجزء الذي لا يتجزأ، وتركب الجسم منه إلا أنه لزمه ذلك من حيث لا يدري؛ فإنه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردها أذعن لها وحكم بأن الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهى لكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل.

(٢) انظر: شرح المواقف (٦/٦٢، ٦٥).

فَإِنْ قَالُوا: لِكُلِّ صَوْتٍ وَقْتُ مُعَيَّنٌ وَمَعْلُومٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مَا سِوَاهُ.
قُلْنَا: إِنْ جَازَ لَكُمْ مَعَ الْحُكْمِ بَتَمَاثِلِ الصَّوْتَيْنِ جَازَ ذَلِكَ فِي اللَّوْنَيْنِ.
ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمِثْلَيْنِ أَنْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي وَقْتٍ وَقُوعِ الثَّانِي، بَلْ مِنْ شَرْطِهِمَا
اسْتِوَاؤُهُمَا فِي صِفَتِي النَّفْسِ، ثُمَّ قَدْ يَخْتَلِفُ وَقْتُهِمَا وَمَحَلُّهُمَا، وَقَدْ لَا يَخْتَلِفُ.
ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ وَجَدَ مِثْلُهُ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِيلًا، وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَى اسْتِحَالَةٍ، وَلَوْ بَقِيَ
وَاسْتَمَرَ كَانَ مُؤَدِّيًّا إِلَى اسْتِحَالَةٍ؛ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَاسْتِحَالُ عَدَمِهِ وَالتَّحَقُّ بِالْقَدِيمِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا
عَلَى جَوَازِ عَدَمِهِ.

مَسْأَلَةٌ فِي الْفَنَاءِ وَحَقِيقَتِهِ^(١):

الْفَنَاءُ عَدَمٌ مَحْضٌ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى اثْبَاتٍ، وَفَنَاءُ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ عَدَمُهَا، وَقَدْ
أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَعْرَاضَ إِنَّمَا تَفْنَى لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا^(٢).
وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ ثَلَاثَ طُرُقٍ:
إِحْدَاهَا: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِقَطْعِ الْبَقَاءِ عَنْهَا؛ وَهُوَ أَنْ لَا يُخْلَقَ لَهَا الْبَقَاءُ، وَهَذَا مَذْهَبُ
أَبِي الْحَسَنِ^(٣).

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِقَطْعِ الْأَكْوَانِ عَنْهَا^(٤).

وَالثَّالِثَةُ: أَنَّهَا تُعَدَّمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهَا، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي^(٥).

فَإِذَا قِيلَ لِلْقَاضِي: كَمَا لَا تَعْرِى الْجَوَاهِرُ عَنِ الْأَكْوَانِ، فَكَذَلِكَ لَا تَعْرِى عَنِ الْأَلْوَانِ
وغيرها مِنَ الْأَعْرَاضِ، فَلِمَ خَصَّصْتَ الْأَكْوَانَ؟!

(١) انظر مسألة الفناء وحقيقته في: المقالات (٥٣/٢)، وأصول الدين (ص ٤٥، ٤٦، ٦٦، ٦٧)، ومجرد مقالات
الأشعري (ص ٢٣٠)، والأبكار (٣/٣٦٤، ٣٧٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وشرح المواقف
(٣٧/٧).

(٢) هذا الكلام مقتبس من كلام أبي المعالي الجويني؛ قارنه بما في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل
(ل ٧٧/ب).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٠، ٢٤٠)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٦٧، ٢٣٠).

(٤) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٢٣١)، والآمدي: أبكار الأفكار (٣/٣٦٦).

(٥) انظر هذا القول لأبي الطيب ومناقشته في: الآمدي: أبكار الأفكار (٣/٣٦٥).

قَالَ الْإِمَامُ: لَعَلَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَ الْأَكْوَانَ؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْخُصُومِ: يَجُوزُ خُلُوعُ الْجَوَاهِرِ عَمَّا عَدَا الْأَكْوَانَ؛ فَفَرَضَ الْكَلَامَ فِي الْأَكْوَانِ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ.

وَلَوْ قِيلَ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّلَاثَةِ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْجَوْهَرِ بَعْدَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ قَبْلَ وُجُودِهِ بِالْقُدْرَةِ أَيْضًا، وَهَذَا مُحَالٌ.

أَجَابَ وَقَالَ: الْعَدَمُ قَبْلَ الْوُجُودِ عَدَمُهُ مُسْنَمٌ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ نَقِيضُهُ، وَالْعَدَمُ بَعْدَ الْوُجُودِ حُكْمٌ مُتَجَدِّدٌ، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي تَجَدُّدِ أَمْرٍ؛ وَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ وُجُودَ الْقَدِيمِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِأَوَّلٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَجَدِّدًا، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي غَيْرُ سَدِيدٍ، وَلَوْ كَانَ سَدِيدًا لَأَسْتَعْنَى الْمُعْتَزِلَةُ عَنِ الْقَوْلِ بِالْفَنَاءِ.

وَوَجْهُ النَّظَرِ فِيْمَا ذَكَرَهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ إِذَا وُجِدَ انْقَطَعَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْبَاقِيَ غَيْرُ مَقْدُورٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَوْهَرُ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ، فَكَيْفَ يُؤَثِّرُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا تَعَلُّقَ لَهَا بِهِ بَعْدَ الْوُجُودِ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَمُتَعَلِّقُهَا إِمَّا الْوُجُودُ، وَإِمَّا الْعَدَمُ، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَالْوُجُودُ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ يَسْتَعْنِي وَالْقُدْرَةُ أَيْضًا، وَحَقُّ الْقُدْرَةِ أَنْ تُفِيدَ أَثَرًا، فَلَا وَجْهَ إِذْنٍ فِي عَدَمِ الْجَوَاهِرِ مَعَ نَفْيِ الْبَقَاءِ إِلَّا قَطَعَ الْأَعْرَاضَ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْبَاقِي لِتُعْدِمَهُ، كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لِتُوجِدَهُ أَنَّ الْحَادِثَ مَسْبُوقٌ بِعَدَمٍ؛ فَتَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ الْوُجُودُ دُونَ الْعَدَمِ، فَإِنَّمَا أَسْنَدْنَاهَا إِلَى الْعَدَمِ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهَاهُنَا: الْمَوْجُودُ الْبَاقِي لَيْسَ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ أَصْلًا.

فَإِذَا قِيلَ: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ لِتُعْدِمَهُ، فَذَلِكَ لَغْوٌ فِي الْكَلَامِ؛ [٩٤/ب] إِذِ الْقُدْرَةُ لَا تَعَلُّقَ لَهَا بِالْبَاقِي كَالْقَدِيمِ إِذَا أُطْلِقَ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَدَمُ فَقَطْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِعْلًا حَتَّى يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ مَفْعُولًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ عَدَمُ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا يُوجِبُ وُجُودَ الْجَوَاهِرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ عَدَمَ الْأَعْرَاضِ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ، كَمَا تُوجِبُ الْعِلَّةُ الْمَعْلُولَ،

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ أَصْلِ الْقَاضِي أَنَّ النَّفْيَ لَا يُعَلَّلُ^(١)، وَلَا يُعَلَّلُ بِهِ، وَلَكِنْ يَسْتَحِيلُ وُجُودُ الْجَوَاهِرِ بِغَيْرِ الْأَعْرَاضِ، وَوُجُودُ الْأَعْرَاضِ دُونَ الْجَوَاهِرِ، فَإِذَا انْقَطَعَ أَحَدُ الْقَبِيلَيْنِ، اسْتَحَالَ ثُبُوتُ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا انْتَفَتِ الْحَيَاةُ، انْتَفَى الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ تُوجِبُ الْعِلْمَ، أَوْ عَدَمُهَا يُوجِبُ عَدَمَهُ، وَلَكِنَّهَا شَرْطٌ فِي الْعِلْمِ.

كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: ثُبُوتُ الْأَعْرَاضِ شَرْطٌ فِي وُجُودِ الْجَوَاهِرِ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ لَا يَقُولُ: وُجُودُ الْبَقَاءِ يُوجِبُ وُجُودَ الْجَوْهَرِ، وَلَا عَدَمُهُ يُوجِبُ عَدَمَ الْجَوْهَرِ، لَكِنَّ الْبَقَاءَ يُوجِبُ كَوْنَ الْجَوْهَرِ بَاقِيًا، وَهُوَ حُكْمٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْبَقَاءِ، وَالْمُحَدَّثُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ بِفَاعِلِهِ، وَفِي حَالَةِ دَوَامِهِ مَوْجُودٌ أَيْضًا لِنَفْسِهِ بِمُبْقِيهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ مَوْجُودٌ لِنَفْسِهِ»:

أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُودِهِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا؛ كَمَا قَالَ فِي الْجَوْهَرِ: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ لَا لِفَاعِلِهِ».

أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: فَقَدْ أَثْبَتُوا الْبَقَاءَ مَعْنَى، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مَعْنَى يَخْلُقُهُ اللَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ^(٢)، وَهُوَ - إِذَا وَجَدَ - يُضَادُّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ مُضَادَّةَ السَّوَادِ الْبَيَاضِ وَالْحَرَكَةِ السُّكُونِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَبْقَى، وَأَنَّ الْأَجْسَامَ بِجُمْلَتِهَا تَفْنَى بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْفَنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِفْنَاءُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، بَلْ تَفْنَى جَمِيعُهَا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِهَا كإِضَافَتِهِ إِلَى كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ، هَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْبَصَرِيِّينَ^(٣).

وَذَهَبَ الْجَاحِظُ وَابْنُ الرَّائِدِيِّ إِلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَا يَصِحُّ عَدَمُهَا أَصْلًا^(٤)، وَمَالَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ.

(١) انظر ما سبق في (٥٦/أ).

(٢) انظر مذاهب المعتزلة في البقاء في: ديوان الأصول: (٥٩)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ١٥٦).

(٣) انظر: الأبيكار (٣/٣٦٤)، والرد على مذهب البصريين (٣/٣٧٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب).

(٤) اعترض الجويني على مذهب الجاحظ وابن الرواندي في منع إفناء ما وجد؛ بأن فيه تعجيز القدرة؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب)، وإن كنا نرى من المعتزلة من يضعف نسبة القول بعدم إفناء الجواهر إلى الجاحظ، ويعد نسبة هذا المذهب إلى الجاحظ من تشيعات ابن الرواندي على الجاحظ؛ انظر: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٠٨).

فَنَقُولُ لِلْبَصْرِيِّينَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْفَنَاءَ يَنْفِي الْجَوَاهِرَ الْبَاقِيَةَ أَوَّلًا، الْجَوَاهِرُ الْبَاقِيَةُ تَمْنَعُ الْفَنَاءَ مِنَ الطُّرُوءِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْحَادِثُ أَقْوَى.

فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِالتَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ بَاقٍ وَهُوَ يَمْنَعُ الْإِفْتِرَاقَ وَيَدْفَعُهُ، وَلِذَلِكَ يَصْعُبُ تَفْكِيكُ الْمُتَأَلَّفِ، فَهَذَا بَاقٍ يَدْفَعُ حَادِثًا، وَهُوَ الْإِفْتِرَاقُ، وَالَّذِي يُحَاوِلُهُ الْمُحَاوِلُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: كَلَامُنَا فِي الضَّدِّينِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ، وَالْإِفْتِرَاقُ لَا يُضَادُّ التَّأْلِيفَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّ الْمُجَاوِرَةَ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْبَاقِي يَقْوَى عَلَى دَفْعِ مَا لَيْسَ بِضِدِّهِ، فَلَأَنْ يَقْوَى عَلَى دَفْعِ الضَّدِّ أَوْلَى.

ثُمَّ نَقُولُ: الْفَنَاءُ الَّذِي قَدَّرْتُمُوهُ مَتَى وَجِدَ يُوجَدُ بَعْدَ فَنَاءِ الْأَجْسَامِ أَمْ مَعَهَا؟ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

ثُمَّ نَقُولُ: دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْفَنَاءَ إِذَا وَجِدَ لَا فِي مَحَلٍّ فَلَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْأَجْسَامِ دُونَ بَعْضٍ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ الَّتِي لَا فِي مَحَلٍّ عِنْدَهُمْ تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُرَادَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ تَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ، فَهَلَّا كَانَ الْفَنَاءُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ تُوجِبُ اخْتِصَاصَهُ بِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ كَالْإِرَادَةِ^(٢)!!

ثُمَّ نُسَائِلُهُمْ فَنَقُولُ: قَوْلُكُمْ: « لَا بُدَّ لِلْجَوْهَرِ مِنْ ضِدٍّ »: دَعْوَى خَصْمٍ، وَلِمَ كَانَ كَذَلِكَ، وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَدَمُهَا اتِّفَاقًا، ثُمَّ لَا وَجْهَ فِي عَدَمِهَا إِلَّا بِتَقْدِيرِ ضِدٍّ يُضَادُّهَا؛ فَإِنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: يَنْعَدُمُ بِإِعْدَامِ اللَّهِ إِيَّاهُ لَا وَجْهَ لَهُ؛ فَإِنَّ إِعْدَامَهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِ يَفْعَلُهُ، أَوْ لَا يَفْعَلُهُ.

فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ فِعْلٍ، فَإِضَافَةُ هَذَا الْإِعْدَامِ إِلَى اللَّهِ كإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَإِنْ أَشْرُتُمْ إِلَى إِبْطَالِ فِعْلٍ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي نَفْسِهِ، وَيَصِيرَ مَحَلَّ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ

(١) وهذا الجواب ذكره أبو المعالي؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٧/ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٧٨/أ).

الِاخْتِصَاصُ لِمَا قَامَ بِذَاتِهِ مِنَ الْحَوَادِثِ بِجَوْهَرٍ دُونَ جَوْهَرٍ، وَإِمَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُبَايِنًا لِذَاتِهِ فَيَكُونُ ضِدًّا لِلْجَوَاهِرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَنَاءُ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ، ثُمَّ شَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يُقَدَّرُ لَهُ يَكُونُ ضِدًّا لَهُ وَلِجَنْسِهِ، فَقَدْ وُجِدَ فِيهِ وَقَامَ بِهِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَا فِي مَحَلٍّ.

قُلْنَا: لَوْ أَثْبَتْنَا الْبَقَاءَ مَعْنَى لَتَخَلَّصْتُمْ مِنْ هَذَا الْخَبْطِ، وَلَوْ قُلْتُمْ: يَنْتَفِي الْجَوْهَرُ لَانْتِفَاءً شَرْطُهُ مِنَ الْأَكْوَانِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي [١/٩٥] لَكَانَ مُتَّجِهًا.

ثُمَّ نَقُولُ: يَبْنُو أَوْ لَا تَجْوِيزَ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا جَازَ بوجُودِهِ عَدَمُهُ، وَمَا كَانَ لِوُجُودِهِ مُفْتَتَحٌ كَانَ لَهُ مُنْتَهَى.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: ذَلِكَ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ مِمَّنْ يَقُولُ: إِذَا خَرَجَ بوجُودِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؟! فَلَمَّا ضَاقَتْ بِهِمُ الْمَسَالِكُ التَّجَاؤُوا إِلَى السَّمْعِ وَاسْتَقَوْا^(١) مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْعَدَمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]:

قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَكُمْ بِنَفْيِ الْبَقَاءِ وَجَوَازِ الْفَنَاءِ عَلَى الْأَعْرَاضِ يَجْرُكُكُمْ إِلَى إِحَالَةِ عَدَمِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ يَنْفَعُكُمُ التَّمَسُّكُ بِالسَّمْعِ مَا لَمْ تَنْفَصِلُوا عَنْ أَسْئَلَتِنَا؟! وَإِذَا انفَصَلْتُمْ عَنْهَا اسْتَغْنَيْتُمْ عَنِ التَّمَسُّكِ بِالسَّمْعِ.

وَالْقَاضِي إِنَّمَا أَثْبَتَ عَدَمَ الْجَوَاهِرِ بَانْتِفَاءِ الْأَكْوَانِ، وَلَوْ جَوَّزَ بَقَاءَ الْأَعْرَاضِ لَانْحَسَمَ عَلَيْهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ، ثُمَّ السَّمْعُ لَا يَرُدُّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِيمَا تَمَسَّكُوا بِهِ دَلِيلٌ؛ فَإِنَّ الْمُفَسِّرِينَ حَمَلُوا الْفَنَاءَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ: عَلَى الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ الْهَلَاكُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أَيُّ: مَاتَ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسُكَّانَهَا لَا يَفْنَوْنَ.

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: أَي: كُلُّ شَيْءٍ عُمِلَ لَمْ يُرَدِّ بِهِ
وَجْهَ اللَّهِ، فَهُوَ هَالِكٌ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

يَتْلُوهُ فِي
الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ:

الْقَوْلُ
فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى

إِنْ شَاءَ اللَّهُ

[٩٥/ب].

[١/٩٦] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١ / ٤ / ٨) الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْمُسَمَّيِّ وَهِيَ يَتَعَلَّقُ بِهِيَ^(١)

التَّسْمِيَةُ عِنْدَنَا تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ الْمُسَمَّى الدَّالِّ عَلَى الْأِسْمِ، وَالْأِسْمُ لَا يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةٍ، بَلْ هُوَ مَذْلُومُ التَّسْمِيَةِ^(٢).

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: زَيْدٌ، كَانَ قَوْلُهُ تَسْمِيَةً، وَكَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَسْمَاءً، وَالْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمِثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالْأِسْمِ؛ فَالْوَصْفُ قَوْلُ الْوَاصِفِ، وَالصِّفَةُ مَذْلُومُ الْوَاصِفِ.

ثُمَّ قَدْ يَرِدُ الْأِسْمُ وَالْمُرَادُ التَّسْمِيَةُ، وَتَرِدُ الصِّفَةُ وَالْمُرَادُ بِهَا الْوَصفُ، وَلَا يَبْلُغُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مَبْلَغَ الْقَطْعِ.

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالتَّسْمِيَةِ، وَالْوَصْفِ وَالصِّفَةِ، وَالتَّزَمُّوا عَلَى ذَلِكَ بِدَعَا شَيْعَةٍ؛ فَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَزْلِهِ اسْمٌ وَلَا صِفَةٌ؛ فَإِنَّ الْأِسْمَ وَالصِّفَةَ مِنْ أَقْوَالِ الْمُسَمِّينَ وَالْوَاصِفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَزْلِ قَوْلٌ عِنْدَهُمْ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْأَزْلِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ فَقَدْ خَالَفَ الْجَمَاعَ. وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْمُسَمَّى حَقِيقَةً وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

﴿نَبِّذْ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وَإِنَّمَا الْمُسَبِّحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى دُونَ أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ.

(١) انظر: اللمع (ص ٢٨، ٣١)، وتمهيد الأوائل (ص ٢٦٢)، والإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٣)، وأصول الدين (ص ١١٤، ١١٥)، والإرشاد (ص ١٤١، ١٤٢)، والأسنى (ص ٢٤)، والمضنون (ص ٣٣١)، والأبكار (٢/٤٩٥، ٥٠٠)، والكامل (ل ١٢١/أ)، وشرح المواقف (٨/٢٢٩، ٢٣٢)، وحجج القرآن (ص ٨١)، وإيضاح الدليل (ص ٧٢)، وأصول الاعتقاد (٢/٢٠٤)، والفصل (٥/١٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٣).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ١٤١)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٠٦)، والأبكار (٢/٤٩٥، ٥٠٠)، والكامل (ل ١٢١/أ).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾ [يوسف: ٤٠] وَعَبْدَةُ الْأَصْنَامِ
مَا عَبَدُوا اللَّفْظَ وَالْقَوْلَ وَإِنَّمَا عَبَدُوا الْمُسَمَّيَاتِ وَهِيَ الْأَصْنَامُ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١): « بِسْمِ اللَّهِ » مَجَازٌ بِاللَّهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ لَبِيدٍ^(٢):

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا^(٣)

مَعْنَاهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمَا.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: « الْأَفْعَالُ أَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَخْدَاتِ الْأَسْمَاءِ »^(٤).

أَرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُسَمَّيَاتِ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْهُنَّ لَا مِنَ الْأَقْوَالِ.

وَأَجْمَعَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُسَمَّيَاتِ لَهَا الْأَسْمَاءُ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُسَمُّونَ عَنْ تَسْمِيَّتِهَا،
وَلَا يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُهَا عَلَى أَقْوَالِ الذَّاكِرِينَ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى كَانَتْ لَهُ فِي الْأَزَلِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى.

قَالُوا: وَلَوْ كَانَ الْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى لَوَجِبَ تَعَدُّدُهُ لِتَعَدُّدِ الْأِسْمِ^(٥)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قَالُوا: وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا »^(٦): قَالُوا: وَلَمَّا امْتَنَعَ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى: التيمي، النحوي البصري، له: مجاز القرآن، وغريب القرآن، والتعليق، وغريب الحديث، توفي سنة (٢٠٩ هـ) بالبصرة. انظر: الفهرست (ص ٧٩)، وطبقات المفسرين (ص ٣٠)، وأبجد العلوم (٣١/٣).

(٢) لبید بن ربیع بن مالک، أحد الشعراء المخضرمين؛ الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ومن أصحاب المعلقات.

(٣) البيت من شواهد اللسان: مادة: (ع ذر)، وقد تتابع الأشاعرة على الاستدلال بهذا البيت على مذهبهم في مسألة

الاسم والمسمى؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والاعتقاد (ص ٧٥)، والأبكار (١/٤٩٧) واعتراض عليه بأن

السلام المعهود هو المتبادر إلى الفهم من لفظ السلام عند الإطلاق؛ فلا بد له من دليل، وانظر: الكامل (ل ١٢١/ب)،

ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٧)، وشرح المواقف (٨/٢٣١)، وشرح أصول الاعتقاد (٢/٢١٣).

(٤) تتابع الأشاعرة على الاستدلال بهذه العبارة لسبويه؛ انظر: تمهيد الأوائل (ص ٢٥٨)، والأبكار (١/٤٩٧)

واعترض عليه بأنه راجع إلى الإضمار في الكلام ما ليس فيه، وهو ممتنع إلا لضرورة ولا ضرورة. والأبكار

(٢/٤٩٩)، ومعنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢١/ب).

(٥) انظر: الزركشي: معنى لا إله إلا الله (ص ١٢٨).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الشروط: باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار: (ح ٢٦٠٦)،

ومسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها:

(ح ٤٩٦١)، ولأبي نعيم الأصبهاني جزء جمع فيه طرق هذا الحديث ورواياته طبع بتحقيق مشهور بن حسن،

بمكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة.

ثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْمَاءِ الْأَقْوَالُ:

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّسْمِيَةُ؛ تَوْشَعًا وَمَجَازًا.

وَصَارَ الْأُسْتَاذُ أَبُو نَصْرِ إِلَى أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً، وَيَرِدُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى حَقِيقَةً، فَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ^(١).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ لَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ الْمُسَمَّى؛ فَإِنَّ كُلَّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى فِعْلٍ، وَالْأَسْمَاءُ هِيَ الْأَفْعَالُ، فَهِيَ مُتَعَدَّدَةٌ، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ لَمْ يَبْعُدْ فِيهَا التَّعَدُّدُ أَيْضًا، وَمَا دَلَّ عَلَى الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا تَعَدُّدُهَا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ دَلَّ عَلَى كُلِّ اسْمٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ فَهِيَ مِنْ وَجْهِ اسْمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَقَوْلُ الْقَائِلِ إِذَا أَتَبَأَ عَنْ اسْمٍ، فَهُوَ تَسْمِيَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى الْأِسْمِ، وَهُوَ اسْمٌ؛ مِنْ حَيْثُ اتَّصَفَ الْقَائِلُ بِكَوْنِهِ قَائِلًا وَيُسَمَّى مُسَمًيًا، فَقَوْلُهُ اسْمُهُ، وَهُوَ تَسْمِيَةٌ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ - مِنْ حَيْثُ كَانَ تَسْمِيَةً - خَبَرٌ [٩٦/ب] فَيَتَعَرَّضُ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَمِنْ حَيْثُ كَانَ صِفَةً وَاسْمًا لِلْقَائِلِ لَا يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ؛ فَإِنَّهُ يَتَّصِفُ بِقَوْلِهِ اتِّصَافُهُ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: كُلُّ تَسْمِيَةٍ اسْمٌ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ تَسْمِيَةً، فَهُوَ صَحِيحٌ إِذِ الْعِلْمُ اسْمُ الْعَالِمِ، وَلَيْسَ بِتَسْمِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلٍ، وَكُلُّ تَسْمِيَةٍ قَوْلٌ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَقْوَالِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَلَامِي صِدْقٌ»، كَانَتْ التَّسْمِيَةُ وَالْإِسْمُ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا؛ إِذْ كَلَامُهُ التَّسْمِيَةُ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، وَهُوَ الْإِسْمُ، وَإِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] فَلَا اسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى، وَالتَّسْمِيَةُ لَيْسَتْ غَيْرَ الْمُسَمَّى، وَلَيْسَتْ

(١) نسبه الجويني إلى المحققين من الأصحاب ولم يصرح بأبي نصر بن أبي أيوب؛ انظر: الكامل في اختصار شامل (ل ١٢٢/أ)، والأبكار (٤٩٦/١)، والزركشي: معنى لا إله إلا الله (ص ١٣٠)، وشرح المواقف (٨/٢٣٠).

« والنزاع على قول أبي نصر إنما هو في لفظة: «اسم»، وأنها تطلق على الألفاظ؛ فيكون الاسم عين التسمية بالمعنى المذكور، لا بمعنى فعل الواضع، أو تطلق على مدلولاتها فيكون عين المسمى، وكلا الاستعماليين ثابت؛ كما في قولك: الأسماء والأفعال والحروف، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾؛ أي: مسماه» انظر: شرح المواقف (٨/٢٣٠، ٢٣١).

(٢) هذا الجواب مما أجاب به أبو المعالي الجويني في شامل: انظر: الكامل في اختصار شامل (ل ١٢١/ب).

هِيَ هُوَ؛ فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْمُسَمَّى بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤، النمل: ٩، القصص: ٣٠] ذَاتُ اللَّهِ، وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - سِصْفَةُ ذَاتِهِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ غَيْرُ اللَّهِ، وَقَسُ عَلَى هَذَا^(١).

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذَا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ، وَهُمَا بِمَثَابَةِ التَّسْمِيَةِ وَالاسْمِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ حَرْفًا حَرْفًا:

فَالْوَصْفُ: هُوَ الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى الصِّفَةِ.

وَالصِّفَةُ: هِيَ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا الْمَوْصُوفُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْوَصْفُ، وَكُلُّ وَصْفٍ فَهُوَ صِفَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ وَصْفًا.

وَالصِّفَاتُ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمَوْصُوفِ؛ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْهَا مَا هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْصُوفِ^(٢).

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: جُمْلَةُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ صِفَاتُ مَحَالِّهَا، وَالْمَحَالُّ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، وَصِفَاتُهَا مُغَايِرَةٌ لِمَحَالِّهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُقَالُ فِيهَا: هِيَ الذَّاتُ، وَلَا غَيْرُ الذَّاتِ، وَالْأَفْعَالُ الثَّابِتَةُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى تُسَمَّى: صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسَمَّى أَيْضًا أَسْمَاءَ اللَّهِ، وَهِيَ صِفَاتُ الْأَفْعَالِ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُحَقِّقِينَ، وَهِيَ أَغْيَارٌ لِذَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمَنْ خَالَفَ فِي تَسْمِيَةِ الْأَفْعَالِ اسْمًا لِلَّهِ - تَعَالَى - خَالَفَ فِي تَسْمِيَتِهَا: صِفَاتِ اللَّهِ.

وَقَسَمَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ أَسْمَاءَ الرَّبِّ - تَعَالَى - ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ كَمَا ذَكَّرْنَا فِي الصِّفَاتِ: فَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ: إِنَّهُ هُوَ هُوَ، وَكُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى وُجُودِهِ كَالْمَوْجُودِ وَالْقَدِيمِ وَنَحْوِهِمَا.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى فِعْلِ كَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَنَحْوِهِمَا.

(١) هذا النقل عن الإسفراييني في: الكامل في اختصار الشامل (١/١٢٢ - ب)، والأبكار (٢/٤٩٨) من غير نسبة.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف (ص ٢٧)، والأسنى (ص ١٠، ١٢، ١٧) ووصف بحثها بأنه طويل الذيل قليل النيل، وغاية المرام: (١٤٤)، ووصفها بأن حاصل النزاع فيها مما لا مطمع فيه باليقين، وإنما هو مستند إلى الظن والتخمين، والأبكار (١/٤٧٣، ٤٧٤)، والكامل (١/١٢٢ - ب).

وَمِنْ أَسْمَائِهِ مَا لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ هُوَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كُلُّ مَا دَلَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ عَلَى صِفَةٍ قَدِيمَةٍ كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا^(١).

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتُهُ وَاحِدَةٌ عِنْدَهُ كَمَا أَوْضَحْنَا.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٢)؛ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: اللَّهُ عَالِمٌ، فَقَوْلُهُ دَلِيلٌ عَلَى الرَّبِّ الْمُوصُوفِ بِكَوْنِهِ عَالِمًا، فَلَا اسْمَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، وَالْخَالِقُ هُوَ الرَّبُّ، وَهُوَ بِعَيْنِهِ الْاسْمُ، وَالْخَلْقُ لَيْسَ بِاسْمٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ.

وَلَيْسَ يُطْلَقُ هَؤُلَاءِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ اسْمُ الْعَالِمِ؛ فَيَرْجِعُ مَحْصُولُ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ فَهُوَ الْمُسَمَّى^(٣)، وَعَلَى هَذَا: فَالتَّسْمِيَةُ دَلَّتْ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ.

وَزَعَمَ الْفَرِيقُ الْآخَرُ أَنَّا لَا نُرِيدُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ إِثْبَاتَ الصِّفَةِ لِلذَّاتِ، وَلَهَا وَضِعَ اللَّفْظُ.

قَالَ الْإِمَامُ - رحمه الله - : « الْمَرَضِيُّ طَرِيقَةُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا أُطْلِقَتْ وَلَمْ تَقْتَضِ نَفِيًا حُمِلَتْ عَلَى ثُبُوتٍ مُحَقَّقٍ، [١/٩٧] فَإِذَا قُلْنَا: اللَّهُ - تَعَالَى - الْخَالِقُ، كَانَ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْخَلْقِ، وَكَانَ مَعْنَى الْخَالِقِ: مَنْ لَهُ الْخَلْقُ، وَلَا يَرْجِعُ مِنَ الْخَلْقِ صِفَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ إِلَى الذَّاتِ، فَلَا يَدُلُّ الْخَالِقُ إِلَّا عَلَى ثُبُوتِ الْخَلْقِ »^(٤).

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: اللَّهُ تَعَالَى، قَدْ يُنْبِئُ عَمَّا لَا يُنْبِئُ قَوْلُهُ: اللَّهُ الْخَالِقُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تُنْبِئُ عَنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَبْعَدَ^(٥)، وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ جَمِيعَهَا لَا يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا، أَوْجَبَ

(١) مجرد المقالات (ص ٣٨)، وأصول الدين (ص ١٢١)، والإرشاد (ص ١٤٣)، والأبكار (٢/ ٤٩٥)،
والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٢/ ب).

(٢) انظر: الأبكار (٢/ ٤٩٥)، وبه قال الباقلاني. الإنصاف (ص ٥٧، ٥٨)، والإرشاد (ص ١٤٣، ١٤٤)،
والكامل (ل ١٢١/ أ).

(٣) هذا النص من النماذج الواضحة على تأثر أبي القاسم الأنصاري بشيخه الجويني؛ انظر: الكامل (ل ١٢١/ أ).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٤).

(٥) في هذا إشارة إلى ابن حزم الظاهري ت (٤٥٦ هـ)؛ الذي ذهب إلى أن الأسماء الحسنى أعلام مرتجلة؛ لا يشتق
منها صفات. انظر: الفصل (٢/ ١٢٢، ١٥٩، ١٦١). واعتنى ابن تيمية بمناقشته. الأصفهانية (ص ٧٦، ٧٩، =

ذَلِكَ الْمَصِيرَ إِلَى أَنْ بَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ، وَبَعْضُهَا يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَةِ الْقَدِيمَةِ، وَبَعْضُهَا إِلَى الْوُجُودِ.

وَأَيْضًا: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَثْبُتْ لَهُ فِي أَزْلِهِ اسْمُ الْخَالِقِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ لَهُ ذَلِكَ فِي لَا يَزَالُ بَعْدَ الْخَالِقِ، فَإِذَا اتَّفَقْنَا عَلَى تَجَرُّدِ الْاسْمِ، وَاسْتِحَالِ التَّجَدُّدِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَجَبَ صَرْفُ التَّجَدُّدَاتِ لِلْخَلْقِ، وَلَيْسَ لِلْقَائِلِ الْأَوَّلِ مُتَمَسِّكٌ فِيمَا قَالَهُ إِلَّا اسْتِبْعَادَ النَّاسِ كَوْنِ الْخَلْقِ اسْمًا لِلَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ: الْخِلَافُ فِي هَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: خَالِقُنَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَقُولُ: خَالِقٌ لَمْ يَزَلْ.

وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِهَذَا أَنَّ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ^(١) يَقُولُ: «مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْوَصْفَ وَالصِّفَةَ وَاحِدٌ»^(٢)، وَذَلِكَ مَا كَانَ الْمُوصُوفُ بِهِ مَوْصُوفًا بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ قِيَامُهُ بِالْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَوْصُوفًا بِهِ.

وَصَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ صِفَةً لِلْوَاصِفِ إِذَا قَامَتْ بِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ صِفَةً.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ يَرْجِعَانِ إِلَى الْأَقْوَالِ؛ كَالتَّسْمِيَةِ وَالْإِسْمِ^(٣):

وَمَسَاقُ كَلَامِهِمْ يَجْرُهُمْ إِلَى أَنَّ لَيْسَ لِلَّهِ - تَعَالَى - فِي أَزْلِهِ صِفَةُ الْإِلَهِيَّةِ، إِنَّمَا أُثْبِتَ لَهُ خَلْقُهُ، وَإِنَّمَا عَظُمَ هَذَا الْإِلْزَامُ عَلَيْهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ نَفَوْا قَوْلًا أَزَلِيًّا؛ فَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ إِثْبَاتُ صِفَةِ أَزَلِيَّةٍ مَصْرُوفَةٍ إِلَى قَوْلٍ أَزَلِيٍّ.

وَمِنْ إِطْلَاقِ الْعُقَلَاءِ وَأَرْبَابِ اللِّسَانِ: أَنَّ الْعُلُومَ، وَالْقُدْرَ، وَالْإِرَادَاتِ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالشَّجَاعَةَ، وَالْجُبْنَ، وَالْجُودَ، وَالنَّجْدَةَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الطُّولُ وَالْقِصَرُ، وَالْعَمَى

= ورسالة في الجواب عن من يقول إن صفات الرب نسب وإضافات (ص ١٧٠، ١٧١)، المتقى للذهبي (ص ٨٠)، وابن حزم وموقفه من الإلهيات (ص ١٩٠).

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأمولي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٢/أ).

(٣) انظر مذهب المعتزلة في الصفة والوصف في: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٧٣)، والمقصد الأسنى (ص ١٢)،

وأبكار الأفكار (١/ ٤٧٣، ٤٧٤)، وغاية المرام (ص ١٤٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل

(١٢٢/ب).

وَالْحَوَرُ وَالِدَّعَجُ وَالْكَحْلُ، وَالْقُدْرَةُ وَالْعَجْزُ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْإِنْسَانِ، وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ خُرُوجٌ عَنْ قَوْلِ الْأَيْمَةِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ: عَلَى أَنَّ الْجُودَ وَالْكَرَمَ، وَالْفَضْلَ وَالْإِحْسَانَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا: عَلَى أَنَّ مَنْ تَثَبَّتْ لَهُ الصِّفَاتُ، فَلَا يُزَايِلُهُ صِفَتُهُ بِسُكُوتِ الْوَاصِفِينَ، بَلْ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا، نَطَقَ النَّاطِقُونَ أَوْ سَكَتُوا.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ بِمَثَابَةِ الْوِزْنِ وَالزَّيْنَةِ، وَالْوَعْدِ وَالْعِدَةِ؛ وَيُقَالُ: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً، وَوَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا وَزِنَةً.

وَهَذَا مِمَّا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحَلَّى أَسْمَاءَ خَارِجَةً عَنْ قِيَاسِ الْمَصَادِرِ الْمُتَقَاسَةِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ؛ فَمِنْهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَعْطَى عَطَاءً وَأَعْطَى إِعْطَاءً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] وَالْمَصْدَرُ الْمُتَقَاسُ: إِنْبَاتًا.

وَسَرَّحُوهُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا [الأحزاب: ٤٩]؛ فَلَا دَلِيلَ إِذْنٍ فِي إِحْلَالِ الشَّيْءِ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ الْمُتَقَاسِ.

عَلَى أَنَّا لَا نُنْكِرُ إِطْلَاقَ الصِّفَةِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْفِ تَوْسَعًا.
وَعِنْدَ الْأُسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ^(١): [٩٧/ب] لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً؛ كَمَا قَالَ فِي التَّسْمِيَةِ وَالْأَسْمِ^(٢).

(أ) فَضْلُ: [الصِّفَةُ هَلْ تُوصَفُ؟]^(٣)

نُقِلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « الصِّفَةُ لَا تُوصَفُ »:
فَلَمْ يُرَدْ بِهِذَا أَنَّ الصِّفَاتِ لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ أَشْيَاءٌ وَذَاتٌ^(٤)، فَلَا نَظْنَ بِهِ مَعَ عُلوِّ قَدْرِهِ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ الْأَعْرَاضِ بِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ حَادِثَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ،

(١) موضع كلمة، تشبه كلمة: الأمولي، ويبدو أنه نسب الأستاذ أبي نصر بن أبي أيوب، ولم أقف عليها في مظاهنا.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٣) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) في الأصل: « وَذَاتًا » بالنصب ولا وجه له ها هنا.

وَذَلِكَ أَنَّ عِنْدَهُ: الْقَدِيمُ قَدِيمٌ بِقَدَمٍ^(١)، وَالْبَاقِي بَاقٍ بِبَقَاءٍ^(٢) يَقُومُ بِهِ^(٣)، فَاِمْتَنَعَ مِنْ وَصْفِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِأَنَّهَا قَدِيمَةٌ أَوْ بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِقِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: إِنَّهَا أَزَلِيَّةٌ دَائِمَةٌ الْوُجُودِ مُسْتَحِيلَةٌ الْعَدَمِ.

فَيَرْجِعُ مَحْضُولُ مَذْهَبِهِ إِلَى أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ لَوْ أُضِيفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَمْ يَقْتَضِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى ذَاتِهِ، كَالْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ؛ فَيَجُوزُ وَصْفُ الصِّفَاتِ بِهَا، وَكُلُّ صِفَةٍ لَوْ أُضِيفَتْ إِلَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ لَا قَتَضَتْ قِيَامَ صِفَتِهِ بِهِ، فَلَا تُوصَفُ الصِّفَاتُ بِهَا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ الصِّفَةُ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ، وَالْوَصْفُ مَا قَامَ بِالْوَاصِفِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مُوَافَقَةً عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ فِيمَا قَالَهُ، إِلَّا فِي الْبَاقِي وَالْقَدِيمِ؛ فَإِنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَقَاءِ قِيَامُهُ بِالْبَاقِي^(٤) ».

(ب) فَضْلُ: [أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا مِنْ جِهَةِ أدْلَةِ الْعُقُولِ]^(٥)

قَالَ أَصْحَابُنَا: أَسْمَاءُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا تُوجَدُ قِيَاسًا وَاعْتِبَارًا مِنْ جِهَةِ أدْلَةِ الْعُقُولِ، وَلَا يُطْلَقُ فِيهِ التَّسْمِيَاتُ وَالْعِبَارَاتُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْقِيَاسِ.

وَقَدْ زَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، وَتَخَبَّطُوا فِيهَا، وَنَحْنُ نَذْكُرُ بِعَوْنِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا هُوَ الْمَقْصِدُ فَنَقُولُ:

مَأْخُذُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيفُ، وَالْمَعْنَى بِالتَّوْقِيفِ وَرُودُ الْإِذْنِ؛ فَكُلُّ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ أَطْلَقْنَاهُ، وَمَا مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ مِنْهُ، لَمْ نَقْضِ فِيهِ بِجَوَازٍ وَلَا مَنَعٍ، وَلَا تَحْلِيلٍ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ إِذْ هُمَا حُكْمَانِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَسَبِيلُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ كَسَبِيلِ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

(١) انظر: الأشعري: مقالات (ص ٢٢٦). (٢) انظر: الأشعري: المقالات (ص ٢٢٥).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٣/أ).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر: أصول الدين (ص ١١٥، ١١٦)، والإرشاد (ص ١٤٣)، شرح الإرشاد (ل ١٠٦)، والأسنى

(ص ١٧٦)، والأبكار (٢/٥٠١، ٥٠٢)، والكامل (ل ١٢٣/ب)، وشرح المقاصد (٤/٣٤٣)، وشرح

المواقف (٨/٢٣٢، ٢٤٠)، وإيثار الحق (ص ٣٠٨).

قَالَ الْإِمَامُ: « ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْإِطْلَاقِ وَرُودُ مَا يُقْطَعُ بِهِ فِي الشَّرْعِ، وَلَكِنْ مَا يَقْتَضِي الْعَمَلُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَإِنْ لَمْ يُوجِبِ الْعِلْمُ فَهُوَ كَافٍ، غَيْرَ أَنَّ الْأَقْيَسَةَ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِهَا فِي تَسْمِيَّتِهِ - تَعَالَى - وَوَصْفُهُ »^(١).

وَقَدْ غَلَا^(٢) بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِشَرْطِ كَوْنِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَقْطُوعًا بِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا وَرَدَ عَلَى شَرْطِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، وَصَحَّحُوهُ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ مُخَيَّلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ فَيَجُوزُ إِطْلَاقُهَا؛ إِذْ إِطْلَاقُهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي نَقَلَهُ الْآحَادُ يَقْضِي إِلَى إِجَابِ الْعَمَلِ، وَعَنِ الْإِمَامِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ الْأُسْتَاذَ أَبَا إِسْحَاقَ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْهُ تَفْصِيلًا فِي ذَلِكَ فِي مَدَارِكِ الْعُلُومِ^(٣). قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَوْ نُقِلَتْ لَفْظَةٌ مُخْتَلِفَةٌ مُشْكِلَةٌ عَنِ الصَّحَابِيِّ فَذَلِكَ يَتَرْتَّبُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ الْمُجْتَهِدِ هَلْ يُحْتَجُّ بِهِ أَمْ لَا؟ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ مَشْهُورٌ. فَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ^(٤) فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ بِلَا خِلَافٍ »^(٥).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: « كُلُّ مَا لَمْ يَرُدَّ فِيهِ إِذْنٌ وَلَا مَنَعٌ فَإِطْلَاقُهُ مَمْنُوعٌ تَغْلِيْبًا لِلْمَنَعِ ». وَهَذَا فِي ظَاهِرِهِ يُوْهِمُ إِثْبَاتَ الْمَنَعِ مِنْ غَيْرِ وَرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ، وَالتَّوْقِيفُ يُرَاعَى فِي الْمَنَعِ كَمَا يُرَاعَى فِي الْإِذْنِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ نَصَرْنَا [١/٩٨] هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي النَّقْضِ الْكَبِيرِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا الْآنَ خِلَافُهَا، فَالطَّرِيقَةُ الْمَرْضِيَّةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّا وَجَدْنَا أَسَامِيَّ تَصِحُّ مَعَانِيهَا فِي أَحْكَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ثُمَّ امْتَنَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِطْلَاقِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ الْفَقِيهِ وَالْعَاقِلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ - تَعَالَى - وَإِنْ كَانَ الْفِقْهُ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ فِي مُوجِبِ اللَّغَةِ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُمْ مُمْتَنِعِينَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٤٣)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٠٦).

(٢) في الأصل: غلى بالألف المقصورة، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر ما سبق عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في (ل ٣/أ).

(٤) في الأصل: الشافعي، والصواب ما أثبتناه تبعاً للشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار شامل (ل ١٢٣/ب).

(٥) هذا نص كلام الجويني من الجزء المفقود من شامل؛ انظر: الكامل في اختصار شامل (ل ١٢١/أ).

وَرَأَيْنَاهُمْ أَطْلَقُوا عِبَارَاتٍ مُشْكِلَةً الظَّوَاهِرِ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، مُتَعَرِّضَةً لِلتَّأْوِيلِ؛ كَالِابْتِلَاءِ،
وَالْمَكْرِ، وَالْخِدَاعِ، وَالْكَيدِ، وَالتَّعْطُفِ، وَالْوَكِيلِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يُشْكِلُ،
فَثَبَّتَ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَتَّبِعُوا فِيْمَا أَطْلَقُوا مَا يَصِحُّ فِي الْعُقُولِ، وَإِنَّمَا اتَّبَعُوا
الشَّرْعَ؛ فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِأَنَّ مَا لَمْ يَرَدْ إِذْنٌ وَشَرْعٌ، وَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَيْسَ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَنَعِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الصَّحِيحَةِ الْمَعْنِي مَا يَتَضَمَّنُ
إِجْمَاعًا عَلَى مَا عَدَاهُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْقَلُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَمَوْقِعِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ
فِي مَسْأَلَةٍ لِإِقَاعِهَا فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ قَصَدَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَقْيِسُوا مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ إِجْمَاعٌ عَلَى
الْمَنَعِ عَلَى مَا ثَبَتَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ، كَانُوا مُبْعِدِينَ؛ فَإِنَّا كَمَا نَمْنَعُ طَرْدَ الْقِيَاسِ فِي تَجْوِيزِ الْإِطْلَاقِ،
فَكَذَلِكَ نَمْنَعُ طَرْدَهُ فِي إِثْبَاتِ الْمَنَعِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْجَوَازِ.

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَنَعِ؟!

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّا لَا نُرِيدُ بِالْوَقْفِ إِيجَابَ الْكَفِّ عَنْ إِطْلَاقِهِ، بَلْ نَعْنِي بِهِ أَنَّا لَا نَقْضِي بِمَنَعٍ
وَلَا إِذْنٍ، فَلَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ مُطْلَقًا، لَمْ نُؤْثِمُهُ؛ كَمَا نُؤْثِمُ مُقَدِّمًا عَلَى أَمْرٍ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ اسْمٍ ثَبَتَ مَعْنَاهُ لِلَّهِ
تَعَالَى، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِطْلَاقِهِ فِي نَعْتِهِ - تَعَالَى - نَصُّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ جَازَ إِطْلَاقُهُ؛ إِذْ
لَا مَانِعَ فِي الشَّرْعِ مِنْهُ؟!

قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ عَدَمَ الْمَنَعِ لَا يَكْفِي؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ، فَإِذَا وَرَدَ الْإِذْنُ بِإِطْلَاقِ تَسْمِيَةٍ
تَبَعْنَا فِيهِ الْإِذْنَ، وَلَا نَتَعَرَّضُ لِمَعْنَاهَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسَامِيهِ مَا يَجِبُ لَهُ؛ لِصِفَاتٍ تَقُومُ بِهِ عِنْدَكُمْ،
وَلِنَفْسِهِ عِنْدَنَا، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ لَهُ لِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: حُصُولُ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَسَامِيِّ لَهُ، فَأَمَّا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْنَا أَوْ يَجُوزُ لَنَا أَخْذُهَا مِنْ مَعَانٍ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَرَدْ سَمْعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا
تَسْمِيَتُهُ عَالِمًا لِأَجْلِ عِلْمِهِ، وَلَا فَاعِلًا لِأَجْلِ فِعْلِهِ، وَلَوْ ثَبَتَ تَوْقِيفٌ عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَ هَذَا
الْقَدْرُ عَلَى هَذَا التَّعْيِينِ وَالتَّفْصِيلِ مُسْتَفَادًا مِنَ التَّوْقِيفِ، لَا نَزِيدُ عَلَى قَدْرِ التَّوْقِيفِ فِيهِ؛

لأنَّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَاتِ، لَا وَيَجُوزُ فِيهِ التَّبَدُّلُ مِنْ طَرِيقِ الْعُقُولِ، وَمَا كَانَ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَجْزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ وَتَعَبُّدٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَا دَخَلَ فِي عُمُومِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ﴾^(١) كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿[الأنعام: ١٠١]، لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ فِي مُسَمِّيَّاتٍ مَخْصُوصَةٍ؛ حَيْثُمَا لَمْ يَرِدِ الْإِذْنُ؛ لَا يُقَالُ: يَا خَالِقَ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَالْمَرْدَةِ وَالشَّيَاطِينِ، وَيَا خَالِقَ الْكَفَرَةِ، وَيَا خَالِقَ الشَّهَوَاتِ لِلزَّانَا وَطُغْيَانِ الْغَاوِينَ، وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ الْعَلِيِّ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ» [٩٨/ب] وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: يَمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْإِجْمَاعُ.

قُلْنَا: وَلِعَدَمِ الْإِذْنِ أَجْمَعُوا.

فَإِنْ قِيلَ: بَلْ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ الْقَبِيحِ.

قُلْنَا: وَلَوْ وَرَدَ الْإِذْنُ فِيهِ لِمَا قَبِحَ^(٣)، وَقَدْ يَرِدُ اسْمَانِ وَأَكْثَرُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَمُنْعٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُمْنَعْ مِنَ الثَّانِي؛ كَالسَّخِيِّ وَالْجَوَادِ، وَالْعَاقِلِ وَالْعَالِمِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْحَكِيمِ؛ كَمَا مُنِعَ مِنَ الْعَاقِلِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ حَكَمَةِ اللَّجَامِ؛ وَكَمَا أَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمَنْعُ، وَيُمْنَعُ مِنَ الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِقَّةِ الْقَلْبِ، وَلَوْ جَبَّ إِطْلَاقُ الرَّحْمَنِ فِي غَيْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْمَنْعِ الْإِذْنُ وَفَقْدُ الْإِذْنِ.

قُلْتُ: وَالْعَجَبُ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ حَيْثُ أَطْلَقُوا اسْمَ الْقَدِيمِ؛ اعْتِبَارًا بِمَا وَرَدَ بِهِ مِنْ اسْمِهِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يُطْلَقُوا الْعَاقِلَ اعْتِبَارًا بِالْحَكِيمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْأَسْمِينَ مِنَ الْمَنْعِ، وَكَذَلِكَ الْقَائِمُ بِالنَّفْسِ اعْتِبَارًا بِالْغَنِيِّ.

(١) في الأصل: «خالق كل شيء»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرج نحوه الطبراني: المعجم الأوسط: (ح ٢٧٠٨)، والبيهقي: الاعتقاد: (ح ٢٠٣)، وابن بشران: الأمالي: (ح ٧٨٥)، وأبو نعيم موقوفًا: حلية الأولياء (٣/٣١٢) من حديث ابن جريج قال: رأيت عطاء يطوف بالبيت فقال، الحديث.

(٣) بناءً على مذهبهم في التحسين والتقييح؛ وهم يرون أن التحسين والتقييح لا مدرك له بالعقل بل مدركه السمع؛ انظر: اللمع (ص ١١٧)، والإنصاف (ص ٤٦)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠)، والأربعين (١/٣٤٦)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/١١٧)، (١٤٤)، والكامل (٢٣٣/ب)، وشرح المواقف (٨/٢٠١)، ونشر الطوالع (ص ٢٧٨).

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّا مَنَعْنَا مِنَ الدُّعَاءِ لِلرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بِغَيْرِ مَا وَرَدَ بِهِ الْإِذْنُ، وَقَدْ وَرَدَ الْإِذْنُ بِالصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ، وَلَمْ يَرِدِ الْإِذْنُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ فَيُقَالُ: صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا يُقَالُ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَوْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عَلَى الْإِنْفِرَادِ دُونَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمُ^(١)، فَكَيْفَ نُجَوِّزُ وَضْعَ الْأَسْمَاءِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّ مُخَالَفَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَرْضَى مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِمَا يَهْوَاهُ، أَوْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنَ الْمَمَادِحِ الَّتِي^(٢) يَصِحُّ مَعْنَاهَا فِيهِ دُونَ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ، ثُمَّ يُجَوِّزُ مِنْ جَاهِلٍ بِحَقَائِقِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ أَنْ يَضَعَ لَهُ اسْمًا مِنْ عِنْدِهِ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذْنٌ وَالْعَجَبُ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ خَلْقَ شَيْءٍ، يَقُولُ لَهُ: كُنْ، ثُمَّ لَا يُسَمُّونَهُ قَائِلًا بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ السَّمِيعُ وَالْبَصِيرُ^(٣).

قُلْنَا: قَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣].

وَفِي قَوْلِهِ الْعَلِيِّ: «يَا قَدِيمَ الْإِحْسَانِ»^(٤)، وَالْإِحْسَانُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، ثُمَّ الْإِجْمَاعُ أَقْوَى حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْمَرٌ يُخَالِفُ فِيهِ.

قُلْنَا: هُوَ مَحْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ السَّابِقِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مُخَالَفَةَ الْإِجْمَاعِ، غَيْرَ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْعَتِيقِ، وَقَدْ قَالَ: إِنَّهُ أَرْلِيَّ وَاجِبُ الْوُجُودِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَالْمُتَكَلِّمُونَ أَطْلَقُوا أَيْضًا الْقَائِمَ بِالنَّفْسِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ كَالْقَدِيمِ، وَقَدْ تَوَقَّفَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ السَّلَفِ فِي إِطْلَاقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ يَحْسُنُ مِنْ أَهْلِ الْأَلْسُنِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ مِنَ الْعَجَمِ أَنْ يُسَمُّوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى مَا يَعْتَقِدُونَهُ تَعْظِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَوْقِيفٌ.

(١) قوله: «والتسليم» بهامش الأصل.

(٢) في الأصل: «الذي» والتصحيح بمقتضى السياق.

(٣) قوله: «والعجب من الكرامية... إلخ» بهامش الأصل.

(٤) لم أقف عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما نقبت عنه فيها.

قُلْنَا: فِيهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَرِضَا صَاحِبِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مِنْ أَقْوَى أَنْوَاعِ التَّوْقِيفِ.

قُلْنَا: فَهَذَا مِنْ أَقْوَى شُبِّهِ الْخُصُومِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾

[البقرة: ٢٠٠].

قُلْنَا: الْآبَاءُ لَا يُذَكَّرُونَ بِمَا لَمْ يَأْذَنُوا فِيهِ، وَبِمَا لَمْ يُعْلَمْ رِضَاهُمْ بِهِ.

فَقَدْ تَحَصَّلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَذَاهِبٍ مِنْهَا:

مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يَصِحُّ مَعْنَاهُ فِي وَصْفِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ مَنَعٌ

فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ^(١)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْجَوَازُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ قَالُوا: إِنَّ الْاسْمَ وَإِنْ ثَبَتَ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِذْنٌ نَمْنَعُ

إِطْلَاقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَنَعُ.

الثَّالِثُ: مَا ارْتَضَيْنَاهُ أَنَّ التَّوْقِيفَ مَرْعِيٌّ فِي الْإِذْنِ وَالْمَنَعِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: [١/٩٩] كُلُّ لَفْظٍ مُخَيَّلٍ مُوْهِمٍ مُفْضٍ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَا يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ - تَعَالَى -

سَعْنَهُ فَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ، إِلَّا بِثَبَتِ شَرْعِيٍّ، وَكُلُّ مَا صَحَّ مَعْنَاهُ مِنَ الْأَلْفَازِ، فَإِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ

بِالْمَنَعِ مِنْهُ مَنَعْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِيهِ بِإِذْنٍ وَلَا مَنَعٍ، تَوَقَّفْنَا فِيهِ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي وَرَدَ الشَّرْعُ

بِهَا فَهِيَ مَشْهُورَةٌ لَا حَاجَةَ إِلَى تَمْيِيزِهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مَنْ

أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ » أَيُّ: عَلِمَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

ثُمَّ جَمَعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، أَوْ يَدُلُّ

عَلَى الْأَفْعَالِ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُّ لَا يَحْتَمِلُ الْبَسْطَ فِي مَعَانِي جَمِيعِهَا.

فَلَوْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى اسْمِ اللَّهِ؟

قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ بِمِثَابَةِ اسْمِ الْعَلَمِ لِلْبَّارِي، وَلَا اسْتِثْقَاقَ لَهُ.

وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ.

(١) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ١١٦).

(٢) كذا بالأصل، ولعله من اختصارات النساخ؛ وقد كره العلماء - لاسيما علماء الحديث والأثر - اختصار الصلاة

على النبي ﷺ بهذه الصيغة وغيرها من صيغ الاختصار.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِقَاقِهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ التَّائِلِ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ بِاللَّهِ، مَعْنَاهُ: الْمَقْصُودُ بِالْعِبَادَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مِنَ الْوَلَةِ، وَهُوَ الْحَيْرَةُ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ وَلِهَتْ فِي كُنْهِ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَلِهَتْ إِلَيْهِ؛ أَي: فَرِغَتْ إِلَيْهِ، فَسُمِّيَ إِلَهًا؛ لِأَنَّهُ مَأْلُوءٌ إِلَيْهِ، فَيُؤَلِّهِ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ، وَيُفَرِّغُ إِلَيْهِ فِي النَّوَائِبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: اللَّهُ مَنْ لَهُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْإِلَهِيَّةُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تُسَمِّي بِهَذَا الْأِسْمِ مَنْ تَعْتَقِدُ فِيهِ مَزِيَّةً وَاخْتِصَاصًا عَنْ غَيْرِهِ بِتِلْكَ الْمَزِيَّةِ، فَتُعَظِّمُهُ بِهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ، فَالِإِلَهُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُعَظَّمُ، وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِي التَّعْيِينِ؛ فَقَالُوا فِي الصَّنَمِ: إِلَهٌ بَنِي فَلَانٍ، فَاسْتَفَدْنَا مِنْهُمْ مَعْنَى اللَّفْظِ، وَاسْتَعْمَلْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ، فَالْصِّفَةُ الَّتِي يَخْتَصُّ الْبَارِي تَعَالَى بِهَا عَنْ غَيْرِهِ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْخَلْقِ، فَذَلِكَ أَخْصَصُ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَنُصُوصُ التَّنْزِيلِ وَرَدَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ﴾ [الرعد: ١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وَكَذَلِكَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ^(١) مَا نَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأحقاف: ٤]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى. ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ تَتَضَمَّنُ عِلْمًا وَإِرَادَةً وَحَيَاةً؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الْإِلَهِيَّةُ: اسْتِحْقَاقُ أَوْصَافِ الْجَلَالِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ النَّافِذَةُ فِي الْمُرَادَاتِ».

(ج) فَضْلُ: [الْيَدَانِ وَالْوَجْهُ صِفَاتُ ثَابِتَةٍ لِلرَّبِّ تَعَالَى]^(٢)

ذَهَبَ أَئِمَّتُنَا إِلَى أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ثَابِتَةٍ لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَالسَّبِيلُ إِلَى إِثْبَاتِهَا السَّمْعُ دُونَ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَفْرَأَيْتُمْ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) انظر مبحث الصفات الخبرية في: المقالات (٢٧١ / ١)، والتمهيد (ص ٢٦٤، ٢٦٦)، وأصول الدين (ص ١٠٩، ١١٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧، ١٢١)، والمثل والنحل (١ / ٩٢)، وأساس التقديس (ص ١٥١، ١٥٩)، والأبكار (١ / ٤٥١، ٤٧٢)، وغاية المرام (ص ١٣٦، ١٤٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥ / ب)، وشرح المقاصد (٤ / ١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨ / ١٢٤، ١٢٩)، والرازي وآراؤه (ص ٢١٧، ٢٢٤)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٣٥، ٣٤٠).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي حَمْلُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَحَمْلُ الْعَيْنَيْنِ عَلَى الْبَصَرِ، وَحَمْلُ الْوَجْهِ عَلَى الْوُجُودِ »^(١).

وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ لَهُ^(٢).

وَنَحْوُهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ.

وَمَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي الْهِدَايَةِ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^(٣).

وَفِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّثْنِيَّةَ فِي الْيَدَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ^(٤). وَنَحْوُهُ قَالَ الْقَلَانِيسِيُّ^(٥).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: أَمَّا الْعَيْنُ فَعِبَارَةٌ عَنِ الْبَصَرِ، وَكَانَ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٦).

وَأَمَّا الْيَدُ وَالْوَجْهُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ فِي [٩٩ / ب] الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ صِفَتَيْنِ يَقَعُ بِإِحْدَاهُمَا الْإِضْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ، وَالْإِجْتِبَاءُ بِالتَّقْرِيبِ فِي التَّكْلِيمِ وَالْإِفْهَامِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بَيَانُهَا؛ فَسَمِيَ الصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْإِضْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ يَدًا، وَالصِّفَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْرِيبُ فِي التَّكْلِيمِ وَجْهًا.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٥)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١١٧).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (١ / ٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢). ومذهب أبي الحسن في صفتي الوجه واليدين في: الإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد (ل ١١٧)، والأبكار (١ / ٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥ / ب)، وشرح المقاصد (٤ / ١٧٤، ١٧٥)، وشرح المواقف (٨ / ١٢٥).

(٣) حكى الجويني في الشامل نصًا هامًا عن الباقلاني من كتابه الهداية أرى أن أذكره هنا لأهميته؛ لا سيما مع فقد كتاب الهداية لأبي الطيب، وكذا لفقد الجزء المتعلق بهذا المبحث من الشامل؛ قال « ذهب شيخنا إلى أن اليدين صفتان زائدتان على الذات، سمعيتان موجودتان، وارتضاه القاضي في الهداية؛ فقال: صرحت الآية بإثبات يدين متعلقتين بخلق آدم تعظيماً له وتشريفاً، ولا يجوز حمل اليدين على النعمة؛ لأن نعمة آدم لا تنحصر في نوعين ولا في ضربين، ولأن الخلق لا يتعلق بالنعمة، ولا أثر لتوجيههم بأنه خصه بأنعمه الظاهرة والباطنة، أو العاجلة والآجلة، أو بنعمة النفع والدفع، أو بإسجاد الملائكة وتعليم الأسماء؛ لأن ذلك كله كان مجتمعاً؛ فلا وجه للتخصيص. قال: ولا يحمل أيضاً على القدرة؛ لأن غيره مخلوق بالقدرة؛ فلا اختصاص، ولأن القدرة أيضاً واحدة واللفظ مثني » اهـ؛ انظر: الكامل (ل ١٢٥ / ب).

(٤) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه، والبغدادي: أصول الدين (ص ١١١).

(٦) انظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠).

وَقَالُوا: لَمَّا صَحَّ فِي الْعَقْلِ التَّفْضِيلُ فِي الْخَلْقِ، وَالْإِكْرَامُ وَالتَّقَرُّبُ بِالْإِقْبَالِ، وَجَبَ
إِثْبَاتُ صِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَصِحُّ بِهَا مَا قُلْنَا مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ وَلَا مُحَازَاةٍ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ
إِحْدَيْهِمَا: يَدًا، وَالْأُخْرَى: وَجْهًا.

قَالَ: « وَمَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ قَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ جَوَازُ وُرُودِ السَّمْعِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ،
وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَخْبَارِ، فَطَرِيقُهُ الْآحَادُ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا إِثْبَاتُ
صِفَةِ لِلْقَدِيمِ، وَإِنْ ثَبَتَ مِنْهَا شَيْءٌ بِطَرِيقٍ تُوجِبُ الْعِلْمَ، كَانَ مُتَأَوَّلًا عَلَى الْعَقْلِ »^(١).

وَقَالَ آخَرُونَ: طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا السَّمْعُ الْمَحْضُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُقُولِ فِيهِ تَأْثِيرٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَوْ جَازَ وُرُودُ السَّمْعِ بِإِثْبَاتِ صِفَاتٍ، وَلَا يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَيْهَا، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ يَكُونَ
لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٌ لَمْ يَرِدْ الشَّرْعُ بِهَا، وَلَا صَارَتْ مَعْلُومَةً لَنَا، وَوَجَبَ عَلَى الْقَائِلِ بِذَلِكَ جَوَازُ
وُرُودِ السَّمْعِ بِصِفَاتِ الْإِنْسَانِ أَجْمَعَ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهَا شَبِيهَةً بِصِفَتِهِ.

كَانَ جَوَابُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْمُؤْمِنِينَ بِصِفَاتِهِ، وَحَكَّمَ لَهُمْ بِالْإِيمَانِ
بِكَمَالِهِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ أُخْرَى لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا
فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَالتَّغْوِيلُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْكَشْفَ عَنِ الْمَعْنَى « هَذَا مَا ذَكَرَهُ
الْأُسْتَاذُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فَمَنْ أَثَبَتَ هَذِهِ الصِّفَةَ السَّمْعِيَّةَ زَائِدَةً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ دَلَالَاتُ الْعُقُولِ -
اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾^(٢) [ص: ٧٥].

قَالَ^(٣): وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَلَا عَلَى الْمَلِكِ؛ فَإِنَّ فِي الْحَمْلِ عَلَى ذَلِكَ
إِبْطَالَ فَائِدَةِ التَّخْصِصِ؛ إِذْ جُمِلَتْهُ الْمَخْلُوقَاتُ مَخْلُوقَةً بِالْقُدْرَةِ «.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ قَضَتْ بِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ؛ فَلَا وَجْهَ
لِاعْتِقَادِ وَقُوعِ خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِغَيْرِ الْقُدْرَةِ «.

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٧٩، ٨٠)، والفتاوى الكبرى (٦ / ٦٠٤، ٦٠٥)، وقد نقل هذا النص بتمامه
عن الأنصاري.

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥ / ب).

(٣) أي القاضي أبو الطيب الباقلاني في كتاب الهداية، وانظر ما في الكامل في اختصار الشامل (١٢٥ / ب).

قَالَ الْقَاضِي: «الآية: تَدُلُّ عَلَى إِبْطَاتِ يَدَيْنِ صِفَتَيْنِ، وَالْقُدْرَةُ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّ التَّثْنِيَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ، لَا إِلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ، عَلَى أَنَّهُ كَمَا يُعْبَرُ بِالْيَدِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ، فَكَذَلِكَ يُعْبَرُ بِالْيَدَيْنِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ؛ فَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدَانِ، يَعْنُونَ: مَا لِي بِهِ قُدْرَةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]»^(١)، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي: الْمُرَادُ بِالْيَدَيْنِ هَاهُنَا، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِنَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] الْقُدْرَةُ».

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ وَالْقَاضِي - مِنْ إِبْطَاتِ صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ - لَيْسَ بِمُوصِلٍ إِلَى الْقَطْعِ، وَنَحْنُ - وَإِنْ لَمْ نُنْكِرْ فِي قَضِيَّةِ الْعَقْلِ ثُبُوتَ صِفَةِ عَقْلِيَّةٍ سَمْعِيَّةٍ لَا يَدُلُّ مُقْتَضَى الْعَقْلِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا سَمْعًا - فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ السَّمْعُ مَقْطُوعًا بِهِ، مُوجِبًا لِلْعِلْمِ، وَمَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الظَّوَاهِرِ الْمُحْتَمَلَةِ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، وَلَيْسَ فِي الْيَدَيْنِ - عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ - نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَضِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ [١٠٠/أ] ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ لَفْظِ الْيَدَيْنِ: حَمْلُهُمَا عَلَى جَارِحَتَيْنِ، فَإِنْ اسْتَحَالَ حَمْلُهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهُمَا عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْمَلِكِ، وَالنَّعْمَةِ، فَالْقَوْلُ بَأَنَّهُمَا مَحْمُولَةٌ عَلَى صِفَتَيْنِ قَدِيمَتَيْنِ تَحْكُمُ مَحْضٌ.

وَقَوْلُهُمْ: فِي حَمْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْقُدْرَةِ إِبْطَالُ التَّخْصِيصِ:

فَلِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِزَالَةُ الظَّاهِرِ مِمَّا اشْتَرَكْنَا فِيهِ؛ فَإِنَّ أَبَا الْحَسَنِ، وَالْقَاضِي، وَكُلَّ مُحَقِّقٍ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ وَالْإِخْتِرَاعَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ.

فَنَقُولُ لِلْقَاضِي: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَلَا يَقَعُ الْخَلْقُ عِنْدَكَ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِكُلِّ مَقْدُورٍ، وَخَلَقَ آدَمَ مَقْدُورٌ كَخَلْقِ غَيْرِهِ، فَمَا مَعْنَى تَخْصِيصِ آدَمَ ^{عليه السلام} بِالْخَلْقِ بغيرِ الْقُدْرَةِ؟! وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِزَالَةِ الظَّاهِرِ: إِجْمَاعُ الْمُحَصِّلِينَ عَلَى أَنَّ الْمَخْلُوقَ بِالْيَدِ لَا تَثْبُتُ لَهُ صِفَةٌ يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِهَا أَنْ يُسَجَدَ لَهُ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ وُجُوبَ عِبَادَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يُدْرِكُ إِلَّا

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ب).

سَمْعًا^(١)، وَإِنَّمَا لَزِمَ السُّجُودُ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَقَدْ قَالَ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا^(٢) تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فَثَبَّتَ أَنَّ السُّجُودَ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِخَلْقِهِ إِيَّاهُ بِالْيَدَيْنِ؛ فَالظَّاهِرُ مُتَأَوَّلٌ إِذَنْ، وَالْعَقْلُ قَاضٍ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْخَلْقُ الْقُدْرَةُ، وَلَا غَيْرُ.

ثُمَّ لَا بُعْدَ فِي تَكْرِيمِ بَعْضِ الْعِبَادِ بِالتَّخْصِصِ بِالذِّكْرِ؛ كَمَا شَرَّفَ عِبَادَهُ الْمُخْلِصِينَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْكُفْرَةُ كَالْمُخْلِصِينَ؛ فِي أَنَّهُمْ عِبَادُ اللَّهِ، وَهَذَا سَبِيلُ تَخْصِصِ الْبَيْتِ وَالنَّاقَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُشَرَّفَاتِ بِإِضَافَتِهَا إِلَى نَفْسِهِ؛ وَقَدْ أَضَافَ رُوحَ آدَمَ وَعِيسَى إِلَى نَفْسِهِ، وَالْإِضَافَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: إِضَافَةِ صِفَةٍ، وَإِضَافَةِ مِلْكِ، وَإِضَافَةِ تَشْرِيفٍ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا تَوَلَّيْتُ خَلْقَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ سَابِقٍ، وَلَا عَلَى مِثَالٍ مُتَقَدِّمٍ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِغَيْرِهِ: لِمَ كَسَرْتَ الْقَلَمَ الَّذِي بَرَيْتُهُ بِيَدَيَّ، وَفِي قَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ وَغَيْرُهُ - مِنْ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى إِبْثَابِ صِفَةٍ يَقَعُ بِهَا الْإِصْطِفَاءُ بِالْخَلْقِ - فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُمْ وَافِقُونَ عَلَى أَنَّ الذَّوَاتِ لَا تَقَعُ بِغَيْرِ قُدْرَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَلَيْسَ الْأُسْتَاذُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْأَحْوَالِ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى وَجْهِهِ وَيُفَسِّرَ الْإِصْطِفَاءَ بِهِ.

وَنَقُولُ: إِنَّهَا صِفَةٌ تَحْصُلُ بِالْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ فِي مَعْنَى الْكَسْبِ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُطَّرَحٌ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - فَإِنَّ الْقَاضِيَّ إِنَّمَا قَصَدَ بِإِبْثَابِ تِلْكَ الْحَالِ مُعَارَضَةَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: لَا أَثَرُ لِلْقَادِرِيَّةِ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا فِي إِبْثَابِ حَالٍ.

عَلَى أَنَّا - وَإِنْ سَلَّمْنَا لِلْقَاضِي الْقَوْلَ بِالْحَالِ - فَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ آدَمَ عليه السلام - لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَخْلُوقِينَ بِحَالٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْيَدِ دُونَ الْقُدْرَةِ؛ فَهَذَا وَجْهُ الْقَوْلِ فِي الْيَدَيْنِ.

وَأَمَّا الْعَيْنُ وَالْوَجْهُ: فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ لِأَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْعَيْنَيْنِ مَحْمُولَتَانِ عَلَى الْبَصَرِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْيُنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أَي: بِمَرَأَى مِنَّا وَحِفْظِنَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٥/ب).

(٢) في الأصل: «أن تسجد» ولعله خطأ في النسخ.

وَحَمَلَ الْوَجْهَ عَلَى الْوُجُودِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ^(١)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]
وَالْبَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ خَلْقِهِ هُوَ اللَّهُ ﷻ.

وَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيُّ^(٢).

وَصَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ: الْجِهَةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَظْهَرَ قَوْلِي [١٠٠/ب] أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَجْهِ أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْوُجُودِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَمَنْ سَوَّغَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ بِظَوَاهِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ، أَلْزَمَهُ سَوْقُ كَلَامِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْإِسْتِوَاءَ وَالْمَجِيءَ وَالنُّزُولَ وَالْجَنْبَ مِنَ الصِّفَاتِ؛ تَمَسُّكًا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ تَأْوِيلُهَا فِيمَا يَتَّفَقُ عَلَيْهِ، لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا طَرِيقُ التَّأْوِيلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ»^(٤).

هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ثُمَّ قَالَ: «وَنَحْنُ نُشِيرُ هُنَا إِلَى جُمْلٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ، قَدْ صَرَّحَ بِالِاسْتِرْوَاكِ إِلَيْهَا الْمُجَسِّمَةُ، وَأَصْحَابُ الظَّاهِرِ».

قَالَ: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَنْعِ تَقْدِيرِ صِفَةٍ مُجْتَهَدٍ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى، لَا يُتَوَصَّلُ فِيهَا إِلَى قَطْعِ بَعْضٍ، أَوْ سَمْعٍ.

وَأَجْمَعُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الظَّوَاهِرَ يَصِحُّ تَخْصِيصُهَا أَوْ تَرْكُهَا بِمَا لَا يُقْطَعُ بِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ، وَالْأَقْيَسَةِ، وَمَا يُتْرَكُ بِمَا لَا يُقْطَعُ بِهِ، كَيْفَ يُقْطَعُ بِهِ؟ وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْقَوْلَ فِي الظَّوَاهِرِ قَبْلَ هَذَا.

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَحَسَرْتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَاهُ قَصَّرْتُ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَعَانِي: لَا وَجْهَ لِحَمْلِ الْجَنْبِ إِلَّا عَلَى جِهَاتِ أَمْرِ اللَّهِ وَمَأْخِذِهَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٦/أ).

(٢) انظر: البغدادى: أصول الدين (ص ١١٠).

(٣) انظر: المقالات (١/٣٤٥، ٣٥٠)، والإبانة (ص ٢٢)، والإرشاد (ص ١٥٥)، وشرح الإرشاد للأنصاري

(ل ١١٧)، والأبكار (١/٤٥١، ٤٧٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٥/ب)، وشرح المقاصد (٤/١٧٤،

١٧٥)، وشرح المواقف (٨/١٢٥).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٥٧، ١٥٨).

وَقَدْ يُرَادُ بِالْجَنْبِ الْجَنَابُ؛ يُقَالُ: لَا يَزَالُ جَنْبُ فُلَانٍ عَائِذُ بِجَنَابِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجَنْبِ كِإِطْلَاقِ لَفْظِ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ فِي قَوْلِهِ: « الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظْمَةُ إِزَارِي ».

وَمِمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القمر: ٤٢]: أَيُّ: عَنْ شِدَّةٍ، وَهِيَ أَهْوَالُ الْقِيَامَةِ؛ يُقَالُ: قَامَتِ الْحَرْبُ إِلَى سَاقِهَا، أَيُّ: شِدَّتِهَا، كَذَا قَالَ مُعْظَمُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالْفَتَى السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]، أَيُّ: الشَّدَّةُ بِالشَّدَّةِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ، فَلَا يَجُوزُ عَمَلُهُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ بِالْإِجْمَاعِ، لَكِنَّ مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ، وَقَضَاؤُهُ الْفَصْلُ، وَحُكْمُهُ الْعَدْلُ.

وَقَدْ قَالَ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] أَيُّ: أَتَاهُمْ أَمْرُهُ، وَقَضَاؤُهُ وَعَذَابُهُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿أَتَيْنَاهَا أَمْرًا لَّيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر: ٢]، وَإِنَّمَا أَتَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١]، سَمَّى اللَّهُ إِحْدَاثَ فِعْلٍ فِي الْأَرْضِ إِتْيَانًا إِلَيْهِ؛ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُونَ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَوْقَعُوا فِعْلًا فِي جِهَةٍ يَأْتُونَهَا، ثُمَّ جَازَتِ الْعِبَارَةُ عَنْ إِحْدَاثِ أَمْرٍ فِي جِهَةِ السَّمَاءِ بِالْإِسْتِوَاءِ إِلَيْهَا؛ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

وَاللَّهُ تَعَالَى يُخَاطِبُ عِبَادَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُخَاطِبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَقَالَ لِلْكَافِرِ فِي اكْتِسَابِهِ الْكُفْرَ وَالشُّرْكَ: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وَالْكَفْرُ لَا يُعْمَلُ بِالْيَدِ؛ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَعْمَالِ مِمَّا يُبَاشَرُ بِالْيَدِ، أَطْلَقَ هَذَا الْإِطْلَاقَ؛ كَذَلِكَ الْغَالِبُ أَنَّ الْأَثْقَالَ تُحْمَلُ عَلَى الظُّهُورِ؛ قَالَ: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: ٣١] يَعْنِي: الْإِثَامَ، وَلَمَّا قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ وَقَدْ ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وَأَمَّا النُّزُولُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(١): فَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا:

(١) للحافظ الدارقطني كتاب بعنوان « النزول »، استعرض فيه الأحاديث الواردة بإثبات صفة النزول لله تعالى.

يَنْزِلُ اللَّهُ - تَعَالَى - إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ نُقْلَةٍ وَزَوَالٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْهُ.

ثُمَّ قَالُوا: بِلَا كَيْفٍ.

وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: يَجُوزُ حَمْلُ النُّزُولِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نُزُولِ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ؛

وَهُوَ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وَ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٣٣]، وَ﴿يُخَادِعُونَ

اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩، النساء: ١٤٢]، وَالْمُرَادُ يُخَادِعُونَ، [١٠١/أ] وَيُحَارِبُونَ، وَيُؤْذُونَ أَوْلِيَاءَهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا أَسْفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] أَي: أَغْضَبُوا أَوْلِيَاءَنَا وَرُسُلَنَا.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩، ص: ٧٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَإِنَّمَا تَوَلَّى النَّفْخَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَثَّلَ

لِمَرْيَمَ بَشَرًا سَوِيًّا.

وَقَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وَكَذَلِكَ: ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾

[الأنعام: ٦١].

وَكَذَلِكَ: ﴿مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْنُيُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وَيَجُوزُ حَمْلُ النُّزُولِ عَلَى إِسْبَاغِ اللَّهِ نِعْمَاءَهُ عَلَى عِبَادِهِ، عَلَى تَمَادِيهِمْ فِي الطُّغْيَانِ،

وَذُهُولِهِمْ فِي اللَّيَالِي عَنْ تَدَبُّرِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَرْكِ مَا هُمْ بِصَدَدِهِ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ؛ وَقَدْ

أَضَافَ النُّزُولَ إِلَى الْقُرْآنِ، وَلَمْ يُرْذَبِهِ الْإِنْتِقَالُ، وَقَدْ يُقَالُ: جَاءَ الرَّبِيعُ، وَذَهَبَ الشِّتَاءُ، وَلَا يُرَادُ

بِهِ الْإِنْتِقَالُ، وَنَزَلَ الْأَمِيرُ عَنْ حَقِّهِ، إِذَا وَضَعَ عَنْهُمْ حَقَّهُ، وَيُقَالُ: نَزَلْتُ بِفُلَانٍ الدَّاهِيَةَ، وَنَزَلْتُ

عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالرَّحْمَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ، وَأَقْبَلَ الْحَرُّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ: الضَّحِكُ وَالْعَجَبُ.

وَالْمَقْصُودُ بِالضَّحِكِ: إِظْهَارُ الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى: هُوَ الْمَفْهُومُ فِيمَا بَيْنَنَا.

وَالْعَجَبُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى أَحَدِنَا فَهُوَ: تَغْيِيرُ النَّفْسِ لِاسْتِحْدَاثِ عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ

هَذَا وَصْفُهُ - فَيُعْظَمُ ذَلِكَ الشَّيْءُ: إِمَّا إنْكَارًا، وَإِمَّا إعْظَامًا.
وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: فَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْكَارِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ
أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ شَابٍّ لَا صَبَوَةَ لَهُ»^(١).
وَهَكَذَا تَأْوِيلُ الرَّحْمَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالسُّخْطِ، وَلَا يُقَاسُ ذُو الْبِنْيَةِ بِمَنْ يَتَعَالَى عَلَى الْبِنْيَةِ.

(١) إسناده حسن: كذا حكم عليه الحافظ الهيثمي في: مجمع الزوائد (٢٧٠ / ١٠) وعزاه إلى الإمام أحمد في مسنده،
وأبي يعلى في مسنده، والطبراني في الكبير، وانظر الحديث في زوائد الهيثمي على مسند الحارث (٩٨٦ / ٢).

(٢)

الْقَوْلُ فِيهَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى



[إثبات رؤية الباري ﷻ]

وَنُصَدِّرُ هَذَا الْبَابَ

بِإِثْبَاتِ جَوَازِ تَعَلُّقِ الرُّؤْيَةِ بِالْبَارِي تَعَالَى،

وَالترتيبُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ فُصُولٍ تَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الإِذْرَاكَاتِ،

نُـمَّ

نَخُوضُ بَعْدَهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصِدُ؛

فَمِنْ أَهْمِّهَا:

(١ / ٢) إِبْثَاتُ الْإِدْرَاكَاتِ شَاهِدًا^(١)

فَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ وَمُعْظَمُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْمُدْرَكَ شَاهِدًا مُدْرِكٌ بِإِدْرَاكِ، كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ مِنَّا عَالِمٌ يَعْلَمُ.

وَالِإِدْرَاكُ: عَرَضٌ قَائِمٌ بِالْمُدْرِكِ عِنْدَنَا^(٢).

وَهُوَ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: قَائِمٌ بِجُزْءٍ مِنَ الْمُدْرِكِ، وَالْجُمْلَةُ هِيَ الْمُدْرِكَةُ بِإِدْرَاكِ فِي بَعْضِهَا^(٣). وَذَهَبَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ وَشِيعَتُهُ إِلَى نَفْيِ الْإِدْرَاكِ، وَصَارَ إِلَى أَنَّ الْمُدْرَكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، لَمْ يُثْبِتْهُ عَرَضًا زَائِدًا عَلَى الْحَيَاةِ^(٤).

وَرُبَّمَا يُسْنَدُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى أَبِيهِ الْجُبَّائِيِّ^(٥):

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ إِنَّمَا أَخَذَتْهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَلَمْ يُسَاعِدْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكِ أَنَّ نَقُولَ:

كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْثَاتِ الْإِدْرَاكَاتِ، وَكَمَا يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا شَاهِدًا وَأَثْبَتْنَا الْعِلْمَ بِتَجَدُّدِ حُكْمِهِ، كَذَلِكَ يَتَجَدَّدُ كَوْنُ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا^(٦).

وَمَنْ حَمَلَ الْمُدْرَكَ مُدْرِكًا عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ عَنْهُ، لَمْ يَتَّجِهْ لَهُ انْفِصَالٌ عَمَّنْ سَلَكَ هَذَا بَعِيْنِهِ فِي الْعُلُومِ وَالْقُدَرِ وَالْإِرَادَاتِ، وَإِنْ حُمِلَ الْإِدْرَاكُ عَلَى حُصُولِ بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا حَمْلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ يَطْرُقُ الْقَوَادِحَ إِلَى سَبِيلِ إِدْرَاكِ الْأَعْرَاضِ^(٧).

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٨)، والإرشاد (ص ١٦٦، ١٧٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٣)، والأبكار (١ / ٤٠١)، غاية المرام (ص ١٢١، ١٣٣)، والكامل (١٢٦ / أ)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٧)، وتلبيس الجهمية (١ / ٦٢٧).

(٢) انظر: مجرد المقالات (ص ١٨) وحكى عن الأشعري أن الإدراك معنى زائد على العلم، وعنه يحدث العلم، والكامل (١٢٦ / أ).

(٣) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٩٦).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٦)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦ / أ).

(٥) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

(٦) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦ / أ).

(٧) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٦٧).

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الطَّرِيقُ [١٠١/ب] إِلَى إِبْطَاتِ الْأَعْرَاضِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ إِلَيْهَا أَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ عَنْهَا مُتَجَدِّدٌ؛ يَجُوزُ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ نَقِيضِ لَهُ، فَإِذَا تَخَصَّصَ هُوَ بِالثُّبُوتِ دُونَ نَقِيضِهِ، دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ مُقْتَضِي لَهُ، وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ فَلَا ضِدَّ لَهُ، فَيَجْرِي^(١) فِيهِ مَا يَجْرِي فِي الْمُتَضَادَّاتِ مِنْ تَقْدِيرِ أَضْدَادِهَا.

وَهَذَا رَكِيقٌ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ لَهَا أَضْدَادٌ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ. عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لِلْخَصْمِ مَا ادَّعَاهُ، فَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ مُسْتَرَوِّحٌ؛ فَإِنَّ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ يَدُلُّ الدَّلِيلُ عَلَى^(٢) تَجَدُّدِ حُكْمٍ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ، فَإِذَا اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ افْتَقَرَ إِلَى مُخَصَّصٍ، وَلَا أَثَرَ فِي قَضِيَّةِ الدَّلَالَةِ لِتَقْدِيرِ ضِدِّهِ أَوْ نَفْيِهِ، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَتَ الْبَقَاءُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الْوُجُودِ^(٣).

وَعِمَادُ التَّعْلِيلِ عَلَى أَصْلِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ ثُبُوتُ الْحُكْمِ؛ فَمَهُمَا تَحَقُّقُ ثُبُوتِهِ زَائِدًا عَلَى الذَّاتِ كَانَ مُعَلَّلًا بِعِلَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ التَّعْلِيلِ شَاهِدًا بِدَلِيلٍ، وَثُبُوتُهُ غَائِبًا بِدَلِيلٍ آخَرَ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِتَبَايُنِ الْحُكْمَيْنِ، وَالِدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ شَاهِدًا تَجَدُّدُ الْحُكْمِ وَجَوَازُهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ غَائِبًا: وَجُوبُ اطِّرَادِ الْعِلَّةِ وَانْعِكَاسِهَا، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَجُوبُ التَّعْلِيلِ.

ثُمَّ مَا قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ يَبْطُلُ بِالتَّأْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الصَّوْتُ يُثْبِتُهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ لَا أَضْدَادَ لَهَا عَلَى أَصْلِهِ فَبَطُلَ تَعْوِيلُهُ عَلَى نَفْيِ الضِّدِّ^(٤).

ثُمَّ دَعَوَاهُ أَنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ بَاطِلَةٌ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْآفَاتِ عَنْهُ، فَقَدْ يَكُونُ مُدْرِكًا مَعَ تَضَاعُفِ الْآفَاتِ عَلَيْهِ؛ كَالْأَعْمَى

(١) المراد النفي؛ أي: الإدراك لا ضد له، حتى يجري فيه ما يجري في المتضادات من تقدير أضدادها.

(٢) كلمة: «على» ليست في الأصل.

(٣) هذا الاستدلال والجواب عنه مما أخذه الأنصاري عن شيخه الجويني؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/أ).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَالسَّمِيعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُدْرِكَ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَاتٌ تَمْنَعُ الْإِدْرَاكَ، فَقَدْ صَرَّحَ بِإِثْبَاتِ الْإِدْرَاكِ وَإِثْبَاتِ ضِدِّهِ، وَذَلِكَ خِلَافُ مَذْهَبِ الرَّجُلِ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ: الْعَالِمُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَيْسَتْ بِهِ آفَةٌ تَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا، وَالْمُدْرِكُ هُوَ مَنْ لَهُ الْإِدْرَاكُ، فَلَا مَحِيصَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَتَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ أَنَّ كَوْنَ الْمُدْرِكَ مُدْرِكًا صِفَةٌ إِثْبَاتٍ كَمَا أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَوْنَ الْمُرِيدِ مُرِيدًا - : صِفَةٌ إِثْبَاتٍ، وَالْحَيُّ يُصَادِفُ نَفْسَهُ غَيْرَ مُدْرِكٍ، ثُمَّ يُصَادِفُهَا مُدْرِكًا، فَيُمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَ حَالَتَيْ كَوْنِهِ سَاهِيًا عَنِ الشَّيْءِ وَكَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ، وَالنَّفْيُ لَا يُؤَثِّرُ فِي إِيْجَابِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالِاتِّفَاقِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ الْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الْحَيِّ مُدْرِكًا انْتِفَاءً الْآفَةِ عَنْهُ، لَوَجَبَ - إِذَا انْتَفَتِ الْآفَةُ عَنْهُ - أَنْ يُدْرِكَ اللَّطِيفَ؛ كَمَا يُدْرِكُ الْكَثِيفَ، وَيُدْرِكُ النَّائِيَّ؛ كَمَا يُدْرِكُ الدَّانِي^(١).

فَإِنْ قَالُوا: إِدْرَاكُ الشَّيْءِ يَسْتُدْعِي شَرَائِطَ؛ مِنْهَا: اتِّصَالُ الْأَشْجَةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ، وَإِذَا فَقَدْ شَرُطَ مِنْهَا لَا يَتَحَقَّقُ الْإِدْرَاكُ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ؛ فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَيَاةُ وَانْتِفَاءُ الْآفَةِ وَاتِّصَالُ الشُّعَاعِ بِالْمُدْرِكِ، كُلُّ ذَلِكَ شَرُطٌ إِمَّا وَجُوبًا، وَإِمَّا عَادَةً، وَالْمُدْرِكُ مُدْرِكٌ بِإِدْرَاكِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عِنْدَ هَذِهِ الشَّرَائِطِ، فَلَيْسَ مَا قُلْتُمْ أَوْلَى مِمَّا قُلْنَا، وَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُدْرِكُ مُدْرِكًا بِإِدْرَاكِ، لَلَزِمَ جَوَازُ إِدْرَاكِ الْمُدْرِكِ شَخْصًا بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُخْلَقُ لَهُ الْإِدْرَاكُ، وَيَكُونُ بِحَضْرَتِهِ فِيلَةً تَلْعَبُ وَلَا يَرَاهَا، وَأَنْعَامٌ تَسْرَحُ وَلَا يَرَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ رُؤْيُهَا، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَرَى [١٠٢/أ] الشَّخْصَ الْبَعِيدَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ لَهُ رُؤْيُهُ، وَلَا يَرَى الشَّخْصَ الَّذِي بِحَضْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ رُؤْيُهُ، وَكَذَلِكَ يَلْزِمُ سَمَاعُ صَوْتٍ خَفِيِّ مَنْ بَعِيدٍ مَعَ تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ بَوَاقَاتُ تَضْرِبُ وَهُوَ لَا يَسْمَعُهَا.

قُلْنَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرُ مُسْتَبْعِدٍ فِي الْمَقْدُورِ لَوْ جَرَتِ الْعَادَةُ بِهِ، لَكِنَّ الْعَادَاتِ مُطَرِّدَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ يَرَى اللَّطِيفَ يَرَى الْكَثِيفَ إِذَا كَانَ بِالقُرْبِ مِنْهُ، وَأَنَّ مَنْ يَسْمَعُ الْخَفِيفَ مِنَ الْأَصْوَاتِ يَسْمَعُ الرَّفِيعَ مِنْهَا، وَلَمَّا طَرَدَ اللَّهُ - تَعَالَى - الْعَادَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَلَقَ لَنَا الْعِلْمَ اضْطِرَارًا

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٢٦/ب).

بأن ليس يحضر منها ما لا نراه مما ذكرتموه.

فإن قيل: الدليل على أن المدرك الذات إذا انتفت عنها الآفات أن الذات إذا سلمت تدرك كل معروض عليها من المتماثلات والمختلفات، وإدراكها للسواد كإدراكها للبياض، ولو كان مدركاً بإدراك، لجاز أن يدرك بعض الأشياء دون بعض مما يقابل المدرك كما أن العالم منا لما كان عالماً بعلم جاز أن يعلم السواد دون البياض^(١) لتعلق علمه بأحدهما دون الثاني.

قلنا: قد أقمنا الدلالة على ثبوت الإدراك، وما ذكرناه من أن السواد والبياض غير مختلفين في قضية الإدراك إذا وقعا في متصل الشعاع فإنما كان كذلك لأن الله تعالى أجرى العادة بذلك، إلا أن ذلك من قضاء العقول؛ هذا كما أن الإنسان إذا أراد أن يتذكر آية من القرآن، أو بيتاً من القصيدة، فيحصل له العلم بأكثر مما يريد، وكذلك في الأفعال المتولدة على رأي مخالفين؛ كما في الإيلام والإلذاز، والجذب والدفع، والإفهام ونحوها؛ فليس يقع شيء من ذلك على حسب المقصود، بل تختلف وتتفاوت؛ على ما يريد الله - تعالى - ويخلق.

ثم نقول: قد علمتم أن الملائكة يترددون حولنا، وكذلك الجن والشياطين، وهم يروننا ونحن لا نراهم، وقد بلغنا من معجزات الرسل وكرامات الأنبياء أن الله - تعالى - أعمى أبصار الأعداء عنهم مع سلامة بنيتهم.

ثم نسألهم فنقول: إذا قلتم: إن المدرك هو الحي الذي لا آفة به، فالمصحح لكونه مدركاً ثبوت كونه حياً أو انتفاء الآفات عنه أو كلاهما؟

فإن قلتم: المصحح كونه حياً، كان باطلاً، فرب حياً لا يدرك، والانتفاء هو العدم، فلا يعلل به حكم ثابت محسوس، لا على الأفراد، ولا على الاشتراك.

فإن قيل: نحن لم نجعله علة، لكن جعلناه شرطاً.

قلنا: اتعنون به جملة الآفات أو بعضها؟

ولا سبيل إلى التعميم؛ فإن الأعمى قد يسمع، والأصم قد يبصر.

وإن عنيتم به آفة مخصوصة: فعينوها، ولا سبيل لهم إلى التعيين إلا بإثبات الإدراك وضده.

(١) قوله: « مما يقابل المدرك .. إلخ » بهامش الأصل.

(٢ / ١ / ١) فَضْلُ: [الْإِدْرَاكَاتُ هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ؟]

اختلفَ جَوَابُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي أَنَّ الْإِدْرَاكَاتِ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، أَمْ هِيَ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ؟

[وَهَذَا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ.

وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَتْ الْإِدْرَاكَاتُ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، بَلْ هِيَ مُخَالَفَةٌ لِأَجْنَاسِ الْعُلُومِ]^(١).

وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاضِي وَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ مِمَّنْ قَالَ: إِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، فَيُقْطَعُ بِأَنَّهَا تُخَالِفُ كُلَّ عِلْمٍ فَلَا يُسَمَّى إِدْرَاكًا، ضَرْوَرِيًّا كَانَ الْعِلْمُ أَوْ كَسْبِيًّا.

وَلَيْسَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْإِدْرَاكَاتِ لِلشَّيْءِ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُجَانِسُ الْعِلْمَ بِهِ وَيُمَاثِلُهُ، بَلْ هُمَا عِنْدَهُ عِلْمَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ لِذَاتَيْهِمَا، وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا، [وَيَتَنَزَّلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةً الْإِدْرَاكَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ وَإِنْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهُمَا]^(٢).

وَنَحْنُ إِنْ فَرَعْنَا عَنْ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ؛ فَلَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - يَرَى الْمَعْلُومَ مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ.

وَالدَّلِيلُ [١٠٢ / ب] عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ بِهِ وَاتَّحَدَ الْمُتَعَلِّقُ، وَاسْتَوَى الْعِلْمَانِ فِي صِفَاتِ الْأَنْفُسِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا، فَلَمَّا خَالَفَ الْإِدْرَاكَ الْعِلْمَ بِالْمُدْرَكِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ وَالِاسْتِوَاءِ فِي الْحُدُوثِ، لَا لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْجِنْسِ.

يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا بَلِ الْعُلُومُ مِنْ قَبِيلِ الْإِدْرَاكِ.

(١) قوله: « وهذا اختيار الأستاذ.. إلخ » بهامش الأصل.

(٢) قوله: « ويتنزل ذلك منزلة الإدراكين.. إلخ » بهامش الأصل.

ثُمَّ مِنْ أَضْلَانَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْأَكْمَةَ الَّتِي لَا يُبْصِرُ كُلُّ وَجْهِ مِنَ الْعِلْمِ حَتَّى يُضَاهِيَ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا الْبَصِيرَ، ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ، وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ لَا نَحْرَمَ هَذَا الْأَصْلَ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الْإِدْرَاكُ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ اسْتَدَلَّ بِأَنْ قَالَ: لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ، [وَمَا ذَاكَ إِلَّا ^(١)] لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْمُدْرِكِ، غَيْرُ أَنَّ لِلْعُلُومِ مَدَارِكَ، فَلَا خْتِلَافَ الْمَدَارِكِ يَتَخَيَّلُ صَاحِبُهَا أَنَّهَا خَارِجَةٌ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، وَهَذَا مِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْكَعْبِيُّ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا، وَلَا يَعْلَمُهُ؛ كَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ وَالْبَهِيمَةِ ^(٢).

وَقَالُوا أَيْضًا: كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ كَرَاهِيَّةٌ لِضِدِّهِ، وَالْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ إِرَادَةُ الشَّيْءِ إِلَّا مَعَ كَرَاهِيَّةٍ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ الْإِدْرَاكُ مَعَ الْعِلْمِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ يُخَالِفُ الْعِلْمَ يَسْتَدِلُّ بِاتِّفَاقِ الْمُحَصِّلِينَ عَلَى أَنَّ عِلْمَ الرَّبِّ تَعَالَى مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِهَا مَعَ التَّفْصِيلِ، فَلَوْ كَانَتْ الْإِدْرَاكَاتُ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، وَكَانَ تَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ مِنْ ضَرْبِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، لَوَجَبَ اقْتِضَاءُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ أَحْكَامَهَا وَتَعَلُّقُهَا بِالْمُدْرَكَاتِ، وَذَلِكَ يُغْنِي عَنِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَوَجَبَ الْإِكْتِفَاءُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ: أَنَّ مَنْ عِلِمَ شَيْئًا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً بَيْنَ حَالَتَيْهِ، كَمَا يُدْرِكُ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِينِ ^(٣).

يُؤَكِّدُ هَذَا بِأَنْ نَقُولَ: اتَّفَقَ مُشَبِّهُو الصِّفَاتِ وَنُفَاتِهَا عَلَى إِحَالَةِ إِثْبَاتِ عِلْمَيْنِ لِلْقَدِيمِ - تَعَالَى - إِذِ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ قَائِمٌ مَقَامَ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ وَالْمُخْتَلِفَةِ.

وَمَنْ صَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ يُجِيبُ عَنْ هَذَا وَيَقُولُ: نَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ، فَنَقُولُ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِدْرَاكِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمٌ أَوْ مَعْنَى الْإِدْرَاكِ؛

(١) قوله: « وما ذاك إلا » بهامش الأصل.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٣٩/أ).

(٣) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٤٤).

كَمَا قُلْنَا فِي الْإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسِ: إِنَّهُ يَجْمَعُهَا اسْمُ الْإِدْرَاكِ وَخَاصِّيَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ مُخَالَفًا لِلْبَصَرِ، وَلَا يُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي، وَالْإِدْرَاكِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي اتِّصَالًا وَلَا مُقَابَلَةً وَلَا انْطِبَاعَ حَاسَّةٍ كَالْعِلْمِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمُدْرِكِ وَالْمَرْتَبِيَّ وَوُجُودَهُ بِخِلَافِ الْعِلْمِ.

وَقَوْلُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ لِلْأَكْمَةِ الْعِلْمُ بِالْأَلْوَانِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ فَإِنَّ الْأَكْمَةَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَيِّزِ بَيْنَ الْأَلْوَانِ، وَمَا ادَّعَاهُ الْأُسْتَاذُ مِنْ أَنَّ الْإِدْرَاكَ لِلشَّيْءِ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ بِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِدْرَاكِ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ: يُشْكِلُ بِالْإِرَادَةِ مَعَ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُتَصَوَّرُ دُونَ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لِلْأُسْتَاذِ أَنَّهُ كَمَا لَا يُتَصَوَّرُ مُدْرِكٌ لِلشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ [١/١٠٣] عَالِمٌ بِالشَّيْءِ دُونَ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا لَهُ، وَهَذَا عَرُوضُ الْإِرَادَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَلَنَا فِي الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَفْصِيلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: لَا يَمْتَنِعُ اقْتِرَانُ قَبِيلَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ، مَعَ تَمَيُّزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَلَمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: إِدْرَاكِ الْأَلَمِ هُوَ الْعِلْمُ نَفْسُهُ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ جَعَلَ شَرْطَ ثُبُوتِهِ ثُبُوتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ مَعَ الْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ مَعَ الْحَيَاةِ؛ فَإِنَّ الْحَيَاةَ شَرْطٌ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنَهَا.

فَإِنْ قَالَ الْكَعْبِيُّ: الْإِدْرَاكِ إِذَا لَمْ يَقْتَضِ تَشْكُلًا لِمَا يُدْرِكُهُ الْمُدْرِكُ، وَلَا مُقَابَلَةً؛ فَلَا يُفِيدُ إِلَّا مَا يُفِيدُهُ الْعِلْمُ:

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْعَاقِلَ يُدْرِكُ تَفْرِقَةً بَيْنَهُمَا ضَرُورَةً.

فَإِنْ قَالَ: تِلْكَ الْفُرْقَةُ الَّتِي تَتَخَيَّلُونَهَا إِنَّمَا هِيَ انْطِبَاعُ الْحَاسَّةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَالْإِدْرَاكِ شُعُورُ النَّفْسِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْعِلْمُ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَضَمَّنُهُ الْإِدْرَاكِ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَالْإِدْرَاكِ الَّذِي هُوَ الْإِبْصَارُ مَحَلُّهُ الْحَدَقَةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِدْرَاكَاتِ؛ فَإِدْرَاكِ الطَّعْمِ مَحَلُّهُ اللِّسَانُ، وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِيبَهُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، وَكَذَلِكَ إِدْرَاكِ اللَّمَسِ وَإِدْرَاكِ الْأَلَمِ مَحَلُّهُ الْعُضْوُ الْحَسَّاسُ، وَالْعِلْمُ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ،

وَيَلْزَمُ الْكَعْبِيُّ أَنْ يَنْفِي الْإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسَ شَاهِدًا بِأَنَّهَا عُلُومٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَدَارِكُهَا.
 قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ^(١): « الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْإِدْرَاكَ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ أَوْ لَيْسَ
 مِنْ قَبِيلِهِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَإِنْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عِلْمٌ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْعُلُومِ الَّتِي لَيْسَتْ
 بِإِدْرَاكِ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُهَا قَضِيَّةُ الْإِدْرَاكِ فَهُمَا بِمَثَابَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ ».
 وَكَانَ الْإِمَامُ يَقُولُ: لَا بَلَّ الْخِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى.

(٢ / ١ / ٢) فَضْلُ: [الْإِدْرَاكَ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ]^(٢)

الْإِدْرَاكَ عِنْدَنَا غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(٣) وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ
 شَرَطُوا الْبِنْيَةَ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ الْحَيِّ شَاهِدًا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا^(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى وَحْدَهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَمَاهِيَّتِهِ.
 وَالْمُعْتَزِلَةُ سَوَاءٌ أَثَبَّتُوا الْإِدْرَاكَ أَوْ نَفَوْهُ، فَالْمُذْرِكُ شَاهِدًا يَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى
 أُصُولِهِمْ.

وَنَحْنُ نَذْكُرُ هُنَا: مَا يَقَعُ بِهِ الْإِسْتِقْلَالُ، وَنُحِيلُ بَسْطَهُ عَلَى مَوْضِعَيْنِ؛ فَنَقُولُ:
 أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ^(٥) لَا يَقُومُ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَيَسْتَحِيلُ انْبِسَاطُهُ عَلَى مَحَلِّينِ
 وَأَكْثَرٍ، وَإِذَا قَامَ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ أَفَادَ حُكْمًا لَهُ، وَلَا أَثَرَ لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ؛ فَإِنَّ كُلَّ جَوْهَرٍ
 مُخْتَصٌّ بِحَيِّزِهِ، مَوْصُوفٌ بِأَعْرَاضِهِ، وَكَمَا لَا يُؤَثِّرُ جَوْهَرٌ فِي جَوْهَرٍ، فَلَا يَثْبُتُ حُكْمٌ عَرَضٍ
 جَوْهَرٍ لْجَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْجَوْهَرِ فِي تَفَرُّدِهِ وَانْضِمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا جَازَ قِيَامُ

(١) كذا بالأصل، ولعل هذه العبارة من الناسخ أو من إملاء من المصنف على أحد تلامذته؛ كما كان هذا عادة العلماء في التصنيف.

(٢) انظر هذا المبحث في: أصول الدين (ص ١٠٥، ١٠٦)، والإرشاد (ص ١٦٧)، والأبكار (١ / ٤١٨)، وغاية المرام (ص ١٢٩، ١٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب). وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ٥٠، ٦٤).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢١ / ١٢).

(٤) في الأصل: « سيأتي في موضعه » بالتذكير مع عوده على المؤنث الذي هو المسألة، ولعله من أخطاء النسخ أو من ترك إعجام الحروف واشتباه الياء بالتاء واضح.

(٥) قوله: « ونحيل بسطه.. إلخ » بهامش الأصل.

الإدراك به مع اتّصاله بالجوهر، جاز قيامه به مع تفرّده؛ فإنه لا يحول عن صفته: تفرّد أو انضمام إلى غيره؛ إذ لا أثر لما انضم إليه^(١).

فإن قيل: هذا الذي ذكرتموه ينتقض عليكم بالاجتماع؛ فإنه يقوم بالجوهر عند انضمام غيره إليه، ولا يقوم به عند انفراده، وصفته لم تتغير بالتفرّد والانضمام.

قلنا: ما يقوم بالجوهر - عند انضمام غيره إليه - مماثل لما يقوم به عند انفراده؛ فإنه إنما يقوم به ما يخصّصه غيره بحيزه، وحكمه في ذلك لا يختلف، ولكن الكون القائم به يُسمّى اجتماعاً في حال، ولا يُسمّى اجتماعاً في حال، وهذا على قول من لم يجعل الاجتماع معنى زائداً [١٠٣/ب] على الكون المخصّص.

جواب آخر: هو أن الإدراك لا يقتضي صفة نفسية جمعا وضمّا، والاجتماع متضمّن لنفسه ضمّا، ولا يستريب محصل في الفرق بين القيلين.

ثم من نفى الإدراك وزعم أن المذكر هو الحي الذي لا آفة به شرط البنية^(٢) أيضا شاهداً، والشروط يجب طردها اجتماعاً، فلو كانت البنية شرطاً في كون المذكر مذكراً، لوجب طرد ذلك شاهداً وغائباً، وقد ثبت كون الربّ سميعاً بصيراً عند الجمع مع تعاليه عن كونه جسماً مبنياً.

فإن قالوا: إنّما يشترط البنية في المذكر بالإدراك؛ كما يشترط ذلك في الحي بالحياة، والعالم بالعلم، والقادر بالقدرة، والربّ تعالى مذكر لنفسه لا لمعنى.

قلنا: هذا بناء فاسد على فاسد؛ فإن هذه الصفات لو كانت مفتقرة إلى البنية لافتقرت أحكامها إلى البنية، ثم إن استقام هذا العذر للقدمات من المعتزلة، لم يستقم لابن الجبائي؛ فإنه نفى الإدراك شاهداً وغائباً، وزعم أن المذكر شاهداً مفتقر إلى البنية لكونه مذكراً.

ثم نقول: ما ذكرتموه ينتقض على أصلكم؛ فإنكم قلتم: لما كانت الحياة شرطاً في ثبوت العلم والقدرة شاهداً كان كون الحي شرطاً في كونه عالماً قادراً حياً.

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ١٦٧)، ونهاية الأقدام (ص ٣٤٧)، وغاية المرام (ص ١٢٩)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ ب).

(٢) كلمة: «البنية» بهامش الأصل.

ثُمَّ قُلْتُمْ عَلَى طَبَقِ ذَلِكَ: إِنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى عَالِمٌ قَادِرٌ، وَكَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا، مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ حَيًّا مَعَ نَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا: كَوْنُهُ تَعَالَى مُدْرِكًا مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا، وَإِنْ كَانَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا غَيْرَ مُعَلَّلٍ بِالْإِدْرَاكِ، فَكَمَا أَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ لَا يُخْرِجُ الْعَالِمَ وَالْقَادِرَ عَنِ اقْتِضَاءِ الشَّرْطِ، كَذَلِكَ نَفْيُ الْإِدْرَاكِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِي تَعَالَى لَيْسَ يُدْرِكُ بِحَاسَّةٍ وَآلَةٍ؛ كَمَا لَمْ يَفْعَلْ بِآلَةٍ وَأَدَاةٍ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا مُفْتَقِرٌ إِلَى ذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْقَدِيمِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِالْمُحْدَثِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنِ الْقَدِيمُ تَعَالَى مُسْتَعْنِيًّا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا؛ كَمَا اسْتَعْنَى عَنْ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: لَا تُعْقَلُ الْعَالِمِيَّةُ وَالْقَادِرِيَّةُ دُونَ كَوْنِ الْمَوْصُوفِ بِهَا. قُلْنَا: وَقَدْ قُلْتُمْ: لَا يُعْقَلُ كَوْنُ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا شَاهِدًا دُونَ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا، وَالشَّرْطُ لَا يَخْتَلِفُ شَاهِدًا وَغَائِبًا.

ثُمَّ عِنْدَنَا: الْمُدْرِكُ يَكُونُ مُدْرِكًا بِإِدْرَاكِ، يَخْلُقُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - لَهُ؛ فَيُشْتَرِطُ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا ثُبُوتُ الْإِدْرَاكِ مَعَ الْحَيَاةِ.

(٣ / ١ / ٢) فَضْلُ: [الِهُدْرُكِ مِنَّا هَلْ يُدْرِكُ بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؟]^(٢)

قَدْ أَطْبَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى أَنَّ الْمُدْرِكَ مِنَّا لَا يُدْرِكُ إِلَّا^(٣) بِأَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ؛ كَالْحَاسَّةِ وَنَحْوِهَا^(٤).

قَالُوا: وَمِنْ أَدَوَاتِ الرُّؤْيَةِ الْأَشْعَّةُ فَيَنْبَعُثُ مِنْ كُلِّ حَاسَّةٍ سَلِيمَةٍ أَشْعَّةٌ عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُضِيئَةٌ تَتَشَكَّلُ وَتَتَحَرَّكُ وَتَتَعَوَّجُ وَتَسْتَقِيمُ، فَإِذَا اتَّصَلَ الشُّعَاعُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ النَّاطِرِ

(١) قوله: « والحياة » بهامش الأصل.

(٢) انظر هذا المبحث في: أبكار الأفكار (١ / ٤٣٢)، وغاية المرام (ص ١٣٢)، والكامل في اختصار الشامل (١٣٠ / أ).

(٣) في الأصل بدون أداة الاستثناء: « إلا » والصواب إثباتها تبعًا لمذهب المعتزلة في المسألة، وأيضًا هذا ما يشهد له السياق.

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ٥٦، ٥٧، ١٢٤).

بِشَيْءٍ عَلَى حَدِّ مَعْلُومٍ مَعَ اسْتِقَامَةٍ وَاسْتِدَادٍ، وَلَمْ يَقْصُرْ عَنْ حَدِّ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَنْبُتْ، بَلْ يَتَشَبَّثُ بِهِ؛ فَيَرَى عِنْدَ ذَلِكَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ الشُّعَاعُ، وَإِنَّمَا يَرَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّ الشُّعَاعِ.

وَإِنَّمَا قَالُوا: أَوْ بِمَحَلِّهِ، فَإِنَّ الْأَلْوَانَ مَرِيئَةً وَالشُّعَاعَ لَا يَتَّصِلُ بِهَا، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ بِمَحَلِّهَا.

قَالُوا: صَحَّ^(١) وَإِذَا بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرِيئِي بِحَيْثُ تَبَدَّدُ الْأَشِعَّةُ وَلَا تَتَّصِلُ بِالْمَرِيئِي عَلَى سَدَادٍ فَلَا يَرَى، وَكَذَلِكَ إِذَا قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا تَنْبَعِثُ الْأَشِعَّةُ، فَلَا يَرَى^(٢)؛ وَلِهَذَا لَا يَرَى الرَّائِي بَاطِنَ أَجْفَانِهِ.

قَالُوا: وَإِذَا تَعَرَّجَتْ^(٣) الْأَشِعَّةُ وَتَلَوَّلَتْ فَرُبَّمَا يَرَى الْوَاحِدَ اثْنَيْنِ، وَإِذَا تَحَقَّقَ انْبِعَاثُ الشُّعَاعِ عَلَى سَدَادٍ - غَيْرَ أَنَّهُ اعْتَزَّضَ مَانِعٌ يَمْنَعُ الْاِتِّصَالَ بِالْمَرِيئِي - فَلَا يَرَى أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَاعِدَةِ - الَّتِي هِيَ مُتَّصِلُ الشُّعَاعِ - [١٠٤/أ] تَضَرُّسٌ فَلَا تَتَشَبَّثُ الْأَشِعَّةُ لِصِقَالَتِهِ فَلَا يَرَى أَيْضًا، بَلْ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَرْتَدُّ الْأَشِعَّةُ إِلَى الرَّائِي فَيَرَى عِنْدَ ذَلِكَ نَفْسَهُ.

قَالُوا: وَإِذَا قُدِّرَ جِسْمٌ صَقِيلٌ فِي مُقَابَلَةِ الرَّائِي، وَقُدِّرَ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ الْجِسْمِ الصَّقِيلِ جِسْمٌ آخَرُ صَقِيلٌ يُحَاذِي قَفَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَى فِي الْمِرَاةِ الَّتِي تُقَابِلُ وَجْهَهُ قَفَاهُ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِتَرَدُّدِ الشُّعَاعِ بَيْنَ الْمِرَاتَيْنِ، وَرَدِّ إِحْدَاهُمَا الشُّعَاعَ إِلَى الْآخَرَى، وَرَدِّ مَا يُقَابِلُ الرَّائِي الشُّعَاعَ إِلَى الْحَدِّقَةِ، وَلِذَلِكَ يَرَى الْقَمَرَ إِذَا نَظَرَ فِي الْمَاءِ.

قَالُوا: وَلِلْأَشِعَّةِ حَدٌّ مَعْلُومٌ وَقُدْرٌ مَحْدُودٌ، وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ تَمْنَعُ مِنَ الْإِذْرَاكِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَرَى جِرْمُ الشَّمْسِ لِإِفْرَاطِ الشُّعَاعِ وَمُجَاوَزَةِ الْحَدِّ، وَاللَّطِيفُ إِنَّمَا يَرَى لِقُوَّةِ الْأَشِعَّةِ^(٤).
وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَا قَالُوهُ أَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْقَوْلَ فِي الْأَشِعَّةِ وَاشْتِرَاطِهَا مُتَرَتِّبٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْحَاسَةِ وَالْبَنِيَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْمُذْرَكَ فِي كَوْنِهِ مُذْرَكًا غَيْرَ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ مَنَعًا، بَلْ يَكْفِي فِي ثُبُوتِ الْإِذْرَاكِ حَيَاةُ الْمَحَلِّ، وَانْتِفَاءُ أَضْدَادِهِ، وَلَوْ كَانَ الشُّعَاعُ شَرْطًا فِي الرُّؤْيَةِ لَوَجَبَ طَرْدُ الشَّرْطِ شَاهِدًا وَغَائِبًا، وَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - يَرَى الْمَرِيئَاتِ مَعَ اسْتِحَالَةِ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ وَالْإِنْبِعَاثِ، وَجَبَ الْقَضَاءُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوطٍ أَضْلًا.

(١) قوله: «أو بمحله..... إلخ» بهامش الأصل. (٢) قوله: «فلا يرى» بهامش الأصل.

(٣) كذا بالأصل، وهو الصواب، وبهامشه: «انفرجت».

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (١٣٠/أ، ب).

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَشِعَّةُ عِنْدَكُمْ أَجْسَامٌ مُضِيئَةٌ مُشَكَّلَةٌ، وَالْأَجْسَامُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، بَلِ الرَّبُّ تَعَالَى مُنْفَرِدٌ بِإِبْدَاعِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَبْنِي عَلَيْهِ مَقْصِدَنَا وَنَقُولُ: تَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَشِعَّةَ الْمُنْبَعِثَةَ عَنْ سَوَادِ الْحَدَقَةِ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى ابْتِدَاءً عِنْدَ فَتْحِ الْأَجْفَانِ، أَوْ تَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُدَاخِلَةٌ فِي أَجْزَاءِ الْحَدَقَةِ عِنْدَ تَطْبِيقِ الْأَجْفَانِ، وَإِذَا انْفَتَحَتْ انْبَعَثَتِ الْأَشِعَّةُ؟

فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ فَتْحُ الْأَجْفَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الْأَشِعَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ تَعَالَى خَلْقُ ضَرْبٍ مِنَ الْأَجْسَامِ عِنْدَ انْطِبَاقِ أَجْسَامٍ وَعِنْدَ انْفِتَاحِهَا، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ.

فَلْيَجْرِي عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَفْتَحَ الصَّحِيحُ غَيْرَ الْمَثُوفِ أَجْفَانَهُ فِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَلَا يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَشِعَّةَ؛ فَلَا يَرَى شَيْئًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ^(١).

وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْأَشِعَّةَ مُتَسْتَرَّةٌ بِالْأَجْفَانِ، وَإِنَّمَا تَنْبَعِثُ عِنْدَ فَتْحِهَا.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ: مِنْهَا أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَقِيلًا بِدَاخِلِهِ أَجْرَامٌ، وَإِذَا صَقِلَ فَلَمْ يَتَقَلَّبْ عَنْ هَيْئَتِهِ وَصِفَتِهِ، فَمَا بَالُ الْأَشِعَّةِ دَاخِلَتُهُ، وَلَمْ تَكُنْ بِدَاخِلِهِ قَبْلُ؟!

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ حُكِمَ الْأَجْسَامُ أَنَّهَا سَوَاءٌ عَلَى الْأَحْيَازِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ كَيْفَ يَرْجِعُ إِلَى نَاطِرِ الْعَيْنِ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْأَجْفَانِ، وَلَيْسَ فِي سَوَادِ الْحَدَقَةِ تَخْلُخُلٌ يَسَعُ الْأَشِعَّةَ، وَكَيْفَ تَجْتَمِعُ تِلْكَ الْأَشِعَّةُ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي إِنْسَانِ الْعَيْنِ وَسَوَادِ الْحَدَقَةِ، مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ وَقِلَّةِ تَخْلُخُلِهِ؛ فَإِنَّ النَّاطِرَ إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، يَرَى مُتَّسِعَ الْهَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَيَرَى السَّهْلَ وَالْجَبَلَ، وَإِنَّمَا يَتَرَاءَى لَهُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِاتِّصَالِ الْأَشِعَّةِ بِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: مَا الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاطِ الْأَشِعَّةِ مِنَ النَّاطِرِ؟ وَهَلَّا اسْتَقَرَّتْ فِي أَحْيَازِهَا مُجَاوِرَةً أَوْ مُتَسْتَرَّةً!!

قَالُوا: الْمَوْجِبُ لِانْبِعَاطِهَا فَتْحُ الْأَجْفَانِ وَتَقْلِبُ الْحَدَقَةِ؛ فَتَوَلَّدَ حَرَكَاتُ الْحَدَقَةِ وَالْأَجْفَانِ دَفَعَ الْأَشِعَّةَ وَانْبِعَاطِهَا.

قُلْنَا: الْقَوْلُ بِالتَّوَلَّدِ [١٠٤/ب] بَاطِلٌ عِنْدَنَا، عَلَى أَنَّ مُعْظَمَ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلَّدِ مَنْعُوا تَوَلَّدَ الْحَرَكَاتِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَوْلَدَ هِيَ الْإِعْتِمَادَاتُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧١).

عَلَى أَنَا نَقُولُ: مَنْ قُطِعَتْ أَجْفَانُهُ وَسَكَنَ حَدَقَتُهُ - فَإِنَّهُ لَا مَحَالَةَ يَرَى، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ
الْمُوجِبُ لِذَلِكَ تَقْلِيلَ الْحَدَقَةِ وَفَتْحَ الْأَجْفَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْحَاسَةِ اعْتِمَادَاتٌ تُوجِبُ دَفْعَ الْأَشْعَةِ وَبَسْطَهَا.

قُلْنَا: الْإِعْتِمَادَاتُ اللَّازِمَةُ عَلَى أَصْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ هَوِيًّا كَاعْتِمَادَاتِ الثَّقِيلِ، أَوْ تَصْعُدًا
كَاعْتِمَادَاتِ لَهَيْبِ النَّارِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ فَإِنَّهَا مُجْتَلَبَةٌ^(١) مُكْتَسَبَةٌ، وَمَنْ نَظَرَ يَمْنَةً
أَوْ يَسْرَةً فَلَيْسَ يَكْتَسِبُ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَلَا يُحِسُّ بِهَا حَسَبَ إِحْسَاسِهِ
تَحْرِيكَ يَدِهِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً؛ فَثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدَقَةِ اعْتِمَادٌ لَازِمٌ وَلَا مُكْتَسَبٌ فِي جِهَةِ
الْمَرْئِيِّ، فَبَطَلَ قَوْلُهُمْ فِي الْأَشْعَةِ بُطْلَانًا ظَاهِرًا.

ثُمَّ إِنَّا نَتَمَسَّكُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ بُطْلَانِ أُصُولِهِمْ بِأَمْثِلَةٍ تَهْدُمُ أَرْكَانَهُمْ، وَتُوضِحُ بُطْلَانَ مَا عَوَّلُوا
عَلَيْهِ:

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لَوْ صَحَّ مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ وَانْعِكَاسِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ:
إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ؛ كَالْمِرَاةِ وَنَحْوِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَا يَرَى الْمِرَاةَ
فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا، بَلِ ارْتَدَّتْ مِنْهَا إِلَى النَّاطِرِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا يَرَى الْمِرَاةَ^(٢)؛ لِأَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا مِنْهَا لَا تَخْلُو عَنْ تَضَرُّسٍ فَتَتَشَبَّثُ
أَجْزَاءُ مِنَ الْأَشْعَةِ بِمَوَاقِعِ التَّضَرُّسِ مِنَ الْمِرَاةِ وَلَا يَنْعَطِفُ؛ فَإِنَّهُ يَرَى الْمِرَاةَ بِتِلْكَ الْأَجْزَاءِ.
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَحَكُّمٌ؛ لِأَنَّ مِنْ حُكْمِ الصَّقِيلِ عِنْدَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْأَشْعَةَ وَيَعْكِسَهَا، تَسَاوَتْ
أَجْزَاؤُهُ أَوْ تَفَاوَتَتْ وَتَضَرَّسَتْ، عَلَى أَنَّا نَفْرِضُ الْكَلَامَ فِي جِسْمٍ صَقِيلٍ مُتَسَاوِيِ الْأَجْزَاءِ مِنْ
غَيْرِ تَضَرُّسٍ، وَلَا جَوَابَ لَهُمْ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ، لَرَأَى الرَّائِي مَوَاضِعَ التَّضَرُّسِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَفْرِضُ الْكَلَامَ فِي النَّاطِرِ فِي الْمَاءِ الصَّافِي الرَّائِدِ الَّذِي لَا حِرَاكَ بِهِ وَلَا تَضَرُّسَ،
وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَالَ الْقَاضِي: إِذَا سَلَّمْنَا لِلْخَصْمِ انْعِكَاسَ الشُّعَاعِ، فَمَا الْمُوجِبُ لِانْعِكَاسِهِ،

(١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ: «مُخْتَلِفَةٌ»، وَفِي الْهَامِشِ: «مُجْتَلَبَةٌ».

(٢) مَنْقُولَةٌ: «فَإِنَّ الشُّعَاعَ مَا تَبَدَّدَ عَلَيْهَا» بِهَامِشِ الْأَصْلِ.

ثُمَّ الشُّعَاعُ الْمُنْبَعِثُ مِنَ الْمِرْآةِ لَيْسَ بِشُعَاعِ رَأْيٍ^(١) فِي الْمَرِئِيِّ، وَالرَّائِي - عِنْدَ الْخَصْمِ -: مَنْ انْبَعَثَ مِنْهُ الشُّعَاعُ، وَالْمَرِئِيُّ: مَا اتَّصَلَ بِهِ الشُّعَاعُ، وَإِنَّمَا يَرَى الرَّائِي بِشُعَاعِ عَيْنِهِ لَا بِشُعَاعِ يَنْبَعِثُ مِنَ الصَّقِيلِ.

ثُمَّ النَّاطِرُ إِلَى جِزْمِ الشَّمْسِ، مَا بَالُهُ لَا يَرَى وَجْهَهُ؟! وَمَا بَالُ شُعَاعِ عَيْنِهِ لَا يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ هَاهُنَا؟!!

وَمَذْهَبُ الْأَوَائِلِ أَنَّهُ لَا نِيرَ إِلَّا الشَّمْسُ، وَالْأَجْسَامُ الصَّقِيلَةُ لَيْسَتْ نِيرَةً بِطِبَاعِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ قَابِلَةٌ النُّورِ مِنَ الشَّمْسِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ: اتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ مَنْ رَأَى وَجْهَهُ فِي الْمِرْآةِ، فَقَدْ رَأَاهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ وُجُودِ مِثْلِهِ فِي الْمِرْآةِ، وَمِنَ الْهَذَيَانِ قَوْلُ^(٢) مَنْ قَالَ: إِنَّ الشُّعَاعَ يَتَّصِلُ بِالْمِرْآةِ، ثُمَّ يَنْعَكِسُ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَوْ كَانَ مَعْقُولًا، لَمْ يَكُنْ يَصِيرُ وَجْهُ الْمِرْآةِ فِي مُحَاذَاتِهِ وَلَا الشُّعَاعُ الَّذِي هُوَ فِي مُحَاذَاتِهِ^(٣) هُوَ وَجْهَهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرَى قَفَاهُ فَظَهَرَهُ بِرُؤْيَا يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي عَيْنِهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ فِي قُدَّامِي»^(٤).

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فَضْلَ الشُّعَاعِ وَانْبِعَاثَهُ مِنَ الرَّائِي، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرِئِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَا شَيْءٍ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْعَةُ أَجْسَامٌ؛ فَلَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ [١٠٥/١] بِالِاتِّصَالِ صَحِيحًا، لَكَانَ شُعَاعُ النَّاطِرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرِئِيِّ، وَشُعَاعُ النَّاطِرِ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لَا يَتَّصِلُ بِهِ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ لَوْ مِثْلَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي سَمْتِ شُعَاعِهِ، فَلَا يَرَاهُ، وَلَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهِ عَلَى اسْتِدَادِهِ وَيَعْقُدُ عَلَيْهِ، فَمَا بَالُهُ لَا يَرَاهُ؟!!

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ يَسْتَدْعِي كَثْرَةَ الْأَشْعَةِ^(٥).

(١) في الأصل: «رائي» ولا وجه لإثبات الباء؛ إذ لا تعريف باللام ولا إضافة.

(٢) كلمة: «قول» بهامش الأصل.

(٣) كلمة: «ولا الشعاع..... إلخ» بهامش الأصل.

(٤) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم: كتاب الصلاة: باب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: (ح ٤٢٦).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧١).

قُلْنَا: فَمَا بَالُهُ رَأَاهُ مُنْضَمًّا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَخْصُهُ مِنَ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَ فِي أَكْثَرِ مِمَّا نُخْصِيهِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، أَوِ الشُّعَاعُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى أَجْزَاءِ الْجَبَلِ الشَّامِخِ مَا بَالُهُ لَا يُكْتَفَى بِهِ فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِنْ شَرَطْتُمْ فِي الرُّؤْيَةِ اتِّصَالَ شُعَاعٍ بِالْمَرْئِيِّ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْكُمُوا بِأَنَّ اللَّوْنَ لَا يُرَى مِنْ حَيْثُ لَا يَتَّصِلُ بِالْعَرَضِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يَتَّصِلُ الْجِسْمُ بِالْجِسْمِ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُرَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى إِذَا اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، قِيلَ: فَمَا بَالُ الطَّعْمِ لَا يُرَى وَكَذَلِكَ الرَّائِحَةُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهَا، قَالُوا: اخْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: مَا صَحَّ أَنْ يُرَى^(١) عَنِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَنَحْوِهِمَا؛ فَإِنَّهَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَى بِخِلَافِ اللَّوْنِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ تَنَاقُضُ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا يُرَى اللَّوْنُ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ، فَلَمَّا انْتَقَضَ كَلَامُكُمْ بِالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ، تَرَكْتُمْ هَذَا الْكَلَامَ وَقُلْتُمْ: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَا يَصِحُّ رُؤْيَتُهُ، وَالطَّعْمُ مِمَّا لَا يَصِحُّ رُؤْيَتُهُ فِيمَ رُمْتُمْ صِحَّةَ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ وَاسْتِحَالَةَ رُؤْيَةِ الطَّعْمِ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا رَأَى الشَّيْءَ فَشَرَطُ رُؤْيَتِهِ اتِّصَالُ الشُّعَاعِ بِهِ أَوْ بِمَحَلِّهِ، وَلَسْنَا نَقُولَ: إِنْ الشُّعَاعُ إِذَا اتَّصَلَ بِجَرَمٍ يَجِبُ أَنْ يُرَى جَمِيعُ أَعْرَاضِهِ؛ فَإِنَّ الْمَشْرُوطَ يَقْتَضِي الشَّرْطَ، وَالشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوطَ.

قُلْنَا: الشَّرْطُ لَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوطَ، وَلَكِنْ يُصَحِّحُهُ وَيُجَوِّزُهُ، فَإِنْ كَانَ اتِّصَالُ الشُّعَاعِ شَرْطًا فِي رُؤْيَةِ الشَّيْءِ، فَجَوِّزُوا رُؤْيَةَ أَعْرَاضِ الْجَوْهَرِ؛ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَأَبْدُوا فَرْقًا بَيْنَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ!!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الطَّعْمُ مَرِيئًا لَرَأَيْنَاهُ.

قُلْنَا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ نَرَ الطَّعْمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَخْلُقْ لَنَا رُؤْيَتَهُ؛ كَمَا أَنَّا لَا نَعْلَمُ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ ﷻ لَمْ يَخْلُقْ لَنَا الْعِلْمَ بِهِ.

عَلَى أَنْ قَوْلَهُمْ: إِنَّا نَرَى اللَّوْنَ لِاتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِمَحَلِّهِ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْجِسْمَ قَدْ يُرَى مِنْ بُعْدٍ وَلَا يُرَى لَوْنُهُ، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ^(٢).

(١) كلمة: «إذا اتصل الشعاع به.. إلخ» بهامش الأصل.

(٢) كلمة: «باطل؛ فإن الجسم.. إلخ» بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالُوا: الْجِسْمُ الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ غَيْرُ مَرِيٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُرَى أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً عَلَى شَكْلِهِ.

قُلْنَا: هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ، كَيْفَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَرِيًّا لَوَجِبَ أَنْ لَا يَنْفَصِلَ بَيْنَ إِقْبَالِهِ وَإِدْبَارِهِ.

وَيُقَالُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّكُمْ قَدْ رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنَ الْأَجْسَامِ؟!
وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْمَرِيَّ أَجْزَاءُ مِنَ الْهَوَاءِ مُتَشَكِّلَةً بِشَكْلِ الْجِسْمِ، فَكُلُّ مَا يَنْفَصِلُونَ بِهِ فَهُوَ مُتَمَسِّكُنَا.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي إِبْطَالِ اشْتِرَاطِ الْأَشْعَةِ فِي الرُّؤْيَةِ: أَنَّهُ لَوْ أُوقِدَتِ النَّارُ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ بِاللَّيْلِ^(١)، وَوَقَفَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ وَاقِفٌ، وَوَقَفَ فِي الظَّلَامِ عِنْدَ مُنْقَطَعِ الضَّوِّ وَاقِفٌ، فَالَّذِي فِي الظَّلَامِ يُبْصِرُ الَّذِي فِي الضَّوِّ، وَالَّذِي فِي الضَّوِّ لَا يُبْصِرُ الَّذِي فِي الظَّلَامِ، وَسَبِيلُهَا فِي انْبِعَاطِ الشُّعَاعِ وَتَقَعُّرِهِ وَاحِدٌ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: ضَوْءُ النَّارِ يُبْهِرُ شُعَاعَ الْوَاقِفِ بِجَنْبِهَا، فَلَا يَخْرِقُ شُعَاعُهُ الظُّلْمَةَ.
قُلْنَا: غَلَبَةُ الشُّعَاعِ إِذَا كَانَتْ يَحْجِزُ الْوَاقِفَ بِالْقُرْبِ مِنَ النَّارِ، فَلَأَنْ يَحْجِزَ أَجْزَاءُ الظُّلْمَةِ الْوَاقِفَ فِي الظَّلَامِ أَوْلَى؛ فَإِنَّ الظُّلْمَةَ بِحَجْزِ الشُّعَاعِ وَمُنَافَرَتِهِ أَوْلَى.
ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَمَعَهُمَا جَمِيعُ الضَّوِّ [١٠٥/ب] لَرَأَى كُلُّ وَاحِدٍ صَاحِبَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بُعْدٌ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ الضَّوُّ يُبْهِرُهُ وَيَمْنَعُهُ مِنْ رُؤْيَةِ صَاحِبِ الظُّلْمَةِ، فَلَأَنْ يَمْنَعَهُ عَنْ رُؤْيَةِ نَفْسِهِ وَمَنْ بِالْقُرْبِ مِنْهُ فِي شُعَاعِ النَّارِ أَوْلَى.

وَيُقَالُ لَهُمْ: مِنْ مَوَانِعِ الرُّؤْيَةِ عِنْدَكُمْ الْحُجْبُ الْكَثِيفَةُ؛ فَيَجِبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي مَا فِي الْإِنَاءِ الْمُتَّخِذِ مِنَ الْبِلَّورِ وَالزُّجَاجِ؛ فَإِنَّ الشُّعَاعَ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَلَيْسَ فِي الْبِلَّورِ وَالزُّجَاجِ تَخَلُّلٌ يُبْعِدُ فِيهِ الْأَشْعَةَ وَالْمُسُوحَ وَالسُّتُورَ أَحْرَزُ بِالتَّخَلُّلِ مِنَ الْبِلَّورِ فَمَا بَالُهَا تَحْجُبُ؟!
فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْبِلَّورِ مُضِيئَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمُعِينَاتِ عَلَى الرُّؤْيَةِ.

قُلْنَا: النَّارُ أَلْطَفُ مِنَ الْبِلَّورِ وَالزُّجَاجِ، فَمَا بَالُهَا تَمْنَعُ الرَّائِي عَنْ رُؤْيَةِ مَا وَرَاءَهَا^(٣)؟!

(١) في الأصل في هذا الموضع عبارة: « في ليلة مظلمة » ومضروب عليها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣١/أ - ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِاضْطِرَابِ النَّارِ وَالتَّهَابِهَا.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى قَضِيَّةِ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ لَا يَرَى الرَّائِي فِي مَهَبِّ الرِّيحِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُرَدُّ
الْأَشْعَةَ.

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا: إِذَا فَتَحَ النَّاطِرُ أَجْفَانَهُ فَإِنَّهُ يَرَى السَّمَاءَ وَالْكَوَائِبَ عَلَى بُعْدِهَا مِنْهُ، فَكَيْفَ
اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِهَا عَلَى بُعْدِهَا فِي أَقْصَى مَا يُقَدَّرُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ بِالْكَوَائِبِ تَنْتَصِبُ آلَةً لِلْفَاتِحِ أَجْفَانَهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ شَرْطَ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِالْمَرِيِّ يَقْعُدَ عَلَيْهِ.

وَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ: أَنَّ النَّاطِرَ إِلَى الْكَوَائِبِ يَرَى الْكَوَائِبَ قَبْلَ اتِّصَالِ الشُّعَاعِ بِهِ، وَقَدْ قَالَتْ
الْأَوَائِلُ: شَرْطُ الرُّؤْيَةِ أَنْ يَكُونَ الْهَوَاءُ مُضِيًّا فَقَطْ، فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَشْعَةَ تَتَّصِلُ بِالْكَوَائِبِ،
ثُمَّ تَعُودُ إِلَى النَّاطِرِ فَهَذَا بَاطِلٌ.

وَأَمَّا مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنَ الصُّوَرِ وَالْأَمْثَلَةِ: فَسَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا أَنْ نَقُولَ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ
مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِدْرَاكِ مُسْتَنَدٌ إِلَى مَا ادَّعَيْتُمُوهُ مِنْ انْبِعَاثِ الْأَشْعَةِ وَتَقَعْرِهَا عَلَى
مَطَارِحِهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمْنَا ضَرُورَةَ وَقُوعِ الْإِدْرَاكَاتِ عَلَى الْوُجُوهِ الْمُتَقَسِّمَةِ فِي صُورِ الْإِسْتِشْهَادِ،
وَلَا نَعْلَمُ مُقْتَضَى لَهَا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قُلْنَا: لَا يَنْتَصِبُ عَدَمُ عِلْمِكُمْ عِلْمًا فِي إِبْثَاتِ مَا نُوزِعْتُمْ فِيهِ، وَمَا يُؤَمِّنُكُمْ أَنَّكُمْ ذَهَلْتُمْ عَنْ
دَرْكِ الصَّوْتِ، فَلَا تَجِدُون مَخْلَصًا مِنْ هَذِهِ الطَّلِبَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ كَلَامُكُمْ مِنْ قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ، وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ
مِنْ مُوجِبِ اطِّرَادِ الْعَادَاتِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أُمُورًا اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ فِيهَا، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَرَقُ
الْعَادَاتِ فِيهَا، وَذَلِكَ بِاطِّرَادِ الْعِلَّةِ فِي أَعْقَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالشَّبَعِ وَالرِّيِّ، وَأَعْقَابِ تَنَاوُلِ
السُّمُومِ زُهْوَكَ الرُّوحِ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ الْأُمُورِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ.

ثُمَّ الْمُسْلِمُونَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ لَيْسَتْ مُوجِبَةً لِتِلْكَ الْأُمُورِ، وَلَا هِيَ
شَرَائِطُ فِيهَا فِي حُكْمِ الْعَقْلِ، وَأَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ مُقْتَدِرٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ،
وَالشَّبَعِ وَالرِّيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ دُونَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَقَدْ أَجْرَى هَذِهِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا خَلَقَ لَنَا الرُّؤْيَةَ

لِلشَّيْءِ إِذَا كَانَ الْهَوَاءُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا نَرَاهُ مُضِيئًا، فَأَمَّا تَقْدِيرُ أَشْعَةٍ مُنْبَعِثَةٍ مِنَ النَّاظِرِ وَمُتَّصِلَةٍ بِالسَّمَاءِ وَالْكَوَاكِبِ عَلَى بُعْدِهَا لَحْظَةً وَاحِدَةً فَغَيْرُ مَعْقُولٍ.

وَمِمَّا يَلْزَمُ سَالِكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: مُوَافَقَةُ أَصْحَابِ النُّجُومِ وَالْهَيَّاتِ فِي صَرْفِهِمْ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ الْهَوَاءِ فِي فُصُولِ السَّنَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَائِنَاتِ إِلَى حَرَكَاتِ الْأَفْلَاكِ، وَإِلَى امْتِزَاجِ الْعَنَاصِرِ، وَفِيهِمْ مَنْ يَجْتَرِئُ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِقْرَاءِ، وَلَا مُتَشَبِّثَ لِأَصْحَابِ الْأَشْعَةِ غَيْرِ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَيَعْنُونَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَجُوبَهُمْ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْإِسْتِقْرَاءُ لَيْسَ دَلِيلًا عَقْلِيًّا؛ فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ أَبَوَيْنِ، وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ خَلْقُ بَشَرٍ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَبَوَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى الْعَادَاتِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: تَضَادُّ الْمُتَضَادَّاتِ مُنْصَرِفٌ إِلَى اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، [١٠٦/أ] وَفِي مَقْدُورِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَبْعَدًا فِي الْعَادَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمْ ضَمُّ دَعْوَى إِلَى دَعْوَى، فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ بِمَثَابَةِ مَا اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ، فَلَا تَجِدُونَ إِلَى ذِكْرِ وَجْهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَحْنُ نَعْلَمُ وَكَافَّةُ الْعُقَلَاءِ مَعَنَا ضَرُورَةَ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَلَمْ نَسْتَفِدِ الْعِلْمَ بِذَلِكَ عَنْ اطِّرَادِ عَادَةٍ، فَهَلْ تَجِدُونَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ سَبِيلًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لِلْسَّوَادِ حَقِيقَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنِ الْبَيَاضِ، وَلِلْبَيَاضِ حَقِيقَةٌ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَبِهَا يَتَمَيَّزُ عَنِ السَّوَادِ، فَلَوْ قَدَرْنَا جَوْهَرًا يَجْتَمِعُ فِيهِ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، لَمَا صَحَّ الْعِلْمُ بِهِ، بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْضَبِطَ تَحْتَ الْعِلْمِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ نَعْلَمَ الذَّاتَ عَلَى حَقِيقَتَيْنِ وَخَاصَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ مُتَغَايِرَتَيْنِ، وَحَقِيقَةُ الْإِسْتِحَالَةِ مَا لَا يَنْضَبِطُ تَحْتَ الْعِلْمِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَشَيْعَتِهِ: قَدْ رَدَدْتُمْ عَلَى النَّظَامِ وَمَصِيرِهِ إِلَى أَنَّ الْأَصْوَاتِ أَجْسَامٌ تَقْرَعُ الْمَسَامِعَ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّظَامُ مِنَ الشَّوَاهِدِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِتْسَاقِ وَالْإِنْتِظَامِ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَسُدُّ صِمَاحَهُ لَا يَسْمَعُ، وَالْمُنْعَمَسُ فِي الْمَاءِ لَا يَسْمَعُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُبُهَاتِهِ، ثُمَّ مَعَ وُضُوحِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا رَدَدْتُمُوهَا إِلَى الْغَرَابَةِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِيمَا ادَّعَيْتُمُوهُ، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْعَكْسِ بِوَجْهِهِ.

وَمِمَّا يُصَعَّبُ مَوْقِفَهُ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: لَيْنَ كَانَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ لَا يُرَى لِلطَّافَةِ، فَمَا بَالُ لَوْنِهِ لَا يُرَى، وَقَدْ اتَّصَلَ الشُّعَاعُ بِمَحَلِّهِ؟!

وَهَذَا يَقْوَى عَلَى ابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ جَوَّزَ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ بِسَوَادٍ تَقَدَّرَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ.

(٤/١/٢) فَضْلٌ: [الْإِدْرَاكَاتُ شَاهِدًا خَمْسَةً]^(١)

مَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ أَنَّ الْإِدْرَاكَاتِ شَاهِدًا خَمْسَةً:

○ السَّمْعُ.

○ وَالْبَصَرُ.

○ وَالْإِدْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّوَائِحِ.

○ وَالْإِدْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالطُّعُومِ.

○ وَالْإِدْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ وَاللِّينِ وَالْخُشُونَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: الَّذِي عِنْدِي أَنَّ إِدْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ الْآلَامَ وَاللَّذَاتِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِدْرَاكِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قَبِيلِ الْإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسَةِ، زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْآلَامِ وَاللَّذَاتِ^(٢).

وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ إِدْرَاكَ الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ هُوَ الْعِلْمُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي عِنْدِي مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ إِحْسَاسَ الْأَلَمِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ بِمَثَابَةِ إِحْسَاسِ كُلِّ مَحْسُوسٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، فَلَوْ جَازَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ إِدْرَاكَ الْأَلَمِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِهِ، لَجَازَ طَرْدُ هَذَا الْقَوْلِ فِي كُلِّ إِدْرَاكِ وَمُدْرِكٍ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ يَفْصِلُ بَيْنَ حَالِهِ وَهُوَ مُحِسٌّ لِلْأَلَمِ، وَحَالِهِ وَهُوَ مُسْتَيْقِنٌ لِحُصُولِ الْأَلَمِ بِهِ، وَالْعِلْمُ يَتَعَلَّقُ بِمَا مَضَى فِي الْآلَامِ وَبِالْوَاقِعِ مِنْهَا فِي الْحَالِ، وَالْأَلَمُ فِي

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٣٦، ٣٨)، وطبعة بيروت (ص ٢٨، ٢٩)، وأصول الدين (ص ٩، ١٠)، والإرشاد (ص ١٧٣، ١٧٤)، والأبكار (١/١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٤، ١٢٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، وشرح المواقف (٦/٢٩، ٣١)، (٧/١٩٨، ٢١١)، والغنية في أصول الدين (ص ٨٨).
(٢) انظر: التمهيد (ص ٣٧)، والإرشاد (ص ١٧٤)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، ونسب إلى النظام. أصول الدين (ص ١٠).

الجَوَارِحِ وَالْعِلْمُ فِي الْقَلْبِ»^(١).

قَالَ: وَإِدْرَاكَ الْحَيِّ عِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا^(٢) الْحَيَاةُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ إِدْرَاكًا زَائِدًا، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يُفْصَحْ بِهِ إِفْصَاحُهُ بِإِحْسَاسِ الْأَلَمِ وَاللَّذَّةِ^(٣).

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: إِدْرَاكَ الْحَيِّ مِنْ نَفْسِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا قَادِرًا مُرِيدًا لَيْسَ بِإِحْسَاسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَيْسَ يَتَّضِحُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ وَجْهُ الْإِحْسَاسِ كَمَا تَتَّضِحُ الْآلَامُ وَاللَّذَاتُ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ، وَهُوَ مِمَّا نَسْتَخِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَجْدَانٍ مِنْ هَذِهِ الْوِجْدَانَاتِ إِدْرَاكٌ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِدْرَاكِ إِلَّا وَجْدَانُ النَّفْسِ مَا تَجِدُهُ، [١٠٦/ب] وَإِدْرَاكَ هَذَا الْقَبِيلِ مُخَالِفٌ لِإِدْرَاكِ قَبِيلٍ آخَرَ. هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ^(٤).

قُلْتُ: وَوَجْدَانُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: «إِدْرَاكَ الْأَلَمِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَلَمِ لَا غَيْرُ»^(٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ضَرْبًا مِنَ الْإِدْرَاكِ مُخَالِفًا لِلْإِدْرَاكَاتِ الثَّابِتَةِ شَاهِدًا؟.

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا السُّؤَالُ لَا يَتَخَصَّصُ بِالْإِدْرَاكَاتِ، بَلْ هُوَ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ قَبِيلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَاخْتِلَافُ الْأَيْمَةِ فِيهِ مَشْهُورٌ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ صَارَ إِلَى أَنَّ الْأَجْنَاسَ مَحْصُورَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ فِي الْمَقْدُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، كَمَا أَنَّ حَالَ كُلِّ قَبِيلٍ لَا يَتَنَاهَى، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ»^(٦).

قَالَ: وَمَنْ حَقَّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ جَوَازِ الشَّكِّ وَبَيْنَ الْجَوَازِ الْمُنَاقِضِ لِلِاسْتِحَالَةِ،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب).

(٢) في الأصل: «فيه» بالتذكير.

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٥). (٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٤).

(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب)، وهو منسوب فيه إلى كثير من الأصحاب، دون تعيين، واعتراض عليه الجويني بأنه: «لو كان إدراك الألم عين الألم، اطرء في غيره، والعقل يفرق بينهما؛ فإن إدراك الألم خاص بالحال، والعلم يتعلق به وبالماضي، وأيضًا: علم الشخص بكونه مريدًا قادرًا ليس إدراكًا للإرادة والقدرة؛ فليس العلم عين الإدراك».

(٦) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه.

وَهَذَانِ الْبَابَانِ مُلْتَبِسَانِ عَلَى مُعْظَمِ النَّاسِ، وَفِي التَّبَاسُّهِمَا مَثَارُ الْخِلَافِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَنَحْنُ نَضْرِبُ فِي ذَلِكَ مِثَالًا؛ فَتَقُولُ: إِذَا قَالَ الْقَائِلُ وَقَدْ حَدَّ الْوَانَ الْأَجْنَاسِ: أَتُجَوِّزُونَ مَزِيدًا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ؟.

قُلْنَا: لَا نَذَرِي؛ فَلَسْنَا نُنْثِبُ وَلَسْنَا نَنْفِي، فَهَذَا هُوَ الْجَوَازُ بِمَعْنَى الشَّكِّ.

وَلَوْ قَالَ: السَّمَوَاتُ السَّبْعُ، فَهَلْ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ سَمَاءٌ ثَامِنَةٌ؟

قُلْنَا: نَعَمْ هُوَ مِنَ الْمُجَوِّزَاتِ، وَهَذَا الْجَوَازُ جَوَازُ إِمْكَانٍ وَلَيْسَ جَوَازُ تَرَدُّدٍ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ مَبْتُوتٌ، وَعَلَيْهِ يُبْنَى الْقَضَاءُ الْبَاتُ بِنَفْيِ النَّهَايَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ.

وَعَلَى مُوجِبِهِ أَقُولُ: لَوْ لَمْ نَفْرِضْ حُدُوثَ الْعَالَمِ لَدَلَّ جَوَازُ حُدُوثِهِ عَلَى الْإِلَهِ - تَعَالَى - إِذِ الدَّالُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ حَدَّثَ جَوَازُهُ^(١). اهـ

(٥/١/٢) فَضْلٌ: [الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - هَلْ يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ؟]^(٢)

قَالَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو: إِنَّ الْبَارِي ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُدْرِكَ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِأَهْلِ الثَّوَابِ حَاسَّةً سَادِسَةً تُخَالِفُ الْحَوَاسَّ الْخَمْسَ فَيَرَى بِهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ مَائِيَّةٌ لَا يَعْلَمُهَا فِي وَقْتِنَا إِلَّا هُوَ.

ثُمَّ تَرَدَّدَ فَقَالَ مَرَّةً: لَا يَصِحُّ أَنْ تُعْلَمَ مَاهِيَّةُ الْبَارِي فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى غَيْرُهُ.

وَقَالَ مَرَّةً: بَلْ يَعْلَمُهَا مَنْ يَرَى الرَّبَّ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ رَأَى نَفْسَهُ، وَعَالِمٌ بِمَاهِيَّتِهِ^(٣).

قَالَ الْقَاضِي^(٤):.....

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩/ب).

(٢) المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل (٩١/١)، والكامل (ل ١٢٨/أ)، وشرح المواقف (٢٩/٦)، وتلخيص الجهمية (٣٤٤/١).

(٣) انظر مذهب ضرار بن عمرو في: المقالات (٢٨٧/١)، (٣٤٠/١)، والملل والنحل (٩١/١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ)، وتلخيص الجهمية (٣٤٤/١، ٤٠٣).

(٤) كذا بالأصل بالتعبير بالقاضي، وهو حكاية لكلام الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ - ب)، ولم أقف للقاضي على مثل هذا النص، وليس من عادة الأنصاري التعبير عن شيخه بالقاضي، ولم يتول الجويني القضاء.

إِنْ أَرَادَ ضِرَارُ بِالْحَاسَةِ الْخَارِجَةِ الْبَنِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ الْمُخَالَفَةِ لِبَنِيَّةِ^(١) الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ شَاهِدًا، فَقَدْ سَبَقَ مِنَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِدْرَاكَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَنِيَّةِ^(٢).

وَإِنْ أَرَادَ بِالْحَاسَةِ الْإِدْرَاكَ، وَقَدْ تُطْلَقُ الْحَاسَةُ بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ، يُقَالُ: أَحَسَّ فُلَانٌ بِشَيْءٍ إِذَا أَدْرَكَهُ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَسْمِيَّتِهِ سَادِسًا.

وَإِنْ أَرَادَ فِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَى اخْتِلَافِ الْإِدْرَاكَاتِ لِاخْتِلَافِ الْمُدْرَكَاتِ، فَجَمَعَ الْإِدْرَاكَاتِ شَاهِدًا عَنِ الْخَمْسِ فَالْخَمْسِينَ.

قَالَ الْقَاضِي: فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَذْهَبُ الرَّجُلِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُهُ إِثْبَاتُ الرُّوْيَةِ، وَصَرْفُ الْحَاسَةِ إِلَى الْبَنِيَّةِ وَالتَّأْلِيفِ دُونَ الْإِدْرَاكِ.

وَأَمَّا الْمَاهِيَّةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا: فَقَدْ صَارَ إِلَى إِثْبَاتِهَا بَعْضُ الْكَرَامِيَّةِ، لَمْ يَسْلُكُوا فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ الضَّرَارِيَّةِ، فَإِنَّ عَنِ ضِرَارٍ بِالْمَاهِيَّةِ ثُبُوتُ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى وُجُودِ الْإِلَهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ.

وَإِنْ أَشَارَ إِلَى حَالٍ وَصِفَةٍ نَفْسِيَّةٍ فَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ؛ فَإِنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ حَالًا وَصِفَةً نَفْسِيَّةً بِهَا يُخَالِفُ خَلْقَهُ، وَهِيَ بَعْضُ صِفَاتِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَهُوَ يُسَمِّيهَا خَاصِيَّةً، وَضِرَارٌ يُسَمِّيهَا مَائِيَّةً. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَبْعُدُ عِنْدِي فِيْمَا قَالَهُ ضِرَارٌ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُخَالِفُ خَلْقَهُ بِأَخْصِ صِفَاتِهِ.

وَقَدْ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي أَنَّ الَّذِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ قَدْ لَا يَعْلَمُونَ تِلْكَ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ أَخْصُ صِفَاتِهِ، وَيُسَمِّيهَا ضِرَارٌ مَاهِيَّةً أَمْ لَا؛ فَمَرَّةً قَالَ: يَعْلَمُونَهَا، وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَعْلَمُهَا أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلَّهِ صِفَةً تُوجِبُ لَهُ التَّقَدُّسَ عَنِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ وَالتَّفَرُّدَ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا يُحِيطُ بِهِ الْوَهْمُ مِنْ ذَوِي الْحُدُودِ وَالنِّهَايَاتِ وَالْأَعْرَاضِ^(٣).

(١) قوله: «قال القاضي.. إلخ» بهامش الأصل.

(٢) وهذا ما رجحه الجويني؛ حيث ذهب إلى أن مذهبه: «جواز الرؤية وإثبات حاسة سادسة وصرفها إلى البنية دون الإدراك لتصريحه افتقار إدراك القديم إلى حاسة سادسة»؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٨/أ).

(٣) انظر ما تقدم (ل ٩٩/أ - ب).

وَلَسْنَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَ الْعَالَمِ نَفِي وَجُودِهِ سُبْحَانَهُ [١٠٧/أ]،
وَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ مُخَالِفٍ لِمَا نُشَاهِدُهُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ غَيْرِ مَحْدُودٍ، وَمَنْ أَثَبَّتَ
لِلَّهِ - تَعَالَى - نِهَآيَةً وَحَدًّا مِنْ وَجْهِهِ - فَيَلْزَمُهُمْ إِثْبَاتُ النِّهَآيَةِ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَخْصُ وَصْفِهِ - تَعَالَى - قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ مَعَ نَفْيِ النِّهَآيَةِ وَالْحُجْمِيَّةِ،
وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ؛ فَإِنَّهُ يُفَسِّرُ الْقِيَامَ بِالنَّفْسِ فِي حَقِّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالِاسْتِغْنَاءِ عَلَى
الِإِطْلَاقِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي أَخْصَ وَصْفِ الْإِلَهِ - تَعَالَى - شَيْءٌ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ:
يَنْفَرِدُ - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْأَغْيَارِ بِالْأَحَدِيَّةِ^(١)، وَهِيَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، وَاسْتِحْقَاقُهُ نُعُوتَ
الْجَلَالِ، فَإِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْعَالُهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الِإِتِّصَارِ» عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ أَثَبَّتَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ
الْمَاهِيَّةَ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِصِفَاتِهِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ.
وَمِنَ الْكِرَامِيَّةِ مَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ مَاهِيَّةً وَكَيْفِيَّةً.

فَإِنْ هُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي وَالْأُسْتَاذُ - وَمَا أَرَاهُمْ يُرِيدُونَ ذَلِكَ - فَيَبْقَى
الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي الْأَسْمِ.

وَالَّذِي عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَاهِيَّةَ تَقْتَضِي الْجِنْسَ، وَالْكَيْفِيَّةَ تَقْتَضِي الْهَيْئَةَ وَالتَّشَكُّلَ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ
عَنْ سِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ، وَهُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ.

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

(٢ / ٢) بَابُ (١): [كُلُّ مَوْجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى]

اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَى.
وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ كُلَّ إِدْرَاكِ يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِقَبِيلٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ، فَيَتِمَّانِعُ تَعَلُّقُهُ فِي قَبِيلِهِ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ (٢).
وَالْمُصَحِّحُ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يُرَى أَوْ يُدْرَكُ الْوُجُودُ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِدْرَاكَاتِ، هَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ (٣)، وَتَابَعَ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.
وَنُقِلَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: « تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِالْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَمَنْعَ تَعَلُّقِهَا بِالصِّفَاتِ ».

وَقَدْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُ تَرَدُّدًا فِي ذَلِكَ.
وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ، وَاخْتَلَفُوا فِي رُؤْيَةِ الْحَرَكَاتِ (٤).
وَقَالَ مُعْظَمُ الْمُعْتَزَلَةِ مِنْهُمْ: لَا يُرَى إِلَّا الْأَلْوَانُ فَقَطْ.
وَمَذْهَبُ جَمِيعِهِمْ اسْتِحَالَةُ رُؤْيَةِ الطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْعُلُومِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَاضِ سِوَى الْأَلْوَانِ وَالْحَرَكَاتِ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قَدَّمْتُمْ مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فَهَلْ تَقُولُونَ: كُلُّ مَرِيٍّ يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ كُلُّ رَآءٍ؟

قُلْنَا: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا تَعْمِيمُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتَشْنَى الْقَاضِي عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَصْلًا؛ فَقَالَ: يَصِحُّ مِنَ الْوَاحِدِ مَنَّا أَنْ يُرَى كُلُّ مَوْجُودٍ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ رُؤْيَتَهُ، وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى رُؤْيَتُهُ وَمَوَانِعُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَى شَخْصٌ رُؤْيَةً غَيْرَهُ وَمَوَانِعُهُ.

(١) انظر هذا البحث في: الأمدي: غاية المرام (ص ١٥٩)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢ / ب).

(٢) انظر: اللمع (ص ٦١، ٦٣)، والإبانة (ص ٥١، ٥٢)، والملل والنحل (١ / ١٠٠)، والمعالم (ص ٦٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦ / أ).

(٣) مذهب أبي الحسن أن وجود كل شيء عينه، وأنه لا اشتراك بين الوجودات إلا في اللغة. انظر: شرح المواقف (٨ / ١٤٣، ١٤٤)، ومحمد عبده عبده بين الفلاسفة والكلاميين: (٢ / ٥٣٨). وانظر مناقشة هذا المذهب في: المغني (٤ / ١٨٠).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ١٨٠).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّائِي مَنَّا أَنْ يَرَى رُؤْيَتَهُ وَمَوَانِعَهُ، وَكَذَلِكَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَرَى رُؤْيَةَ غَيْرِهِ وَمَوَانِعَهُ:

وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: إِفْضَاؤُهُ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: كُلُّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي، فَإِذَا لَمْ يَرَهُ فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَرَى رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، وَإِذَا لَمْ يَرَهَا فَلِمَانِعٍ مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِحَاسَتِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرِ مَنَعَهُ لِمَنْعٍ آخَرَ؛ فَيَتَسْلَسِلُ الْقَوْلُ وَيُقْضَى لِإِثْبَاتِ مَوَانِعَ لَا نِهَايَةَ لَهَا.

وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَوْجُودًا لَا يَصِحُّ رُؤْيَتُهُ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِأُصُولِنَا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي: أَنَّ الرُّؤْيَةَ يَصِحُّ أَنْ تُرَى، وَلَا يَصِحُّ رُؤْيَةُ الْمَوَانِعِ، وَذَلِكَ أَنَّا لَوْ قُلْنَا بِرُؤْيَةِ الرُّؤْيَةِ لَتَسْلُسِلَ مَرْقُوبٌ فِي الْمَوَانِعِ، لَلَزِمَنَا أَنْ نَقُولَ: لَا يَصِحُّ رُؤْيَةُ [١٠٧/ب] الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنَ الْمَرْتَبَاتِ لَمَا امْتَنَعَتِ الرُّؤْيَةُ فِيهِمَا إِلَّا بِمَوَانِعَ، ثُمَّ يَنْجَرُّ الْقَوْلُ إِلَى التَّسْلُسِ فِي الْمَوَانِعِ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ.

وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ عِنْدِي: تَخْصِيصُ مَنَعِ الرُّؤْيَةِ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُهَا بِتَعَدُّرٍ جَوَازٍ الرُّؤْيَةَ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْمِيمِ الْقَوْلِ فِي جَوَازِ رُؤْيَتِهِمَا؛ لِإِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِ؛ فَلَا وَجْهَ إِلَّا الْقَطْعُ بِتَنْزِيلِ الْإِدْرَاكَاتِ مَنْزِلَةً مَا لَا نَرَاهُ فِي الْعَادَاتِ مِنَ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ^(١)، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ رُؤْيَتُهُمَا لَوْ خَلَقَ اللَّهُ لَنَا الرُّؤْيَةَ لَهَا.

ثُمَّ الْمَنَعُ الَّذِي وَصَفْنَاهُ وَمَنَعْنَا رُؤْيَتَهُ هُوَ مَرِيٌّ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِامْتِنَاعِ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ كَامْتِنَاعِ كَوْنِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوِهَا مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، ثُمَّ هِيَ مَقْدُورَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ^(٢).

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرَى الرَّائِي رُؤْيَةَ نَفْسِهِ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَرَهَا فَإِنَّمَا لَمْ يَرَهَا لِمَانِعٍ يُنَافِي رُؤْيَةَ الرُّؤْيَةِ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَنَعُ يَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَةِ الرُّؤْيَةِ وَمِنْ رُؤْيَتِهِ فِي نَفْسِهِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْتَضِي وَجْهَيْنِ فِي الْمَنَعِ وَيُضَادُّ إِدْرَاكَ الرُّؤْيَةِ وَإِدْرَاكَهُ فِي نَفْسِهِ.

(١) قوله: «فلا وجه إلا القطع... إلخ» بهامش الأصل.

(٢) اختصر أبو القاسم كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٢/أ، ١٣٤/أ).

(٢ / ٢ / ١) فَضْلُ: [الْمَعْدُومُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى]^(١)

وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى، وَلَمْ يَصِرْ إِلَى تَجْوِيزِ رُؤْيَا الْمَعْدُومِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، إِلَّا أَصْحَابُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْبَارِيَّ ﷻ يَرَى الْمَعْدُومَ الَّذِي وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُوجَدُ مَوْجُودًا أَوْ مَعْدُومًا، وَنَقَلُوا هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْهُ، وَهُوَ لَمْ يُجَوِّزْ رُؤْيَا الْمَعْدُومِ الَّذِي سَبَقَ وَجُودُهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْدُومَيْنِ. وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنَ الْجَهْلَةِ لَا يُكْتَرِثُ بِهِمْ، وَيَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ جَوْهَرٌ وَعَرَضٌ، وَسَوَادٌ وَبَيَاضٌ مَذْهَبُ السَّالِمِيَّةِ^(٢)، وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ عَنْ هَذَا الْإِلْزَامِ^(٣).

فَإِنْ قَالُوا: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ مَرْتَبًا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، أِبَالْضَّرُورَةِ عَرَفْتُمْ ذَلِكَ أَمْ بِالذَّلِيلِ؟! وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ: الْوُجُودُ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ جَوْهَرًا وَعَرَضًا، أَوْ لَوْنَا فِيمَاذَا تُجِيبُونَ؟! فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُبْعَدُوا تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِالْمَعْدُومِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّقِ الرُّؤْيَا بِهِ؟! قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟! فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَارِقُ؟! قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ^(٤) بِإِنْتِفَاءٍ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَا يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْتَبِيِّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟! فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَارِقُ؟! قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ^(٤) بِإِنْتِفَاءٍ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَا يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْتَبِيِّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟! فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَارِقُ؟! قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ^(٤) بِإِنْتِفَاءٍ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَا يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْتَبِيِّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

قُلْنَا: الْفَرْقُ هَذَا الْجَمْعُ، وَلَا جَامِعٌ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ^(٤) بِإِنْتِفَاءٍ مَا قَدْ كَانَ أَوْ سَيَكُونُ لِلرُّؤْيَا يَقْتَضِي تَعْيِينَ الْمَرْتَبِيِّ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ تَقْدِيرًا.

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة: (٥١)، والكامل في اختصار الشامل: ل، وشرح المواقف (١٤٢/٨).

(٢) السالمية: فرقة تنسب إلى محمد بن أحمد بن سالم البصري المتوفى سنة (٢٩٧هـ) وابنه أحمد المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، ومن أشهر المتسبين إلى هذه الطائفة: أبو طالب المكي صاحب قوت القلوب، المتوفى سنة (٣٨٦هـ)، وتأثر بهذه الطائفة كثير من أعلام التصوف. انظر: النشار: نشأة الفكر الفلسفي (ص ٤٠٠، ٤٠٤).

(٣) انظر مذهب السالمية في جواز رؤية المعدوم في: الجويني: الشامل (ص ٥٣٧).

(٤) قوله: «ما الجامع... إلخ» بهامش الأصل.

(٢ / ٢ / ٢) فَصْلُ: [الْإِدْرَاكُ الْحَادِثُ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُدْرِكٍ وَاحِدٍ] ^(١)

مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الْحَادِثَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمُدْرِكٍ وَاحِدٍ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ كَالْتَفْصِيلِ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً، غَيْرَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، وَالْعِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ، وَإِذَا قُلْنَا: لَا يُتَصَوَّرُ إِدْرَاكُ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، فَيَتَنَزَّلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةً قَوْلِنَا فِي الْمَعْلُومِينَ اللَّذِينَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْعِلْمِ بِأَحَدِهِمَا مَعَ الذُّهُولِ عَنِ الثَّانِي.

وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَ أَصْحَابِنَا فِيهِ، وَكَشَفْنَا عَنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ.

عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ نَقُولُ: الرُّؤْيَةُ الْوَاحِدَةُ تَتَعَلَّقُ بِاللَّوْنِ وَمَحَلِّهِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: وَلَيْسَ هَذَا عَرُوضًا لِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِمُغَايِرَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ صَاحِبِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِمُغَايِرَةِ صَاحِبِهِ لَهُ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا إِنْ اِمْتَنَعَ رُؤْيُهُ ^(٢) لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ، لَا يَمْتَنِعُ رُؤْيَةُ الْمَحَلِّ دُونَ لَوْنِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ الْمَنَعُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى مَنَعِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: « وَلَوْ قَدَّرْنَا لَوْنًا لَا فِي مَحَلٍّ، فَهُوَ مَرِيئٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ أَحَدُنَا ».

وَصَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى اسْتِحَالَةِ لَوْنٍ دُونَ مَحَلِّهِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَجْوِيزِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ كُلِّ مَوْجُودٍ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّوْنِ دُونَ مَحَلِّهِ، وَكَذَلِكَ الْكَوْنُ وَالْحَرَكَةُ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ يَعُودُ إِلَى أَنَّهُ هَلْ وَقَعَ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ وَقُوعُهُ.

[١٠٨ / أ] وَقَالَ الْأُسْتَاذُ: « يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ لِلْجِسْمِ رُؤْيَةً لِحُزْءٍ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَيَرَاهُ

وَلَا يَرَى أَكْثَرَ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَاهُ مُمَاسًّا لِغَيْرِهِ، وَلَا يَرَى مَا يُمَاسُّهُ ».

قَالَ: « وَمَنْ رَأَى جِسْمًا عَلَى بُعْدٍ، وَقَدَّرَهُ صَغِيرًا كَالشَّمْسِ وَنَحْوِهَا، فَإِنَّهُ رَأَى بَعْضَ

أَجْزَائِهَا ».

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧ / أ).

(٢) قوله: « رُؤْيُهُ » بهامش الأصل.

قَالَ: وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّ رَجُلَيْنِ لَوْ وَقَفَا مَوْقِفًا وَاحِدًا، فَرَأَى أَحَدُهُمَا الْهِلَالَ وَمَا حَوْلَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَالْفَلَكَ، وَرَأَى الْآخَرُ الْجَوْ وَالسَّمَاءَ وَلَمْ يَرَ الْهِلَالَ كَانَ ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الرُّؤْيَيْنِ لَا لِبُعْدِ أَوْ عَمَى، وَالْمَرِئَاتُ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُخْتَلِفَةً، وَإِذَا كَانَتْ مُتَضَادَّةً كَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُتَضَادَّةً.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ يَجُوزُ أَنْ يُرَى دُونَ لَوْنِهِ، وَدُونَ الْكَوْنِ الَّذِي فِيهِ، وَعَلَى أَنَّ الظُّلْمَةَ لَا تَمْنَعُ مِنْ رُؤْيَةِ مَا وَرَاءَهَا، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي نَفْسِهَا دَارُ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ؛ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ أَكْثَرَ مِمَّا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْأَسَدِ، وَمِنْهَا مَا^(١) لَا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْبُومِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَرَى فِي الضَّوِّ الْقَوِي وَالظُّلْمَةَ الْقَوِيَّةَ، وَيَرَى فِي الْإِعْتِدَالِ؛ كَالْخَفَاشِ، وَمِنْ الْحَيَوَانَاتِ مَا يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضَّوِّ؛ كَالْهُدُودِ وَنَحْوِهَا.

(٢ / ٢ / ٣) فَصْلٌ: [لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ]

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: أَنَّ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ رُؤْيَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، سِوَاءُ كَانَتَا مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ، وَالرُّؤْيَتَانِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ مُتَضَادَّتَانِ عَلَى الْمَحَلِّ وَإِنْ تَعَلَّقَتَا بِمُخْتَلِفَيْنِ. قَالَ: « وَإِذَا رَأَيْنَا جِسْمَيْنِ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ، فَإِنَّمَا رَأَيْنَاهُمَا بِإِذْرَاكَيْنِ فِي جُزْأَيْنِ مِنَ الْحَدَقَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِذْرَاكَيْنِ مُخَالِفٌ لِلْآخَرِ ».

قَالَ: « وَالرُّؤْيَةُ يَصِحُّ رُؤْيُهَا، وَإِنَّمَا لَا يَرَى الرَّائِي مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ يَرَى غَيْرَ رُؤْيَتِهِ لِغَيْرِ مَا يُضَادُّ رُؤْيَتَهَا، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَى تَقْدِيرِ مَانِعٍ خَارِجٍ عَنْ قَبِيلِ الرُّؤْيَةِ؛ فَإِنَّ رُؤْيَتَكَ لِمَا تَرَاهُ مَنَعٌ لِرُؤْيَةِ غَيْرِهِ ».

قَالَ: « وَإِذَا لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الرُّؤْيَةَ لِشَخْصٍ أَصْلًا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَانِعٍ حَقِيقَةٍ؛ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَوَانِعِ الرُّؤْيَةِ ».

فَهَذَا جَوَابُهُ، وَهُوَ مُطَرَّدٌ، وَلَكِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِ لَا يُقَرُّهُ مُحَقِّقُو الْأَصْحَابِ، وَهُوَ إِحَالَةُ رُؤْيَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

(١) كلمة: « ما » ليست في الأصل.

قَالَ الْقَاضِي وَمُعْظَمُ الْأَصْحَابِ: الَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ تَجْوِيزُ عَدَدٍ مِنَ الرُّؤْيَةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، كَمَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَلَوْ امْتَنَعَ عَلَى الرَّائِي إِدْرَاكَ شُعَاعَيْنِ وَأَكْثَرٍ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَرَى أَكْثَرَ مِقْدَارٍ حَدَقْتِهِ وَسَوَادِ مُقْلَتِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الرَّائِي إِذَا فَتَحَ أَجْفَانَهُ، تَرَاءَى لَهُ الصَّحَارِي وَالْجِبَالُ وَأَفُقُ السَّمَاءِ.

وَقَدْ أَجَابَ الْأُسْتَاذُ عَنْ هَذَا حِينَمَا أُوْرِدَ عَلَيْهِ النَّقْضُ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ يَرَى هَذِهِ الْأَجْسَامَ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَإِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهَا مُتَبَدِّدَةً، ثُمَّ هِيَ تُبَدَّلُ فِي أَرْمَنَةٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي مِنْهَا الْإِدْرَاكَاتُ؛ فَيَتَخَيَّلُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهَا».

وَاسْتَشْهَدَ فِيمَا قَالَهُ بِأَنَّ: مَنْ نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ فِي كِتَابٍ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى جَمِيعَ مَا فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَخَيَّلَهُ وَلَا يُقْرَأُ لَهُ جَمِيعُهَا، فَلَمَّا لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِمِقْدَارٍ مَا يُقَابِلُ نَاطِرِيهِ، تَبَيَّنَ صِحَّةُ مَا أَقُولُ.

وَهَكَذَا قَوْلُهُ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ، وَرُؤْيَةِ جِزْمٍ مَنْ هُوَ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ بَعِيدٍ، فَيَرَاهُ صَغِيرًا، وَهُوَ كَبِيرٌ».

قَالَ: «إِنَّمَا يَرَى بَعْضَ أَجْزَائِهِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا رَدَّدَ نَاطِرِيهِ تَبَدَّدَ نَظْرُهُ، وَتَبَدَّلَ مَنْظُورُهُ وَرُؤْيِيُّهُ، فَيَتَوَهَّمُ أَنْ رَأَى جَمِيعَهَا، كَذَلِكَ إِذَا نَظَرَ إِلَى صَفْحَةٍ كِتَابٍ فَإِذَا تَأَمَّلَ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَرَ إِلَّا بِمِقْدَارٍ نَاطِرِيهِ مِنْهُ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَقْرَأُ النَّاطِرُ سَطْرًا سَطْرًا».

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِيهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّ الْأَجْسَامَ الَّتِي يَرَاهَا أَكْبَرُ مِنْ مِقْدَارِ نَاطِرِيهِ [١٠٨/ب] عَلَى الْجُمْلَةِ.

قُلْتُ: مِنْ أَضَلِّ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا، فَيَسْتَحِيلُ مِنَ الرَّائِي يُدْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ، بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِذَا رَأَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا رَأَى بَعْضَهُ.

وَلِلْأُسْتَاذِ أَنْ يَقُولَ: الَّذِي رَأَاهُ عِلْمُهُ لَا مَحَالَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ اقْتَرَنَ بِرُؤْيِيهِ اعْتِقَادٌ هُوَ ظَنٌّ.

(٢ / ٢ / ٤) فصل: [كُلُّ رُؤْيَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ]^(١)

وَقَالَ الْأَصْحَابُ: كُلُّ رُؤْيَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِعَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ.
وَقَالَ الْمُحَصِّلُونَ: بَلْ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ^(٢) بِالْمَعْلُومَيْنِ وَالْمَرُئِيَّيْنِ
الْمُتِمَّائِلَيْنِ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ^(٣) فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْعِلْمَيْنِ وَالرُّؤْيَيْنِ إِذَا تَعَلَّقَا بِمِثْلَيْنِ فَهُمَا مُتِمَّائِلَانِ.
وَهَذَا غَيْرُ مَرَضِيٍّ مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ شَرْطَ الْمِثْلَيْنِ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ.

الثَّانِي: وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رُؤْيَا جَوْهَرٍ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ رُؤْيَا جَوْهَرٍ آخَرَ، وَلَئِنْ مَا يُضَادُّ الشَّيْءَ يُضَادُّ
مِثْلَهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ رُؤْيَا الشَّيْءِ مَعَ ثُبُوتِ رُؤْيَا مِثْلِهِ، وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ.
يَقُولُ الْأُسْتَاذُ: « رُؤْيَا جَوْهَرٍ لَا تَسُدُّ مَسَدَّ رُؤْيَا جَوْهَرٍ وَقُوْعًا، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّهُ
تَقْدِيرًا كَمَا قُلْنَا - فِي سَوَادَيْنِ جَوْهَرَيْنِ يَجُوزُ أَنْ يَسُدَّ أَحَدُهُمَا مَسَدَّ الْآخَرِ تَقْدِيرًا، وَلِهَذَا
نَحْكُمُ بِتِمَامِئِلِهِمَا »^(٤).

(٢ / ٢ / ٥) فصل: [الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرِئِيِّ]^(٥)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْمَرِئِيِّ.
وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَا بِأَخْصِّ وَصْفِ الْمَرِئِيِّ، وَتَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ
أَصْحَابِهِ^(٦).

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٧ / ب).

(٢) قوله: « القضاء باختلاف.. إلخ » بهامش الأصل.

(٣) يعني أبا إسحاق الإسفراييني؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١٣٧ / ب).

(٤) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / أ).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ١٢٦، ١٨٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / ب).

قَالَ: «لَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الرُّؤْيَةِ هُوَ الْوُجُودُ، وَالْوُجُودُ لَا يَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَةِ الْوُجُودِ
لَلَزِمَ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ».

قَالَ الْقَاضِي: «وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْوُجُودِ، وَبِالْصِّفَةِ الْخَاصَّةِ»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَوَانِعِ الْإِذْرَاكِ».

وَقَدْ اشْتَدَّ جَوَابُ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: وَجُودُ السَّوَادِ فِي حُكْمِ وَجُودِ الْبَيَاضِ،
فَلَوْ كَانَ مُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَةِ الْوُجُودَ، فَيَجِبُ أَنْ يَرَاهُ الرَّائِي عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛
فَإِنَّ وَجُودَ السَّوَادِ مُخَالَفٌ لَوْجُودِ الْبَيَاضِ، وَلَيْسَ يَرْجِعُ اخْتِلَافُهُمَا إِلَى صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ عَلَى
وُجُودِهِمَا.

وَاضْطَرَبَتْ أَجُوبَةُ مُثَبِّتِي الْأَحْوَالِ كَمَا مَرَّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِحَالٍ أَصْلًا،
وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ بِهَا وَهِيَ لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ، وَلَوْ جَازَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَةِ بِالصِّفَةِ الْخَاصَّةِ لَجَازَ تَعَلُّقُهَا
بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

ثُمَّ نَقُولُ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ: جَمَعْتَ بَيْنَ نَقِيضَيْنِ؛ فَإِنَّكَ قُلْتَ: الْحَالُ لَا تُعْلَمُ وَتَتَعَلَّقُ الرُّؤْيَةُ بِهَا
مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ الْعِلْمَ أَعَمُّ تَعَلُّقًا مِنَ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالَ: الْحَالُ لَا تُدْرَكُ، وَإِنَّمَا تُدْرَكُ الذَّاتُ عَلَيْهَا.

قُلْنَا: إِذَا اعْتَرَفْتَ بِكَوْنِ الذَّاتِ مَرِيَّةً فَقَدْ أَبْطَلْتَ قَوْلَكَ: إِنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ
مِنَ الصِّفَاتِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا الْجَوْهَرَ فَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ رُؤْيُنَا بِوُجُودِهِ وَتَحْيِيزِهِ، وَلَيْسَ التَّحْيِيزُ
عِنْدِي مِنْ خَاصٍّ وَصْفِ الْجَوْهَرِ، وَإِنَّمَا أَخْصَّ وَصْفِهِ حَالٌ لَا يُكَيِّفُ، فَلَا يُسَمَّى، فَإِنَّ أَخْصَّ
الصِّفَاتِ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ مَا يَتَحَقَّقُ فِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ تَتَعَلَّقُ بِخَاصٍّ وَصْفِ الشَّيْءِ أَنَّ مَنْ رَأَى سَوَادًا أَوْ بَيَاضًا
فَيُدْرِكُ اخْتِلَافَهُمَا، وَمَا اخْتَلَفَا لَوْجُودِهِمَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ دَرْكَ الْإِخْتِلَافِ رَاجِعٌ إِلَى
الْأَخْصَيْنِ وَالْحَالَيْنِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٥ / ب).

(٢) انظر مسألة أخص وصف القديم عند أبي هاشم والجواب عنها في: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٣٤٥).

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي نَصَرِهِ مَذْهَبَ أَبِي هَاشِمٍ:

فَنَقُولُ لِلْقَاضِي: إِذَا جَازَ رُؤْيَا الصِّفَةِ الْخَاصَّةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ رُؤْيَا الصِّفَاتِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَا الْحَالِ، وَهَذَا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

وَمِنْ أَقْوَى الدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِ الْحَالِ: فَرْقُهُمْ بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ فِي الرُّؤْيَا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تُدْرِكُ السَّوَادِيَّةُ دُونَ اللَّوْنِيَّةِ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ [١/١٠٩] تَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ لَجَازَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَا بِهَا وَالسَّوَادِيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

وَنَقُولُ لِلْمُعْتَزَلَةِ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَرَى الْوُجُودَ وَيُضْطَرُّ عِنْدَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْخَاصِّيَّةِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: رَأَيْ يَرَى الْإِخْتِلَافَ فِي الْوُجُودِ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ يُدْرِكُ الْوُجُودَ، وَيُضْطَرُّ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِخْتِلَافِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: يَرَى الْإِخْتِلَافَ^(١) وَيَعْلَمُ الْوُجُودَ ضَرُورَةً، وَمَا قُلْنَا أَوْلَى؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ ذَاتٌ تُدْرِكُ عَلَى حَيَالِهَا وَتُعْلَمُ، وَالْخَاصِّيَّةُ عَلَى حَالٍ لَا تُعْلَمُ عَلَى حَيَالِهَا وَلَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ. ثُمَّ تَنَاقَضْتُمْ حَيْثُ قُلْتُمْ: الصِّفَةُ الْعَامَّةُ لَا تُدْرِكُ بَلْ يَسْتَحِيلُ رُؤْيُهَا.

(٢ / ٢ / ٦) فَضْلٌ: [الْمَرِيءِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ وَالْحَرَكَاتُ]

الْمَرِيءِيُّ فِي وَقْتِنَا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ وَالْحَرَكَاتُ، وَأَمَّا الْهَوَاءُ فَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ رُؤْيَايَهَا؛ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ، وَهَلْ هِيَ مَرِيَّةٌ الْآنَ، اخْتَلَفُوا فِيهِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مَرِيَّةٌ لَيْلًا وَنَهَارًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مَرِيَّةٌ لَيْلًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَتْ مَرِيَّةٌ أَصْلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَقَالُوا: لَا لَوْنَ لَهَا، وَإِنَّمَا يُرَى دُونَ اللَّوْنِ.

قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ مَرِيَّةً لَمَا اخْتَلَفَ الرَّائِي فِيهَا؛ فَإِنَّ الْمَحْسُوسَاتِ لَا يَسُوعُ تَقْدِيرُ الْإِخْتِلَافِ

(١) قوله: « راء يرى الاختلاف .. إلخ » بهامش الأصل.

فِيهَا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ مَرِّيَّةً لَمَيَّزَ الرَّائِي بَيْنَ رَاكِدِهِ وَجَارِيهِ، وَلَا مَعْنَى لِلرَّيْحِ إِلَّا جَرِي
الهَوَاءِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَرِّيَّةٌ، يَسْتَدِلُّ بِأَنْ قَالَ: إِنَّا نَرَى الشَّمْسَ تَهْبِطُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَرَى الْفَيْءَ
بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى ازْدِيَادٍ، وَالشَّمْسَ إِلَى انْقِرَاضٍ، وَلَيْسَ يَتَغَيَّرُ لَوْنُ الْأَرْضِ إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهَا
تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ عَلَى لَوْنِهَا فِي الْفَيْءِ وَالظَّلِّ، وَالْحَلَسُ الْأَسْوَدُ تَحْتَ شُعَاعِ الشَّمْسِ
عَلَى لَوْنِهِ وَسَوَادِهِ، وَقَدْ أَدْرَكْنَا رُؤْيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ
فَيُؤَدِّي صَرَفُ ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ جُزْأَيْنِ ذِي لَوْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْهَوَاءُ الْمَشْرِقُ، وَالثَّانِي
الْأَرْضُ الْحَمْرَاءُ وَالْحَلَسُ الْأَسْوَدُ.

الصَّحِيحُ أَنَّ الشُّعَاعَ لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْهَوَاءِ الْمَشْرِقِ الْمُضِيِّ، وَقَدْ يَخْتَلِفُ لَوْنُ الْهَوَاءِ
بِاِكْتِسَابِهَا الضَّوْءَ مِنَ الشَّمْسِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ الضَّوْءُ وَالْإِشْرَاقُ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ
لَا يَسْتَوْعِبُ، وَالْإِنْسَانُ يَرَى ضَوْءَ النَّهَارِ قَطْعًا، وَالْمَرِّيُّ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِمَّا أَجْسَامٌ مُضِيَّةٌ
وَأَلْوَانٌ دُونَ الْمَحَالِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ رُؤْيَةُ الْأَلْوَانِ دُونَ الْمَحَالِّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرِّيَّ هُوَ أَجْزَاءُ الْهَوَاءِ.
وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَرِّيَّةً لَمَا اخْتَلَفَ أَرْبَابُ الْحَوَاسِّ فِيهَا.

قُلْنَا: الْأَلْوَانُ مَحْسُوسَةٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَدَدِ إِحْسَاسِهَا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي رُؤْيَةِ
الْأَجْرَامِ دُونَ الْأَلْوَانِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَلْوَانُ هِيَ الْمَرِّيَّةُ دُونَ أَجْرَامِهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِرْمُ وَاللَّوْنُ مَرِّيَّانِ.

(٣ / ٢) فَضْلُ: فِي مُتَعَلِّقِ الْإِذْرَاكَاتِ الْآخِرِ^(١)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ لَا مُصَحِّحَ لِكَوْنِ الشَّيْءِ بِحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يُدْرَكَ سِوَى الْوُجُودِ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْإِذْرَاكَاتِ^(٢).

وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَالْقَلَانِيسِيُّ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ اخْتِلَافَ قَوْلِهِ فِي الْأَعْرَاضِ أَنَّهَا مَرِيئَةٌ أَمْ لَا.

وَأَمَّا الْإِذْرَاكَاتُ الْآخَرُ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَالْقَلَانِيسِيُّ: الْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالطُّعُومِ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَالْإِذْرَاكُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ وَاللِّينِ وَالْخُشُونَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا.

وَهَذَا أَيْضًا اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ [١٠٩ / ب] فِي السَّمْعِ الْقَدِيمِ: فَقَالَ مَرَّةً: يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَوْجُودٍ كَالرُّؤْيَا.

وَقَالَ مَرَّةً: إِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْكَلَامِ وَالْأَصْوَاتِ، وَالسَّمْعُ الْحَادِثُ يَتَعَلَّقُ بِالْأَصْوَاتِ وَبِالْكَلَامِ الْقَدِيمِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: يَسْتَمِرُّ عَلَى التَّحْقِيقِ غَيْرُ طَرِيقَةِ أَبِي الْحَسَنِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُسْمَعُ مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ؟ وَكَيْفَ يُشَمُّ مَا لَيْسَ بِرَائِحَةٍ؟ وَكَيْفَ يُذَاقُ مَا لَيْسَ بِطَعْمٍ؟ وَكَيْفَ يُلْمَسُ مَا لَيْسَ^(٣) بِجِزْمٍ؟

قُلْنَا: انْفَصِلُوا مِمَّنْ يَقُولُ: كَيْفَ يَرَى مَنْ لَيْسَ بِجَهَةٍ، وَلَا كَمَا لَفِي مَا هُوَ فِي جَهَةٍ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِذْرَاكُ الرَّوَائِحِ وَالطُّعُومِ يَسْتَدْعِي اتِّصَالَ بَيْنَ الْمُدْرَكِ وَبَيْنَ مَا يُدْرَكُهُ.

قُلْنَا: وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: الرُّؤْيَا أَيْضًا تَسْتَدْعِي اتِّصَالَ أَشْعَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ الْمَرِيئِيِّ، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا فِي مُعْتَقَدِكُمْ كَذَلِكَ يَبْطُلُ مَا تَخَيَّلْتُمُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَشْتَرِطُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ اتِّصَالَ، وَإِنْ جَرَى ذَلِكَ فِي الْوُقُوعِ، فَهُوَ مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦ / أ).

(٢) انظر ما تقدم (ل ١٠٧ / ب).

(٣) قوله: « بصوت وكيف يشم .. إلخ » بهامش الأصل.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ كُلَّ إِدْرَاكِ يَتَعَلَّقُ جَوَازًا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، فَيَلْزَمُكُمْ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِ
الإِدْرَاكَاتِ الْخَمْسَةِ بِذَاتِ الْبَارِي، وَأَنْ يَكُونَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - مَشْمُومًا مَذُوقًا مَلْمُوسًا.

قُلْنَا: الشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللَّمْسُ عِبَارَاتٌ عَنِ الْإِتِّصَالَاتِ بَيْنَ الْأَجْرَامِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْإِدْرَاكَاتِ
وَلَا شَرَائِطُ فِيهَا، وَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ بِهَا، وَالْعَاقِلُ يَقُولُ: شَمَمْتُ التُّفَّاحَ فَلَمْ أُدْرِكْ رِيحَهَا،
وَذُقْتُ الشَّيْءَ فَلَمْ أُدْرِكْ طَعْمَهُ، وَلَوْ كَانَ الشَّمُّ وَالتَّذْوُقُ إِدْرَاكَيْنِ أَوْ دَالًّا عَلَى الْإِدْرَاكِ قَطْعًا،
لَكَانَ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِ: أُدْرِكْتُ طَعْمَهَا وَرِيحَهَا، وَلَمْ أُدْرِكْهَا؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْإِتِّصَالَ لَيْسَ مِنَ
الْإِدْرَاكِ، وَلَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ.

فَأَمَّا الْإِدْرَاكَاتُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ الْإِتِّصَالِ فَيَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ
الْإِمَامُ^(١)، وَمَنْ نَحَا إِلَى^(٢) مَذْهَبِ أَبِي^(٣) الْحَسَنِ وَالْقَاضِي، وَسَنَذْكُرُ مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تُثْبِتُونَ لِلْبَارِي - سُبْحَانَهُ - سَائِرَ الْإِدْرَاكَاتِ أَمْ لَا؟

قَالَ الْإِمَامُ: الصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا: وَجُوبُ وَصْفِهِ بِأَحْكَامِ هَذِهِ الْإِدْرَاكَاتِ؛ إِذْ كُلُّ
إِدْرَاكِ يَنْفِيهِ ضِدٌّ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى وَجُوبِ وَصْفِ أَحْكَامِ الْإِدْرَاكَاتِ، ثُمَّ يَتَقَدَّسُ الرَّبُّ عَنْ
كَوْنِهِ شَأْمًا ذَائِقًا لَامِسًا، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالْقَاضِي وَالْأُسْتَاذِ، وَإِدْرَاكِ صِفَةٍ قَدِيمَةٍ
كَسَائِرِ صِفَاتِهِ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ؛ مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ: مَنَعُ ذَلِكَ.

وَحَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا لَا أَجَاسِرُ^(٤) أَنْ
أُثْبِتَ لِلَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنْ صِفَاتٍ^(٥).

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ^(٦): «وَسَأَلْتُ الْإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ فُورَكٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَنِ الْإِدْرَاكَاتِ
الثَّلَاثَةِ فَتَوَقَّفَ فِيهَا، وَكَذَلِكَ سَأَلْتُ الْأُسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِيَّ فَتَوَقَّفَ فِيهَا».

(١) انظره في: الإرشاد (ص ١٧٣).

(٢) في الأصل: على، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: أبا، ولا وجه للنصب ها هنا.

(٤) في الأصل: «إنا لا نجاسر»، والتصحيح من هامش الأصل.

(٥) ها هنا موضع كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة: «ثلاث» ولم يتضح لي وجهها.

(٦) لم أقف على المراد به من أئمة الأشاعرة.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِمَامُ: وَالصَّحِيحُ إِبْثَاتُهَا، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ «الْإِيضَاحِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ إِلَّا بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَفِي إِبْثَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ، وَذَلِكَ تَحَكُّمٌ.

قُلْنَا: فِي وُرُودِ الشَّرْعِ بِإِدْرَاكَيْنِ، وَالتَّمَدُّحِ بِهِمَا تَنْبِيهُ عَلَى ثُبُوتِ الْجَمِيعِ؛ فَإِنْ فِي وَجْهِ التَّمَدُّحِ بِذَلِكَ انْتِفَاءُ النَّقِيصَةِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْإِدْرَاكَاتِ الثَّلَاثَةِ.

فَصْلٌ: [الشَّرْعُ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُدْرِكُ بِهِ الرِّوَايَةُ]^(١)

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي كِتَابِ الْوَصْفِ وَالْقِدَمِ: «اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ الشَّمَّ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ تُدْرِكُ بِهِ الرِّوَايَةُ، وَأَنَّهُ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشْمُومَاتِ، وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ بِهِ إِلَّا الرِّوَايَةُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَشُمُّ الْجِسْمُ إِلَّا الْمُتَّصِلَ^(٢)؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ [١١٠/أ] بِخَلْقِ الرَّائِحَةِ فِي الْمَشَامِّ عِنْدَ قُرْبِ الطَّيِّبِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهَا فِيهِ عَلَى بُعْدِهِ، أَوْ يَخْلُقَهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ لَصَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ أَجْرَى الْعَادَةِ أَنْ يَخْلُقَ لَهُ الشَّمَّ عِنْدَ وُجُودِ الرَّائِحَةِ فِيهِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ الرَّائِحَةُ وَلَا^(٣) يَخْلُقَ اللَّهُ لَهُ إِدْرَاكَهَا، وَيَخْلُقُ فِيهِ ضِدَّهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يُدْرِكُ الرِّوَايَةَ عَلَى اخْتِصَاصٍ أَوْ صَافِيهَا وَتَفْصِيلِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولِ مَعْنَى فِيهِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى اسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشُمُّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا تَحُلُّ فِيهِ الرَّائِحَةُ، وَأَنَّهُ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا يُوجَدُ مِنَ الرِّوَايَةِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَالْجِسْمُ لَا يُدْرِكُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ إِلَّا وَاحِدًا.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الذَّوْقَ مَعْنَى فِي الْجِسْمِ يُدْرِكُ بِهِ الطَّعْمُ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَطْعُومِ، وَيَسْتَحِيلُ ذَلِكَ؛ كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ مِمَّا يُخَالِفُ الطَّعْمَ.

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدي: أبكار الأفكار (١/١٠٨، ١٠٩)، وغاية المرام (ص ١٢٥، ١٦٩).

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل، وتصحيحها تبعًا للسياق، انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٦/ب).

(٣) قوله: «يخلق له الشم.. إلخ» بهامش الأصل.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا لِحُلُولِهِ فِيهِ وَلَا أَجْلِهِ يُسَمَّى ذَائِقًا، وَلَا اسْتِحَالَتِهِ فِي
الْإِلَهِ ﷻ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا وَاحِدًا مِنَ الْجِنْسِ، وَلَا يَجْتَمِعُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْهُ، لَا مِثْلَانِ
وَلَا مُخْتَلِفَانِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُهَا عَلَى اخْتِلَافِ أَوْصَافِهَا مِنْ غَيْرِ حُلُولِ شَيْءٍ فِيهِ؛ وَلِذَلِكَ
أَحَالُوا عَلَى اللَّهِ ذَلِكَ، وَأَنْ يُسَمَّى ذَائِقًا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ الطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فِي الذَّائِقِ وَالشَّامِّ عِنْدَ
التِّقَاءِ الْجِسْمَيْنِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ فِيهِ مَعَ التَّمَّاسِ وَالصَّحَّةِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَخْلُقَ لَهُ الْإِدْرَاكَ
مَعَ خَلْقِ الطَّعْمِ فِيهِ لَقَدَرَ عَلَيْهِ.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّمْسَ جِنْسُ الْمُمَاسَّةِ، لَكِنَّهُ يُسَمَّى لَمَسًا فِي الْمُمَاسِّ مَعَ وُجُودِ
الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ عَنْهُ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْجِسْمِ لِلْجِسْمِ.

وَأَنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَخْلُقَ فِي اللَّامِسِ عِنْدَ لَمْسِهِ الْحَارَّ وَالْبَارِدَ وَالرَّطْبَ وَنَحْوَهَا
هَذِهِ الْمَعَانِي.

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِدْرَاكَ هَذِهِ الْمَعَانِي لَيْسَ اللَّمْسَ وَلَا الْمَلْمُوسَ، وَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِي اللَّامِسِ
مِنْ جِنْسِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْمَلْمُوسِ؛ فَيَعْلَمُ وُجُودَهُ فِي نَفْسِهِ مَعَ الْحَيَاةِ وَنَفْيِ الْآفَاتِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُدْرِكُهُ وَهُوَ فِي غَيْرِهِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ الَّذِي يُدْرِكُهُ فِي نَفْسِهِ وَيَجُوزُ أَنْ
يَلْمَسَهُ، وَلَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِيهِ شَيْئًا مِنْهُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ يَصِحُّ
الِاتِّصَالُ بِهِ، وَلَا لَهُ الطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ.

قَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا أَدْرَكَ الْأَكْمَ وَاللَّذَّةَ وَالْمُمَاسَّةَ وَالْمُبَايَنَةَ، أَدْرَكَ مَا يَحُلُّهُ
دُونَ مَا مَاسَّهُ وَبَايَنَهُ. « هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ^(١) فِي كِتَابِهِ: « الْأَسْئَلَةُ » اخْتِلَافَ قَوْلِ الْأَصْحَابِ فِي أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ
رَائِحَةَ طَيْبٍ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ رَائِحَةَ ذَلِكَ الطَّيْبِ، أَوْ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ مِثْلَ رَائِحَتِهِ؟ غَيْرَ أَنَّ الْأُسْتَاذَ

(١) موضع كلمة غير واضحة في الأصل.

ذَكَرَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ، وَادَّعَى اتِّفَاقًا فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي دَعْوَى الْعَادَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي يَرْضِيهِ.

ثُمَّ قَالَ الْأُسْتَاذُ: « اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ دَرْكَ الْحَوَاسِّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعَانِي الْقَائِمَةِ بِالْحَسَّاسِ دُونَ الْآلَاتِ وَالْأَعْضَاءِ الْمُرَكَّبَةِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَعْنَى وَجَدَ فِي عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ عَلَى بَنِيَّتِهِ يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي الْعَضْوِ الْآخِرِ عَلَى بَنِيَّتِهِ، وَيَجُوزُ وَجُودُهَا بِأَجْمَعِهَا فِي عَضْوٍ وَاحِدٍ؛ فَتَكُونُ سَائِرُ الْإِدْرَاكَاتِ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْأُذُنِ أَوْ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا خَمْسَةٌ لَا زِيَادَةَ عَلَيْهَا فِي الْوُجُودِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ^(١).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي [١١٠ / ب] لَا تُدْرِكُ، وَأَنَّ الْمَحَلَّ بِهَا يُدْرِكُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْبَارِي الَّتِي بِهَا يُدْرِكُ مَا يُدْرِكُهُ الْجِسْمُ لَيْسَتْ بِحَاسَّةٍ فِي الْمَعْنَى، وَلَا فِي الْأَسْمِ.

(١) حكاية اتفاق الأصحاب على أن الحواس خمسة لا زيادة عليها في الوجود ولا في القدرة - يعكر عليه ما ذهب إليه القاضي الباقلاني، ورجحه الجويني، وتابعه عليه شيخنا أبو القاسم الأنصاري من إثبات الوجدانيات التي أسموها القوى الباطنة؛ وهي إدراك الحي من نفسه الآلام واللذات، وهذا الإدراك خارج عن قبيل الإدراكات الخمسة زائد على العلم بالآلام واللذات. انظر: فيما سبق (ل ١٠٦ أ)، الباقلاني: التمهيد (ص ٣٧)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٤) وحكاية فيه عن الأئمة، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٩ / ب).

(٢ / ٤) فَضْلُ: فِي أَضْدَادِ الإدْرَاكَاتِ (١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ لِلِإِدْرَاكَاتِ أَضْدَادًا؛ كَمَا أَنَّ لِلْعُلُومِ أَضْدَادًا.
ثُمَّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيَا يَنْقَسِمُ؛ فَمِنْهُ مَا يُسَمَّى عَمَى، وَهُوَ مَا يُجْرِي اللَّهُ الْعَادَةَ بِتَوَالِيهِ وَتَعَاقِبِهِ
عَلَى الزُّورِ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي الْمَقْدُورِ أَنْ لَا يَتَوَالَى، وَيَتَخَلَّلُهَا إدْرَاكَاتٌ.
وَاخْتَلَفَ أَيْمَتُنَا فِي الْعَمَى: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ هُوَ مَعْنَى وَاحِدًا، وَلَكِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَعَانٍ
كَثِيرَةٍ فَإِذَا خَلَقَ اللَّهُ بِعَدَدٍ كُلِّ مَا يَجُوزُ إدْرَاكُهُ مَنَعًا فِي إدْرَاكِهِ، فَجُمْلَةُ هَذِهِ الْمَعَانِي يُسَمَّى
عَمَى، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْهِدَايَةِ: « الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يُضَادُّ جُمْلَةَ أَنْوَاعِ الْبَصَرِ، وَيَتَنَزَّلُ فِي
مُضَادَّتِهَا مَنَزَلَةُ الْمَوْتِ الْمُضَادِّ لِلْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ،
هَذَا كَلَامُنَا فِيمَنْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا أَصْلًا.

فَأَمَّا مَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ وَلَمْ يُدْرِكْ بَعْضَهَا: فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ
كُلَّ مَا لَمْ يُدْرِكْ لِمَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إدْرَاكِهِ، وَلَيْسَ سَبِيلُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَالِمُ مِنَّا؛ فَإِنَّا لَمْ
يُمْكِنَّا أَنْ نُقَدِّرَ بِعَدَدِ الْمَعْلُومَاتِ أَضْدَادًا؛ إِذِ الْمَعْلُومَاتُ لَا حَصْرَ لَهَا، وَالْمُدْرَكَاتُ مَضْبُوطَةٌ
مَحْصُورَةٌ الْعَدَدِ؛ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ مَوَانِعِ تَعَدُّدِهَا، إِثْبَاتُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْحَوَادِثِ.

وَأَمَّا الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فَإِنَّهُ قَالَ: الْعَمَى مَعْنَى وَاحِدٌ، يَتَنَزَّلُ مَنَزَلَةَ الْآفَةِ، وَإِنْ رَأَى الرَّائِي
شَيْئًا وَلَمْ يَرَ شَيْئًا فَنَفْسُ رُؤْيِيهِ لِمَا يَرَاهُ - : مُنِعَ لِرُؤْيِيهِ مَا لَا يَرَاهُ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزُ: فَمَنْ نَفَى الإدْرَاكَ مِنْهُمْ يَقُولُ: الْعَمَى يُعْبَرُ بِهِ عَنِ اخْتِلَالِ الْحَاسَّةِ وَانْتِقَاضِ
الْبُنْيَةِ.

وَمَنْ أَثْبَتَ الإدْرَاكَ مَعْنَى: فَصَارَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ الإدْرَاكَ لَا أَضْدَادَ لَهَا أَصْلًا، غَيْرَ أَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ
بِسَلَامَةِ الْبُنْيَةِ وَالْحَاسَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الشُّرُوطِ، وَكُلَّمَا انْخَرَمَتِ الشَّرِيطَةُ انْتَفَى الإدْرَاكَ.

وَذَهَبَ أَبُو الْهَذَيْلِ إِلَى إِثْبَاتِ الْمَوَانِعِ عَلَى حَسَبِ مَا أَثْبَتْنَاهَا، غَيْرَ أَنَّهُ جَوَزَ خُلُوقَ الْمَحَلِّ
عَنِ الإدْرَاكَاتِ وَالْأَضْدَادِ جَمِيعًا، وَنَحْنُ نَأْبَى هَذَا وَنَحْكُمُ بِوُجُوبِ اتِّصَافِ الْمَحَلِّ بِالِادْرَاكِ
أَوْ ضِدِّهِ مِنْ أَضْدَادِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا، فَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ فِي أَضْدَادِ الْبَصَرِ.

(١) انظر هذا البحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨ / ب).

وَالْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْإِدْرَاكَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَصَرِ، فَالصَّمَمُ وَالْخَسَمُ وَالْخَدُّ الْمُنَافِي لِإِدْرَاكِ الْمَسِّ بِمَثَابَةِ الْعَمَى، وَكَذَلِكَ الْمَانِعُ مِنَ الذَّوْقِ جُمْلَةً، وَالْقَوْلُ فِي إِدْرَاكِ بَعْضِ^(١) الْمُدْرَكَاتِ دُونَ بَعْضٍ كَالْقَوْلِ فِي رُؤْيَةِ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، وَمَنْ طَبَّقَ أَجْفَانَهُ وَهُوَ لَا يَرَى شَيْئًا فَقَدْ قَامَ بِنَظَرِهِ فِي حَالٍ تَطْبِيقِ أَجْفَانِهِ مَا يَقُومُ بِعَيْنِ^(٢) الْأَعْمَى، وَلَكِنْ خَصَّصُوا الْمَوَانِعَ الْمُتَوَالِيَةَ اللَّازِمَةَ فِي الْعَادَةِ بِاسْمِ الْعَمَى، وَالْمَوَانِعَ الَّتِي^(٣) فِي مُنْتَظِمِ الْعَادَةِ لَا تَتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُنَازَعَةٌ فِي عِبَارَةٍ وَتَسْمِيَةٍ.

قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ الرُّؤْيَةَ عِنْدَ سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ، وَانْفِتَاحِ الْأَجْفَانِ، وَتَضْوِيبِ الْحَدَقَةِ نَحْوَ الْمَرْتِي، فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرَائِطِ لَمْ يَخْلُقْهَا -: كَانَ صَحِيحًا، وَالْمَوَانِعُ تَنْبِي عَلَى ذَلِكَ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبْثَاتِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى إِبْثَاتِ الْمَوَانِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْمَنْعُ مَعْنَى، لَوَجِبَ أَنْ يُدْرِكَهُ صَاحِبُهُ؛ كَمَا يُدْرِكُ سَائِرَ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَا يَرَى شَخْصًا بِأَقْصَى الصِّينِ مَثَلًا، فَلَيْسَ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ مَنْعًا؛ كَمَا لَا يُحَسُّ [١١١/أ] مِنْ نَفْسِهِ عَجْزًا عَنِ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَيَاةِ مَا لَا يَجِبُ إِدْرَاكُهَا؛ كَالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَيْسَ يَطْرُدُ وَجُوبُ الْإِدْرَاكِ فِي كُلِّ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْحَيَاةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ لَا يَجِبُ إِدْرَاكُهَا، وَلَيْسَ اعْتِبَارُ الْمَوَانِعِ بِالْعِلْمِ أَوَّلَى مِنْ اعْتِبَارِهَا بِالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فِي كَلَامِ الْقَاضِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوَانِعَ مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ الْحَيِّ، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ الْأُسْتَاذِ أَيْضًا أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْآفَاتِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: وَالْجَوَابُ السَّدِيدُ عِنْدِي أَنَّ الْمَوَانِعَ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ تُدْرَكَ وَتُحَسَّ؛ كَمَا أَنَّ مَوَانِعَ الرُّؤْيَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَى^(٤).

(١) كلمة: « بعض » بهامش الأصل.

(٢) كلمة: « بعين » بهامش الأصل.

(٣) موضع كلمة غير واضحة بالأصل تشبه كلمة: « بمعزل »، ولم أهتم إلى وجه الصواب فيها.

(٤) كلام أبي القاسم الأنصاري في هذا الفصل لا يعدو؛ أن يكون تلخيصًا وإعادة صياغة لكلام شيخه الجويني في الإرشاد؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٨ / ب).

فَصْلٌ: [الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَالِّ الْإِدْرَاكَاتِ]^(١)

قَالَ أَصْحَابُنَا: الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ يَجِبُ اخْتِصَاصُهَا بِمَحَالِّ الْإِدْرَاكَاتِ، وَأَنَّهَا أَضْدَادٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ التَّضَادُّ إِلَّا مَعَ إِيجَادِ الْمَحَلِّ.

وَالْمُعْتَزَلَةُ أَثْبَتُوا مَوَانِعَ؛ مِثْلَ الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ الْمُفْرِطَيْنِ، وَالْحَجَبِ وَاللَّطَافَةِ، وَاخْتِلَافِ الْجِهَةِ، وَمُجَاوَزَةِ الْأَشْعَةِ الْحَدِّ الْمَعْهُودِ^(٢).

وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَفَرِّعٌ عَلَى أَصْلِ الشُّعَاعِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا اشْتِرَاطَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيْجُوزُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرِكُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ حَدَّ إِدْرَاكِهِ؟

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَنْعَهُ آخَرُونَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، فَإِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَاتُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّا لَا نُنْكِرُ أَنْ يَرَى الطِّفْلُ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ الْبَهِيمَةُ، وَمَنْ جَعَلَ إِحْسَاسَ الْأَلَمِ نَفْسَ الْعِلْمِ هَانَ عَلَيْهِ الْمُدْرِكُ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا غَيْرَيْنِ - وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ - فَهُوَ يَقْطَعُ بِوُجُوبِ تَلَازُمِهِمَا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي فِي خِلَالِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ عَقْلًا أَيْضًا، وَلَكِنْ مِمَّا اسْتَمَرَّ بِهِ الْعَادَةُ، وَالْمُعَمَّى عَلَيْهِ لَا يَأْلَمُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَأْلَمُ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ، وَقَدْ تَذَهَّلَ عَنْ إِدْرَاكِهِ أَلَمٌ بِالْأَلَمِ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلْأَلَمَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ « هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

فَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْإِدْرَاكَ ضَرْبٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَهُوَ قَائِمٌ بِالْحَاسَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْإِدْرَاكِ وَهُوَ الْإِسْتِشْعَارُ، ثُمَّ يَتَضَمَّنُ هَذَا الْإِدْرَاكَ عِلْمًا فِي الْقَدْرِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ: فَقَدْ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا فِي الْقُدْرَةِ، وَقَدْ لَا يَتَضَمَّنُ، وَمَنْ أَحَاطَ بِمَا ذَكَرْنَا هَانَ عَلَيْهِ التَّفْرِيعُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ.

وَالْأُسْتَاذُ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِدْرَاكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ النَّوْمَ الْغَامِرَ يُنَافِي الْإِبْصَارَ؛ كَمَا يُنَافِي الْعِلْمَ، وَهَلْ يُنَافِي

السَّمْعَ؟

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/١).

(٢) انظر القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١٦/٤).

اختلفوا فيه: ففي كلام القاضي ما يدل على أنه لا ينافي السمع؛ فإن النائم إذا صيح به فإنه يسمع ويتنبه.

ويبعد أن يقال انتبه أو لا ثم يسمع؛ إذ لا موجب لانتباهه، بل الأولى أن يقال: يسمع ثم يتنبه.

وقال الأستاذ: بل النوم ينافي جملة الإدراكات، والنائم لا يدرك الصوت، وإنما يدرك منه جزءاً لا يتحقق فيه النوم^(١).

قال الإمام: هذا هو الأولى؛ لأن من ثقل نومه فقد لا يتنبه^(٢).

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩/أ).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥ / ٢) فَضْلُ: [فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَا]

مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ تَرْدُ عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ إِذَنْ لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ فَالنَّوْمُ غَفْلَةٌ غَامِرَةٌ فَقَدْ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَسْتَوْعِبُ بَعْضَهَا وَيَغْشَاهُ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَغْرِقًا جَمِيعَ مَحَالِّ الِاسْتِشْعَارِ، فَلَا يَرَى الرُّؤْيَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى [١١١ / ب] النَّوْمَ الثَّقِيلَ.

وَعِنْدَ الطَّبَائِعِيِّينَ: النَّوْمُ خُرُورُ الْقُوَى فِي أَعْمَاقِ الْبَدَنِ، وَإِنَّمَا تَغُورُ لِكَلَالِهَا فِي كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، أَعْنِي اسْتِعْمَالَ الْحَوَاسِّ.

فَنَقُولُ: إِنَّمَا الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ وَاعْتِقَادَاتٌ يَظُنُّهَا النَّائِمُ رُؤْيَا لِنُفْسِهِ الْقُوَى - أَعْنِي قُوَى الْحَوَاسِّ - وَإِذَا انْكَسَرَ سُلْطَانُ الْحَوَاسِّ، وَتَرَدُّ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ فَيَظُنُّهَا الْإِنْسَانُ رُؤْيَا، وَقَدْ تَغْلِبُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ عَلَى الْمُسْتَقِظِ حَتَّى يَتَخَيَّلُ أَنَّ مَا يَعْتَقِدُهُ كَأَنَّهُ مَائِلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «الرُّؤْيَا سَارِيَّةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ».

قَالَ: «وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الرُّؤْيَا تَنَبُّهُ الْعَيْنِ وَسَلَامَةُ الْحَاسَّةِ بَلْ شَرْطُهَا حَيَاةُ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءُ الْآفَاتِ عَنْهُ».

وَالرُّؤْيَا عِنْدَهُ مِنْ قِبَلِ الْعِلْمِ؛ قَالَ: فَيَخْلُقُ اللَّهُ الرُّؤْيَا فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْقَلْبِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَغْمُرْهُ النَّوْمُ أَوْ فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الدِّمَاغِ أَوْ الْحَدَقَةِ، وَيَرَى الشَّيْءَ ثُمَّ يَخْلُقُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ اعْتِقَادًا صَحِيحًا؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَقْتَرِنُ بِرُؤْيَايِهِ اعْتِقَادَاتٌ فَاسِدَةٌ؛ فَيَعْتَقِدُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَالْخَلَلُ إِذَنْ فِي الْإِعْتِقَادِ، لَا فِي الْإِدْرَاكِ، وَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ اعْتِقَادَاتٌ بَعْضُهَا صَحِيحٌ وَبَعْضُهَا فَاسِدٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ يَرَى النَّفْيَ شَيْئًا، وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا، أَوْ يَذُوقُ الشَّيْءَ فَيَجِدُهُ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، أَهُوَ إِدْرَاكٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَرُؤْيَا أَوْ هُوَ تَخَيُّلٌ؟

قُلْنَا: الْإِدْرَاكُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ كَانَ تَخَيُّلًا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرُّؤْيَا تَوْشَعًا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَقُّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٤]، وَقَالَ: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَقَالَ ﷺ: «أَرْنَا الْحَقَّ حَقًّا وَارْزُقْنَا

اتِّبَاعُهُ، وَأَرَنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَارْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ»^(١).

وَقَدْ حَكَيْنَا مَذْهَبَ الْأُسْتَاذِ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ مَا تَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، ثُمَّ قَدْ يُفَسَّرُ أَنَّهُ اعْتِقَادُ ظَنٍّ كَمَنْ يَرَى الْكَبِيرَ صَغِيرًا.

فَأَمَّا الْأُخُولُ وَالصَّفَرَاوِيُّ: فَمَنْ شَرَطَ الْبِنْيَةَ وَسَلَامَتَهَا فِي الْإِدْرَاكِ فَيَقُولُ: الْخَلَلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فِي الْبِنْيَةِ، فَالَّذِي قَامَ بِهِ خِيَالُ الْإِدْرَاكِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠]، لَمْ يَكُنْ خِيَالًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥]، وَقَدْ تَلْقَفُ جُمْلَةً تِلْكَ الْأَفْعَالِ، وَشُوْهِدَ ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ: وَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ كَامِلَ الْعَقْلِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا يَتَخَيَّلُهُ لَيْسَ إِدْرَاكًا، وَإِذَا كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِدْرَاكٌ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ لَا يَذْكُرُ التَّخَيُّلَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُسَمِّيهِ إِدْرَاكًا. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مُقَدِّمَاتٌ لِإثْبَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى.

(١) وصف ابن كثير هذا الدعاء بأنه من المأثور، وزاد عليه: «ولا تجعله ملتبسًا علينا فنضلل، واجعلنا للمتقين إمامًا». تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٢)، وابن شاهين: الكتاب اللطيف (ص ٩٤)، شرح مذاهب أهل السنة له أيضًا (ص ٣٦).

(٦ / ٢) مَسْأَلَةٌ: [اللَّهُ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْأَبْصَارِ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَجُوزُ أَنْ يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَهُوَ سُبْحَانُهُ رَأَى نَفْسَهُ - تَعَالَى -
وَجُوبًا، لَا بِحَاسَّةٍ وَبِنِيَّةٍ؛ فَإِنَّمَا يَرَى الرَّائِي مَا يَرَاهُ بِالرُّؤْيَا لَا بِالْحَاسَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِتَقْسِيمِ الرَّائِينَ
إِلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ وَإِلَى غَيْرِهِمْ^(٢).

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ^(٣) وَالزَّيْدِيَّةُ^(٤) وَالْخَوَارِجُ: أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ مِنْ ذَوِي الْحَوَاسِّ رُؤْيَا
اللَّهِ؛ فَلَا يُرَى بِالْحَاسَّةِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَى مِنْ غَيْرِ حَاسَّةٍ.

(١) انظر مبحث الرؤية في: المقالات (٢٣٣ / ١، ٢٣٨، ٢٧٨، ٣٤٠)، واللمع (ص ٦١، ٦٨)، والإبانة
(ص ٣٥، ٦٢)، ورسالة أهل الثغر (ص ٧٢، ٧٣)، والتمهيد (طبعة بيروت)، (ص ٢٩٢، ٣٠٣، ٣١٧)،
والإنصاف (ص ٤٥، ٤٦)، والاعتقاد (ص ١٢٠، ١٢٦)، وأصول الدين (ص ٩٧، ١٠٢)، والتبصير (ص ٩٤)،
والإشارة (ص ١٣٥)، والإرشاد (ص ١٧٦، ١٨١)، ولمع الأدلة (ص ١١٥، ١١٩)، والنظامية (ص ٣٨، ٣٩)،
وقواعد العقائد (ص ١٦٩)، وشرح الإرشاد (ص ١٣٠، ١٣٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٥٦، ٣٦٩)، والملل والنحل
(١ / ١٠٠)، والأربعين (١ / ٢٦٦، ٣٠٤)، والمحصل (ص ١٨٩، ١٩٣)، والعالم (ص ٦٧، ٧٣)، والأبكار
(ص ٤٨٤، ٥٤٣)، وغاية المرام (ص ١٥٩، ١٧٨)، وطوالع الأنوار (ص ٢٩٥، ٢٩٩)، والكامل في اختصار
الشامل (ل ١٣٩ / ب، ١٤٤ / ب)، وحجج القرآن (ص ٦٨، ٦٩)، وشرح المقاصد (٤ / ١٨١، ٢١١)، وشرح
المواقف (٨ / ١٣٠، ١٦٠)، ونشر الطوالع (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢ / ٥٣٦، ٥٤٢).
وعند المعتزلة: المغني (٤ / ٣٣، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (ص ٢٠٨، ٢١٣)، وشرح الأصول الخمسة
(ص ٢٣٣، ٢٧٧).

وانظر أيضًا: المسيرة (ص ١٩، ٢١)، واستحالة المعية بالذات (ص ٣٨٦، ٢٠٣)، والرازي وآراؤه
(ص ٢٦٤، ٢٧٢)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٦٧، ٣٧٦)، ومناهج الأدلة (ص ١٨٥، ١٩١)، ومقدمة المناهج
(ص ٨٨، ٨١)، وهناك كتاب التصديق بالنظر للأجري جمع فيه الأخبار التي وردت بإثبات الرؤية، وكذلك
كتاب: رؤية الله للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.

(٢) بهامش الأصل في هذا الموضع عبارة: « ولا خلاف بين أصحابنا أن الله تعالى يرى نفسه وجوبًا لا بالأبصار ».
(٣) انظر مذهب المعتزلة في الرؤية في: المنهاج في أصول الدين (ص ١٤، ١٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٣٢،
٢٧٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٤ / ٣٣، ٢٤٠)، ومتشابه القرآن (ص ٩٢، ٩٣، ٢١٠، ٢٥٥، ٢٩١،
٢٩٨، ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦١ - ٣٦٢)، (٢ / ٥٢٩، ٥٥٣، ٦٠٩، ٦٣٢، ٦٧٣ - ٦٧٤، ٦٨٣). وأيضًا: المقالات
(١ / ٢٣٨)، والفرق (ص ٩٤)، والتبصير (ص ٥٢)، والإرشاد (ص ١٧٦)، ولمع الأدلة (ص ١١٥).

(٤) لا يختلف الزيدية في مذهبهم الكلامي عن المعتزلة في شيء من المسائل؛ انظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في
التفسير (ص ٨٤).

وانظر مذهب الزيدية في الرؤية في: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول: (مسألة في نفي الرؤية)، محمد بن يحيى
مداعس: الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين: (فصل في الكلام في أن الله ﷻ لا تجوز عليه الرؤية بحال من
الأحوال).

[١١٢/١] وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَرَى وَلَا يُرَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَغْبِيِّ^(١) وَالنَّجَّارِ^(٢).

وَصَارَ شِرْذِمَةً مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَرَى نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى^(٣) بِالْحَاسَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُؤْيَاهُ عَلَى ذَوِي الْحَوَاسِّ.

وَصَارَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى الْكَائِنَاتِ مَا يَصِحُّ رُؤْيَاهُ مِنْهَا. وَنُقِلَ عَنِ النَّجَّارِ أَنَّهُ قَالَ: «يَجُوزُ أَنْ يَنْقُلَ اللَّهُ رُؤْيَا الْقَلْبِ وَعِلْمَهُ إِلَى الْعَيْنِ؛ فَيَرَى بِالْعَيْنِ؛ كَمَا يَرَى بِالْقَلْبِ».

وَهَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُدْرِكُ بِالْأَبْصَارِ؟
امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَالْقَلَانِسِيِّ^(٤) وَغَيْرِهِمَا؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقْتَضِي تَحْدِيدًا، وَيُنْبِئُ عَنِ اللَّحُوقِ بِالْمُدْرَكِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِحَاطَةِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ وَالرُّؤْيَا، وَبَيْنَ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ»^(٥).
قَالَ: «وَلَوْ كَانَ الْإِدْرَاكَ يَقْتَضِي تَحْدِيدًا لَمَا صَحَّ وَصْفُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَقَدْ قَالَ: ﴿إِنَّهُ﴾^(٦) بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ» [فصلت: ٥٤]، وَالْكِنَايَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾: تَرْجِعُ إِلَى مَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ وَالْمَعْنَى: وَلَا يُحِيطُونَ بِمَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ عِلْمًا.

وَاعْلَمْ أَنَّا لَوْ خُلِّينَا وَعُقُولُنَا، لَجَوَّزْنَا رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْعُقْبَى لِكُلِّ حَيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ

(١) انظر: المقالات (٢٣٨ / ١)، والتبصير في الدين (ص ٥٢)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٦١)، والجويني: الإرشاد (ص ١٧٦).

(٣) قوله: «ولا يرى.. إلخ» بهامش الأصل.

(٤) انظر: البغدادي: أصول الدين (ص ٩٧)، وأبكار الأفكار (٤٨٥ / ١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩ / ب).

(٥) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٨٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩ / ب).

(٦) في الأصل: «وهو بكل شيء» ولعله من النسخ.

الخبر بخلاف ذلك، والمَرَجُ في وقوع ما يجوز وقوعه السَّمْعُ، وقد قال سبحانه في صفة الكُفَّار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوتُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ولو ادَّعى بعض الأولياء اليوم أنه رأى الله تعالى، هل يُصدَّق في ذلك أم لا؟
اختلف قول أبي الحسن في ذلك؛ فقال مرَّةً: لا يُصدَّق؛ لأنَّ موسى ﷺ حُجِبَ عَنِ
الرُّؤْيَةِ.

وقال مرَّةً: لا يَمْتَنِعُ تَصَدِيقُهُ فيما ادَّعاه؛ فإنَّ موسى ﷺ إن حُجِبَ فَلَقَدْ خُصَّصَ بِأَنْوَاعٍ
مِنَ الْإِصْطِفَاءِ وَالْفَضَائِلِ وَالْقُرْبِ؛ كَالْحَيَّةِ، تَرْبُو وَتَزِيدُ عَلَى الرُّؤْيَةِ؛ لَأَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا
رُؤْيَةٌ لَا تَقْتَضِي كَرَامَةً، وَإِنَّمَا الْكَرَامَةُ فِي قَرَائِنِهَا؛ فَقَدْ تَقْتَرِنُ الرُّؤْيَةُ بِعِظَمِ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ؛ فَمَنْ
يَرَى^(١) أَوِ السَّبْعَ الضَّارِي، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ ذَلِكَ أَهْوَالٌ وَشَدَائِدٌ، وَقَدْ يَرَى صَدِيقَهُ،
فَيَخْلُقُ لَهُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ أَكْمَلُ سُرُورٍ وَأَتَمُّ نِعْمَةٍ وَلَذَّةٍ، وَيَرَى أُمَّهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَتِهَا رَحْمَةً
وَرِقَّةً، وَيَرَى أَبَاهُ فَيَجِدُ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَيْبَةً وَتَعْظِيمًا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَرَى الْكَافِرَ رَبَّهُ، فَيَخْلُقُ اللَّهُ لَهُ
عِنْدَ رُؤْيَتِهِ أَعْظَمَ هَوْلٍ وَمَخَافَةٍ، وَإِنَّمَا يَحْنُ الْأَصْفِيَاءُ إِلَى رُؤْيَةِ اللَّهِ؛ لِمَا قَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ
سُبْحَانَهُ يَخْلُقُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ أَتَمَّ كَرَامَةٍ، وَأَكْمَلَ سُرُورٍ وَنِعْمَةٍ، وَأَشْرَفَ مَنَزَلَةٍ، وَرِضَا اللَّهِ،
وَذَلِكَ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - هَلْ يَرَى فِي الْمَنَامِ: فَجَوَزَهُ بَعْضُ الْمُثْبِتَةِ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ^(٢)،
وَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الرُّؤْيَا خَوَاطِرُ وَاعْتِقَادَاتٌ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ^(٣)، وَلَهَا تَأْوِيلٌ
صَحِيحٌ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ
بِي»^(٤)؛ يَعْنِي: لَهُ تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ فِي مَذَرِكِ الْعُقُولِ: أَنَّا نَقُولُ: أَذَرَكْنَا - شَاهِدًا - مُخْتَلِفَاتٍ؛
كَالْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ تَشْتَرِكُ فِيهَا الْمُخْتَلِفَاتُ، وَإِنَّمَا يُتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى

(١) كلمة غير واضحة بالأصل، لم يتبين لي وجهها.

(٢) انظر: الآمدي: أباكار الأفكار (١ / ٤٩١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩ / ب).

(٣) انظر: ما سبق في (ل ١١١ / أ - ب).

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري: كتاب العلم: باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (ح ١٠٩)،
ومسلم في كتاب: الرؤيا: باب: قول النبي ﷺ: من رأى في المنام، (ح ٤٣٢٠، ٤٣٢١).

أَحْوَالُهَا الزَّائِدَةُ عَلَى وُجُودِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، [١١٢ / ب] فَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يَرَى وَيُمَيِّزُ فِي حُكْمِ الْإِدْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ رَأْيٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، وَحَقِيقَةُ الْوُجُودِ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِذَا رَأَى مَوْجُودًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَاهُ كُلُّ مَوْجُودٍ؛ كَمَا إِذَا رَأَى جَوْهَرًا، لَزِمَ مِنْهُ رُؤْيَاهُ كُلُّ جَوْهَرٍ.

وَسِرُّ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَمَّا جَمَعَتِ الْمُخْتَلِفَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَذَلِكَ عِلَّةٌ لِصِحَّةِ رُؤْيَيْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى إِبْطَالِ الْأَحْوَالِ^(١).

وَمَنْ نَفَاهَا^(٢) فَيَقُولُ: اخْتِلَافُ الْمُدْرَكَاتِ يَرْجِعُ إِلَى وُجُودِهَا لَا غَيْرُ.

فَإِنْ قَالَ الْكَعْبِيُّ وَشَيْعَتُهُ: لَا مَرْتَبِي إِلَّا الْأَلْوَانُ، وَالْجَوَاهِرُ غَيْرُ مَرْتَبِيَّةٍ^(٣).

فَقَدْ كَابَرَ الْعَقْلَ وَجَحَدَ الْحِسَّ؛ فَإِنَّ الرَّائِيَّ يَرَى إِقْبَالَهَا وَإِدْبَارَهَا وَأَشْكَالَهَا؛ كَمَا يَرَى أَلْوَانَهَا وَقَدْ يَرَى أَشْكَالَهَا وَأَجْرَامَهَا وَلَا يَرَى أَلْوَانَهَا، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بَعِيدَةً.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « إِنَّا نَرَى^(٤) الْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَضَادَّاتِ وَالْمُتِمَّائِلَاتِ، وَلَا مَعْنَى لِيَجْمَعَهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّلًا لَهَا فِي كَوْنِهَا مَرْتَبَاتٍ غَيْرِ الْوُجُودِ ».

وَعَنَى بِالْمُخْتَلِفَاتِ: الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْأَجْرَامِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالشَّكَالِ وَالْأَلْوَانِ.

وَمُنْكَرُو الْأَعْرَاضِ - إِنْ لَمْ يَعْتَرِفُوا بِرُؤْيَةِ الْأَلْوَانِ وَبَعْضِ الْأَكْوَانِ - : فَقَدْ اعْتَرَفُوا بِالتَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَالْمُتَحَرِّكِ وَالسَّاكِنِ؛ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ، مِنْ غَيْرِ حُلُولِ مَعْنَى فِيهَا مِنْهُ، فَالدَّلَالَةُ تَتَنَاوَلُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَثَبَتَ أَنَّ صِحَّةَ الرُّؤْيَةِ حُكْمٌ لِكُلِّ امْرِئٍ، وَهُوَ مَعْقُولٌ بِالْوُجُودِ^(٥).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الصَّحَّةَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُعَلَّلُ^(٦)؟!

قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَالْأَحْكَامُ كُلُّهَا مُعَلَّلَةٌ عِنْدَهُ.

(١) نهاية الأقدام (ص ٣٥٩) وجوابه (ص ٣٦٢)، والأبكار (١ / ٥١١) مع مناقشة قوية، وغاية المرام (١٦٠)، (١٦١)، والكامل (ل ١٤٠ / ب).

(٢) أي: ومن نفى الأحوال.

(٣) انظر: ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٥٣).

(٤) قوله: « وقد يرى أشكالها.. إلخ » بهامش الأصل.

(٥) هذا الدليل هو معتمد الأشاعرة في إثبات جواز الرؤية؛ وانظره في: البغدادى: أصول الدين (ص ٩٧)، والآمدى: أبكار الأفكار (١ / ٤٨٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٣٩ / ب).

(٦) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٥٧) والجواب عنه في (ص ٣٦١).

وَمَنْ يَثْبُتْهَا فَيَقُولُ: هَذَا السُّؤَالُ أَوَّلًا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَلَى أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ حَكَمُوا بِتَعْلِيلِ التَّمَاثُلِ وَالِاخْتِلَافِ^(١)، وَقَالُوا: وَجَبَ طَلَبُ عِلَّةٍ لِتَمَاثُلِ مَا يَتَمَاثَلُ مِنْهَا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ اخْتِصَاصُ التَّمَاثُلِ مِنَ الَّذِي لَا يَتَمَاثَلُ.

وَهَذَا نَفْسُهُ مُتَحَقِّقٌ فِيَمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْمَعْلُومَاتِ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى، وَإِلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى؛ فَيَجِبُ اخْتِصَاصُ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَى بِمُوجِبٍ.

وَمُقْتَضَى الْجَوَابِ الْآخِرِ أَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ حُكْمٍ وَرَدَ بِعِلَّةٍ وَاطَّرَدَ وَانْعَكَسَ وَلَمْ يَبْطُلْ تَعْلِيلُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ الْعَرَضِ عَلَى قَضِيَّاتِ الْعُقُولِ - : فَوَاجِبٌ تَعْلِيلُهُ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ مُتَحَقِّقٌ فِيَمَا نَحْنُ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الصَّحَّةُ مِمَّا لَا يُعْلَلُ، وَاسْتَشْهَدُوا بِصِحَّةِ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا؛ فَإِنَّهَا تَرْتَبُطُ بِالْحَيَاةِ وَثُبُوتِ الْمَحَلِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعْلِيلِهَا؛ إِذِ الْمُدْرِكُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ.

قَالَ الْقَاضِي: « صِحَّةُ ثُبُوتِ الْعِلْمِ إِنَّمَا تُعْلَلُ بِالْحَيَاةِ، ثُمَّ فِي ظُهُورِ الْحَيَاةِ ثُبُوتُ الْمَحَلِّ، وَذَلِكَ شَرْطٌ؛ فَإِنَّ الْإِفْتِقَارَ إِلَى الْمَحَلِّ لَا يَخْتَصُّ بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ ».

فَإِنْ قِيلَ: أَلَسْتُمْ مَنَعْتُمُ التَّعْلِيلَ بِالْحَالِ، وَالْوُجُودُ حَالٌ؟!

قُلْنَا: الْوُجُودُ عَيْنُ الذَّاتِ عِنْدَنَا، ثُمَّ هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ مَعَ تَعْلِيلِهِمُ التَّمَاثُلَ بِالْأَخْصِ^(٢)، وَهُوَ حَالٌ عِنْدَهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْتُمْ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ بِجَامِعِ الْوُجُودِ تُشِيرُونَ بِهِ إِلَى اسْمِ الْوُجُودِ، أَوْ إِلَى حَقِيقَةِ الْوُجُودِ؟ فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِاسْمٍ، فَلَا أَثَرَ لِلْجَمْعِ بِالِاسْمِ، فَإِنْ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا بِالْحَقِيقَةِ، فَالْمَوْجُودَاتُ مُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ

(١) التماثل والاختلاف معلل عند المعتزلة بالاشتراك في صفة من صفات النفس؛ فإن: « الذي يؤثر في التماثل هو الصفة الذاتية أو المقتضاة عن صفة الذات »؛ انظر: المغني (٧٨/١٦)، وديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، والتذكرة في أحكام الجواهر (ص ٢٥٦)، وانظر ما سبق في (ل ٢٨/أ)، ونهاية الأقدام (ص ١٨٥، ١٨٦).

(٢) قوله: « وقد يرى أشكالها... إلخ » بهامش الأصل.

(٣) انظر تعليل التماثل بالأخص عند المعتزلة في: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧٨/١٦)، والنيسابوري: ديوان الأصول (ص ٥٢٥)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٦)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٥٦).

بَوَجهِ عِنْدَ مَنْ يَنْفِي الْحَالِ:

قُلْنَا: الْوُجُودُ عِنْدَ الْقَاضِي هُوَ غَيْرُ الذَّاتِ، وَقَدْ جَمَعَ بِالْوُجُودِ بَيْنَ الْمُخْتَلَفَاتِ، وَهُوَ مِنْ مُشْتَبِي الْأَحْوَالِ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: الْفِعْلُ فِي الشَّاهِدِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ [١/١١٣]، فَلْيَدُلُّ فِي الْغَائِبِ عَلَى وُجُودِهِ أَيْضًا، وَيَجْمَعُ بِالْوُجُودِ نِفَاةُ الْأَحْوَالِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بِالْعِلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ أَوْ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَدِّ، وَإِنَّمَا نُثَبِّتُ الْإِخْتِلَافَ فِي الْأَوْصَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالْحَدِّ.

وَقَدْ قَالَ الْكَعْبِيُّ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِالْحَالِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ اللَّوْنِيَّةَ تَجْمَعُهَا.

وَقَالَتِ الْبَصْرِيَّةُ: حَدُّ مَا يَرَى أَنْ يَكُونَ لَوْنًا أَوْ مُتَلَوَّنًا.

وَكَذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ نَفَوْا الْحَالَ قَالُوا فِي الْعَرَضِ: مَا يَقُومُ بِالْجَوْهَرِ.

وَقَالُوا فِي حَدِّ اللَّوْنِ: مَا يَتَلَوَّنُ بِهِ الْجَوْهَرُ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ اللَّوْنِيَّةَ وَالْعَرَضِيَّةَ حَالٌ يَجْمَعُ أَجْنَاسَهَا.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى أَحْوَالٍ فَصَارَى كَلَامُهُ عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ؛ إِذِ الْحَالُ لَيْسَتْ بِذَاتٍ وَلَا وُجُودٍ يَقْبَلُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ، وَلَكِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا الْكُونِيَّةَ أَوْ الْعَرَضِيَّةَ وَجْهًا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِالْوُجُودِ الْأَحْوَالَ، وَلَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِهِ مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ حَالًا؛ كَمَا يُعْلَمُ تَحَيُّزُ الْجَوْهَرِ وَيُجْهَلُ كَوْنُهُ مُحَدَّدًا أَوْ قَائِمًا لِلْعَرَضِ أَوْ قَائِمًا بِالنَّفْسِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ رَاجِعَةً إِلَى النَّفْسِ أَوْ إِلَى الْأَحْوَالِ.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْأَحْوَالَ وَحَكَّمَ بِأَنَّهَا لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ وَلَا بِالْعَدَمِ، وَلَا تَثْبُتُ عَلَى حَيَالِهَا وَلَا تَبْقَى فِيهَا عَائِدَةً إِلَى اسْمٍ مَخْصِيٍّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ قُلْتُمْ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ: إِنَّمَا تُعَلَّلُ الْحَالُ، وَمُتَّجِهَةُ الرُّؤْيَا لَيْسَتْ حَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: وَهَذَا مِنْ أَغْمَضِ الْأَسْئَلَةِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ، وَمَنْ نَفَى الْحَالَ فَلَا يَجْعَلُ الْحُكْمَ الْمُعَلَّلَ حَالًا.

(١) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٦٢).

وَقَالَ: « كَوْنُ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا يُعَلَّلُ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا لَيْسَتْ بِحَالٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: كَوْنُ الْفَاعِلِ فَاعِلًا مُعَلَّلٌ بِالْفِعْلِ، وَكَوْنُهُ فَاعِلًا لَيْسَ حَالًا، وَأَحْكَامُ الشَّرْعِ مُعَلَّلَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَيْسَتْ أَخْوَالًا.

وَمَنْ أَثَبَّتَ الْحَالَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الصَّحَّةُ حُكْمٌ ثَابِتٌ وَحَالٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ نَفْيِ الْإِسْتِحَالَةِ، وَهَذَا مِمَّا نَسْتَخِيرُ اللَّهَ - تَعَالَى - فِيهِ، فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ جِدًّا لَا سِيَّمَا عِنْدَ مُثَبِّتِي الْأَحْوَالِ، مِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ قِيَامُهَا بِذَاتِ مَنْ لَهُ الْحُكْمُ، وَلَوْ جَعَلُوا الْوُجُودَ عِلَّةً لِصَحَّةِ الرُّؤْيَةِ، لَوَجَبَ قِيَامُ الْوُجُودِ بِالصَّحَّةِ، وَيَجِبُ قِيَامُ كُلِّ مُصَحِّحٍ بِالصَّحَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ جَامِعٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي أَدْرَكْنَاهَا وَرَأَيْنَاهَا، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْجَامِعَ لِذَلِكَ كَوْنُهَا فِي مُقَابَلَةِ الرَّائِي، وَسَنْجِبُ عَنْ هَذَا عِنْدَ ذِكْرِنَا شُبَهَ نِفَاةِ الرُّؤْيَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْوُجُودِ لَمَا أَدْرَكَ الْمُدْرِكُ الْإِخْتِلَافَ.

قُلْنَا: مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ فَيَقُولُ: الْإِخْتِلَافُ يَرْجِعُ إِلَى الْوُجُودِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَنَحْنُ قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَقُلْنَا: لَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَخْصِ لَمَا أَدْرَكَ وَجُودُ الْمُدْرَكَاتِ، وَلَجَازَ تَعَلُّقُ الْإِذْرَاكِ بِالصِّفَاتِ الْعَامَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: نُذْرِكُ الْأَخْصَ، وَنَعْلَمُ الْوُجُودَ.

قُلْنَا: لَا، بَلْ نُذْرِكُ الْوُجُودَ وَنَعْلَمُ الْخَاصِّيَّةَ وَالْإِخْتِلَافَ، وَلَقَدْ قُلْنَا فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَدْرَكْنَا مُخْتَلِفَاتٍ، وَإِخْتِلَافُهَا يَرْجِعُ إِلَى أَجْزَائِهَا وَصِفَاتِ أَنْفُسِهَا، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْوَالِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا يُرَى وَيُمَيَّزُ فِي حُكْمِ الْإِذْرَاكِ عَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ذَاتٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْأَحْوَالُ لَيْسَتْ بِذَوَاتٍ، وَلَقَدْ جَمَعَتِ الرُّؤْيَةُ هَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالذَّوَاتِ وَالْمَوْجُودَاتِ، وَهِيَ مُشْتَرِكَاتٌ فِي حَقِيقَةِ الْوُجُودِ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْجَامِعَ لِلْمُخْتَلِفَاتِ [١١٣ / ب] الْوُجُودُ، وَهُوَ الْعِلَّةُ فِي صَحَّةِ الرُّؤْيَةِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ لِأَصْحَابِنَا فِي إثْبَاتِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ أَنْ قَالُوا: رُؤْيَةُ اللَّهِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَائِزَاتِ أَوْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَوُجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَهِيَ مُرْتَفَعَةٌ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ وَالْحُكْمَيْنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا أَوْرَدَهَا أَبُو الْحَسَنِ وَاعْتَمَدَهَا، وَاسْتَشْهَدُوا فِيهَا قَالَهُ بِكُلِّ جَائِزٍ، مِنْهَا

حُدُوثُ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ أَمْثَالِهَا وَجْهٌ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وُجُوهُ الْإِسْتِحَالَةِ شَتَّى يَجْمَعُهَا شَيْئَانِ:

○ حُدُوثُ الْمَرْتَبِيِّ.

○ أَوْ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ.

وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُ مَعْنَى فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حُدُوثِهِ، وَالرُّؤْيَةُ لَا تَقْتَضِي اسْتِحَالَةً فِي صِفَةِ الْقَدِيمِ، وَلَا فِي صِفَةِ الْحَادِثِ، وَلَا تَقْتَضِي قَلْبَ حَقِيقَةٍ، وَلَا تَغْيِيرَ صِفَةٍ وَاجِبَةٍ، فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِجَوَازِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَلَّقَ الرُّؤْيَةُ بِالْقَدِيمِ يُوجِبُ حُدُوثَهُ؛ لِأُمُورٍ هِيَ عَلَامَاتُ الْحُدُوثِ؛ مِنْهَا:

○ وَجُوبُ كَوْنِ الْمَرْتَبِيِّ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي.

○ وَمِنْهَا: كَوْنُهُ عَلَى بَنِيَّةٍ مِنْ كَوْنٍ أَوْ تَشَكُّلٍ.

قُلْنَا: أَلَيْسَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يَرَانَا، وَلَسْنَا فِي جِهَةٍ مِنْهُ، وَلَا فِي مُحَاذَاتِهِ، وَلَا هُوَ بِجِهَةٍ مِنَّا؟! وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ رَائِيًا لِلْعَالَمِ، كَانَ خَارِقًا لِجَمَاعِ الْأُمَّةِ، وَمُخَالِفًا لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَا اللَّهُ يَذَّابُنَا اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [العلق: ١٤] وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا فِي جِهَةٍ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَا فِي جِهَةٍ، وَكَذَلِكَ يَرَى نَفْسَهُ، وَلَيْسَ هُوَ فِي مُحَاذَاةِ نَفْسِهِ، وَلَا فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا يَرَى السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يُمَاطِلُ إِلَّا مِثْلَهُ؛ حَجْمًا، وَقَدْرًا، وَمَسَاحَةً، وَكَذَلِكَ يَرَى اللَّوْنَ، مَعَ أَنَّ اللَّوْنَ لَا يَقْبَلُ الْمُقَابَلَةَ، وَالْبَاطِنَ فِي الْجِسْمِ الصَّقِيلِ، وَيَرَى نَفْسَهُ، وَلَيْسَتْ نَفْسُهُ فِي مُقَابَلَةِ نَفْسِهِ، وَيَرَى قَفَاهُ وَظَهْرَهُ بَيْنَ الْمِرَاتَيْنِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الرُّؤْيَةِ تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي تَجْوِيزِ الْمُخَاطَبَةِ وَالتَّكَلُّمِ تَجْوِيزُ الْمُقَابَلَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعَلُّقَ الرُّؤْيَةِ بِالْمَرْتَبِيِّ لَا يَقْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ أَشْيَاءٌ؛ مِنْهَا: رُؤْيَةُ اللَّوْنِ وَالْكُونِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، وَقَدْ جَوَّزَ أَبُو هَاشِمٍ رُؤْيَةَ لَوْنٍ تَقْدَّرَ لَا فِي مَحَلٍّ.

ثُمَّ تَعَلَّقُ الرُّؤْيَا بِالشَّيْءِ كَتَعَلَّقِ السَّمْعُ بِهِ، وَكَتَعَلَّقِ الْعِلْمُ بِهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي حُدُوثَ مَعْنَى فِيهِ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَا، وَهَذَا يُفَارِقُ الشَّمَّ وَالتَّذَوُّقَ وَاللَّمْسَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مُمَاسَّةَ بَيْنِ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالدَّائِقِ وَالْمَذْذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ.

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيَا أَيْضًا تَقْتَضِي اتِّصَالَ شُعَاعٍ مِنَ الرَّائِي بِالْمَرِيءِ.

فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ فِعْلَ الشُّعَاعِ وَانْبِعَاثَهُ فِي النَّاطِرِ، فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ اتِّصَالِهِ بِالْمَرِيءِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ عَلَى رُؤْيَا الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْأَشْعَةُ أَجْسَامٌ لَا يَصِحُّ التَّدَاخُلُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ بِالِاتِّصَالِ صَحِيحًا، وَكَانَ شُعَاعُ النَّاطِرِ الْأَوَّلِ يَتَّصِلُ بِالْمَرِيءِ، وَشُعَاعُ النَّاطِرِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَا يَتَّصِلُ بِهِ، ثُمَّ نَحْنُ نَرَى اللَّوْنَ، وَنَرَى مَا فِي الْأَوَانِي الْمُتَّخِذَةِ مِنَ الْبَلُورِ وَالزُّجَاجِ، وَلَكِنْ يَتَّصِلُ شُعَاعُهُ بِذَلِكَ، وَنَرَى السَّمَاءَ عَلَى بُعْدِهَا فِي حَالَةٍ لَا تَتَّصِلُ أَشْعَتُنَا بِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: الْجَوُّ الْمُشْرِقُ [١١٤/ب] يَعْكِسُ الشُّعَاعَ فَنَرَى السَّمَاءَ.

قُلْنَا: قَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ فِي اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يَرَى الشَّيْءَ الْحَسَنَ فَيَعْجِبُهُ فَيُحَدِّثُ فِي الْمَرِيءِ آفَةً مِنْ جِهَةِ رُؤْيَاةِ إِيَّاهُ؛ فَيُقَالُ أَصَابَهُ بِالْعَيْنِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُلَائِمٍ لِكُلِّ رَأْيٍ، وَإِنَّمَا اللَّهُ يُحَدِّثُ عِنْدَ رُؤْيَاةِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ كَمَا يُحَدِّثُ خَوْفًا عِنْدَ رُؤْيَاةِ الْعَدُوِّ، وَيُحَدِّثُ لَهُ سُرُورًا عِنْدَ رُؤْيَاةِ الصَّدِيقِ.

فَإِنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ رُؤْيَاةِ الْقَدِيمِ يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ، وَتَشْبِيهُهُ بِخَلْقِهِ.

قُلْنَا: الْمُشْتَبَهَانِ إِنَّمَا يَشْتَبَهُانِ بَأَنْفُسِهِمَا، وَكَوْنُهُمَا مِنْ شَيْءٍ لَيْسَ هُوَ رُجُوعًا إِلَى أَنْفُسِهِمَا، بَلْ هُوَ رُجُوعٌ إِلَى رُؤْيَاةِ الرَّائِي لَهُمَا، وَلَوْ كَانَ يَجِبُ بِوُقُوعِ الرُّؤْيَاةِ عَلَى الشَّيْئَيْنِ تَشْبِيهُهُمَا، لَكَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُخْتَلِفَانِ فِي تَعَلُّقِ الرُّؤْيَاةِ بِهِمَا، وَنَحْنُ نَرَى السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ، وَلَا يَقَعُ التَّشَابُهُ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ مَرِيئًا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيَّاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًا وَحَيًّا وَعَالِمًا وَقَادِرًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَحِيلُ رُؤْيَاةُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى أَصُولِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْجَوَاهِرُ وَالْأَلْوَانُ مَرِيئَةٌ وَلَا يَلْزَمُ التَّجْسِيمُ.

فَإِنْ قَالُوا: دَعَوَاكُمْ أَنْ وَجُوهَ الْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ مَمْنُوعَةٌ؛ فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْاِسْتِحَالَةِ وَجْهٌ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ؟

وَهَذَا يَعْدُونَهُ مِنْ أَصْعَبِ الْأَسْئَلَةِ، وَهُوَ مُنْعَكِسٌ عَلَيْهِمْ عَلَى الْفَوْرِ؛ فَإِنَّا كَمَا نَدَّعِي جَوَازَ رُؤْيَةِ الْقَدِيمِ، نَنْفِي وَجُوهَ الْاِسْتِحَالَةِ، وَالْخُصُومُ يَدَّعُونَ اِسْتِحَالَتَهَا بِنَفْيِ طُرُقِ الْجَوَازِ؛ فَيَقُولُونَ: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَرَى، لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا؛ إِذِ الْمَوَانِعُ مُنْتَفِيَةٌ، وَيَدَّعُونَ اِنْحِصَارَ الْمَوَانِعِ؛ كَمَا نَدَّعِي نَحْنُ اِنْحِصَارَ وَجُوهِ الْاِسْتِحَالَةِ.

وَطَرِيقُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْعِلْمِ بِالْاِنْحِصَارِ، أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا وَجْهًا فِي الْجَوَازِ وَالْاِسْتِحَالَةِ غَيْرَ مَا ذَكَرُوهُ، فَاسْتَوَتْ الْأَوْهَامُ، وَعَدُمَ الْعِلْمُ لَا يُفِيدُ عِلْمًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا السُّؤَالِ.

ثُمَّ سَلَكَ الْقَاضِي فِي الْجَوَابِ عَنْهُ طَرِيقًا، وَسَلَكَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ طَرِيقًا، وَأَنَا أَذْكُرُهُمَا. وَأَقْصَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ الْمِلَلِ عَلَى مَذْهَبَيْنِ، فَمِنْ قَاطِعِ جَوَازِ الرُّؤْيَةِ، وَمِنْ قَاطِعِ اِلْاِسْتِحَالَةِ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَطَعُوا بِالْاِسْتِحَالَةِ: حَصَرُوا دَرْكَ اِلْاِسْتِحَالَةِ فِي الْجِهَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلَوْ أُبْطِلَتْ عَلَيْهِمُ الْجِهَاتُ، لَكَانُوا مَحْصُورِينَ وَكَانَ مُجَوِّزُ الرُّؤْيَةِ فَائِزِينَ بِالْفَتْحِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ فِي الْأُمَّةِ مَنْ يَدَّعِي اِلْاِسْتِحَالَةَ وَيُحِيلُهَا عَلَى طَرِيقَةٍ لَمْ يَعْتَرُ عَلَيْهَا شَيْوْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، فَمَنْ ادَّعَى وَجْهًا خَارِجًا عَمَّا خَاضَ فِيهِ الْخَائِضُونَ كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، هَذَا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَاضِي. وَأَمَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْإِمَامُ: فَهُوَ أَنَّ قَالَ: اتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ حُدُوثِ أَمْثَالِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ.

فَلَوْ قِيلَ لَنَا: مَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؛ لِوَجْهِ لَمْ تَعْتَرُوا عَلَيْهِ وَلَا أَدْرَكَهُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؟

قُلْنَا: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى التَّشْكِيكِ فِي الْمُعْتَقَدَاتِ، فَإِنْ رُمْنَا مُحَاوَلَةَ وَجْهِ فِي التَّجْوِيزِ لَمْ يَسْلَمْ فِي الطَّلِبَةِ حَتَّى نَقُولَ: جِهَاتُ اِلْاِسْتِحَالَةِ مَضْبُوطَةٌ، وَلَا وَجْهٌ لِتَقْدِيرِ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، فَإِذَا انْتَفَتْ

وَجَبَ الْقَطْعُ بِالْجَوَازِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: الدَّالُّ عَلَى جَوَازِ حَدُوثِ أَمْثَالِ مَا حَدَثَ أَنَّ الَّذِي نَتَوَقَّعُهُ مُمَآثِلٌ كَمَا وَقَعَ، وَمِنْ حُكْمِ الْمِثْلَيْنِ تَشَابُهُمَا^(٢) فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ.

قُلْنَا: هَذَا إِنْ اسْتَقَامَ [١١٤/ب] لِغَيْرِكُمْ، فَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ لَكُمْ؛ مَعَ حُكْمِكُمْ بِمُمَآثِلَةٍ إِرَادَتَيْنِ، فِي حَقِيقَةِ الْإِرَادَةِ الْقَائِمَةِ بِالْمَحَلِّ مَعَ تَعَارُضِهِمَا فِي افْتِقَارِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْمَحَلِّ دُونَ الْأُخْرَى.

وَأَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ قَطَعُوا بِأَنَّ الْأَعْرَاضَ الَّتِي لَا تَبْقَى مُخْتَصَّةٌ فِي الْوُقُوعِ بِأَوْقَاتٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا بَعْضُ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مُوجِبُ وَقُوعِ صَوْتٍ فِي وَقْتٍ وَيَسْتَحِيلُ وَقُوعُ مِثْلِهِ فِي وَقْتِهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الرُّؤْيَا وَصِفَاتِهَا مَضْبُوطَةٌ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ أَوْ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِصِفَاتٍ هِيَ عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَرِيبُ أَحَدٌ مِنَ الْخَائِضِينَ فِي الْحَقَائِقِ فِي تَقْدِيرِ حَالٍ أَوْ صِفَةٍ لِبَعْضِ الْحَوَادِثِ لَمْ يَضْبِطْهَا الْعُقَلَاءُ، وَلَوْ ظَنَّ بِنَا هَذِهِ الْإِسْتِرَابَةَ إِلَى الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ لَزُغِرَعَتْ، وَإِذَا وَضَحَ انْضِبَاطُ أَحْوَالِ الرُّؤْيَا وَقَضَايَاهَا، وَبَطَلَ تَوَقُّعُ مَزِيدٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَرْنَا صِفَاتِ الرُّؤْيَا؛ فَلَمْ نُلَفَ وَاحِدَةً مِنْهَا مُقْتَضِيَةً اسْتِحَالَةً لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُ الرُّؤْيَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْجَوَازُ وَالْقَطْعُ بِهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَوَانِعِ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَانِعًا مِنَ الرُّؤْيَا، وَالْمَانِعُ الْحَقِيقِيُّ مَا يُضَادُّ الرُّؤْيَا فِي مَحَلِّهَا؛ فَبَطَلَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ، فَهَذَا سَبِيلُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي إِبْثَاتِ جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْبَارِي ﷻ لَوْ لَمْ يَرِ نَفْسُهُ لَمْ يَرِ غَيْرَهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَرَى الرَّائِي غَيْرَهُ، وَلَا يَرَى نَفْسَهُ^(٣).

وَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرَى نَفْسَهُ، فَنَقُولُ لَهُ: كُلُّ صِفَةٍ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ نَفْسِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ مِنْ غَيْرِهِ بِهِ؛ كَالْعِلْمِ، وَالذِّكْرِ، وَالْخَبَرِ، وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠).

(٢) كذا بالأصل، وفي الهامش: «تساويهما».

(٣) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ٥٢، ٥٣، ٥٥)، وأيضاً: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (٣٤٩/٢).

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الرُّؤْيَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَرِئِيِّ؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ، وَكُلُّ صِفَةٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا لَا امْتِنَاعَ فِي تَعَلُّقِهَا بِالْبَارِي؛ كَالْعِلْمِ، وَالْخَبَرِ وَعَكْسُهُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَقِلُّ مَا لَمْ يُعْضَدْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْبَارِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؟! فَنَقُولُ: تَرْتِيبُ الْكَلَامِ إِلَى نَفْيِ طَرِيقِ الْإِسْتِحَالَةِ.»
وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ الْأُسْتَاذُ.

وَقَالَ: «أَجْمَعْنَا عَلَى جَوَازِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ وَالْخَبَرِ بِذَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ بَحَثْنَا عَنْهَا فَلَمْ نَجِدْ فِي التَّصْحِيحِ وَالْمَنْعِ مُتَشَبِّهًا سِوَى التَّأْثِيرِ وَعَدَمِ التَّأْثِيرِ؛ فَنَقُولُ: عَدَمُ الْإِسْتِحَالَةِ الْمَرِئِيِّ وَتَغْيِيرُ مُتَعَلِّقِ الرُّؤْيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَهَا بِهِ وَيُسْتَشْهَدُ بِالْعِلْمِ وَالْخَبَرِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْقِيَاسِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِيضَاحِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: أَقْصَى مَا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ عَدَمٌ، وَالْعِلْمُ حَيْثُ قُلْتُمْ: لَمْ نَجِدْ مُصَحِّحًا وَلَا مُحِيلًا سِوَى التَّأْثِيرِ دَعَاوَى بَاطِلَةً؛ إِذْ لَا تَتَّجِهْ هَذِهِ الدَّعَاوَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَوْهَرِ وَلَا لِلْعَرَضِ صِفَاتٌ غَيْرُ مَا عَلِمْنَاهُ، وَلَا نَشْكُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مُعْتَصَمٌ لَنَا فِيمَا نَدَّعِيهِ إِلَّا أَنَا نَقُولُ: لَوْ كَانَ لِهَذِهِ الْأَجْنَاسِ صِفَاتٌ نَفْسٍ غَيْرُ مَا عَرَفْنَاهَا وَعَثَرْنَا عَلَيْهِ، لَعَلِمْنَاهَا ضَرُورَةً أَوْ دَلَالَةً، فَلَمَّا لَمْ نَعْرِفْ ذَلِكَ حَكَمْنَا بِانْتِفَائِهَا، وَإِنَّمَا النَّظَرُ قُصَارَاهُ تَقْسِيمَاتٌ مَحْصُورَةٌ، وَعَلِمْنَا انْحِصَارَهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي شُبِّهِ نَفَاةِ الرُّؤْيَةِ.

وَمِمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ [١١٥/١] أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مَرِيئًا لَرَأَيْنَاهُ فِي وَقْتِنَا إِذِ الْمَوَانِعُ مِنَ الرُّؤْيَةِ مُنْتَفِيَةٌ^(٢) عَنْهُ، بِالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ الْمُفْرِطَيْنِ، وَالْحُجُبِ الْحَائِلَةِ وَاللَّطَافَةِ، فَلَمَّا لَمْ نَرَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ كَانَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى أَنَّا لَمْ نَرَهُ لِاسْتِحَالَةِ رُؤْيَتِهِ^(٣).

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٦١).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٨).

(٣) انظر هذا الإيراد في: المغني (٤/١١٦، ٩٥، ١٠١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٢٥٤، ٢٦١). والجواب عنه في: التمهيد (طبعة بيروت)، (ص ٣١٥)، والإرشاد (ص ١٧٨)، والأبكار (١/٥١٦، ٥١٧)، وغاية المرام (ص ١٦٩).

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ حَصَرْتُمْ الْمَوَانِعَ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ؟ وَبِمَ أَنْكَرْتُمْ مَزِيدًا عَلَيْهَا؟ فَلَا يَرْجِعُونَ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمُطَالَبَةِ إِلَّا إِلَى قَوْلِهِمْ: سَبَرْنَا الْمَوَانِعَ، فَلَمْ نَلَفْ مَانِعًا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي مَوَاضِعَ وَقُلْنَا: عَدَمُ الْعِلْمِ لَا يُفِيدُ عِلْمًا، بَلْ يُفِيدُ وَقْفَةً وَحَيْرَةً، وَقَدْ أَوْصَلْنَا^(٢) إِلَى هَذَا السُّؤَالِ فِي أُدْلَتِنَا، وَعَكَسْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الطَّلِبَةَ، وَأَوْضَحْنَا اسْتِوَاءَ الْأَقْدَامِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَّحْنَا أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ؛ وَقُلْنَا:

الرُّؤْيَةُ بِصِفَاتِهَا وَقَضَايَاهَا مَعْلُومَةٌ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَقْتَضِي اسْتِحَالَةَ لَوْ قُدِّرَ تَعَلُّقُهَا بِالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ، وَإِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ ذِي الْحَاسَةِ بِنَفْسِهَا تَقْتَضِي جِهَةً، وَاتِّصَالَ أَشْعَةٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَنَحْنُ نَأْبَى ذَلِكَ وَنَمْنَعُهُ وَأَحْلُنَا مَا ادَّعَوْهُ عَلَى جَزِي الْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ ذِي الْبِنْيَةِ إِنَّمَا صَدَرَ مِنَ الْفِكْرِ وَالرُّوْيَةِ، فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مِنْ حُكْمِ الْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ ذَا بِنْيَةٍ أَوْ فِكْرَةٍ أَوْ رُوْيَةٍ؛ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا حَقِيقِيًّا فِي الْعَالِمِ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ الْحَقِيقِيُّ فِي الْعَالِمِ وَالْمُدْرِكِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَلَمْ تَكُنْ بِهِ آفَةٌ تُضَادُّ الْعِلْمَ وَالْإِدْرَاكَ.

وَحُصُومُنَا يَقُولُونَ: إِنَّ الَّذِي اعْتَقَدْتُمُوهُ رُوْيَةً وَإِدْرَاكًا إِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ، وَقَدْ نَوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذَا سَلَّمْنَا مَسَلَكَ الْأُسْتَاذِ، وَكَيْفَ نُوَجِّهُ شُبَهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْإِسْتِحَالَةِ، أَوْ كَيْفَ تَتَوَجَّهَ شُبَهَهُمْ عَلَيْنَا فِي الْجَوَازِ، وَلَمْ تَتَّفِقْ بَعْدُ عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ فِي حَقِيقَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: مَنْ عِلْمَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْصَرَهُ وَأَدْرَكَهُ فَيَجِدُ تَفْرِقَةً ضَرُورِيَّةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ حَالِيهِ، وَمَنْ أَنْصَفَ عِلْمَ أَنَّ التَّفْرِقَةَ الَّتِي يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى انْطِبَاعِ حَاسَةِ بِالْمَحْسُوسِ، وَلَا إِلَى اتِّصَالِ شُعَاعِ بِالْمَرْتَبِيِّ، وَلَا إِلَى كَوْنِهِ فِي مُحَادَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ مُبْصِرًا لِلشَّيْءِ غَيْرِ مُدْرِكٍ لَهُ بِإِدْرَاكِ السَّمْعِ مَثَلًا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ تَفْرِقَةً فِي نَفْسِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ الشَّيْءَ لَا عَنْ دَلِيلٍ، وَبَيْنَ عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِهِ، ثُمَّ التَّفْرِقَةُ لَيْسَتْ رَاجِعَةً إِلَى عَثُورِهِ عَلَى الدَّلِيلِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالدَّلِيلِ غَيْرُ الْعِلْمِ بِالْمَذْلُولِ، وَقَدْ كَانَ مُعْتَقِدًا لَهُ غَيْرَ مُتَيَقِّنٍ، ثُمَّ انْشَرَحَ صَدْرُهُ وَحَصَلَ لَهُ ثَلَجُ الْفُؤَادِ.

كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الرُّؤْيَةُ وَالْإِبْصَارُ أَمْرٌ مَعْقُولٌ وَرَاءَ الْعِلْمِ، وَوَرَاءَ انْطِبَاعِ الْحَاسَةِ.

(١) وهذا ما أجاب به الجويني أيضًا في الإرشاد (ص ١٧٨، ١٨٨).

(٢) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

ثُمَّ قَالَ الْأَصْحَابُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَرَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لِمَانِعٍ قَائِمٍ بِالْحَاسَةِ مُضَادٍّ لِإِدْرَاكِهِ، وَالَّذِي يَرَى شَيْئًا فَإِنَّمَا يَرَاهُ بِخَلْقِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - الرُّؤْيَا لَهُ، وَسَبِيلُ مَا يَرَى وَمَا لَا يَرَى كَسَبِيلِ مَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَعْلَمُ، وَلَوْ كَانَ شَرْطُ الْمَرْتَبِيِّ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الرَّائِي، لَكَانَ شَرْطُ الْمَعْلُومِ - إِذَا كَانَ مَوْجُودًا - أَنْ يَكُونَ جُزْءًا أَوْ صِفَةً لِجِزْمٍ. فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الْكَلَامُ يُفْضِي بِمَقْدُورِهِ إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَتِهِ أَطْلَالٌ وَأَشْخَاصٌ وَفِيلَةٌ تَلْعَبُ وَبُوقَاتٌ تَضْرِبُ وَهُوَ لَا يُدْرِكُهَا [١١٥/ب]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ لَهُ إِدْرَاكًا^(١).
قَالُوا: وَالتَّزَامُ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ مُوجِبِ الْعَقْلِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ تَعْوِيلٌ عَلَى تَهْوِيلٍ^(٢) لَا تَحْصِيلَ لَهُ، وَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ يَنْعَكِسُ عَلَيْكُمْ بِالَّذِي يُغْمِضُ أَجْفَانَهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ فِي أَوْجَرِ مَا يَقْدِرُ، وَأَسْرَعَ مَا يَنْتَظِرُ مَا فَرَضْتُمُوهُ فَمَا يُؤَمِّنُهُ وَقَدْ أَطْرَقَ رَأْسُهُ وَغَمَضَ أَجْفَانَهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَدَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ - بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ - الْأَشْخَاصُ وَالْأَطْلَالُ، وَمُجَوِّزُ ذَلِكَ مُتَجَاهِلٌ. وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ ﷻ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ بَشَرًا سَوِيًّا بَدْءًا؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدَّدَ فِي أَطْوَارِ النُّطْفِ وَالْأَمْشَاجِ، وَمَنْ رَأَى بَشَرًا سَوِيًّا ثُمَّ اسْتَرَابَ فِي كَوْنِهِ مَوْلُودًا؛ جَرِيًّا عَلَى مَا نُجَوِّزُهُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ كَانَ فِي قِمَّةِ الْجَهْلِ.

وَالْجَائِزُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ أَنْ تَجْرِيَ الْأَوْدِيَةُ دَمًا عَبِيْطًا، وَتَنْقَلِبَ الْجِبَالُ ذَهَبًا إِبْرِيًّا. وَلَوْ جَوَّزَ عَاقِلٌ فِي دَهْرِهِ وَقَدَّرَهُ مُمَكِّنًا فِي عَصْرِهِ، كَانَ مُهَوِّسًا مُوسَّوسًا؛ فَذَلِكَ سَبِيلُ الْقَطْعِ فِي أَنْ لَيْسَ بِحَضْرَتِنَا مَا لَا نَرَاهُ.

فَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى اسْتِقْرَارِ الْعَوَائِدِ وَاسْتِمْرَارِهَا دُونَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ، كَيْفَ وَقَدْ خُصِّصَ الرُّسُلُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - بِرُؤْيَا الْمَلَائِكَةِ مَعَ الْقُرْبِ مِنْ صُحْبَتِهِمْ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَهُمْ؛ إِذِ الدَّهْرُ دَهْرٌ أَنْخِرَاقِ الْعَوَائِدِ، وَوُضُوحِ الْمُعْجَزَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ^(٣).
وَالْمُعْتَزِلَةُ تَوَافَقْنَا عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا لِنَفْسِهَا لَا تَسْتَدْعِي الشَّرَاطِطَ الَّتِي ذَكَرُوها، وَلَا تَتَحَقَّقُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٧٩).

(٢) هذه الكلمة وبعض الكلمات بعدها غير واضحة في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٧٩).

(٣) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ١٧٩، ١٨٠).

فِيهَا الْمَوَانِعُ الَّتِي قَدَّرُوهَا فِي رُؤْيِيَةِ ذِي الْحَوَاسِّ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَرَى الْمَلَائِكَةَ مَعَ لَطَافَةِ أَجْسَادِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ يَرَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا تَتَحَقَّقُ فِي حَقِّهِمْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ.

وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: مِنْ حُكْمِ الرَّائِي أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَرْتَبِيِّ أَوْ فِي حُكْمِ الْمُقَابَلَةِ^(١).
يُقَالُ لَهُمْ: أَعَلِمْتُمْ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟

فَإِنْ ادَّعَوْا الضَّرُورَةَ، وَنَسَبُوا خُصُومَتَهُمْ إِلَى جَحْدِهَا، سَقَطَتْ مُحَاجَّتُهُمْ، وَاسْتَبَانَ جَهَالَتُهُمْ، وَتَطَرَّقَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُجَسِّمَةِ مِثْلُ مَا ادَّعَوْهُ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: بِاضْطِرَارٍ نَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ مَوْجُودٍ لَا يُجَامِعُ الْعَالَمَ وَلَا يُبَايِنُهُ، لَمْ نَدْفَعْ هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِمَا دَفَعْنَا بِهِ شُبْهَةَ نِفَاةِ الرُّؤْيِيَةِ. وَقَدْ تَفَصَّيْنَا عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِيمَا سَبَقَ، وَيَنْبَغِي لِلْمُبْتَدِئِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ لَا يَغْفَلَ عَنْ مُعَارَضَتِهِمْ بِالْعِلْمِ، وَكَوْنِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مَعْلُومًا فِي كُلِّ مَا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ فِي نَفْيِ جَوَازِ الرُّؤْيِيَةِ^(٢).

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُ:

قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يُرَى لَجَازَ أَنْ يُشَمَّ وَيُذَاقَ وَيُلْمَسَ^(٣).

قُلْنَا: بِأَيِّ جَامِعٍ جَمَعْتُمْ بَيْنَهُمَا؟

قَالُوا: كُلُّ مَا يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ الرُّؤْيِيَةِ يُصَحِّحُ تَعَلُّقَ سَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ، وَلَا إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: الرُّؤْيِيَةُ تَقْتَضِي اقْتِضَاءَ مَا بِجِهَةِ كَسَائِرِ الْحَوَاسِّ.

قُلْنَا: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ افْتِقَارَ الرُّؤْيِيَةِ إِلَى الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ، لَأَغْنَاكُمْ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالشَّمِّ وَالذَّوْقِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٠)، والرازي: معالم أصول الدين (ص ٧٣)، والآمدي: أباكار الأفكار (٥١٥/١).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) هذا الإيراد في المغني (٤/١٣٤، ١٣٩)، وجوابه في: نهاية الأقدام (ص ٣٦١)، والأبكار (٥١٥/١)، وغاية المرام (ص ١٦٨).

ثُمَّ قَدَّمْنَا أَنَّ الشَّمَّ وَالذَّوْقَ وَاللَّمْسَ عِبَارَاتٌ عَنِ اتِّصَالَاتٍ بَيْنَ الشَّامِّ وَالْمَشْمُومِ، وَالذَّائِقِ وَالْمَذُوقِ، وَاللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، وَلَيْسَتْ عِبَارَةً عَنِ الْإِذْرَاكَاتِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَذْهَبَ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا.

وَمَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّ الشَّمَّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَائِحِ، وَالذَّوْقُ يَتَعَلَّقُ بِالطَّعْمِ، وَاللَّمْسُ يَتَعَلَّقُ بِالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَنَحْوِهَا.

وَقَدْ أَطْلَقَ أَبُو الْحَسَنِ بَأْنَ الْمُصَحِّحِ لِإِذْرَاكِ الشَّيْءِ الْوُجُودُ، وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْأَصْحَابِ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرِيئًا لَا كَالْمَرِيَّاتِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَشْمُومًا مَذُوقًا مَلْمُوسًا، لَا كَالْمَشْمُومَاتِ وَالْمَذُوقَاتِ وَالْمَلْمُوسَاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا لَا كَالرَّائِينَ، جَازَ أَنْ يَكُونَ شَامًّا ذَائِقًا لَامِسًا، لَا كَالشَّامِّينَ وَالذَّائِقِينَ وَاللَّامِسِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ رَأَيْتُمْ مَرِيئًا غَيْرَ مَحْدُودٍ وَلَا حَالًا فِي مَحْدُودٍ؟!

قُلْنَا: وَهَلْ رَأَيْتُمْ رَائِيًا غَيْرَ مَحْدُودٍ؟! وَهَلْ رَأَيْتُمْ فَاعِلًا غَيْرَ جِسْمٍ مَحْدُودٍ؟!

قَالُوا: لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا لِكَوْنِهِ جِسْمًا مَحْدُودًا.

قُلْنَا: كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَرِيئًا لِكَوْنِهِ مَحْدُودًا.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مَحْدُودًا حَدًّا لِلرُّؤْيَةِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لَهَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا يَثْبُتُ كَوْنُ الشَّيْءِ شَرْطًا؛ لِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، سِوَى اللُّزُومِ فِي الشَّاهِدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ

الْفَاعِلَ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا، وَالشَّيْءُ فِيمَا بَيْنَنَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا [١١٦/أ]، ثُمَّ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا لَهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ مَرِيئًا لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَرِيَّاتِ.

قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ رَائِيًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الرَّائِينَ، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْلُومَاتِ،

وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا، لَكَانَ مِنْ جِنْسِ الْفَاعِلِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الرَّائِي إِذَا رَأَاهُ كَيْفَ يُمَيِّزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ؟

قُلْنَا: كَمَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُ - تَعَالَى - وَبَيْنَ نَفْسِهِ بِالْعِلْمِ.

ثُمَّ نَحْنُ - فِي الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لِلَّهِ - تَعَالَى - كَالْأَكْمَةِ الَّذِي لَمْ يَرَ الْأَلْوَانَ؛ فِي الْمَيِّزِ بَيْنَ
نَوْعٍ مِنْهَا وَنَوْعٍ بِالْعِلْمِ، وَكَمَا لَا يَتَأْتَى لِلْأَكْمَةِ هَذَا التَّمْيِيزُ بِالْعِلْمِ، كَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُنَا الْإِخْبَارُ عَنْ
كَيْفِيَّةِ رُؤْيَيْنَا لَهُ، أَوْ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ، وَمَنْ لَا كَيْفَ لَهُ لَا يُكَيِّفُ بِالْعِلْمِ وَالرُّؤْيَا.
عَلَى أَنَا نَقُولُ: مَنْ رَأَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ، فَهُوَ مُسْتَهْلِكٌ فِي رُؤْيَيْهِ؛ فَلَا يَرَى غَيْرَهُ، بَلْ هُوَ ذَاهِلٌ
عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ رَأَى رَبَّهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ
أَمْ لَا؟ وَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْوُقُوعِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْجَوَازِ^(١).

(١) ليس الاختلاف في الوقوع دليلاً على الاختلاف في الجواز هكذا على إطلاقه؛ وذلك أنه لا يلزم من عدم الوقوع عدم الجواز، لأن الجائز لا يجب أن يقع، بل حكم الجائز لا يعدو الإمكان العقلي، بلا إيجاب، وسيأتي في كلام أبي القاسم الأنصاري نفسه أن: «لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ نَفْيِ الرُّؤْيَا نَفْيِ جَوَازِهَا، فَرُبَّ جَائِزٍ لَا يَقَعُ»؛ انظر (ل/١١٧ أ).

(٢ / ٧) الْقَوْلُ فِي أَنَّ أَهْلَ الْجَنَانِ يَرَوْنَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَعَدًا مِنْهُ حَقًّا^(١)

قَدْ ثَبَتَ بِمُوجِبِ الْعَقْلِ جَوَازَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ الْآنَ نُوَضِّحُ الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى سَتَكُونُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، اعْتَصَدَ مُوجِبُ الْعَقْلِ بِالسَّمْعِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ فِي إِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى وَقُوعِ الرُّؤْيَا دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى جَوَازِ وَقُوعِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وَالنَّظَرُ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الرُّؤْيَا.

فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ تَحْدِيقُ النَّاطِرِ إِلَىٰ جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهُهُ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ الرُّؤْيَا، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ النَّظَرَ الْمُعَدَّى بِحَرْفِ «إِلَى»، الْمَقْرُونُ بِذِكْرِ الْوَجْهِ -: هُوَ الرُّؤْيَا وَالْإِبْصَارُ قَطْعًا.

وَقَوْلُهُمْ: «نَظَرْتُ إِلَى الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ» افْتِرَاءٌ وَتَخَرُّصٌ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ، إِنَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: «نَظَرْتُ إِلَى صَوْبِ الْهِلَالِ فَلَمْ أَرَهُ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَلَمْ أَرَ الْهِلَالَ»، وَ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرْ يَدَيْهِ»، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ الْقَائِلِ: «نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ فَلَمْ أَرَ زَيْدًا»، وَقَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: «نَظَرْتُ إِلَى فُلَانٍ فَرَأَيْتُهُ»؛ تَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى يُوصَفُ بِالنَّظَرِ إِلَى خَلْقِهِ؛ عَلَى مَعْنَى الرُّؤْيَا.

(١) انظر مبحث رؤية المؤمنين لله في الجنة في: اللمع (ص ٦٨، ٦١)، والإبانة (ص ٣٥، ٦٢)، ورسالة أهل الثغر (ص ٧٢، ٧٣)، والتمهيد (طبعة بيروت): (ص ٣٠٣، ٣١٧)، والإنصاف (ص ٤٥، ٤٦)، والاعتقاد (ص ١٢٠، ١٢٦)، وأصول الدين (ص ٩٧، ١٠٢)، والتبصير (ص ٩٤)، والإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ١٣٥)، والإرشاد (ص ١٨١، ١٨٥)، ولبع الأدلة (ص ١١٥، ١١٩)، والنظامية (ص ٣٨، ٣٩)، وقواعد العقائد (ص ١٦٩)، وشرح الإرشاد (ص ١٣٢)، ونهاية الأقدام (ص ٣٥٦، ٣٦٩)، والأربعين (١/ ٢٦٦، ٣٠٤)، والمحصل (ص ١٨٩، ١٩٣)، والمعالم (ص ٦٧، ٧٣)، والأبكار (ص ٤٨٤، ٥٤٣)، وغاية المرام (ص ١٥٩، ١٧٨)، وطوالع الأنوار (ص ٢٩٥، ٢٩٩)، والكامل (ل ١٤٠، ب ١٤٤)، وحجج القرآن (ص ٦٨، ٦٩)، وشرح المقاصد (٤/ ١٨١، ٢١١)، وشرح المواقف (٨/ ١٣٠، ١٦٠)، ونشر الطوالع (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/ ٥٣٦، ٥٤٢). وانظر أيضًا: المسيرة (ص ١٩، ٢١)، واستحالة المعية (ص ٣٨٦، ٢٠٣)، والرازي وآراؤه (ص ٢٦٤، ٢٧٢)، والآمدي وآراؤه (ص ٣٦٧، ٣٧٦)، ومناهج الأدلة (ص ١٨٥، ١٩١)، ومقدمته لقاسم (ص ٨١، ٨٨).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، وَلَمْ يَصِرْ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَّةِ التَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ النَّظَرَ الْمُضَافَ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُؤَلَّهَةِ؛ كَالِاسْتِوَاءِ وَالِإِثْيَانِ وَالْمَجِيءِ وَنَحْوِهَا؛ فَبَطَلَ دَعْوَاهُمْ: أَنَّ النَّظَرَ تَقْلِيْبُ الْحَدَقَةِ إِلَى جِهَةِ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ. وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ: أَنَّهُ قُرِنَ بِذِكْرِ الْوَجْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَوْلُهُ: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾: مَعْنَاهُ: إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ.

قُلْنَا: النَّظَرُ فِي اللُّغَةِ طَلَبُ إِدْرَاكِ الشَّيْءِ، ثُمَّ النَّظَرُ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِنْتِظَارِ، إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ الصَّلَاتِ، وَلَمْ يُقْرَنَ بِ «إِلَى» وَلَا بِالْوَجْهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبْرًا عَنِ الْمُنَافِقِينَ -: ﴿أَنْظُرُونَا نَقَبِسْ مِنْ ثُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]: مَعْنَاهُ: اُنْتَظِرُونَا، وَقَوْلِهِ: ﴿مَا^(١) يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] مَعْنَاهُ: يَنْتَظِرُونَ.

وَلَأَنَّ الْإِنْتِظَارَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَعْنَى الْأَلَامِ، وَعِنْدَ آخَرِينَ مِنْهُمْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّمَنِّيِّ، وَكَلاَهُمَا مُمْتَنِعٌ فِي دَارِ النَّعِيمِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا﴾ [ق: ٣٥]، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: أَنَّ مَنْ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ مَا يُرِيدُهُ فِي وَقْتِهِ، وَهُوَ عَلَى اسْتِيقَانٍ مِنْ حُصُولِ مَا يُرِيدُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَلَا يُوصَفُ بِالْإِنْتِظَارِ، وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ بِالْإِنْتِظَارِ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ الْمُعَدَّى بِ «إِلَى» بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِعْتِبَارُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَلْقِيَتِ﴾ [آل عمران: ٧٧] أَيْ: لَا يَرَحْمُهُمْ، وَقَالَ فِي صِفَةِ الْأَصْنَامِ: ﴿وَتَرْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

قُلْنَا: الْمَشْهُورُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ﴾: الْمُرَادُ بِهِ الرُّؤْيَةُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿فَانْظُرْ إِلَى عَآثِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وَالنَّظَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى نَظَرٍ [١١٦/ب] يَعْقِبُهُ اعْتِبَارٌ، وَنَظَرٍ لَا يَعْقِبُهُ؛ وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ بِأَبْصَارِهِمْ؛ فَيَتَفَكَّرُوا فِي خَلْقِهَا، وَيَعْتَبِرُوا بِهَا، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الْآيَتَيْنِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

(١) فِي الْأَصْلِ: «هَلْ يَنْظُرُونَ»!

وَكَذَلِكَ النَّظَرُ فِي حَقِّنا مُنْقَسِمٌ إِلَى نَظَرٍ سُخْطٍ وَإِلَى ^(١) نَظَرٍ تَعَطُّفٍ، وَرُؤْيُ اللَّهِ لَا تَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّهُ خَاطَبَ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَتَفَاهَمُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ مَعْنَاهُ: لَا يَرْحَمُهُمْ؛ كَقَوْلِهِ عليه السلام: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢)، وَقَوْلِهِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ» ^(٣) يَعْنِي: نَظَرَ رَحْمَةً، وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَرْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾: بِقُلُوبِهِمْ، أَوْ: لَا يُبْصِرُونَ بُغْضًا لَكَ.

وَنَحْوُهُ قَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى ^(٤) وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَتَرَى الْأَصْنَامَ فَتَحَتِ الْعُيُونَ كَأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ؛ تَقُولُ الْعَرَبُ: دُورُ فُلَانٍ تَتَنَاطَرُ، أَيُّ: تَتَقَابَلُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْوُجُوهَ لَيْسَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: بِمَعْنَى الْجَوَارِحِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهَا الْجَمَاعَاتُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ^(١٤) تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤، ٢٥]؛ أَيُّ: تَظُنُّ الْجَمَاعَاتُ وَأَصْحَابُ الْوُجُوهِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ، وَيُقَالُ: جَاءَنِي وَجُوهٌ مِنَ النَّاسِ أَيُّ: جَمَاعَاتٌ.

قَالُوا: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجُوهِ الْجَمَاعَاتُ لَا الْجَوَارِحُ: أَنَّهُ أَضَافَ النَّظَرَ إِلَى الْوُجُوهِ وَالْوَجْهَ لَا يَنْظُرُ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِالنَّظَرِ صَاحِبُهُ.

قُلْنَا: الْوُجُوهُ إِذَا أُطْلِقَتْ، ثُمَّ وَصِفَتْ مَرَّةً بِالنُّصْرَةِ وَالْاِسْتِبْشَارِ، وَمَرَّةً بِالْبُسُورِ وَالْعُبُوسَةِ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْجَوَارِحِ؛ وَقَدْ قَالَ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ^(٢٨) ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ ^(٢٩) وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ^(٣٠) تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨ - ٤١].

(١) كلمة: «إلى» بهامش الأصل.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر: أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذًا خليلاً، حديث: (٣٤٩٣)، ومسلم في صحيحه: كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، حديث: (٣٩٩٩).

(٣) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم ظلم المسلم، حديث: (٤٧٧٤).

(٤) في الأصل: «أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون» وهي مركبة من الآية ٤٣ من سورة يونس، والآية ٤٠ من سورة الزخرف.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ تَنْظُرُ ﴾ ^(١) يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ: يَا مُحَمَّدُ، أَوْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ، أَوْ يَنْظُرُ أَصْحَابُ
الْوُجُوهِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْوُجُوهُ لَا تَنْظُرُ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ أَصْحَابُ الْوُجُوهِ.

قُلْنَا: أَحْكَامُ الْمَعَانِي تَرْجِعُ إِلَى الْمَحَالِّ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ تَوْشُّعًا وَمَجَازًا،
ثُمَّ الْوَجْهُ مَحَلُّ الْعَيْنِ النَّاطِرَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ ^(٢) وَالنَّهْرُ لَا يَجْرِي،
لَكِنَّ الْمَاءَ فِيهِ يَجْرِي، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ فِي الْوَجْهِ تَنْظُرُ؛ فَأُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ تَوْشُّعًا.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦].

وَقَدْ قَالَ عليه السلام: « الْحُسْنَى الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ » ^(٣).

وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَحْيِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ [الأحزاب: ٤٤] الْكِنَايَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام فِي
قَوْلٍ، وَإِلَى مَلِكِ الْمَوْتِ فِي قَوْلٍ ^(٤)، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - لِقَوْلِهِ: ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ
أَجْرًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٤] وَهَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا غَيْرُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: رَوَى عَطَاءٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: « لَعَلَّكُمْ تَرَوْنَ أَنَّ أَحَدًا يَنْظُرُ إِلَى
وَجْهِ الرَّحْمَنِ، مَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى: إِلَى أَمْرِ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ » ^(٥).

(١) المراد قوله تعالى: ﴿ وَوُجُوهُ يُؤْمِنُ بِآيَةِ ﴾ ^(١) تَنْظُرُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا قَافِرَةٌ.

(٢) تكرر هذا المقطع في القرآن الكريم ست عشرة مرة؛ منها: سورة البقرة: ٢٥، ٢٦٦، آل عمران: ١٥، ١٣٦،
١٩٥، ١٩٨، النساء: ١٣، ٥٧، ١٢٢، المائدة: ١٢، ٨٥، ١١٩، وغيرها.

(٣) استعرض الطبري في تفسيره (١٠٤ / ١١) الروايات المرفوعة والموقوفة في تفسير الحسن والحسين، وانظر:
سنن سعيد بن منصور (٣١١ / ٥)، ومسند الشاذلي (٣٨٩ / ٢)، ومسند إسحاق (٧٩٣ / ٣)، وشرح أصول
الاعتقاد (٤٥٧ / ٣)، والسنة لعبد الله بن أحمد (٢٥٧ / ١)، والزهد لابن المبارك (ص ١٢٧)، وانظر: فتح
الباري (٣٤٧ / ٨)، وابن القيم: تهذيب سنن أبي داود (٣٨ / ١٣).

(٤) انظر: القرطبي (١٩٩ / ١٤)، ويشهد لهذا المعنى ما أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٨٣ / ٢) من حديث البراء
ابن عازب قال: ﴿ تَحْيِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾ قال: يوم يلقون ملك الموت، ليس من مؤمن يقبض روحه إلا سلم عليه «
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورجح ابن كثير في تفسيره (٤٩٧ / ٣) غير هذا القول فجعل
عود الضمير في الآية على الله تعالى يوم يلقاه المؤمنون يوم القيامة.

(٥) الذي أسنده المحدثون عن عكرمة خلاف ما حكى عنه المصنف هاهنا؛ فقد أخرج الطبري بسند صحيح -
حكم بذلك الحافظ في الفتح - عن عكرمة في هذه الآية قال: « تنظر إلى ربها نظرًا »، وأخرج عنه أيضًا أنه قيل له عند
ذكر الرؤية: أليس قد قال لا تدركه الأبصار؟! فقال: أليست ترى السماء، أفكلها ترى.

وأخرج عبد بن حميد، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٦٣ / ٣) عنه قال: « انظروا ماذا أعطى الله عبده من =

وَرَوَى مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: «تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ مِنْ رَبِّهَا، وَلَا يَرَاهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ»^(١).

قُلْنَا: رَوَى عَامَّةُ الْمُفَسِّرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، وَالْكَلْبِيِّ، وَالضَّحَّاكِ، وَعِكْرِمَةَ، وَالْحَسَنَ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَغَيْرِهِمْ، كُلُّهُمْ قَالُوا: «يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ نَظْرًا»^(٢).

وَرَوَى يَزِيدُ النَّحْوِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: تَنْظُرُ إِلَى الْخَالِقِ، وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الْخَالِقِ^(٣).
وَرَوَى عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «هُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ، لَا تُحِيطُ بِهِ أَبْصَارُهُمْ مِنْ عَظَمَتِهِ، وَبَصَرُهُ يُحِيطُ بِهِمْ»^(٤).

فَإِنْ صَحَّ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ، فَتَأْوِيلُهُ مَا قَالَهُ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: مَا رَوَى مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَمَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «وَإِنَّ أَكْرَمَهُمْ إِلَى اللَّهِ - أَوْ قَالَ: عَلَى اللَّهِ - مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهِ غَدْوَةً وَعَشِيَّةً»، ثُمَّ قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ۖ ﴿٢١﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] «^(٥).
وَقَدْ رَوَى جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ؛ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ؛ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ».

= النور في عينه من النظر إلى وجه ربه الكريم عياناً؛ يعني: في الجنة، الأثر.

(١) أخرجه الطبري من طرق مختلفة مدارها على منصور عن مجاهد بن جبر المكي وعن الأعمش عن مجاهد أيضاً قال: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ تنتظر الثواب، وهذا مما انفرد به مجاهد بن جبر المكي، وأبو صالح كاتب الليث. رواه في المصنف (٢٠٥/٧).

(٢) انظر الروايات في تفسير الآية في: صحيح البخاري: كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ۖ ﴿٢١﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، والطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣)، وابن كثير (٤٥١/٤)، ومسند إسحاق (٦٧٢/٣)، وشرح أصول الاعتقاد (٤٦٣/٣)، والاعتقاد (ص ١٢٠)، والمحلى بالآثار (٣٤/١)، والدر المنثور (٥٠٢/٨).

(٣) أثر إسناده صحيح: أخرجه الطبري. انظر: الطبري (٢٩٩/٧)، وفتح الباري (٤١٩/١٣).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٩٩/٧)، (١٩٢/٢٩)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (١٦٢/٢).

(٥) أخرجه عبد بن حميد في مسنده والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم. وأخرجه عبد عن شبابه عن إسرائيل. قال الحافظ في الفتح: أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال: سمعت ابن عمر، ومن طريق عبد الملك بن أبجر عن ثوير مرفوعاً، وقال الحاكم: ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع. قال الحافظ: لا أعلم أحداً صرح بتوثيقه؛ بل أطبقوا على تضعيفه، وقال ابن عدي: الضعف على أحاديثه بين. انظر: ابن حجر: فتح الباري (٤١٩/١٣).

وَقَوْلُهُ: « لَا تُضَامُونَ »: مِنَ الضَّيْمِ [١١٧/أ]؛ أَي: لَا تُظْلَمُونَ، وَلَا تُكْذَّبُونَ.

وَرُوي: « لَا تُضَارُونَ »: مِنَ الْمُضَارَّةِ، إِمَّا مِنَ الْمُضَايَقَةِ، أَوْ مِنَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ مِنَ الْمُخَالَفَةِ وَالْمُنَازَعَةِ؛ أَي: لَا تَخْتَلِفُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، وَلَا تَشْكُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، وَلَا تَتَزَاحَمُونَ مِنَ الْمُضَايَقَةِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى صِحَّتِهِ وَخَرَّجَاهُ فِي صَحِيحَيْهِمَا^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ثُمَّ قَالَ: « إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، نَادَى مُنَادٌ: إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يَشْتَهِي أَنْ يُنْجَزَ كُمُوهُ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: فَيَرْفَعُ الْحِجَابُ فَيَنْظُرُونَ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ »^(٢).

وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الرُّؤْيَةِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ^(٣).

وَرَوَى عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: « أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ »^(٤).

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

قُلْنَا: فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: مَسَالِكُ؛ مِنْهَا: أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الْأَبْصَارَ لَا تُدْرِكُهُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْرَكَ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ نَفْيُ جَوَازِهَا؛ فَرُبَّ جَائِزٍ لَا يَقَعُ، وَمَا تَمَسَّكْنَا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى وَقُوعِهَا فَمِنْ ضَرُورَةِ وَقُوعِهَا جَوَازُهَا.

(١) انظر ما تقدم في تخريج الحديث (ل ١١٦/ب).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، حديث (ص ٢٩٧) من حديث صهيب مرفوعاً؛ أما رواية المصنف بلفظ: « يريد أن ينجزكموه » فليست عند مسلم، وأخرجها أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم (١٣٦/١).

(٣) ممن روى أحاديث الرؤية من الصحابة: جرير بن عبد الله، وأبو رزين، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وصهيب، وجابر، وأبو موسى، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، وعدي بن حاتم، وعمار بن ياسر، وعمر بن ثابت الأنصاري، وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. انظر: ابن القيم: تهذيب السنن (٣٨/١٣).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٥/٥) عن عطاء بن السائب عن أبيه. وانظر: موارد الظمان (١٣٦/١)، والسنن الكبرى للنسائي (٣٨٧/١)، والجامع لمعمر بن راشد (٤٤٢/١٠)، وشرح أصول الاعتقاد (٤٨٨/٣).

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَسْتَدِلُّ بِفَحْوَى الْآيَةِ عَلَى اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ لَا بَظَاهِرَهَا؛ فَإِنَّهَا فِي مَعْرِضِ التَّمَدُّحِ، وَكُلُّ مَا يَتَمَدَّحُ بِهِ إِلَهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قُلْنَا: قَدْ تَمَدَّحَ اللَّهُ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَثَبْتُمْ مَعَ اللَّهِ أَلْفَ أَلْفِ خَالِقٍ. ثُمَّ نَقُولُ: أَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ فِي خُرُوجِ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْمَرِئِيَّاتِ تَمَدُّحًا، وَقَدْ قُلْتُمْ: الطُّعُومُ وَالرَّوَائِحُ وَالْعُلُومُ وَأَضْدَادُهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَرِئِيَّاتِ، وَلَا تَمَدُّحَ لَهَا بِذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا: أَلَيْسَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَثَنَى عَلَى نَفْسِهِ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَإِنْ كَانَتْ الْأَعْرَاضُ تُسَامِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُلْغَ وَجْهَ التَّمَدُّحِ بِمَا تَمَدَّحَ بِهِ. قُلْنَا: لَيْسَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ عُرُوضًا لِمَا فِيهِ نِزَاعُنَا؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَا أَرَادَ تَخْصِيصَهَا بِالنَّفْيِ، وَلَكِنْ ثَبُوتُهَا عَلَى تَقْدُّسِهِ عَنِ الْغَفَلَاتِ؛ إِذْ كَانَ قِيَوْمَ الْكَائِنَاتِ؛ فَإِنَّ الْقِيَمَ بِأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتِ حَقُّهُ أَنْ لَا يَسْهُو.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا تَمَدُّحَ فِي خُرُوجِ الشَّيْءِ عَنْ أَنْ يُرَى، وَإِنَّمَا التَّمَدُّحُ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَرِئِيًّا مَعَ اقْتِدَارِهِ عَلَى أَنْ يَمْنَعَ وَيَحْجُبَ عَنْ رُؤْيِيَّتِهِ مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ الَّذِي يُدْرِكُ الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى حَجْبِهِ عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَحْجُبُ مَنْ يَشَاءُ عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَهُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى الْكَائِنَاتِ، وَلَا يَطَّلِعُ أَحَدٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَنَظِيرُ هَذَا فِي التَّمَدُّحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وَقَدْ قَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ثُمَّ نَقُولُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَمِنْ مَذْهَبِ الْكَعْبِيِّ وَشِيعَتِهِ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَيْسَ مُدْرِكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ سَمِيْعًا بَصِيرًا؛ تَوْسَعًا، فَيَحْمِلُونَ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ﴾ عَلَى خِلَافِ الرُّؤْيَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ الَّذِي أَثَبَتْهُ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ، وَتَمَدَّحَ بِهِ هُوَ الَّذِي نَفَاهُ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ حَمْلُ إِدْرَاكِ اللَّهِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، امْتَنَعَ حَمْلُ إِدْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَسَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمْ، وَقَدْ قَالَ لِمُوسَى عليه السلام: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] وَقَالَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤].

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ: فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ - سُبْحَانَهُ - بِكَوْنِهِ سَمِيْعًا بَصِيرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّ الطَّلِبَةَ عَلَيْهِمْ أَشَدُّ؛ فَإِنَّ الْأَبْصَارَ عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْمَرِئِيَّاتِ، وَسَبِيلُهَا سَبِيلُ الطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ،

فَإِنْ حَمَلُوا الْإِذْرَاكَ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى الْعِلْمِ، يَلْزِمُهُمْ حَمْلُ إِذْرَاكِ الْخَلْقِ عَلَى الْعِلْمِ، وَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَى الْآيَةِ وَجْهٌ مِنَ التَّجَوُّزِ، صَارَ مُجْمَلًا؛ وَسَقَطَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ يُرَى - سُبْحَانَهُ - وَلَا يُدْرِكُ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبَصَرَ﴾.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « هَذِهِ الْآيَةُ: مُطْلَقَةٌ مُتَرَادَّةٌ بَيْنَ مُقَيَّدَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ نُقَدِّرَ فِيهِ إِطْلَاقًا فِي الزَّمَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ، وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُدْرِكُهُ الْآبَصَارُ فِي الدُّنْيَا، وَتُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ [١١٧ / ب] فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْإِطْلَاقِ فِي الرَّأْيَيْنِ، ثُمَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَتَانِ مُقَيَّدَتَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَالَّتِي فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلُهُ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رَهَبَانِ طَرَفَةٍ، وَالَّتِي فِي النَّفْيِ قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ فَكَانَ الْمَعْنَى: لَا تُدْرِكُهُ أَبْصَارُ الْكُفَّارِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَيَرَاهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ فِي النَّفْيِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

فَإِنْ عَارِضُونَا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - فِي جَوَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قَالُوا: وَكَلِمَةُ « لَنْ » تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ وَتَأْكِيدَ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] يَعْنِي مُعَارَضَةً سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَمِمَّا يَتِمَسَّكُونَ بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿إِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانُهُ، فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] عُلِقَ الرُّؤْيَةُ عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ اسْتِقْرَارُ الْجَبَلِ فِي حَالٍ تَدَكُّدِكِهِ؛ قَالُوا: وَهُوَ بِمَثَابَةِ تَعْلِيْقِ دُخُولِ الْكُفَّارِ الْجَنَّةَ بِوُلُوجِ الْجَمَلِ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿بُئْسَ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَقْوَى مُتَمَسِّكِ لَنَا فِي إِثْبَاتِ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي الدِّينِ، وَمَعْرِفَتِهِ صِفَاتِ اللَّهِ، لَا يُظَنُّ بِهِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ مُحَالًا، وَقَدْ قَالَ: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ وَمَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ لِرِسَالَتِهِ، وَخَصَّصَهُ بِتَكْلِيمِهِ، يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْهَلَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ مَا يَعْلَمُ الْمُعْتَرِلَةُ.

وَمَنْ نَفَى الرُّؤْيَةَ وَحَكَّمَ بِاسْتِحَالَتِهَا يَنْسُبُ مُشَبَّهِي جَوَازِهَا إِمَّا إِلَى مَا يَقْتَضِي تَكْفِيرًا، أَوْ إِمَّا

إِلَى مَا يَقْتَضِي تَضْلِيلًا، وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُبَرَّأُونَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، كَيْفَ وَمِنْ مَذْهَبٍ مُخَالِفِينَ
وُجُوبُ عِصْمَتِهِمْ عَنِ الزَّلَلِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ؛ فَضْلًا عَمَّا بَعْدَهَا^(١).

وَلَقَدْ اخْتَلَفَتْ طُرُقُهُمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ هَذَا:

فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: إِنَّمَا سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، وَلَمْ يَسْأَلِ الرَّؤْيِيَّةَ.

وَهَكَذَا قَالَ الْجُبَّائِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ.

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْبُطْلَانِ، وَالرَّؤْيِيَّةُ وَإِنْ أُطْلِقَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِقَرِينَةٍ تَدُلُّ
عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ طَرْدُهَا مَعَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، وَالرَّؤْيِيَّةُ هَهُنَا اقْتَرَنْتْ بِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
بِهَا الرَّؤْيِيَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾.

ثُمَّ الْعَجَبُ: أَنَّ كَافَّةَ الْمُعْتَزِلَةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾: لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ
الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الرَّؤْيِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَرِنِي﴾،
وَمِنْ حُكْمِ الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبًّا عَلَى السُّؤَالِ، مُتَنَاوِلًا لِقَضِيَّتِهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا سَأَلَ الرَّؤْيِيَّةَ لِقَوْمِهِ لِمَعَاذِيرِهِمْ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿لَنْ

تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وَهَذَا - أَوَّلًا - مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ فَقِيلَ
لَهُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ وَلَوْ كَانَ يَسْأَلُهَا قَوْمَهُ لَقَالَ: أَرِهِمْ، وَلَوْ اعْتَقَدَ اسْتِحَالَةَ الرَّؤْيِيَّةِ لَزَجَرَهُمْ عَنْ
هَذَا السُّؤَالِ؛ كَمَا زَجَرَهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ
مُتَّعِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وَقَالَ الْكَعْبِيُّ - فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾: إِنَّمَا سَأَلَ عِلْمًا مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ،
وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا؛ فَإِنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ مُحْتَوِشًا بِالْآيَاتِ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا سَأَلَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِاسْتِحَالَتِهَا.

قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ، وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَهْلِ زَمَانِنَا عَالِمًا مِنْ
حُكْمِ اللَّهِ مَا لَمْ يَعْلَمَهُ مُوسَى، وَلَوْ جَازَ هَذَا، لَجَازَ أَنْ يَعْتَقِدَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ كَوْنَ الرَّبِّ
تَعَالَى جِسْمًا غَالِطًا حَتَّى يُعْلَمَهُ اللَّهُ الصَّوَابَ.

(١) انظر هذا الدليل في إثبات الرؤية في: الأشعري: الإبانة (ص ٤١، ٤٣).

وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ سُؤَالَ مُوسَى دَالٌّ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَا اللَّهِ، فَلَا نَقْدَحُ فِي النُّبُوَّةِ وَتَقْوِيلِهِ عَنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَظُنُّ مَا اعْتَقَدَهُ جَائِزًا نَاجِزًا، وَأَعْلَمَهُ اللَّهُ مَكْنُونٍ غَيْبٍ؛ كَمَا أَنَّهُ صَحِبَ الْخَضِرَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ أُمُورًا فِي أَحْكَامِ الْغَيْبِ، الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا مَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ كَلِمَةَ «لَنْ» تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ فِي النَّفْيِ^(١).

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ عَاصَرُوا نَبِيَّنَا ﷺ: ﴿فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ [١١٨/أ] صَادِقِينَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾: أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴿[البقرة: ٩٤] مِنْ تَحْرِيفِ التَّوْرَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ عَامَّةِ الْكَفَرَةِ أَنَّهُمْ يَتَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ عِنْدَ رُؤْيَا الْعَذَابِ؛ فَيَقُولُونَ: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧] يَعْنِي: الْمَوْتَ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِي نَفْيِ وَقُوعِ الشَّيْءِ نَفْيُ جَوَازِهِ، وَمُوسَى ﷺ إِنَّمَا سَأَلَ الرُّؤْيَا نَاجِزًا، وَمَا تَعَرَّضَ لَهَا آجِلًا، وَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَا مُسْتَحِيلَةً فِي نَفْسِهَا، لَكَانَ جَوَابُ مُوسَى أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَا أَرَى، فَلَمَّا قَالَ: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾، دَلَّ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ خَصَّصَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ بِيَدِهِ تَفَاحَةٌ فَيَقُولُ لَهُ قَائِلٌ: نَاوِلْنِيهَا لِأَكُلَهَا، فَيَقُولُ لَهُ: لَنْ تَأْكُلَهَا، فَلَيْسَ يَقْتَضِي هَذَا الْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

وَقَوْلُهُمْ: عُلِقَ الرُّؤْيَا عَلَى أَمْرِ مُسْتَحِيلٍ.

فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى تَحْرِيكِ الْجَبَلِ، قَادِرٌ عَلَى تَسْكِينِهِ، فَالِاسْتِقْرَارُ لَيْسَ مُسْتَحِيلًا بَعْدَ التَّدَكُّدِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: تَدَكَّدَكَ الْجَبَلُ بِنَفْسِهِ.

(١) لن: حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا؛ فهي لتأكيد النفي؛ كما ذكره الزمخشري وابن الخباز، وادعى الزمخشري أيضًا أنها لتأييد النفي؛ كقوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، و: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾: قال ابن مالك: وحمله على ذلك اعتقاده في ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ أن الله لا يرى، ورد بأنها لو كانت للتأييد، لم يقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًا﴾، ولم يصح التوقيت في: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوقِنًا﴾، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه، واستفادة التأيد في ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ ونحوه من خارج، ووافقه على إفادة التأيد ابن عطية، وقال في قوله: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدًا ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه، وعكس ابن الزمكاني مقالة الزمخشري؛ فقال: إن «لَنْ» لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معها النفي. الإتيان (٥٠٧/١)، وابن كثير (٢٤٥/٢)، والبرهان للزركشي (٤٢١/٢)، (٣٨٨/٤)، وروح المعاني (٥٠/٩).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْجَائِزَاتِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى مُوسَى سُؤَالَهُ، بَلْ قَالَ لَهُ: ﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾ أَيُّ: لَنْ تَقْوَى عَلَى رُؤْيَايَ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ، وَقَدْ قَالَ مُوسَى ^{عليه السلام} فِي سُؤَالِهِ: ﴿ أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ ﴾، فَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ أَلْقَى اللَّهَ أَثَرًا عَلَى الْجَبَلِ، فَتَدَكَّدَكَ الْجَبَلُ ﴿ وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَذَلِكَ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - تَوَهَّمُ أَنَّهُ كَمَا قَوِيَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، يَقْوَى عَلَى رُؤْيَايَ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَوَّاهُ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، وَأَمَدَّهُ بِمَوَادِّ لُطْفِهِ، لَمَا قَدَرَ عَلَى سَمَاعِ كَلَامِهِ، كَمَا أَنَّ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارَةَ لَمَّا سَأَلُوا ذَلِكَ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقْوِهِمْ عَلَيْهِ مَا تَوَّاهُوا بِأَجْمَعِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ ثُمَّ أَحْيَاهُمُ اللَّهُ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ بُنْتُ إِلَيْكَ ﴾ وَجْهَانِ مِنَ الْجَوَابِ.

أَحَدُهُمَا: رَجَعْتُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّكَ لَا تُرَى فِي الدُّنْيَا، أَوْ لَا يَرَاكَ أَحَدٌ إِلَّا بِمَعُونَتِكَ وَتَقْوِيَّتِكَ إِيَّاهُ، وَكَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَهِدَايَتِهِ، كَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى رُؤْيَايَ دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَعُونَتِهِ، وَلَئِنَّهُ سَأَلَ الرُّؤْيَا دُونَ إِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَى مِنَ الْأَهْوَالِ تَابَ عَنْ سُؤَالِهِ وَرَجَعَ.

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَتَلَ قَبْطِيًّا، وَجَرَى عَلَى يَدِهِ ذَلِكَ دُونَ قَصْدِهِ لِلْقَتْلِ، حَتَّى قَالَ: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ﴾ [القصص: ١٦] وَعَادَةُ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا أُمُورًا هَائِلَةً يَفْزَعُونَ إِلَى التَّوْبَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِنِّي ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ يَعْنِي: الَّذِينَ اسْتَصْحَبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ إِلَى الطُّورِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ هَذِهِ الْحَالَةِ، أَيُّ: أَنَا أَوَّلُ مُؤْمِنِي زَمَانِي، فَأَصَافُ الْأَوَّلِيَّةَ إِلَى نَفْسِهِ لَا إِلَى إِيْمَانِهِ.

وَقَدْ اسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾

[النساء: ١٥٣] ^(١).

قُلْنَا: لَا شَكَّ أَنَّ إِنْزَالَ كِتَابِ اللَّهِ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَالتَّفَاضُلُ إِنَّمَا يَقَعُ بَيْنَ مُمَكِّنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَتَبَتَ أَنَّ الرُّؤْيَا مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ٤٨).

ثُمَّ الْقَوْمُ إِنَّمَا اسْتَوْجِبُوا التَّوْبِيخَ؛ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا مَا سَأَلُوا؛ تَحَكُّمًا، وَامْتِحَانًا لِمُوسَى،
وَاسْتِكْبَارًا فِي أَنْفُسِهِمْ، وَلَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ اقْتَرَحُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ
ذَلِكَ؛ فَقَالُوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا﴾، فَقَالَ ﷺ: ﴿لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا
عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وَفِي هَذَا التَّوْبِيخِ أَقْوَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنَ
الْجَائِزَاتِ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

الْغِنَى فِي الْكَلَامِ

[القسم الثالث من « الإلهيات »]

[الأفعال الإلهية]



(١)

الْقَوْلُ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ^(١)

قَدْ ذَكَّرْنَا - فِي بَابِ التَّوْحِيدِ - وَخَدَانِيَّةِ الرَّبِّ ﷻ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَإِلَهِيَّتِهِ.
وَمَعْنَى وَخَدَانِيَّتِهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ: أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا خَالِقَ سِوَاهُ^(٢)؛
كَمَا قَالَ - عَزَّ اسْمُهُ - : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢].
وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعَةِ وَالْأَهْوَاءِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَعَلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ
كُلَّهَا حَدَثَتْ بِقُدْرَةِ الْإِلَهِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَعَلَّقَتْ [١١٨/ب] قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِهِ، وَبَيْنَ مَا انْفَرَدَ
الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَيْهِ^(٣).
وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الثَّنَوِيَّةُ وَالْمَجُوسُ؛ فَأَضَافُوا الْخَيْرَ إِلَى النُّورِ، وَالشَّرَّ إِلَى الظَّلَامِ^(٤).

(١) انظر مبحث خلق الأعمال في: المقالات (٢٩٧/١، ٣١٤، ٣٤٠)، واللمع (ص ٦٩، ١٢١)، والإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، وتمهيد الأوائل (ص ٣٤١، ٣٨٦)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٦٢)، والاعتقاد (ص ١٤٣، ١٧٣)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ١٨٧، ٢٢٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢٠، ١٢٢)، والنظامية (ص ٣٩، ٣٥)، وقواعد العقائد (ص ٦٠، ٦١)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٨٩)، والأربعين (١/٣١٩، ٣٤٢)، والمحصل (ص ١٩٤، ١٩٩)، والعالم (ص ٧٨، ٩٠)، والأبكار (٢/٢٣١، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٢٠٣، ٢٢٣)، والطوالع (ص ٣٠١، ٣١٢)، والكامل (ل ١٤٤/ب، ٢٠٣/أ)، وشرح المقاصد (٤/٢٢١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/١٦٣، ١٧٧)، ونشر الطوالع (ص ٢٦٧، ٢٩٧)، والمنهاج للزنجشيري (ص ١١)، والمغني (٤/٨، ٣/١٧٧)، (١٦/٨٤)، والأصول الخمسة (ص ٨٩، ٣٢٣، ٣٣٦)، ورسائل الشريف (١/١٣٥)، (٢/١٨٠)، (٣/١٨٧)، وإيثار الحق (ص ٢٨١، ٣٦٥)، والمسائرة (ص ٣٦، ٦٢)، ومرهم العلل (ص ٧١)، ومناهج الأدلة (ص ٢٢٣)، والمقدمة (ص ١٠٥)، وابن رشد وفلسفته (ص ١٨٣)، والفيلسوف المفترى عليه (ص ١٤٢)، والرازي وآراؤه (ص ٥٢٠)، والآمدي وآراؤه (ص ٤٦٧)، وللبخاري: خلق أفعال العباد، ولا بن القيم: شفاء العليل.

(٢) انظر ما سبق في (٤٧/أ)، باب في وحدانية الله تعالى.

(٣) انظر حكاية هذا الإجماع في: مراتب الإجماع (ص ٦٧)، وانظر: المقالات (٢/٢١٩)، وغاية المرام (ص ٢٠٣).

(٤) انظر: التمهيد (ص ٦٨، ٧٣)، والتبصير (ص ٨٥)، وأعلام النبوة (ص ٣٥)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٨٨)، =

ثُمَّ نَبَغَتْ طَائِفَةٌ فِي الْمَوْحِدَةِ، فَدَخَلَتْ فِي بَعْضِ مَقَالَاتِ الْمَجُوسِ، وَزَعَمَتْ أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ يَنْفَرِدُ بِهِ الْقَدِيمُ الصَّانِعُ الْعَالَمَ، وَبَعْضُهَا يَنْفَرِدُ بِهِ غَيْرُهُ، فَأَثْبَتُوا كُلَّ فِعْلٍ وَقَعَ تَحْتَ قُدْرَةِ قَادِرٍ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِاخْتِرَاعِهِ، وَأَخْرَجُوا أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَالْحَيَوَانَاتِ عَنْ تَقْدِيرِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ؛ فَخَالَفُوا بِذَلِكَ سَلَفَ الْأُمَّةِ، وَأَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مُوجِدُونَ لِأَفْعَالِهِمْ دُونَ اللَّهِ، وَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى مَقْدُورَاتِهِمْ.

ثُمَّ تَجَرَّأَ الْمُتَأَخِّرُونَ فَسَمَّوْا الْعَبْدَ خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ أَبْدَعَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَذْهَبًا شَنِيعًا؛ وَقَالَ: الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يُسَمَّى خَالِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ عَلَى مَا سَنَبَّيْنَاهُ فِيمَا بَعْدُ.

وَلَمْ يَفْتَرِقْ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِحَالَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ^(١)، إِلَّا الشَّحَامُ مِنْهُمْ^(٢)؛ فَإِنَّهُ قَالَ: مَقْدُورُ الْمُحَدَّثِ مَقْدُورٌ لِلْقَدِيمِ، بِشَرْطِ أَنْ يَفْعَلَهُ الْمُحَدَّثُ إِنْ تَرَكَهُ الْقَدِيمُ وَلَمْ يَفْعَلْهُ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَالْمُحَدَّثُ لَهُ فَاعِلٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ خَلْقِ مَنْ خَالِقَيْنِ، فَصَارَ صَائِرُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ الْحَوَادِثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ مِنْهَا: لَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَدِيمُ؛ فَهُوَ - سُبْحَانَهُ - مُخْتَصَّ بِإِحْدَائِهِ؛ كَالْجَوْهَرِ، وَالْأَلْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْمَوْتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَمِنْهَا: مَا يَقَعُ مَقْدُورًا لِغَيْرِهِ، وَيَحْدُثُ عِنْدَ إِشَارَتِهِ وَإِرَادَتِهِ لِكُونِهِ؛ كَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَبَعْضِ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَالْإِرَادَاتِ بِإِقْدَارِ اللَّهِ إِيَّاهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ يَكُونُ إِحْدَاثًا مُضَافًا إِلَى الْقَدِيمِ خُصُوصًا وَفِعْلًا لِإِلَيْهِمَا^(٣).

فَجَوَّزُوا فِعْلًا بَيْنَ فَاعِلَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُحَدِّثُهُ، وَالْآخَرُ مُكْتَسِبُهُ، وَمَنْعُوا إِحْدَاثًا بَيْنَ مُحَدِّثَيْنِ،

= غاية المرام (ص ٢٠٦)، وشرح المواقف (٥٠ / ٨)، والرد على القائلين بوحدة الوجود (ص ٣٨)، وإرشاد الثقات (ص ٧٠).

(١) انظر في استحالة مقدور واحد بين قادرين عند المعتزلة في: الانتصار (ص ٦١)، والمغني (٣٥٧ / ٨)، والأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١ / ١٣٤، ٣٧٧)، والتذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٨٢)، والكشاف (٢٦ / ٣). وأيضًا: المقالات (٢ / ٢١٩)، والإرشاد (ص ١١٢، ١٨٩)، ولمع الأدلة (ص ١٢١).

(٢) انظر: المقالات (١ / ٢٧٤)، (٢ / ٢٢٨)، والتبصير (ص ٥١)، وشفاء العليل لابن القيم (ص ٥٠).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢ / ٢١٩).

وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(١) وَضَرَّارِ بْنِ عَمْرٍو^(٢) وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بُرْغُوثٍ^(٣) وَحَفْصِ الْفَرْدِ^(٤).
وَلَأَصْحَابِنَا فِي مَقْدُورِ الْعَبْدِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْمَجَازِ، وَكَسَبٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ،
وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ^(٥)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَامِلٍ^(٦) مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَسَبُ الْإِنْسَانِ وَفِعْلٌ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَهُ وَمُتَّصِفٌ
بِخَصَائِصِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مُخْدَتُهُ وَمُوجِدُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْقَلَانِسِيِّ^(٧) وَأَحَدُ قَوْلَيْ مُحَمَّدِ بْنِ
عِيسَى^(٨) مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُمْ.

وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٩) فِي الْمُخْتَصَرِ^(١٠).

وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ: هَذَا الْإِسْمَ - أَغْنَى: كَوْنُهُ فِعْلًا لِلْمُكْتَسِبِ - حَقِيقَةٌ
أَوْ مَجَازٌ.

وَمَذْهَبُ جَهْمٍ^(١١) مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(١٢) أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا، وَمَنْ

(١) انظر: القاسم بن محمد بن علي: الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٠٨)، والأشعري: المقالات (٢/٢٢٠).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (١/٣٣٩)، والشهرستاني: الملل والنحل (١/٩١).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٢١٩)، والشهرستاني: الملل والنحل (١/٩١).

(٤) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٥) انظر: اللمع (ص ٦٩)، والمقالات (٢/٢١٩، ٢٢١)، مجرد المقالات (ص ٢٨)، وبمثله قال الماتريدي؛ التوحيد

(ص ٢٢٦)، وانظر أيضًا: الباقلاني: الإنصاف (ص ١٣٨)، وهو ما رجحه الرازي؛ كما في المعالم (ص ٧٨).

(٦) في الأصل: «يحيى بن كامل»، والتصحيح من المقالات (٢/٢١٩)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٠).

(٧) انظر: شفاء العليل (ص ٥١)، ولم أقف على نسبة هذا القول إلى أبي العباس القلانسي في مصادر الكلام الأشعري.

(٨، ٩) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥١).

(١٠) وهو كتاب «المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر» للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، قال عنه الإسفراييني: «لم يوجد في الإسلام كتاب مثل حجمه يجمع ما يجمعه من النكت في الرد على أهل الزيغ والبدع» التبصير (ص ١١٩).

(١١) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ٥٠).

(١٢) في نسبة الجهم إلى المعتزلة، أو نسبة المعتزلة إليه نظر؛ فإن الجهمية وإن اتفقت مع المعتزلة في بعض الأصول العامة، فإن بينهما أيضًا فروقًا جوهرية، انظر: تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ٦)، ونشأة الفكر (١/٣٣٣)، وذكر في التبصير (ص ٤٠) أن واصل بن عطاء الغزال، المتوفى سنة (١٣١) هو رأس المعتزلة، وأول من دعا الخلق إلى بدعتهم.

سِوَاهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَلَا مُكْتَسِبٍ، وَلَا قَادِرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «تَحَرَّكَ زَيْدٌ» بِمَثَابَةِ قَوْلِهِ: «مَاتَ زَيْدٌ»، مَعْنَاهُ: أُمِيتَ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «تَحَرَّكَ» مَعْنَاهُ: حُرَّكَ، وَأُدْخِلَ فِيهِ الْحَرَكَةُ.

هَذَا مَا نَقَلَ عَنْهُ أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ.

وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَنْ جَهْمٍ أَنَّهُ قَالَ: أَحَدُنَا مُكْتَسِبٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ.

وَحَكَى أَصْحَابُ الْمَقَالَاتِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالنَّظَّامِ وَأَصْحَابِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَخْلُقْ عَرَضًا أَصْلًا، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْجَوْهَرَ، ثُمَّ الْجَوْهَرُ يَفْعَلُ الْأَعْرَاضَ بَعْضُهَا بِطِبَاعِهَا وَبَعْضُهَا بِالِاخْتِيَارِ، وَمَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ» أَيُّ: خَلَقَ الْجَوْهَرَ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْحَيَاةُ^(١).

وَنُقِلَ عَنْ مَعْمَرٍ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَقْدُورَ لِلْعَبْدِ إِلَّا الْإِرَادَةُ وَالِإِثَارُ، وَمَا سِوَى الْإِرَادَةِ فَإِنَّهُ يَقَعُ ضَرُورَةً تَحْتَ الْإِرَادَةِ»^(٢).

وَيُعْزَى هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْحَافِظِ^(٣)، وَإِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ^(٤)، وَإِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْهَيْصَمِ^(٥).

(١) أصول الدين (ص ٢٣٩)، والملل (١/٦٥، ٦٦) وهو لازمٌ مذهب الفوطي؛ فمن مذهبه أن الأعراض لا تدل على كونه خالقًا، ولا تصلح الأعراض دلالات، بل الأجسام. الملل (١/٧٢)، وشرح المواقف (٨/٤١٥)، والتعريفات (ص ٢٨٤)، مادة (١٤٢٣).

(٢) انظر: الشهرستاني: الملل والنحل (ص ٦٧).

(٣) كذا بالأصل ولم يتضح لي وجه الصواب فيها، وليس في كتب المقالات ما يشير إلى هذا اللقب ولا قريب منه.

(٤) انظر: الكندي: التنبيه على السعادة (٩) (ط حيدر أباد ١٣٤٦ هـ)، وإحصاء العلوم (ص ١٠٢)؛ فهو يرى أن الفعل الحقيقي: ما كان وليد قصد وإرادة. رسائل الكندي (١/١٧٢-١٧٣، ٧٥، ٢١٩).

وأما الفارابي: فإنه وإن كان يذهب - في قضية الإرادة الإنسانية ومدى حريتها - إلى أن «السعادة لا تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن السعادة، بل تنال بممارسة الأعمال المحمودة عن إرادة وفهم مقصودين»، إلا أنه مع ذلك يفرق بين الإرادة والاختيار؛ فيرى أن الأولى وليدة شوق ورغبة يبعثها الحس والتخيل، في حين أن الاختيار لا يكون إلا وليد تفكير وتدبر وهو مقصور على الإنسان انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة (ص ٤٥).

وأما ابن سينا: فقد اهتم بموضوع حرية الإرادة اهتمامًا بالغًا وأفرد له نصيبًا وافراً من مؤلفاته، ومن رسائله في ذلك: «في سر القدر»، «في القضاء والقدر»، وانظر أيضًا: الرسالة العرشية (ص ١١٦).

وأما ابن رشد: فانظر: مناهج الأدلة (ص ٢٢٨)، وقاسم: مقدمة المناهج (ص ١٠٢، ١٠٤)، وابن رشد وفلسفته الدينية (ص ١٨٨)، وقارنه بما في: الفيلسوف المفترى عليه (ص ١٤٥، ١٤٦).

(٥) انظر: التعريفات (ص ١٥٤)، لكن حكى الشهرستاني عنه خلاف ذلك؛ فحكى من مذهب الهيصمية «إثبات =

وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ النَّاشِي مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ قَالَ: الْعَبْدُ مُنْفَعِلٌ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ^(١).
وَهَذَا قَوْلُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكِنْدِيِّ.

وَمَذْهَبُ الْكِرَامِيَّةِ: أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُوَجِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَهُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ بِفِعْلِ
يَفْعَلُهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ لِلْإِنْسَانِ، فَفِعْلُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ أَصْلًا، وَفِعْلُ الْإِنْسَانِ مَفْعُولٌ
لِلَّهِ بِفِعْلِ يَفْعَلُهُ اللَّهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُسَمَّى فَاعِلًا.

وَمَذْهَبُ ابْنِ هَيَّصَمٍ: أَنَّ لَا مَقْدُورَ شَاهِدًا وَغَائِبًا إِلَّا الْإِرَادَةُ.
فَنَرِسْمُ فُضُولًا فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ وَالْفِعْلِ وَالْكَسْبِ وَالِاضْطِرَارِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِعَوْنِ اللَّهِ
وَتَوْفِيقِهِ.

فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْخَلْقِ^(٢)

[١١٩/أ] قَالَ الْقَاضِي رحمته الله: «اعْلَمْ أَنَّ وَصْفَ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ خَلَقَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ:
أَحَدُهَا: الْإِنْشَاءُ وَالْإِبْدَاعُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣) وَنَحْوَهُ
مِنَ الْآيَاتِ.

وَالثَّانِي: الْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ ضَرْبَانِ:
فَضَرْبٌ مِنْهُ هُوَ: الْقَصْدُ إِلَى الْفِعْلِ، فَمَا وَقَعَ عَنْ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَصِفَ بِأَنَّهُ خَلَقَ
وَمَخْلُوقٌ يُرَادُ وَقُوعُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْحَجَّاجِ: إِنِّي لَا أَهْمُ إِلَّا أَمْضِيْتُ،
وَلَا أَخْلُقُ إِلَّا فَرَيْتُ^(٤)؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ إِلَى فِعْلِ إِلَّا أَنْفَذَهُ وَأَمْضَاهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

= القدر خيره وشره من الله تعالى، وأنه أراد الكائنات كلها خيرها وشرها، وخلق الموجودات كلها حسنًا وقيحها
وأثبت للعبد فعلًا بالقدرة الحادثة، ويسمى ذلك كسبًا، ومقدرته الحادثة مؤثره في إثبات فائدة زائدة على كونه
مفعولًا مخلوقًا للباري تعالى، تلك الفائدة هي مورد التكليف، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب « انظر: الملل
والنحل (١١٢/١).

(١) انظر: المقالات (٢١٩/٢).

(٢) انظر: الأبيكار (٢٣١/٢، ٢٣٤)، وتفسير أسماء الله الحسنى (ص ٣٥)، وحز الغلاصم (ص ٦٩)،
والفصل (٣٨/٣)، وحجج القرآن (ص ٣٦).

(٣) تكرر هذا المقطع في غير موضع من القرآن الكريم منها: الأنعام (١، ٧٣)، الأعراف (ص ٥٤)، التوبة (٣٦)،
يونس: (٣)، هود: (٧)، إبراهيم: (١٩، ٣٢)، النحل: (٣)، الإسراء: (٩٩)، الفرقان: (٥٩)، وغيرها.

(٤) انظر قول الحجاج في اللسان: مادة: (خ ل ق) وهو فيه: «مَا خَلَقْتُ إِلَّا فَرَيْتُ، وَلَا وَعَدْتُ إِلَّا وَفَيْتُ». وانظر: =

وَلَأَنْتَ تَخْلُقُ مَا فَرَيْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(١)

وَالضَّرْبُ الثَّانِي - مِنَ التَّقْدِيرِ - هُوَ التَّصْوِيرُ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى مِقْدَارِ صُورَةٍ مَا، وَمِنْهُ قَوْلُ عِيسَى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾ [آل عمران: ٤٩] وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: «خَلَقْتُ مِنَ الْأَدِيمِ خُفًّا، وَمِنَ الشُّقَّةِ قَمِيصًا»، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] أَيُّ: الْمُصَوِّرِينَ، لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ التَّفَاضُلَ لَا يَصِحُّ فِي الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ لَا يَصِحُّ تَفَاضُلُهَا فِي تَعَلُّقِهَا بِالْمُرَادِ.

وَأَمَّا التَّزَايُدُ فِي حُسْنِ الصُّورَةِ وَالِإِتِّلَافِ وَالِإِخْتِلَافِ فَيَصِحُّ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالتَّصْوِيرِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُحَدِّثِينَ خَلْقَ الصُّورَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ جَعَلَ الشَّيْءَ عَلَى صُورَةٍ مَا يُفَعَّلُ أَوْ^(٢) يَحْدُثُ عِنْدَ الصُّورَةِ مِنْ قِبَلِ الْخَلَّاقِ الْعَلِيمِ؛ فَتُوصَفُ حَرَكَاتُ الْإِنْسَانِ وَاعْتِمَادَاتُهُ بِأَنَّهَا تَصَوِيرٌ، إِذَا وُجِدَ عِنْدَهَا صُورَةٌ فِي الشَّيْءِ؛ كَمَا تُسَمَّى كِتَابَةً وَأَكْلًا وَشُرْبًا وَقَتْلًا إِذَا صَادَفَتْ أُمُورًا تُقَارِنُهَا وَأَشْيَاءَ تَحْدُثُ عِنْدَهَا أَوْ بَعْدَهَا.

هَذَا إِذَا لَمْ نَحْمِلِ الْآيَةَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهَا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ نَفْسَهُ مَعَ غَيْرِهِ أَجْرَى عَلَى غَيْرِهِ اسْمُهُ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِمْ: عَذُلُ الْعُمَرَيْنِ، يَعْنُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: «هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْأَحْمَرَيْنِ: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»، وَقَوْلُهُمْ لِلتَّمْرِ وَالْمَاءِ: الْأَسْوَدَانِ^(٣).

= الْأَبْكَارُ (٢/ ٢٣١)، وَالزَّجَّاجُ: تَفْسِيرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى (ص ٣٦)، وَحَزَّ الْغَلَاصِمُ (ص ٦٩)، وَالْأَصُولُ الْخَمْسَةُ (ص ٥٤٦).

(١) الْبَيْتُ لَزَهْرٍ بَنِ أَبِي سَلَمَى فِي دِيْوَانِهِ (ص ٩٤)، فِي قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي مَدْحِ هَرَمِ بْنِ سَنَانٍ، وَمَطْلَعُهَا:
لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ
أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ
وَفِيهَا يَقُولُ:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ
دُعِبْتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ
وَانْظُرِ الْإِسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ فِي: التَّمْهِيدِ (ط بِيْرُوت)، (ص ٣٥٠)، وَفِيهِ: «وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ»، الْإِرْشَادُ (ص ٢٥٣)، وَالْأَبْكَارُ (٢/ ٢٣١). وَأَيْضًا: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ (ص ٥٤٨)، وَمِثْلَابُهُ الْقُرْآنُ (١/ ٢٨٣)، وَالْفَصْلُ (٣/ ٣٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَا، وَالصَّوَابُ الْمَثْبُتُ؛ تَبَعًا لِلْسِّيَاقِ.

(٣) انْظُرِ: الْبَاقِلَانِي: التَّمْهِيدُ (ط بِيْرُوت) (ص ٣٥٠).

وَقَالَ الْقَاضِي: الْخَلْقُ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِخْتِلَاقِ الَّذِي هُوَ الْكَذِبُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى -
خَبَرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِلرُّسُلِ حِينَ تَوَعَّدُوهُمْ بِالْبَعْثِ وَالْحِسَابِ -: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ
الْأَوَّلِينَ﴾^(١) [الشعراء: ١٣٧] أَيْ: افْتَرَاؤُهُمْ.

وَقَالُوا لِنَبِيِّنَا ﷺ: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾^(٢) [ص: ٧].

قَالَ الْقَاضِي: «وَالْخَلْقُ بِهَذَا الْمَعْنَى مُسْتَحِيلٌ فِي صِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى الْإِبْدَاعِ
فِي صِفَةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْخَلْقُ بِمَعْنَى التَّصْوِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مُشْتَرَكٌ جَارٍ فِي صِفَةِ اللَّهِ وَصِفَةِ خَلْقِهِ.
وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْخَلْقُ فِي الْأَصْلِ مَا أُخُوذُ مِنْ إِبْدَاعٍ مَا لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّ الْحَدَاءَ يُسَمَّى خَالِقًا
لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ أَحْدَثَ فِي الْأَدِيمِ عِنْدَ اكْتِسَابِ حَرَكَاتٍ يَدِهِ وَاعْتِمَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَذَلِكَ
سُمِّيَ الْكَذِبُ خَلْقًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلًا لَا أَصْلَ لَهُ؛ فَشَبَّهَ بِمُبْدِعِ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ»^(٣).
فَبَتَّ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْخَلْقَ لَفِظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ
الْإِبْدَاعَ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي»^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ: «وَالْتَّقْدِيرُ وَرَدَّ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ، يُقَالُ: قَدَّرْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ،
أَيْ: ظَنَنْتُهُ فِيهَا، وَالْخَلْقُ لَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى».

قَالَ: «وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مُعْظَمُ أَئِمَّتِنَا أَنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي الْإِخْتِرَاعِ مَجَازٌ فِيمَا عَدَاهُ مِنَ
الْوُجُوهِ».

وَقَدْ صَارَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ»^(٥).

(١) قرأ بهذه القراءة - خلق: بسكون اللام على المصدرية -: أبو عمرو وابن كثير والكسائي وابن مسعود وعلقمة والحسن
وأبو جعفر ويعقوب. انظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (ص ٣٣٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٩٥)،
وإملاء ما من به الرحمن للعكبري (٢/ ٩٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣٣/ ٧)، والتيسير للداني (ص ١٦٦)،
والقرطبي (١٣/ ١٢٥)، والحجة لابن خالويه (ص ٢٦٨)، والسبعة لابن مجاهد (ص ٢٧٤)، والغيث للسفاقي
(ص ٣١٠)، والكشاف للزنجشري (٣/ ١٢٢)، والكشف للقيسي (٢/ ١٥١)، والمجمع للطبرسي (٧/ ١٩٧)،
ومعاني القرآن للفراء (٢/ ١٨١)، وتفسير الرازي (٢٤/ ١٥٨)، والنشر لابن الجزري (٢/ ٣٣٥).

(٢) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩).

(٣) انظر نحوه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٥٣).

(٤) انظر: الباقلاني: التمهيد (طبعة بيروت المطبوع باسم تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، (ص ٣٤٩، ٣٥٠).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٧١، ٣٨٠، ٥٨٤) وفيه النص على الخلق هو التقدير
من قول أبي علي الجبائي، متشابه القرآن (٢/ ٥٨٥)، وقد حكى عنه القاضي أيضًا ما يوافق قول الأشاعرة في =

وَرُبَّمَا قَالُوا: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الَّذِي يُثَوِّلُ إِلَى مَعْنَى الظُّنُونِ وَالْحُسْبَانِ.

وَمِنْ هَذَا تَشَبَّثَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ قَالَ: اللَّهُ لَيْسَ بِخَالِقٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا يُسَمَّى الْوَاحِدُ مِنَّا خَالِقًا إِذَا أَوْجَدَ مَا أَوْجَدَ عَنْ تَقْدِيرٍ^(١)، فَأَمَّا إِذَا أَوْجَدَ فِي حَالٍ غَفْلَتِهِ فَلَا يُسَمَّى خَالِقًا، وَلَا يُسَمَّى فِعْلُهُ خَلْقًا لِخُلُوهِ عَنْ تَقْدِيرٍ فَاعِلِهِ، فَهُوَ مُخْدِتٌ مُوجِدٌ وَلَيْسَ بِخَالِقٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَإِذَا قِيلَ لَهُ: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ الْخَلْقَ حَقِيقَةٌ فِي التَّقْدِيرِ الظَّنِّي الْوَهْمِيِّ؟!

فَرُبَّمَا يُحَاوِلُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِثْبَاتَ ذَلِكَ بِهَذَا الشُّعْرِ:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ انْقِسَامَ الْأَشْعَارِ [١١٩/ب] إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ مُتَجَوِّزٌ فِي قَوْلِهِ، وَقَدْ أَطْبَقَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هَذَا الشَّاعِرُ مَجَازًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ أَصْلُهُ - عَلَى هَذَا السَّبِيلِ - تَقْدِيرُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي تَقْدِيرِ النُّفُوسِ وَالظُّنُونِ؛ تَشْبِيهَاً بِالتَّقْدِيرِ، وَشَبَّهُ إِمْضَاءَ الْأَمْرِ بِقَطْعِ الْمُقَدَّرِ؛ فَنَفْسُ مَا اسْتَرَوْحُوا إِلَيْهِ مَجَازًا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْخَلْقُ تَقْدِيرًا فَمِنْ التَّقْدِيرِ خَلْقُ شَيْءٍ يُقَدَّرُ بِشَيْءٍ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي تَقْدِيرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّ تَسْمِيَةَ الرَّبِّ خَالِقًا لَيْسَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْعِ»: بَاطِلٌ؛ وَقَدْ تَلَوْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّقْدِيرُ الظَّنِّي الْوَهْمِيُّ مِنَ الْمُكْتَسِبِ الَّذِي هُوَ عَيْبَةُ الْعُيُوبِ وَعُرْضَةُ الْغَفَلَاتِ وَالْآفَاتِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: «إِنْ سُئِلْنَا عَنْ حَدِّ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِخْتِرَاعُ، قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ فِعْلٌ بِفَاعِلٍ، وَإِنْ سُئِلْنَا قُلْنَا: حَدُّهُ أَنَّهُ حَادِثٌ أَوْ مُحْدَثٌ أَوْ مَا وَجِدَ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ، وَهَكَذَا قَالَ فِي حَدِّ الْفِعْلِ: إِنَّهُ مُحْدَثٌ».

= حقيقة الخلق؛ حيث إن أبا علي لا يسمي الإرادة خلقاً، ويجعل الخلق عبارة عن المخلوق؛ كما يقوله الجبائيان في الفعل والمفعول؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد: (ج ٦) القسم الثاني (ص: ٥٩)، والمرجع نفسه (٢٢١/٧)، ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٢٧).
(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٣٧١).

وَقَالَ الْإِمَامُ: « تَحْدِيدُ الْفِعْلِ بِالْإِحْدَاثِ أَوْلَى ».

قُلْتُ: وَهَذَا قَرِيبٌ؛ فَإِنَّ الْإِحْدَاثَ هُوَ الْمُحْدَثُ عَلَى أَصُولِنَا، وَقَدْ قِيلَ: الْخَلْقُ يُصِيرُ الْعَدَمَ وَجُودًا.

وَقَدْ حَكَيْنَا عَنِ الْقَلَانِسِيِّ وَالْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(١). وَلَا يَمْتَنِعُ فِعْلٌ بَيْنَ فَاعِلَيْنِ أَحَدُهُمَا مُخْتَرَعٌ وَالْآخَرُ مُكْتَسِبٌ، وَقَدْ وَرَدَ التَّكْلِيفُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ، وَكَمَا أَنَّ الْعَبْدَ عَابِدٌ وَمُصَلٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِيُورِدَ الْأَمْرَ عَلَيْهِ بِهِمَا، فَكَذَلِكَ هُوَ فَاعِلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِيُورِدَ الْأَمْرَ بِذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] وَقَالَ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨] وَقَالَ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢] وَقَالَ: « جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » وَ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤] وَ﴿يَصْنَعُونَ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَقَدْ قَالَ: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾ [المائدة: ١١٠] وَقَالَ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] وَكُلُّ ذَلِكَ تَوْشُّعٌ كَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالصُّنْعُ.

قُلْنَا: حَمْلُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَلَى التَّجَوُّزِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْخَالِقِ؟! فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفِعْلَ مَقْدُورٌ وَجِدًا، فَمِنْ مَقْدُورِ خَلْقٍ، وَمِنْ مَقْدُورِ كَسْبٍ.

فَصْلٌ [لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ]^(٢)

قَالَ الْقَاضِي رحمته الله: « اَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَفِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْحَاصِلَةِ لَهُ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ أَيْضًا مُتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ فِي صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْفَاعِلِ؛ لِكَوْنِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلْفِعْلِ لِأَجْلِهَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، إِلَّا حَدُوثُ نَفْسِهِ، وَكَوْنُهُ ذَاتًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ كَوْنُهُ مُكْتَسَبًا غَيْرَ فِعْلٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

(١) انظر ما تقدم في (ل: ١١٨ / ب).

(٢) انظر مبحث تعلق الفعل بالفاعل في: الأبكار (٣٧٢ / ٢، ٣٨٠). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٨)، (٥ / ١١)، ومتشابه القرآن (٧٦ / ١)، التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٢٣٢)، وديوان الأصول (ص ٣٢٩).

وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَةِ الْمُحْدِثِ ضَرْبًا مِنْ التَّعَلُّقِ مَعْلُومًا مُدْرَكًا، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً
الْفَاعِلِ الَّتِي لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا تَعَلَّقَ الْفِعْلُ بِهِ؛ إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِحْدَاثِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْإِكْتِسَابِ؛
هِيَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ فَقَطْ تَارَةً، أَوْ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، عَالِمًا بِهِ، مُرِيدًا لَهُ أُخْرَى؛ فَمَتَى قُلْنَا فِي
الْبَارِي: « إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلشَّيْءِ، وَإِنَّ فِعْلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِقُدْرَتِهِ »: فَإِنَّمَا يَزِيدُ بِذَلِكَ عَيْنُهُ عَيْنًا مُتَعَلِّقًا بِهِ
وَحَاصِلُ بَقُدْرَتِهِ، أَوْ فَعَلَ مَعْنَى لِأَجْلِهِ كَانَتِ الْعَيْنُ الْمَوْصُوفَةُ بِالصِّفَةِ الَّتِي نَقُولُ: إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ
بِالْفَاعِلِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْ كَوْنَ الْجَوْهَرِ كَائِنًا فِي الْمُحَادَاةِ الْمَخْصُوصَةِ وَمُتَلَوَّنًا وَحَيًّا
قَادِرًا عَالِمًا، فَالْفَاعِلُ لَهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّهُ بِقُدْرَةِ خَالِقِهِ صَارَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ
فَعَلَ فِيهِ فِعْلًا سِوَاهُ لِأَجْلِهِ كَانَ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْخَلْقِ، وَمَذْكُورٌ، وَمُدْرَكٌ بِالْفَاعِلِ؛ فَإِنَّمَا نَعْنِي بِهِ أَنَّ
الْفَاعِلَ فَعَلَ مَا بِهِ يَكُونُ مَعْلُومًا وَمَذْكُورًا أَوْ مُدْرَكًا.

فَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الشَّيْءِ: إِنَّهُ مَعْلُومٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَمُدْرَكٌ فَلَيْسَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛
لأنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِتَعَلُّقِ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، وَكَوْنُ كَلَامِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَوَعْدًا وَوَعِيدًا، وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
فَلَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى قِدَمِ كَلَامِهِ، وَكَوْنِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَبْرًا
لِنَفْسِهِ، فَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُقَالُ إِنَّمَا [١/١٢٠] صَارَ كَذَلِكَ بِالْفَاعِلِ.

فَأَمَّا كَوْنُ فِعْلِهِ حَسَنًا وَثَوَابًا وَعِقَابًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً فَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِهِ
عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ بِفَاعِلٍ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَكُونُ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا لِتَعَلُّقِ أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ بِهِ.

وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْفِعْلِ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، أَوْ مَحْظُورًا أَوْ مُبَاحًا^(١) أَوْ مَحْذُورًا؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ
خَلَقَ اللَّهُ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَلَا يُقَالَ خَلَقَهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فَعَلَ الْإِنْسَانُ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ، وَالْمُبَاحَ وَالْمَحْظُورَ، وَلَا يُقَالُ: فَعَلَ
ذَلِكَ طَاعَةً وَمُبَاحًا وَعِصْيَانًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى فِعْلٍ مَا لَهُ يَكُونُ الْمُبَاحُ مُبَاحًا، وَالْمَحْظُورُ
مَحْظُورًا، وَمَا لَهُ يَكُونُ كَذَلِكَ تَعَلَّقَ صِفَاتِ الْقَدِيمِ بِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَا يُحْدِثُ أَوْ يُكْتَسَبُ
أَوْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ.

(١) قوله: « أَوْ مَحْظُورًا أَوْ مُبَاحًا » بهامش الأصل.

وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: إِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْإِهَانَةُ وَالتَّعْظِيمُ مَفْعُولٌ لِلَّهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِفَاعِلٍ لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعْظِيمًا وَإِهَانَةً.

فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ الْقَادِرَ عَلَى إِحْدَاثِ الْفِعْلِ قَادِرٌ عَلَى ذَاتِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى سِوَاهُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْإِحْدَاثِ وَالْمُحْدَثِ.

قَالَ: وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْقَدَرِيَّةِ - إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ أَبِي الْهَذِيلِ^(١)، وَأَبِي هَاشِمٍ^(٢) - أَنَّ الْخَلْقَ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ^(٣)، وَأَنَّهُ إِرَادَةٌ لِمَا يُحْدِثُهُ أَوْ قَوْلٌ.

قَالَ: وَمِنْ حَشْوِ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ وَهُوَ صِفَةُ الْخَالِقِ.

قَالَ: هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ.

فَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْفِعْلُ^(٤) لِأَجْلِهِ بِالْفَاعِلِ.

وَأَنَا أَزِيدُ لِمَا ذَكَرَهُ بَيَانًا فَأَقُولُ: الْفِعْلُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذَاتِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ أَنَّ صِفَةَ الْفِعْلِ وَجُودٌ مِنْ عَدَمٍ، وَكُلُّ مَا وَجَدَ مِنْ عَدَمٍ، فَإِنَّ وَجُودَهُ فِي الْجَوَازِ كَعَدَمِهِ؛ فَلَا بُدَّ لِتَخْصِصِ الْوُجُودِ مِنْ سَبَبٍ خَصَّصَهُ بِهِ؛ لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ وَجُودُهُ أَوْلَى مِنْ عَدَمِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُ سَائِرَ الْأَفْعَالِ.

فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ الَّذِي لَهُ اقْتَضَى الْفِعْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّ تَوَابِعَهُ - مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَاهُ - تُشَارِكُهُ فِي ثُبُوتِ حَاجَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ؛ لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَاسْتِوَائِهِمَا فِي الرَّجُوعِ فِيهَا إِلَى ذَاتِهِ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ.

وَلِلْقَاضِي تَفْصِيلٌ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ وَتَعَلُّقِهَا بِالْفَاعِلِ، أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الْعِلَلِ، وَهُوَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْحَالِ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٥١، ٥٣).

(٢) من مذهب أبي هاشم أن المخلوق مخلوق بخلق، وأن الخلق إنما هو الإرادة؛ انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧/ ٢٢٠)، و (٨/ ١٦٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٣٤٦).

(٣) انظر مبحث الخلق والمخلوق والعلاقة بينهما في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ أ).

(٤) كلمة: « الفعل » بهامش الأصل، وفي صلب الأصل: « الفاعل » والصواب ما في الهامش.

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْفِعْلِ: أَنَّ الْفِعْلَ فِعْلٌ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ مُحَدَّثٌ مَوْجُودٌ عَنْ عَدَمٍ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ بِفَاعِلِهِ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَاعِلِهِ لِنَفْسِهِ، لَسْنَا نَعْنِي بِوَصْفِ الْمُحَدَّثِ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَوُجُودُهُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْجِدٍ، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوَجِدٍ يُوجِدُهُ، غَيْرَ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِمَوْجِدٍ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِهِ كَانَ مَوْجُودًا لَا لِمَعْنَى يُقَارِنُهُ؛ كَمَا قُلْنَا: الْجَوْهَرُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ، وَالسَّوَادُ سَوَادٌ لِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَسَوَادٌ بِفَاعِلِهِمَا.

فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ الْكَسْبِ^(١)

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكُلُّ مَقْدُورٍ يَسْتَقِلُّ الْقَادِرُ بِفِعْلِهِ وَيَتَفَرَّدُ بِهِ فَهُوَ الْخَلْقُ، وَنَقِیْضُ ذَلِكَ الْكَسْبُ، وَحَدُّ الْكَسْبِ: مَا وَجَدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةٌ حَادِثَةٌ».

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَادِرِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْحُدُوثِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ^(٢).

قَالَ: «وَلَسْنَا نُرِيدُ بِقَوْلِنَا: مَا وَجَدَ وَعِلَّتُهُ قُدْرَةٌ حَادِثَةٌ أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى وُجُودِهِ، بَلِ الْقَادِرُ عَلَى وُجُودِهِ هُوَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ لِلْكَسْبِ تَعَلُّقًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ لَا مِنْ بَابِ الْحُدُوثِ وَالْوُجُودِ».

فَأَمَّا مَعْنَى وَصْفِ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ كَسْبٌ فِي وَضْعِ اللَّغَةِ فَهُوَ: مَا اجْتَلَبَ بِهِ نَفْعٌ أَوْ دُفِعَ بِهِ ضَرَرٌ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ كَسُوبٌ.

(١) انظر فكرة الكسب الأشعري في: المقالات (٢/ ٢٢١)، واللمع (ص ٧١، ٧٩، ٩٥)، والإنصاف (ص ١٣٧، ١٣٨)، وأصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ٢٠٨، ٢١٠)، والنظامية (ص ٤٣) ونَصَرَ فِكْرَةَ حرية الإرادة الإنسانية، ونهاية الأقدام (ص ٧٢، ٧٩)، والملل (١/ ٨٨)، وغاية المرام (ص ٢٢٣)، والكامل (ل ١٦٨/ أ، ١٧٠/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ١٦٣)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٢٣، ٢٢٦). وبالكسب قال الماتريدي؛ انظر: التوحيد (ص ٢٢٨)، والروضة البهية لابن عذبة (ص ٢٦). ورد البعض فكرة الكسب إلى الطحاوي ت (٣٢١ هـ) حيث قال: «أفعال العباد خلق لله تعالى وكسب من العباد»؛ الزرکان (ص ٥٢٤). كما نسبها ابن تيمية إلى أتباع الجهم والنجار؛ منهاج السنة (٣/ ٢٠٩). وانظر مناقشة هذه الفكرة في: المنهاج في أصول الدين (ص ٢٨)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٦٤، ٣٧١)، والمغني (٨/ ٨٥، ٩٠)، والمحيط بالتكليف (١/ ٣٧١، ٤٢٩)، ومتشابه القرآن (ص ٢٠٤، ٤٢٣)، وديوان الأصول (ص ٣١٨، ٣٢٠)، والقلائد (ص ٩٥). والعلم الشامخ (ص ٢٨٠، ٣١٦، ٣٣٥)، والأرواح النوافخ (ص ٢٨٣). وأيضاً: الرازي وآراؤه (ص ٥٢٤، ٥٢٩)، في الفلسفة الإسلامية (٢/ ١١٥، ١٢٢)، والآمدي وآراؤه (ص ٤٧١، ٤٧٥).

(٢) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٤٢٥)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢١).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله فِي الْمُخْتَصَرِ ^(١):

« قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقِيقَةُ الْخَلْقِ مِنَ الْخَالِقِ وَقُوْعُهُ بِقُدْرَتِهِ، وَحَقِيقَةُ الْكَسْبِ مِنَ الْمُكْتَسِبِ وَقُوْعُهُ بِقُدْرَتِهِ مَعَ تَعَذُّرِ انْفِرَادِهِ ».

قُلْتُ: وَأَصَحُّ الْحُدُودِ عِنْدِي مَا قَالَهُ الْقَاضِي.

ثُمَّ مِنْ حُكْمِهِ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمُكْتَسِبُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَالِمًا [١٢٠ / ب] وَمُرِيدًا لِجَمِيعِ أَوْصَافِهِ، وَبِهَذِهِ الْوُجُوهِ يُفَارِقُ الْكَسْبُ الْخَلْقَ؛ فَيَخْتَصُّ الْقَدِيمُ بِالْخَلْقِ وَيَشْتَرِكُ الْقَدِيمُ وَالْمُحْدَثُ فِي الْفِعْلِ، وَيَخْتَصُّ الْمُحْدَثُ بِالْكَسْبِ.

قَالَ: « وَتَحْقِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي الْخَلْقِ: أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهُ شَيْئًا جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَسَبَ لِلإِنْسَانِ رُجُوعٌ إِلَى إِبْثَاتِ قُدْرَةِ لَهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَّا نَقُولُ: مَعْلُومُ الْإِبْثَاتِ عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ ».

ثُمَّ قَالَ فِي إِبْثَاتِ هَذَا الْفَصْلِ: « كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَ عَلَى التَّعَاوُنِ، كَانَ كَسْبًا مِنَ الْمُسْتَعِينِ ».

وَقَالَ فِي آخِرِ هَذَا الْفَصْلِ: « وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ الَّذِي قَالَهُ جَمِيعُ الْقَائِلِينَ بِالْكَسْبِ ».

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رحمته الله فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمُكْتَسِبِ: « إِنَّ الْمُكْتَسِبَ لَيْسَ هُوَ مُنْشِئُ الْعَيْنِ بِحَقَائِقِهَا، فَلَمْ يَجِبْ - فِي شَرْطِ الْمُكْتَسِبِ - أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ بِاِكْتِسَابِهِ لَهَا صَارَتْ كَذَلِكَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي حَصَلَتْ عَلَيْهَا، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْمَوْجِدُ لَهُ مِنَ الْعَدَمِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَالِ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا إِذَا وَجِدَتْ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَثَبَّتَ أَنَّ قُدْرَةَ الْمُكْتَسِبِ تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورِهِ عَلَى وَجْهِ مَا، وَإِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ».

قَالَ: « وَلَيْسَ كَوْنُ الْفِعْلِ كَسْبًا عِنْدَنَا مِنْ حَقَائِقِهِ وَلَا مِنْ مَعَانِيهِ الَّتِي تَخْتَصُّهُ، بَلْ يَجْرِي كَوْنُهُ كَذَلِكَ مَجْرَى كَوْنِ الْحَرَكَةِ لَطْمًا، وَالْفِعْلُ لَطْمًا؛ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ مَعْنَى طَرَأَ عَلَيْهِ ».

(١) وهو كتاب « المختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر » للأستاذ الإسفراييني، سبق الكلام عنه في (ل ١١٨ / ب).

قَالَ: « وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا فِي حَدِّ الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ مُحَدَّثَةٍ: أَنَّهُ صَارَتْ الْحَرَكَةُ بِهَا كَسْبًا لَا أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِهَا، كَمَا قُلْتُمْ مَعَاشِرَ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ صِيغَةَ: « افْعَلْ » تَصِيرُ أَمْرًا بِالْإِرَادَةِ، وَلَسْتُمْ تُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهَا حَدَّثَتْ بِالْإِرَادَةِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ اعْتِقَادَ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ يَصِيرُ عِلْمًا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، لَا أَنَّهُ يَحْدُثُ كَذَلِكَ بِهِ، وَالْأَشْيَاءُ قَدْ تَقْتَرِنُ فِي الْوُجُودِ فَتَتَغَيَّرُ أَحْكَامُهَا وَأَوْصَافُهَا؛ فَالْحَرَكَةُ إِذَا صَادَفَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا مَاءً عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ كَانَتْ سَبَاحَةً، وَبَعْضُ الْحَرَكَاتِ يُسَمَّى لَطْمًا، وَبَعْضُهَا مَشْيًا، وَبَعْضُهَا طَيْرَانًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي الْكَسْبِ: مَا وَقَعَ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ ».

هَذِهِ أَقْوَالُ أَئِمَّتِنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْكَسْبِ.

وَسَلَكَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا طَرِيقَةً أُخْرَى ذَكَرَهَا فِي الرَّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ، وَهِيَ مُخَالَفَةُ لَطَرِيقِ الْأَصْحَابِ فَلَمْ أَذْكُرْهَا هُنَا^(١).

وَأَنَا أَقُولُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا: مِنْ أَوْصَافِ الْخَلْقِ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا مَعَ اسْتِحَالَةٍ تَغْيِيرُ

(١) يقول إمام الحرمين: « من استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستقر في تقليده، مصمم على جهله؛ ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرع، والتكذيب بما جاء به المرسلون » انظر: النظامية (ص ٤٣، ٤٤)، وفي مقدمات البرهان (١/ ٨٩) - بعد لوازم القول بتكليف ما لا يطاق - قال: « لا ينجلي من ذلك تمويه المموه بذكر الكسب »، وهذه مخالفة صريحة لفكرة الكسب الأشعري؛ حتى لقي الجويني من جرّاء هذه المخالفة بعض العنت من بعض تلامذته حتى ألف العلامة الدجاني كتابًا في مناصرته؛ وهو: « الانتصار لإمام الحرمين فيما شنع به عليه بعض النظار »، وانظر تأويل الشيخ حسن العطار لكلام الجويني بما لا يتعارض مع الفكر الأشعري في: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٦٩، ٤٧٠).

وانظر مخالفة الجويني لفكرة الكسب الأشعري وقوله بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها في: نهاية الأقدام (ص ٧٨، ٩٧) ووصفه بسلوك مسلك الفلاسفة؛ « حيث قالوا بتسلسل الأسباب وتأثير الوسائط الأعلى في القوابل الأدنى »، والرازي: المحصل (ص ١٩٤)، والآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٣٨٤)، وغاية المرام (ص ٢٠٧)، والبيضاوي: طوابع الأنوار (ص ٣٠١)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢)، وابن الوزير: إيثار الحق على الخلق (ص ٢٨٥، ٢٩٤)، والمقبلي: العلم الشامخ (ص ٣٣٠)، والعلامة الألوسي: الأجوبة العراقية (ص ١٠٩، ١١٧)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٦٩)، والكوثري: تعليقه على النظامية (ص ٤٣) هامش ٢، ومدكور: في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه (٢/ ١١٩، ١٢١)، والزركان: الرازي وآراؤه (ص ٥٢٦)، والشافعي: الآمدي وآراؤه (ص ٤٧٣).

ومما تجدر الإشارة إليه: أن « البرهان في أصول الفقه »، و« العقيدة النظامية » من أواخر مؤلفات أبي المعالي الأصولية والكلامية؛ فالبرهان ألفه بعد التلخيص الذي هو سابق على الإرشاد والشامل، والعقيدة النظامية ألفها بعد عودته إلى مكة وتدريسه في المدرسة النظامية؛ كما يدل على ذلك نسبة الكتاب إلى نظام الملك، الأمر الذي يفيد أن نقد الكسب كان آخر أحوال أبي المعالي.

الخالق في ذاته بفعله وتركه، والكسب: هو المقدور بقُدرة حادثة مع اتّصاف القادر بخصائصه وتغيّره بفعله وتركه، والحركة الكسب مرة يكون طاعة، ومرة يكون معصية، والمكتسب هو الموصوف بهذه الأوصاف لا الخالق، وهو المتحرّك.

ومذهب الجبائي وابنه: أنّ المخلوق: ما يفعله الفاعل بلا قُدرة وآلة وأداة ومعالجة، والمكتسب: ما يفعله الفاعل بقُدرة وأداة، وأنّه ممّا يفعله في نفسه أو في غيره بسبب يُحدثه في نفسه، هذه جملة المذاهب في الكسب.

فصل: [القُدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها]^(١)

مذهب أبي الحسن عليه السلام إنّ القُدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها^(٢).

وتابعه على ذلك عامة أصحابه^(٣).

وقد ردّد القاضي جوابه في ذلك؛ فقال مرة بقول أبي الحسن، وقال مرة: « القُدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له ».

ثمّ تردّد بعد ذلك في تلك الصّفة.

وقال مرة: « هي المقدورة للعبد ولله تعالى ».

(١) انظر مبحث القدرة الحادثة ومدى تأثيرها في مقدورها في: أصول الدين (ص ١٣٣، ١٣٧)، والإرشاد (ص ٢١٥، ٢١٧)، والعقيدة النظامية (ص ٤٣) وتقدمت الإشارة إلى ما فيه من تطور لمذهب أبي المعالي في هذه المسألة نحو نصرّة مبدأ الحرية الإنسانية، ونهاية الأقدام (ص ٥٣، ٨٩)، والملل (١ / ٩٦، ٩٩)، والأبكار (٢ / ٣٨٣، ٤٢٥)، وغاية المرام (ص ٢٠٧، ٢٢٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب، ١٧٠ / أ)، وشرح المواقف (٦ / ٨٣)، (٨ / ١٦٣، ١٧٧). وعند غير الأشاعرة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨ / ٤٣، ٤٧)، دفع الشبهة والغرر عن محتج على أفعال العباد بالقدر (ص ٤٣).

(٢) انظر: نهاية الأقدام (ص ٧٨)، والملل والنحل (١ / ٩٦)، وأبكار الأفكار (٢ / ٣٨٣)، وغاية المرام (ص ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢ / ب)، (١٦٨ / أ)، وشرح المواقف (٦ / ٨٣)، (٨ / ١٦٣، ١٧٧). وأيضاً: دفع الشبهة والغرر (ص ٤٣).

(٣) كما قال بهذا القول من غير الأشاعرة: ضرار بن عمرو، وحفص الفرد، والنجار؛ انظر: المغني (٨ / ٣)، والمقالات (١ / ٣١٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب).

فَأَثْبَتَ عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

ثُمَّ مِنْ تَمَامِ جَوَابِهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَا تَثْبُتُ لِمُجَرَّدِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ بِهَا؛ إِذْ لَوْ سَاغَ ثُبُوتُهَا كَذَلِكَ لَسَاغَ تَقْدِيرُ حَرَكَةِ ضَرُورِيَّةٍ عَلَى صِفَةِ الْكَسْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ لِلْعَبْدِ عَلَيْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَنْفَرِدُ عَنِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ^(١).

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تَثْبُتُ لِلْمُكْتَسِبِ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَلَى التَّفَرُّدِ لَا أَثَرٍ لِلْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ فِيهَا، وَارْتَضَى هَذَا الْجَوَابَ، لَوْ فُرِّعَ عَلَى تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ [١/١٢١] الْحَادِثَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « فِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لَهُ ذَلِكَ مَعَ تَضَمُّمِهِ عَلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ »، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ^(٢)، وَأَنَا قَدْ حَكَيْتُ قَوْلَ الْأُسْتَاذِ فِي « الْمُخْتَصَرِ »، وَقَوْلَ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ »^(٣).

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ الْأُسْتَاذَيْنِ فِي الْمَعْنَى، غَيْرَ أَنَّ الْقَاضِي أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَثَرَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ وَحَالٌ، وَالْأُسْتَاذَانِ يُسَمِّيَانِ ذَلِكَ وَجْهًا^(٤)؛ كَمَا حَكَيْتَاهُ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي بَكْرٍ؛ وَأَنَّهُ يُعْلَمُ وَيُجْهَلُ، وَيَكُونُ وَصْفًا لِلْمُكْتَسِبِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَتْ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ تُسَمَّى حَالًا.

وَحَكَى الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ، عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: « الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ بِمَعْنَى »^(٥).

أَرَادَ بِهَذَا أَنَّ مِنْ حُكْمِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَنَّ تُقَارَنَ الْمَقْدُورَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ مُبْدِعُ الذَّاتِ وَمُوجِدُ الْكَائِنَاتِ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ بِهَا أَمْ لَمْ تَتَعَلَّقْ، فَإِذَا

(١) كلام الأنصاري يكاد يطابق كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٢٠ / أ).

(٤) انظر: نهاية الأقدام (ص ٧٨)؛ حيث جمع بين قول القاضي أبي الطيب وبين قول الأستاذين بما جمع بينهما شيخه الأنصاري.

(٥) انظر نسبة القول بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها بالأثر الزائد إلى الإسفراييني في: نهاية الأقدام (ص ٧٧، ٧٨)، وفي الأبكار (٣٨٣ / ٢) عزاه إليه واستنكره لاشتعار إنكاره للأحوال، ولعل هذا الاعتراض مستفاد من كلام الجويني. الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨ / ب)، وغاية المرام (ص ٢٠٧). وفيه مناقشة لمذهبه في (ص ٢١٥، ٢١٨)، والآمدي وآراؤه (ص ٤٧٢).

كَانَتْ الْقُدْرَةُ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ، فَهِيَ - إِذَنْ - لَمْ تَسْتَقِلَّ بِالتَّأْثِيرِ؛ فَلَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِتَأْثِيرِهَا.

أَمَّا مَنْ صَارَ إِلَى إِبْطَاتِ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَسَيَأْتِي مَا يُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا مِنْ أَصْحَابِنَا فَيَتَخَلَّصُونَ بِذَلِكَ الْأَثَرِ عَنْ شُبْهِ الْمُعْتَزِلَةِ وَتَهْوِيلَاتِهِمْ، وَقَدْ قَدَّمْنَا جَوَابَيْنِ لِلْقَاضِي عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصُولِكُمْ تَخْصِيصُ الْعَبْدِ بِمَقْدُورٍ دُونَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنَّ ثُبُوتَ الذَّوَاتِ وَحُدُوثَهَا يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ شَيْءٌ مِنَ الذَّوَاتِ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْقَاضِي مَجْهُولَةٌ.

قَالَ الْقَاضِي إِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ قَوْلًا، وَأَرَادَ بِهِ التَّعْبِيرَ عَنِ الْإِيجَابِ، فَالصِّفَةُ الَّتِي قَدَّرْتُمُوهَا تَابِعَةٌ لِلْحُدُوثِ حَاصِلَةٌ بِاقْتِضَاءِ الْإِرَادَةِ إِيَّاهَا هِيَ الْحَاصِلَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدِي عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَطَرَدَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ.

وَأَمَّا مَنْ نَصَرَ قَوْلَ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَيَقُولُ لِلْقَاضِي: الصِّفَةُ الَّتِي أَثْبَتَهَا مِنْ أَثَرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ مَجْهُولَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا^(٢).

فَقَالَ الْقَاضِي: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُتَعَلِّقٍ، وَلَيْسَ الْحُدُوثُ مُتَعَلِّقًا بِالْإِيقَانِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ مِنْ إِبْطَاتِ صِفَةٍ لِلْمُكْتَسِبِ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ كَسْبًا.

قُلْنَا: مِنْ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْحَرَكَةَ الضَّرُورِيَّةَ مُمَاتِلَةٌ لِلْكَسْبِيَّةِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَيُّزِ الْكَسْبِيَّةِ عَنِ الضَّرُورِيَّةِ بِصِفَةٍ، وَمَضْمُونُ هَذِهِ يُؤَدِّي إِلَى الْقَدْحِ فِي التَّمَاتِلِ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ ادِّعَاءُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي مُتَمَاتِلَيْنِ.

(١) انظر ما تقدم أول هذا المبحث؛ في (ل ١٢٠/ب)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/ب).

(٢) أشار في نهاية الأقدام (ص ٧٤) إلى أن الذين وجهوا هذا الاعتراض على القاضي هم تلاميذه وأصحابه، وناقشه القاضي فيما ذهب إليه في (ص ٧٧)، وعبر الآمدي عن هذا الاعتراض بقوله: «لست أراه مرضيًا» غاية المرام (ص ٢٢٣)، وذكر هذا الاعتراض في الأبكار (٢/٤٢٤) ولم ينكره.

قَالُوا: الْمُتَمَاتِلَانِ إِنَّمَا يَجِبُ تَسَاوِيهِمَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَالصِّفَةُ الثَّابِتَةُ لِإِحْدَى الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِ نَفْسٍ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الطَّارِئَةِ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ، الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ عَلَى زَعْمِ الْمُعْتَزِلَةِ. وَالْجُمْلَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تَثْبُتُ لِإِحْدَى الْحَرَكَتَيْنِ بِالْقُدْرَةِ، كَالصِّفَةِ الَّتِي تَثْبُتُ لِأَحَدِ الْجَوْهَرَيْنِ بِالْعِلَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْمَقْدُورُ بِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَبَيْنَ وَجْهِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ لَا يُحِسُّ تَأْتِي الْعُلُومُ بِهِ. فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَوْجْهِ:

مِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَوْ كَانَ عَلَى اعْتِقَادِ التَّائِي وَوُجْدَانِهِ تَعْوِيلٌ، لَوَجَبَ مُوَافَقَةُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي إِبْطَاتِ الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ؛ فَإِنَّا نَرَاهَا مُتَبَايِنَةً عَلَى مُطَرِّدِ الْعَادَةِ حَسَبَ تَأْتِي الْمَقْدُورَاتِ الْقَائِمَةِ بِمَحَالِّ الْقُدْرِ؛ إِذْ وَجْهُ تَأْتِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى الشَّيْءِ كَوَجْهُ تَأْتِي حَرَكَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

ثُمَّ يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي الْمُسَبِّبَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ، الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى أَسْبَابٍ؛ كَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ عَقَبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقَبَ الْقَدْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا وَجْهُ فِي الْمُعَارَضَةِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ لَكُنَّا مُسْعِفِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ مِنْهُمْ، مُتَّبِعِينَ هَوَاهُمْ؛ فَإِنَّ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَى مَنْ لَا يُنْعِمُ النَّظَرَ تَأْتِي الْمَقْدُورِ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ يُلْزَمُ [١٢١/ب] فِي نَفْسِ الْحُدُوثِ، فَإِنْ سَاغَ لَنَا مُرَاعِمَةُ الْمُعْتَزِلَةِ وَرَدُّ دَعْوَاهُمْ فِي تَأْتِي الْحَرَكَةِ نَفْسِهَا، فَلِمَ لَا يَسُوعُ أَنْ نُنْكِرَ تَأْتِي صِفَةِ مَجْهُولَةٍ لَا تُعْلَمُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثْرًا، فَيُلْزَمُهُ عَلَى طَرْدِ أَصْلِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَقْدُورَ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَا هُوَ أَثَرٌ لَهَا؛ فَيُخْرِجُ ذَاتَ الْحَرَكَةِ وَسَائِرَ صِفَاتِهَا الْكَائِنَةِ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ؛ إِذْ لَوْ جَعَلْنَا الْوُجُودَ مَقْدُورًا - وَهُوَ لَيْسَ بِأَثَرٍ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ - فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَقْدُورًا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ فِيهِ، وَهَذَا مَا اسْتَنْكَرَهُ مُشْبِتُو الْأَثَرِ.

وَالْقَاضِي يُثْبِتُ لِلْحَرَكَةِ الْكَسْبِيَّةِ حَالًا، وَيَجْعَلُهَا مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْحَالِ لَا تَتَعَلَّقُ بِذِي الْحَالِ؛ كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الْجَوْهَرِ يُغَايِرُ الْعِلْمَ بِوُجُودِهِ؛ فَخَرَجَ مِنْ

مَجْمُوعَ ذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْحَرَكَةِ وَصِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةَ؛ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْدُورًا لِلْمُكْتَسِبِينَ، وَإِنَّمَا مَقْدُورُهُمْ صِفَاتُ اكْتِسَابِهِمْ.

وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْقُولِ، وَكَفَى بِذَلِكَ فَسَادًا أَنَّ هَؤُلَاءِ رَامُوا إِثْبَاتَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ فَجَرَّهُمْ قَوْلُهُمْ إِلَى إِخْرَاجِ الْفِعْلِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا، وَهَذَا ابْتِدَاءٌ دَلِيلٍ فِي إِضْحَاحِ مَا ارْتَضَيْنَاهُ، وَفِيهِ انْفِصَالٌ عَمَّا عَوَّلُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنْ سُلِّمَ لَكُمْ التَّاتِي، فَالْحَرَكَةُ هِيَ الْمُتَأَتِيَّةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ عَلَى قَوْدِ أَصْلِكُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ السَّلِيمَ إِنَّمَا يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِيهَا الْحَيَاةُ؛ كَالْعُلُومِ وَالْقُدَرِ وَنَحْوِهَا، وَالْحَرَكَةُ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا بُعْدَ فِي قِيَامِ حَرَكَةٍ ضَرُورِيَّةٍ بِالْحَيِّ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهَا؛ كَمَا لَا يَشْعُرُ بِالْوَانِهِ وَطُعُومِهِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِدْرَاكٌ مِنْ إِدْرَاكَاتِهِ، وَالْحَرَكَةُ الْمَقْدُورَةُ إِذَا صُوِّرَتْ غَيْرُ مُدْرَكَةٍ، فَمَا مَعْنَى الْإِحْسَاسِ فِيهَا؟! وَالَّذِي يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ قُدْرَتُهُ عَلَيْهَا.

ثُمَّ التَّاتِي لَا مَحْضُولَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ تَوَقُّعُ الْوُجُودِ، فَالتَّوَقُّعُ لَا يُحَسُّ، وَإِنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ التَّاتِي - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - اعْتِقَادُ وَقُوعِهِ وَتَمَيُّزُ حُصُولِهِ فِي اطِّرَادِ الْعَادَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهَا إِلَّا مَعَ الْمَقْدُورِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُبْدِعَ الْأَعْيَانِ هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَأَنَّ الْمَقْدُورَ لَا يَتَكَوَّنُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَالتَّاتِي - إِنْ سُلِّمَ إِدْرَاكُهُ - فَإِنَّمَا هُوَ اعْتِقَادُهُ مَانِعَ الْمَقْدُورِ مَعَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ؛ فَصَارَتِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ مَعَ مَقْدُورِهَا جَارِيَةً مَجْرَى الْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ مِنْ حَيْثُ تَسْجِيلُ وُجُودِهِ دُونَ الشَّرْطِ، وَمِثْلُ هَذَا التَّاتِي مُدْرَكٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ﷻ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ كَوْنُ الْحَرَكَةِ الْمُكْتَسِبَةِ لَطْمًا أَوْ ضَرْبًا أَوْ سِبَاحَةً؛ فَإِنَّهَا مُتَلَقَّاءُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَأَحْوَالُ الذَّاتِ الْحَرَكَةُ أَوْ وُجُودُ أَوْصَافٍ لَهَا.

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ وَإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ: «وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ مَا تَنَاوَلَتْهُ الْقُدْرَةُ مِنْ نَحْوِ كَوْنِهِ حَسَنًا وَقَبِيحًا، أَمْرًا وَنَهْيًا، وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَقَدْ قَالُوا: الْفِعْلُ الْحَادِثُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ».

فَإِنْ قَالُوا: الْوَجْهُ الزَّائِدُ عَلَى الْحُدُوثِ رَاجِعٌ إِلَى حَقِيقَةِ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ،

فَكَيْفَ صَارَ تَابِعًا لِلْحُدُوثِ وَزَائِدًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْحُدُوثُ نَفْسُهُ؟! وَأَقْلَ مَا يُلْزَمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الذَّاتِ وَحُدُوثُهَا هُوَ الذَّاتُ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَحْوَالُ هِيَ الذَّاتَ فَقَطْ، وَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَا يَحْدُثُ فَقَطْ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْفَاعِلِ وَيَكُونُهُ قَادِرًا، وَأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ حَسَنًا وَقَبِيحًا تَابِعٌ لِلْحُدُوثِ، وَأَنْ يَصِيرَ كَذَلِكَ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ لَهُ قَادِرًا، بَلْ يَكُونُهُ عَلَى حَالٍ سِوَى كَوْنِهِ قَادِرًا وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا وَمُرِيدًا.

قَالَ الْقَاضِي: « وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمُكْتَسِبَ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَإِنْ قُدْرَتُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَإِنْ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ لَيْسَ هُوَ الْحُدُوثُ، بَلْ هُوَ تَعَلُّقُ مَحْسُوسٍ مَفْعُولٍ وَالْمُكْتَسِبُ الْمَقْدُورُ لَا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: مِنْ حَقِّ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يُخْرِجَ الْمَقْدُورَ [١٢٢/أ] مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ أَوْ يَجْعَلَ لَهُ صِفَةً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَمْ تَكُنْ رَاجِعَةً إِلَى الْحُدُوثِ، وَذَلِكَ كَوْنُهُ حَسَنًا وَقَبِيحًا وَأَمْرًا وَنَهْيًا وَخَبْرًا وَتَعْظِيمًا وَإِهَانَةً، وَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلَكُمْ فَلَا تَسْتَبِعِدُوا مَا صِرْنَا إِلَيْهِ ».

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي: « وَجَوَابُ آخِرِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورِيِّ وَالْكَسْبِيِّ: وَهُوَ مَا يُعْهَدُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا هُوَ وَصْفٌ وَحُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا وَجَبَتْ لَهُ لَوْ جُودِ قُدْرَتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَسْبِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا تَعَلُّقُهُ بِهَا لَجَرَى^(١) مَعَ الْحَرَكَةِ مَجْرَى اللَّوْنِ الْمُقَارِنِ لَهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْفَرْقُ الَّذِي يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةً لِلْحَرَكَةِ وَحُكْمًا هِيَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ رُجُوعٌ إِلَى حُكْمٍ وَوَصْفٍ لِلْمُكْتَسِبِ وَحَالَةٌ يَحْصُلُ عَلَيْهَا مِنْ قُدْرَتِهِ، وَلِذَلِكَ نَصِفُ مُتَعَلِّقَهَا بِأَنَّهُ كَسَبٌ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُوْجَدُ وَلَا يُحْدِثُ.

وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ: لَيْسَ لِلْكَسْبِ صِفَةٌ فِي نَفْسِهِ فَارَقَ بِهَا الضَّرُورِيَّةَ فَيُقَالُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الْحُدُوثِ وَتَابِعَةٌ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى مَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ فَقُولُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُكْتَسِبٌ.

قُلْنَا: إِنَّ الْعَبْدَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فَرْقَيْنِ:

(١) كلمة: « لجرى » بهامش الأصل.

أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهَا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا، وَمُعْتَقِدًا أَوْ مُرِيدًا، إِنْ كَانَ كَسْبُهُ حَرَكَةً أَوْ سُكُونًا أَوْ إِرَادَةً أَوْ عِلْمًا، وَالرَّبُّ تَعَالَى يَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَرَكَةِ وَوُقُوعَهَا بِهِ، وَيَعْلَمُ قُدْرَتَهُ عَلَى غَيْرِهَا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَرْجِعَ حُكْمُ الْقُدْرَةِ إِلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - فَالْمُكْتَسِبُ يَجِدُ نَفْسَهُ قَادِرَةً عَلَى الْكَسْبِ وَمُتَّصِفَةً بِهِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِتِّصَافِ بِسِمَاتِ الْمُحْدَثِينَ، بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودٌ مَقْدُورٌ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ التَّغْيِيرِ بِالْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَغَيَّرُ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ لِيَفْعَلَ، فَمَا مَعْنَى إِيجَادِهِ؟!

قُلْنَا: الْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، وَالْإِيجَادُ هُوَ الْمَوْجَدُ لَا غَيْرُ؛ فَالْفِعْلُ وَجُودُ الْمَقْدُورِ، وَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ إِلَّا بِفَاطِرٍ حَكِيمٍ مُدَبِّرٍ عَلِيمٍ^(١).

فَصْلٌ: [الْكَلَامُ فِي الْمُضْطَرِّ]

مِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْبَابِ الْكَلَامُ فِي الْمُضْطَرِّ، فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ رُبَّمَا يَقُولُونَ: إِذَا كَانَ مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَادَ مُضْطَرِّينَ إِلَى أَعْمَالِهِمْ.

قَالَ الْجُبَّائِيُّ: الْمُضْطَرُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فِيهِ فِعْلًا^(٢).

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمُكْتَسِبُ لِلشَّيْءِ الْمُلْجَأُ إِلَيْهِ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ ».

قَالَ: « وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ اسْمُ الْمُضْطَرِّ إِذَا كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ مَخُوفًا »، هَذَا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْهُ.

وَذَكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ رحمته الله فِي « شَرْحِ اللَّمَعِ » عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبَرُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ التَّخَلُّصَ عَنْهُ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا؛ كَحَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ ».

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٨/أ).

(٢) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٤٩/٢)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٦٧/٦) القسم الثاني، (١٦٦/٨).

وَقَالَ الْقَاضِي: « الْمُضْطَرُّ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَى مَا عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ بِضَرَرٍ أَعْظَمَ مِمَّا نَالَهُ ». وَشَرَطَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ فِي الْمُضْطَرِّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الثَّابِتُ غَيْرَ مَقْدُورٍ لَهُ؛ بِحَيْثُ لَوْ رَامَ مُغَالَبَةً مَنْ فَعَلَ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلَ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(١).
 قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْمَسْأَلَةُ لَفْظِيَّةٌ؛ فَكُلُّ مَنْ وَافَقَتْهُ اللَّغَةُ فَهُوَ أَسْعَدُ الْقَائِلِينَ مِنَّا حَالًا، وَالْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا يَرْجِعُ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ: ﴿ إِلَّا مَا أَضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] وَالْمُقْتَدِرُ عَلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ مُقْتَدِرٌ عَلَى أَكْلِهِ، مَحْمُولٌ عَلَيْهِ. ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ وَالْمُجْبَرُ عَلَيْهِ مُقْتَدِرٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُلْزِمُونَا تَسْمِيَةَ الْخَبَرِ - مِنْ حَيْثُ كَانَ فِعْلُنَا - خَلْقًا لِلَّهِ، كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِمَا يُنَاقِضُ مَا اخَذَ الْإِلْجَاءُ وَمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُلْجَأَ إِلَى الشَّيْءِ هُوَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُضْطَرُّ، وَقَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ قَادِرُونَ عَلَى أَكْسَابِهِمْ غَيْرَ مُلْجَيْنٍ إِلَيْهَا، وَلَا مَحْمُولِينَ عَلَيْهَا.

فَضْلٌ فِي إِثْبَاتِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ^(٢)

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رحمته الله:

« اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْمُحْدَثِينَ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ، وَالرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالْخَلْقِ، وَالْمُحْدَثُ مَوْصُوفٌ بِالْكَسْبِ، وَيَسْتَحِيلُ مَقْدُورٌ بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ [١٢٢/ب] وَاحِدٍ؛ إِمَّا خَلْقًا وَإِمَّا كَسْبًا.

وَالْقَدِيمُ قَادِرٌ عَلَى أَكْسَابِ الْعِبَادِ؛ بِأَنْ يَفْعَلَهَا كَسْبًا لَهُمْ دُونَهُ - سُبْحَانَهُ - وَخَلْقًا لَهُ دُونَهُمْ.

وَقَادِرٌ عَلَى حَرَكَاتِهِمُ الَّتِي تَقَعُ تَحْتَ قُدْرِهِمْ؛ عَلَى أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً لَهُمْ دُونَهُ، وَخَلْقًا لَهُ دُونَهُمْ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ غَيْرِ مَقْدُورِ الْإِنْسَانِ بِقُدْرَةِ الْقَدِيمِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ مَعَ عَدَمِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٤٩/٢).

(٢) انظر مبحث المقدور بين قادرين في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٢)، والإرشاد (ص ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٨٢)، والأبكار (٢/٢٥١، ٢٥٣، ٣٨٥)، وغاية المرام (ص ٨٥، ٢١٤، ٢١٥)، والكمال (ل ١٧٥/ب)، وشرح المواقف (٦/٨٩، ٩١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٨١)، والمحيط بالتكليف (١/٣٧٧)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٤).

قُدْرَةُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ ضَرُورِيَّةً، وَلَوْ وُجِدَتْ عَلَيْهِ قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَكَانَ كَسْبًا، وَعُلِمَ اسْتِحَالَةُ وُجُودِهِ بِقُدْرَةِ الْإِنْسَانِ مُنْفَرِدًا بِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَدِيمُ مُخْتَرِعًا لَهُ^(١).

ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - بِأَنْ قَالَ: « إِذَا أَقْدَرَ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى شَيْءٍ، لَزِمَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْإِقْدَارُ تَمْكِينٌ مِنَ الشَّيْءِ، وَالتَّمْكِينُ مِنَ الشَّيْءِ فَوْقَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ ».

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْعِلْمِ؛ فَقَالَ: « إِذَا أَعْلَمَ اللَّهُ الْعَبْدَ شَيْئًا، لَزِمَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِمَا أَعْلَمَهُ، وَإِذَا جَعَلَهُ مُدْرِكًا لَشَيْءٍ، يَجِبُ كَوْنُهُ مُدْرِكًا لِذَلِكَ الشَّيْءِ ».

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَقْدَرَ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْعِلْمِ.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ أَحْصَى وَصَفِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قُدْرَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ^(٢)؛ وَلِذَلِكَ تَعَرَّفَ إِلَى الْعُقَلَاءِ بِأَنَّهُ خَالِقُهُمْ وَخَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢]؛ فَلَوْ جَازَ أَنْ يُقْدَرَ غَيْرُهُ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ شَرِيكًا فِيمَا لِأَجْلِهِ كَانَ إِلَهًا، وَأَبْطَلَ هَذَا التَّعْرِيفَ، وَلَا نَأْمَنُ إِذَنْ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ آلِهَةٌ؛ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ.

وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٍ لَنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَلَوْ وَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الشَّيْءِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ، لَوَجَبَ أَنْ يُقْدِرَهُمْ عَلَى الْحَرَكَةِ وَعَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا، وَأَنَّ مَا يَقْدِرُ - سُبْحَانَهُ - عَلَى بَنِيَةِ الْأَفْعَالِ لِيَكُونَ غَيْرُهُ مَوْصُوفًا بِهَا، لَا هُوَ - سُبْحَانَهُ -؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْعِبَادُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَيْهَا، اتَّصَفُوا بِهَا، وَصَارُوا بِهَا مُتَحَرِّكِينَ قَائِمِينَ أَوْ قَاعِدِينَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى الْحَرَكَةِ مَثَلًا، فَإِنَّمَا أَقْدَرَهُمْ عَلَيْهَا؛ لِيَكُونُوا مُتَحَرِّكِينَ بِهَا، فَإِذَنْ: يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدَرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ - سُبْحَانَهُ - يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَفِي تَقْدِيرِ الْهَيْئِ قَادِرَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ إِبْطَالُ وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ، وَإِبْطَالُ التَّكْلِيفِ.

(١) انظر: ابن القيم: شفاء العليل (ص ١٢٢).

(٢) انظر: ما تقدم في (ل ٩٩/أ).

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي هَذِهِ الدَّلَالَةَ ثُمَّ وَجَّهَ عَلَى نَفْسِهِ سُؤَالَ فَقَالَ: « إِذَا خَلَقَ لِلْعَبْدِ شَهْوَةً، لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ مُشْتَهِيًّا، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَقَ لَهُ غَفْلَةً أَوْ جَهْلًا، لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَافُهُ بِهِ ».

ثُمَّ أَجَابَ وَقَالَ: « الْخَلْقُ يَقْتَضِي اقْتِدَارًا وَعِلْمًا لِلْخَلَائِقِ، وَلَيْسَ يَقْتَضِي أَنْ يَتَّصِفَ الْخَالِقُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ؛ فَخَلَقَ الشَّهْوَةَ أَوِ السَّهْوَ لَا يَقْتَضِي لِلْخَالِقِ اقْتِدَارًا أَوْ عِلْمًا بِهِمَا ».

ثُمَّ ذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي الْمَسْأَلَةِ، نَحْنُ نَذْكُرُهَا فِي أُدْلَتِنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا جَوَزْتُمْ مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ: إِمَّا الْخَلْقُ، وَإِمَّا الْكَسْبُ.

قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهَا، فَلَا يَتَأْتِي تَعَلُّقُ الْقُدْرَتَيْنِ الْحَادِثَتَيْنِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ فُرِضَ السُّؤَالُ فِي قَدِيمَيْنِ أَوْ حَادِثَيْنِ مَعَ سَبْقِ الْإِعْتِقَادِ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَخْتَرِعُ مَا لَيْسَ فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ، فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ الْحَادِثُ الْمَقْدَرُ وَقُوعُهُ بِالْقُدْرَتَيْنِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَتَأْتِي وَقُوعُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَا يَتَأْتِي إِلَّا بِهِمَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ تَعَلُّقِهِمَا.

وَإِنْ جَوَزْنَا وَقُوعَهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَلَا يَقَعُ مَقْدُورًا بِالْقُدْرَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ انْفَرَدَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْقُدْرَتَيْنِ لَوَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا.

وَإِذَا تَعَلَّقْنَا: يَجِبُ أَنْ يَقَعَ الْإِكْتِفَاءُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَفِي ذَلِكَ إِسْقَاطُ أَثَرِ إِحْدَاهُمَا.

ثُمَّ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أُولَى بِإِسْقَاطِ الْأَثَرِ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَسِيَاقُ ذَلِكَ يَجُرُّ إِلَى إِسْقَاطِ أَثَرِيهِمَا، فَفِي تَقْدِيرِ خَلْقِ بَيْنَ خَالِقَيْنِ مَنَعُ وَقُوعِهِ مِنْهُمَا جَمِيعًا^(١).

وَإِنْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي خَلْقِ بَيْنَ قَادِرَيْنِ لَا يَسْتَقِلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِإِقْيَامِهِ لَوْ تَفَرَّدَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا اسْتَحَالَ وَقُوعُهُ [١/١٢٣] خَلْقًا بِهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يُتَصَوَّرُ الْإِنْقِسَامَ فِيهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ: فَلْيَتَعَلَّقْ كُلُّ قُدْرَةٍ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ تَوْهْمِ تَبْعِيضٍ، ثُمَّ كُلُّ قُدْرَةٍ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا وَانْضِمَامُ الْأُخْرَى إِلَيْهَا لَا يَقْلِبُ جِنْسَهَا وَلَا يُغَيِّرُ حَقِيقَتَهَا وَحُكْمَهَا، وَكُلُّ مَا لَا يُؤَثِّرُ عَلَى حَيَالِهِ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ انْضِمَامِ مِثْلِهِ إِلَيْهِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: الْعُلُومُ وَالْإِرَادَاتُ وَنَحْوُهَا؛ مِمَّا لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْإِيقَاعِ.

(١) انظر هذا الجواب في: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٣٨٥).

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِمُوجِبِينَ وَعِلَّتَيْنِ.
وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْوَاحِدَ الْمُضَافَ إِلَى اثْنَيْنِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِمَّا أَنْ يَنْقَسِمَ عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيمَا لَهُ حَقِيقَةُ الْإِبْجَادِ، وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ كُلُّهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْخَلْقَ لَا يَتَعَدَّدُ فِي الْكَائِنِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيطٍ وَلَا إِضَافَةٍ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ مُحَالًا؛ فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: وَقَعَ الْخَلْقُ بِهِمَا، وَلَمْ يُؤَثِّرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي الْخَلْقِ وَالْإِيقَاعِ تَأْثِيرًا مَعْقُولًا يُذَكَّرُ وَيُوصَفُ كَانَ مُنَاقِضًا بِآخِرِ كَلَامِهِ أَوَّلَهُ.

وَنَحْنُ إِذَا أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ تُؤَثِّرُ فِي الْإِخْتِرَاعِ، وَأَوْضَحْنَا اسْتِحَالَةَ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ فَيَتَحَصَّلُ الْغَرَضُ بِذَلِكَ.

وَوَجْهُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَادِرِينَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ قُدْرَتِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ فَلَا يَتَأَتَّى مِنْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الْقَصْدُ إِلَى الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ، فَلَا كِتْفَاءَ بِقُدْرَتَيْنِ - دُونَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ - : تَحَكُّمٌ مَحْضٌ، وَإِنَّمَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى مُقْتَضٍ يَقَعُ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ .

فَإِذَا نَجَزَ غَرَضَنَا مِنْ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ فَنَخُوضُ الْآنَ فِي الْحِجَاجِ، وَنَذَكُرُ أَدِلَّتَنَا فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَنَرَسِمُ عَلَى الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثَةَ أَضْرِبٍ مِنَ الْكَلَامِ:

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: نَتَمَسَّكُ فِيهِ بِالْقَطْعِ الْعَقْلِيِّ فِي خُرُوجِ الْعَبْدِ عَنْ كَوْنِهِ مُخْتَرِعًا.

وَنَذَكُرُ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي: الْإِزَامَاتِ الْمُعْتَزَلَةَ وَمَأْخَذَهَا الْمَعْقُولَ أَيْضًا.

وَنَذَكُرُ فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ: الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ^(١).

فَأَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ: فَيَنْحَصِرُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فِي طَرُقِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ نَقُولَ لِحُضُومِنَا: قَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لِلَّهِ - تَعَالَى -

مَصِيرًا مِنْكُمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ مَقْدُورٍ بَيْنَ قَادِرَيْنِ، فَنَقُولُ لَكُمْ:

الرَّبُّ ﷻ قَبْلَ أَنْ أَقْدَرَ عَبْدَهُ، وَقَبْلَ أَنْ اخْتَرَعَهُ، هَلْ كَانَ مَوْصُوفًا بِالِاقْتِدَارِ عَلَى

(١) انظر: الإرشاد (ص ١٨٨، ٢٠٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٧/أ، ١٩٣/أ)، وشرح المقاصد (٢٤٨/٤، ٢٦٢).

مَا كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ؟! فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِالِاقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ^(١)، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ عَيْنُ مَقْدُورِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِذْ هُوَ^(٢) مِنَ الْمُمْكِنَاتِ الْجَائِزَاتِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ لَهَا قُدْرَةُ الْعَبْدِ بَعْدُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي فَرَضْنَا السُّؤَالَ فِيهَا:

وَلَيْتَ كَانَ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ كَوْنِهِ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا بِمَقْدُورِ الْعَبْدِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ عِنْدَ الْخُصُومِ مَقْدُورٌ بَيْنَ قَادِرَيْنِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنِعَ كَوْنُ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ الْعَبْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَإِذَا وَجَبَ كَوْنُ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مَقْدُورًا لِلَّهِ قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ اللَّهُ عَبْدَهُ عَلَيْهِ^(٣)، فَإِذَا أَقْدَرَهُ، اسْتَحَالَ أَنْ يَخْرُجَ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ، وَلَوْ تَنَاقَضَ فِي مُعْتَقَدِ^(٤) الْخَصْمِ بَقَاؤُهُ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى -، مَعَ تَجَدُّدِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ بِهِ، فَاسْتَبْقَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلرَّبِّ - تَعَالَى - وَانْتِفَاءُ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ أَوْلَى مِنْ انْقِطَاعِ تَعَلُّقِ كَوْنِ الرَّبِّ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِتَجَدُّدِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

وَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ كَوْنِ مَقْدُورِ الْعَبْدِ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - فَكُلُّ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ فَهُوَ مُحْدِثُهُ وَخَالِقُهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَنْفَرِدَ الْعَبْدُ بِإِقْيَاعِ مَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى^(٥)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عليه السلام فِي الْإِرْشَادِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حُذَاقَ الْمُعْتَزِلَةِ لَا يُسَلِّمُونَ لَنَا اتِّصَافَ الرَّبِّ عليه السلام بِالِاقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُ وَأَقْدَرَهُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لَا شَكَّ أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ كَانَ مَوْصُوفًا بِالِاقْتِدَارِ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ مَعَ نَفْيِ النَّهَايَةِ عَنْ أَعْدَادِهَا، وَإِذَا خَلَقَ جِسْمًا فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي عَلَى الْبَدَلِ.

(١) عبارة: «إِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِالِاقْتِدَارِ عَلَى مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، فَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ» ليست في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٢) في الأصل: «فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ عَيْنُ مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ الْجَائِزَاتِ»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٣) كلمة: «عليه» ليست في الأصل، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٤) الذي في الأصل: «معتمد»، والتصحيح من الإرشاد (ص ١٨٩).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٨٨، ١٩٠).

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي سَكَنَاتِ جِسْمِ جَمَادٍ مَعَ تَقْدِيرِ نَفْيِ النِّهَايَةِ عَنْهَا، أَتَزْعُمُونَ أَنَّهَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، فَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ سَيُحْيِي هَذَا الْجِسْمَ [١٢٣/ب] وَيُقَدِّرُهُ عَلَى الْحَرَكَاتِ، أَمْ تَأْبُونَ ذَلِكَ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - كَانَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ لِهَذَا الْجِسْمِ عَلَى جِنْسِ السُّكُونِ عُمُومًا مِنْ غَيْرِ مَثْنَوِيَّةٍ.

فَمَضْمُونُ ذَلِكَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ بِكُلِّ سُكُونٍ، فَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ - وَقَدْ تَمَهَّدَ مَا قَدَّرْنَاهُ - فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَبْقَى تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا عَلِمَهُ قَبْلُ، أَوْ يَنْقَطِعَ تَعَلُّقُ قُدْرَتِهِ عَمَّا أَقْدَرَ عَلَيْهِ الْجِسْمُ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ كَمَا كَانَ قَبْلَ اقْتِدَارِ الْعَبْدِ، فَيَلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ التَّصْرِيحُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَتَيْنِ بِالْمَقْدُورَاتِ، ثُمَّ تَعَلُّقُ اقْتِدَارِهِ لَا يَكُونُ اخْتِرَاعًا.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ مَا سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْجِسْمُ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ فَضِيحَةً شَنْعَاءُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ قَبِيلِ مَقْدُورَاتِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لِنَفْسِهِ وَجِنْسِهِ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا لِقَادِرِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ.

فَإِذَا فُرِضَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ وَإِقْدَارِهِ: فَمَعْلُومٌ انْتِفَاءُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ خَلْقِهَا^(١)، وَكَوْنُ الرَّبِّ قَادِرًا لِنَفْسِهِ عِنْدَهُمْ؛ لَوْ جُوبِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا كَوْنَهُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ.

وَإِنْ قَالُوا: مَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنَ السَّكَنَاتِ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ قَطُّ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْجِسْمَ الَّذِي عَلَى اللَّهِ إِحْيَاؤُهُ وَإِقْدَارُهُ يُتَوَهَّمُ قَبْلَ إِحْيَائِهِ وَإِقْدَارِهِ وَجُودُ سَكَنَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ عَلَى الْبَدَلِ بِلا نِهَآيَةٍ، وَمَا مِنْ سُكُونٍ إِلَّا وَقَدْ يُدْرَكُ إِمْكَانُهُ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَمَنْ نَفَى الْإِمْكَانَ فِي الْبَعْضِ كَمَنْ نَفَاهُ فِي الْبَاقِي، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ كَانَ وَقُوعُهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا.

وَإِذَا أَثَبَّتُمْ كَوْنَهُ مَقْدُورًا لِلَّهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ الْجِسْمُ بَعْدُ فَيَلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كَوْنُ

(١) انظر: الإرشاد (ص ٢١٨)، وانظر الجواب عن شبه المعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقدورها في: الكامل (ل ١٦١/ب).

الجائزِ مُستَحِيلًا، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ فَإِنَّ الْجَائِزَ حُكْمُهُ أَنْ يُتَصَوَّرَ وَقُوعُهُ، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى وَقُوعُهُ بِالْقُدْرَةِ، فَإِذَا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ جَائِزًا، ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِنَهِائِهِ الْمَقْدُورَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: وَافَقْتُمُونَا عَلَى أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْجَائِزَاتِ - فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ مَعَ أَنَّ وَقُوعَهُ مَقْدُورٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَكُمْ: لِمَ حَكَمْتُمْ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، كَانَ جَوَابُكُمْ أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ - مُجَانِسٌ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ، وَكَوْنُهُ قَادِرًا يَعُمُّ تَعَلُّقَهُ، فَإِذَا كَانَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ سُبْحَانَهُ، فَعِلْمُهُ بِأَنَّهُ سَيَقْدِرُ عَبْدُهُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَحْيَاهُ وَجَبَ أَنْ لَا يُخْرِجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ قَبْلَ خَلْقِ الْعَبْدِ^(١).

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّكُمْ وَافَقْتُمُونَا مَعَاشِرَ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَمْثَالِ مَقْدُورَاتِ الْعَبْدِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، ثُمَّ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى مِثْلِهِ وَضِدِّهِ^(٢)، وَهَذَا قَاطِعٌ.

وَيَزِيدُهُ تَقْرِيرًا: إِجْمَاعُنَا جَمِيعًا عَلَى وَجُوبِ اقْتِدَارِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى أَمْثَالِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِيْنَا الْآنَ، ثُمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى أَمْثَالِهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذَا أَيْضًا قَاطِعٌ فِي أَنَّ مَقْدُورَاتِنَا مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا، بَلْ فَوَضَّ فِعْلَهَا إِلَى الْعِبَادِ.

قُلْنَا: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مَانِعًا رَبَّهُ؛ بِفِعْلِ مَقْدُورِهِ، وَاسْتِبْدَادِهِ بِفِعْلِ ذَلِكَ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ كَوْنُ الْقَدِيمِ مَمْنُوعًا بِفِعْلِ الْعَبْدِ، وَلَوْ كَانَ مُرِيدًا لِفِعْلِ مَقْدُورِهِ، فَيَمْنَعُهُ الْعَبْدُ بِفِعْلِهِ وَاسْتِبْدَادِهِ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا فَوَضَّ إِلَى الْعَبْدِ ذَلِكَ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا.

قُلْنَا: فَجَوِّزُوا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَادِرَيْنِ عَلَى الْكَمَالِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْإِرَادَةِ، وَفِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ إِبْطَالُ دَلَالَةِ التَّمَانُعِ، وَإِفْسَادُ دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ أَنَّ

(١) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٢/ ٣٨٧)، وغاية المرام (ص ٢١٧).

(٢) انظر: الخياط: الانتصار (ص ٤٥).

إِثْبَاتَ قَدِيمَيْنِ إِلَى ^(١) مَنَعَ مَا يَجُوزُ لِكُلِّ قَدِيمٍ، وَلَوْ قُدِّرَ انْفِرَادُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ إِذَا فَعَلَ اللَّهُ فِي الْجِسْمِ حَرَكَةً أَنْ يَكُونَ قَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنْ فِعْلِ السُّكُونِ فِيهِ:

قُلْنَا: الْمَانِعُ لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ تَرَكَ الْحَرَكَةَ إِلَى السُّكُونِ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَوْ اخْتَارَ فِعْلَ السُّكُونِ مَعَ فِعْلِ غَيْرِهِ الْحَرَكَةَ، لَتَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ كَانَ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَقْدُورُهُ بِعَجْزِ يَخْلُقُهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِبْ - وَإِنْ أَوْجَدَ الْعَبْدُ مَقْدُورَهُ - أَنْ يَكُونَ [١/١٢٤] مَانِعًا لَهُ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ.

قُلْنَا: قُدْرَتُهُ عَلَى إِبْطَالِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَفَعَلَ الْعَبْدُ بِقُدْرَتِهِ مَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ عَلَى الْقَدِيمِ فِعْلٌ مَقْدُورِهِ - عَنْ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ مَانِعًا لِلْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي بَابِ إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ؛ أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ لَا تَتَنَاهَى ^(٢)، وَقَصَدْنَا بِهِ الرَّدَّ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالنُّورِ وَالظَّلَامِ، وَأَنَّ الَّذِي يَفْعَلُ الْخَيْرَ لَا يَفْعَلُ الشَّرَّ، وَبَيْنَا أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِنَّمَا هُمَا النَّفْعُ وَالضَّرُّ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَنَفِّعِ بِهِ وَالْمُسْتَضَرِّ، وَلَا يَعُودُ إِلَى الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ مِنْ فِعْلِهِ عَائِدٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَجُودُ مَقْدُورِهِ فَقَطُّ ^(٣).

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَلَا التَّيْفَاتِ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي الْهَذِيلِ وَأَبِي هَاشِمٍ؛ حَيْثُ قَالَ أَبُو الْهَذِيلِ: «الْخَلْقُ قَوْلٌ يُحْدِثُهُ سُبْحَانَهُ لَا فِي مَحَلٍّ» ^(٤).

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «إِذَا فَعَلَ اللَّهُ شَيْئًا يُحْدِثُ لِنَفْسِهِ إِرَادَةً لِذَلِكَ الشَّيْءِ لَا فِي مَحَلٍّ» ^(٥).

وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمَا غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ قَوْلِنَا: أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَاسْتِعْمَالِ آلَةٍ، وَلَا يَتَجَدَّدُ لِقَادِرِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ تَجَدُّدُ حَالٍ أَوْ تَجَدُّدُ تَعَلُّقٍ لِصِفَاتِهِ فِي فِعْلِهِ وَخَلْقِهِ، بَلْ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ يَدُلُّ عَلَى

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب: «مع».

(٢) انظر ما تقدم في (ل ٤٩ / ب).

(٣) انظر ما تقدم في (ل ١١٨ / ب).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٥١ / ٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٨)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٩ / ٦)

القسم الثاني.

وُقُوعِ مَقْدُورِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْفِعْلِ بِذَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ مَحَلٍّ يَحُلُّ فِيهِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ، فَإِذَا فَعَلَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِي الْإِنْسَانِ فِعْلاً وَأَقْدَرَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ بِمَعْنَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلاً لِذَلِكَ الشَّيْءِ وَمُوجِداً لِذَاتِهِ وَجُودَ مَقْدُورِهِ سُبْحَانَهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ، وَمِنْهُ كَوْنُ الْإِنْسَانِ مُكْتَسِباً لِذَلِكَ الشَّيْءِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ قُدْرَتُهُ مَعَ اتِّصَافِهِ بِخَصَائِصِهِ.

وَإِذَا اكْتَسَبَ الْعَبْدُ حَرَكَةً، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُوجِدُهَا فِي ذَاتِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِالْحَرَكَةِ أَوْ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَالْعَبْدُ هُوَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا وَالْمُتَنَفِّعُ، وَقَدْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَتُهُ وَوَقَعَتْ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ الْجَلِيِّ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ تَكْلِيفُهُ وَمُؤَاخَذَتُهُ بِهَا، فَهَذَا هُوَ الْبَيَانُ التَّامُّ، وَهَذَا الْفَصْلُ زِيَادَةٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

أَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُحْكَمَةُ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمٍ مُخْتَرِعِهَا، وَتَصْدُرُ مِنَ الْعَبْدِ أَفْعَالٌ فِي حَالِ غَفْلَتِهِ وَذُھُولِهِ، وَهِيَ عَلَى الْإِتِّسَاقِ وَالْإِنِّتْظَامِ وَصِفَةِ الْإِثْقَانِ، وَالْعَبْدُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا، وَبِمَا يَصْدُرُ مِنْهُ؛ فَيَجِبُ دَلَالَةُ الصَّادِرِ مِنْهُ عَلَى عِلْمِ مُخْتَرِعِهِ. وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الصَّائِرِينَ^(١) إِلَى أَنَّ مُخْتَرِعَ الْأَفْعَالِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَهُوَ الْعَالِمُ بِحَقَائِقِهَا.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ مُخْتَرِعُ أَفْعَالِهِ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي صُغْنَا الدَّلَالََةَ فِيهَا، فَقَدْ أَخْرَجَ الْإِحْكَامَ عَنْ كَوْنِهِ دَالًّا عَلَى عِلْمِ الْمُخْتَرِعِ، وَذَلِكَ نَقْضٌ لِلدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَوْ سَاغَ وَقُوعُ مُحْكَمٍ وَمُخْتَرِعُهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ، سَاغَ بُطْلَانُ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ أَيْضًا^(٢). وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مِمَّا عَوَّلَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي كُتُبِهِ الْوَسِيطَةِ وَالْوَجِيزَةِ، فَقَالَ: « إِذَا ثَبَتَ كَوْنُ الْغَافِلِ قَادِرًا عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْهُ، وَاسْتَبَانَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ يَسْتَدْعِي عِلْمًا مِنَ الْمُخْتَرِعِ بِهِ وَإِرَادَةً لَهُ، وَالْغَافِلُ لَا يَتَّصِفُ بِالْوَصْفَيْنِ؛ فَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مُخْتَرِعَ فِعْلِهِ غَيْرُهُ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَرِعُهُ مُحَدَّثًا؛ إِذْ لَا يَفْعَلُ الْمُحَدَّثُ فِي غَيْرِهِ فِعْلاً، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ مُخْتَرِعَهُ الرَّبُّ تَعَالَى ».

(١) فِي الْإِرْشَادِ: « وَإِنَّمَا يَتَقَرَّرُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ الصَّائِرِينَ..... » الْإِرْشَادُ (ص ١٩٠).

(٢) هَذَا نَصُّ كَلَامِ شَيْخِهِ أَبِي الْمَعَالِي فِي الْإِرْشَادِ (١٩٠، ١٩١).

قَالَ الْإِمَامُ: « فَإِنْ عَكَسُوا عَلَيْنَا مَا ذَكَّرْنَاهُ فِي الْكَسْبِ وَقَالُوا: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُكَتْسِبُ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ الْقَلِيلُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنْ كَانَ غَافِلًا.

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عِنْدَنَا كَوْنُ الْمُكَتْسِبِ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَوَجَبَ فِي الْقَلِيلِ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: فَجَوِّزُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ صُدُورَ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِهَا. قُلْنَا: هَذَا مِمَّا نُجَوِّزُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ وَجُودُهُ فِي اطِّرَادِ الْعَادَاتِ، وَلَوْ انْخَرَقَتْ لَمَا امْتَنَعَتْ فِي جَوَازِ الْعَقْلِ مَا طَالَبْتُمُونَا بِهِ، وَقَدْ يَصْدُرُ مِنَ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ ذَلِكَ وَعِنْدَهُمْ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ ذَكَّرْتُمْ فِي [١٢٤/ب] إِبْطَاتِ الْعِلْمِ بِكَوْنِ الرَّبِّ عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ اضْطِرَّارًا، وَهَذَا مِمَّا ارْتَضَيْتُمُوهُ هُنَاكَ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا اسْتَرَوْحْتُمْ إِلَيْهِ الْآنَ؛ حَيْثُ جَعَلْتُمْ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ مُخْتَرِعِهِ عَالِمًا بِهَا.

قُلْنَا: لَا تَنَاقُضُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنَّا وَإِنْ قُلْنَا: نَعْلَمُ أَنَّ الْمُحْكَمَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِهِ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَحَقِيقَةُ الْقَوْلِ فِيهِ يَتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْمُحْكَمَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا بِهِ، مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى نَظَرٍ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَكَأَنَّ الْأَدِلَّةَ تَنْقَسِمُ: فَمِنْهَا مَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى الضَّرُورَةِ، وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِ الشَّيْءِ دَلِيلًا عَلَى مَدْلُولٍ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِمَدْلُولِهِ، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُحْكَمِ الدَّالِّ عَلَى عِلْمِ مُحْكِمِهِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: « وَالْأَوَّلَى عِنْدِي فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ وَالْغَافِلِ، وَقَدْ فَرَضَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ هَذِهِ الدَّلَالَةَ فِي كُلِّ فِعْلٍ يَصْدُرُ مِنَ الْمُحْدَثِ ».

وَقَالَ: « وَالْعَبْدُ وَإِنْ أَحَاطَ بِحُدُوثِ فِعْلِهِ فَهُوَ لَا يُحِيطُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَرَضًا مُحْتَاجًا إِلَى مَحَلٍّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ، ثُمَّ يَقَعُ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى صِفَاتِهِ مَعَ ذُحُولِهِ عَنْهَا ».

قَالَ: « وَالْأَوَّلَى فَرَضُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِيمَا ذَكَّرْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحُدُوثُ الْمُحَاطُ بِهِ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا تَقَعُ ثَابِتَةً لِلْحُدُوثِ عَلَى الْوُجُوبِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (١٩١، ١٩٢).

قُلْتُ: وَأَمَّا إِحْكَامُ الْفِعْلِ وَإِتْقَانُهُ وَتَرْتُّبُهُ وَانْتِظَامُهُ فَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ الْوَاجِبَةِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: الْإِتْقَانُ يَدُلُّ عَلَى الْمُتَقِنِ، أَوْ حَكَمْنَا بِاقْتِرَانِ عِلْمِ الْمُتَقِنِ بِالْإِتْقَانِ وَجُوبًا، فَإِذَا صَدَرَ فِعْلٌ مُحْكَمٌ مُتَقِنٌ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ، فَذَلِكَ يَدْعُو إِلَى نَقْضِ مَا أَصْلَنَاهُ.

وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ حَرَكَاتِ اللِّسَانِ وَالشَّفَةِ - فِي النُّطْقِ أَوْ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا عَلَى التَّوَالِي، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ وَتَقَلُّبُهَا عَلَى التَّوَالِي - مُكْتَسَبَةٌ لِصَاحِبِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِهَا وَلَا قَصْدٍ إِلَيْهَا، وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ - فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْمَشْيِ - كُلُّهَا مُكْتَسَبَةٌ مِنَ الْعَاقِلِ، فَثَبَتَ أَنَّ فَرَضَ الدَّلَالَةِ سَائِعٌ فِي كُلِّ مُكْتَسِبٍ كَمَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ: «حَظُّ الْقُدْرَةِ فِي الْفِعْلِ وَقُوعُهَا بِهَا، وَأَمَّا الْإِخْتِصَاصُ بِالْوُقُوعِ بَعْدَ جَوَازِ الْعَدَمِ، وَالْإِخْتِصَاصُ بِصِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، وَبَوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ - فَهُوَ حَظُّ الْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِجَمِيعِ الْفَاعِلِينَ، بَلْ هِيَ مَفْقُودَةٌ مِنْ أَكْثَرِ الْمُكْتَسِبِينَ».

بَيَانُهُ: أَنَا وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا وَغَيْرَنَا قَدْ تَنَحَّرَكُ وَنَسَكُنُ، وَنَتَصَرَّفُ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ، مَعَ فَقْدِ عِلْمِهِمْ بِحَقَائِقِ تَصَرُّفِهِمْ وَمَعَانِي كَسْبِهِمْ، وَيُوجَدُ مِثْلُهَا فِي تَصَرُّفِ النَّاقِصِي الْعُقُولِ وَالتَّمْيِيزِ؛ كَالْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ، وَهُمْ يَجِدُونَ الْفَرْقَ بَيْنَ تَحَرُّكِهِمْ اخْتِيَارًا أَوْ اضْطِرَارًّا، وَكَذَلِكَ نَجِدُ الْوَاحِدَ مِنَّا يَتَحَرَّكُ أَوْ يَتَكَلَّمُ فَيَدُلُّ كَلَامُهُ أَوْ حَرَكَاتُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِهِ، مِمَّا لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهَا، وَلَا يُحِسُّ هُوَ بِهَا؛ كَدَلَالَةِ كَلَامِهِ عَلَى شَجَاعَتِهِ أَوْ عَلَى جُبْنِهِ، وَعَلَى فَهْمِهِ أَوْ بِلَادَتِهِ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْخَافِيَةِ، وَهُوَ لَا يَقْصِدُ أَنْ يَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ كَسْبِهِ؟! فَكَذَلِكَ لَا تُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا.

قُلْنَا: إِنَّ خُرُوجَهُ عَنِ اسْتِكْمَالِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يُوجِبُ خُرُوجَهُ عَنْ صُورِ الْمُكْتَسِبِينَ؛

إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْعَيْنَ بِحَقَائِقِهَا، وَلَا هُوَ الَّذِي أَوْجَدَهَا مِنَ الْعَدَمِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ لَازِمًا لِمُبْدِعِ الْعَيْنِ لَا مِنْ شَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ كَمَا لَا يُخْرِجُهُ فَقَدْ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا، كَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا.

وَأَمَّا الْخَالِقُ: فَهُوَ مُنْشِئُ الْعَيْنِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِحَقِيقَةِ مَا هُوَ يَفْعَلُهُ مُرِيدًا لَهُ، وَلَوْ جَازَ فِي الشَّاهِدِ خَالِقٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يَخْلُقُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تُشْتَرِطُ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِي الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ الْمُحْكَمَةِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ، بَلْ كُلُّ فِعْلٍ [١/١٢٥] فِي نَفْسِهِ مُحْكَمٌ، وَلَيْسَ إِحْكَامُهُ تَوَالِيهِ وَكَثْرَتُهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ مُحْكَمًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ فِي نَفْسِهِ عَلَى حَقَائِقَ بِهَا خَالَفَ مَا خَالَفَ، وَبِهَا وَافَقَ مَا وَافَقَ، وَيَخْتَصُّ فِي حُدُوثِهِ بِوَقْتٍ وَمَحَلٍّ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَحْدَثَهُ يَعْلَمُهُ عَلَى حَقَائِقِهِ، لَمْ يَجِبْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَفْعَالِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلُومَ الْكَثِيرَةَ لَمَّا اقْتَضَتْ حَيَاةَ الْمَوْصُوفِ بِهَا، اقْتَضَى ذَلِكَ فِي الْوَاحِدِ مِنْهَا، وَلَمَّا اقْتَضَى أَجْزَاءُ السَّوَادِ مَحَلًّا اقْتَضَاهُ الْجُزْءُ مِنْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا الْكَلَامُ، وَعَلَى أَصْلِكُمْ شَرْطُ الْمُكْتَسِبِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يَكْتَسِبُ؟! وَلِهَذَا تَسْتَدِلُّونَ بِإِحْكَامِ أَفْعَالِنَا وَإِتْقَانِهَا وَاخْتِصَاصَاتِهَا عَلَى عِلْمِ الْمُكْتَسِبِ وَإِرَادَتِهِ.

قُلْنَا: لَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ وُجُوهِ مَا اكْتَسَبَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ عِنْدَنَا مِنْ وَجْهِ وَيُجْهَلَ مِنْ وَجْهِ، فَيَكُونُ قَصْدُ الْقَاصِدِ إِلَى أَنْ يَنْظِمَ حُرُوفًا كَنْظِمَ الشَّعْرِ، وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَعَ قَصْدِهِ دَلِيلًا عَلَى جَهْلِهِ، وَوُقُوعُ الْحُرُوفِ مِنْهُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَحْصُلُ عَلَيْهِ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِهِ بِهَا عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ إِذَا التَّبَسَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ زِيدًا هَلْ هُوَ عَالِمٌ بِالْكِتَابَةِ فَرَعُوا إِلَى كِتَابَتِهِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى الْفَرْقِ فِي أَعْدَادِ الْأَفْعَالِ بَيْنَ عَدَدٍ وَعَدَدٍ حَتَّى يَكُونَ عَدَدٌ مِنْهَا دَلَالَةً عَلَى الْعِلْمِ دُونَ عَدَدٍ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ كَانَ حُكْمُ أَحَدِهَا كَحُكْمِ الْكَثِيرِ مِنْهَا.

وَالَّذِي أَلْجَأَ الْمُخَالَفِينَ إِلَى ذَلِكَ وَخَاصَّةً الْقَائِلِينَ مِنْهُمْ: إِنَّ فِي الْعُلُومِ مُكْتَسِبًا - قَوْلُهُمْ:

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنَ الْعُلُومِ الْإِرَادَاتُ تَقَعُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَلَا مُرَادَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لَهُ أَوْ مُرَادَةً بَعْلَمَ وَإِرَادَةً غَيْرَ فِعْلٍ لَهُ لَمْ يَكُنْ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عِلْمِ فَاعِلٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ الرَّبُّ تَعَالَى، أَوْ تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ، وَاضْطُرُّوا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ يَسِيرِ الْأَفْعَالِ وَكَثِيرِهَا فِي بَابِ كَوْنِهَا مُحْكَمَةً دَالَّةً عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ نَاقَضُوا بِالسَّاهِي وَالْغَافِلِ وَالنَّائِمِ، وَنَسَبَتِهِمُ الْأَفْعَالُ الْكَثِيرَةَ إِلَيْهِمُ الْمُرْتَبَةِ وَغَيْرِ الْمُرْتَبَةِ وَبِالْأَفْعَالِ الْمُتَوَلِّدَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُبَاشِرَةِ؛ إِذْ قَدْ يَقَعُ مَعَ عَدَمِ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ عَدَمِ حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَبَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى النَّائِمِ أَمْ لَا^(١)؟

قُلْنَا: النَّائِمُ وَمَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْغَفْلَةُ^(٢)، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّ النَّائِمَ يَفْعَلُ الْقَلِيلَ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وَذَهَبَ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى تَجْوِيزِ وَقُوعِ الْقَلِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنَ النَّائِمِ، ثُمَّ تَوَقَّفُوا فِي أَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ الْمَقْدُورُ لَهُ، أَوْ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى تِلْكَ الْحَرَكَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي أَيْدَهَا الْقَاضِي وَقَوْلُهُ فِي التَّوَقُّفِ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدِي؛ فَإِنَّا إِذَا رَأَيْنَا النَّائِمَ يَتَقَلَّبُ، أَوْ يَبْسُطُ يَدَهُ، أَوْ يَضُمُّ جَنَاحَهُ، أَوْ يَفْتَحُ فَاهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَلَسْنَا فِي صَرْفِ ذَلِكَ إِلَى قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ مُتَوَقِّفِينَ، وَمَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ كَانَ جَاحِدًا لِلضَّرُورَةِ نَازِلًا مَنَزَلَةً مَنْ يُنْكِرُ الْقَطْعَ بِتَصَرُّفِ الْيَقْظَانِ، كَيْفَ وَقَدْ يَرْتَعِدُ عَلَى النَّائِمِ، يَخُبُّ فِي نَوْمِهِ وَيَتَقَلَّبُ، وَيَفْصِلُ الْفَاصِلُ بَيْنَ تَقَلُّبِهِ وَعَدَمِهِ حَسَبَ فَضْلِهِ بَيْنَهُمَا فِي حَقِّ الْيَقْظَانِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ النَّوْمَ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ مِنْ جَوَارِحِ النَّائِمِ وَأَعْصَابِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ نَوْمٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ تَبَعُّضُ الْأَمْرِ وَصِفَاتِ الْأَحْيَاءِ؛ بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ حُكْمِ كُلِّ مَعْنَى بِمَحَلِّهِ الَّذِي قَامَ بِهِ، وَالنَّوْمُ إِذَا تَحَقَّقَ نَافَى الْعُلُومَ وَالْإِذْرَاكَاتِ وَالْقُدْرَ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ.

(١) انظر: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/أ - ب).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا مُخَيَّلٌ غَيْرُ أَنَّا طَرَقْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ إِلَى الْأُصُولِ تَعَذَّرَ عَلَيْنَا صَوْنُهَا مِنَ الطَّلِبَاتِ؛ فَإِنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: مَا يُؤْمِنُكُمْ - فِي قَضَائِكُمْ بِاخْتِصَاصِ أَحْكَامِ الْعُلُومِ بِمَحَالِّهَا - : أَنَّ عُلُومًا قَامَتْ بِأَطْرَافِ الْوَاحِدِ مِنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا جَمِيعُهُ، وَهَذَا مُشْكِلٌ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْإِنْسَانِ.

وَالْوَجْهُ أَنْ نَقُولَ: عَلَى اضْطِرَارٍ نَعْلَمُ خُلُوءَ هَذِهِ الْأَطْرَافِ عَنِ الْعُلُومِ، وَإِنْ كَانَتْ مُجَوِّزَةً عَقْلًا، وَسَبِيلُ هَذَا الْعِلْمِ [١٢٥/ب] سَبِيلُ الْعُلُومِ الْمُسْتَنَدَةِ إِلَى مَجَارِي الْعَادَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُجَوِّزِ فِي الْعَقْلِ انْخِرَاقُهَا فَلَا وَجْهَ إِذْنٍ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ فِعْلُهُ وَالنَّوْمُ لَا يُنَافِي الْقُدْرَةَ.

وَنُقَلَّ عَنِ الْإِمَامِ^(١) أَبِي الْقَاسِمِ الْكَعْبِيِّ مَذْهَبَانِ آخِرَانِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ: أَحَدُهُمَا: الْفَضْلُ بَيْنَ فِعْلٍ هُوَ مِنَ الْجِبِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ، وَبَيْنَ فِعْلٍ يَظْهَرُ فِيهِ أَثَرُ الْقَصْدِ وَمَخَائِلُ الْإِخْتِيَارِ، فَجَوَّزَ فِي النَّائِمِ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، وَذَلِكَ كَالْتَمَاطِي وَالتَّمَدُّدِ وَالتَّثَاوُبِ، وَمَنَعَ الْقِسْمَ الثَّانِي.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: مَا يَصْدُرُ مِنْهُ مِنَ الْفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ فَإِنَّمَا يَصْدُرُ فِي حَالِ يَقَظَتِهِ وَانْتِبَاهِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَغْشَاهُ النَّوْمُ عَقِيبَ ذَلِكَ؛ فَيَنْسَى مَا قَدْ فَعَلَ، وَإِنَّمَا النَّوْمُ آفَةٌ طَارِئَةٌ، فَلَا يَبْعُدُ ارْتِفَاعُهَا وَوُجُودُهَا فِي حَالَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: لَئِنْ اطَّرَدَتِ الدَّلَالَةُ فِيمَنْ لَا يُحِيطُ بِفِعْلِهِ عِلْمًا، فَمَا وَجْهُ اطَّرَادِهَا فِي الْمُحِيطِ بِفِعْلِهِ؟

قُلْنَا: مِنْ شَرْطِ الدَّلَالَةِ اطَّرَادُهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا انْعِكَاسُهَا. عَلَى أَنَّا نَقُولُ فِي الَّذِي مَا يَعْلَمُهُ الْوَاقِعُ مِنْهُ مَعْلُومًا: يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ وَاقِعًا مَجْهُولًا، وَنَقْضُ الدَّلَالَةِ لَوْ قُوعَ مَا يَنْقُضُهَا، كَنَقْضِهَا لِتَجْوِيزِ وَقُوعِ مَا يَنْقُضُهَا. وَلَوْ سَلَكْنَا الطَّرِيقَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأُسْتَاذُ، فَيُمْكِنُنَا التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ؛ فَإِنَّ الْمُكْتَسِبَ سَوَاءٌ كَانَ بَعْضَ الْجَوَارِحِ أَوْ الْجُمْلَةَ، فَهُوَ غَيْرُ مُحِيطٍ بِتَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ عِلْمًا وَإِرَادَةً.

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجهها.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٧٦/ب).

وَإِنْ قُلْنَا: الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِبَعْضِ الْوُجُوهِ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَالْإِخْتِرَاعُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَإِرَادَةً بِجَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَالْمُكْتَسِبُ غَافِلٌ عَنْ مُعْظَمِهَا وَإِنْ كَانَ مُتَقِظًا.

وَمَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ فَهُوَ سَدِيدٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَالصَّبِيَّانُ وَالْمَجَانِينُ وَالْبَهَائِمُ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ قَادِرِينَ عَلَى حَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ غَافِلُونَ سَاهُونَ عَنْ مُعْظَمِهَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا مُكْتَسِبًا لِلْعَيْنِ وَهُوَ غَافِلٌ عَنْ حَقَائِقِهِ لِلزَّمِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا ذَكَرَهُ الْكَعْبِيُّ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي فِعْلِ النَّائِمِ مُخَيَّلٌ، وَالْمَذْهَبُ الْآخَرُ أَشْبَهُ.

قُلْتُ: مَا قَالَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّ نَقْضَ الدَّلَالَةِ بِوُقُوعِ مَا يَنْقُضُهَا كَنَقْضِهَا بِتَجْوِيزِ وَقُوعِ مَا يُنْقِضُهَا يُشْكِلُ بِمَسَائِلَ مِنْهَا:

أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَأَنَّى لَهُ فِعْلُ إِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ اعْتِقَادٍ وَاحِدٍ، وَهُمَا لَا يَقَعَانِ مِنْهُ فِي حَالِ الْغَفْلَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: الْخَالِقُ هُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِاِقْتِدَارِهِ وَبِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَهُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَتَجِبُ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى الْكَمَالِ، ثُمَّ لَا يَغْتَوِرُ عَلَى ذَاتِهِ الْمُتَعَاقِبَاتُ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَلَا بِتَرْكِهِ، وَالْمُحَدَّثُ عَيْدُ الْعَبَثِ، وَرُبَّمَا لَا يَتَأَنَّى لَهُ عَزْمٌ صَحِيحٌ وَإِرَادَةٌ صَحِيحَةٌ وَاعْتِقَادٌ مُصَمَّمٌ إِلَّا بِجُهْدٍ جَهِيدٍ، وَيَجْتَهِدُ فِي شَيْئَيْنِ وَأَعْوَانُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ اعْتِقَادًا هُوَ عِلْمٌ، فَلَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَّا ظَنًّا، وَكَذَلِكَ رُبَّمَا يَعْسُرُ عَلَيْهِ اكْتِسَابُ النِّيَّةِ لِلصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ وَالْقَصْدِيَّةُ.

وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ أَنْ نَقُولَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَوْ صَلَحَتْ لِاخْتِرَاعٍ لَصَلَحَتْ لِاخْتِرَاعِ كُلِّ ضَرْبٍ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الْإِحْدَاثِ وَالْإِيجَادِ لَا تَخْتَلِفُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ ذَكَرَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرَ أَنَّهُ عَدَّهَا مِنَ الْإِلْزَامَاتِ؛ فَقَالَ:

« الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْوُجُودِ لِكُلِّ حَدِيثٍ لَا تَخْتَلِفُ، وَاخْتِلَافُ الْمُخْتَلِفَاتِ يَتَوَلَّى إِلَى أَحْوَالِهَا الزَّائِدَةِ عَلَى وُجُودِهَا، وَلَيْسَتْ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَمِنْ أَصُولِ الْقَوْمِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالشَّيْءِ تَتَعَلَّقُ بِأَمْثَالِهِ وَأَضْدَادِهِ، وَالْمَوْجُودَاتُ مُشْتَرَكَةٌ فِي حَقِيقَةٍ مَا هُوَ مُتَعَلَّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِجَمِيعِ

الْحَوَادِثِ كَالْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَنَحْوَهَا كَمَا يَجِبُ عِنْدَهُمْ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَلَى حَرَكَةٍ بِجَمِيعِ مَا مِثْلَهَا، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا فِي الْإِخْتِرَاعِ يُلْزَمُكُمْ فِي الْإِكْتِسَابِ، فَإِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِنَوْعٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ لَزِمَكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُونَا مِنْ تَجْوِيزِ تَعَلُّقِهَا بِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عِنْدَنَا [١٢٦/أ] لَا تَتَعَلَّقُ بِمَحْضِ الْوُجُودِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ وَأَحْوَالِهَا، وَالذَّوَاتُ مُخْتَلِفَةٌ بِأَحْوَالِهَا، فَلَا يُلْزَمُ - مِنْ حُكْمِنَا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ - الْحُكْمُ بِجَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهُ، وَإِنَّمَا عَظُمَ مَوْقِعُ هَذَا الْإِلْزَامِ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ حَيْثُ قَالُوا: لَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ إِلَّا بِالْوُجُودِ، ثُمَّ الْوُجُودُ فِي حَقِيقَتِهِ لَا يَخْتَلِفُ^(١)، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

وَهَذَا إِنَّمَا يُلْزَمُ مُشَبَّهِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ، فَأَمَّا مَنْ نَفَى الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ تَخْتَلِفُ بِنَفْسِهَا، فَكَيْفَ يُلْزَمُهُمْ فِي الْحُكْمِ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ الْحُكْمُ بِتَعَلُّقِهَا بِمَا يُخَالِفُهَا؟ وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنْ أَصْحَابِنَا - لَا سِيَّمَا مِنْ نَفَاةِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ - أَنْ يُلْزَمَهُمْ ذَلِكَ وَيَسْتَدِلُّوا عَلَيْهِمْ بِهِ؟

وَشَيْءٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ الْإِخْتِرَاعَ وَالْمُخْتَرَعَ وَاحِدٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَخَلَقَ الْجَوْهَرِ هُوَ الْجَوْهَرُ نَفْسُهُ، وَإِحْدَاثُ الْعَرَضِ هُوَ الْعَرَضُ ذَاتِهِ^(٢)، فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِحْدَاثِ لَا تَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُخْتَرَعَاتُ.

وَلَكِنْ لَمَّا رَأَيْتُ الْأَيْمَةَ أوردوا هذه الطَّرِيقَةَ فِي الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ وَرَأَوْهَا صَالِحَةً لِلتَّطْوِيلِ أوردتها في هذا الْمُخْتَصَرِ اقْتِدَاءً بِهِمْ وَتَبَرُّكًا، وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: الْإِحْدَاثُ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ أَنَّ الْإِحْدَاثَ وَالْإِيجَادَ إِنَّمَا هُوَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمُحْدَثَاتُ.

وَبِهَذَا الطَّرِيقِ عَلِمْنَا أَنَّ مَقْدُورَاتِ الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - لَا تَخْتَلِفُ؛ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْمَلُهَا؛ فَيُقَالُ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَقْتَضِي الْعِلْمَ مَعْلُومًا أَوْ عَالِمًا لَا يَخْتَلِفُ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعُلُومُ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٢، ١٩٣).

(٢) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨).

وَاخْتَلَفَتِ الْمَعْلُومَاتُ، وَكَذَلِكَ الْمَوْجُودَاتُ يَجْمَعُهَا حَدٌّ وَاحِدٌ مَعَ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا؛
كَالْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، وَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، كَذَلِكَ تَصْيِيرُ الْعَدَمِ وَجُودًا لَا يَخْتَلِفُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهَا بِالْعِلْمِ، ثُمَّ قَالَ: « فَإِنْ
عَارَضُونَا وَقَالُوا: لَيْسَ يَتَّفِقُ وَجْهُ تَعَلُّقِ الْعُلُومِ بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ، فَهَلَّا
كَانَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ، فَقَالَ: هُمَا مِنْ وَجْهِ مَا هُوَ حَدٌّ لهُمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
سَوَاءً، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِيمَا لَيْسَ بِحَدٍّ لهُمَا.

فَنَقُولُ: وَجْهُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ فِيمَا هُوَ وَصِفٌ مُسْتَقِيمٌ، وَفِيمَا هُوَ حَدٌّ مُتَّفِقٌ، فَأَمَّا
مَا هُوَ وَصِفٌ فَهُوَ أَنْ يُحْدِثَ الْمَعْدُومَ بِهَا، أَوْ يَكْسِبَ الْمَوْجُودَ بِهَا، وَأَمَّا مَا هُوَ حَدٌّ فَهُوَ أَنْ
يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ بِهَا، مُتِمِّكًا مِنَ التَّصَرُّفِ بِهَا فِي مَقْدُورِهِ، خَارِجًا بِهَا عَنْ جُمْلَةِ الْعَجْزَةِ،
وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْقَادِرِينَ.

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْتَرِعًا لِلْعَيْنِ وَالْآخَرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ: فَلَيْسَ مِنَ الْأَوْصَافِ اللَّازِمَةِ
فِي تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا اخْتِمَلَ الْفَرْقُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْلُومَ لَمَّا لَمْ يَخْتَصَّ بِكَوْنِ مَعْلُومٍ^(١)
مَعْلُومًا لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ يَتَنَوَّعُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَعْلُومٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ
عَالِمٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَقْدُورٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ كُلِّ قَادِرٍ، وَلَمَّا اخْتَصَّ الْمَقْدُورُ بِبَعْضِ الْقَادِرِينَ حَتَّى
لَمْ يَمْتَنِعَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَادِرٌ سِوَاهُ كَالْجِسْمِ مَثَلًا بَانَ وَوَضَحَ أَنَّ طَرِيقَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِمَا يَعْمُ
وَيَشْتَرِكُ، دُونَ طَرِيقِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جَوَابٌ لَهُمْ إِذَا عَارَضُونَا بِالْكَسْبِ، وَقَالُوا: إِذَا تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِحَرَكَةٍ كَسْبًا،
وَجَبَ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِهَا بِلَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ كَسْبًا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: قَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَسْبُ؛
فَإِنَّمَا يَصِيرُ كَسْبًا بِقُدْرَتَيْنِ، وَلَقَدْ قُلْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: « إِنَّ هَذَا الْفَرْقَ مِمَّا لَا أَفْهَمُهُ ».

وَأَقُولُ الْآنَ: أَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ: « إِنَّ الْإِحْدَاثَ لَهُ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ »:

إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ أَنَّ الْإِمْكَانَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِمْكَانُهُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْمُؤَثِّرَةِ بِهِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ

(١) كلمة: « معلوم » بهامش الأصل.

الجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ فِي الشَّيْءِ مَعْرِفَةُ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَوْلَاهَا لَمَا تَمَيَّزُ الْمُمَكِّنَاتُ [١٢٦/ب] عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَبِالْإِمْكَانِ وَاخْتِصَاصِهِ بِالثَّبُوتِ تُعْرَفُ الْقُدْرَةُ، وَبِالْقُدْرَةِ يُعْرَفُ الْإِمْكَانُ، وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ الْإِمْكَانُ؛ فَإِنَّ الْمَوْصِلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ الْخَالِقِ تَحَقُّقُ الْجَوَازِ فِي الْأَمْرِ الثَّابِتِ.

ثُمَّ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ مَقْدُورٌ وَحَدٌّ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي ذَاتِهِ بِالْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، بَلْ مَعْنَى إِيجَادِهِ الشَّيْءَ وَجُودُهُ بَعْدَ مَا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا لَهُ، وَقَدْ قَالَ مُوَحِّدَةُ الْفَلَاسِفَةِ تَأْيِيسُ الْأَيْسَاتِ عَنْ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ إِلَهُ بِهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَصْيِيرِ الْعَدَمِ وَجُودًا. وَأَمَّا الْكَسْبُ فَإِنَّهُ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ اتِّصَافِ الْقَادِرِيَّةِ، وَتَغْيِيرِهِ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَحَاجَتُهُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ: إِنَّهَا تُؤَثِّرُ بِمَعْنَى^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ: وَمِمَّا يَعْظُمُ مَوْقِعُهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِعَادَةُ مَا اخْتَرَعَ بِهَا أَوَّلًا، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْإِعَادَةَ بِمَثَابَةِ النَّشْأَةِ الْأُولَى، فَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِإِعَادَةِ مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ إِعَادَتُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَكَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا تَصْلُحَ لِابْتِدَاءِ الْخَلْقِ. فَإِنَّ الْأَزْمُونَ جَوَازَ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْمَعَادِ، التَّزَمْنَاهُ، فَإِذَا أَعَادَ اللَّهُ مَا كَانَ مَقْدُورًا لِلْعَبْدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعِيدَ قُدْرَتُهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ صَلَحَتِ الْقُدْرَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْإِعَادَةِ، لَكَانَتْ صَالِحَةً لِإِقَاعِ أَمْثَالِهِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

قِيلَ: وَمَتَى سُلِّمَ لَكُمْ - عَلَى مُوجِبِ أَصْلِكُمْ - تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، عَلَى أَنَّهُ إِنْ سُلِّمَ لَكُمْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ مُسْتَرَوِخٌ لَكُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِعَادَةَ هِيَ غَيْرُ الْإِنْشَاءِ؛ فَإِنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ الْعِبَارَاتُ عَنْهُ فِي الْكَسْبِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عُرُوضًا لِإِقَاعِ مِثْلَيْنِ غَيْرَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَكُمْ إِقَاعُ أَمْثَالٍ فِي أَوْقَاتٍ؛ فَجَوَّزُوا لِذَلِكَ الْإِعَادَةَ؛ إِذْ مِنْ ضَرُورَتِهَا أَنْ تَقَعَ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّشْأَةِ الْأُولَى.

(١) انظر ما تقدم في (ل ١٢١/أ).

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: « وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَنْ نَقُولَ: قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا عَدَا الْوُجُودَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَعَ أَنَّهَا مُتَجَدِّدَةٌ؛ كَمَا أَنَّ الْوُجُودَ مُتَجَدِّدٌ، وَيَعْنُونَ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَكَوْنِهِ حَسَنًا وَاجِبًا أَوْ مَنْدُوبًا، طَاعَةً أَوْ قَبِيحًا مَعْصِيَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ - مُتَجَدِّدًا، فَمَا الْفَضْلُ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهِ؟! »

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا ثَبَتَ وُجُودُ الْحَرَكَةِ، وَجَبَ عِنْدَ ثُبُوتِ وُجُودِهَا ثُبُوتُ أَحْكَامِ لَهَا، وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي الْجَائِزِ دُونَ الْوَاجِبِ.

قُلْنَا: لَا مَعْنَى لَوُجُودِهَا أَوْ تَجْوِيزِ انْتِفَائِهَا أَصْلًا إِذَا انْتَفَى الْوُجُودُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِوُجُودِهَا أَنَّهَا تَجِبُ عِنْدَ ثُبُوتِ الْوُجُودِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْوُجُودُ عِنْدَ ثُبُوتِهَا؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْوُجُودِ دُونَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لَهُ، فَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ دُونَ الْحُدُوثِ، فَهَذِهِ إِلْزَامَاتٌ لَا حِيلَةَ لِلْخُصُومِ فِي دَفْعِهَا ^(١).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنَ الْكَلَامِ: فَالْغَرَضُ مِنْهُ التَّعَلُّقُ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ ^(٢)، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى:

- مَا يُتَلَقَّى مِنْ مَوَاقِعِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

- وَإِلَى مَا يُسْتَفَادُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ.

فَأَمَّا مَا يُتَلَقَّى مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَأَوْجُهُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى الْإِبْتِهَالِ إِلَى اللَّهِ، وَإِبْدَاءِ الرَّغْبَةِ إِلَيْهِ فِي أَنْ يَرْزُقَهُمُ الْإِيمَانَ وَيُثَبِّتَهُمْ عَلَيْهِ، وَيُجَنِّبَهُمُ الْكُفْرَ وَالْعِصْيَانَ، وَيَقُولُونَ: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] أَيْ: ثَبِّتْنَا عَلَيْهِ وَاحْفَظْنَا، وَلَوْ كَانَتِ الْمَعَارِفُ غَيْرَ مَقْدُورَةٍ لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَتْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الشَّائِعَةُ بِسُؤَالِ مَا لَا يَقْدِرُ الْبَارِي تَعَالَى عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الرَّغْبَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى سُؤَالِ الْإِقْدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٣، ١٩٤).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٥).

قُلْنَا: كُلُّ مُكَلَّفٍ عَلَى أَصُولِكُمْ قَادِرٌ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَسْأَلُهُ الْإِقْدَارُ عَلَيْهِ، فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِ الدُّعَاءِ عَلَى انْتِفَاءِ مَوْجُودٍ؛ إِذِ الدَّاعِي يَلْتَمِسُ بِدُعَائِهِ مُتَوَقَّعًا مَفْقُودًا^(١).

ثُمَّ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ، كَمَا سَأَلُوا الْإِيمَانَ؛ سَأَلُوهُ أَنْ يُجَنَّبَهُمُ الْكُفْرُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ قُدْرَةٌ عَلَى الْكُفْرِ [١/١٢٧] عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢)، فَلَمَّا كَانَ الرَّبُّ مُعِينًا عَلَى الْإِيمَانِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُعِينًا عَلَى الْكُفْرِ؛ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

وَيَقْوَى مَوْقِعُ هَذَا الْإِلْزَامِ إِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا أَقْدَرَهُ كَفَرَ، فَإِذَا أَقْدَرَهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - فَهُوَ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْكُفْرِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِعَانَةِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمِنْ دَعَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي ذَلِكَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾^(٣) [إبراهيم: ٣٥].

وَلَمَّا نَظَرَ إِلَى الْكَوْكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِمَّا مُسْتَدِلًّا أَوْ مُرْشِدًا قَوْمَهُ: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَكُ مِنَ الْفَاقِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَالْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يَقَعُ عِنْدَهَا الْإِهْتِدَاءُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧].

وَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوْرًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ [السجدة: ١٣].

فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالْإِيمَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ، وَقَدْ قَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ ﴾ [يوسف: ٣٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ﴾ [يوسف: ٣٨] يَعْني التَّوْفِيقَ.

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عنه في: الغنية في أصول الدين (ص ١٢٠، ١٢١).

(٢) انظر: الأصول الخمسة (ص ٢٨٧، ٣١٤، ٣٩٦، ٤١٥)، والمحيط بالتكليف (٢/ ٨٥)، والمغني (٦/ ١٣٠)، (١١/ ٤)، والمقالات (١/ ٣٠٠). أما عند الأشاعرة: فإن « قول من قال: إن القدرة على الشيء غير القدرة على ضده توسع، وحقيقة الجواب عن ذلك أن التباين إنما يكون بين شيئين موجودين، فإذا وجدت القدرة على الشيء لم يجز أن توجد القدرة على ضده، بل القدرة على الشيء لا يقدر بها إلا عليه وحده » انظر: اللمع (ص ٩٤)، ومجرد المقالات (ص ١١٨)، والبرهان (١/ ٨٩)، والكامل (١٤٩/ ب).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٦).

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ سَلَفُنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَأُئِمَّةَ السَّلَفِ كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى أَنَّ الرَّبَّ ﷻ مَالِكُ كُلِّ مَخْلُوقٍ وَرَبُّ كُلِّ مُحَدِّثٍ.

وَمِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي - تَعَالَى - مَالِكُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِلَهُ مَا لَا يُعَدُّ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ خَلْقٍ مِنْ رَبٍّ وَمَلِكٍ، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ خَالِقًا لِأَعْمَالِ نَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ رَبَّهَا وَإِلَهَهَا مِنْ حَيْثُ يَسْتَبَدُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ لَا يَبُوءُ بِهَا مُوَفَّقٌ، وَقَدْ دَلَّ فَحْوَى التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَمِمَّا يُتَلَقَّى مِنْ هَذَا الْمَأْخِذِ أَنْ نَقُولَ: الْمَعْرِفَةُ وَالْقُرْبَاتُ وَالطَّاعَاتُ أَحْسَنُ مِنْ خَلْقِ الْأَجْسَامِ وَأَعْرَاضِهَا الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الطَّاعَاتِ؛ فَلَوْ اتَّصَفَ الْعَبْدُ بِخَلْقِ الْمَعَارِفِ، لَكَانَ أَحْسَنَ خَلْقًا مِنْ رَبِّهِ، وَلَكَانَ أَوْلَى بِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَإِرْشَادِهَا وَإِنْقَادِهَا مِنَ الْغِيِّ وَالْمَعَاطِبِ مِنْ رَبِّهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَبْدَ أَصْلَحَ لِنَفْسِهِ مِنْ رَبِّهِ، فَقَدْ رَاغَمَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ وَفَارَقَ الْمِلَّةَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَا الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ، لَمَا تَمَكَّنَ الْعَبْدُ مِنْ خَلْقِ الْإِيمَانِ؛ فَالْقُدْرَةُ^(١) إِذَنْ أَحْسَنُ.

قُلْنَا: مَضْمُونُ ذَلِكَ يُلْزِمُ صَاحِبَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَجْعَلَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْكُفْرِ شَرًّا مِنَ الْكُفْرِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَّا بِهَا، وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ لِلضَّادِّينَ، فَلَيْنَ كَانَ الرَّبُّ - تَعَالَى - مُصْلِحًا عَبْدَهُ بِالْإِقْدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، فَلْيَكُنْ مُفْسِدًا لَهُ بِالتَّمَكُّينِ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ^(٢).

وَمِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى اقْتِدَارِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ حُقُوقِهِ مِنَ الْمَرَدَةِ وَالطُّغَاةِ، وَأُصُولُ الْمُعْتَزَلَةِ مُخَالِفَةٌ لِذَلِكَ؛ فَإِنَّ الطَّاعَاتِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمُكَلَّفِينَ، ثُمَّ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ شَاءُوا وَفَوْهَا وَأَدَّوْهَا، وَإِنْ لَمْ يُرِيدُوا ذَلِكَ، فَالرَّبُّ - تَعَالَى - لَا يَتَّصِفُ بِتَحْصِيلِ حُقُوقِهِ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ، وَمَنْ يَرَى فِي مَلَكُوتِهِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ يَكُونُ مُعْتَمًا حَزِينًا وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا نُصُوصُ الْكِتَابِ: فَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(١) الذي في الأصل: «والقدرة» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٧).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ١٩٨).

وَفَحَوَى هَذِهِ الْآيَاتِ تَتَضَمَّنُ التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ وَالتَّفَرُّدَ بِخَلْقِ كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا لَلَّغَا التَّمَدُّحَ بِالْخَلْقِ، وَلَسَاغَ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَتَمَدَّحَ بِأَنَّهُ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَمُرَادُهُ أَنَّهُ خَالِقُ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نَتَمَسَّكُ بِفَحْوَى الصِّيغَةِ وَمَضْمُونِهَا لَا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهَا عَلَى الْخُصُوصِ مَعَ مَا اسْتَيْقَنَاهُ مِنَ التَّمَدُّحِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الظَّوَاهِرُ مَتْرُوكَةٌ؛ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي كَوْنَ الرَّبِّ خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالشَّيْءُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ.

قُلْنَا: الْمُخَاطَبُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَضِيَّةِ الْخِطَابِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ^(١) [١٢٧/ب]، وَنَسْتَدِلُّ بِكُلِّ آيَةٍ دَالَّةٍ عَلَى تَمَدُّحِ الرَّبِّ - تَعَالَى - بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَفْعَالِ نَفْسِهِ؛ فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ أَيْضًا قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧، ١٨].

وَقَالَ فِي مَوَاضِعَ: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَأَفْعَالُ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ جُمْلَةِ مَا بَيْنَهُمَا؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] فَأَتْنَى عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْمُلْكِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَفْعَالَ الْحَيَوَانَاتِ لَيْسَتْ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، فَقَدْ خَالَفَ الْأُمَّةَ، وَرَاغَمَ نُصُوصَ الْقُرْآنِ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَثِيرُ حُجَّةٍ لَنَا؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَخَّ قَوْمَهُ عَلَى عِبَادَةِ مَا يَنْحِتُونَهُ مِنَ الْأَصْنَامِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَشَبِ وَالْأَحْجَارِ؛ فَقَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ⑩ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ [الصافات: ٩٥، ٩٦]؛ يَعْنِي: وَخَلَقَ الْأَصْنَامَ الَّتِي وَقَعَتْ أَعْمَالُكُمْ فِيهَا؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّحَرَةِ: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ يَعْنِي: الْحَيَّةُ ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٤٥] أَيْ: مَا وَقَعَ إِفْكُهُمْ وَسِحْرُهُمْ فِيهِ، وَهِيَ الْحِبَالُ وَالْعِصِيُّ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

(١) الذي في الأصل: «الموانع» والتصحيح من الإرشاد (ص ١٩٩).

﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] أَعْمَالُهُمُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي مَحَلِّ قُدْرِهِمْ كَالشَّرِكِ وَنَحْوِهِ مِنْ نَحْتِ الْأَصْنَامِ، لِبَطْلِ تَوْبِيخِهِ ^{الملك} إِيَّاهُمْ لِاعْتِرَافِهِ بِأَنَّ خَالِقَ أَعْمَالِهِمْ غَيْرُهُمْ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ السِّنِّكُمْ وَالْوَنُكُزُ﴾ [الروم: ٢٢]: الْمُرَادُ بِالْأَلْسِنَةِ اللُّغَاتِ، فَقَرَنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْوَانِ فِي كَوْنِهَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَزِلَةِ: فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَدَارِكِ الْعُقُولِ وَمَا خِذِ السَّمْعِ^(١).

فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ أَنْ قَالُوا: الْعَاقِلُ يُمَيِّزُ بَيْنَ مَقْدُورِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَهُ، وَيُذَرِّكُ تَفْرِقَةً بَيْنَ حَرَكَاتِهِ الْإِرَادِيَّةِ وَبَيْنَ أَلْوَانِهِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ لَهُ عَلَيْهَا، وَوَجْهُ الْفَضْلِ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ أَنَّهُ يُصَادِفُ مَقْدُورَهُ وَاقِعًا عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِ وَدَوَاعِيهِ، وَلَا يَقَعُ مِنْهُ مَا لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ انْصِرَافِهِ، فَإِذَا صَادَفَ الشَّيْءُ وَاقِعًا عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ وَدَاعِيَّتِهِ لَمْ يَسْتَرْبِ فِي وُقُوعِهِ بِهِ، ثُمَّ لَا يَقَعُ بِهِ إِلَّا الْحُدُوثُ، فَلْيَكُنْ مُحْدِثًا لِفِعْلِهِ، وَلَوْ كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ بِهِ، لَكَانَ بِمِثَابَةِ لَوْنِهِ وَطَعْمِهِ وَصِفَاتِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورَاتِهِ.

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ دَعَاوَى غَيْرُ مَقْرُونَةٍ بِالْأَدِلَّةِ؛ فَأَمَّا^(٢) قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَقْدُورَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ وَالْقَصْدِ فَبَاطِلٌ مِنْ أَوْجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَعُمُّ الْأَحْوَالَ، وَلَا يَشْمَلُ الْأَفْعَالَ^(٣)، بَلِ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الْإِنْقِسَامِ؛ فَرُبَّ فِعْلٍ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، وَرُبَّ فِعْلٍ لَا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَإِنَّ أَفْعَالَ الْغَافِلِ الذَّاهِلِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ وَالدَّاعِيَةِ، وَكَذَلِكَ مَا يَصْدُرُ مِنَ النَّائِمِ وَالْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ^(٤).

وَإِذَا لَمْ يَطَّرِدْ مَا قَالُوهُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ فَوْقُوعُ بَعْضِهَا عَلَى حَسَبِ الدَّاعِيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ وَاقِعًا بِالْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَقَعُ الشَّبَعُ وَالرِّيُّ عَقِيبَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَكَذَلِكَ اكْتِسَابُ الثَّوبِ أَلْوَانًا مَقْصُودَةً عِنْدَ الصَّبْغِ، وَفَهْمُ الْمُخَاطَبِ عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَخَجَلُهُ وَوَجَلُهُ عِنْدَ التَّخْجِيلِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٠٠).

(٢) الذي في الأصل: «فما» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٣) الذي في الأصل: «الأحوال» والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٠١).

(٤) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٧٩).

والتَّخْوِيفِ وَالتَّهْوِيلِ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ - مَعَ وَقُوعِهَا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ - لَيْسَتْ أَفْعَالًا لِذَوِي الْقُصُودِ وَالذَّوَاعِي، فَقَدْ بَطَلَ مَا قَالُوهُ طَرْدًا وَعَكْسًا.

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْخَلْقِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْقَصْدُ إِلَى الْإِحْدَاثِ، فَأَفْعَالُ مُعْظَمِ الْخَلِيقَةِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْوَاقِعَ بِالْقَصْدِ عِنْدَ الْخُصُومِ الْحُدُوثُ، وَإِذَا وَضَحَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ مِنَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ بَطَلَ اسْتِرْوَاهُ إِلَى الذَّوَاعِي^(١).

وَأَيْضًا: فَإِنَّ نِفَاءَ الْأَعْرَاضِ لَا يَقْصِدُونَ إِلَى إِحْدَاثِ أَعْمَالٍ هِيَ أَغْيَارُ لَهُمْ، وَلَا يَتَّصِفُونَ [١٢٨/أ] بِالذَّوَاعِي إِلَيْهَا مَعَ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى اعْتِقَادِ نَفْيِ الْأَعْرَاضِ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ - الْقَصْدُ إِلَى الْخَلْقِ وَالْإِحْدَاثِ؛ لَا يُتَصَوَّرُ - مِمَّنْ يَنْفِي الْأَعْرَاضَ - الْقَصْدُ إِلَى إِحْدَاثِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقْصِدَانِ إِلَى الْفِعْلِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا الْقَصْدُ كَافٍ فِي تَخْرِيرِ الدَّلِيلِ. قُلْنَا: هَذَا يُبْطِلُ عُمْدَتَكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَادِرَ مِنَّا يَقْصِدُ إِلَى التَّحَرُّكِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا غَيْرُ وَاقِعٍ بِالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ مَعْلُولٌ بِالْحَرَكَةِ، وَالْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ حُدُوثُ الْحَرَكَةِ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا حَالٌ صَادِرٌ عَنِ الْحَرَكَةِ، فَالَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْقَصْدُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَالْمَقْدُورُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَيْسَ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مُعْظَمَ أَفْعَالِ الْإِنْسَانِ غَيْرُ وَاقِعٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَا دَلِيلَ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْاضْطِرَارِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ فِي حَرَكَةِ الْإِكْتِسَابِ.

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُدُوثِ، وَوُقُوعُهُمَا بِخِلَافِ قَصْدِ الْمُتَحَرِّكِ بِهِمَا مِنْ أَكْثَرِ الْوُجُوهِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ تَحْرِيكَ يَدِهِ فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى حَدِّ مَضْبُوطٍ عِنْدَهُ، فَلَا تَتَأَتَّى الْحَرَكَاتُ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ غَيْرِ قُصُودٍ انْحِرَافٍ عَنْهَا وَمَزِيدٍ عَلَيْهَا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْطُ خَطًّا مُسْتَقِيمًا بِأَصْبَعِهِ، فَقَدْ لَا يَتَأَتَّى لَهُ ذَلِكَ عَلَى مُوجِبِ قَصْدِهِ، بَلْ يَعْسُرُ عَلَيْهِ، وَلَوْ رَمَى حَجَرًا إِلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَأَصَابَ مَوْضِعًا مُعَيَّنًا، فَلَوْ رَامَ دَفْعَ حَجَرٍ آخَرَ فِي مِثْلِ حَجْمِ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ بَعَيْنِهَا، فَرُبَّمَا

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٠٠، ٢٠٢).

لَا يُصَابُ ذَلِكَ إِلَّا كَرَّةً مِنْ كَرَاتٍ عَلَى نُدُورٍ، وَلَسْنَا نَتَمَسَّكَ بِحَرَكَاتِ الْحَجَرِ؛ مَصِيرًا إِلَى
اعْتِقَادٍ وَقُوعِهَا كَسْبًا لِدَافِعِ الْحَجَرِ، وَلَكِنَّ الْحَجَرَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ يَنْدَفِعُ فِي جِهَةِ حَرَكَاتِ
الدَّافِعِ وَاعْتِمَادَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَنِدِ الْحَجَرُ، اسْتَبَانَ مِنْ مِثْلِهِ فِعْلُ الْقُوَّةِ الدَّافِعَةِ، وَيَطْرُدُ هَذَا فِي
جُمْلَةِ الصَّنَاعَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْمَقْدُورَةِ لِلْعِبَادِ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْمُكْتَسِبُ يُفَرِّقُ بَيْنَ كَسْبِهِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِكَسْبِهِ، وَلَا مَقْدُورَ لَهُ بِوُقُوعِ
الْكَسْبِ بِهِ.

قُلْنَا: بَلْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَ حَالَتَيْهِ؛ بِكَوْنِهِ قَادِرًا فِي إِحْدَاهُمَا غَيْرَ قَادِرٍ فِي الْأُخْرَى، فَتَرْجِعُ
التَّفْرِقَةُ إِلَى ثُبُوتِ الْحَالَةِ الْمُعْلَلَةِ وَانْتِفَائِهَا، وَهُوَ كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْلُومِ وَالْمَظْنُونِ مَعَ الْقَطْعِ؛
فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالظَّنَّ لَا يُؤْثَرَانِ فِي مُتَعَلِّقِهِمَا، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مَقْدُورًا لِلْبَشَرِ،
وَالكِتَابَةُ وَالتَّفْرِقَةُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ: مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّفْرِقَةَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى وَقُوعِ الْكَسْبِ مَعَ قُدْرَتِهِ؛
كَالْمَشْرُوطِ مَعَ الشَّرْطِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْصِدُ إِلَى الْحَرَكَةِ إِلَّا وَيُصَادِفُ قُدْرَةً عَلَيْهَا، وَعِنْدَ
وُقُوعِ مَقْدُورِهِ مَعَهَا، وَقَدْ تَرْجِعُ التَّفْرِقَةُ إِلَى وَقُوعِ صِفَةٍ وَحَالَةٍ هِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَقَدْ يَفْعَلُ
الرَّبُّ ﷻ، وَيُقَالُ: فِي الْعَبْدِ حَرَكَةٌ وَلَمْ يَخْلُقْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيْهَا، فَيَتَّصِفُ الْإِنْسَانُ بِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ
لَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ عَجْزًا عَنْهَا، وَقَدْ يَفْعَلُ فِيهِ حَرَكَةٌ وَيُقْدِرُهُ عَلَيْهَا فَيُحِسُّ فِي أَوْصَافِهَا وَأَسْبَابِهَا؛
مِنَ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ، وَالْبَطْشِ وَالضَّرْبِ وَالْقَتْلِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي الرَّجُلِ فَتَكُونُ مَشْيًا مَرَّةً، وَرَقْصًا
مَرَّةً، وَخُطْوَةً مَرَّةً.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ بِالْمَقْدُورِ وَقُوعَ الْمَقْدُورِ بِهَا؟! وَلَوْ
اِقْتَصَرْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّلِبَةِ، لَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصًا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ يَقَعُ عِنْدَكُمْ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْحُدُوثُ، وَهُوَ ثُبُوتُ الذَّاتِ فَقَطْ، وَالذَّوَاتُ
ثَابِتَةٌ عِنْدَكُمْ عَلَى خَصَائِصٍ أَوْصَافِهَا عَدَمًا، وَالَّذِي يَطْرَأُ لَهَا الْحُدُوثُ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا وَقَبِيحًا
فِي قِيَامِهِ بِالْمَحَلِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَكُمْ ثُبُوتُهُ عِنْدَ الْحُدُوثِ الْمَقْدُورِ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ
وَخَصَائِصِهَا وَتَوَابِعِهَا غَيْرُ مَعْقُولَةٍ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا لَمْ تُثْبِتُوا فِي الشَّاهِدِ مُحْدَثًا لِأَفْعَالِكُمْ لَمْ يَسْتَقِمْ لَكُمْ عَلَى إِبْثَاتِ الْمُحْدَثِ
فِي الْغَائِبِ دَلِيلٌ.

وَنَحْنُ قَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي إِبْثَاتِ الْعِلْمِ بِالصَّانِعِ، وَمُعَوَّلُهُمْ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَى وَقُوعِ الْأَفْعَالِ شَاهِدًا عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ وَالِدَّوَاعِي، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالْمُحْدَثِ غَائِبًا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُحْدَثِ شَاهِدًا، لَمَا سَاغَ إِبْثَاتُ مُحْدَثٍ لِلْأَجْسَامِ [١٢٨/ب] فِي الْغَائِبِ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ لَهَا مُحْدَثًا فِي الشَّاهِدِ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّظَامَ وَثُمَامَةً وَمَعْمَرًا وَالنَّاشِيَّ وَالْجَاحِظَ وَغَيْرَهُمْ يَعْتَقِدُونَ الْمُحْدَثَ غَائِبًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْمُحْدَثِ شَاهِدًا، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَى مَذَاهِبِهِمْ فِي صَدْرِ الْبَابِ.

وَقَالَ ابْنُ هَيْصَمٍ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّ الْأَكْوَانَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ.

وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ إِيجَادُ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ، وَلَا إِخْرَاجُ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَلَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ - تَعَالَى - وَهُوَ مُؤَيِّسُ الْإِيسَاتِ عَنْ لَيْسَ، وَزَعَمُوا أَنَّ كُلَّ قَادِرٍ عَلَى شَيْءٍ فَوَاجِبٌ أَنْ يَأْتِيَ بِفَعْلِهِ عَلَى مَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ، فَلَمَّا رَأَيْنَا أَنَّهُ يَقْصِدُ الْفَاعِلُ لِأَنَّهُ يَأْتِيَ بِالشَّيْءِ عَلَى غَايَةِ الصَّلَاحِ وَيَقَعُ بِغَايَةِ الْفَسَادِ؛ كَالْكَافِرِ الَّذِي يَقْصِدُ أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُ حَسَنًا فَيَقَعُ قَبِيحًا، وَجَبَ أَنْ الَّذِي يُصَيِّرُهُ بِخِلَافٍ قَصْدِ صَاحِبِهِ وَمَحَبَّتِهِ الَّذِي هُوَ أَخَذَتْهُ.

قَالُوا: فَالْأَفَاعِيلُ خَلَقَتْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ، وَاكْتَسَابَتْ لَهُمْ مِنْ جِهَةٍ مَا تَحَرَّكُوا أَوْ سَكَنُوا، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: اعْتِقَادُ الْمُعْتَزِلَةِ كَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدَثًا وَمُخْتَرِعًا غَيْرُ مُتَلَقٍّ مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا النَّظَرُ وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاقِعِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ فِعْلًا لِلْفَاعِلِ مِنَّا مُسْتَنِدًا إِلَى أَصْلٍ مَذْلُولٍ عَلَيْهِ أَوْ مَعْلُومٍ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْبَارِي تَعَالَى مُحْدَثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ فِي الشَّاهِدِ، فَلْيَتَعَيَّنْ - فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا مُحْدَثًا - إِسْنَادُهُ إِلَى أَصْلٍ آخَرَ، وَذَلِكَ يَجُرُّ إِلَى التَّسْلُسِ، وَإِنْ سَاغَ الْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مِنْ غَيْرِ اسْتِشْهَادٍ بِأَصْلٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْبَارِي؟!

وَلَا اكْتِرَاثَ بِمَا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ؛ حَيْثُ ادَّعَى أَنَّ كَوْنَ الْوَاحِدِ مِنَّا خَالِقًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةً.

وَسَبِيلُ الرَّدِّ عَلَى الْمُلقَّبِ بِجُعْلٍ فِي ادِّعَائِهِ الضَّرُورَةَ فِي أَنَّ مَنْ حَرَّكَ يَدَهُ قَصْدًا فَإِنَّ حَرَكَتَهُ خَلَقٌ لَهُ قَطْعًا أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ فِي وَسْعِ الْبَشَرِ فِعْلُ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا حَرَكَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ،

وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاحِدَةَ هِيَ الَّتِي تَقُومُ بِالْجَوْهَرِ الْوَاحِدِ، وَالْجَوْهَرُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالثَلَاثَةُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِذْرَاقِهَا.

فَيُقَالُ لِهَذَا الْقَائِلِ: إِذَا حَرَّكَتَ أَصْبُعَكَ وَأَنْمُلَتَكَ، فَكَمْ حَرَكَةٍ عَمِلْتَ؟
فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي.

قُلْنَا: فَجَوِّزْ فِي الْقَادِرِ تَحْرِيكَ جُمْلَةٍ، مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ قَدْخٌ فِي خَالِقِيَةِ الرَّبِّ، وَمَنْ قَدَرَ عَلَى تَحْرِيكِ أَنْمُلَتِهِ، يَجِبُ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى تَحْرِيكِ بَعْضِ أَنْمُلَتِهِ غَيْرِ الْمُفَصَّلِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْإِلَهُ، وَهَذَا - إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ عَنْهُ - فَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَةِ عَلَى جَهْلِهِ، وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَطَعَ بِبُطْلَانِ كُلِّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ مَشِيخَتُهُ؛ إِذْ لَا مَسَاحَ لِلْحِجَاجِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِذَا ادَّعَى هَذَا الرَّجُلُ عِلْمًا هَجْمِيًّا لَا مُدْرِكَ لَهُ، فَذَلِكَ حِمَاقَةٌ عَنْهُ؛ وَإِنْ ادَّعَى عِلْمًا صَادِرًا عَنِ الْبَحْثِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَوْصَلَهُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ دَعْوَاهُ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ، فَقَدْ أَبْطَلْنَا دَعْوَاهُ طَرْدًا وَعَكْسًا؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِ اللِّسَانِ، وَالْمَخَارِجِ فِي الْكَلَامِ، وَأَكْلِ الطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ الْأَجْفَانِ وَالْحَدَقَةِ، وَحَرَكَاتِ أَيْدِي الْمُخْتَرِفِينَ أَكْثَرَهَا غَيْرُ وَقِيعَةٍ عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا مُكْتَسَبَةٌ عِنْدَنَا وَمُخْتَرَعَةٌ عَنْهُمْ.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: الْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي الْحَرَكَةُ بِهِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ التَّائِي فِي بَابِ الْكَسْبِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

ثُمَّ وَجَدَانُ النَّفْسِ وَإِحْسَاسُهُ إِنَّمَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ تَأْتِي ذَوَاتِ الْحَرَكَاتِ وَصِفَاتِهِ الثَّابِتَةَ لَهَا بِقُدْرَتِهِ، وَعَلَى أَصْلِكُمْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةٌ فِي الْعَدَمِ، وَلَا يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ إِلَّا الْحُدُوثُ، كَذَلِكَ عَلَى أَصْلِنَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نُحِسَّ تَأْتِي الْفِعْلِ وَوُقُوعُهُ عِنْدَ اقْتِدَارِهِ؛ فَقَدْ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ التَّائِي.

ثُمَّ الْإِنْسَانُ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا التَّائِي فِي الْأَفْعَالِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ بِقَادِرِيَةِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ عِنْدَ مُعْظَمِ الْمُعْتَرِلَةِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ حَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَحَرَكَةِ السُّفْنِ عِنْدَهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ مِنَ الشَّبَعِ وَالرَّيِّ عِنْدَ الطَّعَامِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الشَّرَابِ، وَنَمَاءِ الزَّرْعِ عِنْدَ السَّقْيِ، وَحَرَارَةِ الشَّمْسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ [١/١٢٩] مُتَوَلِّدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.

وَالْمُعْتَزِلَةُ غَيْرُ أَبِي هَاشِمٍ وَشِيعَتِهِ أَنْكَرُوا التَّوَلَّدَ فِي أَفْعَالِ إِلَهِ سُبْحَانَهُ^(١)، وَقَالُوا: كُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِمَّا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، وَهَذَا مَذْلُولُ الْفِعْلِ وَخِلَافُ الْإِحْسَاسِ وَالْوُجْدَانِ، فَبَطَلَ التَّغْوِيلُ عَلَى وَجْدَانِ النَّفُوسِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ ظُنُونٌ فَاسِدَةٌ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ شُبْهِهِمْ أَنْ قَالُوا: الْعَبْدُ مُطَالِبٌ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - بِالطَّاعَةِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْقُولِ أَنْ يُطَالَبَ الْعَبْدُ بِمَا لَا يَقَعُ مِنْهُ.

قَالُوا: الْمَقْدُورُ عِنْدَكُمْ بِمَثَابَةِ الْقُدْرَةِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعَبْدِ مِنَ الْمَقْدُورِ شَيْءٌ، فَمَا الْمَطْلُوبُ، وَمَا الطَّالِبُ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُطَالَبَةِ اللَّهِ عَبْدَهُ بِالْوَانِهِ وَإِحْسَاسِهِ، وَبَيْنَ مُطَالَبَتِهِ بِأَفْعَالِهِ.

قَالُوا: وَلَسْنَا نُلْزِمُكُمْ الْآنَ أَمْرًا يَتَعَلَّقُ بِتَقْيِيحِ الْفِعْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْمِلَلِ مُتَفَقُّونَ عَلَى أَنَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى حَمَلِ كَلَامِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - عَلَى التَّنَاقُضِ، وَالْخُرُوجِ عَنِ الْإِفَادَةِ بَاطِلٌ؛ مِنْ لَغْوِ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ لِمَنْ يُخَاطِبُهُ: « أَفْعَلْ مَا أَنَا فَاعِلُهُ ».

ثُمَّ زَادُوا لِكَلَامِهِمْ تَقْرِيرًا؛ بِالتَّمَسُّكِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ مَأْمُورُونَ وَمَنْهِيُونَ، وَمُؤَبَّخُونَ عَلَى تَرْكِ مَا أُمُّرُوا بِهِ؛ تَوْبِيخَ مَنْ قَدَرَ عَلَى الطَّاعَةِ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا قَصْدًا، وَمُحَرِّضُونَ عَلَى فِعْلِ مَا أُمُّرُوا بِهِ؛ تَحْرِيطَ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ وَيَسْتَبِدُّ بِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٩] وَبَيَّنَ سُهُولَةَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَوْ أَرَادُوهُ، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

قَالُوا: وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَمْرِ التَّسْخِيرِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، الْأَعْرَافِ: ١٦٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَتِنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١]، وَأَمْرِ التَّكْوِينِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١٧٧، آل عمران: ٤٧، مريم: ٣٥، غافر: ٦٨]، وَبَيَّنَ أَمْرَ التَّعْجِيزِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبَيَّنَ أَمْرَ الطَّلَبِ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿ أَعْبُدُوا

(١) انظر: مختصر المحصل (ص ٦٢)، (دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٥، ط ٢)، وانظر منع التوليد في الأفعال في: تمهيد الأوائل (ص ٧٥).

رَبِّكُمْ ﴿ [البقرة: ٢١] ، وَ ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ - : كَانَ خَارِجًا عَنِ الْعُقُولِ .
 وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ مِنْ أَعْظَمِ تَخْيِيلَاتِهِمْ وَمِنْ هَذَا جَبُنَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ؛ فَأَثْبَتُوا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ
 أَثْرًا ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُعَدَّةٌ عِنْدَ مُثْبِتِيهَا وَمُعْتَقِدِيهَا لِدَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ وَمَا يُضَاهِيهِ ، وَإِنْ جَرَيْنَا
 عَلَيْهَا ، حَكَمْنَا بِأَنَّ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثْرًا ، هُوَ صِفَةٌ ثَابِتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِ الْمُكَتَسِبِ وَحُدُوثِهِ ،
 وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَهَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بِمِثَابَةِ الْوُجُودِ وَالْحُدُوثِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، الْقَائِلِينَ
 بِأَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ وَذَاتٌ عَلَى خَصَائِصِ الصِّفَاتِ ، وَإِنَّمَا الْوَاقِعُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَالْوُجُودُ ،
 فَدَعَاؤُهُمْ عَلَيْنَا تَنَاقُضُ الطَّلَبِ تُبْطِلُهَا هَذِهِ الْمَقَالَةُ ، فَنَعَارِضُهُمْ وَنَقُولُ :
 مَا الْمَطْلُوبُ وَمَا الطَّلَبُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ : ذَاتُ الْحَرَكَةِ وَنَفْسُهَا وَخَصَائِصُهَا أَمْ غَيْرُ
 ذَلِكَ ؟

فَمَنْ نَفَى الْحَالَ مِنْهُمْ : فَلَا جَوَابَ لَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ .
 وَمَنْ أَثْبَتَ الْحَالَ مِنْهُمْ فَسَيَقُولُونَ : إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ الْحُدُوثُ وَالْوُجُودُ ، وَهُوَ حَالٌ ثَابِتٌ
 وَصِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِ الْحَرَكَةِ .

وَالصَّحِيحُ الْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا : نَفْيُ أَثَرِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ ، غَيْرَ أَنَّا لَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ
 بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْعَاجِزُ لَا يُؤْمَرُ بِالشَّيْءِ وَلَا يُنْهَى عَنْهُ ،
 وَالْقَادِرُ عَلَى أَحَدِ الضَّدَيْنِ يَتَهَيَّأُ لِلْإِقْتِدَارِ عَلَى الضَّدِّ الثَّانِي ؛ فَيَتَأَتَّى لَهُ الْخَيْرُ إِذَا ذَاكَ ، وَذَلِكَ
 مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ ؛ فَلَا يَتَوَجَّهُ التَّكْلِيفُ إِلَّا عَلَى قَادِرٍ عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ ، فَاعِلٍ لَهُ ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ ،
 تَارِكٍ لَهُ ، فَيَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالٍ وَصِفَةٍ لَوْ أَرَادَ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ فَصَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، لَوْ أَرَادَ تَرْكَ
 مَا أُمِرَ بِهِ بِفِعْلٍ ضِدِّهِ صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، وَوَجَدَ فِي نَفْسِهِ بِمَكَامِنِهِ .

ثُمَّ لَا يُتَصَوَّرُ ثُبُوتُ قُدْرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ ، إِلَّا وَيُوجَدُ الْمَقْدُورُ مَعَهُ ؛ كَالْمَشْرُوطِ ، فَهَذَا
 مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ التَّاتِي فِي النَّفْسِ ، وَذَلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ وَالطَّلَبِ عِنْدَنَا ، وَكَيْفَ
 يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا أَثَرَ لَهَا وَهِيَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ ، وَالْمُكَلَّفُ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ

(١) تكررت هذه الجملة في غير موضع في القرآن حتى بلغت اثني عشر موضعًا ، وهي (البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠ ،
 النساء ٧٧ ، ١١٣ ، الأنعام ٧٢ ، يونس ٨٧ ، الحج ٧٨ ، النور ٥٦ ، الروم ٣١ ، المجادلة ١٣ ، المزمل ٢٠) .

اِقْتِدَارًا عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ وَتَمَكُّنُهُ مِنْهُ وَاتِّصَافُهُ بِهِ [١٢٩ / ب] وَبِخَصَائِصِهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ وَسُهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاقِعًا بِقُدْرَةِ اللَّهِ كَمَا أَنَّ عَلَى أَصْلِهِمْ يُدْرِكُ الْفَاعِلُ مِنَّا تَأْتِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ بِقُدْرَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ثَابِتَةً مَعَ اِقْتِدَارِهِ، فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، وَبِهِ يَحْصُلُ شِفَاءُ الْغَلِيلِ.

وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ وَرُودُ الْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالْإِيلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَأَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لَيْسَا مِنْ مَقْدُورِ الْعِبَادِ بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ إِفْهَامِ الْغَيْرِ وَإِشْبَاعِهِ بِالْإِطْعَامِ، وَالْمَأْمُورُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ يَجِدُ سُهُولَةَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالتَّسَبُّبِ إِلَيْهَا بِطَرِيقِهَا الْمُوَصَّلَةِ إِلَيْهَا مَعَ تَصَوُّرِ وُجُودِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ دُونَ الْمُسَبَّبَاتِ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الشَّيْءَ عَقِيبَ الْأَكْلِ، أَوْ الْعِلْمَ عَقِيبَ الْإِفْهَامِ، وَالْأَلَمَ عِنْدَ الْإِيلَامِ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ الْقُدْرَةِ دُونَ الْمَقْدُورِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَوُجْدَانِ التَّمَكُّنِ بِالنَّفْسِ وَالِاتِّصَافِ بِالْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْدُومَ ذَاتٌ وَشَيْءٌ وَإِنَّ الْمَطْلُوبَ لَيْسَ ذَاتًا، وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ لَا تَتَّصِفُ بِالْوُجُودِ عَلَى حَيَالِهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ سَاغَ صَرْفُ أَثَرِ الْقُدْرَةِ إِلَى الْحَالِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا سَكَنَ الْجَوْهَرُ عَنْ تَحَرُّكِ، فَكَوْنُهُ سَاكِنًا حَالٌ ثَابِتٌ بِالْقُدْرَةِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيرِ سُكُونٍ هُوَ عَرَضٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، وَهَذَا قَاضٍ بِانْكَارِ الْأَعْرَاضِ أَصْلًا.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبُهَتَهُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: الْعَبْدُ عِنْدَكُمْ مُطَالِبٌ بِالنَّظَرِ ابْتِدَاءً وَلَمْ يَعْتَقِدْ بَعْدُ أَمْرًا مُطَالِبًا، فَكَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالطَّلَبِ قَبْلَ اسْتِيقَانِ الطَّالِبِ الْأَمْرِ؟!

ثُمَّ الْإِسْتِطَاعَةُ عِنْدَهُمْ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَهُمْ وَجُودُ الْفِعْلِ حَالَةَ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ الْإِقْتِدَارُ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ نَفْيَ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَانْقِطَاعَ تَعَلُّقِهَا بِكُلِّ وَجْهِ.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُتَمَسَّكُ بِهِ: أَنَّهُمْ أَخْرَجُوا الصِّفَاتِ التَّابِعَةَ الْوَاجِبَ ثُبُوتُهَا عِنْدَ الْحُدُوثِ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحُسْنُ وَالْقَبْحُ الْمَقْصُودَانِ فِي الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ؛ إِذِ الشَّيْءُ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِ؛ لِحُسْنِهِ، وَيُنْهَى عَنْهُ؛ لِقُبْحِهِ، وَالْحُدُوثُ يُقْصَدُ لِاسْتِتْبَاعِ الْحُسْنِ، وَإِذَا خَرَجَ الْحُسْنُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ، فَلْيَخْرُجِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَنْفَعُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكُ بِالْأَسْمَاءِ^(١)

(١) الذي في صلب الأصل: «بالأسباب»، وفي هامش الأصل: «بالأسماء» وهو الصحيح.

وَالْأَلْقَابِ، وَإِذَا سَمَّوُا الْحُدُوثَ مَتَّبِعًا وَالْحُسْنَ تَابِعًا قَلِبَ عَلَيْهِمْ مُرَامُهُمْ.

وَقِيلَ: لَا بَلِ الْمَتَّبِعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْحُدُوثُ تَابِعٌ.

وَمِمَّا نَعَكِسُ بِهِ شُبْهَهُمْ أَيْضًا: أَنَّهُمْ إِذَا سُئِلُوا عَنْ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَأَنَّهُ هَلْ هُوَ مَقْدُورٌ أَمْ لَا؟ تَوَقَّفُوا فِي إِطْلَاقِهِ؛ حَذَرًا مِنْ لُزُومِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

ثُمَّ قَالُوا: إِنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِإِقَاعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَمُعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ إِقَاعَهُ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ؟

وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ التَّعْجِيزِ وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الطَّلَبِ فَقَدْ جَحَدَ الْبَدِیَّةَ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ.

وَمَا أَلْزَمُونَا مِنْ تَنَاقُضِ الطَّلَبِ: يَنْعَكِسُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا بِمَا لَا يَجِدُونَ عَنْهُ مَحِيصًا؛ وَذَلِكَ أَنَّا نَقُولُ: مَنْ أَضَلَّكُمْ أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - مُصْلِحُ عِبَادِهِ بِمَا كَلَّفَهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ، وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ عَلَيْكُمْ فَيَمَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَرَمَهُ وَلَمْ يُكَلِّفْهُ، أَوْ لَمْ يُكْمِلْ عَقْلَهُ، لَنَجَا مِنَ الْعَذَابِ، وَلَوْ أَكْمَلَ عَقْلَهُ وَأَقْدَرَهُ لَكَفَرَ وَطَغَى، فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ فَصْلَاحُهُ فِي أَنْ يُخْتَرَمَ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ، وَكُلُّ كَلَامٍ فِي اقْتِضَاءِ تَكْلِيفٍ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِالصَّلَاحِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ: قَالُوا: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي مُتَعَلِّقِهَا، فَسَبِيلُهَا كَسَبِيلِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَعْدُومِ، وَيَلْزَمُ عَلَى مُقْتَضَى ذَلِكَ تَجْوِيزُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ وَبِالْقَدِيمِ وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَوَّهُوا بِهِ دَعْوَى، هُمْ بِإِثْبَاتِهَا مُطَالِبُونَ؛ فَكُلُّ مُشَبِّهِ شَيْئًا بِشَيْءٍ فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالِدَّلِيلِ عَلَى إِثْبَاتِ تَشَابُهِهِمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَبْتَغِيهِ الْمُشَبَّه.

وَقَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي انْتِفَاءِ التَّأْثِيرِ فِي الْمُتَعَلِّقِ.

قُلْنَا لَهُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَعُمُّ تَعَلُّقَهُ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ، وَلَا يَتَخَلَّصُونَ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَةِ.

[١/١٣٠] إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْبَاطِلَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، فَاجْعَلُوا قَضَاءَ اللَّهِ بَاطِلًا، وَإِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ قَضَاءَهُ حَقٌّ، وَالْكُفْرُ مِنْ قَضَائِهِ؛ فَاجْعَلُوهُ حَقًّا.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِمَّا قَدَّمْنَاهُ: مِنْ أَنَّا لَا نُضِيفُ الْكُفْرَ إِلَى الْقَضَاءِ، وَلَا الْقَضَاءَ إِلَى الْكُفْرِ مُطْلَقًا، بَلْ نَفْصِلُهُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ فنقول: إِنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَحُكْمِهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَخِذْلَانِهِ لِلْكَافِرِ؛ فَإِنَّهُ

قَبِيحٌ مَذْمُومٌ، وَصَاحِبُهُ مُعَاقِبٌ عَلَيْهِ، وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ.
ثُمَّ الْبَاطِلُ فِي اللُّغَةِ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الزَّائِلِ الْفَانِي، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا لَيْسَ لَهُ حُكْمُ
الصَّحَّةِ شَرْعًا، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْعِبَادِ، وَقَدْ نَقُولُ: قَضَى اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، بِمَعْنَى حَكَمَ
بِهِ وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ تَقْدِيرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَذْيِيرُهُ، وَقَالَ عليه السلام: « الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ
مِنَ اللَّهِ ».

وَقَالَ: « كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ »^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: اللَّيْلُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: آيَةُ اللَّهِ مُظْلِمَةٌ، نَمْنَعُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ
الْأَشْجَارُ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ، فَلَوْ انْكَسَرَتْ شَجَرَةٌ لَا يُقَالُ: انْكَسَرَتْ حُجَّةُ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ:
قَضَاءُ اللَّهِ بَاطِلٌ نَمْنَعُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، بَلْ كُلُّ مَا أُمِرْنَا بِالرِّضَا بِهِ وَتُعَبَّدْنَا بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ،
فَيَجِبُ امْتِثَالُ الْأَمْرِ، وَمَا نُهَيْنَا عَنِ الرِّضَا بِهِ؛ كَمَوْتِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَكَذَلِكَ مَوْتُ
الصَّالِحِينَ، وَوُقُوعُ الْجُدَرِيِّ فِي أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَوُقُوعُ الْهَزِيمَةِ عَلَى جُنُودِ الْمُسْلِمِينَ
فِي الْغَزَوَاتِ، وَوُقُوعُ الْجَوَائِحِ وَالْآفَاتِ السَّمَاءِيَّةِ وَالْجَرَادِ فِي زُرُوعِ الْمُسْلِمِينَ، وَانْكِسَارُ
السُّفُنِ فِي الْبَحَارِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْخَسَارَاتِ فَلَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ، بَلْ يَجِبُ الْحُزْنُ عَلَيْهِ،
وَالِاسْتِرْجَاعُ، وَالِاسْتِعَاذَةُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَلَسْنَا نُرِيدُ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ اسْتِحْلَاءَ الْبَلَاءِ وَسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَنْبَغِي
لِلْمَرِيضِ مُعَالَجَةَ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الْمَرَضَ وَالْوَجَعَ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، فَلَا يَجِبُ
مُصَابَرَةُ كُلِّ بَلَاءٍ؛ فَإِنَّ مَنْ وَقَعَ فِي حَرِيقٍ أَوْ غَرِيقٍ، فَيَعْصِي رَبَّهُ لَوْ صَبَرَ عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَّنَهُ تَخْلِيصُ
نَفْسِهِ مِنْهُ.

(١) متفق عليه من حديث عمران بن الحصين ومن حديث علي بن أبي طالب:

أما حديث علي بن أبي طالب: فأخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: فسنيسره للعسرى، حديث: (٤٦٨٠)،
ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، حديث: (٤٩١٢).

وأما حديث عمران بن الحصين: فأخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ
فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾، حديث: (٧١٤٨)، ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله
وعمله، حديث: (٤٩١٤).

وَإِنْ أُرِيدَ بِالرِّضَا بِالْقَضَاءِ تَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى التَّقْدِيرِ: فَذَلِكَ وَاجِبٌ، وَهُوَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]؛ أَي: إِلَى الصَّوَابِ وَالْحَقِّ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ بِحَقِّ مَلِكِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَحْمَدُونَ اللَّهَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْحَمْدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَتُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الشُّرُورَ مِنَ اللَّهِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَئِمَّةُ السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مِنَ اللَّهِ تَقْدِيرًا وَخَلْقًا، وَأَضْرَبُوا عَنِ التَّفْصِيلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيهَامِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ»، وَفِي الْقُنُوتِ: «وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ»^(١)، وَلَكِنْ فِي الدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ يُقَالُ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَإِنَّ الْأُمَّةَ أَطْلَقُوا بِأَنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ مِنَ اللَّهِ.

ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ لَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ أَنْ تَكُونَ الطَّاعَاتُ^(٢) وَالْقُرْبَاتُ مِنْهُ خَلْقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْمُطِيعِينَ.

وَأُطْلِقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ: بِأَنْ يَخْلُقَهُ شَرًّا لِغَيْرِهِ لَا لَهُ؛ وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ الشَّيْءِ بِأَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْهُ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُ، أَوْ هُوَ أَصْلُهُ؛ فَيُقَالُ: الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَيُقَالُ: اللَّبَنُ مِنَ الضَّرْعِ، وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ اللَّهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مِنْهُ إِنْزَالًا أَوْ خَلْقًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [البقرة: ١٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وَقَدْ تَجِيءُ: «مِنْ» بِمَعْنَى الْبَاءِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾ [النحل: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]؛ أَي: بِأَمْرِهِ، وَبِأَمْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ - فِيمَا حَرَّفَ الْيَهُودُ مِنَ التَّوْرَةِ -: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]؛ يَعْنِي: نُزُولًا وَإِنْزَالًا.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩/١)، وأبو داود: (١٤٢٥)، والترمذي: (٤٦٤)، والنسائي: (٣٢٤٨)، وابن ماجه: (١١٧٨)، وابن خزيمة (١٥١/٢)، والحاكم (١٨٨/٣)، وابن الجارود (ص ٧٨)، وموارد الظمان (١٣٧/١)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/٢١٠).

(٢) في الأصل: «الطاعات».

وَفِي الْخَبَرِ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»^(١)، يَعْنِي: مِنَ الْفِتْنَةِ، وَالْقَضَاءِ الشُّوْءِ، وَالْعَذَابِ الَّذِي هُوَ مِنْ خَلْقِكَ.

وَفِي الْخَبَرِ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(٢)؛ أَي: لَيْسَ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا شَرُّ الشَّرِّ، أَوْ مَنْ مِنْهُ الشَّرُّ.

قُلْنَا: مَنْ مِنْهُ الشَّرُّ مُعْتَدِيًا، فَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا.

فَإِنْ عَادُوا فَقَالُوا: لَوْ كَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلظُّلْمِ كَانَ ظَالِمًا؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ فِي اللُّغَةِ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ كَمَا أَنَّ الْعَادِلَ هُوَ مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ^(٣).

قُلْنَا: إِنْ صَحَّ [١٣٠/ب] عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ذَلِكَ، فَمَعْنَاهُمْ بِهِ: مَنْ اكْتَسَبَ الظُّلْمَ، وَارْتَكَبَ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَفَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَعَدَّى الْحَدَّ الْمَحْدُودَ، وَخَالَفَ مَا رُسِمَ لَهُ، وَالَّذِي فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، أَوِ الَّذِي فَعَلَ الظُّلْمَ لِنَفْسِهِ».

وَبِهَذِهِ الْحُدُودِ نَمْنَعُهُمْ مِنْ قِيَاسِ الظَّالِمِ وَالْعَادِلِ؛ فنَقُولُ: الظُّلْمُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ فَمَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ، وَتَعَدَّى الْحَدَّ الَّذِي رُسِمَ لَهُ شَرْعًا، وَارْتَكَبَ مُحَرَّمًا، وَاكْتَسَبَهُ فَهُوَ الظَّالِمُ، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ فَإِنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، فَلَيْسَ يَحْدُهُ حَدٌّ وَرُسْمٌ وَأَمْرٌ أَمِيرٌ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ يَفْعَلُ الظُّلْمَ، وَهُوَ خَالِقُ لُظْمِ الظَّلْمَةِ؟

قُلْنَا: هُوَ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْحَرَكَةُ لِغَيْرِهِ، وَالْغَيْرُ ظَالِمٌ بِاِكْتِسَابِهِ وَارْتِكَابِهِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَقَدْ يَفْعَلُ - سُبْحَانَهُ - الْأَخْلَاقَ الذَّمِيمَةَ فِي الْغَيْرِ؛ لِيَكُونَ الْغَيْرُ بِهَا مَوْصُوفًا.

(١) الحديث عن عائشة قالت: «فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة، فجعلت أطلبه بيدي» الحديث. ابن خزيمة (٣٣٥/١)، والنسائي في الكبرى (٤٥٢/١)، وابن أبي شيبة (٩٩/٢)، والطبراني: الأوسط (١٤٢/٧).

(٢) حديث صحيح: أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، حديث: (١٣٣٩) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي» الحديث.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٧/٨).

(٤) الظالم عند الأشاعرة: من قام به الظلم، والكاذب: من قام به الكذب لا من فعله؛ أصول الدين (ص ١٣٢)، الفرق (ص ١٣٢).

ثُمَّ نَقُولُ: الْأَمْرُ بَيْنَنَا الْآنَ مُتَعَلِّقٌ بِمُوجِبِ اللُّغَةِ؛ فَأَضْرِبُوا عَنْ مَدَارِكِ الْعَقْلِ، وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَوْ أَهْلَكَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَعْدَ مَا خَلَقَهُمْ أَهْلَكَهُمْ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ، كَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ^(١)؛ نَطَقَ بِهَذَا نَصُّ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [المائدة: ١٧]، الْآيَةُ.

وَاعْتَرَفُوا بِأَنَّ مُرَامَكُمْ يَثْبُتُ بِمَا تَثْبُتُ بِهِ اللُّغَةُ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ نَقْلٌ عَنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ قَالُوا: هُوَ مَنْ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ وَتَعَدَّى الْحَدَّ، فَأَمَّا مَنْ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ بِحَقِّ تَمَلُّكِهِ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ تَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ مَنْ قَامَ بِهِ الظُّلْمُ، لَكَانَ الْعَادِلُ مَنْ قَامَ بِهِ الْعَدْلُ.

قُلْنَا: مَنْ انْقَسَمَ فِعْلُهُ إِلَى الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ؛ فَيَعْدِلُ مَرَّةً، وَيَظْلِمُ أُخْرَى، فَيُشْتَرِطُ قِيَامُ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ بِهِ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى إِبْطَالِ التَّضَادِّ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ، وَلَا يَقَعُ فِعْلُهُ إِلَّا عَدْلًا، فَلَا يُشْتَرِطُ قِيَامُ فِعْلِهِ بِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ جَمِيعِ الْمَعَاصِي ظُلْمًا؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

وَرُبَّمَا قَالَ الْخَصْمُ: لَوْ كَانَ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا أَوْ مَنْهِيًّا عَنْهُ، لَكَانَ الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ مَأْمُورًا بِهِ طَرْدًا لِلْحُدُودِ وَعَكْسًا.

قُلْنَا: إِذَا قُلْنَا: الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ مَنْهِيًّا عَنْهُ، فَوَجْهُ الْعَكْسِ أَنْ يُقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ مَنْهِيًّا عَنْهُ، فَلَيْسَ بِظَالِمٍ، فَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِلْعَدْلِ فَلَا مَعْنَى لَهُ؛ فَإِنَّ الْبَهِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالْعَدْلِ وَلَا بِالظُّلْمِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ رُبِّيَّةِ بَيْنِ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَبَيْنَ الْعَادِلِ وَالظَّالِمِ.

ثُمَّ نَقُولُ: عِنْدَكُمْ: الْفَانِي فَإِنْ بَفَنَاءٍ؛ فَلْيَكُنِ الْبَاقِي بَاقِيًا بَقَاءً، وَالْمُتَكَلِّمُ: مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، فَلْيَكُنِ الْأَخْرَسُ: مَنْ فَعَلَ الْخَرَسَ، وَالْمُتَوَفُّ: مَنْ قَامَتْ بِهِ آفَةٌ؛ فَلْيَكُنِ الْمُدْرِكُ مَنْ قَامَ بِهِ إِذْرَاكٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا يَصْدُرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ لَوْ قُدِّرَ صُدُورُهُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ لَمْ يُسَمَّ

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٤/١٠)، والطبراني (١٦٠/٥). وروى موقوفًا على أبي بن كعب، وأخرجه أبو داود (ح ٤٦٩٩)، وابن حبان (٥٠٦/٢): موارد الظمآن (ص ٤٥٠)، وعبد بن حميد: (ح ٢٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٣/١).

ظَالِمًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ خُرُوجُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ مِنَ التَّكْلِيفِ لِنَقْصٍ فِيهِ يَدْرَأُ عَنْهُ اسْمَ الظَّالِمِ، فَلَأَنْ يَجِبَ تَقْدُّسُ الْبَارِي عَنْهُ؛ لِتَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ أَوْلَى.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ: لَا يَجِبُ طَرْدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مَالِكُ الْأَعْيَانِ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَهْلَكَ الصَّالِحِينَ أَوْ أَتْلَفَ الزُّرُوعَ وَالثَّمَارَ فَلَا يُسَمَّى مُفْسِدًا مُهْلِكًا، وَإِذَا أَقْدَرَ الْعَبْدَ عَلَى الظُّلْمِ وَسَهَّلَ عَلَيْهِ أَسْبَابَهُ، لَا يُشْتَقُّ مِنْهُ لَهُ سُبْحَانَهُ اسْمُ الظَّالِمِ.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْعَدْلُ نَقِيضُ الظُّلْمِ، وَقُلْتُمْ: إِنَّ الْعَادِلَ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ فَلْيَكُنِ الظَّالِمُ: مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُسَمَّى أَحَدُنَا عَادِلًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْعَدْلَ لَيْسَ عَدْلًا لِعَيْنِهِ، وَلَا الظُّلْمُ ظُلْمًا لِجَنْسِهِ وَعَيْنِهِ، فَالْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالظُّلْمُ نَقِيضُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «إِنَّ الْعَادِلَ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِ الْإِلَهِ، وَإِنَّهُ صِفَةٌ مَدْحٍ لَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَكَذَلِكَ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ أَفْعَالَهُ لَا تَقَعُ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَثْبُتُ لَهُ قَبْلَ فِعْلِهِ وَبَعْدَهُ».

وَإِذَا وَضَحَ أَنَّ مَا خَذَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ اللَّغَاتُ، وَأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ [١/١٣١] التَّمَسُّكُ بِطُرُقِ اللَّغَاتِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَإِذَا خَرَجَتِ اللَّغَاتُ عَنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، ثُمَّ خَرَجَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَنْ مُوَجِّبِ اللَّغَاتِ، وَابْتَنَتْ عَلَى الْإِذْنِ السَّمْعِيِّ، فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِتَرْقُبِ إِجْرَاءِ الْقِيَاسِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَجْهٌ.

وَإِنَّمَا لَمْ نَقُلْ: الْعَادِلُ: مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يُسَمَّى عَادِلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَلَا أَوْلَى أَنْ يُقَالَ: الْعَادِلُ: مَنْ عَدَلَ، أَوْ مَنْ يَعْدِلُ، وَالْجَمَادُ قَدْ يُسَمَّى عَادِلًا لِمِيلَانِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَدْ يَتَّصِفُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ قَبِيلِ أَفْعَالِهِ، وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ مِنْ نَقِيضِهَا، فَإِذَا أَنْعَمَ عَلَى الْعِبَادِ بِإِنْبَاتِ الزَّرْعِ وَتَنْمِيَّتِهِ، يُسَمَّى مُنْعِمًا، وَلَوْ أَفْسَدَهُ بِبَعْضِ الْآفَاتِ لَا يُسَمَّى مُفْسِدًا، وَلَوْ خَلَقَ جُنُونًا لَمْ يُسَمَّ مُجَنِّنًا، وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى بِبَعْضِ الْعَوَافِي مُعَافِيًا.

وَالْعَجَبُ مِنْ خُصُومِنَا: أَنَّهُمْ لَمْ يَطْرُدُوا الْعِلَلَ الْعَقْلِيَّةَ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِوُجُوبِ طَرْدِهَا، ثُمَّ

الْزَمُونَا طَرَدَ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ طَرْدُهَا، وَمَأْخَذُهَا التَّوْقِيفُ وَالِإِصْطِلَاحُ،
فَإِنْ سَاغَ لَهُمُ الْفَرْقُ هُنَاكَ بِالْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، سَاغَ لَنَا الْفَرْقُ هَاهُنَا؛ بِأَنَّ الْعَبْدَ الْمَمْلُوكَ تَحْتَ
أَمْرِ وَزَجْرِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَهُوَ مُتَقَدِّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ، فَلَا يَقَعُ فِي أَفْعَالِهِ
الظُّلْمُ وَالْجَوْرُ، هَذَا إِذَا سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنَّ الظَّالِمَ - فِيمَا بَيْنَنَا - مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ.

الْقَوْلُ فِيهَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ مِنْ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ^(١):

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْمُقَدِّرِينَ وَالْمُصَوِّرِينَ، وَقَدْ سَبَقَ تَنَافِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ
مَعْطُوفَةٌ عَلَى ذِكْرِ تَقْدِيرِ فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ وَأَطْوَارِهِ مِنَ النُّطْفَةِ إِلَى الْعَلَقَةِ إِلَى تَمَامِ أَطْوَارِهِ.

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ عَلَى زَعْمِكُمْ أَنْ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ خَالِقًا، كَمَا قَالَ: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ

ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، وَقَوْلِ عِيسَى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ

مِنْ الطِّينِ﴾ [آل عمران: ٤٩]؛ أَيْ: أَقْدَرُ وَأُصَوِّرُ، وَقَوْلِ الْخَضِرِ عليه السلام: ﴿حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ

ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]؛ أَيْ: أَجَدَّدَ وَأُخْبِرَكَ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّا أَحْيَا

النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢] تَوْسَعًا، وَمَنْ فَهِمَ مَعَانِي الْخِطَابِ وَفَحْوَاهُ، عَلِمَ أَنَّ الْخَضِرَ لَمْ

يَتَعَرَّضَ لِخَلْقِ الْكَلَامِ وَإِحْدَاثِهِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ أَنْ يَصْبِرَ مُوسَى وَلَا يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ حَتَّى يُخْبِرَهُ

بِتَأْوِيلِ مَا يُجْرِيهِ.

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ أَيْ: تَنَاقُضٍ،

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمُتَفَاوِتَ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، وَيُعْضِدُونَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ

كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧]:

قُلْنَا: ظَاهِرُ الْآيَةِ وَفَحْوَاهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَرَى فِي خَلْقِهِ السَّمَوَاتِ مِنْ تَنَاقُضٍ؛

فَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾، وَسِيَّاقُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ

تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ أَيْ: شُقُوقٍ.

وَمِنْ ادَّعَى غُمُومَ اللَّفْظِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ سَلَّمْنَا لَكَ ذَلِكَ عَلَى بُعْدٍ، فَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ التَّفَاوُتُ

لَوْ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٥٠، ٢٥٤).

وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ لَيْسَ وَجْهُ الْقِرْدَةِ مَحَاسِنُهَا فِي الْخَلْقَةِ، لَكِنَّهَا عَلَى وَفْقِ إِرَادَةِ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ خَلَقَ الْأَجْسَامَ وَبَايَنَ بَيْنَ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا فِي الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ، كَذَلِكَ الْأَعْرَاضُ خَلَقَهَا مُتَضَادَّةً وَالتَّرَكِيبَاتُ جَعَلَهَا مُخْتَلِفَةً، كُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ.

وَالْخُصُومُ وَافْقُونَا عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الْأَجْسَامِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَالْمَعَانِي الْمُتَضَادَّةِ، فَمَاذَا جَوَابُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَهَا مِنَ التَّفَاوُتِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَاهُ: أَحْكَمَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَآتَقَنَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

وَقِيلَ: أَحْسَنَ؛ بِمَعْنَى: عَلِمَ مَا خَلَقَهُ كَيْفَ خَلَقَهُ؟ فَذَلِكَ جَوَابُنَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أَيْ: عَلِمَ، وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي صِفَةِ الْيَهُودِ وَتَحْرِيفِهِمُ التَّوْرَةَ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

قُلْنَا: ادَّعُوا أَنَّ مَا حَرَّفُوهُ مُنَزَّلٌ [١٣١/ب] مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمُ.

وَيَتِمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾ [ص: ٢٧].

قُلْنَا: الْبَاطِلُ هُوَ الْعَبَثُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَقَدْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ آيَاتٍ وَحُجَجًا لِلْمُتَفَكِّرِينَ الْمُتَوَسِّمِينَ؛ كَمَا صَدَّرْنَا هَذَا الْكِتَابَ بِذَلِكَ وَتَلَوْنَا الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَعْنَى^(١).

وَقَدْ قِيلَ: خَلَقَهُمَا لِأَمْرِ حَقٍّ قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ؛ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاعُ الْخَلَائِقِ بِهِمَا، وَمِنْ ذَلِكَ الْحِسَابُ وَالْجَزَاءُ، وَالْإِنْصَافُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - خَالِقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمِنْ أَعْمَالِهِمْ مَا هُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ حَقٍّ.

(١) انظر ما تقدم في (ل ٢/أ) وما بعدها.

قُلْنَا: إِنَّمَا حَكَمْنَا بِبُطْلَانِ الْكُفْرِ وَالْقَبَائِحِ بِالشَّرْعِ، فَقُبْحُهَا وَبُطْلَانُهَا لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى أَنْفُسِهَا، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - حَسَنَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاعِلُهَا^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ؟

قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ: مَنْ الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ التَّزْيِينِ وَالْوَسْوَسَةِ وَالِدُّعَاءِ، فَالشَّيْطَانُ، وَلَمْ يَجْمَعْهُمَا أَحَدٌ جَبْرًا، بَلِ اجْتَمَعَا بِاخْتِيَارِهِمَا.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ: مَنْ الَّذِي خَلَقَ آلَةَ الزَّانَا، وَهَيَّئَهُمَا لِذَلِكَ فِتْنَةً لَهُمَا، وَخَلَّى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، وَقَوَّاهُمَا لِذَلِكَ وَلَمْ يَمْنَعْهُمَا مِنْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ فَهُوَ اللَّهُ - تَعَالَى - وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّمْلَةِ صَلاَحًا لَمَا خَلَقَ لَهَا جَنَاحًا»^(٢).

فَصْلٌ فِي الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَالْخَيْرِ وَالطَّبَعِ^(٣)

وَاعْلَمْ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْعَزِيزِ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ دَالَّةٍ عَلَى تَفَرُّدِ الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - بِهِدَايَةِ الْخَلْقِ وَإِضْلَالِهِمْ، وَالطَّبَعِ عَلَى قُلُوبِ الْكَفَرَةِ مِنْهُمْ، وَهِيَ نُصُوصٌ فِي إِبْطَالِ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(١) انظر في مسألة التحسين والتقبيح عند الأشاعرة: اللمع (ص ١١٧)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان (١/ ٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، والأبكار (٢/ ١١٧، ١٤٤)، والكامل في اختصار الشامل (٢٣٣/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ٢٠١، ٢١٦).
(٢) أخرجه الكلاباذي في: بحر الفوائد: (ح ١٣٩)، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعًا، في حديث طويل، مقسم إلى جمل قصيرة، تحتوي كل جملة منها على حكمة أو مثال، ومما ورد فيه: «الصلاة قربة كل تقي، والحج جهاد كل ضعيف، وجهاد المرأة حسن التبعل.....» الحديث. والحديث أمارات الضعف والتلفيق بادية عليه رواية ودراية: أما رواية: فلم يُخَرِّجْ في مصادر السنة المعتمدة عند أئمة فن الحديث من الصحاح أو السنن أو المسانيد، وقد نقبت عليه في المئين من مصادر الحديث والأثر مما يُعني بالأخبار المسندة فأبت منها بخفي حنين. وأما دراية: فإن لغته ظاهرة التلفيق والتجميع، مع بعده عن اللغة النبوية القابضة على قلب البلاغة النابض بين يديها، كما أن فيه من العبارات ما يخالف نصوصًا من الكتاب والسنة الصحيحة؛ من مثل عبارة: «قلة العيال أحد اليسارين»، و: «من ضرب بيده عند المصيبة حبط عمله».

(٣) انظر مبحث الهدى والضلال والختم والطبع في: المقالات (١/ ٣٢٣، ٣٢٤)، والإبانة (ص ١٩٨، ٢٠١)، وأصول الدين (ص ١٤٠، ١٤٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٥)، والإرشاد (ص ٢١٠، ٢١٤، ٢٥٤)، =

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] ^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الأعراف: ١٧٨].

وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ وُرُودَ الْهِدَايَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي قَدَّمْنَاهُ؛ فَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وَقَدْ قَالَ السَّلَامُ: «بُعِثْتُ رَاعِيًا وَلَيْسَ لِي مِنْ أَمْرِ الْهِدَايَةِ شَيْءٌ» ^(٢).

وَقَدْ وَرَدَتْ بِمَعْنَى الْبَيَانِ، وَنَضَبِ الْأَدِلَّةِ؛ كَقَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ ^(٣) وَ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ ^(٤) نَهْدَى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا [الشورى: ٥٢] وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

= و غاية المرام (ص ٢٢٥)، والكامل (ل ١٩٨/ب، ٢٠١/أ)، وشرح المقاصد (٤/٣٠٩، ٣١١)، وشرح المواقف (٨/١٨٧، ١٩٢)، ونشر الطوابع (ص ٢٨٧، ٢٩٠)، وحجج القرآن (ص ٢١)، وحز الغلاصم في إفحام المخاصم (ص ٤٨). وعن موقف المعتزلة انظر: رسائل الجاحظ (ص ١٢)، والانتصار (ص ١٨١، ١٨٣)، والمنهاج في أصول الدين (ص ١١)، والكشاف (١/١٤٤، ١٥٥، ١٦٢)، (٢/٤٢٦)، (٣/٢٢٨، ٤٦٨)، (٤/٢٨)، والمغني (١٣/١٠٣)، ومتشابه القرآن (ص ٥١، ٥٤، ٢١١، ٢٤٧، ٢٨٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤٧٩)، ٥٥٧، ٦٠٥، ٦١١، ٦٥٤)، والرد على المجبرة (ص ٨١، ٨٣)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٢، ١١٥)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ١٠٠، ١٠١)، والإبانة عن مذهب أهل العدل (ص ٢٤).
وأيضاً: تأويلات أهل السنة (ص ٤٣)، وشرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة للبياضى (ص ٢٢)، والفصل (٣/٤٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٢، ١٠٦)، ومناهج الأدلة (ص ٢٣٥)، وشفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص ٨٨).

(١) مقدمة أبي القاسم لهذا المبحث مطابقة لكلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢١٠، ٢١١).

(٢) لم أقف عليه في مصادر الحديث والأثر على كثرة ما بحثت عنه فيه.

(٣) جزء من الآية: (١٨٥) من سورة البقرة، وقد وصف الله التوراة والإنجيل بهذا الوصف فقال: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ^(٢) مِنْ قَبْلِ هُدًى لِلنَّاسِ [الآيتان: ٣، ٤] من سورة آل عمران، وقال في وصف التوراة: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٩١] من سورة الأنعام.

(٤) في الأصل: «ولكن جعلناه هدى نهدي به من نشاء من عبادنا»!

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَقَوْلُهُ: «مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ لِلْسَّعَادَةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ» الْحَدِيثُ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ الْهِدَايَةِ وَالْإِضْلَالِ، وَوُقُوعِ الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ الْمُشْتَبِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥٢] وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِهْتِدَاءَ لَا يَحْصُلُ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ وَلَا يَمْتَنِعُ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]؛ أَيُّ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ وَأَصَوَّبُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] أَيُّ: لَمْ يَتَبَيَّنْ.

وَقَدْ وَرَدَتِ الْهِدَايَةُ بِمَعْنَى إِرْشَادِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ إِلَى مَسَالِكِ الْجَنَانِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ① سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿[محمد: ٤، ٥]؛ أَيُّ: سَيُرْشِدُهُمْ إِلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَالْجَنَّةِ.

وَقَوْلِهِ: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣]؛ أَيُّ: اسْلُكُوا بِهِمْ نَحْوَهَا.

وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: مِنَ التَّقْدِيمِ، وَالْعُنُقُ يُسَمَّى الْهَادِي؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْبَدَنِ، وَهَوَادِي الْوَحْشِ: اسْمٌ لِلْمُتَقَدِّمَاتِ مِنْهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِمَالَةِ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُدَيْتِ الْعُرُوسُ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمِنْهُ الْهَدِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا تُمَالُ [١/١٣٢] مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، وَكَذَلِكَ الْهَدْيُ؛ لِأَنَّهَا تُسَاقُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ يَتَهَادَى بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» ② أَيُّ: يَتَمَائِلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا هُذْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَاهْدُوهُمْ﴾؛ مَعْنَاهُ: قَدِّمُوهُمْ وَأَمِيلُوهُمْ وَسُوقُوهُمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٨٥] أَيُّ: دَعَوْنَاهُمْ، وَقَضَيْنَا عَلَيْهِمُ الْأَدْلَةَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْهِدَايَةُ لَفْظَةٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي الْمَعْنَيْنِ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا، أَيُّ: خَلَقَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْفِيقَ

(١) انظر في معنى الهداية وشواهداها: القرطبي: جامع أحكام القرآن (١/١٤٧).

لَهُ، وَشَرَحَ الصَّدْرَ وَإِمَالَةَ الْقَلْبِ إِلَى الْحَقِّ.

وَالثَّانِي: الْبَيَانُ وَالِدَّعْوَةُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَكَذَلِكَ أَضَافَ الْهِدَايَةَ إِلَى الْقُرْآنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِهْتِدَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الإسراء: ٩٧، الكهف: ١٧] وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ وَشَرَحَ الصَّدْرُ؛ كَمَا قَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وَأَمَّا الدَّعْوَةُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ: فَإِنَّهُ يُسَمَّى هِدَايَةً تَوْشَعًا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَوْصِلَ إِلَى الشَّيْءِ وَالسَّبَبَ لَهُ بِاسْمِ الْمُسَبَّبِ، وَقَدْ قَالَ أَيْمَةُ اللُّغَةِ: الْهِدَايَةُ مَعْنَاهَا الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ، وَاشْتِقَاقُ الْكَلِمَةِ إِمَّا مِنَ التَّقْدِيمِ، أَوْ مِنَ الْإِمَالَةِ وَالْإِرْشَادِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّوْفِيقِ وَخَلْقِ الْإِيمَانِ، فَإِذَا وَقَعَ الْإِهْتِدَاءُ عِنْدَهَا فَتَكُونُ هِدَايَتُهُ مُنْجَحَةً، وَإِلَّا فَتَكُونُ إِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ؛ وَمِنْهُ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي هَدَىٰ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً ۚ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤].

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

وَقَالَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر: ٤٢] وَالْكَلَامُ فِي الضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ كَالْكَلَامِ فِي الْهُدَى وَالْهِدَايَةِ.

وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ: فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُضِلَّهُ بِصَدْرِهِ ضَيْقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ وَقَدْ أَضَافَ الْإِضْلَالَ إِلَى الْأَضْنَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] مِنْ حَيْثُ يَضِلُّ النَّاسُ بِسَبَبِهَا، وَكَذَلِكَ أَضَافَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]؛ وَمَعْنَاهُ: دَاعٍ إِلَى الْبَاطِلِ بِالْوَسْوَسَةِ وَالتَّرْيِينِ.

وَالْآيَاتُ الَّتِي تَمَسَّكْنَا بِهَا فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا التَّوْفِيقَ، وَخَلَقَ الْإِيمَانَ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى الدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [يونس: ٢٥]؛ فَجَمَعَ بَيْنَ الدَّعْوَةِ وَالْهَدَايَةِ، وَعَلَّقَ الْهَدَايَةَ بِالْمَشِيشَةِ، وَإِقَامَةَ الْحُجَّةِ، وَنَضَبَ الْأَدِلَّةَ، وَإِرْشَادَ أَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى الْجَنَّةِ - كُلُّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ ذَلِكَ بِالْمَشِيشَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَضَبُ الْأَدِلَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ مَعَ الدَّعْوَةِ، هَلْ هُوَ نِعْمَةٌ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: قَدْ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ.
وَاخْتَلَفُوا فِي النِّعْمَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ:

فَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمَةٌ أَصْلًا، وَإِنَّ اللَّهَ خَوَّلَهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا فَإِنَّمَا هِيَ فِتْنَةٌ وَمَكْرٌ، يُوصِّلُهُمْ بِذَلِكَ إِلَى الْعِقَابِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ۖ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥، ٥٦]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ^(١).

وَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ: لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ نِعْمُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا^(٢).

وَقَالَ الْقَاضِي: «حَقِيقَةُ النِّعْمَةِ هِيَ اللَّذَّةُ، وَالْكَفَّارُ مِنْ أَهْلِ النِّعْمَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الْآيَاتُ وَالْحُجَجُ فِي صُورَةِ النِّعَمِ، فَإِنْ وَفَى الْمُكَلَّفُ حَقَّهَا، وَأَحْسَنَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ، وَتَدَبَّرَ وَتَفَكَّرَ فِيهَا، مُسْتَرِشِدًا مُسْتَبْصِرًا مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، فَهِيَ فِي حَقِّهِ نِعْمَةٌ مُوصِّلَةٌ إِلَى الْحَقِّ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]، [١٣٢/ب] وَإِنْ لَمْ يُوفَّ حَقَّهَا وَأُضْرَبَ عَنْهَا، مُسْتَكْبِرًا مُسْتَهْزِئًا فَذَلِكَ فِتْنَةٌ فِي حَقِّهِ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِ، مُوصِّلَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ لَهُ مِنَ الشَّقَاوَةِ فِي عِلْمِ اللَّهِ.

(١) خلافًا لما رجحه الجويني في الشامل من أن مذهب المخلصين: أن «ما يحصل للكفار من تناول اللذات وبلوغ الشهوات ونيل المقاصد - هي نعم عليهم، وهم مطالبون بشكرها، معاقبون على جحدها وكفرها، وهو الصحيح». انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/١٩٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٧٧). وانظر مناقشة مذهب المعتزلة في مسألة الإنعام على الكفار في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ - ب).

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي مَلَاذِ الدُّنْيَا إِنَّمَا تَنْتَهِضُ نِعَمًا فِي حَقِّ مَنْ اسْتَعْمَلَهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَابْتِغَاءِ مَرْضَاتِهِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُوفِّ حَقَّهَا، فَتَكُونُ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ، مُوصِلَةً إِلَى الْعَذَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نُمِيعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ^(١) [لقمان: ٢٤]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ يَعْنِي: لَمْ يَشْكُرِ النَّاسُ عَلَيْهَا، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا أُوتِيَ الْمَالُ لِفَضْلِهِ وَكَفَاءَتِهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾.

وَفِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى الْمَعْنِيِّينَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمَا.

وَالنِّعْمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ: مَا تُوَصِّلُكَ إِلَى الْمُنْعِمِ.

وَالنَّقْمَةُ: مَا تَحْجُبُكَ عَنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ: الْهِدَايَةُ أَنْفَعُ مِنَ الْآيَةِ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]؛ يَعْنِي: طَرِيقَةَ الْإِسْلَامِ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قُرَيْشٍ، ﴿لَأَشْقَيْنَهُم مَّاءَ غَدَقًا﴾ ^(٢) لِنَفْسِهِمْ فِيهِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَيُّ: لَرَجَعُوا إِلَى عِلْمِي فِيهِمْ» ^(٣).

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْآيَاتِ وَالرُّسُلِ؛ فَإِنَّهَا رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ، وَفِتْنَةٌ لِّآخَرِينَ، فَيَوْصِلُهُمْ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ، وَهَذَا بَيَانُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْهِدَايَةَ الْحَقِيقِيَّةَ هِيَ التَّوْفِيقُ: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - أَضَافَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً، وَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ أُخْرَى؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وَقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَلَيْسَ الْمُثَبَّتُ هُوَ الْمَنْفِيُّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَنْفِيَّ عَنْهُ الْهِدَايَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَذَلِكَ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَالْأَكِنَّةُ وَالْغِشَاوَةُ: فَهِيَ مَوَانِعُ مِنَ الْإِيمَانِ ^(٣)، وَمَضْمُونُ الْآيَاتِ وَفَحْوَاهَا وَقَرَائِنُهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَوَانِعُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٤) خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴿[البقرة: ٦، ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٥٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾؛ يَعْنِي: لِئَلَّا يَفْهَمُوهُ، ﴿وَفِي أَعْيُنِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «ثُمَّ نَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ» !.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ فِي مِظَنَّتِهِ مِنْ مَصَادِرِ التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ.

(٣) انْظُرْ: ابْنُ الْأَمِيرِ: الْكَامِلُ فِي اخْتِصَارِ الشَّامِلِ (ل ١٩٩/ب).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ» وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْآيَةِ: ٢٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَمِنَ الْآيَةِ: ٤٦ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ تَبَعًا لِتَذْيِيلِ الْمُصَنِّفِ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي أَعْيُنِهِمْ وَقْرًا﴾ الْآيَةِ.

الْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوا إِذَا أَبَدًا ﴿ [الكهف: ٥٧] وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِاِقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ؛ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَنَقَلِبُ أَفْئِدَتِهِمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠]، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هَذِهِ الْمَوَانِعَ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ ابْتِدَاءً، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهَا؛ عُقُوبَةً لَهُمْ؛ لِإِضْرَابِهِمْ عَنِ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَحُجَجِهِ؛ وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَقَهُمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ [المائدة: ١٣]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٥].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ مَنَعَهُمْ مِنْهُ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ هِمَّةُ الْإِيمَانِ وَطَلَبِ الرُّشْدِ، لَصَادَفُوا الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَالتَّوْفِيقِ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَتَدَبَّرُوا، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي الْآيَاتِ، وَكَذَّبُوا الرُّسُلَ، وَاسْتَمَعُوا إِلَيْهِمْ اسْتِمَاعَ مُتَعَنِّتٍ، طَالِبٍ لَطْعَنِ؛ أَوْرَثَهُمْ ذَلِكَ خَتْمًا عَلَى الْقَلْبِ وَطَبْعًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ٤٢]؛ أَيْ: لَا يَسْتَعْمِلُونَ عُقُولَهُمْ فِي النَّظَرِ فِي الْآيَاتِ وَالْأَلْفَافِ بِالْمَوَاعِظِ.

ثُمَّ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَعْرَاضٌ غَيْرُ بَاقِيَةٍ، بَلْ هِيَ تَحْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَوْ هَدُّوا لِلرَّشَادِ، لَأَدْعَنُوا لِلْحَقِّ، وَاسْتَبْصَرُوا؛ فَتَرْتَفِعَ الْمَوَانِعُ، وَتَبَدَّلَ بِالتَّوْفِيقِ وَالْهُدَايَةِ، وَمَا هَذَا إِلَّا كَالْقَاعِدِ الْمَأْمُورِ بِالْقِيَامِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ كَالْمَانِعِ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَلَوْ أَرَادَ الْقَاعِدُ الْقِيَامَ لَصَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ عَلَى الْفَوْرِ، وَكَذَلِكَ يَتَبَدَّلُ الْخَتْمُ بِالتَّوْفِيقِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكويد: ٢٩]، فَإِلَى اللَّهِ الْمُنتَهَى، فَلَوْ وَفَّرَ دَوَاعِيَهُمْ لِلْإِيمَانِ وَالْإِدْعَانِ، لَأَرَادُوا الْإِيمَانَ، هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ فَالْمَشِيئَةُ تَسْتَدُ إِلَى الدَّوَاعِيِ الضَّرُورِيَّةِ. وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ الْخَتْمِ وَالطَّبْعِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَسْمِيَةُ اللَّهِ الْكُفْرَةَ بِنَبْزِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ^(١).

وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُمدِّحُ بِاِقْتِدَارِهِ عَلَى تَقْلِيلِهِ [١/١٣٣] الْقُلُوبَ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ،

(١) انظر: الحياط: الانتصار (ص ١٨٢)، وأيضًا: الأشعري: مقالات (١/٣٢٣)، والشريف الجرجاني: شرح المواقف (٨/١٨٧).

وَأَحَدُنَا لَا يَعْجِزُ عَنِ التَّسْمِيَّاتِ وَالتَّلْقِيَّاتِ، فَمَا وَجْهُ اسْتِثْنَاءِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِهَذَا^(١).
وَحَمَلَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنَهُ الْخَتَمَ وَالطَّبْعَ عَلَى إِظْهَارِ سِمَةٍ وَعَلَامَةٍ عَلَى قُلُوبِ الْكَفَرَةِ لِتَمِيزِ
الْمَلَائِكَةِ النَّازِلُونَ بِالرَّحْمَةِ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَبَيْنَ قُلُوبِ الْأَبْرَارِ، فَلَا تَخْتِمَ عَلَى قُلُوبِ الْكُفَّارِ^(٢)
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ مُخَالَفٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ وَفَحْوَاهُ؛ فَإِنَّ الْآيَاتِ نُصُوصٌ فِي أَنَّ اللَّهَ يَصْرِفُ
بِالطَّبْعِ وَالْخَتَمِ أَقْوَامًا عَنْ سَنَنِ الرَّشَادِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿ أَكِنَّةٌ أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾^(٣) مَعْنَاهُ: لِئَلَّا يَفْقَهُوهُ،
وَلَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَفْزَعُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَقُولُونَ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].
وَقَالَ عليه السلام لَأُمِّ سَلَمَةَ: « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِنْ
شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَزَاغَهُ »^(٤).

وَلَقَدْ اعْتَرَفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّ الْخَتَمَ وَالطَّبْعَ مَوَانِعُ، غَيْرَ أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ مِنَ اللَّهِ
لَأَصْحَابِ الْجَرَائِمِ.

وَمِمَّنْ صَارَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدِ الْبَصْرِيِّ^(٥)، وَقَالَ: إِذَا عَاقَبَ اللَّهُ مُكَلَّفًا
بِالطَّبْعِ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ وَلَا مَنْهِيًّا عَنِ الْكُفْرِ^(٦).
قَالَ بَكْرُ بْنُ أَخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ^(٧): « الْخَتَمُ وَالطَّبْعُ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِخْلَاصِ »^(٨).

(١) انظر هذا الجواب في: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤)، واستدل على جوابه بقوله تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾.

(٢) انظر: الكشف (١/ ١٥٥)، ومتشابه القرآن (١/ ٥١، ٥٤)، والقلائد (ص ١٠١)، والمقالات (١/ ٣٢٣)،
والإرشاد (ص ٢١٤)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٣) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٣، ٢١٤).

(٤) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر: باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، حديث: (٤٩٢٣).
(٥) عبد الواحد بن زيد البصري: من أصحاب الحسن البصري، زاهد صوفي، متروك الحديث، له رواية في مصنفات
ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله والمنامات والهواتف وغيرها.

(٦) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكامل (ل ١٦٤/ أ)،
(١٩٩/ ب)، وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

(٧) بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد البصري: إليه تنسب طائفة البكرية، كان يوافق النظام في قوله: « إن الإنسان
هو الروح، لا هذا القلب الذي تكون الروح فيه »، وكان يقول في التولد بقول أهل السنة، وكان ينفرد بضلالات
تكفره بها الكافة. انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والتبصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩).

(٨) انظر: المقالات (١/ ٣٤٢)، والفرق (ص ٢١٢)، وشفاء العليل (ص ٨٨)، والكامل (ل ١٩٩/ ب)،
وشرح المواقف (٨/ ١٨٧).

وَحُكِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَانِعٌ مِنَ الْإِخْلَاصِ دُونَ الْإِيْمَانِ وَالْإِخْلَاصِ^(١)، الْمَطْبُوعُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيْمَانِ^(٢).

وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِآيَاتِ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّهَا عُقُوبَاتٌ قَدْ تَلَوْنَا بَعْضَهَا؛ وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

وَقَوْلُهُ عليه السلام: «مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً فَقَدْ اسْوَدَّ ثُلُثُ قَلْبِهِ»^(٣) الْحَدِيثُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: «الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَنَحْوُهُمَا خِذْلَانُ مِنَ اللَّهِ وَقَطْعٌ لِلْأَلْطَافِ»^(٤).

وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ عَلَى أُصُولِهِمْ؛ فَإِنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْإِيْمَانِ مَعَ الْأَمْرِ بِهِ قَبِيحٌ، وَمُعَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ حَسَنَةٌ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الطَّبْعُ قَبِيحًا حَسَنًا، وَمِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ وَإِزَاحَةُ الْعِلَلِ وَالْإِمْدَادُ بِالْأَلْطَافِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ يَجُوزُ مُعَاقِبَتُهُمْ بِرَدِّ التَّوْبَةِ وَلَا يَقْبَلَهَا مِنْهُمْ^(٥).

وَقَالُوا: حَتَمٌ عَلَى اللَّهِ قَبُولُهَا مِنَ الْمُكَلَّفِ.

قُلْنَا: وَحَتَمٌ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ أَنْ يَفْعَلَ بِالْمُكَلَّفِ كُلِّ لُطْفٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا عَلَى أُصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ: فَالْخَتْمُ وَالطَّبْعُ كَالسَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ^(٦)، وَمَا أَسْرَعَ إِزَالَتَهَا بِالتَّذْكِيرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلٍ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلٍ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ».

(١) كذا بالأصل.

(٢) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (١٨٧/٨).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٢٣/٣)، (٦٦٢٠)، بنحوه، ولم أقف على اللفظ الذي ذكره المصنف هنا.

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٣٢٨/١).

(٥) هذا الجواب مما استفاده الأنصاري من كلام شيخه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/أ - ب).

(٦) انظر: ابن فورک: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣).

فَقَامَ رَجُلٌ وَقَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! فَقَالَ: «اعْمَلُوا فِكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْفَافِ مُخْتَلِفَةً قَالَ فِي بَعْضِهَا: «إِذَا خَلَقَهُ لِلْجَنَّةِ اسْتَغْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِذَا خَلَقَهُ لِلنَّارِ، اسْتَغْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَمُوتُ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ؛ فَيَدْخِلُهُ اللَّهُ النَّارَ».

قُلْتُ: وَالَّذِي يُؤَيِّدُ هَذَا مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]،

الْآيَتَيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُتُبِ اللَّهُ لَكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُتُبِ اللَّهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ»^(١).

وَقَالَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رُقِيَ كُنَّا نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةٌ كُنَّا نَتَدَاوَى بِهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ»^(٢).

وَعَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدَّثَنِي؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ عَنْ قَلْبِي، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَإِنْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ [١٣٣/ب] النَّارَ».

قَالَ: «وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَحَدِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَا مِثْلَ هَذَا».

قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَدْ نَجَزَ غَرَضَنَا مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِيهِ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ بَعْضَ الْإِطْنَابِ لِشِدَّةِ

الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه أحمد في المسند: (ح ٢٦٦٩)، والترمذي: (ح ٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، والحاكم: (ح ٦٣٠٤).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٨٥)، (ح ٨٧، ٨٨)، والطبراني: المعجم الكبير (٣/١٩٢).

الْقَوْلُ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ وَذُكُوهَا^(١)

العَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَقُدْرَتُهُ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَتِ الْجَبَرِيَّةُ إِلَى نَفْيِ الْقُدْرَةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَا يُسَمَّى فِعْلاً لِلْعَبْدِ أَوْ كَسْبًا لَهُ فَعَلَى التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَابِ الْقُدْرَةِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ارْتَعَدَتْ يَدُهُ، ثُمَّ إِنَّهُ حَرَكَهَا قَصْدًا؛ فَإِنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَالَتَيْهِ فِي الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَالْحَرَكَةِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ حَالَتَيْ الْاضْطِرَارِ وَالِاخْتِيَارِ مَعْلُومَةٌ عَلَى الضَّرُورَةِ، وَيَسْتَحِيلُ رُجُوعُهَا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَرَكَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا؛ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ مُمَاثِلَةٌ لِلِاخْتِيَارِ قَطْعًا؛ إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ ذَهَابٌ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَانْتِقَالٌ إِلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِحَقِيقَةِ الْكَسْبِ، وَصَرْفِهِ إِلَى الْمُكْتَسِبِ، أَوْ إِلَى الْفِعْلِ الْمُكْتَسِبِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ، وَلَا وَجْهَ لِادِّعَاءِ افْتِرَاقِهِمَا بِصِفَةِ مَجْهُولَةٍ تُدْعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْسِمُ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِتَمَاطُلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ، فَإِذَا لَمْ تَرْجِعِ التَّفْرِقَةُ إِلَى الْحَرَكَتَيْنِ صَرْفَهُمَا إِلَى صِفَةِ الْمُتَحَرِّكِ.

ثُمَّ نَسْلُكُ بَعْدَ ذَلِكَ سَبِيلَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ فِي إِبْثَابِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا سَبَقَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ إِبْثَابِ الْأَعْرَاضِ؛ فَنَقُولُ:

يَسْتَحِيلُ رُجُوعُ التَّفْرِقَةِ إِلَى نَفْسِ الْمُكْتَسِبِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَأَسْتَمَرَّتْ صِفَةُ النَّفْسِ مَا دَامَتِ النَّفْسُ، وَإِذَا رَجَعَتِ التَّفْرِقَةُ إِلَى زَائِدٍ عَلَى النَّفْسِ، لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ الزَّائِدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا أَوْ عَرَضًا، وَالْحَالُ الْمُتَحَرِّكُ لَا تَطْرَأُ عَلَى الْجَوْهَرِ، بَلْ تَتَّبِعُ مَوْجُودًا طَارِئًا؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الزَّائِدُ عَرَضًا فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ قُدْرَةً؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ صِفَةٍ

(١) انظر مبحث الاستطاعة وما يتعلق به في: المقالات (١١٦/١، ١٤٨، ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠٦، ٣٤٠)، واللمع (ص ٩٢ - ١٠١)، والإبانة (ص ١٨٥)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٣ - ٣٢٥)، والإنصاف (ص ٤٤ - ٤٥)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٧)، والعالم (ص ٨٣)، وغاية المرام (ص ٢٤٥)، والكامل في اختصار والشامل (ل ١٤٦/أ). وعن موقف المعتزلة انظر: الانتصار (ص ٦١) (المطبعة الكاثوليكية)، ومتشابه القرآن (ص ٤١ - ٤٢، ٥٠، ٨٠ - ٨١، ٢٧٣، ٣٧٧، ٥١٨، ٦٨٦، ٧٠٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/١٦٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤٠٨)، والرد على المجبرة القدرية (ص ٥٢). وأيضًا: التعرف على مذهب أهل التصوف للكلاباذي (ص ٤٦ - ٤٨)، والماتريدي: شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة لليياضي (ص ٩)، الفصل (٢٤/٣)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٥)، وشرح الطحاوية (ص ٤٨٨)، واعتقاد الإمام المبجل للتميمي (ص ٢٩٩)، والشرح المبسط على الفقهاء الأكبر والأوسط (ص ١٠٢).

مِنْ صِفَاتِ الْمُكْتَسِبِ غَيْرُ الْقُدْرَةِ إِلَّا وَيُتَصَوَّرُ ثُبُوتُهَا مَعَ انْتِفَاءِ الإِقْتِدَارِ؛ كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا، وَتَنْتَفِي مُعْظَمُ الصِّفَاتِ الْمُغَايِرَةِ لِلْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ، وَالْإِرَادَةَ، وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ يُتَصَوَّرُ انْتِفَاؤُهَا مَعَ ثُبُوتِ الإِقْتِدَارِ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ مَنْ اسْتَمَرَّتْ بِهِ الْغَفْلَةُ قَدْ يَفْعَلُ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ.

وَأَمَّا الْحَيَاةُ: فَإِنَّهَا لَا تَنْتَفِي مَعَ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِهَا. وَإِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أَدْرَكْنَاهُ وَبَحَثْنَا عَنْ عِلَّتِهِ وَمُوجِبِهِ يَثْبُتُ مِنْ غَيْرِ مُقْتَضٍ، كَانَ ذَلِكَ تَسْبِيًّا إِلَى نَفْيِ الْأَعْرَاضِ أَجْمَعَ؛ فَإِنَّهُ جَائِزُ الثُّبُوتِ وَالْإِنْتِفَاءِ، ثُمَّ اخْتَصَّ بِالثُّبُوتِ فَافْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ لَا مَحَالَةَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ صَرَفَ التَّفْرِقَةَ إِلَى سَلَامَةِ الْبِنْيَةِ وَصِحَّةِ الْجَارِحَةِ؟! قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ مِنْ أَوْجِهِ: أَقْرَبُهَا إِلَى غَرَضِنَا: أَنَّ الصَّحِيحَ الْبِنْيَةَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَحْرِيكِ يَدِ نَفْسِهِ قَصْدًا، وَبَيْنَ تَحْرِيكِ الْغَيْرِ يَدَهُ، وَإِنْ كَانَتْ بِنْيَةُ يَدِهِ فِي الْحَالَتَيْنِ سَوَاءً، أَوْ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ نَقُولُ: الْحَالَةُ الَّتِي أَحْسَسْنَاهَا وَصَرَفْنَا التَّفْرِقَةَ إِلَيْهَا إِنَّمَا هِيَ مُدْرَكَةُ حَالَةِ الْإِكْتِسَابِ لَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ فَإِنَّمَا هِيَ حَاصِلَةٌ قَبْلَهَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْبِنْيَةَ إِنَّمَا تُعْلَمُ ضَرْبٌ مِنَ التَّأَلُّفِ وَالتَّرَكُّبِ، وَكُلُّ تَرَكُّبٍ وَتَأَلُّفٍ يَخْطُرُ لِلْعَاقِلِ فَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْجَمَادَاتِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْقَادِرِينَ لَهَا؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ - فِي ثُبُوتِ ضَرْبٍ مِنَ الْأَكْوَانِ - الْحَيَاةُ، وَمَا مِنْ تَرَكُّبٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ لِلْعَجْزَةِ.

وَأَمَّا الصَّحَّةُ: فَإِنْ أُريدَ بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الْبِنْيَةِ، فَقَدْ وَضَحَ الْمَقْصِدُ فِيهِ، وَإِنْ عُنيَ بِهَا مَعْنَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؛ مِنَ الْقُدْرَةِ، فَذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْعِبَارَةِ وَمُوَافَقَةٌ فِي الْمَعْنَى.

كَذَلِكَ سَلَامَةُ الْبِنْيَةِ: إِنْ أُريدَ بِالْآفَاتِ الْعَجْزُ، فَلَا تَصِحُّ السَّلَامَةُ مِنْهَا إِلَّا بِمَعْنَى تَكُونِ مَانِعًا لَهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْقُدْرَةُ، فَإِمَّا أَنْ نَسْلَمَ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى يُنَافِيهَا - فَذَلِكَ مُحَالٌ، عَلَى أَنَّ انْتِفَاءَ الْآفَاتِ إِشَارَةٌ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ، وَالنَّفْيُ لَا يُوجِبُ حُكْمًا ثَابِتًا.

وَإِنْ فُسِّرَ الصَّحَّةُ بِالْحَيَاةِ: كَانَ مُحَالًا؛ لِإِنْقِسَامِ الْأَحْيَاءِ إِلَى الْقَادِرِينَ وَالْعَجْزَةِ.

وَإِنْ فُسِّرَ بِالْحَيَاةِ وَضَرْبٍ مِنَ الْبِنْيَةِ: فَذَلِكَ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَإِذَا أُبْطِلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ تَعَيَّنَ التَّنْصِيفُ عَلَى الْقُدْرَةِ، هَذَا سَبِيلُنَا فِي إِثْبَاتِ كُلِّ عَرَضٍ

نُنازعُ فيه، ثُمَّ اعْتَرِفَ بِأَنَّ الْعَالِمَ أَوْ الْمُتَحَرِّكَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْمَعَانِي [١٣٤/أ]، ثُمَّ طَالِبِنَا بِتَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

ثُمَّ نَقُولُ: كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا فِي حُكْمِ الْمُحِيطِ بِالْمَعْلُومِ، فَوَجَبَ^(١) أَنْ يَكُونَ الْمُوَجِبُ لَهُ فِي حُكْمِ الْإِحَاطَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُوَجِبُ لِلتَّحَرُّكِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَرَكَةً وَانْتِقَالًا، كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: الْمُكْتَسِبُ لِلْحَرَكَةِ يُدْرِكُ فِي نَفْسِهِ حَالَ الْقَادِرِيَّةِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَجِبُ لِذَلِكَ قُدْرَةً.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ لِلْقُدْرَةِ أَثَرٌ.

قُلْنَا: لَا يَتَوَقَّفُ إِدْرَاكُ حَالِ الْقَادِرِيَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَثَرِ؛ كَمَا لَا يَتَوَقَّفُ كَوْنُهُ عَالِمًا مُدْرِكًا عَلَى الْأَثَرِ.

ثُمَّ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تُوجَدُ إِلَّا مَعَ الْأَثَرِ وَالِاتِّصَافِ بِهِ، فَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ تُوجَدُ الْحَرَكَةَ وَتَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ وُجُوهِهَا، وَالْمُكْتَسِبُ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اتِّصَافًا بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ وَاتِّصَافًا بِالْمَقْدُورِ أَيْضًا، وَتَتَعَلَّقُ قُدْرَتُهُ بِوَجْهِهِ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ إِنْ وُجِدَا فَإِنَّمَا يَتَعَلَّقَانِ بِوَجْهِهِ دُونَ وَجْهِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَصْرِفُ التَّفْرِقَةَ إِلَى إِرَادَةِ الْحَرَكَةِ وَاخْتِيَارِهِ؟!

قُلْنَا: الْعَاجِزُ وَالْمُقْعَدُ كَمَا قَدْ يُرِيدُ الْحَرَكَةَ الضَّرُورِيَّةَ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَا يَجِدُهُ عِنْدَ اكْتِسَابِ الْحَرَكَةِ، عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ يَجِدُهَا فِي قَلْبِهِ، وَالْقُدْرَةَ يَجِدُهَا فِي يَدِهِ أَوْ فِي جَوَارِحِهِ، فَنَقُولُ: الذَّاهِلُ عَنْ حَرَكَاتِ جَوَارِحِهِ فِي اكْتِسَابِ الْحَرْفِ، وَحَرَكَاتِ لِسَانِهِ فِي النُّطْقِ وَالطَّعَامِ، وَحَرَكَاتِ أَجْفَانِهِ - يُدْرِكُ تَفْرِقَةً فِي أَعْمَالِهِ فِي حَالِ ذُهُولِهِ وَغَفْلَتِهِ وَارْتِقَادِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، وَالذُّهُولِ وَالْغَفْلَةُ يُنَافِيَانِ الْإِرَادَةَ دُونَ الْقُدْرَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ حَالَ الْقَادِرِينَ لَا يَجُوزُ إِسْنَادُهَا إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْبِنْيَةِ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أَصْلِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْحَيَاةِ بِنْيَةً مَخْصُوصَةً لَا يَسُوعُ ثُبُوتَهَا لِلْمَيِّتِ^(٢)،

(١) كلمة: «فوجب» بهامش الأصل.

(٢) انظر: المغني (٣٣/٧)، (٣٣٨، ٣٣٥/١١)، وشرح نهج البلاغة (٢٤٢/٢)، وأصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والفصل (٥٩/٣)، والغنية في أصول الدين (ص ٩٦)، وشرح المواقف (٢١٥/٢)، وتنزيه الأنبياء (ص ١٠١). وانظر مناقشة هذا الرأي في: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/أ)، (أ/١٦١)، ولباب المحصل (ص ٦٩).

فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ الْقَادِرِينَ بِضَرْبٍ مِنَ الْبُنْيَةِ لَا يَثْبُتُ لِلْأَحْيَاءِ مِنَ الْقَادِرِينَ، وَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَا مِنْ بُنْيَةٍ إِلَّا وَيَجُوزُ تَصْوِيرُهَا لِلْجَمَادَاتِ.

فَإِنْ قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ: الْبُنْيَةُ تَرْجِعُ إِلَى التَّأْلِيفِ، وَالتَّأْلِيفُ يَخْتَصُّ حُكْمُهُ بِمَحَلِّهِ كَسَائِرِ الْأَكْوَانِ؛ فَإِنَّهَا يَثْبُتُ حُكْمُهَا لِلْجُمْلَةِ^(١).

وَهَذَا تَحَكُّمٌ، مَنْ يُسَلِّمُ لَهُ أَنَّ حُكْمَ الْقُدْرَةِ يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَلَيْنَ سَاغَ قِيَامُ تَأْلِيفٍ وَاحِدٍ بِجُزْأَيْنِ، فَلَمْ لَا يَجُوزُ صَرْفُ حُكْمِ التَّأْلِيفِ وَالتَّرْكِيبِ إِلَى جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَلَيْنَ سَاغَ لِهَذَا الْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْمُدْرِكُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْقَادِرُ هُوَ الْحَيُّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ.

ثُمَّ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ: أَنَّا نَعْلَمُ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَذُّرُهُ مِنْ بَعْضٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِ مَنْ يَتَأْتَى الْفِعْلُ مِنْهُ بِحَالَةٍ يُفَارِقُ بِهَا مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ يَبْطُلُ عَلَيْهِ بِالْمَمْنُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَصْلِهِ.

فَإِنْ قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ.

وَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنْهُ لِلنَّقْضِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ ادَّعَى أَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ، وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ تَعَذُّرُ الْفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْقَادِرِينَ، فَمَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ النَّقْضِ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَثَابَةِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ نَقْضِ دَلِيلِهِ: إِنَّمَا أَنْقَضُ دَلِيلِي لِكَذَا أَوْ كَذَا.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ الْحُكْمُ بِاقْتِدَارِ الْمَمْنُوعِ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْعَاجِزُ قَادِرٌ؛ مِنْ حَيْثُ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَأْتِي الْفِعْلُ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ قَادِرًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الدَّلِيلِ انْعِكَاسُهُ، فَلَوْ أُلْزِمَ الرَّجُلُ تَأْتِي الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الْإِقْتِدَارِ، لَكَانَ ذَلِكَ نَقْصًا؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ وَأَنْ يَطْرِدَ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ انْعِكَاسِهِ.

قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ فِي إِثْبَاتِ حُكْمِ الْقَادِرِينَ عَلَى تَأْتِي الْفِعْلِ فَحَسَبُ، بَلْ عَوَّلَ عَلَى تَأْتِي

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣/٧، ٤٠)، (٤٧/٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (٥٠٣/١)، وديوان الأصول (٨٤، ٨٦، ١٠١)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ١٥١، ٢١٩، ٢٢٤).

الفِعْلِ مِنْ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ وَتَعَذُّرِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَيَتَعَلَّقُ كَلَامُهُ بِنَفْيِ وَإِثْبَاتِ وَتَقْرِيرٍ، وَمِنْ اسْتَدِّ دَلِيلُهُ فَقَدْ التَزَمَ مُوجِبَ قَوْلِهِ فِي الشَّقِّينِ وَالطَّرَفَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ: تَأْتِي الْفِعْلُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِحَالٍ.

كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيْهًا بِلَفْظٍ غَيْرِ عَاصِمٍ عَنِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ التَّعَذُّرَ يَتَحَقَّقُ فِي الْمَمْنُوعِ بِحَسَبِ تَحَقُّقِهِ فِي الْعَاجِزِ وَالْمَيِّتِ؛ فَلَيْزَ جَازَ الْقَضَاءُ بِكَوْنِ الْمَمْنُوعِ قَادِرًا مَعَ التَّعَذُّرِ؛ مَصِيرًا إِلَى تَقْدِيرِ التَّائِي عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَانِعِ جَازَ الْحُكْمِ بِكَوْنِ مَنْ نُسِمِيهِ [١٣٤/ب] عَاجِزًا قَادِرًا عَلَى تَقْدِيرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْعَجْزِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَمْ يَتَخَلَّصْ عَمَّا أَلْزَمْنَاهُ مَعَ مَا زَادَ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْبَارِيَّ قَادِرٌ فِي الْأَزَلِ مَعَ عَدَمِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ.

فَإِنْ قَالَ: امْتِنَاعُ الْفِعْلِ أَزَلًا لَمْ يَكُنْ مَنَعًا؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَنَعِ، وَهُوَ بِمِثَابَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ مِنَ الْقَادِرِ شَاهِدًا.

قُلْنَا: فَرَدُّ فِي كَلَامِكَ أَنَّ الْقَادِرَ هُوَ الَّذِي يَتَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ، إِذَا ارْتَفَعَتِ الْمَوَانِعُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حُذَّاقُ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْقُدْرَةِ شَاهِدًا ثُبُوتِ حَالٍ عَلَى الْجَوَازِ، يَعْنِي: حَالِ الْقَادِرِيَّةِ، وَالدَّالَّ عَلَى الْحَالِ تَأْتِي الْفِعْلُ وَتَيْسُّرُهُ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: « كُلُّ مَنْ عَلِمَ صِحَّتَهُ وَانْتِفَاءَ الْآفَاتِ عَنْهُ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اقْتِدَارًا ».

وَقَدْ كَشَفْنَا عَنِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ وَمَعْنَاهُمَا، غَيْرَ أَنَّ كَلَامَهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْقُدْرَةِ سَلَامَةَ الْبَنِيَّةِ وَصِحَّتَهَا، وَيُرِيدُ بِالْعَجْزِ الْآفَاتِ الطَّارِئَةِ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّحَّةِ.

ثُمَّ: لَوْ جَازَ سُلُوكُ هَذَا الْمَسْلَكِ، لَجَازَ طَرْدُهُ فِي صِفَاتِ الْحَيِّ، حَتَّى يُقْطَعَ بِعِلْمِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ، ثُمَّ يَجِبُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ نَعْلَمَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ وَمَا عَدَاهَا.

وَهَذَا خَبْطٌ وَتَخْلِيطٌ، وَكَمَا يَجُوزُ خُلُوعُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومَاتِ، جَازَ عُزُوعُ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ عَنِ الْقُدْرَةِ.

وَقَدْ يُحْكِي عَنِ الْجُبَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ - فِي مَا هِيَ الْقُدْرَةُ وَحَدُّهَا - : « إِنَّهَا انْطَبَاعُ الْجَوَارِحِ ».

مَسْأَلَةٌ: [الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ غَيْرُ بَاقِيَةٍ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ غَيْرُ بَاقِيَةٍ؛ لِأَنَّهَا عَرَضٌ كَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ^(٢).
وَوَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ^(٣).

وَيَبْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: اسْتِحَالَةُ تَقْدِيمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ؛ إِذْ لَوْ تَقَدَّمَتْ وَعُدِمَتْ، لَوَقَعَ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ؛ فَإِنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ وَقْتُ حُدُوثِ الْفِعْلِ. وَمَذْهَبُنَا فِي أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ فِي حَالِ حُدُوثِهِ مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(٤)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمُتَلَقِّبِ بِبُرْغُوثٍ^(٥)، وَابْنِ الرَّائِنْدِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٦).

وَلَوْ قُدِّرْنَا سَبَقَ الْإِعْتِقَادِ إِلَى بَقَاءِ الْقُدْرَةِ، لَمَا اسْتَحَالَ قَدَمُهَا عَلَى وَقُوعِ مَقْدُورِهَا، بِشَرْطِ أَنْ تَبْقَى إِلَى حَالَةِ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ الْقَطْعُ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ عَلَى وَقُوعِ الْمَقْدُورَاتِ بِهَا. وَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَبْقَى، تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَالَةُ تَقَدُّمِهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، وَالْحَادِثُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ^(٧)، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَهُوَ مَقْدُورٌ بِهَا، وَإِذَا بَقِيَ مَقْدُورٌ مِنْ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَهُوَ الْجَوْهَرُ؛ إِذْ لَا يَبْقَى غَيْرُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ فَلَا يَتَّصِفُ فِي حَالِ بَقَائِهِ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا إِجْمَاعًا.

وَمَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْحَادِثَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا

(١) انظر مبحث عدم بقاء القدرة الحادثة في: المقالات (١ / ٣٠٠ - ٣٠١)، واللمع (ص ٩٣)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨، ١٣١)، والإرشاد (ص ٢١٧ - ٢١٨)، ونهاية الأقدام (ص ٧٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥ / ب)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٧). وعن موقف المعتزلة في هذه المسألة؛ انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١ / ١٨١). وأيضًا: الماتريدي: التوحيد (ص ٢٥٦، ٢٧٨).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٥٢).

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (١ / ٣٠٠).

(٤) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (٦ / ١٠٥).

(٥) كلمة: «برغوث» ليست في الأصل.

(٦) المشهور من مذهب المعتزلة أن «الحادث في حال حدوثه يستحيل أن يكون مقدورًا للقديم والحادث، وهو بمثابة الباقي المستمر، وإنما تتعلق القدرة بالمقدور في حال عدمه». انظر: الإرشاد (ص ٢١٩).

(٧) انظر: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٥)، والفرق (ص ١٨٦)، والشامل (ص ١٤٦، ١٤٧)، والإرشاد (ص ٢١٩)، ومرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص ١٠٧)، وشرح المواقف (٣ / ١٧٧).

لِلْقَدِيمِ وَالْمُحْدَثِ، وَهُوَ بِمِثَابَةِ الْبَاقِي الْمُسْتَمِرِّ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالْمَقْدُورِ فِي حَالِ عَدَمِهِ.
وَقَالُوا عَلَى طَرْدِ ذَلِكَ: «يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْطِطَاعَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ».
قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ مُقَارَنَةُ ذَاتِ الْقُدْرَةِ حَدُوثِ الْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهِ حَالٌ
وُقُوعِهِ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: أَنَّ الْقُدْرَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُهَا دُونَ
مُتَعَلِّقِ لَهَا، فَإِذَا فَرَضْنَا قُدْرَةً مُتَقَدِّمَةً، وَفَرَضْنَا مَقْدُورًا بَعْدَهَا فِي حَالَتَيْنِ مُتَعَاقِبَتَيْنِ، فَلَا يَتَقَرَّرُ
عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّا إِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهَا
وُقُوعُ الْمَقْدُورِ، وَإِن نَّظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَلَا تَعَلُّقُ لِلْقُدْرَةِ فِيهَا؛ فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي الْحَالَةِ
الْأُولَى إِمْكَانٌ، وَلَمْ يَتَقَرَّرْ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ اقْتِدَارٌ، فَلَا يَبْقَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعْنًى^(١).
فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ: أَنَّهَا إِذَا حَدَّثَتْ أَثَرَتْ فِي الْإِيجَادِ فِي الْحَالَةِ
الثَّانِيَةِ، فَهُوَ قُدْرَةٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الثَّانِي.

قُلْنَا: قَدْ فُصِّلَ عَلَيْكُمْ وَجْهُ التَّعَلُّقِ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ لَكُمْ قَدَمٌ، وَنَحْنُ نَزِيدُهُ إِضَاحًا فَنَقُولُ:
لَا شَكَّ أَنَّكُمْ لَا تَمْنَعُونَ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ قَبْلَ وُجُودِ الْمَقْدُورِ، وَهَذَا التَّعَلُّقُ لَا يَتَضَمَّنُ إِمْكَانَ
الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.
وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَالَ: هِيَ فِي الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِالثَّانِيَةِ قَبْلَ تَحَقُّقِهَا، وَلَوْ تَحَقَّقَتْ لَا نَقْطَعُ تَعَلُّقَ
الْقُدْرَةِ مِنْهَا؛ وَمَحْضُولُ ذَلِكَ يُثْبِتُ [١/١٣٥] إِلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِحَالِ يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُهَا فِيهَا.
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى لَا بَعْدَهَا.
قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَقْتَضِ إِمْكَانًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى، فَلَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِهَا فِيهَا.
ثُمَّ نَقُولُ: أَمَّا الْمَقْدُورُ: فِيمَا^(٢) أَنْ يَكُونَ عَدَمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وُجُودًا، وَالْعَدَمُ نَفْيٌ مَحْضٌ،
وَالْمَوْجُودُ عِنْدَ الْخَصْمِ غَيْرُ مَقْدُورٍ^(٣).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) في الأصل: «أما»، والتصحيح بمقتضى السياق؛ لوقوعها في جواب الشرط لجازم، مع كون الجواب جملة اسمية من المصدر المنسبك وما بعده.

(٣) انظر مذهب المعتزلة في عدم تعلق القدرة بالموجود في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣)، والقلائد (ص ٦٧).

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَادِثَ بِمَثَابَةِ الْبَاقِي؛ فِي اسْتِحَالَةٍ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، ثُمَّ الْإِمْكَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَالْحَالَةُ الْمُتَوَقَّعَةُ بَعْدَهَا لَيْسَتْ حَالَةً تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ، فَإِنْ سَاغَ ذَلِكَ، فَلْيَكُنِ الْبَاقِي مَقْدُورًا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْحَادِثَ مَقْدُورٌ قَبْلَ وَقُوعِهِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنَ الْقُدْرَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا.

قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: «أَنْ يُفْعَلَ بِهَا»، عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَقَدْ فَصَّلْنَا الْقَوْلَ فِيهِمَا، وَيَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا نَقِيضَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ أَوْجَبْتُمْ تَقَدُّمَ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْإِمْكَانِ أَزَلًا.

قُلْنَا: لَمْ يَزَلِ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ؛ حَيْثُ يَتَصَوَّرُ الْفِعْلُ، وَمِنْ حُكْمِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ فِي مَنْعِ فِعْلِ أَزَلِيٍّ إِخْرَاجُ مَقْدُورٍ عَنْ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ.

ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَلْزَمُونَا وَبَيْنَ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ أَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ الْإِلَهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى مَا يَقَعُ مَقْدُورًا حَالَةً وَقُوعِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: الْوَاحِدُ مِنَّا قَادِرٌ عَلَى مَا يَقَعُ، غَيْرَ مَقْدُورٍ حَالٍ وَقُوعِهِ، وَيَتَوَلَّى مَحْصُولُ الْقَوْلِ إِلَى أَنَّ الْمَقْدُورَ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ تَحْقِيقُ وَاقِعٍ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَقْدِيرُ وَاقِعٍ، فَالْحَادِثُ مَقْدُورٌ مُحَقَّقٌ حَالِ حُدُوثِهِ، وَالْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ مُتَعَلِّقَةٌ عَلَى الْحَوَادِثِ، وَمَقْدُورُهَا مَقْدُورٌ.

وَسَبِيلُنَا فِيْمَا حَقَّقْنَاهُ وَقَدَّرْنَاهُ سَبِيلُ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: الْأَمْرُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدَرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَإِذَا وَجَدَ يَنْجُزُ الْمُعْلَقُ بِهِ تَحْقِيقًا، ثُمَّ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ تَعْلُقِ الْأَمْرِ بِمَا لَوْ قَدَّرَ وَجُودَهُ، لَا سَتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا، وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ فِي عِلْمِ اللَّهِ مَجْنُونًا مَثَلًا.

قُلْتُ: وَتَعْلُقُ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ بِالْمَعْلُومَاتِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى بِمَثَابَةِ تَعْلُقِ الْقَوْلِ فِي التَّقْدِيرِ وَالتَّحْقِيقِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ تَتَعْلَقُ بِالضَّدَيْنِ، وَبِمَا لَا يَتَنَاهَى، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقُوعُهُ وَأَقْرَبُ شَيْءٍ فِيهِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ صَالِحَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِعَادَةِ وَتَتَعْلَقُ بِهِمَا، ثُمَّ الْأَعْمَالُ حُكْمُهَا أَنْ تَتَرْتَّبَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَ تَخَلُّلِ عَدَمِ الْمُبْتَدَأِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ، وَلَوْ قَدَّرَ تَقَدُّمُهَا عَلَى الْمَقْدُورِ، فَالْفِعْلُ لَا يَقَعُ بِهَذَا التَّعْلُقِ؛ فَإِنَّهَا

لَوْ عُدِمَتْ قَبْلَ وَقُوعِ الْفِعْلِ، لَأَسْتَمَرَ الْعَدَمُ، وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ التَّعَلُّقَ السَّابِقَ لَا أَثَرَ لَهُ، وَبَعْدَ أَنْ وَقَعَ الْفِعْلُ فَتَعَلَّقُهَا بِهِ فِي تَأْتِي حَالِ الْحُدُوثِ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عُدِمَتْ الْقُدْرَةُ لَأَسْتَمَرَ الْوُجُودُ، فَوُجُودُ الْقُدْرَةِ كَعَدَمِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْحُدُوثِ: فَالْقُدْرَةُ لَا بُدَّ مِنْهَا لِيَقَعَ الْفِعْلُ بِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، وَتَعَلُّقُ بِهَا؛ كَمَا لَهُ حَاجَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَعَلُّقُ بِهِ، ثُمَّ الْفِعْلُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِ حَالِ حُدُوثِهِ وَكَوْنِهِ فِعْلًا لَا قَبْلَهُ، كَذَلِكَ الْفِعْلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَهُ وَقُوعِهِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا حَالَهُ وَجُودِهِ.

وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام بِأَنْ قَالَ: «لَوْ جَازَ تَقَدُّمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، جَازَ تَقَدُّمُهَا بِأَوْقَاتٍ» ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالأَوَّلَى أَنْ نُورِدَهَا فِي مَعْرِضِ الْإِلْزَامِ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَدِلَّ رُبَّمَا لَا يَسْلَمُ مِنَ الطَّلَبَةِ إِذَا قِيلَ لَهُ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقُدْرَةِ بِوَقْتٍ جَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ بِأَوْقَاتٍ، فَلَا تَسْلَمُ الدَّلَالَةُ مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِأَنْ يُقَالَ: تَأَخَّرَ الْمَقْدُورُ لَا يَقْلِبُ جِنْسَهَا، وَلَا يُثْبِتُ اسْتِحَالَةَ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ الْوَاحِدُ وَالْأَوْقَاتُ».

وَالأَوَّلَى أَنْ نَسْأَلَهُمْ فَنَقُولَ: إِذَا سَوَّغْتُمْ اسْتِخَارَ الْمَقْدُورِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَأَخُّرِهِ أَوْقَاتًا؟! فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ قَدَمٌ إِذَا كَانُوا مُسَوِّغِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ مَعَ الْمَقْدُورِ الْوَاقِعِ بِهَا بِمِثَابَةِ النَّظَرِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ. قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

قَالُوا: الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ [١٣٥/ب] لَا تُقَارِنُ الْمَقْدُورَ، وَالْمَقْدُورُ لَا يُقَارِنُهَا، بَلْ يَتَعَقَّبُهَا كَالْعِلْمِ مَعَ النَّظَرِ.

قُلْنَا: هَذَا اقْتِصَارٌ مِنْكُمْ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَعْقُبُ النَّظَرَ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَارِنَهُ، وَإِذْ قَدْ عَجَزْتُمْ عَنِ الْفَرْقِ، فَهَذَا نَحْنُ نُؤْمِي إِلَى طَرِيقٍ فِي الْفَرْقِ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْنَا ذَلِكَ:

(١) اعتمد الأشعري في الاستدلال على بطلان بقاء القدرة الحادثة ببطلان اللازم الذي هو قيام العرض بالعرض. اللمع (ص ٩٣).

مِنْهَا: أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ بِمُوجِدٍ لِلْعِلْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ بِالْبِنْيَةِ عَلَيْهِ، وَحَقِيقَتُهُ تَتَوَلَّى إِلَى إِزَالَةِ الْغَفْلَةِ.

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ: فَإِنَّ خَاصِّيَّتَهَا أَنْ تُوقِعَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا حَالَةُ الْوُقُوعِ؛ كَمَا يُحْتَاجُ الْفَاعِلُ حَالَةَ وُجُودِ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَرَكَةِ غَيْرَ مُبَاشِرَةً لِلْحَرَكَةِ، لَمَا كَانَتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْحَرَكَةِ بِأُولَى مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى غَيْرِهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: رَدُّ الْقُدْرَةِ إِلَى الْإِرَادَةِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهَا إِلَى النَّظَرِ؛ وَهِيَ بِهَا أَشْبَهُ مِنْهَا بِالنَّظَرِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تُقَارِنُ الْمُرَادُ فَلَا تَتَقَدَّمُهُ، فَلَزِمَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِحَادِثٍ، وَهِيَ تَقْتَضِي صِفَةً تَابِعَةً لِلْحَادِثِ عِنْدَ الْخُصُومِ؛ كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَقْتَضِي الْمَقْدُورَ حَالَ الْوُجُودِ، فَأَثَرُ الْقُدْرَةِ إِذَنْ كَأَثَرِ الْإِرَادَةِ.

ثُمَّ: يَجِبُ الْإِقْتِرَانُ عِنْدَهُمْ فِي الْإِرَادَةِ، فَلَزِمَ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَيْضًا فِي الْقُدْرَةِ.

وَمِنْ وَجُوهِ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّظَرِ وَالْقُدْرَةِ: أَنَّ النَّظَرَ إِذَا تَمَّ عَلَى سَدَادِهِ، ثُمَّ طَرَقَ آفَةٌ، فَيَمْتَنِعُ حُصُولُ الْعِلْمِ، وَعِنْدَكُمْ: الْقُدْرَةُ إِذَا اسْتَعْقَبَتْ عَجْزًا أَوْ مَوْتًا فَإِنَّهُ لَا يُضَادُّ الْفِعْلَ، وَلَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ.

شُبْهَةُ الْقَائِلِينَ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَقْدُورِ وَجُوبًا^(١)

فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا لِإِقْيَاعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِذَا تَحَقَّقَ وُجُودُ الْمَقْدُورِ، اسْتَقَلَّ بِوُجُودِهِ وَوُقُوعِهِ عَنِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ^(٢)، وَيُنْزَلُ الْحَادِثُ مَنْزِلَةَ الْبَاقِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣).

(١) انظر هذا المبحث في: المقالات (١/ ٣٠٠)، واللمع (ص ٩٣)، والإرشاد (ص ٢١٧، ٢٢٢)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٥٠، ١٥٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٥/ب، ١٤٩ب)، وشرح المواقف (٦/ ٩٤، ١٠٦). وأيضًا: التوحيد للماتريدي (ص ٢٧٨)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٣٩٦، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، ومتشابه القرآن (١/ ٤١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٦٢، ١٠٥، ١١٥)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ١٠٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦).

(٣) انظر هذه الشبهة للمعتزلة في تقدم القدرة الحادثة على مقدورها في: الإرشاد (ص ٢٢٠)، والكامل (ل ١٤٦/ب).

وَرُبَّمَا عَصَدُوا كَلَامَهُمْ بِأَنْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهَا بِالْبَاقِي، وَالْمُقْتَضِي لِامْتِنَاعِ التَّعَلُّقِ تَحَقُّقُ الْوُجُودِ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُتَحَقِّقٌ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى^(١).

رُبَّمَا قَالُوا: وَوُجُودُ الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ وُجُودِ الْحَادِثِ، وَيَسْتَحِيلُ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِعَيْنٍ مَعَ الْحُكْمِ بِاسْتِحَالَةِ التَّعَلُّقِ بِهَا، وَتَعَاقُبُ الْأَوْقَاتِ لَا يُغَيِّرُ أَحْكَامَ الْأَنْفُسِ وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا.

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا احْتِيجَ إِلَيْهَا لِإِجَادِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَقَدْ عَلِمْتُمْ مِنْ مَذْهَبِ الْخُصُومِ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَسْتَقِلُّ بِالتَّأْثِيرِ^(٢)؟! فَلَا يَسْتَقِيمُ بَعْدَ الْمُمَانَعَةِ كَلَامُهُمْ بَلِ الْقُدْرَةُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ لِيُحَسَّ الْمُكَلَّفُ اقْتِدَارُهُ عَلَيْهَا، وَسُهُولَةُ وَقُوعِهِ عِنْدَهُ بِإِيقَاعِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ تَحْتَ قُدْرَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ.

ثُمَّ إِنْ سُلِّمَ ذَلِكَ لَهُمْ جَدَلًا، فَلِمَ قَالُوا: إِنَّ الْحَادِثَ يَسْتَقِلُّ بِحُدُوثِهِ وَوُجُودِهِ عَنِ الْقُدْرَةِ؟! وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟! وَبِمِ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَادِثَ إِنَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ؟! وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْأَحْوَالَ ثَلَاثَةٌ: حَالَةُ عَدَمٍ، وَحَالَةُ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةُ الْبَقَاءِ، وَأَحْوَالُ الْأَوْقَاتِ بِالِاخْتِجَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْحُدُوثِ.

وَاسْتَرَوْا حُكْمَهُمْ إِلَى الْبَاقِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِي إِنَّمَا اسْتَعْنَى عَنِ الْقُدْرَةِ لَوْجُودِهِ، وَأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ وَوُجُودَهُ، وَهَذَا مَا لَا يُشْبِثُونَهُ أَبَدًا^(٣).

وَلَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَى الطَّلِبَاتِ، انْحَسَمَتْ عَلَيْهِمْ مَذَاهِبُ الْكَلَامِ، غَيْرَ أَنَّا نَتَعَدَّاهَا وَنُوضِّحُ فَسَادَ كَلَامِهِمْ فِي كُلِّ مَسْئَلَةٍ فَنَقُولُ.

قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِإِيقَاعِ الْمَقْدُورِ.

قُلْنَا: فَلْيَكُنْ قُدْرَةٌ عَلَيْهَا حَالَةَ الْإِيقَاعِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي حَاجَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لِتَعَلُّقِهَا بِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ، وَالْعَدَمُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْفِعْلِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، إِمَّا الْقُدْرَةَ الْقَدِيمَةَ أَوْ الْحَادِثَةَ، كَذَلِكَ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَهُوَ وُجُودٌ وَاحِدٌ، افْتَقَرَ إِلَى مُوجِدٍ فِي وَقْتٍ، وَاسْتَعْنَى عَنْهُ فِي وَقْتٍ، فَقَدْ اتَّسَعَتِ الْأَقْدَامُ فِي هَذِهِ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٤٤١).

(٢) انظر مذهب الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيما سبق في (ل ١٢٠ / ب) وما بعدها.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧ / أ).

الْخُطَّةِ وَانْعَكَسَ عَلَيْكُمْ مَا أَلْزَمْتُمُونَا، وَكُلُّ مَا تَنْفَصِلُونَ عَنْهُ فَرَقًا بَيْنَ وُجُودِ الْحَادِثِ وَبَيْنَ وُجُودِ الْبَاقِي، فَهُوَ فَضْلُنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْقُدْرَةُ فِي الْحُدُوثِ قَبْلَهُ، وَيَنْقَطِعُ تَعَلُّقُهَا عَنْهُ حَالَةَ الْحُدُوثِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ كَانَ لِلْفِعْلِ حَاجَةٌ إِلَى الْقُدْرَةِ، فَلَتَكُنْ حَاجَتُهُ إِلَيْهَا حَالَةَ حُدُوثِهِ لَا قَبْلَهُ.

[١/١٣٦] ثُمَّ مَا قُلْتُمُوهُ يُبْطِلُ الْحُكْمَ الْمُعْلَلِ بِالْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي حَالِ ثُبُوتِهِ تُقَارِنُهُ الْعِلَّةُ، وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ، لَمْ يُحْتَجْ مَعَ ثُبُوتِهِ إِلَى تَقْدِيرِ عِلَّةٍ مُقَارِنَةٍ لَهُ^(١).
فَإِنْ قَالُوا: مَا أَلْزَمْتُمُونَا عِلَّةً وَمَعْلُولٌ، وَمِنْ حُكْمِ الْعِلَّةِ وَجُوبُ مُقَارِنَتِهَا لِمَعْلُولِهَا، وَالْقُدْرَةُ لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ مَقْدُورَهَا.

قُلْنَا: هَذَا لَا يُنْجِيكُمْ؛ فَإِنَّ مَعْلُولَكُمْ فِي دَلِيلِكُمْ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ إِذَا تَحَقَّقَ اسْتَعْنَى عَنِ الْمُؤَثِّرِ فِي إِثْبَاتِهِ، فَطَرَدُ ذَلِكَ يُلْزِمُكُمْ اسْتِغْنَاءَ الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ، وَاعْتِصَامُكُمْ بِعَدَدِ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ الْعِلَّةِ مُقَارِنَتَهَا لِلْمَعْلُولِ بِخِلَافِ الْمَذْهَبِ اقْتِصَارًا مِنْكُمْ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَذْهَبِ، فَرُمْتُمْ دَفْعَ نَقْضٍ لَا مَخْلَصَ لَكُمْ بِذِكْرِ مَذْهَبٍ فِي صُورَةِ الْمُنَاقَضَةِ، فِيمَا أَنْ يَلْتَزِمُوا تَقْدِيمَ الْعِلَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَرِفُوا بِانْتِقَاضِ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَقَدَّمَ الْقُدْرَةُ وَعُدِمَتْ أَوْ انْقَطَعَ تَعَلُّقُهَا ثُمَّ ثَبَتَ الْمَقْدُورُ، لَكَانَ ذَلِكَ حُكْمًا بِثُبُوتِ الْأَثَرِ وَالْمُؤَثِّرِ مَعْدُومٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَبِمِثْلِ هَذَا نَتَمَسَّكُ فِي الشَّرْطِ مَعَ الْمَشْرُوطِ مَعَ افْتِقَارِهِ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ مَشْرُوطٌ بِالْحَيَاةِ. وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ الْعِلْمُ اسْتَقْلَلَ بِوُجُودِهِ عَنْ وُجُودِ شَرْطِهِ.

وَمِمَّا يَنْقُضُ اعْتِبَارَهُمْ: كُلُّ سَبَبٍ يَجِبُ مُقَارِنَتُهُ لِلْمُسَبَّبِ عَلَى أَصْلِهِمْ؛ فَإِنَّ حَرَكََةَ الْعِلْمِ تُقَارِنُهَا حَرَكََةُ الْيَدِ، ثُمَّ الْمُسَبَّبُ مُرْتَبِطٌ بِالسَّبَبِ فِي حُكْمِ الْإِيجَابِ، وَلَمْ يُمْنَعِ اقْتِرَانُهُمَا^(٢).

ثُمَّ: حَقُّ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْرَضَ فِي تَصَوُّرِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: حَالَةُ عَدَمٍ، وَحَالَةُ حُدُوثٍ بَعْدَهُ، وَحَالَةُ بَقَاءٍ بَعْدَ الْحُدُوثِ.

فَأَمَّا حَالَةُ الْعَدَمِ: فَجَارِيَةٌ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْإِنْتِفَاءِ.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٠).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/ب).

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: فَقَدْ اسْتَمَرَّ الْوُجُودُ مِنْهَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ^(١).

وَإِنْ تَوَسَّعْنَا فِي الْكَلَامِ فَاتَّخَنَاهُمْ بِنَقْضِ صَرِيحٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْإِحْكَامَ وَالِإِثْقَانَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ، وَالْمُؤَثِّرُ فِيهِ الْعِلْمُ أَوْ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا، وَكَذَا وَقُوعُ الصَّيْغَةِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ خَبْرًا، أَوْ وَقُوعُ النُّعْمَةِ ثَوَابًا، أَوْ عَرَضًا، أَوْ فَضْلًا دُونَ أَنْ تَكُونَ بِخِلَافِهَا مِنْ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ الْمُؤَثِّرَ فِيهَا الْإِرَادَةُ مَعَ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَجِبُ مُقَارَنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ الْمُحْكَمِ الْبَاقِي^(٢).

وَفَصَّلُوا فِي هَذَا الْمُقْتَضَى بَيْنَ حَالَةِ الْحُدُوثِ وَحَالَةِ الْبَقَاءِ، وَلَا مَهْرَبَ لَهُمْ عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ.

وَلَا فَرْقَ فِي طَرْدِ هَذَا الْكَلَامِ بَيْنَ وُجُودٍ يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُقُوعُ وَبَيْنَ صِفَةٍ تَابِعَةٍ؛ إِذِ الثُّبُوتُ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمَوْقِفَيْنِ؛ لَا سِيَّمَا وَالْوُجُودُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ حَالٌ^(٣)، وَهِيَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ؛ إِذْ لَا أَثَرَ لَهَا إِلَّا حَالٌ يُسَمَّى وَجُودًا عَلَى زَعْمِهِمْ، وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ مُؤَثِّرَانِ فِي حَالٍ أَيْضًا، وَالذَّاتُ ثَابِتَةٌ وَجُودًا وَعَدَمًا، فَمَا الْفَضْلُ لَوْ لَا الْحَيْرَةُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ كَانَ مَا ذَكَرُوهُ سَدِيدًا، لَوَجَبَ تَصْحِيحُ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِالْبَاقِي فَضْلًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ قَضِيَّةِ الْقُدْرَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْإِثْقَانِ؛ وَجَبَ اشْتِرَاطُ بَقَائِهِ؛ كَمَا اشْتَرِطَ مُقَارَنَتُهُ وَقُوعَ الْمُحْكَمِ، لَوْ وَجَبَ عَلَى زَعْمِهِمُ الْبَيِّنُونَةُ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ، فَفَضْلُهُمْ بَيْنَ حَالَةِ الْبَقَاءِ وَحَالَةِ الْحُدُوثِ فِيمَا هُوَ مِنْ أَثَرِ الْفِعْلِ وَالْإِرَادَةِ هُوَ فَضْلُنَا بَيْنَهُمَا فِي أَثَرِ الْقُدْرَةِ.

وَقَوْلُهُمْ: الْبَاقِي هُوَ غَيْرُ الْحُدُوثِ.

قُلْنَا: فَلْتَعَلَّقِ الْقُدْرَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ بِالْبَاقِي؛ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُوثِ قَبْلَ تَحَقُّقِهِ.

ثُمَّ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ: لَا يَمْتَنِعُ طُرُوءُ عَجْزٍ أَوْ مَوْتٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَقْدُورِ مَعَ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ؛ فَإِنَّ الْعَجْزَ إِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ وُجُودِ الْعَجْزِ؛ فَلَا مُنَافَاةَ إِذَنْ بَيْنَ وَقُوعِ

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢١).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٨٦).

الْمَقْدُورِ وَبَيْنَ الْعَجْزِ وَالْمَوْتِ، وَلَا يَرْضَى عَاقِلٌ رُكُوبَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: سَبِيلُ الْقُدْرَةِ مَعَ الْمَقْدُورِ سَبِيلٌ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ؛ فَيُذْرِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا سَيَفْعَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْإِيمَانِ بَعْدَ الْإِقْتِدَارِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَإِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ كَانَ مُؤْمِنًا عِنْدَكُمْ، وَلَمْ يَكُنْ كَافِرًا مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَضَرَبُوا أَمْثَلَةً:

مِنْهَا: أَنَّ الْهَائِوِي [١٣٦/ب] فِي الْبَيْتِ إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا بِحَبْلِ، وَكَانَ الْحَبْلُ عَلَى رَأْسِ الْبَيْتِ، فَيَقَالُ لَهُ: إِنَّمَا تَتَوَصَّلُ إِلَى الْحَبْلِ إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ، وَإِذَا خَرَجْتَ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْحَبْلِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَنَاقِضٌ.

وَيَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الْإِيمَانِ قَبْلَ الْإِيمَانِ، وَيُقَدَّرُ عَلَى الْحَرَكَةِ قَبْلَهَا، وَيُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ قَبْلَ حُصُولِهِمَا.

قُلْنَا: الْحَقَائِقُ لَا تُدْفَعُ بِمِثْلِ هَذِهِ التَّرَهَاتِ الَّتِي تَوَسَّعَ بِهَا أَرْبَابُ اللِّسَانِ.

ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ بِكُلِّ مَا يُسَاعِدُونَنَا، وَعَلَى وَجُوبِ مُقَارِنِهِ؛ كَالْعِلَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ، أَوِ السَّبَبِ مَعَ الْمُسَبَّبِ، وَكَذَلِكَ مُقَارَنَةُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ أَثَرُهُمَا مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِثْقَانِ وَالْإِخْتِصَاصِ^(١).

وَإِذَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي حَيِّزَيْنِ لَا وَاسِطَ بَيْنَهُمَا، وَجَوْهَرٍ فِي أَحَدِهِمَا لَا يُتَصَوَّرُ خُرُوجُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا إِلَّا لِحُصُولِهِ فِي الثَّانِي، وَنَفْسُ حُصُولِهِ فِي الثَّانِي خُرُوجٌ مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَكَذَلِكَ نَعَارِضُهُمْ بِالضَّدَيْنِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ عَلَى الْمَحَلِّ: فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: إِنَّمَا يَنْبَغِي أَحَدُهُمَا بِطَرْدِ الثَّانِي، وَلَا يُتَصَوَّرُ طَرِيَانُهُ قَبْلَ انْتِفَاءِ ضِدِّهِ، وَإِذَا انْتَفَى قَبْلَ طُرُوهِ اسْتَغْنَى عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: التَّكْلِيفُ عَلَى أَصْلِكُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ الْقُدْرَةِ الَّتِي لَا يَصِحُّ فِيهَا الْفِعْلُ، أَوْ فِي حَالَةِ الْفِعْلِ الَّتِي لَا اقْتِدَارَ فِيهَا لِلْفَاعِلِ الْمُكَلَّفِ، وَلَيْسَتْ هَاهُنَا حَالَةٌ ثَالِثَةٌ فَمَا الْجَوَابُ، وَمَا الْحِيلَةُ؟! فَلَا إِيمَانَ عِنْدَكُمْ، وَلَا انْتِقَالَ حَالَةِ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا اقْتِدَارَ حَالَةِ الْإِيمَانِ وَحَالَةَ الْإِنْتِقَالِ وَالطَّلَاقِ، وَلَيْسَ فِي الْعَدَمِ طَلَاقٌ وَلَا عَتَاقٌ وَلَا انْتِقَالٌ، وَإِنَّمَا يُقَدَّرُ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا كَانَ طَلَاقًا وَعَتَاقًا وَانْتِقَالًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٧/أ).

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِذَا رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَفْسِهِ أَحْسَنَ مِنْ نَفْسِهِ مَلَكَةً وَتَمَكَّنَّا مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ مُلَابَسَتِهِ الْفِعْلَ، وَذَلِكَ مَوْرِدُ التَّكْلِيفِ.

قُلْنَا: الَّذِي أَشْرُتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الْمَلَكَةِ وَالتَّمَكُّنِ وَوَجَدَانِ تَأْتِي الْفِعْلِ وَسَمَّيْتُمُوهُ اقْتِدَارًا فَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى تَصَوُّرِ تَأْتِي الْفِعْلِ مِنْهُ، وَاعْتِقَادِ تَيَسُّرِهِ عَلَيْهِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا، وَمَهْمَا سَلِمَتِ الْبَنِيَّةُ وَانْتَفَتِ الْآفَةُ صَادَفَ الْإِنْسَانُ قُدْرَةً عَلَى أَحَدِ الضَّدَّيْنِ إِثَارَهُ الْجَمْلِي^(١)؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَإِذَا اتَّصَفَ بِأَحَدِ الضَّدَّيْنِ فَجَدُّ عِنْدَ ذَلِكَ تَأْتِي وَقُوعِ الضَّدِّ الْآخَرِ فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ إِذَا اهْتَمَّ بِهِ وَجَرَّدَ قَصْدَهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مِثْلَ هَذِهِ الْمَلَكَةِ وَالتَّائِي وَالتَّيَسُّرِ فِي تَحْصِيلِ الْكَائِنَاتِ الْوَاقِعَةِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا فِي مَجَارِي الْعَادَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ مَقْدُورِ الْبَشَرِ؛ كَحُصُولِ الْأَلَمِ وَالْمَوْتِ عَقِيبَ الضَّرْبِ وَالْجُرْحِ، وَحُصُولِ الشَّبَعِ وَالرِّيِّ عَقِيبَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَحُصُولِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْإِفْهَامِ، وَالْخَجَلِ وَالْوَجَلِ عَقِيبَ الْأَسْبَابِ الْمُفْضِيَةِ إِلَيْهِمَا فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، وَالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عَقِيبَ أَسْبَابِهَا، وَالسُّكْرِ عَقِيبَ الشُّرْبِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو هَاشِمٍ: قَدْ يَتَوَهَّمُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مُطْلَقٌ فَإِذَا هُوَ مَمْنُوعٌ، وَكَمْ مِنْ قَاعِدٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ عَلَى الْقِيَامِ وَتَمَكَّنُ مِنْهُ، فَإِذَا حَاوَلَ الْقِيَامَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ؛ فَثَبَتَ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ قَدْ يَكُونُ ظَنُّنًا مُتْلَقَةً مِنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْحَيَّ لَا يَخْلُو عَنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ أَوْ عَجْزٍ، وَالْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ، وَإِذَا أَحْسَنَ مِنْ نَفْسِهِ تَأْتِي الْقِيَامِ، فَذَلِكَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُهُ وَذَلِكَ تَرْكُ الْقِيَامِ، وَالتَّارِكُ لِلشَّيْءِ يَعْتَقِدُ تَأْتِي فِعْلٍ مَا قَدْ تَرَكَهُ، فَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ خَيْرَةً، فَإِذَا اخْتَارَ الْقِيَامَ الْمَأْمُورَ بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً جَدِيدَةً، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الَّذِي يَجِدُهُ ثَانِيًا هُوَ الَّذِي يَجِدُهُ أَوَّلًا، وَهُوَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ الْقِيَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَخْتَارُ الْقِيَامَ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَالْكَلَامُ فِي اكْتِسَابِ الْإِرَادَةِ وَالْإِخْتِيَارِ مِنْ غَيْرِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ فِي اكْتِسَابِ الْقِيَامِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: الْإِرَادَةُ الْكُسْبِيَّةُ تَسْتِنِدُ إِلَى دَاعِيَةٍ ضَرُورَةٍ، فَمَا لَمْ يُخْلَقْ لَهُ تِلْكَ الدَّاعِيَةُ لِامْتِثَالِ الْأَمْرِ

أَوْ لِإِرَادَةِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ لَا يَتَأْتِي لَهُ إِرَادَةٌ [١٣٧/أ] امْتِثَالِ الْأَمْرِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩].

وَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ الْمَلَكَةِ وَالتَّائِي: فَإِنَّمَا ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ وَاعْتِقَادِ تَيْسِيرِهِ وَذَلِكَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَتُهُ لِلْفِعْلِ.

وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يُجَدِّدَ عَهْدَهُ بِمَا خِذَ الْمَذْهَبِ؛ وَذَلِكَ: أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ وَجْدَانِ التَّفْرِقَةِ حَالَةَ الْاِكْتِسَابِ وَطَرِيقِ الْحُدَاقِ مِنْهُمْ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَأْتِيَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْاِقْتِدَارِ.

ثُمَّ اتَّفَقَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ إِلَّا بِوَقْتٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ وَشَيْعَتِهِ^(١).

وَمَنْ جَوَّزَ مِنْهُمْ تَقَدُّمَهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى تَحْدِيدِ الْأَوْقَاتِ وَضَبْطِهَا، فَمَحْصُولُ كَلَامِهِ يَرْجِعُ إِلَى سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ، وَانْتِفَاءِ الْآفَةِ، وَتَيْسِيرِ ذَلِكَ فِي الْاِعْتِقَادِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ النَّزَاعِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِإِطْلَاقَاتِ أَهْلِ اللِّسَانِ مِثْلِ قَوْلِهِمْ: فَلَنْ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ، وَعَلَى الْبَطْشِ، وَعَلَى أَنْ يَبْنِيَ دَارًا أَوْ يَشْتَرِيَ جَارِيَةً، وَيَقْوَى عَلَى كَذَا.

قُلْنَا: مَعْنَاهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُصَادِفُ مَقْدَرَةً عَلَيْهِ، أَوْ جَرَّدَ قَصْدَهُ، وَلَيْسَ تَمْنَعُ بَنِيَّتُهُ مِنْ اِحْتِمَالِ ذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَسْمِيَةِ تِلْكَ الْحَالَةِ اِقْتِدَارًا وَاسْتِطَاعَةً وَطَاقَةً تَوْشَعًا، وَتَأْوِيلُ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا بَيَّنَّاهُ.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَقَالَ: ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْعِفْرِيتِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]؛ يَعْنِي: الْإِثْيَانُ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَةِ ذِي الْقَرْنَيْنِ: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤].

وَفِي صِفَةِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠].

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٦/ب).

وَالْجَوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَنَزِيدُهُ إِيضًا فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْطَانُ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيَّ﴾ [النمل: ٣٩]؛ فِي اعْتِقَادِي وَسَلَامَةِ بَنِيَّتِي؛ فَإِنَّ الْإِثْيَانَ بِعَرْشِ بَلْقَيْسٍ مَيُوسَّرٌ لِي، وَإِنِّي لَذُو صَلَابَةٍ وَشِدَّةٍ، فَإِنْ هَمَمْتَ بِهِ صَادَفْتُ اقْتِدَارًا عَلَى اعْتِمَادٍ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ إِحْضَارَهُ فِي دَارِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ - تَعَالَى - الْأَدَاةَ الَّتِي يَتَأَتَّى بِهَا تَحْصِيلُ الْأَشْيَاءِ قُدْرَةً وَاسْتِطَاعَةً؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الِاسْتِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]؛ مَعْنَاهُ: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]؛ يَعْنِي: مَا دُمْتُمْ أَصْحَاءً سَالِمِينَ.

وَقَالَ فِي صِفَةِ الْكُفَّارِ فِي الْآخِرَةِ: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]؛ قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: يَجْعَلُ أَصْلَابَهُمْ كَالسَّافِيدِ بِحَيْثُ لَا يَنْحَنِي، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ كَانُوا﴾ يَعْنِي: فِي الدُّنْيَا: ﴿يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾؛ أَي: فَكَانُوا مَعَ سَلَامَةٍ أَبَدَانِهِمْ لَا يَسْجُدُونَ.

فَثَبَتَ أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ قَدْ تُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهِ سَلَامَةُ الْجَسَدِ؛ لِاطِّرَادِ الْعَادَةِ، عَلَى أَنَّ مَنْ سَلِمَتْ بَنِيَّتُهُ وَقَصَدَ إِلَى الْفِعْلِ، صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْبَغْدَادِيِّينَ يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُمْ مَتَى مَا أَرَادُوا ذَلِكَ وَجَدُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، وَالْبَصْرِيُّونَ مِنْهُمْ - وَإِنْ قَالُوا بِبَقَاءِ الْقُدْرَةِ - يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ.

ثُمَّ الصَّلَاةُ تَشْتَمِلُ عَلَى أَعْمَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَحَالُ مَا يَشْرَعُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهُ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَا تَتَقَدَّمُهُ إِلَّا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَذْهَبِ

(١) استعرض الطبري الروايات في تفسير آية الحج، ومن فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة في تفسيره (١٥ / ٤)، وانظر: القرطبي (١٤٧ / ٤)، وابن كثير (٣٨٦ / ١)، والحاكم (٦٠٩ / ١)، والترمذي (١٧٧ / ٣)، وابن ماجه (ح ٢٨٦٩)، وفتح الباري (٣٧٩ / ٣).

الْحُدَاقِ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُطْلِقُونَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى صِحَّةِ أَبْدَانِهِمْ وَسَلَامَةِ أَجْسَادِهِمْ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ^(١)؛ كَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى هَلْ تُسَمَّى [١٣٧/ب] اسْتِطَاعَةً أَمْ لَا؟ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ: فَالْأَكْثَرُونَ مَنَعُوا إِطْلَاقَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْإِذْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ إِطْلَاقَهُ؛ فَإِنَّ الْحَوَارِيِّينَ وَصَفُوا اللَّهَ بِهَا فَقَالُوا لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢].

وَقَالَ الْبَاقُونَ: لَيْسَ هَذَا تَوْقِيفًا يُفِيدُ عِلْمًا أَوْ غَلَبَةً ظَنًّا، وَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ لَهُمْ عِيسَى: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

هَسَالَةٌ: [الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ]^(٢)

الْقُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ عِنْدَنَا. خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا تَعَلُّقَهَا بِالْمُتَضَادَّاتِ^(٣)، بَلْ أَوْجَبُوا ذَلِكَ. وَصَارَ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ إِلَى: تَعَلُّقِهَا بِالْمُخْتَلِفَاتِ الَّتِي لَا تَتَضَادُّ. وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ عَلَى تَعاقُبِ الْأَوْقَاتِ^(٤). وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا يَتَأَتَّى بِهَا إِيقَاعُ مِثْلَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ جَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ^(٥)؛

(١) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢١٤)، وابن حزم: الفصل في الملل والنحل (٣/ ٢٤).
(٢) انظر هذا البحث في: التمهيد (ط بيروت) (ص ٣٢٦)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١١٨)، والإرشاد (ص ٢٢٣، ٢٢٥)، وشرح الإرشاد للأنصاري (ل ١٥٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٤٩/ب)، (١٥١/ب)، ولباب المحصل (ص ٧١)، وشرح المواقف (٢/ ٤٥)، (٦/ ١٨)، (ص ١٠٨، ١١١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٦)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٧٠)، ومتشابه القرآن (٢/ ١٠٥، ١١٥) وما بعدها.

(٣) انظر مذهب المعتزلة في جواز تعلق القدرة الحادثة بالمتماثل والمختلف والمتضاد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥)، والمغني (١١/ ٤). ونسب هذا القول إلى المعتزلة: الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥١/ب)، ونهاية الأقدام (ص ٨٩)، والملل والنحل (١/ ٨٥ / ٨٩).
(٤) انظر: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٧١)، والكامل (ل ١٥١/ب)، وشرح المواقف (٦/ ١٠٩).

(٥) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ)، وشرح المواقف (٦/ ١٠٩).

قَالُوا: وَإِنَّمَا يَقَعُ مِثْلَانِ كَذَلِكَ بِقُدْرَتَيْنِ^(١)، فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى هِيَ أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَّيْنِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ وَقَدْ حَدُوثِهِ، وَلَكِنَّهَا قُدْرَةٌ عَلَى الضَّدَّيْنِ عَلَى الْبَدَلِ^(٢).

فَنَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِالضَّدَّيْنِ لَوُجِدَ الضَّدَانِ مَعًا؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي وُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ^(٣)، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ.

وَنَقُولُ لِلْخُصُومِ: قُولُوا عَلَى مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ: إِنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْعِلْمِ قُدْرَةٌ عَلَى السَّهْوِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا ضِدَّانِ يَتَنَفَّى أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ.

فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ عِيَّاشٍ: «السَّهْوُ لَيْسَ بِمَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْعِلْمُ»^(٤).

وَإِنَّمَا حَمَلُهُ عَلَى هَذَا: عِلْمُهُ بِأَنَّ السَّهْوَ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ، وَلَمْ يُرِدِ الْقَدْحَ فِي وُجُوبِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْأَضْدَادِ، ثُمَّ جَرَّهَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْقَدْحِ فِي رُكْنٍ آخَرَ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَاقِيَةِ الَّتِي لَا تَتَنَفَّى عَنِ الْمَحَلِّ إِلَّا بِضِدِّهِ، ثُمَّ الْعِلْمُ يَتَنَفَّى بِالسَّهْوِ كَمَا يَتَنَفَّى بِالْجَهْلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ السَّهْوُ مَعْنَى مُضَادًّا لِلْعِلْمِ لَمَا انْتَفَى الْعِلْمُ بِهِ؛ فَلَمَّا اسْتَيْقَنَ ابْنُ عِيَّاشٍ ذَلِكَ طَرَدَ مَذْهَبَهُ، وَقَضَى بِأَنَّ الْعُلُومَ وَالْإِعْتِقَادَاتِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَتَنَفَّى مِنْ حَيْثُ انْتَفَتْ مِنَ الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ ضِدٍّ، وَهَذَا يَهْدِمُ عَلَيْهِمْ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْأَعْرَاضِ؛ فَإِنَّ الْعَالِمَ بِالشَّيْءِ يَسْتَمِرُّ لَهُ حَالُهُ كَمَا يَسْتَمِرُّ حَالُ الْقَادِرِ وَالْحَيِّ وَنَحْوِهِمَا.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ فِي السَّهْوِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى غَيْرِ أَنَّهُ لَا يُضَادُّ الْعِلْمَ مُضَادَّةَ التُّرُوكِ الْمُضَادَّةَ لَأَنْفُسِهَا^(٥).

(١) هذا نص كلام الجويني في الإرشاد (ص ٢٢٣).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٣٠)، والقلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٧)، وشرح المواقف (١٠٩/٦).

(٣) انظر ما سبق في (ل ١٣٥/ب).

(٤) انظر: متشابه القرآن (٨٦/٢)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).

(٥) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٤١).

قَالَ: « وَسَبِيلُ السَّهْوِ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْعِلْمِ كَسَبِيلِ الْمَوْتِ الْمُنَافِي لِمَا شَرِطَ الْحَيَاةُ فِي ثُبُوتِهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرِطِ الْقُدْرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالشَّيْءِ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَا يُضَادُّ شَرْطَهُ »، فَهَذَا مَا ارْتَضَاهُ. وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّا لَسْنَا نَعْلَمُ لِلْعِلْمِ شَرْطًا يُنَافِيهِ السَّهْوُ؛ كَمَا قَدَرَهُ فِي الْمَوْتِ الْمُضَادُّ لَشَرِطِ الْعِلْمِ.

وَلَوْ سَاغَ تَقْدِيرُ شَرِطِ الْعِلْمِ يُضَادُّ السَّهْوَ، لَسَاغَ سُلوُكُ هَذَا الْمَسْلُوكِ فِي جُمْلَةِ الْمُتَضَادَّاتِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْمَعَانِي لَمْ تُعْلَمْ ضَرُورَةٌ وَلَا نَظَرًا. وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ وَبَعْضِ أَضْدَادِهِ، وَحَكَمَ بِكَوْنِ السَّهْوِ ضِدًّا لِلْعِلْمِ تَحْقِيقًا، وَأَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا، وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: إِنَّ السَّهْوَ مَقْدُورٌ^(١). وَهَذَا مَذْهَبٌ مَتْرُوكٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْأَضْدَادِ فِي جُمْلَةِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الْعِلْمِ، فَهَذِهِ مَذَاهِبُهُمْ.

وَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَزَلَةِ: فَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: مِنْ حُكْمِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الضَّدِّينِ، وَلَوْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ الْعَبْدُ مُلْجَأً إِلَيْهِ غَيْرَ وَاجِدٍ عَنْهُ^(٢) مَحِيصًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ دَعْوَى مَحْضَةٌ، وَاقْتِصَارٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا لَكَانُوا مُبَاهِتِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي مَوَاقِعِ الْخِلَافِ جَهَالَةٌ، وَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِي وَجْهِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ مَعَ الْإِسْتِنَادِ إِلَى النَّظَرِ [١٣٨/أ] فِي أَصْلِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: تَعَيَّنَ الْمَقْدُورُ يَتَضَمَّنُ التَّبَاسَ حَالِ الْمُقْتَدِرِ بِحَالِ الْمُضْطَرِّ. قُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى، لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْمُضْطَرَّ كَالْمُرْتَعِشِ؛ فَإِنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى رَعَشَتِهِ، وَالْمُتَحَرِّكُ الْقَادِرُ عَلَى حَرَكَتِهِ مُخْتَارٌ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرِطِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْقُدْرَةُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا لَكَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى الْغَفْلَةِ عَنْهُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٢/ ٨٦).

(٢) في الأصل: « منه » والتصحيح من الإرشاد (ص ٢٢٥).

وَمَعْلُومٌ أَيْضًا: أَنَّ الْغَفْلَةَ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْتَفِي بِطَرَيَانِهَا؛ كَمَا يَنْتَفِي السَّوَادُ بِطَرَيَانِ الْبَيَاضِ^(١).

وَنَقُولُ لَابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَمُتَّبِعِيهِ: مَنْ أَحَاطَ بِهِ بِنَاءٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَمَنَعَهُ مِنَ التَّقَلُّبِ فِي سَائِرِ جِهَاتِهِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْكَوْنِ فِي مَكَانِهِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ، فَلَوْ كَانَ سُقُوطُ الْإِقْتِدَارِ عَنْ أَضْدَادِ الشَّيْءِ يُوجِبُ سُقُوطَ الْإِقْتِدَارِ عَنْهُ، لَكَانَ الْمَنْعُ مِنَ الْأَضْدَادِ مَنَعًا مِنْهُ.

ثُمَّ مَا ذَكَرُوهُ لَا يَسْتَقِيمُ مِنْهُمْ؛ مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ قَادِرٌ عَلَى مَا مَنَعَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْمُقَيَّدُ وَالْمَرْبُوطُ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ وَالتَّحْلِيْقِ فِي الْهَوَاءِ^(٢)؛ فَإِذَا سَاغَ لَكُمْ الْحُكْمُ بِإِثْبَاتِ الْإِقْتِدَارِ مَعَ امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ، لَمْ يَبْعُدْ مِنَّا إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَارٍ عَلَى ضِدِّهِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى التَّحْرُكِ فِي جِهَةِ الْيَمِينِ يُحَسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى التَّحْرُكِ فِي جِهَةِ الْيَسَارِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى تَرْكِهِ.

قُلْنَا: لَوْ وَافَقْنَاكُمْ عَلَى تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَقْدُورِهَا^(٣)، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَسْلِيمِ ذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ الْقُدْرِ وَتَعَلُّقِ إِحْدَاهُمَا بِأَحَدِ الضَّدَيْنِ، وَتَعَلُّقِ الثَّانِيَةِ بِالضَّدِّ الْآخَرِ؛ فَبَطَلَ دَعْوَاكُمْ أَنَّ مِنْ حُكْمِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالشَّيْءِ تَعَلُّقُهَا بِضِدِّهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ مَنْ يَظُنُّ فِي الشَّيْءِ، وَحَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ، ثُمَّ نَسِيَ نَظْرَهُ وَتَغَافَلَ عَنْهُ وَعَنِ الْعِلْمِ، ثُمَّ فَاجَأَهُ ذِكْرُ النَّظَرِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مَقْدُورًا مِنْ غَيْرِ تَوَلُّدِ النَّظَرِ^(٤)، ثُمَّ قُدْرَتُهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - عَلَى الْعِلْمِ لَيْسَتْ قُدْرَةً عَلَى تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ تَحْيِيزٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ، لَكَانَ مَنْ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى فَاتَهُ الْوَقْتُ وَالصَّلَاةُ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهَا، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

(١) جواب أبي القاسم عن هذه الشبهة مقتبس من كلام شيخه أبي المعالي الجويني؛ كما في الإرشاد (ص ٢٢٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن (٢/ ٦٢).

(٣) انظر: ما تقدم في (ل ١٣٥/ ب) وما بعدها.

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/ ٨٦)، وسامي نصر لطف: الحرية المسئولة (ص ٢٠٥)، وانظر

ما سبق (ل ١٢/ ب).

قُلْنَا: لَسْنَا نُطَلِّقَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ يُوْهِمُ عَجْزَهُ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَلَسْنَا نُطَلِّقُ عَدَمَ الطَّاقَةِ مَعَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ، بَلْ إِنَّهُ قَادِرٌ مُسْتَطِيعٌ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ صَحِيحُ الْجَسَدِ، سَلِيمُ الْبَنِيَّةِ، لَا آفَةَ بِهِ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أُمِرَ بِهِ، وَلَوْ أَرَادَ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ، تَمَكَّنَ مِنْهُ، وَصَادَفَ قُدْرَةً.

وَقَوْلُكُمْ: « إِنَّهُ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ اقْتِدَارًا عَلَى مَا أُمِرَ بِهِ »: يَعُمُّ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ قُدْرَةٌ عَلَى فِعْلٍ مَا أُمِرَ بِهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بَلْ قُدْرَتُهُ عَلَى تَرْكِهِ تُسَهِّلُ عَلَيْهِ فِعْلَ ضِدِّهِ بِقُدْرَةٍ جَدِيدَةٍ أَوْ إِرَادَةٍ.

وَلَوْ أَنْصَفْتُمْ لَقُلْتُمْ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِدُ مِنْ يَدِهِ قُدْرَةً عَلَى الْحَرَكَةِ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يُحِسُّ مِنْهَا صِحَّةً وَسَلَامَةً، وَانْطِبَاعًا لِمَا أَرَادَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَيَجِدُ مِنْ قَلْبِهِ تَيْسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ عَلَى حَسَبِ مَجَارِي الْعَادَاتِ، فَالْكَلَامُ فِي وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ وَتَقَدُّمِهَا يَنْبَنِي عَلَى إِبْطَاتِ الْقُدْرَةِ، وَالَّذِي سَمَّاهُ خُصُومًا قُدْرَةً إِنَّمَا هُوَ سَلَامَةٌ بِنَيْتِهِ، وَذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْدُورِ بِأَوْقَاتٍ.

وَسَبِيلُنَا فِي إِبْطَاتِ الْقُدْرَةِ: وَجْدَانَا التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الرَّعْشَةِ وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ الْإِرَادِيَّةِ^(١)، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِكْتِسَابِ فَقَطْ؛ فَالتَّحْيِيزُ الَّذِي هُوَ أَقْصَى مَرَامِكُمْ فِي مَوْرِدِ التَّكْلِيفِ - نَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ عَلَى وَفْقِ مُعْتَقِدِكُمْ.

وَقَدْ يَقُولُ إِخْوَانُكُمْ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ: نَحْنُ قَادِرُونَ عَلَى الْمُضِيِّ إِلَى مَكَّةَ، وَعَلَى بِنَاءِ الدَّارِ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَيُوجِبُونَ الْفَرَائِضَ عَلَى النَّاسِ، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ اسْتِحَالَةَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُمْ سَيُصَادِفُونَ قُدْرَةً عَلَيْهَا إِذَا أَرَادُوهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ الصَّالِحَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ غَيْرُ صَالِحَةٍ لِلْإِنْتِهَاءِ، وَلَا يَبْقَى إِلَيْهِ.

وَمَنْ جَوَّزَ بَقَاءَ الْقُدْرَةِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يَقُولُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُتَوَالِيَةِ لَا يَصْلُحُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ تِلْكَ [١٣٨/ب] الْأَفْعَالِ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَكْوَانِ فِي فِعْلِهِ مِنْ وَقْتٍ، ثُمَّ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْمُكَلَّفُ - إِذَا أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ أَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِنِّي قَادِرٌ السَّاعَةَ عَلَى إِتْمَامِ الْحَجِّ، وَعَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُ آخِرِهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِدُخُولِ وَقْتِهِ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢١٥).

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَّيْنِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُ الضَّدَّيْنِ بِالْوُقُوعِ بِالْقُدْرَةِ بَدَلًا عَنِ الثَّانِي، وَصَلَاحُهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ كَصَلَاحِهَا لِلْوَاقِعِ؟! فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَقَعْ مِنْهُمَا مَا يُجَرِّدُ الْقَصْدَ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ^(١). وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْغَافِلَ وَالنَّائِمَ قَدْ يَقَعْ مِنْهُمَا أَحَدُ الضَّدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، وَصَلَاحُ الْقُدْرَةِ لِلْوَاقِعِ كَصَلَاحِهَا لِلَّذِي لَمْ يَقَعْ^(٢).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: إِذَا وَقَعَتِ الْإِرَادَةُ مَقْدُورَةً، وَالْكَرَاهِيَةُ الَّتِي هِيَ ضِدُّ لَهَا مَقْدُورَةً، فَمَا بَالُ الْإِرَادَةِ تَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ، وَالْإِرَادَةُ لَا تُرَادُ عِنْدَكُمْ؟! وَلَا مَخْلَصٌ لِلْمُعْتَزِّلَةِ مِنْ هَذَا الْمَضِيقِ.

وَالْوَاقِعُ عِنْدَنَا إِنَّمَا يَقَعْ كَذَلِكَ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِ مَا وَقَعَ^(٣). وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَّيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَدَلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِنْدِيِّ وَالْقَلَانِسِيِّ مِنْ أَتَمَّتِنَا وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ سُرَيْجٍ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِيمَانِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْكَفْرِ، وَإِنْ قَارَنَهَا الْإِيمَانُ وَقُوعًا، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِيمَانِ، وَإِنْ قَارَنَهَا وَقُوعُ الْكُفْرِ؛ فَقَضَوْا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ وَاجِبًا لَوْ تَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ^(٤).

فَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ أُعْطِيتُمُونَا وَجُوبَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ، وَكَفَيْتُمُونَا مُؤَنَةَ النَّظَرِ، وَالَّذِي صَرَّحْتُمْ بِهِ يُنَاقِضُ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ إِذَا قَارَنَ الْقُدْرَةَ، لَزِمَ الْحُكْمُ بِكَوْنِهِ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَسُوعُ الْحُكْمُ بِكَوْنِهَا قُدْرَةً عَلَى الْكُفْرِ وَلَمْ يَقَعْ، فَكَيْفَ يُلَايِمُ هَذَا الْمَذْهَبُ اشْتِرَاطَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْمَقْدُورِ؟!

وَلَوْ سَاغَ الْقَضَاءُ بِتَعَلُّقِ الْمَقْدُورِ بِأَحَدِ الضَّدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ وَقُوعٍ فِيهِ، سَاغَ الْقَضَاءُ بِتَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الضَّدَّيْنِ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٥).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٢٤، ٢٢٥).

(٤) انظر: شفاء العليل (ص ١٤٥)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٤)، والكامل (ل ١٥٠/ب)، وشرح المواقف

(١١١، ١٠٨/٦).

وَيُقَالُ لَهُمْ: مَتَى تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ: قَبْلَ حُدُوثِهَا أَوْ بَعْدَهُ؟! وَلَيْسَ لَهَا فِي الْقِدَمِ تَعَلُّقٌ، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ بِوُجُودِهَا الْمَقْدُورُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذَا كَتَغْلِيلِكُمْ اخْتِصَاصَ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ بِالْإِرَادَةِ، مَعَ جَوَازِ اخْتِصَاصِهِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَحَالِّ:

قُلْنَا: قَوْلُ مَنْ قَالَ: «الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ»: إِبْثَاتٌ لِتَعَلُّقِ حَقِيقِيٍّ، وَذَلِكَ لَا يُضَاهِي الْجَوَازَ وَالصَّلَاحِيَّةَ، هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ، إِلَّا أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ، يَعْنُونَ بِهِ الصَّلَاحِيَّةَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «يَخْتَصُّ الْمَحَلُّ بِإِرَادَةِ الْفَاطِرِ»: أَنَّ الْفَاطِرَ إِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَإِنْ شَاءَ خَلَقَهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ، وَلَيْسَ هَذَا عُرُوضًا لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَ لَهَا تَعَلُّقٌ فِي الْعَدَمِ^(١)، وَإِذَا وَجِدَتْ وَجِدَ مَعَهَا الْمَقْدُورُ، وَبَعْدَ مَا وَجِدَ الْمَقْدُورُ فَيَجِبُ عَدَمُهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَائِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ قَدَّرَ الْكُفْرُ بَدَلَ الْإِيمَانِ، لَكَانَتِ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَهَذَا وَجْهُ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالضَّدِّينِ^(٢).

قُلْنَا: هَذَا خُلْفٌ فِي الْكَلَامِ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا وَقُوعَ الْكُفْرِ، لِلزِّمِّ خُرُوجَ الْإِيمَانِ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا عِنْدَ وَقُوعِ الْكُفْرِ، فَأَقْصَى مَا يُتَلَقَّى مِمَّا قَالُوهُ: أَنَّ الْقُدْرَةَ قُدْرَةٌ عَلَى أَحَدِ الضَّدِّينِ لَا نَفْسِهِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَقْدُورُ بِالْوُقُوعِ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ جَمِيعًا، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «فَنَقُولُ لَهُؤُلَاءِ: إِنْ قَدَّرْتُمُ الْقُدْرَةَ مُؤَثَّرَةً فِي الْوُجُودِ، فَالدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَيْكُمْ عَلَى حَسَبِ مَا قَرَّرْنَاهُ.

وَإِنْ سَلَكَتُمْ مَسْلَكَ أَهْلِ الْحَقِّ لَمْ تَسْتَفِيدُوا بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ مَا رُمْتُموهُ، وَلَمْ تَتَخَلَّصُوا بِمَا حَاوَرْتُمُوهُ؛ فَإِنَّ الَّذِي وَرَّطَكُمُ فِي مُخَالَفَةِ الدَّهْمَاءِ مِنْ أَصْحَابِكُمْ اسْتِشْعَارُكُمْ لَزُومَ التَّشْغِيبِ مِنَ الْخُصُومِ؛ حَيْثُ اسْتَبَعَدُوا تَعَلُّقَ الْأَمْرِ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَأْمُورُ.

(١) عدم تعلق القدرة بمقدورها في حال العدم هو أيضًا مذهب المعتزلة؛ انظر: النيسابوري: ديوان الأصول (ص ٣٦٥).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٦).

فَإِذَا قُلْتُمْ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ: لَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ [١٣٩/أ]، وَإِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الضَّدِّينِ مَا يُوقِعُهُ اللَّهُ - تَعَالَى - ثُمَّ تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِهِ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ، فَكَيْفَ تَرْتَجُونَ خَلَاصًا مِنْ اسْتِبْعَادِ الْخُصُومِ وَهَذَا مَقَالُكُمْ.

وَيَتَضَحُّ غَرَضُنَا عَلَى مَنْ فَارَقَ الدَّهْمَاءَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، قَالَ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا ارْتَضَوْا لِأَنْفُسِهِمْ هَذَا الْمَذْهَبَ؛ مِنْ صِلَاحِيَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى الضَّدِّينِ عَلَى الْبَدَلِ؛ لِكَيْ يُثْبِتُوا لِلْمُكَلَّفِ خَيْرَةً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ فَتَدَبَّرْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: هَذَا كَلَامُهُ، وَأَنَا قَدْ بَيَّنْتُ وَصَوَّرْتُ التَّخِيرَ، وَالْخَصْمُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ هِيَ قُدْرَةٌ عَلَى الْقِيَامِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَوَالِي الْقُدْرَةِ عَلَى التَّرْكِ إِنَّمَا هِيَ قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ بَاقِيَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِحُدُوثِ الْقِيَامِ، أَوْ حُدُوثِ ضِدِّهِ؛ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ، هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَا بَنَ الرَّائِنْدِيِّ وَاتَّبَاعِهِ شُبَّةٌ:

فَمِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْعَجْزِ.

وَمِنْهَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ لَوْ اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُهَا، لَكَانَ الْقَادِرُ فِي حُكْمِ الْمُلْجَأِ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَكُلُّ مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ فِي إِبْطَالِ كَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ: فَهُوَ مُتَّجِهٌ عَلَى هَؤُلَاءِ؛ حَيْثُ قُلْنَا: لَوْ تَعَلَّقَتْ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ فَلَمْ يَخْتَصْ أَحَدُهُمَا بِالْوُقُوعِ؟!

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: الْقَاعِدُ تَارِكٌ لِلْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَقْتَدِرَ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ مَنْ لَا يَقْتَدِرُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ التَّرْكَ إِضْرَابٌ عَنِ الشَّيْءِ اخْتِيَارًا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ضِدِّ التَّرْكِ اقْتِدَارٌ، لَمَا تُصَوِّرَ عَلَى التَّرْكِ اقْتِدَارٌ^(١).

وَهَذَا دَعْوَى، وَاقْتِصَارٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْهَبِ، وَنَحْنُ قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ الَّتِي نُثْبِتُهَا حَالَةَ مُبَاشَرَةِ الْفِعْلِ، فَبِمَ تُنْكَرُ وَنَهَا - أَعْنِي الْمُعْتَزِلَةَ - وَالْقُدْرَةُ الَّتِي تُثْبِتُونَهَا حِسًّا وَوُجْدَانًا إِنَّمَا هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى صِحَّةِ الْجَسَدِ، وَانْطِبَاحِ الْجَوَارِحِ، وَاعْتِقَادِ تَيَسُّرِ الْمَقْدُورِ، وَتَأْتِيهِ بِالْقَلْبِ.

(١) انظر في معنى الترك واشتراط القصد والاختيار فيه في: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ هَذَا الْمَعْنَى سَلَكَ طَرِيقًا فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ فَقَالَ: «وُقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ وَالِدَّاعِيَةِ يَدُلُّ عَلَى الْإِقْتِدَارِ»^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِ هَذِهِ النُّكْتَةَ طَرْدًا وَعَكْسًا، وَهَذَا الْمُخْتَصَرُ لَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ.

فَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْفَصْلِ يَعُودُ مُعْظَمُهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي إِعَادَتِهَا، إِلَّا أَنَّا نَجِدُّ الْعَهْدَ بِبَعْضِهَا فَنَقُولُ:

إِنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالْمُخْتَلِفَاتِ، وَكَانَ صِلَاحُهَا لِبَعْضِهَا كَصِلَاحِهَا لِسَائِرِهَا، فَمَا بَالُ بَعْضِهَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ دُونَ سَائِرِهَا؟!

فَإِنْ فَرَعُوا إِلَى الْإِرَادَةِ: أَبْطَلَ كَلَامُهُمْ بِفِعْلِ النَّائِمِ وَالْغَافِلِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ وَالْكَرَاهِيَةُ.

وَإِنْ فَرَعُوا إِلَى الدَّوَاعِي فِي الْإِخْتِصَاصِ: بَطَلَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِرَادَاتِ وَاسْتُغْنِيَ عَنْهَا بِالدَّوَاعِي.

وَمِمَّا يَلْزِمُهُمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا صَلَحَتْ لِجُمْلَةِ الْمُخْتَلِفَاتِ، لَوْ جَبَّ أَنْ تَقْدِرَ النَّمْلَةُ مَثَلًا عَلَى جَمِيعِ الصَّنَاعَاتِ وَالْعُلُومِ؛ بِقُدْرَتِهَا عَلَى الدَّبِيبِ، غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ بِفَقْدِ الْبِنْيَةِ وَعَدَمِ الْآلَاتِ، وَلَيْسَ مُدَّعِي ذَلِكَ بِأَسْعَدَ حَالًا مِمَّنْ يَدَّعِي أَنَّ الْجَمَادَاتِ مُقْتَدِرَةٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَمْثَالِ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْأَوْقَاتِ، طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ إِيقَاعِ مِثْلَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.

فَالْوَجْهُ أَنْ نَبْنِي هَذَا الْفَصْلَ عَلَى تَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ، وَنَحْنُ قَدْ أَقْمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى تَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ^(٣)، وَعَلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بِالضَّدَيْنِ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِمِثْلَيْنِ لَوْ جَبَّ

(١) انظر نحوه في: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٣٦٠)، (٢/ ١١٥، ١١٦).

(٢) هذا الجواب مستفاد من الإرشاد (ص ٢٢٣)، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/ أ).

(٣) هذا الجواب مما أجاب به الجويني أيضًا؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/ أ).

وُقُوعُهُمَا مَعًا، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَقُوعُ حَرَكَتَيْنِ وَإِرَادَتَيْنِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَمِمَّا نُسَائِلُهُمْ عَنْهُ: أَنَّهُمْ إِذَا زَعَمُوا أَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ وَالْمُتَمَائِلَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقُوعُ مُخْتَلِفَيْنِ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ وَقُوعِ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَهُمَا غَيْرُ مُتَضَادَّيْنِ عِنْدَكُمْ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا لَوَجَبَ [١٣٩/ب] أَنْ تَتِمَّكَ نَمْلَةٌ مَعَ ضَعْفِهَا مِنْ جُمْلَةٍ أَثْقَالَ الْجِبَالِ؛ فَإِنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِأَنْ يَفْعَلَ رَافِعُهُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مِنَ الْإِعْتِمَادَاتِ الْعُلَوِيَّةِ بَعْدَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ارْتَفَعَ حِينَئِذٍ، فَلَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الذَّرَّةَ بِقُدْرَتِهَا تَفْعَلُ أَمْثَالًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، لَلَزِمَ مَا قُلْنَا.

قُلْنَا: هَذَا بِنَاءٌ مِنْكُمْ عَلَى أَصْلِ التَّوَلَّدِ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: هَلَّا وَصَفْتُمُ الذَّرَّةَ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا لِلْمَوَانِعِ وَفَقَدِ الْآلَاتِ !!

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا جَوَّزْتُمْ إِيقَاعَ مِثْلَيْنِ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، وَمَنْعْتُمُ عَلَى ذَلِكَ مَزِيدًا !! فَإِنْ قَالُوا: لَوْ تَعَدَّتِ الْقُدْرَةُ مِثْلًا وَاحِدًا، لَمْ يَكُنْ عَدَدٌ أُولَى مِنْ عَدَدٍ. وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ جَازَ إِيقَاعُ أَمْثَالٍ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، لَمَانَعَ الْعَبْدُ رَبَّهُ؛ إِذَا أَرَادَ إِيقَاعَ السُّكُونِ، وَأَرَادَ الرَّبُّ إِيقَاعَ الْحَرَكَةِ أَوْ الْحَرَكَاتِ، وَاعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ، وَأَرَادَ الرَّبُّ اعْتِمَادَاتٍ فِي جِهَةٍ أُخْرَى.

قُلْنَا: طَالَمَا عَرَفْنَا أَنَّ التَّمَانِعَ يَلْزِمُكُمْ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الرَّبِّ.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَبْدَ يَقْتَدِرُ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ، وَالرَّبُّ يَقْتَدِرُ عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَإِنْ لَزِمَ التَّمَانِعُ مَعَ التَّسَاوِي فِي أَعْدَادِ الْمَقْدُورَاتِ، لَزِمَ ذَلِكَ فِي مَقْدُورٍ وَاحِدٍ لِلْعَبْدِ؛ فَإِنَّ السُّكُونَ الْوَاحِدَ يُضَادُّ الْحَرَكَاتِ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ؛ كَمَا يُضَادُّ حَرَكَةً وَاحِدَةً^(١).

(١) انظر هذا الجواب في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٢/أ - ب).

فَصْلٌ: فِي ذِكْرِ مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي أَحْكَامِ الْقُدْرَةِ وَاخْتِلَافِهِمْ فِيهَا

فَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِذَا حَدَّثَتْ فَمِنْ حُكْمِ مَقْدُورِهَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّ يُوجَدَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْقُدْرَةِ.

ثُمَّ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ صَارُوا إِلَى: تَجْوِيزِ انْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَيُوجَدُ مَقْدُورُهَا وَالْقُدْرَةُ مَعْدُومَةٌ.

وَصَارَتْ شِرْذِمَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: وَجُوبِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ إِلَى وَقْتِ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْقُدْرَةُ قُدْرَةً عَلَى الْمَوْجُودِ حَالٍ وَجُودِهِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا وَجُوبَ الْمَقْدُورِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ^(١).

وَذَهَبَ أَبُو الْهَذِيلِ إِلَى: أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَتِهَا وَجُودَ الْمَقْدُورِ بِهَا، وَجَوَزَ عَدَمَ الْقُدْرَةِ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: «الْقُدْرَةُ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ تَتَعَلَّقُ بِجُمْلَةِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِالْجَوَارِحِ عَلَى الْأَكْوَانِ وَالْإِعْتِمَادَاتِ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ».

وَقَالَ مَرَّةً: «قُدْرَةُ الْقَلْبِ تَتَعَلَّقُ^(٣) بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَقُدْرَةُ الْجَوَارِحِ تَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِيجَادُ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ بِقُدْرَةِ الْقَلْبِ، أَوْ إِيجَادُ أَفْعَالِ الْقَلْبِ بِقُدْرَةِ الْجَوَارِحِ؛ لِفَقْدِ الْأَلَاتِ وَعَدَمِ الْبِنْيَةِ»^(٤).

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّهُ إِذَا نَفَى الْقُدْرَةَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهَا فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ بِالْمَقْدُورَاتِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّانِي، وَفِي الثَّانِيَةِ قُدْرَةٌ عَلَى مَا يَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَعَاقِبَةِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ الْقَادِرُ مِنْ إِيقَاعِ مَا سَيَقَعُ فِي الثَّالِثَةِ فِي الثَّانِي.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق (ص ١٢٨).

(٣) كلمة: «تعلق» ليست في الأصل، وصححتها تبعاً للسياق.

(٤) انظر أقوال أبي هاشم في تعلق القدرة بأفعال القلوب في: الفرق بين الفرق (ص ١٢٩)، وشرح المواقف (١٠٩/٦).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا بَعَيْنُهُ هُوَ الْفَضْلُ الْمُتَقَدِّمُ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِثْلَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِمَقْدُورٍ فِي الدَّوَامِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ ».

ثُمَّ قَالَ أَكْثَرُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: الْقُدْرَةُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، وَلَكِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَةٌ عَلَى مَا سَيَقَعُ فِي الْعَاشِرِ مَثَلًا، فَشَرَطُ وَقُوعِ مَا فِي الْعَاشِرِ اثْنَانِ.

وَفِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي الثَّانِي؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، ثُمَّ هِيَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَقَعُ فِي الثَّلَاثِ، وَلَا يُقْضَى بِكَوْنِهَا قُدْرَةٌ عَلَى مَا فِي الْعَاشِرِ إِلَّا فِي التَّاسِعِ. وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ ابْنَ الْجُبَّائِيِّ وَاتَّبَاعَهُ جَوَّزُوا خُلُوءَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ، وَشَرَطُوا فِي ذَلِكَ أَلَّا تَتَّحِدَ الدَّوَاعِي إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورَاتِ؛ فَإِنَّهَا لَوْ اتَّحَدَتْ وَلَا مَانِعَ لَهَا، لَوَقَعَ بَعْضُ الْمَقْدُورِ^(١).

مِثَالُهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ مُسْتَرْوِحًا، فَهُوَ قَادِرٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ عَلَى الْقِيَامِ وَأَضْدَادِهِ خَالٍ عَنْهَا؛ إِذْ لَا دَاعِيَةَ تَدْعُوهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِلَى إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ، وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا عَلَى شَفِيرٍ بَثْرٍ، فَإِنَّمَا يَبْقَى [١٤٠ / ١] مُنْتَصِبًا بِفِعْلِ اعْتِمَادَاتٍ عُلوِيَّةٍ، لَوْ لَمْ يَفْعَلْهَا، لَهَوَى بِثِقَلِهِ وَلَخَرَّ سَاقِطًا، فَمِثْلُ هَذِهِ لَا تَخْلُو عَنْ إِيقَاعِ الْمَقْدُورِ.

وَأَمَّا الْجُبَّائِيُّ: فَإِنَّهُ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، وَمَنَعَ خُلُوءَ الْقَادِرِ عَنْ جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، وَلَمْ يَمْنَعْ خُلُوءَهُ عَنْهَا إِذَا ثَبَّتَ الْمَوَانِعَ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ دُونَ الْمُتَوَلِّدَةِ؛ لِجَوَازِ خُلُوءِهِ عَنِ الْمُتَوَلِّدَاتِ^(٢).

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: جَوَازُ طَرَيَانِ الْعَجْزِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ. فَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ^(٣).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤ / ١٩٩)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣ / ب)، وشرح المواقف (٦ / ١٠٤)، والذي شرط ألا تتحد الدواعي إلى إيقاع بعض المقدورات إنما هو الهمداني؛ انظر: الكامل، الموضع السابق.

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٣ / ب)، والشريف الجرجاني: شرح المواقف (٦ / ١٠٤).

(٣) انظر: الأشعري: مقالات الإسلاميين (١ / ٣٠٢)، والبغدادى: الفرق بين الفرق (ص ١٨٦).

وَقَالَ بَعْضُ الْقُدَمَاءِ: يَسْتَحِيلُ وُجُودُ عَجَزٍ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ وُجُودِ الْقُدْرَةِ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ، امْتَنَعَ وُجُودُ الْمَقْدُورِ مَعَهُ؛ كَمَا يَمْتَنَعُ بِهِ وَقُوعُ
الْمَقْدُورِ فِي الْحَالَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ وُجُودِ الْعَجَزِ.
وَقَالَ هِشَامُ الْفَوْطِيُّ: يَجُوزُ تَقْدِيرُ وُجُودِ الْعَجَزِ فِي الثَّانِي، وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ بِهِ
وَاسْتَحَالَ وَقُوعُ الْمَقْدُورِ^(١).

الْقَوْلُ فِي الْعَجَزِ وَالْهَنْعِ^(٢)

اتَّفَقَ مُشْتَبُو الْأَعْرَاضِ عَلَى أَنَّ الْعَجَزَ مَعْنَى، وَهُوَ عَرَضٌ ثَابِتٌ مُضَادٌّ لِلْقُدْرَةِ^(٣).
وَكَانَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ عَلَى ذَلِكَ صَدْرًا مِنْ زَمَانِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ مِثْلُهُ إِلَى نَفْيِ الْعَجَزِ^(٤).
وَخَالَفَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْجُبَّارِ فِي ذَلِكَ، وَاثْبَتَ الْعَجَزَ مَعْنَى:
وَكُلُّ دَلِيلٍ أَقْمَنَاهُ عَلَى اثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ فِي اثْبَاتِ الْعَجَزِ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ
الْقُدْرَةَ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْبُنْيَةِ وَالصَّحَّةِ، فَهُوَ بَعِيْنُهُ دَلِيلٌ عَلَى مُغَايِرَةِ الْعَجَزِ لِلزَّمَانَةِ.
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: كُلُّ حُكْمٍ قَدَرَهُ مُشْتَبُو الْعَجَزِ وَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى مِنْ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ
وَعَدَمِ تَأْتِيهِ فَذَلِكَ يُمَكِّنُ رَبْطَهُ بِنَفْيِ الْقُدْرَةِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِبُتُوتِ الْعَجَزِ أَثَرٌ يَخْتَصُّ بِهِ، لَا يُمَكِّنُ
تَقْدِيرَهُ دُونَهُ؛ فَلَا أَثَرَ لِاثْبَاتِهِ.
وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ بُتُوتَ الْأَعْرَاضِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقْدِيرِ أَحْوَالٍ وَأَحْكَامٍ مُخْتَصَّةٍ
بِهَا إِيْجَابًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْأَلْوَانَ، وَمَا لَا يُوجِبُ الْأَحْوَالَ مِنْ أَجْنَاسِ الْأَعْرَاضِ ثَابِتَةٌ، وَإِنْ لَمْ

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٤/ب).

(٢) انظر هذا المبحث في: مقالات الإسلاميين (١/٣٠٩)، والمعالم (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٢/٣٤٠)،
والكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب)، وشرح المواقف (٦/١١٢، ١١٤). وعند المعتزلة: المجموع المحيط
بالتكليف (٢/٨٧)، ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

(٤) انظر: الأبكار (٢/٣٤٠)، والكامل (ل ١٥٥/ب)، وشرح المواقف (٦/١١٢، ١١٤). والذي في
مصادر المعتزلة وحكاها النيسابوري عنه؛ فيما أملاه آخرًا في نقض الأبواب - التوقف في المسألة. مسائل الخلاف
(ص ٢٥٠).

تَقْتَضِي لِمَحَالِّهَا أَحْكَامًا وَأَحْوَالًا عِنْدَكُمْ^(١).

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ يَتَحَقَّقُ بِانْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ كَمَا زَعَمْتَ، وَلَكِنَّ الْعَجْزَ يَثْبُتُ لِلْجُمْلَةِ حَالًا، وَذَلِكَ عَيْنُ الْعَجْزِ الَّذِي يُحِسُّهُ الْعَاجِزُ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْحَالِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: لَيْسَ الْجَهْلُ مَعْنَى فَإِنَّ مَا يُقَدَّرُ صَادِرًا مِنَ الْجَهْلِ يُمَكِّنُ رَبْطَهُ بِنَفْيِ الْعِلْمِ.

فَالسَّبِيلُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: الْعِلْمُ وَإِنْ انْتَفَى بِهِ حَالَةُ الْجَهْلِ، فَالْجَهْلُ يُوجِبُ حَالًا لِلْجُمْلَةِ، وَتِلْكَ الْحَالُ تَخْتَصُّ بِوُجُودِ الْجَهْلِ.

وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو هَاشِمٍ أَنْ قَالَ: «قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ ثُبُوتِ الْقُدْرَةِ ثُبُوتَ بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَصَلَابَةٍ، فَإِذَا عَجَزَ الزَّمَنُ عَنِ الْقِيَامِ، لَمْ يَكُنْ تَقْدِيرُ عَجْزٍ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ انْتِقَاصِ بِنْيَةٍ وَعَدَمِ شَرْطِ مِنْ شَرَائِطِ الْقُدْرَةِ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُلْزَمُ الْمُعْتَزِلَةَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَجْزَ مَعْنَى، وَلَكِنْ يَنْعَكِسُ مَا قَالَهُ عَلَيْهِ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّا إِذَا وَجَدْنَا الزَّمَنَ الْمُقْعَدَ لَا يَنْهَضُ، ثُمَّ أَلْفَيْنَاهُ مُتَمَكِّنًا مِنَ النُّهُوضِ، فَمَا يُؤَمِّنُنَا أَنَّهُ إِنَّمَا تَمَكَّنَ؛ لِصِحَّةِ بِنْيَتِهِ بَعْدَ اخْتِلَالِهَا، لَا لِثُبُوتِ مَعْنَى هُوَ الْقُدْرَةُ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْعَجْزِ إِلَى اخْتِلَالِ الْبِنْيَةِ، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ صَرْفُ الْقُدْرَةِ إِلَى صِحَّتِهَا وَوُقُوعِهَا عَلَى صِفَاتِ مَعْلُومَةٍ، وَشَرْطُ الْبِنْيَةِ يُلْزَمُ الْقَائِلَ بِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ الَّتِي تُشْتَرِطُ الْبِنْيَةُ فِيهَا، وَلَا يَجْدُ مَخْلَصًا مِنْ إِحَالَةِ الْأَحْكَامِ عَلَى الْبِنْيَةِ دُونَ غَيْرِهَا^(٢)، وَنَجَوْنَا عَنْ هَذَا الْخَبْطِ؛ فَإِنَّا لَا نَشْتَرِطُ الْبِنْيَةَ فِي ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، بَلْ نَكْتَفِي بِحَيَاةِ الْمَحَلِّ وَانْتِفَاءِ الْأَضْدَادِ عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَأْتِيُوا الْحَيَاةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً، وَالْقُدْرَةَ فِيهِ مَخْصُوصَةً.

ثُمَّ طَرِيقُهُمْ فِي إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ إِحْسَاسُ اقْتِدَارِ يَدُلُّ عَلَيْهِ تَأْتِي الْفِعْلِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ لَا مَعْنَى لِمَا أَحْسُوهُ وَأَحَالُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا الصِّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: طَرِيقُ إِثْبَاتِهَا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ، وَهُوَ وَقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

(٢) هذا الجواب مطابق لجواب أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٥/ب).

فَصَلِّ: [الْعَجْزُ عَجْزٌ عَنْ مَعْدُومٍ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ]^(١):

الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الْعَجْزَ عَجْزٌ عَنْ مَعْدُومٍ وَمُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَقَضُوا بِتَعَلُّقِهِ بِالضَّدِّينِ مَعَ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا^(٢).

[١٤٠ / ب] وَإِلَى هَذَا كَانَ يَمِيلُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّجَارِ؛ فَإِنَّهُ وَافَقَنَا عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِهَا بِالضَّدِّينِ، ثُمَّ أَجَازَ تَعَلُّقَ الْعَجْزِ بِالْمَوْجُودِ، وَأَوْجَبَ تَعَلُّقَهُ بِالْمَعْدُومِ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ.

وَمَحْصُولُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الزَّمَانَ الْمُقْعَدَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ، وَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ عَنْ قَعْدَتِهِ وَإِنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَيْهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي آخِرِ أَجْوِبَتِهِ: « الْعَجْزُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِالْكَائِنِ الْمَوْجُودِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، وَهُوَ عَلَى قِيَاسِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُنَاقِضَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(٣). »

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّا أَوْضَحْنَا وَجُوبَ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ مَقْدُورَهَا، وَأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدِّينِ، وَأَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى وَجُوبِ اتِّحَادِ مُتَعَلِّقِهَا، وَإِذْ ثَبَتَ ذَلِكَ، فَالْعَجْزُ ضِدُّهَا الْخَاصُّ الْمُنَاقِضُ لَهَا فِي التَّعَلُّقِ بِمَثَابَةِ الْكَرَاهِيَةِ مَعَ الْإِرَادَةِ، وَالْجَهْلُ مَعَ الْعِلْمِ، فَمِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ أَنَّ يَتَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِمُتَعَلِّقِ الْقُدْرَةِ، وَلَوْ تَعَلَّقَ الْعَجْزُ بِالْمَعْدُومِ، وَتَعَلَّقَتِ الْقُدْرَةُ بِالْمَوْجُودِ، لَمَا تَنَاقَضَا فِي التَّعَلُّقِ، وَلَتَنَزَّلَا مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ وَالْجَهْلِ بِالْمَوْجُودِ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَتَضَادَّانِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذِهِ الدَّلَالََةُ إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ إِذَا حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، بَلْ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ، فَيَتَعَلَّقُ الْعَجْزُ بِهِ عَلَى مُنَاقِضَةِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ، وَإِنْ حَكَمْنَا

(١) انظر هذا المبحث في: الآمدي: أبكار الأفكار (٣٤٣ / ٢)، وابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل (ل ١٥٦ / أ).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في الاختصار الشامل (ل ١٥٦ / أ).

(٣) حكى عنه الآمدي خلاف هذا القول؛ فإن « الأصح في قول الشيخ الأشعري: أن العجز لا يتعلق بالمعدوم؛ بل بالموجود، وله قول ضعيف: أن العجز إنما يتعلق بالمعدوم دون الموجود »؛ انظر: الأبكار (٣٤٣ / ٢)، والكامل (ل ١٥٦ / أ)، وشرح المواقف (١١٢ / ٦، ١١٤).

بأنَّ القُدْرَةَ تُؤَثِّرُ فِي إثْبَاتِ حَالٍ لِلْمَقْدُورِ؛ لِأَجْلِهَا يَكُونُ كَسْبًا وَمَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الضَّرُورِيِّ - فَتِلْكَ الْحَالُ هِيَ مُتَعَلِّقُ القُدْرَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ لَمْ يُمَكِّنَا أَنْ نُثَبِتَ تِلْكَ الْحَالَةَ؛ إِذْ لَوْ أَثْبَتْنَاهَا مَعَ الْعَجْزِ لَكَانَتْ كَسْبًا، وَلَثَبَتْ الْاِكْتِسَابُ دُونَ القُدْرَةِ، أَوْ مِنْ وَصْفِ الْبَارِي بِأَنَّهُ مُكْتَسِبٌ، وَإِذَا نَفَيْنَا تِلْكَ الْحَالَةَ وَهِيَ مُتَعَلِّقُ القُدْرَةِ، فَلَمْ يَتَّحِدْ إِذَنْ مُتَعَلِّقُ القُدْرَةِ وَالْعَجْزِ.

وَهَذَا خَبْطٌ، وَالْوَجْهُ الْقَطْعُ بِأَنَّ القُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ القُدْرَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَقْدُورِ، وَإِنَّ الْمَقْدُورَ يُوجَدُ بِغَيْرِهَا، وَلَا أَثَرَ لِلْعَجْزِ فِيهَا أَيْضًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟!

قُلْنَا: إِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ لَنَا قُدْرَةً عَلَى فِعْلٍ إِلَّا وَيَخْلُقْ ذَلِكَ الْفِعْلَ تَحْتَ قُدْرَتِنَا؛ فَيَقَعُ الْفِعْلُ مَقْدُورًا لَنَا عَلَى حَسَبِ إِثَارِنَا الْجُمْلِيِّ، وَنَجِدُ أَنْفُسَنَا قَادِرِينَ عَلَيْهِ، مُوقِعِينَ لَهُ إِيقَاعَ اِكْتِسَابٍ، وَإِذَا خَلَقَ فِينَا عَجْزًا عَنِ الشَّيْءِ، فَجَدُّ وَقُوعَ ذَلِكَ ضَرُورَةً فِينَا مِنْ غَيْرِ إِثَارِنَا، وَنُحِسُّ عَجْزًا عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ اخْتِلَافِ تَعَلُّقِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ تَأْثِيرُهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ؛ فَإِنَّ الْإِذْرَاكَ وَالْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقَانِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَثَرَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْمُتَعَلِّقِ^(١).

فَهَذَا الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْعَجْزَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْجُودِ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالزَّمَنُ عَاجِزٌ عَنْ قَعْدَتِهِ مَعَ قَعْدَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُكْتَسِبَ الْقَاعِدَ قَادِرٌ عَلَى قُعُودٍ مَعَ قُعُودِهِ.

وَقَدْ فَصَّلَ النَّجَّارُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالضَّدِّينِ، لِلزِّمِّ الْحُكْمُ بِاجْتِمَاعِ الضَّدِّينِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، وَلَوْ حَكَمْنَا بِتَعَلُّقِ الْعَجْزِ بِالضَّدِّينِ وَصَرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاءُ الضَّدِّينِ مُسْتَحِيلًا.

وَوَجْهُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقُولَ: كَمَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ وَجُودِ الْمَقْدُورِ، فَكَذَلِكَ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ مُقَارَنَةِ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، فَلَوْ تَعَلَّقَ بِالضَّدِّينِ، لِلزِّمِّ مِنْهُ مَا لَزِمَ فِي الْقُدْرَةِ، فَعَلَى النَّجَّارِ أَنْ يُثَبِتَ أَوَّلًا تَقْدِيمَ الْعَجْزِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ غَرَضَهُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكُوا بِهِ فِي تَصْوِيرِ الْعَجْزِ عَنِ الْمَعْدُومِ أَنْ قَالُوا: الْقَاعِدُ قَادِرٌ عَلَى قُعُودِهِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى قِيَامِهِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ عَنْهُ عَلَى الْقِيَامِ، وَجَبَ اتِّصَافُهُ بِالْعَجْزِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَخْلُو

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٦/أ).

عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَقْدُورِ جِنْسُهُ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ الْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ، فَقَدْ تَحَقَّقَ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمَعْجُوزِ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ فَإِنَّ الْقَاعِدَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، وَلَا عَاجِزٌ عَنْهُ، وَالْمَحَلُّ لَا يَخْلُو عَنِ الضَّدِّينِ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْبَدَلِ، وَالْإِنْسَانُ فِي اسْتِدَامَةِ قُودِهِ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْقِيَامِ [١/١٤١]، وَإِذَا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَا يُتَصَوَّرُ الْعَجْزُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْجِزُ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ.

وَإِيضًا ذَلِكَ بِالْمِثَالِ: أَنَّ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانَ وَنَحْوَهَا لَمَّا لَمْ يُتَصَوَّرِ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهَا مِنَ الْبَشَرِ، لَمْ يُتَصَوَّرِ الْعَجْزُ عَنْهَا، وَالْقِيَامُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورٍ الْبَشَرِ؛ فَيَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَيْهِ؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ الْإِقْتِدَارُ عَلَى الْجَوَاهِرِ عُمُومًا، ثُمَّ كَمَا اسْتَحَالَ الْإِقْتِدَارُ اسْتِحَالَ الْعَجْزُ.

وَرُبَّمَا سَلَكَ الْقَاضِي مَسْلَكًا آخَرَ فِي الْجَوَابِ فَيَقُولُ: «الْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعُودِ ضِدُّ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا أَنَّ الْعَجْزَ ضِدُّ لَهَا، فَإِذَا اتَّصَفَ الْفَاعِلُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْقُعُودِ، فَلَمْ يَخُلْ عَنْ جَمِيعِ الْأَضْدَادِ، وَكَذَلِكَ الزَّمَنُ الْعَاجِزُ عَنِ الْقَعْدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا كَمَا يُضَادُّ عَجْزُهُ عَنِ الْقُعُودِ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يُضَادُّ هَذَا الْعَجْزُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ، وَالْعَجْزُ عَنِ الْقِيَامِ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ كُلِّ اثْنَيْنِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، كَذَلِكَ لَا يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَتَيْنِ أَوْ الْعَجْزَيْنِ أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَى أَحَدِ الضَّدِّينِ وَالْعَجْزِ عَنِ الثَّانِي»^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ مَنْ قَالَ بِمُضَادَّةِ الْمَوْتِ الْعِلْمَ».

فَإِنْ قَالُوا: الْعُقَلَاءُ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنَّ الزَّمَنَ عَاجِزٌ عَنِ الْقِيَامِ وَالْمَشْيِ^(٢).

قُلْنَا: كَيْفَ تَسْتَقِيمُ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنَ الْعُقَلَاءِ مَعَ مُخَالَفَتِنَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمُوَافَقَةِ الْعَوَامِّ وَمُخَالَفَتِهِمْ.

وَقَدْ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقَاعِدَ السَّلِيمَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ، يَعْنُونَ بِذَلِكَ صِحَّتَهُ وَمُضَادَّتَهُ الْإِقْتِدَارَ لَوْ أَرَادَ.

(١) انظر نحو هذا الجواب منسوبًا إلى أبي بكر الباقلاني أيضًا في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٦/ب).

(٢) انظر: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/٣٤٤).

وَكَذَلِكَ يُطْلَقُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ النَّاسَ عَاجِزُونَ عَنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّمَا يَعْنُونَ
عَدَمَ الْاِقْتِدَارِ.

فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الْهَنْعِ^(١):

الْقَادِرُ عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ؛ لِقَوْلِنَا بِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ
مَقْدُورِهَا، وَإِذَا وُجِدَ الْمَقْدُورُ اسْتَحَالَ الْمَنْعُ عَنْهُ.

وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: الْمَنْعُ مِنَ الْفِعْلِ هُوَ الْعَجْزُ الْمُضَادُّ لِلْقُدْرَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا عَنْ مَقْدُورِهِ،
وَلَا يُضَادُّ الْمَنْعُ الْقُدْرَةَ وَلَا يُنَافِيهَا، وَإِنَّمَا يُنَافِيهَا الْعَجْزُ، فَالْمَنْعُ يُضَادُّ الْمَقْدُورَ دُونَ الْقُدْرَةِ،
وَالْعَجْزُ يُضَادُّ الْقُدْرَةَ وَلَا يُضَادُّ جِنْسَ الْمَقْدُورِ، وَلَهُمْ تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ وَاخْتِلَافٌ كَثِيرٌ^(٢).

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ جَوَّزُوا بَقَاءَ الْقُدْرَةِ^(٣).

فَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ فَقَالُوا: لَا بَقَاءَ لِلْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْفِعْلُ وَالْقُدْرَةُ مَعْلُومَةً، فَمَنْ سَلِمَتْ
بِنَيْتِهِ يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ عَنِ الْفِعْلِ مَا لَا يُنَافِيهِ بِالْقُدْرَةِ^(٤).

فِمِمَّا يَسْتَعِينُونَ بِهِ أَنْ قَالُوا: مَنْ لَا قَيْدَ لَهُ وَكَانَ سَلِيمًا صَحِيحًا سَاكِنًا فِي مَحَلٍّ فَهُوَ غَيْرُ
قَادِرٍ عِنْدَكُمْ عَلَى الشَّيْءِ بِمِثَابَةِ الْمُقَيَّدِ، وَلَا يُمَكِّنُكُمُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا.

وَهَذَا خِلَافُ مَا يَتَعَارَفُهُ الْعُقَلَاءُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا مَنَعَ السَّلِيمِ مِنَ الْإِنْطِلَاقِ وَالْإِنْتِشَارِ،
أَوْقَفُوهُ بِالْقِيُودِ وَقَدَّرُوا ذَلِكَ مَنَعًا^(٥).

وَيُعْضِدُونَ كَلَامَهُمْ بِأَنْ قَالُوا: إِذَا حُلَّ الْوَثَاقُ عَنِ الْمُقَيَّدِ، فَهُوَ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ كَمَا كَانَ
وَهُوَ مُقَيَّدٌ؛ لَمْ تَبْدَلْ صِفَتُهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا فِي حَالِ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا.

قُلْنَا: الْعَقْلِيَّاتُ لَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِظُنُونِ الْعَوَامِّ وَاتِّفَاقِهِمْ، فَإِنَّمَا أَطْلَقُوا مَا أَطْلَقُوهُ لِاسْتِمْرَارِ

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٥٦ / ب).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٦٢).

(٣) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥٧، ٢٦٣).

(٤) حكى الجويني إطباق المعتزلة على بقاء القدرة؛ الإرشاد (ص ٢١٧)، وفي الشامل أنه قول أكثرهم؛ الكامل
(ل ١٤٥ / ب).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٦٢).

الْعَادَةِ فِي أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - لَا يَخْلُقُ لِلْمُقَيَّدِ قُدْرَةً عَلَى الْمَشْيِ وَإِنْ حَاوَلَهُ، بِخِلَافِ الَّذِي لَا قَيْدَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ مُخَلَّى وَالْمَشْيِ.

وَلَيْسَ هَذَا بِأَعْجَبَ مِنْ وَقُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ عَقِيبَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا؛ مِنْ: خَلْقِ الشَّبَعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَالشُّخُونَةِ وَالْبُرُودَةِ عَقِيبَ النَّارِ وَالثَّلْجِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ قَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِي تَسْمِيَةِ السَّلِيمِ الصَّحِيحِ قَادِرًا عَلَى أُمُورٍ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا مَعَ تَهْيِئَةِ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسِنِينَ وَأَعْوَامٍ، وَلَيْسَ يَعْنُونَ بِذَلِكَ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ التَّائِي وَالتَّيْسُرُ إِنَّ هِيَ اللَّهُ الْأَسْبَابَ فِي اسْتِمْرَارِ الْعَادَاتِ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ اخْتِيَارِهِمُ الْأَرْضِيَّ الزَّكِيَّةَ النَّقِيَّةَ الطَّيِّبَةَ التُّرْبَةَ لِلزَّرَاعَةِ، وَتَجَنُّبِهِمُ السَّبِيخَةَ الْخَبِيثَةَ، وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُ الْأَرْضِ عِنْدَ نِفَاةِ الطَّبَائِعِ لَا تُؤَثِّرُ فِي نَبْتِ الزَّرْعِ، وَلَكِنْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَةُ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَتْ طَيِّبَةً التُّرْبَةَ، كَانَتْ صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ، فَتَشَبُّثُ الْعُقَلَاءِ بِهَذِهِ الْعَادَاتِ وَأُمُثْلُهُ هَذَا مِنْ تَرْتُّبِ بَعْضِ الْأُمُورِ عَلَى الْبَعْضِ كَثِيرَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ كَانَ يَبْعُضُ أَعْضَائِهِ وَجَعٌ، لَمْ تُخْلَقْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا [١٤١/ب] فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْأَخْذِ وَالْمَشْيِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ كَالْمُقَيَّدِ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَيْدٌ مِنْ قَبْلِ الْمَخْلُوقِينَ، وَبَيْنَ مَنْ قَيْدٌ مِنْ قَبْلِ الْخَالِقِ.

وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ صِفَاتِ ذَاتِهِ عَلَى مَا كَانَتْ بَعْدَ أَنْ حُلَّ عَنْهُ الْوَثَاقُ».

إِنْ أَرَادُوا بِذَلِكَ: صِحَّتَهُ وَسَلَامَتَهُ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ.

وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ: الْقُدْرَةَ الْحَقِيقِيَّةَ فَذَلِكَ مَوْضِعُ النَّزَاعِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ فَطَيَّرَتْ ثَوْبًا إِلَى مَوْضِعٍ أَوْ حَرَّكَتْهُ، فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْحَرَكََةَ، وَالثَّوْبُ يَكُونُ قَادِرًا إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُهُ عِنْدَ هُبُوبِهَا، فَكَذَلِكَ أَجْرَى الْعَادَةُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُقُ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمَشْيِ عِنْدَ حَلِّ الْوَثَاقِ، وَلَمْ يَخْلُقْهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَضْلِ الْخَضَمِ: أَنَّ الْعُصْفُورَ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْفِيلُ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِفَقْدِ الْأَلَةِ، وَالنَّمْلَةَ تَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ الْقَوِيُّ، وَإِنَّمَا لَا يَتَأَتَّى لَهَا لِفَقْدِ الْأَلَةِ^(١)،

(١) انظر: النيسابوري: مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥١).

وَمَنْ سَمَحَتْ نَفْسُهُ بِاحْتِمَالِ أَمْثَالِ هَذِهِ الْهُوسَاتِ فَهُوَ مُعَزَّى فِي عَقْلِهِ.

وَمَبْنَى كَلَامِهِمْ عَلَى الْبِنْيَةِ الصَّلَابَةِ؛ فَلَا يَحْسُنُ مِنْهُمْ - وَهَذَا رَأْيُهُمْ - اسْتِبْعَادُ مَا قُلْنَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُقَيَّدَ غَيْرُ سَلِيمِ الْبِنْيَةِ، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ مَنْ سَلِمَتْ بِنْيَتُهُ وَانْتَفَتْ عَنْهُ الْآفَاتُ فَإِنَّهُ مُتَهَيِّئٌ لِلْإِقْتِدَارِ عِنْدَكُمْ فِي جَرِي الْعَادَةِ، ثُمَّ مِنْ مَذْهَبِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّ الْمَنْعَ مَنَعٌ عَمَّا فِي الثَّانِي بِمَثَابَةِ الْعَجْزِ، وَكَذَلِكَ التَّخْلِيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالتَّائِي^(١).

وَمَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّ الْمَنْعَ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ الْفِعْلِ حَالَةَ حُدُوثِهِ، وَالتَّخْلِيَةُ تَقْتَضِي التَّمَكُّنَ فِي أَوَّلِ حَالِهَا^(٢).

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِبَارَتَانِ عَنِ ارْتِفَاعِ الْمَنْعِ عِنْدَهُمْ^(٣)، وَإِذَا أَطْلَقُوا التَّمَكُّنَ عَنْوًا بِهِ الْإِقْتِدَارَ وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ التَّخْلِيَةَ.

وَالْتَّخْلِيَةُ وَالْإِطْلَاقُ عِنْدَنَا عِبَارَتَانِ عَنِ الْإِقْتِدَارِ^(٤).

وَعِنْدَ النَّجَّارِ: « الْقَاعِدُ يُخْلَى وَالْقِيَامُ، فَخَيْرٌ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ الْقُعُودِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ بِضِدِّهِ ».

فَصْلٌ: [كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: كُلُّ قُدْرَتَيْنِ تَعَلَّقَتَا بِمَقْدُورَيْنِ فَهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَقْدُورَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ؛ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرْنَا فِي الْعِلْمَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومَيْنِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَعْلُومَانِ مِثْلَيْنِ أَوْ خِلَافَيْنِ.

وَالْقُدْرَتَانِ الْمُتِمَاتِلَتَانِ هُمَا الْقُدْرَتَانِ الْحَادِثَتَانِ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِالْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ.

كَذَلِكَ سَبِيلُنَا فِي تَصْوِيرِ الْمِثْلَيْنِ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَكِنْ تَخْتَلِفُ الْمَنَاهِجُ فِي التَّصْوِيرِ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي تَصْوِيرِ عِلْمَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ قَائِمَيْنِ بِعَالَمَيْنِ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا فِي مَحَلِّهَا، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى مَحَلِّينِ، فَوَجْهُ التَّصْوِيرِ

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ٨٧، ١٣٤)، إلا أن النيسابوري حكى أن: « لا خلاف بين شيوخنا في أن المنع لا يكون عجزاً » مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٢٥١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٣٤).

(٣) انظر: المغني (١٥/ ٣٦)، والأصول الخمسة (ص ٤٠٤)، والمحيط بالتكليف (٢/ ١٣٥)، ومتشابه القرآن (٢/ ٧١٥)، والتوحيد (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١١٦).

تَقْدِيرُ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ عَلَى حَرَكَةٍ مَثَلًا، ثُمَّ إِعَادَةُ تِلْكَ الْحَرَكَةِ بِعَيْنِهَا مَعَ تَقْدِيرِ قُدْرَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا، فَالْقُدْرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ عَوْدًا مُمَائِلَةٌ لِلْقُدْرَةِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهَا فِي النَّشْأَةِ الْأُولَى، هَذَا أَصْلُنَا.

وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَزَلَةُ عَلَى مَنْعِ تَمَائِلِ الْقُدْرَةِ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ عَلَى أَصْلِهِمْ قُدْرَتَانِ مُتَمَائِلَتَانِ لِأَنَّهُمَا لَا تَتَعَلَّقَانِ بِمَقْدُورٍ وَاحِدٍ^(١).

الْقَوْلُ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ رحمته الله فِي الشَّامِلِ: «الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَجْوِبَةٍ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ - رحمه الله - أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ جَائِزٌ عَقْلًا؛ مِثْلُ تَكْلِيفِ جَمْعِ الضَّدِّينَ، وَإِيقَاعِ مَا يَخْرُجُ عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَتَكْلِيفِ الشَّيْءِ مَعَ تَقْرِيرِ الْمَنْعِ مِنْهُ اسْتِمْرَارًا»^(٣).

وَقَالَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ: «لَا يَسُوعُ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ»، ثُمَّ لَمْ يَصِرْ فِي مَنْعِهِ إِلَى التَّجْبِيحِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَزَلَةُ.

وَقَالَ فِي الْمَوْجِزِ - حِينَ سُئِلَ عَنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ فَتَوَقَّفَ فِيهِ وَقَالَ -: «هَذَا مِمَّا لَا أَلْتَزِمُ الْجَوَابَ عَنْهُ».

أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَمْ تَقُمْ الدَّلَالَةُ عَلَى وَجُوبِ تَعَيُّنِ اعْتِقَادِ فِيهِ.

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٣٨/٢)، وانظر أيضًا: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ١٨٥).
(٢) انظر مبحث التكليف بما لا يطاق في: اللمع (٩٨، ١٠١، ١١٢، ١١٣)، والمقالات (٢٥٤، ٢٥٦، ٢٩٧) والتمهيد (ط بيروت): (ص ٣٣٢، ٣٣٤)، والإرشاد (ص ٢٢٦، ٢٢٨)، والبرهان (١/٨٩، ٩٠)، وقواعد العقائد (ص ١٤٦)، والمطالب (٣/١٩٠، ١٩٦)، والأبكار (٢/١٧٥، ١٨٤)، والأحكام (١/١٢٤، ١٣٣)، وحجج القرآن (ص ٧٤)، والكامل (ل ١٦٢/أ - ١٦٤/أ)، وشرح المواقف (٨/٢٢٢، ٢٢٣)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، ونشر الطوائع (ص ٢٩٥، ٢٩٧). وانظر نقد هذه الفكرة عند المعتزلة في: المنهاج في أصول الدين (ص ١٣، ٢٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩٠، ٥٠٩، ٥١٨)، والمغني (ص ١١) الذي خصصه لموضوع التكليف، والمحيط بالتكليف (١١، ٣٢، ٢٢٨، ٢٦٢)، والمعتمد للبصري (ص ١٨٠)، والقلائد (ص ٩٧)، وشرح نهج البلاغة (٣/١٩٥)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١٣٢). وأيضًا: التوحيد (ص ٢٦٣)، وتأويلات أهل السنة (٣/٣٥٥)، وإيثار الحق (٣٢٥، ٣٣٩)، والمسامرة (ص ١٠٦، ١١٠)، والماتريدي وآراؤه الكلامية (ص ٢٩٨).

(٣) انظر نحو هذه العبارة في: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل: (ل ١٦٢/أ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَلِيقُ بِأَبِي الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ التَّرَدُّدُ فِيهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ تُقَارَنُ الْمَقْدُورَ وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْقَاعِدَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالضَّدَيْنِ، وَتَكْلِيفُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا كُلفَ بِمِثَابَةِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّكْلِيفَ طَلَبُ اقْتِضَاءٍ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنَّ الْمَقْدُورَ خَلَقَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمِثَابَةِ^(١) الْقُدْرَةَ فَمَا وَجْهُ الطَّلِبَةِ مِمَّا لَيْسَ بِالْمُطَالَبِ الْمُكْلَفِ، فَلَيْنَ سَاغَ تَسْمِيَةُ ذَلِكَ طَلَبًا وَاقْتِضَاءً سَاغَ ذَلِكَ فِي تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَبَقَ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، وَأَوْضَحْنَا انْعِكَاسَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ شَتَّى مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْلُومَ شَيْءٌ ثَابِتٌ [١٤٢/أ] بِخَصَائِصِ الصِّفَاتِ^(٢)؛ فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْوُجُودُ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْعَدَمُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ طَاعَةً وَحَسَنًا لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْقُدْرَةِ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مَأْمُورًا بِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: وَرُودُ الْأَمْرِ بِالْأُمُورِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ؛ نَحْوُ الْإِيقَاعِ، وَالْإِيلَامِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَخْصُصٌ خَلَقَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِالْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ إِلَى الْعِبَادِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْإِصْغَاءُ وَالتَّهَيُّةُ لَهَا، وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ لَا إِمْكَانَ حَالَةَ الْإِقْتِدَارِ، وَلَا اقْتِدَارَ حَالَةَ الْفِعْلِ.

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيُّ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: «التَّكْلِيفُ يَنْقَسِمُ إِلَى: تَكْلِيفِ طَلَبٍ وَاقْتِضَاءٍ، وَإِلَى تَكْلِيفِ تَعْجِيزٍ وَتَسْخِيرٍ، وَإِعْلَامٍ بِحُلُولِ الْعِقَابِ»^(٣).

وَمَا جَوَازُنَاهُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ فَلَيْسَ بِاقْتِضَاءٍ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ اقْتِضَاءُ الْمُحَالِ. وَحَكَيْنَا عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَثَرًا هُوَ الْمَطْلُوبُ^(٤)، وَهُوَ صِفَةُ الْمُكْتَسِبِ،

(١) من قوله: «تكليف العاجز» إلى هنا بهامش الأصل.

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٢/ب).

(٣) في الأبيكار (٢/١٨٠) بدون نسبته إلى قائله، ونسبه في الشامل إلى الشيخ الأشعري؛ انظر الكامل (ل ١٦٤/أ).

(٤) انظر مذهب القاضي الباقلاني وغيره من الأشاعرة في القدرة الحادثة ومدى تأثيرها فيها سبق في (ل ١٢٠/ب) وما بعدها.

وَأَنَّ الْحَرَكَةَ الْكَسْبِيَّةَ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ بِذَلِكَ الْأَثَرِ، وَهُوَ حَالٌ لِلْحَرَكَةِ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَعَلَى مَذْهَبٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ: إِنَّمَا الْمَطْلُوبُ هُوَ الْحَرَكَةُ نَفْسُهَا، وَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ؛ فَإِذَا أَقْدَمَ الْعَبْدُ عَلَيْهَا فَيُوقِعُهَا تَحْتَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، وَالْعَبْدُ مُكْتَسِبُهَا، فَلَا يُتَصَوَّرُ لِلْعَبْدِ فِعْلٌ إِلَّا وَالرَّبُّ يُوْجِدُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَقُدْرَةُ الْعَبْدِ بِمَثَابَةِ الْمَشْرُوطِ، وَالْخَالِقُ سُبْحَانَهُ بِمَثَابَةِ الشَّرْطِ، فَالشَّرْطُ يُتَصَوَّرُ دُونَ الْمَشْرُوطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ الشَّرْطِ.

وَشَيْخُنَا الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَبْدَعَ لِنَفْسِهِ مَذْهَبًا وَارْتَضَاهُ وَذَكَرَهُ فِي: «الرَّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ» وَغَيْرِهَا، فَقَالَ: «الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ تُؤَثِّرُ فِي إِيْجَادِ الْحَرَكَةِ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ، وَمُقَدَّرُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ وَخَالِقُهَا بِوَاسِطَةِ قُدْرِهِمْ، وَهُوَ خَالِقُ قُدْرِهِمْ وَمَالِكُهَا وَمُقَدَّرُهَا، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِخَالِقٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَسْتَبِدُّ بِالْقُدْرَةِ وَلَا بِالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ»^(١).

وَهَذَا مِمَّا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ وَخَالَفَ بِهِ الْأَصْحَابَ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ. وَقَدْ صَرَّحَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ أَنَّ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ مُحَالٌ، وَقَالُوا: إِنَّ هَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُفِّ بِهِ؛ لِإِقْتِدَارِهِ عَلَى تَرْكِهِ.

وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالنَّجَّارِ.

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْبَيَانُ عَنِ الْأُصُولِ الْخَمْسِ»: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَ اللَّهُ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُهُ؟

فَيُقَالُ لَهُ: مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعَبْدَ مَا لَا يُطِيقُونَهُ إِلَّا بِهِ، وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِذَا أَعْطَاهُ الطَّاقَةَ كَانَ مُطِيقًا فِي وَقْتِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلِسَّائِلِ: إِنَّ مَا لَا يُطَاقُ قَدْ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يُطَاقُ لِوُجُودِ عَجْزٍ وَآفَةٍ مَانِعَةٍ؛ كَالْأَخْرَسِ، وَالْمُقْعَدِ الزَّمَنِ،، وَنَحْوِهِمَا، فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ بِهِ أَحَدًا.

(١) سبق الكلام على آخر قول أبي المعالي الجويني بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها فيما سبق. انظر (ل ١٢١/أ).

وَالْآخَرُ: أَنْ يُكَلِّفَهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ؛ لِعَدَمِ طَاقَتِهِمْ عَلَيْهِ، وَوُجُودِ قُدْرِهِمْ عَلَى تَرْكِه فَهَذَا عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا قَصَدَهُ.»

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ عُدِمَ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ يَصِحُّ أَنْ يُكَلَّفَ مَعْرِفَتَهُ - سُبْحَانَهُ - إِذَا لَمْ يُعَدَمْ مِنْهُ جَمِيعُ الْعُلُومِ، وَمَنْ عُدِمَ مِنْهُ كُلُّ الْعُلُومِ - حَتَّى لَا يَكُونَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الْبَدِيعِيَّةِ -: لَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ، كَذَلِكَ حُكْمُ التَّكْلِيفِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَهَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

قُلْنَا: قَوْلُكَ: «إِنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ»: لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ كُلفَ مَا لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ أَصْلًا فَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَرُدَّ بِهِ التَّكْلِيفُ.

وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ أَنَّهُ كُلفَ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ؛ لِتَرْكِه لَهُ وَاشْتِغَالِهِ بِضِدِّهِ، وَلَوْ قَصَدَ مَا كُلفَ وَآثَرُهُ، لَوُجِدَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ؛ كَمَنْ اشْتَغَلَ بِالتَّجَارَةِ، وَتَرَكَ الْعِبَادَةَ، وَلَوْ أَرَادَ الْعِبَادَةَ لَوَجَدَ قُدْرَةَ عَلَيْهَا، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ وَرَدَ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَبِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمُخْتَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ تَصَانِيفِهِ: «حَقِيقَةُ التَّكْلِيفِ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَى خِلَافِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِقَابِ».

قَالَ: «وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: يَسْتَحِيلُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعَجْزِ لَا لِلْقُبْحِ وَالسَّفْهِ».

قَالَ: «وَيَجُوزُ وَرُودُ اللَّفْظِ عَلَى التَّسْخِيرِ [١٤٢/ب]، وَالْإِعْلَامِ بِحُلُولِ الْعِقَابِ، وَإِظْهَارِ الْقُدْرَةِ، وَسَائِرِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِاسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ»^(١).

قَالَ: «ثُمَّ بَيَّنَّا فِيهِ وَجْهَ الْإِسْتِحَالَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: التَّكْلِيفُ يَتَمَيَّزُ عَمَّا لَيْسَ بِتَكْلِيفٍ بِاسْتِحْقَاقِ نَوْعٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِ وَمَنْ يَسْتَحِيلُ لَهُ الْقُدْرَةُ.

قَالَ: وَهَذَا يُسْقِطُ سُؤَالَ الْقَدَرِيَّةِ عَنْ أَهْلِ الْحَقِّ؛ إِذَا قَالُوا: إِذَا لَمْ يَقْبَحْ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ عِنْدَكُمْ، فَلَا يَقْبَحُ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ.

(١) انظر: الآمدي: أباكار الأفكار (٢/ ١٨٠).

قَالَ: وَلَمْ يُكَلِّفْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ قَادِرًا عِنْدَ لُزُومِ التَّكْلِيفِ عَلَى الْمَوْافَقَةِ، فَلَا يُسْتَحَقُّ الْعِقَابُ إِذَا الْمُخَالَفَةُ مُسْتَحَقَّةٌ عَلَيْهَا.

قَالَ: وَالْمَذْهَبُ الَّذِي لَا يُعْقَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ حِينَ كَلَّفَهُ، وَلَا يَصِحُّ وُجُودُهُ مِنْهُ، وَكَانَ تَكْلِيفُهُ إِيَّاهُ كَتَكْلِيفِ الْعَاجِزِ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْعَاجِزَ مِمَّا يُتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ لَهُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَفْعَلُ الْمُكَلَّفُ مَا كُلفَ بِهِ إِلَّا فِي حَالٍ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ « هَذَا قَوْلُ الْأُسْتَاذِ، فَأَحَالَ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ لِتَنَاقُضِهِ.

وَأَمَّا الْقَاضِي رحمته الله: فَلَهُ تَرَدُّدٌ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ؛ فَقَدْ يُجَوِّزُهُ وَقَدْ يَمْنَعُهُ، وَمَنْ تَتَبَعَ مُتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِ فِي الْكُتُبِ، اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ، وَبَيْنَ تَكْلِيفِ الْقَادِرِ عَلَى التَّرْكِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابِ «الْإِجْتِهَادِ»، وَجَوَّزَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» وَقَصَدَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ: فَإِنَّهُمْ مَنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ، وَالْمَمْنُوعُ، وَقَبَّحُوهُ عَقْلًا، وَسَوَّوْا بَيْنَ هَذَا التَّكْلِيفِ وَتَكْلِيفِ التَّارِكِ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى مَا كُلفَ^(١)؛ وَلَقَدْ حَكَيْنَا مَذْهَبَ بَكْرِ ابْنِ أُخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ قَالَ: «الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ، مَعَ أَنَّ الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ»^(٢).

وَنُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا مِنَ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ عَبْدَهُ بِإِقْفَاعِ فِعْلٍ فِي وَقْتٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيُمْنَعُ مِنْهُ^(٣).

وَمِنْ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ: الْمَطْبُوعَ عَلَى قَلْبِهِ مُعَاقَبٌ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ، وَقَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأَلْطَافُ^(٤).

قُلْنَا: فَكَيْفَ يَكُونُ مَأْمُورًا بِالْإِيمَانِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَبَيْنَ قَطْعِ اللَّطْفِ عَنْهُ عُقُوبَةً - : مُسْتَحِيلٌ؟!

(١) نقل مذهب المعتزلة هاهنا مستفاد من كلام الجويني في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/أ).

(٢) انظر ما تقدم في (ل ١٣٣/أ).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٢/ب).

(٤) انظر: الزمخشري: الكشاف (٢/١٣١).

وَحَكَى الْإِمَامُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَنِ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: « إِذَا اتَّصَلَ الْخِطَابُ بِالْمُكَلَّفِ، وَلَا يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ إِلَى مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ، أَوْ خَرَجَ عَنْ شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتٍ يَسَعُ آدَاءَهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ ».

ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْفِعْلِ.

ثُمَّ قَالُوا لِلنَّجَّارِ وَالْأَصْحَابِ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ الْقَاعِدَ فِي حَالِ قُعودِهِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ، ثُمَّ لَمْ تَمْنَعُوا تَكْلِيفَهُ الْقِيَامَ مَعَ امْتِنَاعِهِ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَمْنَعُوا تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْقَاعِدِ الْقِيَامُ فِي حَالِ قُعودِهِ، يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْقِيَامِ فِي حَالِ قُعودِهِ، لَكِنْ إِذَا تَرَكَ الْقُعودَ، اقْتَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ إِذَا قَصَدَهُ؛ فَإِنَّ الْقِيَامَ مُمَكِّنٌ عَلَى الْجُمْلَةِ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُورُ بِهِ قِيَامٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَالْعَاجِزُ فِي بَنِيَّتِهِ آفَةٌ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْقَادِرِ عَلَى الْقُعودِ؛ فَإِنَّهُ يَتَيَسَّرُ تَرْكُ الْقُعودِ بِفِعْلِ ضِدِّهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقُعودِ تُضَادُّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّيْءِ وَالْعَجْزِ عَنْهُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْقُعودِ تَمْنَعُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ؛ كَمَا يَمْنَعُهَا الْعَجْزُ.

وَمِمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَالنَّجَّارُ أَيْضًا أَنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْقِيَامِ مَنْهِيٌّ عَنْ ضِدِّهِ، وَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ لَهُ، فَلَيْنَ لَمْ يَقْتَدِرْ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ فَهُوَ مُقْتَدِرٌ عَلَى ضِدِّهِ وَتَرْكِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَاجِزُ، وَالْمَمْنُوعُ، وَمَنْ كُلَّفَ مُحَالًا.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَهَذَا أَمْثَلُ مَا قِيلَ فِي الْجَوَابِ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الرُّقْيَ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ، إِنْ كَانَ الْإِسْتِقْرَارُ عَلَى الْأَرْضِ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا وَهُوَ ضِدُّ الرُّقْيِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَوْ جَازَ [١/١٤٣] التَّغْوِيلُ فِي تَجْوِيزِ التَّكْلِيفِ عَلَى كَوْنِ ضِدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ مَقْدُورًا، لَوَجَبَ تَسْوِيعُ هَذَا التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّ الذَّهَابَ فِي سَائِرِ الْجِهَاتِ تَرْكُ الرُّقْيِ فِي الْهَوَاءِ »^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْإِسْتِقْرَارَ عَلَى الْأَرْضِ ضِدُّ تَمَكُّنِ الْإِسْتِقْرَارِ، وَهُوَ غَيْرُ الرُّقْيِ فِي الْهَوَاءِ، وَذَلِكَ الْقَفْزَةُ وَالْوُثْبَةُ، وَالْأَمْرُ بِأَحَدِهِمَا نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَأَمَّا الرُّقْيُ

(١) الذي نقله المصنف هاهنا من كلام شيخه أبي المعالي في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٣/أ).

فِي الْهَوَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَتَّى فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ إِلَّا بِالْأَجْنَحَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا يَبْطُلُ التَّغْوِيلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ: أَنَّ الْقُعُودَ وَإِنْ كَانَ مِنْهِيًّا عَنْهُ، فَلَيْسَ مَقْصُودُ الْأَمْرِ الْكَفُّ عَنْهُ، بَلْ مَقْصُودُهُ طَلَبُ مَا لَا قُدْرَةَ لِلْمُكَلَّفِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْقِيَامُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَأَتَّى الْقِيَامُ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، فَذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجِبِلَّةِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ الْكَفَّ عَنْ أَمْرٍ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ، وَالْقُعُودَ الَّذِي لَمْ يَقَعْ بَعْدُ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ؛ كَالْقِيَامِ.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَأَتَّى تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَّا بِتَرْكِ الْقُعُودِ، وَالْأَمْرُ بِالْقِيَامِ نَهْيٌ عَنْ تَرْكِهِ، أَوْ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ يَقَعُ مَقْصُودًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: « الْكَفُّ عَنْ أَمْرٍ وَاقِعٍ مُسْتَحِيلٌ ».

قُلْنَا: وَالْإِقْدَامُ عَلَى أَمْرٍ وَاقِعٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِيلًا، وَقَدْ أَقْمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَدْ تُسَمَّى الصَّحَّةُ وَسَلَامَةُ الْبِنْيَةِ اسْطِطَاعَةً، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ أَحَقَّ الْأَوْقَاتِ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْقُدْرَةِ حَالَةَ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِيقَاعُ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْقُعُودِ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ شَيْءٍ وَاقِعٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا مَعَ النَّجَّارِ: الْقَادِرُ عَلَى الْقُعُودِ مَهْمَا أَرَادَ الْقِيَامَ تَمَكَّنَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ. قِيلَ لَهُمْ: الْإِرَادَةُ لَا تُوجِبُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمُرَادِ.

قَالُوا: أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنَّهُ إِذَا جَرَّدَ قَضْدَهُ لِفِعْلٍ صَادَفَ قُدْرَةً عَلَيْهِ؛ كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَصْغَى إِلَى كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ يَخْلُقُ لَهُ السَّمْعَ، وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ - وَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ مُخْتَلِفَةٍ - صَادَفَ قُدْرَةَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْإِرَادَةِ إِرَادَةً كَسْبِيَّةً، فَالطَّلِبَةُ تَتَوَجَّهُ فِي الْإِرَادَةِ نَفْسَهَا تَوَجُّهًا فِي الْقِيَامِ، فَكَيْفَ يُرِيدُ اكْتِسَابَ الْإِرَادَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِرَادَةِ؟!

قُلْنَا: هَذَا الْإِلْزَامُ يَنْعَكِسُ عَلَى كُلِّ قَائِلٍ بِأَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ أَوْ مُكْتَسِبٌ؛ إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْفِعْلُ فِي الْقَادِرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، ثُمَّ الْإِرَادَةُ تَسْتِنِدُ إِلَى دَاعِيَةٍ ضَرُورِيَّةٍ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠، التكويد: ٢٩].

قَالَ النَّجَّارُ: « الْقَاعِدُ مُخَلَّى وَفَعَلَ الْقِيَامَ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

قَالَ الْإِمَامُ: « الْمُخَلَّى الْمُطْلَقُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ هُوَ الْقَادِرُ ».

قَالَ النَّجَّارُ: « إِنْ لَمْ تُسَمِّوهُ مُخَلَّى، وَفَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَسَمُّوهُ مَمْنُوعًا؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا ».

قُلْنَا: امْتَنَعَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يُسَمِّهِ مُطْلَقًا وَلَا مَمْنُوعًا، ثُمَّ التَّنَافُسُ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى عِبَارَةٍ مَحْضَةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: « مِنْ شَرَائِطِ الْمَمْنُوعِ أَنْ يَكُونَ ذَا قَصْدٍ إِلَى الشَّيْءِ فَيُمْنَعُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَا قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَلَا يُسَمَّى مَمْنُوعًا ».

وَأَقْرَبُ كَلَامٍ يَذْكُرُهُ النَّجَّارُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَتِنَا مَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ:

« إِنَّ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ طَلَبُ مُوَافَقَةٍ؛ فَيُمْدَحُ عَلَيْهَا وَيَكُونُ مُمْتَثِلًا، أَوْ مُخَالَفَةٍ؛ فَيُسْتَحَقُّ الذَّمُّ عَلَيْهَا وَيَعْصِي، وَالْعَاجِزُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، وَلَا الْفِعْلُ وَلَا التَّرْكُ، وَالْقَاعِدُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى حَالَةٍ يَتَيَسَّرُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ لَوْ أَرَادَهُ، بِخِلَافِ الْعَاجِزِ ».

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ هُوَ الْاِقْتِدَارُ عَلَى الضَّدَيْنِ.

قُلْنَا: الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تُدْرِكُ حَالَةَ وَقُوعِ الْمَقْدُورِ، وَقَبْلَ وَقُوعِهِ لَا يَجِدُ اقْتِدَارًا حَقِيقِيًّا؛ بَلْ يَجِدُ اقْتِدَارًا عَلَى تَرْكِهِ، غَيْرَ أَنَّ التَّارِكَ لِلشَّيْءِ يَجِدُ نَفْسَهُ بِحَالَةٍ لَوْ أَرَادَ إِيقَاعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، صَادَفَ قُدْرَةً حَقِيقِيَّةً؛ إِذْ لَيْسَ بِهِ آفَةٌ تَمْنَعُهُ عَنِ الْاِمْتِثَالِ، وَقَدْ تُسَمَّى سَلَامَةً الْبِنْيَةِ اقْتِدَارًا تَوْسَعًا، وَقَدْ نَطَقَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ كَمَا سَبَقَ مِنَّا ذِكْرُهُ، وَهَذِهِ الْأَجُوبَةُ وَاضِحَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِلضَّدَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا جَوَزْتُمْ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ وَالْمَمْنُوعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَيْهِ؟!

قُلْنَا: قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ [١٤٣ / ب] لَوْ تُصَوِّرُ تَقْدِيرًا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَكْلِيفَ طَلَبٍ وَاقْتِضَاءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِعْلَامٌ بِحُلُولِ الْعِقَابِ بِالْمُكَلَّفِ؛ وَهَذَا كَمَا يُكَلِّفُ الْكُفَّارُ بِالسُّجُودِ وَيُمْنَعُونَ مِنْهُ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَيَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم: ٤٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ [القلم: ٤٣] فَلَمْ يَسْجُدُوا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: الْقُدْرَةُ عَلَى الْكُفْرِ عِنْدَكُمْ مَانِعَةٌ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِيمَانِ؛ كَذَلِكَ الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ مَانِعَانِ مِنَ الْإِيمَانِ.

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا وَقُلْنَا: الْمَخْتُومُ عَلَى قَلْبِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي الثَّانِي، فَإِنَّهُ مَهْمَا أَرَادَ الْإِيمَانُ يَرْتَفِعِ الْمَنْعُ، وَلَوْ أَرَادَهُ فَمُنِعَ مِنْهُ كَانَ مَمْنُوعًا.

قَالُوا: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ.
قُلْتُ: فَمَنْ جَوَّزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ يَسْتَدِلُّ بِهَذَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، فِي حَالِ وَقُوعِ الْكُفْرِ وَاقْتِدَارِهِ عَلَيْهِ.
وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ، وَيَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ النُّكْتَةِ.

وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ أَيْمَتِنَا: فَجَوَابُهُمْ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مَا قَدَّمْنَاهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْكَافِرَ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بِأَنْ يُقَالَ: اجْعَلِ الْإِيمَانَ بَدَلَ الْكُفْرِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِكَ.
وَسَتَأْتِي مَسْأَلَةُ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ هَذَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ، وَهَذَا فَضْلٌ نَفِيسٌ فَافْهَمْهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ وَالْمُحَالَاتِ وَأَنَّ تَكْلِيفَ التَّارِكِ لِلْقِيَامِ لَا يَقْتَدِرُ عَلَى الْقُعُودِ لَيْسَ بِتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ اخْتِلَافُ أَيْمَتِنَا فِي أَنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ: هَلْ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ أَمْ لَا؟

فَصَارَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ.

وَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا يَتَّفِقُ مَوْرِدُهُ، وَاسْتَشْهَدُوا فِي ذَلِكَ بِأَمْرِ أَبِي لَهَبٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَنَّهُ سَيَصْلَى النَّارَ، ثُمَّ كَانَ مَأْمُورًا بِأَنْ يُصَدِّقَ اللَّهَ فِي أَخْبَارِهِ، ثُمَّ مِنْ أَخْبَارِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُ؛ فَزَعَمُوا أَنَّهُ كُلفَ جَمْعَ الضَّدِّينَ، وَلَوْ اعْتَقَدَ أَبُو الْحَسَنِ وَأَصْحَابُهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِخَلْقِ الْأَعْمَالِ وَبِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْمَقْدُورِ الْقُدْرَةَ مِنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ لَمَا تَرَدَّدُوا فِي وَقُوعِهِ، وَلَقَضَوْا بِأَنَّ التَّكْلِيفَاتِ كُلَّهَا تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ.

ثُمَّ الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنْ وَقُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ قَطَعُوا بِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَأَبَا لَهَبٍ لَمْ يَكُونَا مَأْمُورَيْنِ بِتَصَدِيقِ اللَّهِ بِأَنَّهُمَا لَا يُصَدِّقَانِهِ، بَلْ هُمَا مَأْمُورانِ بِتَصَدِيقِ اللَّهِ فِي أَخْبَارِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَصَدِيقُ الْمُمَكِّنِ، وَالَّذِي صَوَّرُوهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ أَبَا لَهَبٍ سَيَصْلَى النَّارَ، وَأَمَرَ أَبَا لَهَبٍ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَلَوْ آمَنَ لَكَانَ مِمَّنْ يَصْلَى النَّارَ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ الْأَمْرُ بِالْجَهْلِ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ لِنَقْضِهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ فِي تَجْوِيزِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - خَبَرًا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ - : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا لَمَا أَثْنَى اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ بِهَذَا الدُّعَاءِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ.

قُلْنَا: إِرَادَةُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَتَكْلِيفُهُ سُبْحَانَهُ الْعِبَادَ بِذَلِكَ مِمَّا يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ وَيُبْطِلُ الْإِسْتِصْلَاحَ، ثُمَّ الْمَعْنَى بِالْحِكْمَةِ الْجَزْيُ عَلَى مُقْتَضَى الْعُقُولِ، وَالْقَصْدُ إِلَى الْإِسْتِصْلَاحِ، ثُمَّ فَسَّرْتُمْ ذَلِكَ بِمَا يَسْتَحْسِنُهُ أَصْحَابُ الْأَعْرَاضِ وَيَسْتَقْبِحُونَهُ فِي أَوْضَاعِهِمْ؛ عَلَى حَسَبِ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَدْلُ فِي أَفْعَالِهِ نَفْعَ أَوْ ضَرَّ، مَنَعَ أَوْ أَعْطَى.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِالضَّدِّينِ يُنبِئُ عَنْ طَلَبِ جَمْعِهِمَا، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُمَا.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ قَدْ لَا يَتَضَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ -

الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وَقَالَ:

﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجْزُ تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ؛ لِامْتِنَاعِ الْفِعْلِ مَعَ الْعَجْزِ، لَمْ يَجْزُ تَكْلِيفُ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ.

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ إِنَّمَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا مَعَ الْعِلْمِ بِعَجْزِ الدَّلِيلِ عَلَى رَدِّ الْإِعْتِزَارِ^(٢) [١/١٤٤] بِأَنَّهُ مَا وَقَعَ، أَوْ التَّرَدُّدِ فِي وَقُوعِهِ رَدًّا عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ فِي حَجْرِهِمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحُكْمِهِمْ بِإِيجَابِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ، وَحَظَرِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهَا لَكَانَ سَفَهًا وَخُرُوجًا عَنِ الْحِكْمَةِ؛ فَلَمَّا رَأَوْهُمْ يَتَحَكَّمُونَ عَلَى اللَّهِ بِهَذِهِ التَّحَكَّمَاتِ، أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٣ / ب).

(٢) قوله: «بِعَجْزِ الدَّلِيلِ عَلَى رَدِّ الْإِعْتِزَارِ» بهامش الأصل.

أَفْعَالِ عِبِيدِهِ بِحَقِّ مِلْكِهِ؛ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي حُكْمٍ، وَلَا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ فِي أَمْرٍ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ؛ لِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧].

وَأَجْمَعَ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُرِيدَ هَذِهِ الْأُمُورَ؛ لِأَنَّ حِكْمَتَهُ تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ الآية.

وَقَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

وَقَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ﴾ [المائدة: ١١٨].

فَصْلٌ: [مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمَكِّنَاتِ]

قَالَ أَصْحَابُنَا: « مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ، وَإِقَاعُهُ مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - وَعِلْمُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُمَكِّنَاتِ، وَلَا يُلْحِقُهُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ، وَإِنْ امْتَنَعَ وَقُوعُهُ، وَقَدْ اضْطَرَبَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذَا الْفَصْلِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ: « وَلَا مَحْضُولٌ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ عِنْدِي؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مَقْدُورٌ، أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، وَالْقُدْرَةُ فِي نَفْسِهَا صَالِحَةٌ لَهُ، وَلَا تَقَاصِرُ عَنْهُ؛ حَسَبَ قُصُورِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَنِ الْأَلْوَانِ وَالْأَجْسَامِ.

ثُمَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ الْكَوْنِ فِي نَفْسِهِ؛ كَاجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ وَنَحْوِهِ - فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ، لَا لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ؛ بَلْ لِاسْتِحَالَتِهِ فِي نَفْسِهِ؛ إِذِ الْعَاقِلُ يُحِيلُ وَقُوعَ ذَلِكَ قَبْلَ النَّظَرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَتَعَلُّقِهِ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُمَكِّنَاتِ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُسْتَحِيلَاتِ بِجَوَازِ وَقُوعِهَا، فَلَوْ قَدَّرَ وَقُوعَ مَا جَازَ وَقُوعُهُ، وَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، فَكَيْفَ يَكُونُ حُكْمُهُ؟!

قُلْنَا: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَيَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ قَطْعًا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ وَقُوعُهُ لَكَانَ سُبْحَانَهُ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ، بَدَلِ عِلْمِهِ بِعَدَمِ وَقُوعِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالْمُخْلَصُونَ يَأْبُونَ إِطْلَاقَ الْبَدَلِ؛ إِذْ لَا بَدَلَ لِلْقَدِيمِ، وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ يُؤُولُ إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَسْعَدُ الْقَائِلِينَ حَالًا أَرْعَاهُمَا لِلْحُرْمَةِ وَالْأَدَبِ؛ فَلَا يَقَعُ مِنْ فِعْلِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا مَا كَانَ مَعْلُومًا لَهُ أَنْ يَقَعَ، وَخِلَافُ الْمَعْلُومِ لَا يَقَعُ».

وَذَهَبَ عَامَّةُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا؛ هَكَذَا نَقَلَهُ الْبَلْخِيُّ، وَالْجَاحِظُ فِي كِتَابِ: «الْمَقَالَاتِ»^(١).

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِلَى أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ مَقْدُورٌ، ثُمَّ قَالُوا: «لَوْ قِيلَ لَنَا: كُلُّ مَقْدُورٍ جَائِزُ الْوُقُوعِ، فَلَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَكَيْفَ تَقْدِيرُ الْجَوَابِ؟!

فَنَقُولُ: الْوَجْهُ الْكَفُّ عَنِ الْجَوَابِ؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ، كَانَ هَذَا إِخْرَاجًا عَنْ قَبِيلِ الْمَقْدُورَاتِ، وَإِنْ قَدَّرْنَا وَقُوعَهُ جَرَّ ذَلِكَ إِلَى^(٢) انْقِلَابِ كَوْنِ الْبَارِي عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَنُقِلَ عَنْ عِبَارَةِ الْأَسْوَارِيِّ تَرَدُّدًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مِثْلَ تَرَدُّدِ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ^(٣).

وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَا مَحْصُولَ لِلِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذِ الْعِلْمُ لَا يَسْلُبُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَالْمُمْكِنُ لَا يَنْقَلِبُ مُسْتَحِيلًا فِي نَفْسِهِ؛ بِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِامْتِنَاعِ وَقُوعِهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَا لَاخْتَلَطَ الْإِمْكَانُ بِالِاسْتِحَالَةِ.

وَالْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ إِنَّمَا أَنْكَرَا مِنَّا قَوْلَنَا: «لَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، لَكَانَ عَالِمًا بِوُقُوعِهِ».

وَنَحْنُ لَمْ نُرِدْ بِهَذَا الْقَوْلِ تَجْوِيزَ انْقِلَابِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا الْعِلْمَ أَرْزَاقًا كَذَلِكَ.

وَالْقُرْآنُ قَدْ وَرَدَ بِمِثْلِ هَذَا التَّقْدِيرِ فَقَالَ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

(٢) قوله: «إلى» ليس في الأصل.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٤/ب).

وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رُبَّمَا يَقُولُ: « مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مُسْتَحِيلٌ وَقُوعُهُ »^(١).

وَأِنَّمَا عَنَى بِالِاسْتِحَالَةِ الْإِمْتِنَاعَ؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ، وَكَأَنَّهُ يُنَكِّرُ عَلَيْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ أَنَّهُ [١٤٤ / ب] لَوْ كَانَ، لَكَانَ عِلْمُهُ عِلْمًا بِالْوُقُوعِ، وَنَحْنُ إِنَّمَا نُطْلِقُ مَا نُطْلِقُهُ تَقْدِيرًا لَفَظِيًّا؛ دَفْعًا لِسُؤَالِ السَّائِلِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَأَصْحَابُنَا رُبَّمَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقُوعِ خِلَافِ مَا عَلِمَ وَقَضَى، وَكَذَلِكَ الْعُقَلَاءُ يَزْجُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُنَكِّرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَا ارْتَكَبُوهُ، وَيُخَوِّفُونَهُمْ عَلَيْهِ، وَيُحَرِّضُونَهُمْ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ.

كَذَلِكَ قَدْ يَنْدِمُ الْعَاقِلُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ أَفْعَالِهِ، وَيَلُومُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: لِمَ فَعَلْتُ؟ وَهَلَا فَعَلْتُ خِلَافَهُ!! وَلَوْ سَلَكَتُ هَذَا الطَّرِيقَ، لَأَمْتَنَعْتُ مِنَ اللَّصُوصِ، أَوْ لَرَبِحْتُ وَمَا خَسِرْتُ، وَأُمَثَالَ ذَلِكَ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَحْسِنُهُ أَرْبَابُ الْعُقُولِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مَا جَرَى مِنْهُمْ كَانَ مَقْضِيًّا مَعْلُومًا، وَمَكْتُوبًا عَلَيْهِمْ، وَمَا جَرَى مِنْهُمْ مِنَ النَّدَمِ وَالْأَسْفِ وَالتَّوْبِيخِ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه حِينَ هَرَبَ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْوَبَاءُ: « أَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ »^(٢).

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي آخِرِ مَسْأَلَةٍ: « خَلَقِ الْأَعْمَالِ » عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أُمَثَالَ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَمِنَ الْعُقَلَاءِ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالتَّوْبِيخُ عَلَى خِلَافِ مَا قَسَمَ اللَّهُ وَقَضَى عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ يَعْتَمِدُ الْإِمْكَانَ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْمُكَلَّفِ مَا أَمَرَ بِهِ لَا يَسْلُبُ إِمْكَانَ مَا كُلفَهُ وَأَمَرَ بِهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ أَبَا جَهْلٍ وَأَشْكَالَهُ مِنَ الْكُفَّارِ بِالْإِيمَانِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ خَالِدًا مُخَلَّدًا.

ثُمَّ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا عَلَى مَا عَلِمَ مِنْهُ دُونَ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ فِعْلًا وَكَسْبًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُوجِبُ دُخُولَ النَّارِ بِكُفْرِهِ وَارْتِكَابِهِ الْمَآثِمِ؛ فَكَانَ التَّكْلِيفُ فِي حَقِّهِ فِتْنَةً، وَإِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ، وَفِي حَقِّ الْمُطِيعِينَ رَحْمَةً، وَرَأْفَةً، وَذَرِيعَةً إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الثَّوَابِ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٥ / أ).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٧ / ٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَالْوِاسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذَقًا﴾^(١) [الجن: ١٦، ١٧]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: «لَرَجَعُوا إِلَى عِلْمِي فِيهِمْ، وَإِلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَضَائِي»^(٢).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٣) [الأنفال: ٢٣]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ الْقَضَاءُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُثِيبُ وَيُعَاقِبُ الْمُكَلَّفَ عَلَى فِعْلِهِ، لَا عَلَى عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ فِيهِ.

وَقَالَ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: كَانَتْ مَعْصِيَةُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبَبًا لِنُفُوزِ قَضَاءِ اللَّهِ فِيهِ وَفِي ذُرِّيَّتِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا نُمِلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: مَتَى أُخْرِجَ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ؟

فَقَالَ: قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ.

فَقِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: قَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣) [البقرة: ٣٠].

وَقَالَ الْإِمَامُ: «الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُ الْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ عَلَيْهِ: أَنَّ خِلَافَ الْمَعْلُومِ لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ، وَلَكِنْ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ يَصِحُّ وَقُوعُهُ؛ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ وَقُوعُهُ»^(٤).

فَضْلٌ: فِي الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ^(٥)

اعْلَمَنَّ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ أَنْكَرُوا صِحَّةَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَوْجُودِ، وَأَحَالُوا إِطْلَاقَهَا^(٦).

(١) لم أقف على هذا الأثر في مظنته من مصادر التفسير بالمأثور.

(٢) في الأصل: «ولو شاء الله لأسمعهم»!

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٢٨٧)، (ح ٣٠٣٥)، وعزاه إليه السيوطي في الدر المنثور (١/١١١).

(٤) وهذا مما نقله المصنف عن الجويني من كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/أ).

(٥) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

(٦) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٢/٤٩، ٧٠، ٧٨)، والمغني (١١/٥)، وعلل الجويني إحالة المعتزلة البدل

عن الموجود، أو عن الوجود في الماضي «لعدم تعلق القدرة بالحادث عندهم» انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

وَعِنْدَنَا: لَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُهَا.

وَالْخِلَافُ لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى.

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْفَصْلِ: أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الشَّيْءُ، صَحَّ تَقْدِيرُ وَقُوعِ ضِدِّهِ فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ بَدَلًا مِنْهُ؛ بَأَنَّ لَا يُقَدَّرُ وَقُوعُهُ، وَيُقَدَّرُ وَقُوعُ الْبَدَلِ الْمُقَدَّرِ، فَهَذَا الْبَدَلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحَّ تَقْدِيرُهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَالًا، وَهَذَا مَذْهَبُ النَّجَّارِ^(١).

وَإِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَقْدِيرِ وَقُوعِ الْقِيَامِ مَعَ اسْتِمْرَارِ ضِدِّهِ لِأَحْلَانَاهُ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ. وَإِذَا قُلْنَا لِلْمُعْتَزِلَةِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ قُعُودٌ، هَلْ كَانَ يَصِحُّ وَقُوعُ الْقِيَامِ، لَأَنْكَرُوا ذَلِكَ؛ فَثَبَتَ أَنَّ النِّزَاعَ يَتَوَلَّى إِلَى لَفْظٍ؛ لَأَنَّا نَقُولُ - وَإِنْ تَحَقَّقَ الْقِيَامُ أَوْ الْقُعُودُ - يَحْسُنُ إِطْلَاقُ لَفْظِ التَّقْدِيرِ فِي انْتِفَائِهِ أَوْ وُجُودِهِ، وَهُمْ يَأْبُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ^(٢)، فَنَقُولُ:

جَوَازُ الْإِطْلَاقِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا يُتَلَقَّى مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا﴾ [أ/١٤٥] مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ [المائدة: ٦٦].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: ﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٥].

وَمَنْ يَتَّبِعِ الْأَخْبَارَ، أَلْفَى مِنْ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً.

وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ لِلِإِيمَانِ الْمَأْمُورِ بِهِ^(٣)، وَإِنَّمَا يَسُوعُ إِطْلَاقُ التَّرْكِ عِنْدَ جَوَازِ الْبَدَلِ^(٤).

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُخَالِفِينَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهَلْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ فِي تَقْدِيرِهِ أَمْ لَا؟

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

(٢) هذا نص كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٦/ب).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧/أ).

(٤) إنها يسوع إطلاق الترك عند جواز البدل لأن الترك - عند الأشعري وأصحابه - «مما يوصف به الحي القادر؛ ولذلك لا يقال للجهاد: إنه تارك؛ لأنه لم يفعل أحد الضدين، وإنما يكون تاركًا إذا فعل أحد الضدين؛ فيكون بما فعل من الترك فاعلاً لضد ما ترك، وكان الأشعري يقول: إن سبيل الضد والترك سبيل واحد، وإن معنى قولنا «ضد» «ترك» سواءً، وإن كل ترك فِضْدٌ، وكل ضدُّ تَرْكٌ». انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٢٣٥).

فَإِنْ مَنَعُوا ذَلِكَ، رَاغَمُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ؛ وَلَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾^(١) [الأنعام: ٢٨].

وَقَالَ فِي قِصَّةِ أُحُدٍ - حَيْثُ قَالَ الْمُنَافِقُونَ فِي قَتْلِ أُحُدٍ -: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٥]؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾، وَهَذَا تَقْدِيرٌ خِلَافِ الْمَعْلُومِ.

وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: لَوْ مَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِ فُلَانٍ لَأَتَمَّ هَذَا الْبِنَاءَ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ.

وَأَيْمَةُ التَّفْسِيرِ فَسَّرُوا الْخُسْرَانَ الْمَذْكُورَ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥، الشورى: ٤٥]: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ، وَدَرَكَةً فِي النَّارِ، فَإِنْ كَفَرَ خَسِرَ قَصْرَهُ وَأَهْلَهُ، وَوَرِثَ الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ^(٢)؛ كَمَا قَالَ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠].

وَإِذَا أَلْزَمُونَا تَقْدِيرَ الْبَدَلِ عَنِ الْمَاضِي قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نُرِيدُ بِتَجْوِيزِ الْبَدَلِ تَحَقُّقَ الْوُقُوعِ، وَلَكِنْ نُطْلِقُهُ تَقْدِيرًا لَفْظِيًّا^(٣)؛ وَقَالَ تَعَالَى خَبْرًا عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وَأَخْبَرَ عَنِ الْكَافِرِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَلَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾^(٤) يَتَوَلَّى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا [الفرقان: ٢٧، ٢٨] يَعْنِي أُمِّيَّةً بَنَ خَلْفٍ أَوْ أَخَاهُ أَبِيًّا^(٥).

[وفيما يأتي ردُّ على شبه المخالفين في مسألة خلق الأعمال]:

(١) انظر الاستدلال بهذه الأدلة النقلية ومثلها عند أبي الحسن الأشعري في: الإبانة (ص ١٧٥، ١٧٩)، واللمع (ص ٥٩، ٦٠)، والباقلاني: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣١٨).

(٢) انظر الروايات في ذلك مجموعة في تفسير الطبري (١٨/٥، ٦).

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٦٧/ب).

(٤) انظر سبب نزول هذه الآية في: تفسير الطبري (١٩/٧)، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني (٣/٦٨)، وأبو جعفر النحاس: معاني القرآن (٥/٢١)، وتفسير الواحدي (٢/٧٧٨)، والبغوي: معالم التنزيل (٣/٣٦٧)، وتفسير ابن كثير (٣/٣١٨)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/٢٤٩) إلى ابن مردويه في تفسيره وأبي نعيم الأصبهاني في دلائل النبوة وصحح السيوطي إسناداه.

بَابُ: الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلُّدِ^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ وَاقِعٌ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ، وَالْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي إِيجَادِ الذَّوَاتِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ حُدُوثُ حَدِيثٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ وَقُوعُهُ عَلَى وَقُوعِهِ، بَلْ كُلُّ حَدِيثٍ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ وَسَائِطٍ.

ثُمَّ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِمَا بَايَنَ مَحَلِّهَا^(٢). وَأَطْبَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ.

خَلَا النَّظَامُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ بِالتَّوَلُّدِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالُوهُ^(٣).

وَأَصْلُ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى ثَقِيلٍ فَدَهْوَرُهُ^(٤)، فَالْحَرَكَاتُ الْقَائِمَةُ بِذَلِكَ الثَّقِيلِ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ السَّبَبِ الصَّادِرِ مِنَ الْوَاقِعِ لِلثَّقِيلِ.

وَهُمْ مُجْمِعُونَ - عَلَى اخْتِلَافٍ مَذَاهِبِهِمْ - عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلِّدَاتِ أَفْعَالٌ لِفَاعِلٍ الْأَسْبَابِ^(٥).

(١) انظر مبحث التوليد وموقف الأشاعرة منه في: المقالات (٢/ ٨٦، ٩٢)، والتمهيد (ص ٥٩، ٦٧، ٦٨)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٣٤)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٢٨٢)، وأصول الدين (ص ١٣٧، ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٣٠، ٢٣٤)، وشرح الإرشاد (ل ١٦١)، والأبكار (٢/ ٤٢٧، ٤٥٦)، وغاية المرام (ص ٨٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ أ - ٢١٥/ ب)، ولباب المحصل (ص ١١٢)، وشرح المقاصد (٤/ ٢٧١، ٢٧٣)، وشرح المواقف (٨/ ١٧٧، ١٨٦)، والتعريفات (ص ٩٨)، ونشر الطوالع (ص ٢٧٢، ٢٧٤). وفي تراث المعتزلة: المغني الجزء التاسع كاملاً و (١٥/ ٣٧٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ١١٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧، ٣٩٠)، والحاكم الجسمي: رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ص ٨٢). وأيضاً: الفصل (٣/ ٥٦)، ونور الدين الصابوني: البداية في أصول الدين (ص ٦٨)، ونشأة الفكر الفلسفي (١/ ٤٧٩، ٤٨٣)، والحرية المسئولة في الفكر الفلسفي الإسلامي؛ وهذا المرجع الأخير يعالج موضوع حرية الإرادة الإنسانية من خلال الأفعال المتولدة عند متكلمي الإسلام.

(٢) مقدمة هذا الفصل تكاد تطابق كلام الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٣) انظر مذهب النظام في التولد في: المقالات (٢/ ٨٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٤) كذا بالأصل، وعبارة الشامل «واتفق المعتزلة غير النظام على القول بالتولد؛ فأصلهم أن من دفع ثقيلاً فتدهور فتلك الحركات القائمة به متولدة من فعل الدافع»؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ ب).

(٥) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٤٠١)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/ ٣٨)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والحرية المسئولة (ص ١٢٩، ١٥٦)، وفيه بحث ضاف في =

ثُمَّ الْمُتَوَلَّدُ قَدْ يَقَعُ مُبَايِنًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الْمَذْفُوعِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ، وَتَفَرُّقِ الْأَجْزَاءِ فِي الْمَقْطُوعِ وَالْمُفْصُولِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ؛ كَالْعِلْمِ الْمُتَوَلَّدِ عَنِ النَّظَرِ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي مَحَلِّهِ؛ فَالْتَوَلَّدَ عِنْدَهُمْ: كُلُّ فِعْلٍ وَلَدَهُ فَاعِلُهُ بِفِعْلِهِ لَهُ؛ إِذِ الْمُبَاشَرُ يَقَعُ بِالْقُدْرَةِ، وَلَيْسَتْ الْقُدْرَةُ فِعْلًا لِلْقَادِرِ بِهَا^(١).

ثُمَّ جَمَاهِيرُهُمْ طَرَدُوا أَصْلَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالْتَوَلَّدِ فِيمَا يَتَأْتَى الْكَفُّ عَنْ بَعْضِهِ مَعَ ثُبُوتِ بَعْضِهِ، وَفِيمَا لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهِ.

وَذَهَبَ ضِرَارٌ وَحَفْصٌ الْفَرْدُ إِلَى أَنَّ مَا يَقَعُ مُبَايِنًا لِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْمُسَبِّبِ^(٢)

= مسألة فاعل المتولدات: هل هو فاعل أسبابها أو السبب نفسه وعلاقة الجواب عن هذا السؤال بمبدأ حرية الأفعال الإنسانية. وهذا الذي حكاه الأنصاري من إجماع المعتزلة على اختلاف مذاهبهم على أن المتولدات أفعال لفاعل الأسباب وافق فيه ما نقله شيخه أبو المعالي في الإرشاد؛ وفي الشامل؛ الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب)، وهو خلاف ما نقلته إلينا كتب الكلام والمقالات، وحكاه الأنصاري نفسه فيما سيأتي في هذا المبحث تبعاً لشيخه إمام الحرمين من أن: القاضي عبد الجبار حكى عن المعتزلة قولين في هذه المسألة: الأول: أن المولد للفعل المتولد هو الفاعل للسبب، وقال قائلون: المولد للفعل المتولد هو السبب دون الفاعل. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١٤)، ومثله في: المقالات (٩٩/٢). والجبائي كفر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والفرق (ص ١٣٢)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

وهو خلاف مذهب معمر أن المتولدات أفعال لا فاعل لها بحال؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، وأصول الدين (ص ٨٤)، وأبكار الأفكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك محمد بن عيسى الملقب ببرغوث الذي خالف النجار في المتولدات؛ فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطبع على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب؛ انظر: البغدادى: الفرق بين الفرق (ص ٢٠٩).

ما نقلوه إلينا من أن ثامة كان من رأيه أن الأفعال المتولدة لا فاعل لها؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت؛ مثل ما إذا فعل السبب ومات، ووجد المتولد بعده لم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى؛ لأنه يؤدي إلى فعل القبيح، وذلك محال، فتحير فيه، وقال: المتولدات أفعال لا فاعل لها؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والملل (١/٧١)، والأبكار (٢/٤٣٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب). وكذلك بكر ابن أخت عبد الواحد: الذي وافق الأصحاب في إبطال القول بالتولد وأن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب. الفرق بين الفرق (ص ٢١٢).

وأيضاً: ما نسب إلى الجاحظ في المتولدات من أنه «علقها بالطبع في أفعال الجوارح والمعرفة، ولم يجعل الواقع عند الاختيار سوى الإرادة دون الحركات وما شاكلها»؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٨٧)، والقلائد (ص ٩٥).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٨٠، ٣٦٧، ٤١٢)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٩/٣٧)، وأيضاً: الإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٢/٤٢٩).

(٢) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

فَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْقَطْعِ وَالذَّبْحِ وَالْفَضْلِ وَنَحْوِهَا، وَكُلُّ قَبِيلٍ لَا يَتَوَقَّفُ مَبْلَغُهُ عَلَى قَدْرِ اخْتِيَارِ الْقَادِرِ، فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَالْإِنْدِفَاعِ فِي الثَّقِيلِ، وَالْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ^(١).

وَالْبَاقُونَ طَرَدُوا الْقَوْلَيْنِ فِي الْقَبِيلَيْنِ.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالتَّوَلَّدِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ أَسْبَابِهَا.

وَذَهَبَ ثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ إِلَى أَنَّهَا حَوَادِثٌ لَا مُحَدِّثَ لَهَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِضَافَتِهَا إِلَى فَاعِلٍ لَهَا^(٢).

وَذَهَبَ مَعْمَرٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَعْرَاضِ وَاقِعَةٌ بِطَبَاعِ الْأَجْسَامِ^(٣). وَاسْتَشْنَى مِنْ جُمْلَتِهَا الْإِرَادَةَ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِعْلًا لِلْجِسْمِ، وَمَا عَدَاهَا فَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ طَبَائِعُ الْأَجْسَامِ. وَقَدْ يُضَافُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى ثُمَامَةَ^(٤).

وَذَهَبَ النَّظَّامُ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلَّدَةَ تُضَافُ إِلَى اللَّهِ، وَلَا تُضَافُ إِلَى فَاعِلٍ أَسْبَابِهَا. ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يُضَفْ هَذِهِ الْمُتَوَلَّدَاتِ إِلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، وَلَكِنَّهُ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ [١٤٥/ب] الْأَجْسَامَ عَلَى طَبَائِعٍ وَخَصَائِصٍ تَقْتَضِي ذَوَاتِ الْحَوَادِثِ الْمُعْتَوْرَةِ عَلَى الْأَجْسَامِ؛ فَكَأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - فَاعِلُ الْحَوَادِثِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْأَجْسَامِ عَلَى طَبَائِعٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ^(٥)، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ.

وَمِمَّا يَجِبُ الْإِحَاطَةُ بِهِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُتَوَلَّدُ فِعْلٌ لِفَاعِلٍ السَّبَبِ، وَمَقْدُورٌ لَهُ بِتَوْسِطِ السَّبَبِ؛ فَاعْتَقَدُوا كَوْنَهُ مَقْدُورًا، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ بِالْقُدْرَةِ^(٦).

(١) انظر: المقالات (٩٢، ٩١/٢)، والأبكار (٤٣٠/٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (١٧٨/٨).

(٢) انظر: الملل والنحل (٧١/١)، والأبكار (٤٣٠/٢)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٢/ب).

(٣) انظر: المقالات (٨٩، ٩٠/٢)، وأصول الدين (ص ٨٤، ٢٣٩)، والأبكار (٤٣٠/٢)، والكامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (٢٧٢/٤).

(٤) انظر: المقالات (٩١/٢)، وأصول الدين (ص ١٣٨)، والملل والنحل (٧١/١)، والأبكار (٤٣٠/٢)، والكامل (ل ٢٠٢/ب).

(٥) انظر: المقالات (٨٩/٢)، والفرق (ص ١٣٢)، وأصول الدين (ص ١٣٩)، والكامل (ل ٢٠٢/ب)، وشرح المقاصد (٢٧٢/٤).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٨/٩)، (٣١٨/١٢)، وهو موافق لتعريف المتولد عند أبي هاشم؛ =

وَيُؤْتِرُ عَنْ عَبَادِ الصَّيْمَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْمَقْدُورُ هُوَ السَّبَبُ الْمُتَوَلَّدُ، وَالْمُتَوَلَّدُ وَاقِعٌ بِالسَّبَبِ
غَيْرِ مَقْدُورٍ، وَإِنَّمَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلِ السَّبَبِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ السَّبَبُ فِعْلًا لَهُ^(١).

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لَهُمْ فَمُعْظَمُهُمْ يُنْكِرُونَهُ.

ثُمَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ مَقْدُورٌ اخْتَلَفُوا؛ فَقَالَ مُعْظَمُهُمْ: إِنَّمَا يَتَّصِفُ الْمُتَوَلَّدُ بِكَوْنِهِ مَقْدُورًا
قَبْلَ وَقُوعِ السَّبَبِ الْمُتَوَلَّدِ، فَإِذَا وَقَعَ السَّبَبُ انْقَطَعَ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ عَنِ الْمُتَوَلَّدِ وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا
بَعْدُ^(٢).

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَبْقَى مَقْدُورًا إِلَى وَقُوعِهِ، وَوُقُوعُ سَبَبِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ
كَوْنِهِ مَقْدُورًا، وَتَعْوِيلُهُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى^(٣).

وَمِمَّا عَظُمَ فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ: أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ مُتَوَلَّدًا عَنْ سَبَبٍ
مَقْدُورٍ؟

امْتَنَعَ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالُوا: إِنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ تَقَعُ مَقْدُورَةً لَهُ، مِنْ غَيْرِ
تَوَسُّطِ سَبَبٍ.

وَصَارَ مُعْظَمُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ أَفْعَالَ الْبَارِي - تَعَالَى - قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَسْبَابٍ
يُنْشِئُهَا اللَّهُ - تَعَالَى - اقْتِدَارًا، وَالَّذِي يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصُولِهِمْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْجُبَّائِيِّ
وَشَيْعَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ مَرَّةً: مَا يَقَعُ مُتَوَلَّدًا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ غَيْرَ مُتَوَلَّدٍ.
وَقَالَ مَرَّةً بِخِلَافِهِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ مُتَوَلَّدَةً عَنْ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَيَتَعَيَّنُ وَقُوعُهَا

= حيث عرفه بأنه: « كل فعل تقدمه أو حدث معه سبب لولاه لم يوجد »؛ انظر: المغني (١٣٨ / ٩)، وأيضاً: ديوان
الأصول (ص ٩٣٠).

خلافًا لما حكاه ابن المرتضى عن أصحابه من أن « المتولد هو الفاعل، وقيل السبب »؛ انظر: القلائد (ص ١٠٥).
(١) انظر: القلائد (ص ٩٦)، والإرشاد (ص ٢٣٠)، والأبكار (٤٣٠ / ٢)، والكامل (ل ٢٠٢ / ب - أ / ٢٠٣)،
ومرهم العلل المضلة (ص ١٠٨).

(٢) انظر: الأمدي: أبكار الأفكار (٤٣٠ / ٢).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٤٠٨ / ١)، والأشعري: المقالات (٩٩ / ٢).

بِكَوْنِ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - قَادِرًا^(١)، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَعْرَاضِ^(٢).
ثُمَّ الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ أَفْعَالًا مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَسْبَابٍ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ وَقُوعُ أَمْثَالِ
الْمُتَوَلَّدَاتِ مِنَ الْأَسْبَابِ دُونَهَا مَقْدُورَةٌ لَهُ - سُبْحَانَهُ - مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ؟
فَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ. وَمَنْعَهُ آخَرُونَ؛ وَقَالُوا: إِنَّ مَا يَقَعُ مُتَوَلَّدًا عَنْ سَبَبٍ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ
كَوْنَهُ^(٣).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّدَاتِ لَا تَقَعُ مَقْدُورَةٌ لَنَا مِنْ غَيْرِ وَسَائِطِ الْأَسْبَابِ^(٤).
ثُمَّ مَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا بِوُقُوعِ السَّبَبِ اخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَلِكَ
فِي حُكْمِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا فِي حُقُوقِنَا عِنْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ فَإِنَّهُ
لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى إِذَا خَرَجَ فِعْلًا لَهُ.
وَزَعَمُوا أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى بِخِلَافِ الْعَبْدِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ إِذِ الْعَبْدُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَرءِ
الْمُسَبِّبَاتِ بَعْدَ وُجُودِ الْأَسْبَابِ، وَالرَّبُّ ﷻ مَوْصُوفٌ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى دَفْعِ الْمُسَبِّبَاتِ وَإِنْ
وُجِدَتْ أَسْبَابُهَا^(٥).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حُكْمُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فِي ذَلِكَ بِمِثَابَةِ حُكْمِ الْعِبَادِ.
ثُمَّ الْأَسْبَابُ الْمَوْلَدَةُ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ أَرْبَعَةٌ^(٦):
مِنْهَا: الْإِعْتِمَادُ^(٧)، وَمِنْ مَذْهَبِ الْجَبَائِيَّ أَنَّ الْمَوْلَدَ الْحَرَكَةُ دُونَ الْإِعْتِمَادِ^(٨).

(١) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (٨١ / ١)، وديوان الأصول (ص ٣٩٩، ٤٤١، ٤٤٤)، والكامل (ل ٢٠٣ / ب).

(٢) انظر: الكامل (ل ٢٠٣ / أ)، وانظر جواب الأشعري عن وقوع التولد والتوليد في الأعراض في: مجرد المقالات (ص ١٣١).

(٣) كما بالأصل، ولم يتضح لي وجهها.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٦) انظر مبحث الأسباب المولدة عند ابن الجبائي في: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣ / أ).

(٧) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣٨ / ٩، ١٣٩).

(٨) انظر: الشريف الجرجاني: شرح المواقف (٢٢٧ / ٥).

وَمِنْهَا: الْمُجَاوَرَةُ الْمُوَلَّدَةُ لِلتَّأْلِيفِ.

وَمِنْهَا: النَّظَرُ الْمُوَلَّدُ لِلْعِلْمِ.

وَمِنْهَا: الْوَهَاءُ الْمُوَلَّدُ لِلْأَلَمِ، وَالْوَهَاءُ عِبَارَةٌ عَنْ تَهْدُمِ الْبِنَاءِ الْمُتَهَيِّئِ لِقَبُولِ الْحَيَاةِ^(١)، وَعَنْ تَفَرُّقِ الْأَجْزَاءِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ تَوْلَدُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ؛ مِنْ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْعُلُومِ وَنَحْوِهَا^(٢). وَهَذَا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِرَادَةَ تُوجِبُ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ قَصْدًا إِلَيْهِ. فَأَمَّا مَذَاهِبُهُمْ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ:

فَصَارَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّهَا اعْتِمَادٌ، وَحَرَكَةٌ، وَسُكُونٌ، وَعُلُومٌ، وَتَأْلِيفٌ، وَوَهَاءٌ، وَأَلَمٌ. ثُمَّ مِنْهَا: مَا يَتَوَلَّدُ وَيُولَدُ؛ كَالْإِعْتِمَادِ الَّذِي يُوَلَّدُ الْإِعْتِمَادَ أَوْ الْحَرَكَةَ، وَيُولَدُهُ الْإِعْتِمَادُ. وَالْوَهَاءُ؛ يُوَلَدُهُ الْإِعْتِمَادُ، وَهُوَ يُوَلَّدُ الْأَلَمَ. وَالْعِلْمُ يَتَوَلَّدُ وَلَا يُوَلَّدُ^(٣).

وَالنَّظَرُ يُوَلَّدُ وَلَا يَتَوَلَّدُ، وَكَذَلِكَ الْمُجَاوَرَةُ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَلْوَانَ قَدْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ أَسْبَابٍ مَقْدُورَةٍ لِلْعِبَادِ^(٤)، وَجَوَزَ هَؤُلَاءِ تَوَلِيدَ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ الْغَيْرِ بِالتَّبْيِينِ وَالْإِفْهَامِ^(٥). وَهَذَا مَذْهَبٌ مُسْتَهْجَنٌ عِنْدَ حُذَّاقِهِمْ^(٦).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ أَصْلًا^(٧).

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ يَجُوزُ أَنْ تَقَعُ مُتَوَلَّدَةٌ سِوَى الْإِرَادَةِ.

(١) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/أ).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨).

(٣) انظر: ابن المرتضى: القلائد لتصحيح العقائد (ص ٩٦).

(٤) انظر: ابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض (ص ٤٧٥)، وانظر أيضاً: الأمدي: أبكار الأفكار (٢/٤٥٠، ٤٥١).

(٥) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٤)، والبغدادي: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٦) غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعاً لابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٣/أ).

(٧) انظر: الأشعري: المقالات (٢/٩٨).

وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ الْفِكْرَ وَالرَّوِيَّةَ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْوَاتَ [١/١٤٦] لَا تَقَعُ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ إِلَّا مُتَوَلِّدَةً، وَإِنَّمَا تَقَعُ مُبَاشَرَةً بِكَوْنِ الْقَدِيمِ قَادِرًا^(١).

وَذَهَبَ مُعْظَمُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ لَا يَكُونُ مُتَوَلِّدًا عَنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ مُبَاشَرًا بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا^(٢).

وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الْجُرُوحِ وَالْآلَامِ الْمُتَوَلِّدَةِ، فَهُوَ فِعْلٌ لِفَاعِلِ الْآلَامِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا فِي الدِّينِ فَهُوَ قِيَاسٌ مَذْهَبُهُمْ فِي التَّوَلَّدِ ».

وَاعْلَمْ أَنَّ: مُعْظَمَ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَيْمَّةُ - فِي إِبْطَالِ التَّوَلَّدِ - التَّمَسُّكُ بِالْمُنَاقَضَاتِ.

فَأَمَّا أُدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ فَنَقُولُ: كُلُّ دَلَالَةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الْمُخْتَرَعَاتِ، وَأَنَّهُ لَا نِهَآيَةَ لِمَقْدُورَاتِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّوَلَّدِ وَالْقَوْلِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَوَلِّدَةَ حَوَادِثُ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مُحْدِثٍ؛ عَلَى أُصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا مُخْتَرِعًا، إِلَّا وَجُودُ مَقْدُورَاتِهِ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَإِذَا أَوْضَحْنَا أَنَّ اللَّهَ مُوجِدُهَا، فَقَدْ نَقَضْنَا أُصُولَهُمْ^(٤)، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الرَّدُّ عَلَى ثِمَامَةٍ وَمَعْمَرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ سَلَّمْ لَكُمْ تَفَرُّدُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِالْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَ الْحَادِثَةَ لَا يَتَعَدَّى مَقْدُورَهَا مَحَلَّهَا؟!

قُلْنَا: هَذِهِ الطَّلِبَةُ تَخْصُنَا، وَلَا مُسْتَرَوَحَ لِلْمُعْتَزَلَةِ فِيهَا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ عِنْدَهُمْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِحْدَاثِ^(٥)؛.....

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٤٠٨)، والقلائد (ص ٩٦)، والأبكار (٤٤٧/٢).

(٢) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (٢/٤٥١، ٤٥٢)، والشريف الجرجاني (٨/١٨٤).

(٣) انظر: المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٣)، ونحوه في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٤/ب).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/٨٩)، و (٨/١٠٤)، و (١١/٥٠٣)، ونهاية الأقدام (ص ١٥٥)، والملل (١/٩٤).

وَلِذَا أُورِدَ^(١) عَلَيْهِمْ كَوْنُ الْمُتَوَلِّدَاتِ عِنْدَهُمْ مُخْتَرَعَةٌ لِلْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَقَدْ انْتَقَضَ أَصْلُهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ تَعَلَّقَتْ قُدْرَةُ الْعِبَادِ بِالْأَعْرَاضِ الْمُتَبَايِنَةِ مِنَّا، جَازَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْجَوَاهِرِ.

الدَّلِيلُ عَلَيْهِ: قُدْرَةُ الْإِلَهِ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ قَادِرًا عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَجَبَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِهَا؛ فَمَا بِهِ يَمْنَعُونَ جَوَازَ تَعَلُّقِهَا بِالْجَوَاهِرِ قَدْ يُمْنَعُ جَوَازُ تَعَلُّقِهَا بِمَا هُوَ مُبَايِنٌ عَنْ مَحَلِّ تِلْكَ الْقُدْرَةِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي وَصَفُوهُ بِكَوْنِهِ مُتَوَلِّدًا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا أَوْ غَيْرَ مَقْدُورٍ.

فَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّبَبَ عَلَى زَعْمِهِمْ مُوجِبٌ لِلْمُسَبَّبِ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فَإِذَا كَانَ الْمُسَبَّبُ وَاجِبًا عِنْدَ وُجُوبِ السَّبَبِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِوُجُوبِهِ، وَيَسْتَغْنِي عَنْ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَوْ تَخَيَّلْنَا اعْتِقَادَ مَذْهَبِ التَّوَلُّدِ، وَخَطَرَ لَنَا وَجُودُ السَّبَبِ وَارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ، وَاعْتَقَدْنَا مَعَ ذَلِكَ انْتِفَاءَ الْقُدْرَةِ أَصْلًا؛ فَيُوجَدُ الْمُسَبَّبُ مَعَ وَجُودِ السَّبَبِ؛ جَرِيًّا عَلَى مَا قَدَّرْنَاهُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُسَبَّبَ لَوْ كَانَ مَقْدُورًا، لَتُصَوِّرَ وَقُوعُهُ دُونَ تَوْسُطِ السَّبَبِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَ مَقْدُورًا لِلَّهِ - تَعَالَى - إِذَا لَمْ يَتَسَبَّبِ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ مَقْدُورًا لَهُ وَمَخْلُوقًا، مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى تَوْسُطِ سَبَبٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبَارِي تَعَالَى قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَالْعَبْدُ قَادِرٌ بِالْقُدْرَةِ، وَالْقَادِرُ بِالنَّفْسِ يُخَالِفُ الْقَادِرَ بِالْقُدْرَةِ؛ وَلِذَلِكَ يُوصَفُ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى أَجْنَاسٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْقَادِرُ بِالْقُدْرَةِ.

قُلْنَا: هَذَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْمَوْقِعَ لِلْفِعْلِ عِنْدَكُمْ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا، وَلَا أَثَرَ لِلْقُدْرَةِ عِنْدَكُمْ.

ثُمَّ هَذَا الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ شَاهِدًا بِالْقُدْرَةِ، وَهُوَ غَائِبٌ غَيْرُ مُعَلَّلٍ عِنْدَكُمْ؛ لِوُجُوبِهِ، وَلِذَلِكَ قُلْتُمْ: إِنَّ أَثَرَ كَوْنِ الْقَادِرِ شَاهِدًا وَغَائِبًا الْإِخْتِرَاعُ^(٢)، وَقَضَيْتُمْ بِاخْتِصَاصِ الْعَبْدِ بِمَقْدُورَاتٍ لَا تَنْتَاهِي، وَلَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مُنَاقَضَتُكُمْ أَصْلَكُمْ؛ فِي الْحُكْمِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَنْ مَقْدُورَاتٍ

(١) كلمة غير واضحة في الأصل، تشبه كلمة « أوضح ».

(٢) في الأصل « الاجتماع » وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٢).

العباد، وأنتم مطالبون في ذلك بما أنكرتموه، فلم ينفعكم الاسترواح إلى القواعد الفاسدة، والطلبة عليكم متوجهة في التسوية بين الشاهد والغائب في حكم المقدورات.

فإذا أبطل بما ذكرناه كون المتولد مقدورا للعبد، وهو مذهب كافة المعتزلة، فلا يبقى بعد ذلك إلا الحكم بكون المتولد غير مقدور، وإن قضى بذلك قاض، كان مصرحا بأنه ليس فعلا لفاعل السبب؛ فإن شرط الفعل أن يكون مقدورا للفاعل، وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له، جاز أيضا المصير إلى أن ما لا نعلمه من جواهر العالم وأعراضه ليست فعلا لله، ولكنها واقعة عن سبب مقدور، موجب لما عداه، وذلك خروج عن الدين^(١).

ثم نقول: إذا وقع المتولد [١٤٦/ب] عن السبب المولد؛ على زعمكم فالمتولد حدث بالسبب أو بالقدرة أو بهما جميعا.

وأبطلنا حدوثه بالقدرة؛ فإن السبب موقع عند ارتفاع الموانع، وقد عدا الكعبي الأسباب من العلل؛ فلو حدث بالقدرة، لبطل إيجابه؛ كما قررناه.

وأيضا: فإنه لو وقع بالقدرة، لوقع دون السبب؛ فإن السبب ليس بشرط لوقوع جنس المتولد، وليس بشرط لثبوت القدرة.

ويستحيل أيضا أن نقدر عدم السبب مانعا؛ فإن المانع من المقدور ضد للمقدور دون القدرة، وعدم الاعتماد ليس بضد لارتفاع الثقل؛ فإن عدم لا يضاد شيئا.

وإن زعم المخالف أن المتولد حدث بالسبب دون القدرة، فسنبطله عند الرد على الطبايعيين.

على أنه لو صح إيجاب السبب المسبب لأوجه في الحالة الأولى، فإنه إنما يوجب ما يوجب لنفسه كالعلة، ولو جاز ثبوت الموجب دون الموجب في حال، لم يبعد تقدير ذلك على الاستمرار في كل حال.

والذي يحققه: أن السبب قد تقدم ويعقبه المسبب، فأي أثر لتقدمه على الموجب، وهو منتف عند ثبوته.

(١) انظر هذا الجواب بنصه في: الإرشاد (ص ٢٣١، ٢٣٢)، ونحوه في الشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٤/ب).

فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ: إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَقَعُ بِهِمَا جَمِيعًا، كَانَ بَاطِلًا مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ وَقُوعُ مَقْدُورٍ بِقُدْرَتَيْنِ وَحُكْمٍ وَاحِدٍ بَعِلَّتَيْنِ.
وَالثَّانِي: أَنَّ السَّبَبَ لَوْ تَخَيَّلْنَاهُ مُنْفَرِدًا، لَا وَجَبَ الْمُسَبَّبُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ؛ فَلَا مَعْنَى لِضْمِّ
مُؤَثِّرٍ إِلَيْهِ، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ، اقْتَضَى ذَلِكَ فَسَادَ الْقَوْلِ بِالتَّوَلَّدِ^(١).
فَأَمَّا الْمُنَاقَضَاتُ: فَكَثِيرَةٌ، فَذَكَرُ فَضْلًا جَامِعًا مِنْ كَلَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ فِي ذَلِكَ تَمَامُ
الْغَرَضِ:

قَالَ: «اعْلَمْ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْمُسَبَّبِ إِنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنَ السَّبَبِ، لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَخُرُوجِ الْوَلَدِ مِنَ الْجَوْفِ.

وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْوَاحِدَ لَا جَوْفَ لَهُ، وَيَبْعُدُ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ كُلِّ الْبُعْدِ.

أَوْ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا، فَيَصِيرُ أَشْيَاءَ.

وَهَذَا أَشَدُّ اسْتِحَالَةً مِنْ أَنْ يَفْتَرِقَ مَا لَيْسَ بِمُجْتَمِعٍ قَبْلَهُ فِي الْوُجُودِ، وَاسْتِحَالَةٌ أَنْ يَكُونَ
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُجْتَمِعًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِاسْتِحَالَةِ
الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ.

وَإِذَا اسْتَحَالَتْ فِيهِ هَذِهِ الْوُجُوهُ، لَمْ يُعْقَلْ مَا قَالُوهُ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لَمْ يَصَحَّ
اخْتِرَاعُهُ عَلَى الْإِقْتِدَارِ.

ثُمَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ مَنْ رَمَى سَهْمًا، ثُمَّ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ اتِّصَالِ السَّهْمِ بِالرَّمِيَّةِ، ثُمَّ اتَّصَلَ
بِهَا، وَصَادَفَ حَيًّا، وَلَمْ يَزَلِ الْجُرْحُ سَارِيًّا إِلَى الْإِفْضَاءِ إِلَى زُهْوقِ الرُّوحِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ،
وَكُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّامِي، فَهَذِهِ السَّرَايَاتُ وَالْآلَامُ أَفْعَالٌ لِلرَّامِي، وَقَدْ رُمَتْ عِظَامُهُ،
وَلَا مَزِيدَ فِي الْعِنَادِ عَلَى نِسْبَةِ فِعْلِ إِلَى مَيِّتٍ^(٢).

قَالَ الْأُسْتَاذُ: «وَلَوْ جَازَ وَقُوعُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُسَبَّبِ أَوْ عَجْزِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ

(١) انظر هذا الإيراد على القول بالتولد ونقده في: الأبيكار (٢/ ٤٣٢، ٤٣٤)، والشريف الجرجاني (٨/ ١٧٧،
١٧٨).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٦٥، ٦٦)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٩١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/ ١٢٣)،
والتوحيد (ص ٤٨).

يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهُ فِعْلًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ وَقُوعَهُ بِقُدْرَةِ مَعْدُومَةٍ قَبْلَهُ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ، فِيهِ لَمْ يَكُنْ فِي وَقُوعِهِ مُحْتَاجًا إِلَى الْقُدْرَةِ؛ كَسَائِرِ مَا يَصِحُّ عَدَمُهُ عِنْدَ حُدُوثِ الْفِعْلِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَتِ الْمُسَبِّبَاتُ فِعْلًا لِلْمُسَبَّبِ، لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ الْمُحْكَمِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعِلْمِ؛ لِذُهُولِ الْمُسَبَّبِ عَنْ تَفَاصِيلِ مَا يَجْرِي فِي غَفْلَتِهِ، وَعَدَمِ خُطُورِ ذَلِكَ بِبَالِهِ.

قَالَ: « وَلَوْ كَانَتِ الْمُتَوَلِّدَاتُ فِعْلًا لِصَاحِبِ السَّبَبِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَرْكِيبُ الْحَيَوَانَاتِ وَتَنْمِيَةُ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَارِ فِعْلًا لِلْإِنْسَانِ وَالْبَهَائِمِ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ وَلَا سَبِيلَ لِلْمُعْتَزِلَةِ - مَعَ هَذَا الْقَوْلِ - إِلَى أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْوَلَدِ، وَالثَّمَارِ وَالْأَشْجَارِ، وَالْقُوَّةِ لِلْإِنْسَانِ، وَالْعَجْزِ وَالضَّعْفِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأُمُورِ مُتَرْتِبَةٌ عَلَى أَسْبَابٍ هِيَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ.

وَيَلْزَمُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْبَشَرِ فَاعِلٌ لِلْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ؛ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ، وَقَاتِلٌ لِلْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ؛ بِنَفْخَةِ يَفْعَلُهَا فَتَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأُمُورُ، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا قَدْ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ اعْتِمَادَاتٍ تَنْبَعُ مِنْهَا الْأَشْجَعُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ مُثَبَّتَةٌ، وَكَذَلِكَ يَتَوَلَّدُ مِنْهُ الْكَلَامُ وَالْأَصْوَاتُ، وَهِيَ أَجْسَامٌ أَيْضًا؛ عَلَى قَوْلِ النَّظَامِ^(١)، فَيَحْصُلُ مِنْهَا مَا يَمْلَأُ الْجَوَّ إِلَى حَيْثُ يُسْمَعُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا تَرْتَبَتِ النُّطْفَةُ فِي الصُّلْبِ، وَانْدَفَعَتْ عَقِيبَ الْوَطْءِ إِلَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّرَكُّبِ مِنْ فِعْلِهِ؛ كَمَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ، وَانْدِفَاعُ الثَّقِيلِ مِنْ فِعْلِهِ.

قَالَ: وَمَا أَرَاهُمْ [١٤٧/أ] يُرِيدُونَ بِالتَّوَلُّدِ إِلَّا إِبْثَاتَ الطَّبْعِ، وَإِبْطَالَ صُنْعِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا قَضَيْتُمْ بَوُقُوعِ الْمُسَبِّبَاتِ؛ مُتَوَلَّدَةً عَنْ أَسْبَابِهَا الْمَقْدُورَةِ لَنَا شَاهِدًا، فَأَنْتُمْ لَا تَخْلُونِ فِي الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ.

فَإِنْ قَضَيْتُمْ بِأَنَّهَا لَا تُوَلَّدُ الْمُسَبِّبَاتِ، وَأَنَّ الْمُسَبِّبَاتِ الْمُتَعَقِّبَةَ لِلْأَسْبَابِ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ قَادِرًا، فَذَلِكَ غَضُّ لَأَصْلِ التَّوَلُّدِ شَاهِدًا، فَإِذَا سَاغَ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الرِّيَّاحِ الْعَاصِفَةِ عَلَى الْأَشْجَارِ وَعَلَى السُّفُنِ تَحْرِيكَ أَغْصَانِهَا، وَجَرَيَانَهَا فِي الْبَحْرِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُوَلَّدَ اعْتِمَادُ الْوَاحِدِ مِنَّا عَلَى الْجِسْمِ تَحْرِيكَهُ، وَازْتِفَاعَهُ، وَانْدِفَاعَهُ.

(١) انظر: التذكرة في أحكام الجواهر (ص ٣٣١)، والمقالات (٧١/٢، ١١٠، ١١٢، ٢٦٠، ٢٧٣)، ونهاية الأقدام (ص ٣١٨). وانظر نقد مذهب النظام في: المغني (٧/٢٤)، وأيضًا: نهاية الأقدام (ص ٣١٨)، والكمال في اختصار الشامل (ل ١٢٠/أ).

وَلَا خَفَاءَ بِأَنَّ نَفْيَ تَأْثِيرِ الْإِعْتِمَادِ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ، فِي مَوْضِعِ يَقْضِي بِنَفْيِ تَأْثِيرِهِ عُمُومًا، وَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْإِلَهُ فَاعِلًا تَحْرِيكَاتِ الْأَشْجَارِ وَجَرَيَانَ السُّفُنِ، عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ وَاعْتِمَادِهَا عَلَيْهَا بِكَوْنِهِ قَادِرًا، كَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لَأَكْسَابِ الْعِبَادِ وَحَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ، عِنْدَ إِرَادَتِهِمْ وَاقْتِدَارِهِمْ عَلَيْهَا، فِإِقْدَارُهُ سُبْحَانَهُ إِيَّاهُمْ عَلَى الْأَكْسَابِ، وَخَلْقُهُ الْإِرَادَةُ لَهُمْ بِمِثَابَةِ خَلْقِهِ الرِّيحَ الْعَاصِفَةَ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ مَا يُوَلَّدُ مِنْ أَفْعَالِنَا لَوْ وَقَعَ فِعْلًا لِلَّهِ - تَعَالَى - لَكَانَ مُوَلَّدًا.

بَنَيْنَا عَلَى ذَلِكَ غَرَضًا مِنَ الدَّلَالَةِ؛ وَقُلْنَا: إِذَا سَوَّغْتُمْ أَنْ تَكُونَ الْأَسْبَابُ الْوَاقِعَةُ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى، مُوَلَّدَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ، وَالْمُسَبِّبَاتُ مُتَوَلَّدَةٌ مِنْهَا، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ تَكُونَ الْجَوَاهِرُ وَاقِعَةً عَنْ أَسْبَابٍ يَفْعَلُهَا الْإِلَهُ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهَا؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَا يُقَدَّرُ مُوَلَّدًا لِلْجَوَاهِرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَرَضًا:

فَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا: اسْتَحَالَ أَنْ يُوَلَّدَ الْجَوَاهِرُ؛ إِذْ لَيْسَ جَوْهَرٌ أَنْ يَكُونَ مُوَلَّدًا أَوْلى بِأَنْ يَكُونَ مُتَوَلَّدًا.

وَإِنْ كَانَ عَرَضًا: كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى جَوْهَرٍ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ كَوْنَهُ مُوَلَّدًا لِمَحَلِّهِ، وَإِذَا لَمْ يُوَلَّدْ مَحَلَّهُ لَمْ يُوَلَّدْ مِثْلَهُ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ قَدْ يَقَعُ مُتَوَلَّدًا عَنْ جَوْهَرٍ مِثْلِهِ، وَقَدْ يَقَعُ مَقْدُورًا؟!

قَالُوا: الْجَوْهَرُ لَا جِهَةَ لَهُ، وَالْإِعْتِمَادُ لَهُ جِهَةٌ؛ إِذْ مِنْهُ عُلُويٌّ وَمِنْهُ سُفْلِيٌّ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنْ مَا يَقَعُ مُبَايِنًا لِمَحَلِّ السَّبَبِ إِنَّمَا يَقَعُ مِنْ جِهَةٍ مَا لَهُ جِهَةٌ، وَهُوَ الْإِعْتِمَادُ، وَمَا لَا جِهَةَ لَهُ مِنَ الْمُوَلَّدَاتِ لَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مُسَبَّبٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَهَذَا كَالنَّظَرِ الَّذِي يُوَلَّدُ الْعِلْمَ فِي مَحَلِّهِ.

قَالُوا: وَالْجَوَاهِرُ لَا جِهَةَ لَهَا؛ فَاسْتَحَالَ أَنْ يُوَلَّدَ مَوْجُودًا لَا يُوجَدُ بِحَيْثُ وَجُودُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُلِدَ جَوْهَرًا لَمَا كَانَ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ أَوْلى مِنْ بَعْضٍ.

وَهَذَا كُلُّهُ تَحَكُّمَاتٌ وَدَعَاوَى، وَالْمَرْضِيُّ عِنْدَنَا نَفْيُ الْإِعْتِمَادِ أَصْلًا، وَدَعَاوَاهُمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا جِهَةَ لَهُ - لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ كُلُّ حَجْمٍ لَهُ جِهَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ جِهَتُهُ إِلَّا بِكَوْنِ يُخَصِّصُهُ بِهَا. وَقَدْ قَالَ: «إِنَّ الْمُجَاوِرَةَ تُوَلَّدُ التَّأْلِيفَ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الِإِرَادَةُ تُوَلَّدُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ».

وَالِإِفْهَامُ وَالتَّبَيِّنُ يُوَلَّدُ الْعِلْمَ أَيْضًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(١)، وَلَيْسَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ جِهَاتٌ وَلَا اعْتِمَادَاتٌ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّهُ: لَوْ كَانَ الْمُوَلَّدُ عَرَضًا، لافْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ.

فَذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى أُصُولِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ أَثَبُّوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ؛ كَالِإِرَادَاتِ وَنَحْوِهَا، وَمَنْ جَوَزَ عَرَضًا لَا فِي مَحَلٍّ مُؤَثِّرًا فِي دَرْكِ الْجَوَاهِرِ وَمُضَادَّتِهَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِمَحَلٍّ، وَلَا بِذِي جِهَةٍ، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا مُعْتَقَدُهُ تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُوَلَّدٍ لِلْجَوَاهِرِ^(٢)؟!

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي مُحَاوَلَةِ الدَّفْعِ أَنْ قَالُوا: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مُوَلَّدٍ خَارِجٍ عَمَّا نَعْنِيهِ مِنْ الْأَجْنَاسِ - يَجُرُّ إِلَى جِهَاتٍ تَأْبَاهَا الْعُقُولُ.

مِنْ ذَلِكَ: تَجْوِيزُ جِنْسٍ مِنَ الْحَوَادِثِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ، وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ.

وَمِنْهَا: تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالْإِذْرَاكَاتِ وَغَيْرِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ عليه السلام: «أَمَّا الْكَلَامُ فِي تَقْدِيرِ مَوْجُودٍ، خَارِجٍ عَنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، فَلَمْ أَرِ لِلْإِثْمَةِ اعْتِنَاءً بِالْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

وَأَمَّا تَجْوِيزُ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ وَغَيْرِهَا: فَهَذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَجْنَاسُ مَحْصُورَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: غَيْرُ مَحْصُورَةٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهَا.

وَلَيْسَ هُوَ سُؤَالًا [١٤٧/ب] عَنْ غَيْرِ ذِي مَذْهَبٍ؛ بَلْ هُوَ مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ بِأَسْرِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ

أَثَبُّوا مَوْجُودَاتٍ سَمَوَهَا عَقْلًا، وَمَا قَضَوْا بِتَحْيِيزِهَا، وَلَا قِيَامِهَا بِمَا تَتَحَيَّزُ، وَأَثَبُّوا النَّفْسَ النَّاطِقَةَ غَيْرَ الْمُتَحَيِّزَةِ وَلَا قَائِمَةً بِمُتَحَيِّزٍ.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢/ ٩٤)، والبغدادي: أصول الدين (ص ١٣٧).

(٢) هذا الجواب من كلام أبي المعالي الجويني في الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب -

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزَةُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَيْمَتِنَا: فَإِنَّهُمْ نَهَجُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَجًا لَا يُفْضِي إِلَى الْحَقِّ؛ فَقَالُوا: تَقْدِيرُ مَا سُئِلْنَا مِمَّا لَمْ نُضْطَرَّ إِلَيْهِ، وَلَا تَدُلُّ قَضِيَّاتُ الْعُقُولِ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَقْطُوعٌ بِنَفْيِهِ^(١).

وَأَشَارَ الْقَاضِي - رحمه الله - فِي التَّقْرِيبِ وَالتَّقْرِيرِ^(٢) مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ إِلَى أَنَّ النَّفْيَ يَدُلُّ، وَاسْتَشْهَدَ فِيمَا حَاوَلَهُ بِمَا ذَكَرْنَا، وَزَعَمَ أَنَّ انْتِفَاءَ الضَّرُورَةِ وَالِدَّلِيلِ دَلِيلٌ عَلَى النَّفْيِ؛ فَقَالَ: «عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ لِلْمُعْجِزَةِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُعْجِزَةِ دَلِيلًا عَلَى الصِّدْقِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي أَحْكَامِ الْأَدِلَّةِ»^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَى مِثْلِهِ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَسَالِكِ النَّظَرِ، فَقَالَ رَادًّا عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ - لَمَّا قَالُوا: لَيْسَ عَلَى قَدِيمٍ ثَانٍ مُقَدَّرٍ دَلِيلٌ؛ إِذِ الْقَوْلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ مُتَعَارِضٌ، فَقَالُوا: كَمَا لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ مَا سُئِلْنَا عَنْهُ، فَكَذَلِكَ لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ، فَإِذَا تَعَارَضَ الْقَوْلَانِ سَقَطَا».

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالَّذِي عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ فِي نَفْيِ مَا سُئِلْنَا عَنْ تَجْوِيزِهِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ اعْتَقَدْنَاهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ الثَّانِي، أَوْ كَوْنِهِ لَا بِحَيْثُ الثَّانِي، وَهَذِهِ قِسْمَةٌ بَدِيهِيَّةٌ، فَإِذَا اسْتَبَانَ ذَلِكَ رَبَّتْنَا عَلَيْهِ غَرَضُنَا؛ وَقُلْنَا: إِذَا قَدَرْنَا مَوْجُودَيْنِ مُتَحَيِّزَيْنِ، ثُمَّ قَدَرْنَا فِيهِمَا طَوْرَيِ الْقِيَامِ وَالْإِنْفِرَادِ، أَوْ قَدَرْنَا انْفِرَادًا بَعْدَ قِيَامٍ، أَوْ قِيَامًا بَعْدَ انْفِرَادٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَ سُؤَالٍ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْمَوْجُودَيْنِ مِنَ الثَّانِي فِي الْمُبَايَنَةِ، أَوْ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالثَّانِي فِي الْقِيَامِ، وَإِذَا قَطَعْنَا بِاسْتِحَالَةِ التَّفْرِيقَةِ الرَّاجِعَةِ إِلَى الْإِخْتِصَاصِ جَرَّنا ذَلِكَ إِلَى نَفْيِهِمَا أَوْ نَفْيِ أَحَدِهِمَا، وَفِي ذَلِكَ حُصُولُ غَرَضِنَا؛ فَفِي تَقْدِيرِ مَوْجُودَيْنِ تَجْوِيزُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِمُبَايَنَةٍ أَوْ قِيَامٍ.

فَإِنْ قِيلَ: الْقَدِيمُ مَوْجُودٌ، وَالْعَالَمُ اخْتُصَّ عَنْهُ بِحَيِّزٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزَ الْقَدِيمُ عَنْهُ بِحَيِّزٍ أَيْضًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٥/ب - ٢٠٦/أ - ب).

(٢) هو كتاب التقريب والإرشاد في أصول الفقه للقاضي الباقلاني، وقد نسب إلى الباقلاني ثلاثة كتب بهذا العنوان هي: الكبير والأوسط والصغير، وقد طبع الأخير منها بتحقيق الدكتور: عبد الحميد بن علي أبو زنيد بمؤسسة الرسالة في ثلاثة أجزاء.

(٣) انظر: الباقلاني: التقريب والإرشاد في أصول الفقه (ص ٢٠٢، ٢٠٣).

قِيلَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ اعْتِقَادِ وَجُودِهِمَا - اخْتِصَاصُ كُلِّ وَاحِدٍ بِجِهَةٍ وَحَيِّزٍ عَنِ الثَّانِي؛ بَلْ إِذَا اعْتَقَدْنَا مَوْجُودًا لَا يَتَحَيَّزُ وَلَا يَقُومُ بِمُتَحَيِّزٍ، وَاعْتَقَدْنَا مُتَحَيِّزًا، فَقَدْ انفَصَلَ أَحَدُهُمَا - فِي الْعَقْلِ - عَنِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ مَوْجُودَيْنِ لَا نِهَآيَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَدٌّ، فَأَمَّا الْإِلَٰهُ: فَلَا نِهَآيَةَ لَهُ وَلَا حَدٌّ وَلَا يُدْرِكُهُ زَمَانٌ، وَهُوَ مُنْفَرِدٌ بِذَاتِهِ؛ فَلَا يَتَّصِفُ بِمُبَايَنَةٍ وَلَا اخْتِصَاصٍ بِجِهَةٍ»^(١).

قُلْتُ: وَلَوْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِي التَّنَآهِي وَعَدَمِ التَّنَآهِي، لَكَانَ حَسَنًا؛ فَإِنَّ الْقَائِمِينَ بَأَنْفُسِهِمَا مِنْ ضَرُورَتِهِمَا أَنْ يَكُونَا مُتَنَاهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ، أَوْ غَيْرِ مُتَنَاهِيَيْنِ فِي الذَّاتِ. وَفِي تَقْدِيرِ الْأَوَّلِ: تَحَيُّزُهُمَا وَانْقِطَاعُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِالتَّحَيُّزِ.

وَفِي الثَّانِي: اسْتِحَالَةُ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ كَمَا حُكِيَ عَنْ أَفَلَاطُونٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ اثْنَانِ بِلَا نِهَآيَةٍ؛ لِأَنَّ وُجُودَ أَحَدِهِمَا مُنْتَهَى وَوُجُودِ الْآخَرِ، وَالْمُعْتَزَلَةُ أُثْبِتُوا أَعْرَاضًا لَا فِي مَحَالٍّ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِخَاصِّيَّتِهَا؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّمَسُّكُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي دَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ، غَيْرَ أَنَّ الْفَلَاسِفَةَ جَوَّزُوا الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفِصَالَ عَلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَجْزَائِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَنَاهِيهِمَا.

فَأَمَّا شُبُهَةُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِثْبَاتِ التَّوَلُّدِ^(٢): فَمِمَّا يُعْوَلُونَ عَلَيْهِ أَنْ قَالُوا: الْأَفْعَالُ الْمُبَاشِرَةُ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنَّهَا تَتَمَيَّزُ أَفْعَالُ الْقَادِرِينَ عَمَّا لَيْسَ بِأَفْعَالِهِمْ؛ بِوُقُوعِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى حَسَبِ قُصُودِهِمْ وَدَوَاعِيهِمْ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَطَرَّدُ فِي الْمُتَوَلَّدَاتِ اطِّرَادَهَا فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ بِالْقُدْرَةِ؛ فَإِنَّ انْدِفَاعَ الْحَجَرِ يَحْصُلُ عَلَى حَسَبِ قُصُودِ الدَّافِعِ وَدَوَاعِيهِ، فَإِنْ قَصَدَ دَفْعَهُ يَنْدَفِعُ، وَإِنْ تَرَكَهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَخْتَلِفُ مَبَالِغُ حَرَكَاتِهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي وَالْقُصُودِ.

قُلْنَا: مُعْوَلُكُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالدَّوَاعِي وَالْقُصُودِ، وَقَدْ نَقَضْنَا عَلَيْكُمْ هَذِهِ الشُّبُهَةَ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَأَوْضَحْنَا بُطْلَانَ هَذَا الْإِعْتِبَارِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ، وَإِذَا وَضَحَ بُطْلَانُ الْأَصْلِ، لَمْ يَبْقَ مَطْمَعٌ فِي تَشْعِيبِ الْفَرْعِ عَنْهُ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٦/ب) وما بعدها.

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ب - ٢٠٤/ب).

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلَّدَةُ لَيْسَتْ وَاقِعَةً عَلَى حَسَبِ الْقُصُودِ؛ فَإِنَّهَا تَقَعُ مُتَرَتِّبَةً عَلَى
الْأَسْبَابِ، وَفَاعِلُ أَسْبَابِهَا غَيْرُ قَاصِدٍ إِلَيْهَا، وَلَا تَدْعُوهُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِيقَاعِهَا، وَقَدْ تَقَعُ [١/١٤٨]
الْأَفْعَالُ الْمُتَوَلَّدَةُ بَعْدَ عَجْزِ فَاعِلِ الْأَسْبَابِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ
وَبَيْنَ الْمُتَوَلَّدَةِ بِأُمُورٍ مِنْهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَجْوِيزِ وَقُوعِ أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْإِتِّسَاقِ وَالِإِنِّتْظَامِ مِنَ
الْغَافِلِ وَالنَّائِمِ فِي التَّوَلِيدِ، وَيَمْنَعُونَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبَاشِرَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْجَمْعُ
بَيْنَ الْمُبَاشَرِ وَالْمُتَوَلَّدِ بِالدَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ، وَقَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، وَفَرَّقْتُمْ فِي عَيْنِ
مَا ادَّعَيْتُمُ الْجَمْعَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَنْصَبُ عَلَيْكُمُ الدَّلِيلُ فِيمَا تَتَعَلَّقُ الدَّوَاعِي بِهِ مِنَ الْمُتَوَلَّدَاتِ، وَالِدَّلَالَةُ
تَطَرُّدُ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا أَنْ تَنْعَكِسَ.

قُلْنَا: غَرَضُنَا بِمَا أَلْزَمْنَاكُمْوَهُ أَنْ نُبَيِّنَ عَدَمَ ارْتِبَاطِ الْمُتَوَلَّدِ بِالدَّوَاعِي فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ،
وَإِذَا وَضَحَ ذَلِكَ بَطَلَتْ عِصْمَتُكُمْ، وَعَادَ وَقُوعُ الْمُتَوَلَّدِ عَلَى حَسَبِ الدَّوَاعِي إِلَى الْإِتِّفَاقِ
الَّذِي لَا يَعُمُّ، وَهَذَا الْقَدْرُ وَإِنْ اجْتَرَيْتُمْ بِهِ، فَهُوَ بَاطِلٌ؛ بِكَثِيرٍ مِمَّا يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الدَّوَاعِي فِي
الْأَغْلَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا لِدَوِي الدَّوَاعِي؛ كَالشَّبَعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَكُلُّ مَا يَدَّعِيهِ الطَّبَائِعِيُّونَ
أَثَرًا طَبِيعِيًّا؛ مِنْ ذَلِكَ: تَبْيِضُ النَّاطِفِ بِالضَّرْبِ بِالسَّوَاطِ، وَتَسْمِينُ الدَّابَّةِ بِالْعَلْفِ، وَتَنْمِيَةُ
الزُّرُوعِ بِالزَّبْلِ وَالسَّقْيِ، وَانْقِدَاحِ النَّارِ عِنْدَ الْقَدْحِ، وَالتَّسْخِينِ وَالتَّبْرِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمُعْتَزِلَةُ
يَأْبُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا لِصَاحِبِ السَّبَبِ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: مَا اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ، وَلَا يَطَرُّدُ عَلَى وَثِيرَةٍ وَاحِدَةٍ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ الرَّمْيُ وَالْجَرْحُ وَدَفْعُ الثَّقِيلِ وَحَمْلُهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ الْمُتَوَلَّدَ يَقَعُ عَلَى حَسَبِ الْأَسْبَابِ، لَا عَلَى حَسَبِ الدَّوَاعِي، وَقَدْ
أَبْطَلْنَا كَوْنَ الْأَسْبَابِ مُقْتَضِيَةً لِلْمُسَبِّبَاتِ بِالْأَدِلَّةِ وَسَنُبْطِلُهُ؟!

ثُمَّ الدَّهْمَاءُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ قَالُوا: هَذِهِ الْكَائِنَاتُ وَاقِعَةٌ بِكَوْنِ الْإِلَهِ قَادِرًا لَا عَلَى طَرِيقِ
التَّوَلِيدِ.

فَإِنْ قَالُوا: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ الثَّقِيلَ يَنْدَفِعُ بِدَفْعٍ مَنْ يَتَحَايَلُ عَلَيْهِ.

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: ابن الأثير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/ب).

قُلْنَا: كَيْفَ يَسُوعُ دَعَا الضَّرُورَةَ مَعَ مُخَالَفَةِ أَكْثَرِ الْأَيْمَةِ؟! وَنَحْنُ نَقُولُ: جَرَيَانُ السُّفْنِ يَقَعُ عَلَى وَفْقِ هُبُوبِ الرِّيحِ ضَرُورَةً، وَكَذَلِكَ مُعْظَمُ الْأَفْعَالِ الْمُتَرْتِّبَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ فِي مُطَرِّدِ الْعَادَةِ، ثُمَّ صَارَ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ؛ وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠] وَقَالَ: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ^(١) لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] وَقَالَ: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ﴾ [النحل: ١١] وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْمُعَالَجَاتِ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْأَطْعِمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمُكَلَّفُونَ مَأْمُورُونَ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَتَنْزِيلِهِ، وَتَفْرِيقِ مَا يُرَامُ تَفْرِيقُهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِالْقَتْلِ وَالذَّبْحِ فِي الضَّحَايَا، وَالْإِيلَامِ فِي الْحُدُودِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمُوَلَّدَاتُ وَاقِعَةً بِقُدْرَةِ اللَّهِ حَسَبَ وَقُوعِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَلْوَانِ، فَلَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ بِهَا؛ فَثَبَّتَ أَنَّ الْأَمْرَ بِهَا كَالْأَمْرِ بِالْأَفْعَالِ الْمُبَاشَرَةِ.

قُلْنَا: وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِإِشْبَاعِ الْجَائِعِ، وَإِرْوَاءِ الْعَطْشَانِ، وَتَفْطِيرِ الصَّائِمِ، وَتَنْظِيفِ الثِّيَابِ لِلصَّلَاةِ، وَإِفْهَامِ الْغَيْرِ مَعَانِيِ الْخِطَابِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ وَفَعْلِهِ عِنْدَ الْمُوَحِّدِينَ، وَمِنْ دَعَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ».

فَإِنْ قَالُوا: الْأَمْرُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَمْرٌ بِمُقَدِّمَاتِهَا الْمُسْتَعْقِبَةِ لَهَا عَلَى اطِّرَادِ الْعَادَةِ. قُلْنَا: كَذَلِكَ الْأَمْرُ بِحَمْلِ الثَّقِيلِ وَدَفْعِهِ أَمْرٌ بِاعْتِمَادَاتٍ قَائِمَةٍ بِالْمَأْمُورِ بِالْحَمْلِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحَمْلُ مَقْصُودًا، وَهُوَ فِي جَرِيِ الْعَادَةِ مُرْتَّبٌ يَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، نَصَّتِ الْعِبَارَاتُ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَأَضْرَبَتْ عَمَّا بِهِ فُعِلَ الْمَأْمُورُ؛ كَمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِالْإِدْرَاكَاتِ، وَبِالْعُلُومِ، وَبِالْكِتَابَةِ، وَالنَّهْيِ عَنِ التَّصْوِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالْمُقَدِّمَاتِ وَالتَّسَبُّبِ إِلَيْهَا^(٢).

وَلَا يَلِيقُ بِذَوِي التَّحْصِيلِ أَنْ يَتَمَسَّكَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ بِالْفَافِظِ تَطَلُّقُ تَجَوُّزًا، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ صِفَةِ التَّأْوِيلَاتِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ لِبَاسًا».

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (٢٠٣/١ - ب).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْمُسْلِمِينَ تَحْرِيمَ الْأَعْيَانِ، وَالْمُرَادُ تَحْرِيمُ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ؛ فَالْخَمْرُ مُحَرَّمَةٌ، وَالْأَنْهَابُ مُحَرَّمَاتٌ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَنْ حَمَلَ ثَقِيلًا يُسَمَّى حَامِلًا، وَيُسَمَّى قَاتِلًا وَمُؤْلِمًا؛ بِالْقَتْلِ وَالْإِيلَامِ، وَمَنْ حَرَّكَ شَيْئًا وَفَرَّقَهُ أَوْ جَمَعَهُ، [١٤٨/ب] يُسَمَّى جَامِعًا أَوْ مُفَرِّقًا وَنَحْوُ ذَلِكَ.

قُلْنَا: اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي أَنَّ الْحَمْلَ مَعْنَى فِي الْحَامِلِ أَوْ فِي الْمَحْمُولِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَمْلُ قَائِمٌ بِالْحَامِلِ، يُعْبَرُ بِهِ عَنِ اعْتِمَادَاتٍ أَوْ حَرَكَاتٍ قَائِمَةٍ بِهِ، وَكَذَلِكَ الضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَالكِتَابَةُ وَالتَّصْوِيرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، كُلُّ ذَلِكَ قَائِمَةٌ بِمَا عَلَيْهَا، وَيُصَاحُّ لَهُمْ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِينَ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤، الصافات: ١٢٥]؛ أَيِ: الْمُصَوِّرِينَ، وَقَالَ لِعِيسَى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [المائدة: ١١٠]؛ أَيِ: تُصَوِّرُ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْحَمْلُ هُوَ ارْتِفَاعُ الْمَحْمُولِ، وَالضَّرْبُ وَالْقَتْلُ وَاقْعَانُ بِالْمَقْتُولِ وَالْمَضْرُوبِ.

وَهُوَ نِهَايَةٌ مَا يَرُومُونَ، وَهُوَ أَنْ نُسَلِّمَ لَهُمْ أَنَّ الْقَتْلَ حَالٌ فِي الْمَقْتُولِ، وَسَبِيلٌ مَنْ يُسَمَّى قَاتِلًا ضَارِبًا كَسَبِيلِ مَنْ يُسَمَّى مُشْبِعًا مُحَرِّقًا مُلِدًا مُؤْلِمًا مُضْحِكًا مُبْكِيًا مُحْزِنًا، وَهَذِهِ الْأَلْفَافُ مُؤَوَّلَةٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»^(١).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وَقَالَ: ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] وَقَالَ: ﴿يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١].

وَأَضَافَ نَفَخَ الرُّوحِ فِي مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - مَرَّةً إِلَى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَمَرَّةً إِلَى جِبْرِيلَ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٩] ثُمَّ نَفَخَ فِي جَنْبِ دِرْعِهَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ثُمَّ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ، وَقَالَ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه، حديث: (١٠٢٥) من حديث عمير مولى أبي اللحم الغفاري.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ مَقْتُولٌ لَا يَقُومُ بِهِ قَتْلٌ، لَجَازَ مُحَرَّكٌ لَا يَقُومُ بِهِ حَرَكَةٌ.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا؟!

ثُمَّ لَا يَطْرُدُ هَذَا الْمِثَالُ؛ فَإِنَّ الْمَقْدُوفَ لَا يَقُومُ بِهِ قَذْفٌ، وَكَذَلِكَ الْمَعْلُومُ وَالْمَذْكُورُ، عَلَى أَنَا وَإِنْ تَجَوَّزْنَا فَقُلْنَا: إِنَّ الْقَتْلَ وَالضَّرْبَ وَالْكِتَابَةَ مَعَانٍ فِي الْمَضْرُوبِ وَالْمَقْتُولِ وَالْمَكْتُوبِ، وَسَمَيْنَا الرُّقُومَ الْمُثَبَّتَةَ كِتَابَةً، وَإِنَّمَا أَطْلَقْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ هَذِهِ الْمَعَانِي عِنْدَ حَرَكَاتِ أَيْدِي هَؤُلَاءِ؛ فَيُضَافُ ذَلِكَ إِلَى فَاعِلِ الْأَسْبَابِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْإِشْبَاعِ وَالتَّسْخِينِ وَالتَّبْرِيدِ، وَإِضَافَتِهَا إِلَى النَّارِ وَالثَّلْجِ وَالْمَطْعَمِ، وَكُلُّ فِعْلٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ إِذَا تَسَبَّبَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، فَيُؤَاخِذُ الْعَبْدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ كَمَا قُلْنَا فِي السُّكْرِ عَقِيبَ الشَّرَابِ، وَالْمَوْتِ عَقِيبَ الْجُرْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

بَابُ: الرَّدُّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ وَالْفَلَّاسِفَةِ^(١)

ذَهَبَتِ الْفَلَّاسِفَةُ إِلَى أَنَّ الْكَوْنَ وَالْفَسَادَ؛ الْمُعْبَرُ بِهِمَا عَنْ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ وَانْحِلَالِهَا بَعْدَ التَّرَكِّبِ مِنْ آثَارِ الطَّبَائِعِ وَالْقُوَى، وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ - وَهُوَ الْمُنْحَطُّ عَنْ فَلَكَ الْقَمَرِ - مِنَ الْإِسْتِحَالَاتِ الضَّرُورِيَّةِ وَالتَّغْيِيرَاتِ، فَكُلُّهَا آثَارٌ طَبِيعِيَّةٌ.

وَمَا يَجْرِي فِي الْعَالَمِ الْعُلَوِيِّ عَنِ الْعَنَاصِرِ فَهُوَ مِنْ آثَارِ نُفُوسِ^(٢) الْأَفْلَاقِ وَعُقُولِهَا، وَتِلْكَ الْآثَارُ عِنْدَهُمْ تَسْتَدُّ إِلَى النَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَإِلَى الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْبَارِي تَعَالَى - عَلَى زَعْمِهِمْ، وَهُوَ سَبَبُ الْأَسْبَابِ وَمُوجِّهُهَا.

وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضَى أَصْلِهِمْ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْأَوَّلَ يَخْتَرِعُ سَبَبًا عَلَى اخْتِيَارٍ فِي إِيقَاعِهِ؛ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، بَلْ هُوَ مُوجِبٌ لِلْعَقْلِ وَالنَّفْسِ، ثُمَّ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ يُوجِبَانِ الْفَلَكَ الْأَعْلَى، وَكَذَلِكَ الْفَلَكَ مَعَ الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَى فَلَكَ الْقَمَرِ، ثُمَّ الْآثَارُ الْعُلَوِيَّةُ مُتَنَاسِبَةٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

(١) انظر هذا المبحث في: التمهيد (ص ٦١، ٦٨)، وأصول الدين (ص ٥٣، ٨٣، ٨٦)، والإرشاد (ص ٢٣٤، ٢٣٧)، ونهاية الأقدام (ص ٥٦)، والأربعين (ص ٣٣٨، ٣٣٩)، والأبكار (٢/ ٢٦١)، وغاية المرام (ص ٢٠٦)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥/ ب)، وعبد المحسن سلطان: فكرة الزمان عند الأشاعرة (ص ٨١).

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل، وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٣٥).

وَالشَّمْسُ لَا يُتَصَوَّرُ تَقْدِيرُهَا عَلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى غَيْرَ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَتَعَرَّضُ لِقَبُولِ
الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ هَيُولَى عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالْمَعْنَى بِالْهَيُولَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْجَوَاهِرُ
عِنْدَهُمْ، وَيُعْبَرُونَ عَنْ أَغْرَاضِهَا بِالصُّورِ.

ثُمَّ حَقِيقَةُ أَضْلِهِمْ: أَنَّ الْعَالَمَ الْعُلُويَّ وَعَالَمَ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ لَا مُفْتَتَحَ لَهُمَا، وَهُمَا مَعَ
الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْلُولِ مَعَ عَلَّتِهِ، هَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ^(١).

وَقَدْ حَكَيْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ حُذَاقِهِمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا حَدَثَ الْعَالَمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَتَقَدَّمُ
الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْعِلَّةُ الْأُولَى مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ حَقًّا،
وَلَهُمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَفِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ إِبْطَالُ أَصُولِهِمْ.

وَمِنَ الْعَنَاصِرِ أَرْبَعَةٌ: النَّارُ، وَهِيَ أَعْلَاهَا، وَيَلِيهَا الْهَوَاءُ، وَيَلِي الْهَوَاءَ الْمَاءُ، وَيَلِي الْمَاءَ
الْأَرْضُ، وَكُلُّ عُنْصُرٍ قَارٌّ فِي مَرَكَزِهِ؛ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا لِمُزْعِجٍ يُزْعِجُهُ.

قَالُوا: وَهَذِهِ الْعَنَاصِرُ أَجْسَامٌ مُتَشَكِّلَةٌ [١/١٤٩]؛ فَالنَّارُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْحَرَارَةُ، وَالْهَوَاءُ
أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الرُّطُوبَةُ، وَالْمَاءُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْبُرُودَةُ، وَالْأَرْضُ أَجْسَامٌ صُورَتُهَا الْيُبُوسَةُ.
قَالُوا: وَكُلُّ مُسْتَعْلٍ فَعَّالٌ، وَكُلُّ مُتَسَفِّلٍ مُنْفَعِلٌ.

قَالُوا: وَمَا يَكُونُ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهُوَ مِنْ تَجَاوُرِ الْعَنَاصِرِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ تَرَكَبَتْ.
وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ التَّرَكُّبَ هُوَ الْإِمْتِزَاجُ، وَهُوَ تَدَاخُلُ الْعَنَاصِرِ وَثُبُوتُهَا بِحَيْثُ عُنْصُرٌ
وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَرُسْطَاطَالِيْسٌ: بَلْ الْمُرَادُ بِالْإِمْتِزَاجِ: أَنَّ تَخْلُوَ الْعَنَاصِرِ عَنْ كَيْفِيَّاتِهَا وَصُورِهَا الَّتِي
لَهَا قَبْلَ الْإِمْتِزَاجِ، وَاکْتِسَابِ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ صُورَةً أُخْرَى لَيْسَتْ لِأَفْرَادِ الْعَنَاصِرِ.

وَقَالَ: « إِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَبَرِّ الذَّهَبِ، وَاعْتَقَدْنَا أَنَّهُ مِنْ مَوَادِّ الْعَنَاصِرِ، فَلَسْنَا نَلْقَى فِيهِ كَيْفِيَّةَ
عُنْصُرٍ مِنَ الْعَنَاصِرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهَا اكْتَسَبَتْ صُورَةً أُخْرَى، وَلِصُورَتِهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛
كَمَا لِصُورَةِ كُلِّ عُنْصُرٍ حُكْمُ الْإِتِّحَادِ؛ فَامْتِزَاجُ الْعَنَاصِرِ إِذَنْ انْقِلَابُهَا إِلَى كَيْفِيَّةٍ لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ
مِنْهَا »، فَهَذَا قَوْلُهُ وَتَفْسِيرُهُ لِإِمْتِزَاجِ الْعَنَاصِرِ، ثُمَّ إِذَا انْحَلَّ فَتَعَوَّدَ الْعَنَاصِرُ إِلَى كَيْفِيَّاتِهَا الَّتِي
كَانَتْ لَهَا وَهِيَ أَفْرَادٌ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٤، ٢٣٦).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ التَّرْكِبُ إِلَّا مِنْ الْعَنَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِذَا وَصَفُوا الشَّيْءَ بِكَوْنِهِ حَارًّا أَوْ بَارِدًا، لَا يَعْنُونَ بِهِ خُلُوهُ عَنِ النَّارِ، أَوْ عَنِ الْمَاءِ؛ بَلْ يُعْنُونَ بِهِ أَنَّ الْأَجْزَاءَ النَّارِيَّةَ أَوْ الْمَائِيَّةَ فِيهِ أَكْثَرُ.

ثُمَّ الْعَنَاصِرُ لَا تَزَالُ تَتَرَكَّبُ وَتَتَحَلَّلُ وَلَمْ تَزَلْ كَذَلِكَ، وَسَبَبُ تَرَكُّبِهَا وَانْحِلَالِهَا دَوْرَانُ الْأَفْلَاقِ عَلَيْهَا، وَاقْتِرَانُ الْكَوَاكِبِ.

وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ تَرَكَّبٌ وَانْحِلَالٌ، وَلَا عُنْصُرٌ وَلَا طَبِيعَةٌ، وَمَا يُطْلَقُونَ مِنْ أَنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ يَابِسَةٌ، وَكَذَلِكَ الْمَرِيخُ، فَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّ اسْتِيلَاءَ هَذَيْنِ الْكَوْكَبَيْنِ يَقْتَضِي فِي عَالَمِ الْكَوْنِ وَالْفَسَادِ طَبِيعَةَ الْحَرَارَةِ؛ فَسَمَوْهُمَا فِي الْإِطْلَاقِ بِاسْمِ مَا يَجْرِي مِنْ آثَارِهِمَا فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّ زُحَلَ بَارِدٌ يَابِسٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ؛ فَإِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ^(١).

فَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ عَلَيْهِ أَنْ نُسَائِلُهُمْ عَنِ التَّرَكُّبِ وَحَقِيقَتِهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ انْقِسَامُ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ فِي أَقْصَى الْإِمْكَانِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّكُمْ تُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْعَنَاصِرَ أَجْرَامٌ شَوَاغِلٌ أَحْيَا، وَكُلُّ عُنْصُرٍ يَخْتَصُّ بِحَيِّزِهِ مَوْصُوفٌ صُورَتُهُ، وَيَسْتَحِيلُ ثُبُوتُ عَنَاصِرٍ بِحَيْثُ عُنْصُرٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَدَاخُلِ الْأَجْرَامِ، وَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَتَدَاخُلُ وَلَا أَثَرُ لِجِزْمٍ فِي جِزْمٍ؛ إِذْ كُلُّ جِزْمٍ مُخْتَصٌّ بِحَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِمَاسِّ الْجِزْمَيْنِ إِلَّا وَقُوعُهُمَا فِي حَيِّزَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَيِّزٌ ثَالِثٌ، فَإِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْعَنَاصِرُ وَهِيَ قَارَّةٌ فِي مَرَائِزِهَا فِي التَّرْكِبِ، فَكَذَلِكَ شَبِيهَتُهَا إِذَا تَجَاوَرَتْ أَجْزَاؤُهَا^(٢).

وَنَحْنُ نَقُولُ: نِسْبَةُ جُزْئِيَّاتِ الْأَرْكَانِ إِلَى التَّرَكُّبِ وَالْمِزَاجِ كَنِسْبَةِ كُلِّيَّاتِهَا إِلَى ذَلِكَ، فَلَيْزَنْ أَوْجَبَ تَجَاوُرُ أَجْزَائِهَا مِزَاجًا، فَلْيُوجِبْ تَجَاوُرُ كُلِّيَّاتِهَا مِزَاجًا؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: لَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ بَعْضُهَا مُجَاوِرٌ لِلْبَعْضِ مِنْ طَرَفَيْهِ، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ يَأْخُذُ حُكْمَ الْبَعْضِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ فِعْلًا.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٥ / ب - ٢١٦ / أ).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٦ / ب).

قَالُوا: إِنَّ كُلِّيَّاتِ الْعَنَاصِرِ لَهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ لِتَجَاوُرِهَا؛ كَمَا أَنَّ لَأَجْزَائِهَا حُكْمُ الْإِتِّحَادِ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْمِزَاجِ لِتَجَاوُرِهَا أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْأَرْكَانَ الْمُتَنَافِرَةَ مُتَضَادَّةٌ، فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ الْمُتَضَادَّاتُ؟!

عَلَى أَنَا نَقُولُ: بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ أَجْزَاءً نَارِيَّةً وَلَا مَائِيَّةً وَلَا تُرَابِيَّةً، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّرَكُّبِ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ، لَأَدْرَكْنَا مِنَ الْحَجَرِ حَرَارَةَ النَّارِ.

فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَرْكَانُ تَنْقَلِبُ مِنْ حَقِيقَتِهَا عِنْدَ التَّرَكُّبِ.

قُلْنَا: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَاتِ مِيَالَةٌ إِلَى الْإِنْحِلَالِ، وَلَا مُيُولَ إِلَّا لِلْأَرْكَانِ، وَمَا لَيْسَ بِرُكْنٍ لَا يَمِيلُ إِلَى رُكْنٍ.

وَقَالَ قَائِلُونَ: إِنَّ التَّجَاوُرَ يَقْتَضِي مِزَاجًا، وَالْمَعْنَى مِزَاجًا: كَيْفِيَّةٌ بَسِيطَةٌ تَحْصُلُ مِنْ تَفَاعُلِ كَيْفِيَّاتِ الْأَرْكَانِ الْمُتَنَافِرَةِ بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا.

قَالُوا: فَلَا يَنْقَلِبُ الرُّكْنُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْأَجْزَاءِ [١٤٩/ب] الصَّغَارِ وَانْقِسَامِ الرُّكْنِ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّهَا مَحْضُ التَّجَاوُرِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الْمُتَوَسِّطُونَ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنَّ الْأَرْكَانَ تَخْتَلِطُ، وَيَكْسِرُ بَعْضُهَا سُورَةَ الْبَعْضِ، فَهَلْ تَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ؟ أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ صُورَتَهَا^(١).

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعَنَاصِرَ عَلَى هَيْئَاتِهَا، فَهَلْ يَكْتَسِبُ عُنْصُرٌ صِفَةً عُنْصُرٍ آخَرَ أَمْ لَا؟

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ عُنْصُرٍ لَمْ يَكْتَسِبْ صِفَةً مَا عَدَاهُ مِنَ الْعَنَاصِرِ، فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّ صُورَهَا مُتَضَادَّةٌ، فَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْعَنَاصِرُ مُتَجَاوِرَةً كَهِيَ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَرَ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَكُّبِ وَالِاسْتِحَالَةِ مِنْ صِفَةِ الْعَنَاصِرِ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْمُرَكَّبَاتِ.

ثُمَّ الْعُنْصُرُ الَّذِي هُوَ النَّارُ مَثَلًا لَوْ اسْتَبَقَتْ صُورَتُهُ، وَصُورَتُهُ حَرَارَةٌ مُفْرِطَةٌ لَا يُتَوَقَّعُ فَوْقَهَا رُبَّةٌ فِي الْحَرَارَةِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ حَرَارَةَ الْمُرَكَّبِ لَيْسَتْ حَرَارَةَ النَّارِ، فَبَطَلَ الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ عُنْصُرَ النَّارِ مُسْتَبَقٍ لِصُورَتِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يُقَرَّرُ الْقَوْلُ فِي كُلِّ عُنْصُرٍ وَصُورَتِهِ.

وَإِذَا ثَبَتَ خُرُوجُ الْعَنَاصِرِ عَنْ صُورِهَا وَصِفَاتِهَا، فَنَقُولُ لَهُمْ: صِفَاتُ الْعَنَاصِرِ تَزُولُ أَوَّلًا، ثُمَّ تَثْبُتُ كَيْفِيَّةُ الْمُرَكَّبَاتِ، وَالْكَيفِيَّةُ الْمُتَجَدِّدَةُ لَهَا مُوجِبَةٌ، وَلَهَا مُوجِبٌ عِنْدَكُمْ، فَإِنْ كَانَ

(١) كذا بالأصل، ولم يتضح لي وجهها.

موجبها أجرام العناصر، كان باطلاً؛ فإنها كانت مُحَقَّقة وهي بسائط قارة في مراكزها. وإذا انحلت ورجعت إلى البسائط، فأجرامها أيضاً ثابتة؛ فالموجب لا يزول مع استمرار الموجب، وإن كان الموجب لكيفية المركبات بحيث ثبت الموجب له، انتفى الموجب وذلك على مقتضى قضاء العقول.

وإن زعموا أن الموجب للكيفية تجاور العناصر، فقد حكمنا على ذلك بما فيه مَقْنَعٌ. ومما يزيد إيضاحاً: اتفاقهم على استحالة وجود شيء لا عن شيء.

وإذا قالوا: كيفية التركيب مخالفة لصور العناصر.

فقد أثبتوا وجوداً مُفْتَحاً لا أصل له، وإذا لم يستحل وجود صورة مُبْتَدَأَةٍ لم تكن فكانت، فما المانع من وجود مادة مُفْتَحَةٍ الوجود.

والذي يحقق ذلك: أن الصور عندهم أحق بأن تكون فاعلة، والهيولى بأن تكون مُنْفَعلة بالصور، فإذا التزموا تجدد صورة، لزمهم تجويز مادة.

ومما يبطل كلامهم: أن التركيب لو زایلته صور العناصر، واستجدد كيفية أخرى، لما انحل مركب؛ إذ إنما ينحل المركب لحين كل عنصر إلى مركزه، والعنصر لا يحن إلى مركزه لمادته وهيولاه؛ إذ مواد العناصر أجرام، والأجرام مُتَمَاثِلَةٌ مُنْفَعلة قابلة للصور، وإنما يحن العنصر إلى مركزه؛ لصورته المُقْتَضِيَةِ له ذلك، ولو زالت الصور وتفتت مواد العناصر على كيفية مخالفة للمواد لما انحل المركب.

فإن قالوا: لا نسلم لكم زوال العناصر بالكلية من كل وجه؛ فإن البسائط لا تسئل عن صورها من كل وجه، ولا تستديم أيضاً صورها التي كانت لها وهي بسائط، ولكنها على رتبة من النقاء على صور الانبساط وبين الخروج؛ فإن الركنين المختلفين إذا اجتمعاً، فيكسر كل واحد منهما سورة الآخر، فيتفاعل وتتعدل، واستشهدوا بالماء الحار والبارد إذا اختلطا، فتجدد كيفية أخرى ويذكرها الإنسان فاتراً^(١).

قلنا: النار قبل التركيب كانت صورتها الحرارة المُفْرِطَةُ، فما قولكم فيها، أزال أم

بقيت؟

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢١٧/أ).

فَإِنْ حَكَّمُوا بِزَوَالِهَا: عَادُوا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.
وَأِنْ قَالُوا: لَمْ تَزَلْ تِلْكَ الْحَرَارَةُ: فَقَدْ بَقِيَ كُلُّ عُنْصُرٍ عَلَى صُورَتِهِ.
وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ: فَلَا تَثْبُتُ كَيْفِيَّةُ لِلْمُرَكَّبِ؛ فَإِنَّ كَيْفِيَّتَهُ تُنَاقِضُ إِفْرَاطَ الْحَرَارَةِ وَإِفْرَاطَ
الْبُرُودَةِ عَلَى الضَّرُورَةِ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِزَوَالِ الصُّورِ أَوْ بَبَقَائِهَا وَلَيْسَ بَيْنَ الْبَقَاءِ وَالزَّوَالِ رُبُوبَةٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّارِ
صُورَتَانِ أَوْ حَالَتَانِ، حَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا فِي غَايَةِ الْحَرَارَةِ، وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا دَفِئًا؛ كَمَا يَسْتَحِيلُ
أَنْ يَخْرُجَ السَّوَادُ عَنْ حَقِيقَتِهِ مِنْ وَجْهِ إِذَا كَانَ مَعَ الْبَيَاضِ، وَيَبْقَى عَلَى خَاصِّيَّتِهِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ،
فَيَلْزِمُهُمْ اجْتِمَاعُ الْمُتَضَادَّاتِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا يَكْسِرُ سُورَةَ الْبَعْضِ، فَيَتَعَادَلُ؛ كَمَا تَتَعَادَلُ الْعَنَاصِرُ
الْمُتَنَافِرَةُ.

وَمَحْصُولُ كَلَامِهِمْ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ بِانْتِفَاءِ الشَّيْءِ وَبَقَائِهِ [١٥٠/أ]، وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ
لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مُضْطَرَبٌ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَمَّا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْمَاءِ الْحَارِّ وَالْبَارِدِ إِذَا اخْتَلَطَا:

قُلْنَا: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: انْقَسَمَ الرُّكْنُ عَلَى الرُّكْنِ بِالْأَجْزَاءِ الصَّغَارِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي
الْفَحْمِ وَالْجَصِّ، إِذَا طُحِنَا وَاخْتَلَطَ بَعْضُ أَجْزَائِهَا بِبَعْضٍ.

فَصْلٌ: شَبَهُ الطَّبَائِعِيِّينَ:

قَالُوا: أَشْرَفُ الْحَيَوَانَاتِ الْإِنْسَانُ، فَانْظُرُوا فِي تَرْكِيبِهِ وَانْحِلَالِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْحَلُّ مِنَ
الْأَدَمِيِّ مَا يَنْحَلُّ بِالتَّرَدُّدِ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْغِذَاءِ؛ لِيَكُونَ خَلْفًا عَنِ الَّذِي يَنْحَلُّ عَنْهُ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ
مِثْلُهُ، وَغِذَاؤُهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمُرَكَّبَاتِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْأَرْكَانِ؛ فَإِنَّ الْحِنْطَةَ إِنَّمَا تَنْبُتُ فِي التُّرَابِ
وَالْمَاءِ، وَتَنْمُو بِالِاسْتِمْدَادِ بِالشَّمْسِ وَالْهَوَاءِ، وَلَوْ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا يَنْبُتُ وَلَا يَنْمُو.

قَالُوا: ثُمَّ هَذِهِ الْأَطْعِمَةُ إِنَّمَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبِيعَتِهِ، وَالْأَدْوِيَّةُ لَا تُغَذِّيهِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا
لِطَبِيعَتِهِ، ثُمَّ الْغِذَاءُ يَتَرَدَّدُ فِي الْأَمْعَاءِ وَالْعُرُوقِ حَتَّى يَتَصَفَّى وَيَصِيرَ كَالطَّلِّ الرَّذَاذِ؛ فَيَصْلُحُ لِأَنْ
يَخْلَفَ مَا انْحَلَّ عَنْهُ، وَمَا لَمْ يَنْحَلَّ شَيْءٌ لَا لِحُجُوعِ، هَذَا بَيَانُ تَرْكِيبِهِ وَنَمَائِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَسْطِ.
وَإِذَا كَانَ مَعْنَى كَوْنِ الطَّعَامِ غِذَاءً صِلَاحِيَّتُهُ لِأَنْ يَكُونَ خَلْفًا لِلْمُنْحَلِّ، وَخَلْفُ الشَّيْءِ مِثْلُهُ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ التَّرَكُّبِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

وَأَمَّا فِي الْإِنْجِلَالِ: فَالْإِنْسَانُ إِذَا مَاتَ، فَأَوَّلُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرَارَةُ وَالْبُخَارُ، ثُمَّ يَتَنَفَّسُ مِنْهُ الْهَوَاءُ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْهُ الرُّطُوبَةُ وَيَبْقَى التُّرَابُ، هَذَا هُوَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْإِنْتِهَاءُ.

وَرُبَّمَا يَقُولُونَ: خَلَقَ اللَّهُ بِنِيَّةِ الْعَيْنِ وَمَا فِيهَا مِنَ التَّرَكِيبَاتِ وَالطَّبَقَاتِ الْعَجِيبَةِ، فَأَنْتُمْ بَيْنَ أَنْ تَقُولُوا: كَانَتْ هَذِهِ الْبِنِيَّةُ الْمَعْهُودَةُ شَرْطًا فِي الْإِبْصَارِ. فَقَدْ أَثَبْتُمُ الطَّبِيعَةَ إِذَنْ كَمَا قُلْنَا.

وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، فَقَدْ نَسَبْتُمُ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ؛ حَيْثُ سَوَّيْتُمْ بَيْنَ بِنِيَّةِ الْعَقَبِ وَبِنِيَّةِ الْعَيْنِ وَالْحَدَقَةِ؛ فِي جَوَازِ الرُّؤْيَةِ بِهَا.

الْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: جُمْلَةُ مَا ذَكَرْتُمْ وَمَا تَذَكَّرُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَرْكِيبِ الْعَنَاصِرِ، وَحُدُوثِ كَيْفِيَّاتِ لِلْمُرَكَّبَاتِ، مُخَالَفَةٌ لِبَسَائِطِ الْعَنَاصِرِ، وَقَدْ سَأَلْنَاكُمْ عَنْ تَرْكِيبِ الْعَنَاصِرِ وَتَصْوِيرِ تَرْكِيبِهَا مَعَ تَضَادِّهَا، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُ كَيْفِيَّةٍ مِنْ تَرْكِيبِهَا مُخَالَفَةً لِأُصُولِهَا؟! فَلَمْ تُحِيرُوا فِيهِ جَوَابًا، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ لَكُمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ، وَمَا وَجَدْنَاكُمْ إِلَّا مُتَحِيرِينَ، أَوْ ظَانِّينَ ظُنُونًا مُتَعَارِضَةً؛ يُخَالِفُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِيهَا، فَزَالَتِ الْبَيِّنَةُ، وَانْتَفَى الْبُرْهَانُ وَالْحُجَّةُ.

قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَوْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الدَّعَاوَى بِالْأَدِلَّةِ، كَانَ ذَلِكَ دَفْعًا مِنَّا لِإِبْطَالِ الْمَحْسُوسَاتِ بِالْأَقْسِيسَةِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ نَقُولَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا تَخَيَّلْتُمُوهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَرَتِّبِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ جَارِي مَجْرَى الْعِلَلِ وَالْأَسْبَابِ؟!

وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أُمُورٌ مُطَرِّدَةٌ أَجْرَى اللَّهِ الْعَادَةِ بِهَا، وَقَدْ تَنَخَّرَقُ هَذِهِ الْعَادَاتُ أَحْيَانًا؛ مُعْجِزَةً لِنَبِيِّ، أَوْ كَرَامَةً لَوْلِيٍّ، أَوْ سَلَامَةً لِضَعِيفٍ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَلًا مُوجِبَاتٍ، لَوَجَبَ تَلَازُمُهَا مِنْ غَيْرِ تَنَاقُضٍ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ فِيمَا تَدَّعُونَ حُجَّةً عَقْلِيَّةً وَلَا بُرْهَانَ؟

وَأَقْصَى مَا تَتَمَسَّكُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ: الْإِسْتِقْرَاءُ وَالْوِجْدَانُ، وَقَدْ قَالَ حُذَّاقُ الْفَلَاسِفَةِ: لَيْسَ الْإِسْتِقْرَاءُ بُرْهَانًا، وَإِنَّمَا الْبُرْهَانُ هُوَ مَا يُوَصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ قَبْلَ الْوُقُوعِ، فَأَمَّا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ فَلَيْسَ بِبُرْهَانٍ.

ثُمَّ قَدْ نَرَى أَنَا سَا يَضْرِبُونَ حَجَرًا عَلَى حَجَرٍ، وَيَحْتَالُونَ بَعْضُ الْحِيلِ؛ فَتَجْتَمِعُ السَّحَابُ، وَتَحْصُلُ الْأَمْطَارُ وَالرِّيَّاحُ، وَالرَّعْدُ وَالْبَرْقُ، وَهَذَا يُبْطِلُ دَعْوَاكُمْ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَا: اخْتِلَافُ مَذَاهِبِكُمْ فِي كَيْفِيَّةِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَلَقَدْ وَجَدْنَا لِبَعْضِ الْأَحْجَارِ وَلِبَعْضِ الْأَدْوِيَةِ خَوَاصَّ لَا تُعْرَفُ مَا هِيَئُهَا، فَمَنْ رَامَ تَعْلِيلَ الْخَوَاصِّ وَقَعَ فِي مَتَاهَةٍ وَحَيْرَةٍ؛ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّرَكِيبَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ.

وَأَمَّا دَعْوَاكُمْ عَلَيْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ نِسْبَةُ الْفَاطِرِ الْحَكِيمِ إِلَى الْعَبَثِ فِي خَلْقِهِ سُبْحَانَهُ بِنِيَّةِ الْعَيْنِ وَمَا أُوْدِعَ فِيهَا مِنَ الطَّبَقَاتِ وَالْعَجَائِبِ، وَكَذَلِكَ بِنِيَّةِ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ وَنَحْوِهَا، إِذَا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْإِبْصَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَدَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّا لَمْ نَجْعَلْ ذَلِكَ عِلَلًا [١٥٠/ب] فِي الْإِذْرَاكَاتِ؛ لِيُوجَدَانَا هَذِهِ الْأَحْكَامِ دُونَهَا، وَلَوْ كَانَتْ عِلَلًا، لَلَزِمَ اطِّرَادُهَا وَانْعِكَاسُهَا، وَفِي الْحَيَوَانَاتِ؛ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيَّارَاتِ مُبْصِرَاتٍ وَمُذْرِكَاتٍ وَلَيْسَتْ لَهَا هَذِهِ الْبِنِيَّةُ الَّتِي لِلْإِنْسَانِ، وَكَذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ وَالْجِنُّ؛ يُبْصِرُونَ وَيَسْمَعُونَ وَيَفْهَمُونَ، وَلَيْسَ لَهُمْ هَذِهِ الْبِنِيَّةُ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَصَدَ بِبَعْضِ هَذِهِ الصُّورِ تَزْيِينًا وَتَكْرِيمًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠].

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

وَقَالَ: ﴿وَصَوَّرَكُمُوهَا أَحْسَنَ صُورَكُمُوهَا﴾ [غافر: ٦٤، التغابن: ٣].

وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْإِنْسَانَ فِي لَحْظَةٍ وَحَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى هَذِهِ الزَّيْنَةِ وَالْبِنِيَّةِ، وَلَكِنْ خَلَقَهُ أَطْوَارًا فِي الرَّحِمِ، وَجَعَلَهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَالتَّرْتِيبِ فِي سِنِينَ وَأَعْوَامٍ لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا وَيَعْتَبِرُوا.

وَكَذَلِكَ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنْ خَلَقَهَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سِتَّةِ آلَافٍ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ: ﴿وَزَيْنًا^(١) السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ﴾ [فصلت: ١٢].

وَقَالَ: ﴿وَزَيْنَهَا لِلنَّظِيرِ﴾ [الحجر: ١٦].

وَقَالَ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧].

وَقَدْ قَامَ دَلِيلُ الْعَقْلِ، وَوَرَدَتْ نُصُوصُ الْقُرْآنِ؛ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُبْصِرُ بغيرِ حَدَقَةٍ، وَيُذْرِكُ بغيرِ آلَةٍ وَبِنِيَّةٍ.

(١) في الأصل «إنا زينا السماء الدنيا بمصباح»!

وَأَهْلُ الْمِلَلِ مُتَّفِقُونَ عَلَى ظُهُورِ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ عليه السلام وَانْقِلَابِ الْعَصَا حَيَّةً، وَإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَإِنْطَاقِ الْعَجَمَاءِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: فَلَقُ الْبَحْرِ، وَحَبْسُ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي التِّيهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مَسَخَ بَعْضَهُمْ قِرْدَةً، وَلَوْ كَانَ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ، وَبَنَيْتُمْ عَلَيْهِ أَصُولَكُمْ عَلَلًا لَوْ جُودَ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ وَالْمُرَكَّبَاتِ، لَمَا صَحَّ مَا نُقِلَ تَوَاتُرًا مِنْ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَخْبِرُونَا عَنْ حَقِيقَةِ الطَّبَعِ؛ فَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعٌ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا.

قَالُوا: هُوَ حَدٌّ لِكُلِّ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ؛ يَعْنُونَ بِهِ الْكَوْنَ وَالْفَسَادَ.

وَهَذَا تَعْوِيلٌ مِنْهُمْ عَلَى أَمْرٍ مَجْهُولٍ.

فَإِنْ قَالُوا: قُوَّةٌ إِلَهِيَّةٌ مُدَبِّرَةٌ لِبَدَنِ الْحَيَوَانِ عَلَى جِهَةِ التَّسْخِيرِ.

قُلْنَا: لَسْنَا نَعْلَمُ مِنَ الْقُوَّةِ الْمُدَبِّرَةِ إِلَّا قُدْرَةَ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ مُدَبِّرُ الْكَائِنَاتِ؛ لِقُدْرَتِهِ، فَإِنْ عَنِتُّمْ بِالْقُوَّةِ هَذَا، فَقَدْ أَصَبْتُمْ فِي الْمَعْنَى، وَأَخْطَأْتُمْ فِي إِضَافَةِ التَّدْبِيرِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: « وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يُشِيرُونَ بِالطَّبَعِ إِلَى الْخَاصِّيَّةِ، وَقَدْ قَالُوا: الْخَاصِّيَّةُ صُورَةٌ لِلْمُرَكَّبِ، تَثْبُتُ عِنْدَ تَنَاسُبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ فِي الْمُرَكَّبِ ». فَقَدْ رَدُّوا الْأَمْرَ إِلَى التَّرَكُّبِ، وَقَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ: الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ الْمُتَقَنَّ، الْمُخْتَصَّ بِخَصَائِصٍ تَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ ضَرُورَةً، وَهُمْ أَضَافُوا هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ الْعَجَبِيَّةَ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ النَّبَاتِ وَالْأَشْجَارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبَدَائِعِ إِلَى الطَّبَائِعِ وَالْقُوى، الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، ثُمَّ يُشْنَعُونَ عَلَيْنَا بِأَنَّكُمْ تَنْسُبُونَ الْفَاطِرَ الْحَكِيمَ إِلَى الْعَبَثِ، وَلَوْ أَثْبَتُوا فَاطِرًا حَكِيمًا مُدَبِّرًا لِلْكَائِنَاتِ؛ بِكَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا حَكِيمًا، لِأَغْنَاهُمْ ذَلِكَ عَنِ الطَّبَائِعِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢].

وَاعْلَمْ أَنَّ: مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ تَنَاسُبَ الْأَقْدَارِ لَا يَتَنَاهَى بِالْقُوى؛ كَمَا لَا تَتَنَاهَى الْعَنَاصِرُ فِي إِمْكَانِ الْإِنْقِسَامِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ الْمُتَنَاسِبُ لَا يَتَنَاهَى، فَالْخَوَاصُّ يَجِبُ أَنْ لَا تَتَنَاهَى؛ حَتَّى تَتَوَقَّعُوا مِنْ
تَنَاسِبِ الْعَنَاصِرِ أُمُورًا بَعْدَتْ مُوَهَا، وَرَاغَمْتُمْ مَوَارِدَ الشَّرْعِ فِيهَا، وَسَفَّهْتُمْ عُقُولَ مُبْتَغِي الشَّرْعِ،
فَجَوَّزُوا الْآنَ أَنْ تَتَرَكَّبَ الْعَنَاصِرُ تَرَكُّبًا يَصِيرُ آدَمِيًّا وَبَشَرًا سَوِيًّا، مِنْ غَيْرِ رَحِمٍ تَشْتَمِلُ عَلَى
نُطْفَةٍ؛ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ مَا يُتَوَقَّعُ مِنَ التَّنَاسِبِ فِي الْأَقْدَارِ !!

وَلَا نَزَالُ نَجْرُهُمْ جَرًّا عَنيفًا إِلَى إلْزَامِهِمْ أُمُورًا عَدُوَهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، ثُمَّ
إِذَا أَنْكَرُواهَا أَلْزَمْنَاهُمْ تَصَوُّرَهَا؛ حَمَلًا عَلَى تَنَاسِبِ بَيْنِ الْعَنَاصِرِ [١٥١/أ] لَا يُحَاطُ بِتَفْصِيلِ،
فَإِذَا لَمْ يَبْعُدْ مُرَكَّبٌ عَلَى هَيْئَةٍ يَجْذِبُ زُبَرَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ مِنَ التَّرَكِيبِ الَّذِي يُعْلَمُ جُمْلَتُهُ
وَلَا يُحَاطُ بِتَفْصِيلِهِ، فَمَا الْمَانِعُ مِمَّا يَلْزَمُهُمْ، وَهَذَا مَا لَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْهُ أَبَدًا.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ: يَلْزَمُهُمُ الْحَدِيدُ وَالْحَجَرُ فَوَاكِهَ غَضَّةٍ؛ بِأَنْ تُرَدَّ إِلَى تَرَكِيبِهَا؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ
بِأَبْعَدَ مِنَ انْقِلَابِ النُّحَاسِ ذَهَبًا عِنْدَ تَنَاسِبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: تَرَكُّبُ الْجَوَاهِرِ فِي الْبَحَارِ وَالْمَعَادِنِ مِنَ اللَّالِئِ وَالْفَيَّرُوزِ وَالزُّمَرْدِ
وَالْيَاقُوتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَيْفِيَّاتٌ تَحْصُلُ مِنْ تَنَاسِبِ أَقْدَارِ الْعَنَاصِرِ عِنْدَهُمْ، وَمَهْمَا تَمَكَّنَ النَّاظِرُ
مِنْ إِضْحَاحِ خَطَلِ الْمُبْطِلِ فِي مَذْهَبِهِ بِنَفْسِ مَذْهَبِهِ فَهُوَ الْأَوَّلَى بِهِ.

وَإِنْ هُمْ فَسَّرُوا الطَّبْعَ بِالْعَرَضِ الْإِلَازِمِ لِلْجَرَمِ، أَوْ بِالْخَاصِّيَّةِ الْإِلَازِمَةِ لِلذَّاتِ فَلَا يَسْتَقِيمُ
لَهُمْ مَعَ هَذَا التَّقْدِيرِ الْحُكْمُ بِانْقِلَابِ الْأَرْكَانِ، وَلَا بِانْكِسَارِ سُورَاتِهَا؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُلازِمَةَ
لِلنَّفْسِ يَسْتَحِيلُ مُفَارَقَتُهَا لِلنَّفْسِ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمُوا الْإِنْقِلَابَ وَلَا الْإِنْكِسَارَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
فِي الْمُرَكَّبِ صُورُ الْعَنَاصِرِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُعْرَفُ الطَّبْعُ بِآثَارِهِ كَمَا يُعْرَفُ الْإِلَهُ بِأَفْعَالِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ الْآثَارُ تَدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ قَادِرٍ مُخْتَارٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآثَارُ صَادِرَةً عَنْ
مُوجِبٍ؛ فَإِنَّ الْمُوجِبَ لَا يُخَصَّصُ مَثَلًا عَنْ مِثْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ الْآثَارُ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى حَسَبِ تَرْتُّبِ الْقُوَى، وَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْقُوَى، تَرْتَّبَ ذَلِكَ
عَلَى نَتَائِجِهَا.

قُلْنَا: مَا مِنْ حَادِثٍ مِنْ هَذِهِ الْآثَارِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى نَمَطٍ يَجُوزُ فِي التَّقْدِيرِ حُصُولُهُ عَلَى خِلَافِهِ؛
فَلَا يَخْتَصُّ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ إِلَّا بِقَصْدٍ قَاصِدٍ، وَالْقَصْدُ يَسْتَدْعِي عِلْمًا وَقُدْرَةً وَحَيَاةً.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْعَنَاصِرُ الْمُتَنَافِرَةُ، فَإِنَّ الطَّبِيعَةَ الْخَامِسَةَ تَجْمَعُهَا قَسْرًا، وَرُبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهَا بِالنَّفْسِ الْمُدَبَّرَةِ، أَوْ الْقُوَّةِ الْمُدَبَّرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ يُسْنِدُونَ جَمِيعَ ذَلِكَ إِلَى حَرَكَاتِ الْفَلَكَ؛ قَالُوا: إِنَّمَا تَخْتَلِفُ هَذِهِ التَّأثيرَاتُ؛ لِاخْتِلَافِ حُظُوظِهَا مِنَ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ، وَاخْتِلَافِ مَنَاطِرِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا، وَهَذِهِ أَقْوَالُ مُتَقَارِبَةٍ فِي الْمَعْنَى.

وَعَلَى أَصُولِهِمْ: مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَلَهُ نَفْسٌ، وَيَعْنُونَ بِالنَّفْسِ: مَلَكَهَ الشَّيْءِ، وَالنَّفْسُ النَّاطِقَةُ تَسْتَخْدِمُ الْأَجْرَامَ الْعُلُويَّةَ، وَتَسْتَعِينُ بِهَا فِي هَذِهِ التَّأثيرَاتِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَوَاسِّ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا مِنْ آثَارِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ، وَتَنَاسُبِ أَقْدَارِهَا.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ آثَارِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

وَأَمَّا الْعُلُومُ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْعُقَلَاءُ: فَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّهَا مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ.

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَائِعِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا أَيْضًا مِنْ آثَارِ تَرْكِبِ الْعَنَاصِرِ مِنْ قُوَى الْأَغْذِيَةِ:

وَكُلُّ هَذِهِ تَحْكُمَاتٌ عَرِيَّةٌ عَنِ الْبُرْهَانِ، وَلَوْ غُورِضَ بَعْضُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِالْبَعْضِ لَمْ

يَجِدُوا إِلَى دَفْعِهَا سَبِيلًا.

وَمِنْ مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعُلُومَ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ: أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَحُلُّ الْعَالِمَ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ

اخْتِصَاصَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بِخِلَافِ الْمَحْسُوسِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُحِسُّ مِنْ نَفْسِهِ عِلْمَهُ؛ كَمَا يُحِسُّ سَائِرَ

صِفَاتِهِ؛ مِنْ: الْحَيَاةِ، وَالْأَلَمِ، وَاللَّذَّةِ، وَنَحْوِهَا، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ عِلْمِهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ وَبَيْنَ جَهْلِهِ، وَلَوْ

كَانَ إِضَافَةُ الْعِلْمِ إِلَى زَيْدٍ بِمِثَابَةِ إِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ، لَمَا تَمَيَّزَ عَالِمٌ عَنْ عَالِمٍ؛ فَإِنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ

الَّذِي يَفِيضُ عَلَى زَيْدٍ مِنَ الْعِلْمِ هُوَ عَيْنُ مَا يَفِيضُ عَلَى عَمْرٍو؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي النَّفْسِ وَالْعَقْلِ

وَاحِدٌ كَثِيرٌ، وَلَوْ كَانَ الْعُلُومُ مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ، لَمَا اخْتَصَّ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ دُونَ

بَعْضٍ، وَلَتَسَاوَوْا فِي الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنْ شَرْطِ الْفَيْضِ أَنْ تَكُونَ بَنِيَّةً وَأَصْلُهُ صَالِحَةً لِلْفَيْضِ.

قُلْنَا: هَذَا حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ قُوَى الطَّبِيعَةِ وَتَنَاسُبِ الْأَقْدَارِ.

وَالَّذِي يَقْدَحُ فِيهِ وَيُبْطِلُ الْمَذْهَبَيْنِ: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَكَثْرَةِ

التَّجَارِبِ، وَالتَّذْيِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْعَوَاقِبِ، ثُمَّ قَدْ تَخْتَلَفُ أَحْوَالُهُم بِالذِّكَاةِ وَالْبَلَادَةِ، وَقَدْ يَقْلُ وَيَكْثُرُ بِالْمُعَالَجَةِ وَالْأَذْوِيَةِ.

وَقَدْ يَسْتَشْهَدُونَ بِفَيْضِ الشَّمْسِ وَانْبِسَاطِ ضَوْئِهَا.

وَهَذَا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الشَّمْسَ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمَحْدُودَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، فَتَفِيضُ بَضْوِئِهَا عَلَى الْأَجْرَامِ الَّتِي تُقَابِلُهَا، وَلَيْسَتْ النَّفْسُ مِنَ الْأَجْرَامِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْجِهَاتِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ وَالْعِلَّةُ الْأُولَى عَلَى زَعْمِهِمْ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ مِنْ فَيْضِ الْعِلَّةِ [١٥١/ب] الْأُولَى، وَالنَّفْسُ مِنْ فَيْضِ الْعَقْلِ، وَالْفَلَكَ الْأَعْلَى مِنْ فَيْضِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّهَا الْمَادَّةُ، وَالْعِلَّةُ الْأُولَى مَادَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَإِلَيْهِ الْمُتَنَهَى، ثُمَّ حَقِيقَةُ الْفَيْضِ الْوِلَادَةِ، وَالْإِقْتِرَانُ يَسْتَدْعِي اجْتِمَاعًا قَبْلَهُ، وَالْوَاحِدُ لَا يَجْتَمِعُ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْفَيْضُ؟!

عَلَى أَنَّ الْفَيْضَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ، وَفَسَّرُوا الْخَلْقَ وَالْإِبْدَاعَ بِهِ قَضِيَّةً وَاحِدَةً، لَا اخْتِلَافَ فِيهَا؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ الْأُولَى، فَكَيْفَ اخْتَلَفَتْ نَتَائِجُهَا وَأَثَارُهَا فِي الْأَجْرَامِ الْعُلَوِيَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ، وَلَا يُذَكَّرُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْمَعْلُولَاتِ؟!

وَكَذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُولُ مُنَاسِبًا لِلْعِلَّةِ وَمُسَاوِيًا لَهَا فِي صِفَاتِ النَّفْسِ حَتَّى كَأَنَّهُ الْعِلَّةُ، ثُمَّ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ كَيْفَ تُوجِبُ ذَوَاتٍ مُخْتَلِفَةً مُتَضَادَّةً؟!

وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذِهِ الْأَثَارَ، وَتَفَكَّرَ فِي الْأَجْرَامِ الْعُلَوِيَّةِ؛ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالنَّتَائِجِ وَالْآثَارِ اسْتَيْقَنَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ صُنْعِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ، وَمَنْ تَقْدِيرِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَائِنَاتِ إِلَّا وَشَوَاهِدُ الْعِظَمَةِ بَيِّنَةٌ فِيهِ، وَأَعْلَامُ الصَّنْعَةِ بَادِيَةٌ فِيهِ.

وَقَدْ أَقْمَنَّا وَاضِحَ الدَّلِيلِ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ؛ أَعْنِي الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ، وَقَسَمْنَاهَا قِسْمَيْنِ: الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالْأَجْرَامِ وَالْمَعَانِي، وَأَحْلَنَّا تَقْدِيرَ قِسْمِ ثَالِثٍ يُخَالِفُ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ، فَكُلُّ مَا تَصَوَّرَهُ الْوَهْمُ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الذَّاتِ؛ كَالْأَجْرَامِ، أَوْ هُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْحُكْمِ؛ كَالْعَرَضِ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْبِسَاطِ الْعَرَضِ عَلَى الْجَرْمَيْنِ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْإِنْتِهَاءَ يُشْعِرُ بِالنِّهَايَةِ إِمَّا فِي النَّسْبَةِ الزَّمَانِيَّةِ أَوْ الْمَكَانِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَا لَمْ يُفْتَحْ عَنْ أَوَّلٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى الثَّانِي، وَمَا انْقَطَعَ مِنْ جِهَةٍ يَجِبُ انْقِطَاعُهُ مِنَ الْجِهَاتِ، وَمَنْ لَا حَدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَةَ لَا يَقْبَلُ الْإِتِّصَالَ وَالْمُبَايَنَةَ،

وَلَا الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ، وَلَا الْقُرْبَ وَالْبُعْدَ؛ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ اثْنَيْنِ مِنْهُ فِي الْمَعْقُولِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صِفَةً الثَّانِي.

وَمَنْ أَحَاطَ عِلْمًا بِهَذَا الْفَضْلِ وَأَنْصَفَ، اسْتَيَقَنَ أَنَّ الْفَيْضَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَلَاسِفَةُ يُشْعَرُ بِالتَّنَاهِي مِنَ الْفَائِضِ وَالْمُفَيْضِ عَلَيْهِ، وَالْإِلَهَ الْحَقُّ الْمَوْصُوفُ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ مُخْتَصٌّ بِصِفَةٍ تُوجِبُ لَهُ التَّقَدُّسَ عَنِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ، وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ، الْمَعْلُومُ بِصِفَةِ الْعُقُولِ وَأَدِلَّتِهَا، الْمُنَزَّهَ عَنْ تَطَرُّقِ الْأَوْهَامِ، وَمَنْ هَذَا وَصْفُهُ فَالزَّمَانُ لَا يُدْرِكُهُ، وَالْمَكَانُ لَا يَقْدُرُهُ، وَالْجِهَاتُ لَا تَحْوِيهِ وَتُحَدِّدُهُ - تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى جَدُّهُ - وَإِضَافَةُ الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ إِلَيْهِ لَيْسَ يُوجِبُ تَغْيِيرَهُ، وَلَا تَجَدُّدَ حَالٍ لِدَاثِهِ وَلَا لِيَصِفَاتِهِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ سَلَكَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي اسْتِحَالَةِ تَقْدِيرِ قَدِيمَيْنِ قَائِمَيْنِ بِالنَّفْسِ؛ فَقَالُوا: «إِبْثَابُ مَوْجُودٍ لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً وَلَا دَلَالَةً تَحْكُمُ مَحْضٌ؛ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ، وَالْكَلَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعٌ عَلَى كَوْنِهِ مَعْقُولًا، وَمَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، وَلَا سَمْعِيٌّ، ثُمَّ إِبْثَابُ اثْنَيْنِ مَعَ اللَّهِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ إِبْثَابِ ثَلَاثَةٍ».

ثُمَّ نَقُولُ: هَلَّا اكْتَفَيْتُمْ بِالْأَفْلَاقِ وَحَرَكَاتِهَا مَعَ الْحُكْمِ بِقَدَمِهَا، وَكَيْفَ يَفْتَقِرُ الْقَدِيمُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ إِلَى مُوجِبٍ، وَلَئِنْ وَجِبَ تَعَلُّقُ كُلِّ ثَابِتٍ قَدِيمٍ بِمُوجِبٍ، وَجِبَ أَنْ يَفْتَقِرَ، وَيَتَعَلَّقَ وَجُودُ كُلِّ مَوْجُودٍ بِمُوجِبٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُوجِبِهِ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ مَا لَهُ صُورَةٌ وَكَيْفِيَّةٌ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ مُوجِبٍ، وَالْأَفْلَاقُ لَهَا صُورٌ وَكَيْفِيَّاتٌ، بِخِلَافِ الْمُوجِبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ الْبَسِيطُ حَقًّا، بِلَا صُورَةٍ، وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ قَدَمُ ذِي الصُّورَةِ وَالْكَيفِيَّةِ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ، وَتَحَقَّقَ وَجُوبُ وَجُودِهِ، وَجِبَ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْمُوجِبِ؛ كَالْمَبْدَأِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الْعَقْلُ لَيْسَ فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَيْفِيَّةٌ، وَقَدْ افْتَقَرَ إِلَى الْمَبْدَأِ.

ثُمَّ نَقُولُ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّمَا افْتَقَرَتِ الْمُرَكَّبَاتُ شَاهِدًا إِلَى الْمُفِيضَاتِ؛ لِتَرْكِبِهَا وَصُورِهَا؟! وَمَا أَنْكَرْتُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا افْتَقَرَتْ إِلَيْهَا لِحَوَازِهَا وَتَعَرُّضِهَا لِلزَّوَالِ وَالتَّغْيِيرِ؟! وَالْأَفْلَاقُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا - فَإِنَّهَا لَا تُحَوَّلُ عَنْ صُورِهَا وَلَا تَزُولُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الزَّوَالُ وَالتَّعَرُّضُ

لِقَبُولِ هَيْئَةٍ أُخْرَى تُخَالِفُ هَيْئَتَهَا، بِخِلَافِ الْمُرَكَّبَاتِ شَاهِدًا؛ فَإِنَّهَا جَائِزَةُ الشُّبُوتِ [١/١٥٢]
مُتَعَرِّضَةٌ لِقَبُولِ غَيْرِهَا مِنْ الصُّوَرِ وَالْكَيفِيَّاتِ؛ فَلَا يُمَكِّنُكُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ؛
لِمَجَرَّدِ الصُّوَرِ وَالشَّكْلِ، عَلَى أَنَّكُمْ نَفَيْتُمْ عَنِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ الصُّورَةَ وَالشَّكْلَ، وَمَعَ ذَلِكَ
قَضَيْتُمْ بِإِفْتِقَارِهَا إِلَى الْمَوْجِبِ، فَلِمَ أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ فِي الْمَوْجُودِ الْأَوَّلِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: جَمَعْنَا بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ مَعَ افْتِرَاقِهِمَا فِي الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ بِمَثَابَةِ جَمْعِكُمْ
بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ، مَعَ قَطْعِكُمْ بِأَنَّ الْمَعْلُولَ شَاهِدًا جَائِزٌ وَهُوَ غَائِبٌ وَاجِبٌ.
قُلْنَا: قَدَّمْنَا أَنَّ الْحُكْمَ إِنَّمَا يُعَلَّلُ لِنَفْسِهِ؛ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لِلْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ، وَإِذَا ثَبَتَ تَعْلِيلُهُ،
يَجِبُ اطِّرَادُهُ وَانْعِكَاسُهُ.

ثُمَّ: الْعِلَّةُ مُوجِبُهَا الْأَحْكَامُ لَا الذَّوَاتُ، وَعِنْدَكُمْ مُوجِبُهَا الذَّوَاتُ لَا الْأَحْكَامُ، وَقَدْ قَالَ
مُحَقِّقُوا الْأَصْحَابِ: الْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ بِمَثَابَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْحَقِّ فَلَمْ يَسْتَتِبْ لَكُمْ مَا اسْتَمَرَّ أَنتُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ بَسِيطٌ حَقًّا؛ فَلَا يَتَوَلَّدُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ؛
فَأَشْبَهَ بِوَجْهِ مَقْدُورِنَا الرُّوحَانِيِّ لِذَلِكَ وَتَصَوَّرْنَا الرُّوحَانِيَّ لِلنَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

قُلْنَا: الرُّوحَانِيُّ إِمَّا يَكُونُ بَسِيطًا؛ كَالْمَوْجِبِ الْأَوَّلِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ،
فَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِ مَا لَهُ صُورَةٌ: فَقَدْ أَوْجَبَهُ الْمَبْدَأُ مَعَ انْقِطَاعِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ كَانَ بَسِيطًا حَقًّا؛ وَكَذَلِكَ يُوجِبُهُ الْمَبْدَأُ الْحِسِّيُّ، يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يَسْتَنِدَ الْمَبْدَأُ إِلَى
مَوْجِبٍ آخَرَ، وَلَكِنْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الرُّوحَانِيُّ الْبَسِيطُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ
الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ مُتَصَوِّرًا مُتَشَكِّلًا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّفْسُ تُنَاسِبُ الْأَجْرَامَ مِنْ وَجْهِ، وَتُنَاسِبُ الْعَقْلَ مِنْ وَجْهِ، وَكَذَلِكَ الْعَقْلُ
يُنَاسِبُ النَّفْسَ مِنْ وَجْهِ، وَيُنَاسِبُ الْمَبْدَأَ مِنْ وَجْهِ.

قُلْنَا: كَيْفَ يَثْبُتُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَجْهَانِ مُخْتَلِفَانِ؟!

وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ أَيْضًا ثُبُوتُ وَجْهَيْنِ لِلْمَبْدَأِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُوجِبَ الْمَوْجُودُ الْأَوَّلُ الْمُتَشَكِّلُ بِوَاسِطَتَيْنِ هُمَا الْعَقْلُ وَالنَّفْسُ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ
أَنْ يُوجِبَ الْمُتَشَكِّلُ بِوَسَائِطٍ؛ إِذْ لَا عَدَدَ أَوْلَى مِنْ عَدَدٍ؟!

وَإِنَّمَا وَقَفُوا فِي هَذِهِ الْمَتَاهَاتِ لِإِسْنَادِهِمُ الْكَائِنَاتِ إِلَى الْمُفِيضِ الْمَوْجِبِ؛ بِطَرِيقِ

الْفَيْضِ، أَوْ بِحُلُولِ النَّفْسِ، فَأَخْرَجَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى إِبْطَاتٍ مُنَاسِبَةٍ بَيْنَ الْمُوجِبِ وَالْمُوجِبِ، وَإِذَا أَسْنَدُوهَا إِلَى مُدَبِّرٍ مُخْتَارٍ، وَفَاطِرٍ حَكِيمٍ، لَا سَتَغْنَوْا عَنْ هَذِهِ الْوَسَائِطِ؛ فَالْفِعْلُ وَالنَّفْسُ هُمَا الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ عِنْدَنَا، وَالْفَيْضُ وَالْوُجُودُ - الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ - هُوَ تَعَلُّقُ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْفَسَادَ وَالظُّلْمَ وَالشَّرَّ فِي هَذَا الْعَالَمِ يَرْبُو عَلَى الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ.

ثُمَّ الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ، وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ، وَالسَّعْدُ وَالنَّحْسُ كُلُّهَا مِنْ حَرَكَاتِ الْأَفْلَاقِ، وَاتِّصَالِ الْكَوَائِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ؛ عَلَى زَعْمِكُمْ؛ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِنْ فَيْضِ النُّورِ وَالْجُودِ هَذِهِ الْمَنَاحِسُ، مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَبْدَأُ هُوَ الْخَيْرُ الْمَحْضُ، وَالْكَائِنَاتُ كُلُّهَا فِي طَلَبِ الْخَيْرِ الْمَحْضِ؟!!

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا قَائِمَاتٍ بِنَفْسِهَا؛ فَسَمَّوْا بَعْضَهَا أَوَّلًا، وَبَعْضَهَا ثَالِثًا، أَوْ ثَانِيًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي، وَمَعَ اسْتِحَالَةِ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي بِحَيْزٍ وَحَيْثُ، وَهَذَا بِمِثَابَةِ دَعْوَى النَّصَارَى فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ. ثُمَّ هَذِهِ الذَّوَاتُ قَائِمَاتٌ بِنَفْسِهَا، وَفِي حُكْمِ الْمُتَحَيِّزَاتِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقُوا لَفْظًا؛ لِانْقِطَاعِ عَالَمِ الْعَقْلِ عَنْ عَالَمِ النَّفْسِ وَالْمَبْدَأِ، وَاللَّهُ هُوَ الْمُوَفِّقُ.

فصل: في الكلام على المنجيين وذكر مناقضاتهم

فَمِنْهَا أَنْ نَقُولَ: لَا شَكَّ أَنَّ الْأَنْجُمَ الْجَارِيَةَ فِي أَفْلَاقِهَا أَجْسَامٌ وَأَجْرَامٌ، وَيُشَاهَدُ تَشَكُّلُهَا عَلَى أَقْدَارٍ مَعْلُومَةٍ فِي الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَبَعْضُهَا يَخْسِفُ الْبَعْضُ وَيَسْتُرُهُ، إِذَا حَادَاهُ فِي جِهَةِ السُّفْلِ، وَنَرَاهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ، وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهَا أَجْسَامًا فَقَدْ جَحَدَ الْبَدِيهَةَ.

وَإِذَا وَضَحَ ذَلِكَ فَمَا لَهَا لَا تَتَعَرَّضُ لِلْكَوْنِ وَالْفَسَادِ، وَالتَّرَكُّبِ وَالْإِنْجِلَالِ؛ حَسَبَ مَا تَرَكَّبَتْ الْأُسْطُقُسَاتُ فِي هَذَا الْعَالَمِ.

وَإِذَا سُئِلُوا عَنْ تَحْقِيقِ فَرْقِ بَيْنِ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ وَبَيْنِ الْأَجْسَامِ السُّفْلِيَّةِ، لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى أَصْلٍ.

وَحَقُّ الْمُطَالِبِ أَنْ يُعْضِدَ كَلَامَهُ بِتَجَانُسِ الْأَجْسَامِ وَالْمَوَادِّ، ثُمَّ الْمَوَادُّ وَالْجَوَاهِرُ لَا تَخْتَلِفُ
لِأَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا يَتَوَلَّى اخْتِلَافُهَا إِلَى الصُّورِ، وَمِنْ مُوجِبِ هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَجُوزَ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ
مَا يَجُوزُ عَلَى الْآخَرِ.

وَمِمَّا يُوضِّحُ [١٥٢ / ب] غَرَضُنَا: أَنَّ الْأَنْجُمَ يُؤَثِّرُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فِي إِطْلَاقِهِمْ، ثُمَّ
يَخْتَلِفُ أَثَرُهَا؛ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهَا وَمَوَاقِعِهَا وَاتِّصَالَاتِهَا؛ إِذِ النَّجْمُ تَحْتَ الشُّعَاعِ عَلَى خِلَافِهِ
إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنَ الشُّعَاعِ أَعْلَى شُعَاعِ الشَّمْسِ، وَتَخْتَلِفُ أَحْكَامُهُ بِالشَّرَفِ وَالِاسْتِقَامَةِ،
وَالرُّفُوعِ وَالْهَبُوطِ وَالْوَبَالِ، وَكَوْنِهِ فِي هَيْئَةٍ أَوْ حِدَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْرِيحٌ مِنْهُمْ بِقَبُولِ الْأَنْجُمِ
الْآثَارَ وَاخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ.

وَإِنْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَأَوَّلُوا مَا أَطْلَقُوا مِنْ أَلْفَظِهِمْ عَلَى غَيْرِ مَا يُنبِئُ عَنْهُ ظَاهِرُهَا وَبُخْوَالِ ذَلِكَ،
وَسَقَطَتِ الثَّقَةُ بِكُلِّ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الطَّبَائِعِ وَالْآثَارِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ:
لَا مَعْنَى لِإِطْلَاقِهِمْ بَأَنَّ الزَّنَجِيلَ حَارٌّ بِطَبْعِهِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنَّ مَنْ يَتَنَاوَلُهُ
يُخْلَقُ فِيهِ حَرَارَةٌ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ بَارِدٌ بِطَبْعِهِ أَوْ يَابِسٌ أَوْ رَطْبٌ^(١).

وَالْأَحْكَامِيُّونَ مُجْمِعُونَ عَلَى تَلْقَى أَحْكَامِ النُّجُومِ مِنَ الطَّبَائِعِ وَامْتِزَاجِهَا، عِنْدَ اخْتِلَافِ
الْأَشْكَالِ، وَمَطَارِحِ الْأَشْعَةِ، وَقَدْ قَسَمُوا الْبُرُوجَ إِلَى مَا هُوَ حَارٌّ يَابِسٌ نَارِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ
يَابِسٌ أَرْضِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ رِيحِيٌّ هَوَائِيٌّ، وَإِلَى مَا هُوَ بَارِدٌ رَطْبٌ مَائِيٌّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي
الْأَنْجُمِ الثَّابِتَةِ وَالسَّيَّارَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ خَارِجٌ عَنِ
الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَانَا بِقَوْلِنَا: إِنَّ الشَّمْسَ حَارَّةٌ: أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي الْحَرَارَةِ فِي هَذَا الْعَالَمِ فَهِيَ حَارَّةٌ
بِالْفِعْلِ لَا بِالذَّاتِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْكَوَاكِبِ.

قُلْنَا: إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي نَفْسِهَا حَارَّةً وَلَا بَارِدَةً، فَكَيْفَ تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ؟!.

قَالُوا: إِنَّ الشَّمْسَ تَنْعَكِسُ بِنُورِهَا عَلَى الْأَثِيرِ، وَتُولِجُهَا فِي مَرَائِزِ مَا عَدَاهَا مِنَ الْعَنَاصِرِ؛
فَتَحْصُلُ الْأَمْرَجَةُ وَالْمُرْكَبَاتُ.

(١) اشتد تشنيع ابن حزم على الأشاعرة في نفي الطبايع والقول بإجراء العادة؛ انظر: الفصل (٢١٩ / ٤)،
(١٤ / ٥).

قُلْنَا: فَأَيُّ مَعْنَى لِاخْتِرَاقِ الْكَوَاكِبِ بِالشَّمْسِ، وَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ النَّجْمَ يَضْعُفُ عِنْدَ الْإِخْتِرَاقِ وَيَنْتَحِسُ؟!

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي اقْتِرَانِ الْكَوَاكِبِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَانْتِخَاسِهَا وَسَعَادَتِهَا. وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ كُلَّ نَجْمٍ مِنَ الْأَنْجُمِ السَّيَّارَةِ مُنْفَرِدٌ بِفَلَكَهِ، وَلَا يَجْمَعُ تِلْكَ نَجْمٌ إِلَّا فَلَكَ الْبُرُوجُ، وَهُوَ الْفَلَكَ الثَّامِنُ؛ فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الْكَوَاكِبَ الثَّابِتَةَ، وَلَا تَحُلُّ الشَّمْسُ وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ بُرْجًا مِنَ الْبُرُوجِ الْإِثْنِي عَشَرَ بِذَاتِهَا، وَلَكِنْ إِذَا حَادَتْ فِي مَدَارِهَا الْحَمَلِ، وَإِنْ لَمْ تَحُلَّهُ قَبْلُ، حَلَّتْهُ مِنْ حَيْثُ حَادَتْهُ فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ زُحُلٌ عَلَى الصَّفْرِ مِنَ الْحَمَلِ، وَكَانَتِ الشَّمْسُ عَلَيْهِ أَيْضًا، فَلَيْسَ الْمَعْنَى بِاقْتِرَانِهِمَا مُمَاسَّتَهُمَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى بِذَلِكَ تَلَاقِيهِمَا عَلَى حُكْمِ التَّحَاذِي، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، بَنَيْنَا عَلَيْهِ غَرَضَنَا، فَنَقُولُ:

إِذَا كَانَ زُحُلٌ نَاطِرًا إِلَى الشَّمْسِ بِتَرْبِيعٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ تَسْدِيسٍ أَوْ مُقَابَلَةٍ، فَهُمَا مُتَحَاذِيَانِ فِي هَذِهِ الْأَشْكَالِ الْفَلَكَيَّةِ؛ كَمَا تَحَاذِيَا فِيمَا سَمَّوْهُ قِرَانًا، وَإِذَا رَجَعَ الْإِقْتِرَانُ إِلَى التَّحَاذِي دُونَ التَّمَاسِّ، فَلْيَكُنْ كُلُّ نَجْمَيْنِ مُتَنَاطِرَيْنِ عَلَى حُكْمِ الْإِقْتِرَانِ مِنْ حَيْثُ تَحَاذِيَا، وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَخْتَلِفُ آثَارُهَا وَمَرَاتِبُهَا فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي هَذِهِ الْمَنَاطِرِ؛ لِإِخْتِلَافِ مَوَاقِعِهَا فِي الطَّبِيعَةِ.

وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا يَجْرِي فِي عَالَمِنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ آثَارِ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ عِنْدَ ثُبُوتِ ضَرْبٍ مِنَ التَّنَاسُبِ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِحْكَامُ دُونَ التَّنَاسُبِ.

وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِإِخْرَاجِهِمُ الْبُرُوجَ وَالْأَنْجُمَ عَنْ صُورِ الْأُسْطَقْشَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْبُرُوجِ تُشِيرُ حَرَارَةً وَبَعْضُهَا بُرُودَةً، وَقِيَاسُ الطَّبَعِ أَنَّ تُشِيرُ الشَّيْءُ الْبَسِيطُ مَا يُشَاكِلُهُ؛ إِذْ لَا تُشِيرُ النَّارُ بُرُودَةً وَلَا الْمَاءُ حَرَارَةً، فَبَطَلَ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْكَوَاكِبَ لَيْسَتْ فِي أَنْفُسِهَا عَلَى طَبِيعَةٍ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا تُشِيرُ الطَّبَائِعَ.

وَإِنْ هُمْ قَالُوا: إِنَّهَا تَفْعَلُ الْحَرَارَةَ وَالْبُرُودَةَ فِي هَذَا الْعَالَمِ اخْتِيَارًا، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَجْوِيزُ اقْتِرَابِ النَّجْمِ مَعَ الشَّمْسِ مِنْ غَيْرِ اخْتِرَاقٍ، وَهَذَا لَا مَخْلَصَ مِنْهُ، وَكَيْفَ يُعْقَلُ فِيهَا الْإِخْتِيَارُ

وَقَدْ خَلَقَهَا اللَّهُ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ فِي السَّيْرِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَالرُّجُوعِ؟! وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦، يس: ٣٨، فصلت: ١٢].

فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَحْكَامِيِّينَ^(١)

اعْلَمْ أَنَّ الْمُنَجِّمِينَ افْتَرَقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ:
فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَنْجُمَ تُؤَثِّرُ تَأْثِيرَ إِيْجَابٍ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ.
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تُؤَثِّرُ اخْتِيَارًا، وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ قَادِرُونَ، وَرُبَّمَا عَنْهَا يَكْتَفُونَ بِالصَّانِعِ الْمُخْتَارِ.

[١/١٥٣] وَحُذِّقْتُهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا الصَّانِعَ الْمُدَبِّرَ.

وَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَنْجُمَ لَا تُوجِدُ شَيْئًا، وَلَا هُوَ فَاعِلٌ أَصْلًا، وَلَكِنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الْأَنْجُمَ إِذَا انْتَقَلَتْ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ إِذَا اتَّصَلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ؛ مِنْ رَخْصِ السَّعْرِ، أَوْ غَلَاثِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِلَّةَ إِيْجَابٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى ذَلِكَ^(٢)، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِهِ.

وَذَهَبَ قَدَمَاءُ الْفَلَاسِيفَةِ إِلَى رَدِّ الْأَحْكَامِ وَقَطَعُوا بِبُطْلَانِ مَذْهَبِ مُثْبِتِيهَا.

وَتَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بِوُجُوهِ: مِنْهَا أَنَّهُمْ إِذَا صَادَفُوا آثَارًا عِنْدَ اتِّصَالِ كَوْكَبٍ بِكَوْكَبٍ، فَمَا يُؤْمِنُهُمْ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِذَلِكَ الْأَشْكَالِ الْآخِرِ الَّتِي تَحْصُلُ لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَنْجُمِ عِنْدَ اتِّصَالِهِمَا، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآثَارُ الْحَاصِلَةُ عَنِ اقْتِرَانِ الْكَوْكَبَيْنِ مَشْرُوطَةً بِشُبُوتِ الْأَشْكَالِ الْآخِرِ كَهَذِهِ الْكَوَاكِبِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ، فَلَوْ قُدِّرَ مِثْلُ ذَلِكَ الْإِقْتِرَانِ وَالِاتِّصَالِ لِلْكَوَكَبَيْنِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، فَلَا يُصَادِفُ اقْتِرَانُهُمَا وَقُوعَ تِلْكَ الْأَشْكَالِ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَضَاءِ بِوُقُوعِ مِثْلِ تِلْكَ الْآثَارِ لِإِقْتِرَانِ هَذَيْنِ الْكَوَكَبَيْنِ، مَا لَمْ يَتَّفِقْ مِثْلُ

(١) انظر هذا المبحث في: الأمدى: أبكار الأفكار (٢/ ٢٧٠، ٢٧٥).

(٢) لعل في هذا إشارة إلى ما ذكره الغزالي في جواهر القرآن من القول بتأثير الكواكب وما يتعلق بنظرية الفيض.

تِلْكَ الْأَسْبَابِ وَالْأَشْكَالِ وَالْهَيْئَاتِ؛ فَإِنَّ أَحْكَامَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ مُمْتَزِجَةٌ بِأَحْكَامِ الْكَوَاكِبِ الثَّابِتَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَكِيٌّ تَجَدُّدٌ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ عَوْدُ ذَلِكَ بَعِيْنِهِ إِلَّا بَعْدَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَلْفِ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ، أَوْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ سَنَةٍ؛ عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَنْ الَّذِي عَهِدَ تَكَرَّرَ الْأَشْكَالِ؟! وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ التَّعْوِيلُ عَلَى الْأَحْكَامِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ أَصْحَابَ الْهَيْئَاتِ قَالُوا: لَيْسَ لِلْأَرْضِ بِأَقْطَارِهَا مِقْدَارٌ يُحَسُّ بِالِإِضَافَةِ إِلَى جَزِيِ الْفَلَكِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِطَلِيْمُوسُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَالَ: « قَدْ دَلَّتْنَا شَوَاهِدُ الْأَرْضَادِ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ نَجْمٍ مِنَ الثَّوَابِتِ فِي مَرَأَى الْعَيْنِ هُوَ الشَّهَى، وَهُوَ مِثْلُ جِزْمِ الْأَرْضِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ قَدَرَهُ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكِ قَدْرُ خَرْدَلَةٍ فِي فَلَائَةٍ؛ فَيَسْتَبِينُ مِنْ ذَلِكَ سُقُوطُ قَدْرِ الْأَرْضِ فِي الْحِسِّ بِالِإِضَافَةِ إِلَى عِظَمِ الْفَلَكِ.

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: صَاحِبُ الْحِكْمَةِ يَثْبُتُ قَضَاؤُهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ، وَالْحَادِثُ يُسْنَدُ حُكْمُهُ إِلَى مَسْقِطِ الْمَاءِ فِي الرَّحِمِ، وَتَعَلَّقَ حُكْمُ تِلْكَ النُّطْفَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الْفَلَكِ، وَعَلَى قَطْعِ نَعْلَمُ أَنَّ مِقْدَارَ تِلْكَ النُّطْفَةِ لَا يُحَسُّ بِالِإِضَافَةِ إِلَى جِزْمِ الْأَرْضِ، وَإِذَا كَانَ مِقْدَارُ الْأَرْضِ لَا يُدْرِكُ حِسًّا بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْفَلَكِ، فَكَيْفَ يُدْرِكُ مِنَ الْفَلَكِ الْقَدْرُ الْمُخْتَصُّ بِالنُّطْفَةِ الَّتِي لَا تُحَسُّ بِالِإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِ الْأَرْضِ، هَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَصَادِفُ مَوَالِيدَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَلَى طَالِعٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا أَسْعَدُ الْبَرِيَّةِ مَثَلًا، وَالْآخَرُ أَشْقَاهُمْ، وَأَضْيَقُهُمْ مَعِيشَةً، فَمَا السَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمَا، وَهَذَا مِمَّا لَا جَوَابَ عَنْهُ^(١).

وَمِمَّا لَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ: وَقُوعُ مَوْتٍ عَامٍّ فِي قُطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، أَوْ قَتْلِ ذَرِيعٍ، أَوْ حَرِيقٍ، أَوْ هَدْمٍ، أَوْ هَلَاكِ سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ، مَعَ اسْتِمَالِهَا عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّ السَّعَادَةَ وَالنُّحُوسَةَ تُتَلَقَّيَانِ مِنْ طَوَالِعِ الْمَوَالِيدِ، فَمَا قَوْلُهُمْ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ يُصَابُونَ بِالْقَتْلِ أَوْ بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْغَرَقِ فِي الْبَحْرِ؟! فَمَا بَالُ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلِيَّةِ يَعْمُهُمْ وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ فِي فَلَكَ الْبُرُوجِ أَنْجُمًا لَمْ يَضْبِطُوا طَبَائِعَهَا فَلَا يَأْمَنُونَ مَعَ مَا يَقْضُونَ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الطَّوَالِعِ مِنْ وَقُوعِ نَجْمٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى دَرَجَةِ الطَّالِعِ أَنْ يُغَيِّرَ ذَلِكَ النَّجْمُ جُمْلَةَ أَحْكَامِهِمْ؟! وَفِي ذَلِكَ بُطْلَانُ التَّعْوِيلِ عَلَى الْأَحْكَامِ^(٢).

(١) انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٢٧٢).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ: إِنَّمَا بَنَوْا مُعْظَمَ أَحْكَامِهِمْ؛ لَا سِيَّمَا الْكُلِّيَّاتُ، عَلَى الْإِنْتِهَاءَاتِ وَالتَّسْيِيرَاتِ وَالسَّهَامِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، إِلَّا الْإِسْتِقْرَاءُ، وَالْوَجْدَانُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ الْفَالِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَعِلْمُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَامُ الْغُيُوبِ.

ثُمَّ الْحُذَّاقُ مِنْهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا يَبْلُغُ الْقَوْلُ فِيهَا مَبْلَغَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ فِيهَا الظَّنُّ وَالْحَدْسُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ تُصَدِّقُونَ فِي حُكْمِهِمْ بِإِقْتِرَانِ الْكَوَاكِبِ وَالْخُسُوفَيْنِ؟ قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي نُنْكِرُهَا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الْحِسَابِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الْخُسُوفَ يَدُلُّ عَلَى كَذَا: فَذَلِكَ [١٥٣/ب] مِمَّا نُنْكِرُهُ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ قَضَوْا بِإِتِّخَاسِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْكُسُوفِ، مَعَ قَطْعِهِمْ بِأَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ عَنْ صِفَتِهَا؛ بِأَنَّهُ تَحَجَّبَ عَنِ الْأَبْصَارِ وَيَسْتُرُهَا الْقَمَرُ عَنَّا، وَلَا يَحْكُمُونَ بِإِتِّخَاسِهَا إِذَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سَحَابٌ بِالنَّهَارِ، أَوْ جَرَمٌ الْأَرْضِ بِاللَّيْلِ.

وَزَعَمُوا أَنَّ خُسُوفَ الْقَمَرِ إِنَّمَا يَكُونُ بِوُلُوجِهِ فِي ظِلِّ الْأَرْضِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ دَعَاوَى لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقَائِقِهَا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخَسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَإِلَى الصَّلَاةِ»^(١).

(١) متفق عليه من حديث عائشة ومن حديث عبد الله بن عمر:

أما حديث عائشة: فأخرجه البخاري: في كتاب الجمعة، باب: الصدقة في الكسوف (ح ١٠١٠)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب: صلاة الكسوف، (ح ١٥٥٧).

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الصلاة في كسوف الشمس (ح ١٠٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف: الصلاة جامعة، (ح ١٥١٨).

والحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن عباس في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، (ح ١٠١٨)، وعن أبي بكر في كتاب الجمعة، أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، (ح ١٠٢٨).

وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَجْرَى الْعَادَةِ بِإِبْدَاعِ الْأُمُورِ عِنْدَ حَرَكَةِ الْكَوَاكِبِ وَانْتِقَالَاتِهَا. فَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَطْرُدُ، وَمَا كَانَ حُصُولُهُ بِجَرَيِ الْعَادَةِ، فَالْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيٌّ؛ كَالْعِلْمِ بِالشَّبَعِ عَقِيبَ الْأَكْلِ، وَنَحْوِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ فِي ذَلِكَ دَعْوَى الْعِلْمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ قَوْلِ النَّاسِ: إِنَّ الشَّمْسَ إِذَا كَانَ فِي الْجَوَازِءِ وَالسَّرَطَانِ وَالْأَسَدِ، يَصِيرُ الْهَوَاءُ حَارًّا، أَوْ يَكُونُ وَقْتُ إِدْرَاكِ الثَّمَارِ، وَإِذَا صَارَتِ الشَّمْسُ إِلَى الْجَدْيِ وَالذَّلْوِ، جَرَتِ الْعَادَةُ بِبُرُودَةِ الْهَوَاءِ، وَوُقُوعِ الثَّلَجِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الشَّمْسِ وَلَا مِنَ الْكَوَاكِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا حُكْمُ الْمُنَجِّمِ بِأَنَّهُ اقْتِرَانَ الْكَوَكِبَيْنِ يَدُلُّ عَلَى كَذَا: فَهُوَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فِي الْعَادَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَ الشَّارِعُ عَلَى الَّذِينَ قَالُوا: «مُطَرِّنَا بِنُوءٍ كَذَا»^(١)، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْمَطَرَ مِنْ سُقُوطِ النَّجْمِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠].

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا عَامٌّ بِأَمْطَرٍ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»^(٢).

(١) متفق عليه من حديث زيد بن خالد الجهني: أخرجه البخاري في كتاب الأذان، أبواب قصة الصلاة، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم، (ح ٨٢٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، (ح ١٣٢).
(٢) حديث ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٦٣) من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعًا، وفيه علي بن حميد السلولي، قال فيه أبو زرعة: لا أعرفه. انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥/١٥٤).
وروي الحديث موقوفًا على عبد الله بن مسعود: أخرجه الطبري (١٤/١٩، ٢٢/٢٢). وانظر أيضًا: الديلمي: الفردوس بمأثور الخطاب (٤/٥٣)، وابن حبان: الثقات (٨/٤٦٢)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم (٢/٥٤٣).

(٢)

الْقَوْلُ فِي الْإِنْسَانِ وَهِيَ يَتَّصِلُ بِهِ

صَدَّرَ الْقَاضِي - رحمه الله - كِتَابَ الْإِنْسَانِ بِالْقَوْلِ فِي أَحْكَامِ الْحَيَاةِ وَصِفَةِ الْمُكَلَّفِ، وَمَنْ هُوَ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ، قَالَ: « اَعْلَمْ: أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى بِنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ^(١) خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ^(٢) وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى صِحَّةِ جَوَازِ وُجُودِ الْحَيَاةِ فِي الْجُزْءِ الْمُنْفَرِدِ عَنْ كُلِّ بِنْيَةٍ؟
قَالَ: « يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ:

أَقْرَبُهَا: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْإِذْرَاكَ لَا يَجُوزُ وُجُودُ شَيْءٍ مِنْهَا فِي مَحَلِّينِ، ثُمَّ الْحَيَاةُ إِمَّا أَنْ تُوجِبَ حَالًا لِمَنْ وَجِدَتْ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تُوجِبَ حَالًا؛ كَاللَّوْنِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْحَيَاةُ تَجْرِي مَجْرَى اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَنَحْوِهِمَا، فَالْحَيُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ذُو الْحَيَاةِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي وَجِدَتْ بِهِ الْحَيَاةُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا تُصَحِّحُهُ الْحَيَاةُ مِنَ الْمَعَانِي.

وَلَا أَثَرَ لِلْبِنْيَةِ وَلَا لِلْجَوَاهِرِ الْمُحِيطَةِ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ، وَإِنْ نَحْنُ أَثْبَتْنَا الْحَيَاةَ، فَإِنَّمَا نُوْجِبُهَا لِمَحَلِّهَا فَقَطْ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ، فَلَا يُوجِبُ الْحَالُ إِلَّا لِمَا وَجِدَتْ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مَحَلُّهَا مُتَّصِلًا بِبِنْيَةٍ، أَوْ كَانَ مُنْفَرِدًا لِمَنْ وَجِدَتْ بِهِ لِنَفْسِهَا بِشَرَطِ وُجُودِهَا بِذَاتِهِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ وُجُودُهَا لَا فِي مَحَلٍّ، لَمْ تَكُنْ إِذَا وَجِدَتْ كَذَلِكَ مُخْتَصَّةً بِذَاتٍ مِنَ الذَّوَاتِ، فَلَمْ

(١) انظر: أصول الدين (ص ٢٨، ٢٩)، ولباب المحصل (ص ٦٩)، والكامل (ل ١٢٧ / ب)، (أ / ١٥٥)، وشرح المواقف (٥ / ٢٩٥، ٢٩٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣ / ٧)، (٣٣٥ / ١١)، وأيضًا: أصول الدين (ص ٢٩، ١٠٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ١٢٧ / ب)، (أ / ١٥٥)، وشرح المواقف (٥ / ٢٩٦).

يَصِحُّ أَنْ يُوجِبَ كَوْنُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ حَيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَعْضٍ مَا لَمْ يُوجَدْ بِهِ إِلَّا كَمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ لَا تُوجِبَ الْحَيَاةُ حُكْمًا وَحَالًا إِلَّا لِمَنْ وَجِدَتْ بِهِ وَاخْتَصَّتْ بِهِ، وَإِذَا كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَدْ لِجُمْلَةٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَلَا لِجُزْأَيْنِ مِنْ جُمْلَةٍ، بَلْ لَا يُوجَدْ إِلَّا فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، وَجَبَ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِمَحَلِّهَا فَقَطْ، وَلَوْ صَحَّ أَنْ يُوجِبَ الْحَالُ لِسَائِرِ أِبْعَاضِ الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً بِهَا، لَصَحَّ أَنْ تُوجِبَ ذَلِكَ لِمَا لَيْسَ لَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي مَحَلُّهَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ مَحَلِّهَا وَبَيْنَ بَاقِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا مِثْلُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ الْمُغَايِرَةِ لَهُ، وَاتِّصَالُهُ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هُوَ مِنْهَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مُغَايِرَةِ أَجْزَائِهَا؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ إِيجَابُهَا الْحُكْمَ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ؛ كَمَا لَا يُوجِبُهُ لِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ مَحَلُّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُوجِبَتْ حَالًا لِلْجُمْلَةِ الَّتِي لَيْسَتْ هِيَ مَوْجُودَةً بِهَا، لَكَانَتْ مُوجِبَةً الْحَالِ لِمَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ أَنْ يُوجِبَهَا [١٥٤/أ] لِكُلِّ مَا لَمْ يُوجَدْ بِهِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ تُوجِبُ حُكْمًا، فَإِنَّهَا تُوجِبُهُ لِمَحَلِّهَا، وَأَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْكَوْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ هُوَ الْحَيُّ دُونَ غَيْرِهِ، وَثَبَتَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلاتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَالْجَوَاهِرُ الْمُحِيطَةُ بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ بِمِثَابَةِ الْجَوَاهِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ عَنْهُ، وَإِضَافَةُ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي اخْتَصَّ بِبَعْضِهَا؛ كإِضَافَةِ الْأَجْسَامِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي فَرَضْنَاهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا عَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يُوجِبُ حَالًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ بِجُمْلَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ يُوجِبُ حَالًا لِلْكَائِنِ فَلَا يَحْتَاجُ مَحَلَّهُ إِلَى اتِّصَالِهِ بِبِنْيَةٍ حَيٍّ وَلَا غَيْرَهَا.

قَالَ: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: اتِّفَاقُنَا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْمَوْتَ الْمُضَادَّ لِلْحَيَاةِ مَقْصُورٌ حُكْمُهُ عَلَى مَحَلِّهِ، وَأَنَّ الْمَيِّتَ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي مَحَلُّهُ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ سَائِرِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَكَانَتِ الْحَيَاةُ ضِدَّ الْمَوْتِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَوْتِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَهَذَا سَبِيلُ كُلِّ ضِدَّيْنِ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمُ: الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ إِنَّمَا يَكُونُ عِلْمًا وَقُدْرَةً لِلْجُمْلَةِ دُونَ مَحَلِّيَّهَا، كَذَلِكَ ضِدُّهُمَا مِنَ الْجَهْلِ وَالْعَجْزِ بِمِثَابَتِهِمَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ الْمَوْتُ مَعْنَى أَكْثَرٍ مِنْ عَدَمِ الْحَيَاةِ.

قُلْنَا: انفصلوا ممن يقول: ليس للحياة معنى أكثر من عدم الحياة، ولو كان وصف الميت بأنه ميت: عروؤه عن الحياة، لوجب أن تكون موصوفة بأنها ميتة، ووجب أن تكون الموجدات - التي لا موت فيها - موصوفة بأنها حية؛ إذ كان لا معنى للحَيِّ أكثر من عروؤه عن الموت.

فإن قالوا: لا يجب ما قلتم من تساوي حكم الموت والحياة في إيجابهما الحكم لمحلّهما، بل يجب ذلك في الموت دون الحياة؛ من أجل أن ما يحلّه الموت من أجزاء الإنسان بمثابة المنفصل منه؛ لأنه لا يدرك لأجله الموت من أجزائه كما لا ندرك بالمنفصل عنه، والباقي من الجملة يدرك بأعضائه الحية الأكم واللذة، وإن لم يدرك بالبعض الذي فيه الموت.

قُلْنَا: هذا إعادة منكم لمذهبكم من غير دليل، وعندنا لا فرق بين الموت والحياة لأنهما ضدان، والذي حلّه الموت هو الميت، والذي حلّته الحياة هو الحي، وهو المنفصل عن الجملة بهذا الحكم؛ لأنه لا يدرك باقي الجملة بذلك الجزء الذي فيه الحياة، وإنما ذلك الجزء يدرك ما فيه بالإدراك الذي فيه دون الجملة.

ومما يتمسك به في إثبات أصلنا أن نقول: لو افتقرت الحياة إلى البنية والعلم، وجب أن يفتقر الحي إليهما؛ كما إذا احتاج العلم إلى المحل والحياة، احتاج العالم إليهما، وهذا يوجب استحالة كون القديم سبحانه حيًا؛ لاستحالة البنية عليه.

فإن قالوا: لم نجد في الشاهد حيًا إلا ذا بنية.

قُلْنَا: ولم تجدوا عالمًا قادرًا إلا كذلك، فلم قلتم: إن الحياة والقدرة والعلم تقتضي البنية دون الموصوفين بها؟! وقد علمتم أن كون العالم عالمًا، مشروط بكونه حيًا كما أن العلم مشروط بالحياة.

ثم نقول: لم تجدوا فاعلاً إلا جسمًا، ولم تروا إنسانًا إلا من نطفة إلى غير ذلك من الأمور المستمرة في العادة، وقد اتفقنا على أن ذلك ليس من واجبات العقول، كذلك أمر البنية، وقد يخرق الله هذه العادة معجزةً لنبي أو كرامةً لولي أو غير ذلك.

ثم نقول: إنما يليق القول بالبنية، ورُجوع الحكم إليها، والقضاء بإيجادها بالقائلين بانقسام الجزء والحكم بأنه لا يفعل إلا الجملة، وأن لها حكم الواحد، والقلب منشأ الروح الحيواني،

وَالْكَبِدُ مَنْشَأُ الرُّوحِ الطَّبِيعِيِّ، وَالْجَوَارِحُ يَرْتَبُطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بِالْأَعْصَابِ وَالشُّرْيَانَاتِ، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ قَائِلُونَ بِأَنَّ الْبِنْيَةَ أَفْرَادُ مُجْتَمِعَةٍ، وَالتَّأْلِيفُ لَمْ يَجْعَلْهَا كَالوَاحِدِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْحَيَاةَ قَائِمَاتٌ بِأَجْزَاءٍ مِنَ الْبِنْيَةِ.

فَإِذَا ادَّعَوْا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ أَحْكَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ ثَابِتَةٌ لِجُمْلَةِ الْبِنْيَةِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، وَنَحْنُ قَدْ نُسَاعِدُهُمْ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ إِذَا اعْتَرَفُوا بِأَنَّهُمْ مُتَوَسِّعُونَ فِيهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ قُلْتُمْ: التَّأْلِيفُ يَقُومُ بِالْجُمْلَةِ؛ فَقُولُوا فِي الْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ قُولُوا: إِنَّ التَّأْلِيفَ يَقُومُ بِالْجُزْءِ الْوَاحِدِ [١٥٤/ب] وَيُفِيدُ حُكْمَهُ لِلْجُمْلَةِ؛ كَمَا قُلْتُمْ فِي الْعِلْمِ.

وَمِنْ عَجِيبِ الْأَمْرِ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ يَتَضَادَّانِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ حَسَبَ تَضَادِّهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَتَزَلَّتُمُ الْجُمْلَةُ مَنَزِلَةَ الْمَحَلِّ، مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا أَفْرَادُ مُجْتَمِعَةٍ!!

وَنَحْنُ إِذَا تَكَلَّمْنَا عَنِ الطَّبَائِعِيِّينَ: نُقِيمُ الدَّلِيلَ أَوَّلًا عَلَى ثُبُوتِ الْمَعَانِي؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ لَا يَقُومُ بِمَحَلِّينَ، فَمَنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْجُمْلَةَ حَيَّةٌ بِحَيَاةٍ فِي بَعْضِهَا، سَفَهُ عَقْلِهِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِالْفِطْرَةِ الَّتِي يُشَاهِدُونَهَا عَلَى هَذِهِ الْبِنْيَةِ، فَعَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعُقُولِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الزِّينَةُ وَحُسْنُ الصُّورَةِ؛ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَشَرَاتِ وَالذُّبَابَ وَالْبَعُوضَ أَحْيَاءَ مُدْرِكَاتٍ، وَلَيْسَ لَهَا هَذِهِ الْبِنْيَةُ، وَكَذَلِكَ الْأَرْوَاحُ - عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أَجْسَامٌ - أَحْيَاءٌ.

وَنَقُولُ أَيْضًا: لَوْ كَانَ الْإِدْرَاكُ الْمَوْجُودَ بِبَعْضِ الْجُمْلَةِ إِدْرَاكًا لِلْجُمْلَةِ، لَوَجَبَ أَنْ تَأْلَمَ الْجُمْلَةُ وَتَلْتَذُّ بِأَلَمٍ وَلَذَّةٍ فِي الْبَعْضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْيَدَ وَالرَّجْلَ لَا يُدْرِكَانِ أَلَمَ الرَّأْسِ، وَلَا يَلْتَذَّانِ بِلَذَّةِ الطَّعَامِ؛ كَمَا يَلْتَذُّ الْفَمُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعَجْزِ، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: قَدَرْتُ يَدٌ وَعَجَزْتُ أُخْرَى، فَثَبَّتَ بِهِذِهِ الْأَدِلَّةُ أَنَّ أَحْكَامَ الْمَعَانِي لَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْحَيُّ الْعَالِمُ يَجِدُ نَفْسَهُ عَالِمَةً وَلَا يَجِدُ فِي كُلِّ عُضْوٍ عِلْمًا.

قِيلَ: فَكَذَلِكَ لَا يَجِدُ كُلُّ عُضْوٍ عَالِمًا.

وَالطَّبَائِعِيُّونَ لَمَّا جَعَلُوا الْبِنْيَةَ شَرْطًا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي، جَعَلُوهَا شَرْطًا فِي أَحْكَامِهَا؛ وَلِهَذَا لَمْ يُشَبِّتُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا.

وَالْمُعْتَزِلَةَ نَاقِضُوا هَذَا الْأَصْلَ؛ فَأَثْبَتُوا الْأَحْكَامَ غَائِبًا، مَعَ اسْتِحَالَةِ الْبُيْنَةِ، وَشَرَطُوا الْبُيْنَةَ شَاهِدًا، وَلَوْ أَنْصَفُوا، لَقَضَوْا بِأَنَّ لَا حَقِيقَةَ لِلْعَالَمِيَّةِ إِلَّا الْعِلْمُ شَاهِدًا وَغَائِبًا.

فَإِنْ قَالُوا: كُلُّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ فَهُوَ قَابِلٌ لِلْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ جُمْلَةَ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ، أَوْ تَقُولُونَ: إِنَّ بَعْضَهُ مُؤْمِنٌ؟

قُلْنَا: بَلِ الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةٌ عَلَى أَحَدِ الْجَوَابَيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَفَتَقُولُونَ فِي كُلِّ جُزْءٍ: فِيهِ إِيمَانٌ وَمَعْرِفَةٌ؟

قِيلَ: إِنْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَعَارِفَةٌ، فَفِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ عِلْمٌ بِاللَّهِ وَمَعْرِفَةٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ فِي جَمِيعِهَا وَإِنْ وَجَبَ تَسْمِيَةُ الْأَجْزَاءِ مُؤْمِنَةً مُصَدِّقَةً مِنْ جِهَةِ الدِّينِ وَالتَّعَبُّدِ مِنَ الشَّارِعِ بِذَلِكَ، فَتَقُولُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَرِدِ التَّعَبُّدُ لَمْ نَقُلْهُ، بَلْ كُنَّا نُسَمِّي مَحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْجُمْلَةِ مُؤْمِنًا دُونَ سَائِرِهَا، وَهَذَا كَمَا يُسَمَّى الرَّجُلُ فِي حَالِ نَوْمِهِ وَغَشِيَّتِهِ وَغَفْلَتِهِ مُؤْمِنًا؛ تَعَبُّدًا وَتَوْقِيفًا مِنَ الشَّارِعِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ حَيْثُ مَوْضُوعُ اللَّغَةِ، وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ مُؤْمِنَةً عَلَى حُكْمِ اللِّسَانِ أَيْضًا؛ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَحَلِّ عِلْمِهِ الْإِيمَانُ؛ كَمَا يُسَمَّى الزَّنَجِيُّ أَسْوَدَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَجْزَائِهِ غَيْرَ أَسْوَدَ.

وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ الْإِيمَانِ الْقَلْبُ، وَالْقَلْبُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ عِنْدَكُمْ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْإِيمَانِ، وَأَيْضًا يُسَمَّى الرَّجُلُ سَمِيعًا بَصِيرًا وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ^(١).

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ تَسْتَحِقُّ الْجُمْلَةُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ عَلَى إِيمَانٍ أَوْ كُفْرٍ فِي الْبَعْضِ؟

قُلْنَا: لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا مِنَ الثَّوَابِ وَلَا مِنَ الْعِوَاضِ، وَلَكِنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - جَعَلَ وَجُودَ الْإِيمَانِ بِالْبَعْضِ عَلَمًا لِتَعْمِيمِهِ لِلْجُمْلَةِ، وَوُجُوبِ مَذْحِهَا عَلَيْهِ، وَإِثَابَتِهَا عَلَى مَا وَجَدَ بِبَعْضِهَا إِنْ وَافَى اللَّهَ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عِقَابِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، وَهَذَا كَمَا جَعَلَ إِقْرَارَ اللِّسَانِ بِالْإِيمَانِ عَلَامَةً لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ.

وَهَكَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: كَيْفَ يُجْلَدُ الظَّهْرُ بِالْفَرْجِ وَقَذْفُ اللِّسَانِ، وَيُضْرَبُ الْعُنُقُ بِكُفْرِ الْقَلْبِ، وَيُقَطَّعُ الْيَمِينُ بِسَرِقَةِ الْيَسَارِ؟!

(١) كذا بالأصل، ولم يتبين لي وجه الصواب فيها.

فَجُعِلَ اكْتِسَابُ الْأَبْعَاضِ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ عِلْمًا دَالًّا عَلَى وُجُوبِ التَّعَبُّدِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ،
وَلِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - التَّعَبُّدُ بِمَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ اكْتِسَابِ شَيْءٍ مِنَ الْأَبْعَاضِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي،
وَلَهُ أَنْ لَا يَتَعَبَّدَ بِذَلِكَ وَإِنْ اكْتَسَبَ الْعِظَائِمَ، وَقَدْ أَمَرَ بِاسْتِرْقَاقِ الْأَوْلَادِ بِكُفْرِ الْآبَاءِ، وَيَعْفُو عَنِ
الزَّلَّاتِ الْعَظِيمَةِ بِتَوْبَةِ اللِّسَانِ أَوْ بِنَدَمِ الْقَلْبِ.

[١٥٥/أ] ثُمَّ نَقْلِبُ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى الْخُصُومِ فَنَقُولُ:

السَّارِقُ عِنْدَكُمْ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ الْيَدِ، وَالْقَازِفُ الْجُمْلَةُ دُونَ اللِّسَانِ، وَالزَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ
دُونَ الْفَرْجِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّهَرَ لَمْ يَزِنْ وَلَمْ يَقْذِفْ، فَكَيْفَ أَوْجَبْتُمْ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَزِنْ؟!
وَكَيْفَ أَوْجَبْتُمْ التَّوْبَةَ وَالنَّدَمَ عَلَى الْقَلْبِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْهُ؟! وَهَذَا هُوَ
الظُّلْمُ الْمَحْضُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ الْجُمْلَةُ أَوِ الْبَعْضُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: الْجُمْلَةُ، فَالَّذِي لَمْ يَفْعَلِ الْإِيمَانَ
مِنْهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ الْبَعْضُ، فَعَيْنُوهُ.

قُلْنَا: لَا خِلَافَ أَنَّ فِي قَلْبِ الْمُوقِنِ إِيمَانًا، وَأَنْ مَحَلَّ الْإِيمَانِ مُوقِنٌ، وَأَنَّ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ
وَالْأَبْعَاضِ تُسَمَّى مُؤْمِنًا؛ تَعَبُّدًا مِنَ اللَّهِ، وَيَجُوزُ فِي اللُّغَةِ تَسْمِيَةُ الْجُمْلَةِ بِمَا يُوجَدُ فِي الْبَعْضِ،
ثُمَّ لَا يَجِبُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْإِيمَانُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ
بِهِ وَلَمْ يُنَهَ عَنْهُ، بَلْ جُعِلَ حُكْمُهُ تَابِعًا لِحُكْمِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ لِلْبَعْضِ،
وَالْقَلْبُ يَسْتَخْدِمُ جُمْلَةَ الْأَعْضَاءِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً»^(١) الْحَدِيثُ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنْ نَقُولَ: قَدْ أَمَرَ اللَّهُ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ بِالْإِيمَانِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى
أَنَّ الْجُمْلَةَ بِأَبْعَاضِهَا مُؤْمِنَةٌ بِاللَّهِ عَارِفَةٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ
لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»^(٢)؛ قَالَهُ فِيمَنْ يَلْعَبُ بِلِحْيَتِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَرْءُ مُؤْمِنًا حَقِيقِيًّا
مَا لَمْ تَسْتَقِمِ لِلَّهِ جَوَارِحُهُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا الْإِيمَانُ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِالْإِيمَانِ، دُونَ مَا عَدَاهُ، ثُمَّ

(١) متفق عليه من حديث النعمان بن بشير: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه:
(ح ٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (ح ٣٠٩٤).

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول: (٣/٢١٠)، من حديث أبي هريرة، وانظر: شرح ابن ماجه
للسيوطي (١/٩٥)، وابن أبي شيبة (٢/٨٦)، (ح ٦٧٨٧)، مقطوعاً على سعيد بن المسيب.

يَرُدُّ التَّعَبُّدُ بِإِجْرَاءِ الْإِسْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ، وَتَرَكَ الْإِعْتِبَارُ بِحُكْمِ مَا فِي الْبَاقِي.
فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْمُبْصِرُ مَحَلَّ الْبَصَرِ لَكَانَ هُوَ الْمُتَوَقِّي مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْبُئْرِ أَوْ الْمَاءِ
وَنَحْوِهِمَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا تُتَوَقَّى الْجُمْلَةُ؛ لِمَا لَهَا مِنَ الْعِلْمِ بِمَا تَحْذَرُ مِنْهُ، وَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ مُسَاوِيَةً لِمَحَالِّ
الرُّؤْيَى، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ وَجُودُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ بِكُلِّ جُزْءٍ فَعَالٍ؛ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ وَجُودُ
الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ فِيهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَلْبِ عِلْمٌ أَيْضًا بِذَلِكَ وَإِرَادَةٌ، وَإِنْ كَانَ
الْفِعْلُ لِلْبَعْضِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُرِيدَ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ الذَّهَابَ فِي جِهَةٍ، وَتُرِيدَ الْآخَرَى الذَّهَابَ
فِي جِهَةٍ أُخْرَى؟

قُلْنَا: الْعَقْلُ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْعَادَةَ امْتَنَنَّا مِنْهُ، وَسَيَقْلِبُ اللَّهُ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي الْآخِرَةِ؛
فَيُخْتَمُ اللِّسَانُ، وَتَشْهَدُ الْجَوَارِحُ.

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: يَسْمَعُ الْكَلَامَ فَيَفْهَمُ الْقَلْبُ، وَيُجِيبُ اللِّسَانُ؛ فَاللِّسَانُ هُوَ
الْمُجِيبُ أَوِ السَّامِعُ أَوِ الْقَلْبُ؟

قُلْنَا: الْمُجِيبُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْقَلْبِ، وَاللِّسَانُ هُوَ الْمُعْبِّرُ
بِالْعِبَارَةِ عَمَّا فِي الْقَلْبِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ عِلْمٍ فِي اللِّسَانِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الصَّوْتِ وَالْحَرَكَةِ
وَالْقُدْرَةِ، وَتَقْدِيرُ إِدْرَاكِ فِيهِ لِمَا يُسَمِّيهِ، ثُمَّ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ الْإِدْرَاكُ سَمْعًا؛ إِذْ لَمْ يُوجَدْ فِي
الْأُذُنِ، ثُمَّ يُحْدِثُ اللَّهُ - تَعَالَى - عِلْمًا فِي الْقَلْبِ بِالصَّوْتِ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لِلْبَعْضِ، وَأَجْرَى الْعَادَةَ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ أَحْيَاءَ عَالَمِينَ قَادِرِينَ، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ
اللِّسَانِ.

قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى؛ فَلَعَلَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ لِكَيْ لَا يَظُنَّ
ظَانٌّ أَنَّ الْأَحْيَاءَ الْقَادِرِينَ نَاسٌ كَثِيرُونَ؛ وَهَذَا كَإِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ حَيٌّ وَاحِدٌ مَعَ ثُبُوتِ
أَعْدَادٍ مِنَ الْحَيَاةِ فِيهِ، وَإِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكَةٌ مَعَ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَرَكَةٌ
فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعِبَارَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ حُكْمَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالرُّؤْيَا وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ
الْمُعَدَّةِ لَهَا عِنْدَ الْخُصُومِ، ثُمَّ يُسَمَّى جُمْلَةً الْجَسَدِ عَارِفًا مُدْرِكًا سَمِيعًا بَصِيرًا مَرِيدًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ؟

قُلْنَا: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ ذَاتُ الْأَبْعَاضِ^(١).

وَهَذَا مَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢).

وَذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الرُّوحُ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُشَارِكُ لِهَذَا الْجَسَدِ الظَّاهِرِ، وَالْجَسَدُ
دِرْعُهَا [١٥٥ / ب] وَهَيْكُلُهَا، وَأَنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ، غَيْرٌ مُخْتَلِفٍ الْجِنْسِ، وَأَنَّهُ حَيٌّ عَالِمٌ قَادِرٌ؛
لِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الرُّوحَ مَتَى فَارَقَتِ الْجَسَدَ، صَارَ الْجَسَدُ بِغَيْرِ حِسٍّ وَلَا عَقْلِ وَلَا فِعْلٍ^(٣).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَخِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ.

وَذَهَبَ مَعْمَرٌ إِلَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ مِنَ الْأَعْيَانِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِنْقِسَامُ، وَلَا الْحَرَكَةُ
وَالسُّكُونُ، وَلَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ يَسْكُنُ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُدَبِّرُ هَذَا الْبَدَنَ؛ فَيُحَرِّكُهُ
وَيُسْكِنُهُ، وَلَا يَجُوزُ إِدْرَاكُهُ وَرُؤْيَا^(٤).

فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الْإِنْسَانَ بِمِثَابَةِ الْقَدِيمِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ رَبُّهُ وَمُدَبِّرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَعِيشُ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُ كَيْفَ اخْتَصَّ بِتَدْبِيرِ هَذَا الْبَدَنِ عَلَى الْخُصُوصِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ

(١) انظر: التمهيد (ص ٨٥)، وعند الفلاسفة انظر: إخوان الصفا: الرسائل (٣ / ٣٤٨).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧ / ١٣)، (١١ / ٣١٢، ٣٢١)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٢٤٢)، والقلائد (ص ١٠٣).

وقد استثنى الجبائي ما لا يكون من جملة الإنسان؛ «فحكى عنه أبو هاشم أن العظم والشعر ليسا من من جملة الحي؛
لأنه لا يألم بقطعهما، وجوز أبو هاشم - رحمه الله - أن يكون في بعض العظم حياة، ويكون من جملة الإنسان؛
ولذلك يجد الإنسان الخدر والضرس في سنه، ويزول عنه الوجع عند قلع الضرس، كذلك يجد الإنسان الوهي في
العظم، ويقال: إن النقرس هو تصدع العظم، وأما الدم والروح: فلا حياة فيهما عندهما جميعاً، وكذلك الشعر». انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٣١٢، ٣٣٧، ٣٦٤).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٦)، والمقالات (١ / ٢٩٩)، (٢ / ٢٦)، والفرق بين الفرق (ص ١٣٥، ٢١٢)، والفصل في الملل والنحل (٥ / ٦٥).

(٤) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٣١٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والمقالات (٢ / ٢٧)، والملل (١ / ٦٧).

لَا مُمَاسٌّ وَلَا مُجَاوِرٌ، فَمَا وَجْهُ تَذْيِيرِهِ؟!

فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ مُدَبِّرٌ لِسَائِرِ أَعْدَانِ الْعَالَمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَاسًّا لَهَا، وَلَا كَائِنًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا.
فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مَذْهَبُ الْفَلَاسِفَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْجَسَدُ وَالرُّوحُ جَمِيعًا، فَهُوَ لِمَجْمُوعِهِمَا
إِنْسَانٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا قَوْلُ النَّجَّارِ^(١)، وَبِشْرِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَالصَّالِحِيِّ، وَهَشَامِ الْفُوطِيِّ^(٢)، وَهَشَامِ
ابْنِ الْحَكَمِ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ.

فَقَالَ بِشْرِ بْنُ الْمُعْتَمِرِ: الْإِنْسَانُ هُوَ هَذَا الْجَسَدُ وَالرُّوحُ.

وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيَّانٌ.

وَقَالَ مَرَّةً: هُمَا حَيٌّ وَاحِدٌ^(٣).

وَقَالَ الصَّالِحِيُّ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَيُّ بِالرُّوحِ^(٤).

وَقَالَ هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: الْجَسَدُ مَوَاتٌ، وَالرُّوحُ هُوَ الْحَيُّ الْفَعَّالُ الْمُدْرِكُ، وَإِنَّهُ نُورٌ مِنَ
الْأَنْوَارِ^(٥).

وَقَالَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ: إِنَّ فِي الْبَدَنِ أَرْوَاحًا جَمَّةً، فَعَالَةٌ دَرَاكَةٌ، وَإِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْوَاحِ
شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْقَلْبِ دُونَ سَائِرِ الْجَسَدِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي فِي الْقَلْبِ^(٦).
وَقَالَ أَفَلَاطُونُ: لِلْإِنْسَانِ نَفْسٌ مُسْتَعْمِلَةٌ لِلْبَدَنِ^(٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣١٠ / ١١).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣١٠ / ١١)، المجموع المحيط بالتكليف (٢٤٤ / ٢).

(٣) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣١٠ / ١١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، الأشعري
المقالات (٢٩٩ / ١).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (٢٧ / ٢).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣١٠ / ١١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٥٠)، والأشعري
والمقالات (٢٩٩ / ١).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣١٠ / ١١)، والمجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٤٤)، والأشعري
والمقالات (٢٧ / ٢).

(٧) انظر: الفارابي: الجمع بين رأيي الحكيمين (ص ١٠٨)، والتعليقات (ص ١٠)، والمقابسات (ص ١٦٢)،
ونقده في (ص ٣٣٦)، وانظر حالات ترك النفس استعمال البدن في: إخوان الصفا: الرسائل (٢٨٣ / ٣).

وَأَمَّا الْخَارِجُونَ عَنِ الْمِلَّةِ فَلَهُمْ مَذَاهِبُ:

فَقَالَ الشُّنُوبِيُّ: «الْإِنْسَانُ جَوْهَرَانِ مُمْتَزَجَانِ: أَحَدُهُمَا خَيْرٌ مِنَ النُّورِ، وَالْآخَرُ شَرٌّ مِنَ الظُّلْمَةِ».

وَقَالَتِ الْمَرْقُيُونِيُّ: «هُوَ ثَلَاثَةُ جَوَاهِرَ: نُورٌ وَظُلْمَةٌ وَثَالِثٌ بَيْنَهُمَا هُوَ الْفَعَالُ دُونَهُمَا»^(١).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الْحَوَاسُ الْخَمْسُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَانَوِيَّةِ^(٢).

وَقَالَ قَوْمٌ: الْإِنْسَانُ هُوَ الطَّبَائِعُ الْأَرْبَعُ^(٣).

وَلَأَصْحَابِ الْهَيْوَلَى مَذَاهِبُ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ الْحَيُّ النَّاطِقُ الْمَيِّتُ^(٤).

وَقَالَ مَلِكَانِيَّةُ النَّصَارَى: الْإِنْسَانُ هُوَ النَّفْسُ وَالْعَقْلُ.

وَمِنْ مَذْهَبِ النَّظَّامِ: أَنَّ الرُّوحَ جَوْهَرٌ بَاقٍ لَا يَفْسَدُ وَلَا يَبِيدُ، وَأَنَّ مَكَانَهُ مِنَ الْجَسَدِ مَكَانَ النَّارِ مِنَ الْفَحْمِ، وَأَنَّهُ مَتَى اعْتَدَلَتْ عَلَيْهِ الْأَخْلَاطُ، وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَوَادُّ، فَإِذَا فَسَدَتْ أَخْلَاطُهُ، وَانْقَطَعَتْ عَنْهُ مَوَادُّهُ، انْقَطَعَ عَنْ جَسَدِهِ، وَاتَّصَلَ بِعَالَمِهِ^(٥).

وَأَمَّا الْإِسْلَامِيُّونَ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرُّوحَ مَخْلُوقَةٌ جِسْمًا كَانَتْ أَوْ عَرَضًا^(٦).

وَعِنْدَ أَرِسْطَالِيسَ وَطَّبَائِعِيِّينَ: الْإِنْسَانُ هُوَ الشَّخْصُ الْمُرَكَّبُ مِنَ النَّفْسِ النَّطْقِيَّةِ وَالْعَنَاصِرِ الْحِسِّيَّةِ^(٧).

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ فِيهِ حَيَاةٌ وَقُدْرَةٌ فَهُوَ حَيٌّ قَادِرٌ مُدْرِكٌ، وَقَدْ يَكُونُ إِنْسَانًا عَاجِزًا مَيِّتًا، وَإِنَّمَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْحَيِّ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِحَيٍّ مِنْهَا، بِقَبُولِهِ صِفَاتِ الْحَيِّ؛ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِرَادَةِ، وَنَحْوِهَا.

(١) انظر: الأشعري: المقالات (٢٧/٢)، وأبو منصور الماتريدي: التوحيد (ص ١٧١).

(٢) انظر: الأشعري: المقالات (٣١/٢). (٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢٧/٢).

(٤) انظر: أبو حيان التوحيدي: المقابسات (ص ١٨٩)، والأشعري: المقالات (٢٧/٢).

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٣٩/١١)، والمقالات (٢٨/٢)، والملل والنحل (٥٥/١).

(٦) انظر: الروح (ص ١٤٤، ١٥٦) وفيه استوفى ابن القيم البحث في مسألة خلق الروح، وتوسع جدًا في بيان الأدلة على أن الروح مخلوقة، والجواب عن أدلة المخالفين نفي ذلك.

(٧) انظر: الغزالي: المعارف العقلية: (٣٧) (ط دار الفكر ١٩٦٣ م).

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حَدُّ الْإِنْسَانِ عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، الَّتِي يُفَارِقُ بِهَا بَنِيَّةَ الْبَهِيمَةِ وَالْفَرَسِ وَالنَّحْلَةِ وَنَحْوِهَا؛ فَكُلُّ إِنْسَانٍ فَلَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَعَلَى هَذَا جُمُهورُ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَبِهِ وَرَدَ نَصُوصُ الْقُرْآنِ، وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ إِجمَاعُ الْعُلَمَاءِ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْجَسَدِ الظَّاهِرِ: هَذَا إِنْسَانٌ، وَشُهْرَةُ هَذَا عَنْهُمْ وَالْعِلْمُ بِقَصْدِهِمْ؛ بِمِثَابَةِ قَوْلِهِمْ فِي الْفَرَسِ وَالِدَّارِ وَالنَّحْلَةِ: هَذَا فَرَسٌ، وَهَذِهِ نَحْلَةٌ، وَهَذَا مَسْجِدٌ^(١).

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ النَّظَامِ وَمَعْمَرٍ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مُدْرَكٌ بِالْأَبْصَارِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢].

وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿مِنْ صَلَصلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣].

وَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيَ الْإِنْسَانُ مَا عَرَفَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

وَقَالَ: ﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ [عبس: ١٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١].

[١٥٦/أ] ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الظَّاهِرَةُ، وَإِنَّ الْمَلَكَ إِذَا جَاءَ بِصُورَةِ إِنْسَانٍ فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَجَوْهَرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِهِ لَمْ تُقْلَبْ، فَإِذَا عَادَ إِلَى صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، صَارَ مَلَكًا، وَإِذَا صَارَ الْإِنْسَانُ مَيِّتًا، فَهُوَ إِنْسَانٌ مَيِّتٌ، وَالْإِنْسَانُ الْمُصَوَّرُ فِي الْخَشَبَةِ وَغَيْرِهِ يُسَمَّى إِنْسَانًا أَيْضًا.

وَقَالَ قَائِلُونَ: اسْمُ الْإِنْسَانِ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى مَنْ لَهُ هَذِهِ الصُّورَةُ وَالْبَنِيَّةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ، وَإِنَّ الْمَلَكَ، وَإِنْ كَانَ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ، فَلَمْ يَكُنْ بَاطِنٌ بِبَنِيَّتِهِ كَبَاطِنِ بَنِيَّةِ الْإِنْسَانِ؛ فَلَا يُسَمَّى إِنْسَانًا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُصَوَّرِ وَالْخَشَبِ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا يَجْرِي اسْمُ الْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِ مَنْ لَهُ هَذِهِ الْبَنِيَّةُ تَوْشَعًا.

(١) كذا بالأصل، كان ينبغي له أن يقول: «وهذه دار» تبعًا للأمثلة المضروبة وتساوقًا مع الأفراد المذكورة.

بَابُ: إِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ مُرَادٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِإِرَادَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ تَعَلُّقُ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ بِصِنْفٍ مِنَ الْحَوَادِثِ دُونَ صِنْفٍ.

وَمِنْ أَيْمَتِنَا مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ عَامًّا وَلَمْ يُطْلِقْهُ تَفْصِيلًا^(٢).

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: فَالْكُفْرُ وَالْقَبَائِحُ، هَلْ هِيَ وَاقِعَةٌ مُرَادَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى - يَجْتَنِبُ^(٣) إِطْلَاقَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ لِدَلِيلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُهُ دِينًا؛ إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَا يُرِيدُهُ اللَّهُ يَأْمُرُ بِهِ وَيُحَرِّضُ عَلَيْهِ، وَرُبَّ لَفْظٍ يُطْلَقُ عَامًّا وَلَا يُقْصَدُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْعَالَمُ بِمَا فِيهِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَلَا يُقَالُ: هَذِهِ الزَّوْجَةُ لِلَّهِ، وَهَذَا الْوَلَدُ لِلَّهِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْقَدَمَاءِ مِنَ الْأَيْمَةِ.

وَأَمَّا شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَتَحَاشَ مِنْ إِطْلَاقِ ذَلِكَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَقَالَ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مُعَاقِبًا عَلَيْهِ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: نَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ بِالْكَافِرِ، وَلَا يُقَالُ: يُرِيدُ الْكُفْرَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِظَاهِرِهِ عَنِ الرِّضَا، وَقَوْلُهُ: يُرِيدُ بِهِ، لَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ^(٥).

وَكُلُّ هَذَا نِقَاشٌ فِي الْعِبَارَاتِ، وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي الْمَعْنَى.

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٤٨، ٦٠)، والإبانة (ص ١٦٣، ١٦٥)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٣١٧)، والإنصاف (ص ١٥١، ١٦٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٦٩)، وأصول الدين (ص ١٠٢)، والإرشاد (ص ٢٣٧، ٢٤٩)، ونهاية الأقدام (ص ٥٤، ٢٤٨، ٢٥٨)، والأربعين (١/٣٤٣، ٣٤٥)، والمعالم (ص ٨٩، ٩٠)، والأبكار (١/٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩)، (٢/٤٧٧، ٤٩٢)، وغاية المرام (ص ٦٤، ٧١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٢/ب، ١٠١/أ)، وحز الغلاصم (ص ١٧)، ومرهم العلل المضلة (ص ١١٠)، وشرح المقاصد (٤/٢٧٤، ٢٨١)، وشرح المواقف (٨/١٩٢، ٢٠١).

(٢) حكى الأشعري في اللمع (ص ٨٤) هذا القول عن بعض الأصحاب، وانظر أيضًا: إثثار الحق على الخلق (ص ٢٤٠).

(٣) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٣٨).

(٤) انظر: الإبانة (ص ١٧٠، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢)، واللمع (ص ٨٤) وفيه يقول «فأما أنا: فأقول: إن الشر من الله تعالى؛ بأن خلقه شرًا لغيره لا له» وابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وأبكار الأفكار (٢/٤٧٧)، الكامل (ل ٩٣/أ).

(٥) الكامل (ل ٩٣/أ)، وعلمه بأن وقوع الحوادث بإرادته تعالى وفاقًا، والأبكار (٢/٤٧٨)، وأيضًا: شرح الطحاوية (ص ٢٧٧).

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ: أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ قَصْدٌ إِلَى الْإِحْدَاثِ، وَلَا تَنْقَسِمُ إِرَادَتُهُ إِلَى مَا يَكُونُ قَصْدًا إِلَى الْفِعْلِ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَنْقَسِمُ ذَلِكَ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ؛ مِنْ حَيْثُ يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ إِرَادَةُ فِعْلِ الْغَيْرِ، فَالْإِرَادَةُ الْقَصْدِيَّةُ مِنَ الْعِبَادِ تُقَارَنُ الْمُرَادَ وَلَا تَتَقَدَّمُ؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْمُرَادِ، وَأَبْطُلْنَا مَذْهَبَ الْكَعْبِيِّ وَالنَّظَّامِ وَالْجَا حِظِّ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ^(١).

وَمِمَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَقِّ فِي إِطْلَاقِهِ وَمَنْعِ إِطْلَاقِهِ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا.

فَصَارَ الْمُتَقَدِّمُونَ إِلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُجِبُ الْكُفْرَ وَلَا يَرْضَاهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ^(٢).

وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ فَيَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الْكُفْرَ وَيُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ كُفْرًا قَبِيحًا مُعَاقِبًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يُرِيدُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَرَاهُ حَسَنًا، بَلْ يَذُمُّ صَاحِبَهُ وَيَلْعَنُهُ^(٣).
وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا خُذْ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ الشَّرْعُ، فَمَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِإِطْلَاقِهِ لَا نُطْلِقُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْمَحَبَّةُ مِنَ اللَّهِ صِفَةُ خَبَرِيَّةٌ فَتَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرَ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا تَحَزَّبُوا حِزْبَيْنِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَحَبَّةُ وَالرِّضَا يُعْبَرُ بِهِمَا عَنْ إِنْعَامِ اللَّهِ وَإِفْضَالِهِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ أَفْعَالِهِ؛ فَإِذَا قِيلَ: أَحَبَّ اللَّهُ - تَعَالَى - عَبْدًا، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: تَحَنُّنًا عَلَيْهِ وَمِيلًا إِلَيْهِ، بَلِ الْمَعْنَى بِهِ: إِنْعَامُهُ عَلَى عَبْدِهِ، وَمَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ إِذْعَانُهُ لَهُ، وَانْقِيَادُهُ لِمَطَاعَتِهِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَتَقَدَّسُ عَنْ أَنْ يَمِيلَ أَوْ يُمَالَ إِلَيْهِ^(٤).

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَحْمِلُ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا عَلَى الْإِرَادَةِ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا إِرَادَةُ نِعْمَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالْمَحَبَّةُ أَخْصَصُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَإِذَا تَعَلَّقَتْ الْإِرَادَةُ بِنِقْمَةٍ تَنَالُ عَبْدًا فَإِنَّهَا تُسَمَّى سَخَطًا وَغَضَبًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ.

(١) انظر (ل ٥١/ب) فيما سبق، وانظر: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢)، ونهاية الأقدام (ص ٢٣٩)، وانظر قول أبي الحسن الأشعري بجواز تعلق الإرادة بالحادثة بفعل الغير دون القدرة الحادثة في: مجرد مقالات الأشعري (ص ٧٨)، والكامل (ل ٨٧/أ - ب).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/أ).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ٩٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/أ).

(٤) قارنه بما في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٨).

وَمَنْ حَمَلَ الْمَحَبَّةَ عَلَى صِفَاتِ الْأَفْعَالِ حَمَلَ السَّخَطَ وَالْغَضَبَ عَلَيْهَا، وَالْمُؤَالَاةُ فِي حُكْمِ الرِّضَا، وَالْمُعَادَاةُ فِي حُكْمِ السَّخَطِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ، فَإِذَا وَرَدَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُفَسَّرُ؟

فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُفَسَّرُ وَيُفَوَّضُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

وَمَنْ فَسَّرَ ذَلِكَ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَمَلُهُ عَلَى الْأَفْعَالِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ إِرَادَةُ نِعْمَةٍ خَاصَّةٍ، وَإِذَا حَمَلْنَا الْمَحَبَّةَ عَلَى الْإِرَادَةِ فَلَا إِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ - وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمُتَجَدِّدٍ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْمُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَا لَيْسَ بِكَائِنٍ [١٥٦/ب]، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ، وَأَنْ لَا يُعَدَمَ مَا يَجُوزُ عَدَمُهُ.

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ مَعْنَاهُ: يُرِيدُونَ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِمْ، فَمُتَعَلِّقُ إِرَادَتِهِمْ قُرْبَةً وَنِعْمَةً مَخْصُوصَةٌ تَنَالُهُمْ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ الْبَصْرِيَّةُ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مَرِيدٌ لِأَفْعَالِهِ سِوَى الْإِرَادَاتِ وَالْكَرَاهِيَّاتِ؛ كَمَا قَدَّمْنَا تَفْصِيلَ ذَلِكَ، وَالشَّطْرُ مِنْ أَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ - تَعَالَى - بِكُلِّ مُرَادٍ إِرَادَةً، وَلَا تَتَعَلَّقُ إِرَادَةُ وَاحِدَةٍ بِمُرَادَيْنِ، وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَأَكْسَابِ الْمُحَدِّثِينَ فَهِيَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى أَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، وَإِلَى أَفْعَالِ غَيْرِ الْمُكَلِّفِينَ:

فَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُكَلِّفِينَ: فَتَنْقَسِمُ إِلَى: وَاجِبٍ، وَنَذْبٍ، وَمَحْظُورٍ، وَمُبَاحٍ.

فَأَمَّا الْوَاجِبُ: فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُهُ مِنَ الْمُكَلِّفِ وَيَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَالْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ: فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ مِنْهُ وَلَا يَكْرَهُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمَحْظُورُ: فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَكْرَهُ فِعْلَهُ مِنَ الْمُكَلِّفِ، وَيُرِيدُ تَرْكَهُ.

وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ وَلَا يَكْرَهُهُ.

وَأَمَّا أَفْعَالُ غَيْرِ الْمُكَلِّفِينَ؛ كَالصَّبَّانِ وَالْمَجَانِينِ وَالْبَهَائِمِ: فَلَيْسَتْ بِمُرَادَةٍ عِنْدَهُمْ وَلَا مَكْرُوهَةٍ^(١).

وَعِنْدَهُمْ: أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ مَا كَانَ حَسَنًا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ ثَوَابٍ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ مِنْ الْقَبَائِحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِحْقَاقُ عِقَابٍ، هَذِهِ جُمْلَةُ الْمَذَاهِبِ.

فَأَمَّا أدِلَّةُ أَهْلِ الْحَقِّ فِيمَا صَارُوا إِلَيْهِ فَكَثِيرَةٌ، أَقْوَاهَا: أَنَّ نَبِيَّ غَرَضًا عَلَى خَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَقَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَالِقُ الْأَعْمَالِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ مَخْلُوقٍ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَقْدُورَاتِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا قَاصِدًا إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُثَبَّتَةً فِي نَفْسِهَا وَلَكِنَّهَا مُسْتِنْدَةً إِلَى أَصْلِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٢).

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ سُلُوكِ الْبِنَاءِ أَنْ نَقُولَ: لَوْ أَرَادَ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ مَا لَمْ يَكُنْ، وَكَرِهَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، لِأَفْضَى ذَلِكَ إِلَى انْتِسَابِهِ إِلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّ الْعُقَلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ نَفَاذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِنْ أَحَقِّ دَلَالَاتِ الْكَمَالِ، وَنَقِيضُهُ دَلِيلُ نَقِصَةٍ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَحْدِهِ.

وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ نَفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ مِمَّا يُمْتَدِّحُ بِهِ، وَعَدَمَ نَفُوذِهَا مِنْ أَمَارَاتِ الْقُصُورِ وَدَلَالَاتِ الضَّعْفِ، أَوْ مِنْ عَلَامَاتِ الْغَفْلَةِ وَالذُّهُولِ، وَلَا نَقِصَةَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُقَالَ: الْأُمُورُ جَارِيَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ أَرَادَهَا الْمَلِكُ أَوْ كَرِهَهَا، وَخُصُومُنَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ يُوَافِقُونَنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ مِنَ الْعِبَادِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مُفْضِيًا إِلَى الضَّعْفِ وَالْقُصُورِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يُطِيعُوا اخْتِيَارًا، ثُمَّ لَمْ تَنْفُذْ إِرَادَتُهُ، أَدَّى إِلَى الْقُصُورِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَكَذَلِكَ وَافِقُونَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ مِنْ أَفْعَالِهِ شَيْئًا ثُمَّ لَا يَكُونُ، كَانَ ذَلِكَ قُصُورًا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ^(٣).

وَالَّذِي يُوضِّحُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ تَمَدَّحٌ بِنَفُوذِ إِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ فِي خَلِيقَتِهِ فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّنْزِيلِ؛ مِنْهَا:

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٣٩)، والآمدني: أبقار الأفكار (٢/ ٤٧٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار شامل (ل ٩٣/ أ).

(٢) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار شامل (ل ٩٣/ ب).

(٣) انظر هذا الجواب في المرجعين السابقين، الموضع نفسه.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السَّجْدَة: ١٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونُس: ٩٩].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥].

وَقَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرَّعْد: ٣١].

وَقَالَ: ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

فَقَدْ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ نَفُوذَ الْإِرَادَةِ فِي الْمُرَادِ يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَعَدَمُ نَفُوذِهَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ.

فَإِنْ قَالُوا: عَدَمُ نَفُوذِ الْإِرَادَةِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ فِيمَا هُوَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ، وَيَكُونُ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَأَمَّا فِي أَفْعَالِ الْغَيْرِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْقُصُورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْاِقْتِدَارِ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ^(١).

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يُقَدِّرُ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ فَإِنَّا أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ لَا خَالِقَ غَيْرُهُ وَلَا مُبْدِعَ سِوَاهُ، فَالَّذِي أَبَدُوهُ مُسْتَرْوِحِينَ إِلَيْهِ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ لَوْ تَدَبَّرُوهُ؛ فَإِنَّهُمْ أَشْرَكُوا الْعِبَادَ فِي الْخَلْقِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ كَمَا يَخْلُقُ اللَّهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ [١/١٥٧] وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَقَالَ: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

فَعَلَّمَنَا بِأَدِلَّةِ الْعَقْلِ، وَإِجْمَاعِ أَيْمَةِ الدِّينِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ، وَفَحْوَى آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْخَلْقِ، وَمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَمَنْ نَفَذَتْ إِرَادَتُهُ فِي الْمُرَادِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ مَنْ تَصَدَّى لِلْمُلْكِ فِي دَهْرِنَا، ثُمَّ جَرَى مِنْ أَتْبَاعِهِ فِي أَقْطَارِ الْمَمْلَكَةِ مَا يَكْرَهُهُ وَيَأْبَاهُ، وَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرِيدُهُ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِضَعْفٍ فِيهِ، أَوْ غَفْلَةٍ وَذُهُولَةٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي جَرَى مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ تَحُوطُهُ مَمْلَكَتُهُ، وَتَحْتَوِي عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ لِلسُّلْطَةِ، فَإِذَا جَرَى مِمَّنْ هَذَا سَبِيلُهُ، فَمَا ذَاكَ

(١) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤١)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ب).

إِلَّا لِأَنَّ الْمَمْلَكَةَ لَمْ يُشَدَّ أَرْكَانُهَا وَلَمْ يَقَوْ سُلْطَانُهَا^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمَلِكَ مِمَّا لَوْ خُوطِبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: تَجْرِي فِي مَمْلَكَتِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ لِتَغْيَرِ بِذَلِكَ، وَعَدَّ ذَلِكَ وَقِيعَةً مِنْ قَائِلِهِ، وَهَذَا فِيمَنْ يَنْسِبُ مَنْ يَتَصَدَّى لِلْمَلِكِ مِمَّا إِلَى الْقُصُورِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَعْجَزُ الْعَجْزِ، فَكَيْفَ الْقَوْلُ فِيمَنْ يَنْسِبُ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِلَى الْقُصُورِ عَنِ الْمُرَادِ؟!

وَتَمَسَّكَ الْأُئِمَّةُ بِكَلِمَةِ شَائِعَةٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامِ وَالْخَاصِ فِي عَرْضِ الْكَلَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ قَائِلُونَ بِهَذَا؛ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ مُرَادِهِ بِطَرِيقِ الْإِلْجَاءِ^(٣).

قِيلَ لَهُمْ: أَتُجَوِّزُونَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُجْبَرَ الْخَلْقُ عَلَى الْإِيمَانِ وَيَضْطَرُّهُمْ إِلَيْهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا نُجَوِّزُهُ؛ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ؛ إِذْ لَا يُنْتَفَعُ بِمِثْلِ هَذَا الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّهُ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا﴾ [غَافِرٌ: ٨٥]، وَلَوْ سَمَحَتْ أَنْفُسُهُمْ بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ قُبْحَهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَبِيحَ، فَلْيَتَّسِعُوا صَدْرًا بِأَنَّهُ يُرِيدُ جُمْلَةَ الْكَائِنَاتِ خَيْرَهَا وَشَرَّهَا. ثُمَّ نَقُولُ: فَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِلْجَاءِ لَا يُرِيدُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ عِنْدَكُمْ^(٤)، وَالَّذِي يُرِيدُهُ مِنْ حُصُولِ الْإِيمَانِ مِنْ عِبَادِهِ اخْتِيَارًا لِيَنْفَعَهُمْ بِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمُ الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الْإِلْجَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ فَإِنَّهُمْ يُفَسِّرُونَ الْإِلْجَاءَ بِإِظْهَارِ آيَاتٍ هَائِلَةٍ كَمَا قَالَ: ﴿إِنْ شَاءَ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٤]، وَهَذَا أَقْصَى مُتَمَسِّكِهِمْ فِي فِعْلِ الْإِلْجَاءِ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ فِي جُمْلَةِ الْكُفْرَةِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١١].

(١) انظر هذا المثال من كلام الأشعري في اللمع (ص ٤٨)، والإبانة (ص ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨)، والباقلاني: التمهيد (ط: بيروت) (ص ٣١٩).

(٢) انظر هذا الدليل على عموم تعلق الإرادة في: الأشعري: الإبانة (ص ١٦٣)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٣/ب).

(٣) انظر: الجواب عن اعتماد المعتزلة على الإلجاء في: اللمع (ص ٥٣)، والتمهيد (ط: بيروت) (ص ٣١٨)، وشرح المقاصد (٢٧٥/٤).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٧٢/٨).

وَقَالَ: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: ٣٥]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْآيَاتِ لَا تَجُرُّ إِلَى هُدًى، وَلَا تَصُدُّ عَنْ رَدًى، فَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنَّ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْعَتَاةِ وَالْمَرَدَّةِ غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقْوَةُ؛ فَلَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِلْجَاءَ لَا يَسْلُبُ الْاِقْتِدَارَ عِنْدَ الْخُصُومِ، وَالْمُلْجَأُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّ مَا أُلْجِيَ إِلَيْهِ^(١).

وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ كَفَرَ فِي حَيَاتِهِ، وَسَيَكْفُرُ فِي الْآخِرَةِ وَيَقُولُ فِي فُقَرَاءِ الصَّحَابَةِ: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾^(٢) [الأخفاف: ١١].

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِلْجَاءُ يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْهُدَى، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: فِي مَقْدُورِ اللَّهِ لُطْفٌ، لَوْ فَعَلَهُ لَأَمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ طَوْعًا؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السَّجْدَةُ: ١٣].

وَقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرَّعْد: ٣١]، وَإِنَّمَا يَكُونُونَ مُهْتَدِينَ حَقًّا لَوْ آمَنُوا طَوْعًا.

وَقَالَ: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وَأَصْحَابُنَا يَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(٣)؛ وَالْمَعْنَى: وَمَا شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ لَا يَكُونَ؛ وَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ التَّمَدُّحَ، وَلَمْ يُرِيدُوا تَخْصِيصَ كَلَامِهِمْ بِضَرْبِ دُونَ ضَرْبٍ.

فَإِنْ عَارَضُونَا بِقَوْلِ السَّلَفِ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ»؛ قَالُوا: وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَكْرَهُ الْفَوَاحِشَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإِسْرَاء: ٣٨].

قُلْنَا: مَا تَمَسَّكْنَا بِهِ كَلِمَةً شَائِعَةً مُسْتَفِيضَةً، صَادِرَةٌ عَنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِ، [١٥٧/ب]، وَالَّذِي تَمَسَّكْتُمْ بِهِ إِنَّمَا يَنْقُلُهُ الْآحَادُ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٩٥/١١)، (٣١٧/١٢).

(٢) لم أقف عليه في مظانه من مصادر التفسير بالمأثور وأسباب النزول.

(٣) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٥/ب).

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ شُيُوعَهُمَا، فَالْوَجْهُ أَنَّ لَا يُحْمَلَا عَلَى التَّنَاقُضِ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ نِسْبَةَ الْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ إِلَى الزَّلَلِ؛ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: «مِمَّا كَرِهَ اللَّهُ»: مِمَّا ذَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَنَهَى عَنْهُ؛ فَإِنَّ مَنْ كَرِهَ شَيْئًا؛ نَهَى عَنْهُ، وَذَمَّ عَلَيْهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] أَيْ: مَذْمُومًا، مِنْهُيَّا عَنْهُ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ؛ كَمَا يُحْمَلُ الْأَسْفُ عَلَى مَعْنَاهُ مِنَ الْغَضَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا عَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥]؛ وَتُحْمَلُ الرَّحْمَةُ عَلَى النِّعْمَةِ أَوْ إِرَادَةِ النِّعْمَةِ، وَتُحْمَلُ الْمَحَبَّةُ عَلَى إِبْثَاتِ مَنْزِلَةِ شَرِيفَةٍ لِلْمَحْبُوبِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَبَّ شَيْئًا عَظَّمَهُ.

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ أَنْ قَالُوا: أَجْمَعَ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمَدْيُونَ الْمُوسِرَ إِذَا قَالَ لِمُسْتَحِقِّ الدِّينِ: وَاللَّهِ لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَلَا تَنْعَقِدْ لَهُ يَمِينٌ، وَإِذَا انْقَضَى الْيَوْمُ الْمَعْنِيُّ لِلْقَضَاءِ، وَلَمْ يَفِ بِقَوْلِهِ، لَا يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ^(١).

وَعِنْدَ الْخُصُومِ: الرَّبُّ - تَعَالَى - يَشَاءُ قَضَاءَهُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَمْرُهُ بِهِ، وَأَوْجَبُهُ عَلَيْهِ، وَيَكْرَهُ الْمُطْلَ؛ فَقَدْ شَاءَ اللَّهُ قَضَاءَهُ، فَهَلَّا انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ؟!

كَمَا أَنَّهُ لَوْ عَلِقَ قَضَاءُ دِينِهِ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ، ثُمَّ شَاءَ زَيْدُ الْقَضَاءِ، وَلَوْ فَرَضَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَقْضِ، كَانَ حَائِثًا، وَلَوْ اسْتَبْهَمَتْ مَشِيئَتُهُ فَلَا يَحْنُثُ، وَهَذَا مِمَّا يَعْظُمُ وَقَعُهُ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي ذَلِكَ وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ أَجُوبَتُهُمْ.

فَقَالَ الْكُعْبِيُّ: مَعْنَاهُ: لَا أَقْضِيَنَّ حَقَّكَ غَدًا، إِنْ أَبْقَانِي اللَّهُ وَمَكَّنَنِي مِنْهُ.

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي نَفْيِ الْإِرَادَةِ^(٢)، وَهُوَ تَحَكُّمُ مَحْضٍ؛ فَإِنَّ الْمَشِيئَةَ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى إِجْمَاعًا، فَلَا يَسُوعُ حَمْلُهَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ، وَالْحَالِفُ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ مِنَ الْأَدَاءِ، غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْضِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْنُثَ عَلَى قَوْلِ الْكُعْبِيِّ، وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: مَعْنَى الْكَلَامِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَلْجَأَنِي إِلَيْهِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ تَعَرُّضٌ لِلْإِلْجَاءِ وَلَا لِلَاخْتِيَارِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، ثُمَّ شَاءَ اخْتِيَارًا، وَلَمْ يَقْضِ الْحَالِفُ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ مَشِيئَتِهِ عَلَى إِرَادَةِ

(١) هذا الإجماع حكاه ابن عبد البر في التمهيد (١٤ / ٣٧٣).

(٢) انظر: البغدادى: الفرق بين الفرق (ص ١٨٢).

الإلجاء؛ لأنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ قَصْدَ الإِلْجَاءِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ؟
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا قُضِيَ حَقُّكَ غَدًا طَائِعًا مُخْتَارًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
فَلَا يَحْنُثُ إِذَا انْقَضَى الْوَقْتُ الْمُؤَقَّتُ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ قَيَّدَ قَضَاءَهُ بِالْإِخْتِيَارِ.
وَلَمَّا عَلِمَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ضِيقَ الْمَخْرَجِ فِيمَا أَلْزَمُوهُ، سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ؛ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْنَا
التَّعَرُّضُ لِذِكْرِ مَعْنَى قَوْلِ الْحَالِفِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنَّا نَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ
مَوْضُوعَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ لِتَحِلَّةِ الْإِيمَانِ، وَمَنْعِهَا عَنِ الْإِنْعِقَادِ، وَلَا اغْتِرَاضَ عَلَى الشَّارِعِ فِيمَا
حَكَمَ بِهِ^(١).

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ رحمته الله: « وَهَذَا أَمْثَلُ قَوْلٍ قَالُوهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَالَّذِي يُوضِّحُ
ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحِنْثَ لَا يَتَحَقَّقُ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ، فَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى
أَن قَوْلَهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَيْسَ مِنَ الْمُجْمَلَاتِ الَّتِي لَا يُتَعَرَّضُ لِمَعَانِيهَا، وَمَنْ ادَّعَى إِجْمَالًا فِيمَا
اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى بَيَانِهِ كَانَ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ »^(٢).

قَالَ^(٣): « وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَيْ: إِنْ شَاءَ لُطْفًا يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ
اخْتِيَارًا، فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ وَلَمْ يَقَعِ الْأَدَاءُ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ لُطْفٌ يَقَعُ عِنْدَهُ الْأَدَاءُ،
فَلَمْ يَحْنُثْ لِذَلِكَ »^(٤).

وَهَذَا إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى فَاسِدٍ، وَأَصْلُهُ فِي اللَّطْفِ، وَسَرَدٌ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ.
ثُمَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ تَصَدَّرُ عَنِ الْغَرِّ الْغَبِيِّ؛ الَّذِي لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ مَعْنَى اللَّطْفِ عَلَى مَوْضِعِ
أَصْلِ الْمُعْتَزَلَةِ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ اللَّفْظِ الْعَامِّ عَلَيْهِ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ أَنْ قَالَ: « مَنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَهُوَ مُتَمَنَّ،
وَمَا قَالَهُ الْمُعْتَزَلَةُ مِنْ أَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ مِنْ عَبْدِهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - تَمَنٍّ مَحْضٍ،
وَلَا يَجُوزُ التَّمَنِّي عَلَى اللَّهِ بِالْإِجْمَاعِ »^(٥).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) هذا من كلام أبي المعالي في كتابه الشامل؛ انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦ / أ).

(٣) القائل هنا هو أبو هاشم الجبائي.

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦ / أ).

(٥) انظر: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦ / ب).

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « التَّمَنِّي يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ: لَيْتَ مَا لَمْ يَكُنْ كَانَ، أَوْ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ »^(١).

قُلْنَا: نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الصَّامِتَ يَتَمَنَّى، كَمَا أَنَّ النَّاطِقَ يَتَمَنَّى، فَبَطَلَ رَدُّهُ إِلَى الْقَوْلِ^(٢).

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤، الجمعة: ٦]: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَاهُ: تُرِيدُوهُ [١٥٨/أ].

شَبَّهَ الْمُفْتَزِلَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ^(٣):

قَالُوا: كُلُّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ مَرِيدٌ لَهُ؛ إِذْ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - عَبْدَهُ بِالطَّاعَةِ، ثُمَّ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ وَطَلِبِهَا مِنَ الْمَأْمُورِ وَبَيْنَ كَرَاهِيَةِ وَقُوعِهَا جَمْعٌ بَيْنَ نَقِضَيْنِ؛ بِمِثَابَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: آمُرُكَ بِكَذَا وَأَكْرَهُ مِنْكَ فِعْلَهُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: آمُرُكَ بِكَذَا وَأَنْهَكَ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ يَقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ مَرِيدٌ وَقُوعَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا لِلإِيمَانِهِمْ وَإِنْ عَلِمَ كُفْرَهُمْ.

قُلْنَا: مُعْوَلُكُمْ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَأْمُورٍ بِهِ مُرَادٌ لِلْأَمْرِ، وَكُلٌّ مِنْهُيَّ عَنْهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّاهِي، وَنَحْنُ نُرِيدُ الْآنَ أَنَّ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ بُطْلَانَ مُعْوَلُكُمْ، فَإِنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ الْأَمْرُ مِنَّا بِالشَّيْءِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ وَقُوعَهُ، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

مَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: « لَوْ أَنَّ نَبِيًّا أَخْبَرَ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ وَقَالَ: إِنَّكَ لَوْ أَمَرْتَ وَلَدَكَ بِخَمْسٍ خِلَالَ وَاقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ، عَصَاكَ، وَلَوْ أَمَرْتَهُ بِعَشْرِ خِلَالَ، ثُمَّ حَطَطْتَ عَنْهُ خَمْسًا، لَأَطَاعَكَ فِي الْخَمْسِ الْبَاقِي، وَإِنَّمَا غَرَضُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الطَّاعَةُ فِي الْخَمْسِ، فَأَمَرَ وَلَدَهُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ عَلَى قَصْدٍ حَطَّ خَمْسٍ مِنْهَا، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْأَمْرُ بِالْخِلَالِ الْعَشْرِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ مِنْهَا إِلَّا خَمْسًا؛ فَثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يُقَارَنُ الْإِرَادَةُ^(٤).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٧/٦)، ومسائل الخلاف (ص ٣٦٦)، وأيضًا: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٦/ب).

(٢) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) انظر هذا المبحث في: الأشعري: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٣).

(٤) انظر هذا المثال في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٩٧)، من غير نسبته إلى أبي الحسن الأشعري.

وَفِي حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمَرَ نَبِيَّنَا ﷺ بِخَمْسِينَ صَلَاةً، ثُمَّ لَمْ يُرَدْ مِنْهَا إِلَّا الْخَمْسُ^(١)؛ كَمَا فِي الْخَبَرِ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مَلَكَ عَبْدًا، فَاتَّهَمَهُ سُلْطَانُ الْبَلَدِ أَنَّهُ قَصَدَ بِجَمْعِهِمْ تَشْوِيشَ الْمَمْلَكَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ يَضْرِبُ عَبِيدَهُ وَيُجْهِدُهُمْ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى الْمَلِكِ فَأَخْضَرَهُ الْمَلِكُ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَوَبَّخَهُ فَاعْتَذَرَ عَمَّا مِنْهُ صَدْرًا، وَقَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَنِي فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَيَّ كَلَامِي، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمَلِكُ، فَيَأْمُرُ عَبِيدَهُ فِي مَجْلِسِ الْمَلِكِ بِأَمْرٍ وَيَقُولُ لَهُمْ: افْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ، فَلَا نَسْتَرِيبُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنَّهُ لَا يُرِيدُ طَاعَتَهُمْ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ امْتِحَانٌ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهُ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الْآنَ مُرَاعِمَةٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْعَبِيدَ عَلِمُوا عَلَى اضْطِرَارٍّ أَنَّ سَيِّدَهُمْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ بِخَضْرَةِ الْمَلِكِ أَمْرًا، وَهَذَا مُسْتَتَبٌ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَمُنْكَرُهُ جَاوِزٌ لِلْحَقِيقَةِ؛ إِذْ يُسَوِّغُ لِلْقَائِلِ أَنْ يَدَّعِيَ مِثْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ أَمْرٍ حَتَّى يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي أَوْامِرِ اللَّهِ لِلْكَفَّارِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي عِلْمِهِ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقِيٍّ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عُذْرَ الرَّجُلِ لَا يَتَمَهَّدُ عِنْدَ الْمَلِكِ إِلَّا بِأَنْ يُوجِبَ عَلَى عَبِيدِهِ أَمْرًا جَزْمًا، ثُمَّ أَنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَهُ، فَمَا لَمْ يَأْتِ بِمَا يَقْتَضِي إِجَابًا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، ثُمَّ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْمُخَالَفَةُ لَا يَكُونُ عُذْرًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَجَدَ مِنْهُ صُورَةُ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ لَيْسَ يَجْدُ فِي نَفْسِهِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ، فَإِنَّهُ عَلَى خِيفَةٍ لَوْ أُطِيعَ.

قُلْنَا: وَلَوْ قِيلَ لَكُمْ: إِنَّهُ لَا يَجْدُ الْأَمْرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْامِرِ اقْتِضَاءَ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يُطَاعُ، فَمَا جَوَابُكُمْ عَنْهُ؟

ثُمَّ قَوْلُهُ: افْعَلْ - مَعَ مَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْقَرَائِنِ - تَرْجَمَةٌ لِلْإِجَابِ الْهَاجِسِ فِي النَّفْسِ، سَوَاءً أَرَادَ الْامْتِثَالَ أَوْ لَمْ يُرَدْ، وَلَقَدْ ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ دُونَ أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَرَيْنَاكُمْ

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (ح ٧١١٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، (ح ٢٦٥)، والحديث أخرجه البخاري من حديث مالك بن صعصعة ؓ في كتاب المناقب، باب المعراج، (ح ٣٧٣٠).

(٢) انظر هذا المثال في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٤، ٢٤٥)، والآمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٤٨٧، ٤٨٨).

صُورَةٌ وَاحِدَةٌ يُقَارَنُ فِيهَا الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، فَقَدْ بَطَلَ دَعْوَاكُمْ، وَلَا يَنْفَعُكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْلِيلُ الْبَعْضِ؛
بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا بَطَلَ مَا ادَّعَيْنَاهُ لِكَذَا وَكَذَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْهَى عَمَّا يَأْمُرُ بِهِ فَرَقًا وَخَوْفًا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا.

قُلْنَا: كَمَا أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُسَوِّغُ جَمَعَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُسَوِّغَ
الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ الْأَمْرُ الْإِرَادَةُ، إِذَا عَلِمَ الْأَمْرُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَكُونُ، فَالرَّبُّ
سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَالِمُ بِأَنَّ مُعْظَمَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يُطِيعُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَا عَلِمَ اللَّهُ
أَنَّهُ يَكُونُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ - فَإِنَّهُ يُرِيدُهُ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ - فَإِنَّهُ لَا يُرِيدُهُ، وَإِنْ أَمَرَ بِهِ لَعَلِمَهُ بِأَنَّهُ
[١٥٨/ب] لَا يَكُونُ.

وَمَا قُلْنَا أَوْلَى؛ فَإِنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ إِرَادَةُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، هَذَا مِمَّا يَبْعُدُ
تَصْوِيرَهُ لِلْعَاقِلِ لَوْ أَنْصَفَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّ عَبْدَهُ لَا يَفْعَلُ مَا أَمَرَهُ بِهِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَوْ أَمَرَهُ
بِشَيْءٍ، وَيُرِيدُ امْتِثَالَهُ الْمَأْمُورَ، لَسَفِهَ عَقْلُهُ، وَبَطَلَتْ حِكْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ تَجْهِيلَ نَفْسِهِ، وَتَكْذِيبَهُ
فِي خَبَرِهِ.

وَنَقُولُ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ يَتَضَمَّنُ إِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالنَّهْيُ يَتَضَمَّنُ كَرَاهِيَةَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ،
فَلَوْ أَمَرَ اللَّهُ الْمُكَلَّفِينَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ نَهَاَهُمْ عَنْهُ، فَقَدْ صَارَ مَا كَانَ مَأْمُورًا بِهِ مَنْهِيًّا عَنْهُ، وَوَجَبَ أَنْ
يَكُونَ كَارِهًا لِمَا أَرَادَهُ، وَقَدْ قَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ شَيْئًا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكْرَهُهُ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ
مَا يُرِيدُهُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْبَدَاءُ؛ فَثَبَتَ أَنَّ حَقِيقَةَ النِّسْخِ تَهْدِمُ عَلَيْهِمْ مَا بَنَوْهُ^(١)؛ وَلِهَذَا قَالُوا:
لَيْسَ النِّسْخُ رَفْعًا لِلْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَبْيِينُ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ^(٢).

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٤٥، ٢٤٦)، وانظر الجواب عن هذه الشبهة في: غاية المرام (ص ٣٥٨).

(٢) المعروف في مذهب المعتزلة، الذي توافروا على القول به: أن النسخ عندهم: «إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة
شرعية بدليل آخر شرعي، على وجه لولاه لثبت ولم يزل مع تراخيه عنه» انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد
(١٦/٩٤، ٩٥) وفيه إحالة هذا القول إلى العمد في أصول الفقه للقاضي، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٨٤)،
ومتشابه القرآن (١/١٠٣)، وأبو الحسين البصري: المعتمد (١/٣٩٥) وفيه حكاية هذا القول عن أبي هاشم الجبائي =

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ خَلَطُ النَّسخِ بِالتَّخْصِصِ^(١).

فَنَقُولُ لَهُمْ: مِنْ أَضْلِكُمْ أَنْ تَأْخِرَ الْبَيَانَ عَنْ مَوْرِدِ اللَّفْظِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ^(٢)، فَلَوْ كَانَ النَّسخُ ذَلِكَ لَمَا اسْتَأْخَرَ عَنِ اللَّفْظِ، فَلَمَّا لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ فِي النَّسخِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ لَا يُؤَخَّرُ^(٣)، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّسخَ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْبَيَانِ لِلْمَنْسُوخِ وَالتَّخْصِصِ لِمُدَّتِهِ؛ بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُجَدَّدٌ^(٤).

وَمِمَّا يُتَمَسَّكُ بِهِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُ: أَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ إِسْمَاعِيلَ أَوْ إِسْحَاقَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامَ - وَلَمْ يُرَدْ ذَلِكَ مِنْهُ^(٥).

= (١/ ٣٩٧)، خلافاً لما حكاه عنهم القاسم بن محمد من تفسير النسخ ببيان مدة انتهاء الحكم؛ انظر الأساس في عقائد الأكياس (ص ١٥٧).

ومن الغريب أن نجد الجويني - مع ما سبق حكايته عن المعتزلة - ينسب إليهم القول بأن النسخ ببيان انتهاء مدة الحكم لا رفع له؛ كما في: الإرشاد (ص ٢٤٦، ٣٣٩) وذكر أن إليه ميل بعض أئمة الأشاعرة، والشامل؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٧/ ب) وتابعه عليه تلميذه الأنصاري ها هنا، وكذلك في شرح الإرشاد (ل ١٧٠) وفيه حكى النزاع في تفسير النسخ: هل إزالة ورفع للحكم، أو بيان انتهاء مدة العمل به، هذا كله مع تصريح البغدادي بأن معنى النسخ عند الأصحاب: «بيان انتهاء مدة العبادة» أصول الدين: (٢٢٦)، وانظر النسخ عند الأصوليين والاختلاف فيه في: التقريب والإرشاد (٧٦/ ٣)، والبرهان (١٢٩٣/ ٢)، والمستصفى (١٠٧/ ١)، وأصول السرخسي (٥٤/ ٢)، والمحصول (٤٢٣/ ٣/ ١)، وشرح تنقيح الفصول (ص ٣٠١)، والشيرازي: اللمع (ص ٣١)، والإبهاج (٢/ ٢٤٦).

(١) انظر في الفرق بين التخصيص والنسخ: التقريب والإرشاد (٧٦/ ٣)، والبحر المحيط للزركشي (٣٢٧/ ٤)؛ حيث ذكر الفرق بينهما من ثمانية عشر وجهاً، وروضة الناظر (ص ٧٢)، والمحصول (٩/ ٣/ ١)، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (٣٠٠/ ١)، والعدة في أصول الفقه (٧٧٩/ ٣)، والإبهاج (١١٩/ ٢).

(٢) انظر منع المعتزلة تأخير البيان إلى وقت الحاجة في: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ص ٤٢٩).

(٣) لأبي الحسين البصري - وهو شيخ أصولي المعتزلة بعد القاضي عبد الجبار - تفصيل في مسألة تأخير البيان إلى وقت الحاجة: حيث «منع من تأخير البيان فيما له ظاهر وقد استعمل في خلافه، وزعم أن البيان الإجمالي كاف فيه، وجوز تأخير البيان فيما ليس له ظاهر إلى وقت الحاجة» انظر: جمال الدين الحلي: مبادئ الوصول إلى علم الأصول (١٦٦)، وهذا يجعل القول بإجماع المعتزلة على منع تأخير البيان إلى وقت الحاجة مما لا تطمئن إليه النفس، يضاف إلى هذا أن أبا الحسين حكى عن أبي علي وأبي هاشم الجبائين وعن القاضي عبد الجبار أيضاً القول بجواز تأخير بيان الأمر دون الخبر عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة؛ انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد (٣٤٢/ ١).

(٤) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/ أ).

(٥) انظر هذا الدليل عند الأشاعرة في: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٢١)، والإرشاد (ص ٢٤٦، ٢٤٨)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٩٨/ ب).

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا حَقِيقِيًّا، بَلْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ فَحَسِبَ.

قُلْنَا: فَلِمَ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: ﴿يَتَأْتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢]؟

قَالُوا: لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَسِبَهُ أَمْرًا.

قُلْنَا: هَذَا إِزْرَاءٌ عَظِيمٌ بِالْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - وَسُوءٌ ظَنٌّ بِهِمْ فِيمَا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ أَوْ بَلَّغُوهُ إِلَى الْأُمَّةِ وَشَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَكَيْفَ يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ أَنْ يَقْصِدَ ذَبْحَ وَلَدِ زَكِيٍّ طَاهِرٍ، مِنْ غَيْرِ أَمْرِ صَرِيحٍ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِهِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أَمْرٌ بِمُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ، وَذَلِكَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الرِّبْطِ وَالشَّدِّ، وَصَرَعهَ لِلْجَبِينِ، وَإِمْرَارِهِ الشَّفْرَةَ عَلَى الْحَلْقِ.

قُلْنَا: هَلْ عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ذَلِكَ، أَمْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَ حُثَالَةُ الْمُعْتَزِلَةِ؟! وَهَذَا سُوءٌ ظَنٌّ بِالْأَنْبِيَاءِ؛ فِيمَا شَرَّعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ وَبَلَّغُوا.

وَإِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ حَقِيقَةَ الْمَأْمُورِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَلَاءً مُبِينًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٧]؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الذَّبْحُ، فَلَا مَعْنَى لِلْفِدَاءِ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مَا فَعَلَهُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ: أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِهَا قِيلَ لَهُ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٥].

قُلْنَا: لَمْ يَقُلْ حَقِيقَةَ الرَّؤْيَا، بَلْ قِيلَ صَدَقْتَ يَعْنِي: اعْتَقَدْتَ صَدَقَهَا.

ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا الَّذِي قُلْتُمْ خِلَافَ نَصِّ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٢].

وَصَارَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ أَمْرٌ بِذَبْحِ الْوَلَدِ حَقِيقَةً، وَقَدْ فَعَلَ مَا فِي وَسِعِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مُنِعَ مِنْ إِمْضَائِهِ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَمَّا هَمَّ بِإِمْرَارِ الشَّفْرَةَ عَلَى الْحَلْقِ، لَاقَى غِرَارَهَا صَفِيحَةً مِنْ نَحَّاسٍ.

قُلْنَا: مَا لَكُمْ نَسِيتُمْ أَصْلَكُمْ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ مَعَ الْمَنْعِ عَنْهُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ذَبَحَ وَلَدَهُ حَقِيقَةً، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ جُزْءًا إِلَّا التَّامَ.

قُلْنَا: هَذَا - أَوَّلًا - خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَثْمَةُ التَّفْسِيرِ، وَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ لَمَا فُديَ بِالْكَبْشِ وَالذَّبْحِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ الذَّبْحَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْإِبَانَةُ مَعَ بَقَاءِ الْحُلُقُومِ مُبَانًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ. ثُمَّ الَّذِي يَحْسِمُ التَّشْغِيبَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَنْ نَقُولَ: مِنْ أَصْلِكُمْ أَنَّ الْقَتْلَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُوجِبٍ مُحَرَّمٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ الْأَمْرُ بِذَبْحِ الْبَرِيِّ الطَّاهِرِ الزَّكِيِّ؟!

فَإِنْ قِيلَ: صِيغَةُ الْإِيجَابِ لَا تَتَمَيَّزُ عَنْ صِيغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ إِلَّا بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ. قُلْنَا: كَلَامُ اللَّهِ عِنْدَنَا لَيْسَ بِصِيغَةٍ وَلَا عِبَارَةٍ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ ذَلِكَ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: صِيغَةُ الْإِيجَابِ تَتَمَيَّزُ عَنْ صِيغَةِ النَّدْبِ وَالْإِبَاحَةِ؛ بِإِرَادَةِ الْإِيجَابِ مِنْ صَاحِبِ الصِّيغَةِ، لَا بِإِرَادَةِ وَقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمُكَلَّفُ يُمَيَّزُ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ بِالْقَرَائِنِ؟!

ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ تَكَلَّفٌ، مَعَ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مَأْمُورُونَ بِالْإِيمَانِ، مَعَ وُرُودِ نُصُوصٍ صَرِيحَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُرَدْ مِنْهُمْ الْإِيمَانُ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ [١/١٥٩] مِنَ الضَّلَالِ، وَقَدْ تَلَوْنَا بَعْضَ هَذِهِ الْآيَاتِ:

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ﴾^(١) ﴿مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزخرف: ٧]، ثُمَّ قَالَ: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢]؛ يَعْنِي: الِاسْتِهْزَاءَ وَالْكَفْرَ، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الحجر: ١٣] الْآيَةَ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧]. وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وَقَوْلُهُ فِي قِصَّةِ غُرُوزَةِ تَبُوكَ حِينَ أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالْخُرُوجِ، فَقَالَ: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، فَلَمَّا تَكَاسَلُوا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ إِرَادَتَهُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَمَا أَرْسَلْنَا».

إِظْهَارِ الْخُضُوعِ: إِنِّي أَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَفْعَلُ مَا تَأْمُرُ، فَثَبَّتَ أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْإِرَادَةِ.
 قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ اقْتِرَانَ الْإِرَادَةِ بِالْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَوْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ فِيمَا
 بَيْنَنَا، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ حَتَّى لَا يُفْعَلَ إِلَّا كَذَلِكَ.
 عَلَى أَنَّهُ: لَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُوَافَقَةً الْإِرَادَةِ، لَكَانَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ مُطِيعًا لِغَيْرِهِ إِذَا فَعَلَ مَا أَرَادَهُ،
 وَغَيْرُ مُطِيعٍ إِذَا فَعَلَ مَا يَكْرَهُهُ، ثُمَّ كُلُّ مُطِيعٍ خَاضِعٍ لِلْمُطَاعِ، وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الرَّبِّ تَعَالَى
 خَاضِعًا؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ^(١).

ثُمَّ قَدْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ فِعْلًا فَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُرِيدُهُ، وَمَوْقِعُهُ لَمْ يَشْعُرْ بِكَوْنِهِ مَرِيدًا
 لَهُ، فَيَسْتَحِيلُ مَعَ ذَلِكَ كَوْنُهُ مُطِيعًا، وَكَذَلِكَ قَدْ يُرِيدُ مِنْ نَفْسِهِ فِعْلًا فَيَفْعَلُهُ، ثُمَّ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ
 أَطَاعَ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الطَّاعَةُ مُتَابِعَةً الْإِرَادَةِ لَكَانَتْ الْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَةً الْإِرَادَةِ.
 فَإِنْ قَالُوا: الطَّاعَةُ مُوَافَقَةُ إِرَادَةِ الْأَمْرِ.

قُلْنَا: قَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَكُمْ: إِنَّ الْأَمْرَ يَتَضَمَّنُ الْإِرَادَةَ بِمَا فِيهِ مُقْنِعٌ.
 ثُمَّ: لَوْ كَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِيقَاعِ مُرَادِهِ طَاعَةً، لَكَانَ مُوَافَقَةُ الْمُرِيدِ فِي إِرَادَتِهِ طَاعَةً
 لِلْمُرِيدِ أَيْضًا، وَاللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مَوْتَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - وَبَقَاءَ الشَّيَاطِينِ، وَلَا يَصِحُّ
 مِنَ الْوَاحِدِ مِنَّا مُوَافَقَتُهُ سُبْحَانَهُ فِي الْإِرَادَةِ لِيَكُونَ مُطِيعًا لَهُ.
 ثُمَّ نَقُولُ: قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَى أَنَّ الطَّاعَةَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ، يُقَالُ: فُلَانٌ مُطَاعُ الْأَمْرِ،
 وَلَا يُقَالُ: مُطَاعُ الْإِرَادَةِ.

فَإِنْ تَمَسَّكُوا بِشِعْرِ مَجْهُولٍ لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ:
 رَبِّ مَنْ أَجَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ
 يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ^(٢)
 وَكُنِّي بِالتَّمَنِّي عَنِ الْأَمْرِ.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٥)، والجويني: الإرشاد (ص ٢٤٩).

(٢) البيت في معجم قواعد العربية باب الميم، يستشهد به الشيخ عبد الغني الدقر على جواز دخول (رب) على
 النكرة، ولم ينسبه لشاعر معين، والبيت عنده:

رَبِّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ
 والبيت استشهد به متكلمو الأشاعرة، انظره في: الأمدي: أبقار الأفكار (٢/ ٤٨١)، وابن الأمير: الكامل في
 اختصار الشامل (ل/ ١٩٩).

عَلَى أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ مُوَافَقَةَ الْمُتَمَنِّي لَيْسَ بِطَاعَةٍ لِلْمُتَمَنِّي.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ الرَّبُّ - تَعَالَى - فَيُعْصَى، وَلَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ نَقِصَةً، جَازَ أَنْ يُرِيدَ وَلَا يَكُونَ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُوجِبُ نَقِصَةً.

قُلْنَا: مَا الْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ؟! وَلَوْ جَازَ دَعْوَى الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، جَازَ دَعْوَى الْفَرْقِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

ثُمَّ نَعَارِضُهُمْ فَنَقُولُ: كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ فَيُعْصَى، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، جَازَ أَنْ يُرِيدَ إِلْجَاءَ عِبَادِهِ إِلَى فِعْلٍ، ثُمَّ لَا يَقَعُ مَا يُرِيدُهُ، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ.

ثُمَّ نَقُولُ: عَدَمُ وَقُوعِ الْمَأْمُورِ بِهِ، إِنَّمَا لَا يُؤَدِّي إِلَى الْقُصُورِ، إِذَا لَمْ يَرِدْ الْأَمْرُ وَقُوعَهُ، وَإِذَا وَقَعَ مَا أَرَادَهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَمَالِ، فَعَدَمُ وَقُوعِهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ.

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ^(١):

قَالُوا: مُرِيدُ السَّفَةِ سَفِيهٌ، وَمُرِيدُ الظُّلْمِ ظَالِمٌ، فَلَوْ كَانَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مُرِيدًا لِلظُّلْمِ وَالسَّفَةِ لَكَانَ ظَالِمًا سَفِيهًا.

قُلْنَا: لَمْ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟!!

وَلَا مُتَمَسِّكَ لَهُمْ إِلَّا الْفَرْعُ إِلَى الشَّاهِدِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَهُمْ شَاهِدًا، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُبَيِّنُوا وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا لَوْ مَكَّنَ عَبِيدَهُ وَإِمَاءَهُ مِنَ الْفُجُورِ، وَأَمَدَّهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْعَتَادِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ مَا أَمَدَّهُمْ بِهِ إِلَّا فِي الْفَسَادِ، لَكَانَ سَفِيهًا، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنَعِهِمْ مِنْ فُجُورِهِمْ وَظُلْمِهِمْ، وَلَوْ قَطَعَ عَنْهُمْ مَا أَمَدَّهُمْ بِهِ لَمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ الْفَسَادُ^(٢).

وَالرَّبُّ ﷻ يَعْلَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْفَجَرَةِ، ثُمَّ هُوَ - مَعَ [١٥٩/ب] الْعِلْمِ بِذَلِكَ - يُقَوِّيهِمْ وَيَزِيدُ فِي عُدَّتِهِمْ، وَيُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا، وَيَعْلَمُ أَنَّ فِي إِمْلَائِهِ لَهُمْ هَلَاكُهُمْ، وَيَتَوَصَّلُونَ بِذَلِكَ

(١) انظر هذا المبحث في: اللمع (ص ٥٨)، والإبانة (ص ١٧٢، ١٧٤)، والتمهيد (ط: بيروت)، (ص ٣٢١)، والإرشاد (ص ٢٤٩)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٥)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٩٩/ب).

(٢) انظر هذا المثال عند أبي الحسن الأشعري في (ص ٥٨، ٥٩).

إِلَى شَتَمِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام وَتَخْرِيبِ الْمَسَاجِدِ، ثُمَّ لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ.

وَكَذَلِكَ نَسْمَعُ مَا يَقُولُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي كِتَابِهِمْ؛ مِنَ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ الْحَقِّ، وَالْوَقِيعَةِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ، وَالخَوْضِ فِي صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ؛ بِمَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، ثُمَّ يَنْهَى الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُمْ بَعْدَ آدَاءِ الْجِزْيَةِ لَهُمْ.

وَلَوْ كَانَ إِرَادَةُ السَّفَهِ سَفَهًا، لَكَانَ الْإِعَانَةُ عَلَى السَّفَهِ سَفَهًا، وَتَخْلِيَةُ السَّفِيهِ وَالسَّفَه - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنْعِ - سَفَهًا.

وَكُلُّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُمْ مِنْ اعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَلَوْ كَانَ مَرِيدُ السَّفَهِ سَفِيهَاً، لَكَانَ مَرِيدُ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ مُطِيعًا وَعَابِدًا.

ثُمَّ نَقُولُ: لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ شَاهِدًا أَنَّ مَرِيدَ السَّفَهِ سَفِيهَاً، فَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ إِرَادَةِ السَّفَهِ، فَمِنْ حَيْثُ ارْتَكَبَ مَا نَهَى عَنْهُ صَارَ سَفِيهَاً.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ: «إِنَّمَا يَتَّصِفُ بِالسَّفَهِ وَيَقْتَضِيهِ الْمُحَدَّثُ، فَأَمَّا الْقَدِيمُ - سُبْحَانَهُ - فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِرَادَةُ اللَّهِ أَرْزَلِيَّةٌ؛ فَلَا يُوصَفُ بِالسَّفَهِ وَلَا بِضِدِّهِ، وَالْإِرَادَةُ الْحَادِثَةُ تَتَّصِفُ بِذَلِكَ^(١).

وَالْوَاحِدُ مِمَّا لَوْ اكْتَسَبَ عُلُومًا بِالْفَوَاحِشِ، صَارَ سَفِيهَاً، وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا نَهَاهُمْ عَنْ فِعْلٍ، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، ثُمَّ يُرِيدُ وَقُوعَهُ مِنْهُمْ كَانَ قَبِيحًا. قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟ وَلَا مَفْزَعٌ لَهُمْ إِلَّا الشَّاهِدُ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمَا بِأُمُورٍ:

مِنْهَا: أَنَا نُهِنَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا قَالُوهُ يَبْطُلُ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُمْ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ، وَإِذَا لَمْ يُبَعَّدْ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ الْعِلْمِ، لَمْ يُبَعَّدْ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا مَعَ إِرَادَةِ وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، وَهُوَ ﷻ خَلَقَ فِيهِمْ شَهْوَةَ الزَّنا وَالْحَسَدِ وَالْبُخْلِ وَالْكِبْرِ وَالْغَضَبِ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ، وَيُرِيدُهَا مِنْهُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ بِالْكَفِّ عَنْهَا وَيَنْهَاهُمْ عَنْ الِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا.

(١) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٤).

(٢) انظر: الأشعري: الإبانة (ص ١٧٣).

فَصُلِّ فِي مُتَعَلِّقَاتِهِمْ مِنْ ظَوَاهِرِ الْكِتَابِ^(١):

فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: مَا قَدَّمَاهُ مِنْ طَرِيقَةٍ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الرِّضَا وَالْإِرَادَةِ؛ قَالُوا: مَعْنَاهُ: لَا يَقْبَلُ مِنْ عِبَادِهِ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ عِنْدَهُ مَوْقِعَ الْإِجْرَاءِ؛ بَلْ يَذُمُّهُمْ عَلَيْهِ وَيَلْعَنُهُمْ وَيُعَاقِبُهُمْ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مِنْ تَخْصِيصِ الظَّاهِرِ، قَالَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُفْرَ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ مِنْهُمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ أَضَافَ الْعِبَادَةَ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ إِلَّا الْخَوَاصَّ مِنْهُمْ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّخْصِيصِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الْآيَةَ.

وَقِيلَ: لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ: دَيْنًا لَهُمْ وَشَرْعًا.

وَمَنْ أَرَادَ مِنَّا شِرَاءَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ، فَشَاوَرَ صَدِيقَهُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا الصَّدِيقُ يَعْلَمُ بِمَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ عَيْبًا، فَيَقُولُ لَهُ: أَنَا لَا أَرْضَى لَكَ هَذَا؛ يَعْنِي: أَنَّ لَهُ عَيْبًا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَسَتَنْدَمُ عَلَى شِرَائِهِ.

فَلِذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؛ فَإِنَّهُ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، كَثِيرُ الْمَضَرَّةِ، سَيِّئُ الْمَغَبَّةِ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنٌ.

وَلَقَدْ ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «مُرَادُ اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يُطِيعُوهُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَمَنِ الَّذِي حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُرَادِهِ».

(١) انظر هذا المبحث في: الإرشاد (ص ٢٥٠، ٢٥٤)، ونهاية الأقدام (ص ٢٥٨)، والكامل في اختصار الشامل: ل.

وَفِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَرَادَ [١/١٦٠] اللَّهُ أَنْ لَا يُعْصَى لَمَا خَلَقَ إِبْلِيسَ»^(١).

وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧].

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ كَمَا يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، يُرِيدُ أَيْضًا مِنَ الْيَهُودِ أَنْ يُرِيدُوا إِيمَالَةَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْحَقِّ، فَكَانَ كَمَا أَرَادَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]: إِنَّمَا وَرَدَ فِي التَّرْخِيصِ فِي الْإِفْطَارِ بِعُذْرِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ، وَذَلِكَ هُوَ الْيُسْرُ الَّذِي يُرِيدُهُ اللَّهُ بِهِمْ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: يُرِيدُ بِكُمْ خِلَافَ الْعُسْرِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْقَدِيمَةَ لَا تُوصَفُ بِالنَّفْيِ. فَإِنْ قَالُوا: اللَّفْظُ عَامٌّ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

قُلْنَا: إِجْمَاعُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ أَقْوَى دَلِيلٍ فِيهِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: الْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا فِي الْبَاقِي، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ^(٢)، هَذَا لَوْ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّ الْيُسْرَ وَالْعُسْرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَامَّةِ.

وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - فِي خِطَابِهِ لِلَّذِينَ أَخَذُوا الْفِدَاءَ مِنْ أَسَارَى بَذِرَ -: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] يَعْنِي: ثَوَابَهَا إِنْ صَبَرُوا عَنْ مُفَادَاةِ الْأَسَارَى.

قُلْنَا: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ إِرَادَةِ الثَّوَابِ لَهُمْ عَلَى شَرْطِ مَعْلُومٍ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ أَرَادَ عَرَضَ الدُّنْيَا لَهُمْ، لَمَا قَالَ لَهُمْ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، وَلَكِنَّهُ عَاتَبَهُمْ عَلَى إِثَارِهِمْ عَرَضَ الدُّنْيَا، عَلَى التَّعَفُّفِ الَّذِي يَعْقِبُهُ ثَوَابٌ عَظِيمٌ، وَدَعَاَهُمْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ، إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَوْ كَانَ قَدْ نَهَاَهُمْ عَنْ أَخْذِ الْفِدَاءِ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ.

(١) حديث حسن: عزاه ابن كثير (٥٣٩/١) إلى البزار في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال بعده: «قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية: هذا حديث موضوع مخلق باتفاق أهل المعرفة»، وانظر الحديث في: عبد الله بن أحمد: السنة (٤٢٥/٢)، المنفردات والوحدان للإمام مسلم (١١٩) ح (٢١٠)، كتاب القدر للفريابي (ص ١٩٤)، مسند الشاميين: (ح ١٢١٤)، الأسماء والصفات: (ح ٣٢٦)، الاعتقاد: (ح ١١١)، الشريعة: (ح ٣٢٧، ٥٢٦)، كشف الخفا (٥٤٣/٢). والحديث حسنه العلامة الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٥/٤)، وناقش حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على الحديث بالوضع.

(٢) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (٢٥٦/١).

وَعِنْدَ الْخَصِمِ: إِنَّمَا يُرِيدُ لَهُمْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ عِنْدَ الطَّاعَةِ، وَلَا طَاعَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غَافِرٌ: ٣١]، وَ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٠٨].

قُلْنَا: مَعْنَاهُ: لَا يَظْلِمُهُمْ، وَلَا يَفْعَلُ فِعْلًا يَكُونُ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَظْلِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٥٣].

وَقَالَ: ﴿عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الإِسْرَاءِ: ٥]؛ أَيُّ: فَطَافُوا الْبِلَادَ، وَقَتَلُوا أَهْلَهَا، وَخَرَّبُوا مَسْجِدَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَدْ نَصَرَ اللَّهُ الرُّومَ عَلَىٰ مَجُوسِ فَارِسَ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الرُّوم: ٣] إِلَىٰ قَوْلِهِ - فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: - ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ④ يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الرُّوم: ٤، ٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النِّسَاء: ١٤٨]؛ مَعْنَاهُ: لَا يُحِبُّ ذَلِكَ شُرْعًا لَهُمْ وَدِينًا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ [الْمَائِدَةِ: ١٠٣]؛ أَيُّ: مَا جَعَلَهُ دِينًا لَهُمْ وَشُرْعًا.

وَيَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٨]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الْأَنْعَام: ١٤٨]، يُونُسُ: ٣٩].

وَبِقَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزُّخْرُف: ٢٠]، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزُّخْرُف: ٢٠].

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: لَوْ تَدَبَّرْتُمْ حَقَّ التَّدَبُّرِ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ: وَأَنْصَفْتُمْ لَعَلِمْتُمْ أَنَّ الْآيَةَ: حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: عِلْمُكُمْ بِأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ، وَمُعْتَقِدِينَ أَنَّ الْكَائِنَاتِ وَاقِعَةٌ عَلَىٰ وَفْقِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَشِيئَةِ فَرَعُ الْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يُصَحِّحْ مَعْرِفَتَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَيْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ وَاقِعَةٌ عَلَىٰ مُقْتَضَىٰ إِرَادَتِهِ؟! وَهَلْ

يَصْدُرُ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الاسْتِهْزَاءِ بِالْمُؤْمِنِينَ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ،
وَالْمُعْتَقِدِينَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَلُّلِ وَالْإِصْرَارِ عَلَى الشُّرْكِ.

وَلَقَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ جِهَةِ آيَاتِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْأُمُورَ بِمَشِيئَةِ
اللَّهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَوْ شَاءَ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا؛ فَاحْتَجُّوا بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ؛ مُتَعَلِّلِينَ وَمُسْتَهْزِئِينَ؛
لِيَذَرُوا [١٦٠ / ب] عَنْ أَنْفُسِهِمْ حُجَّةَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا
ذَلِكَ عَنْ عَقِيدَةٍ خَالِصَةٍ صَحِيحَةٍ؛ وَهَذَا كَتَكْذِيبِهِ الْمُنَافِقِينَ فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهَا
تَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١] وَالشَّهَادَةُ
تَقْتَضِي مَشْهُودًا عَلَيْهِ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١]؛ أَيْ
فِي شَهَادَتِهِمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ؛ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ قَالَ: ﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ
هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الزُّحُرْف: ٢٠]، فَقَدْ كَانُوا يُثْبِتُونَ الْإِلَهَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَعَثَ
مُحَمَّدًا رَسُولًا.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
[يس: ٤٧]؛ مُتَعَلِّلِينَ أَوْ مُسْتَهْزِئِينَ: ﴿ أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ [يس: ٤٧].

وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَمْنَعُ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ - إِذَا زَجَرْنَاهُمْ وَوَبَّخْنَاهُمْ عَلَى فِعْلِهِمْ - أَنْ يَتَعَلَّلُوا
بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ تَمْهِيدًا لِلْعُذْرِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا أُريدَ مِنْهُمْ، كَمَا لَيْسَ لَهُمُ التَّعَلُّلُ بِمَا
عُلِمَ مِنْهُمْ.

وَقَدْ صَارَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا عَبَّرُوا بِالْمَشِيئَةِ عَنِ الْأَمْرِ؛ مَصِيرًا مِنْهُمْ
إِلَى اقْتِرَانِهِمَا فِي الْغَالِبِ؛ فَقَالُوا: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آَبَاؤُنَا وَلَا
حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(١) [النُّحْل: ٣٥]؛ يَعْنُونَ: لَوْ لَمْ يَأْمُرْنَا اللَّهُ بِذَلِكَ لَمَا فَعَلْنَاهُ، وَلَا فَعَلَهُ
آبَاؤُنَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ دَانُوا بِدِينِ آبَائِهِمْ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ آبَاءَهُمْ إِنَّمَا تَلَقَّوْا الدِّينَ مِنَ اللَّهِ.

وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آَبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾، وَقَالَ
سُبْحَانَهُ: ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ [الْأَعْرَاف: ٢٨].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ: أَنَّهُ قَالَ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ

(١) وقع خطأ في نص هذه الآية في الأصل تم إصلاحه.

عَلِمَ فَخَرَجُوهُ لَنَا ﴿ [الأنعام: ١٤٨] ؛ أَي: مِنْ كِتَابٍ، أَوْ خَبَرٍ مَأْثُورٍ ذَالٌّ عَلَى مَا تَدَّعُونَهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِذَلِكَ؟! ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ثُمَّ قَالَ؛ فِي تَأْكِيدِ مَا قُلْنَاهُ: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وَرُبَّمَا يَتَمَسَّكُونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قُلْنَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ خَلَقَهُمُ لِلْجَنَّةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة: ١٣].

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: هَؤُلَاءِ خَلَقْتُهُمْ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً وَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ »^(١).

فَإِنْ قَالُوا: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ.

قُلْنَا: وَكَذَلِكَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ لَامُ الْعَاقِبَةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَالْنَّقْطَةُ ءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، غَيْرَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، الْآيَةُ: يَحْرِمُ قَوْلَهُ فِي الْآيَةِ: الَّتِي تَمَسَّكْتُمْ بِهَا ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ عِنْدَكُمْ التَّمَكِينِ، وَالتَّسْهِيلِ، وَإِزَاحَةَ الْعِلَلِ، وَخَلَقَ الْأَلْطَافِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا امْتِثَالُ الْمَأْمُورِ^(٢)؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وَذَلِكَ نُورٌ يُقْذَفُ فِي الْقَلْبِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدَى بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَهَذَا قَاطِعٌ لَوْ تَدَبَّرْتُمْ.

وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ

(١) أخرجه الحاكم (٨٠ / ١)، (ح ٧٤)، وابن حبان (٣٧ / ١٤)، (ح ٦١٦٥)، والضياء في المختارة (٤٠٧ / ١) (ح ٢٨٩)، وابن أبي عاصم: السنة (٨٧ / ١).

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٣١ / ١١)، (١٧ / ١٣، ٦٥، ٤٢٠)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٢٣٠)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٧٩)، وإن كان فيما أثر عن القاضي عبد الجبار في بعض مصنفاته ما يشير إلى عدم اشتراط اللطف عند المعتزلة في التكليف؛ انظر: المغني (١٦٥ / ١١). وانظر: نهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

الْحِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿١﴾؛ أَيُّ: لَا مَرَهُمْ بِالْعِبَادَةِ^(١)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النِّسَاء: ٦٤].

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾: «أَيُّ: لِيَخْضَعُوا وَلِيَكُونُوا عِبِيدًا إِلَيَّ مُسَخَّرِينَ»^(٢)؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ [١٦١/أ] مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٨٣].

وَقَالَ: ﴿كُلُّ لَهُ قَانُونٍ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ مُسْتَشْنُونَ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وَالْعُمُومُ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ يَصِيرُ مُجْمَلًا لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنْ خُصُومِنَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «لَوْ أَرَادَ الْخَلْقُ أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يُرِدْهُ اللَّهُ لَمَّا قَدَرُوا عَلَيْهِ»، الْحَدِيثُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

فَصْلٌ: فِي التَّوْفِيقِ وَالْعِصْيَةِ^(٣)

التَّوْفِيقُ فِي اللُّغَةِ: مَا يَتَّفَقُ بِهِ الشَّيْءُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ هَذَا الْإِسْمُ بِمَا يَتَّفَقُ بِهِ الْخَيْرُ، دُونَ مَا يَتَّفَقُ بِهِ الشَّرُّ عُرْفًا شَرْعِيًّا؛ فَيُسَمَّى مَا يَتَّفَقُ بِهِ أَوْ عِنْدَهُ الطَّاعَةُ تَوْفِيقًا، وَالَّذِي يَتَّفَقُ بِهِ الطَّاعَةُ هُوَ الْقُدْرَةُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: «التَّوْفِيقُ: الْقُدْرَةُ»^(٤) عَلَى الطَّاعَةِ، وَالْخُذْلَانُ: خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ الْحَرَمَانُ^(٥).

(١) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٢٣٥/٤)، والقرطبي (٥٥/١٧)، ولم أقف على هذا الأثر مسندًا في مظانه.

(٢) انظر: البغوي: معالم التنزيل (٢٣٥/٤).

(٣) انظر هذا المبحث في: المقالات (١/٣٢٦، ٣٢٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٣)، والإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧، ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤١١)، ولباب المحصل (ص ١٢٠)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب، ٢٠١ أ)، وشرح المقاصد (٣١٢/٤)، ومرهم العلل المضلة (ص ١٦٥، ١٦٩). وفي مصادر الاعتزال: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/١٢)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (١/١٨٤)، (٢/٧٣٥)، والقلائد (ص ١٠٥).

(٤) انتقد إمام الحرمين تفسير التوفيق بخلق القدرة على الطاعة بناءً على أنه لا داعي لذكر القدرة في التعريف؛ لثلا يومهم وقوعه بها إذ لا أثر لها، ومن قال: إنها تؤثر: تعرض لذكرها؛ انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠ ب).

(٥) انظر: الإرشاد (ص ٢٥٤)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٧)، والكامل (ل ٢٠٠ ب)، وشرح المقاصد (٣١٢/٤).

وَأَمَّا الْعِصْمَةُ: فَيَقْرُبُ مَعْنَاهَا مِنَ التَّوْفِيقِ؛ فَإِنَّهَا فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَالْمَعْصُومُ مِنَ الْكُفْرِ: الْمَمْنُوعُ مِنْهُ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ لَهُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْإِيمَانِ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ عِنْدَنَا مَعْصُومٌ، وَقَدْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ بِخَلْقِ قُدْرَةٍ عَلَى فَعَلٍ مُبَاحٍ، فَيُمْنَعُ بِذَلِكَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطِيعًا، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُفَارِقُ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ، فَكُلُّ مُوَفَّقٍ مَعْصُومٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَعْصُومٍ مُوَفَّقًا؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ خَلَقَ الْقُدْرَةَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَفِي مَعْنَاهُ اللَّطْفُ، وَالْمُوفَّقُ لَا يَعْصِي؛ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نَقِيضِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ:

فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: «التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ مَعْنَاهُمَا: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ، وَإِظْهَارُ الْحُجَّةِ»^(١).
وَصَارَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى الْأَلْطَافِ، وَالتَّوْفِيقُ لُطْفُ الرَّبِّ بِعَبْدِهِ، وَالْخُذْلَانُ قَطْعُهُ اللَّطْفَ عَنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا الْعِصْمَةَ^(٢).
ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى الْأَلْطَافُ عِصْمَةً إِذَا وَقَعَ عِنْدَهَا الْإِيمَانُ، وَقَبْلَ وَقُوعِ الْإِيمَانِ لَا تُسَمَّى عِصْمَةً»^(٣).
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّمَا تُسَمَّى عِصْمَةً قَبْلَ وَقُوعِ الْإِيمَانِ إِذَا كَانَ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ أَنَّهَا سَتَقُودُ الْعَبْدَ إِلَى الْإِيمَانِ».

وَحَمَلَ الْبَصْرِيُّونَ الْخُذْلَانَ عَلَى الذَّمِّ لِلْعَصَاةِ^(٤).

وَيَحْمِلُ الْكُغْبِيُّ وَشِيعَتُهُ الْخُذْلَانَ عَلَى قَطْعِ الْأَلْطَافِ عَنِ الْكُفَّارِ وَالْفُسَّاقِ^(٥):

(١) لم أقف في مصادر المعتزلة المتوفرة بين أيدينا على تفسير التوفيق بالدعوة والبيان وإظهار الحجة أو ما في معناها، بل الذي تواطأت عليه مصادرهم وانعقدت عليه كلمتهم: تفسير التوفيق والعصمة بلطف الرب بعبد، وهو القول الثاني الذي حكاه أبو القاسم عنهم وسيأتي توثيق نسبته إلى المعتزلة من مصادرهم.
أما تفسيرها بالبيان وإظهار الحجة: فقد عزاه إليهم الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٤١١)، وحكاه ابن خلدون في لباب المحصل (ص ١٢٠) من غير نسبة إليهم.

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/١٥، ١٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/٣٣٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩، ٧٨٠)، ومتشابه القرآن (٢/٧٣٥)، والقلائد (ص ١٠٥). وأيضًا: المقالات (١/٣٢٦)، والإرشاد (ص ٢٥٤، ٢٥٥).

(٣) انظر: الزمخشري: الكشف (٣/٧٠).

(٤) انظر: الأشعري: المقالات (١/٣٢٨)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).

(٥) انظر: الكشف (٣/١٨١)، والقلائد (ص ١٠٥)، والمقالات (١/٣٢٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠٠/ب).

فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: « إِنَّ التَّوْفِيقَ هُوَ الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ »:

فَيُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ: إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْكُفَّارَ وَالْفُجَّارَ مُوَفَّقُونَ لِلْإِيمَانِ وَمَعْصُومُونَ عَنِ الْكُفْرِ، بِمِثَابَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ؛ فَإِنَّ الْبَيَانَ وَالْدَّعْوَةَ يَعْمُهَا جَمِيعًا وَيَشْمَلُهُمْ، وَسَنَعْقِدُ بَابًا فِي اللَّطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَنَرُدُّ عَلَيْهِمْ تَحَكُّمَاتِهِمْ هُنَاكَ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الْعِصْمَةُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهَا: الْمَنْعُ، وَالْأَلْطَافُ لَا تَتَّصِفُ بِكَوْنِهَا مَنْعًا؛ إِذَا الْمُكَلَّفُ مَعَهَا عَلَى اخْتِيَارِهِ وَاقْتِدَارِهِ، ثُمَّ الرَّغَبَاتُ فِي الدَّعَوَاتِ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مُتَّجِهَةٌ فِي الْعِصْمَةِ وَانْتِفَاءِ التَّوْفِيقِ، وَلَا مَعْنَى لِسُؤَالِ التَّوْفِيقِ وَاللَّطْفِ؛ عَلَى أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّ التَّمَكُّنَ مِنَ الْأَلْطَافِ فِي الدِّينِ يَقَعُ لَا مَحَالَةَ، وَمَا لَمْ يَقَعْ؛ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا، فَلَا مَعْنَى لَانْتِفَائِهِ.

وَيُلْزَمُ مِنْ مَجْمُوعِ أَصْلِهِمْ أَنْ يَقُولُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى أَنْ يُوَفَّقَ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ.

وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ الدِّينِ، وَخِلَافَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٢٥].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يُونُسُ: ٩٩]؛ فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمَشِيشَةِ عَلَى الْإِلْجَاءِ بِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ: ﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [يُونُسُ: ١٠٠] أَيْ: بِتَيْسِيرِهِ وَتَوْفِيقِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا حَمَلْتُمُ الْعِصْمَةَ عَلَى الْمَنْعِ، فَعِنْدَكُمْ: خَلْقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكُفْرِ مَنْعٌ مِنَ الْإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ الْخَتْمُ وَالطَّبْعُ وَالْغِشَاوَةُ^(١).

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِيمَا سَلَفَ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ هُنَا؛ فَإِنَّ الْخَتْمَ وَالطَّبْعَ لَيْسَا مَنْعًا فِي الْإِسْتِقْبَالِ^(٢).

قَالُوا: وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا مَنْعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٩٤، الْكَهْفُ: ٥٥] تَصْرِيحٌ بِانْتِفَاءِ الْمَنْعِ عَنِ الْكُفَارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ [١٦١/ب]: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ ﴾ [النِّسَاءُ: ٣٩]: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَيْسُورٌ لَهُمْ.

(١) انظر مذهب الأشاعرة في أن الختم والطبع منع من الإيمان في: الأشعري: الإبانة (ص ١٩٨، ١٩٩).

(٢) انظر ما سبق في (ل ١٤٣/ب).

قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ عَمَّا أَمَرُوا بِهِ، إِذَا قَصَدُوا الْفِعْلَ فَمُنِعُوا مِنْهُ جَبْرًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَانُوا بِوَصْفٍ لَوْ قَصَدُوا امْتِثَالَ الْأَمْرِ لَصَادَفُوا قُدْرَةً عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُونَ مَمْنُوعِينَ.

وَأَمَّا الْهُدَى فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإسراء: ٩٤، الكهف: ٥٥] مَعْنَاهُ: الدَّعْوَةُ وَالْبَيَانُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى﴾ [البقرة: ١٨٥]، ثُمَّ مَعْنَى الْآيَةِ: لَمْ يَمْنَعَهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا اسْتِبْعَادُهُمْ بَعَثَهُ بَشَرًا رَسُولًا، وَإِلَّا طَلَبَتْهُمْ سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ، أَنَّ سُنَّتَنَا فِي الْعُقُوبَةِ بِالْأَوَّلِينَ.

وَلَيْسَ الْمَقْصَدُ مِنَ الْآيَةِ: نَفْيُ الْمَانِعِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]؛ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ قَوْمٍ صَالِحٍ وَمُوسَى - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧].

وَقَالَ خَبْرًا عَنْ قُرَيْشٍ: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٤].

وَقَالَ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] الْآيَةَ.

فَصْلٌ: فِي الْقَدَرِيَّةِ^(١)

اتَّفَقَ أَهْلُ الْمِلَلِ عَلَى ذَمِّ الْقَدَرِيَّةِ وَلَعْنِهِمْ، وَقَالَ ﷺ: «لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا»^(٢).

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٦)، والإرشاد (ص ٢٥٥، ٢٥٦)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩، ١٨٠)، ونهاية الأقدام (ص ٨٦)، والملل والنحل (١/٤٣)، والأبكار (٥/٩٨، ٩٩)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ب، ٢٠٢/أ)، والتعريفات (ص ٢٢٢)، ومرهم العلل المضلة (ص ٩٠)، وحز الغلاصم (ص ١٠٩).

وانظر أيضا: التوحيد (ص ٣١٤)، وتأويلات أهل السنة (ص ١٠٠)، وشرح الطحاوية (ص ٥٩٣)، ومنهاج السنة النبوية (٣/٨٢).

هذا وقد ارتبط وصف القدرية بالقول بالقدر إيجابًا وسلبًا؛ فكما أن أهل الإثبات يرمون نافي القدر بالقدرية، كذلك نافو القدر يصمون مثبتيه بالقدرية؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٧٢، ٧٧٥)، والقاسم الرسي: كتاب العدل والتوحيد (ص ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨)، والرد على المجبرة والقدرية (ص ٦٧) (المرجعان الأخيران كلاهما ضمن رسائل العدل والتوحيد)، والقلائد (ص ٩٩)، والأساس في عقائد الأكياس (ص ١١٩).

وانظر في جواب الأشاعرة عن وصفهم بالقدرية: اللمع (ص ٩٠، ٩١)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٠١/ب).

(٢) حديث ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/٨٣) من حديث ابن عمر موقوفًا عليه، وذكر الذهبي في =

ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ حَاوَلُوا دَرْءَ هَذَا النَّبَزِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ؛ فَقَالُوا: أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ؛ إِذِ اعْتَقَدْتُمْ إِضَافَةَ الْقُدْرَةِ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِنْهُمْ تَوَاقُحٌ عَظِيمٌ^(١).

وَأَوَّلُ مَا نَفَاتِحُهُمْ بِهِ: اشْتِهَارُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى الشُّيُوعِ فِي جَمِيعِ النَّاسِ، وَمَنْ أَرْشَدَ إِلَى مَنَازِلِ الْقَدَرِيَّةِ مِمَّنْ لَا يَتَعَصَّبُ لِمَذْهَبٍ، يُشِرُّ عَلَى الْفِعْلِ إِلَى مَسَاكِنِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَمِنْ أَصْدَقِ الدَّلَالَاتِ عَلَى أَنَّ هَذَا النَّبَزَ مُخْتَصٌّ بِهِمْ: أَنَّ مَجْمَعًا لَوْ جَمَعَ الْمُعْتَزِلَةَ وَخُصُومَهُمْ، ثُمَّ تَرَشَّحَ لِلْعِنِ الْقَدَرِيَّةِ قَائِمٌ عَلَى أَهْلِ الْمَجْلِسِ، فَلَا هُوَ بِالْحَرِيِّ مَخِيلَةُ الْغَضَبِ، وَالتَّوَصَّلِ إِلَى الْإِنْتِقَامِ إِلَّا الْمُعْتَزِلَةُ.

وَقَدْ قَالَ عليه السلام: « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ »^(٢): فَشَبَّهَهُمْ بِهِمْ؛ لِتَقْسِيمِهِمُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ فِي حُكْمِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ حَسَبَ تَقْسِيمِ الْمَجُوسِ، وَصَرَفِهِمُ الْخَيْرَ إِلَى يَزْدَانَ، وَالشَّرَّ إِلَى أَهْرَمَنْ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يَصِفُ الْقَدَرَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَعْتَقِدُ صِفَتَهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُقَدِّرُ أَفْعَالَهُ دُونَ خَالِقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَّصِفُ بِالْقَدَرِيَّةِ أَوَّلَى مِمَّنْ يُضِيفُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْقَدَرِيُّ: هُوَ الَّذِي يَدَّعِي لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ الصَّائِغَ هُوَ مَنْ يَصُوغُ دُونَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُصَاغُ لَهُ، وَمَنْ أَثَبَّتَ الصِّيَاغَةَ لِغَيْرِهِ وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ لَا يَكُونُ صَائِغًا.

وَلَوْ كُنَّا قَدَرِيَّةً بِقَوْلِنَا: « إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ أَفْعَالَنَا، وَخَلَقَهَا مُقَدَّرَةً »، لَكَانُوا قَدَرِيَّةً بِقَوْلِهِمْ: « إِنَّ اللَّهَ فَعَلَ أَفْعَالَهُ مُقَدَّرًا ».

= ميزان الاعتدال (٢١٩ / ٧) هذا الحديث من بلايا يحيى بن محمد بن خشيش، وفي (٤٥ / ٨) قال: قال الدارقطني في غرائب مالك: هذا إسناد مغربي، ورجاله مجهولون ولا يصح، وانظر: لسان الميزان (٢٨١ / ٤)، (٢٧٦ / ٦)، وتاريخ بغداد (٣١٩ / ١٤).

(١) انظر: الإبانة (ص ١٩٧، ١٩٨)، والإرشاد (ص ٢٥٦)، وأبو القاسم الأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٧٩)، والكمال (ل ٢٠١ / ب).

(٢) أخرجه الحاكم (١٥٩ / ١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ولم يخرجاه، وذكر له شاهداً، وكذا أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٠٣ / ١٠)، وأبو داود: (ح ٤٦١٩)، واللالكائي (٧٤٣ / ٤).

(٣) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٨٧)، والتبصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضاً: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧١ / ٥).

وَلَوْ كُنَّا بِقَوْلِنَا: « إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْمَعَاصِيَ » -: قَدَرِيَّةٌ، لَكَانُوا بِقَوْلِهِمْ: « إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الطَّاعَاتِ » -: قَدَرِيَّةٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ السَّمَةِ سِمَةٌ ذَمٌّ؛ لِأَنَّ الذَّمَّ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مُتَعَلِّقًا بِهَذِهِ السَّمَةِ، وَلَوْ كَانَ دَعْوَى مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ مُقَدَّرَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ -: صَادِقَةً صَحِيحَةً، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الذَّمُّ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ الذَّمُّ بِمَا ادَّعَى الْمُسْلِمُونَ بِهَا مَا كَانُوا كَاذِبِينَ فِيهَا، فَأُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى دَعْوَاهُمْ الْكَاذِبَةِ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِخَلْقِ أَعْمَالِنَا مُقَدَّرَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَقَدْ تَبَرَّأْنَا مِنَ الدَّعْوَى فِيهَا لَأَنْفُسِنَا، وَلَا يُسَمَّى بِالشَّيْءِ مِنْ تَبَرُّأٍ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩].

وَقَالَ: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢].

وَقَدْ سَأَلَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: رُقِيَ لَنَا؛ نَسْتَرْقِي بِهَا، وَأَدْوِيَةَ نَسْتَعْمِلُهَا، هَلْ تُرَدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: « ذَاكَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ».

وَعَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، وَحُذَيْفَةَ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَغَيْرِهِمْ، يَرْفَعُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَسَّرَ الْقَدَرَ فَقَالَ: « مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ »^(١).

رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ [١/١٦٢] قَدَّرَ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ »^(٢).

وَالْقَدَرِيَّةُ هُمُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الَّذِي يُقَدِّرُ أَفْعَالَهُ، وَإِلَيْهِ سَعَادَتُهُ وَشَقَاوَتُهُ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مُسْتَأْنَفِ الْأَمْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ الْقَدَرِيَّةُ، وَأَنْتُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ بِإِضَافَتِكُمْ الْفَوَاحِشَ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُقَسِّمُ الْخَلْقَ إِلَى خَالِقِينَ وَمَالِكِينَ، وَأَنْتُمْ أَثَبْتُمْ مَعَ اللَّهِ شُرَكَاءَ فِي الْخَلْقِ وَالْمُلْكِ، وَالْعَبْدُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الْفَوَاحِشِ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَالرَّبُّ - تَعَالَى - هُوَ الَّذِي

(١) أخرجه ابن حبان (٥٠٥ / ٢) (ح ٧٢٧)، والحاكم (٦٢٤ / ٣) (ح ٦٣٠٤)، والضياء في المختارة (٢٧٤ / ٨)، وموارد الظمآن (٤٥٠ / ١)، ومجمع الزوائد له (١٩٨ / ٧)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤ / ١٠).

(٢) حديث صحيح: أخرجه الترمذي: (ح ٢١٦٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى أحمد في مسنده، وصححه الألباني في صحيح الجامع: (ح ٤٣٨٠).

خَلَقَ لَهُمُ الْقُدْرَةَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْفَوَاحِشِ .

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ الْمُجْبِرَةُ الْمَذْمُومُونَ بِكُلِّ لِسَانٍ .

قُلْنَا: شَتَّانَ بَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مَقْهُورٌ - إِنَّ صَدَقْتَ دَعْوَى الْمُعْتَزِلَةِ - وَبَيْنَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَالِقٌ مَعَ اللَّهِ، وَشَرِيكٌ لَهُ فِي مُلْكِهِ .

وَنَحْنُ نَقُولُ: الْعَبْدُ قَادِرٌ عَلَى كَسْبِهِ، وَهُوَ الْمُؤَاخَذُ بِأَفْعَالِهِ، وَلَا حِجَّةَ عَلَى اللَّهِ فِيمَا كَلَّفَهُ بِهِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ يُلْجِئُونَ الرَّبَّ - عَلَى زَعْمِهِمْ - إِلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَفِعْلِ الثَّوَابِ وَالْعَوَاضِ .

وَعِنْدَ أَبِي الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيِّ: الْعَبْدُ يُلْجِئُ الرَّبَّ - تَعَالَى - إِلَى خَلْقِ الْكَلَامِ لِنَفْسِهِ، إِذَا هُوَ افْتَتَحَ قِرَاءَةَ كِتَابِهِ أَوْ كِتَابَتَهُ وَحَفَظَهُ^(١) .

ثُمَّ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ ذَمِّ الْمُجْبِرَةِ لَمْ يُوْجَدْ فِي خَيْرٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ .

(١) مدرك مذهب أبي علي الجبائي وأبي الهذيل العلاف في الكلام عندهما إنما ينبغي على أن « الحروف غير الأصوات، وأن الكلام هو الحروف؛ ولذلك يقول في المكتوب والمحفوظ: إنها كلام »؛ انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: (١٥ / ٧)، وابن متويه: التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: (٣٦٢) ونقده في: (٤٢٠)، وانظر أيضا: الجويني: الإرشاد: (١٢٢، ١٢٣)، والشهرستاني: الملل والنحل: (٨٠ / ١)، ونهاية الأقدام: (٣٢٠) .

(٣)

الْقَوْلُ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ^(١)

اعْلَمْ أَنَّ التَّعْدِيلَ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْعَدْلِ.

وَالْتَّجْوِيرُ: نِسْبَةُ الْغَيْرِ إِلَى الْجَوْرِ.

وَهَذَا الْكِتَابُ يُسَمَّى: « كِتَابُ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ »؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ، وَمَعْنَى الْعَادِلِ وَالْجَائِرِ وَالظَّالِمِ، وَمَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُمَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْأَلَامِ وَالْأَعْوَاضِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ يَرْجِعُ مَعْنَاهَا إِلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَالتَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيرِ^(٢)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَصْلُهَا.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ عليه السلام: « الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الشَّيْءِ وَقُبْحِهِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَإِنَّمَا يُتَلَقَّى التَّحْسِينُ وَالتَّقْصِيرُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ، وَمُوجِبِ السَّمْعِ »^(٣).

(١) انظر هذا المبحث في: الإبانة (ص ١٨١، ٢٢٤)، والتمهيد (ط بيروت)، (ص ٣٨٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٣٩)، والإرشاد (ص ٢٥٧)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ٨٠٠)، وابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠ / ب).

(٢) انظر مبحث التحسين والتقبيح عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٧)، والإنصاف (ص ٤٦)، والتقريب والإرشاد (٢٨٧، ٢٧٨ / ١)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ٩٥، ١٤١)، وأصول الدين (ص ١٣١)، والإرشاد (ص ٢٥٨)، والبرهان في أصول الفقه (١ / ٧٩، ٨٧)، والتلخيص في أصول الفقه (١ / ٦٠، ٧٠)، ونهاية الأقدام (ص ٣٧٠، ٣٧٣)، والأربعين (١ / ٣٤٦، ٣٤٩)، وغاية المرام (ص ٢٣٤)، وأبكار الأفكار (٢ / ١١٧، ١٤٤)، والإبهاج في شرح المنهاج (١ / ٦١)، والبحر المحيط للزركشي (١ / ٧٠)، والكامل في اختصار الشامل (٢٣٠ / ب، ٢٣٧ / ب)، وشرح المواقف (٨ / ٢٠١، ٢١٦)، وسجاقلي زاده: نشر الطوابع (ص ٢٧٨، ٢٨١). وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦، ٣٢٦، ٤٥٧)، والمجموع المحيط بالتكليف (١ / ٢٣٩، ٣٧٠)، (٢ / ١٧٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٦ / ١١، ٣٢، ٣٣)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ٣٦٤)، وديوان الأصول (ص ٢٠٨)، ومسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين (ص ٣٥٥).

(٣) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٥٢٨).

أَرَادَ ﷻ بِقَوْلِهِ: « فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ » - أَي: فِي حُكْمِ اللَّهِ شَرْعًا لَنَا؛ فَإِنَّ لَفْظَ « الْحَسَنِ » قَدْ تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَانٍ، وَيُتَخَيَّلُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَقَاصِدٌ؛ عَلَى مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ اللِّسَانِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ « الْقَبِيحِ »: فَقَدْ يُطْلَقُ الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ حُسْنُ الصُّورَةِ وَقُبْحُهَا، وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْقَبِيحِ، وَيُرَادُ بِهِ مَا يَأْبَاهُ الطَّبْعُ، وَيَنْفُرُ مِنْهُ، فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ؛ كَالْأَلَامِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهَا فِي غَالِبِ الْأَمْرِ، وَالْقَوْلُ فِي الْحُسْنِ يَنْقَسِمُ أَيْضًا: فَقَدْ يُطْلَقُ، وَالْمُرَادُ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النُّفُوسُ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ.

وَعَرَضْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ: أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالتَّعَبُّدِ. وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ بِهِ: أَنَّ لَا حَسَنَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ ثَوَابًا مِنَ اللَّهِ، وَلَا قَبِيحَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ عَقْلًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمُقَدِّمَ عَلَيْهِ يَسْتَوْجِبُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ مَلَامًا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْسُنُ لِنَفْسِهِ وَجَنْسِهِ، وَصِفَةِ نَفْسِيَّةٍ لَازِمَةٌ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ يَتَقَاعَدُ الْعَقْلُ عَنْ دَرْكِهِ؛ فَقَدْ يَحْسُنُ الشَّيْءُ شَرْعًا، وَيَقْبُحُ مِثْلُهُ الْمُسَاوِي لَهُ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِ النَّفْسِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ ذَلِكَ مُتَلَقًى مِنْ مَوَارِدِ الشَّرْعِ.

فَالْمَعْنَى بِالْحَسَنِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَالْمَعْنَى بِالْقَبِيحِ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ.

وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ مُتَلَقَّاءٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَأَحْكَامُ الْأَفْعَالِ لَا تَرْجِعُ إِلَى أَنْفُسِهَا، وَلَا إِلَى صِفَاتِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ - عِنْدَ التَّحْصِيلِ - آيِلَةٌ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَإِذَا وَرَدَتِ الشَّرَائِعُ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَلَا تَقْتَضِي الشَّرِيعَةُ إِثْبَاتَ صِفَاتٍ لِلْمُقَبَّحَاتِ وَالْمُحَسَّنَاتِ، بَلْ هِيَ بَعْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ فِي نَفْسِهَا وَصِفَاتِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ تَقْدِيرِ وَرُودِ الشَّرْعِ^(١).

وَقَدْ يَتَجَوَّزُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، فَيَقُولُ: « الْحُسْنُ لَا يُسْتَدْرَكُ عَقْلًا، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ شَرْعًا [١٦٢/ب]، وَهَذَا بِظَاهِرِهِ يُوهِمُ ثُبُوتَ الْحُسْنِ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَيَتَوَقَّفُ إِدْرَاكُهُ عَلَى وَرُودِ الشَّرْعِ، وَهَذَا مُجَانِبٌ لِمَذْهَبِ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِنَا أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ يَرْجِعَانِ إِلَى نَفْسِ الشَّرْعِ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمَا يُدْرَكَانِ بِالشَّرْعِ؟! »

(١) انظر في حكم التكليف والتحسين والتقبيح قبل ورود الشرع في: البغدادي: أصول الدين (ص ٢٠٢).

وَمَخْصُوعٌ ذَلِكَ يُتَوَلَّى إِلَى أَنَّ الْحُسْنَ يُسْتَدْرَكُ بِالشَّرْعِ: فَالْحَسَنُ هُوَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُ صَاحِبِ الشَّرْعِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوعٍ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ، وَلَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْقَوْلِ مِنَ الْقَوْلِ صِفَةٌ، كَمَا لَيْسَ لِمُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ مِنَ الْعِلْمِ صِفَةٌ.

وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الثَّنَوِيَّةُ وَالتَّنَاسُخِيَّةُ^(١) وَالْبَرَاهِمَةُ وَالْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْكَرَامِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ^(٢): أَنَّ الْعَقْلَ يُسْتَدْرَكُ التَّقْبِيحُ وَالتَّحْسِينُ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ وُرُودِ الشَّرْعِ.

ثُمَّ مِنْ حَقِيقَةِ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَقْبَحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ لِصِفَةِ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَهَذَا قَوْلُ مُعْظَمِهِمْ فِي الْحُسْنِ، وَسَبِيلُ الْعَقْلِ يُوصِلُ إِلَى دَرْكِهَا.

وَلَيْسَ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ يُسْتَدْرَكُ بِمَخْضِ الْعَقْلِ كُلِّ حَسَنٍ وَكُلِّ قَبِيحٍ، بَلْ يَقُولُونَ: مِنْهُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ الَّذِي يَرُدُّ الشَّرْعُ بِتَقْبِيحِهِ، فَهُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِ وَجْهِ قُبْحِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ فِي تَحْسِينٍ أَوْ تَقْبِيحٍ، تَبَيَّنَ أَنَّ الْقَبِيحَ وَالْحَسَنَ عَلَى صِفَتَيْنِ، يَثْبُتُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ لِأَجْلِهِمَا، وَلَكِنْ مَخْضُ الْعَقْلِ لَا يُفْضِي إِلَى دَرْكِهِمَا^(٣).

وَالسَّمْعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يَقْتَضِي تَثْبِيتَ حُسْنٍ فِي شَيْءٍ حَتَّى يُقَالَ: لَوْ لَا الشَّرْعُ لَمَا كَانَ حَسَنًا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ حُكْمٌ أَمْ لَا؟

قُلْنَا: بِالْعَقْلِ يُدْرَكُ كُلُّ مَعْقُولٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا يُعْقَلُ إِلَّا بِالْإِيجَابِ مِنَ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ؛ يُخْبِرُنَا بِالْإِيجَابِ عَنِ اللَّهِ، وَلَوْ لَا صِحَّةُ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْلِ لَمَا عُرِفَ الرَّسُولُ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ؛ لَوْ أَنَّ عَاقِلًا قَبْلَ الرَّسُولِ قَصَدَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَدَثِ الْعَالَمِ، وَمَعْرِفَةِ مُحْدِثِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا أَعْمَالُهُ، لَوَصَلَ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ مَا يُمَكِّنُهُ مَعْرِفَتُهُ لِمُجَرَّدِ عَقْلِهِ - لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ أَوْ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الرَّسُولِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي أَهْلِ اللِّسَانِ؛ لِأَنَّهَا أَسَامِيٌّ مَوْضُوعَةٌ بَيْنَهُمْ لِمَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، إِلَّا أَنَّ مَا وَصَفُوهَا لَا يَجِبُ أَنْ

(١) التناسخية: هم القائلون بانتقال الروح من جسد إلى آخر، وقد وجد هذا المذهب في الهند، ولدى الفيتاغوريين من اليونان، قال عنهم الشهرستاني: وما من ملة إلا وللتناسخ فيها قدم راسخ. الملل والنحل (٢/ ٣٥٨)، والباقلاني: التمهيد (ط بيروت)، (ص ٢١٦)، والملطي: التنبيه والرد (ص ٢٢)، والبغدادي: أصول الدين (ص ٢٧٠، ٢٧٦).

وانظر مقالة التناسخ والجواب عنها في: الأشعري: المقالات (١/ ٦٧)، والآمدي: غاية المرام (ص ٣٢٣).

(٢) انظر: الإرشاد (ص ٥٢٨)، وغاية المرام (ص ٢٣٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠/ ب).

(٣) انظر: المجموع المحيط بالتكليف (١/ ٢٣٩).

يَكُونُ كَذَلِكَ فِي حُكْمِ اللَّهِ لَنَا، وَلِلَّهِ أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَقَالَ مُعْظَمُ أَئِمَّتِنَا: لِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ يُعْرَفُ حُسْنُ أَفْعَالِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا بِمَجَرَّدِ مَعْرِفَتِهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ.

فَلَا يُظَنُّ بِحَالِ أَنَا نَقُولُ: بِالْعَقْلِ لَا يُعْرَفُ مَعْنَى الْوَاجِبِ وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، بَلْ يُعْرَفُ كُلُّ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِوُرُودِ الرَّسُولِ مِنَ اللَّهِ.

فَالْوَاجِبُ: مَا هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْأَمْرِ بِهِ إِجْبَابًا.

وَالْمَحْظُورُ: هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ تَحْرِيمًا.

ثُمَّ الْمُعْتَزِلَةُ قَسَمُوا الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا مَا يُدْرِكُ قُبْحُهُ وَحُسْنُهُ عَلَى الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى نَظَرٍ، وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ الْحُسْنَ وَالْقُبْحُ فِيهِ بِنَظَرِ عَقْلٍ.

وَسَبِيلُ النَّظَرِ عِنْدَهُمْ: اعْتِبَارُ النَّظَرِيِّ مِنَ الْمُحَسَّنَاتِ وَالْمُقَبَّحَاتِ بِالضَّرُورِيِّ، وَالضَّرُورِيِّ مِنْهَا بِأَنْ يُعْتَبَرَ مُقْتَضَى التَّقْبِيحِ وَالتَّحْسِينِ فِي الضَّرُورِيَّاتِ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَيْهَا مَا يُشَارِكُهَا فِي مُقْتَضَيَاتِهَا: فَالْكُفْرُ مَعْلُومٌ قُبْحُهُ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ الضَّرَرُ الْمَحْضُ الَّذِي لَا يُتَخَيَّلُ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ الَّذِي لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا تَصَدَّى لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ يَحْصُلُ بِخَبَرِ صَدِيقٍ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ يَحْصُلُ بِخَبَرِ كَذِبٍ، فَهُوَ يُؤَثِّرُ الصَّدَقَ وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَلَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا كَوْنُ الْكَذِبِ قَبِيْحًا؛ فَتَسْتَبِينُ بِذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَحُ مِنْ حَيْثُ كَذَبَ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْكَذِبِ الَّذِي مَنَفَعَةٌ^(١).

وَسَبِيلُنَا أَنْ نُوجِّهَ^(٢) الْقَوْلَ عَلَيْهِمْ فَنَقُولُ: مَا ادَّعَيْتُمْ قُبْحَهُ أَوْ حُسْنَهُ ضَرْوَرَةً، فَأَنْتُمْ فِيهِ مُنَازِعُونَ، وَعَنْ دَعْوَاكُمْ مَذْفُوعُونَ، وَإِذَا بَطَلَ ادِّعَاءُ الضَّرُورَةِ فِي الْأُصُولِ، بَطَلَ رَدُّ النَّظَرِيَّاتِ إِلَيْهَا.

(١) انظر: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣).

(٢) في الأصل: «نوجز»، وصححتها تبعاً للإرشاد (ص ٢٦٠)، وإن كان في بعض نسخ الإرشاد: «نوجز» إلا أن ما اخترناه أوفق للسياق.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَلَى إِيجَازِهَا تَهْدِيهِمْ أَصُولَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ وَاللُّطْفِ وَأَبْوَابِ [١/١٦٣] الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مُتَلَقَّى مِنْهَا، فَتَنْحَسِمُ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ الْكَلَامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: لِمَ ادَّعَيْتُمُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مَعَ عِلْمِكُمْ بِأَنَّ مُخَالَفِيكُمْ طَبَّقُوا وَجْهَ الْأَرْضِ، وَلَا يَسُوعُ اخْتِصَاصُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ بِضَرْبٍ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ مَعَ اسْتِوَاءِ الْجَمِيعِ فِي مَدَارِكِهَا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَافَقْتُمُونَا عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ فِي مَوَاضِعِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَإِنَّمَا خَالَفْتُمُونَا فِي الطَّرِيقِ الْمُؤَدِّيِّ إِلَى الْعِلْمِ، فَرَعَمْتُمْ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ السَّمْعُ دُونَ الْعَقْلِ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ الْكَذِبَ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا دَفْعَ - قَبِيحٌ؛ كَمَا قُلْنَا، غَيْرَ أَنَّكُمْ أَحَلَّيْتُمْ قُبْحَهُ عَلَى السَّمْعِ، وَنَحْنُ أَحَلَّنَاهُ عَلَى الْعَقْلِ، وَلَا يَبْعُدُ اخْتِلَافُ الْعُقَلَاءِ فِي الضَّرُورِيَّ [عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ يَعْقُبُهَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ، وَقَدْ ذَهَبَ الْكُفِيُّ ^(١) وَاتَّبَاعُهُ إِلَى أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ عَنْهُ الِاسْتِدْلَالُ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِمَا تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا حَاصِلَ وَرَاءَهُ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ قَبْلُ - مَا يُسْقِطُهُ؛ فَإِنَّا قُلْنَا: لَيْسَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ صِفَتَيْنِ لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَجِهَتَيْنِ يَقَعَانِ عَلَيْهِمَا، وَلَا مَعْنَى لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ إِلَّا نَفْسُ وَرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ يُوضِّحُ أَنَّ لَا نَجْتَمِعُ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي السَّبِيلِ الْمُفْضِي إِلَيْهِ.

وَمِمَّا يُوضِّحُ الْحَقَّ فِي دَرَجَتِهِمْ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ: أَنَّ الَّذِي ادَّعَوْهُ قَبِيحًا عَلَى الضَّرُورَةِ، قَدْ أَطَبَقَ مُخَالَفَتَهُمْ عَلَى تَجْوِيزِهِ وَاقِعًا مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِكَوْنِهِ حَسَنًا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لِلَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُؤَلِّمَ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَلَا تَعْوِضٍ عَلَى الْأَلَمِ، وَمِنْ غَيْرِ جَلْبِ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، مُوفِّيَيْنِ عَلَى الْأَلَمِ.

ثُمَّ كَمَا قَطَعُوا بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ قَطَعُوا بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَكَانَ حَسَنًا مِنْ

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وقد استدرسته من الإرشاد (ص ٢٦١).

اللَّهِ، وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ، وَفِيهِ فَرَضُ تَحْسِينِ الْعَقْلِ^(١) فِي الصُّورَةِ الَّتِي ادَّعَى الْمُعْتَرِ لَةُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ بِالتَّقْبِيحِ فِيهَا، وَمَهْمَا اسْتَبَانَ تَحْكُمُهُمْ فِي دَعْوَى الضَّرُورَةِ لَمْ يَسْلَمُوا مِمَّنْ يُعَارِضُ دَعْوَاهُمْ بِنَقِيضِهَا، وَيَدَّعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ بِحُسْنِ مَا قَبَّحُوهُ، وَقُبْحِ مَا حَسَّنُوهُ^(٢).

فَإِنْ قَالُوا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ تَقْدِيرُ مَا لَا تَحْصِيلَ لَهُ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ فِي وَقْتِنَا عَتِيدٌ، وَالَّذِي رُمْنَاهُ مِنْ غَرَضِنَا حَاصِلٌ، وَهُوَ تَسْلِيمُ قُبْحِ الْكَذِبِ الَّذِي لَا غَرَضَ فِيهِ.

قُلْنَا: نَحْنُ الْآنَ نَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا نَاجِزًا لَا تَوَقُّفَ فِيهِ أَنَّ الشَّرْعَ لَوْ ارْتَفَعَ لَمَا قُبِحَ الْكَذِبُ، وَأَنْتُمْ تَدَّعُونَ أَنَّهُ قَبِيحٌ، فَهَذَا مَنَعٌ ظَاهِرٌ، عَلَى أَنَّا قَدَّمْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ فِي قُبْحِ الْكَذِبِ وَغَيْرِهِ مِمَّا قَبَّحُوهُ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ الصِّفَةُ مُحَاطٌ بِهَا عَقْلًا، وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ عِنْدَنَا فِي وَقْتِنَا، فَالَّذِي أَثْبَتْنَاهُ نَحْنُ مُصَمِّمُونَ عَلَى نَفْيِهِ، وَمَعْنَى قُبْحِهِ عِنْدَنَا وَرُودُ النَّهْيِ عَنْهُ، فَالْقَبِيحُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: « لَا تَفْعَلُوهُ »، وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَفُونَ بِهَذَا الْقَدْرِ، فَقَدْ وَضَحَ الْحَقُّ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْعُقَلَاءِ طَوَائِفُ يُحَسِّنُونَ وَيَقْبَحُونَ مَعَ جَحْدِ الشَّرَائِعِ كَالْبَرَاهِمَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُمْ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ، يَعْلَمُونَ قُبْحَ الظُّلْمِ وَالْكَفْرِ، وَحُسْنَ الشُّكْرِ وَالْإِحْسَانِ.

قُلْنَا: إِذَا صَدَدْنَاكُمْ عَنِ التَّمَسُّكِ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ قَاطِبَةً لَوْ أَجْمَعُوا كَمَا زَعَمْتُمْ، فَمَا يُغْنِيكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمَسُّكِ بِاتِّفَاقِ شَرِذِمَةٍ ضَالَّةٍ عَنِ الرَّشَادِ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ احْتِجَاجٌ فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ عَلَى دَعْوَاهُمْ، وَكَيْفَ يَسْتَمِرُّ النَّظَرُ فِي مَوَاقِعِ الْبِدَائِهِ^(٤)، ثُمَّ مَنْ يُسَلِّمُ لَكُمْ كَوْنَ الْبَرَاهِمَةِ الْمُنْكَرِينَ لِلشَّرَائِعِ عَالِمِينَ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟! هَذَا مِمَّا يُنَازَعُونَ فِيهِ، وَلَا بُعْدَ فِي تَصْمِيمِ طَوَائِفَ عَلَى اعْتِقَادٍ مَعَ حُسْبَانِهِمْ إِيَّاهُ عِلْمًا، وَإِنْ

(١) كلمة: « العقل » ليست في الأصل واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٦٣).

(٢) هذا نص كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢٥٩، ٢٦٠).

(٣) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: الجويني: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣)، والتلخيص في أصول الفقه: (١/ ٦٩).

(٤) الْبِدَائِيَّةُ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ أَصْلُهَا الْبِدَائِيَّةُ، وَهُوَ جَمْعُ بَدِيَّةٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُقَرَّرٌ ضَرُورَةً، وَلَا يَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى نَظَرٍ وَلَا اسْتِدْلَالٍ، وَيَبْدُو أَنَّ مُحَقِّقِي الْإِرْشَادِ لَمْ يَفْطَنُوا إِلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ فَذَكَرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْهُ بِالتَّاءِ الْمَعْقُودَةِ هَكَذَا: « الْبِدَايَةُ »؛ بَلْ وَفَسَّرَاهَا فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا « بَدَايَةُ النَّظَرِ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ »؛ انظر: الإرشاد (ص ٢٢٣، ٢٦٢).

لَمْ يَكُنْ عِلْمًا، وَهَذَا سَبِيلُ الْمُقَلِّدِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ.

وَالَّذِي يُقَرَّرُ مَا قُلْنَا: أَنَّ الْبَرَاهِمَةَ كَمَا وَافَقُوا الْمُعْتَزِلَةَ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَكَذَلِكَ اعْتَقَدُوا قُبْحَ ذَبْحِ [١٦٣/ب] الْبَهَائِمِ وَتَعْرِضِهَا لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبِ، ثُمَّ اعْتَقَادَهُمْ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ، فَكَمَا لَا يَبْعُدُ تَضَمُّمُهُمْ عَلَى جَهْلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَبْعُدُ إِصْرَارُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِ لَيْسَ بِعِلْمٍ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ؛ عَلَى حَسَبِ أَوْضَاعِهِمْ وَأَغْرَاضِهِمْ، فَذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي غَرَضِنَا وَمَقْصِدِنَا؛ فَإِنَّ الَّذِي نَتَنَازَعُ فِيهِ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْعَقْلَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِهِ هُوَ التَّقْبِيحُ وَالتَّحْسِينُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ، فَأَمَّا مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْأَغْرَاضِ، فَلَسْنَا نُنْكِرُهُ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُغَيِّرَ مَا حَكَمُوا بِقُبْحِهِ إِلَى الْحَسَنِ، وَمَا حَكَمُوا بِحُسْنِهِ إِلَى الْقَبِيحِ.

وَمِمَّا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ فِي ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا سَنَحَتْ لَهُ حَاجَةٌ، وَغَرَضُهُ مِنْهَا يَحْصُلُ بِالصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَلَا مَزِيدَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الثَّانِي فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُمَا، وَانْدِفَاعِ الضَّرَرِ عَنْهُ مِنْهُمَا، فَإِذَا تَسَاوَا لَدَيْهِ، وَتَمَائُلًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْعَاقِلُ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكَذِبَ، وَإِنَّمَا يَخْتَارُ الْكَذِبَ إِذَا تَخَيَّلَ فِيهِ غَرَضًا زَائِدًا عَلَى مَا يَتَوَقَّعُهُ فِي الصِّدْقِ، فَأَمَّا إِذَا تَسَاوَتْ الْأَغْرَاضُ، فَالْعَقْلُ قَاضٍ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْكَذِبِ وَإِثَارِ الصِّدْقِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكَوْنِ الصِّدْقِ حَسَنًا عَقْلًا.

وَهَذَا الَّذِي عَوَّلُوا عَلَيْهِ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ رَوْعٌ اخْتِجَاجٍ فِي مَوْضِعِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورِيٌّ، وَمَا كَانَ ضَرُورِيًّا لَمْ يَسْتَقِمَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ تَصْوِيرُ اسْتِوَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَتَقْدِيرُ تَمَائُلِ الْأَغْرَاضِ فِيهِمَا، وَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا - وَهُوَ الْكَذِبُ - يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَالثَّانِي بِخِلَافِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَاقِلَ يُؤْثِرُ الصِّدْقَ لَا مَحَالَةَ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الْأَغْرَاضِ يُوجِبُ خُرُوجَ الصِّدْقِ

عَنْ حُكْمِ التَّكْلِيفِ؛ فَإِنَّهُ كَالْمُلْجَأِ إِلَى الشَّيْءِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ الَّذِي لَا ثَوَابَ لَهُ عَلَى إِثَارِهِ، وَلَا ذَمَّ وَلَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ.

ثُمَّ إِنْ اسْتَقَامَ لَهُمْ مَا ادَّعَوْهُ، فَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ؛ لِطَرْدِهِمْ كَلَامَهُمْ فِي حَالَةِ اسْتِقْرَارِ الشَّرَائِعِ وَتَحْسِينِ الصَّدَقِ وَتَقْبِيحِ الْكَذِبِ.

قَالُوا: إِنَّمَا فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَنْ يُنْكِرُ الشَّرَائِعَ، وَفِيمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَهُوَ غَيْرُ مُصَمِّمٍ عَلَى اعْتِقَادِنَا فِي تَقْبِيحِ الْكَذِبِ عَقْلًا، وَاسْتَوَى لَدَيْهِ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ:

قُلْنَا: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا نُسَلِّمُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنَّهُ يُؤْثِرُ الصَّدَقَ قَصْدًا إِلَيْهِ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ إِثَارُ الْكَذِبِ فَبَطَلَ مَا مَوْهُوا بِهِ.

وَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ، فَتَارَةً يُثْبِتُونَ الْقُبْحَ بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ، وَتَارَةً يُثْبِتُونَ اسْتِحْقَاقَ الْعُقُوبَةِ بِالْقُبْحِ، وَهُمْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنَازِعُونَ، وَغَايَتُهُمْ مُحَاوَلَةٌ إِثْبَاتِ مَمْنُوعٍ بِمَمْنُوعٍ.

عَلَى أَنَّا وَضَحْنَا أَنَّا إِنَّمَا نَفِينَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَمَا اسْتَقْبَحَهُ الْعُقَلَاءُ وَاسْتَحْسَنُوهُ عَلَى حَسَبِ أَغْرَاضِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ، فَلَا نُنْكِرُهُ أَصْلًا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ يُفَضِّلُ بَيْنَ مَنْ يُنْعَمُ عَلَيْهِ بِالْإِطْعَامِ وَالْكُسُوفَةِ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الْأَذَى، وَيَقِيهِ مِنَ الْبَلَاءِ وَفُتُونِ الْأَلَامِ، وَبَيْنَ مَنْ يُعَرِّضُهُ لَأَنْوَاعِ الْعِقَابِ وَالْمَشَقَّاتِ، فَيَلْتَذُّ فِي إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ وَيَفْرَحُ، وَيُحِبُّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ، وَتَمِيلُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَيَغْتَمُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَيَتَأَلَّمُ، وَيُبْغِضُ الْمُسِيءَ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْقَدْرُ مُسَلَّمٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ غَرَضِنَا؛ فَإِنَّ مَقْصُودَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْئَانِ هُمَا مَفْقُودَانِ فِيمَا صَوَّرُوا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنََّّهُمَا عَلَى صِفَتَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الضَّرُورَةِ فِيهِ، وَلَا إِلَى إِثْبَاتِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ يَصْدُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ فَيَتَعَرَّضُ إِذَا لِعُقُوبَةِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ، أَوْ لِإِثَابَتِهِ وَمَدْحِهِ، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيمَا ذَكَرُوهُ، وَإِنْ ادَّعَوْهُ كَانُوا مَمْنُوعِينَ مِنْ دَعْوَاهُمْ [١٦٤/١]؛ إِذْ هُوَ غَيْبٌ، لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، إِلَّا بِخَبَرٍ صَادِقٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِيَاسِ أَفْعَالِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - مَعَ تَقْدُّسِهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ - عَلَى أَفْعَالِنَا، وَنَحْنُ عَيْنَةُ الْعَيْبِ وَعُرْضَةُ الْآفَاتِ.

وَمِمَّا يُوضَّحُ غَرَضَنَا: أَنَّ الْبَهِيمَةَ الضَّارِيَةَ الْمُؤْذِيَةَ مُبَغَّضَةٌ إِلَى النَّاسِ، وَالذَّلُولَةُ النَّافِعَةُ مَحْبُوبَةٌ، ثُمَّ لَا تُوصَفُ إِحْدَاهُمَا بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ، وَلَا تُوصَفُ الْأُخْرَى بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالشَّانَاءِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ لَمْ يُعْقَلِ الْحُسْنُ قَبْلَ الشَّرْعِ، لَمَا عُقِلَ وَفِيهِمْ عِنْدَ وُرُودِهِ^(١).

وَهَذَا مِنْ رَكِيكِ الْكَلَامِ، وَفِي تَفْصِيلِنَا الْمَذْهَبَ فِي صَدْرِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَدْرَأُ عَنَّا هَذَا السُّوَالُ؛ فَإِنَّا إِذَا صَرَفْنَا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ - فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ - إِلَى وُرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَلَا يَمْتَنِعُ الْعِلْمُ بِالْأَمْرِ إِذَا قُدِّرَ وُرُودُهُ قَبْلَ وُرُودِهِ، وَهَذَا بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ بِالنُّبُوتِ، وَيُعْلَمُ - قَبْلَ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ - أَنَّ الدَّالَّ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ ظُهُورُ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ؛ عَلَمًا وَأَمَارَةً دَالَّةً عَلَى صِدْقِهِ، ثُمَّ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ قَبْلَ وَقُوعِهَا.

فَإِنْ عَادُوا وَقَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَحْسِنُونَ انْقِاذَ الْغَرَقَى، وَتَخْلِيصَ الْهَلَكَى، وَيَسْتَقْبِحُونَ الظُّلْمَ وَالْعُدْوَانَ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِمْ سَمْعٌ.

قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا وَأَوْضَحْنَا أَنَّا لَا نُنْكِرُ مَيْلَ الطَّبَاعِ وَنُفُورَهَا مِنْ أَصْحَابِ الْأَغْرَاضِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِيمَا يَحْسُنُ أَوْ يَقْبَحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْعَادَةَ كَمَا اطَّرَدَتْ بِاسْتِقْبَاحِ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِحْسَانِهِمْ عَلَى زَعْمِكُمْ، فَكَذَلِكَ اسْتَوَتْ عَادَتُهُمْ فِي تَقْبِيحِ تَخْلِيَةِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ؛ يَفْجَرُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، بِمَرَأَى مِنَ السَّادَةِ، وَمَسْمُوعٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ حَجَزِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ، فَإِذَا تَرَكَوهُمْ سُدَى - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - كَانَ مُسْتَقْبَحًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَهْدُوهَا مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَحُ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْبَرَاهِمَةُ إِذَا قَبَّحُوا الْكَذِبَ فِي وَقْتِنَا فَاعْتَقَادُهُمْ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ؟

قُلْنَا: لَوْ حَكَمْنَا بِفَسَادِ اعْتِقَادِهِمْ كَانَ سَدِيدًا؛ فَإِنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا شَرْعًا، وَمَا هُوَ التَّقْبِيحُ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ، وَمَا اعْتَقَدُوهُ تَقْبِيحًا لَيْسَ بِتَقْبِيحٍ عِنْدَنَا.

وَجَوَابُ آخَرُ أَنْ نَقُولَ: أَمَّا اعْتِقَادُهُمْ مَا اعْتَقَدُوهُ، فَلَا نُنْكِرُهُ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُمْ الْعِلْمَ بِقُبْحِ الْكَذِبِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الْقُبْحَ - تَحْقِيقًا - مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّرْعَ تَحْقِيقًا،

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٥).

وَرُبَّ اعْتِقَادٍ لَا يُقْضَى بِفَسَادِهِ وَلَا بِكَوْنِهِ عِلْمًا؛ كَاعْتِقَادِ الْمُقْلَدَةِ لِلْمَعَارِفِ، وَالْجَوَابِ الْأَوَّلِ
أَمْثَلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى مَا ارْتَضَيْتُمُوهُ؟ وَلِمَ غَيَّرْتُمُ التَّرْتِيبَ، وَافْتَتَحْتُمُ الْمَسْأَلَةَ
بِذِكْرِ شُبِّهِ الْمُخَالَفِينَ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا حَمَلْنَا عَلَى ذَلِكَ ادِّعَاؤَهُمُ الضَّرُورَةَ فِي أَصُولِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، وَلَوْ فَاتَحْنَاهُمْ
مِنْهَا جَلَّالِ الْحِجَاجِ لَرَدُّوهُ جَرِيًّا عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ مِنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.
فَمَنْ أَصَرَّ مِنْهُمْ عَلَى دَعْوَاهُ، فَسَيَلُ مُكَالَمَتِهِ مَا مَضَى.

وَمَنْ انْحَطَّ عَنْ دَعْوَى الضَّرُورَةِ، احْتَجَجْنَا عَلَيْهِ فَقُولُ: إِذَا وُصِفَ الشَّيْءُ بِكَوْنِهِ قَبِيحًا
لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يُقَالَ: كَوْنُهُ قَبِيحًا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ.

وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا إِلَى صِفَةِ نَفْسِهِ

وَيَبْطُلُ رُجُوعُهُ إِلَى نَفْسِهِ وَصِفَةِ نَفْسِهِ مِنْ وَجُوهٍ:

أَحَدُهَا - وَهُوَ الْأَقْرَبُ - : أَنَّ الْقَتْلَ ظُلْمًا يُمَاتِلُ الْقَتْلَ حَدًّا وَاقْتِصَاصًا قَطْعًا، وَمَنْ أَنْكَرَ
تَسَاوِيَّ الْقَتْلَيْنِ فَقَدْ جَحَدَ مَا لَا يُجْحَدُ، وَالتَّزَمَ انْتِفَاءَ الثَّقَةِ بِتَمَاتِلِ كُلِّ مِثْلَيْنِ.

وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا صَدَرَ مِنَ الْعَاقِلِ - لَوْ صَدَرَ مِنْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ
بِكَوْنِهِ قَبِيحًا مَعَ وَجُودِهِ.

وَلَوْ كَانَ قُبْحُهُ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ نَفْسِيَّةٍ، لَوَجَبَ أَنْ يَقْبَحَ مِنَ الصَّبِيِّ وَمِنْ الْبَهِيمَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي قُبْحَهُ إِنْ صَدَرَ عَنِ الْبَهِيمَةِ، وَهَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّقْبِيحَ فِي حُكْمِ الذَّمِّ؛
وَلِذَلِكَ لَا يُضَافُ إِلَى جَمَادٍ، وَلَوْ قُبِّحَتْ أَفْعَالُ [١٦٤ / ب] الْبَهَائِمِ، لَكَانَ فِي حُكْمِ الذَّمِّ لَهَا.

ثُمَّ يُقَالُ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِصُدُورِ قَبِيحٍ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ لَوْمُهُ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: تُوْجَدُ
الْقَبَائِحُ بِاخْتِرَاعِ اللَّهِ إِذَنْ مَعَ اسْتِحَالَةِ تَعَرُّضِهِ سُبْحَانَهُ لِلذَّمِّ وَاللَّوْمِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْقُبْحُ صِفَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ لِلْفِعْلِ تَتَّبَعُ الْوُجُودَ؛ كَتَجَدُّدِ التَّحْيِيزِ لِلْجَوْهَرِ وَقَبُولِهِ
لِلْعَرَضِ.

وَهَذَا بُهْتُ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ، وَقُصَّارَاهُ إِثْبَاتُ صِفَةِ مَجْهُولَةٍ لِأَحَدِ الْأَلَمِينَ وَالْقَبِيلَيْنِ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ، وَلَوْ سَاغَ ذَلِكَ سَاغَ أَنْ يُقَالَ: يَخْتَصُّ أَحَدُ الْجَوْهَرَيْنِ بِصِفَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ تَابِعَةٍ لِلْحُدُوثِ غَيْرِ التَّحْيِيزِ، وَهَذَا بَابٌ لَا يُرْتَجُّ عَلَى فَاتِحِهِ.

وَإِذَا بَطَلَ كَوْنُ الْقَبِيحِ قَبِيحًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِصِفَةٍ تَابِعَةٍ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَخُلُ الْقَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى كَوْنِهِ قَبِيحًا: وَرُودُ الشَّرْعِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ؛ كَمَا صَرَّحْنَا إِلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِأَمْرٍ غَيْرِ نَفْسِ الْقَبِيحِ وَغَيْرِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَيُبْطَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُبْحَ صِفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ لِلْقَبِيحِ؛ فَإِنَّ الْمَوْصُوفَ بِكَوْنِهِ قَبِيحًا مِنْ قَبِيلِ الْأَعْرَاضِ، وَلَا يَتَّصِفُ الْعَرَضُ بِحُكْمٍ يُتَلَقَّى مِنَ الْعَرَضِ. وَإِنْ قِيلَ: يُتَلَقَّى حُكْمُهُ مِنْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ.

فَالصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يُؤَثِّرُ؛ كَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ عَلَى خَبْطِ لَهُمْ، وَنَعُودُ إِذَنْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى اخْتِصَاصِ أَحَدِ الْأَلَمِينَ بِصِفَةٍ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَإِلَى مَا لَا يُؤَثِّرُ؛ كَالْعِلْمِ وَالذِّكْرِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبَطَلَ أَنْ يُقَالَ: يَقْبَحُ لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْأَلَمَ الْمَحْكُومَ بِقُبْحِهِ يُمَاطِلُ الْأَلَمَ الْمَحْكُومَ بِحُسْنِهِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْمَصِيرِ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا قَبِيحًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ ضَرْبِهِ لَهُ عَلَى الثَّانِي.

فَلَا يَبْقَى بَعْدَ هَذَا السَّبْرِ إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الْقَبِيحَ مَا نَهَى الْمَالِكُ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا عَلِمَ الشَّيْءُ قَبِيحًا، وَمُتَعَلَّقُ الْعِلْمِ كَوْنُهُ مِنْهِيًّا عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَفَرِّقُ بَيْنَ الْأَلَمِينَ بِمَعْنَى وَرَاءَ مَا عَدَدْتُمُوهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهُوَ جَلْبُ النِّفَعِ وَدَرَاءُ الضَّرَرِّ؛ فَإِنَّ فِي الْقِصَاصِ تَشْفِيًّا، وَدَفْعًا لِلْفِتْنَةِ، وَهُوَ ضَرَرٌ يَشُوبُهُ نَفْعٌ، وَأَمَّا الظُّلْمُ فَإِنَّهُ ضَرَرٌ مَحْضٌ، وَالْعَقْلُ يَسْتَحِثُّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَيَزْجُرُ عَنِ الْآخَرِ.

وَرُبَّمَا قَالُوا: نَحْنُ لَا نَتَعَرَّضُ لِصِفَةِ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ؛ فَتُلْزِمُونَنَا عَلَيْهَا مَا يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ وَالْبَالِغِينَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْعَاقِلَ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ يُدْرِكُ تَفَرُّقَ بَيْنِ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ، وَهِيَ فِعْلُ الْعَاقِلِ، وَفِعْلُ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ.

قَالُوا: وَهَذَا الْوَجْدَانُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَرُودِ الشَّرْعِ وَعَدَمِ وَرُودِهِ، فَعَلِمْنَا بِهَذَا تَمَيُّزَ الْقَبِيحِ عَنِ الْحَسَنِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا يُورِدُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ تَمْوِيهِ وَتَلْبِيسٌ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ الَّذِي تُشِيرُونَ إِلَيْهِ حُكْمَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ الْعُرْفِ، وَاسْتِخْبَاثُ النَّفْسِ وَمِثْلُهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلَّ النِّزَاعِ، وَالَّذِي فِيهِ النِّزَاعُ هُوَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مَفْقُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

وَالَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ اخْتِلَافُ جِبِلَّةٍ فَطَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ عَلَيْهَا فَأَلْفُوها، وَبَنَوْا عَلَيْهَا، وَتَوَهَّموها أَنَّهَا أَحْكَامُ الْعَقْلِ، وَهِيَ هَاتِ؛ فَإِنَّ صَفْوَةَ الْعَقْلِ لَا تَمِيزُ بَيْنَهُمَا، بَلْ هِيَ عَادَاتٌ مُسْتَمِرَّةٌ، صَادِرَةٌ عَنِ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ، وَإِنَّمَا تَعْتَرِي هَذِهِ الْأَخْلَاقَ فِي ذَوِي الْأَغْرَاضِ، وَالْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَغْرَاضِ، وَعَنِ التَّحْنِ وَالرَّقَّةِ وَالْمِيلِ، وَعَنِ التَّلْظِي والتَّشْفِي، وَلَوْ قُدِّرَ تَسَاوِي الْأَفْعَالِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنَّا؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ حَسَنٌ وَلَا قَبِيحٌ؛ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقَدَّرُونَهُ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - يُخَلِّدُ الْكُفْرَةَ فِي النَّارِ بِفَعْلٍ يَسِيرُ صَدَرَ عَنْهُمْ، مُوَافِقٍ لِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، ثُمَّ لَا يَرْحَمُهُمْ.

وَاسْتُحْسِنَ مِنَ النَّاسِ ذَبْحُ النَّعَمِ فِي الْهَدَايَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأُمَمَاتِ، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْلُفُهَا وَيَرِقُّ قَلْبُهُ لَهَا، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ إِذَنْ نِسْبَةُ أَفْعَالِ ذَوِي الْأَغْرَاضِ بِأَفْعَالِ مَنْ يَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَغْرَاضِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وَقَالَ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

فَثَبَّتَ أَنَّ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ وَجْدَانِ [١٦٥/أ] النَّفْسِ إِنَّمَا هُوَ نَتَائِجُ الْأَغْرَاضِ. وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْعَاقِلَ يَسْتَقْبِحُ أَمْرًا مِنَ الْعَاقِلِ، وَلَا يَسْتَقْبِحُ مِثْلَهُ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ. فَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ نَتَائِجِ الْغَرَضِ وَمِثْلِ النَّفْسِ.

وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَمَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ، الصَّادِرِ عَنِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ اعْتِدَاءً وَظُلْمًا وَيَجِدُ مِثْلَ تِلْكَ الْحَالَةِ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُرَاهِقِ الْمُمَيِّزِ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْعُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ كَرَاهِيَةً وَنُفُورًا عِنْدَ ذَبْحِ الْبَهَائِمِ وَالطُّيُورِ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْرَاحِهَا، وَإِنْ كَانَ الشَّرْعُ يُحَسِّنُ ذَلِكَ، وَهَذَا تَحْرِيرُ الدَّلَالَةِ.

وَمِمَّا يُعْضَدُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ، وَيَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا أَنْ نَقُولَ: زَعَمْتُمْ أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ لِنَفْسِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِقُبْحِهِ كَوْنُهُ كَذِبًا؛ فَنَقُولُ:

أَتَقْضُونَ بِقُبْحِ كُلِّ كَذِبٍ أَمْ لَا؟

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ مِنْهُ مَا لَا يَقْبَحُ: يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ فِي قَبِيلِ الْكَذِبِ مَا يَحْسُنُ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُجَوِّزُوا مِنْ اللَّهِ أَنْ يَخْلُقَ لِنَفْسِهِ كَذِبًا، تُقَدَّرُونَ حُسْنَ مِثْلِهِ مِنَّا، وَهَذَا مَا لَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ أَبَدًا؛ فنقول: مُسْتَرَوْحُكُمْ فِيمَا تَنْفُونَ وَتُثْبِتُونَ عَادَاتُ الْعُقَلَاءِ وَاسْتِقْبَاحُهُمْ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ قَدْ يَتَغَيَّرُ فِي حُكْمِ الْعُقُولِ؛ فَإِنَّ وَاحِدًا مِنَ الظَّالِمَةِ لَوْ قَصَدَ نَبِيًّا، وَهَمَّ بِقَتْلِهِ، وَهَرَبَ النَّبِيُّ، وَاخْتَفَى فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ، فَجَاءَ الظَّالِمُ فِي طَلَبِهِ، وَاسْتَخْبَرَ صَاحِبَ الدَّارِ عَنْهُ، وَعَلِمَ صَاحِبُ الدَّارِ أَنَّهُ لَوْ صَدَقَ فِي خَبَرِهِ، كَانَ سَاعِيًّا فِي هَلَاكِه، وَكَذَلِكَ لَوْ سَكَتَ أَوْ عَرَّضَ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَالْعُقَلَاءُ يُحَسِّنُونَ ذَلِكَ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: قَدْ قَسَمْتُمْ الضَّرَرَ إِلَى مَا يَقْبَحُ، وَإِلَى مَا يَحْسُنُ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَذِبِ إِلَى مَا يَقْبَحُ وَإِلَى مَا يَحْسُنُ؟! وَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِحُسْنٍ مِثْلِ هَذَا الْكَذِبِ لَزِمَهُ تَجْوِيزُ مِثْلِهِ فِي فِعْلِ اللَّهِ.

وَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ عَلَى إِيجَازِهِ مُقْنِعٌ^(١).

فَضْلٌ: فِي ذِكْرِ هَذَاهِبِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ^(٢)

وَالَّذِي إِلَيْهِ صَفُو الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ أَنَّ الْحَسْنَ وَالْقَبِيحَ يَخْتَصَّانِ بِصِفَتَيْنِ وَوَجْهَيْنِ لِأَجْلِهِمَا يُوصَفُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ^(٣).

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ مَنْ قَبْلَ الْجُبَّائِيِّ: أَنَّ الْحَسْنَ لَا يَتَخَصَّصُ لِصِفَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْقَبِيحُ^(٤).

وَهَذَا قِيَاسُ مَذْهَبِهِمْ، مَعَ مَصِيرِهِمْ إِلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ.

وَزَعَمَ الْجُبَّائِيُّ أَنَّ: الْحَسْنَ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي حُسْنَهُ، زَائِدًا عَلَى عُرْوِهِ عَنْ وَجْهِ الْقُبْحِ^(٥).

(١) يلاحظ أن أبا القاسم في هذا المبحث كاد يقتصر على نص كلام شيخه أبي المعالي الجويني في الإرشاد، ولا يكاد يضيف إليه شيئاً ذا بال في مسألة التحسين والتقبيح العقلي على مذهب الأشاعرة والجواب عن أدلة المعتزلة القائلة بالتحسين والتقبيح العقلي؛ انظر: الإرشاد (ص ٢٥٨، ٢٦٧).

(٢) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٠/ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢٦، ٤٧٥).

(٤) انظر: الآمدي: أبقار الأفكار (١١٧/٢).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (١/٢٣٩)، وأيضاً: الآمدي: أبقار الأفكار (١١٧/٢).

وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ هَذَا الْمَذْهَبُ مَعَ مَصِيرِهِ إِلَى نَفْيِ الْأَحْوَالِ؟!

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبِيحَ يَقْبُحُ لِعُرْوِهِ عَنْ وُجُوهِ الْحُسْنِ^(١).

وَمَذَاهِبُهُمْ عَلَى إِبْثَاتِ الْوَجْهِ لِلْقَبِيحِ أَذَلُّ، وَعَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ يَنْبَنِي اخْتِلَافُهُمْ، وَأَنَّ مَا يَصْدُرُ مِنَ الضَّرَرِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ، هَلْ يُوصَفُ بِالْقُبْحِ أَمْ لَا؟

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُوصَفُ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ يَخْتَصُّ بِصِفَةِ تَقَعُ عَلَيْهِمَا مِمَّنْ يُلَائِمُ وَمِمَّنْ لَا يُلَائِمُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُوصَفُ مَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ الْمُكْلَفِ - بِالْفَتْحِ - بِالْقُبْحِ، وَهَذَا يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَيْسَ بِصِفَةِ لِلْفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَإِنَّمَا يَتَّصِفُ الْفِعْلُ بِالْقُبْحِ لِأَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: لَيْسَ لِلْحَسَنِ صِفَةٌ تَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَبِيحِ، فَقَدْ قَرَّبَ مِنَ الْحَقِّ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَمَازَلَا الضَّرَرَانِ، مَعَ الْحُكْمِ بِقُبْحِ أَحَدِهِمَا وَحُسْنِ الثَّانِي، فَمَا الْوَجْهُ فِي تَحْسِينِ الْحَسَنِ، إِلَّا مَا قَالَهُ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ الْحَسْنَ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْقَبِيحِ بِصِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ صَاحِبِ الْأَمْرِ وَمَالِكِ الْأَعْيَانِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعَيَّنَ لِمَمْلُوكِهِ أَحَدَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرُهُ بِهِ، وَيَنْهَاهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ عِنْدَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ^(٢).

فَمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ يُقَالُ لَهُ: إِذَا تَمَازَلَا الْفِعْلَانِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ بِصِفَةٍ، وَلَا اعْتِبَارًا بِالْأَمْرِ عِنْدَكُمْ، فَمَا وَجْهُ الْحُكْمِ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ قَبْلَ الشَّرْعِ؟
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: فَمَا بَالُ [١٦٥/ب] الثَّنَاءِ اسْتُحِقَّ عَلَى أَحَدِ الْمِثْلَيْنِ؟ وَمَا بَالُ اللَّوْمِ اسْتُحِقَّ عَلَى الثَّانِي^(٣)؟!

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ حَسَنًا؟

فَيَقُولُونَ: لِاسْتِحْقَاقِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

(١) وهذا قول أبي عبد الله البصري من المعتزلة؛ انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٢٣٩/١).

(٢) انظر: الجويني: الكافية في الجدل (ص ٣٨).

(٣) انظر: الأمدي: أبقار الأفكار (١١٩/٢).

قِيلَ: وَلِمَ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ؟

فَيَقُولُونَ: لِكَوْنِهِ حَسَنًا، فَلَا يَزَالُونَ فِي حَيْرَةٍ وَعَمَةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ صِفَتَانِ لِلْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ: فَقَدْ أَبْطَلْنَا هَذَا الْمَذْهَبَ فِي سِيَاقِ الدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَلَمِينَ اللَّذِينَ قَضَى الشَّرْعُ بِحُسْنِ أَحَدِهِمَا وَقُبْحِ الثَّانِي مُتَسَاوِيَانِ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِثْبَاتِ صِفَةِ مَجْهُولَةٍ تُدَّعَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الثَّقَّةَ بِتَمَائِلِ الْمُثْلَيْنِ وَاخْتِلَافِ الْمُخْتَلِفَيْنِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَبِيحَ يَقْبُحُ لِصِفَةٍ بِخِلَافِ الْحَسَنِ: فَهُوَ تَحَكُّمٌ مَحْضٌ، وَلَوْ قَالَ: لَا بَلِ الْحَسَنُ يَحْسُنُ لِصِفَةٍ دُونَ الْقَبِيحِ، وَإِذَا تَمَائِلَتِ الطَّرِيقَتَانِ، لَزِمَ وَصْفُ فِعْلِ السَّاهِي بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ؛ مِنْ حَيْثُ انْتَفَتَ وَجُوهُهُمَا.

ثُمَّ ااعلموا: أَنَّ مِنْ أَصْلِ كَافَتِهِمْ أَنَّ مَنْ فَعَلَ حَسَنًا، وَاسْتَحَقَّ ثَنَاءً جَمِيلًا، أَوْ ثَوَابًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِصِفَةٍ، وَمَنْ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلِ قَبِيحٍ فِي الْعَقْلِ فَيَتَمَيَّزُ لَا مَحَالَةَ فَاعِلُ الْقَبِيحِ عَنْ فَاعِلِ الْحَسَنِ بِصِفَةٍ، وَلَا أَجْلَهَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ.

فَنَقُولُ لِنُفَاةِ الْأَحْوَالِ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ مِثْلُ الْقَبِيحِ فِي وُجُودِهِ وَصِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ - عَلَى قَاعِدَةِ نَفْيِ الْأَحْوَالِ - تَقْدِيرُ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ، وَإِذَا انْتَفَتِ الصِّفَاتُ عَنِ الْفِعْلِ، انْتَفَتَ أَيْضًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ فَيَقَالُ لَهُمْ: عَلَى مَاذَا يَسْتَحِقُّ الْفَاعِلُ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ، وَوُجُودُ الْحَسَنِ كَوُجُودِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلَانِ، ثُمَّ يَلْزِمُ أَنْ يَسْتَحِقَّ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ عَلَى فِعْلِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُكَلَّفُ.

وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُكَلَّفَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مَا يَسْتَحِقُّهُ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَقَصْدِهِ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ لَا يُثْبِتُ لِلْمَعْلُومِ صِفَةً، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ، وَالَّذِي اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ مِثْلُ لِمَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الثَّوَابُ، فَكَيْفَ يَتَمَيَّزَانِ فِي حُكْمِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ؟!

فَلَا يَبْقَى لَهُمْ بَعْدَ هَذَا التَّفْرِيرِ إِلَّا الْمَصِيرُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ الْأَحْوَالَ مِنْهُمْ: يُقَالُ لَهُمْ: وَافَقْتُمُونَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يُوجِبُ حَالًا لِلْفَاعِلِ،

فَمَا الَّذِي تَعْنُونَ بِثُبُوتِ صِفَةٍ لِلْفَاعِلِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمَعْنَى بِهِ كَوْنُهُ عَالِمًا بِحُسْنِ مَا يَفْعَلُهُ مَعَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ.

قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِحْسَانِ بِكَوْنِهِ إِحْسَانًا صِفَةً، فَالْقَصْدُ إِلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ بِمِثَابَةِ الْقَصْدِ

إلى القبيح والعلم به قبل تقدير ورود الشرائع، وتمييز المنهي عنه عن المأمور به، وهذا قاطع إذا تأملته.

فصل: في ذكر عبارات الناس في تحديد الحسن والقبح^(١):

فأما عبارات المعتزلة:

قال بعضهم: الحسن هو الفعل العاري عن جميع وجوه القبح.

وقال بعضهم: هو الذي لا يستحق فاعله الذم عليه مع العلم به^(٢).

والعبارتان منقوصتان بأفعال الأفعال والبهائم.

وقال الجبائي: ما للقادر عليه فعله، مع وقوعه على وجه يقتضي حسنه، زائداً على عرويه

عن وجوه القبح^(٣).

وأما القبيح: فإنهم حدوه بعكس ما حدوا به الحسن؛ فقال بعضهم: وهو الذي يستحق

فاعله عليه الذم، ما لم يمنع من استحقاقه مانع^(٤).

وقال بعضهم: هو الذي يستحق فاعله عليه الذم، مع إمكان التحرر عنه^(٥).

وإنما اضطررت حدوهم لأصلين:

أحدهما: أنهم احتاجوا في حد القبيح إلى التعرض لاستحقاق الذم.

والثاني: أن منهم من يقول: القبيح يقع ممن لا يكلف، ولا يتعرض لاستحقاق المدح

والذم.

فيقال لهم: إذا ثبت أن القبيح لا يتميز عن الحسن بصفة ثابتة مُحَقَّقة، وما ذكرتموه من

استحقاق الذم غير راجع إلى ورود الشرع، فما بال العقل يقضي بالذم على فعل، ولا يقضي

به على مثله.

وأما قولهم: « ما للقادر عليه فعله »:

(١) انظر هذا المبحث في: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

(٢) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٣٩).

(٤) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١، ٣٠٩).

(٥) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٤ / ب).

إِنْ عَنَوَاهِ وَرُودَ الْإِذْنِ مِنَ اللَّهِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ حَسَنَةٌ عِنْدَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْعُقْلَاءِ إِذْنٌ^(١).

وَإِنْ عَنَوَاهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ: فَيَبْطُلُ بِأَفْعَالِ [١/١٦٦] الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ.

وَالْتَقْيِدُ بِالْعِلْمِ لَا أَثَرَ لَهُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُغَيِّرُ صِفَةَ الْمَعْلُومِ.

وَأَمَّا عِبَارَاتُ أَصْحَابِنَا، فَيَقُولُونَ: الْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَهَذَا أَمْثَلُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَا أُمِرْنَا بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ^(٢)؛ إِذِ الْمُبَاحُ يَتَّجِهُ وَصْفُهُ بِالْحُسْنِ

وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ^(٣).

وَالْقَبِيحُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِذَمِّ فَاعِلِهِ، أَوْ مَا أُمِرْنَا بِذَمِّ فَاعِلِهِ، وَالْمَكْرُوهُ خَارِجٌ عَنْ وَصْفِ

الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ جَمِيعًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ: الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ حَسَنٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ عَدِّ الْمَنْهِي عَنْهُ مِنْ قِبَلِ الْقَبِيحِ؛

فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ فِي تَعَلُّقِ النَّهْيِ بِهِ بِمَثَابَةِ الْمَنْدُوبِ إِلَيْهِ فِي تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُقَايَسَةِ الْأَلْفَافِ بِالْأَلْفَافِ؛ فَإِنَّ الْمُبَاحَ حَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ

أَصْلًا، فَلَيْسَ يُرَاعَى فِي التَّحْسِينِ تَقْرِيرُ أَمْرٍ، لَا عَلَى الْإِجَابِ وَلَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَهُوَ الَّذِي يُذَمُّ صَاحِبُهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الذَّمِّ عَلَى غَيْرِ الْمُحَرَّمَاتِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَرُبَّمَا جَرَى التَّوْبِيخُ عَلَى الْمَكْرُوهَاتِ شَرْعًا كَالَّذِي يُضْرَبُ عَنْ

النَّوَافِلِ، فَقَدْ يُوبَّخُ، وَيُقَالُ لَهُ: أَسَأْتَ فِيمَا فَعَلْتَ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ - فِي الْوُضُوءِ - : « مَنْ زَادَ

عَلَى الثَّلَاثِ فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ »^(٤).

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٨٣)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٥/ أ)، وشرح المواقف (٢٠٢/ ٨).

(٢) هذا تعريف القاضي الباقلاني؛ انظر: التقريب والإرشاد (١/ ٢٨٠)، ونسبه إليه الجويني في التلخيص (١/ ١٥٤)، وانظره أيضًا في: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي (١/ ٥٠).

(٣) إنما فضل الجويني تعريف الحسن بما أمرنا بالثناء عليه، دون تعريف القاضي الباقلاني: ما أمرنا بمدح فاعله؛ لكون تعريف الباقلاني غير مانع؛ بناءً على مذهب أبي المعالي أن المباح يسمى حسنًا، ولا يتحقق توجه الأمر بمدح فاعله؛ انظر: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٦١)، والإحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٤).

وانظر في تعريف الحسن والقبيح: المستصفى (١/ ٥٦)، والعدة (١/ ١٦٧)، والمحصول (١/ ١٣٢)، والإحكام (١/ ٧٩)، ومنتهى السؤل والأمل (١/ ١٩٨)، والكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٧/ أ).

(٤) حديث حسن: أخرجه النسائي (١/ ٣٣)، وابن ماجه (١/ ١٦٣، ١٦٤) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه =

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِهَذَا التَّوْبِيخِ نِسْبَةُ صَاحِبِهِ إِلَى تَفْوِيْتِهِ عَلَى نَفْسِهِ الْفَضَائِلِ، وَإِلَى انْتِسَابِهِ إِلَى حِرْمَانِ نَفْسِهِ ثَوَابِ النَّوَافِلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الدَّمِّ فِي شَيْءٍ «^(١)» هَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ.

وَسُئِلَ بَعْضُ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَ الْبَلَاءِ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ»^(٢): فَقَالَ: هُمْ أَهْلُ الْغَفَلَاتِ عَنِ اللَّهِ، وَلَا دَاءَ أَذْوَى مِنْ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ. وَكَانَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايْنِيُّ يَقُولُ - فِي حَدِّ الْمُبَاحِ - : «هُوَ الْمَأْذُونُ فِيهِ وَنَقِيضُهُ الْمَكْرُوهُ»^(٣).

وَكَانَ يَقُولُ فِي حَدِّ الْمَكْرُوهِ: «مَا الْأَوَّلَى تَرْكُهُ»؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ. فَالْحَسَنُ: مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ، وَانْدَرَجَ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ الْوَاجِبَاتُ وَالْمَنْدُوبَاتُ مِنْ أَفْعَالِنَا، وَانْطَوَى هَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ بِحَقِّ مُلْكِهِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَأَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. وَأَمَّا الْمُبَاحُ: فَقَدْ أُبِيحَ الثَّنَاءُ عَلَى فَاعِلِهِ، وَذَلِكَ شَرْعٌ.

وَأَمَّا أَفْعَالُ مَنْ لَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَغَيْرِهِمْ: فَلَا مَعْنَى لِلثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؛ قَالَ الْإِمَامُ:

= عن جده؛ بلفظ: «هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وتعدى و ظلم. يعني الوضوء ثلاثاً ثلاثاً» انظر: الألباني: السلسلة الصحيحة (١١٩٦/٦)، وإرواء الغليل له (١٣٤/١)، ومشكاة المصابيح (ص ٤١٧).
(١) هذا من كلام أبي المعالي في الشامل؛ انظره في: الكامل في اختصار الشامل (٢٣٧/أ-ب).
(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) عرف إمام الحرمين المباح بأنه: ما ورد الإذن من الله تعالى في فعله وتركه من حيث هو ترك له من غير تخصيص أحدهما باقتضاء ذم أو مدح. التلخيص في أصول الفقه (١٦١/١)، واحترز بقوله: «من حيث هو ترك له» عما إذا ترك المباح لفعل معصية؛ فإنه يذم، لكن لا على أنه ترك المباح، بل على أنه فعل المعصية. ومن الحق: أن أبا المعالي الجويني استفاد هذا التعريف من كلام شيخ الأصوليين أبي بكر الباقلاني في التقريب والإرشاد (٢٨٨/١، ٢٨٩).

وانظر تعريف المباح في: الكافية في الجدل (ص ٤٢)، والبرهان في أصول الفقه (٣١٣/١)، والعدة في أصول الفقه (١٦٧/١)، والبايجي: الحدود في الأصول (ص ٥٥، ٥٦)، والمستصفى (٦٦/١)، وجمع الجوامع للسبكي (٨٣/١)، وأمير بادشاه: تيسير التحرير (٢٢٥/٢)، والفتوحى: شرح الكوكب المنير (٤٤٢/١)، والزركشي: البحر المحيط (٧٣/١).

وَإِنَّمَا عَنَى بِهِ الْبَهَائِمَ وَالْمَجَانِينَ دُونَ الصَّبِيَّانِ الْمُمَيِّزِينَ؛ فَإِنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَيُثْنَى عَلَيْهِمْ بِفِعْلِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَفْعَالُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: فَإِنَّهَا حَسَنَةٌ أَيْضًا^(١).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: « الْحَسَنُ مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَأَفْعَالُ مَنْ لَا يَعْقِلُ لَا تُوصَفُ بِالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ، وَأَفْعَالُ اللَّهِ - تَعَالَى - يُعْرَفُ حُسْنُهَا عَقْلًا؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الْأَعْيَانِ ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: « الْحَسَنُ مِنْ أَفْعَالِنَا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْقَبِيحُ مَا نَهَى عَنْهُ ».

فَأَمَّا الْعَدْلُ وَالظُّلْمُ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

الْعَدْلُ: مَا لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ^(٢).

وَالظُّلْمُ: مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ فِي الْمُخْتَصَرِ:

« الْعَدْلُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْحُسْنِ.

وَالْجَوْرُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ حَقِيقَةُ الْقَبِيحِ ».

وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ.

وَقَالَ: « وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَدْلٌ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ ».

وَقَالَ فِي تَرْتِيبِ الْمَذْهَبِ: « قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَمَّا انْتَهَتْ النُّوبَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ حَقِيقَةُ الظُّلْمِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَجَبَ

أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ وَالْحُسْنِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَأَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - عَادِلٌ، وَلَيْسَ

تَحْتَ أَمْرِ أَمْرٍ؛ فَعَدَلَ عَنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَقَالَ: حَدُّ الظُّلْمِ مَا لَيْسَ لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ^(٣)، وَاطَّرَدَ

الْحَدُّ وَانْعَكَسَ ».

قَالَ الْأُسْتَاذُ: « وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ السُّؤَالِ، فَيَقَالَ: إِذَا كَانَ الْقُبْحُ وَالظُّلْمُ مَا نُهِيَ عَنْهُ،

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ٢٣٧/أ).

(٢) انظر: نقد القاضي عبد الجبار لهذا الحد في: شرح الأصول الخمسة (ص ٣٤٧).

(٣) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجههما.

فَالْحُسْنُ وَالْعَدْلُ مَا لَمْ يُنْهَ عَنْهُ، وَلَيْسَ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ .

قَالَ: « وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَوْلِ [١٦٦/ب] ^(١) وَالْبَهَائِمِ عَدْلٌ، وَحُسْنُهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهَا وَلَا لَوْمَ عَلَيْهَا .

قَالَ: « وَقَالَ آخَرُونَ: الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: حَسَنٌ، وَقَبِيحٌ، وَمُهِمَلٌ، فَالْمُهِمَلُ: هُوَ فِعْلٌ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا يَكْمُلُ عَقْلُهُ .

وَقَالَ آخَرُونَ: الْفِعْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، فَالْقَبِيحُ مَا لَيْسَ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَمَا لَيْسَ بِقَبِيحٍ فَهُوَ حَسَنٌ .

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى وَصَفِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ؟

قِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ عَادِلٌ، وَأَنَّ الْعَدْلَ مِنْ فِعْلِهِ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ فِعْلِهِ تَوْشَعًا، وَيُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ إِذَا تَكَرَّرَ الْعَدْلُ مِنْ فِعْلِهِ، وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ حَقٌّ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ حُكْمَهُ حَقٌّ، وَفِعْلُهُ حَقٌّ؛ وَكَذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ نُورٌ، مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مُنَوَّرٌ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيْجُوزُ عَلَى أَصْلِكُمْ أَنْ يُوجَدَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ - تَعَالَى - مَا لَيْسَ بِضَرٍّ وَلَا نَفْعٍ؟ قُلْنَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ابْتَدَأَ خَلَقَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ مَوَاتًا لَا حَيٍّ فِيهِ، وَلَا مُعْتَبَرٍ وَلَا مُنْتَفِعٍ؛ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ عَبَثًا، بَلْ يَكُونُ حِكْمَةً وَصَوَابًا .

ثُمَّ اَعْلَمْ: أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى الْأَفْعَالِ وَرُودُ السَّمْعِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا يَجِبُ اسْتِحْقَاقُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ .

وَمِنْ أَصْلَانَا: أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ قَبِيحٍ مِنَ اللَّهِ، وَلَا وَصْفُهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا لَوْ وَقَعَ لَكَانَ قَبِيحًا مِنْهُ .

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ: فَذَهَبَ النَّظَامُ وَالْجَاحِظُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ قُدَمَائِهِمْ إِلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ ^(٢) .

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الظُّلْمِ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَدَلَّ عَلَى جَهْلِهِ وَحَاجَتِهِ؛ فَلِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاهُ عَنْهُ لَا يَفْعَلُهُ .

(١) جزء غير واضح في الأصل بمقدار كلمتين، ولم يتضح لي وجههما .

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٣١٣) ونقد مذهبها في (ص ٣١٤) .

مَسْأَلَةٌ: [الْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبٍ وَاجِبٍ]^(١)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبٍ وَاجِبٍ: لَا عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى الْعِبَادِ. وَخَالَفْنَا فِي ذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةَ؛ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ الْمُطْلَقِ هُوَ الْمُبَاحُ، وَهُوَ الَّذِي تَبَيَّنَ لِلْعَاقِلِ أَنَّ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ وَلَا فِي تَرْكِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ مَذْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ، وَلَا يَقَعُ مُرَادًا^(٢).

وَمَحْصُولُ مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْهُمْ يُتَوَلَّى إِلَى: أَنَّ التَّحْسِينَ - هُوَ ارْتِفَاعُ الْحَجَرِ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ تَحْقِيقِ الْعِلْمِ، ثُمَّ قَدْ يَجِبُ وَقَدْ يُنْدَبُ إِلَيْهِ، وَالْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ وَجْهَانِ زَائِدَانِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي التَّحْسِينَ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ قَسَمُوا الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ أَقْسَامًا؛ فَرَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا: مَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَتَخُصُّهُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ شُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَقَضَاءِ الدُّيُونِ، وَرَدِّ الْوَدَائِعِ وَالْغُصُوبِ، فَهَذَا الْقَبِيلُ إِنَّمَا يَجِبُ لِصِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

قَالُوا: وَمِنْ أَقْسَامِ الْوَاجِبَاتِ مَا يَجِبُ لِكَوْنِهِ لُطْفًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَعَدُّوا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ النَّظَرَ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ النَّظَرُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: الْعَادَاتُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا أَلْطَافٌ فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَا يُتَوَصَّلُ بِالْعَقْلِ إِلَى دَرْكِ وَجُوبِهَا؛ مِنْ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَوْنُهَا لُطْفًا، وَوُقُوعُهَا فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ.

وَالنَّظَرُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، فَالْعَقْلُ مُوَصَّلٌ إِلَى إِفْضَائِهِ إِلَى مَا يَجِبُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَهُمْ مَا يَجِبُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَرْكًا لِلْقَبِيحِ، وَذَلِكَ عِنْدَ جَمَاهِيرِهِمْ يَتَّجِعُ فِي قُبْحٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا تَرْكٌ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا تَعَدَّدَتِ التُّرُوكُ، فَلَا تَتَّصِفُ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ؛ إِذْ لَوْ وُصِفَ أَحَادُهَا بِالْوُجُوبِ، لَلَزِمَ الْقَضَاءُ بِوُجُوبِ الْمُبَاحَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مُبَاحٍ يُضَادُّ مَحْظُورًا.

(١) انظر هذا المبحث في: أصول الدين (ص ٢٠٢، ٢٠٥)، والإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧٢)، والأنصاري: شرح الإرشاد (ل ١٨٦، ١٨٨)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧)، والمحصل (ص ٢٠٤)، وأبكار الأفكار (٢/ ١٤٥، ١٥٠)، وغاية المرام (ص ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد: الجزء السادس: القسم الأول (ص ٧).

وَذَهَبَ الْكَعْبِيُّ إِلَى أَنَّ مَا كَانَ تَرْكًا لِمَحْظُورٍ - فَهُوَ وَاجِبٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَرَكَ لَهُ، سَوَاءٌ تَعَدَّدَتِ التُّرُوكُ أَوْ اتَّحَدَتْ.

وَمِنْ الْوَاجِبَاتِ: مَا يَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَفَعَ لِضَرَرٍ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الْقِسْمِ التَّوْبَةُ، وَلِلنَّظَرِ أَيْضًا انْدِرَاجُ تَحْتَهُ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ عِنْدَ مُعْظَمِهِمْ فِعْلٌ^(١).

وَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ وَشِيعَتُهُ إِلَى انْقِسَامِهِ إِلَى فِعْلٍ، وَإِلَى مَا لَيْسَ بِفِعْلٍ؛ وَهُوَ أَنَّ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ^(٢):

وَهَذَا مَذْهَبُ الذَّمِّ؛ الَّذِينَ سُمُّوا ذَمِّيَّةً؛ لِإِجَابِهِمُ الذَّمَّ عَلَى لَا فِعْلٍ^(٣).

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ، فَأَمَّا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا سَمْعًا إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ فِي نَفْسِهِ لِضَرَرِ الْغَيْرِ^(٤) فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ عَقْلًا دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ إِذَا ذَاكَ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ مِنْ حَيْثُ [١٦٧/أ] إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالضَّرَرِ.

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُمْ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَلْطَافٌ، وَلَا تَجِبُ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا شُكْرٌ لِلْمُنْعِمِ^(٥).

وَذَهَبَ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْهُمْ إِلَى: أَنَّ تَجِبُ شُكْرًا لِلْمُنْعِمِ^(٦).

(١) انظر: أبو الحسين البصري: المعتمد في أصول الفقه (٩/١).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤١)، والتبصير (ص ٥٣)، وانظر دفاع القاضي عن مذهب أبي هاشم في المغني (١٨٤/١٤).

(٣) من قوله: «وهو ألا يفعل القبيح.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٤) من قوله: «فلا يجب إلا سمعًا.....» إلى هنا بهامش الأصل.

(٥) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٠/١١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩)، ومتشابه القرآن (٧١٩/٢)، والشهرستاني: الملل والنحل (٤٥/١).

(٦) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٨٩/١٢)، (١٦١/١٤، ١٨٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٥).

وقد شدد الآمدي في غاية المرام (ص ٢٤١) على المعتزلة النكير بقولهم هذا لما يلزم عليه من التناقض؛ إذ «كيف السبيل إلى الجمع بين القول بوجوب الطاعة على العبد شكرًا، والثواب على الباري جزاءً؟! وهل ذاك إلا دور ممتنع؟! من جهة أن الشكر لا يجب إلا بعد سابقة الثواب المتطول به، لا ما وقع بطريق الوجوب؛ فإن ذلك لا يستحق شكرًا، =

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الشُّكْرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَشْكُورِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَشْكُرَ رَبَّهُ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ قَبُولِ الْإِنْتِفَاعِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ شُكْرُ الْمُنْعَمِ فِيمَا بَيْنَنَا وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ.

وَأَمَّا الْقَبَائِحُ: فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

مِنْهَا: مَا يَقْبَحُ لِنَفْسِهِ وَصِفَةٍ تَخُصُّهُ؛ كَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، وَكُفْرَانِ النِّعَمِ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ: الْعَبَثُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَقْبَحُ لِكَوْنِهِ تَرْكًا لِرِوَاغِبٍ.

وَالثَّالِثُ مِنَ الْقَبَائِحِ: مَا يَكُونُ مَفْسَدَةً فِي الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهِيَ تَقْتَضِي مَا يَكُونُ لُطْفًا فِيهَا، فَمَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ، وَقَعَتْ مَعَهُ الْقَبَائِحُ الْعَقْلِيَّةُ، فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، ثُمَّ لَا يَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ كَمَا لَا يَخْتَصُّ اللَّطْفُ بِجِنْسٍ^(١).

قَالُوا: وَالْكَلَامُ يَقْبَحُ لِكَوْنِهِ كَذِبًا أَوْ لِكَوْنِهِ أَمْرًا بِقَبِيحٍ أَوْ نَهْيًا عَنْ حَسَنٍ، وَيَقْبَحُ؛ لِكَوْنِهِ عِبَثًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَيَقْبَحُ لِكَوْنِهِ خَطَابًا مَعَ إِجْمَالٍ لَا بَيَانَ فِيهِ؛ كَمُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِالتُّرْكِيَّةِ، وَيَقْبَحُ إِذَا كَانَ اقْتِضَاءً مُحَالًا.

وَالِإِرَادَةُ تَقْبَحُ لِتَعَلُّقِهَا بِالْقَبِيحِ.

وَالِإِعْتِقَادُ يَقْبَحُ لِكَوْنِهِ جَهْلًا^(٢)، هَذِهِ جُمْلَةٌ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْوَاجِبَاتِ سَمْعِيَّةً، وَلَا يُتَلَقَّى وَجُوبُ شَيْءٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ.

وَالْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْخُصُومِ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْوَاجِبِ، وَلَيْسَ لِلْوَاجِبِ بِوُجُوبِهِ صِفَةٌ عِنْدَنَا؛ فَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ، مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ أَحَدِهِمَا بِصِفَةٍ حَقِيقِيَّةٍ تَخُصُّهُ.

وَقَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ فِي وَقْتٍ وَيَحْرُمُ مِثْلُهُ فِي وَقْتٍ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْأَوْقَاتِ لَا أَثَرَ لَهَا فِي اقْتِضَاءِ الطَّاعَاتِ لِلذَّوَاتِ.

= والجزاء الواجب لا يكون إلا بعد سابقة خدمة وطاعة متبرع بها، لا ما وقع بطريق الإيجاب؛ وانظر أيضاً في نقد هذه الفكرة: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٧١)، والاقتصاد (ص ١٠٧، ١٠٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٧).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤ / ١٥٤)، والمجموع المحيط بالتكليف (١ / ٢٣٤).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٥٣١).

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ فِي نَفْسِهِ؛ فَالْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ، وَلَا مَعْنَى لِلْوَجُوبِ إِلَّا تَعَلُّقُ الْأَمْرِ الْجَازِمِ بِالشَّيْءِ، وَلِمَالِكَ الْأَعْيَانِ أَنْ يُعَيَّنَ لِعَبِيدِهِ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْثَالِ فَيَأْمُرَ بِهِ، وَيُعَيَّنَ وَاحِدًا فَيَنْهَى عَنْهُ.

وَإِذَا اضْطَرَّرْنَا الْخُصُومَ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَالْأَمْرُ عِنْدَهُمْ حَادِثٌ:

فَمَا لَمْ يَثْبُتْ لَا يَقْضِي بوجوبِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمَذْهَبُ الدَّهْمَاءِ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ شُكْرَ الْمُنْعِمِ يُدْرِكُ وَجُوبَهُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، وَهَذَا بَيْنَ مَنْ أَصْلِهِمْ، مَعَ أَنَّ تَرَكَ هَذَا الشُّكْرِ قَبِيحٌ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: إِذَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ وَجُوبِ الشُّكْرِ، فَمَنْ وَافَقْنَا فِي ذَلِكَ أَغْنَانَا عَنْ تَكْلِيفِ ضَرْبِ الْأَمْثَالِ، وَمَنْ أَبْدَى مِرَاءً، ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ؛ فَإِنَّ مَنْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ لَا تَقَامُ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ، بَلْ تُضْرَبُ لَهُ الْأَمْثَالُ.

ثُمَّ افْتَتَحُوا طَرِيقَتَهُمُ الْمَشْهُورَةَ فَقَالُوا: الْعَاقِلُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا، وَجَوَزَ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ الرَّبُّ الْمُنْعِمُ شُكْرًا، فَلَوْ شَكَرَهُ لِأَثَابِهِ وَلَوْ كَفَرَ لِعَاقِبِهِ، فَإِذَا خَطَرَ لَهُ الْخَاطِرَانِ، وَتَسَاوَى عِنْدَهُ الْجَائِزَانِ، فَالْعَقْلُ يُرْشِدُهُ إِلَى إِثَارِ مَا يُؤَدِّي بِهِ إِلَى الْأَمْنِ مِنَ الْعِقَابِ، وَارْتِقَابِ الثَّوَابِ^(١).

وَضَرَبُوا مِثَالًا فَقَالُوا: مَنْ تَصَدَّى فِي سَفَرِهِ مَسْلَكَانِ يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَقْصِدِهِ، وَأَحَدُهُمَا آمِنٌ وَالْآخَرُ مَخُوفٌ، وَلَيْسَ لَهُ غَرَضٌ ظَاهِرٌ فِي السَّبِيلِ الْمَخُوفِ، فَالْعَقْلُ يَقْضِي بِسُلُوكِ السَّبِيلِ الْمَأْمُونِ^(٢).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ نَقُولَ: مَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ هَذِهِ الْخَوَاطِرُ، فَكَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى دَرْكِ وَجُوبِ الشُّكْرِ وَالْحَالَةِ هَذِهِ؟!

قَالُوا: مَنْ كَمَلَ عَقْلُهُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَخْطُرَ لَهُ هَذَانِ الْخَاطِرَانِ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ قَدْ تَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ دُحُورٌ وَهُوَ مُنْهَمِكٌ فِي لَذَاتِهِ، لَا اهْتِمَامَ لَهُ بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ عَادَاتٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ، فَقَدْ جَحَدَ الضَّرُورَةَ فِي أَثْنَاءِ دَعْوَى الضَّرُورَةِ.

(١) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨).

(٢) انظر هذا المثال والجواب عنه في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٨، ٢٦٩).

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّا نَرَى الْمُتَدَيِّنَ الْمُظْهِرَ إِلَى اعْتِقَادِهِ قَدْ يُضْرَبُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، مَعَ قَطْعِهِ بِتَعَرُّضِهِ لِلْعِقَابِ؛ اتِّبَاعًا لِلْهَوَى، فَكَيْفَ الظَّنُّ بِمَنْ يَنْظُرُ ابْتِدَاءً؟!

فَإِنْ قَالُوا: أَلَسْتُمْ فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِالْوُجُوبِ؟! فَاقْبَلُوا مِنَّا مِثْلَ ذَلِكَ [١٦٧/ب] فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قُلْنَا: وَلَا سَوَاءَ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْأَوَّلَ لَهُ طَرِيقٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ؛ فَإِنْ مُدَّعِيَ النُّبُوَّةِ إِذَا أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِالْإِيجَابِ، وَمَعَهُ الْمُعْجِزَةُ الَّتِي هِيَ دَلِيلُ الْإِيجَابِ، وَحَذَرٌ وَأَنْذَرٌ، وَالْمَدْعُوُّ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ النَّظَرُ، الْمُوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ، فَقَدْ تَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَى النَّظَرِ فِي مُعْجِزَتِهِ، فَيَنْظُرُ، وَإِذَا لَمْ تَتَوَفَّرْ لَهُ الدَّوَاعِي فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، فَإِذَا تَوَانَى فِيهِ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى التَّقْصِيرِ، فَهَذَا سَبِيلُ وَجُوبِ النَّظَرِ فِي أُمُورِ مُدَّعِيَ النُّبُوَّةِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي أَبْوَابِ النَّظَرِ بُطْلَانَ مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يُعْرَفُ وَجُوبُ النَّظَرِ بِالْعَقْلِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ^(١).

وَأَمَّا شُكْرُ الْمُنْعَمِ: فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِهِ ضَرُورَةً وَلَا نَظَرًا، وَلَيْسَ الْعَاقِلُ عَالِمًا بِوُجُوبِهِ، وَلَا فِي حُكْمِ الْعَالِمِ بِهِ أَصْلًا؛ فَإِنْ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ»: أَنَّ لَهُ طَرِيقًا يُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا هَا هُنَا، فَلَوْ تَمَّ نَظَرُهُ وَأَنْهَاهُ نِهَائَتَهُ، لَمَا أَوْصَلَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الشُّكْرِ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَبٌّ يُرِيدُ مِنْهُ الشُّكْرَ، يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَى فِعْلِ الشُّكْرِ؛ حَيْثُ قَابَلَ نِعْمَتَهُ الْجَلِيلَةَ بِشُكْرِهِ النَّزِيرِ الْيَسِيرِ، الَّذِي لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ.

وَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ: «وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَا وَاجِبَ قَبْلَ الشَّرْعِ صِحَّةُ كَوْنِ الضَّادَيْنِ مُرَادًا عَلَى الْبَدَلِ، وَذَلِكَ يَقْضِي عَلَى الْعَاقِلِ بِالتَّوَقُّفِ»^(٢).

بَيَانُهُ: أَنَّ مَنْ خَافَ التَّلَفَ مِنْ شَيْئَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِينِ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَذَكَرَ طَرِيقَةً أُخْرَى فَقَالَ: «فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ مَنْ لَهُ الْإِيجَابُ، فَالْإِيجَابُ حَقُّهُ،

(١) انظر ما تقدم في هذا الكتاب في (ل ٦/أ) وما بعدها فصل: «النَّظَرُ الْمُوَصَّلُ إِلَى الْمَعَارِفِ وَاجِبٌ وَمُذْرَكٌ وَجُوبِهِ السَّمْعُ».

(٢) انظر: الشهرستاني: نهاية الأقدام (ص ٣٨٩).

وَصَاحِبُ الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّهِ، وَلَهُ أَنْ لَا يُطَالِبَ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ، وَعَنْ تَحْصِيلِهِ، وَقَبْلَ الرَّسُولِ لَا سَبِيلَ لِلْعَاقِلِ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ يُطَالِبُنَا بِمَا لَهُ مِنَ الْحُقُوقِ عَلَيْنَا، أَوْ يَتَفَضَّلُ عَلَيْنَا بِالْإِسْقَاطِ لِغِنَاةٍ عَنْ ذَلِكَ».

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا اعْتَرَضَتْ الْخَوَاطِرُ كَمَا ادَّعَيْتُمْ، فَلَيْسَ فِي اعْتِرَاضِهَا مَا يَقْتَضِي إِجَابَ شُكْرٍ، وَلَا إِلْزَامَ نَظَرٍ؛ فَإِنَّكُمْ فَرَضْتُمْ خَوَاطِرَ عَلَى وَفْقِ مُرَادِكُمْ وَغَرَضِكُمْ، وَلَوْ اسْتَوْعَبْتُمْ مَا يُتَصَوَّرُ جَرَيَانُهُ فِي النَّفْسِ لَا سَتَقِيْتُمْ بَطْلَانِ مَذْهَبِكُمْ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ كَمَا يَخْطُرُ لَهُ مَا يَدَّعُونَ؛ فَقَدْ يُعَارِضُهُ خَوَاطِرُ تُعَارِضُ ذَلِكَ الْخَاطِرَ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَقَدْ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَيْضًا أَنَّهُ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ مَوْلَاهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَوْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ وَأَنْصَبَهَا لَصَارَتْ مَكْدُودَةً مَجْهُودَةً، وَقَدْ يَعْتَصِدُ هَذَا الْخَاطِرُ عِنْدَهُ بِأَنَّ الرَّبَّ الْمُنْعَمَ غَنِيٌّ عَنْ شُكْرِ الشَّاكِرِينَ، وَأَنَّهُ كَمَا يَبْتَدِئُ بِالنِّعَمِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، لَا يَبْتَغِي بَدَلًا عَلَيْهَا، لَا سَيِّمًا وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالشُّكْرِ، وَإِذَا عَارَضَ هَذَا الْخَاطِرَ مَا ذَكَرُوهُ، قَضَى الْعَقْلُ بِالتَّوَقُّفِ^(١).

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ إِذَا مَنَحَ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِهِ رَغِيْفًا، ثُمَّ إِنَّ الْعَبْدَ أَخَذَ يَطُوفُ فِي الْبِلَادِ وَيُثْنِي عَلَى الْمَلِكِ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّغِيْفِ، فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مُسْتَحْسَنًا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنَ الْعَطَاءِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى قَدْرِهِ نَزَرٌ مُسْتَحَقَّرٌ، وَجُمْلَةُ النِّعَمِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ أَقْلٌ وَأَذَلُّ مِنَ الرَّغِيْفِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُلْكِ مَلِكٍ.

فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ إِذَا خَطَرَ لَهُ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْخَوَاطِرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِالتَّعَرُّضِ لِلْعِقَابِ وَلَوْ كَفَرَ، وَاسْتِجَابَ الثَّوَابِ لَوْ شُكِرَ، وَمَنْ لَا يَقْطَعُ بِمَكْرُوهِ يَنَالُهُ وَهُوَ فِي حَالَةٍ فِي رَغَدٍ مِنَ الْعَيْشِ وَدَعَةٍ مِنَ اللَّذَّةِ، فَلَا يَقْضِي الْعَقْلُ بِإِثَارِ الْمَتَاعِ، وَافْتِحَامِ الْمَنَاصِبِ، وَالْإِضْرَابِ عَنِ اللَّذَاتِ النَّاجِزَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَحْتَاطُ الْعَاقِلُ وَيَنْظُرُ فِي الْعَوَاقِبِ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِ التَّوَقُّفُ فِي الْأَمْرِ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ مَا هُوَ الْأَصُوبُ^(٢).

وَمَا قَالُوهُ فِي الْمِثَالِ فِي الْمُسَافِرِ:

إِنْ سَلَّمَ لَهُمْ، فَإِنَّمَا يُسَلِّمُ إِذَا اسْتَوَتْ الْأَغْرَاضُ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، فَقَدْ يَقْضِي الْعَقْلُ عَلَى زَعْمِهِمْ بِمَا ذَكَرُوهُ، فَأَمَّا إِذَا عَنَّ لِلْعَاقِلِ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقِ [١٦٨/أ] الْمَخُوفِ

(١) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩).

(٢) انظر هذا الجواب في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٦٩، ٢٧٠).

أَغْرَاضُ يُقْصَدُ أَمْثَالُهُ، وَلَمْ يَسْتَيْقِنِ الْخَوْفَ فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ، فَقَدْ يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ سُلُوكُهُ فِي مُوجِبِ الْعَقْلِ.

وَنَظَرُ ذَلِكَ أَنْ يَتَصَدَّى لِلْإِنْسَانِ بَرٌّ وَبَحْرٌ، وَهُوَ يَرْقُبُ فِي رُكُوبِ الْبَحْرِ أَرْبَاحًا كَثِيرَةً، وَلَكِنَّ الْبَحْرَ لَا تَخْفَى مَخَاوِفُهُ، فَلِلْعَاقِلِ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنْ يَرْكَبَ الْبَحْرَ.

وَهَذَا نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ لَوْ التَزَمَ الشُّكْرَ، لَنَالَهُ مِنَ الْمَتَاعِبِ مَا يَحْجِزُهُ عَنْ لَذَاتِهِ، وَهُوَ عَلَى ظُنُونٍ وَحَدْسٍ فِيمَا يَنَالُهُ بِالشُّكْرِ لَوْ شَكَرَ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ.

ثُمَّ نَقُولُ: وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمِثَالِ أَنْ يَتَصَدَّى لِلْمُسَافِرِ طَرِيقَانِ، وَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ، وَيَقُولُ لَهُ: اسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهُ آمِنٌ، وَلَا تَسْلُكْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مَخُوفٌ، فَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ آخَرُ وَيَقُولُ لَهُ: لَا تَقْبَلْ قَوْلَ هَذَا الرَّجُلِ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلُ اللَّصُوصِ، وَالْأَوَّلَى بِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - التَّوَقُّفُ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ حَقِيقَةُ الْحَالِ، فَإِذَا اسْتَبَانَ الْعَاقِلُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ اتِّسَاعِ مَجَالِ الْخَوَاطِرِ، فَلَا سَبِيلَ لِذِي الْخَوَاطِرِ إِلَّا أَنْ يَتَرَقَّبَ وَجُودَ الشَّرْعِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ: « وَيُقَالُ لِمَنْ ادَّعَى الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِوُجُوبِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ: مَنْ تَخَيَّلَ مِنْكُمْ الضَّرُورَةَ، فَإِنَّمَا يَتَخَيَّلُهَا فِيمَا إِذَا فُرِضَتْ نِعْمَةٌ وَفُرِضَ مِنَ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ مُقَابَلَتُهَا بِالْجُحُودِ وَالْكَفْرَانِ، فَهَذَا مِمَّا قَبَّحَهُ بَعْضُ إِخْوَانِكُمْ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَأَمَّا إِذَا فُرِضَ إِضْرَابُ الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكَفْرَانِ، وَتَشَاغَلَهُ بِمَا يَخْصُّهُ مِنْ أُمُورِهِ، فَمَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ عَقْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدَّعِي الضَّرُورَةَ فِي قُبْحِ الْأَغْرَاضِ عَنِ الشُّكْرِ وَالْكَفْرِ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنْعِمِ؟

قُلْنَا: الشُّكْرُ يُتَعَبُ الشَّاكِرَ، وَلَا يُنْفَعُ الْمَشْكُورُ، فَلَا فَايِدَةَ فِي فِعْلِهِ؛ لَا اسْتِوَاءَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: رَبِّمَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا.

قُلْنَا: لَا، بَلْ رَبِّمَا يَجْلِبُ إِلَيْهِ ضَرَرًا؛ كَمَا قَدَّمَائِهِ، وَأَوْضَحْنَا بُطْلَانَ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: « إِنَّ

الْوُجُوبَ صِفَةُ لِلْوَاجِبِ ».

وَقَدْ تَمَسَّكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِظَوَاهِرِ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ

رُسُلًا ﴾ [الإسراء: ١٥] فَأَمَّا مَنْ مِنَ الْعَذَابِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، وَالْوَاجِبُ حَقِيقَتُهُ: مَا لَا يُؤْمَنُ

الْعَذَابُ فِي تَرْكِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْقِسْمِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ^(١)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شُعْبَةٌ مِنَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ، وَسَبِيلُ تَحْرِيرِ دَلِيلٍ فِيهَا أَنْ نَقُولَ لِخُصُومِنَا: مَا الَّذِي تَعُنُونَ بِالْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ؟

فَإِنْ عَنِتُّمْ تَوَجُّهَ أَمْرٍ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ الْآمِرُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرٌ مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَرْتَقِبُ ضَرَرًا لَوْ تَرَكَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ: فَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ النَّفْعِ وَالضَّرِّ؛ بِأَنْ مَعْنَاهُمَا اللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، وَالرَّبُّ مُتَعَالٍ عَنِ الْأُمْرَيْنِ. وَإِنْ عَنِتُّمْ بِالْوُجُوبِ حُسْنَهُ وَقُبْحَ تَرْكِهِ، وَادَّعَيْتُمْ أَنْ كَوْنَهُ حَسَنًا صِفَةً نَفْسِيَّةً: فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالُوا: نَعْنِي بِهِ وَجُوبَ حِكْمَةٍ، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الْحِكْمَةَ بِالِاسْتِصْلَاحِ، فَسَنَبْطُلُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مَالِكُ الْأَعْيَانِ وَمَالِكُ الْحُقُوقِ، مِلْكًا مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَلَا مَثْنَوِيَّةٍ.

وَمُخَالَفُونَا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ أَوْجَبُوا لِلْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْحُقُوقِ مِثْلَ مَا أَوْجَبُوا لِلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ بِعُقُولِهِمُ الَّتِي هِيَ أَوْضَاعٌ جَبَلِيَّةٌ، مَنَشَأُهَا النَّفْعُ وَالضَّرُّ، وَمِثْلُ الطَّبَاعِ وَتَفَرُّقِهَا.

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ أَلْفَافٍ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهَا

فَمِنْ ذَلِكَ النِّعْمَةِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَقِيقَتِهَا:

فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَّةُ فَقَطْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَإِلَى هَذَا مَالُ الْقَاضِي^(٢) وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٣).

(١) انظر الكلام على مسألة نفي الوجوب على الله تعالى في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٧١، ٢٧٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧٨ / ١١).

(٣) انظر: أبو سعيد النيسابوري: أصول الدين (ص ١٩٤، ١٩٥).

وَصَارَ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّهَا: اللَّذَةُ الْخَالِصَةُ عَنْ شَوَائِبِ الضَّرَرِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ.

وَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى: أَنْ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَرْفِينَ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ وَلَا دُنْيَوِيَّةٌ^(١).

وَالْقَاضِي وَافَقَ أَبَا الْحَسَنِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكُفَرَةِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ^(٢).

وَالْمُعْتَزِلَةُ [١٦٨/ب] أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْعَمَ عَلَى الْكُفَرَةِ؛ بِالِدَّعْوَةِ وَالْبَيَانِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْأَلْطَافِ، وَأَنَّهُ هَدَاهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَسَاءُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَبَخَسُوا حُقُوقَهُمْ؛ بِالْعِنَادِ وَالِاسْتِكْبَارِ، وَنَسُوا النَّظَرَ؛ فَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِمَوَاعِظِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقْبَلُوا نَصِيحَةَ الرُّسُلِ، وَتَصَامَمُوا عَلَيْهِ^(٣).

قَالُوا: « وَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ؛ بِمَا خَوَّلَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ وَمَتَّعَهُمْ بِهِ مِنَ الْمَلَادِّ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ شُكْرَهَا؛ كَمَا قَالَ لِقَوْمِ عَادٍ وَثَمُودَ: ﴿ فَادْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٧٤]، بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية، وَقَالَ فِي قِصَّةِ قَارُونَ: إِنَّهُ قِيلَ لَهُ: ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧] ».

قَالُوا: « وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الشُّكْرَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الشُّكْرَ عَلَى النِّعْمَةِ ».

قَالُوا: « وَمَنْ قَدَرَ عَلَى إِهْلَاكِ شَخْصٍ بِالْقَتْلِ جَهَارًا، فَلَا يَفْعَلُهُ، بَلْ دَسَّ السُّمَّ فِي حَلَاوَةٍ وَقَدَّمَهَا إِلَيْهِ، فَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِهِ ».

وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ أَبِي الْحَسَنِ وَاتَّبَاعِهِ قَالُوا: لَا نُنْكِرُ أَنَّ اللَّهَ دَعَا الْمُكَلَّفِينَ إِلَى الْحَقِّ، وَأَقَامَ الْأَدِلَّةَ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ؛ بَيَانًا لِلنَّاسِ، وَمَوْعِظَةً لَهُمْ وَرَحْمَةً، وَلَكِنَّهُ قَالَ: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَقَالَ: ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [السجدة: ١٣]

الآيَةَ.

(١) انظر: ابن الأمير: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ، ١٨٦/أ).

(٢) انظر: الكامل في اختصار الشامل (ل ١٨٥/أ)، ودفع الشبهة والغرر (ص ٤٦). وأيضاً: الفصل (٤/١٦٧)، ومنهاج السنة النبوية (٣/١٤٣)، وشرح الطحاوية (ص ٤٩٠) (ط المكتب الإسلامي، ١٣٩١ هـ).

(٣) انظر: متشابه القرآن (١/١٨٤)، وانظر الجواب عن قولهم هذا ومناقشة أبي الحسن الأشعري لهم في: الإبانة

(ص ١٩٨، ٢٢٥).

وَقَالَ: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧].

وَقَالَ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ (١٧) قَالُوا سُبْحَنَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي (١) لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨]؛ أَي: هَلَكَى فِي سَابِقِ الْقِسْمَةِ.

وَإِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ بِالشَّقَاوَةِ قَدْ سَبَقَتْ، وَالْكَلِمَةُ بِالْعَذَابِ لَهُمْ قَدْ تَقَدَّمَتْ وَحَقَّتْ، وَوَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُكَلِّمَهُمْ، لَنَجَّوْا وَاسْتَوْجَبُوا النِّعْمَةَ لِلْأَبَدِ؛ تَفْضُلًا مِنَ اللَّهِ، وَأَنَّ التَّكْلِيفَ لِمَنْ هَذَا وَصْفُهُ لَمْ يَكُنْ نِعْمَةً وَلَا صَلاَحًا، وَكَيْفَ يُرِيدُ بِالتَّكْلِيفِ صَلاَحًا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ لَهُمْ، وَسَبَبُ إِهْلَاكِهِمْ، وَقَدْ قَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي صِفَةِ الْقُرْآنِ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤].

وَأَمَّا النِّعْمَةُ الدُّنْيَاوِيَّةُ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا: فَلَا يُنْكِرُ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّ مَا مَتَّعَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَمَهْدَ لَهُمْ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَبَسَطَ لَهُمْ مِنَ التَّمَكِّينِ مَعَ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ كُلُّهَا مَلَازٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ (٢)، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ يَحْجُبُهُمْ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَيَشْغَلُهُمْ عَنْهَا، فَهِيَ - بِأَنَّ كَانَتْ نِقْمَةً وَفِتْنَةً لَهُمْ - أَوْلَىٰ مِنْ أَنْ تَكُونَ نِعْمَةً.

وَالَّذِي يَشْهَدُ لِمَا قُلْنَاهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ ۖ شَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥، ٥٦].

وَقَالَ: ﴿نُمْنِعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [لقمان: ٢٤].

وَقَالَ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦]؛ بَيَّنَّ - سُبْحَانَهُ - أَنَّ مَا خَوَّلَهُمْ مِنَ التَّرَفِّهِ وَالتَّنْعُمِ، وَطُولِ الْعُمُرِ، وَكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْمَلَادِ - انْتَهَضَ سَبَبًا لِطُغْيَانِهِمْ وَهَلَاكِهِمْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ» الْآيَةُ!.

(٢) خِلَافًا لِمَا حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ: الْفَصْلُ (٤/ ١٦٧)؛ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ أَنَّهُ: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى الْكَفَّارِ نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ أَصْلًا» مِمَّا جَعَلَ يَشْنَعُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَصْحَابِهِ أَشَدَّ التَّشْنِيعِ وَالْإِنْكَارِ حَتَّى وَصَفَهُم بِالضَّلَالِ.

وَالْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا فِي صُورِ النِّعَمِ، فَإِذَا قُوبِلَتْ بِالشُّكْرِ، صَارَتْ نِعْمَةً حَقِيقَةً، خَالِصَةً عَنِ الشَّوَائِبِ، مُوَصَّلَةً إِلَى ثَوَابِ الْإِلَهِ، وَإِذَا قُوبِلَتْ بِالْجُحُودِ وَالْكَفْرَانِ، صَارَتْ فِتْنَةً مُوَصَّلَةً إِلَى الْهَلَاكِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ - قَالَ: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ سَمَّاها نِعْمَةً، فَلَمَّا جَحَدَهَا الْمُنْعَمُ عَلَيْهِ، سَمَّاها فِتْنَةً.

وَقَالَ: ﴿وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾ ١٦ ﴿لِنَفْنِيَهُمْ فِيهِ﴾ [الجن: ١٦، ١٧]؛ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَعَانِي الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ: إِنَّهَا فِي صُورَةِ النِّعْمَةِ؛ كَمَا قُلْنَاهُ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ﴾ [١٦٩/أ] فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿[الفجر: ١٥]، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: ﴿كَلَّا﴾؛ أَي: لَيْسَ هَذَا إِكْرَامًا، فَهَذَا سِرُّ الْمَسْأَلَةِ وَمُنْتَهَاهَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَمِنْ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ مَا ابْتَلَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ الصَّابِرِينَ؛ عَلَى الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ نِعَمٌ؛ مِنْ حَيْثُ تَوَصَّلُ لَهُمْ إِلَى الثَّوَابِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِهَانَةً لَهُمْ.

يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلَهُ فَقَدَرَهُ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ﴾ ١٧ ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦، ١٧].

أَي: لَيْسَ ذَلِكَ إِهَانَةً، لَوْ صَبَرُوا عَلَيْهَا مُحْتَسِبِينَ الثَّوَابَ.

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْبَابِ: الْكَلَامُ فِي مَعْنَى الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّعْظِيمِ:

فَالْحَمْدُ الْمُطْلَقُ: أَعَمُّ مِنَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شُكْرَ النِّعْمَةِ وَالشَّاءِ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَنَاقِبِهِ وَخِصَالِهِ الْحَمِيدَةِ.

وَالشُّكْرُ: مَقْصُورٌ عَلَى النِّعْمَةِ، وَيُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١]، الْآيَةُ؛ فَالْحَمْدُ هَا هُنَا بِمَعْنَى الشَّاءِ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجِنْسِ؛ أَي: جَمِيعُ الْمَحَامِدِ وَالْمَمَادِحِ لَهُ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»، وَيُقَالُ: «حَمِدْتُ فُلَانًا عَلَى نِعْمَتِهِ»، أَي: شَكَرْتُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١:.....

« هُوَ أَنْ صَنَعَ إِلَى عِبَادِهِ فَشَكَرُوهُ »^(١).

وَالَّذِي يُوجِبُهُ الشَّرْعُ مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ وَحَمْدِهِ عِنْدَنَا: هُوَ قَوْلٌ فِي الْقَلْبِ، وَاعْتِرَافٌ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ، ثُمَّ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ وَالْإِشَارَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا.

وَيَجِبُ أَيْضًا التَّعْظِيمُ لِلْمُنْعِمِ بِحَقِّ إِنْعَامِهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الْإِعْتِرَافِ وَالتَّعْظِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يُبْطِلَهُ؛ بِإِسَاءَةٍ تُؤْفِي عَلَيْهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ.

وَأَمَّا الْعِبَارَةُ عَنْ اعْتِرَافِ الْقَلْبِ بِالْأَصْوَاتِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مِنْهَا قَدْرُ مَا يُعْرَفُ بِهِ اعْتِرَافُ الْقَلْبِ، وَقَدْ يَسْقُطُ أَحْيَانًا عَنْ بَعْضِ النَّاسِ؛ كَالْأَخْرَسِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ مَا يَجِبُ بِالشَّرْعِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وَقَالَ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الظَّوَاهِرِ.

وَشُكْرُ النِّعْمَةِ: إِظْهَارُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَتَعْظِيمُ الْعَبْدُ لِلَّهِ؛ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَتَعْظِيمُ مَا أَمَرَ بِتَعْظِيمِهِ، وَالطَّاعَةُ لَهُ: قَوْلًا وَفِعْلًا، فَمَنْ قَالَ: الشُّكْرُ هُوَ الْإِعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ عَلَى جِهَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْمُنْعِمِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧]؛ أَيْ: مُجَازِيًا عَلَى الطَّاعَةِ، وَمِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ: الشُّكُورُ.

وَمَنْ قَالَ: «الشُّكْرُ هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ؛ بِذِكْرِ إِحْسَانِهِ»؛ فَالرَّبُّ يُسَمَّى شَاكِرًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ.

قَالَ الْقَاضِي: «وَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ النَّاسِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْنَى فِي النَّفْسِ، زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ، وَعَلَى الْعِلْمِ؛ بِكَوْنِهِ مُنْعِمًا.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ وَالْمَدْحُ لَهُ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الْأَقْوَالِ، الْوَاقِعَةِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ؛ نَحْوُ إِمْسَاكِ الْإِنْسَانِ بِرِكَابِ غَيْرِهِ، وَتَقْدِيمِ فِعْلِهِ، وَالْقِيَامِ لَهُ، وَرَفْعِهِ عَلَى مَجْلِسِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.»

فَأَمَّا التَّعْظِيمُ مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ مَدْحُهُ لَهُمْ بِطَاعَتِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ تَعْظِيمُهُ لَهُمْ إِرَادَتُهُ لِنَفْعِهِمْ وَإِكْرَامِهِمْ فِي دَارِ النَّعِيمِ.

= من سورة الصافات، ومن الآية: ٧٥ من سورة الزمر، ومن الآية: ٦٥ من سورة غافر.

(١) لم أقف عليه في مظاهره من مصادر الآثار أو التفسير بالماثور.

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ:

فَقَالَ عَبَّادٌ: «هُوَ الْعِلْمُ بِحَالِ الْمُعْظَمِ».

وَصَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى مِثْلِ مَذْهَبِنَا.

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: «هُوَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ زَائِدٌ عَلَى الْقَوْلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ مُعْظَمٌ لِأَهْلِ الثَّوَابِ، وَمُهِينٌ لِأَهْلِ الْعِقَابِ؛ بِمَعْنَيْنِ يَخْلُقُهُمَا لَا فِي مَحَلٍّ»^(١)؛ كَمَا قَالَ فِي الْإِرَادَةِ.

قُلْتُ: وَالتَّعْظِيمُ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْقَاضِي إِنْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِمَا^(٢).

هَسْأَلَةٌ: فِي أَنْ لَا عِلَّةَ وَلَا غَرَضَ لِأَفْعَالِ اللَّهِ^(٣)

مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْعَالَمَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ خَالِقًا لَهُ، لَا لِعِلَّةٍ، وَلَا لِذَاعٍ وَبَاعِثٍ وَخَاطِرٍ؛ يَدْعُوهُ إِلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ وَالْأَغْرَاضَ مَقْصُورَةٌ عَلَى اجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَأَمَّا النَّفْعُ وَالضَّرُّ وَاللَّذَّةُ وَالْأَلَمُ، فَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: خَلَقَهُ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لَهُ فِي الْخَلْقِ وَدَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، بَلْ يُقَالُ: خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَضَرَّ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَقَدْ خَلَقَ كَثِيرًا مِنَ الْجَمَادَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ لَا لِمَنْفَعَةٍ وَلَا لِمَضَرَّةٍ لَا لِأَنْفُسِهَا، وَلَا لِغَيْرِهَا [١٦٩/ب]، وَكَمَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر ما تقدم من الكلام على مذهب المعتزلة البصريين في أن الله يريد للحوادث بإرادات يخلقهها لا في محال في (ل ٥١/أ).

(٢) انظر فيما تقدم (ل ١٥٦/أ) وما بعدها.

(٣) انظر هذا المبحث عند الأشاعرة في: اللمع (ص ١١٥، ١٢٢)، والتمهيد (ص ٥٠، ٥٢)، وأصول الدين (ص ٨٢، ٨٣)، والنظامية (ص ٣٥)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٧، ٤٠٤)، والمحصل (ص ٢٠٥)، والأربعين (١/٣٥٤، ٣٥٠)، والعالم (ص ٨٧، ٨٩)، والأبكار (٢/١٥١، ١٦٦)، وغاية المرام (ص ٢٢٤، ٢٤٥)، وشرح المقاصد (٤/٢٩٦، ٣٠٦)، وشرح المواقف (٨/٢٢٨، ٢٢٤)، والطوابع (ص ٣١١)، ورسالة التوحيد (ص ٧٠، ٧٤)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٢/٥٥٨، ٥٦٥). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤/٧)، (٣٢)، (١١/٥٨، ١٣٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٠١، ٣١٣)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٧١). وأيضًا: الكلاباذي: التعرف على مذهب أهل التصوف (ص ١٩٣، ١٤١)، وبيان تلبيس الجهمية (ص ٢١٤، ٢١٧)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والقرطبي: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام (ص ١٠٧).

وَجُودُهُ سُبْحَانَهُ عِلَّةٌ لَوْ جُودِ الْعَالَمِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ الْقَدِيمُ وَإِرَادَتُهُ الْقَدِيمَةُ عِلَّةً لِلْعَالَمِ؛
لَأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَسْبِقُ الْمَعْلُولَ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ.
وَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «صُنْعُهُ عِلَّةٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»^(١).
قَالَ: «وَلَوْ كَانَ سُبْحَانَهُ فَاعِلًا لِلْعَالَمِ لِعِلَّةٍ، لَكَانَتِ الْعِلَّةُ:
إِمَّا قَدِيمَةً: فَيَلْزِمُ قَدَمُ الْعَالَمِ.

وَأَمَّا مُحَدَّثَةٌ: فَيَسْتَنْدُ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى، وَيُفْضِي إِلَى التَّسْلُسِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ»^(٢).
وَمَحْضُولُ قَوْلِنَا: «لَا عِلَّةٌ لِصُنْعِهِ»: إِبْطَالُ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْهَيُولَى وَالنَّفْسِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ فِي
فِعْلِهِ إِلَى أَدَاةٍ وَآلَةٍ وَسَبَبٍ.

فَإِنْ قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ: الْفَاعِلُ بِالْقُوَّةِ لَنْ يَصِيرَ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ إِلَّا لِمِغْرَضٍ، وَفِي نَفْيِ الْأَغْرَاضِ
التَّزَامُ الْعَبَثُ، وَالْإِلَهِ مُتَعَالٍ عَنِ الْأُمُورِ جَمِيعًا.

وَمِنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الشُّبْهِ صَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ قُدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى اثْبَاتِ أَصْلَيْنِ قَدِيمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا نَفْسٌ حَكِيمٌ غَيْرٌ عَاقِلٍ، وَالْآخَرُ نَفْسٌ جَاهِلٌ هُوَ الْمُبْدِعُ لِلْعَالَمِ، وَأَثْبَتُوا الْهَيُولَى قَدِيمَةً،
وَلِجَهْلِهِ بِالْعَوَاقِبِ أَبَدَعَ الْعَالَمَ؛ فَإِنَّ الْعَالَمَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَلَامِ وَالْمَضَارِّ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْحَيَوَانَاتِ
الْمُؤْذِيَةِ وَالضَّارَّةِ، وَتَسْلُطُ الْأَقْوِيَاءُ عَلَى الضُّعَفَاءِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَجُمْلَةُ شُبْهَتِهِمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ، وَاعْتِبَارِ الْغَائِبِ بِالشَّاهِدِ، وَأَهْلُ
الْحَقِّ بَرُّوْا مِنْ التَّزَامِ ذَلِكَ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا بَطْلَانَ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ^(٣).

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: لِمَ اعْتَبَرْتُمْ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا سَبِيلٍ إِلَى دَعْوَى
الضَّرُورَةِ فِيهِ؟!

وَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنْ وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ مِنَّا، فَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَا يُحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ

(١) انظر: دفع شبه من تشبه وتمرد (ص ٢٠)، وشفاء العليل (ص ٢٠٩)، والإعلام بما في دين النصارى (ص ١٠٧).

(٢) انظر هذه الشبهة والجواب عنها في: التمهيد (ص ٥١)، ونهاية الأقدام (ص ٣٩٨)، والأربعين (ص ٣٥٠، ٣٥١)، وقد أرجع بعض الباحثين الاعتماد على فكرة الغنى الإلهي والتنزه عن الغرض عند الأشاعرة إلى التأثير بابن سينا؛ انظر: غاية المرام: (٢٢٦) هامش: (٣).

(٣) انظر في نقد دليل اعتبار الغائب بالشاهد فيما تقدم في (ل ٢٠/أ) وما بعدها.

إِلَى كُفْلَةٍ وَمَشَقَّةٍ، وَقَدْ فُطِرَ عَلَى بِنْيَةٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَهَا جَرُّ الْمَنَافِعِ وَدَفْعُ الْمَضَارِّ، فَإِذَا وَقَعَ فِعْلُهُ قَاصِدًا إِلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ جَلْبٍ نَفْعٍ أَوْ دَفْعٍ ضَرٍّ، كَانَ غَائِبًا.

إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي فِعْلِهِ إِلَى آلَةٍ وَأَدَاةٍ، بَلْ يُصَيِّرُ الْعَدَمَ وَجُودًا؛ عَلَى وَفْقِ قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَعِلْمِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ يَحْتَاجُ - فِي الْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ - إِلَى إِحْدَاثِ حَوَادِثٍ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَسْتَدُّ إِلَى دَاعِيَةٍ تَدْعُوهُ إِلَيْهِ؛ كَمَا قَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ، وَلَكِنْ اسْتَغْنَى عَنِ الدَّاعِيَةِ؛ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْمَشِيئَةِ، فَلَيْسَتْغْنٍ بِهِمَا عَنْ إِحْدَاثِ الْحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي مَحَلٍّ.

وَقَدْ تَعَاطَتِ الْقَدَرِيَّةُ جَوَابَ الدَّهْرِيَّةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَالُوا: خَلَقَ الْعَالَمَ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ هُوَ سُبْحَانَهُ بِهِ.

قَالُوا: وَنَحْنُ نَجِدُ فِي الشَّاهِدِ مَنْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ؛ لِنَفْعٍ غَيْرِهِ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ؛ كَانْقَاذِ الْغَرِيقِ وَالْحَرِيقِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ حَكِيمًا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

قُلْنَا: وَمَتَى تُسَلِّمُ لَكُمْ الدَّهْرِيَّةُ ذَلِكَ، وَتَقُولُونَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِدَفْعِ رِقَّةِ قَلْبِهِ، أَوْ لِيَكْتَسِبَ بِهِ ثَنَاءَ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَرِقَّةَ الْقَلْبِ، وَالْمُتَضَرَّرُ يُزِيلُهُ عَنْ نَفْسِهِ؟! وَلَوْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ الْعُرْوِ عَنِ الْأَغْرَاضِ، كَانَ بِفِعْلِهِ عَابِثًا.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمُعْتَزِلَةِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَ الْقَدِيمِ الْفِعْلُ إِذَا قَصَدَ بِهِ نَفْعَ غَيْرِهِ؟
قَالُوا: أَرَادَ نَفْعَهُمْ.

قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ غَيْرَ مُوجِبِهِ لِنَفْعِهِمْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُرِيدُ - عَلَى أَصْلِكُمْ - مَا لَا يَكُونُ، ثُمَّ قَدْ يَسْتَضِرُّونَ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ، وَبِتَكْلِيفِهِ لَهُمْ مَعَ الْإِرَادَةِ لِنَفْعِهِمْ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ.

وَلَوْ قِيلَ: خَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَةُ عَبَثًا، لَمْ يَكُنْ يَبْعُدُ؛ فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي خَلْقِهَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَلْقُهُمْ وَأَرَادَ بِهِمُ الضَّرَرُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَكِيمٌ؛ فَلَا تَأْثِيرَ إِذَنْ لِرَادَةِ الضَّرَرِ فِي الْإِضْرَارِ، وَلَا لِرَادَةِ النَّفْعِ فِي النَّفْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا طَالَبَكُمْ بِهِ الدَّهْرِيُّ لَازِمًا لَكُمْ؛ مِنْ وَجُوبِ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُسَيِّئًا لِلنَّظَرِ؛ بِخَلْقِ مَنْ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِخَلْقِهِ وَبِتَكْلِيفِهِ وَإِكْمَالِ عَقْلِهِ، وَلَا أَثَرَ لِرَادَتِهِ الصَّلَاحَ، ثُمَّ الدُّنْيَا كُلُّهَا لَا يَفِي عِطْرُهَا بِصِنَانِهَا، وَلَا تَفِي لَذَاتُهَا بِآلَامِهَا.

وَقِيلَ: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ بِالنَّمْلِ صَلَاحًا، لَمَا خَلَقَ لَهُ جَنَاحًا».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ يَسْأَلُ أَهْلُ النَّارِ الرَّجْعَةَ إِلَى دُنْيَاهُمْ، فَلَا يُجِيبُهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ رَدَّهُمْ إِلَيْهَا، لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ [١٧٠ / أ]، وَكَانَ سُبْحَانَهُ قَدْ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَهُمْ، فَلَوْ أَرَادَ صَلَاحَهُمْ لِمَا خَلَقَهُمْ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الدُّنْيَا إِرَادَةً لِيَنْفَعَهُمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: « إِنَّهُ سُبْحَانَهُ حَكِيمٌ فِي أَفْعَالِهِ »: أَنَّهُ مُصِيبٌ فِي ذَلِكَ، وَمُحْكِمٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مِنْ مَالِكِ الْأَعْيَانِ فِي مَلِكِهِ؛ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْحِكْمَةِ: الْعِلْمُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، فَالْمَعْنَى بِكَوْنِهِ حَكِيمًا فِي أَفْعَالِهِ أَنَّهُ فَعَلَهَا عَلَى مُقْتَضَى إِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ وَخَبَرَتِهِ.

وَنَحْنُ نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ خَلَقَ مَنْ نَفَعَهُ بِخَلْقِهِ، وَخَلَقَ مَنْ ضَرَّهُ بِخَلْقِهِ، وَالَّذِي نُنْكِرُهُ مِنَ الْغَرَضِ وَنَنْفِيهِ عَنِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ - إِنَّمَا هُوَ قِيَامُ حَادِثٍ بِذَاتِهِ؛ مِنْ إِرَادَةٍ، أَوْ دَاعِيَةٍ وَخَاطِرٍ؛ يَحْمِلُهُ عَلَى الصُّنْعِ وَالْإِجَادِ، وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ: إِنَّمَا خَلَقَ الْقَدِيمُ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَإِظْهَارًا لِآيَاتِهِ؛ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَيْهِ؛ فَيَعْرِفَ، وَيَعْبُدَ وَيُعْظَمَ، فَيَسْتَحِقَّ بِذَلِكَ ثَوَابَ الْأَبَدِ، وَيَسْتَوْجِبَ الْمُعْرِضُ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا الْعِقَابَ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بِآيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ^(١) وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الجاثية: ٢٢].

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى قَالَ: « كُنْتُ كَنْزًا مُحَصَّنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أُعْرِفَ ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيُقَالُ لَهُؤُلَاءِ: مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ: إِنَّهُ خَلَقَ الْعَالَمَ؛ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ، وَلِيُعْرِفَ بِهِ؟. فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ قَصَدَ بِذَلِكَ امْتِحَانَ قُدْرَتِهِ، أَوْ اسْتِفَادَةَ عِلْمٍ بِالْخَلْقِ، أَوْ لِيَنْتَفِعَ بِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ لِيَنْفَعَهُمْ بِخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ:

(١) في الأصل: « وخلق الله السموات والأرض ولتجزى كل نفس « الآية!!.

(٢) لا أصل له: ذكر بلفظ: « كنت كنزاً مخفياً فأردت أن أعرف » الحديث، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١ / ١٦٥) وأحال إلى رقم (٦٠٢٣) مما لم يطبع بعد من سلسلته، قال القاري في المصنوع في الحديث الموضوع (ص ١٤١): نص الحفاظ؛ كابن تيمية والزرکشي والسخاوي على أنه لا أصل له، ونحوه حكاه عنهم العجلوني في كشف الخفا (١٧٣ / ٢).

فَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ فِي نَعْتِهِ، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - غَنِيٌّ لِذَاتِهِ، عَرِيقٌ فِي إِلَهِيَّتِهِ، لَا يَتَجَمَّلُ بِعِبَادَةِ خَلْقِهِ.

وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَلَوْ لَا تَوْفِيقُهُ وَتَيْسِيرُهُ لَمَّا عَبْدَهُ عَابِدٌ، وَلَمَّا عَرَفَهُ عَارِفٌ.
وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »^(١).

وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: « خَلَقَهُمْ لِيَنْفَعَهُمْ »؛ فَإِنَّ الَّذِينَ أَعْرَضُوا عَنِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ أَكْثَرُ مِمَّنْ عَرَفُوهُ، وَلَوْ لَا خِذْلَانُهُ الَّذِي لَحِقَهُمْ، لَكَانُوا مِنَ الْعَارِفِينَ وَالْعَابِدِينَ، لَا يَتَقَلَّبُونَ إِلَّا فِي قَبْضَتِهِ، وَلَا يَتَحَرَّكُونَ وَلَا يَسْكُنُونَ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ، وَمُقْتَضَى عِلْمِهِ وَمَشِئَتِهِ، وَمَنِ الَّذِي يُنْكِرُهُ؟! بَلْ أَنْكَرَهُمْ فَأَنْكَرُوهُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَّفَهُمْ نَفْسَهُ وَإِلَهِيَّتَهُ، فَعَرَفُوا الْجَلَالَ نَعْتَهُ، وَالْكِبْرِيَاءَ وَصْفَهُ، وَالْإِلَهِيَّةَ حَقَّهُ.

إِنَّمَا النَّزَاعُ فِي إثْبَاتِ عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، أَوْ نَفْيِهَا.
وَلَسْنَا نُنْكِرُ وَقُوعَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ وَالْمَشِئَةِ، وَالْآيَاتِ الَّتِي تَمَسَّكْتُمُ بِهَا
إِنَّمَا هِيَ حُجَجٌ وَبَصَائِرٌ لِمَنْ اسْتَبَصَرَ، وَتَنْبِيهَاتٌ وَتَعْرِيفَاتٌ لِمَنْ نَظَرَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
لِابْنِ عَبَّاسٍ: « قُضِيَ الْقَضَاءُ وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ »، فَقَالَ بَعْضُ السَّامِعِينَ: أَلَا نَتَّكِلُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ؟! فَقَالَ: « اْعْمَلُوا؛ فَكُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ ».

وَإِنَّ التَّكْلِيفَ وَتَهْيِئَةَ الْأَسْبَابِ بِمَثَابَةِ الْمَحَكِّ لِلصَّيَارِفَةِ؛ يُتَبَيَّنُ بِهِ الْجَيِّدُ مِنَ الرَّدِيِّ؛
كَذَلِكَ التَّكْلِيفُ وَالْعَقْلُ وَخَلْقُ الشَّهَوَاتِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ كُلُّهَا أَمَارَاتٌ تَظْهَرُ عِنْدَهَا
أَسْرَارُ النَّقْدَيْنِ.

وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ ظَهْرِ آدَمَ ذُرِّيَّةً،
وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَبِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ »، الْحَدِيثُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِلْعَالَمِوَا^(٢)﴾ أَنَّ اللَّهَ عَلَى
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿[الطلاق: ١٢]، الْآيَةُ: اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِلْعَالَمِوَا﴾ لَا مُصَيَّرُورَةٍ وَعَاقِبَةٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) حديث صحيح: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (٧٨٨).

(٢) في الأصل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الْآيَةُ، وَلَعَلَّهُ خَطَأً
نَاسَخَ.

﴿ فَالْقَطْعُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ [القصص: ٨]؛ أَي: لِيَعْلَمَ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ سَيَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ آلِيلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٦٧]؛ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ^(١) لِنَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ﴾ [يونس: ٥].

فَكُلُّ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ؛ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَمَا عَلِمَ اللَّهُ كَوْنَهُ، فَهُوَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَالصِّفَاتُ الْأَزَلِيَّةُ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْجَوَازُ.

وَلَا يُقَالُ: لِمَ كَانَ الْعِلْمُ عِلْمًا بِسَعَادَةِ قَوْمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ شَقَاوَةِ آخَرِينَ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ؛ كَمَا لَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي وُجُودِ الْإِلَهِ وَالْإِهْيَةِ، وَكَمَا لَا تُعَلَّلُ ذَاتُهُ؛ لَا تُعَلَّلُ صِفَاتُهُ، وَلَا تَعْلَقَاتُ صِفَاتِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يُعَلَّلُ صُنْعُهُ وَأَفْعَالُهُ.

وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ تَيْسِيرَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَحْدَهُ وَنِعْمَ الْمُعِينُ [١٧٠ / ب].

الْقَوْلُ فِي الدَّلَالِ وَأَحْكَامِهَا ^(٢)

الْأَلَامُ وَاللِّذَاتُ لَا تَقَعُ مَقْدُورَةً لِغَيْرِ اللَّهِ - وَإِذَا وَقَعَتْ فِعْلًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهِيَ مِنْهُ حَسَنٌ، سَوَاءٌ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً أَوْ مُسَمَّاءَ جَزَاءً، وَلَا حَاجَةَ عِنْدَنَا فِي تَقْدِيرِهَا حَسَنَةً إِلَى تَقْدِيرِ سَبْقِ اسْتِحْقَاقِ، أَوْ اسْتِيجَازِ التِّزَامِ أَعْوَاضِ عَلَيْهَا، أَوْ رَوْمِ ^(٣) جَلْبِ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، مُوفِّيْنِ عَلَى الْأَلَمِ،

(١) فِي الْأَصْلِ: « جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا لَتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ »!!.

(٢) انظر هذا المبحث عند الأشاعرة في: المقالات (٣١٨، ٣١٩)، واللمع (ص ١١٦، ١١٧)، والإرشاد (ص ٢٧٣، ٢٧٨)، والاقتصاد (ص ٨٣)، وقواعد العقائد (ص ٢٠٥)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠)، والأبكار (١٦٧ / ٢، ١٧٤)، وغاية المرام (ص ٢٢٥، ٢٤٥)، وشرح المواقف (٢١٩ / ٨، ٢٢١)، وسليمان دنيا: ومحمد عبده (٥٥٠ / ٢). وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣٩ / ١١، ١٤٦، ١٦٤، ١٧٤)، (٢٢٧ / ١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤). وأيضًا: الفصل في الملل والنحل (١٦٦ / ٣)، وابن القيم: شفاء العليل (ص ٢٤٨، ٢٥٠).

(٣) الذي في الإرشاد (ص ٢٧٣): « روح » والصواب: « روم » كما في نقل أبي القاسم ها هنا وهو الأوفق للسياق.

بَلْ مَا وَقَعَ مِنْهَا فَهُوَ مِنَ اللَّهِ حَسَنٌ، لَا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ.

وَاضْطَرَبَتِ الْآرَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَقَالَتِ الشَّوَيْتَةُ: الظُّلْمُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ قُدِّرَ، وَالْآلَامُ بِجُمْلَتِهَا صَادِرَةٌ مِنْ « أَهْرَمَنْ » دُونَ « يَزْدَان »، وَهِيَ قَبِيحَةٌ لِأَعْيَانِهَا^(١).

وَذَهَبَتِ الْبَكْرِيَّةُ^(٢) إِلَى: أَنَّ الْبَهَائِمَ لَا تَتَأَلَّمُ أَصْلًا، وَكَذَلِكَ الْأَطْفَالُ الَّذِينَ لَا تَمَيِّزَ لَهُمْ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ غُلَاةِ الرَّوَافِضِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى التَّنَاسُخِ^(٣)؛ فَقَالُوا: إِنَّمَا تَتَأَلَّمُ الْبَهَائِمُ؛ لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ كَانَتْ فِي أَجْسَادِ وَقَوَالِبِ أَحْسَنَ مِنْ أَجْسَادِ الْبَهَائِمِ، وَقَدْ ارْتَكَبَتْ كِبَائِرَ؛ فَنُقِلَتْ إِلَى أَجْسَادٍ أُخْرَى؛ لِتَتَعَذَّبَ فِيهَا، فَإِذَا اسْتَوْفَتْ عِقَابَهَا، وَتَوَفَّرَ عَلَيْهَا مَا اسْتَحَقَّتْهُ مِنْ عَذَابِهَا، رُدَّتْ إِلَى أَحْسَنِ بَنِيَّةٍ.

وَمِنْ أَصْلِهِمْ: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ لَا يَبْتَدِئُ بِإِيلَامٍ إِلَّا عَنِ اسْتِحْقَاقٍ سَابِقٍ، وَلَا يَحْسُنُ الْإِلَامُ عِنْدَهُمْ لِتَعْوِيضٍ عَلَيْهِ، وَلَا لِجَلْبِ نَفْعٍ.

ثُمَّ الْهَيَاكِلُ وَالْأَشْخَاصُ عَلَى رُتَبٍ وَدَرَجَاتٍ فِي الْخِسَّةِ وَالرَّذَالَةِ، وَالتَّعَرُّضِ لِفُنُونِ الْآلَامِ، مُتَقَلِّبَةً فِي رُتَبِهَا وَدَرَجَاتِهَا. وَالْأَرْوَاحُ عَلَى حَسَبِ زَلَّاتِهَا.

ثُمَّ أَصْلُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ الْبَهَائِمَ مُكَلَّفَةٌ، عَالِمَةٌ بِمَا يَجْرِي عَلَيْهَا مِنَ الْآلَامِ: عَذَابًا وَعِقَابًا، وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ، لَمَا كَانَتْ الْآلَامُ زَاجِرَةً لَهَا عَنِ الْعَوْدِ إِلَى أُمُثَالِ مَا قَارَفَتْهَا.

(١) انظر في بيان مذهب المجوس في فاعل الخير والشر في: الإبانة (ص ١٩٦)، والتمهيد (ط بيروت) (ص ٨٧)، والتبصير (ص ٨٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٥٦)، وحز الغلاصم (ص ١٠٧)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٧١/٥)، وأما قولهم في الآلام فانظر: الإرشاد (ص ٢٧٤).

(٢) البكرية: أتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زياد كان في أيام النظام، وانفرد بضلالات أكفرت به الأمة بسببها؛ المقالات (٣٤٢/١)، والتبصير (ص ٦٤)، واعتقادات فرق المسلمين (ص ٦٩). وانظر مقالة البكرية في الآلام ونقدها في: المقالات (٣١٧، ٣١٨)، وأصول الدين (ص ٢١٢، ٢١٣)، والإرشاد (ص ٢٧٤)، والأبكار (١٧٠/٢)، وغاية المرام (ص ٢٣٢)، وعند المعتزلة: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٣٨٢، ٣٨٦).

(٣) انظر فكرة التناسخ في الآلام ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٧٤)، وأبكار الأفكار (١٦٩/٢)، وغاية المرام (ص ٢٣٢)، ولباب المحصل (ص ١٢٤)، وعند المعتزلة: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٠٥/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٣).

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ كُلَّ جِنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْحَيَوَانَاتِ، فَمِنْهُ شَيْءٌ مُبْتَعَثٌ إِلَى آحَادِ الْجِنْسِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَزَلَةُ: فَلَهُمْ مَذَاهِبٌ سَنُشِيرُ إِلَيْهَا فِيمَا بَعْدُ.

فَأَمَّا الثَّنَوِيَّةُ: فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْآلَامُ وَالْغُمُومُ وَالْهُمُومُ كُلُّهَا قَبِيحَةٌ لَأَنْفُسِهَا، وَالْعِلْمُ بِقُبْحِهَا ضَرُورِيٌّ، وَإِنَّ الْمَنَافِعَ وَاللَّذَاتِ وَالسُّرُورَ حَسَنَةٌ فِي الْعَقْلِ.

قَالُوا: وَجَدْنَا الْعُقَلَاءَ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَالطَّبَّاعَ تَنْفِرُ مِنْهَا، وَالْعَاقِلُ لَا يُؤْثِرُ الْآلَمَ وَلَا يَتَّبِعِيهِ، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ يَرُومُ خَلَاصًا مِنْهُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ضَارَّةً إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ آلَامًا، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُمْ الْمَنَعُ وَالِامْتِنَاعُ مِنْهَا، فَدَلَّ جَمِيعُ ذَلِكَ عَلَى قُبْحِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنَازِعُكُمْ فِي أَنَّ الْآلَمَ ضَرَرٌ تَابَاهُ النَّفُوسُ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ الطَّبَّاعُ، وَلَكِنْ لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعُقَلَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى وَجُوبِ الْمَنَعِ وَالِامْتِنَاعِ مِنْ نُزُولِ الْآلَامِ بِهِمْ، وَمُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا مَضَارٌّ، وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ - مِمَّنْ وَافَقَكُمْ عَلَى إِيْجَابِ الْعُقُولِ وَحَظَرِهَا - : يَمْنَعُ ذَلِكَ أَشَدَّ الْمَنَعِ، وَيَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ بَعَكْسِ مَا قُلْتُمْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ؛ لَأَنَّا كَمَا نَجِدُهُمْ يَمْنَعُونَ وَيَمْتَنِعُونَ وَيَهْرُبُونَ مِنْ نُزُولِ الْآلَمِ بِهِمْ؛ فَإِنَّا نَجِدُهُمْ يَطْلُبُونَ إِنْزَالَ كَثِيرٍ مِنَ الْآلَامِ بِهِمْ، وَيَدْعُونَ إِلَى فِعْلِهَا، بَلْ لَهُمْ أَحْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَقَدْ يُوجِبُونَ نُزُولَ الْآلَمِ بِهِمْ إِذَا اعْتَقَدُوا أَنَّ فِيهَا نَجَاةً مِنْ هَلَاكِ وَتَلَفِ عَضْوٍ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا يُقَاسُونَهُ مِنَ الْآلَامِ؛ مِنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ الْكَرِيهَةِ، وَاسْتِسْلَامِ لِلْفُصْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَالْكَيِّ وَالْقَطْعِ، وَإِيْجَابِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ يُدْخِلُونَ الضَّرَرَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ بِالْعَدُوِّ عَلَى الشُّوكِ عِنْدَ الْمَخَافَةِ مِنَ السَّبْعِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا ادَّعَيْتُمْ عَلَى الْعُقَلَاءِ؛ مِنْ وَجُوبِ الْامْتِنَاعِ مِنْ كُلِّ ضَرَرٍ، إِنَّمَا يَمْتَنِعُ [١٧١ / أ] أَوْ يَمْنَعُ الْعَاقِلُ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَعْلَمُ أَوْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهِ فِي عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: الْآلَامُ الَّتِي تَعْقُبُ الْمَنَافِعَ وَدَفْعَ الْمَضَارِّ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ مِنْهَا لَيْسَتْ بِآلَامٍ. قُلْنَا: هَذَا جَحْدُ الْحِسِّ وَالْبَدِيهَةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ نُفُورَ الطَّبَّاعِ عَنْ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ، وَقَطْعِ الْعَضْوِ، وَتَأَلُّمِ النَّفُوسِ؛ مِنْ رُكُوبِ الْأَخْطَارِ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ؛ طَمَعًا فِي أَخْذِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَدْ يَنَالُونَ وَقَدْ لَا يَنَالُونَ قُطْعَ عَنْهُ الْكَلَامُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَرْغَبُونَ إِلَى اللَّهِ فِي إِزَالَةِ الْآلَامِ.

قُلْنَا: وَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِهِ، بَلْ إِنَّمَا حَسُنَ مِنْهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الرَّغْبَةِ، وَإِنَّمَا حَسُنَتِ الرَّغْبَةُ فِي إِزَالَتِهَا لِتَأْذِي بِهَا وَنُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهَا؛ فَإِنَّا وَغَيْرُنَا - مِنَ الْأُمَّةِ - لَا نَحْكُمُ بِقُبْحِ الْآلَمِ لِنُفُورِ الطَّبَاعِ عَنْهُ، وَلَوْ قُلْنَا ذَلِكَ لَأَبْطَلْنَا جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ وَالْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ الشَّاقَّةِ؛ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ وَالصَّوْمَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ الْآلَمُ يَحْسُنُ؛ لِنَفْعِ يُؤْتَى عَلَيْهِ، لَجَازَ مِنَ الْعَاقِلِ إِدْخَالُ الْآلَمِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِيُوصِّلَهُ ذَلِكَ إِلَى الْمَنَافِعِ.

قُلْنَا: قَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ، بَلْ نُوَجِّبُ ذَلِكَ إِذَا حَكَمَ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ؛ كَشُرْبِ الدَّوَاءِ، وَالْفَصْدِ، وَالْحِجَامَةِ، فَإِنْ لَمْ نُجَازِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، فَإِنَّا لَمْ نُجَازِهِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْعَوَاقِبِ، وَالرَّبُّ عَالِمٌ بِمَقَادِيرِهَا وَمَا لَهَا، فَيَحْسُنُ مِنْهُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْآلَمَ قَبِيحٌ اتِّفَاقُنَا عَلَى أَنَّ الظُّلْمَ قَبِيحٌ.

قُلْنَا: إِنَّمَا قَبَحَ ذَلِكَ شَرْعًا، لَا عَقْلًا، وَلَا لِنُفُورِ النَّفْسِ عَنْهُ.

وَمِمَّا يَبْطُلُ بِهِ كَلَامُهُمْ: أَنَّ لَوَمَ الْمُسِيءِ، وَمُعَاقِبَةَ الْمُجْرِمِ، وَإِيلَامَهُ، وَتَعَرُّضَهُ لِلْهُمُومِ وَالْغُمُومِ حَسَنٌ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى الْخَيْرِ حَسَنٌ عِنْدَهُمْ، وَاللَّوْمُ وَالذَّمُّ لِمَنْ خَلَا عَنْهُ مُسْتَحْسَنٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُبْطَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْآلَمَ يَقْبَحُ لِعَيْنِهِ.

وَأَمَّا الْبَكْرِيَّةُ: فَقَدْ جَحَدُوا الضَّرُورَةَ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ تَأَلَّمَ الْبَهَائِمُ وَالْأَطْفَالُ وَقَلَقَهُمْ عِنْدَ الضَّرْبِ، وَبُكَاءُ الصَّبِيَّانِ مِنَ الْأَوْجَاعِ، وَلَوْ سَاغَ جَحْدُ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَسَاغَ جَحْدُ حَيَاتِهِمْ وَإِحْسَاسِهِمْ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَرَادُوا بِمَا قَالُوهُ: إِنَّ الْبَهَائِمَ وَالْأَطْفَالَ لَا تَغْتَمُّ بِالْآلَامِ اغْتِمَامَ الْعُقَلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ الْبَكْرِيَّةُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَقْبِيحِ الْعَقْلِ وَتَحْسِينِهِ، وَلَمْ يَرْتَضُوا مَذْهَبَ الشَّوْيَةِ وَالتَّنَاسُخِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَارْتَكَبُوا هَذَا الْمَذْهَبَ، وَهُمْ عَلَى الْجُمْلَةِ مُبْطِلُونَ فِي دَعْوَاهُمْ.

وَأَمَّا التَّنَاسُخِيَّةُ: فَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا قَالُوهُ أَمْرٌ يُلْزِمُ الْمُعْتَزِلَةَ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: الْإِبْتِدَاءُ بِالْإِيلَامِ مِنْ غَيْرِ عَوَظٍ قَبِيحٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَيْضًا لِلتَّعْوِيزِ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ بِأَمْثَالِ الْعَوَظِ، وَلَا يُحْسِنُهُ قَصْدُ اعْتِبَارِ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَبْقَى وَجْهٌ يُحْسِنُهُ إِلَّا تَقْدِيرُهُ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ شَاقٍ، وَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ يَسْتَدْعِي تَقْدِيمَ تَكْلِيفٍ وَفَرَضَ مُخَالَفَةٍ فِيهِ، وَجَرِيَانِ الْآلَمِ النَّاجِزِ عِقَابًا عَلَى

مَا فَرَطَ؛ فَأَلْجَأَهُمْ هَذَا الْإِعْتِقَادُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الرُّوحَ هُوَ الْمُكَلَّفُ غَيْرُ الْجُمْلَةِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ هُوَ جَوْهَرٌ لَطِيفٌ هُوَ الْمُكَلَّفُ، وَيَنْتَقِلُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا إِذَا فَسَدَتِ الْجُمْلَةُ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: مَا قَوْلُكُمْ فِي ابْتِدَاءِ التَّكْلِيفِ؟ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَأَلَمٌ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ إِلْزَامُ الْآلَامِ ابْتِدَاءً؛ لِلثَّوَابِ الْعَظِيمِ.

قُلْنَا: هَلَّا حَسَنْتُمْ إِيْلَامَ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ [١٧١/ب] بِأَعْوَاضٍ شَرِيفَةٍ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفَضُّلَ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ جَائِزٌ، وَالتَّفَضُّلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ مُمْتَنِعٌ: كَانَ مَا أَنْكَرُوهُ تَحَكُّمًا؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ مَبْلَغٍ مِنَ النَّعِيمِ إِلَّا وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ؛ مُتَفَضِّلًا وَمُثِيبًا وَمُعَوِّضًا.

فَإِنْ قَالُوا: مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ.

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ إِلْزَامٌ مَا فِيهِ مَشَقَّةٌ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مُهْمَلًا سُدِّي، فَكَيْفَ نَصَوْرُ الْإِجْتِرَامِ؟! وَمِنْ أَيِّ وَجْهِ اسْتَحَقَّتِ الْآلَامُ؟!

فَإِنْ قَالُوا: كَلَّفَهُمْ مَلَاذًا لَا مَشَقَّةَ فِيهَا.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةِ الْإِلْزَامِ فِي حُكْمِ التَّكْلِيفِ أَنْ يَعْتَقَدَ الْمُكَلَّفُ لُزُومَ مَا أُلْزِمَ، وَفِي وَجُوبِ الْإِعْتِقَادِ عَلَيْهِ وَالتَّزَامِ الْعِقَابَ - لَوْ لَمْ يَعْتَقَدْ لُزُومَهُ - تَعْرِضُهُ لِلْمَشَقَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَرَضَ الرَّبُّ ﷻ الْإِلْزَامَ التَّكْلِيفِ إِلَى خَيْرَةِ الْأَرْوَاحِ.

قُلْنَا: إِذَا قَبِحَ الْأَلَمُ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ قَبِحَ التَّعْرِضُ لَهُ وَالتَّخْيِيرُ فِيهِ.

ثُمَّ لَنَا عَلَيْهِمْ بَعْدَ هَذِهِ الْمُطَالَبَاتِ وَجْهَانِ مِنَ الْكَلَامِ:

أَحَدُهُمَا: نَسَبْتُهُمْ إِلَى جَحْدِ الضَّرُورَةِ؛ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْبَهَائِمَ تَعْقِلُ، وَيَدْعُوهَا نَبِيَّهَا، فَتَفْهَمُ تَبْلِيغَ الرِّسَالَةِ، وَذَلِكَ جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْمُجَوِّزَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الذُّبَابُ وَالذِّيدَانُ مُفَكَّرَةً فِي دَقَائِقِ الْعُلُومِ، فَاهِمًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضِ الْحِجَاجِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَذَلِكَ هُزْءٌ لَا يَلْتَزِمُهُ لَيْبٌ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ الْجُمْلَةُ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ مِنَ الطِّينِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّا نُسَبِّتُ عَلَيْهِمُ الشَّرَائِعَ، وَإِذَا ثَبَّتَتْ، تَرْتَّبُ عَلَيْهَا بُطْلَانُ مَذَاهِبِهِمْ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الصُّورُ الْحَسَنَةُ ثَوَابُ الْمُطِيعِينَ، وَالصُّورُ الْقَبِيحَةُ عِقَابُ لِلْعُصَاةِ، وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحَالَةَ ابْتِدَاءِ لِحُلُقِ الصُّورِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إِذَا ابْتَدَأَهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً فَيَكُونُ ثَوَابًا، أَوْ قَبِيحَةً فَيَكُونُ عِقَابًا، وَالْأَرْوَاحُ عِنْدَهُمْ أَشْخَاصٌ عَلَى صُورٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمَا فَهِمْتَ التَّكْلِيفَ وَمَا عَقَلْتَ، وَلَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهَا الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ.

وَمِمَّا يُبْطِلُ كَلَامَهُمْ: أَنَّ مَا أَصْلُوهُ يُوجِبُ أَنْ لَا يَمُوتَ الْمُكَلَّفُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ مِنْ هَيْكَلٍ إِلَى آخَرَ، وَيَتَكَرَّرُ فِي الْأَشْخَاصِ.

وَأَمَّا الْمُعْتَرِزَةُ: فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْآلَامَ تَحْسُنُ لِأَوْجِهٍ:

مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَقَّةً عَلَى سَوَابِقٍ^(١).

وَمِنْهَا: أَنْ تُجْتَلَبَ بِهَا مَنَافِعُ مُوفِيَةٍ عَلَيْهَا بِرُتْبَةٍ بَيِّنَةٍ^(٢).

وَمِنْهَا: أَنْ يُقْصَدَ بِهَا دَفْعُ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهَا.

وَصَارُوا إِلَى أَنَّ الْآلَامَ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ، إِنَّمَا حَسُنَتْ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ يُعَوِّضُهُمْ عَلَيْهَا فِي دَارِ الثَّوَابِ مَا يَرْبُو وَيَزِيدُ عَلَى مَا نَالَهُمْ مِنَ الْآلَامِ.

ثُمَّ صَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَوَضَ الْمُلتَزِمَ عَلَى الْآلَامِ أَحْطُ رُتْبَةً مِنَ الثَّوَابِ الْمُلتَزِمِ عَلَى الطَّاعَاتِ التَّكْلِيفِيَّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَوَضِ: هَلْ يَدُومُ دَوَامَ الثَّوَابِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يُتَصَوَّرُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ ابْتِدَاءً:

فَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ كَمَا يَمْتَنِعُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ.

وَصَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّ التَّفْضُّلَ بِمِثْلِ الْعَوَضِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

وَذَهَبَ عَبَادُ الصَّيْمَرِيِّ إِلَى: أَنَّ الْآلَامَ تَحْسُنُ بِمَحْضِ الْإِعْتِبَارِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ تَعْوِيزٍ عَلَيْهَا^(٣).

(١) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣/٢٢٧، ٣٩٠)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وأيضًا: الإرشاد (ص ٣٧٦)، وأبكار الأفكار (٢/١٦٧)، وشرح المواقف (٨/٢٢١).

(٢) القول بحسن الآلام إذا ترتب عليها منافع موفية عليها - قول أبي هاشم الجبائي؛ انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤)، وانظر أيضًا: الجويني: الإرشاد (ص ٣٧٦)، والآمدي: أبكار الأفكار (٢/١٦٧).

(٣) انظر: الإرشاد (ص ٢٧٦، ٢٧٧)، وأبكار الأفكار (٢/١٦٨)، وشرح المواقف (٨/٢٢١).

فَهَذِهِ أُصُولُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إِيْلَامِ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ:

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ؛ لِكَوْنِهِ عِقَابًا عَلَى أَمْرِ فَارِطٍ [١٧٢ / ١]، فَهُمْ فِيهِ مُنَازِعُونَ:

فَيَقَالُ لَهُمْ: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: قَدْ مَضَى الْعَقْلُ بِأَنَّ مَنْ ظَلِمَ وَبُغِيَ عَلَيْهِ^(١) وَأَوَّلِمَ ابْتِدَاءً أَوْ اعْتِدَاءً، فَيَحْسُنُ مِنْهُ
الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ ظَلَمَهُ وَعَدَا عَلَيْهِ، وَإِذَا أَسَاءَ الْعَبْدُ أَدَبَهُ، لَمْ يَقْبَحْ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ زَجْرُهُ:

قُلْنَا: بِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ مِنَ انْتِصَافِهِ شِفَاءً
غَلِيلِهِ، وَدَرَاءَ الْحَقِّ عَنْ نَفْسِهِ، يَرْجِعُ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْصِيلِ إِلَى دَفْعِ أَلَمِ بَأَلَمٍ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ
الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ مَعَ تَعَالِيهِ عَنِ الْغِبْطَةِ وَالْحَقِّ، فَهَلَّا قُلْتُمْ: لَا يَحْسُنُ مِنْهُ
الْأَلَمُ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ، وَلَا يَجْرِي حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى أَحْكَامِ الْعِبَادِ.

قَالُوا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْ مُعَاقِبَةِ الْمُجْرِمِينَ، فَلَوْ تَرَكَ ذَلِكَ، لَكَانَ إِغْرَاءً
بِالْفَوَاحِشِ، وَارْتِكَابِ الْكِبَائِرِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ؛ فَإِنَّهُ حَتَمَ عَلَى اللَّهِ عِنْدَكُمْ، وَفِيهِ إِغْرَاءٌ بِالذَّنْبِ
وَالْقَبَائِحِ.

فَإِنْ قَالُوا: فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ ذَمُّ الْمُسِيءِ؛ عَلَى إِسَاءَتِهِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى انْتِفَاعِ الدَّامِّ بِهِ
وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْمُتَنَصِّفِ بِذَمِّهِ وَعِقَابِهِ، وَلَوْ قُدِّرَ خُلُوهُ
عَنْ ذَلِكَ، لَكَانَ عَبَثًا لَا فَايْدَةَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ فِعْلُ الْوَاجِبِ لِكَوْنِهِ وَاجِبًا فِي الْحِكْمَةِ، انْتَفَعَ بِهِ مُسْتَوْفِيهِ
أَوْ لَا يَنْتَفِعُ:

قُلْنَا: هَذَا مَوْضِعُ النَّزَاعِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ كَمَا قُلْتُمْ، فَقَدْ قَصَدَ بِذَمِّ الشَّيْءِ إِسْقَاطَ الْوُجُوبِ عَنْ
نَفْسِهِ، فَفِيهِ أَعْظَمُ نَفْعٍ جَرَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ يَحْسُنُ تَأْدِيبُ الْمُسِيءِ وَزَجْرُهُ عَنْ إِسَاءَتِهِ لِيَرْغَبَ عَيْهِ، وَلَا يَعُودَ إِلَيْهِ:

(١) عبارة غير واضحة في الأصل وصححتها تبعًا للإرشاد (ص ٢٨٢).

قُلْنَا: فَهَذَا قَوْلٌ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ؛ لِيَجْلِبَ نَفْعٌ مُؤَفٍّ عَلَيْهِ، وَسُنْجِبُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَلَمَ قَدْ يَحْسُنُ لِلتَّعْوِيضِ عَلَيْهِ بِنَعِيمٍ يَرْبُو عَلَيْهِ:

فَبَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضُلِ بِمِثْلِ يُقَدَّرُ عَوَضًا، فَلَا غَرَضَ فِي تَقْدِيرِ أَلَمٍ وَتَعْوِيضٍ عَلَيْهِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفْضُلِ بِمِثْلِهِ ابْتِدَاءً، وَهَذَا أَكَّدُ فِي حُكْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى الْكَمَالِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ جَازَ التَّفْضُلُ بِمِثْلِ الْعَوَضِ، لَجَازَ التَّفْضُلُ بِمِثْلِ الثَّوَابِ:

قُلْنَا: هَكَذَا^(١) نَقُولُ، وَنَرُدُّ عَلَى مَنْ حَادَّ عَنْهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: لَوْ جَازَ الْإِيلَامُ مَعَ التِّزَامِ الْعَوَضِ، لَجَازَ مِنَّا ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يُؤْلِمَ غَيْرُهُ، مِنْ غَيْرِ اسْتِيزَانٍ مِنْهُ لِتَعْوِيضِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَحْسُنُ مَعَ اللَّهِ.

قَالُوا: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنَ الرَّبِّ؛ لِعِلْمِهِ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى التَّعْوِيضِ، وَالْوَاحِدُ مِنَّا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ لِلْعَبْدِ أَنْ يُؤْلِمَ نَفْسَهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِ؛ فِي تَرْقُبٍ مَنْفَعَةٍ مُؤَفِّةٍ عَلَى مَا يَنَالُهُ مِنَ النَّصَبِ وَالتَّعَبِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَظْنُونًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا يَقِينًا، وَإِذَا حَسُنَ ذَلِكَ مِنْهُ مَعَ انْطِوَاءِ الْعَاقِبَةِ عَنْهُ، حَسُنَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ^(٢)، فَقَدْ بَطُلَ مَا حَاوَلُوا بِهِ الْفَضْلَ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعَبْدِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ - فِي تَحْسِينِ الْأَلَمِ عِنْدَهُمْ - وَهُوَ^(٣) أَنْ يُدْفَعَ بِهِ ضَرَرٌ أَعْظَمُ -:

فَبَاطِلٌ لَا مَحْصُولَ لَهُ فِي حُكْمِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ ضَرَرٍ يُقَدَّرُ ارْتِفَاعُهُ بِالْأَلَمِ، إِلَّا وَالرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - مُقْتَدِرٌ عَلَى دَفْعِهِ دُونَ ذَلِكَ الْأَلَمِ، فَلَيْسَ فِي الْإِيلَامِ إِذْنٌ غَرَضٌ صَحِيحٌ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: لَوْ حَسُنَ مِنَ الْعَاقِلِ تَحَمُّلُ ضَرَرٍ؛ لِدَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، لَحَسُنَ مِنْهُ الْإِضْرَارُ بِغَيْرِهِ؛ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لِنَفْسِهِ، أَوْ دَفْعٌ ضَرَرٍ أَعْظَمَ عَنْهَا.

(١) الذي في الإرشاد (ص ٢٨٤): «هذا ما نعاقده ونرد على من حاد عنه».

(٢) عبارة: «حسن ذلك في غيره»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٤).

(٣) كلمة: «وهو»: ليست في الأصل، واستدركتها من الإرشاد (ص ٢٨٥).

[١٧٢/ب] فَإِنْ قَالُوا: ^(١) دَفَعَ ضَرَرِ الظُّلْمِ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ:

قُلْنَا: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ حَسَنٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْعِ الْفَاعِلِ لَهُ لِنَفْسِهِ، وَحِفْظِ نَتِيجَتِهِ ^(٢)، وَلَا يَقْبَحُ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ هَذَا الْوَجْهُ، وَإِنْ أَضُرَّ بِغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَلَمَ يَحْسُنُ لِحَلْبِ نَفْعٍ أَزِيدَ عَلَيْهِ:

قُلْنَا: لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟

قَالُوا: إِنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؛ فَيَرْكَبُونَ الْبِحَارَ وَقَطَعُوا الْبَرَارِي؛ لِتَرْقُبِ نَفْعٍ يُوفِي عَلَى مَا يَتَحَمَّلُونَهُ مِنَ الْمَشَاقِّ.

قُلْنَا: مَتَى يَسْتَحْسِنُونَ ذَلِكَ؟ مِمَّنْ يُتَوَصَّلُ إِلَى نَيْلِ مَا يَتَوَقَّعُهُ وَأَكْثَرُ مِنْهُ، دُونَ تَحْمُلِ الْمَشَاقِّ، وَكَلَامُنَا فِي إِيْلَامِ اللَّهِ عِبَادَهُ بِالتَّكْلِيفِ أَوْ بِأَنْوَاعِ الْبَلَايَا، مَعَ الْإِقْتِدَارِ عَلَى التَّفَضُّلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ وَالْأَعْوَاضِ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِتَحْسِينِ الْأَلَمِ لِإِعْتِبَارِ غَيْرِ الْمُؤْلَمِ فَذَلِكَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ نُسْفَةِ الْحُكْمِ إِتْعَابُ شَخْصٍ لِإِعْتِبَارِ غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « إِنَّمَا يَحْسُنُ الْأَلَمُ لِلتَّعْوِيزِ وَاعْتِبَارِ الْغَيْرِ كِلَاهُمَا، وَلَا يَحْسُنُ لِانْفِرَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ » ^(٣).

قُلْنَا: هَذَا لَا يُنَجِّيْكُمْ؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ الْمَحْضَ إِذَا لَمْ يُخْرِجِ الْأَلَمَ عَنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا فَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَيَنْتَفِي الْإِعْتِبَارُ الْمُجَرَّدُ.

وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَعْلَمَهُ نَبِيٌّ أَنَّ فِي إِيْلَامِهِ الْغَيْرِ اعْتِبَارَ الْغَيْرِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْلَمَ، وَيَلْزَمُ الْعِوَضُ.

وَقَوْلُ عَبَادِ الصَّيْمَرِيِّ بَاطِلٌ، فَإِنَّهُ الظُّلْمُ الْمَحْضُ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ فِعْلُ الظُّلْمِ، وَإِنْ أَضُرَّ بِالْمَظْلُومِ، إِذَا انْتَفَعَ بِهِ الظَّالِمُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ.

(١) عبارة غير واضحة في الأصل بمقدار كلمتين.

(٢) كذا بالأصل.

(٣) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٢٧/١٣)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٤٨٤).

فَصْلٌ: فِي الدَّعَوَاضِ وَاخْتِلَافِ أَقْوَالِ الْمُفْتَزَلَةِ فِيهَا:

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ كَانَ أَبُو الْهَذِيلِ وَالْجُبَّائِيُّ وَالسَّلَفُ مِنْهُمْ يُجَوِّزُونَ فِعْلَ الْأَلَمِ لِلْعَوَاضِ فَقَطْ^(١). أَنْكَرَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ ذَلِكَ^(٢).

قَالَ: إِنَّمَا يَحْسُنُ لِأَجْلِ الْعَوَاضِ وَالْإِعْتِبَارِ جَمِيعًا، وَأَبْطَلْنَا الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا. وَلِلْجُبَّائِيِّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ لَا فَايِدَةَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ؛ فَرَبَّمَا يَقُولُ: يَحْسُنُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ، غَيْرَ أَنَّهُ - تَعَالَى - عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ عَوَاضٌ إِلَّا عَلَى أَلَمٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ. وَمَرَّةً يَقُولُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَوَاضَ مُسْتَحَقٌّ، وَالتَّفْضُّلَ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ. وَالثَّوَابُ عَنْدهُمْ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى التَّفْضُّلِ لَا يَحْسُنُ التَّفْضُّلُ بِمِثْلِهِ. وَالْآخَرُ: تَعْظِيمٌ وَإِجْلَالٌ لِلْمُثَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِيَزَادَةِ مِقْدَارٍ، وَلَا بِيَزَادَةِ صِفَةٍ؛ فَإِنَّ الْمُعَاوَضَةَ بِالْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا تَكُونُ تَعْظِيمًا لِلْمُعَوَّضِ الَّذِي قَدْ وَفَّى لَهُ مِثْلُ الَّذِي لَهُ.

وَهَذِهِ الْعِلَّةُ تُوجِبُ عَلَيْهِمْ سُقُوطَ تَعْظِيمِ الْمُثَابِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَعَلَ مَا وَجَبَ فِي عَقْلِهِ، وَدَعَاهُ إِلَيْهِ عَقْلُهُ، الَّذِي لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَكَانَ ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَإِنَّمَا زَالَ مِنْ نَفْسِهِ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ، فَلَا وَجْهَ لَتَعْظِيمِهِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ يُنَالُ بِهِ الْخُلُودُ فِي التَّعْنِيمِ؛ عَلَى جِهَةِ الثَّوَابِ، وَذَلِكَ مُوفٍ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ فِي أَوْجِهِ تَعْظِيمِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بِأَنَّ الْعَوَاضَ يَنْفَصِلُ عَنِ التَّفْضُّلِ بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ وَالتَّفْضُّلَ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ فَإِنَّهُ مَشُوبٌ بِالْمِنَةِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَوْ عَرَفَهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ، لَعَلِمَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٤٩٤)، ونقدها في: الإرشاد (ص ٢٨٣)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٦)، والأبكار (١٦٧/٢).

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، والآمدي: أبكار الأفكار (١٦٧/٢).

عَلَى الْعِبَادِ بِحَقِّ مَلِكِهِ، وَأَحَدٌ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَكُلُّ مَا يُنْعَمُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الثَّوَابِ وَالْعَوَاضِ، فَهُوَ فَضْلٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُتَفَضَّلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ التَّفَضُّلَ مَشُوبٌ بِالْمِنَّةِ: دَعْوَى بَاطِلَةٌ [١٧٣/أ]، وَهِيَ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ، وَكَيْفَ يَسْتَقِلُّ الْمَمْلُوكُ نِعْمَةَ مَالِكِهِ وَفَضْلَهُ، وَالْمِنْنُ إِنَّمَا ^(١) وَالْإِكْفَارُ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الْغِيَرَةِ فِي الدِّينِ؛ كَمَا قَالَ إِبْلِيسُ: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، وَ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢، ص: ٧٦]، فَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْإِلَهِيَّةِ وَحَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ، فَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

وَالْقَوْلُ الْحَقُّ: مَا قَالَهُ عِيسَى عليه السلام: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ كُفْرُهُمْ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى ابْنِ الْجُبَّائِيِّ وَشِيعَتِهِ؛ وَقَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِ الْعَوَاضِ تَفَضُّلاً، أَوْ عَلَى أَنَّ الْعَوَاضَ مُنْقَطِعٌ غَيْرُ دَائِمٍ، وَعَلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَلَمِ لَا عَلَى الْعَوَاضِ فَقَطْ سَفَهٌ وَعَبَثٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ سُبْحَانَهُ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَوَاضُ.

وَالْآخَرُ: كَوْنُهُ مَصْلَحَةً وَلُطْفًا فِي الدِّينِ؛ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ خَلْقًا مِنَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يَجْتَنِبُونَ الْقَبِيحَ إِلَّا عِنْدَ فِعْلِ الضَّرِّ بِهِمْ، أَوْ بغيرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَا تَكْلِفُ عَلَيْهَا، فَيُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ عَبَثًا.

وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ لِلْعَوَاضِ الْمَحْضِ لَا يُحْسِنُهُ، فَكَيْفَ يَصِيرَانِ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ جِهَةً لِحُسْنِهِ.

بَلْ مَا أَنْكَرْتُمْ مِمَّنْ يَقُولُ: يَجِبُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا لَوَجْهَيْنِ مِنَ الْقُبْحِ؟! وَسَنَتَكَلَّمُ عَلَى اللَّطْفِ بَعْدَ هَذَا.

وَمِمَّا نَذْكُرُهُ هَاهُنَا: أَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَخَذَ يَدَ غَرِيقٍ لِيُنْقِذَهُ، أَوْ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ لِيُخَلِّصَهُ؛ فَأَفْضَى إِلَى خَلْعِ يَدِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوَاضُ عَلَى هَذَا الْأَلَمِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ مَا هُوَ الْأَعْظَمُ مِنْهُ مِنَ الضَّرَرِ بِرُوحِهِ؛ فَكَذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي فِعْلِ الْأَلَمِ، الَّذِي عَلِمَ أَنَّ فِيهِ لُطْفًا

(١) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

فِي الدِّينِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُلتَزَمَ بِذَلِكَ الْعَوَضُ.

وَمِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنَّ ضَمَانَ الْعَوَضِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْعَوَضِ؛ لِأَجْلِ الْآلَمِ، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْآلَمِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذَا الضَّرْبَ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَفْعَلُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِصَافِ مِنَ الظَّلَمَةِ لِلْمَظْلُومِ^(١).

فَيَقَالُ لَهُمْ: فَكَيْفَ سَبِيلُ الْإِنْتِصَافِ فِي الْبَهَائِمِ؟! وَكَيْفَ طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلَّفِينَ؟!!

قَالُوا: أَمَّا طَرِيقُهُ فِي الْمُكَلَّفِينَ، هُوَ أَنْ يُصَرَفَ إِلَى الْمَظْلُومِينَ مِنْ أَعْوَاضِ الظَّالِمِينَ الَّتِي يَسْتَحِقُّونَهَا عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - بِقَدْرِ مَا يُقَابِلُ مَا أَدْخَلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآلَامِ، فَيَقَعُ بِذَلِكَ الْإِنْتِصَافِ.

يُقَالُ لَهُ: هَبْ أَنَّهُ يَصِحُّ مِمَّنْ ظَلَمَ غَيْرَهُ، وَلَهُ عَلَى اللَّهِ أَعْوَاضُ الْآلَامِ الَّتِي أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْإِنْتِصَافُ مِمَّنْ لَا عَوَضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ مِنْ نِعْمَةٍ قَطُّ، وَلَا أَمْرَضَهُ وَلَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ ضَرَرًا غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ بِحَالٍ، فَكَيْفَ الْإِنْتِصَافُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ إِذَا آلَمَ غَيْرَهُ وَظَلَمَهُ؟!!

قَالُوا: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ حَالِ مَنْ يُرِيدُ ظُلْمَ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا عَوَضَ لَهُ عِنْدَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَمْنَعَهُ مِمَّا يُحَاوِلُهُ مِنَ الظُّلْمِ، إِمَّا بِالْجَبْرِ وَالْإِلْجَاءِ إِلَى تَرْكِهِ، أَوْ رَفْعِ قُدْرَتِهِ، أَوْ صَرْفِهِ عَنْهُ بِبَعْضِ الْوُجُوهِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْبَهَائِمِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْعَوَضَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْبَهَائِمِ مِنَ الْآلَامِ مَتَى تَقَعُ^(٢).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِي الْآخِرَةِ: إِمَّا فِي الْمَوْقِفِ، وَإِمَّا فِي الْجَنَّةِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُصَوِّرُهَا إِذَا ذَاكَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ؛ بِحَيْثُ يَسُرُّ الْمُؤْمِنَ رُؤْيُهَا وَيَلْتَذُّ بِهَا، وَيَكُونُ عَوَضُهُمْ دَائِمًا كَالثَّوَابِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قَدْرًا مِنْهُ^(٣) [١٧٣/ب]، يَجُوزُ فِي الْبَهَائِمِ وَسَائِرِ الدَّوَابِّ الْمُضَارَّةِ أَنْ يُعَوِّضَهَا اللَّهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَوِّضَهَا فِي الْعَرَصَاتِ فِي الْمَوْقِفِ، ثُمَّ يُدْخِلُ ذَوَاتِ السُّمُومِ مِنْهَا النَّارَ عَذَابًا لِأَهْلِهَا، وَلَا يُلْحَقُهَا مِنْ آلَمِ النَّارِ شَيْءٌ؛ كَمَا لَا يَنَالُ خَزَنَةُ النَّارِ مِنْ آلَمِ النَّارِ شَيْءٌ.

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥٠٦/١٣).

(٢) انظر: الآمدي: أبكار الأفكار (١٦٩/٢).

(٣) موضع كلمتين غير واضحتين بالأصل.

وَصَارَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّهُ: يَجِبُ أَنْ يُكْمَلَ مَعَ ذَلِكَ عُقُولُهَا فِي الْجَنَّةِ؛ لِكَيْ يَعْلَمَ أَنَّ ثَوَابَهَا دَائِمٌ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

وَقَالَ جُمْهُورُ النَّاسِ وَجَمَاعَةُ أَهْلِ الْحَقِّ: إِنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا - مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ - أَنْ يَتَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَنَافِعَ وَنِعَمٍ دَائِمَةٍ، تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ آلَامِهَا الَّتِي أَصَابَهَا فِي الدُّنْيَا، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ ثُبُوتُهُ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا، وَلَا تَوْقِيفَ فِي ذَلِكَ، وَالْعَقْلُ لَا يُوجِبُهُ، وَالْأُمَّةُ قَبْلَ أَنْ تُبْعَثَ الْمُعْتَزِلَةُ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا تَصِيرُ تَرَابًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: إِنَّ لِلْبَهَائِمِ دَارًا فِي الْآخِرَةِ تُعَوَّضُ فِيهَا، وَهِيَ غَيْرُ الْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ جَنَّةُ الْآدَمِيِّينَ.

وَقَالَ فِي الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَتَأَلَّمُ فِي الدُّنْيَا: يَجُوزُ أَنْ تُعَادَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تُعَادَ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِدَوَامِ الْعَوَاضِ.

فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُولُ بِدَوَامِهِ: فَمَقْيَاسُ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُعَوَّضَ فِي الدُّنْيَا، وَيَجُوزُ أَنْ تُعَوَّضَ فِي الْمَوْقِفِ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ: لَا بُدَّ مِنَ الْإِقْتِصَاصِ لِبَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، وَتَرْكُهُ ظُلْمٌ، وَلَوْ عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّهُ لَا عَوَاضَ لِلْمُؤَلِّمِ مِنْهُ فِي الْقِيَامَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ إِيْلَامِ غَيْرِهِ.

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ ثَبَتَ عِنْدَنَا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «يُقْتَصَّ لِلشَّاةِ الْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ» فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُؤْلَمُ الْقَرَنَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَلَمٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُصْرَفُ مِنْ أَعْوَاضِهَا الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْجَمَاءِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا.

وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْخَبَرُ: فَقَدْ كُفِينَا مُؤَنَةَ الْكَلَامِ عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ: أَنَّ الْعَلَافَ وَالْجُبَّائِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالُوا: «إِنَّ الْأَعْوَاضَ الْوَاجِبَةَ عَلَى اللَّهِ تَدْوُمُ دَوَامِ الثَّوَابِ»^(١).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤)، وانظر أيضًا: الآمدي: أبكار الأفكار (١٦٧/٢).

وَقَالَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: « أَبَدًا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَدُومُ »^(١).

وَيُقَالُ: إِنَّ الْجُبَّائِيَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ^(٢).

وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْأَعْوَاضَ الْمُسْتَحَقَّةَ عَلَى الْخَلْقِ بِالْآلَامِ وَالْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ مُنْقَطِعَةٌ.

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: « إِنَّ عِقَابَ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ إِذَا كَانَ مُسْتَحِقًّا دَائِمًا، يُحْبِطُ

عَوَضَ الْمَهْنَأِ^(٣) كَمَا يُحْبِطُ ثَوَابُ أَعْمَالِهَا »^(٤).

وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى قَوْلِهِ بِدَوَامِ الْعَوَضِ، وَمَتَى لَمْ يُؤَثِّرْ عِقَابُ مَا اسْتَحَقَّاهُ مِنْ دَوَامِ

الْعِقَابِ فِي إِحْبَاطِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ فِي الْآخِرَةِ لِلنَّعِيمِ

وَالْعِقَابِ جَمِيعًا، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْفَاسِقُ الْمُوَحِّدُ الثَّوَابَ عَلَى تَوْحِيدِهِ

وَالْعِقَابَ عَلَى فَسْقِهِ عَلَى الدَّوَامِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِهِمْ.

وَأَمَّا ابْنُ الْجُبَّائِيِّ: فَإِنَّهُ خَطَأً أَبَاهُ، وَقَالَ: « لَا يَجِبُ الْمُحَابَطَةُ بَيْنَ الْعِقَابِ؛ لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ

الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَالْإِهَانَةِ وَالتَّعْظِيمِ »^(٥).

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: « يَجِبُ تَأَخُّرُ الْعَوَضِ، وَزِيَادَةُ عَلَى قَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ تَعَجُّلاً »

وَخَالَفَ ابْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَهُمْ فِي الْإِنْتِصَارِ، وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الظَّالِمِ مِنَ

الْمَنَافِعِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا عَلَى اللَّهِ إِلَى الْمَظْلُومِ، قَدَرًا مَا يُقَابِلُ ظُلْمَهُ [١٧٤ / ١] فَيَصِيرُ ذَلِكَ

إِنْتِصَافًا، وَيَكُونُ الرَّبُّ بِفِعْلٍ ذَلِكَ مُنْتَصِفًا.

قَالُوا: « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِفَ الْمَظْلُومُ بِالثَّوَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الظَّالِمُ عَلَى عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ

سَبِيلِ الثَّوَابِ أَنْ يُفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، فَلَوْ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الظَّالِمِ إِلَى الْمَظْلُومِ، لَوَجَبَ أَنْ

يُنْقَلَ عَلَى صِفَتِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يُنْقَلَ الثَّوَابُ إِلَيْهِ مُعْظَمًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ »^(٦).

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٤٩٤) وفيه نسبه إلى العلاف والجبائي وقوم من البغدادية (ص ٦٢٦،

٦٢٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ٤٦٥)؛ وهو الذي رجحه القاضي عبد الجبار وضعف مقابله، وانظر: أبقار الأفكار (٢ / ١٦٧).

(٢) لم أقف في مصادر المعتزلة على من نسب إلى أبي علي الجبائي رجوعه عن قوله في دوام الأعواض دوام الثواب.

(٣) كذا بالأصل.

(٤) انظر: الأمدى: أبقار الأفكار (٢ / ١٦٨).

(٥) انظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٢٦).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٣ / ٥٤٥).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ: «يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْإِنْتِصَافُ مِنَ اللَّهِ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ؛ بِأَعْوَاضٍ يَتَفَضَّلُ بِهَا عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلظَّالِمِ عَوَضٌ عَلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ ضَرَّهُ بِهِ».

وَزَعَمَ أَبُو هَاشِمٍ وَمُتَّبِعُوهُ أَنَّ التَّفَضُّلَ لَا يَقَعُ بِهِ انْتِصَافٌ؛ لِأَنَّ التَّفَضُّلَ لَيْسَ يَجِبُ فِعْلُهُ^(١).
وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنْ قَالُوا: «لَوْ كَانَ فِي الظَّلْمَةِ مَنْ لَا عَوَضَ لَهُ عَلَى اللَّهِ، لَوَجَبَ فِي حُكْمِهِ أَنْ يُزِيلَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ جُمْلَةً؛ حَتَّى لَا يَقَعَ مِنْهُ الظُّلْمُ، أَوْ يَصْرِفَهُ عَنْ هَذَا الظُّلْمِ بِفُنُونِ الصَّوَارِفِ».

وَهَكَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِنْسَانِ إِذَا أَلَمَّتْهُ دَابَّةٌ، أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ بِقَدْرِ مَا يُقَابِلُ الضَّرَرَ الَّذِي أَدْخَلُوهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وَلَوْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا عَوَضَ لَهَا عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِجُوعٍ أَوْ عَطَشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ الْبَهِيمَةَ أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنْ فِعْلِ الْأَلَمِ بِالْغَيْرِ جَبْرًا، أَوْ لَمْ يَخْلُقْ لَهَا شَهْوَةَ الْإِفْتِرَاسِ، أَوْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُعَوِّضَ الْمَظْلُومَ مِنْ عِنْدِهِ؛ بِنَفْعٍ يُوَازِي ذَلِكَ الْأَلَمَ.

وَمِنْ أَصُولِهِمْ: أَنَّ الْأَلَامَ النَّازِلَةَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ بِالْمُطِيعِينَ، وَبِمَنْ لَا تَكْلِيفَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كَالصَّبِيِّ وَالْبَهِيمَةِ؛ فَإِنَّهَا امْتِحَانٌ بِهِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْأَعْوَاضَ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهَا بِهِمْ لِلْعَوَضِ عِنْدَ الْجُبَّائِيِّ. أَوْ لِلْعَوَضِ وَاللُّطْفِ عِنْدَ ابْنِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَلَامِ الَّتِي يُدْخِلُهَا عَلَى الْكُفَّارِ وَالْفُسَّاقِ:

فَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: «يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ امْتِحَانًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا عَلَى الْعِصْيَانِ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعْجِيلُ بَعْضِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْعِقَابِ فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ قَلِيلًا، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ جَمِيعِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ».

قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً، وَإِنْ كَانَ عِقَابًا؛ كَمَا قَالُوا فِي الْحُدُودِ».

(١) ضرب القاضي عبد الجبار على ذلك مثالا مفاده: «أن قاضي بلدة إذا سارع إليه خصمان، فأراد القاضي الانتصاف منهما، فإنه يأخذ الحق من المستحق عليه ويضعه في المستحق، فأما أن يوفر ذلك من كيسه على المستحق دون أن يتعرض للمستحق عليه؛ فإنه لا يكون منتصفاً». انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٠٥).

وَقَالَ ابْنُهُ: « لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِقَابًا، بَلْ هُوَ امْتِحَانٌ^(١) مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ مَأْمُورٌ بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا، فَأَمَّا الْحُدُودُ وَنَحْوُهَا: فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْهَرَبُ مِنْهَا وَالْجَزَعُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عِقَابٌ ».

قَالَ الْقَاضِي: « وَلَا اعْتِبَارَ بِمَا قَالُوهُ عِنْدَنَا، وَلِيَحْمَدَ اللَّهُ أَهْلَ الْحَقِّ عَلَى الْعِصْمَةِ لَهُمْ، وَالسَّلَامَةِ مِنْ عَظِيمِ هَذَا الْحَجَرِ عَلَى اللَّهِ فِي حُكْمِهِ، وَإِيجَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ. وَلِيَعْلَمَ الْمُتَدَيِّنُ أَنَّ دَهْشَ^(٢) النَّاسِ فِي الْقَوْلِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ، وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ هُوَ الَّذِي أَثْمَرَ تَشْتُّ آرَائِهِمْ، وَاخْتِلَافَ مَذَاهِبِهِمْ، وَمِنْ الْغَلَطِ فِي ذَلِكَ صَارَ فِي النَّاسِ: زَنَادِقَةٌ: يَنْفُونَ الصَّانِعَ.

وَبَرَاهِمَةٌ: يَنْفُونَ الرُّسُلَ.

وَتَنَوِيَّةٌ: تَقُولُ بِإِثْبَاتِ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ.

وَطَبَائِعِيُونَ: يُنْكِرُونَ الصَّانِعَ الْمُخْتَارَ.

وَتَنَاسُخِيَّةٌ: يَقُولُونَ بِنَقْلِ الْأَرْوَاحِ فِي الْهَيَاكِلِ.

وَبَكْرِيَّةٌ: يُنْكِرُونَ أَلَمَ الْبَهَائِمِ.

وَقَدَرِيَّةٌ: تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطَّرِيقُ [١٧٤ / ب]، وَلَمْ يَتَّظِمْ فِي ذَلِكَ قَدَمٌ لَهُمْ.

وَإِنَّمَا أَلْجَأَهُمْ إِلَى ذَلِكَ: سُوءُ نَظَرِهِمْ، وَاعْتِبَارُهُمُ الْغَائِبَ بِالشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ عَقْلِيٍّ، وَلَا نَقْلٍ سَمْعِيٍّ.

وَالْحَقُّ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ: مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْخَلْقَ خَلَقَهُ، وَالْمُلْكَ مُلْكُهُ؛ فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ سُبْحَانَهُ، وَتَرْكُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْحُكْمُ وَالْأَمْرُ، ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧]؛ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ؛ فَقَالَ: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.

(١) في الأصل: « امتحانًا » بالنصب، والصواب الرفع كما أثبتناه؛ على الخبرية، أو يجوز النصب بشرط حذف الضمير المنفصل « هو »، وتكون معطوفة على « عقابًا ».

(٢) كذا بالأصل.

الْقَوْلُ فِي حُكْمِ إِيْلَامِ الْأَطْفَالِ إِلَى آخِرِهِ:

قَالَ جَمَاعَةُ الْمُعْتَزِلَةِ: « إِنَّهُ لَا يَجِبُ فِي حُكْمِ الْعَقْلِ إِعَادَةُ الْأَطْفَالِ وَالْبَهَائِمِ، وَلَا وَاحِدٍ مِنْهُمْ، إِذَا لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَهُمْ عَوَضٌ عَلَى أَلَمٍ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمْ، أَوْ كَانُوا مِمَّنْ عَوَضٌ عَلَى الْأَلَمِ فِي الدُّنْيَا »^(١).

قَالُوا: « وَإِنَّمَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِإِعَادَةِ الْأَطْفَالِ، وَالتَّفَضُّلِ عَلَيْهِمْ؛ بِإِدْخَالِ الْجَنَّةِ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، الْأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَطْفَالِ يُعَادُونَ ».

ثُمَّ قَالَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ^(٢) وَأَكْثَرُ الْخَوَارِجِ^(٣) وَالْمُرْجِيَّةُ وَالزَّيْدِيَّةُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ - فِي حِكْمَةِ اللَّهِ - إِيْلَامُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْفَالِ فِي الْآخِرَةِ؛ بِالنَّارِ وَلَا بِغَيْرِهَا، سَوَاءً كَانُوا مِنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَتُفَضَّلُ عَلَيْهِمْ بِالنَّعِيمِ فِيهَا.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: إِنَّ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ آبَائِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٤).

وَرَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَارًا مُخْتَلِفَةً فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَرَوَوْا عَنْ عَائِشَةَ وَخَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَبْرًا:

أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: فَإِنَّهَا قَالَتْ فِي طِفْلِ مَاتَ مِنْ أَطْفَالِ الْأَنْصَارِ: بَخٍ بَخٍ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « وَمَا يُدْرِيكَ، لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتُكَ بِضَاعَتَهُمْ^(٥) فِي النَّارِ » - يَعْنِي: أَصْوَاتَهُمْ - قَالَتْ: فَأَيْنَ أَطْفَالِي مِنْكَ؟ فَقَالَ: « فِي الْجَنَّةِ »^(٦).

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المجموع المحيط بالتكليف (٣١٠ / ٢).

(٢) انظر: المقالات (٣١٩ / ١) وحكى أبو الحسن عنهم الإجماع على عدم جواز إيلام الأطفال في الآخرة خلافاً لما حكاه المصنف هاهنا من أنه قول جمهور المعتزلة.

(٣) انظر: الأشعري: المقالات (٢٠٥ / ١).

(٤) انظر: ابن الوزير: إيثار الحق (ص ٣٤٠).

(٥) كذا في الأصل، وذكر الحافظ ابن حجر الحديث في فتح الباري (٢٤٦ / ٣) بلفظ: تضاغيهم.

(٦) حديث صحيح: أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب: معنى: كل مولود يولد على الفطرة، (ح ٤٩٣٧، ٤٩٣٨)، وليس في شيء من روايات حديث عائشة عبارة: « فأين أطفالي منك »، لكن روى الدولابي في الذرية الطاهرة: (ح ٤٢)، والبيهقي في القضاء والقدر: (ح ٥٥٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ح ١٤١٧) من حديث أم المؤمنين خديجة بنت خويلد قالت: يا رسول الله، أين أولادي منك؟ قال « في الجنة ». قالت: بلا عمل؟ قال: « الله أعلم بما كانوا عاملين ». قالت: فأولادي من المشركين؟ قال: « في النار ». قالت: بلا عمل؟ قال: « الله أعلم بما كانوا عاملين ».

وَرَوَوْا أَخْبَارًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُمْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(١).

وَرَوَوْا خَبْرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصَحَّحُوهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُوجِّعُ نَارًا لَهُمْ - يَعْنِي: لِأَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَأْمُرُهُمْ بِاقْتِحَامِهَا، فَمَنْ اقْتَحَمَهَا أُدْخِلَ الْجَنَّةَ»^(٢).

فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَيَقُولُ: فَمَنْ اقْتَحَمَهَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ لَمْ يَقْتَحِمَهَا، فَهُوَ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَخَدِيجَةَ: «لَوْ شِئْتَ لَأَسْمَعْتِكَ ...» الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرُهُمْ: «إِنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْصِي لَوْ كُلفَ فِي هَذِهِ الدَّارِ -: أَدْخَلَهُ النَّارَ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يُطِيعُهُ لَوْ كُلفَ -: أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: «أَمَّا أَطْفَالُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ».

وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَطْفَالِ: فَإِنْ وَرَدَ تَوْقِيفٌ وَإِجْمَاعٌ مِنَ الْأُمَّةِ؛ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ فِي الْجَنَّةِ أَوْ فِي النَّارِ صِرْنَا إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَمْعٌ بِهِ، وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي أَمْرِهِمْ، وَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ أَخْبَارٌ لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْقَطْعَ، ثُمَّ هِيَ مُتَعَارِضَةٌ، وَلَوْلَا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَادُونَ لَوَجَبَ الْوَقْفُ [١/١٧٥] فِي إِعَادَتِهِمْ».

وَقَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَمَّا أَطْفَالُ الْمُؤْمِنِينَ: فَقَدْ انْتَشَرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَاقَحُوا، تَكَثَّرُوا؛ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى بِالسَّقَطِ»^(٣).

(١) رواه ابن منده في المعرفة (٢/ ٢٦١) وعزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني في الأوسط، وصححه عن سلمان موقوفاً.

قال الحافظ في فتح الباري (٣/ ٢٤٦) - في أحاديث كون أطفال المشركين خدماً أهل الجنة في الجنة -: «فيها حديث عن أنس ضعيف؛ أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبراني والبخاري من حديث سمرة مرفوعاً أولاد المشركين خدماً أهل الجنة وإسناده ضعيف»، وانظر: الألباني: السلسلة الصحيحة (٣/ ٤٥٢)، وصحيح الجامع: (ح ١٠٢٤).

(٢) عزاه في السلسلة الصحيحة (١/ ٤١٩) إلى البغوي: (ق ١/ ٩٤)، والدليمي (١/ ١/ ١٧١) من حديث أبي سعيد، وأحال إلى الصحيحة ح (٢٤٦٨).

(٣) عزاه السيوطي إلى عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن أبي هلال مرسلًا، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (ح ٢٤٨٤).

وَقَوْلِهِ عليه السلام: « يَظُلُّ السَّقْطُ مُحْبِنُطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ: لَا أَدْخُلُ أَوْ يَدْخُلُ مَعِيَ أَبَوَايَ »^(١).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الطور: ٢١]؛ قَالَ جَمَاعَةُ الْمُفَسِّرِينَ: ﴿ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ﴾ حُكْمًا، يَعْنُونَ: بِإِيمَانِ آبَائِهِمْ، وَهُمْ الْأَطْفَالُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَأَمَّا أَطْفَالُ الْكُفَّارِ: فَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِمُ الْأَخْبَارُ، وَلِلْاِحْتِمَالِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ؛ فَكُلُّ حَدِيثٍ حَكَمَ أَهْلُ النَّقْلِ بِصِحَّتِهِ، فَيَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ فِي ذَلِكَ كَافٍ^(٢).

الْقَوْلُ فِي الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَاحِ^(٣)

اِخْتَلَفَتْ مَذَاهِبُ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي عُقُودِ هَذَا الْبَابِ:
وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَشَايِخُ الْبَغْدَادِيِّينَ: أَنَّهُ يُجِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فِعْلُ الْأَصْلَاحِ^(٤) لِعِبَادِهِ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ تَبْقِيَةُ وَجْهِ مُمَكِّنٍ فِي الصَّلَاحِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ، بَلْ عَلَيْهِ فِعْلُ أَقْصَى مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ فِي اسْتِصْلَاحِ عِبِيدِهِ^(٥):

(١) لم أقف عليه في مظانه من مصادر الحديث والأثر.

(٢) انظر مسألة حكم أطفال المشركين في: النيسابوري: أصول الدين (ص ٢٠٩)، وتبيين كذب المفتري (ص ١٦٢)، وإيثار الحق (ص ٣٣٩)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨٧)، وشفاء العليل (ص ٢٨٥).

(٣) انظر هذا المبحث عند الأشاعرة في: المقالات (٣١٥ / ١)، واللمع (ص ١١٥ ، ١٢٢)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٦)، وأبو سعيد النيسابوري: أصول الدين (ص ١٧٢)، والإرشاد (ص ٢٨٧ ، ٣٠٠)، والملل والنحل (٥٦ / ١ ، ٥٧)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٦)، والأبكار (١٥١ / ٢ ، ١٦٦)، وغاية المرام (ص ٢٢٤ ، ٢٤٥)، وشرح المقاصد (٣٢٩ / ٤ ، ٣٣٤)، وشرح المواقف (٢١٨ / ٨ ، ٢١٩)، والطوابع (ص ٣١٠)، وسليمان دنيا: محمد عبده (٥٤٨ / ٢ ، ٥٥٠). وعند المعتزلة: المغني (٢٢٦ / ١٣)، (٣٣ / ١٤)، (١٨٠). وأيضاً: تأويلات أهل السنة (ص ١٧٤)، والفصل في الملل والنحل (٩٢ / ٣ ، ١٠٥).

(٤) فسر القاضي عبد الجبار المراد بالأصلح في اصطلاح المعتزلة؛ فقال: « إنا لا نريد بها ما يجري مجرى المبالغة؛ بل نعني به الفعل الذي لا شيء أولى أن يطيع المكلف عنده منه، فوضعنا قولنا: (أصلح) موضع قولنا: أولى الأشياء بأن يختار المكلف ما كلف عنده، فكما لا يقال بذلك النفع، فكذلك إذا قلنا فيه: (أصلح) وبيننا أن تحت قولنا: (أصلح) فوائد لا تحصل بقولنا: إنه صلاح؛ فلذلك عبرنا بهذه العبارة، وإن كانت هذه اللفظة فيما استعملناها مستعارة، وإن كانت بالاصطلاح قد صارت في هذا الوجه كأنها حقيقة » انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦١ ، ٣٧ / ١٤).

(٥) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٨٧).

فَقَالُوا - عَلَى مُوجِبِ مَذْهَبِهِمْ - : « ابْتِدَاءُ الْخَلْقِ حَتْمٌ عَلَى اللَّهِ، وَاجِبٌ وَجُوبَ حُكْمِهِ، وَإِذَا خَلَقَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّهُ يُكَلِّفُهُمْ، فَيَجِبُ إِكْمَالُ عُقُولِهِمْ، وَإِقْدَارُهُمْ، وَإِزَاحَةُ عِلَلِهِمْ^(١)، وَكُلُّ مَا يَنَالُ الْعَبْدَ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ، فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَهُ مِنَ الْبُؤْسِ وَالشَّدَةِ وَالْفَقْرِ، وَالصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْغِنَى وَالتَّرَفِ وَالنَّعَمِ، حَتَّى^(٢) ارْتَكَبُوا عَلَى طَرْدِ هَذَا الْأَصْلِ جَحْدَ الضَّرُورَةِ؛ فَقَالُوا: خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ مَعَ السَّلَاسِلِ وَالْأَغْلَالِ أَصْلَحُ لَهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلَحُ لِلْفَسَقَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ وَيُحِبِطَ طَاعَتُهُمْ^(٣) ».

قَالَ الْإِمَامُ: « وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ مُرَادَ الْكَعْبِيِّ وَشَيْعَتِهِ بِالْأَصْلَحِ وَقُوعُهُ فِي الْمَعْلُومِ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَقَعُ خِلَافٌ مَا عَلِمَ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَى اللَّهِ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدِّينِ، وَفِي هَذَا النُّقْلِ زَلٌّ؛ إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ عِنْدَهُمْ الْإِبْتِدَاءُ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَجْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبًا لَهُمْ، فَالَّذِي يَتَحَلَّهُ الْبَصْرِيُّونَ: أَنَّ اللَّهَ مُتَفَضِّلٌ بِإِكْمَالِ الْعَقْلِ ابْتِدَاءً، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ أَسْبَابِ التَّكْلِيفِ، وَلَئِنَّهُ إِذَا كَلَّفَ عَبْدًا، فَيَجِبُ بَعْدَ تَكْلِيفِهِ تَمْكِينُهُ وَإِقْدَارُهُ، وَإِزَاحَةُ عِلَلِهِ، وَاللُّطْفُ بِهِ، بِأَقْصَى الصَّلَاحِ.

فَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفِتَّانُ: وَجُوبُ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَالثَّوَابُ عَلَى مَشَاقِّ التَّكْلِيفِ، وَالْأَعْوَاضُ عَلَى الْآلَامِ غَيْرِ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَأَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ عَبْدًا وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ، فَلَا يَتْرُكُهُ سُدًى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُقَدِّرَهُ وَيُمْكِّنَهُ مِنْ نَيْلِ الْمَرَادِ، فَإِذَا كَلَّفَهُ، يَجِبُ أَنْ يُلْطِفَ بِهِ، وَيَفْعَلَ أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي مَعْلُومِهِ؛ مِمَّا يُؤْمِنُ أَوْ يُطِيعُ عِنْدَهُ.

وَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ: إِحْبَاطُ الطَّاعَاتِ بِالْفُسُوقِ، وَإِحْبَاطُ الصَّغَائِرِ عِنْدَ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٤).

(١) في شرائط التكليف عند المعتزلة انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٤٣١/١١)، (١٧/١٣)، ٦٥، ٤٢٠، والمجموع المحيط بالتكليف (٢/٢٣٠)، والمعتمد في أصول الفقه (ص ١٧٩)، وأيضاً: نهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٢) في الأصل يوجد في هذا الموضع كلمة: « إذا » وليست في نص الإرشاد، ويأبأها السياق.

(٣) هذه الفقرة تكاد تطابق كلام أبي المعالي الجويني في الإرشاد (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٢٨٨، ٢٨٩).

وَاعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْوَاجِبِ [١٧٥ / ب] عِنْدَنَا: مَا يَحْسُنُ الْعِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ مَا يُلَامُ أَوْ يُذَمُّ عَلَى تَرْكِهِ^(١).

وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ مُعْتَزِلَةِ الْبَصْرَةِ: « الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ، أَوْجَبَ نَقْصًا فِي الْحِكْمَةِ؛ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُذَمُّ، لَكِنْ يُوجِبُ بِالْجُودِ وَالْكَرَمِ »^(٢).

فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ لَهُمْ: « هَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ دُونَ مَعْنَى، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ عَلَى صِفَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ؟

قُلْنَا: الصَّلَاحُ هُوَ النَّفْعُ، وَالْأَصْلَحُ هُوَ الْأَنْفَعُ^(٣).

فَإِنْ قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ مَعْنَى الصَّلَاحِ أَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ؟

قُلْنَا: فَيَجِبُ - عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - أَنْ يَكُونَ خُلُودُ أَهْلِ النَّارِ صِلَاحًا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا مَعْنَى الْجُودِ وَالْبُخْلِ عَلَى أَصْلِكُمْ؟

قُلْنَا: هُوَ النَّفْعُ الْوَاقِعُ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى النَّفْعِ بِهِ.

وَأَمَّا الْبُخْلُ: فَهُوَ مَنَعُ الْوَاجِبِ مِنَ الْفِعْلِ، دُونَ مَنَعِ التَّفَضُّلِ^(٤).

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبُخْلَ صِفَةُ ذَمٍّ، وَمَنْ مَنَعَ مَا لَهُ مِنْهُ، لَا يَكُونُ مَذْمُومًا.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: مَانِعُ التَّفَضُّلِ مَذْمُومٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ دُونَ ذَمٍّ مَانِعِ

الْوَاجِبِ؟

(١) انظر تعريف الواجب عند جمهور أهل السنة والجماعة من المتكلمين والأصوليين: أصول الدين (ص ١٩٩)، وغاية المرام (ص ٢٢٩).

وانظر تعريف الواجب بهذا الحد عند الأصوليين في: الجصاص: الفصول في الأصول (٢ / ٩٢)، والباجي: أحكام الفصول (١ / ٤٩)، والشيرازي: التبصرة في أصول الفقه (ص ٩٤)، والكلوذاني: التمهيد في أصول الفقه (١ / ٦٤)، وغيرها.

(٢) انظر: أبو المظفر الإسفراييني: التبصير في الدين (ص ٥٦).

(٣) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٦، ١٢٧).

(٤) انظر التفسير للبخل عند أبي الحسن الأشعري في: اللمع (ص ١١٤، ١١٥)، ومجرد مقالات الأشعري (ص ١٠٢)، وأيضًا: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١ / ١٢٧).

قُلْنَا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَخُلْ وَاحِدٌ - وَإِنْ جَادَ بِالْكَثِيرِ مِنْ مَالِهِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ بِخِيَلٍ أَوْ مَذْمُومًا.

فَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْبَغْدَادِيِّينَ أَنْ نَقُولَ: مُقْتَضَى أَصْلِكُمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْبَارِي أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي كُلِّ اسْتِصْلَاحٍ، وَإِذَا رُوجِعْتُمْ فِيْمَا انْتَحَلْتُمُوهُ^(١)، بَعْدَ تَسْلِيمِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ الْعَقْلِيِّينَ لَكُمْ جَدَلًا، فَرِغْتُمْ إِلَى أَمَثَلَةٍ فِي الشَّاهِدِ؛ تَوْهَمْتُمْ فِيهَا حَسَنًا وَقَبِيحًا، وَحَاوَلْتُمْ بَعْدَ اعْتِقَادِ ذَلِكَ رَدَّ الْغَائِبِ إِلَى الشَّاهِدِ:

فَإِذَا كَانَ هَذَا أَصْلَكُمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُوجِبُوا عَلَى الْوَاحِدِ مِنَّا أَنْ يُصْلِحَ غَيْرَهُ بِأَقْصَى الْإِمْكَانِ؛ مَصِيرًا إِلَى وَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا وَغَائِبًا^(٢)، فَإِذَا لَمْ تُوجِبُوا فِعْلَ الْأَصْلَحِ شَاهِدًا، وَهُوَ الْأَصْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِيْمَا يُتَنَافَسُ فِيهِ غَائِبًا، فَقَدْ نَقَضْتُمْ دَلِيلَكُمْ.

وَنَفَرَضُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسْتِصْلَاحِ الْعَبْدِ^(٣) نَفْسَهُ، وَقَدْ وَافَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَسْعَى فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ فِي بَابِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: «لَوْ وَجَبَ عَلَى اللَّهِ التَّفَضُّلُ؛ لِأَجْلِ صِلَاحِنَا؛^(٤) لِأَنَّ كُلَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ صِلَاحِنَا وَلِيُصْلِحَنَا بِهِ يَجِبُ عَلَيْنَا لِنُصْلِحَ بِهِ.

قَالُوا: إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْعَبْدِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِتَكْلِيفِ ذَلِكَ مَكْدُودًا مَجْهُودًا [فَجَازَ أَنْ لَا يُكَلَّفَ الْأَقْصَى وَالنَّهَآيَةَ الْقُصْوَى]^(٥)، وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى نَفْعِ غَيْرِهِ وَإِصْلَاحِهِ، مَعَ تَعَالِيهِ عَنْ تَضَرُّرِهِ بِمَا يَفْعَلُهُ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا مَحْصُولَ لَهُ؛ فَإِنَّ التَّعَرُّضَ لِلنَّصَبِ وَالتَّعَبُّ لَوْ كَانَ فَاصِلًا بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ فِيْمَا أَلْزَمْنَاهُمْ، لَوَجَبَ الْفَضْلُ بِهِ فِيْمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ اتِّفَاقًا؛ حَتَّى يُقَالَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ يُكَابِدُهُ مِنَ الْمَشَاقِّ؛ كَالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «انْتَخَبْتُمُوهُ» وَصَحِّحْتُهَا تَبَعًا لِلْإِرْشَادِ (ص ٢٨٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ غَائِبًا» وَصَحِّحْتُهَا تَبَعًا لِلْإِرْشَادِ (ص ٢٨٩).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الْقَتْلُ» وَصَحِّحْتُهَا تَبَعًا لِلْإِرْشَادِ (ص ٢٩٠).

(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَفْقُودٌ مِنَ النِّصِّ، وَلَعَلَّ مَعْنَى جَوَابِ الشَّرْطِ السَّاقِطُ مِنْ هَذَا النِّصِّ: لَوْ جَبَّ عَلَيْنَا مِرَاعَاةَ الْأَصْلَحِ فِي حَقِّ غَيْرِنَا، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى حِكَايَةِ هَذَا النِّقْلِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عِنْدَ غَيْرِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ أَصْحَابِهِ الْأَشَاعِرَةِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَاسْتَدْرَكَتْهُ مِنَ الْإِرْشَادِ (ص ٢٩٠).

قَالُوا: مَا يَنَالُهُ مِنْ ثَوَابٍ لِلطَّاعَاتِ يَرْبُو^(١) عَلَى مَا يَنَالُهُ مِنَ الْمَشَاقَاتِ.

يُقَالُ لَهُمْ: فَاسْلُكُوا هَذَا الْمَسْلَكَ فِي جَلْبِ الْأَصْلَحِ فِي مَوْقِعِ الْإِلْزَامِ، وَلَا تُسْقِطُوا وَجُوبَ مَا طَوَّلْتُمْ بِهِ [١٧٦/أ]؛ بِالتَّعَرُّضِ^(٢) لِلْمَتَاعِبِ، وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ مِنْهُ.

وَمِمَّا يَتَمَسَّكُ بِهِ وَهُوَ يُدَانِي مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ نَقُولَ: النَّوَافِلُ وَالْقُرْبَاتُ [فِي فِعْلِهَا صَلَاحٌ لِلْعِبَادِ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: دُعَاءُ الرَّبِّ - تَعَالَى - إِلَيْهَا وَحُثُّهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَنْدُبُ الرَّبُّ - تَعَالَى - إِلَّا إِلَى الصَّلَاحِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، فَإِذَا وَضَحَ كَوْنُ فِعْلِهَا إِصْلَاحًا؛ فَلْيَجِبْ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ]^(٣)، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَانْقَسَمَ حُكْمُ الْعِبَادِ إِلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَى مَا يُنْدَبُ إِلَيْهِمْ اسْتِحْبَابًا، فَلْتَنْقَسِمَ أَفْعَالُ اللَّهِ إِلَى مَا يَجِبُ فِي الْحِكْمَةِ، وَإِلَى مَا يُعَدُّ تَفْضُلًا.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قَسَمَ الرَّبُّ - سُبْحَانَهُ - الْأَحْكَامَ إِلَى الْإِجَابِ وَالِاسْتِحْبَابِ؛ لِعِلْمِهِ - سُبْحَانَهُ - بِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْقُرْبَاتِ بِأَسْرِهَا، لَكَفَرُوا وَطَغَوْا، فَقَدَّرَ اللَّهُ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ.

قُلْنَا: هَذَا تَمْوِيَةٌ يُدْحِضُهُ^(٤) أَذْنَى تَنْبِيهِ؛ إِذْ فِعْلُ النَّوَافِلِ صَلَاحٌ مَدْعُوٌّ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَعُهُمُ الْإِسْتِرَوَاحُ إِلَى الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِ الْعِبَادِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ عَلِمَ الرَّبُّ أَنَّهُ لَوْ كَلَّفَهُ لَعَصَى وَطَغَى، وَلَوْ اخْتَرَمَهُ قَبْلَ إِكْمَالِ عَقْلِهِ فَازَ وَنَجَا، فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعْرِيزُهُ لِلْمَرْتَبَةِ الْأَعْلَى؛ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَعْطِبُ دُونَ دَرَكِهَا، فَهَلَا قَالُوا: لَمَّا كَانَ فِعْلُ الْعَقْلِ صَلَاحًا، وَجَبَ إِجَابُهُ، مِنْ غَيْرِ اكْتِرَاثٍ بِمَا يَقَعُ فِي الْمَعْلُومِ، وَلَا مُخْلَصَ لَهُمْ عَنْهُ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: حَقِيقَةُ التَّفْضِيلِ^(٥): إِيصَالُ النِّفَعِ الْخَاصِّ إِلَى الْغَيْرِ، عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهِ الْمَدْحَ وَالتَّعْظِيمَ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُحْسِنٌ مُتَّفَضِّلٌ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَلْحَقُ تَارِكُهُ الذَّمُّ وَالنَّقْصُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا حَقِيقَةَ التَّفْضِيلِ، وَكَانَ الْقَدِيمُ

(١) في الأصل: «يربى» وكذا في الإرشاد (ص ٢٩٠)، والصواب: «يربو» كما أثبتناه؛ ومعناه: يزيد، والذي يظهر لي: أن مأخذه يرجع إلى طريقة النساخ في كتابة هذه اللفظة.

(٢) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٣) الذي في الأصل: «صَلَّاحٌ فِي فِعْلِ الْعِبَادِ يَنْدُبُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يُصْلِحُهُمْ» واستفدت النص بتمامه من الإرشاد (ص ٢٩١).

(٤) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٩٢).

(٥) انظر في بيان حقيقة التفضل: الكشف (٢٢١/٣)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (١٥٥/٤)، (٣٧/٦)،

(١٣/٥٠٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٨٥، ٦١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (١/٢٤٤).

سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى إِيْصَالِ الْمَنَافِعِ الْخَالِصَةِ إِلَى خَلْقِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ، وَجَبَ لِذَلِكَ كَوْنُهُ مُتَفَضِّلًا بِفِعْلِهَا.

هَذَا عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى وُجُوبِ وَصْفِهِ سُبْحَانَهُ بِالتَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ نَفْعٍ يُوصِلُهُ إِلَى خَلْقِهِ وَاجِبًا مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ بِهِ مُتَفَضِّلًا، وَلَا مُحْسِنًا، وَلَا مُنْعِمًا، وَلَا مَحْمُودًا، وَلَا مَشْكُورًا؛ كَمَا لَا يَكُونُ مُتَفَضِّلًا؛ بِفِعْلِ الثَّوَابِ عِنْدَهُمْ، وَكَذَلِكَ بِفِعْلِ الْعَوَظِ.

فَإِنْ قَالُوا: جِهَةٌ كَوْنِ الْفِعْلِ تَفَضُّلًا أَنَّهُ يَقَعُ حَاجِبًا بِفَاعِلِهِ، وَيَسْتَنْصِرُ بِعَدْلِهِ، وَيَنْتَفِعُ بِحَبْسِهِ^(١)، وَهَذِهِ صِفَةُ الْعِبَادِ فِيمَا يَبْذُلُونَهُ، فَلِذَلِكَ صَارُوا مُتَفَضِّلِينَ بِهِ، وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ الْقَدِيمِ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَضَرَّرُ بِالْبَدَلِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِالْإِمْسَاكِ.

قُلْنَا: لَيْسَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ مَا ذَكَرْتُمْ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ مَا ذَكَرْتُمْ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَاضِي دَيْنِهِ، وَرَادُّ الْوَدِيعَةِ الَّتِي فِي يَدِهِ مُتَفَضِّلًا بِالرَّدِّ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِلْغَيْرِ مَعَ حَاجَةِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَاسْتِضْرَارِهِ بِخُرُوجِ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ.

وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: قَضَاؤُكُمْ بِوُجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَى اللَّهِ وَرَطْكُكُمْ فِي جَحْدِ الضَّرُورَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ: الْأَصْلَحُ لِأَهْلِ النَّارِ مِنَ الْكُفَّارِ الْخُلُودُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَصْلَحُ لَهُمْ مِنَ الْخُلُودِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَذَا جَحْدُ الْبَدِیْهِةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ أَنْقَذَهُمْ مِنْهَا، لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ، وَاسْتَوْجَبُوا مَزِيدَ الْعِقَابِ.

قُلْنَا: هَلَّا أَمَاتَهُمْ، وَسَلَبَ عُقُولَهُمْ، وَقَطَعَ عِقَابَهُمْ؛ حَتَّى لَا يَعْصُوهُ؛ إِذْ لَيْسَتْ الْآخِرَةُ [١٧٦/ب] دَارَ تَكْلِيفٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لِمَنْ يَعْلَمُ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَنَّهُ يَكْفُرُ، فَهَلَّا قِيلَ^(٢): كَانَ الْأَصْلَحُ إِنْقَاذَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَلَّصَهُ لَعَادَ إِلَى عِنَادِهِ؛ فَإِنَّ الْإِنْقَاذَ مِنَ الْعَذَابِ رَوْحٌ^(٣) نَاجِزٌ، وَالتَّكْلِيفُ فِي حَقِّ مَنْ يَكْفُرُ تَنْجِيزُ مَشَقَّةٍ، مِنْ غَيْرِ ارْتِقَابِ ثَوَابٍ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا الْمُعَذَّبَ لَوْ تَخَلَّصَ يَعُودُ إِلَى الدَّرَجَةِ الْأَعْلَى وَالْأَذْنَى، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ تَكْلِيفِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمُبْتَغَى صَلَاحَهُ، بَلْ

(١) كذا بالأصل وركاكة الأسلوب واضحة فيه ولعل فيه سقطًا.

(٢) غير واضحة في الأصل، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٢٩٣).

(٣) كذا بالأصل، وكذلك في الإرشاد (ص ٢٩٣).

الْأَصْلَحُ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ لَا يُخْلَقَ أَصْلًا، وَلَكِنْ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ حُكْمٌ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: ١٣].

ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تُنَكِّرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْأَصْلَحُ لِمَنْ هَذَا وَضَعُهُ، وَهُوَ فِي الْجَحِيمِ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْكُفْرِ ثَانِيًا وَثَالِثًا يَغْفِرْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ الْعَزِيزُ؛ الَّذِي لَا يَتَضَرَّرُ بِكُفْرِهِ وَعِصْيَانِهِ. فَإِنْ قَالُوا: إِذَا كَانَتِ الْعُقُوبَةُ أَصْلَحَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ تَوَعَّدَهُ بِذَلِكَ، وَوَعَدَهُ حَقًّا.

فَقُولُوا: إِنَّمَا صَارَتِ الْعُقُوبَةُ صَلاَحًا لَهُ؛ لِأَجْلِ الْخَبَرِ عَنْ عِقَابِهِ، وَوَجَبَ أَنْ تَصِحَّ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ.

قَالُوا: إِنْ لَمْ يُخْبَرْ بِذَلِكَ، كَانَ أَغْرًا بِالْمَعَاصِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَفِ بِمَا أَخْبَرَ، لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ بِخَبَرِهِ.

قُلْنَا: إِذَا أَزَالَ عَنْهُ التَّكْلِيفَ فِي الْآخِرَةِ، لَا يَحْصُلُ هَذَا الْإِغْرَاءُ، وَلَا عَدَمُ الثِّقَةِ بِالْخَبَرِ. وَمِمَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا حَكَمْتُمْ بِأَنْ مَا يَفْعَلُهُ الرَّبُّ بَعْدَهُ، فَهُوَ حَتْمٌ عَلَيْهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَقْضُوا بِأَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ شُكْرًا؛ كَمَا لَا يَسْتَوْجِبُ بِإِيصَالِ الثَّوَابِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ حَمْدًا وَلَا شُكْرًا فِي الْجَنَّةِ؛ إِذِ الْعَقْلُ عَلَى قِيَاسِهِمْ يَقْضِي بِأَنْ مَنْ يُؤَدِّي وَاجِبًا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شُكْرًا؛ كَالَّذِي يَرُدُّ وَدِيعَةً أَوْ دَيْنًا لَازِمًا.

فَإِنْ قَالُوا: الثَّوَابُ عَوَظٌ، وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَظِ عَوَظٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّعْمَةِ. قُلْنَا: إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْوُجُوبِ، لَا يُؤَثِّرُ افْتِرَاقُهُمَا فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ.

ثُمَّ شُكْرُ النِّعْمَةِ عَوَظٌ عَنِ النِّعْمَةِ، وَهُوَ مُقَابِلُ ثَوَابٍ.

وَمِمَّا نَطَالِبُهُمْ بِهِ أَنْ نَقُولَ: إِذَا أَوْجَبْتُمْ فِعْلَ الْأَصْلَحِ فِي الدُّنْيَا، وَمَقْدُورَاتُ اللَّهِ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَلَا حَصْرَ لِلذَّاتِ، فَأَيُّ قَدْرٍ تَضْبِطُونَهُ فِي الْأَصْلَحِ؟

قَالُوا: الْقَدْرُ الَّذِي لَا يُطْغِيهِ فِي الْمَعْلُومِ.

قُلْنَا: لَا أَثَرَ لِلْعِلْمِ عِنْدَكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ أَوْجَبْتُمْ تَكْلِيفَ مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ التَّكْلِيفِ.

وَإِنْ تَمَسَّكُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧]؛ بِحَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى الطُّغْيَانِ:

قُلْنَا: إِنَّمَا وَرَدَ هَذَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَخْصُوصِينَ بِهَذَا.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَدْ بَسَطَ الرِّزْقَ عَلَى مُعْظَمِ الْكُفْرَةِ وَالْفَجَرَةِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ سَبَبًا لَطُغْيَانِهِمْ وَاسْتِعْبَادِهِمْ ضُعَفَاءَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١، الجن: ١٧].

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَكِنْ مَتَّعْتُهُمْ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ﴾ [الفرقان: ١٨] [١٧٧/أ] وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ قَالَ: «أَخْبَرُونَا بِمَا كَانَ أَصْلَحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يُبْقِيهِ مِائَةً عَامٍ يَقُومُ فِيهَا بِحُقُوقِ اللَّهِ، وَيُرْشِدُ النَّاسَ إِلَى الْمَحَجَّةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، فَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ ثَوَابَ مِثْلِهِ، أَوْ أَنْ يُمِيتَهُ وَهُوَ ابْنُ نَيْفٍ وَسِتِينَ سَنَةً؟

فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ التَّعْمِيرُ: فَقَدْ اقْتَطَعَهُ بِالْإِمَاتَةِ.

وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِمَاتَةُ: فَفِيهِ قَطْعُ الْعَمَلِ وَالثَّوَابِ وَمَنَافِعِ النَّاسِ بِهِ؛ فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا تَوَفَّاهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ بَقَا لَفَسَقَ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَ مَنْ هَذَا وَصْفُهُ وَحَالُهُ فِي الْمَعْلُومِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ حَمَى نَبِيَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - عَنْ تَعَلُّمِ الْخَطِّ وَالكِتَابَةِ، وَالْفِظَاطَةِ فِي الْخُلُقِ؛ لِئَلَّا يَنْفَضَّ النَّاسُ عَنْهُ، فَكَيْفَ تُجَوِّزُونَ مَا هُوَ فَوْقَهُ مِنَ الْفِسْقِ وَنَحْوِهِ. ثُمَّ يُلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: أَنْ يُمِيتَ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُطِيعٍ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ ارْتَدَّ وَكَفَرَ أَوْ فَسَقَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ بَقَا وَفَسَقَ حَبِطَ عَمَلُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الرَّسُولُ، لَكَانَ فِيهِ اسْتِفْسَادُ بَعْضِ الْأُمَّةِ؛ فَلِهَذَا أَمَاتَهُ.

قُلْنَا: فَقَدْ مَنَعَ الْأَصْلَحُ لَهُ لِأَجْلِ نَفْعٍ غَيْرِهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: أَيُّ عَقْلِ يَقْبَلُ أَنَّ فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ صَلَاحًا لَهُ وَلِلْخَلْقِ، وَفِي تَعْمِيرِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَادٌ لِلْخَلْقِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: فِي تَعْمِيرِ إِبْلِيسَ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِينَ:

قُلْنَا: وَفِي إِمَاتَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيْقَاعُ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ، وَكَثْرَةُ الْإِخْتِلَافِ وَالْحُرُوبِ فِي الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قَالُوا: الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ حَكِيمٌ: قُلْنَا: إِنْ عَنِتُّمْ بِالْحِكْمَةِ الْعِلْمِ: فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا قَدَّمْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِالْغَيْرِ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ.

وَإِنْ عَنِتُّمْ بِهَا الصَّوَابَ وَالْعَدْلَ: فَأَقِيمُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِعْلُ كُلِّ صَوَابٍ وَحِكْمَةٍ إِذَا كَانَ تَفَضُّلاً، وَفِي وَجُوبِ فِعْلِ الْجُودِ وَالْكَرَمِ اخْتِلَافًا.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْبَصَرِيِّينَ: فَإِنْ مَنَعْنَا التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيحَ الْعَقْلِيِّينَ، وَأَوْضَحْنَا نَفْيَ الْوُجُوبِ عَلَى اللَّهِ، فَفِي ذَلِكَ صَدُّهُمْ عَنْ مَرَامِهِمْ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ هَذَا الْأَصْلَ قُلْنَا لَهُمْ بَعْدَهُ: قَدْ أَوْجَبْتُمْ - بَعْدَ التَّكْلِيفِ - الْأَصْلَحَ فِي الدِّينِ، فَهَلَّا أَوْجَبْتُمْ الْأَصْلَحَ فِي الدُّنْيَا !! وَأَيُّ فَضْلٍ بَيْنَهُمَا؟!

وَيَطْرُدُ عَلَيْهِمْ شُبُهَةُ الْبَغْدَادِيِّينَ مِنَ الْجُودِ وَالْكَرَمِ، وَأَنَّهُ لَا يُسْتَضَرُّ بِالْبَذْلِ وَالْعَطَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُوسَّعُ النِّعَمَ عَلَى ذَوِي الْحَاجَاتِ؟!

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَهُمْ ذَلِكَ لِئَلَّا يَطْغَوْا

فَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ.

وَمِمَّا يُخَصُّ بِهِ التَّفْرِيقُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا حَسَّنْتُمُ التَّكْلِيفَ؛ لِتَفْوِيضِ الْمُكَلَّفِ لِلثَّوَابِ الدَّائِمِ، وَإِذَا عَلِمَ الرَّبُّ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَرَمَ عَبْدُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ، لَكَانَ نَاجِيًا، وَلَوْ أَهْمَلَهُ، وَسَهَّلَ لَهُ النَّظَرَ، لَعَانَدَ وَجَحَدَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الرَّبَّ - تَعَالَى - أَرَادَ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ؟!

وَهَذَا الْفَصْلُ مِمَّا نُفَرِّدُهُ بِالْحُكْمِ فَنَقُولُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى حُسْنِ تَكْلِيفِ [١٧٧/ب] الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الشُّتَوِيَّةِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ سَفَهٌُ مِنْ طَبَعِ الظَّلَامِ.

وَمُقْتَضَى أُصُولِ الْقَدَرِيَّةِ قُبُحُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّكْلِيفِ عِنْدَهُمْ الْإِسْتِصْلَاحُ وَالتَّعَرُّضُ لِأَسْنَى الدَّرَجَاتِ، الَّتِي لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْأَعْمَالِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ - لَا مَحَالَةَ -

أَنْ يَكُونَ الرَّبُّ مُسِيئًا لِلنَّظَرِ لِمَنْ خَلَقَهُ وَأَكْمَلَ عَقْلَهُ وَكَلَّفَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَهْلِكُ وَيَخْسَرُ حَظَّهُ مِنَ التَّفَضُّلِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا لَهُ عَنْ إِرَادَتِهِ وَالتَّعْرِيزِ لِمَنْ هَذِهِ حَالَتُهُ لِلنَّفْعِ وَالثَّوَابِ.

وَكُلُّ عَاقِلٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، وَعَلِمَ خَبَرَ نَبِيِّ إِيَّاهُ عَنِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ وَلَدَهُ إِلَى بَلَدٍ فِي تِجَارَةٍ لِيَرْبَحَ وَيَلِيَ الْوَلَايَاتِ، وَأَمَدَّهُ بِالْأَمْوَالِ وَالْعُدَدِ لِدَلِّكَ، لَهْلَكَ وَلَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ، وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يُخْرِجُهُ لِأَجَلِهِ، أَنَّ عِلْمَهُ بِذَلِكَ يَصْرِفُهُ عَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ^(١).

وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرَهُ نَبِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ وَلَدَهُ السَّلَاحَ وَالْمَالَ لِجِهَادِ الْمُشْرِكِينَ، قَتَلَ بِذَلِكَ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَصَرَفَهُ عِلْمُهُ عَنْ إِرَادَتِهِ؛ لِنَفْعِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ: وَكَانَ اللَّهُ عَالِمًا بِأَنَّ مَنْ كَلَّفَهُ مِنَ الْكُفَّارِ يَهْلِكُ وَيُخَالِفُ وَيَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَجَبَ - لَا مَحَالَةَ - أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مَانِعًا عَنْ إِرَادَةِ نَفْعِهِ وَتَعْرِيزِهِ لِلثَّوَابِ، بَلْ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَفْسَدَةِ وَسُوءِ النَّظَرِ فِي عَقْلِ كُلِّ عَاقِلٍ.

فَإِنْ قَالُوا: الْوَالِدُ إِنْ امْتَنَعَ عَنْ دَفْعِ السَّلَاحِ إِلَى وَلَدِهِ؛ لِمَا ذَكَرْتُمْ، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبِ أَنَّهُ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ وَذَهَابِ مَالِهِ، فَيَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَى عَنِ الْإِغْتِمَامِ وَالنَّدَامَةِ.

قُلْنَا: هَذَا بُهْتٌ مِنْكُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَالِدَ سَوَاءٌ يَغْتَمُّ بِهَلَاكِ وَلَدِهِ أَوْ لَا يَغْتَمُّ بِهِ، بَلْ يَسْرُهُ ذَلِكَ، فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ أَنْ يَدْفَعَ السَّيْفَ إِلَيْهِ؛ بِإِرَادَةِ النَّفْعِ، وَالتَّعْرِيزِ لِلْفَائِدَةِ، مَعَ الْعِلْمِ بِعَاقِبَةِ أَمْرِهِ، بَلْ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِهِ هَلَاكَهُ وَالْخَلَاصَ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ الرَّبُّ مُقَدَّسًا عَنْ هَذِهِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْتَرِي بَنِي آدَمَ، فَكَيْفَ تَحْدُثُ لِنَفْسِهِ هَذِهِ الْإِرَادَاتُ؛ أَعْنِي: إِرَادَةَ الصَّلَاحِ وَالنَّفْعِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَتَحْدُثُ لَهُ أَحْوَالٌ مِنْ تِلْكَ الْإِرَادَةِ، فَخَلَقَ هَذِهِ الْإِرَادَاتِ عَبَثٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى خَلْقِهِ، وَيُكَلِّفَهُ الْأَدَاءَ عَنْهُ مِنَ الْأُمَّةِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي؛ فَإِنْ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي يَصْرِفُهُ عَنْ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ وَيَهْلِكُ؛ وَجَبَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنْ إِرَادَةِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ بِهِ.

وَهَذَا بِمِثَابَةِ مَنْ أَذْلَى حَبْلًا إِلَى غَرِيقٍ؛ لِيُخَلِّصَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْغَرَقِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَخْنُقُ

(١) انظر هذا المثال في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٩٧، ٢٩٨).

نَفْسُهُ بِهِ، فَقَدْ أَسَاءَ النَّظَرَ لَهُ، بَلْ قَصَدَ بِهِ هَلَاكَهُ، لَا صَلَاحَهُ؛ وَقَدْ أَعْطَوْنَا أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي تَكْلِيفِهِ الْعَبْدَ الْإِيمَانَ فَسَادَ الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ، أَوْ فَسَادَ الْإِثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَقْبَحُ تَكْلِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَفْسَادٌ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ عِنْدَ تَكْلِيفِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَمِمَّا نُطَالِبُ بِهِ الْبَصَرِيَّيْنَ أَنْ نَقُولَ: الرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى التَّفْضِيلِ بِمِثْلِ الثَّوَابِ، فَأَيُّ غَرَضٍ لَهُ فِي تَعْرِيضِ الْعِبَادِ لِلْبَلَوَى وَالْمَشَاقِّ^(١)؟

[١٧٨/أ] فَإِنْ قَالُوا: لَا يَتَّصِفُ الرَّبُّ بِالْإِقْتِدَارِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا ذَلِكَ، لَكَانَ الرَّبُّ مُتَفَضِّلًا بِهِ، وَاسْتِيفَاءُ الْمُسْتَحَقِّ أَهْنَى^(٢) مِنْ قَبُولِ الْفَضْلِ.

قُلْنَا: هَذَا قَوْلٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ الرُّبُوبِيَّةَ وَلَا الْعُبُودِيَّةَ، وَمَنْ الَّذِي يَسْتَنْكِفُ، وَهُوَ عَبْدٌ مَرْبُوبٌ مِنْ قَبُولِ^(٣) فَضْلِ اللَّهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَفَضِّلٌ بِإِبْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَالْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفِ؛ عَلَى أَصُولِكُمْ، فَالثَّوَابُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَسَنَعُودُ إِلَى هَذَا الْفَضْلِ فِي بَابِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّبَّ - سُبْحَانَهُ - مُتَفَضِّلٌ بِإِبْتِدَاءِ الْخَلْقِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ وَأَسْكَنَهُمُ الْجَنَّةَ، كَانَ حَسَنًا مِنْهُ، وَلَوْ خَلَقَهُمْ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ أَمَاتَهُمْ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ، أَوْ بَلَّغَهُمْ مَبْلَغَ التَّكْلِيفِ وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ - كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ حَسَنٌ؛ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَإِلَى حُكْمِهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَصِيرُ.

الْقَوْلُ فِي اللَّطْفِ وَهَفَاةِ^(٤)

قَالَ الْمُعْتَزِلَةُ: اللَّطْفُ هُوَ الْفِعْلُ^(٥) الَّذِي عَلِمَ الرَّبُّ - تَعَالَى - أَنَّ الْعَبْدَ يُطِيعُ عِنْدَهُ، وَلَا يَتَخَصَّصُ ذَلِكَ بِجِنْسٍ، فَرُبَّ شَيْءٍ هُوَ لُطْفٌ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ، وَلَيْسَ بِلُطْفٍ فِي إِيْمَانِ عَبْدٍ^(٦).

(١) انظر هذا الإيراد في: الجويني: الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٢) كذا في الأصل، والذي في الإرشاد (ص ٢٩٩): «أولى».

(٣) في الأصل: «قبل»، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٩).

(٤) انظر هذا المبحث في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٥) في الأصل: «العقل»، وصححتها تبعاً لما في الإرشاد (ص ٢٩٠).

(٦) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٤/٣٧، ٦١)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥١٩).

وَقَدْ يُطْلَقُ اللَّطْفُ مُضَافًا إِلَى الْكُفْرِ؛ فَيُسَمَّى مَا يَقَعُ الْكُفْرُ عِنْدَهُ لُطْفًا فِي الْكُفْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ.

ثُمَّ يَجِبُ عَلَى أَصْلِهِمْ: أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ أَقْصَى مُمَكِّنٍ فِي اللَّطْفِ^(١).

وَقَالُوا: لَيْسَ^(٢) فِي مَقْدُورِ الرَّبِّ - تَعَالَى - لُطْفٌ لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَرَةِ لَأَمْنُوا^(٣).

وَعِنْدَنَا: اللَّطْفُ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ^(٤)، وَذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلَّهِ؛ بَلْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ

لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ [الأنعام: ٣٥].

قَالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾

[يونس: ٩٩].

وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُ هَذَا عَلَى الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِهِدْيٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا

مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فِي مَعْنَى اللَّطْفِ^(٥).

قَالَ الْقَاضِي: « وَلَكِنَّ عَادَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَقَعُ

عِنْدَهُ فِعْلٌ آخَرُ يَكُونُ كَالِدَّاعِي لَهُ، وَالسَّبَبُ فِي وَقُوعِهِ.

وَالْأَغْلَبُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الْفِعْلَ الَّذِي يَقَعُ صَلَاحُ الْمُكَلَّفِ وَطَاعَتُهُ عِنْدَهُ

لُطْفًا، دُونَ مَا يَقَعُ عِنْدَهُ كُفْرُهُ وَمَعْصِيَتُهُ^(٦).

ثُمَّ قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِجِنْسٍ مَخْصُوصٍ، بَلْ هُوَ فِعْلٌ يَقَعُ

عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَيَحْدُثُ ذَلِكَ مِنَ الْمُكَلَّفِ؛ فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، وَيَكُونُ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ

ذَلِكَ، فَيُسَمَّى لُطْفًا فِي كَوْنِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ.

(١) انظر: المغني (١١ / ٤٣١)، (١٣ / ١٧، ٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢ / ٢٣٠)، والمعتمد (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٢) في الأصل: « ليست »، وصححتها تبعًا لما في الإرشاد (ص ٣٠٠، ٣٠١).

(٣) انظر: الانتصار (ص ١١٥)، وحكى رجوع بشر عن هذه المقالة، وشرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٠)، ونسب الأشعري هذه المقالة إلى بشر؛ والمقالات (١ / ٣١٣) بدون ذكر رجوعه عنها. وانظر نقد الأشعري لهذه المقالة في: الإبانة (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٤) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات الأشعري (ص ١٢٤).

(٥) انظر: المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٦٤، ٥١٩، ٧٧٩)، ومتشابه القرآن (٢ / ٧١٩)، والمجموع المحيط بالتكليف (٢ / ٣٣٤).

قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ.

وَقَدْ يَكُونُ اللَّطْفُ عَدَمَ فِعْلٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيًا لِلْإِنْسَانِ إِلَى فِعْلٍ طَاعَةٍ^(١).

ثُمَّ اللَّطْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

فَمِنْهُ مَا هُوَ لُطْفٌ لِجَنْسِهِ؛ كَالْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.

وَالثَّانِي: هُوَ الَّذِي يَسْهُلُ عَلَى الْمَرْءِ إِيقَاعُهُ، وَيَدْعُوهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَيْسَ بِلُطْفٍ لِعَيْنِهِ.

وَكِلَا اللَّطْفَيْنِ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فِعْلُهُمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: «الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِمَّا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ».

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ: وَابْنُهُ وَجَمَاعَةُ الْبَصَرِيِّينَ: «لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ لِعِبَادِهِ إِذَا هُوَ لَمْ يَكْلَفْهُمْ، فَأَمَّا إِذَا كَلَّفَهُمْ فِعْلَ الْوَاجِبِ [١٧٨/ب] فِي عُقُولِهِمْ، وَاجْتِنَابِ الْقَبَائِحِ، وَخَلْقِ فِيهِمُ الشَّهْوَةِ لِلْقَبِيحِ، وَالنُّفُورَ مِنَ الْحَسَنِ، وَرَكَّبَ فِيهِمُ الْأَخْلَاقَ الذَّمِيمَةَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ - عِنْدَ هَذَا التَّكْلِيفِ - إِكْمَالُ الْعَقْلِ، وَنَضْبُ الْأَدِلَّةِ وَالْقُدْرُ وَالْآلَاتِ؛ مَا يَكُونُ مُزِيحًا لِعِلَلِهِمْ^(٢) فِيمَا أَمَرَهُمْ بِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ أَدْعَى الْأُمُورِ إِلَى فِعْلٍ مَا كَلَّفَهُمْ بِهِ، وَأَزْجَرَ الْأَشْيَاءِ لَهُمْ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ الَّذِي نَهَاَهُمْ عَنْهُ^(٣)».

فَيُقَالُ لَهُمْ: لِمَ أَوْجَبْتُمْ عَلَى اللَّهِ اللَّطْفَ فِي الدِّينِ؟ وَهَلَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَقْطَعُ اللَّطْفَ تَعْظِيمًا لِلْمِحْنَةِ وَتَعْرِيزًا لِلْمُكَلَّفِينَ لِعِظَمِ الْمَشَقَّاتِ مَعَ قَطْعِ الْأَلْطَافِ لِلثَّوَابِ الْأَجْزَلِ^(٤).

فَإِنْ قَالُوا: مَنَعَ اللَّطْفُ فِي فِعْلِ الطَّاعَةِ بِمِثَابَةِ الْمَنَعِ مِنْ نَفْسِ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ عِنْدَ وُجُودِ اللَّطْفِ يَخْتَارُ الْإِيمَانَ، وَعِنْدَ عَدَمِهِ لَا يَخْتَارُهُ؛ فَجَرَى مَجْرَى التَّمَكِينِ.

يُقَالُ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ وُجُوبِ اخْتِرَامِ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ إِذَا كَلَّفَهُ يَكْفُرُ، وَإِذَا لَمْ يَكْلَفْهُ

(١) انظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٢٥٩/١١)، (٤١٥/١٢).

(٢) في الأصل: «لعييهم» والصواب ما أثبتنا تبعًا لما تقدم من شرائط التكليف عند المعتزلة؛ انظر فيما تقدم: (ل ٦١/ب).

(٣) انظر: المغني (٤٣١/١١)، (١٧/١٣، ٦٥، ٤٢٠)، والمحيط بالتكليف (٢٣٠/٢)، والمعتمد للبصري (ص ١٧٩)، ونهاية الأقدام (ص ٤٠٤).

(٤) انظر هذا الاعتراض في: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠١).

يَنْجُو أَوْ يَفُوزُ بِالنَّعِيمِ؟! وَأَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ مِنَ الْإِخْتِرَامِ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ السَّلَامَةُ بِمَثَابَةِ مَنَعِهِ مِنَ
الْإِيمَانِ؟!!

وَإِذَا حَسُنَ مَنَعُ الْإِخْتِرَامِ مِمَّنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَيَحْسُنُ حَظُّهُ مِنَ التَّفَضُّلِ بِالنَّعِيمِ، فَمَا
أَنْكَرْتُمْ أَيْضًا مِنْ حُسْنِ مَنَعِهِ اللَّطْفَ مَعَ التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّ ثَوَابَهُ مَعَ مَنَعِ اللَّطْفِ أَوْفَرُ وَأَجْزَلُ؟!
فَإِنْ قَالُوا: الْغَرَضُ أَنْ يُؤْمِنُوا.

قُلْنَا: أَيُّ غَرَضٍ فِي تَكْلِيفِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ؟!!

وَإِذَا حَكَمْنَا الْعُقُولَ: فَاخْتِرَامُ مَنْ هَذَا سَبِيلُهُ، هُوَ اللَّطْفُ بِهِ دُونَ تَعْرِيزِهِ لِلتَّكْلِيفِ، مَعَ
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا لُطْفَ فِي الْمَعْلُومِ يُؤْمِنُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَهُ^(١).

فَهَذَا مَبْلَغُ غَرَضِنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ،،
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) انظر: الجويني: الإرشاد (ص ٣٠١).

الغنية في الكلام

الفهارس العامة للنص المحقق

وتشمل:

أولاً: الفهارس الفنية.

ثانياً: الفهارس التحليلية الموضوعية.



أولاً: الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات.
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣ - فهرس الآثار.
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات.
- ٥ - فهرس الأعلام والأماكن.
- ٦ - فهرس الفرق والطوائف.
- ٧ - فهرس الكتب والمصادر.

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سُورَةُ الْفَاتِحَةِ		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	١٠٢٧
﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦	٨٣٤
سُورَةُ الْبَقَرَةِ		
﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	٢	٨٥٥
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾		
﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾	٧، ٦	٨٥٩
﴿ يُخَذِّعُونَ اللَّهَ ﴾	٩	٧١٧، ٣٧٠
﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى ﴾	١٨، ١٧١	٦٦٨
﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٢٠	٦٥٦
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾	٢١ - ٤٢	٢٤٩
﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾	٢١	٨٤٤
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾	٢٣	٨٤٣، ٢٥٣
﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾	٢٤	٧٨٨
﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾	٢٩	٧١٦، ٦٥٦، ٣٩٣
﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٣٠	٩١٤، ٤٤٤، ٢٥٧
﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	٤٣	٨٤٤
﴿ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾	٥٥	٧٨٩
﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾	٦٥	٨٤٣، ٦٥٥
﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْتَمْعُونَ كَلِمًا ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ ﴾	٧٥	٦٦٨

٤٥٤	٢٥٣، ٨٧	﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾
٩٧٦، ٧٩٠	٩٤	﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
٥٥١	١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾
٤١٥، ٣٩٥	١١٥	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾
٩٩٠	١١٦	﴿كُلٌّ لَّهُ فَنِيْنُونَ﴾
٢٥٤	١٢١	﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ﴾
٩١٤	١٢٦	﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾
٨٣٥	١٢٨	﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن دُورَيْنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾
٢٥٨	١٣١	﴿أَسْلِمْنَا قَالَ أَسَلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٣٦٦	١٣٧	﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ بِهِ﴾
٨٤٨، ٤٠٢	١٥٦	﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾
٨٤٨	١٥٧	﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾
٢٤٧، ٢١٩	١٦٣	﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهٌُ وَحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
		﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
٢١٩	١٦٤	وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾
٥٦٤	١٦٥	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾
٨٤٣	١١٧	﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾
٨٧٩	١٨٤	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾
٩٩٣، ٩٨٦، ٨٥٥، ٥٨٢	١٨٥	﴿أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ﴾
٤٥٧	١٨٦	﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾
٧٠٩	٢٠٠	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ﴾
٣٩٠	٢١٢	﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
٤٠٠، ٣٧٠	٢٤٥	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾
٤١٠	٢٤٧	﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾
٩٨٧	٢٥٣	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَحْنَا﴾
٧٨٧، ٥٥١، ٥٤٣، ٣٩٠، ٣٨٩	٢٥٥	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
٢٥٧، ٢٥٢	٢٦٠	﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ﴾
٧٨٤	٢٦٦	﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾
٦٦٨	٢٨٥	﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾
٩١٠	٢٨٦	﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

٥٤٣	٢	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾
٨٦١	٨	﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
٧٦٢	١٣	﴿ يَرْوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْغَيْنِ ﴾
٣٩٥، ٢٥١	١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾
٨٤٨	٢٦	﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾
٨٤٣	٤٧	﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٨٥٢، ٨٠٠	٤٩	﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّلِينِ ﴾
٤٥٢	٥٥	﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾
		﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ
٤٥٤	٥٩	﴿ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ... ﴾
٧٨٣، ٧٨٢	٧٧	﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾
٨٥٣، ٨٤٨	٧٨	﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾
٩٩٠	٨٣	﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾
٨٨٠	٩٧	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾
٩٨٧	١٠٨	﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾
٩١٥، ٩١٢	١١٠	﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾
٣٩٠	١٣٩	﴿ وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ ﴾
		﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ
٥٤٨	١٤٢	﴿ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾
٦٠٩	١٥٤	﴿ يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ ﴾
٩١٦	١٥٦	﴿ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾
٦٠٩	١٦٧	﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾
١٠٢٦، ٩١٤، ٨٥٨	١٧٨	﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطِلُّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ ﴾
		﴿ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ يَاسِينَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي قُلْتُمْ
٢٦٥	١٨٣	﴿ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
٢٨٢	١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
		﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
٢٤٧، ٢٤٣، ٢١٩	١٩٠	﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾
٢٥٤، ٢٤٨	١٩١	﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

سُورَةُ النِّسَاءِ

		﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾
٩٨٦	٢٧	
٤٣٦	٢٨	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
		﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾
٩٩٢، ٨٤٣	٣٩	﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾
٦٦٨	٤٦	﴿قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾
٦٥٨، ٦٥٦	٤٧	﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾
٩٩٠	٦٤	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾
٨٤٣	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾
٤٠٢	١٠٠	﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
٦٧٤	١٢٢	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾
٧١٧، ٣٧٠	١٤٢	﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾
١٠٢٨	١٤٧	﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾
٩٨٧	١٤٨	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾
٧٩١	١٥٣	﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾
٨٦٠، ٨٥٩	١٥٥	﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ﴾
٤٥٣	١٥٩	﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾
١٠٢٤	١٦٥	﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾
٥٣١	١٦٦	﴿أَنزَلَهُ، يَعْلِمُهُ﴾
٨٤٨، ٣٢٧	١٧١	﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾
		﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ
٤٥٥	١٧٢	﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ أَلْفَرَبُونَ﴾
٦٩٥	١٧٦	﴿إِنْ أَمَرُوا هَلَاكَ﴾

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

٤٣٦	١٢	﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾
٨٦٠	١٣	﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَاسِيَةً﴾
		﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ
		الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا
١٠٤٩، ٩١١، ٨٥٠	١٧	وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾

٨٣٧	١٨، ١٧	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
٨٥٢	٣٢	﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾
٧١٧	٣٣	﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾
٩٨١، ٩١٠	٤١	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهِرْ قُلُوبَهُمْ﴾
٤٠٢	١٠٥، ٤٨	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾
٧١٣	٦٤	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾
٧١٦	٦٤	﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾
٩١٥، ٥٥١	٦٥	﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾
٥٥١	٦٦	﴿لَا كَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾
٩١٥، ٩١٢	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِحْسَانَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنَ رَّبِّهِمْ﴾
٥٤٣	٧٣	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾
٤٥٤	٧٥	﴿كَأَنَّا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾
٩٨٧، ٦٥٧	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾
٩٣٤، ٨٠٣	١١٠	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾
٨٨١	١١٢	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾
		﴿يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي
٥٤٣	١١٦	وَأُخِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
٤٥٢	١١٧	﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ﴾
		﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تُنْفِرْ لَهُمْ
١٠٤٤، ٩١١	١١٨	فَإِنَّكَ أَنْتَ الْمُغْنِيُّ الْحَكِيمُ﴾
٨٣٧	١٢٠	﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ
٢٤٩	١	ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾
٣٧٣	١	﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾
٤٠٢	٣	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾
٢٤٩	٤	﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾
		﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ
٢١٩	٩٥	وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾
٣٨٩	٦١، ١٨	﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾

٢٨٧	١٩	﴿ قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلْ اللَّهُ ۖ ﴾
٨٦١، ٨٦٠، ٢٥٥	٢٥	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ۖ ﴾
٩١٦، ٩١٢، ٥٥١	٢٨	﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ۖ ﴾
٧١٦	٣١	﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ۖ ﴾
		﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَكًا فِي السَّمَاءِ
٩٧٣	٣٥	فَتَأْتِيَهُمْ بَنَاتٌ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ۖ ﴾
١٠٦٣، ٩٧١، ٢٦٤	٣٥	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ۖ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٨٥٧، ٨٥٥	٣٩	﴿ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ ۖ وَمَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۖ ﴾
٥٦٦	٥٢	﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ ﴾
٦٦٧	٥٤	﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۖ ﴾
٣٩٨	٦٠	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ۖ ﴾
٤٥٢	٦٠	﴿ يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ ۖ ﴾
٩٣٤، ٧١٧	٦١	﴿ تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا ۖ ﴾
٧١٣	٧١	﴿ وَمِمَّا عَمِلْتَ آيَاتِنَا ۖ ﴾
٢٥١	٨٣ - ٧٥	﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ ﴾
		﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ۖ آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ۖ ﴾
٢٤٧	٨٣ - ٧٦	﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ ۖ ﴾
٨٣٥، ٣٩٧، ٢٦٢	٧٧، ٧٦	﴿ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ۖ ﴾
٤٠٣، ٣٩٥، ٣٦٨، ٢٤٧	٧٩	﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ ﴾
٢٦٥	٩١	﴿ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ۖ ﴾
٥٥١، ٤١٥	٩١	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۖ ﴾
٣٩٢	١٥٥، ٩٢	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ۖ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٩٦	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۖ ﴾
٧٨٢	٩٩	﴿ أَنْظِرُوا إِلَى ثَعْرَةٍ إِذَا أَنْعَمَ ۖ ﴾
٦٥٧	١٠٠	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۖ ﴾
٧٠٧	١٠١	﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۖ ﴾
٧٨٦، ٧٦٥	١٠٣	﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ۖ ﴾
٧٨٧	١٠٣	﴿ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ ﴾
٩٨١، ٩٧١، ٢٦٤	١٠٧	﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ۖ ﴾
٨٦٠	١١٠	﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَوْ يُؤْمِنُ الَّذِينَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ ﴾

٩٧٢، ٩١٠	١١١	﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَيْنَا وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
٤١٦	١١٥	﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾
٨١٦	١١٩	﴿ إِلَّا مَا اضْطَرَّرْنَا إِلَيْهِ ﴾
٨٥٥	١٢٢	﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلَنَا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا ﴾
		﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ^٥
٩٧٣، ٨٥٧، ٨٥٥	١٢٥	﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُغْلِقْ صَدْرَهُ، صَقِيحًا حَرَجًا ﴾
١٠٢٥، ٩٩٠، ٩٨١		
٩٨٩	١٤٨	﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾
٩٨٧	١٤٨	﴿ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾
٩٨٩	١٤٩	﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ^٦ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٨٥٣، ٣٩٢	١٥٤	﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٩٢	١١	﴿ خَلَقْنَاهُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاهُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكَيْنَا ﴿
١٠٤٤	١٢	﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾
٧١٤	١٢	﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْنَاكَ ﴿
٩٣٣، ٦٦٨	٢٦	﴿ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا ﴿
٩٨٨، ٨٠٣	٢٨	﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴿
٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٥٤	﴿ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴿
٦٥٦	٥٤	﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴿
٣٩٨	٥٤	﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴿
٩٥٢	٥٤	﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴿
١٠٢٥	٧٤	﴿ فَادْكُرُوا ءَالَاءَ اللَّهِ ﴿
٨٣٧، ٧٦٣	١١٧	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿
٣٩٠	١٢٧	﴿ سَنُقِيلُ أَسْبَابَهُمْ وَسَنَنجِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴿
٧٨٩	١٣٨	﴿ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ ءَالِهَةٌ ﴿
٧٩٠	١٤٣	﴿ جَعَلَهُ دَكًّا ﴿
٧٨٩، ٧٨٨	١٤٣	﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴿
٧٨٨	١٤٣	﴿ بُنِيَ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿
٧٨٨	١٤٣	﴿ فَإِنْ اسْتَفَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ نَرْنِي ﴿

٧٩١	١٤٣	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ رَبُّهُ لَلْجَبَلِ ﴾
٧٩٠ ، ٧٨٨	١٤٣	﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾
٧٩١	١٤٣	﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٤١٠	١٤٨	﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارُ ﴾
٧٩١	١٥٥	﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ وَإِنِّي ﴾
٨٥٦	١٥٦	﴿ إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ ﴾
		﴿ أَلَيْكَ الْآمِنَاتُ الَّتِي يَجِدُونَ فِي مَكْتُوبَاتِهَا مَكْتُوبًا ﴾
٦٦٧ ، ٦٦٦	١٥٧	﴿ عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾
٨٤٣ ، ٦٥٥	١٦٦	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾
٥٤٨	١٧٦	﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾
٨٥٥	١٧٨	﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾
٩٩٠	١٧٩	﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾
٩٩٠ ، ٩٨٥ ، ٣٧٣	١٧٩	﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾
		﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ
٧٠٨ ، ٦٩٨ ، ٦٧٣	١٨٠	﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ
٣٦٨	١٩٥	﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾
٧٨٣ ، ٧٨٢	١٩٨	﴿ وَتَرَبَّيْنَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٢٥٨	٢٠٠	﴿ وَإِنَّمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾
		﴿ إِنَّكَ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ
٨٦٢ ، ٢٥٨	٢٠١	﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾
٢٥٨	٢٠٢	﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

		﴿ فَلَمَّ تَقَاتَلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ
٩٣٤	١٧	﴿ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾
٩١٤ ، ٦٥٣	٢٣	﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾
٧٦٢	٤٣	﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا ﴾
٧٦٢	٤٤	﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَقُّتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾
٩٨٦	٦٧	﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾
٦٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٤٤٣	٧٠	﴿ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾

سُورَةُ التَّوْبَةِ

٦٦٩، ٦٦٨	٦	﴿ فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾
٣٩٠	٤٠	﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾
٩٨١	٤١	﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾
٩٨١، ٥٨٢	٤٦	﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ أُلْعَائِهِمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ
١٠٥٩	٥٥	لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٨٥٧	١٢٥، ١٢٤	﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾

سُورَةُ يُنُوسَ

٩٩٣	٢	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ﴾
٢٤٨	٨ - ٢	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾
٣٩٨، ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٣	﴿ أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ ﴾
٢٢٠	٦ - ٣	﴿ إِنَّ رَبِّكُمْ اللَّهُ ﴾
٣٩٨	٤	﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾
		﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ
١٠٣٤	٥	لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السَّيِّئِينَ وَالْحِسَابَ ﴾
٧٨٢	١٤	﴿ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾
٥٨٢	١٨	﴿ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهُ يَمَا لَا يَعْلَمُ ﴾
٩٣٣	٢٢	﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾
٧١٦	٢٤	﴿ أَتَنْهَأُ أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾
٨٥٨، ٨٥٤	٢٥	﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٧٨٦، ٧٨٤	٢٦	﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾
		﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
٢٢٠	٣٢، ٣١	أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ ﴾
٩٨٧	٣٩	﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾
٦٦٠	٣٩	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾
٨٦٠، ٢٥٥	٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾
٧٨٣	٤٣	﴿ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾
٦٥٠	٥٥	﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
١٠٣٤	٦٧	﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْآيِلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا... ﴾

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ۖ

أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ ٩٩ ١٠٦٣، ٩٩٢، ٩٧١

﴿ وَمَا كُنْتَ لِتَنفِيسَ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ١٠٠ ٩٩٢

﴿ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ١٠١ ٢٤٢

سُورَةُ هُود

﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ ٤ ٤٠٢

﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّبَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ ﴾ ٣٤ ٩١١

﴿ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ ٥٢ ٣٧٢

﴿ فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ١٠٧ ٥٧٦

سُورَةُ يُوسُفَ

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ٢ ٦٦٧

﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ ﴾ ٣٨، ٣٧ ٨٣٥

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا ۖ

وَقَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ ﴾ ٤٠ ٦٩٨

﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ٧٦ ٣٩٠

﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ ٩٥ ٥٣٣، ٣٣١

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ ١٠٥ ٢٥٥، ٢٤٨

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ ١٠٨ ٢٤٨

سُورَةُ الرَّعْدِ

﴿ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ٢ ٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠

﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴾ ٢ ٤٢٧

﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنْآ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ٥ ٧١٨

﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ١١ ٨٤٨

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ١٥ ٣٣٩

﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ﴾ ١٦ ٨٣٦، ٧١٠، ٢٦٢

﴿ أَفَلَمْ يَأْتِنِيسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ٣١ ٩٧٣، ٩٧١

﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ٣٣ ٦٥٧

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ ٤١ ٧١٦

﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسَتْ مُرْسَلًا ﴾ ٤٣ ٢٥١

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

٣٧٣	١٥	﴿وَحَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾
٨٣٥	٣٥	﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾
٨٥٧	٣٦	﴿إِنَّهُمْ أَضَلُّونَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾

سُورَةُ الْحَجَرِ

٦٧٤	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٢٥٩	٩	﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
٩٨١	١٢	﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾
٩٨١	١٣	﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٩٤٢	١٦	﴿وَرَبَّيْنَاهَا لِلنَّظِيرِ﴾
٩٦٦	٢٦، ٢٨، ٣٣	﴿مِن صَلَاسٍ مِّن حَمَلٍ مَّسْتُونٍ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٢٩	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾
٩٨٥	٤٢	﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾
٦٥٧	٩١	﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

سُورَةُ التَّحْلِ

٤٨٩	١	﴿أَن أَمْرُ اللَّهِ﴾
٨٤٨	٢	﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾
٩٣٣	١١	﴿يُنَبِّئُكُمْ بِهِ الزَّاعِقَ وَالزَّيْتُونَ وَالْخَيْلَ وَالْأَعْنَبَ﴾
٩٧١	١٧	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾
٧١٦	٢٦	﴿فَأَنفِ اللَّهُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾
		﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾
٩٨٨، ٩٨٧	٣٥	﴿نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾
٤٤٢	٤٠	﴿أَن نَّقُولَ﴾
٦٥٦، ٦٥٥، ٤٤٢	٤٠	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾
٣٣٩	٤٨	﴿يَنْفِيوْا ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ﴾
٣٨٩	٥٠	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾
٦٥٧	٥٧	﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾
١٠٠٨	٦٠	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾
١٠٠٨	٧٤	﴿فَلَا تَضُرُّوهُ بِالْمَثَالِ﴾

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾

٣٧١ ٧٦

١٠٢٨ ٨٣

٢٥٣ ١٢٥

﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾

﴿ وَخَدِلَهُمْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

٤٠٢ ١

﴿ لِلزَّيْنَةِ مِنَ الْيَتَامَى ﴾

٩٨٧ ٥

﴿ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾

٨٥٦ ٩

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾

١٠٢٣، ٩١٤ ١٥

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾

١٠٢٦، ٥٤٨، ٤٣٦ ١٦

﴿ وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾

٧٠٨ ٣٦

﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾

٩٧٤، ٩٧٣ ٣٨

﴿ أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾

٣٧١ ٤٠

٨٥٢، ٢٥٣ ٤٢

﴿ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا تَنْفَعُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾

٣٣٩ ٤٤

١٠٤٤ ٦١

﴿ مَا أَصْجَدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾

٩٨٥ ٦٥

﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾

٩٣٣، ٤٢٨ ٧٠

﴿ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾

٩٤٢ ٧٠

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾

٦٤٨ ٧٨

﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾

٥٤٨، ٤٤٣ ٨٦

﴿ وَلَيْنَ شَيْئًا ﴾

﴿ قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾

٧٨٨، ٦٥١ ٨٨

٩٩٣ ٩٤

﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾

٩٩٢، ٨٤٣ ٩٤

﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾

٨٥٧، ٨٣٥ ٩٧

﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾

٦٦٧ ١٠٦

﴿ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا ﴾

١٠٢٧، ٨٣٧ ١١١

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ﴾

سُورَةُ الْكَافِي

٩٤٢	٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَن يَنْبُلُوهُمُ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾
٨٥٧، ٨٣٥	١٧	﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾
٦٥٦، ٤٤٠، ٢٨٧، ٢٨٦	٢٣	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ عَدَا ﴾
٩٦٩، ٥٦٦	٢٨	﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
٤٤٢	٥٠	﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾
٤٤١	٥١	﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٩٩٣، ٩٩٢، ٨٤٣	٥٥	﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾
٨٥٩	٥٧	﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾
٧٩٠	٦٥	﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾
٨٥٢	٧٠	﴿ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾
٨٧٩	٨٤	﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾
٦٧٣	١٠٩	﴿ لَنَفِذَ الْبَحْرَ قَبْلَ أَنْ نَنْفَذَ كُلُّنَا رَيْيَ ﴾

سُورَةُ مَرْيَمَ

٩٣٤	١٩	﴿ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾
٤٥٤	٣٠	﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾
٨٤٣، ٦٥٦	٣٥	﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
٣٦٥	٦٥	﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾
٤٥٥	٩١ - ٩٣	﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾

سُورَةُ طه

٦٥٢	١٢	﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾
٧٠٠	١٤	﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾
٧٦٣	٢٠	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾
٧٨٧	٤٦	﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾
٣٦٨، ٢٤٧	٥٠	﴿ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾
٣٧٠	٥٢، ٥١	﴿ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ﴿٥٢﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ ﴾
٧٦٣	٦٦	﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾
٤٣٦، ٣٩٠	٦٨	﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ ﴾
٤١٠	٨٨	﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٍ ﴾
٧٦٥، ٥٥١	١١٠	﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾

٢٥٨	١١٤	﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾
١٠٥٩	١٣١	﴿ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

٦٥٧، ٦٥٦، ٦٣٦	٢	﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَدِّثُ ﴾
٣٩٨	١٩	﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾
٥٥١، ٤٦٤، ٢٥٣	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
١٠٤٩، ٣٩٧، ٣٣٩	٢٣	﴿ لَا يُسْأَلُ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾
٢٨٢	٣٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
٩٣٤، ٧١٧، ٤٥٤	٩١	﴿ فَتَفْخَنَّا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ﴾
٧١٧	٩٤	﴿ وَإِنَّا لَهُ كَاشِبُونَ ﴾
٢٦٥	٩٨	﴿ إِنَّا نَكْتُمُ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾
٢٦٥	١٠١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾

سُورَةُ الْحَجِّ

٢٨٦	١	﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَقٌّ عَظِيمٌ ﴾
٢٥٣	٨	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾
٧١٦	١٠	﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ ﴾
		﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ
٣٣٩	١٨	وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ ﴾
٨٠٣	٧٧	﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

٩١٦	١٠	﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾
		﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١﴾
٩٦٦، ٢٥٣	١٣، ١٢	ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْثَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢﴾
٩٣٤، ٨٥٢، ٨٠٠	١٤	﴿ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾
٩٩٣	٣٤	﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ فَقَدْ إِتَّاكُمُ الْخَيْرُونَ ﴾
٢٦٢	٣٦	﴿ هَنَاهَا هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾
٩٩٣	٤٧	﴿ فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾
١٠٢٦، ٨٥٨	٥٦، ٥٥	﴿ أَيْخُسَبُونَ أَنَّمَا نَبْدُهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ ﴿٥٥﴾ نَسَاجٍ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾
٢٥٣	٧١	﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾
٧٨٧	٨٨	﴿ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾

﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ

مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾

٩١ ٢٥٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٨٣٦

سُورَةُ النُّورِ

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٣٥ ٣٦٨، ٣٧٢، ٨٦٣

﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٥ ٣٧٣

﴿ وَبَضْرِبِ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ ﴾

٣٥ ٣٧٢

﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾

٤٠ ٣٧٣، ٨٥٧، ٩٨١

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾

٤٥ ٣٢٧

﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٦٤ ٦٥٠

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾

٢ ٨٠٢، ٨١٧، ٨٣٦، ٩٩٥

﴿ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ

وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾

٢ ٧٩٥، ٨٣٧، ٩٧١

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ ﴾

١٨، ١٧ ١٠٢٦

﴿ وَلَكِنْ مَتَّعْتُهُمْ وَءَابَأَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ

١٨ ١٠٥٩

﴿ لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَتِكَةَ أَوْ نَرَى رَبَّنَا

٢١ ٧٩٢

﴿ يَنْتَقِبِي أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٧﴾

﴿ يَنْوِتِلْنِي لِتَنِي لَمْ أَخِذْ فَلَانَا خَلِيلًا ﴾

٢٨، ٢٧ ٩١٦

﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾

٤٨ ٩٥٥

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا

٥٠ ٩٥٥

﴿ وَلَوْ شِئْنَا

٥١ ٥٤٨

﴿ فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَهْدُهُمْ بِهِ ﴾

٥٢ ٢٤٣

﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ

ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾

٥٩ ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨

سُورَةُ الشَّعَرَاءِ

﴿ إِنْ شَاءَ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَضِيعِينَ ﴾

٤ ٩٧٢، ٦٥٣

﴿ قَالَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

١٦ - ٢٤ ٢٤٨

﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

٢٣ - ٣٠ ٣٦٨

﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾

٢٤ ٤٠٣

٢٥٢	٢٨ - ٢٤	﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ إِن كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾
٧٦٣	٤٥	﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾
٢٤٨	٨٢ - ٧٧	﴿ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾
٦٣٦ ، ٨٠١	١٣٧	﴿ إِن هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴾
٦٦٨ ، ٦٦٧	١٩٤ ، ١٩٣	﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ ﴾

سُورَةُ التَّحْمِيلِ

٦٠١	١٦	﴿ عَلَّمَنَا مَنَاقِبَ الطَّيْرِ ﴾
٦٠١	١٨	﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾
٦٠١	٢٢	﴿ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ يُحِطْ بِهِ ﴾
٨٨٠ ، ٨٧٩	٣٩	﴿ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيَّ أَمِينٌ ﴾
٦٦٨	٨٠	﴿ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾
٨٥٣	٨٨	﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ ﴾

سُورَةُ الْقَصَصِ

١٠٣٤ ، ٩٩٠	٨	﴿ فَالْقَلْبَةُ ۚ أَلْ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾
٨٥٧	١٥	﴿ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾
٧٩١	١٦	﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ﴾
٦٩٩	٣٠	﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾
٨٥٩ ، ٨٥٤	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٠٢٥	٧٧	﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾
٦٩٦ ، ٦٩٥	٨٨	﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾

سُورَةُ التَّكْوِيْنِ

٧٨٢	٢٠	﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾
٤٠٢	٢٦	﴿ مُهَاجِرًا إِلَى رَبِّي ﴾
٦٦٢	٤٥	﴿ أَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾
٦٦٢ ، ٢٥٤ ، ٢٤٨	٤٩	﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾
٢٨٢	٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
٢٤٢	٦٩	﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾

سُورَةُ الرُّومِ

٩٨٧	٣	﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ مُسَيِّرَاتٌ ﴾
		﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾

٩٨٧	٥، ٤	يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ﴿٥﴾
٢٤٢	٨	﴿٨﴾ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
		﴿٩﴾ وَمَنْ ءَاتَيْنَاهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
٨٣٨	٢٢	وَأَخْلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْزُّمُرُ ﴿٢٢﴾
٩٩٠	٢٦	﴿٢٦﴾ كُلُّ لَّهُ قَنِينُونَ ﴿٢٦﴾
٤١٠، ٢٦٢	٢٧	﴿٢٧﴾ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ ﴿٢٧﴾
٧٨٢، ٢٢٩	٥٠	﴿٥٠﴾ فَانْظُرْ إِلَى ءَآثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴿٥٠﴾
٦٦٨	٥٢	﴿٥٢﴾ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتِ ﴿٥٢﴾

سُورَةُ لقمان

٤٤١	١٠	﴿١٠﴾ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا ﴿١٠﴾
٢٥٣	٢٠	﴿٢٠﴾ وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٢٠﴾
١٠٢٦، ٨٥٩	٢٤	﴿٢٤﴾ نُمِيعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٢٤﴾
٦٧٤، ٦٧٣	٢٧	﴿٢٧﴾ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴿٢٧﴾

سُورَةُ السَّجْدَةِ

٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٤	﴿٤﴾ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴿٤﴾
٨٥٣، ٨٥٢	٧	﴿٧﴾ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴿٧﴾
٩٣٤	١١	﴿١١﴾ يَنْوَفِّقُكُمْ مَلَكَ الْمَوْتِ ﴿١١﴾
		﴿١٢﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي
٩٨٥، ٩٧٣، ٨٥٦	١٣	لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾
١٠٢٥، ٩٩٢، ٩٧١، ٩٩٠		
١٠٥٨	١٣	﴿١٣﴾ وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴿١٣﴾
٨٠٣	١٧	﴿١٧﴾ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾
٨٥٦	٢٦	﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴿٢٦﴾

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

٦٥٨، ٦٥٦	٣٧	﴿٣٧﴾ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾
٧٨٤	٤٤	﴿٤٤﴾ يَجِئُهُمْ يَوْمَ يُلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴿٤٤﴾
٧٠٣	٤٩	﴿٤٩﴾ وَسَرِحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾
٧١٧، ٣٧٠	٥٧	﴿٥٧﴾ يُؤْذُونَ اللَّهَ ﴿٥٧﴾

سُورَةُ سَبَأٍ

٦٥٣	٩	﴿٩﴾ إِنْ شَأْنُ نَحِيفَ بِهِمُ الْأَرْضِ ﴿٩﴾
-----	---	--

سُورَةُ فَاطِر

٧١٠	٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾
٢٥٣	٥	﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾
٤٠٢، ٣٩٨	١٠	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾
٤٠٢	١٠	﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾
٥٣١	١١	﴿ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾
٢٥١	٢٨	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾
٦٦٢	٢٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ ﴾
٤٢٨	٤١	﴿ إِنَّ اللَّهَ بِمِثْقَلِ الذَّرَّةِ وَالْأَرْضِ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا ﴾
٨٥٧	٤٢	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾

سُورَةُ يَس

١٠٢٦، ٤١٦	٧	﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٢٦٤	١٢	﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾
		﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ ﴾
٧١٧، ٦٧٤	١٢	﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾
٩٥٢، ٨٠٢	٣٨	﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾
٥٣٣، ٣٣١	٣٩	﴿ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ﴾
٩٨٨	٤٧	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٧٨٢، ٢٢٩	٤٩	﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾
٤٣٦	٥٨	﴿ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴾
٧١٦، ٧١٤	٧١	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾
٢٦٢	٧٨	﴿ مَنْ يُعِ الْيَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾
٢٦٢	٧٩	﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾
٢٦٣	٨٠	﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾
٢٦٢	٨١	﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾
٦٥٦	٨٢	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾

سُورَةُ الصَّافَّات

٨٥٦	٢٣	﴿ فَأَمْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾
٨٣٧	٩٦، ٩٥	﴿ اتَّعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾
٨٣٧	٩٦	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾

٨٣٨	٩٦	﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾
٤٠٢	٩٩	﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾
٩٨٠	١٠٢	﴿إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ آتٍ أَذْبَحُكَ﴾
٩٨٠، ٨٠٣	١٠٢	﴿يَتَابَتِ أَفْعَالُ مَا تُؤْمَرُ﴾
٩٨٠	١٠٥	﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّبَّ يَا﴾
٩٨٠	١٠٦	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾
٩٨٠	١٠٧	﴿وَقَدِيسَتُهُ بِذِيحٍ عَظِيمٍ﴾
٩٣٤	١٢٥	﴿أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ﴾
٦٥١	١٨٠	﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾

سُورَةُ ص

٩٩٣	٤	﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾
٨٠١	٧	﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُنَا﴾
٨٥٣	٢٧	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾
٢٤٨	٢٩	﴿كَتَبَ أَرْزَلُهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِّتَذَكَّرُوا أَيْتِيهِ﴾
٤٠٠	٤٧	﴿وَأَيْنَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ﴾
٧١٧، ٤٥٤	٧٢	﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾
٧١٣، ٧١٢، ٦٥٠	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾
١٠٤٤	٧٦	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾
٣٧٣	٨٥	﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَتَّبَعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾

سُورَةُ الزُّمَر

٤٥٥	٤	﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾
		﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكْوِّرُ الْبَلَدَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكْوِّرُ النَّهَارَ عَلَى الْبَلَدِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾
٢٢٠	٦، ٥	﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾
٩٨٥	٧	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
٢٥١	٩	﴿خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
٩١٦	١٥	﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾
٨٥٧، ٣٧٣	٢٢	﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾
٦٥٧، ٦٥٦	٢٣	﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾
٩٣٤، ٧١٧	٤٢	﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ مُرْدَعَانَا ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا﴾

١٠٢٧، ٨٥٩	٤٩	قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ۗ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ۙ
٢٥٢	٥٣	يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ۙ
٧١٥، ٣٧٣	٥٦	بَنَحْشُرِّي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ۙ
٥٥١، ٤١٥	٦٧	وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۙ
٣٧٢	٦٩	وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ۙ

سُورَةُ غَافِرٍ

٣٩٨	٣	إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ۙ
٢٦٠	٥	وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ۙ
٩٨٧	٣١	وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ۙ
٣٩٨	٣٧، ٣٦	أَبْنِ لِي صَرْحًا ۙ
٢٦٢	٥٧	لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ۙ
٨٣٦	٦٢	ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۙ
٩٤٢، ٢٢٠	٦٤	اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَكْرًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ۙ
٨٤٣	٦٨	فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۙ
٩٧٢	٨٥	فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسًا ۙ

سُورَةُ فُصِّلَتِ

٨٤٣، ٤٤٢	١١	أَنبِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ۙ
٣٩٣، ٢٨٦	١١	ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ۙ
٩٥٢، ٨٠٢	١٢	ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۙ
٩٤٢	١٢	وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ ۙ
٥٣١	١٥	أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۙ
٨٥٦	١٧	وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ۙ
٢٥٨	٣٦	وَأَمَّا يَزْعَنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۙ
٤٠٠، ٣٩٨	٣٨	فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ۙ
١٠٢٦، ٨٥٨، ٨٥٧	٤٤	قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ۙ
٥٣١	٤٧	وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۙ
٧٦٥	٥٤	إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۙ

سُورَةُ الشُّورَى

٣٩٠، ٣٨٩	٤	وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۙ
٤١٥، ٣٦٧، ٣٦٦، ٢٦٤	١١	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۙ

١٠٥٨	٢٧	﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ﴾
٩١٦	٤٥	﴿ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾
٨٥٩، ٨٥٧، ٨٥٥	٥٢	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
١٠٢٥	٥٢	﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾

سُورَةُ الرَّحْرِفِ

٦٥٧، ٦٥٦	٣	﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾
٦٦٦	٤	﴿ وَإِنَّهُ فِي أُولَى الْأَكْتَابِ ﴾
٩٨١	٧	﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾
٩٨٨، ٩٨٧	٢٠	﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾
٩٨٧	٢٠	﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ ﴾
٩٧٤، ٧١٧، ٣٧٠	٥٥	﴿ فَلَمَّا عَاسَفُونَا ﴾
٢٥٥	٥٨	﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِيمُونَ ﴾
٢٦٥	٥٨	﴿ أَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾
٢٦٥	٥٩	﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾
٣٢٧	٦٠	﴿ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾
٦٤٩	٦١	﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾
٧١٧	٨٠	﴿ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾
٤٠٢	٨٤	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾

سُورَةُ الدَّخَانِ

٣٩٠	٣١	﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ﴾
٥٣١	٣٢	﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾

سُورَةُ الْجَاثِيَةِ

٢٥٥	٨، ٧	﴿ وَيَلْ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُنْزِلُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا ﴾
٨٤٨، ٤٥٤، ٣٧٢، ٣٢٧	١٣	﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ ﴾
١٠٣٢، ٢٤٣	٢٢	﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾
٥٣١	٢٣	﴿ وَأَصْلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾
		﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِمْ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾
٨٥٩	٢٣	

سُورَةُ الْأَحْقَافِ

٧١٠	٤	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾
٩٧٣	١١	﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾
٥٣٣	١١	﴿ إِنْكَ قَدِيمٌ ﴾
٨٠٣	١٤	﴿ يَعْمَلُونَ ﴾

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

٨٥٦	٤	﴿ وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾
٥٤٨	٣١	﴿ حَقَّ نَعْمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾

سُورَةُ الْفَتْحِ

٦٦٨	٤	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٩٠	١٠	﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾
٤١٦	٢٦	﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ النُّقُوتِ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾

سُورَةُ الْحُجُرَاتِ

٨٣٥	١٧	﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾
-----	----	--

سُورَةُ ق

٢٦٢	٣	﴿ إِنْهَذَا مِثْنًا وَكَذَا تَرَاءَا ... ﴾
٤٥٧	١٦	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾
٤٨٩	١٩	﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾
٧٨٢	٣٥	﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا ﴾

سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ

٦٥٨	٥	﴿ إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لِمَآدِقٍ ﴾
٩٩٠	٥٦	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾
٥٣١	٥٨	﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾

سُورَةُ الطُّورِ

١٠٥٢	٢١	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾
٢٥٢	٣٥	﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾

سُورَةُ التَّجِيمِ

٤٠٤	٨ - ٥	﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ⑤ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ⑥ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ⑦ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ⑧ ﴾
٤٠٤، ٤٠٣	٩، ٨	﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ⑧ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ⑨ ﴾

٣٧١	٢٢	﴿ تِلْكَ إِذَا قَسَمَةٌ ضِيزَى ﴾
٢٤٣	٣١	﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴾
٦٧٠	٤٢	﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴾
٦٥٧	٥٩ - ٦١	﴿ أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَعْبُدُونَ ﴿٨﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٩﴾ وَأَنْتُمْ سَمِيدُونَ ﴾

سُورَةُ الْقَمَرِ

٧١٤	١٤	﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾
٧١٦	٤٢	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾
٩٩٥، ٨٠٢	٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾
٢٨٧	٥٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾
٣٩٨	٥٥	﴿ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ ﴾

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

٦٩٥	٢٦	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾
٧١٥	٢٧	﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾
٦٩٧	٧٨	﴿ نَبِّرْكَ أَنْتُمْ رَبِّكَ ﴾

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

٨٠٣	٢٤	﴿ يَعْمَلُونَ ﴾
٩٣٤	٦٤	﴿ أَمْ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ۖ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾
٣٩٥	٨٥	﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا بُدُّ لَهُمْ ﴾
٣٣٧، ٢٦٤، ٢٥٢	٥٩، ٥٨	﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ أَمْ أَنْتُمْ خَالِقُونَهُ ۚ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾
٢٦٤	٦٤، ٦٣	﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ أَمْ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ۚ ﴾
٦٦٦	٧٨، ٧٧	﴿ إِنَّهُ لَقَرَّءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴾

سُورَةُ الْحَدِيدِ

٧٠٨، ٦٩٥	٣	﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾
٣٩٥، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٩٠	٤	﴿ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾
٤١٥	٤	﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾
٤٠٠، ٣٧٠	١١	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ﴾
٧٨٢	١٣	﴿ أَنْظِرُونَا نَقْتَسِمَ مِنْ ثَوْرِكُمْ ﴾
٨٠٣	٢٧	﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾

سُورَةُ الْمُجَادِلَةِ

٨٨٠	٤	﴿ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾
-----	---	---

٤٥٧، ٣٩٦	٧	﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾
٦٠٩	٨	﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾
٦٦٧	٢٢	﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾
		سُورَةُ الْحَشْرِ
٧١٦	٢	﴿ فَأَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَوْ يَحْتَسِبُوا ﴾
		سُورَةُ الصَّافِّ
٨٦٢	٥	﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾
		سُورَةُ الْجُمُعَةِ
٩٧٦	٦	﴿ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
		سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ
٩٨٨	١	﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾
٤١٠	٤	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾
		سُورَةُ النَّكَابِ
٩٤٢	٣	﴿ وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾
٢٤٢	١١	﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾
٨٨٠، ٨٧٩	١٦	﴿ فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾
		سُورَةُ الطَّلَاقِ
١٠٣٣، ٩٤٣	١٢	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾
		سُورَةُ النَّحْرِ
٦٧٣، ٤٥٤	١٢	﴿ وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا ﴾
		سُورَةُ الْمُلِكِ
٨٥٢	٣	﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴾
٨٥٢	٣	﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ﴾
٩١٦، ٦٦٨	١٠	﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾
٤٠٢، ٣٩٦	١٧، ١٦	﴿ ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾
		سُورَةُ الْقَلَمِ
٩٠٨، ٨٨٠	٤٢	﴿ وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾
٣٧١، ٣٦٨	٤٢	﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾
		سُورَةُ الْحَاقَّةِ
٧٩٠	٢٧	﴿ يَلْتَنَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

﴿ تَفْرُجُ الْمَلَكُوتَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ ﴾ ٤ ٤٠١، ٣٩٨

سُورَةُ نُوحٍ

﴿ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكَ مِدْرَارًا ﴾ ١١ ٣٧٢

﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ١٧ ٧٠٣

سُورَةُ الْجِنِّ

﴿ وَالْوِاسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لَتَنفِتَنَّهُمْ فِيهِ ﴾ ١٧، ١٦ ١٠٢٧، ٩١٤، ٨٥٩

﴿ لَتَنفِتَنَّهُمْ فِيهِ ﴾ ١٧ ١٠٥٩

﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ ٢٨ ٢٦٤

سُورَةُ الْمُزَمِّلِ

﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ﴾ ١٨ ٦٥٨، ٦٥٦

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ٢٣، ٢٢ ٧٨٨، ٧٨٥، ٧٨٢، ٧٨١

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ ٢٥، ٢٤ ٧٨٣

﴿ وَاللَّغَبِ السَّاقِ بِالسَّاقِ ﴾ ٢٩ ٧١٦، ٣٧١

سُورَةُ الْإِنْسَانِ

﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتِغِيهِ ﴾ ٢ ٩٦٦

﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ٦ ٩٨٥

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ٣٠ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ ٢٤ ٣٩٠

سُورَةُ عَبَسَ

﴿ قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ ﴾ ١٧ - ٢١ ٩٦٦

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ ﴿٢٨﴾ صَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ ﴿٢٩﴾ ٢٨ ٧٨٣

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٣١﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٣٢﴾ ٣٨ - ٤١ ٧٨٣

سُورَةُ النَّكْوِيرِ

﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ ٢٠، ١٩ ٤٠٣

﴿ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ ٢٠ ٨٧٩

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ٢٩ ٩٠٧، ٨٧٩، ٨٦٠

سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ		
﴿ يَتَأْتِيهَا الْاِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾	٦	٩٦٦
سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ		
﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	١٤	٨٦٢
﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُونُونَ ﴾	١٥	٧٨٨ ، ٧٨٧ ، ٧٦٦
سُورَةُ الْبُرُوجِ		
﴿ فَمَالِ لِمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٥٧٦
﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿١١﴾ فِي لَوْجٍ مَّخْفُوظٍ ﴾	٢٢ ، ٢١	٦٦٢
سُورَةُ الْاَعْلَى		
﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى ﴾	١	٦٩٧ ، ٣٨٩
سُورَةُ الْغَاشِيَةِ		
﴿ اَفَلَا يَنْظُرُونَ اِلَى الْاِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾	١٧	٧٨٢
سُورَةُ الْفَجْرِ		
﴿ فَاَمَّا الْاِنْسَانُ اِذَا مَا ابْلَلَهُ رُبُّهُ فَاَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّيْٓ اَكْرَمَنِ ﴾	١٥	١٠٢٧
﴿ وَاَمَّا اِذَا مَا ابْلَلَهُ فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّيْٓ اِهْنِنِ كَلَّا ﴾	١٦	١٠٢٧
﴿ اَرْجِعْ اِلَى رَبِّكَ ﴾	٢٨	٤٠٢
سُورَةُ الْبَلَدِ		
﴿ اَوْ مَسْكِنًا ذَا مَذْبِحٍ ﴿٥﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِيْنَ ءَامَنُوا ﴾	١٧ ، ١٦	٣٩٢
سُورَةُ الضُّحَى		
﴿ وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	١١	١٠٢٨
سُورَةُ الشِّينِ		
﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْاِنْسَانَ فِيْ اَحْسَنِ تَقْوِيْمٍ ﴾	٤	٩٤٢
سُورَةُ الْعَلَقِ		
﴿ اَلَمْ يَعْلَمْ بِاَنَّ اللّٰهَ يَرَى ﴾	١٤	٧٨٧ ، ٧٧١
﴿ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾	١٩	٤٠٠
سُورَةُ الْاِخْلَاصِ		
﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَّهٗ كُفُوًا اَحَدٌ ﴾	٤	٤١٥ ، ٣٦٥ ، ٢٦٤

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
إذا خلقه للجنة استعمله بعمل أهل الجنة.....	٨٦٣
أسألك لذة النظر إلى وجهك.....	٧٨٦
اعملوا فكل ميسر لما خلق له.....	٨٦٣
ألا إن الدين النصيحة.....	٥٧٨
أما معاوية، فصعلوك لا مال له، وأما فلان، فإنه لا يضع عصاه عن عاتقه.....	٥٧٧
الأمر بخمسين صلاة ليلة المعراج مع أنه لم يرد إلا الخمس.....	٦٠٤
أن الرحم يأخذ بِحَقْوِيّ الرحمن.....	٤٠٠
إن الله خلق آدم على صورته.....	٣٧٤، ٣٦٨
إن الله يؤجج نارًا لهم (أطفال المشركين) يوم القيامة، ويأمرهم باقتحامها.....	١٠٥١
إن بين منكبي الكافر مثل ما بين كذا وكذا من البلاد.....	٣٧٤
إن في الجسد لمضغة.....	٩٦١
إن لكم عند الله موعدًا يشتبه أن ينجزكموه.....	٧٨٦
إن لله تسعة وتسعين اسمًا.....	٧٠٩، ٦٩٨، ٦٧٣
أن من كواهل حملة العرش إلى شرفاته... الحديث.....	٤٠١
أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي.....	٤٠٠، ٣٦٩
أنا عند ظن عبدي بي.....	٤٠٠، ٣٦٩
إني أغار، ولا أحد أغير من الله.....	٥٧٨
أين الله (حديث الجارية).....	٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٨
بش الخطيب أنت، قل: ما شاء الله ثم شئت.....	٤٥٧
تراءى له جبريل على صورته وله ستمائة جناح في الهواء.....	٤٠٤
تفكروا في الخلق ولا تتفكروا في الخالق.....	٣٦٧، ٢٥٩

- حتى تبدو نواجذه..... ٣٧٠
- الحجر الأسود يمين الله في الأرض..... ٤٠١
- خرج رسول الله في مرضه يتهاذى بين العباس وعلي..... ٨٥٦
- خلق آدم على صورته، وطوله ستون ذراعًا..... ٣٧٦
- خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون..... ٨٦٢
- سباب المسلم فسوق وقتاله كفر..... ٢٦٩
- الصدقة تقع بيد الله ثم بيد السائل..... ٤٠٢
- عليكم بدين العجائز..... ٢٥٩
- فمن أعدى الأول..... ٢٦٣
- القدرة مجوس هذه الأمة..... ٩٩٤
- القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء..... ٣٦٩
- كان الله ولم يكن معه شيء غيره..... ٢٨٢، ٢٥٤
- الكبرياء ردائي والعظمة إزاري..... ٤١٥
- كل ميسر لما خلق له..... ٨٥٦
- كم تعبدن من إله؟ (لأم جميل زوج أبي لهب)..... ٤٠٥
- لا تبصق تجاه القبلة؛ فإن الله قبل وجه المصلي..... ٣٩٥
- لا تزال جهنم تقول: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾..... ٣٦٨
- لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو..... ٦٤٨
- لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر..... ٣٧٠
- لا تشوه خلقي بالنار..... ٤٤١
- لا تقبحوا الوجه؛ فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن..... ٣٧٥
- لا شخص أغير من الله..... ٤٠٥
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد..... ٢٦٩
- لا عدوى ولا طيرة..... ٢٦٣
- لا فكرة في الرب..... ٣٦٧
- لا يزال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت له سمعًا وبصرًا..... ٤٠٠، ٣٧٦، ٣٧٠
- لا يقولن أحد لفتاه أو مملوكه قبح الله وجهك... الحديث..... ٣٧٤
- لعل ولدك نزع عرق..... ٢٦٣
- لعنت القدرة على لسان سبعين نبيًا..... ٩٩٣
- لله أفرح بتوبة العبد من الأعرابي الذي وجد ضالته..... ٣٦٩

- لو أراد الخلق أن ينفعوك بشيء لم يرده الله لما قدروا عليه..... ٩٩٠
- لو أراد الله أن لا يعصى لما خلق إبليس..... ٩٨٦
- لو أراد الله بالنملة صلاحًا لما خلق لها جناحًا..... ٨٥٤
- لو خشع قلبه لخشعت جوارحه..... ٩٦١
- لو شئت لأسمعتك..... ١٠٥١
- ما ترددت في شيء أنا فاعله كترددى في قبض روح عبدى..... ٤٠٠، ٣٧٦
- مرضت فلم تعدنى..... ٤٠٠، ٣٦٩
- من أتانى يمشى أتيت هرولة..... ٣٦٩
- من آذى لى وليًا فقد آذانى..... ٤٠١
- من ترك الصلاة عمدًا فقد كفر..... ٦٦٠، ٢٦٨
- من ترك جمعة فقد اسود ثلث قلبه..... ٨٦٢
- من تقرب إلى شبرًا تقربت إليه ذراعًا..... ٤٠٠
- من خلقه الله للسعادة استعمله بعمل أهل السعادة..... ٨٥٦
- من زاد على الثلاث (فى الضوء) فقد أساء وتعدى وظلم..... ١٠١٣
- نحن أولى بالشك من إبراهيم..... ٢٥٧
- هؤلاء فى الجنة، ويعمل أهل الجنة يعملون..... ١٠٣٣
- هل تجد فى أنزل الله من التوراة أن الله يغض الحبر السمين..... ٢٦٤
- هى من قدر الله (الأدوية والرُقَى)..... ٨٦٣
- وكان الله ولا شيء معه..... ٢٦٣
- ويل لمن لا كهها بين لحيه، ولم يتفكر فيها..... ٢٥٤، ٢٤٣
- يا غلام، احفظ الله يحفظك..... ٨٦٣
- يا قديم الإحسان..... ٧٠٨
- يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة..... ٣٧٠، ٣٦٨

٣ - فهرس الآثار

الآثار	الصفحة
﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾: تنتظر الثواب من ربها، (أبو صالح).....	٧٨٥
﴿لِيَعْبُدُونِ﴾: ليخضعوا وليكونوا عبيداً إلى مسخرين.....	٩٩٠
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾: لأمرهم بالعبادة (علي وابن عباس).....	٩٩٠
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: يكشف عن أمر عظيم (عبد الله بن عباس).....	٧١٦، ٣٧٢
أخرج آدم من الجنة قبل أن يخلق (عبد الله بن عباس).....	٢٥٧
الاستواء ثابت بلا كيف (أم سلمة).....	٣٩١
أفر من قدر الله إلى قدر الله (عمر بن الخطاب).....	٩١٣
إن أرجى آية في القرآن: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُ﴾ (ابن عباس).....	٢٥٧
إن الله لا يحتجب بشيء، ولكن يحجب غيره عنه (علي بن أبي طالب).....	٢٥٦
أن حملة العرش لما رأوا أقدامهم معلقة في الهواء قالوا سبحان حامل حملة العرش.....	٤٢٨
إن قلت أملكها (أفعاله) دون الله، فقد أثبت مع الله مالكا (علي بن أبي طالب).....	٢٥٧
توحيد المصحف (عثمان بن عفان).....	٢٦٨
جمع المصحف (أبو بكر الصديق).....	٢٦٨
زورت في نفسي كلاماً، فسبقني إليه أبو بكر (عمر بن الخطاب).....	٦٠٩
صفات الله كلها غير مخلوقة (إسحاق بن راهويه).....	٢٧٠
كان يكره أن يقال في اللفظ: مخلوق أو غير مخلوق (أحمد بن حنبل).....	٦٥٤
لا والله، خاب من افتري، ولكننا القرآن فرأينا فيه رأياً (علي بن أبي طالب).....	٢٦٦
لا يقال لأمر الله «كيف»، إنما ينزل بلا كيف (إسحاق بن راهويه).....	٢٦٩
لم يجدد لهم وعظاً إلا قابلوه بالهزؤ واللعب (ابن عباس).....	٦٥٧
لم يزل الله متكليماً (أحمد بن حنبل).....	٦٥٤
لو أن الله عذب أهل سمواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم (أبي بن كعب).....	٨٦٣

- ما حكمت مخلوقاً، إنما حكمت القرآن (علي بن أبي طالب)..... ٢٥٦
- ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة (يحيى بن سعيد القطان)..... ٦٥٥
- ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن (السلف)..... ٥٨٢
- ما يأتيهم من وعظ من ربهم إلا والذي أتاهم بعده أحدث من الأول (ابن عباس)..... ٦٥٧
- من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو كافر (أحمد بن حنبل)..... ٦٥٤
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق فهو كافر (حماد بن زيد)..... ٦٥٥
- من قال: القرآن مخلوق، فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة (إسحاق بن راهويه)..... ٦٥٤
- هي (أحاديث النزول) كما جاءت لا بكيف إسحاق بن راهويه..... ٣٩٧، ٢٦٩
- والذي أين الأين، لا يقال له أين (علي بن أبي طالب)..... ٢٥٦

٤ - فهرس الأشعار والأدراج وأنصاف الأبيات

الصفحة

٣٥١	وإنما لذة ذكرناها
٦٩٨	
٦٠٩	جعل اللسان على الفؤاد دليلا
٦٤٨	يقطع الليل تسبيحا وقرأنا
٣٩٥	جعلناهم صرعى لنسر وكاسر
٦٥٠	
٣٥١	أصبح منسوباً إلى العي
٨٠٠	ض الخلق يخلق ثم لا يفري

البيت

أساميا لم تزده معرفة
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
ضحوا بأشمط عنوان السجود به
فلما علونا واستويننا عليهم
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
وكل من أطنب في وصفه
ولأنت تخلق ما فريت وبع

٥ - فهرس الأعلام والأماكن

العلم/ المكان	الصفحة	العلم/ المكان	الصفحة
إبراهيم الخليل <small>عليه السلام</small>	٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٨، ٢٤٧	ابن أبي حاتم.....	٢٦٩
٢٥٧، ٢٦١، ٣٦٨، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٣		ابن الإخشيد.....	٣٥٦
٤٥٥، ٨٣٥، ٨٣٧، ٩٧٩، ٩٨٠		ابن الديلمي.....	٩٩٥، ٨٦٣
		ابن الراوندي.....	٦٩٣، ٦٣٠، ٦١٠، ٦٠٧
			٩٦٤، ٨٨٨، ٨٨٦، ٨٨٢، ٨٦٩
		ابن خزيمة محمد بن إسحاق.....	٣٧٦، ٣٧٤
		ابن سريج.....	٨٨٦
		ابن كلاب عبد الله بن سعيد.....	٤٥٨، ٤٥٧، ٣٤٨
			٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٧٦، ٦٧٧
			٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧١١
			٧٤٣، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٦٥، ١٠١٥
		ابن هيصم = محمد بن هيصم	
		أبو إسحاق الإسفراييني.....	٩٠٢، ٨١٠
		أبو إسحاق النظام.....	٤٧٦، ٤٧٥، ٢٩٤، ٢٩١
			٥٧٤، ٥٧٦، ٥٩٣، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٣٠، ٦٨٨
			٦٨٩، ٧٣٧، ٧٩٨، ٨٤١، ٩١٧، ٩١٩، ٩٢٧
			٩٦٣، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠١٦
		أبو إسحاق بن عياش.....	٨٨٢، ٢٨١
		أبو الحسن بن سالم.....	٧٤٥
		أبو الحسن الأشعري.....	٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥
			٢٦٦، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٨
٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٩١، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢		أبو الحسن الباهلي.....	٥٥٤
٤٢٦، ٤٤٠، ٤٤٢، ٥٠١، ٥١١، ٥١٧، ٥١٨		أبو الحسن التيمي علي بن عاصم.....	٣٩٦
٥٢١، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٥٢		أبو الحسين البصري محمد بن علي.....	٥٥٣
٥٥٣، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩		أبو الحسين الصالحي.....	٩٦٤، ٣١٠
٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٤٥		أبو العباس القلانسي.....	٥٤٢، ٣٥٧، ٣٤٨
٦٤٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩			٦٧٦، ٧١١، ٧٥٣، ٧٦٥، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٨٦
٦٨٤، ٦٨٥، ٦٩١، ٦٩٣، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢		أبو العباس الناشي.....	٨٤١، ٧٩٩، ٢٨٦
٧١٠، ٧١١، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧٢١، ٧٢٤		أبو القاسم الإسفراييني.....	٥٣٦، ٥٥٣، ٥٦٠، ٦٠٠
٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٦٥			٦٧٢، ٦٧٩، ٦٨٠، ٧٢٧، ٧٥٤، ٧٥٥، ٨١٠
٧٦٦، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٩، ٧٨٨، ٧٩٧			٩٠٢، ١٠١٤
٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨١١، ٨١٥، ٨٢٤، ٨٢٥			
٨٢٦، ٨٢٩، ٨٣٢، ٨٣٩، ٨٧٢، ٨٩٥، ٩٠١			
٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩٦٧، ٩٦٨			
٩٧٥، ٩٧٦، ٩٨٤، ٩٨٥، ١٠١٥، ١٠٢٥			
١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٣٠، ١٠٦٣، ١٠٦٤			

أبو القاسم الكعبي..... ٢٨١، ٣٠٩، ٣١١، ٤٦٥،
 ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٦٨٤،
 ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩،
 ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٦٩، ٨٧٩، ٩٢٥،
 ٩٦٨، ٩٧٤، ٩٩١، ١٠١٨، ١٠٥٣،
 أبو الهذيل العلاف..... ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٥٦،
 ٤٣٩، ٥٢٨، ٥٧٤، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٤١، ٦٥٥،
 ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٨٥، ٧٥٨، ٧٨٩، ٨٠٥،
 ٨٢٣، ٨٩١، ٩٩٦، ١٠٤٣،
 أبو بكر الصديق..... ٢٥٨، ٢٦٨، ٦٠٩،
 ٦٦٠، ٨٠٠، ٨٦٢،
 أبو بكر القفال..... ٣٩٨،
 أبو حاتم الرازي..... ٢٦٩،
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي..... ٢٦٧، ٨٨٦،
 أبو زرعة الرازي..... ٢٦٩،
 أبو سليمان الخطابي..... ٢٦٨، ٣٩٧، ٦٥٩،
 أبو صالح الزيات..... ٤٥٢، ٧٨٥،
 أبو عبد الله البصري..... ٥٣٩، ٥٤٧، ٨٤١، ٨٨٣،
 أبو علي الجبائي..... ٣٣١، ٣٥٦، ٤٢٣، ٤٢٤،
 ٤٢٧، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠١، ٥٢٩،
 ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٧٥، ٥٨٢،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٢، ٦١٩، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٦٣،
 ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦،
 ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٠، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٠٩،
 ٨١٥، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩١٢،
 ٩١٤، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٩٦، ١٠٠٩، ١٠١٢،
 ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٦٤،
 أبو عيسى الوراق..... ٦٠٧، ٦٣٠،
 أبو هاشم الجبائي..... ٢٣٩، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٤١،
 ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٧٩،
 ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠١،
 ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩،
 ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٩٧،
 ٥٩٩، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١،
 ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٤، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٢،
 ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٦، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١،
 ٧٧١، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٢٣،
 ٨٤٣، ٨٦١، ٨٧٨، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٩١، ٨٩٢،
 ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٠٠، ٩٠٦، ٩١٢، ٩١٤، ٩٢٠،
 ٩٢١، ٩٧٥، ٩٧٦، ١٠١٨، ١٠٢٩، ١٠٤٢،
 ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٦٤،
 أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر..... ٣٧٤، ٣٧٦،
 أبو يعقوب الشحام..... ٢٨٠، ٥٩٨، ٦٥٥، ٧٩٦،
 أبي بن كعب..... ٢٦٨، ٨٦٣، ٩٩٥،
 أحمد بن حنبل..... ٣٩١، ٣٩٦، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥،
 آدم عليه السلام..... ٢٥٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥،
 ٣٧٦، ٤٥٤، ٦٥٠، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٨٦٢،
 ٩١٤، ٩٩٠، ١٠٣٣،
 أرسطاليس..... ٣٢٣، ٩٦٥،
 الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني..... ٢٢٣، ٢٢٧،
 ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٣٥،
 ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٥،
 ٣٨٤، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٦،
 ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٠٦،
 ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٢، ٥٥٧،
 ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٩٨،
 ٦٠٠، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٦٩، ٦٧٠،
 ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٩،
 ٧٠٥، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٢٥،
 ٧٢٦، ٧٣٣، ٧٣٩، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٦،
 ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦،
 ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣،
 ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨١٠،
 ٩١٣، ٩٢٦، ١٠١٥، ١٠٢١، ١٠٥٥،
 الأستاذ أبو بكر بن فورك..... ٤٥٦، ٥٧٣،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦١٣، ٦٣١، ٧٠١، ٧٠٢،
 ٧٥٥، ٨١٠، ٩٠٣،
 الأستاذ أبو منصور البغدادي..... ٥٩٧، ٧٠٢، ٧٠٣،
 ٧١٥، ٧٥٥،
 الأستاذ أبو نصر..... ٦٩٩،

أبو القاسم الكعبي..... ٢٨١، ٣٠٩، ٣١١، ٤٦٥،
 ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٦٨٤،
 ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩،
 ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٦٩، ٨٧٩، ٩٢٥،
 ٩٦٨، ٩٧٤، ٩٩١، ١٠١٨، ١٠٥٣،
 أبو الهذيل العلاف..... ٢٨٠، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٥٦،
 ٤٣٩، ٥٢٨، ٥٧٤، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٤١، ٦٥٥،
 ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٨٥، ٧٥٨، ٧٨٩، ٨٠٥،
 ٨٢٣، ٨٩١، ٩٩٦، ١٠٤٣،
 أبو بكر الصديق..... ٢٥٨، ٢٦٨، ٦٠٩،
 ٦٦٠، ٨٠٠، ٨٦٢،
 أبو بكر القفال..... ٣٩٨،
 أبو حاتم الرازي..... ٢٦٩،
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي..... ٢٦٧، ٨٨٦،
 أبو زرعة الرازي..... ٢٦٩،
 أبو سليمان الخطابي..... ٢٦٨، ٣٩٧، ٦٥٩،
 أبو صالح الزيات..... ٤٥٢، ٧٨٥،
 أبو عبد الله البصري..... ٥٣٩، ٥٤٧، ٨٤١، ٨٨٣،
 أبو علي الجبائي..... ٣٣١، ٣٥٦، ٤٢٣، ٤٢٤،
 ٤٢٧، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠١، ٥٢٩،
 ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٧٥، ٥٨٢،
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦١٢، ٦١٩، ٦٤٧، ٦٥٥، ٦٦٣،
 ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦،
 ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٢٠، ٧٨٩، ٨٠١، ٨٠٩،
 ٨١٥، ٨٦١، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٢، ٩٠٠، ٩١٢،
 ٩١٤، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٩٦، ١٠٠٩، ١٠١٢،
 ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٦٤،
 أبو عيسى الوراق..... ٦٠٧، ٦٣٠،
 أبو هاشم الجبائي..... ٢٣٩، ٢٧٢، ٢٨٠، ٣٤١،
 ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٧٩،
 ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠١،
 ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩،
 ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٩٧،
 ٥٩٩، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١،
 ٦٨٥، ٦٩٠، ٦٩٤، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٢،

الجهم بن صفوان.....٢٨٧، ٥٤٣، ٥٤٤،
٧٩٨، ٧٩٧، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥
الحارث المحاسبي.....٦٥٣
الحاكم أبو عبد الله الحافظ.....٦٥٤
حذيفة بن اليمان.....٩٩٥، ٨٦٣
حسان بن ثابت.....٦٤٨
الحسن البصري.....٧٨٥
حفص الفرد.....٩١٨، ٧٩٧
حكيم بن خزام.....٩٩٥، ٨٦٣
حماد بن زيد.....٦٥٥
حنبل بن إسحاق.....٦٥٤
خديجة بنت خويلد.....١٠٥١، ١٠٥٠
الخليل بن أحمد الفراهيدي.....٣٧٣
داود بن سليمان عليه السلام.....٦٠١، ٤٥٥
الزجاج.....٣٩٤
زيد بن ثابت.....٨٦٣، ٦٦٠، ٢٦٨
سفيان الثوري.....٣٩٣
سفيان بن عيينة.....٣٩٦
سليمان عليه السلام.....٨٨٠، ٦٠١
سيبويه.....٦٩٨، ٤٤١
الشافعي محمد بن إدريس.....٣٩٧، ٣٩١، ٢٦٧
٦٠٧، ٦٠٦
شعيب بن حرب.....٣٩٦
الصاحب بن عباد.....٤٨٩، ٤٨٨، ٢٨٢
صالح عليه السلام.....٩٩٣
صهيب الرومي.....٧٨٦
الضحاك بن مزاحم.....٧٨٥، ٤١٥، ٣٩٢
ضرار بن عمرو.....٩١٨، ٧٩٧، ٧٤١، ٧٤٠
عائشة بنت أبي بكر الصديق.....١٠٥١، ١٠٥٠
عباد الصيمري.....١٠٤٢، ١٠٣٩، ٩٢٠، ٢٨٦، ٢٨١
العباس بن عبد المطلب.....٨٥٦
عبد الرحمن بن مهدي.....٣٩٧
عبد الله بن أحمد بن حنبل.....٦٥٤
عبد الله بن الزبير.....٢٦٥، ٢٥٥
عبد الله بن المبارك.....٣٩٧

إسحاق عليه السلام.....٩٧٩
إسحاق بن راهويه.....٦٥٤، ٣٩٧، ٣٩١، ٢٦٩
إسماعيل عليه السلام.....٩٧٩، ٨٣٥
إسماعيل بن أبي خالد.....٧٨٥
أفلاطون.....٩٦٤، ٩٣١، ٣١٢
أم جميل زوج أبي جهل.....٤٠٥
أم سلمة.....٨٦١، ٣٩١
إمام الحرمين أبو المعالي الجويني.....٢٤٥، ٢٣٩
٢٤٦، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨
٣٤٦، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٢
٤٧٤، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩
٤٩٢، ٤٩٣، ٥١١، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١
٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٥٠، ٥٥٣
٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٩٧
٦١٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٥٨
٦٦٠، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٦، ٦٧٩، ٦٩٢، ٧٠١
٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣
٧١٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٤، ٧٤٦
٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٣
٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٨، ٨١٠
٨١٦، ٨٢٠، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١
٨٣٣، ٨٣٤، ٨٧٢، ٨٨٧، ٨٩٢، ٨٩٧، ٩٠١
٩٠٣، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١١، ٩١٢
٩١٤، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٤١، ٩٤٣
٩٧٥، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٢٣، ١٠٥١
١٠٦٤، ١٠٥٣
الأوزاعي.....٣٩١
البخاري محمد بن إسماعيل.....٧٨٦، ٦٦٢، ٦٥٤، ٤٠٥
بشر بن المعتمر.....٩٦٤
بكر ابن أخت عبد الواحد
ابن زيد البصري.....٩٠٥، ٨٦١
البلخي.....٩١٢
ثعلب.....٣٩٤
ثمارة بن أشرس.....٩٢٣، ٩١٩، ٨٤١
جابر بن عبد الله بن حرام.....٧٨٥

عبد الله بن طاهر (الأمير) ٣٩٧، ٢٦٩
 عبد الله بن عباس ٣٧٢، ٢٥٧، ٢٥٢
 ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٥، ٤٥٢، ٥٦٥، ٦٥٧، ٧١٦
 ٧٨٥، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٣، ٩١٤، ٩٨٥، ٩٩٠
 ١٠٢٧، ١٠٣٣
 عبد الله بن عمر ٧٨٥
 عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٥٧، ٢٥٢
 عبد الله بن محمد بن كرام ٦٧٦
 عبد الله بن مسعود ٨٦٣، ٢٦٩، ٢٦٨
 عبد الواحد بن زيد البصري ٨٦١
 عثمان بن عفان ٢٦٨، ٢٥٨
 عطاء بن أبي يasar ٧٨٤، ٣٩٣
 عطية العوفي ٧٨٥
 عكرمة ٧٨٥، ٧٨٤
 علي بن أبي طالب ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦
 ٩٩٠، ٨٥٦، ٢٦٦
 علي بن عيسى الرمانى ٣٩٤
 عمار بن ياسر ٧٨٦
 عمر بن الخطاب ٩١٣، ٦٠٩، ٢٥٨
 عمران بن الحصين ٢٨٢، ٢٥٤
 عمرو بن بحر الجاحظ ٦٩٣، ٥٦٢، ٤٧٦
 ١٠١٦، ٩٦٨، ٩١٢، ٨٤١
 عيسى ابن مريم عليه السلام ٤٤٩، ٤٤٨، ٢٦٥
 ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٤٣، ٦٤٨
 ٧١٤، ٨٠٠، ٨٥٢، ٨٨١، ٩١١، ٩٣٤، ١٠٤٤
 الفراء ١٠٢٧، ٣٩٤
 فرعون يوسف ٣٩٥
 فرعون ٣٦٨، ٢٥٢، ٢٤٨، ٢٤٧
 ٤٠٣، ٣٩٨، ٣٩٠، ٣٧٠
 القاضي أبو بكر الباقلاني ٢٣٨، ٢٣٠، ٢٢٧
 ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٨، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٤٦
 ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٨، ٤٦٤
 ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٥
 ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦
 ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨
 ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٥٥، ٥٥٦
 ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٨١
 ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٦
 ٦٣٢، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٨٤
 ٦٨٥، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٥، ٧٠٥، ٧١١
 ٧١٣، ٧١٤، ٧٢٤، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠
 ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٥٠
 ٧٥١، ٧٥٤، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٨
 ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٥
 ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣
 ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٥٨
 ٨٩٥، ٨٩٧، ٩٠٢، ٩٠٥، ٩٣٠، ٩٥٦، ١٠٢٤
 ١٠٢٥، ١٠٢٨، ١٠٤٣، ١٠٤٦، ١٠٤٩
 ١٠٥١، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٣
 القاضي عبد الجبار الهمداني ٨٨٩، ٨٦٧
 ١٠١٧، ٨٩٣
 مالك بن الصيف ٢٦٤
 مالك بن أنس ٦٠٦، ٣٩١، ٢٦٧
 مجاهد بن جبر المكي ٧٨٥
 محمد بن السائب الكلبي ٧٨٥، ٣٩٢
 محمد بن عيسى (برغوث) ٨٨٢، ٨٦٩، ٧٩٧
 محمد بن هيصم ٨٤١، ٧٩٩، ٧٩٨، ٥٧٦، ٤٢٩
 محمد بن يوسف الفريابي ٣٩٦
 مسلم بن الحجاج النيسابوري ٧٨٦، ٢٥٨
 المسور بن مخرمة ٢٦٦
 معمر بن المثنى (أبو عبيدة) ٦٩٨
 معمر بن عباد السلمي ٧٩٨، ٧٠٨، ٥٧٦
 ٨٤١، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٦٣، ٩٦٦
 منصور ٧٨٥
 موسى عليه السلام ٢٦٥، ٢٥٢، ٢٤٧
 ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٥٣، ٦٥٢
 ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٦٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠
 ٧٩١، ٧٩٢، ٨٣٧، ٨٥٢، ٨٥٣، ٩٩٣
 نافع بن الأزرق ٢٥٧

عبد الله بن طاهر (الأمير) ٣٩٧، ٢٦٩
 عبد الله بن عباس ٣٧٢، ٢٥٧، ٢٥٢
 ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٥، ٤٥٢، ٥٦٥، ٦٥٧، ٧١٦
 ٧٨٥، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٣، ٩١٤، ٩٨٥، ٩٩٠
 ١٠٢٧، ١٠٣٣
 عبد الله بن عمر ٧٨٥
 عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٥٧، ٢٥٢
 عبد الله بن محمد بن كرام ٦٧٦
 عبد الله بن مسعود ٨٦٣، ٢٦٩، ٢٦٨
 عبد الواحد بن زيد البصري ٨٦١
 عثمان بن عفان ٢٦٨، ٢٥٨
 عطاء بن أبي يasar ٧٨٤، ٣٩٣
 عطية العوفي ٧٨٥
 عكرمة ٧٨٥، ٧٨٤
 علي بن أبي طالب ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦
 ٩٩٠، ٨٥٦، ٢٦٦
 علي بن عيسى الرمانى ٣٩٤
 عمار بن ياسر ٧٨٦
 عمر بن الخطاب ٩١٣، ٦٠٩، ٢٥٨
 عمران بن الحصين ٢٨٢، ٢٥٤
 عمرو بن بحر الجاحظ ٦٩٣، ٥٦٢، ٤٧٦
 ١٠١٦، ٩٦٨، ٩١٢، ٨٤١
 عيسى ابن مريم عليه السلام ٤٤٩، ٤٤٨، ٢٦٥
 ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥٤٣، ٦٤٨
 ٧١٤، ٨٠٠، ٨٥٢، ٨٨١، ٩١١، ٩٣٤، ١٠٤٤
 الفراء ١٠٢٧، ٣٩٤
 فرعون يوسف ٣٩٥
 فرعون ٣٦٨، ٢٥٢، ٢٤٨، ٢٤٧
 ٤٠٣، ٣٩٨، ٣٩٠، ٣٧٠
 القاضي أبو بكر الباقلاني ٢٣٨، ٢٣٠، ٢٢٧
 ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٨، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٤٦
 ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٨، ٤٦٤
 ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٥
 ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦

هشام بن الحكم.....٢٨٧، ٩٦٤	النجار أبو عبد الله.....٣٧٨، ٣٥٨، ٣٥٧
الواحدى النيسابورى.....٣٩٥	٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨١، ٥٨٠، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٦٢
الوليد بن المغيرة.....٢٥٥	٦٦٣، ٧٦٥، ٧٩٧، ٨٦٩، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٠
يحيى بن سعيد القطان.....٣٩٧، ٦٥٥	٩٠٣، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٥، ٩٦٤
يحيى بن كامل.....٧٩٧	النضر بن الحارث.....٢٥٥
يزيد النحوى.....٧٨٥	هارون الطليح٢٤٧
يزيد بن هارون.....٣٩٦	هامان.....٤٠٣، ٣٩٨
مكة.....٢٥٥	هشام الفوطى.....٩٦٤، ٨٩٣، ٢٨١

٦ - فهرس الفرق والطوائف

الصفحة	الفرقة / الطائفة	الصفحة	الفرقة / الطائفة
٩٤٧، ٩٣٤، ٩١٣، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٧		٤٥٥	الأريوسية.....
٩٨٥، ٩٧٣، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٤٨		٣٢٧	الأزلية القائلون بقدّم العناصر.....
١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠١٥، ١٠١٣، ٩٩٨		٢٢٦، ٢٢٣، ٢٢٢.....	الأشاعرة (أصحابنا).....
١٠٦٣، ١٠٥١		٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥١	
١٠٠٥، ١٠٠٣، ٣٩٠.....	أصحاب الأغراض.....	٢٥٣، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠١	
١٠٥٠.....	أصحاب الحديث.....	٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٨، ٣٢١	
٣٢٢.....	أصحاب الطبيعة.....	٣٢٣، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٥	
٣٧٧، ٣٦٨، ٢٣٦، ٢٣٠.....	أصحاب الظاهر.....	٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٧	
٧١٥، ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥٠، ٦٣٦، ٣٩٥		٣٩٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠	
٩٥٣، ٧٣٧.....	أصحاب النجوم والهيئات.....	٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤	
٣٢٧.....	أصحاب النور والظلمة.....	٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٣	
٣٣٠، ٣٢٧، ٣٢٤، ٢٨٢.....	أصحاب الهوى.....	٤٨٤، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٣	
٩٦٥، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٣٥		٥١٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٥	
٦٣٥، ٢٣٠.....	الإمامية.....	٥٤١، ٥٤٢، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٦٨	
٦٣٥، ٢٥٨، ٢٤٣.....	أهل الأهواء.....	٥٧٠، ٥٧٤، ٥٨٢، ٦٠٠، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٦	
٦٥٩، ٢٦٩، ٢٦٨.....	أهل الحديث.....	٦٢٦، ٦٢٩، ٦٣٤، ٦٤٩، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٦	
٥٤٠، ٤٧٨، ٣٥٦، ٢٣٠.....	الباطنية.....	٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨١، ٦٨٢	
١٠٠٥، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ٩٩٩، ٢٧٢.....	البراهمة.....	٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٧	
١٠٤٩، ١٠٣٧، ١٠٣٥.....	البكرية.....	٧٠٩، ٧١١، ٧١٣، ٧١٥، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٣٣	
٨٩٢، ٥٣٨، ٤٩٥، ٣٦١، ٣٥٦.....	البهشية.....	٧٣٨، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨	
١٠٤٩، ١٠٣٧، ٩٩٩.....	التناسخية.....	٧٤٩، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٥	
٤٦٠، ٣٤٠، ٣٢٩، ٣٢٨.....	الثنوية.....	٧٧٠، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٤، ٧٨٨، ٧٩٧، ٨٠٨	
١٠٣٥، ٩٩٩، ٩٦٥، ٨٢٣، ٧٩٥، ٦٧٥، ٤٦١		٨١١، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨٢٤، ٨٣١، ٨٣٢	
١٠٦٠، ١٠٣٧، ١٠٣٦		٨٣٧، ٨٤٤، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٨، ٨٨١، ٨٨٨	
٢٥٦.....	الجهمية.....	٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٨، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٦	

المتكلمون.....٢٥٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٧،
 ٤٢٧، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٣، ٥٠٣، ٥٠٧،
 ٥١٠، ٥١٧، ٥٥٤، ٥٥٨، ٦١١، ٦٢٠، ٧٠٨،
 ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٦٩، ٩١١، ٩٣٥، ١٠٦٣
 المجسمة.....٣٢٠، ٣٨٧، ٤١٢، ٧٧٨،
 المجوس.....٣٢٩، ٧٩٦، ٧٩٥، ٩٩٤
 المرجئة.....١٠٥٠
 المرقيونية.....٣٢٨، ٣٢٩، ٩٦٥
 المشبهة.....٣٦٦، ٣٧٧، ٤٠٦، ٤١٢، ٥١٩
 المعتزلة.....٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٧٠،
 ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢،
 ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١،
 ٣١٢، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨،
 ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٨،
 ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٦،
 ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٨٩،
 ٥٠١، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٣،
 ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٥٢،
 ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٣،
 ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٩٨، ٦٠٠،
 ٦٠٢، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٦، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧،
 ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠،
 ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٦٩، ٦٧٠،
 ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨١، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٧،
 ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٤، ٧٢٠، ٧٢٧، ٧٢٨،
 ٧٢٩، ٧٣١، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٨،
 ٧٦٠، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٨٨،
 ٧٨٩، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٨، ٨١١، ٨١٢،
 ٨١٣، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٣،
 ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٥، ٨٣٦،
 ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٨،
 ٨٦٠، ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٨١، ٨٨٢،
 ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٩١، ٨٩٤، ٨٩٨، ٨٩٩،
 ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢،
 ٩١٤، ٩١٥، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٣٠،
 ٩٣١، ٩٣٢، ٩٥٦، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦٣، ٩٦٤

الخوارج.....٢٥٦، ٦٣٥، ٧٦٤، ٩٩٩، ١٠٥٠
 الدهرية.....٢٨٢، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٨٦
 ١٠٣١، ١٠٣٠، ٦٢٢، ٥١٩
 الديصانية.....٣٢٨، ٣٢٩
 الرواندية.....٨٨٨
 الروم.....٤٥١
 الزيدية.....٦٣٥، ٧٦٤، ١٠٥٠
 السلف.....٢٣١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٧،
 ٢٦٨، ٢٩١، ٣٩٥، ٣٩٧، ٥٨٢، ٦٤٧، ٦٥١،
 ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٧٠، ٧٠٨، ٧١٦، ٨٣٥
 ١٠٤٣، ٩٧٣، ٨٤٨، ٨٣٦
 السمنية.....٢٣٠، ٢٣٢
 السوفسطائية.....٢٢١
 الصحابة.....٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧،
 ٢٥٩، ٢٦٦، ٧٨٠، ٧٨٦، ٩٧٣، ١٠٥٩
 الطبائعون.....٢٧٥، ٢٩٤، ٣٢٨، ٤٢٥،
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٧٢، ٩٢٥، ٩٣٢
 ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤٥، ٩٥٩، ٩٦٥، ١٠٤٩
 العابدية.....٣٧٨، ٣٨٤
 الفلاسفة(الأوائل).....٢٣٠، ٢٩١، ٣١٦، ٣٢١،
 ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٦، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٢٧،
 ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٣٠، ٧٣٣،
 ٧٣٦، ٧٩٨، ٨٣٣، ٨٤١، ٩١٩، ٩٢٩، ٩٣١،
 ٩٣٥، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٧، ٩٥٢، ٩٦٤، ١٠٣٠
 القدرية.....٢٥٦، ٨٠٥، ٨٥٤، ٨٦١،
 ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ١٠٣١، ١٠٣٧،
 ١٠٤٦، ١٠٤٩، ١٠٥٤، ١٠٦٠
 الكرامية.....٣١٠، ٣٤١، ٣٥٢، ٣٧٧،
 ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٨، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١،
 ٤١٢، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢،
 ٤٤٣، ٤٤٤، ٥٧٥، ٦١٢، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٦،
 ٦٦٣، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٨١، ٦٨٥، ٦٩٣، ٧٠٦،
 ٧٠٨، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٩٩، ٨٦٩
 الكعبية.....٣٠٩، ٤٧٦، ٤٨٢، ٦٨٤
 ٧٦٧، ٧٨٧، ٨٧٩، ٩٩١، ١٠٥٣
 المانوية.....٣٢٨، ٩٦٥

٢٧٢ منكرو النبوات	٩٨٦، ٩٨٣، ٩٨٠، ٩٧٦، ٩٧٥، ٩٧٤، ٩٧٠
٢٩١ المهندسون	١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٩٩، ٩٩٦، ٩٩٤، ٩٩٢، ٩٩١
٦١٦، ٤٨٢ النجارية	١٠١٢، ١٠٠٩، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ١٠٠٢
٤٤٩، ٤٤٧ النسطورية	١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٠، ١٠١٧، ١٠١٦
٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٢٥٥، ٢٤٩ النصارى	١٠٣٩، ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣١، ١٠٢٩
٩٨٤، ٩٤٩، ٥٤٣، ٥٢٩، ٤٥٨، ٤٥٥، ٤٥٣	١٠٥٠، ١٠٤٦، ١٠٤٥، ١٠٤٣، ١٠٤٠
٧٩٨، ٤٧٦ النَّظَامِيَّة	١٠٦٣، ١٠٦٢، ١٠٥٢، ١٠٥١
٥١٥، ٥٠٦، ٥٠٤، ٤٩٧ نفاة الأحوال	معتزلة البصرة..... ٣١٥، ٣٠٩، ٣٠١، ٢٨٠
١٠١١، ٨٣١، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٥٠	٥٧٢، ٥٤٤، ٤٧٩، ٤٧٦، ٤٦٢، ٤٢٣، ٣٦٥
٨٣٩، ٣٠١ نفاة الأعراض	٧٦٩، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٨٥، ٦٣٧، ٦٢٩، ٥٧٦
٥٣١، ٤٧٨، ٤٥٨ نفاة الصفات	٩٧٤، ٩٦٩، ٨٩٨، ٨٨٠، ٨٧٦، ٨٤٤، ٧٨٧
٧٤١، ٦٣٥، ٥٣٢	١٠٦٠، ١٠٥٤، ١٠٥٣، ١٠٥٢، ١٠١٨، ٩٩١
٨٩٩ نفاة الطبائع	١٠٦٤، ١٠٦٢
١٠٤٤، ١٠١٨، ٩٢٠، ٨٤٣، ٧٣٧، ٧٢٠ الهاشمية	معتزلة بغداد..... ٤٦٢، ٣١٥، ٣٠٩
٣٨٤، ٣٧٨ الهيصمية	١٠٥٢، ١٠١٨، ٩٠٥، ٨٩٨، ٨٨٥، ٨٨٠، ٧٢٤
٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧ اليعقوبية	١٠٦٠، ١٠٥٥
٢٦٤، ٢٥٥، ٢٤٩ اليهود	المعطلة..... ٣٦٧، ٢٤٩
٩٨٦، ٩٨٤، ٨٥٣، ٨٤٨، ٧١٦، ٤٥٣، ٤١٥	الملحدة..... ٢٤٩
	الملكانية من النصارى..... ٩٦٥
	الملكية..... ٤٥٠، ٤٤٧

٧ - فهرس الكتب والمصادر

الكتاب / المصدر	الصفحة	الكتاب / المصدر	الصفحة
الاجتهاد للقاضي الباقلاني.....	٩٠٥	الرسالة النظمية لأبي المعالي الجويني.....	٩٠٣، ٨٠٨
الإرشاد لأبي المعالي الجويني.....	٨٢٠	الشامل في أصول الدين لأبي المعالي الجويني.....	٩٠١، ٦٧٩
الأسئلة لأبي القاسم الإسفراييني.....	٦٨٠، ٦٧٢	شرح الإرشاد للمصنف.....	٨٣٢، ٤٢١
الانتصار لأبي بكر الباقلاني.....	٧٤٢	شرح الجمل والمقدمات لأبي بكر بن فورك.....	٥٩٧
الإيضاح لأبي الحسن الأشعري.....	٣٤٨	شرح لمع الأدلة لأبي بكر بن فورك.....	٦١٣، ٦٠١
البيان عن الأصول الخمسة للأستاذ أبي بكر.....	٩٠٣	٨١٥، ٨١٠
تاريخ نيسابور لأبي عبد الله الحاكم.....	٦٥٤	صحيح البخاري.....	٤٠٥
تزكية أصحاب الحديث.....	٦٥٤	صحيح مسلم.....	٢٥٨
التوحيد لابن خزيمة.....	٣٧٤	كتاب الإنسان للقاضي.....	٩٥٦، ٨٢٩
التوراة.....	٨٥٣، ٨٤٨، ٧٩٠، ٦٧٣، ٢٦٥، ٢٦٤	لمع الأدلة لأبي الحسن الأشعري.....	٣٣٧، ٣٢٤
الجامع للأستاذ أبي إسحاق.....	٧٤٩، ٥٦٩، ٥٢٤	المختصر للأستاذ أبي إسحاق.....	٨١٠، ٨٠٧، ٢٤٥
الحث على البحث (استحسان الخوض		١٠١٥، ٩٠٤
في علم الكلام).....	٢٦٠	المقالات للجاحظ.....	٩١٢
حلية الأولياء.....	٢٥٢	النقض الكبير للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧٠٥
خلق أفعال العباد للإمام البخاري.....	٦٥٤	الهداية للقاضي أبي بكر الباقلاني.....	٧١١، ٥٧١
الرسالة الناصحية لأبي سليمان الخطابي.....	٦٥٩، ٢٦٨	٩٠٥، ٧٥٨
		الوصف والقدم للإستاذ أبي إسحاق.....	٧٥٥

ثانيًا: الفهارس التحليلية الموضوعية

- ١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات.
- ٢ - فهرس القواعد والكليات: ويشمل:
 - أ - القواعد المنهجية الاستدلالية.
 - ب - القواعد الفلسفية.
 - ج - القواعد العقدية.
 - د - القواعد الشرعية (الأصولية والفقهية).
 - هـ - القواعد والمسائل اللغوية.
- ٣ - فهرس المقالات والنحل.
- ٤ - فهرس آراء المصنف الكلامية.

١ - معجم المصطلحات ورؤوس الموضوعات

المصطلح / رأس الموضوع	الصفحة
التأثير: استحالة تأخر التأثير عن الطبع المؤثر.....	٣٣٨
الأزلي: تقدير فعل أزلي مستحيل.....	٦٢٢
حقيقة الأزل.....	٣١٣
التأليف: أقل التأليف بين جوهريين.....	٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨
الجوهران المتألفان هل هما جسمان أو جسم واحد.....	٢٨٩
الإله: حقيقة الإله.....	٣٤٦
تقدس الإله عن خصائص الجوهر.....	٤٢٨
الله: معنى لفظ الجلالة.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل لفظ الجلالة جامد أو مشتق.....	٧٠٩، ٦٤٩
هل هو من الأسماء المشتقة أو لا؟.....	٢٨٨
الأمر: الأمر بالشيء نهي عن أضداده.....	٦٧٥، ٦٧٢، ٥٧٠، ٥٦٨، ٥٥٦
الأمر كلام.....	٦٠٢
الأمر والنهي معنيان متلازمان.....	٥٥٦
الأمر يتعلق بما يتعلق به العلم.....	٦٤٥
حقيقة الأمر.....	٥٧٠
ليس يعقل أمر ولا مأمور به.....	٦٤٢
من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأموراً ومنهياً.....	٦٤٢
أهل الحديث: موقف أهل الحديث ممن أول آيات وأحاديث الصفات.....	٦٥٩
أول الواجبات: اختلاف من قال بوجوب النظر في أول ما يجب شرعاً.....	٢٤٦
البدعة: هل في الإسلام بدعة حسنة (هامش).....	٦٦٠، ٢٥٩
البصر: إثبات صفة البصر.....	٤٨٢

٤٨٢	الدليل على أنه تعالى بصير على الحقيقة.....
٥٦٥	الباقى: الباقي لا يراد.....
٦٨٨	الباقى من الأعراض ينفيه الضد.....
٦٨٦	هل الباقي أولى أو الطارئ.....
٦٨٠	البقاء: الدليل على إثبات البقاء.....
٦٧٥	القول فى البقاء واختلاف الناس فيه.....
٦٨٣	هل البقاء مجرد دوام الوجود.....
٧٠٥	التابعى: قول التابعى ليس بحجة بلا خلاف.....
٦٢٤	التارك: التارك للشيء يسير عليه فعل المتروك.....
٦٢٣	الترك: حقيقة.....
٦٢٣	لترك الفعل الواحد أضداد كثيرة يستحيل الجمع بينها.....
٢٣٦	التعليميون: حصر مصادر العلم فى الرسول أو المعصوم، والرد عليهم.....
٢٨١	الثبوت: الجواب عن مذهب المعتزلة فى التفريق بين الثبوت والوجود.....
٤٢٤	الثقل والخفة: حقيقتها.....
٢٦٠، ٢٥٣	الجدال بالباطل: حقيقة.....
٢٩١	الجزء: حقيقة الذى لا يتجزأ.....
٥٩٥	الأجسام: البشر لا يقدرّون على الأجسام.....
٤٠٦	التجسيم: نفي التجسيم.....
٣١٠	الجسم: استحالة خلو الجسم عن المتضادات بعد قبوله لها.....
٦٢١	الاجتماع: الاجتماع فى الجوهرين بالتقارب والتجاور.....
٦٢١	الاجتماع فى العرضين بالحيشة.....
٤٢١	الاجتماع والافتراق: حقيقتها.....
٥٩٥	التجانس: تجانس الأجسام.....
٥٦٠	الجهل: الجهل من أضداد العلوم.....
٥٦٠، ٢٢٢	حقيقة الجهل.....
٣٠٨	الجائز: الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتض.....
٣٣٧	افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتض.....
٣٠٩	الجواهر: استحالة تعري الجواهر عن الأعراض.....
٣١٣	استحالة تعري الجواهر عن الأعراض بعد أن قبلتها.....
٣١١	استحالة خلو الجواهر عن الأكوان.....

- استحالة قيام جوهر بجوهر..... ٥٠٣
- الجواهر جنس واحد متماثلة..... ٥٠٣، ٢٩٤
- الجواهر متساوية في الجثة والتحيز وقبول الأعراض والقيام بالنفس..... ٢٩٤
- الدليل على حدوث الجواهر..... ٣١٦
- الرد على قال: إن الجواهر أعراض تجتمع فتتحيز..... ٢٩٥
- طرق تعليل عدم الجواهر..... ٦٩١
- من الصفات الجائزة للجواهر الكون في المكان..... ٢٩٥
- من الصفات الجائزة للجواهر تعيين الأحياز..... ٢٩٥
- من الصفات الجائزة للجواهر قبول آحاد الأعراض على البدل..... ٢٩٥
- من الصفات الواجبة للجواهر اختصاصها بالأحياز..... ٢٩٥
- من الصفات الواجبة للجواهر قبول الأعراض جملة..... ٢٩٥
- يستحيل على الجواهر التداخل..... ٢٩٤
- الجواهر والأعراض: الفارق بين الجواهر والأعراض..... ٢٩٠
- الجوهر: استحالة اجتماع الجوهرين في الحيز الواحد..... ٦٢٠
- الجوهر إذا أحاطت به ستة من الجواهر ثم تحرك الجسم فهل يعطى حكم الحركة؟..... ٤١٨
- الجوهر إذا استقر على جوهر، ثم ترحل المتسفل، فأيهما المتحرك؟..... ٤١٨
- الجوهر الواحد لا طرف له..... ٣٠٣، ٢٩٣
- الجوهر يتناهى في الوجود والذات..... ٣٨٧
- تحيز الجوهر وقبوله للأعراض..... ٢٩٠
- حقيقة الجوهر..... ٥٠٥، ٣٤٧، ٣١٢، ٢٩٠، ٢٨٩
- من صفات الجوهر أن له حجماً وجثة..... ٢٩٠
- هل يسمى الجوهر قائماً بالنفس..... ٢٩٠
- يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر..... ٦٩٣
- المحبة: الفرق بين المحبة والإرادة..... ٥٦٤
- حقيقة محبة الله العبد..... ٥٦٦
- الحاجة: حقيقتها..... ٣٥٣
- الإحداث: حقيقته..... ٤٤٣
- الحادث: الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً..... ٦٧٦
- حقيقة الحادث..... ٣٣٦، ٣٣١، ٣١٨
- سبيل كل حادث أن ينتفي ثم يثبت..... ٦٢٢

٦٨٣	لا يفتقر الحادث في حال حدوثه إلى البقاء.....
٣٣٤، ٣٣٢	المحدث: حقيقة الحادث.....
٢٨٧	المحدثات: أقسام المحدثات.....
٣١٦	حدث العالم: إثبات حدث العالم.....
٣٠٥	الطريق إلى إثبات حدث العالم.....
٢٧٩	المسألة بعامة.....
٥١٧	الحد: التركيب الممنوع في الحدود.....
٥١٤	الحد والحقيقة والمعنى والعلة واحد.....
٥١٣	حقيقة الحد.....
٥١٣	هل الحد صفة المحدود.....
٥١٧	هل يجوز تركيب الحد من وصفين؟.....
٣٨٧	الحد والنهاية: نفي الحد والنهاية عن القديم سبحانه.....
٦١١	الحروف: الحروف ليست كلامًا.....
٦١١	حقيقة الحروف.....
٦٥٣	لم يقل أحد من السلف بقدوم الحروف.....
٦٢٠	الحركة: الحركة في جنسها لا تضاد العجز.....
٦٢٥	الحركة والسكون إنما يتضادان بخصوص أوصافهما.....
٦٢٣	هل الحركة ترك للسكون؟.....
٦٢٠	الحركة الضرورية: الحركة الضرورية مماثلة للحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز عن الحركة الضرورية لا يجمع الحركة الكسبية.....
٦٢٠	العجز يوجد مع الحركة الضرورية.....
٤١٧	الحركة: حقيقة الحركة.....
٤٢٦	حركة الأرض: المذاهب في حركة الأرض.....
٢٣٤	الحس: الحس بشرائطه يحصل العلم.....
٢٢٨	الحواس الخمس: تعدادها.....
٦٢٤	الحسن والقبح: الحسن والقبح راجعان إلى قضية الشرع.....
٥١٩	الحقيقة: الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....
٥٠٣	الأحكام: انقسام الأحكام إلى معلل وإلى غير معلل.....
٥٠٣	الحكم: الحكم الواحد لا يثبت بعلمتين.....
٣٤٧	الحال: أقسام الحال.....

التعرض للأحوال بالإثبات والنفي.....	٤٨٥
حقيقة الحال التي لا تعلل.....	٤٨٧، ٣٤٧
التحيز: حقيقة التحيز.....	٢٨٩
الحيز: الحيز ليس شيئاً معلوماً على حiale.....	٣٥٠
المستحيل: حقيقته.....	٤٦٩
الحياة: ما لا يشترط فيه الحياة، لا يمتنع أن يشترط فيه التجدد حالاً على حال.....	٦٩٠
المصحح لكون الواحد منا عالماً قادراً مريداً - كونه حياً.....	٥٨١
الخبر: الخبر يتعلق بما يتعلق به العلم.....	٦٤٥
انقسام الخبر إلى متواتر وآحاد.....	٢٢٨
تعلق الخبر بالخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم.....	٦٧٥
الخبر: الخبر المتواتر إذا استجمع أوصافه يفيد علماً ضرورياً.....	٢٢٨
شروط الخبر المتواتر.....	٢٢٨
مراتب الأخبار.....	٢٢٨
الخبر المرسل: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....	٢٢٨
الخبر المستفيض: يفيد علماً استدلالياً.....	٢٢٨
الخبر المنقطع: لا يفيد العمل وحده ويصح للترجيح.....	٢٢٨
خبر الآحاد: يفيد علماً استدلالياً.....	٢٢٨
خبر الواحد هل يوجب العلم.....	٧١٢
خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي.....	٢٢٨
خبر الآحاد الفرد المطلق: يفيد العمل.....	٢٢٨
اختصاص: المقتضي الموجب اختصاص الأجرام بحيزها مخصص فاعل موجد.....	٣٣٨
كل قائم بمحل يختص به اختصاصاً يجب أن يضاف إليه عند العبارة عنه.....	٦٣٨
الاختصاص بالجهة: الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....	٣٨٣
حقيقة الاختصاص بالجهة.....	٣٨٣
الأخص: الأخص ليس راجعاً إلى أمر ثابت وإنما هو عبارة إضافية.....	٣٦٣
الرد على المعتزلة في تجويزهم الاجتماع في الأخص مع اختلاف الأوصاف.....	٣٦١، ٣٦٠
الخاص: حقيقته.....	٤٩٣
الخاصية: من حكم الخاصية للشيء أن تلزمه ولا تتعداه.....	٥٢٨، ٤٤٧
كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتض بضرورات العقول.....	٣٣٧
الخاطر: تلقي الواجب من الخاطرين.....	٢٧١

الخواطر: الخواطر هل يسمعها صاحبها.....	٥٩٩
المختلفان: كل شيئين لا يسد أحدهما مسد الآخر فهما مختلفان.....	٤١٩، ٣٥٤
الخالق: حقيقته.....	٢٦٤
ما يدل عليه اسم الخالق.....	٧٠١
كون الله خالقاً يرجع إلى غيره، لم يعد إلى ذاته من فعله عائد.....	٦٤٤
الخلق والمخلوق: الفرق بينهما.....	٤٣٨، ٣٤٠
خلق القرآن: تكفير القائل بخلق القرآن.....	٢٦٧
الإدراك: رب أمر تدركه العقول ولا تتصوره الأوهام.....	٣٨٦
الإدراكات: الإدراكات هل هي من العلوم أم هي زائدة عليها؟.....	٦٧٠
الأدلة: الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي.....	٢٤١
حقيقة الأدلة.....	٥١٨، ٢٤١
شرائط الأدلة.....	٥١٨
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠
الأدلة العقلية: أقسام الأدلة العقلية.....	٥١٩
الأدلة العقلية هي الطريق إلى معرفة الله وصفاته.....	٢٣٧
الدلالة: الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد.....	٥١٩
شرط صحة الدلالة الاطراد، وليس من شرط صحتها الانعكاس.....	٥٢٢
الدليل: الدليل لا يجب انعكاسه.....	٥٢٢
حقيقة الدليل.....	٥٢٢، ٢٣٧
مدلول الدليل لا يختلف شاهداً وغائباً.....	٥٣١
الدليل السمعي: حقيقة الدليل السمعي.....	٢٤١
الدليل العقلي: حقيقة الدليل العقلي.....	٢٤١
ما لا دليل عليه يجب نفيه: حجته عند المعتزلة.....	٥٢١
الدوام: الدوام خبر عن تجدد المعاني والصفات وأحكامها.....	٦٨٣
الذمية: لماذا سمي أبو هاشم وأصحابه بالذمية.....	٦٢٣
الرضا: لا فرق بين الرضا والإرادة.....	٥٦٤
المركز: القول بالمركز عند الطبائعيين.....	٤٢٥
الإرادة: إثبات صفة الإرادة.....	٤٧٥
إرادة الشيء كراهية ضده.....	٥٨٢، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٦٦
إرادة الشيء مع الدهول عنه.....	٥٧٣

إرادة فعل الغير.....	٥٧٥، ٥٧٠، ٥٦٢
الإرادة لا تتعلق إلا بالممكنات والحادثات.....	٦٥٢، ٥٨٠، ٥٧٢، ٤٦١
الإرادة تخصص بعض الممكنات بالوقوع على حسب تعلق العلم والقدرة.....	٦٧١
الإرادة لا تستلزم التمني أو التشهي.....	٤٧٨
الإرادة من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال.....	٥٧٨
الإرادة هل توجب مرادها؟.....	٥٧٤
الإرادتان للضدين يتضادان.....	٥٦٩، ٥٦٧
الدليل على أن إرادة الرب سبحانه قديمة (الأشاعرة).....	٥٨٠، ٥٧٨
الرد على النظام في إيجاب إرادة المراد.....	٥٧٦
القول في متعلق الإرادة.....	٥٧١
تقدير إرادة لا مراد لها.....	٥٧٣
حقيقة الإرادة وأحكامها.....	٥٦١
لا يصح التسوية بين العلم والإرادة.....	٥٨٠
ليس يمتنع إرادة متقدمة متعلقة بالمراد (الأشاعرة).....	٤٧٨
الإرادات الحادثة: الإرادات الحادثة يستحيل بقاؤها بالاتفاق.....	٥٧٥
الإرادة القصدية: الإرادة القصدية إن تقدمت كان عزمًا.....	٥٧٥
الإرادة القصدية تقع مع المراد.....	٥٧٥
إرادة الله: الإرادة إنما تتعلق بالكائنات.....	٥٨٢
المراد: ضابط ما يجوز أن يكون مرادًا.....	٥٧٤
من شرط كون الشيء مرادًا أن يكون معلومًا للمريد أو معتقدًا.....	٥٧٣
الزمن: حقيقة الزمن.....	٣٥٠
السبر والتقسيم: اعتباره من أصول الأدلة.....	٥٢٠
أقسام السبر والتقسيم.....	٥٢٠
من أمثلة الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
السكوت: السكوت يناقض الكلام.....	٦٣١
حقيقة السكوت.....	٦٣١
السكون: حقيقة السكون.....	٤١٨
السلف: موقف السلف من أحاديث الصفات.....	٢٦٩
السمع: إثبات صفة السمع.....	٤٨٢
معنى السمع وإطلاقاته.....	٦٦٨

٤٨٢	السميع: الدليل على أنه تعالى سميع على الحقيقة
٦٩٧	الاسم: الاسم قد يراد به المسمى حقيقة
٦٩٧	التسمية ترجع إلى الأقوال
٦٩٧	القول في الاسم والمسمى وما يتعلق بهما
٧٠١	الأسماء: الأسماء الحسنى جميعها لا يجري مجرى واحدًا
٧٠٠	الأسماء والذات: أقسام الأسماء الحسنى من حيث تعلقها بالذات
٦٤٩	الأسماء الشرعية: الأسماء الشرعية هل يجوز تقدير اشتقاق فيها
٥٧٠	السهو: السهو الغفلة هل تنافي فعل الجوارح
٦٣١	السهو والغفلة من أضداد العلم
٥٦٦	السهو يضاد الإرادة
٤٤٩	الاستواء: حقيقة الاستواء
٧٠٤	الأسماء الحسنى: أسماء الله تعالى لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول
٧٠٩	كل لفظ مخيل موهم لا يجوز إطلاقه، إلا بثبت شرعي
٣٦٨	التشبيه: تأويل النصوص الموهمة للتشبيه
٣٥٤	حقيقة التشبيه
٥١١	الشرط: الشرط لا يوجب المشروط ولكن يتضمن تصحيحه
٥١٠	الشرط هل يعلل
٥١١	الشرط هل يكون علة في تصحيح الحكم
٥١٠	حقيقة الشرط
٢٩٥	الأشعة: الأشعة لا تداخل فيها اتفاقًا
٥٦١	الشك: الشك من أضداد العلوم
٥٦١، ٢٢٢	حقيقة الشك
٥٢٠	الشاهد: حقيقته
٥٦٣	الشهوة: حقيقتها
٥٦٢	مخالفة الشهوة الإرادة
٧٠٥	الصحابي: قول الصحابي المجتهد هل يحتج به أم لا؟
٥١١	الصحة: الصحة ليست بحكم ولا حال، وإنما هي إشارة إلى أنه لا يستحيل
٥١٢	حقيقتها
٢٣٣	الصحة والفساد: لا واسطة بين الصحة والفساد
٦٦٠، ٢٦٨	المصحف: توحيد المصحف

٢٦٨، ٢٥٨	جمع المصحف في عهد أبي بكر
٦٤٠	التصديق: التصديق من أقسام الكلام
٦٢٣	الصلاة: المصلي في الدار المغصوبة، يعصي بكونه منهياً، ولا يعصي بفعله الصلاة
٣٤٨، ٣٣٣	الصانع: إثبات الصانع
٣٣٧	طريق أبي الحسن الأشعري في إثبات الصانع
٣٤٨	صانع العالم: صانع العالم قديم
٦٦٧	الأصوات: الأصوات لا تنتقل ولا ينقل بها
٥٩٥	الصوت: الرد على من جعل الصوت جسماً
٥٩٧	حقيقة الصوت
٦٢٠	الأضداد: أحكام الأضداد
٦٢١	التضاد: أجناس ما يتضاد
٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يتحقق عند تقدير اجتماع في محل
٦٢٤، ٦٢٢	التضاد إنما يرجع إلى صفات الأجناس
٣٠٨	التضاد قضية إضافية يشترك فيها الضدان
٦٢٦، ٦٢٠	التضاد يتعلق باستحالة الاجتماع
٦٢٤	التضاد يرجع إلى الصفة الخاصة
٦٨٦	التضاد يستوي فيه الضدان
٦٢٦	تضاد العلم والموت
٦٢٣	حقيقة التضاد
٦٢١	ما يقع فيه التضاد
٦٨٧	الضد: انتفاء الضد عن المحل شرط لوجود الضد الآخر
٦٢٠، ٣٠٨	الضدان: الضدان لا يجتمعان لذاتيهما لا لأمر خارج
٦٢٠، ٣١٠	حقيقة الضدين
٦٨٦	يستحيل خلو المحل عن الضدين
٤٦٧	المتضادات: المتضادات لا تتناهى بما يدخل في حيز الإمكان
٥٧١	الإضراب: الإضراب إنما يتصور في فعل الغير
٦٥٠	الإضافة: أقسام الإضافة في اللغة (الاختصاص، الصفة، الشيء إلى نفسه، الملك)
٣٢٩	الطبائع: الرد على القائلين بقدم الطبائع
٢٩٨	الاطراد: حقيقة الاطراد
٥١٤	الطرد: حقيقة الطرد

٢٩٢	الطفرة: إنكار القول بالطفرة.....
٥٦١، ٢٢٢	الظن: حقيقة الظن.....
٥٦١	الظن من أضداد العلوم.....
٣٠٦	الظهور والكمون: الظهور والكمون من صفات الأجسام.....
٦٣٠	العبارات: أضداد العبارات.....
٦١٠، ٦٠١	هل العبارات كلام؟.....
٦٠٨	العبرة: العبرة ترجمة دالة على معنى.....
٤٦٧	العجز: حقيقة العجز.....
٦٤٦	المعجزة: حقيقة المعجزة.....
٦٢٤	العدل والجور: العدل والجور راجعان إلى قضية الشرع.....
٥٢٢	العدم: العدم هل يكون دليلاً أو لا؟.....
٦٢٦	تقدير العدم شرطاً.....
٣٣٦	حقيقة العدم.....
٢٨١	المعدوم: الجواب عن المعتزلة في إثباتهم للمعدوم خصائص الصفات.....
٦٤٥	المعدوم ليس بأمور على التحقيق.....
٢٢٥	المعدوم معلوم ولس بشيء.....
٢٧٩	حقيقة المعدوم.....
٢٨٠	معنى تعلق العلم بالمعدوم.....
٦٤٤	مناقشة المعتزلة في استحالة كون المعدوم مأموراً.....
٦٤٢	يستحيل كون المعدوم مأموراً.....
٣٠٤، ٣٠٣	الأعراض: إثبات الأعراض.....
٦٢٢	اجتماع الأعراض المختلفة في المحل الواحد.....
٢٩٧	أجناس الأعراض.....
٢٩٦	أحكام الأعراض.....
٢٩٦	الأعراض أجناس مختلفة.....
٣١٢	الأعراض إذا اجتمعت يكون بعضها بحيث البعض، ويحويها الجوهر.....
٦٩٠	الأعراض التي يشترط في ثبوتها الحياة هل هي باقية أو متجددة.....
٦٩١	الأعراض إنما تفنى لاستحالة بقائها.....
٣٠٠	الأعراض تختص ببعض المحال دون بعض بتخصيص الله إياها به.....
٦٨٥، ٦٨٤، ٣٠٦، ٣٠٠	الأعراض لا تبقى.....

الدليل على أن العرض لا يقوم بنفسه.....	٣٠٧، ٣٠٦
الدليل على حدوث الأعراض.....	٣١٦
الرد على نفاة الأعراض.....	٢٩٧
القول في حدوث الأعراض.....	٣٠٦
المصحح لقبول الأعراض القيام بالنفس.....	٣٠٧
تقدير أعراض في محل واحد.....	٢٨٩
حقيقة الأعراض.....	٥٠٥، ٣٤٧، ٢٨٩، ٢٨٨
متماثل الأعراض متضادة.....	٦٢٧
العرض: العرض لا يتصور إلا وهو قائم بجوهر.....	٦٢٢
العرض لا يقوم به عرض.....	٣٠٣
العرض لو بقي لاستحال عدمه.....	٦٨٧
العرض يتناهى في الذات حكماً.....	٣٨٧
انتفاء العرض مع بقاء محله.....	٦٨٧
العرض يجوز انتفاؤه بمثله أو بضده مع بقاء الجوهر.....	٢٩٦
من صفة نفس العرض افتقاره إلى محل يختص به.....	٢٩٥
معرفة الله: الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته.....	٢٤٨، ٢٤٣
العزم: العزم هل يوجب الفعل المعزوم عليه.....	٥٧٥
حقيقة العزم.....	٥٦٤، ٤٧٨
العظمة: معنى العظمة والعلو والفوقية.....	٣٨٨
العقل: حقيقة العقل.....	٧٠٧، ٢٢٧
الانعكاس: حقيقة الانعكاس.....	٢٩٨
العكس: حقيقته.....	٥١٤
التعليل: التعليل بالقياس على المعلن.....	٥٢٣
قبول الجوهر للعرض هل هو معلل أم لا؟.....	٥١٣
العلة: العلة الواحدة لا توجب مختلفات.....	٥٠٣، ٥٠٠
العلة لا بد أن تكون وجودية.....	٤٩٧
حقيقة العلة وجملة الكلام فيها.....	٤٩٥
من حكم العلة أن تكون ذاتاً مفتقرة إلى محل.....	٥٠٣
من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....	٦٨٤، ٤٩٧
العلة العقلية: العلة العقلية شرطها أن تطرد وتنعكس.....	٤٩٩، ٢٤١

- ٥٠٣ العلة الموجبة: المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة.
- ٥٠٨ لا يمتنع تلازم العلة الموجبة وما توجبه.
- ٥٠٣ من شرط العلة الموجبة للشيء ثبوت مناسبة وعلاقة بينهما.
- ٣٣٨ المعلول: استحالة استئثار المعلول عن العلة.
- ٢٢٥ العلوم: أقسام العلوم.
- ٥٦١، ٥٦٠ أضداد العلوم (الشك، الظن، الموت)
- ٥٦٠ كل متماثلين من العلوم متضادان.
- ٢٣٤ منع حصر مدارك العلوم في الحواس.
- ٥٠١ العالم: معنى كون العالم عالمًا.
- ٢٨٨ حقيقة العالم.
- ٥٨٠ كل معلوم هل يصح أن يعلمه كل عالم؟
- ٥٤٥ العالمية: حقيقتها.
- ٥٥٦ عالمية الإله سبحانه تتعلق بكل معلوم بلا اختصاص.
- ٢٢٢ العلم: اعتقاد المقلد هل هو علم.
- ٥٥٢ العلم بالجملة يناقض العلم بالتفصيل.
- ٢٨٥ العلم كما يتعلق بالثبوت يتعلق بالنفي.
- ٥٣٧ العلم كما يتعلق بالمعلوم يتعلق بنفسه.
- ٥٣٨ العلم لا يكتسب صفة من المعلوم.
- ٥٣٨ العلم لا يكسب المعلوم صفة إلا كونه معلومًا لأجله.
- ٥٥٧ العلم من الصفات المشروطة بالحياة.
- ٢٢٢ العلم من قبيل الاعتقاد (المعتزلة)
- ٥٥١، ٥٤٦ العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها.
- ٣٠٢ العلم يقتضي معلومًا.
- ٥٨٠ العلم يتعلق بالواجب والمستحيل.
- ٢٢١ إنكار السوفسطائية العلوم.
- ٢٢١ ترتب العلم على إثبات حقائق الأشياء وخواصها.
- ٥٣٨ حق العلم أن يتعلق بكل معلوم يعرض عليه.
- ٣٠٧، ٢٢٢، ٢٢١ حقيقة العلم.
- ٢٥٠، ٢٢٥ شرف العلم بشرف المعلوم.
- ٢٢٥ العلم صفة شرف ومدح.

٢٢١	العلم يتبع المعلومات ولا يستتبعها
٥٤٩	كل عالم بعلم فهو لا محالة عالم بمعلوم العلم
٥٥٩	كل علمين تعلقا بمعلومين فهما مختلفان
٥٦٠	لو اختلف العلمان من شخصين، واتحد المعلوم فهل هما مثلان؟
٣٠٢	ليس يختلف العلم لاختلاف المعلوم
٢٢٧	مدارك العلوم (حس، ونظر، وخبر)
٤٧٣	مسالك الأشاعرة في إثبات صفة العلم
٢٢٤	مناقشة المعتزلة في تعريفهم العلم بالاعتقاد مع سكون النفس
٦٢٧	يشترط في ثبوت العلم انتفاء ضده
٦٤٥	العلم الأزلي: العلم الأزلي يتعلق بالمعلومات تقديرًا وتحقيقًا
٥٥٥	العلم الحادث: الأدلة على أن العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٤٠	العلم الحادث إنما يسمى ضروريًا بالاقتران بضرر أو حاجة
٥٦٠، ٥٥٤، ٥٤٩	العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد
٥٥٢	العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة
٢٢٦	العلم الضروري: أقسام العلوم الضرورية
٢٢٦	حقيقة العلم الضروري
٢٢٦	العلم الضروري لا يتأتى الانفكاك عنه ولا الشك فيه
٥٤٩	العلم القديم: العلم القديم حقه أن يتعلق بكل معلوم وجودًا وعدمًا
٥٥٨	العلم القديم لا يفرض فيه اختصاص، فلا يفتقر إلى مخصص
٥٤٩	لا معلوم بالإضافة إلى العلم القديم أولى من معلوم
٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠	معلومات الرب لا تنهاى
٢٢٦	العلم الكسبي: حقيقة العلم الكسبي
٢٢٦	شرط العلم الكسبي الصدور عن النظر الصحيح
٢٢٦	في المقدور إحداث علم كسبي من غير تقدم نظر خلافًا للعادة
٢٢٦	العلوم البديهية: أمثلة على العلوم البديهية
٢٢٦	حصول العلوم البديهية من غير سبب
٢٢٦	من أقسام العلم البديهي الأمور الواقعة عن تجارب العادات
٥٤٣	العلوم الحادثة: نفي تعلق العلوم الحادثة بالله تعالى (الأشاعرة)
٥٦٠	العلوم المختلفة: العلوم المختلفة لا تضاد فيها أصلًا
٥٦٠	لا يمتنع اجتماع علوم مختلفة في محل واحد

المعلومات: أقسام المعلومات.....	٢٧٩
لا يجتمع للواحد منا جميع المعلومات.....	٥٦٠
علم الكلام: اشتغال الصحابة بعلم الكلام.....	٢٥٦، ٢٥٤
الدفاع عن علم الكلام والرد على الطاعنين عليه.....	٢٦٠
النهي عن الخوض في علم الكلام.....	٢٦٧
تأويل ما ورد عن السلف في ذم علم الكلام.....	٢٥٦
عام الكلام أشرف العلوم.....	٢٥٠
علم الكلام أصل العلوم الشرعية.....	٢٥٠
مسائل علم الكلام أصولها موجودة في الكتاب والسنة.....	٢٦٥
العلو: دلالة ظواهر النصوص على العلو والفوقية.....	٤١٥
الاعتقاد: القول بالاعتقاد أو نفيه عند المتكلمين.....	٤٢٦
العام: حقيقة العام.....	٤٩٤، ٤٩٣
المعاد: المعاد معاد لمعنى.....	٣٠٣
الإعجاز: لا إعجاز إلا من حادث.....	٦٥١
العدم والإعدام: الإعدام فعل، والعدم نفي محض.....	٦٨٧
المعنى: قيام المعنى بالمعنى محال.....	٦٨٣
الغفلة: السهو والغفلة من أضداد العلم.....	٦٣١
الغفلة تضاد الإرادة.....	٥٦٦
الغني: حقيقة الغني.....	٣٥٣
الغائب: حقيقة الغائب.....	٥٢٠
التغير: حقيقة التغير.....	٤٣٥
الغيران: حقيقة الغيرين.....	٥٤١، ٣٥٥
الأفعال: أقسام الأفعال عند المعتزلة.....	٢٧٣
الأفعال لا تتضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
لا يتحقق التضاد في صفة ترجع إلى الأفعال.....	٦٢٤
أفعال العباد: وجوب قيام أفعال العباد بفاعلها.....	٦٢٤
أفعال الله: أفعال الإله سبحانه لا تتضمن تجدد صفات له.....	٦٢٤
الفاعل: الفاعل لا بد له من فعل.....	٣٠٨
كل فاعل عالم بفعله يجب أن يكون قاصداً إلى فعله.....	٥٧١
الفعل: الفعل يدل على القدرة، وعلى العلم والإرادة.....	٦٥٥

٦٢٩، ٦٢١	الفعل لا ضد له.....
٥٠٥، ٣٤١	حقيقة الفعل.....
٥٧٠	دلالة الفعل على الإرادة والقصد.....
٣١٤	الفعل ما ابتدئ إيجاده.....
٦٩١	الفناء: حقيقة الفناء.....
٦٩١	فناء الجواهر والأعراض عدمها.....
٦٣١	الفناء يضاد الجواهر.....
٦٤٢	الإفهام: حقيقة الإفهام.....
٣٨٩	الفوقية: تأويل النصوص الموهمة للفوقية (الأشاعرة).....
٦٢٨	فاعل: استحالة تقدير فاعلين لفعل واحد.....
٦٤٥	الاقتدار: الاقتدار عند كثرة القدرة.....
٦٧١	القدرة: صلاحية القدرة لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثله أو ضده.....
٦٨٧	القدرة إنما تؤثر في إثبات فعل.....
٦٩٢	القدرة إنما تؤثر في تجدد أمر.....
٥٧٢	القدرة إنما تتعلق بالمقدور من حيث أن يكون ويجوز أن لا يكون.....
٦٩٢	القدرة لا تعلق لها بالباقي.....
٦٩٢	حق القدرة أن تفيد أثرًا.....
٦٢٤	لا يصح الفعل بقدرة معدومة حال إيقاع الفعل.....
٤٧٣	مسالك الأشاعرة في إثبات صفة القدرة.....
٥٧٢	القدرة الحادثة: القدرة الحادثة قد تؤثر في إثبات حال لها حكم التجدد.....
٦٢٤	القدرة الحادثة لا تبقى زمانين.....
٥٧٢	وجوب مقارنة القدرة الحادثة بالمقدور.....
٦٤٥	المقدور: لا مقدور ولا مأمور إلا الوجود.....
٦٣٩	مقدورات الله: ليس كل ما كان مقدورًا لله يجب وقوعه.....
٤٦٨، ٤٦٧	مقدورات الرب لا تنهاى.....
٣٤٨، ٣٠٣	القديم: القديم قديم لنفسه أو لمعنى؟.....
٦٧١	القديم لا يقبل الاختصاص.....
٦٥١	القديم هل يتحدى به.....
٦٢٢	القديم يضاد الحادث.....
٣٤٩، ٣٣١، ٣٠٧	حقيقة القديم.....

٤٦٧	نفي قديم عاجز.....
٦٩٢	وجود القديم استحال أن يكون من أثر القدرة.....
٦٢٢	يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه.....
٣١٩	قدم العالم: شبه القائلين بقدم العالم.....
٣٢٧	قدم العناصر: الرد على القائلين بقدم العناصر والطبائع.....
٦٦٤	القراءة: رد مذهب العلاف والجبائي في القراءة والمقروء.....
٦٦١	القراءة والمقروء والقارئ.....
٦٦٢	هل القراءة غير المقروء؟.....
٦٥٦	القرآن: استدلال المعتزلة بالقرآن لإثبات أنه مخلوق.....
٦٥٥	الأدلة على أن القرآن غير مخلوق.....
٦٦٦	القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة.....
٦٤٩	القرآن هل يجوز تقدير اشتقاق فيه.....
٦٦٠	جمع القرآن هل هو من البدع الحسنة.....
٦٦٧	المراد بإنزال القرآن.....
٦٤٨	معاني القرآن وإطلاقاته.....
٦٦١	المقروء: المقروء لا يحل القارئ ولا يقوم به.....
٢٩٢	القسمة: حقيقة القسمة.....
٣٣٩	المقتضي: حقيقة المقتضي.....
٣٣٧	افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى.....
٣٣٧	كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول.....
٣٥٣	القيام بالنفس: الدليل على وجوب قيام القديم بنفسه واستحالة حلوله في غيره.....
٤٤٦	الأقنوم: حقيقته.....
٥٧٩	القول: ليس في الأقوال بداء.....
٣٥٢، ٢٩٠	القائم بالنفس: حقيقته.....
٧٠٧	اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القائم بالنفس على الله.....
٣٥٢	الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه.....
٥١٩، ٣٢١	قياس الغائب على الشاهد: الجوامع بين الشاهد والغائب.....
٧٠٧	القديم: اعتراض المؤلف على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.....
٦٦١	أصوات القراء: أصوات القراء والفاظهم ليست كلام الله القائم بذاته.....
٦٦٧، ٦٣٨	الكتابة: حقيقة الكتابة.....

الكراهية: الكراهية تضاد الإرادة.....	٥٦٦
كراهية الضدين هل هما متضادتان؟.....	٥٦٨
كراهيان لضدين هل يتضادان أم لا؟.....	٥٦٧
الكراهية من قبيل الأفعال فتقديرها في الأزل محال.....	٥٧٨
الكسب: حقيقة الكسب.....	٥٠٦
تكفير: تكفير من قال بخلق القرآن.....	٢٦٨، ٢٦٧
التكليف: وجه تعلق التكليف بأفعال العباد مع كون الله موجدتها.....	٤٦٩
الكلام: إثبات العلم بكون الرب سبحانه متكلماً بكلام يختص به.....	٥٩٣
أضداد الكلام.....	٦٢٩، ٦٢٠
الأدلة على أن المتكلم من قام به الكلام.....	٦١٥
الجواب عن حد الكلام عند المعتزلة.....	٦١٠
شبه منكري صفة الكلام.....	٦٤٢
مناقشة النجار في الفصل بين كلام الله وكلام المخلوقين في وجوب التعلق.....	٦٣٢
القول في إثبات الكلام لله.....	٦٣٣
الكلام أعم من لفظ اللسان.....	٦٠٣، ٥٩٩
الكلام شرطه المواضعة.....	٦٠١
الكلام معنى له ضد.....	٦١٧
الكلام من صفات الحي.....	٦١٥، ٦١٤
الكلام هل يفتقر إلى بنية مخصوصة؟.....	٦١٩
حقيقة الكلام وحده.....	٦٠٠، ٥٩٣
خطة مسائل باب الكلام.....	٥٩٣
صعود الكلام.....	٦٦٧
مذهب المعتزلة في الكلام يمنعهم من الاستدلال بالمعجزة.....	٦٤٠
من حكم الكلام اختصاصه بالمتكلم.....	٦١٥
مناقشة أهل الظاهر فيما ذهبوا إليه في حقيقة الكلام.....	٦٥٨
هل الإفادة شرط في الكلام.....	٦١١
هل يجوز أن يتكلم بضرب ويسكت عن بعض.....	٦٣١
الكلام الأزلي: إثبات الكلام الأزلي (الأشاعرة).....	٦٣٧
الكلام الأزلي هل يكون خبراً؟.....	٦٤٢
كلام العباد: حقيقة كلام العباد.....	٦٣٠

- ٦٦٧ كلام الله: كلام الله تعالى منزل على الأنبياء عليهم السلام
- ٦٣٦ كلام الله خبر عن كل ما يصح الإخبار عنه صدقاً وتحقيقاً
- ٦٧٤ كلام الله سبحانه وتعالى صدق
- ٦٧١ كلام الله سبحانه وتعالى واحد متعلق بجميع متعلقاته (الأشاعرة)
- ٦٧١ كلام الله قرينة العلم القديم؛ فيتعلق به حسب تعلق العلم الأزلي
- ٦٦٨ كلام الله مسموع في إطلاق المسلمين
- ٦٦٦ كلام الله ليس حالاً في المصحف، ولا بقلب الحافظ
- ٦٤٧ كلام الله هذه الحروف المجموعة المؤلفة
- ٦٦٨ معنى كون كلام الله مسموعاً
- ٦٦٩ هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟
- ٦٧٣ هل يلزم القائلين بوحدة الكلام أن تكون الكتب السماوية شيئاً واحداً
- ٦٠٢ الكلام النفساني: الدليل على إثبات الكلام النفساني (الأشاعرة)
- ٦٤٣ الكلام القائم بالنفس إيجاب وخبر ونهي لنفسه
- ٦١٠ الكلام القائم بالنفس كلام على الحقيقة
- ٦١٤ لا كلام إلا القائم بالنفس
- ٦١٣ المتكلم: المتكلم من قام به الكلام
- ٢٩٨ الأكوان: إثبات الأكوان
- ٤١٧، ٢٩٦ حقيقة الأكوان
- ٤١٩ كونان: كل كونين أوجبا الاختصاص بمكان واحد فهما متماثلان
- ٤٦٤ الإلجاء: الإلجاء لا يسلب قدرة الملجأ
- ٤٦٤ الله تعالى قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلجاء (المعتزلة)
- ٥٧١ الملجأ: الملجأ إلى الأفعال المكره عليها عالم بفعله يجب قاصد إليه
- ٣٥٥ التماثل: أقسام ما لا يصح فيه التماثل
- ٣٦١ التماثل حكم واحد في التماثلات
- ٣٥٨، ٥٣٢ التماثل مما لا يعلل
- ٥١٣ المجتمعان في الأخص متماثلان
- ٣٦٣، ٣٥٦، ٢٩٤ المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس
- ٣٦٣ هل يجوز أن يتماثل الشيئان من وجه ويختلفا من وجه؟
- ٣٥٤ المثال: نفي المثال عن الله تعالى
- ٥٣٢، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤ المثالن: حقيقة المثالن

كل مثلين يسد أحدهما مسد الآخر.....	٦٩٠
شرط المثلين استواءهما في صفتي النفس.....	٦٩١، ٣٦٣
تمائل العلمين: حقيقة تماثل العلمين.....	٥٥٩
المادة: شبه القائلين بالمادة.....	٣٢٦
المهاسة: المهاسة هل لها أضداد أم لا؟.....	٤٢١
لا فرق بين المهاسة وبين التأليف والمجاورة والاجتماع.....	٤٢٢
الإمكان: الإمكان والأزل لا يجتمعان.....	٦٤٥
الممكن: حقيقة الممكن.....	٤٦٩
التمانع: اعتماد دليل التمانع في القرآن الكريم.....	٤٦٤، ٤٥٨
دليل التمانع لا يستمر على أصول المعتزلة.....	٤٦٤
التمانع لا يرجع إلى ذاتي القديمين، بل إلى الأفعال المتضادة.....	٤٦٣
الممنوع من الشيء من يريده، لا من كان مضرًا عنه.....	٤٦٢
من لم تنفذ إرادته مع قصده إلى التنفيذ دل ذلك على ضعفه.....	٤٦٤
المانع: المانع الواحد لا يمتنع تعلقه بأمور.....	٥٦٠
التمني: التمني يخالف الإرادة.....	٥٦٣
حقيقة التمني.....	٥٦٣
الموت: الموت يضاد الحياة وكل صفة لا تثبت دون الحياة.....	٦٢٦
الموت لا يتوقف ثبوته على إثبات تقدير حياة متقدمة عليه.....	٥٦١
الموت من أضداد العلوم.....	٥٦١
حقيقة الموت.....	٥٦١
الماهية: الماهية عند ضرار بن عمرو.....	٦٨٠
هل تعلم ماهية الباري.....	٣٤٥
النصارى: الرد على النصارى في الإلهيات.....	٤٤٥
الرد على القول بالواحدية بالجواهر والثلاثية بالأقنوم.....	٤٤٦
النطق: الأخرس ناطق ممنوع من التصويت.....	٦٣٠
النظر: إثبات النظر والكشف عن حقيقته.....	٢٢٩
أضداد النظر (الشك، الجهل، التقليد، العلم).....	٦٢٧، ٢٣٩، ٢٣٨
أقسام النظر.....	٢٣٧
الدليل على أن النظر من مدارك العلوم.....	٢٣٢
الرد على أبي هاشم في وجوب مقارنة النظر الشك.....	٢٣٩، ٢٣٨

٢٤٠	العلم الحاصل عقيب النظر هل هو مقدور للناظر أو يقع ضرورة.....
٢٧١	العلم بوجوب النظر إنما يكون بعد الفراغ منه.....
٢٤٠، ٢٣٤	النظر الصحيح بشرائطه يحصل العلم.....
٢٤٢	النظر الموصل إلى المعارف واجب ومدرك وجوبه السمع.....
٢٣٩، ٢٢١	النظر قد يصدر عن علم بديهي أو محسوس أو نظري.....
٤١٤، ٢٥١، ٢٣٦، ٢١٩	النظر هو الطريق إلى معرفة الله وصفاته.....
٢٤٣	النظر يجب وجوب كفاية.....
٦٠٦	زيادة النظر على الإرادة.....
٢٣٩، ٢٣٧	شرائط النظر.....
٢٣٧، ٢٣٦	عوارض النظر الصحيح.....
٢١٩	النصوص في إثبات النظر طريقاً إلى العلم بالوحدانية.....
٥٥٤	يمتنع جمع نظرين ؛ لتضادهما.....
٣٠٢	النظر السمعي: النظر السمعي يترقب عرضه على الأصول وسلامته عن النقوض.....
٢٣٧	النظر الصحيح: حقيقة النظر الصحيح.....
٢٣٧	النظر الفاسد: حقيقة النظر الفاسد.....
٣١١	التنافي: حقيقة التنافي.....
٦٤٥	النفى: النفي المحض ليس أثراً للقدرة.....
٢٣٢	تناقض: التناقض في إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان.....
٢٣٢	ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض.....
٥٧٠	النهى: حقيقة النهي.....
٢٤٧	النية: حقيقة النية.....
٣٢٤	الهيولي: الرد على أصحاب الهيولي.....
٣٢٥	حقيقة الهيولي.....
٤٥٢	المتواتر: عدد أهل التواتر.....
٤٥٢	هل القدح في المحسوس يبطل خبر التواتر.....
٦٠٨	الإيجاب: الإيجاب معنى في النفس يتميز بخاصة وصفة عن الاستحباب.....
٤١٤	الواجب: الواجب يستحيل تقدير انتفائه ببدل.....
٢٧٠	الواجبات عندنا سمعية.....
٢٧٠	أول الواجبات.....
٤٨٥	جواز تعليل الواجب من الأحكام.....

٣٣٥ حقيقة الواجب
٢٨٣ الإيجاد: حقيقة الإيجاد
٥٠٨ الموجد: الموجد من ضرورته تقدمه على ما يوجد
٢٨٧ الإيجاد: أقسام الموجودات
٤٤٣، ٢٧٩ حقيقة الإيجاد
٦٩٣ معنى قولنا « المحدث موجود لنفسه »
٢٨٧ الموجود: أقسام الموجودات
٣٧٧ الجهة: الدليل على تقدس الباري عن الأماكن والجهات
٣٧٩ الدليل على نفي الجهة عن الباري
٣٨٥ الرد على مثبتى الجهة
٧١٠ الوجه: الوجه صفة ثابتة للرب تعالى
٤٤٨ الاتحاد: حقيقة الاتحاد
٤٥٨ التوحيد: الدليل على وحدانية الله تعالى ونفي الشريك عنه
٤٥٨، ٤٥٦ الوحدانية: حقيقتها وإثباتها
٢١٩ النظر هو الطريق إلى العلم بالوحدانية
٣٤٥ الصفات: أحكام الصفات
٥٢٥ اقتضاء الوصف للصفة كإقتضاء الصفة للوصف
٧٠٠، ٣٤٧ أقسام الصفات
٦٧١ الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعم تعلقها جميع متعلقاتها
٧٠٣ الصفة هل توصف؟
٣٤٧ القول فيما يجب لله تعالى من الصفات
٤٧٢ جملة الكلام على باب الصفات وما يضبطه
٧٠٠، ٦٩٧ حقيقة الصفات الإلهية
٥٢٤ زيادة الصفات على الذات
٧٠٩ كل ما صح معناه من الألفاظ، موقوف على إذن الشارع
٣٤٨ الصفات المعنوية: حقيقة الصفات المعنوية
٧٠٢ الموصوف: حقيقة الموصوف
٦٨٠ الوصف: أخص الوصف عند القاضي الباقلاني
٧٠٢، ٧٠٠، ٦٩٧ حقيقة الوصف
٣٦٣ صفات الأنفس: الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس

هل التعرض لصفات النفس قول بالأحوال؟.....	٥١٦
حقيقة صفة النفس.....	٣٥٦، ٣٤٧، ٢٨٠
التوقف: التوقف في القرآن.....	٢٦٧
التوقيف: الأسماء الحسنى مردها التوقيف.....	٧٠٤
التوقيف في الأسماء الحسنى يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.....	٧٠٩، ٧٠٥
اليد: اليدان صفة ثابتة للرب تعالى (متقدمو الأشاعرة).....	٧١٠
اليقين: اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة.....	٢٥٢
في تكثير الأدلة زيادة لليقين.....	٢٤٠

٢ - فهارس القواعد والكليات

أولاً: القواعد المنهجية الاستدلالية

الصفحة	القاعدة
	قواعد النظر العقلي:
١٠٧ - ٩١	المسألة بعامة
٢٥٠	شرف العلم بشرف المعلوم
٢٧١	لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر
٢٥٠	لا يعلم الشرع إلا بالعقل
٦٨٣	ليس للتقليد في أصول التوحيد وجه
٢٣٨	المعتقد لا يتأتى منه النظر والتفكر في معتقده
٣٠٢	المعقول لا ينتقض
٤٧٤	النظر الصحيح يفضي إلى العلم ضرورة
٣٠٢	النظر العقلي لا يرد عليه النقض
٢٥٢	اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة
	قواعد المصطلحات والمفاهيم (الحدود):
١١٥ - ١٠٨	المسألة بعامة
٥١٨، ٥١٧	الحد المركب صحيح
٥١٤، ٥١٣	الحد يرجع إلى صفة المحدود، لا قول الحاد
٦١١	الحدود يتوقى فيها التكرار
٦١٢، ٦١٠، ٥١٧، ٥١٥، ٥١٤، ٤١١	شرط الحد الجمع والمنع والاطراد والانعكاس
٥١٧	العبرة في الحدود بالمعاني لا بالعبارات والمباني
٥١٤	لكل حقيقة حد نفيًا كان أو إثباتًا
٥١٤	مقصد الحد ذكر خاصية الشيء التي بها يتميز عن غيره

٥١٧	مقصود الحدّ إيجاب العلم بحكم المحدود
٥١٨، ٥١٤	مقصود الحدود الكشف والبيان
٥١٦	مَنْ لا يعرف الحدّ، لا يعرف المحدود
٥١٣	يراعى في الحدّ خاص وصف المحدود
	قواعد الدليل والهدلول والعلاقة بينهما:

١٣١ - ١١٥	المسألة بعامة
٥١٩	الدلالة شرطها الاطراد
٤٧٤	الأدلة تنقسم إلى الضروري والنظري
٤٧٨، ٢٩٨	التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي
٥٢٣	الدليل لا ينعكس
٦٨٣	الدليل هو المتَّبِع دون أصحاب المذاهب
٦٢٩	زيادة اليقين تحصل بكثرة الأدلة الموصلة إليه
٦٨٧، ٥٢٢، ٥١٩، ٥٠٩، ٣٠١، ٢٤١	شرط صحة الدليل الاطراد، لا الانعكاس
٤٧٨	لا يفسر الحكم الثابت بالنفي
٥٥٤	لا يمتنع أن يتعلق دليل واحد بمدلولين
٥٢٣	ليس من شرط تقدير دليل تقدير دليل آخر متعلق بنقيضه
٥٢٣، ٥١٩، ٣٠١، ٢٤١	من شرط الدليل الاطراد، وليس من شرطه الانعكاس
٢٩٨	النفي لا يكون علة في حكم ثابت
٤٧٤	يجب من العلم بالدليل العلم بمدلوله
٥٢٣	يجوز أن يدل على المدلول الواحد أدلة مختلفة
٢٥٢	اليقين لا يحصل إلا بالنظر في الأدلة

قواعد الاستدلال بالأدلة النقلية:

٢٠٦ - ١٩٠	المسألة بعامة
٢٤١	الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي
٧٠٤	الأسماء الحسنى لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول
٦٢٤، ٤٤٦	الأسماء الحسنى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف
٧٠٥	الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه
٢٤١	حقيقة الدليل السمعي
٢٦٦	حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع
٦٣٦	خبره تعالى يتعلق بكل مُخْبَر عنه على ما هو عليه

- طريق إثبات اليدين والوجه السمع المحض ٧١٢
- كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليياً للمنع ٧٠٥
- اللَّه سبحانه أزي لا يدرك العقل حقيقته وكنه عظمتة ولا يُصَوَّرُهُ الوَهْم ٤٣٣
- ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعناه، وإلا توقفنا فيه ٧٠٩
- مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف ٧٠٥، ٧٠٤
- المسلمون لم يبتغوا فيما أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع ٧٠٦
- النبي ﷺ تكلم في كل ما يُحتاج إليه في أمور الدين ٢٦١
- قواعد تفسير النصوص:**
- « أَفْعَلُ » إذا اسْتَعْمَلَ مع « مِنْ » أنبأ عن المبالغة لا محالة ٤١١
- إذا اقترنت القرائن بالألفاظ، اضطر المخاطب إلى درك مقصود الالفاظ ٦٠٨
- إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فليدل مثلها على مثل ذلك المعنى ٦٠٤
- إذا قامت صفةً بمحلٍّ اشتقَّ للمحل اسمٌ من تلك الصفة ٦٣٨
- الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها ٦٤٩
- الاسم المشتقُّ يُثَبِّتُ للموصوف به الصفة التي اشتقَّ منها ٥٣٠
- إنما يبحث المتكلمون في الحقائق لا المجازيات ٤٤٥
- حق المحقق أن يَتَّبَعَ المعاني، ولا يَشْتَغِلَ بمراد الألفاظ ٥٧٢
- عدم المخصَّص دليلٌ على وجوب تعميم اللفظ العام ٥٢٢
- قد يحمل مطلق الاسم على غير ما يحمل عليه مُقَيَّدُهُ ٣٣٢
- كل قائم بمحل يختص به اختصاصاً يجب أن يشتق له وصف منه ٦٣٨
- لا نفاسة في الجثث والمباني، وإنما النفاسة في المعاني ٤٤٦
- لا يجوز العدول عن الظاهر من غير دليل ٦٥٥
- لا يخرج الاسم عن حقيقته عند التقييد ٣٣٢
- المطلق محمول على المقيد ٦٥٤
- المطلق والمقيد لا يختلفان في المعنى في موضوع اللغة ٣٣٢
- المقصد من العبارات معناها ٣٥٧
- المقصود من الخطاب إفهامُ المخاطبِ المعاني ٣٦٩
- نتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا نحاكمهم في التعيين ٤١١
- نفي النفي إثبات ٥١١، ٣٥٨، ٣٥٧
- هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا ٣٧١
- يجب حمل اللفظ على الحقيقة إلا لقرينة ٣٣١

المسائل المخرّجة على الاستدلال باللغة.....٣٨٤، ٣٨٢، ٣٧٠، ٣٥٠، ٣٤٩
٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٣، ٤١٩، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٦٣، ٤٧٠، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٦٧، ٦٦٨، ٧١٨، ٧٢٢

قواعد الاستدلال بالقرآن الكريم:

إذا تعارضت الآيات فليس بعضها بالاحتجاج به أولى من بعض.....٣٩٦
استمداد دليل التمانع من القرآن الكريم.....٤٦٤، ٤٥٨
الكلام في التوحيد مأخوذ من الكتاب.....٢٦٢
القرآن إنما أنزل لتدبر آياته.....٢٤٨
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالكتاب.....٢٨٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٤٩
٢٨٢، ٣٠٥، ٣٤٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٨٢، ٥٥٠، ٥٦٢، ٦٢٨، ٦٧٤، ٦٧٥
٦٨١، ٦٨٨، ٧١٧، ٧١٨، ٧٣٢

قواعد الاستدلال بالسنة النبوية:

تجوز المواضعة على الكذب في المتواتر محال.....٦٥٩
تحري خبر الصدق قرينة العلم.....٦٣٥
الخبر المرسل لا يحتج به عند أهل الأثر (من كلام ابن خزيمة).....٣٧٦
طريقة الأحاد لا توجب العلم.....٧١٢
طريقة الأحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم.....٧١٢
لا احتجاج بخبر الأحاد في العقائد (حديث الجارية).....٤٠٤
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالسنة.....٤٧٥، ٤٤٦، ٤٠٤، ٣٨٥، ٢٨١، ٢٧٨، ٢٧١

قواعد الاستدلال بالإجماع:

الإجماع إنما دلّ السمع على حجّيته.....٤٨٣، ٤٤٦
الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه.....٧٠٦
إنما الحجة في إجماع علماء الأئمة، لا العوام.....٦١٨
لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع على قولين.....٦٥٣
لا يجوز ادعاء الإجماع في مسألة لا يقعها في مسألة أخرى.....٧٠٦
ما نُقلَ بالآحاد، لا تصح دعوى الإجماع فيه.....٦٥١
المسائل المخرّجة على الاستدلال بالإجماع.....٤٥٤، ٣٩١، ٣٢٩، ٣٠٩، ٣٠٠، ٢٩٠، ٢٥١، ٢٢٥
٤٥٩، ٤٦٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٤، ٥٩٠، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٤
٦٥٥، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٠، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٤، ٧٠٣، ٧١٢، ٧١٥
٧١٧، ٧١٨، ٧٢٣، ٧٢٦

قواعد الاستدلال بقول الصحابي:

قول الصحابي المجتهد هل يحتج به أو لا؟.....٧٠٥

المسائل المخرّجة على الاستدلال بقول الصحابي ٢٧٤، ٣٩٠، ٦٢٨، ٦٧٦

قواعد الاستدلال بالأدلة العقلية:

قواعد عامة في الدليل العقلي:

الأدلة العقلية يلزم اطرادها ٤٧٧

الأدلة تنقسم إلى سمعي وعقلي ٢٤١

إنما خوطبنا على قدر أفهامنا واعتقادنا ٣٩٠

حكم مسائل العقلية الرد إلى البداهة والمحسوسات والضروريات ٢٦٦

العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس ٢٢٧

لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب ٣٠٣

لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية ٦٥٩

النظر العقلي لا يرد عليه النقض ٣٠٢

المبادئ العقلية العامة:

- قواعد مبدأ التلازم:

المشروط لا يتصور ثبوته دون شرطه ٥١٩، ٣١٥، ٢٨٤

التقدير كالتحقيق (الفروض العقلية) ٥٤٥، ٣٤٩، ٣٢٠

الحكم إذا صار مستفاداً من معنيين فلا ينتفي بانتفاء أحدهما ٥٠٣

الفاعل لا بد له من فعل ٣٠٨

قضية التماثل تعم جملة صفات النفس ٣٦٠

كل متعلقين تلازماً، فالأصح أنه يتعلق بهما متعلق واحد ٥٦٨

لا افتراق إلا عن اجتماع ٣٤٠، ٣٢٤

لا يمتنع التركيب في الشرط ٥١٠

ما صاحب الحادث ولم يسبقه فهو حادث قطعاً ٣٠٥، ٣٤١

من المستحيل أن يخالف الشيء شيئاً لا يخالفه ٦٨١

المشروط لا يتصور ثبوته دون الشرط ٥١٩، ٤٧٥، ٣١٥، ٢٨٤

المصحح من حكمه أن يتقدم على ما يصححه ٣١٤

من حكم الخاصة للشيء أن تلزمه ٤٤٧

من صحت له جهة واحدة وجبت له سائر الجهات ٣٨٣

وجوب استواء التماثلات في الصفات النفسية ٥١٦، ٤٦٨

- قواعد مبدأ عدم التناقض (رفع الثالث):

إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض ٢٣٢

٣١٨	إثبات الحوادث مع نفي الأولية تناقض
٦٨٧، ٦٢٣، ٤٧٠، ٤٦٥	استحالة اجتماع الضدين
٢٧٢	تصير الفرع أصلاً تناقض
٦٢٤، ٦٢١	التضاد إنما يقع بين جنسين مخصوصين، أو مثلين متجانسين
٦٨٦، ٣٠٨	التضاد قضية إضافية يتساوى فيها الضدان
٥٥٠	الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين النقيضين
٦٢٢، ٥٦٧، ٥٥٩، ٤٩٨، ٣٨١، ٣٢٢، ٣٠٨، ٢٨٩، ٢٦٣	شرط التضاد اتحاد الجهة
٦٨٢، ٦٠٢، ٤٩١، ٣٠٤، ٣٠٢	الشيء لا يخالف نفسه ولا يغيرها
٥٦٨	كراهية الضدين غير متضادتين
٤٨٢، ٤٦٥	كل قابل لنقيضين على البديل يستحيل خلوه عنهما
٥٦٧	لا استحالة في خلو المحل عن الضدين
٣٥٧	لا واسطة بين النفي والإثبات
٥٤٢، ٥٠٣، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥	لا واسطة بين الوجود والعدم
٦٣١	لا يتصور ساكت متكلم
٤٦٨	لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه
٥١٤	ما من محقق إلا وله حقيقة وضد
٦٢١	ما يكون ضدًا لشيء يكون ضدًا لنوعه
٤٦٧	المتضادات لا تتناهى بما يدخل في حيز الإمكان
٥٦٥	المختلفان يجوز ثبوت أحدهما مع ضد الثاني
٥٧١، ٥٦٧	يستحيل إرادة الضدين
	- قواعد مبدأ الهوية (ثبات الحقائق) :
٦٤٣	الحقائق لا تختلف
٣٢٤	التداخل في الأجرام مستحيل
٢٩٥	انقلاب الأجناس من جملة المحال
	- بدهيات عقلية أخرى :
٣٤٩	استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول
٢٣٨	الحاصل لا يجتهد في تحصيله
٢٣٨	الموجود لا يطلب
	قياس الغالب على الشاهد :
١٥٢ - ١٣٥	المسألة بعامة

- إذا ثبت الحكم مشروطًا شاهدًا، وجب القضاء بالشرط غائبًا..... ٥١٩
- إذا علمنا حكمًا، علمنا أن موجهه يشاركه في قضيته..... ٥٢١
- إذا قام دليل على علة حكم ما، وجب تعليل الحكم المساوي له بها..... ٥٢٣
- إذا قُدِّرَ حكمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلهما بعلة واحدة..... ٥٠١
- الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهدًا وغائبًا..... ٥١٦
- أصول القياس مستمدة من السنة النبوية..... ٢٦٤
- افتراق الحكمين في الوجوب والجواز لا يمنع من طرد العلة..... ٣٨٠
- افتقار قياس الغائب على الشاهد إلى جامع بين الأصل والفرع..... ٤٣٧، ٣٢٦، ٣٢١، ٢٨٥
- ٦٨٨، ٦٢٧، ٥٨٢، ٥١٩، ٤٩٢، ٤٨٠
- أنواع الجوامع بين الشاهد والغائب..... ٥١٩
- حقيقة الوجود تثبت على وجه واحد شاهدًا أو غائبًا..... ٣٦٤
- الحقيقة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الحكم إذا ثبت معللاً شاهدًا لزم تعليله غائبًا..... ٥١٩، ٣٥٩، ٣٨٠، ٣٠١
- الدلالة من طرق الجمع بين الغائب والشاهد..... ٥١٩
- الذي نمعه إطلاق التشبيه بين القديم والحادث..... ٣٦٤
- رد الشيء إلى شكله ونظيره..... ٢٦٤
- سبيل إثبات الحكم غائبًا رده إلى الشاهد..... ٣٣٦
- ضعف الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد..... ٥٢٠، ٥١٩، ٣٨٥، ٣٣٦
- طرُد اشتراط الحياة في العالم شاهدًا وغائبًا..... ٥١٠
- العقل يفصل بين المحسوس المُشكَّل، وبين المعقول غير المتوَهَّم..... ٤٨٨
- كل حكم لو ربط بعلة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته..... ٦٨٤
- كل حكمين معلَّلين ثبت أحدهما دون الثاني فليس معلَّلين بعلة واحدة..... ٥٠١
- كل ما اقتضى شيئًا اقتضى مثله ما اقتضاه..... ٣٠٠
- كل ما دلَّ على أمر شاهدًا دلَّ عليه غائبًا..... ٥١٩
- كل ما شارك الجسم في خاص وصفة شاركه في حكمه..... ٤١٤
- كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبها فيه..... ٢٦٤
- ليس في المعقول قياس أصلاً..... ٥٢٠
- ما ثبت شاهدًا بشرط الاطراد، وجب القضاء به على الغائب..... ٥٢٠
- ما قدر نفيه غائبًا ولم يناف علمًا شاهدًا لا يحكم فيه بالشاهد على الغائب..... ٥٢٠
- مدلول الدليل لا يختلف شاهدًا وغائبًا..... ٥٣١، ٥٣٠

المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس.....	٣٦٣، ٣٥٥، ٢٩٤
نفي التعليل عن الحكم غائبًا يتضمن نفيه عن الحكم شاهدًا.....	٥١٩
نفي الشرط غائبًا يفضي إلى نفيه شاهدًا.....	٥١٩
المسائل المخرّجة على مطلق القياس.....	٢٨٢، ٣٠٣، ٤٥٦، ٤٦١، ٦٣٤، ٦٣٧، ٦٥٤، ٦٩٢، ٧٠١
المسائل المخرّجة على قياس الغائب على الشاهد.....	٣١١، ٣١٩، ٣٢٨، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٣
	٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٩٩، ٦٩٤

قياس الأولي:

المسألة بعامة.....	١٥٢ - ١٥٤
لله المثل الأعلى ونعوت الجلال وصفات الكمال مع تعاليه عن الأعضاء والجوارح.....	٣٧١
المسائل المخرّجة على قياس الأولى.....	٨٥١، ٥٥١، ٤٨٤

السبر والتقسيم:

المسألة بعامة.....	١٥٤ - ١٦٦
الاحتجاج بالسبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات.....	٥٢١
إذا انحصرت الأقسام وبطل جميعها إلا واحدًا، ثبت هذا الواحد قطعًا.....	٥٢٠
التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة.....	٥٢٠، ٣٣٣
السبر والتقسيم الذي لا يستند إلى نفي وإثبات لا يعلم الانحصار فيه على القطع.....	٥٢٠
السبر والتقسيم المنحصر يفيد علمًا، وإن لم يدر بين النفي والإثبات.....	٥٢١
المسائل المخرّجة على السبر والتقسيم.....	٥٤٠، ٥٢١، ٤٩٢، ٤٩١

بطلان الدليل مؤذن ببطلان الهدلول:

المسألة بعامة.....	١٦٦، ١٦٧
ضعف هذا الدليل.....	٤٣٧، ٤٦٦، ٥٢١، ٥٢٣
العدم لا يصح أن يكون دليلًا.....	٥٢٢

انتفاء الهدلول بانتفاء دليليه (ما لا دليل عليه يجب نفيه):

المسألة بعامة.....	١٦٨ - ١٧٠
التعليل بالعلة الوجودية الثابتة أولى من التعليل بالنفي.....	٢٩٨، ٤٧٨
الجواب عن استدلال المعتزلة بقاعدة ما لا دليل عليه يجب نفيه.....	٥٢١
صفة النفي لا تقتضي موجبًا ثابتًا.....	٦٧٩
عدم العلم ليس علمًا بالعدم.....	٤٣٧، ٦١٠
عدم الفعل لا يدل على عجز الفاعل.....	٢٤١
عدم الفعل لا يدل على عدم الفاعل.....	٢٤١، ٣٠١

٢٨٥	العلم كما يتعلق بالثبوت يتعلق بالنفي
٤٨٢	لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلمتين إحداهما نفي
٤٧٨	لا يفسر الحكم الثابت بالنفي
٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨	النفي لا يعلل، ولا يعلل به
٢٩٨	النفي لا يكون علة في حكم ثابت
٢٨٩	المسائل المخرّجة على قاعدة: ما لا دليل عليه يجب نفيه
	الاستدلال بالصحة على صحة الهتل وبلاستدالة على استدلالت:
١٧٣ - ١٧٠	المسألة بعامة
٣٣٤	من حكم التماثلات استواؤها في الواجبات والجائزات
٧٦٦، ٢٦٢	المسائل المخرّجة على هذا الدليل
	الاستدلال بالهتفق عليه على المختلف فيه:
١٧ - ١٧٣	المسألة بعامة
٣٢٨	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه
	الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض:
١٧٧	المسألة بعامة
٥٢٢	عدم المعارض دليل الصحة
٥٢٢، ٣٩٩	المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمقتضي السالم عن المعارض
	الاستدلال بالمقدمات الكلامية المختلف فيها:
	مقدمة: الكمال والنقصان:
١٨٤ - ١٧٧	المسألة بعامة
٦٩٤، ٦٥٦، ٦٥٢، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩١	المسائل المخرّجة على مقدمة الكمال والنقصان
	مقدمة: تقابل الصفات:
١٩٠ - ١٨٤	المسألة بعامة
٥٨١	استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه
٤٧٣	أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم
٤٧٣	الحي إذا لم يكن عالمًا كان بضده موصوفًا
٤٧٣	الحي إن لم يكن قادرًا وجب كونه عاجزًا
٥٠١	الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدّ يخصّها
٦٣٣	في ثبوت ضدّ لكلام قديم نفي لكون الإله سبحانه أمرًا ناهيًا
٣١٠	كل ذات قبل معنّى له ضدّ فيستحيل خلوّ الذات عنه وعن ضدّه

- كل قابل لتقيضين على البديل يستحيل خلوه عنهما ٤٨٢، ٤٦٥
- كل ما ضاد شيئاً ضاد كل ما هو من جنسه ٦٢٢
- كل معنى له ضد فشرطه قيامه بمن وصف به ٦١٨، ٦١٧، ٦١٥
- لا واسطة بين النفي والإثبات ٣٥٧
- لا واسطة بين الوجود والعدم ٥٤٢، ٤٨٩، ٣٤٨، ٢٨٥
- لا يتصور ساكت متكلم ٦٣١
- لو قبل ذات القديم حادثاً له ضدٌ لاستحال خلوه عنهما ٤٣٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد ٥١٤
- يستحيل العرو عن ضدين لا واسطة بينهما ٦٨٦، ٥٦٧
- المسائل المخرّجة على مقدمة تقابل الصفات ٦٣٧، ٦٣٣، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٧٣
- مقدمة الوجوب والإمكان:
- افتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى ٣٣٧، ٣٠٨
- كل مختص بوجه من وجوه الجواز مفتقر إلى مقتضى بضرورات العقول ٣٣٧
- من أبواب الدلالة اقتضاء الجواز في الثابت الافتقار إلى مقتضى فاعل ٥٢٠
- المسائل المخرّجة على مقدمة الوجوب والإمكان ٣٨٥، ٣٦٧، ٣٥٤، ٣٥١، ٣٤٠، ٣١٦
- ٧٠٧، ٧٠٢، ٧٠٠، ٥٧٧، ٥٣٩، ٤٩١، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٣٤، ٤٣٢، ٣٩٧
- مقدمة: الاستدلال على البطلان ببطلان اللازم:
- كل ما علق حدوثه وثبوته بمحال أو على محال كان محالاً ٣١٧
- المسائل المخرّجة على الاستدلال على البطلان ببطلان اللازم ٤٨٣، ٣٥٩، ٣٥٥، ٣٥٤
- ٥٥٨، ٥٧٩، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٧٤، ٦٨٦، ٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٢
- مقدمة: ليس عدد أولى من عدد:
- المسائل المخرّجة على الاحتجاج بهذا الدليل ٥٧٤، ٤٨٤، ٤٦٦، ٤٦٥
- مقدمة الاستدلال على الصفات فرع الاستدلال على الذات:
- المسائل المخرّجة على وجوب الصفات بوجوب الذات ٥٧٠
- مقدمة الإحكام والإتقان:
- إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتقن عالماً ٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣
- الإتقان في الفعل يدل على العلم، وعدمه لا يدل على الجهل ٥٢٢
- أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم ٤٧٣
- الأفعال تدل على قدرة الفاعل وعلمه وحياته وإرادته ٤١٣
- المسائل المخرّجة على دليل الإحكام والإتقان ٦٩٩، ٦٥٣، ٥٧٣، ٥٤٨، ٥٤١، ٤٩٥، ٤٩٢، ٤٩١

الاستدلال بالمعجزة:

- عدم المعارضة دليل على صحة المعجزة..... ٥٢٢
- لا تكون المعجزة إلا فعلاً خارقاً للعادة..... ٦٤٦
- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالمعجزة..... ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٤

الاستدلال بالبديهة والضرورة:

- لا تُنكر المخالفة في الضروريات ممن لا تقوم به الحجة..... ٦٥٩
- لا يسوغ اختلاف العقلاء في العلوم الضرورية..... ٦٥٩
- ما ثبت على الضرورة لا ينخرم باعتراض وقدح..... ٦٨٩
- يجوز الاعتراض على الأدلة (الظنية) دون الضرورية..... ٦٨٩
- يستحيل جحد الضرورة من الجماعة..... ٦٨٩
- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالبديهة والضرورة..... ٣١٠، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٩٧، ٤٣٨، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٨، ٦٣٤، ٦٥٨، ٦٦٩، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨٤، ٧٠٩

الاستدلال بالفطرة:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالفطرة..... ٣٥٧

الاستدلال بالحس:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالحس..... ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٨١، ٦١٣، ٦٢٤، ٦٧٩، ٦٨٤

الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة:

- المسائل المخرّجة على الاستدلال بالعرف والعادة المستقرة..... ٣١٢، ٣٥٠

قواعد العلاقة بين الدليل العقلي والدليل النقلى:

- المسألة بعامة..... ٢٠٦ - ٢٠٨
- إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل..... ٧١٢
- خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي..... ٢٢٨
- السمع لا يرد على خلاف العقل..... ٦٩٥
- صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول..... ٢٦٠
- لا يعلم الشرع إلا بالعقل..... ٢٥٠
- مستند السمع دلالة العقل..... ٢٤٤
- النظر السمعي يُترقّب عرضه على الأصول العقلية..... ٣٠٢
- المسائل المخرّجة على تقديم العقل على النقل..... ٣٧١، ٣٧٢

قواعد الجدل وأداب البحث والمناظرة:

إبطال الشيء بما يدعى فيه البطلان تناقض.....	٢٣٤ ، ٢٣٢
إبطال مسألة فرعية لا ينعكس على أصلها بالإبطال.....	٣٠٢
الاحتجاج بالفرع على بطلان أصله تناقض.....	٢٣١
إذا وضع التناقض استبان الحكم ببطلان أصل المذهب.....	٤٨٧
أمثلة على المغالطة من القرآن.....	٢٦٥
أمثلة على النقض من السنة.....	٢٦٥
أمثلة على النقض من القرآن.....	٢٦٥
انخرام الاستدلال يمنع حصول العلم بالمدلول.....	٤٧٧
تصيير الفرع أصلاً تناقض.....	٢٧٢
التعرض للمذاهب بالرد والقبول يترتب على ثبوتها.....	٤٨٧
عسر الانفصال عن مسألة لا ينعكس على أصلها بالإبطال.....	٣٠٢
في نقض العكس نقض الطرد.....	٥٠٣
القدح إنما يكون بعد الاستدلال.....	٦٨٨
الكلام على المذهب ردًا وقبولًا فرع على كونه معقولاً.....	٦٤٢
لا سبيل للمحصّل إلى بحث التفاصيل بعد بطلان الأصل.....	٥٣٨
لا يجوز في العقلية معارضة مذهب بمذهب.....	٣٠٣
ليس في تصحيح الشيء بما يدعى له الصحة تناقض.....	٢٣٢
يجوز الاعتراض على الأدلة (الظنية) دون الضرورية.....	٦٨٩

ثانيًا: القواعد الفلسفية

(كليات مباحث الوجود)

النوع الأول: قواعد الوجود عامة:

لا واسطة بين الوجود والعدم.....	٥٤٢ ، ٥٠٣ ، ٤٨٩ ، ٣٤٨ ، ٢٨٥
من ضرورة الاختلاف بين الشيئين اشتراكهما في الوجود.....	٣٦٤
الوجود حكم واحد في الموجودات.....	٦٨٣ ، ٣٦١
الوجود مصحح لتعلق الإدراك به.....	٥١٢
الوجود والعدم كالمتمانعين.....	٣٣٥

النوع الثاني: قواعد الوجود الواجب:

إثبات قديم غير حي تحكّم.....	٤٧١
إثبات قديم غير عالم بمعلوم تحكّم.....	٤٧١

- إثبات قديم غير قادر على مقدور تحكُّم ٤٧١
- الأزلي لا يزول ٣٥٣، ٣١٤
- الحكم المتعدي الثابت للنفس يجب أن يُعمَّ في تعلقه لجملة المتعلقات ٤٨١
- الطبع المؤثر لا يتخير بين مثلين ٣٣٨
- العقل يقضي باستحالة العجز القديم ٤٦٧
- القديم واجب الوجود ٤٤١
- ما لا أول له يستحيل أن يتعلق بفاعل ٥٠٧، ٢٦٣
- ما لا نهاية له لا عدد يحصره ٣١٧
- ما لم يُفتَّح عن أول لا ينتهي إلى آخر ٣١٧
- من لا نهاية له في ذاته لا نهاية له في وجوده ٣٦٧
- من لا نهاية له في ذاته لا يقبل النسبة مما له نهاية ٣٨٦
- الموجب بالذات لا يتَّخَّر بين مثلين، ولا يخصص الشيء عن مثله ٣٣٨
- وجود القديم يستحيل أن يكون من أثر القدرة ٦٩٢
- النوع الثالث: قواعد الاستحالة:**
- استحالة ثبوت المجاورة دون المماسة ٤٢٢
- استحالة تقدير حركة قديمة ٤٦٧
- استحالة قيام جوهر بجوهر ٥٠٣
- استحالة قيام عرض بمحلين ٤٤٨
- الإمكان والأزل لا يجتمعان ٦٤٥
- الانتقال على المعاني مستحيل ٤٤٨
- تستحيل إرادة اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما ٥٧١
- تقدير جوهرين في حيِّز واحد محالٌ ٣٥٠
- تقدير فعل لا مفعول له مستحيل ٤٣٧
- تقدير ممنوع في الأزل محال ٤٦٨
- التمائل من جميع الوجوه مستحيل ٣٦٤
- التمكن من الفعل يستحيل أن يقارن العجز عنه ٤٦٧
- الجمع بين التفصيل وانتفاء النهاية جمع بين النقيضين ٥٥٠
- العرَض لا يقوم به عَرَضٌ ٣٠٣
- الفعل لا يكون أزليًا ٥٠٧، ٥٠٣، ٤٦٧
- القصد إلى ما لا يعلم مستحيل ٤٧٤

- قيام المعنى بالمعنى محال..... ٦٨٥، ٦٨٣، ٣٠٦
- كل ما كان محالاً فلا تخصص استحالته بماضي أو مستقبل..... ٣١٩
- لا يتقرر في العقل وجودان لموجود واحد..... ٣٦٠
- لا يكون اثنان بلا نهاية..... ٣١٢
- ليس المحال مقدوراً فيسأل على تعلق القدرة به..... ٤٧٠، ٤٤٠
- ما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد..... ٣١٧
- ما لا نهاية له لا حدوث له..... ٢٦٣
- ما لا يتناهى لا جزء له ولا يقبل النقصان..... ٢٩٢
- المانع الأزلي لا يزول..... ٣١٤
- المحال لا يجوز تقديره واقعاً، تابعاً أو متبوعاً..... ٦٤٦
- المستحيل لا يترقب وجوده..... ٣٥٣
- المستحيل لا يقع متعلقاً للقدرة، فلا عجز عنه..... ٤٦٧
- المعدوم لا يتكون بنفسه..... ٦٥٥، ٣٣٦
- يستحيل إحصاء ما لا يتناهى..... ٢٦٤
- يستحيل العزو عن ضدين لا واسطة بينهما..... ٦٨٦، ٥٦٧
- يستحيل أن تمضي الآحاد على التوالي (تسلسل الحوادث)..... ٣١٧
- يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد..... ٣١٨
- يستحيل أن يكون الساهي عن الشيء مريداً له..... ٥٦٦
- يستحيل ثبوت الخواص دون المختص بها..... ٣٣٠
- يستحيل وجود الأعراض دون الجواهر..... ٦٩٣

النوع الرابع: قواعد الوجود الممكن:

- الجائز لا يقع بنفسه من غير مقتضى..... ٤٦٨، ٣٣٣
- التغير يدل على الحدوث..... ٤٣٥
- الحركة لا بد وأن تكون مسبقة بكون في مكان..... ٤٦٧
- الحادث في أول حال حدوثه لا يسمى باقياً..... ٦٧٦
- تقدير اختصاص الحادث بما لا يتناهى في ذاته مستحيل..... ٤٣٥
- الحدوث يدل على القدرة..... ٥٢٩
- المجتمعان في الأخص متماثلان..... ٥١٣
- المحدث جائز الوجود والعدم، فإذا اختص بالوجود اقتضى مخصصاً..... ٣٣٦
- اجتماع الأعراض يتصور بالحيثية..... ٣١٢

الأجسام تقبل التأليف والتفريق والاجتماع والافتراق.....	٤١٢
الأحوال لا أحوال لها.....	٣٦٢
الأحوال لا يتأتى فيها النفي والإثبات.....	٢٨٣
الاختصاص بالجهات يتضمن تحديداً وتقديراً وتبعيضاً ونهايةً.....	٣٨٣
الاختصاص يدل على الإرادة.....	٥٢٩
الاختصاص يمنع التماثل.....	٣٦٥
الاختلاط والامتزاج والحلول من صفات الأجسام.....	٤٤٨
الإدراك يقتضي تعيين المدرك.....	٤٩١
الإرادة إنما تتعلق بالحادث أو المتجدد لا المستحيل.....	٥٧١، ٤٧٨
الأعراض في أنفسها مختلفة متضادة؛ لا تجتمع في ذات واحدة مع تضادها.....	٤٣٣
الافتراق لا يُتَصَوَّر إلا عن اجتماع.....	٣٢٤
الأفعال لا تتضاد من حيث إنها أفعال.....	٦٢٤
الاقتدار في الفعل الممكن يتضمن تجويز وقوعه إذا لم يكن القادر ممنوعاً.....	٤٦٥
الإمكان لا نهاية له.....	٤٧٠، ٤٦٨
الأوقات لا أثر لها في الذوات وخصائص الصفات.....	٥٥٩
الباقى لا يراد.....	٥٦٥
تتعلق الإرادة بما يكون.....	٥٧١
التخصيص إنما يقع بالإرادة.....	٥٧٦
التخصيص لا بد له من مخصَّص.....	٣٣٦
التقديرات الجائزة في حق كلِّ معلوم من جوهر أو عرض لا تتناهى.....	٥٥٠
الجائزات إنما تتميز عن المستحيل بتصور وقوعه وصحة وجوده.....	٤٦٩، ٤٤٣
الجزء لا ينقسم أبداً بلا نهاية.....	٢٦٤
الجسم لا يقطع مكانين في حالة واحدة.....	٢٩٢
الجواهر جنس واحد.....	٥٠٣
الجواهر لا اختصاص لها ببعض الأحكام دون بعض.....	٥٠٣
الجوهر العَرِيٌّ عن الأعراض غير ممكن.....	٤٧١
الجوهر لا يقوم بالعرض.....	٥١٢
الجوهر يصح قيام العرض.....	٥١٢
الجوهران يستحيل ثبوت أحدهما بحيث الثاني.....	٢٩٠
الحدوث يدل على المحدث ووجوده.....	٥٢٩، ٥٢٢

- الحركة لا تنبسط على محلين ولا على فاعلين معًا..... ٤١٦
- الحركة مسبقة بكون ثم تكون الحركة انتقالاً منه..... ٤٦٧، ٤١٧
- حق القادر أن يتمكن من إيقاع مقدوره..... ٤٧١
- الحكم لا يختلف بالدوام..... ٦٨٢
- شرط المثليين استواءهما في صفتي النفس..... ٦٩١
- الطريق إلى معرفة حدوث الجواهر قبولها للحوادث..... ٤٣٣
- الطوارئ الجائزة لا تحيل صفات الأنفس..... ٣٦٣
- العرض في حكم المتناهي..... ٣٨٢
- العرض لا يوصف بأوصاف الجسم إلا على التجوز..... ٤٠٩
- العرض يجب افتقاره إلى المحل..... ٢٨٤
- العرض يجوز انتفاؤه عن المحل مع بقاء المحل..... ٦٨٧، ٢٩٦
- العلم الضروري بافتقار الواقع على وجه من وجوه الجواز إلى مقتضى..... ٣٣٧
- الكائنات لا تضاف إلى ما لا يتناهى بالنسبة والجزئية..... ٥٥١
- كل ثابت موجود عند العقلاء..... ٥٤٢
- كل حجم وجرم وجثة فهو متناه في ذاته يقبل الاتصال..... ٢٩٠
- كل قبيل من الأعراض يشتمل على متضادات ومتماثلات..... ٤٧١
- كل ما استوى في حكم العقل تقديره وتقدير ضده التحق بالجائزات..... ٤٣٣
- كل ما يتطرق إليه النقصان يكون متناهيًا لا محالة..... ٢٩٢
- كل مثليين يسد أحدهما مسد الآخر..... ٦٩٠
- كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبه فيها..... ٢٦٤
- لا حجم للأعراض..... ٢٨٩
- لا فرق بين الثبوت والوجود..... ٢٨١
- لا يتصور حدوث حادث إلا مختصًا بوقت وصفة..... ٥٧٦
- لا يتعدى حكم صفة محلها..... ٦١٥
- لا يتعلق الاقتدار إلا بالممكن..... ٦٤٥، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٤٣، ٣٣٦
- لا يثبت حدث الجواهر إلا بإثبات الأعراض..... ٥٠٨
- لا يفتقر الحادث في حال حدوثه إلى البقاء..... ٦٨٣
- لا يمتنع تقدير أعراض في محل واحد..... ٢٨٩
- لكل جسم نهاية..... ٢٦٤
- ليس التقدير كالتحقيق في حق المحدثين..... ٥٤٧

٣٦٣	ليس للشيء الواحد صفات بعضها أعم وبعضها أخص
٤٦٧	ليس من حكم القدرة التمكن بها ناجزاً
٣٦٧	ما افتقر في اختصاصه بجهة إلى مخصص كان حادثاً
٤٣٥، ٣٢٧	ما تطرق إليه التغير اطردت عليه دلالة حدوث الأجسام
٤٦٨	ما جاز وقوعه جاز وقوع مثله وأمثاله
٣٢٠	ما حصره الوجود، وثبتت أوليته فهو متناهٍ لا محالة
٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦	ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها
٤٣٣، ٣٤١، ٣٢٨، ٣١٦، ٣٠٥	ما لا يسبق الحوادث فهو حادث
٣٨٢	المحاذاة مؤذنة بالحيثية
٤٤١، ٣٣٦، ٣٣٣	المحدث جائز الوجود والعدم
٣٦٣، ٢٩٤	المرعي في التماثل التساوي في صفات الأنفس
٣٦٧	المصحح للأنساب الزمانية والمكانية النهايات والأقذار
٤٧٠، ٤٦٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٣	الممكنات لا تختص بالوجود إلا لموقع مخصص
٣٣٤	من حكم التماثلات استواءها في الواجبات والجائزات
٦٢٦	الموت يضاد الحياة ويضاد كل صفة شرطها الحياة
٦٤٥	النفى المحض ليس أثراً للقدرة
	النوع الخامس: قواعد العلة والمعلول (السببية) :
٤٩٩، ٣٥٩	إذا انتفت العلة لزم انتفاء المعلول
٥٠١	إذا قُدِّرَ حكمان لا يتقرر ثبوت أحدهما دون الثاني، ساغ تعليلهما بعلة واحدة
٣٣٨	استحالة استئثار التأثير عن الطبع المؤثر
٣٣٨	استحالة استئثار المعلول عن العلة
٤٣٦، ٣٠٢	الإضافات لا تعلل
٥٤٥	تتجدد العلة عند تجدد الحكم
٥١٠، ٥٠٣	التركيب ممتنع في العلل العقلية
٥٧٥	الحادث لا يقع بعلتين ولا يستند إلى سببين
٥٠٣	الحكم إذا صار مستفاداً من معنيين فلا يتنفي بانتفاء أحدهما
٥٠٤، ٣٦١	الحكم الواحد يمتنع تعليله بعلة مختلفة
٤٧٥	الحياة شرط كل قادر عالم مريد
٥٠٣، ٢٩٩	شرط العلة اختصاصها بذات من له الحكم
٥١١	الشرط لا يوجب المشروط ولكن يتضمن تصحيحه

- ٤٧٣ صدور الفعل ممن ليس بقادر مستحيل
- ٥٠٦، ٥٠٤ الضابط فيما لا يعلل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم
- ٣٠٣ العرض لا يقوم به عرض
- ٥٢٤، ٥٢٢، ٥١٩، ٥١٠، ٥٠٥، ٣٠١، ٢٤١ العلة العقلية موجبة
- ٥٠٣ العلة الواحدة لا توجب مختلفات
- ٣٠٨ الفاعل لا بد له من فعل
- ٥٠٥ الفاعل لا يلزم فعله ولا قدرته تلازمه
- ٤٧٤ الفعل الرصين المحكم المتين يستحيل صدوره من الجاهل به
- ٣٤٨ الفعل يدل على صفات قائمة بالفاعل
- ٤٧٣ الفعل يدل على قصد الفاعل وإرادته
- ٥٣١، ٣٤٨، ٢٤١ الفعل يدل على وجود الفاعل
- ٥٠٩ في نفي الأعراض نفي حدث العالم، ونفي الافتقار إلى المحدث
- ٤٧٧ القدرة تتعلق بما لم يقع
- ٤٦٧ القدرة تقتضي تمكنا من الفعل
- ٦٩٢ القدرة لا تتعلق لها بالباقي
- ٤٦٧ القدرة مصححة للفعل
- ٥٠١ كل حكيم معلّل ثبت أحدهما دون الثاني فليسا معلّلين بعلة واحدة
- ٦١٨ كل معنى له ضد يجب قيامه بالفاعل منا
- ٤٨٢ لا يجوز تعليل الحكم الثابت بعلمتين إحداهما نفي
- ٤٧٤ لا يستريب اللبيب في امتناع الاختراع من الموتى والعجزة
- ٥١٠، ٥٠٨ لا يمتنع تعليل الحكم الواجب بعلة واجبة تلازمه
- ٥٠٣ ما لا يؤثر عند انفراده لا يؤثر مع غيره
- ٥٠٣، ٣٤٠، ٣٢١ المعلول لا يتأخر عن العلة الموجبة
- ٦٧٧ المعنى لا يقوم به معنى
- ٥٠٠ من حكم العلة أن لا تثبت دون معلولها
- ٥٢٣، ٥٠٩، ٤٩٩، ٤٧٥، ٣٠١، ٢٩٨ من شرط العلة العقلية الاطراد والانعكاس
- ٥٠٣، ٣٤٠ من ضرورة الفاعل أن يسبق فعله
- ٤٦٨ المنع يقتضي ممنوعاً
- ٦٩٣، ٥١١، ٥٠٤، ٤٩٧، ٢٩٨ النفي لا يعلل، ولا يعلل به
- ٤٢٠ الواحد لا ينقسم على حيزين

٣٠١	وجود الفعل دليل على وجود الفاعل
٥٤٥	يتجدد الحكم عند تجدد العلة
٤٩٩	يستحيل تقدير الحكم المعلل دون علته، ولا العلة المطردة دون حكمها
٤٩٩	يستحيل ثبوت العلة دون ثبوت المعلول

ثالثاً: القواعد الكلامية

(١) القواعد الحاكمة لموضوع الإلهيات:

٣٥٣، ٣١٣	استغناء القديم عن الأغيار وعن جملة الحاجات
٦٨٠، ٥١٣	استغناء الله وقيامه بنفسه صفة إثبات
٣٤٠	الباري سبحانه أحدي الذات بلا انقسام ولا اختلاف
٣٣٩	الباري سبحانه متعالٍ عن سمات الحدوث
٦٤٣	التغير محال على القديم
٣٦٧	تقدسُ الرب وتنزهه عن سمات الحدوث
٣٦٧	الرب سبحانه متعالٍ عن تطرق الأوهام وتمثل الأفكار
٣٥٢	الرب سبحانه وتعالى قائم بنفسه
٣٥١	القديم أحدي الذات، سرمدي الصفات، لا يناسب ذوي النهايات
٣٨٧	القديم تعالى لا نهاية له في ذاته
٣٦٤	القديم خلاف خلقه
٦٧١، ٥٤٩	القديم لا يعقل فيه الاختصاص
٣٥١	القديم واجب الوجود مستمر الثبوت
٣٥١	القديم يتعالى وجوده عن الامتداد
٦٢٢	القديم يضاد الحادث
٥٤٧، ٥٤٦	لا تتعاقب على الله الأحوال
٣٢٠	لا نسبة بين القديم والحادث
٣٥٣	الله سبحانه هو الغني
٣١١	منع قيام الحوادث بذات القديم
٣٢٨، ٣٢٦	الواجب الذات يستحيل تغيره وانقلابه عن حقيقته
٣٠٨	واجب الوجود يستحيل أن يفرض له عدم جائز
٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٥٩	الواجب لا يعلل
٦٢٢	يستحيل اجتماع الحادث والقديم بوجه
٣٣٥	يستحيل عدم القديم في وقت مخصوص

(١ / ١) قواعد إثبات الصانع:

٣٤٩	استحالة تقدير حوادث يترتب بعضها على بعض بلا أول
٢٦٣، ٢٥٣	الاستدلال بالاعتداد على النشأة الأولى على إثبات النشأة الثانية
٢٥١	التغير دليل على الحدوث
٦٧١	التناهي يدل على الحدوث
٣٠٨	الجائز لا يختص بالثبوت دون مقتضى
٢٦٤	الجزء لا ينقسم
٢٥١	الحدوث دليل على المحدث
٦٢٢	سبيل كل حادث أن لا يثبت شيء ثم يثبت
٤٦٦	الصانع الواحد لا بد منه في إسناد الصنع إليه
٢٤٨	الطريق إلى معرفة الله النظر في آياته
٣٠٦	العرض لا يبقى
٣٠٦	العرض لا يقوم بنفسه
٤٥٩	كل ما دل وقوعه على الحدوث والاتصاف بنقص القصور - دل جوازه على مثله
٣٣٨	مأخذ العلم بالمحدث افتقار الجواز إليه
٣٣٨	مأخذ حدث العالم جوازه
٣٣٩، ٣٣٨	الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، مخصص فاعل موجد
٤١٥	وجود الإله سبحانه مما لا يعلل
٦٧٧	يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر

(٢ / ١) قواعد الوجدانية:

٤٦٦	تقدير صانع قديم، لا يقدر على تعريف العقلاء بنفسه مستحيل
٤٦٧	تقدير قديمين صانعين، لا يتميز أحدهما عن الآخر مستحيل
٤٦٥	تقدير قديمين مستقلين مستحيل
٢٨٢	كان الله في الأزل ولا شيء معه
٢٥٣	كل أمر يتعلق باثنين لا يجري على النظام
٤٦٣	لو قدرنا قديمين، فمجرد التثنية تدل على قصور أحدهما

(٣ / ١) قواعد الأسماء والصفات:

٥٩٩، ٥٥٤، ٤٧٣	إحكام الفعل وإتقانه يدل على كون المتقن عالماً
٤٧٧	الاختصاص يدل على القصد إلى التخصيص
٦٤٩	الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها

٧٠٢	استحالة التجدد في الذات والصفات القديمة.
٥٨١	استحالة أن يجتمع لله الوصف بالشيء ونقيضه.
٤٥٨	استحالة تقدير قديم عاجز.
٦٣٥	استحالة ثبوت العلم بالشيء دون الخبر عنه (ارتباط العلم بالكلام).
٦٣٧، ٦٢٤، ٣١١	استحالة حلول الحوادث بذات الباري.
٦٢٤، ٤٤٦	الأسماء الحسنى الله تعالى يراعى في إطلاقها الإذن والتوقيف.
٧٠٤	الأسماء الحسنى لا توجد قياساً واعتباراً من جهة أدلة العقول.
٦٢٤، ٥٦٤، ٤٥٧، ٤٤٦	الأسماء والصفات يلزم لإطلاقها التوقيف من الشارع.
٧٠٧	الأصل في إطلاق الأسماء والصفات ومنعها الإذن الشرعي.
٤٧٣	أضداد العلم نقائص، وهي مانعة من صحة الفعل المحكم.
٦٢٤	أفعال الإله لا تتضمن تجدد صفات لوجوده سبحانه.
٧٠٠	الأفعال الثابتة بالقدرة تُعدُّ صفات، كما تُعدُّ أسماء.
٧٠٠	الأفعال الثابتة بقدرة الله تعالى أغيار للذات.
٤٨٢	الأفعال دالة على كونه سبحانه حيّاً.
٣٢٢	الأفعال لا تقوم بذات القديم سبحانه.
٦٧٨	أقل ما يلزم مُثبت صفة أو نافيها بغير حق التفسير والتضليل.
٧٠٥	الأقيسة لا يجوز التمسك بها في تسميته تعالى ووصفه.
٧٠٦	تسمية الله تعالى بالأسامي من جملة العبادات (توقيفية).
٣٥٨	التشبيه مما يُتوقّى في العقائد.
٤١٥	تعلق الصفات الأزلية مما لا سبيل إلى تعليله.
٤١٥	تعيين الصفة الأزلية بتعيين وقوع ما يقع من متعلقاتها - مما لا يعلل.
٥٤٠	تقدير صفة لموصوفٍ وليست الصفة عين الموصوفٍ ولا غيره غير مقبول.
٦٢٢	تقدير فعل أزلي مستحيل.
٧٠٩، ٧٠٥	التوقيف يراعى في المنع كما يراعى في الإذن.
٥١٢	الحياة تصحح صفات الحي.
٧٠٥	الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُحمّلة جاز إطلاقها.
٦٣٦	خبره تعالى يتعلق بكل مخبر عما هو عليه.
٦٣٤	خلق الأشياء يدل على العلم الأزلي.
٥٥١، ٥٤٠، ٣٠٣	درك الصفة أغمض من درك الموصوف.
٤٦١	الذات التي لا اختصاص لها بأخرى لا يوجب تغيير أحكام صفاتها.

- الذي نمنعه أن نطلق لفظ التشبيه بين القديم والحادث. ٣٦٤
- رُبَّ اسم يفيد معنيين وأكثر. ٣٥٣
- الرب سبحانه لا يشبه شيئاً من المحدثات، ولا يشبهه شيء منها. ٣٥٤
- الصفات الأزلية لها بخصوص وصفها ضدَّ يخصُّها. ٥٠١
- صفات الإله لا يطلق عليها التماثل والاختلاف لاستحالة التغير. ٣٥٥
- صفات الباري لا نهاية لها في ذواتها ومتعلقاتها. ٣٦٥
- صفات الرب سبحانه أزلية. ٥٤٠
- صفات القديم باقيات ببقاء الإله سبحانه. ٥٢٧
- الصفات القديمة في حكم المختلفات. ٣٦٥
- صفات الله تعالى واجبة الذات وتقتضيها الأفعال. ٤١٤
- صفات الله؛ أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها في ذواتها ومتعلقاتها. ٣٦٥
- الصفات باقيات ببقاء الإله سبحانه. ٦٧٧
- صفات ذات الله لا تنهاى في ذواتها، ولا وجودها، ولا متعلقاتها. ٣٨٧
- صفاته الباري أزلية لا مفتتح لها، أبدية لا منقطع لها. ٣٦٥
- الصفة الأزلية إذا كانت متعلقة، فيجب أن يعم تعلقها جميع متعلقاتها. ٦٧١
- الصفة القديمة لا يلحقها التغير بإضافتها إلى الحوادث فيما لا يزال. ٥٤٦
- صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً. ٦٧٩
- العجز نقص، يدل على حدوث من اتصف به. ٤٧٣
- قد يرد اسمان وأكثر على بمعنى واحد، ويُمنع من أحدهما دون الثاني. ٧٠٧
- قد يوصف الشيء بما يفيد نفياً (الوصف العدمي). ٣٤٩
- القدرة صلاحيتها لإيجاد بعض الجائزات كصلاحيتها لمثله أو ضده. ٦٧١
- القدرة لا تتعلق بالواجب والمستحيل. ٥٥٢
- القديم سبحانه متعالٍ عن تعاقب الأكوان عليه. ٤٣٤
- القديم لا اختصاص له ببعض الجهات. ٣٨١
- القديم لا اختصاص له ببعض الحوادث، ولا بعض الأحكام. ٦٧١، ٥٠٣، ٥٤٩
- القديم لا يتطرق إليه التخصيص. ٥٤٩
- القديم لا يشارك الحوادث في الوجود وشيء من صفات الإثبات. ٣٥٧
- القديم لا ينتفي. ٣٠٦
- القديم والحادث قد يشتركان في بعض صفات الإثبات. ٣٥٧
- القول بوحدة العلم الذي يوجب الإحاطة بجميع المعلومات. ٥٠٠

٣٥٣	قيام حادث بذات القديم مستحيل
٣٨٢	كل أصل يجزنا إلى تقدير الإله وتبعيضه فهو كفر
٦٣٤	كل جائز في صفات الخلق يستند إلى صفة واجبة لله
٦٢٤	كل شيئين يستحيل قيامهما بذات الله، يستحيل الحكم بأنها تتضاد على الذات
٦٢٢	كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها
٧٠٠	كل صفة قائمة بالذات، لا يقال فيها: عين الذات، ولا غير الذات
٥٥٠	كل صفة قديمة لها تعلق بمتعلق فلا نهاية لمتعلقاتها
٧٠٩	كل لفظ مفض بظاهرة إلى ما يتقدس الرب عنه، فلا يجوز إطلاقه، إلا بإذن
٧٠٥	كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليباً للمنع
٤١٦	كل وصف صح أصله وفيه مبالغة وجبت المبالغة فيه كما وجب أصله
٥٤١، ٥٢٧	لا تجري المغايرة بين صفات الله وبين ذاته، ولا بين الصفات أنفسها
٣٦٠	لا يتصور الاجتماع في أخص وصف النفس إلا مع التساوي في سائر صفات النفس
٣٦٤	لا يجب الاشتباه بالاشتراك في صفة واحدة
٣٦٠	لا يجتمع مختلفان في الأخص
٤٠٨	لا يجوز أن يسمى الله بأسماء الألقاب
٤١٢	لا يجوز تسمية القديم بما ينبئ عما يستحيل في حقه بلا إذن
٦٣٧	لا يرجع إلى القديم صفة حقيقة من الخلق
٣٠٣	لا يعقل في حق العلم القديم الاختصاص بمعلوم دون معلوم
٦٤٤	لا يعود إلى ذاته سبحانه من فعله عائد
٦٧٧	لا يمتنع أن تكون صفات ذاته تعالى باقيات ببقاء يقوم بذاته
٤٣٣	لو قبل ذات القديم حادثاً له ضد لاستحال خلوه عنها
٣٦١	ليس بين الاختلاف والتماثل رتبة
٦٥٠	ليس لله تعالى من فعله حال ولا صفة
٦٧٧، ٥٢٧	ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي
٦٥٠	ليس يبعد عندنا إضافة فعل لله سبحانه لورود الإذن
٦٤٤، ٥٥١، ٥٤٦، ٥٠٠، ٣٠١	ليس يتجدد لله حال ولا حكم
٧٠٧	ما دخل في عموم النصوص من الأسماء، لا يجوز تخصيصه إلا بإذن
٧٠٩	ما صح معناه، إن ورد الشرع بمنعه منعه، وإلا توقفنا فيه
٥٥٠	ما كان في حيز الإمكان، فالقدرة لا تتقاعد عنه
٧٠٦	ما لم يرد به إذن وشرع، وجب الكف عنه

- ٧٠٥ ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأسماء الحسنى
- ٦٣٦ ما ينبئ عن التخرص، وجب الامتناع عن إطلاق الاسم المشتق منه في حق الله
- ٧٠٥، ٧٠٤ مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف
- ٣٥٨ محاذرة التعطيل أولى من محاذرة التشبيه
- ٤٨١ المحذور من قيام الحوادث بذاته تجدد الأحكام عليه
- ٧٠٦ المسلمون لم يبتغوا فيما أطلقوا ما يصح في العقول، وإنما اتبعوا الشرع
- ٣٢٠ المصحح لقبول الأنساب الزمانية والمكانية هو التناهي
- ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥٠ معلومات الرب لا تتناهى
- ٥٣٥ المعلومات بالإضافة إلى العلم القديم كالمعلوم الواحد (وحدة العلم)
- ٣٥٤ من صفات نفس القديم مخالفتها للحوادث
- ٢٦٢ من قَدَرَ على فعل شيء لا على مثال سابق فهو أقدر على أن يفعل فعلاً محتَدياً
- ٣٦٥، ٣٦٤ نفي المثل والشبه عن القديم
- ٣٦٤ نفي المشابهة بين القديم والحادث
- ٤٦٩ النقص يدل على الحدوث
- ٧٠٢ وجوب صرف التجددات للخلق
- ٥٣٩ وجوب مماثلة الصفة القديمة للذات؛ من حيث اشتركا في القدم
- ٤١٥ وجود الإله سبحانه مما لا يعلل
- ٣٤٧ وجود الإله لا يعقل دون صفات ذاته
- ٣٦٥ وجود الله سبحانه غير مكَيَّف ولا ممثَّل مصوِّر في الأوهام
- ٣٢٠ وجود الله سبحانه ليس مجال الأفكار، ولا مناط الأوهام
- ٤٦٩ يتعالى الخالق المبدع عن أن نعود إليه بخصائص أو صاف الفعل
- ٣٣٦ يجوز أن يكون النفي مُتَعَلِّقاً للعلم والإرادة
- ٣١٨ يستحيل أن يدخل في الوجود من مقدورات الباري إلا ما يحصره عدد
- (٤ / ١) قواعد التكليف وخلق الأفعال:
- ٢٥٠ التكليف إنما يصح ممن يتصف بالاعتقاد على تعريف العباد ما يأمرهم به وينهاهم عنه
- ٦٢٣ فعل الشيء ترك لما يضاده
- ٤٦٩ القديم سبحانه هو الموجد المخترع لأفعال العباد جملة وتفصيلاً
- ٤٦٩ كون الفعل خيراً أو شراً إنما يرجع إلى الفاعل لا إلى عين الفعل
- ٦٧١ لا مأمور يصح أن يكون مأموراً أولى من مأمور (الشرائع وضعية)؟
- ٦٢٣ إنما يُسْتَحَقُّ المدح والذمُّ على فعل

٦٤٥	لا مقدور ولا مأمور إلا الموجود
٤٦٨	لا يتصور عاجز عن الشيء مع مقارنة التمكن لعجزه
٦٦١	لا يتعلق الثواب والعقاب إلا بما هو من اكتساب العباد
٤٦٣	اللَّه سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أَراده
٦٥٣	لو قدر المأمور به على خلاف ما وقع لكان الأمر القديم أمراً به
٦٣٩	ليس كل ما كان مقدوراً للَّه يجب وقوعه
٦٨١	ليس من شرط ثبوت الحكم أن يتقدم عليه نقيض له في حكم المخالفة
٦٤٢	ليس يعقل أمر ولا مأمور به
٦٤٢	من حكم الأمر والنهي أن يصادفا مأموراً ومنهياً
٦٧١	يجب تعلق الأمر بكل ما يصح كونه مأموراً
٦٦١	يستحيل ارتباط التكليف بصفة أزلية خارجة عن الممكنات
٦٤٢	يستحيل كون المعدوم مأموراً
	(٢) قواعد النبوات:
٤٥٩	المعجزة دالة على صدق مدعي النبوة

رابعاً: القواعد الشرعية (النصولية والفقهية)

٧٠٦	الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه
٢٦٦	أحكام حوادث الفروع ترد إلى الأصول
٦٠٧	إذا عجز المعبر عن إظهار ما في النفس بالعبارة اكتفي بالدلالة عليه بالإشارة
٢٦٠	الاستدلال بالخبر فرع ثبوته
٥٣٠	الاسم المشتق يثبت للموصوف به الصفة التي اشتق منها
٧٠٦	الأصل عدم الجواز
٧٠٤	التحليل والتحریم حکمان لا سبيل إليهما إلا بالشرع
٥٤٨	الجزاء من اللّٰه إنما يكون على العمل، لا على العلم
٧٠٤	جملة الأحكام لا سبيل إلى القضاء فيها إلا بالشرع
٢٦٦	حكم مسائل الشرع الرد إلى أصول الشرع التي طريقها السمع
٢٦٦	حكم مسائل العقلیات الرد إلى البدائیه والمحسوسات والضروريات
٧٠٥	الخبر الذي نقله الآحاد يقضي بإيجاب العمل
٢٢٨	خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي
٦٠٨	الدليل على الإيجاب يجب أن يتميز عن الدليل على الاستحباب
٥٧٧	الدين النصيحة

- ٦٦٠ رب بدعة فيها من المصالح والبركات ما في السُّنة
- ٢٧٣ الرب لا يأمر العبد بما ليس فعلاً له
- ٢٦٠ صرف اللفظ عن ظاهره إذا عارض المعقول
- ٢٤٧ العبادات منوطة بالنية
- ٢٧٠ عدم العلم بالوجوب لا يسقط الوجوب
- ٥٢٢ عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام
- ٢٤٥ العلم بالفقه ينقسم إلى كفاي وعيني
- ٢٤٨ القرآن إنما أنزل لتدبر آياته
- ٧٠٦ لا سبيل إلى ادعاء الإجماع في مسألة لإيقاعها في مسألة أخرى
- ٢٤٥ لا يخلو عصر عن متبحر
- ٥٢٢ لا يصح عدم الناسخ دليلاً على استمرار الشريعة
- ٢٤٣ ما لا يتأدى الواجب إلا به - فهو واجب
- ٦٥٤ المطلق محمول على المقيد
- ٦٤٥ المعدوم ليس بأمور على التحقيق
- ٢٦١ النبي ﷺ تكلم في كل ما يُحتاج إليه في أمور الدين
- ٥٢٢ النص على الشريعة يدل على استمرارها بشرط أن لا يرد ناسخ

خامساً: القواعد اللغوية

- ٤١١ « أَفْعَلُ » إذا اسْتُعْمِلَ مع « مِنْ » أنبأ عن المبالغة لا محالة
- ٤٠٦ « أَيْنَ » كما يُسْتَخْبَرُ به عن المكان، يستخبر به عن المكانة والمنزلة
- ٣٩١ « ثُمَّ » تفيد العطف مع التراخي
- ٢٢٩ اختلاف معنى النظر باختلاف صلاته
- ٦٠٤ إذا دخلت الصيغة على معنى في بعض الأحوال، فليدل مثلها على مثل ذلك المعنى
- ٦٩٩ الاسم قد يَرِدُ والمراد منه التسمية؛ توسعاً ومجازاً
- ٤٠٨ أسماء الأجناس والألقاب لا تقبل التزايد
- ٦٩٨ الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (سيويه)
- ٤١٠ بناءً « أَفْعَلْ » قد يرد على غير إرادة المبالغة
- ٦٥١ تسمية الشيء بما تعلق به
- ٦٥٧ الجعل بمعنى الوصف سائغ في اللغة
- ٣٨٦ حروف الظرف إنما تستعمل في ذوي الحدود والنهايات
- ٦٤٩ الدلالة قد تسمى باسم المدلول

- ٦٠٤ الصيغ إنما وضعت للإنباء عن المعاني التي في النفس
- ٦٠٤ صيغة الإيجاب تقترن بها إرادة الامتثال في الغاية
- ٦٠٥ العبارة ليست كلامًا بنفسها، بل هي موضوعة لإفهام المعنى
- ٣٦٦ العرب إذا أرادت التأكيد في نفي المشابهة تجمع بين حرفي التشبيه
- ٦٤٨ العرب تسمي الشيء بالشيء؛ إذا كان منه تسبب
- ٣٧٢ العرب تسمي ما منه الشيء باسم الشيء
- ٧٠٣ العرب قد تحل أسماء خارجة عن قياس المصادر المتقاسة محل المصدر
- ٦٥٨ الفاعل قد يرد بمعنى المصدر
- ٦٠٤ قوله: « افعل » دلالة تقتضي - مدلولاً - اقتضاء الطاعة
- ٦٠٤ لو ساغ ثبوت صيغة لا مدلول لها، بطل كونها دلالة
- ٦٤٩ ليس يبعد في قياس اللغة تسمية الفاعل بالمصدر أو بالاسم المنزل منزلة المصدر
- ٤٠١ معنى: « عُدْتُ بِحَقِّهِ فُلَانٍ »
- ٤١١ نتلقى عن العرب معاني كلامها، ولا نحاكمهم في التعيين
- ٣٧١ هل المفهوم حُجَّةٌ أو لا
- ٣٩٢ ورود « ثُمَّ » بمعنى الواو
- ٣٢٧ ورود حرف الجر « مِنْ » بمعنى « بَعْدَ »
- ٣٢٧ ورود حرف الجر « مِنْ » بمعنى « فِي »
- ٣٣٢ وصف القديم من أبنية المبالغة
- ٧٠٣ يجوز إطلاق الصفة على معنى الوصف توسعاً
- ٦٠٤ يجوز في اللفظ إنشاء صيغة الأمر مع التجرد عن القرائن المشعرة بإرادة الطاعة

٣ - فهرس المقالات والنحل

المقال	الصفحة
ابن الإخشيد:	
المثلان هما المشتركان في أخص الوصف	٣٥٦
ابن الراوندي:	
إثبات كلام النفس	٦٠٧
الأجسام لا يصح عدمها أصلاً	٦٩٣
الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس	٦٠٧
النطق هو نطق القلب	٦٣٠
ابن كلاب عبد الله بن سعيد:	
الباقى باق بقاء يقوم به	٧٠٤
البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده	٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨
شرط القدم قيامه بالقديم	٦٧٧
صفات الذات أزلية	٦٧٧
صفات الله أزلية دائمة الوجود مستحيلة العدم	٧٠٤
الصفات إنما توصف بما لا يقتضي معنى زائداً	٧٠٤
الصفة لا توصف	٧٠٣
الصفة ما قام بالموصوف، والوصف ما قام بالواصف	٧٠٤، ٧٠٢
القدم زائد على الوجود	٦٧٨
القديم قديم بقديم	٧٠٤، ٣٤٨
القديم قديم بمعنى هو القدم	٦٧٧
الكلام الأزلي من صفات الأفعال	٦٥٢، ٦٤٢
الكلام الأزلي يكون أمراً ونهياً بوجود المكلفين	٦٤٢

٦٥٣	كلام الله ليس بحروف ولا أصوات
٦٧٧	لم يصرح بأن صفات الذات باقيات ولا قديمة
٦٧٧	المعنى لا يقوم به معنى
٤٥٧	منع القول بأن الصفات معدودة
٧١١	الوجه صفة ثابتة لله تعالى
٧١١	اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله
	أبو إسحاق النظام:
٥٩٥	إبطال القول بالتولد
٦٨٨	الأجسام متجددة حالاً على حال
٥٧٤	الإرادة توجب المراد
٤٧٥	الإله غير مرید على الحقيقة
٦٨٩	الألوان ونحوها من الأعراض جواهر
٥٩٥	التزام التولد في الأجسام
٦٩٠، ٢٩١	الجزء ينقسم أبداً بلا نهاية
٥٩٤	جميع السامعين سمعوا كلاماً واحداً
٢٩٤	جواز التداخل على الجواهر اللطيفة
٦٨٩	الجواهر أعراض مجتمعة
٥٩٦	القول بتجدد الأجسام
٥٩٣	الكلام جسم لطيف
٦٣٠	كلام كل متكلم يقوم بالجو
٥٩٦، ٥٩٤	يلزمه أنه يسمع ما يماثل الكلام
	أبو إسحاق بن عياش:
٢٨١	المعدوم شيء
	أبو الحسن الأشعري:
٥٣٣	أخص وصف الإله ما لا يوصف به غيره
٦٧٠	الإدراكات علوم مخصوصة
٥٦٩، ٥٦٨	إرادة الشيء كراهية لصدده
٥٦٩، ٥٦٧	الإرادتان للضدين يتضادان
٣٩١	الاستواء من صفات الفعل (أحد قوليه)
٣٩١	الاستواء من صفات المعاني

- أسماء الله وصفاته واحدة..... ٧٠١
- الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها..... ٣٠٠
- الأعراض لو بقيت لاستحال عدمها..... ٦٨٥
- الأمر الأزلي على صفة الاقتضاء..... ٦٤٣
- الباقى من له البقاء..... ٦٧٧
- البقاء زائد على وجود الباقي..... ٦٧٨، ٦٧٥، ٥٢٧
- البقاء علة بقاء الذات والصفات..... ٥٠١
- البقاء لا ضد له..... ٦٧٧
- البقاء يوجب كون الجوهر باقياً..... ٦٩٣
- التمني إرادة ما علم أنه لا يكون..... ٥٦٣
- ثبوت كونه عالماً يستلزم إثبات العلم..... ٦٧٩
- الجواهر تعدم بقطع البقاء عنها..... ٦٩١
- الجوهر الفرد فيه كونٌ يخصّصه بحيزه..... ٤٢١
- الحُدُّ لا يقبل التركيب..... ٥١٧
- الدليل هو المرشد..... ٥١٨
- الرب باقٍ ببقاء يقوم بذاته..... ٦٧٨، ٦٧٧
- الشيء يعلم بالعلم..... ٦٧٨
- صحة الرؤية معلّلة بالوجود..... ٥١١
- صفات الإله باقيات ببقائه، وبقاؤه باقٍ ببقاء هو نفسه..... ٦٧٨، ٦٧٧، ٥٢٧
- الصفات الفعلية يقال فيها: إنها غيره..... ٧٠٠
- الصفة القديمة ليست إياه ولا غيره..... ٧٠١، ٧٠٠
- الصوت اصطكاك الأجرام الصلبة..... ٥٩٧
- العبارات دلالاتٌ، وليست بكلام على الحقيقة..... ٦٠٠
- العلم الحادث لا يتعلق إلا بمعلوم واحد..... ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٣٧، ٥٣٦
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة..... ٥٥٢
- العلم ما أوجب كون محله عالماً..... ٥١٧
- الغيران يجوز مفارقة أحدهما الآخر..... ٣٥٥
- القائم بالنفس هو المستغني عن المحل..... ٣٥٢
- القدرة على الخلق أخص أسماء الله تعالى..... ٧١٠
- القديم قديم لنفسه، أو لمعنى..... ٦٧٩، ٦٧٧، ٦٧٦، ٣٤٨

٣٣١	القديم هو المتقدم في الوجود بشرط المبالغة.....
٦٤٣	الكلام الأزلي لم يزل متصفاً بكونه أمراً نهياً خبراً.....
٦٧٠	كلام الله مسموع على الحقيقة.....
٦٠٠	الكلام ينطلق على المعنى النفسي واللفظ.....
٦٧٨	لا حقيقة للعالمية إلا العلم.....
٥٦٤	لا فرق بين المحبة والرضا وبين الإرادة.....
٥٥٢	لا يجامع الجهل بالتفصيل العلم بالتفصيل.....
٥٩٧	لا يجوز قيام صوت بجوهر فرد (على أصله).....
٥٤١	لا يقال صفته غيره، ولا يقال إنها هو.....
٦٤٥	لا يمتنع قيام الأمر النفسي مع غيبة المأمور.....
٧١٠	الله من له الإلهية.....
٤٤٢	الله يخلق الأشياء على وفق علمه وقدرته.....
٤٢١	المجاورة تغاير المماسة.....
٦٩٣	المحدث موجود لنفسه بفاعله.....
٦٤٣	المعدوم مأمور بالأمر الأزلي على تقدير الوجود.....
٣٥٥	نفي الأحوال.....
٧١١	الوجه صفة ثابتة لله تعالى.....
٧٠٢	الوصف والصفة واحد.....
٥٣٦	يجوز تغلق العلم الحادث بما لا يتناهى.....
٧١١	اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.....
٦٧٧	يستحيل أن يكون العرض باقياً بقاء الجوهر.....
٤٢٠	يستحيل عرض واحد في محلين.....
٤٢٠	يستحيل مثلاًن في محل واحد.....
	أبو الحسن الباهلي:
٥٥٤	تعلق العلم الضروري بأكثر من معلوم، بخلاف النظري.....
	أبو الحسن التيمي علي بن عاصم:
٣٩٦	ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه.....
	أبو الحسين البصري محمد بن علي:
٥٥٣	العلم يتعلق بمعلومات إذا كان مقصودها واحداً.....

أبو الحسين الصالحى:

٣١٠ يجوز خلو الجوهر عن جميع الأعراض

أبو العباس القلانسي:

٦٧٦ البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده

٧١١ التثنية في اليدين ترجع إلى اللفظ

٣٤٨ القديم قديم لمعنى هو القَدَم

٣٥٧ المثالن هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات

٥٤٢ علمه شيء، وإرادته شيء، وليساشيئين ولا أشياء

أبو العباس الناشي:

٢٨٦ لا شيء إلا القديم

أبو القاسم الإسفراييني:

٥٥٣ تعلق العلم الحادث بمعلوم على الجملة لا يتصور

٥٥٣ يجوز أن يُعلمَ الشيء من وجه ويجهل من وجه

أبو القاسم الكعبي:

٦٨٤ الأعراض لا تبقى

٤٧٥ الإله غير مريد على الحقيقة

٤٨٢ تفسير السمع والبصر بالعلم بالمعلومات

٣١١، ٣٠٩ جواز خلو الجوهر عن الأعراض إلا الألوان

٤٦٥ دليل الوجدانية استحالة تقدير قديمين مُستَغْنَيْنِ

٢٨١ المعدوم ليس بشيء

أبو الهذيل العلاف:

٦٧١ أثبت سماع ما ليس بصوت

٥٧٤ الإرادة توجب المراد

٣٥٥ التماثل والاختلاف في الجواهر دون الأعراض

٦٨٥ جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح

٦٤١، ٣٤٠ الخلق قول يخلقه لا في محل

٤٣٩ الخلق هو قوله: «كن»، يخلقه الله لا في محل

٣٥٦ الرب سبحانه لا يقوم به معنى

٣٥٦ السواد والبياض خلافان، وليسا بمختلفين

٣٥٦ العرض لا يقوم به معنى

٣٥٦	القديم لا يخالف الحادث.....
٥٢٨	اللّٰه عالم بعلم هو نفسه، ونفسه ليس بعلم.....
٦٦٩	المسموع هو الأصوات والكلام الموجود مع الأصوات.....
٢٨٠	المعدوم ليس بشيء.....
	أبو بكر القفال الشاشي:
٣٩٨	الاستواء محمول على انتظام أمر الملكوت.....
	أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس:
٢٦٩	صفات اللّٰه كلها غير مخلوقة.....
	أبو زرعة الرازي عبيد اللّٰه بن عبد الكريم:
٢٦٩	صفات اللّٰه كلها غير مخلوقة.....
	أبو سليمان الخطابي:
٣٩٧	نزول الرب حق بلا نُقْلَة وزوال ولا كيف.....
	أبو عبد اللّٰه البصري:
٥٣٩	للقديم أحوال لا تتناهى، فله بكل معلوم حال.....
	أبو علي الجبائي:
٦٧١	أثبت سماع ما ليس بصوت.....
٤٨٧	الأحوال تثبت للجُمل التي المحل منها.....
٤٢٤	اختلاف أجناس التأليفات.....
٥٣٢	أخص وصف الإله قدمه.....
٦٦٥	إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم.....
٦١٩	إذا خلق اللّٰه كلامًا في جسم، كان هو المتكلّم به.....
٥٧٥	الإرادة لا توجب المراد.....
٥٢٩	إطلاق صفة العلم إثبات للذات على الانفراد.....
٦٦٥	أنكر الكلام القائم بالنفس.....
٦٧٦	الباقي على الحقيقة هو اللّٰه تعالى.....
٦٨٩	التكليف من أفعال العباد يتجدد حالًا على حال.....
٥٣٢	جهة وجوب الصفات مماثلتها قدمها.....
٦٨٥	جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح.....
٦٨٩	السكنات من أفعال العباد، متجددة.....
٤٨٢	السميع البصير الحي الذي لا آفة به شاهدًا وغائبًا.....

- صفات الله راجعة إلى ذاته ٥٠١
- صفة النفس لا تتعدد ٣٥٦
- الصوت معنى واحد يترتب على الحركة ٥٩٧
- القراءة كلام الله، وكلام القارئ ٦٦٣
- الكتابة تُؤلِّد في الرِّقِّ كلامًا للكاتب ٦٦٥
- كل عَرَض مقدور للعباد يستحيل بقاؤه ٦٨٨
- كلام الله حروف مسموعة عند أصوات القَرَاءة ٦٦٣، ٦٤٧
- كلام الله حروف مقارنة للأصوات مغايرة لها ٦٦٩، ٦٥٥، ٦١٩، ٥٩٨
- الكلام مفتقر إلى حركة مخصوصة قائمة بالمحل ٦١٩
- الكلام يفتقر إلى بنية مخصوصة ٦٦٤، ٦١٩
- لا قديم إلا الله ٣٣١
- لا يصح إرادة الإرادة ٤٧٩
- لو قرأ ألف قارئ آية وُجِدَ في كل قارئ تلك الآية ٦٦٣
- المثلان هما المشتركان في صفة النفس ٣٥٦
- مدلول الإحكام شاهدا العلم، وغائبها الذات ٥٣٠
- معظم الأرض تتجدد سكناً عليه ٤٢٧
- من قرأ آية وُجِدَ مع قراءته كلام الله ٦٦٣
- يقوم بالقارئ كلام غيره، إذا قصد حكاية كلامه ٦٦٥، ٦٦٣
- أبو عيسى الوراق:
- إثبات كلام النفس ٦٠٧
- الأمر والنهي والخبر ما قام بالنفس ٦٠٧
- تختلف العبارة بحسب اللغة، والمعنى المعبر عنه واحد ٦٠٧
- النطق هو نطق القلب ٦٣٠
- أبو هاشم الجبائي:
- إثبات ذوات في العدم لها خصائص الصفات ٤٨٩
- إثبات سماع ما ليس بصوت ٦٧١
- إثبات علم لا معلوم له ٦٩٠
- أحكام الصفات معللة بأخص صفات الباري ٤٨٥
- أخص صفة علمنا بالسواد كونه علماً به ٥٣٢
- أخص وصف الإله حالٌ توجب له الصفات ٥٣٩، ٣٤٦

الإرادة المقارنة يصح إرادتها، بخلاف المقدمة.....	٤٨٠، ٤٧٩
الإرادة لا توجب المراد.....	٥٧٥
الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في الصفات المعنوية.....	٣٥٦
الافتراق لا يضاد التأليف، بل المجاورة.....	٦٩٤
افتقار الكلام شاهدًا إلى بُنية مخصوصة.....	٦١٩
أوجب الذم على لا فعل.....	٦٢٣
تارك المأمور لمباح يعصي بترك المأمور لا بفعل المباح.....	٦٢٣
تخصيص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة.....	٤٨٧
تردد في أن الخواطر هل يسمعها صاحبها.....	٥٩٩
الترك هو الإعراض عن الشيء.....	٦٢٣
تسمية صفة النفس بالأخص.....	٣٥٦
تعليل الصفات بصفة هي أخص وصف الإله.....	٥٠٩
التمني منوط بالمستحيل.....	٥٦٣
التمني هو التلهف، وهو ضرب من الاعتقاد.....	٥٦٣
جواز بقاء الألوان والطعوم والروائح.....	٦٨٥
جواز خلو المأمور عن فعل ما أمر به، وعن ضده.....	٦٢٣
جواز وجود الصوت ابتداءً دون تقدم الحركة.....	٥٩٧
الجوهر المعدوم على صفة توجب تحيُّره عند الوجود.....	٥٣٤، ٣٦١
الجوهر المعدوم يماثل الموجود.....	٣٦١
الحال لا يُثبت، ولا يُنفى.....	٥٣٠
حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين.....	٤٢٣
الخلق إرادة يحدثها الله لا في محل.....	٥٤٥، ٤٣٩، ٣٤١
الخواطر أصوات خفية.....	٦٦٩، ٥٩٩
الرب قادر على أن يخلق كلامًا بغير بُنية.....	٦١٩
السبق إلى القول بإثبات الأحوال.....	٤٨٥
السميع البصير هو الحي الذي لا آفة به.....	٤٨٢
علة استقرار الأرض.....	٤٢٨
العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة.....	٥٥٢
العلم الحادث يختص بمعلوم.....	٥٣٧
الكتابة تُولَّد في الرقِّ كلامًا للكاتب.....	٦٦٥

٦٢٠	الكلام غائبًا لا يفتقر إلى حركة
٥٣٧	للعلم القديم اختصاص بالمعلوم
٥٣٨	للّه حال في علمه بالمعلومات
٦٢٤	لم يزل الرب سبحانه وتعالى تاركًا
٣٥٦	المثلاثان هما المشتركان في أخص الوصف
٢٨٠	المحالات لا يتعلق العلم بها وليست معلومة
٥٣٠	مدلول الإحكام كون العالم عالمًا
٤٩٥	المعلول صفة زائدة وحال
٥٤٢، ٥٣٨	المقتضي للصفات حال واحدة زائدة على القدم
٥٣٢	مماثلة الصفات لا يتلقى من جهة مماثلتها قدمها
٢٣٩	النظر يجب مقارنته للشك
٥٩٩، ٥٦٣	نفي الكلام النفسي
٥٣٠	النفي والإثبات لا يتحقق في قولك: عالم وليس بعالم
٢٧٢	الواجب مشروط بسلامة المكلف إلى الأداء
	أبو يعقوب الشحام:
٢٨٠	إثبات قيام العرض بالجوهر
٢٨٠	التزام وجود الجسم في العدم
٦٥٥، ٥٩٨	الكلام حروف مسموعة مع الأصوات
٢٨٠	المحالات ليست معلومة
	أحمد بن حنبل:
٣٩١	ينزل الله إلى السماء الدنيا بلا كيف
	إسحاق بن راهويه:
٣٩٦، ٣٩١	ينزل الله إلى السماء الدنيا ولا يخلو العرش عنه
	أصحاب الظاهر:
٣٧٧	إثبات المكان والجهة لذات الباري
٦٥٨	الأصوات على تقطعها وتواليها أزلية قائمة بالذات
٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨	الحروف المكتوبة والمسموعة، عين كلام الله
٦٥٠	العبارات من حروف القرآن قديمة وليست مخلوقة
٦٦٢، ٦٥٨	القراءة عين المقروء
٦٣٦	القطع بأن القرآن محدث وحديث

٦٥٨	كلام الله حروف وأصوات
٦٥٨	كلام الله قديم أزلي
٢٦٦	لا قرآن إلا الحرف والصوت
٢٣٠	لا مجال للنظر العقلي في الدين
٦٣٦	لا نقول: القرآن قديم، ولا مخلوق، بل نتوقف فيه
	أكثر أهل الظاهر:
٦٣٦	القطع بأن القرآن ليس بمخلوق
	بعض أصحاب الظاهر:
٦٦١	الأخذ بظواهر الكتاب والسنة وأقوال السلف
٦٦٠	اسم الله إذا كتب فالرَّقْمُ المَرْئِيُّ هو الإله المعبود
٦٥٨	أطلق أن القرآن المسموع صفة الله
٦٥٩	القول بقدوم الإيمان، وإنكار أن يكون مخلوقاً
	أصحاب الهيولي:
٢٨٢	إثبات الجواهر في الأزل
٣٢٧	تغير العنصر القديم عن صفته
٤٣٥	علمنا حدوث الهيولي بتغيرها
٢٨٢	نفي التحيز عن الجواهر
	أصحاب عبد الله بن المبارك:
٣٩٧	ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه
	الأريوسية:
٤٥٥	اتخذ الله عيسى ابناً تكريماً
	الأزلية:
٣٢٧	القول بقدوم العناصر
	الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني:
٥٧٠	الإباء واسطة بين الإرادة والكراهية، مغاير لهما
٣٨٤	إثبات صفة توجب التقديس عن الأماكن هي أخص صفاته
٤٢٠	اجتماع الجوهرين يمنع تضاد الكونين
٥٩٨	الأجسام لا تفعل شيئاً من الأصوات إلا باعتماد وحركة
٦٧٠	الإدراكات علوم مخصوصة
٥٦٩	الإرادة للشيء لا تكون كراهية لصدده

٥٧٣	الإرادة يصح تعلقها بمنع الحدوث
٥٩٨	الأصوات تحدث في الأجسام
٤٢٠	إطلاق اسم التضاد على اجتماع جوهرين في حيز واحد
٧٠٥	إطلاق الأسماء موقوف على الإذن
٢٢٣	الاعتقاد السديد علم
٧١٠	الإلهية استحقاق أوصاف الجلال
٧١٢	إن ثبت من الآحاد ما يوجب العلم كان متأولاً على العقل
٥٨٢	الباري يريد ما علم أنه يقع
٧١١	الثنية في اليدين ترجع إلى اللفظ
٦٩٩	التسمية والاسم والمسمى واحداً
٥١٣	حد الشيء معناه أو حقيقته أو خاصته
٥١٤	الحد والحقيقة والمعنى والعلة شيء واحد
٦٨٢	حدوث الجوهر يخالف بقاءه
٣٤٦	حقيقة الإله صفة اقتضت التقديس عن الأحياز ومناسبة الحدّثان
٥٦٠	الحكم بتضاد الإدراكات المختلفة
٥٦٠	الحكم بتضاد العلمين المختلفين
٦٧٨	الرب باقٍ ببقاء يقوم به
٣٥٥	صفات الإله لا يطلق عليها التماثل والاختلاف
٧١٢	طريقة الآحاد لا توجب العلم
٧١٢	طريقة الآحاد لا يجوز بمثلها إثبات صفة للقديم
٢٢٧	العقل ما يقع به التمييز ويستدل به على ما وراء المحسوس
٥١٤	العلة والمعلول واحد
٥٣٦	العلم الحادث قائم بذات متناهية
٥٣٦	العلم الحادث لا ينبسط على محلين
٥٣٦	العلم الحادث متناهٍ في نفسه وفي تعلُّقه
٥٣٦	العلم القديم غير متناهٍ
٧١١	العين عبارة عن البصر
٣٤٩	الغنى صفة إثبات تتضمن نفياً
٣٥٢	القائم بالنفس هو المستغني عن المحل
٣٤٩	القدّم صفة إثبات تتضمن نفياً

٥٦٦	القديم سبحانه لا يوصف بالكراهية على التحقيق
٥٨٢	القديم لا يوصف بالتمني
٧٠٠	قول الله تعالى صفة ذاته
٣٤٩	القيام بالنفس صفة إثبات تتضمن نفيًا
٥٦٦	الكراهية حقيقتها النفور، وهي من الآلام
٦٠٠	الكلام هو التدبير
٦٠٠	الكلام هو القول القائم بالنفس
٥٥٧	لا معنى للعالم بعلمه إلا ذلك العلم
٥٥٧	لا معنى للعلم بالشيء إلا كون صاحبه عالمًا به
٦١٧	لا يجوز أن يكون الرب بفعله الكلام متكلمًا
٢٤٥	المؤمن المقلد عاصٍ بترك النظر
٣٥٥	المثلان: ما لا يصح اختصاص أحدهما بصفة
٧٠٠	المسمى بقوله: ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ ذات الله
٥٧٣	نفوذ الإرادة
٥٩٨	يصح خلق الأصوات بلا حركة خرقًا للعادة
	الأستاذ أبو الهذيل العلاف:
٦٦٣	إذا حفظ الحافظ كلام الله وُجدَ كلام الله حالًا في الحافظ
٦٦٣	إذا حكى واحد قول الجماعة قام به كلامهم
٦٦٣	إذا حكى واحد قول غيره قام به كلامه
٦٦٣، ٦٥٥، ٥٩٨	الكلام حروف مسموعة مغايرة للأصوات
٦٦٣	لو قرأ ألف قارئ آية وُجدَ في كل قارئ تلك الآية
٦٦٣	من قرأ آية وُجدَ مع قراءته كلام الله
	الأستاذ أبو بكر بن فورك:
٥٧٣	إرادة الباري تتعلق بأن يحدث وبأن لا يحدث
٧٠٢	خالقنا لم يزل
٥٩٧	الصوت عَرَض واحد (على أصل الأشعري)
٥٩٨، ٥٩٧	الصوت نوع من الحركة
٥٠٥	الفعل علة كون الفاعل فاعلاً
٧٠١	كل اسم فهو المسمى بعينه
٦٠٢، ٦٠١	الكلام هو المسموع

- المعلول ما استحق العلة أو تعلق به ٥٠٥، ٤٩٥
- الأستاذ أبو منصور البغدادي:
- جواز إطلاق الصفة بمعنى الوصف ٧٠٣
- الأستاذ أبو نصر:
- الاسم يرد بمعنى التسمية وبمعنى المسمى حقيقة ٦٩٩
- الأشاعرة:
- إثبات صفة أزلية يصح الفعل لأجلها في لا يزال ٤٦٨
- إثبات قدم الكلام، لا قدم العبارة والتلاوة ٦٥٧
- إثبات كلام ليس بحرف ولا صوت ٦٤١
- اختصاص إضافة الكلام إلى الله اختصاص قيام ٦٤١، ٦٣٧
- اختصاص العلم الحادث بمعلوم معين ٥٣٤
- اختصاص العلم القديم بالإحاطة بجميع المعلومات ٥٣٤
- إذا قرئ كلام الله بالعربية سمّي قرآنًا، وبالعبرانية يسمى تورا وإنجيلًا ٦٧٣
- إرادة الشيء كراهية ضده ٥٨٢، ٥٧٣، ٥٦٦
- الإرادة تقارن المراد ٥٧٥
- الإرادة لا تجمع السهو والغفلة ٥٦٧
- الإرادة لا تضاد العلم ٥٦٧
- استثثار الرب بخلق الأفعال ٦١٦
- استحالة قيام الحوادث بذات الباري ٤٢٨
- استغناء الرب عن الأماكن والأحياء لمعنى ٦٧٩
- استقرار الحمل لسكون يخلقه الله في المحمول ٤٢٦
- أسماء الله لا توجد قياسًا واعتبارًا من جهة أدلة العقول ٧٠٤
- إضافة الأفعال إلى الله موقوفة على ورود الإذن ٦٥٠
- إطلاق اسم القديم اعتبارًا باسم الأول ٧٠٧
- الاعتماد لا يوجب حركة ولا يولدها ٤٢٦
- الاعتماد لو قدر ثبوته لما اقتضى هويًا ولا تصعدًا ٤٢٦
- الإعدام هو المعدوم ٤٣٩
- الأعراض لا تبقى ٦٨٧، ٦٨٤
- الاقتدار عند كثرة القدرة ٦٤٥
- أقل التأليف بين جوهرين ٤١١، ٤٠٧، ٢٨٨

٦٥٧	الألفاظ والعبارات والتلاوة حادثة.....
٤٦٨	امتناع تأخر المقدور عن القدرة الحادثة.....
٢٨٥	الانتفاء معلوم وليس بشيء.....
٢٧٠	أول الواجبات النظر.....
٢٨٣	الإيجاد جعل ما ليس بذواتٍ وأشياء ذواتٍ وأشياء.....
٤٣٩	الإيجاد هو الموجد.....
٤١٧	الباري غير موهوم ولا محدود.....
٦٣٧	الباري متكلمٌ بكلام قديم أزلي.....
٥٢٧	الباقي باقٍ ببقاء يزيد عليه.....
٥٧٤	الباقي لا يكون مرادًا.....
٥٧٤	الباقي لا يكون مقدورًا.....
٦٨٨	الباقي من الأعراض ينفيه الضد.....
٦٨٧، ٤٢٥	بطلان القول بالمركز.....
٥١١	بطلان كون النفي علة موجبة.....
٧١١	تأويل العينين بالبصر.....
٧١١	تأويل الوجه بالوجود.....
٧١١	تأويل اليدين بالقدرة.....
٥٧٩	تبدل الإرادة يدل على البدء في العلم.....
٦٩٧	التسمية ترجع إلى لفظ المسمَّى.....
٦٩٩	التسمية قولٌ دالٌّ على الاسم.....
٦٢٥	التضاد واقع بين المعاني من غير اشتراط الحياة.....
٦٢٥	التضاد يقع عند قيام معنيين متضادين في محل واحد.....
٤٦٧	تعلق القدرة القديمة بالمتضادات.....
٦٥٢	تعلق علم الله وعالميته بالمعلومات لا يختلف.....
٣٨٤	تقدس الباري عن خصائص الجوهر والعرض ومخالفته لهما.....
٤٢٣	تقدير قيام تأليف بجوهرين محال.....
٤٦٩	تناهي المقدور والمعلوم دليل على حدوث القدرة والعلم.....
٦٧٣	التوراة والإنجيل، والزبور، والفرقان شيء واحد (وحدة الكلام).....
٥٠٦	الجائز لا يجب تعليله لجوازه.....
٤٠٧	الجسم هو المؤلف.....

٣٧٨	جواز إطلاق وصف الفوقية للباري شرعاً مع نفي المكان والجهة
٢٨٤	جواز الصفات التابعة للحدوث
٤٦٧	جواز تقدّم القدرة على الفعل
٥٦٦	جواز وصف الباري بالكراهية
٦٨٧	الجوهر لا يختص بالجهة لنفسه
٣١١، ٣٠٩	الجوهر لا يخلو عن العرض أو ضده
٥١٢	حدّوا الجواهر بالحجم دون التحيز وقبول العرض
٤٣٨	الحدوث والمحدث واحد
٥٢٨	حقيقة الجوهر
٦٢٥	حكم كل صفة يختص بمحلها
٧٠٥	الخبر الذي نقله الآحاد يقضي إلى إيجاب العمل
٢٢٨	خبر الواحد يفيد العلم إذا اقترن بالدليل العقلي أو السمعي
٤٥٩	خلاف المعلوم مقدور لله تعالى
٤٣٨	الخلق والمخلوق واحد
٦٠٠	الخواطر كلام ليس بحرف ولا صوت
٤٨٢	الرب سميع بصير على الحقيقة
٤٨٤	الرب عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة
٦٣٣	الرب متكلم، آمر، ناه، مخبر، واعد، متوعد
٥٢١	السبر والتقسيم الحاصر يفيد العلم
٦٣٢	السكوت إضراب النفس عن الكلام
٦٧٠	سمع موسى كلام الله بلا كيف
٥٧٠، ٥٦٦	السهو والغفلة لا يجامعان إرادة فعل الغير
٦٣١، ٦٣٠، ٦١٤	شرط الكلام قيامه بالمتكلم
٢٣٨	الشك شرط النظر وضده
٤٧٥	صانع العالم مرید على الحقيقة
٥٠٨	صفات الأجناس المقتضي لإثباتها القدرة
٦٣٦	صفات الذات واحدة، متعلقة بجميع متعلقاتها
٥٤٢	صفات الله أشياء موجودة
٣٦٢	العالمية حكم واحد
٦٥٢، ٦٣٠، ٦٠٠	العبارات دلالات على الكلام، وليس بكلام على الحقيقة

٥٢٢	العدم هل يكون دليلًا أم لا؟
٥٠٣	العلة العقلية لا تتركب
٤٩٥	العلة هي الصفة الجالبة للحكم
٢٤٠	العلم الحاصل عقيب النظر يقع مكتسبًا (المشهور)
٣٥٥	العلم القديم لا يقوم مقام سائر الصفات
٥٤٩	العلم القديم يتعلق بكل معلوم وجودًا وعدمًا
٥٤٢	علم الله وقدرته شيئان موجودان
٦٤٦	العلم لا يتناهى
٢٢٣	العلم ليس من قبيل الاعتقاد
٥٤١	الغيران يصح مفارقة أحدهما الآخر
٤٧٩	الفاعل للشيء مريدٌ له
٤٦٧	القدرة القديمة لا تتناهى
٤٦٨	القدرة لا تقتضي التمكن في الحال
٤٦٧	القدرة مصححة للفعل
٦٦١	القراءة أصوات القراء وفعالهم
٦٦٩	قراءة القرآن عبارة عن كلام الله وليست عين كلام الله
٦٦٦	القرآن في المصاحف هل يلزم تقييده بالكتابة
٦٤٩	القرآن من الأسامي الشرعية التي لا يجوز تقدير اشتقاق فيها
٦٠٠	القول هو القائم بالنفس المدلول عليه بالعبارات
٤١٢	القيام بالنفس استغناء عن الأماكن والجهات
٥٦٦	الكراهة تضاد الإرادة
٦٢٧	كل عرضين مثلين، فإنه يستحيل اجتماعهما في محل واحد
٦٣٠	كل ما ينافي حديث النفس فهو ضد للكلام
٦٧٣	الكلام القديم صفة واحدة، وتختلف العبارات عنه بحسب اختلاف اللغات
٦٤١	الكلام القديم هو الكلام القائم بالنفس
٦٥١	الكلام القديم يستحيل أن يكون حروفًا (الكلام النفسي)
٥٣٥	كلام الله مع وحدته أمر ونهي وخبر
٦٣٦	كلام الله واحد وهو مع وحدته متعلق بجميع متعلقات الكلام
٦٢٩، ٦٠٢	الكلام جنس ذو حقيقة، له أضداد
٦١٥، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦١٤	الكلام من صفات الحي

- الكلام هو المعنى القائم بالنفس ٥٩٨
- الكلام يضاده آفات النطق (الخرس، السكوت، السهو، البهيمية، الطفولية) ٦٣١، ٦٣٠
- الكون الأول بعد خلق الجوهر فيه سكون ٤١٧
- لا بقاء للعلوم ولا لأضدادها ٥٦٠
- لا تثبت الإرادة بعد الكراهية ٥٧٩
- لا صفة للعموم ٦٥٦
- لا فرق بين الأعراض والأبعاض ٢٩٦
- لا قائم بالنفس إلا الله ٣٨٥
- لا كلام إلا القائم بالنفس ٦١٤
- لا معنى للتضاد إلا التنافي ٥٦٧
- لا نشترط مقارنة إمكان وقوع المقدور القدرة ٤٦٧
- لا يبعد قيام علم وجهل بجزأين من جملة واحدة ٦٢٥
- لا يتجدد لله كلام ٦٧٥
- لا يتقرر قيام اعتمادين متماثلين في الجوهر ٤٢٥
- لا يدل الوجوب والجواز على تعليل ولا على منعه ٥٠٦
- لا يصح من الساهي فعل ٥٧٠
- لا ينكرون كون العبارات خلقاً لله ٦٤١
- للجسم نهاية والجزء لا ينقسم ٢٦٤
- لم يثبت لله تعالى في أزله اسم الخالق، بل في لا يزال بعد الخالق ٧٠٢
- الله إله واحد، له صفات الإلهية ٥٤٣
- الله خلق في موسى معنى أدرك به كلامه ٦٦٩
- الله سبحانه أزلي لا يدرك العقل حقيقته وكنه عظمتة ولا يُصَوَّرُهُ الوهم ٤٣٣
- الله سبحانه لا يريد شيئاً إلا كان كما أراده ٤٦٣
- لو اختلف العلماء من شخصين، فهما متماثلان ٥٦٠
- ليس الإبقاء هو المبقى ٤٣٩
- ليس الاعتماد من التأليف ولا مولداً له ٤٢٤
- ليس بين الأصحاب خلافٌ يؤدي إلى التكفير أو التضليل ٦٧٨
- ليس من معتقدا بقاء العلوم الحادثة ٥٤٧
- ما زاد على جوهرين لا يجوز أن يقال جسم واحد ٤٠٨
- ما ضاد الشيء ضاد مثله ٦٢٥

٦١٤، ٦١٣	المتكلم من قام به الكلام.....
٦٢٧، ٥٥٩، ٤٧١، ٤١٩	متماثل الأعراض متضادة.....
٣٦٣، ٣٥٥	المتماثلان يتماثلان لأنفسهما، وكذلك المختلفان.....
٥٣٤	المثلان هما المستويان في جميع صفات النفس.....
٣٤٥	محمل الصفات الإلهية.....
٥٢٦	مخالفة العلم الحادث العلم القديم.....
٦٥٢	مدلول العبارات من كلام الله لا يختلف.....
٣٥٦، ٣٥٥	المرعي في التماثل التساوي في صفات النفس.....
٢٤٤	مصادر المعرفة عند الأشاعرة.....
٦٤٤	المعدوم الذي لا يوجد لا يتعلق به التكليف.....
٢٧٩	المعدوم ليس بشيء ولا ذات ولا ثابت.....
٢٧٩	المعلوم إما موجود أو معدوم.....
٥٥٠	معلومات الله لا تنهاى.....
٦٦٩	معنى المسموع من القرآن.....
٤٦٨، ٤٦٧	مقدورات الرب لا تنهاى.....
٦٦٣	المقروء هو الكلام القديم.....
٦١٦، ٤٢٣	منع القول بالتولد.....
٦٤٤	منع تقدير معدوم - علم الله انتفاء وجوده - مأمورًا.....
٤٥٧	المنع من القول بأن الله معدود مع غيره.....
٦٤١	المنع من تسمية خالق الكلام متكلمًا به.....
٥١٢	مهما أمكن تحديد الشيء بنفسه أو بصفته كان أولى.....
٣٣٩، ٣٣٨	الموجب اختصاص الأجرام بحيزها، مخصص فاعل موجد.....
٣٣٩	الموجب لا يتخير بين مثلين.....
٦٧٠	موسى أدرك معنى كلام الله من غير واسطة.....
٢٧٤، ٢٤٠	النظر الصحيح يتضمن العلم بالمنظور فيه.....
٤٢٦	نفي الاعتماد.....
٣٦٥	نفي المثل والشبه عن القديم.....
٤٢٣	نفي المماسات الزائدة على الكون المخصص.....
٤٨٤	النقص يدل على الحدوث.....
٦٦٩	هل سمع النبي وجبريل كلام الله ليلة المعراج؟.....

- الواجب من الأحكام لا يمتنع تعليله لوجوبه..... ٥٠٦
- الواجبات سمعية..... ٢٧٠
- الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه..... ٤٥٦
- الوجه صفة ثابتة للرب (متقدمو الأشاعرة)..... ٧١٠
- وجوب النظر مما يدرك سمعًا..... ٢٧٢
- وجوب قيام أفعال العباد بفاعلها..... ٦٢٤
- الوجود علة الإدراك..... ٥١٢
- الوجود والموجود واحد..... ٤٣٨
- اليدان صفتان ثابتتان للرب (متقدمو الأشاعرة)..... ٧١٠
- يستقر الجسم الثقيل بأكوان متجددة تخصصه بجهة..... ٤٢٨
- يهوي الثقيل بأكوان تخصصه بجهة السفلى..... ٤٢٦
- أكثر الأشاعرة:
- البقاء صفة الباقي زائدة على وجوده..... ٦٧٥
- الثقل يرجع إلى ذوات الأجسام..... ٤٢٥، ٤٢٤
- العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد..... ٥٥٤
- القديم هو الذي لا أول لوجوده..... ٣٣١
- بعض الأشاعرة:
- استحالة تعلق القدرة بحالة البقاء..... ٦٨٢
- إطلاق الأسماء موقوف على الإذن..... ٧٠٩
- إظهار خوارق العادة على يدي الكاذب ممكن..... ٤٥٩
- الأعراض تختص بمحالتها لأعيانها..... ٣٠٠
- الثقل معنى زائد على الاعتماد..... ٤٢٥
- الجسم هو المؤتلف..... ٤٠٧
- الجوهران المجتمعان جسم واحد أو جسمان..... ٤٠٧
- الحدوث يخالف البقاء..... ٦٨٢
- حقيقة الإله قيامه بنفسه بلا نهاية..... ٣٤٦
- الحياة شرط العلم، والموت لا يضاده..... ٦٢٦
- صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره..... ٥٤١
- طريق إثبات اليمين والوجه السمع المحض..... ٧١٢
- العدل شاهدًا يضاد الجور..... ٦٢٥

- العدم لا يكون شرطاً في الصفات، بل الحياة مع عدم الأضداد..... ٥١٠
- العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم أو بمعلومات على الجملة..... ٥٥٢
- العلم الحاصل عقيب النظر يقع ضرورة..... ٢٤٠
- فعل الحركة يضاد فعل السكون..... ٦٢٥
- القَدَم يرجع إلى نفي الأولية عن الموجود..... ٣٤٩
- القديم قديم لمعنى هو القَدَم..... ٣٠٣
- كل ما لم يرد فيه إذن ولا منع فإطلاقه ممنوع تغليياً للمنع..... ٧٠٥
- كلام الله مسموع على الحقيقة..... ٦٧٠
- كون الشيء قائماً بالنفس يدل على أنه قَبْلَ الصفة..... ٥١٣
- لا سبيل للعقلاء إلى الامتناع عن النظر..... ٢٧١
- لا يمتنع تقدير العدم شرطاً..... ٥١٠
- اللبث شرط في السكون..... ٤١٨
- الله خالق رازق في الأزل (بعض المتقدمين)..... ٤٤٣
- المُعَاد مُعَاد لمعنى..... ٣٠٣
- المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص..... ٤٤٢
- متأخرو الأشاعرة:
- كل اسم فهو المسمى بعينه من غير تفصيل..... ٧٠١
- مثبتو الأحوال من الأشاعرة:
- الكلام يوجب لمحله حكماً؛ هو كونه متكلاً..... ٦١٣
- محققو الأشاعرة:
- الخالق اسم مشتق من معنى هو الخلق..... ٤٤٤
- معنى المعلول اختصاص العلة به..... ٤٩٥
- معظم الأشاعرة:
- مَنْعُ التركيب في الحدود..... ٥١٨
- الإمام أحمد بن حنبل:
- ألفاظ الآدميين كيفما دارت مخلوقة..... ٦٥٤
- تحركات الآدميين وأصواتهم وسكناتهم مخلوقة..... ٦٥٥
- القرآن كلام الله ليس بمخلوق..... ٦٥٤، ٦٥٣
- كان يكره أن يتكلم في اللفظ بشيء فيقول: « مخلوق، أو غير مخلوق »..... ٦٥٤
- لم يتعرض لماهية القرآن، وهل هو قديم أو لا؟..... ٦٥٣

- لم يزل الله متكلمًا ٦٥٤
- من قال « لفظي بالقرآن مخلوق » فهو كافر ٦٥٤
- من قال القرآن مخلوق فهو كافر ٦٥٤
- من قال علم الله مخلوق فهو كافر ٦٥٤
- الإمام إسحاق بن راهويه:
- من قال: « القرآن مخلوق » فقد زعم أن القدرة والمشيئة مخلوقة ٦٥٤
- الإمام البخاري محمد بن إسماعيل:
- الكلام المتلو المُنْبَت في المصاحف، المَرْعِي في القلب، هو كلام الله ليس بمخلوق ٦٥٥
- الإمام الشافعي محمد بن إدريس:
- نزول الرب حق بلا نُقْلَةٍ وزوالٍ ولا كيف ٣٩٧، ٣٩١
- الإمامية:
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ٢٣٠
- كلام الله حادث مفتتح الوجود ٦٣٥
- أم سلمة:
- الاستواء ثابت بلا كيف ٣٩١
- الأوزاعي:
- الاستواء ثابت بلا كيف ٣٩١
- أهل المعاني واللغة:
- الاستواء من صفات الفعل ٣٩١
- الباطنية:
- الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه، بخلاف الإثبات ٣٥٦
- الدين إنما يتلقى من الرسول أو الإمام المعصوم ٢٣٠
- فسروا العلم والقدرة والحياة بنفي الجهل والعجز والموت ٤٧٨
- بعض الأصوليين:
- المحبة جنس يخالف الإرادة ٥٦٤
- البهشية:
- إثبات إرادة حادثة مماثلة لإرادتنا ٥٧٦، ٣٦١
- الاشتراك في الأخص يوجب الاجتماع في سائر الصفات التي تثبت لا لمعنى ٣٥٦
- الجوهر المعدوم يماثل الجوهر الموجود ٣٦١
- القديم على حال في كونه عالمًا وقادرًا وحياً والمقتضي لها حال واحدة زائدة ٥٣٨

٥٣٨	لله تعالى حال واحدة في كونه عالماً بجميع المعلومات
٥٧٧	الله مريد بالمريدية أو بالمشيئة
٣٥٦	المثلان هما المشتركان في أخص الوصف
٤٩٥	المعلول صفة زائدة وحال، وهي تنبسط على الجملة التي المحل منها
	ثعلب:
٣٩٤	تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه
	الثوية:
٣٤٠	إثبات مدبرين للعالم أحدهما خالق الخير والثاني خالق الشر
٣٢٨	النور أجسام متصعدة بلا نهاية علوًا، لا تسفلًا، بعكس الظلمة
	الجويني، أبو المعالي (إمام الحرمين):
٥٧١	الإباء أمر يجده العاقل من نفسه
٥٧١	الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكرهية
٧٠٦	الإجماع لا ينقل عن موضعه وموقعه
٥٥٧	إذا تعلق العلم بالسواد فإنما يدرك صاحبه كونه عالماً به بإدراك النفس
٧٠١	الأسماء تنزل منزلة الصفات
٣٣٣	إسناد العلم بالمحدث إلى ضرورة العقل
٧٠٥	الأقيسة لا يجوز التمسك بها في الأسماء والصفات
٥١٥	إن اشتمل الحد على جنس واحد فيستقيم على نفي الأحوال
٦٧٦	البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي
٦٧٩	تقدسه تعالى عن الأحياز صفة نفي
٣٣٣	التقسيم الدائر بين النفي والإثبات يفيد العلم ضرورة
٢٤٥	تكليف العوام النظر تكليف بها لا يطاق
٥١٥	الحد إن اشتمل على مختلفات، لم يستقم على نفي الأحوال
٥٢٠	السبر والتقسيم غير المستند إلى نفي وإثبات لا نقطع بانحصاره
٦٧٩	صفة النفي لا تقتضي موجباً ثابتاً
٢٤٦	العلم يتميز عن الاعتقاد
٢٤٦	العلم يقع ضرورة بعد تصرف النظر
٢٤٥	العوام إنما كلفوا الاعتقاد السديد ولم يكلفوا العلم
٧٠٤	القديم قديم لنفسه
٧٠٥	قول التابعي ليس بحجة

- القول بالحال متناقض يُدرك تناقضه بالبديهة..... ٤٨٧
- كان من مثبتي الأحوال في الابتداء، ثم رجع عنها..... ٤٨٦
- لا حكم للجواهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه..... ٤٢١
- لا معنى لا اعتبار الغائب بالشاهد..... ٤٩٢، ٣٢٢
- لا يرجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات..... ٧٠١
- لا يمتنع مزية تقتضي العلم بحقيقة الإله..... ٣٤٦
- اللَّه تعالى يعلم حقيقة نفسه ووجوده..... ٣٤٦
- لو سمي مسم إدراك النفس عقلاً، كان مصيئاً..... ٥٥٨
- ليس من شرط البقاء قيامه بالباقي..... ٧٠٤
- ما يفيد الظن من الأخبار كافٍ في جواز إطلاق الأسماء الحسنى..... ٧٠٥
- المتكلم بضربٍ من الكلام لا يتصف بكونه ساكناً..... ٦٣٢
- من علم أن معلومات الله لا تنهاى فقد تعلق علمه بمعلومات..... ٥٥٣
- النظر يضاد جملة أضداد العلم (الجهل والشك والظن)..... ٢٣٩
- الوجود لا يعمل شاهداً وغائباً..... ٥٠٧
- الوقف لا يعني إيجاب الكف، بل عدم القضاء بمنع ولا إذن..... ٧٠٦
- الجهنم بن صفوان:
- إثبات علوم حادثة لله تعالى..... ٥٤٣
- جواز قيام علم بجسم مع رجوع حكمه إلى الله..... ٥٤٤
- الرب مشيئ الأشياء وليس بشيء..... ٢٨٧
- لا شيء إلا الحادث..... ٢٨٧
- الله سبحانه عالم لنفسه..... ٥٤٣
- يتجدد على الله الحال بتجدد المعلوم والمتعلق..... ٥٤٦
- الجهمية:
- القول بخلق القرآن..... ٢٥٦
- القول بنفي الرؤية والصفات..... ٢٥٦
- الحارث المحاسبي:
- كلام الله ليس بحروف ولا أصوات..... ٦٥٣
- حماد بن زيد:
- من قال بأن كلام العباد ليس بمخلوق - فهو كافر..... ٦٥٥

الخوارج:

كلام الله حادث مفتتح الوجود ٦٣٥

الدهرية:

إثبات الجواهر في الأزل ٢٨٢

الجوهر يجوز خلوه عن العرض وعن ضده ٣٠٩

الرب سبحانه كان تاركًا للفعل أزلاً ٦٢٢

كل صفة ثبتت أزلية يستحيل انتفاؤها ٦٢٢

نفي الخلاء ٣٨١

الديصانية:

الظلام موات يقتضي الشر بطبعه، والنور حي يعقل الخير قصدًا ٣٢٩

الروم:

الأقانيم تخالف الجوهر بالأقنومية ٤٥١

التصريح بإثبات ثلاثة آلهة ٤٥١

الجوهر يوافق الأقانيم بالجوهريّة ٤٥١

الزجاج:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه ٣٩٤

الزيدية:

كلام الله حادث مفتتح الوجود ٦٣٥

سفيان الثوري:

تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه ٣٩٤

سفيان بن عيينة:

ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ٣٩٦

السلف:

الاستواء صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر ٣٩١

إثثار الإعراض عن المسائل الكلامية وكراهية التعمق فيها ٦٥٣

ترددوا في القراءة والمقروء ٦٧٠

تكفير القائل بخلق القرآن ٢٦٧

التوقف في إطلاق اسم القائم بالنفس على الله ٧٠٨

الفوقية صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر ٣٩١

كرهوا البحث والتفتيش عن الأشياء الغامضة، إلا ما بينه الرسول ٦٥٤

- كلام الله غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر..... ٦٥٤، ٦٥١
- منزّهون عن القول بقدّم الحروف والأصوات..... ٦٥٤
- النزول صفة خبرية لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر..... ٣٩١
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧، ٣٩١
- السمنية:
- لا مدرك للعلم إلا الحس والخبر..... ٢٣١، ٢٣٠
- شعيب بن حرب:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦
- الطبائعيون:
- ثقل العنصر حينه إلى المركز، وخفته حصوله في المركز..... ٤٢٥
- الجواهر مختلفة الأجناس..... ٢٩٤
- الطبائع كانت أفراداً فامتزجت..... ٣٢٨
- نفي الإرادة عن الصانع..... ٤٧٨
- طوائف من الدهرية:
- أثبتوا عنصراً قديماً يسمونه هيولي ومادة..... ٣٠٩
- العابدية:
- إثبات الفوقية والمباينة للباري..... ٣٧٨
- التصريح بنفي التحيز والمحاذاة..... ٣٧٨
- تناهي المسافة بين ذات الباري وبين العرش..... ٣٧٨
- عباد الصيمري:
- المعدوم شيء..... ٢٨١
- عبد الرحمن بن مهدي:
- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
- علي بن عيسى الرماني:
- تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه..... ٣٩٤
- عمرو بن بحر الجاحظ:
- إرادة فعل الغير ترجع إلى ميل النفس..... ٥٦٢، ٤٧٦
- الأجسام لا يصح عدمها أصلاً..... ٦٩٣
- المريد هو الفاعل الذي ليس بساؤه ولا جاهل..... ٥٦٢
- أنكر أصل الإرادة..... ٥٦٢، ٤٧٦

٥٦٢، ٤٧٦	لا معنى للقصد إلى الفعل إلا نفس الفعل
	الفراء:
٣٩٤	تفسير الاستواء على العرش بالقصد إلى خلقه
	الفلاسفة:
٣٤٠	إثبات نفس قديم جاهل، هو مبدع العالم
٣٣٠	الأحياء في حكم المتناهي
٢٣٠	إنكار إفضاء النظر إلى العلم
٢٩١	الجزء ينقسم أبدًا بلا نهاية
٤٠٧	الجسم هو الطويل العريض العميق
٦٣٠	صرف النطق إلى نطق القلب
٥٩٧	الصوت اصطكاك الأجرام
٣٣٧	كرة الأرض مخفوفة بالماء والنار والهواء، وجلتها مخفوفة بجرم الفلك
٣١٦	لم تزل دورة للفلك قبل دورة إلى غير أول
	بعض الفلاسفة:
٤٢٦	الأرض غير واقفة بل هي متحركة متتابعة الدوران
٤٢٧	الأرض هاوية أبدًا
٤٢٧	الأرض واقفة لحصولها في المركز
٣٢٦	أزلية الطبائع الأربع
٣٢٦	أزلية العنصر والزمان والفضاء والفاعل
٣٥٦	الاشتراك في صفة النفي لا يوجب الاشتباه
٣٥٦	الاشتراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه
٣٢٦، ٣٢٥	أول ما خلق الله (العنصر، الماء، النار، الهواء)
٥٩٨	الصوت انسداد الهواء من مضيق
	معظم الفلاسفة:
٣٢١	قالوا بحدث العالم وأزلية الإله
	القائلون بقديم العناصر:
٣٢٧	تغير العنصر القديم عن صفته
	القاضي أبو بكر الباقلاني:
٥٧١	الإباء أمر يجده العاقل من نفسه
٥٧١	الإباء والإضراب واسطة بين الإرادة والكرهية

٣٤٧	إثبات الأحوال
٦٩٥	إثبات انتفاء الجواهر بانتفاء الأكوان
٤٢٠	اجتماع جوهرين في حيز واحد لنفسيهما لا لمعنى سواهما مستحيل
٤٨٧	الأحوال تثبت للمحال التي تختص بها المعاني
٤٨٧	الأحوال لا يمتنع كونها معلومات
٣٦٠	أخص وصف العلم القديم أنه على صفة توجب له الإحاطة بجميع المعلومات
٥١٨	الأدلة هي التي يتوصل بصحيح النظر فيها إلى العلم الكسبي
٥٦١	الإرادة اختيار حادث
٥٦١	الإرادة إثارة المراد
٥٦٩	الإرادة لا تكون كراهية
٥٦١	الإرادة مشيئة متجددة
٥٦٩، ٥٦٧	الإرادتان للضدين لا يتضادان
٤٩٧	استحالة قيام الأمر والنهي بالأعيان
٥١٦	الاستدلال بالفعل على وجود الفاعل واقتداره شاهداً وغائباً
٥٩٨	الأصوات تحدث في الأجسام
٣٥٤	إطلاق الصفات العليا موقوف على الإذن الشرعي
٤٢٦	الاعتماد معنى
٦٨٥	الأعراض لا تبقى
٥٢٧	الباقى باقى لنفسه
٦٧٦	البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي
٤٩٧	التحريم والتحليل في المحرمات والمحللات معللة بالأمر والنهي
٥١٠	التركيب ممتنع في العلل
٥٠٦	تعلق الصفة القديمة بمتعلقها على العموم لا يعلل
٥٠٦	تعليل الشيء بنفسه مستحيل
٥٦٣	التمني جنس يخالف الإرادة
٤٢٥	الثقل عبارة عن اعتماد الشيء في جهة السفلى
٥٣٠	جعل الأحكام دلالة على الحال والعلم جميعاً
٤٥٨	جواز إطلاق القول بأن الصفات معدودة
٦٩١	الجواهر تعدم بإعدام الله إياها
٦٩١	الجواهر تعدم بقطع الأكوان عنها

الحُدُّ قول الحادِّ، ليس بموجب.....	٥١٨، ٥١٣
الحُدُّ يرجع إلى المحدود.....	٥١٤
الحركة الضرورية مماثلة للحركة الكسبية.....	٦٢٠
الحركة في جنسها لا تضاد العجز.....	٦٢٠
حقيقة الشيء ومعناه يرجع إلى صفته دون قول القائل.....	٥١٤
الخلافاً كل غيرين لا يقوم أحدهما مقام الآخر ولا يسد مسده.....	٣٥٤
الدليل هو الدلالة حقيقة لا مجازاً.....	٥١٨
الدليل هو المُتَّبِع دون أصحاب المذاهب.....	٦٨٣
السواد والبياض متماثلان في الصفات التي اشتركا فيها.....	٣٦٤
الشرط ما تحقق الافتقار إليه، وهو غير موجب.....	٥١٠
شرط وجود الجوهر أن يكون في حيز عدم غيره.....	٤٢٠
صفات القديم في حكم المختلفات.....	٣٥٤
صفات القديم ليست متغايرة.....	٣٥٤
الصفات ثمانية دون الصفات الخبرية.....	٤٥٨
صفة الإله ليست هي هو، وليست هي غيره.....	٥٤١
ضابط ما لا يعلل كل ما لا يشترك فيه الوجود والعدم.....	٥٠٦
العجز عن الحركة الضرورية لا يجامع الحركة الكسبية.....	٦٢٠
العجز يوجد مع الحركة الضرورية.....	٦٢٠
عدم المخصص دليل على وجوب تعميم اللفظ العام.....	٥٢٢
العدم بعد الوجود حكم متجدد.....	٦٩٢
العدم قبل الوجود عدمه مستمر لم يتقدمه نقيضه.....	٦٩٢
العقل بعض العلوم الضرورية.....	٢٢٧
العلة من حيث إنها علة لا تختلف.....	٤٩٧
العلم يفتقر ثبوته إلى انتفاء الأضداد.....	٥١٠
فعل الله تعالى علة في كونه فاعلاً، ويستحيل قيامه به.....	٤٩٧
الفعل لا ضد له.....	٦٢١
قد يتصور الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف (أحد قوليّه).....	٣٦٠
قد يدل الشيء الواحد على مدلولين.....	٥٣٠
القدرة الحادثة تؤثر في إثبات حال للمكتسب زائدة على وجوده.....	٥٧٢
القدرة إنما تؤثر في تجديد أمر.....	٦٩٢

- قوله بإثبات الأحوال ٥٠٦، ٤٨٥
- كل إرادة لحدوث شيء كراهية لعدمه ٥٦٩
- كل حكم ثابت لذات قائمة بنفسها فهو معلل ٥٠٦
- كل حكم لو ربط بعلة، واطرد وانعكس، يحكم بصحته ٦٨٤، ٥١٢
- كل معلومين لا يجوز العلم بأحدهما دون الآخر فالعلم الواحد يتعلق بهما ٥٥٥
- كل معنى قائم بمحل فهو يوجب له حالاً ٤٨٧
- الكلام مما يُحَدُّ ٦٠٠
- الكلام هو القول الذي لا يتخصص بمواضعة وتوقيف ٦٠١
- كما لا يقال صفته غيره، لا يقال ليست غيراً له ٥٤٢
- كون المأمور مأموراً لا يعلل ٥٠٦
- كون المقدور مقدوراً لا يعلل ٥٠٦
- كون المنهي منهيّاً لا يعلل ٥٠٦
- لا أطلق القول بأن الصفات أشياء ؛ حذراً من إيهام العدد ٤٥٨
- لا تختص الأحوال بالمعاني التي شرطها الحياة ٤٨٧
- لا حكم للجوهر من الكون إلا اختصاصه بحيزه ٤٢٣، ٤٢١
- لا يجوز إحداث قول ثالث بعد انعقاد الإجماع في مسألة على قولين ٥٣٨
- لا يصح تعليل صحة كون المعلوم معلوماً ٥٠٤
- لا يصح فعل شيء من الأصوات إلا باعتماد وحركة ٥٩٨
- لا يكون التمني من قبيل الإرادة ٥٦٣
- لله تعالى أخص وصف لا يدرك اليوم ٣٤٦
- لم يكن للتقليد في أصول التوحيد وجه ٦٨٣
- ما من محقق إلا وله حقيقة وضد ٥١٤
- المثلان كل غيرين يقوم كل واحد منهما مقام صاحبه، ويسد مسده ٣٥٤
- المثلان كل موجودين ثبت لأحدهما من صفات النفس ما ثبت للثاني ٣٥٤
- مدلول الإحكام شاهداً الحال ٥٣٠
- المعلول صفة زائدة وحال، وهي صادرة عن العلة ثابتة لمحلها ٤٩٥
- المعلوم والمقدور والمدرك معللة بالعلم والقدرة والإدراك ٤٩٧
- من جهل تضاد شيئين يُتَصَوَّرُ منه إرادتهما جميعاً ٥٦٧
- من حقيقة المثلين أن لا يختص أحدهما عن الآخر بصفة نفسية ٣٦٣
- من شرط العلة أن تكون ذاتاً وموجوداً ٤٩٧

من شرط العلة قيامها بذات من له الحكم.....	٦٨٤، ٥١١، ٤٩٧
منع اجتماع المختلفين في الأخص (أرجح قوله).....	٣٦٠
مَنْعُ إطلاق القول بأن الله معدود مع غيره.....	٤٥٨
منع إطلاق أن القديم يماثل الحادث في الوجود.....	٣٦٤
منع تعليل صحة الحكم بالشرط.....	٥١١
نفي الأحوال لا يمنع من القول بالحدود والحقائق.....	٥١٥
نفي الاعتماد هو الأجدر بأصولنا.....	٤٢٦
نفي البقاء زائداً على وجود الباقي.....	٦٧٨
النفي لا يعلل، ولا يعلل به.....	٦٩٣، ٥٠٤، ٤٩٧
الوجه صفة ثابتة لله تعالى.....	٧١١
وجود القديم مخالف لوجود الحادث.....	٥١٦
الوجود حقيقة تشترك فيها المختلفات.....	٥١٦
الوجود ليس بحال، وإنما هو محض الذات.....	٥١٦
وقوع الفعل مما لا يعلل.....	٥٠٥
يجوز الهجوم على النظر من غير شك وتردد في المنظور فيه.....	٢٣٨
يجوز أن تقتضي العلة الواحدة تصحيح ضروب من الأحكام.....	٥٠٠
يجوز تعدد الشروط دون العلل.....	٥١٠
اليدان صفتان ثابتتان زائدتان على وجود الله.....	٧١١
يستحيل كراهية النقيضين.....	٥٦٧
يصح من الله خلق الأصوات من غير حركة.....	٥٩٨
ينتفي الجوهر لانتفاء شرطه من الأكوان.....	٦٩٥
القدرية:	
القول بخلق القرآن.....	٢٥٦
نفي الرؤية والصفات.....	٢٥٦
الكرامية:	
إثبات إرادات حادثة لله تتعلق بتفاصيل المحدثات.....	٤٣٠
إثبات العلو والفوقية لله سبحانه.....	٤٣٣، ٣٨٩، ٣٧٧
إثبات المكان والجهة لذات الباري.....	٣٧٧
إثبات صدور الأفعال عن الرب مع استحالة كونه فاعلاً بها.....	٣٤١
إثبات مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته.....	٤٣٠

- أحالوا أن يكون الفعل مفعولاً ٤٤٣
- إذ خلق الخلق يشتق له اسم الخالق حقيقة ٤٤٤
- إذا قال لشيء: « كن »، لا يسمّى قائلاً ٧٠٨
- الأعراض لا تتعلق بالمفعول بواسطة الخلق ٤٣٨
- الإيجاد والإعدام غير الموجد والمعدوم ٤٣٩
- الباري سبحانه بجهة فوق، وبينه وبين العالم بُعد لا يتناهى (حذاقهم) ٣٧٨
- الباري سبحانه محاذ للعرش ٣٧٧، ٤٣٣
- الباري سبحانه يلاقى من جهة واحدة جميع أجزاء العرش ٣٨٨
- الباري لم يكن قبل خلق العرش مستويًا عليه ٤٣٧
- الباري مبين عن العالم بينونةً أزليةً (حذاقهم) ٣٧٨
- الباري يفعل في ذاته أفعالاً ولا يصير بها فاعلاً ٣٨١
- تجدد الاسم يوجب التغير ٣٨١
- تجويز بقاء جملة الأعراض من غير فصل ٦٨٥
- التصريح بأنه سبحانه خَلَقَ ما في ذاته من حوادث ٤٤١
- التفريق بين الخلق والمخلوق، والإيجاد والموجد، والإعدام والمعدوم ٤٢٩
- الجسم هو القائم بالنفس ٤١١
- الجسم يختص بالقيام بالنفس دون التأليف ٤٠٩
- جواز خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان ٤٣٤، ٣١٠
- الحادث في أول حال حدوثه يسمى باقياً ٦٧٦
- حدوث إرادات لله تعالى ٦٨١
- الحوادث القائمة بذات الله يستحيل عدمها ٤٤١، ٤٣٠
- الحوادث لا توجب لله وصفاً ٤٣٠
- الخلق قول وإرادة يحدثها الله تعالى في ذاته ٣٤١
- الخلق هو ما يحدثه القديم في ذاته من القول والإرادة ٤٣٩
- زعموا في ذاته حوادث كثيرة واقعة بالقدرة سوى الإيجاد والإعدام ٤٢٩
- علم الله معلوم له ٤٤٣
- فعل أحدنا مفعول لله ٤٤٣
- القائم بالنفس هو المنفرد عن المحل ٣٥٢
- القدرة تؤثر في الإرادة، ثم الإرادة تؤثر في المراد ٥٧٥
- القدرة متقدمة على الفعل، ومتعلقة بالضدين ٤٤٤

- القديم سبحانه في أزله مختص بجهة بكون قديم ٦٧٣، ٣٨١
- القديم سبحانه مباين عن العالم بينونة قديمة ٣٨١
- القرآن قول الله، وليس بكلام الله ٦٣٦
- القول لا ضده ٦٣٠
- قيام كثير من الحوادث بذات الله تعالى ٤٢٩
- كلام الله تعالى قديم، وقوله حادث قائم بذاته ٦٣٦
- الكلام هو القدرة على القول، وضده العجز ٦٣٠
- لا يتجدد لله اسم ولا وصف من الأفعال ٤٤٣
- لا يتصف القديم بأوصاف الحوادث ولا يتجدد له منها اسم ٤٣٦
- لا يصح العدم على الحوادث ٤٣٢
- الله جسم ٤٣٢، ٤٠٦
- الله خالق بالخالقية، وهي قدرته على الخلق ٤٤٣
- الله لا يوصف بأنه قائل ٦٣٦
- ما يحدث في ذات الله منه أمر التكوين، وأمر التكليف، ونهي التكليف ٤٣١
- ما يحدث في ذاته سبحانه من الحوادث إنما يحدث بقدرته ٤٢٩
- ما يحدث مبايناً لذاته سبحانه فإنما يحدث بواسطة الإحداث ٤٢٩
- المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث ٤٣١
- المقروء أقوال حادثة قائمة بذات الإله سبحانه ٦٦٣
- أكثر الكرامية:
- الإيجاد والإعدام هما القول والإرادة ٤٢٩
- الجسم هو القائم بالنفس ٤٠٧
- لكل موجد إيجاد ولكل معدوم إعدام ٤٢٩
- بعض الكرامية:
- أثبت آلة السمع والبصر والتسمعات والتبصرات ٤٣٠
- الأجسام لا يصح عديمها أصلاً ٦٩٣
- الأرض واقفة، وسبب وقوفها الهواء المحيط بها ٤٢٧
- إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد ٤٢٩
- التفريق بين الكلام والقول ٦١٢
- تفسير السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر ٤٣٠
- الجسم هو الطويل العريض العميق ٤٠٧

- الجسم هو القابل للصفات..... ٤٠٧
- الجسم هو ما يماس غيره من أحد جهاته..... ٤٠٧
- القدرة على الحروف كلام على الحقيقة وليست بحروف..... ٦١٢
- الكلام حروف مرتبة ترتيباً يفيد المعنى المقصود بها..... ٦١٢
- الكلام هو القدرة على ترتيب الحروف..... ٦١٢
- الكلام هو ما يكون المتكلم به متكلماً..... ٦١٢
- من أثبت لله علمين كل واحد معلوم بالآخر..... ٤٤٣
- من يفسر السمع والبصر بإضافة المسموع والمبصر إلى سمعه وبصره..... ٤٣٧
- متأخرو الكرامية:
- إثبات كلامين لله تعالى قديم وحادث..... ٦١٢
- الكلام هو القدرة على التكليم والتكلم..... ٦١٢
- الكعبية:
- الأعراض لا تبقى..... ٦٨٤
- جوزوا خلو الجوهر عن الأعراض سوى الألوان..... ٣٠٩
- معنى كونه سمياً بصيراً علمه بالمعلومات..... ٤٨٢
- مالك بن أنس (الإمام):
- كيفية الاستواء مجهولة، والإيمان به واجب..... ٣٩١
- المتكلمون:
- الأحياء لا تنهاى حكماً..... ٣٣٠
- أطلقوا على الله اسم القائم بالنفس..... ٧٠٨
- العلة لا توجب ذاتاً، ولا توجد..... ٥٠٣
- المركب ليس بحد (أكثر المتكلمين)..... ٥١٧
- مثبتو الأحوال:
- الأحوال ليست بموجودة بل هي ثابتة..... ٤٨٨
- الجوهر والعرض إنما يفرقان بحالتيهما أو أخصنيهما..... ٤٩٠
- الحال عند مثبتيتها لا تطرأ على الذات من غير مقتضى..... ٦٤٤
- الذوات موجودات مطلقة دون أحوالها المخصصة لها..... ٤٩٠
- الصفات النفسية لا يبعد تعددها..... ٦٩٩
- المعلول صفة زائدة وحال..... ٤٩٥

المجسمة:

- أثبتوا للقديم النهاية من ست جهات ٣٨٧
- أحالوا كون القديم وسط العالم ٣٨٨
- جوزوا نسبة التأليف والتركيب والتشكُّل إلى القديم ٤١٢

المجوس:

- قدم النور وحدوث الظلام ٣٢٩
- محمد بن هيصم:

- الإرادة توجب المراد على التحقيق ٥٧٦
- الإيجاد والإعدام هو الإرادة والإيثار ٤٢٩
- لا مقدور شاهدًا وغائبًا للإرادة والإيثار ٥٧٦
- محمد بن يوسف الفريابي:

- ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه ٣٩٦
- المرقونية:

- أثبتوا أصلًا ثالثًا ليس بنور بحث، ولا ظلام بحث هو المعدل بين النور والظلام ٣٢٩
- المشبهة:

- إثبات المكان والجهة لذات الباري ٣٧٧
- الباري سبحانه امتلاء العرش به ٣٧٧
- الباري سبحانه مماس للصفحة العليا من العرش ٣٧٧
- الباري على بعض أجزاء العرش ٣٧٧
- تجويز التحول والانتقال على الباري ٣٧٧
- لم يتحاشوا من نسبة التأليف والتركيب والاختصاص ببعض الأشكال إلى القديم ٤١٢
- المعتزلة:

- اتفقوا على تضاد معنيين من غير تقدير قيام بمحل ٦٢٦
- إثبات أحكام الصفات لله دون إثبات الصفات ٤٧٢، ٣٦٥
- إثبات الأحوال ٣٤٧
- إثبات الاعتماد ٤٢٦
- إثبات التولد في أفعال العباد ٢٧٣
- إثبات جملة من الأحكام الجائزة، غير المعللة ٥٠٨
- إثبات صفات تابعة للحدوث، لا تقع بالقدرة ٥١٠
- إثبات صفات ثبوتية للمعدوم ٣٤٨

٥٧٣	إثبات علم لا معلوم له.....
٦٨١	إثبات كثير من المعاني من غير أن يكون لها أضداد.....
٤٨٧	الأحوال ليست معلومة على حياها، بل تعلم الذات عليها.....
٦٢٧	اختلفوا في السكونين؛ هل يجتمعان في المحل الواحد.....
٤٨١	أخرجوا أفعال المحدثين عن كونها مقدورة لله.....
٥٣٤	أخص صفات العلم الحادث اختصاصه بمعلوم معين.....
٧٠٢	إذ خَلَقَ الخَلْقَ يُشْتَقُّ له اسم الخالق حقيقة.....
٥٧٨	إرادة الباري لأفعال غيره يجوز تقدمها على أفعالهم.....
٥٧٨	إرادة الباري لأفعاله تتقدم على أفعاله بحالة واحدة.....
٦٢٦	الإرادة التي لا في محل تضاد كراهية لا في محل.....
٥٧٣	إرادة أن لا يحدث الشيء إرادة لا مراد لها.....
٥٧٣	الإرادة تتعلق بالحدوث.....
٦٩٠	الإرادة لا تبقى.....
٥٦٧	استحالة اجتماع الإرادة مع السهو والغفلة.....
٦٩٧	الاسم والصفة من أقوال المسمَّين والواصفين.....
٥٣٤	الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك فيما عداه.....
٦٨٥	الأصوات والإرادات غير باقية.....
٦٤٨	إضافة الأفعال إلى الله ليس من التعبد.....
٦٥٠	إضافة السور والآيات إلى الله إضافة حقٍّ ومِلْك.....
٦٤٨، ٦٤١، ٦٣٧	إضافة الكلام إلى الله اختصاص فعل بالفاعل.....
٥٣٤	الاعتراف بوجوب تماثل المثليين.....
٢٢٢	اعتقاد المقلد ليس من قبيل العلم.....
٤٠٧	أقل الجسم ثمانية أجزاء.....
٦٩٠، ٦٤٥	الأمر لا يبقى.....
٢٧٤	إنكار التولد في أفعال الله.....
٦٢٣	إنما يُسْتَحَقُّ المدحُ والذَّمُّ على فعل.....
٢٧٠	أول الواجبات النظر في جسم ليمتحن دليليته على الصانع.....
٣٧٨	الباري في كل مكان بالتدبير (أوائل المعتزلة).....
٦٨٦	الباقي أقوى من الطارئ.....
٥٣٩	بطلان القول بتعدد أحوال للقديم لتجدد المعلومات.....

٦٧٦	البقاء ليس بمعنى زائد على ذات الباقي
٦٨١	تجوز إرادات حادثة لله تعالى
٣٦١	تجوز الاجتماع في الأخص مع الاختلاف في بعض الأوصاف
٥٢٦	التحيز لا يعلل
٢٧٤، ٢٧٣	تذكر النظر لا يولد العلم
٤٨١	التزمو تجديد الأحوال على الله
٦٩٧	التسوية بين الاسم والتسمية، والوصف والصفة
٥٢٧	تعلق العلمين بالمعلوم الواحد يوجب تماثلهما
٣٦٣	تعليل التماثل بالأخص
٢٨١	التفريق بين الثبوت والوجود وبين الثابت والموجود
٦٨٦	التفريق قد لا يضاد التأليف
٤٠٧	الجسم هو الطويل العريض العميق
٤٨٧	الجملة في حكم المحل الواحد في المعاني المشروطة بالحياة
٦٢٥	الجملة في منزلة المحل الواحد من حيث وقوع التضاد فيها
٥٠٩	جواز الحكم ليس بعلة، بل دليلُ التعليل
٢٩٣	جواز وجود عَرَض لا في محل
٥٠٨	الجوهرُ جوهرٌ في العدم، ثم يتصف بالوجود من غير علة تقتضيه
٣٠٩	الجوهر يجوز خُلُوهُ عن العرض وعن ضده
٤٢٨	الحادث أقوى من الباقي
٥٠٩	الحادث غير مقدور في حال حدوثه
٥٤٢، ٢٨٣	الحال ليست مقدورة ولا معلومة على حياها
٥١٧	حدُّ المرثي ما يكون لونا أو متلوناً
٥٤٠	حدوث الكلام والإرادة والأمر والنهي والوعد والوعيد
٢٧٩	حقيقة الشيء هو المعدوم طرداً وعكساً
٢٧٤	حكم المقدور المباشر بالقدرة تخير الفاعل بين الفعل والترك
٥٧٨	الحكيم يريد الحَسَنَ حُسْنِهِ، ويكره القبيحَ لِقُبْحِهِ
٦٠٠	الخواطر ليست بكلام، بل اعتقادات وإرادات
٤٧٢	الدال على ثبوت الصفات جواز الأحكام
٢٧٣	الرب لا يخلق الشك
٢٨٣	السواد ينافي البياض ويضاده ويعدمه

٦٥١، ٦٥٠	السور والآيات مثلُ كلام الله وحكاية له
٥٢٤	شرط الكلام ثبوت البنية
٢٧٣	شرط المتولد أن يكون مبايناً عن محل القدرة إلا في النظر
٦٢٧، ٢٣٨	شرط النظر الشك في المنظور فيه
٣٦١	الشيء يماثل مثله بما يخالف به خلافه
٥٢٦	الصفات الثابتة الواجبة يجوز ثبوتها ويجوز انتفاؤها
٦٨٩	الصوت الممتد يتجدد حالاً على حال
٥١٠	طردوا شرط الحياة في العالم شاهداً وغائباً
٤٦٠	الظلم مقدور لله إلا أنه لا يقع منه
٦٤٦	العالمية تتعلق بما لا يتناهى من المعلومات على الحقيقة
٥٦٤	العزم هو الإرادة المتقدمة على المراد
٦٢٥	العلم إذا قام بجزء من القلب، فالعالم بذلك الجزء الجملة التي المحل منها
٢٧٥، ٢٧٣	العلم الحاصل عقيب النظر فعل الناظر بطريق التولد
٢٢٢	العلم من قبيل الاعتقاد
٦٢٥	العلم والموت ليسا بضدين
٥٧٣	الفناء قدروه ضدًا للجوهر
٥٣٤	في إثبات العلم لله تعالى ما يدل على مماثلته للعلم الحادث
٥٧٥	القدرة تتضمن إحداث المراد بواسطة السبب
٥٦٥	القديم سبحانه يُحِبُّ
٥٧٤، ٥٦٥	القديم هل يجوز أن يكون مراداً؟
٣٣١	القديم هو الذي لا أول لوجوده
٦٦٢	القراءة غير المقروء
٢٢٣	قولهم بنفي الصفات
٢٢٣	قولهم بنفي رؤية الله
٥٢٦	قيام العرض بالمحل لا يعلل
٥٦٦	الكراهة تضاد الإرادة
٧٠٩	كل اسم يصح معناه في وصف الإله تعالى، ولم يرد منه منْع فيصح إطلاقه
٣١٠	كل عرض باقٍ في المحل لا ينتفي عن المحل إلا بضد يعدمه
٢٧٩	كل معدوم معلوم فهو شيء
٦٣٥	كلام الله حادث مفتتح الوجود

كلام الله لا يقوم به؛ لأنه فعله.....	٦٣٠
الكلام حروف منتظمة ضرباً من الانتظام مفيدة.....	٦١٦، ٦١٠، ٥٩٨
الكلام لا ضد له.....	٦٢٩
الكلام ليس جنساً بنفسه بل بالمواضعة.....	٦٠٢
الكلام يتولد من الجو.....	٦٤٥
كلامه سبحانه ليس بحال في القارئ ولا في المصحف.....	٦٦٢
الكون الأول في خلق الجوهر لا يسمى سكوناً ولا حركة.....	٤١٧
كون العالم عالماً مشروط بكونه حياً.....	٥١٠
كون العقل كسباً يُجَوِّزُ أن يكون مراداً.....	٥٧٤
كون القديم حياً عالماً قادراً أوصاف موجود واحد.....	٦٧٢
كون القديم حياً عالماً قادراً لما كان واجباً لم يكن معللاً.....	٥٠٧
كون القديم مريداً لما لم يكن واجباً عندهم كان معللاً.....	٥٠٧
لا تتعلق الإرادة بالنفي المحض.....	٥٧٣
لا كلام إلا الأصوات.....	٦١٧، ٦١٦
لا مرئي إلا اللون.....	٣١٤
لا يتجدد لله من فعله حكم.....	٥٧٧
لا يجوز قيام علم بجزء من القلب، وقيام جهل بجزء آخر منه.....	٦٢٥
لا يختلف أثر التضاد بكثرة المتضادات.....	٦٨٦
لا يمتنع اجتماع عَرَضَيْنِ متماثلين في محل واحد.....	٦٢٧
لا يمتنع حصول علمين مثليين وحالين بمحل واحد.....	٦٢٩
اللبث شرط في السكون.....	٤١٨
لم يجعلوا النظر مضاداً للعلم بالمنظور فيه.....	٦٢٧
لم يشترطوا قيام الكلام بالمتكلم.....	٦١٤
لم يطلقوا لفظ التضاد بين السهو والغفلة وبين الإرادة.....	٥٦٧
لم يفرقوا بين القراءة والمقروء.....	٦٦٢
لم يكن في الأزل قول.....	٦٩٧
لم يكن لله تعالى في أزاله اسم ولا صفة.....	٦٩٧
الله خلق أصواتاً في الشجرة، وأسمعها موسى.....	٦٧٠
الله سبحانه عالم لذاته.....	٥٨١، ٤٨١
الله سبحانه قادر لنفسه.....	٤٨١، ٤٨٠

- ٤٦٤ الله قادر على تحصيل مراده من العباد بطريق الإلحاء.
- ٥٨١ الله لا يوصف بالاقتدار على مقدورات العباد.
- ٦١٤ لو خلق الله كلامًا ضروريًا في الواحد منا كان الله هو المتكلم به.
- ٦١٤ ليس للفاعل من فعله حكم يرجع إلى ذاته.
- ٦٦٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٥ ليس لله في وقتنا كلام، وأن ما وجد من كلامه عدم.
- ٦٨٥، ٦٤٥ ما لا يبقى من الأعراض لا يجوز إعادته.
- ٦٨٥ ما لا يبقى من الأعراض يختص وجودها بأوقات مخصوصة.
- ٥٣٢ ما ماثل الشيء في أخص وصفه ماثله في جميع صفاته.
- ٥٣٩، ٥٠٧ ما وجب للرب تعالى في أزله لا يعلل، وما يثبت له في لا يزال فإنه معلل.
- ٥٧٨ ما وقع لا يراد ولا يكره.
- ٦٤٤ المأمور به إذا وجد خرج عن كونه مأمورًا.
- ٦٤٤ المأمور به معدوم.
- ٦٣٩، ٦٣٣، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٥٢٤ المتكلم من فعل الكلام.
- ٦٢٧ متماثل الأعراض غير متضادة.
- ٢٧٣ المتولد فعل لفاعل السبب.
- ٦٢٧ المثلان لا يتضادان.
- ٦٧٠، ٦٦٢ المسموع من القارئ قراءته لا كلام الله.
- ٦٤٤ المعدوم مأمور به.
- ٦٤٤ المعدوم يخرج عند الوجود عن كونه مأمورًا.
- ٤٣٧ المقدور منه ما يتعدى محل القدرة بوسائل الأسباب، وما لا يتعدى محلها.
- ٦٦٢ المقروء حروف مقدرة منتظمة.
- ٤٤٢ المقصد من: « كن » بيان نفوذ الإرادة في المراد، بلا اعتياص.
- ٥٣٥، ٥٢٧ مماثلة العلم القديم - لو ثبت - العلم الحادث.
- ٦٦٢ من أنشد قصيدة فإنشاده يدل على كلام مقدّر.
- ٥٦٧ من حكم الضدين أن يضاد كل واحد ما ضاد صاحبه.
- ٤٦٤ من حكم القادر على الشيء أن يكون قادرًا على ضده.
- ٥٢٣ منع قياس الغائب على الشاهد من غير جامع بينهما.
- ٥٧٩ منع نسخ العبادة قبل مرور الوقت الكافي لأدائها.
- ٥٦٣ منعوا أن يكون التمني من قبيل الإرادة.
- ٤٨٧ الموجودات تتمايز بأحوالها وصفات أنفسها.

الموقع للمراد القدرة لا الإرادة.....	٥٧٦
نفوا الإرادة القديمة لله تعالى.....	٥٦٤
نفوا قولاً أزلماً.....	٧٠٢
نفي الرؤية والصفات.....	٣٦٥
نفي الصفات جملةً.....	٤٨٤
الواجب لا يعلل.....	٥٣٩، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٢٦، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٨١، ٣٦٣
الواجب يتلقى من الخاطرين.....	٢٧١
الواجبات منها العقلية ومنها السمعية.....	٢٧٠
وجوب اشتراط البنية لصفات الحي.....	٤٨٧
وجوب الصفات التابعة للحدوث.....	٢٨٤
وجوب النظر مما يدرك عقلاً.....	٢٧٢
الوجود حال تطراً على ذات الجوهر.....	٥٠٩
الوصف والصفة يرجعان إلى الأقوال.....	٧٠٢
يجوز خلو الجواهر عما عدا الأكوان.....	٦٩٢
يرجع موجب التضاد إلى الجملة فيما شرطه الحياة.....	٦٢٥
يستحيل اجتماع العلم والموت.....	٦٢٥
يقع من العباد ما لا يريد الرب تعالى.....	٤٦٤
أكثر المعتزلة:	
إثبات الموت معنى، غير مضاد لصفات الحي.....	٦٢٦
إطلاق لفظ المخلوق على كلام الله.....	٦٣٦
التردد في تماثل الأعراض هل هي متضادة.....	٦٢٧
العلم الحادث يتعلق بمعلوم واحد.....	٥٥٤
القرآن المتلو ليس بكلام الله.....	٦٤٧
كلام الله أصوات تصرمت وانقضت.....	٦٤٧
لا مسموع إلا الأصوات.....	٦٦٩
منع اجتماع الحركتين في المحل الواحد.....	٦٢٧
بعض المعتزلة:	
إثبات جواهر في العدم.....	٣٢٥، ٣١٢
أحكام الصفات ثابتة لله لا لنفسه ولا لعله.....	٤٨٥
أقل الجسم أربعة أجزاء.....	٤٠٧

٢٧٠	أول الواجبات التردد والشك
٢٧٠	أول الواجبات النظر
٤٢٤	تفاوت التأليفات من جسم إلى آخر
٦٣٠	تفسير حدوث كلام المتكلم
٣٤٦	حقيقة الإله قدمه ووجوب وجوده
٦٢٦	حمل الموت على انتقاض البنية
٥٥٢	العلم الحادث يجوز تعلقه بمعلوم على الجملة، وبمعلومات على الجملة
٦٣٠	الكلام هو الصوت الخارج عن اعتمادات الخارج
٦٢٦	لا يتضاد العلم والجهل في جزأين من الجملة، ولكن يستحيل اجتماعهما
٤٨٥، ٤٨٢	الله حي عالم قادر لنفسه
٤٨٢	الله سميع بصير لنفسه
٤٨٨	المعدوم ثابت
٤٨٨	المعلومات أشياء وذوات على خصائصها
٤٨٥	نفي العلة مع الاعتراف بأحكام الصفات، ونفي التعليل بالذات
	معتزلة بغداد:
٤٦٢	لم يثبتوا لله الإرادة
	معتزلة البصرة:
٥٤٤	إثبات إرادات حادثة لله تعالى في غير محال
٦٩٣	إثبات البقاء معنى يخلقه الله لا في محل
٣٦٥	أثبتوا جواهر وأعراضاً في العدم، وأثبتوا لها خصائص الصفات
٢٨٠	أثبتوا للمعدوم خصائص أوصاف الأنفس
٦٩٣	الأجسام بجملتها تفنى بجزء واحد من الفناء
٤٢٣	إذا وقع الجوهر بين ستة جواهر قام بالجواهر السبعة تأليف واحد
٤٧٩	الإرادات الحادثة في ذات الباري غير مرادة
٦٩٤	الإرادة التي لا في محل تختص بالقديم
٦٩٤	الإرادة التي لا في محل تختص ببعض المراتد دون بعض
٥٤٤	الإرادة لا تراد
٤٧٦	الإله سبحانه مريد للحوادث بإرادات يحدثها لا في محال
٦٩٣	البقاء من المعاني التي لا تبقى

- جوزوا خلو الجواهر عن جملة الأعراض سوى الأكوان ٣١١، ٣٠٩
- حقيقة تأليف الجوهرين المتجاورين ٤٢٣
- الرب سبحانه متكلم بكلام يخلقه في غيره ٥٤٥، ٤٦٢
- الرب سبحانه مريد بإرادة يخلقها في غيره ٤٦٢
- صفة النفس ما يلزم النفس وجودًا وعدمًا ٢٨٠
- الفناء إذا وجد لا في محل فلا يختص ببعض الأجسام دون بعض ٦٩٤، ٦٩٣
- الفناء ينفي الجواهر الباقية أولاً ٦٩٤
- القول بالوسطاء في ستة من التأليفات ٤٢٣
- لا أثر للقادرية شاهدًا وغائبًا إلا إثبات حالة زائدة على الذات ٥٧٢
- لا بد للجوهر من ضد ٦٩٤
- لا معلوم إلا الشيء ٢٨٠
- لم يثبتوا قيام العرض بالجوهر إلا الشحام ٢٨٠
- لم يثبتوا للجوهر الحجمية والتحيز ٢٨٠
- لم يثبتوا للعرض القيام بالمحل ٢٨٠
- المحالات لا تتعلق العلم بها وليست معلومة ٢٨٠
- نفوا الإدراك شاهدًا ٣٠١
- نفوا التعليقات والإضافات ٢٨٠
- الوجود حال زائدة على الجوهر والعرض ٦٢٩
- معمر بن عباد السلمي:
- الإرادة توجب المراد على التحقيق ٥٧٦
- لا مقدور للعبد بالإرادة ٥٧٦
- الملكية:
- الجوهر غير الأنايم ٤٥٠
- فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج ٤٤٧
- المهندسون:
- الجزء ينقسم أبدًا بلا نهاية ٢٩١
- النجار أبو عبد الله:
- أثبت لكلام المخلوقين أضدادًا، ومنع ذلك في كلام الله ٦٣٠
- أفعالنا المقدورة لنا يجب قيامها بنا، ويستحيل قيام أفعال الله به ٦٣٢، ٦٣١
- الإله سبحانه مريد لنفسه، بمعنى أنه غير مغلوب، ولا مستكره ٤٧٦

- الباري سبحانه في كل مكان بالتدبير..... ٣٧٨
- الذي سَمِعَ من القارئ بحاسة السمع كلام الله..... ٦٦٣
- كلام الواحد منا يجب قيامه به، وكلام الباري يستحيل قيامه به..... ٦٣٠
- الله يريد لنفسه لبعض المراتد..... ٤٨١
- المتكلم من فعل الكلام..... ٦٦٣
- المثلان هما المشتركان في صفة من صفات الإثبات..... ٣٥٧
- يجوز أن يكون الله مريدًا لبعض المراتد على الخصوص..... ٥٨٠
- النجارية:
- الرب تعالى خالق أعمال العباد..... ٦١٦
- المتكلم من فعل الكلام..... ٦١٦
- معنى كونه سميعًا بصيرًا علمه بالمعلومات..... ٤٨٢
- النسبورية:
- الجوهر ليس بغير للأقانيم..... ٤٤٩
- الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة إله واحد..... ٤٥١
- فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج..... ٤٤٧
- النصارى:
- الإجماع على القول بالتثليث..... ٤٥٠
- الإجماع على أن المسيح إله..... ٤٤٩
- الأقانيم آلهة..... ٥٤٣
- الإله موجود واحد له ثلاثة أقانيم..... ٥٤٣
- جعلوا عيسى ~~عليه السلام~~ وأُمَّهُ إلهين..... ٥٤٣
- الجوهر يوافق الأقنوم بالأقنومية ويخالفها بالجوهريّة..... ٤٥٠
- الحدوث على الكلمة مستحيل..... ٤٤٨
- الحلول اختصاص الكلمة بجسد المسيح..... ٤٤٨
- الحياة هي القدرة..... ٥٢٩، ٤٤٨
- الحياة والعلم ليسا بوصفين زائدين موجودين..... ٤٤٦
- الرب جوهر..... ٤٤٥
- القديم سبحانه أصل الأقانيم..... ٤٤٦
- القول باختلاف الأقانيم..... ٤٥٠
- الكلام مخلوق..... ٤٤٧

الكلمة اتحدت بجسد المسيح وتَدَرَّعَتْ بالناسوت منه..... ٤٤٧
 لا يسمون العلم قبل تَدَرُّعِهِ بالمسيح ابنًا؛ بل بعد التَّدَرُّعِ..... ٤٤٧
 الله سبحانه واحد بالجواهر ثلاثة بالأقنومية..... ٤٤٦
 يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس..... ٤٤٧
 نفاة الأحوال:

الأحكام كلها معللة نفياً وإثباتاً..... ٤٩٧
 صحة كون المعلوم معلوماً بصحة العلم به..... ٥٠٤
 لا فرق بين الصفات وبين أحكام الصفات..... ٤٧٢
 لا فرق بين العلة والحقيقة..... ٥٠٦
 لا يمتنع تعليل الشيء بنفسه..... ٥٠٦
 لم يكن الجوهر متحركاً في الأزل لعدم الحركة..... ٥٠٤
 لم يكن الرب سبحانه خالقاً في الأزل لعدم الخلق..... ٥٠٤
 الموجودات والذوات تتماثل وتختلف بأنفسها..... ٤٨٧
 نفاة الصفات:

الله عالم قادر حي لنفسه..... ٦٣٥
 هشام الفوطي:

المعدوم ليس بشيء..... ٢٨١
 هشام بن الحكم:
 الشيء هو الجسم..... ٢٨٧
 الهيصمية:

إثبات الجهة للباري..... ٣٨٤
 إثبات بُعد غير متناهٍ بين الباري وبين العرش..... ٣٨٤
 الباري سبحانه مباين عن العالم..... ٣٨٤
 الرؤية تقتضي المقابلة..... ٣٨٤
 عينوا للباري جهة فوق، وأنه يرى في تلك الجهة..... ٣٨٤
 منعوا محاذاة القديم ونهايته..... ٣٨٤
 يحيى بن سعيد القطان:

ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٧
 يزيد بن هارون:
 ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة، ولا يخلو العرش عنه..... ٣٩٦

اليقونية:

- ٤٤٩ الجوهر ليس بغير الأقانيم.
- ٤٤٧ فسروا اتحاد الكلمة بجسد المسيح بالاختلاط والامتزاج.
- ٤٥١ الكلمة إله، والروح إله، والأب إله، والثلاثة الأقانيم إله واحد.
- ٤٤٨ الكلمة انقلبت لحماً ودماً.

٤ - فهرس آراء المصنّف الكلاميّة

الرأي	الصفحة
إرادة الشيء ليست كراهية لخصه.....	٥٦٩
الاعتراض على إطلاق الأشاعرة اسم القديم على الله.....	٧٠٧
إنكار ولوج الجن في الإنس (المسّ).....	٦١٨
تغيّر التسمية بالفعل لا توجب تغيّر الذات.....	٤٤٤
الخبر إذا ورد على شرط أهل الصنعة، وفيه إطلاق عبارة مُخيلة جاز إطلاقها.....	٧٠٥
زيادة الصفات على الذات.....	٥٢٤
عدم الجواهر يكون بقطع الأعراض عنهما.....	٦٩٢
القائم بالنفس هو المخصّص عن جميع وجوه الحاجات.....	٣٥٢
القديم قديم لنفسه.....	٣٤٨
المحبة تخالف الإرادة.....	٥٦٥
الوجود لا يعلل شاهدًا ولا غائبًا.....	٥٠٧

فهرس المصادر والمراجع

- * الأجرى (أبو بكر محمد بن الحسين):
 - التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة: تحقيق/ سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
 - الشريعة: تحقيق/ الوليد بن محمد، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، مؤسسة قرطبة، مصر.
 * آل تيمية:
 - المسودة في أصول الفقه: ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
 * آل عبد اللطيف (أحمد):
 - منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد: الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
 * الأمدي (سيف الدين):
 - أبكار الأفكار في أصول الدين: تحقيق: أحمد محمد المهدي، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، طبعة دار الكتب والوثائق المصرية بالقاهرة.
 - أبكار الأفكار في أصول الدين: مخطوط محفوظ في مكتبة آيا صوفيا رقم: (٢١٦٥، ٢١٦٦)، منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة تحت رقم: (١، ٢) توحيد وملل.
 - الإحكام في أصول الأحكام: سنة (١٩٨٠م)، الطبعة الأولى، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
 - غاية المرام في علم الكلام: تحقيق أستاذنا الدكتور/ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
 - المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: ت عبد الأمير الأعسم، (١٩٨٧م)، دار المناهل - لبنان.
 * ابن الأبار (أبو عبد الله):
 - المعجم في أصحاب القاضي الصدفى: الطبعة الأولى، (١٨٨٥م)، دار صادر - بيروت - لبنان.
 * الأبناسي (إبراهيم بن موسى، برهان الدين):
 - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: تحقيق: صلاح فتحي هلال، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.
 * ابن الأثير (أبو السعادات):
 - النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق/ طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ط الأولى، سنة (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- * ابن الأثير (علي):
 - الكامل في التاريخ: ط دار صادر، (١٩٧٩ م).
- * أحمد أمين:
 - ضحى الإسلام: مكتبة النهضة المصرية، سنة (١٩٦١ م).
 - ظهر الإسلام؛ بحث في الحالة الاجتماعية ومراكز الحياة العقلية من عهد المتوكل إلى آخر القرن الرابع الهجري: ط: ٥، (١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م)، دار الكتاب العربي - بيروت.
 - فجر الإسلام: الطبعة العاشرة، (١٩٦٥ م)، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.
- * أحمد أمين وزكي نجيب محمود:
 - قصة الفلسفة اليونانية: الطبعة الثانية، (١٩٣٥ م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- * أحمد إبراهيم الشريف:
 - العالم الإسلامي في الحاضر العباسي: الطبعة الثانية (١٩٧٣ م)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- * أحمد بن حنبل:
 - الرد على الجهمية والزنادقة: تحقيق/ محمد حسن راشد، ط المطبعة السلفية.
 - المسند: طبعة مؤسسة قرطبة - مصر.
- * أحمد فريد الرفاعي:
 - عصر المأمون: ط: الأولى، (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- * أحمد محمود صبحي:
 - في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (١) المعتزلة: (١٩٩٢ م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
 - في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين (٢) الأشاعرة: (١٩٩٢ م)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- * أحمد بن ناصر الحمد:
 - ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ)، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- * الأحمد نكري:
 - جامع العلوم المعروف بدستور العلماء: ت/ قطب الدين الحيدرأبادي، حيدر أباد الدكن، الهند.
- * الأخضري:
 - السلم المروتنق في علم المنطق (١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م)، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان.
- * الأخطل (غويث):
 - شعر الأخطل: طبعة دار الشروق، بيروت - لبنان.
- * الأدرنوي (أحمد بن محمد):
 - طبقات المفسرين: تحقيق/ سليمان بن صالح الخزي، الطبعة الأولى، (١٩٩٧ م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- * أذفلد كوليه:
 - المدخل إلى الفلسفة: نقله إلى العربية وعلق عليه: د/ أبو العلا عفيفي، الطبعة الخامسة، (١٩٦٥ م)، مكتبة

النهضة المصرية، بالقاهرة.

* الأشعري (أبو الحسن):

- الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق/ فوقية حسين محمود، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، دار الأنصار، القاهرة.

- استحسان الخوض في علم الكلام: طبعت تحت مراقبة/ السيد شرف الدين أحمد (١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.

- أصول أهل السنة والجماعة، المسماة برسالة أهل الثغر: تحقيق الدكتور/ محمد السيد الجليند، بدون بيانات، طبعة خاصة بالمحقق.

- رسالة إلى أهل الثغر (أصول أهل السنة والجماعة) : تحقيق/ عبد الله شاكر محمد الجندي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٨م)، مكتبة العلوم والحكم، دمشق.

- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: تحقيق/ حمودة غرابة، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصورة عن نسخة مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة (١٩٥٥م). ورجعت أحياناً إلى نسخة الأب مكارثي بالمطبعة الكاثوليكية (١٩٥٢م) بيروت، مع التنبيه على ذلك في موضعه.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ ريتز، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٥م) م، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، مصورة عن نسخة دار النهضة المصرية، سنة (١٩٥٥م).

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، المكتبة العصرية، بيروت، مصورة عن مكتبة النهضة المصرية، (١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م).

* الأصبهاني (أبو نعيم):

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ط: ٤ (١٤٠٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- جزء فيه طرق حديث: « إن لله تسعة وتسعين اسماً »: تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

* ابن أبي أصيبعة:

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ط المطبعة الأهلية بمصر (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م).

* الأعسم (الدكتور عبد الأمير):

- المصطلح الفلسفي عند العرب: الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٩م)، نسخة خاصة للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* الألباني (محمد ناصر الدين):

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الطبعة الرابعة، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثره السيئ على الأمة: الطبعة الخامسة، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف بالرياض.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

- ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم: الطبعة الرابعة، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * ألبير نصري نادر:
- فلسفة المعتزلة: بدون تاريخ، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية.
- * الألوسي (أبو الثناء شهاب الدين):
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- * الألوسي (السيد محمود شكري):
- مختصر التحفة الاثني عشرية: بعناية/ حسين حلمي بن سعيد إستانبولي، (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، المكتبة إيشيق، إستانبول - تركيا.
- * الألوسي (نعمان):
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: بدون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * أمير بادشاه (محمد أمين الحنفي):
- تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكمال الدين ابن الهمام: بدون تاريخ، دار الفكر - بيروت.
- * ابن الأمير:
- الكامل في اختصار الشامل: مخطوط محفوظ بمكتبة أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم (١٣٢٢هـ)، علم الكلام، منه مصورة بمعهد المخطوطات.
- * ابن أمير الحاج:
- التقرير والتحبير شرح التحرير (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م)، دار الفكر - بيروت - لبنان.
- * أميرة حلمي مطر:
- الفلسفة عند اليونان: الطبعة الثانية، (١٩٦٨م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- * الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن):
- البيان في غريب إعراب القرآن: تحقيق/ طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم):
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ: تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- * الأنصاري (زكريا):
- غاية الوصول شرح لب الأصول (١٣٦٠هـ / ١٩٤١م)، دار مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- * الأنصاري (عبد العلي محمد نظام الدين):
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤هـ)، مصر، مطبوع على هامش المستصفي للغزالي، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م)، مصورة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

* الأنصاري (أبو القاسم سليمان بن ناصر):

- شرح الإرشاد: مخطوط، منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٧١٥)، وتوجد نسخة أخرى برقم: (٧٣٣ / ٤٠)، وتوجد نسخة ضمن مجموع، أوله « شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد » بمكتبة الكتاني بالخزانة العامة بالرباط، برقم: (٤٧٢) كتاني.

* إخوان الصفا:

- رسائل إخوان الصفا: ت / خير الدين الزركلي سنة (١٩٢٨ هـ).

* الإسفراييني (أبو المظفر):

- التبصير في الدين: تحقيق / الشيخ محمد زاهد الكوثري، تقديم / محمد محمود الخضيرى، الطبعة الأولى، سنة (١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م)، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

* الإسماعيلي (أبو بكر أحمد):

- اعتقاد أئمة الحديث: تحقيق / محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ)، دار العاصمة، الرياض.

* الإسنوي (جمال الدين عبد الرحيم):

- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تحقيق / محمد حسن هيتو، الطبعة الرابعة، (١٩٨٧ م)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول في علم الأصول: تأليف القاضي البيضاوي: ومعه شرح البدخشي المسمى: منهاج العقول، (١٩٨٤ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر (١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م) وهذه الأخيرة مصورة عن طبعة مكتبة صبيح التجارية بالقاهرة.

* ابن باجة (أبو بكر محمد بن يحيى):

- رسائل ابن باجة الإلهية: تحقيق: د/ ماجد فخري، (١٩٦٨ م)، دار النهار للنشر، بيروت - لبنان.

* الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف):

- إحكام الفصول في أحكام الأصول: تحقيق ودراسة / عبد الله محمد الجبوري، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م)، مؤسسة الرسالة - بيروت، كما رجعت إلى طبعة دار الكتاب الإسلامي.

- الحدود في الأصول: تحقيق د/ نزيه حماد، الطبعة الأولى، (١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م)، دار الآفاق العربية، القاهرة.

* الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب):

- إعجاز القرآن: تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، (١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م)، دار المعارف - القاهرة.

- الانتصار للقرآن: طبع في سنة (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م) في مجلدين بتحقيق محمد عصام القضاة، عن أصل رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- التقريب والإرشاد الصغير في أصول الفقه: قدم له محققه وعلق عليه / عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة الثانية (١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

- التمهيد طبعة بيروت المطبوعة باسم: (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) : تحقيق / عماد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧ م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان.

- التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة: تحقيق/ محمود محمد الخضيرى ومحمد عبد الهادى أبو ريدة، الطبعة الأولى (١٩٤٧ م)، دار الفكر العربى.
- نكت الانتصار لنقل القرآن: تحقيق/ محمد زغلول سلام، (١٩٧١ م) منشأة المعارف، الإسكندرية.
- * البَجِيرَمي (سليمان):
- التجريد لنفع العبيد (حاشية البجيرمي على شرح المنهج): دار الفكر العربى.
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب): دار الفكر العربى.
- * البخارى (محمد بن إسماعيل):
- الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م)، دار المعارف - السعودية، الرياض.
- * البخارى (علاء الدين):
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: دار الكتاب الإسلامى، بدون تاريخ.
- * البدخشي (محمد بن الحسن):
- مناهج العقول في شرح منهاج الوصول: للقاضي البيضاوى، (١٩٨٤ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، وطبعة دار الفكر، (على حاشية نهاية السؤل).
- * بدران الدمشقي (عبد القادر):
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: الطبعة الثانية، (١٤٠١ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- نزهة خاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر: بدون بيانات.
- * البرسوي (إسماعيل):
- روح البيان في تفسير القرآن.
- * البزدوي (أبو اليسر محمد):
- أصول الدين: ت/ هانز بيتر لنس، (١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م)، مصورة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- * ابن بشران (عبد الملك بن محمد):
- الأمالي في الحديث: تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م)، دار الوطن - الرياض.
- * ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك):
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم: ط سنة (١٩٥٥ م)، دار الثقافة الإسلامية، القاهرة.
- * البصري (أبو الحسين):
- المعتمد في أصول الفقه: ت: خليل الميس، ط: ١، (١٤٠٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * البَطْلِيَّوسِي (ابن السِّيد):
- الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة: نشره: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، (١٩٤٦ م).
- * البغدادي (إسماعيل باشا):
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: سنة (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م)، مصورة دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان.

* البغدادي (عبد القادر بن عمر):

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: الطبعة الأولى (١٩٩٨ م)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* البغدادي (عبد القاهر):

- أصول الدين: الطبعة الأولى، سنة (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م)، مطبعة الدولة، إستانبول - تركيا.

- الفرق بين الفرق: ت / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

* البغدادي (ابن ملكا):

- المعتبر في الحكمة: الجزء الأول منها طبع سنة (١٣٥٧ م)، الطبعة الأولى، حيدر أباد الدكن، الهند.

* البغوي (الحسين بن مسعود الفراء):

- معالم التنزيل: تحقيق / خالد العك ومروان سوار، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

* البلخي (أبو القاسم):

- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (١٩٧٤ هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس.

* ابن البنا الحنبلي (أبو علي البغدادي):

- المختار في أصول السنة: تحقيق / عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

* البناني (عبد الرحمن البناني العلامة):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).

* ابن البهریز:

- حدود المنطق: بتصحيح محمد تقي دانشي يُذوه، طهران (١٣٧٥ هـ).

* البهوتي (منصور بن يونس):

- الروض المربع شرح زاد المستقنع في الفقه الحنبلي: الطبعة الثالثة (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

* البهي (محمد):

- الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي: الطبعة الثانية، (١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

* البوطي (محمد سعيد رمضان):

- كبرى اليقينيّات الكونية - وجود الخالق ووظيفة المخلوق: الطبعة السادسة، سنة (١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م)، دار الفكر العربي، دمشق.

* البيضاوي (ناصر الدين):

- طوابع الأنوار من مطالع الأنظار: تحقيق / محمد ربيع محمد الجوهري، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م)، توزيع دار الاعتصام، القاهرة.

- معاني التنزيل وأسرار التأويل: تحقيق / عبد القادر بركات العشا حسونة، الطبعة الثانية، (١٤١٦ هـ /

- ١٩٩٦ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * البيهقي (الحافظ):
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد: تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠١ هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- الأسماء والصفات: تحقيق/ عماد الدين أحمد حيدر، سنة (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- سنن البيهقي الكبرى (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الباز - مكة المكرمة.
- شعب الإيمان: الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الترمذي (أبو عيسى):
- الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي: تحقيق/ أحمد محمد شاكر، بدون تاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن تغري بردي:
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.
- * التفتازاني (مسعود بن عمر):
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، تحقيق/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- شرح المقاصد: تحقيق/ عبد الرحمن عميرة، وقدم له/ صالح موسى شرف، الطبعة الثانية (١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- شرح النسفية: ت/ أحمد حجازي السقا، ط: ١، (١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م)، الكليات الأزهرية.
- * التميمي (عبد الواحد):
- اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل: ضمن طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء الحنبلي.
- * التهانوي (محمد):
- كشف اصطلاحات الفنون (١٣١٧ هـ)، مطبعة إقدام، إستانبول، تركيا.
- * التوحيد (أبو حيان):
- الإمتاع والمؤانسة: صححه وضبطه وحققه/ أحمد أمين وأحمد الزين، طبعة خاصة بالهيئة العامة لقصور الثقافة، ضمن سلسلة الذخائر برقم: (٨٣)، مصر.
- المقابسات: ت/ حسن السندوبي، الطبعة الثانية (١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م)، مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة عن نشرة المكتبة التجارية بالقاهرة سنة (١٩٢٩ م).
- * توفيق الطويل:
- أسس الفلسفة: الطبعة الخامسة (١٩٦٧ م)، دار النهضة العربية، القاهرة.
- * ابن تيمية (تقي الدين):
- الأسماء والصفات: ضمن مجموع الفتاوى.
- الإكليل في المتشابه والتأويل: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.
- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تحقيق: د. موسى سليمان الدويش الطبعة الأولى

- (١٤٠٨ م)، مكتبة العلوم والحكم، الرياض.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: جمع/ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى (١٣٩٢ هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
- التدمرية، أو: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع: الطبعة الخامسة، سنة (١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م)، مكتبة العبيكان، بالرياض.
- التسعينية: تحقيق/ محمد بن إبراهيم العجلان، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- تفسير سورة الإخلاص: راجع نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، ط الأولى (١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م)، الدار السلفية، بومباي - الهند.
- توحيد الألوهية: ط ٢، جمع: عبد الرحمن بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية.
- جامع الرسائل: ت/ محمد رشاد سالم، ط ١، سنة (١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م)، مطبعة المدني، مصر.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ت/ علي حسن ناصر وعبد العزيز إبراهيم العسكر وحمدان محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٤ هـ)، دار العاصمة، الرياض.
- درء تعارض العقل والنقل: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى (١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م)، جامعة الإمام، الرياض، وكذلك نشرته القديمة باسم: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.
- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: مؤسسة علوم القرآن - دمشق - (١٤٠٤ هـ)، الطبعة الثانية، تحقيق/ أستاذنا الدكتور/ محمد السيد الجلند.
- الرد على المنطقيين: تحقيق/ عبد الصمد شرف الدين (١٩٧٦ م)، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، وطبعة مؤسسة المعرفة ببيروت.
- رسالة في الكلام على الفطرة: (ضمن مجموع الفتاوى).
- شرح العقيدة الأصفهانية: ت/ إبراهيم سعيداي، ط ١ (١٤١٥ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح حديث النزول: ط ٦ (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، المكتب الإسلامي، لبنان.
- الصفدية: تحقيق: محمد رشاد سالم (١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م)، دار الفضيلة، الرياض.
- الفتاوى الكبرى: تقديم حسنين مخلوف، بدون تاريخ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الفتوى الحموية الكبرى: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى.
- مجموع الفتاوى: جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ولده محمد، بدون تاريخ، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
- مجموعة الرسائل والمسائل: طبع سنة (١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩ م)، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: تحقيق/ محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ)، مؤسسة قرطبة بالقاهرة، توزيع الرياض.
- النبوات: ت/ عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٦ هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.
- نقد مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.

- * ثعلب (أحمد بن يحيى):
- مجالس ثعلب : بتحقيق/ عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- * جابر بن حيان:
- مختار رسائل جابر بن الحيان: نشرة : بول كراوس (١٣٥٤ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الجاحظ (أبو عثمان):
- رسائل الجاحظ: ت/ عبد السلام هارون، ط: ١ (١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الجرجاني (الشريف):
- التعريفات: ت/ إبراهيم الإياري، ط ١، (١٤٠٥ هـ)، دار الكتاب العربي، لبنان.
- شرح المواقف بحاشيتي السيلكوتي والجلبي: تحقيق / محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن الجزري:
- النشر في القراءات العشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن الجزري (محمد):
- غاية النهاية في طبقات القراء: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * الجصاص (أحمد بن علي الرازي):
- الفصول في الأصول: ت/ عجيل جاسم النشمي، ط ١ (١٤٠٥ هـ)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية.
- * جلال الدين (المحلي):
- شرح جمع الجوامع: عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).
- * الجلال الدواني (محمد):
- شرح العقائد العضدية: طبعة سنة (١٣٢٢ هـ)، المطبعة الخيرية بمصر.
- * الجلبي (حسن بن محمد شاه الفناري):
- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن جماعة (القاضي بدر الدين):
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: تحقيق/ وهبي سليمان غاوجي الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠ م)، دار السلام، بيروت - لبنان.
- * الجمحي (محمد بن سلام):
- طبقات فحول الشعراء: تحقيق وشرح/ محمود محمد شاكر، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- * جميل صليبا:
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية: (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، الشركة العالمية للكتاب، بيروت - لبنان.
- * ابن الجوزي (أبو الفرج):
- أعمار الأعيان: ت/ محمود الطناحي، سنة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ذم الهوى: تحقيق/ مصطفى عبد الواحد (١٩٦٢ م).

- صفة الصفوة: ت/ محمود فاخوري وخرج أحاديثه/ محمد رواس قلعجي، ط الأولى (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، دار الوعي، حلب.
- المنتظم في التاريخ: ط الأولى (١٣٥٨هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان.
- * الجويني (إمام الحرمين):
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تحقيق/ محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد، ورجعت أحياناً إلى نسخة بتحقيق/ سعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية.
- البرهان في أصول الفقه: تحقيق/ عبد العظيم الديب، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، دار الوفاء، مصر.
- التلخيص في أصول الفقه: تحقيق/ عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ومكتبة دار الباز بمكة المكرمة.
- الشامل في أصول الدين: تحقيق/ علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار (١٩٦٩م)، منشأة المعارف - الإسكندرية، كما رجعت إلى نشرة هلموت كلوبفر، (١٩٨٨هـ/ ١٩٨٩م)، دار العرب للبستاني، القاهرة.
- الشامل في أصول الدين: مخطوط، نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية، تحت رقم: (١٤٢) توحيد وملل ونحل.
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- غياثي الأمم في التياث الظلم: تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، د. مصطفى حلمي، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار الدعوة، الاسكندرية.
- الكافية في الجدل: تقديم وتحقيق د/ فوقيه حسين محمود، الطبعة الأولى (١٩٧٩م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد الملة: تحقيق/ فوقيه حسين محمود، الطبعة الثانية، سنة (١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- * ابن الحاجب (عثمان بن عمر أبو عمر):
- مختصر المنتهى الأصولي بشرح العضد الإيجي وحاشية الشريف الجرجاني: ط الأولى (١٩٨٣م)، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: ط الأولى (١٤٠٥هـ)، ط دار الكتب العلمية، نشر مكتبة الباز بمكة المكرمة.
- * حاجي خليفة (جلبي):
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: بدون تاريخ، مكتبة المثنى، بغداد - العراق.
- * الحاكم الجشمي (المحسن بن محمد):
- تحكيم العقول في تصحيح الأصول: تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان - الأردن.
- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس (ويسمى: رسالة الشيخ أبي مرة إلى إخوانه المجبرة): بدون بيانات،

- طبع باليمن.
- * الحاكم (أبو عبد الله النيسابوري):
- المستدرك على الصحيحين: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- * ابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان البستي):
- الثقات: تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)، دار الفكر، بيروت لبنان.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- * حجازي (عوض الله):
- دراسات في العقيدة الإسلامية: طبعة خاصة بطلبة كلية أصول الدين، بدون بيانات.
- ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي: طبعة مجمع البحوث الإسلامية عام (١٩٧٢م)، والطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م) بدار الطباعة المحمدية بالقاهرة.
- * ابن حجر (العسقلاني):
- الإصابة في تمييز الصحابة: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- تغليق التعليق: تحقيق/ سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥هـ)، المكتب الإسلامي ودار عمار، بيروت، عمان - الأردن.
- تقريب التهذيب: ت: محمد عوامة، ط ١ (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، دار الرشيد - سوريا.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني (١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م)، بالمدينة المنورة.
- تهذيب التهذيب: الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، دار الفكر - بيروت - لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ / ١٠٨٦م)، دار الريان للتراث، مصر، مصورة عن نسخة المكتبة السلفية.
- لسان الميزان: ط دائرة المعارف النظامية بالهند.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: بدون تاريخ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: تحقيق/ محب الدين الخطيب، بدون تاريخ، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- * ابن أبي الحديد (أبو حامد عز الدين):
- شرح نهج البلاغة: تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم (١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * ابن حزم (أبو محمد):
- الإحكام في أصول الأحكام: مقابلة على تحقيق أحمد محمد (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، دار الآفاق الجديدة - بيروت. كما رجعت إلى نسخة دار الحديث بالقاهرة: الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- الأصول والفروع: تحقيق وتقديم وتعليق: عاطف العراقي وسهير مختار أبو وافية وإبراهيم هلال، الطبعة الأولى (١٩٧٨م)، دار النهضة العربية، القاهرة.

- الفصل في الملل والنحل والأهواء والبدع: الطبعة الثانية (١٩٧٥ م)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى طبعة مكتبة الخانجي.
- المحلى بالآثار: تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: الطبعة الثالثة (١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- النبذ في أصول الفقه: تحقيق/ محمد أحمد عبد العزيز الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * حسان بن ثابت:
- ديوان حسان بن ثابت: ت/ سيد حنفي حسنين، الطبعة الأولى (١٩٧٣ م)، دار المعارف، القاهرة.
- * حسن العطار (الشيخ):
- حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي: بدون بيانات الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * حسن إبراهيم حسن:
- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * حسن حنفي:
- من العقيدة إلى الثورة (١٩٨٨ م)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- * حسين أمين:
- تاريخ العراق في العصر السلجوقي (١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م)، المكتبة الأهلية، بغداد.
- * حسين مؤنس:
- أطلس تاريخ الإسلام: طبعة أولى (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، الزهراء للإعلام، القاهرة.
- * الحصني (تقي الدين):
- دفع شبه من تشبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام الجليل أحمد: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- * الحكيم (الترمذي):
- نواذر الأصول في أحاديث الرسول: تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * الحلبي (جمال الدين):
- أنوار الملكوت في شرح الياقوت: ت/ محمد النجمي الزنجاني، مكتبة الرضي، طهران.
- كشف الفوائد: طهران.
- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: مكتبة المصطفوي، طهران.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول: إخراج وتعليق وتحقيق/ عبد المحسن محمد علي البقال (١٩٨٤ م)، المطبعة العلمية، طهران.
- نهج المسترشدين في أصول الدين: ت/ السيد أحمد الحسيني، مجمع الذخائر الإسلامية، قم.

- * حماية (محمود علي) :
- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: الطبعة الأولى (١٩٨٣ م)، دار المعارف، القاهرة.
- * الحموي (ياقوت) :
- معجم البلدان: ط دار الفكر، بيروت.
- * حنا خباز (الأستاذ) :
- الفلسفة في كل العصور: أو ملخص الآراء الفلسفية : عني بطبعه السيد أسعد باسيلي، بمصر، سنة (١٩٣٣ م)، مطبعة الشمس بالقاهرة.
- * أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الكوفي) :
- الشرح المبسط على الفقهاء الأكبر والأوسط المنسوب إلى أبي حنيفة: تحقيق/ محمد عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٩ م)، مكتبة الفرقان، عجمان.
- * أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) :
- تفسير البحر المحيط: الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الخادمي (محمد بن محمد بن مصطفى) :
- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية في سيرة أحمدية: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة.
- * ابن خالويه (الحسين بن أحمد أبو عبد الله) :
- الحجة في القراءات السبع: الطبعة الرابعة (١٤٠١ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت - لبنان.
- * الخبيصي (أبو بكر) :
- التذهيب شرح تهذيب المنطق للسعد (بحاشيتي الدسوقي والعتار عليه) : بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن إسحاق) :
- التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ: تحقيق/ عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، الطبعة الخامسة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م)، مكتبة، الرياض.
- مختصر المختصر المسمى بصحيح ابن خزيمة: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م)، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.
- * الخطيب البغدادي :
- تاريخ بغداد: ط دار الكتب العلمية، مصورة، بدون بيانات، بيروت - لبنان.
- * الخطيب التبريزي (محمد بن عبد الله) :
- مشكاة المصابيح: بتحقيق الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان .
- * ابن خلدون (عبد الرحمن) :
- العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: الطبعة الخامسة (١٩٨٤ م)، دار القلم، بيروت - لبنان.

- لباب المحصل: تحقيق/ رفيق العجم (١٩٩٥م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- مقدمة ابن خلدون: بدون تاريخ، دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار القلم (١٩٨٤م).
- * ابن خلكان (أبو العباس):
- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان: تحقيق: إحسان عباس، بدون تاريخ، دار الثقافة - لبنان.
- * الخوارزمي (الكاتب):
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- مفاتيح العلوم: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد):
- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد: تحقيق/ محمد جحازي، بدون تاريخ، نسخة بالجمع التصويري بمكتبة الخانجي بالقاهرة، توزيع مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- * الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر):
- رؤية الله: تحقيق/ مبروك إسماعيل مبروك، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مكتبة القرآن، القاهرة.
- سنن الدارقطني: ت: السيد عبد الله هاشم، سنة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، دار المعرفة، لبنان.
- * الداعي المطلق (علي بن الوليد):
- دماغ الباطل وحتف المناضل: تقديم وتحقيق: د/ مصطفى غالب (١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م)، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- * الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان):
- التيسير في القراءات السبع: الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- * أبو داود (السجستاني):
- السنن: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - لبنان.
- * ابن درباس (عبد الملك):
- رسالة في الذب عن الأشعري: ط ٢ دائرة المعارف الإسلامية - حيدر آباد الدكن - بدون تاريخ.
- * الدمياطي (البنا):
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ت/ علي محمد الضباع، المشهد الحسيني.
- * الدولابي (أبو بشر):
- الذرية الطاهرة: ت/ سعد المبارك الحسن، ط ١، سنة (١٤٠٧هـ)، الدار السلفية، الكويت.
- * الديب (عبد العظيم):
- إمام الحرمين: حياته وعصره: طبع سنة (١٤٠٠هـ)، دار القلم - الكويت.
- فقه إمام الحرمين خصائصه، أثره، منزلته: الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار الوغاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- * الديلمي (أبو شجاع شيرويه بن شهر دار):
- الفردوس بمأثور الخطاب: تحقيق/ السعيد بن بسيوني بن زغلول، الطبعة الأولى (١٩٨٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

* الذهبي (شمس الدين):

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

- تذكرة الحفاظ: الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

- سير أعلام النبلاء: الطبعة التاسعة (١٤١٣م)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

- العبر في خبر من غبر: مطبعة حكومة الكويت (١٩٨٤م)، ط ٢، تحقيق/ صلاح الدين المنجد.

- العلو للعلي الغفار: تحقيق/ أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥م)، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

- الكاشف عن له رواية في الكتب الستة: تحقيق/ محمد عوامة، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علو، جدة.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الطبعة الأولى (١٤٠٤م)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

- المعين في طبقات المحدثين: الطبعة الأولى (١٤٠٤م)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن.

- المغني في الضعفاء (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، ت/ حازم القاضي، دار الكتب العلمية، لبنان.

- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (مختصر منهاج السنة النبوية) : تحقيق/ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق/ علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.

* الذهبي (الشيخ محمد حسين):

- التفسير والمفسرون بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه: الطبعة الرابعة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، مكتبة وهبة، القاهرة.

* راجح الكردي:

- علاقة صفات الله تعالى بذاته: الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.

* الرازي (ابن عبد القادر):

- مختار الصحاح: ط ١ (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، ت/ محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

* الرازي (فخر الدين):

- الأربعين في أصول الدين: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- أساس التقديس: تحقيق/ أحمد حجازي السقا (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين: تحقيق/ علي سامي النشار، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- البراهين في علم الكلام: تصحيح وتقديم: السيد محمد باقر السبزاوي، بدون تاريخ، طهران.
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات: بتحقيق/ المعتصم بالله البغدادي (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: تحقيق/ د: عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- المحصول في علم أصول الفقه: دراسة وتحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني (١٣٩٩ - ١٤٠١هـ / ١٩٧٩ - ١٩٨١م)، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر.
- المطالب العالية من العلم الإلهي: ضبطه وخرج آياته/ محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- معالم أصول الدين: تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، بدون بيانات، مكتبة الكليات الأزهرية.
- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- نهاية العقول في دراية المعقول: رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين بالقاهرة.
- * الرازي (أبو الفضائل):
- حجج القرآن: ت/ أحمد عمر المحمصاني، الطبعة الثانية (١٩٨٢م)، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- * الراغب الأصفهاني:
- المفردات في غريب القرآن: تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - لبنان.
- * الرامهرمزي (أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد):
- أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ: الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان.
- * الرسي (القاسم):
- أصول العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- كتاب العدل والتوحيد: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- * ابن رشد (الحفيد):
- تفسير ما بعد الطبيعة: تحقيق الأب موريس بويج، سنة (١٩٧٣م) دار المشرق، بيروت - لبنان.
- تلخيص كتاب النفس: تحقيق: د/ أحمد فؤاد الأهواني (١٩٥٠م)، القاهرة.
- تهافت التهافت: تحقيق د/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- رسالة ما بعد الطبيعة: تقديم وضبط وتعليق: جيارار جهامي، رفيق العجم (١٩٩٤م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- مناهج الأدلة في عقائد الملة: تقديم وتحقيق/ محمود قاسم، الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- * الرافعي (مصطفى صادق):
- تاريخ آداب العرب (١٤٢٠هـ / ١٩٩٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- * الرماني (علي):
- معاني الحروف: تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بدون تاريخ، مصر للطبع والنشر، القاهرة
- * أبو ريان (محمد علي):
- تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية (الجزء الأول من طاليس إلى أفلاطون) (١٩٧٦م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- * أبو ريذة (محمد عبد الهادي):
- إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية (١٣٥٦هـ / ١٩٤٦م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.
- * الريسوني (أحمد):
- البحث في مقاصد الشريعة، نشأته وتطوره ومستقبله: بحث غير منشور، مناولة من المؤلف، حفظه الله!
- * ابن الزاغوني (أبو الحسن علي بن عبيد الله):
- الإيضاح في أصول الدين: بتحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وإحسان عبد الغفار مرزا، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- * الزبيدي (أبو بكر):
- طبقات النحويين واللغويين: ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثابئة، دار المعارف، القاهرة.
- * الزجاج (إسحاق):
- تفسير أسماء الله الحسنى: تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- * الزرقاني (محمد):
- مناهل العرفان في علوم القرآن: الطبعة الأولى (١٩٩٦م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * الزركان (محمد صالح):
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: بدون بيانات، دار الفكر.
- * الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر):
- البحر المحيط في أصول الفقه: تحرير عبد القدر العاني، مراجعة: سليمان الأشقر (١٩٩٢م)، الغردقة - مصر، وزارة الأوقاف الإسلامية بالكويت ودار الصفوة بالغردقة.
- البرهان في علوم القرآن: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (١٣٩١هـ)، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن النسخة الأصلية لدار التراث بمصر.
- معنى لا إله إلا الله: تحقيق/ علي محيي الدين علي القره داغي، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٥م)، دار الاعتصام، القاهرة.
- * الزركلي (خير الدين):
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: الطبعة الثانية عشرة (١٩٩٧م) دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- * الزمخشري (جار الله محمود بن عمر):
- أساس البلاغة (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الفائق في غريب الحديث: تحقيق/ علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م)، دار الريان للتراث، القاهرة.
- المنهاج في أصول الدين: تحقيق/ عباس حسين عيسى شرف الدين، مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء - اليمن.
- * الزيندي (عبد الرحمن بن زيد):
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي دراسة نقدية في ضوء الإسلام: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، مكتبة المؤيد بالرياض بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- * زهدي حسن جار الله:
- المعتزلة (رسالة في تاريخ المعتزلة وعقائدهم وأثرهم في تطور الفكر الإسلامي) : بدون تاريخ ولا بيانات، المكتبة الأزهرية، القاهرة (مصورة عن النسخة القديمة).
- * زهير (محمد أبو النور):
- أصول الفقه: المكتبة الأزهرية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- * الزيلعي (عبد الله الحنفي):
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (١٣٥٧هـ)، ت/ يوسف البنوري، دار الحديث - مصر.
- * سامي نصر لطف:
- الحرية المسئولة في الفكر الفلسفي الإسلامي: مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
- فكرة الجوهر في الفكر الفلسفي الإسلامي: ط ١ (١٩٧٨م)، مكتبة الحرية الحديثة.
- * الساوي (عمر بن سهل):
- البصائر النصيرية في علم المنطق: تحقيق الشيخ محمد عبده، مكتبة صبيح بالقاهرة.
- * السبتي (أبو الحسن بن أحمد الأموي):
- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء: تحقيق/ محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان.
- * ابن السبكي (تاج الدين):
- جمع الجوامع: مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، مصورة دار الفكر (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق/ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- * السبكي (تقي الدين علي بن عبد الكافي):
- السيف الثقيل في الرد على نونية ابن زفيل: تحقيق/ محمد زاهد الكوثري، بدون تاريخ، ط المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- * السبكي (محمود محمد خطاب):
- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ورد شبه الملحدة والمجسمة وما يعتقدونه من المفتريات: أشرف عليه/ يوسف أمين خطاب، الطبعة الثانية (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).

- * السبكي وولده (تقي الدين وتاج الدين):
 - الإبهاج في شرح المنهاج: تحقيق د/ محمد شعبان إسماعيل، ط المكتبة الأزهرية، مصر، وطبعة دار الكتب العلمية (١٤٠٤ هـ).
- * سجاقلي زاده (المرعشلي):
 - نشر الطوالع: الطبعة الأولى، (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤ م)، مكتبة العلوم العصرية ومطبوعات، القاهرة.
- * السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن):
 - فتح المغيث شرح ألفية الحديث: تحقيق/ صلاح محمد محمد عويضة، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
 - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- * السرخسي (أبو بكر محمد بن أحمد):
 - أصول السرخسي: حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني (١٣٧٣ هـ)، لجنة إحياء المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن.
- * سر كيس (يوسف إلبان):
 - معجم المطبوعات العربية والمعرية: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون بيانات الطبعة.
- * سزكين (فؤاد):
 - تاريخ التراث العربي: نقله إلى العربية: د/ فهمي أبو الفضل وراجعه: د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * سعد الدين صالح:
 - العقيدة اليهودية: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
 - قوانين الفكر بين الاعتقاد والإنكار: رسالة بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.
- * ابن سعد (محمد):
 - الطبقات الكبرى: ط دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- * أبو السعود (محمد بن محمد بن مصطفى):
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: تحقيق د/ محمد عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- * أبو سعيد المتولي (النيسابوري):
 - الغنية في أصول الدين: تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٧ م)، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت - لبنان.
- المغني في أصول الدين على طريقة أبي الحسن الأشعري: مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، رقم (٢٢٢) توحيد وملل ونحل، وطبع بعنوان: الغنية في أصول الدين، السابق الذكر.
- * السفاريني (محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان):
 - لوايح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في شرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية أهل السنة والجماعة: ط ١ (١٩٩٨ م)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض.

- * السفاقسي (النوري):
- غيث النفع في القراءات السبع: على هامش سراج القارئ المبتدئ، مصطفى البابي الحلبي.
- * السلفي (أبو طاهر):
- معجم السفر: تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
- * سليم عيد الهلالي:
- المنهل الرقاق في تخريج ما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: ط ١ (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار ابن الجوزي، الرياض.
- * سليمان دنيا:
- محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين (حاشيته على شرح الدواني على العضدية): بدون بيانات، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- * السمعاني (أبو مظفر):
- قواطع الأدلة في أصول الفقه: ت/ محمد حسن هيتو، ط ١ (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، بيروت.
- * السنوسي:
- مختصر في المنطق: مطبعة السعادة، مصر (١٣٣٠هـ).
- * ابن السنِّي (أحمد بن محمد الدينوري):
- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه ﷺ ومعاشرته مع العباد: ت/ كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- * السهروردي (المقتول):
- اللمحات: تحقيق إميل المعلوف، بدون بيانات.
- * سهير محمد مختار:
- التجسيم عند المسلمين (مذهب الكرامية): الطبعة الأولى، سنة (١٩٧١م).
- * السالكوتي (عبد الحكيم):
- حاشية على شرح الجرجاني على المواقف: تحقيق/ محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * السيرافي (أبو سعيد):
- أخبار النحويين البصريين: ت/ فرنس كرنكو (١٩٣٦م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- * ابن سينا الرئيس (أبو علي الحسين):
- أحوال النفس، رسالة في النفس بقائها ومعادها: حققه وقدم له: أحمد فؤاد الأهواني، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.
- الإشارات والتنبيهات: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، سنة (١٩٨٣م)، دار المعارف، القاهرة.
- تسع رسائل في الحكمة والإلهيات - رسالة في القوى الإنسانية وإدراكاتها: الطبعة الهندية بمصر (١٩٢٨م).
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- رسالة في الحدود: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).
- الشفاء - السماع الطبيعي: القاهرة (١٩٦٠م).

- الشفاء - النفس: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب تحقيق محمود الخضيرى
- الشفاء - النفس ٢: ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عيون الحكمة: تحقيق/ عبد الرحمن بدوي، ذكرى ابن سينا (١٩٥٤ م)، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة.
- النجاة الطبيعية والإلهيات: ت/ محيى الدين صبرى، الطبعة الثانية (١٩٣٨ م)، القاهرة.
- * السيوطي (جلال الدين):
- الإتقان في علوم القرآن (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، الطبعة الأولى، ت سعيد المندوب، دار الفكر - لبنان.
- الأشباه والنظائر في النحو: الطبعة الأولى، ١٤٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ت/ عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير: تحقيق محمد عبد الرؤوف، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار طالب العلم، جدة.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: تحقيق د/ مازن المبارك، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٣ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- طبقات المفسرين: الطبعة الأولى (١٣٩٦ هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- * الشاطبي (أبو إسحاق):
- الاعتصام: ضبطه وصححه/ أحمد عبد الشافي (١٩٩١ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الموافقات في أصول الشريعة، أو: عنوان التعريف بأسرار التكليف: تحقيق/ الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت - لبنان، بدون بيانات، مصورة عن الطبعة القديمة.
- * الشافعي (الدكتور حسن):
- الأمدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م)، دار السلام، القاهرة.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام: الطبعة الثانية، (١٤١١ هـ / ١٩٩١ م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- لمحات من الفكر الكلامي (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م)، دار الثقافة الإسلامية، مصر.
- * الشافعي (الإمام المطلبي):
- الرسالة في أصول الفقه الرسالة (١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- مسند الشافعي: بدون تاريخ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- * ابن شاهين (أبو حفص عمر بن أحمد):
- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع - القاهرة.
- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنة: الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ)، ت/ عبد الله بن محمد البصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - السعودية.

* الشربيني (محمد):

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* الشريف الرضي:

- رسائل الصابي والشريف الرضي: تحقيق: د/ محمد يوسف نجم (١٩٦١ م)، الكويت.

- شرح الكافية: تحقيق/ حسن بن محمد الحفظي (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، طبعة جامعة الإمام محمد

ابن سعود بالرياض.

* الشنقيطي (ابن مايبي):

- استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات: المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.

* الشنقيطي (محمد الأمين):

- آداب البحث والمناظرة: بدون تاريخ، مكتبة العلم بجدة، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات،

بدار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

* الشهرستاني (أبو الفتح):

- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار (تفسير الشهرستاني) : تحقيق/ محمد علي آذرشب، الطبعة الأولى

(١٩٩٧ م)، شركة النشر العلمي والثقافي، طهران.

- الملل والنحل: ت/ محمد سيد كيلاني، ط ١ (١٤٠٤ هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

- نهاية الأقدام في علم الكلام: حرره وصححه/ ألفرد جيوم، بدون بيانات.

* شوقي ضيف:

- المدارس النحوية: الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

* الشوكاني (محمد):

- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات: الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٤ م)،

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول: الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م)، تحقيق: محمد

سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - لبنان.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: تحقيق/ علي محمد عمر، الطبعة الأولى

(١٣٩٦ هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- القول المفيد في الاجتهاد والتقليد.

* ابن أبي شيبه (محمد بن عثمان العبسي):

- العرش وما روي فيه: تحقيق/ محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ)، مكتبة المعلا،

الكويت.

* شيث بن إبراهيم:

- حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر: تحقيق/ عبد الله عمر البارودي،

الطبعة الأولى، (١٤٠٥ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

* أبو الشيخ الأصفهاني (عبد الله بن محمد):

- العظمة: تحقيق/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨ هـ)، دار العاصمة،

الرياض.

* الشيرازي (أبو إسحاق):

- الإشارة إلى مذهب أهل الحق: تحقيق د/ محمد السيد الجليند (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

- التبصرة في أصول الفقه: شرحه وحققه د/ محمد حسن هيتو، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م)، دار الفكر، دمشق.

- طبقات الفقهاء: تحقيق: خليل الميس، دار القلم - بيروت - لبنان.

- اللمع في أصول الفقه: ط دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ).

* الصالحي (محمد بن يوسف الصالحي الشامي):

- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: الطبعة الأولى (١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م)، تحقيق عادل أحمد

عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* الصدر (محمد باقر):

- فلسفتنا: الطبعة العاشرة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م)، دار المعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان.

* الصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك):

- نكت الهميان في نكت العميان: تحقيق/ أحمد زكي شيخ العروبة (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

- الوافي بالوفيات (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان.

* ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن):

- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: تحقيق/ موفق عبد الله عبد القادر، ط الثانية (١٤٠٨هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* الصنعاني (محمد بن إسماعيل الأمير):

- إجابة السائل شرح بغية الأمل في أصول الفقه: الطبعة الأولى (١٩٨٦ م)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

* طاش كبرى زاده:

- مفتاح السعادة: ط حيدر آباد - الهند.

* طبانة (د/ بدوي):

- الصاحب بن عباد الوزير الأديب العالم: بدون تاريخ، ضمن سلسلة: أعلام العرب برقم: (٢٧)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

* الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد):

- المعجم الأوسط: تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥هـ)، دار الحرمين، القاهرة.

- المعجم الكبير: تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٤هـ / ١٩٨٣ م)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل - المغرب.

* الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير):

- التبصير في معالم الدين (تبصير أولي النهى ومعالم الهدى): تحقيق/ علي بن عبد العزيز الشبل، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، دار العاصمة، الرياض.

- جامع البيان في تفسير القرآن: تحقيق د/ مصطفى مسلم محمد، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٥ هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- * الطبري (أبو الحسن):
- تأويل الآيات المتشابهة: تحقيق الباحث/ عبد الحميد الغمري، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- * الطنطاوي (علي):
- نشأة النحو: طبعة وادي الملوك (١٩٦٩ م).
- * طه حسين:
- في الشعر الجاهلي: نشرة مجلة القاهرة، العدد (١٤٩) في أبريل (١٩٩٥ م)، تصدرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * طه رمضان:
- أصول الدين عند الإمام الطبري: ط الأولى (١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م)، دار الكيان، الرياض.
- * الطوسي (علاء الدين):
- الذخيرة (١٩٨٢ م)، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن - الهند.
- الذخيرة المطبوع باسم تهافت الفلاسفة: تحقيق وتحليل/ رضا سعادة (١٩٩٠ م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان.
- * الطوسي (محمد):
- تجريد الكلام: طبعة طهران (١٢٨٥ هـ).
- تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- * ابن عادل (الحنبلي):
- اللباب في تأويل الكتاب المعروف بتفسير ابن عادل الحنبلي.
- * ابن عاشور (محمد الطاهر):
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، المعروف بتفسير ابن عاشور: الدار التونسية للنشر (١٩٨٤ م).
- * ابن أبي عاصم (عمرو الضحاك الشيباني):
- السنة: تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٠ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * ابن عباد (الصاحب):
- الإبانة عن مذهب أهل العدل: تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الثانية، سنة (١٩٦٣ م)، دار النهضة، بغداد.
- * العبادي (ابن قاسم):
- الآيات البينات حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع: تحقيق زكريا عميرات، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- * عبد الجبار (القاضي):
- الأصول الخمسة: ت/ عبد الريم عثمان، ط ١ (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م)، مكتبة وهبة.
- شرح الأصول الخمسة: تحقيق/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق/ فؤاد السيد (١٩٧٤ م)، الدار التونسية للنشر.
- متشابه القرآن: تحقيق/ عدنان محمد زرزور (١٩٦٩ م)، دار التراث، القاهرة.
- المجموع المحيط بالتكليف: تحقيق/ الأب يوسف هوين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان ج ١، ودار المشرق ج ٢.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٩٥٨ م)، طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، بتحقيقات مختلفة.
- * عبد الحكيم بليغ:
- أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري: بدون تاريخ، مكتبة نهضة مصر، مصر.
- * عبد الحليم محمود:
- التفكير الفلسفي الإسلامي: بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- * عبد الرحمن بدوي:
- أرسطو: ضمن سلسلة خلاصة الفكر الأوروبي، سلسلة الينايع، الطبعة الثالثة (١٩٥٣ م)، مكتبة النهضة المصرية.
- ربيع الفكر اليوناني: الطبعة الخامسة (١٩٧٩ م)، وكالة المطبوعات بالكويت بالاشتراك مع دار القلم، بيروت - لبنان.
- * عبد الغني الدقر:
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، وذيل بالإملاء (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م)، دار القلم، دمشق.
- * عبد الفتاح لاشين:
- بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- * عبد الكريم عثمان:
- نظرية التكليف، آراء القاضي عبد الجبار الكلامية (١٣٩١ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- * عبد اللطيف محمد العبد:
- الحدود في ثلاث رسائل: تأليف الفاكهي وإخوان الصفا وابن سينا، تقديم وتحقيق د/ عبد اللطيف محمد العبد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- * عبد الله بن أحمد بن حنبل:
- السنة: ت/ محمد سعيد سالم القحطاني، ط ١ (١٤٠٦ هـ)، دار ابن القيم، الدمام.
- * عبد المحسن عبد المقصود:
- فكرة الزمان عند الأشاعرة: ط ١ (١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * عبد المنعم حفني:
- المعجم الفلسفي: الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، الدار الشرقية.

* ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله القرطبي):

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٢ هـ)، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الطبعة الأولى، سنة (١٣٨٧ هـ)، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب.

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (١٣٩٨ هـ)، دار الكتب العلمية - لبنان.

* ابن عبد ربه (الأندلسي):

- العقد الفريد: ط: ٣ (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

* ابن عبد الشكور (محب الدين):

- مسلم الثبوت: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤ هـ)، مصر، مطبوع على هامش المستصفي للغزالي، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، مصورة دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

* العجلوني (إسماعيل بن محمد الجراحي):

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: مؤسسة الرسالة - بيروت - (١٤٠٥ م)، الطبعة الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش

* عدنان زرزور:

- الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير: بدون بيانات، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

* ابن عدي (عبد الله بن عدي الجرجاني):

- الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

* ابن عذبة (حسن):

- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية: (ط حيدر آباد، ١٣٢٢ هـ).

* العراقي (الحافظ):

- المغني عن حمل الأسفار: (بهامش إحياء علوم الدين).

* العراقي (محمد عاطف):

- ثورة العقل في الفلسفة العربية: الطبعة الخامسة (١٩٨٤ م)، دار المعارف، القاهرة.

- الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا: الطبعة الثانية، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

- النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد: الطبعة الثانية (١٩٧٩ م)، دار المعارف، القاهرة.

* ابن العربي (أبو بكر محمد بن عبد الله):

- قانون التأويل: تحقيق/ محمد السليمان، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية بالرياض ومؤسسة علوم القرآن بسوريا.

- المحصول في أصول الفقه: تحقيق حسين علي البدر، الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، دار البيارق، عمان - الأردن.

* ابن أبي العز الحنفي (علي بن علي بن محمد):

- شرح العقيدة الطحاوية: تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وعبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،

- بيروت ، ورجعت إلى نسخة المكتب الإسلامي بتحقيق / محمد ناصر الدين الألباني .
- * عز الدين (ابن عبد السلام) :
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م) ، دار القلم ، دمشق .
- * ابن عساكر (علي بن الحسن الدمشقي) :
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري (١٩٩٥ م) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- * العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) :
- الفروق اللغوية: تحقيق / محمد باسل عيون السود (١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- * ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي) :
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م) ، دار الكتب العلمية - لبنان .
- * العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله) :
- إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية ، لاهور - باكستان .
- * العلوي (يحيى بن حمزة) :
- مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار: تحقيق وتقديم: د/ محمد السيد الجلند ، بدون تاريخ ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر .
- * علي إبراهيم حسن :
- التاريخ الإسلامي العام: الجاهلية ، الدولة العربية ، الدولة العباسية: طبع سنة (١٩٧١ م) ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- * علي فهمي خشيم :
- الجبائيان أبو علي وأبو هاشم: الطبعة الأولى ، سنة (١٩٦٨ م) ، دار الفكر العربي ، طرابلس .
- * علي مصطفى الغرابي :
- أبو الهذيل العلاف: الطبعة الأولى (١٩٤٩ م) ، مكتبة الحسين التجارية ، مصر .
- تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين : طبعة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، بدون بيانات .
- * العلمي (أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد) :
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: تحقيق / عدنان يوسف عبد المجيد نباتة (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م) ، مكتبة دنيس ، عمان - الأردن .
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: تحقيق / رياض عبد الحميد مراد (١٩٩٧ م) ، دار صادر ، بيروت - لبنان .

- * ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد) :
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: تحقيق/ عبد القدر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ)، دار ابن كثير، دمشق.
- * عماد خفاجي سالم:
- مناهج التفكير في العقيدة الإسلامية بين النصيين والعقليين: رسالة ماجستير مطبوعة على الاستنسل، بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.
- * عمر رضا كحالة:
- معجم المؤلفين: الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- * أبو عوانة (الاسفراييني) :
- المستخرج على صحيح مسلم: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- * عويس (منصور) :
- ابن تيمية ليس سلفياً: نسخة خاصة بالمؤلف، بدون بيانات.
- * عياض (القاضي عياض بن موسى اليحصبي) :
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: الطبعة الأولى (١٣٧٩ هـ / ١٩٧٠ م)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة بالاشتراك مع المكتبة العتيقة بتونس .
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعيان مذاهب الإمام مالك: تحقيق/ محمد سالم هاشم، سنة (١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * ابن عيسى (أحمد بن إبراهيم) :
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٦ هـ)، ط المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان
- * العيني (بدر الدين محمود بن أحمد العيني) :
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- * غرابة (الدكتور حمودة) :
- الأشعري أبو الحسن: ط (١٩٥٣ م)، الرسالة، القاهرة.
- ابن سينا بين الدين والفلسفة (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م)، مجمع البحوث الإسلامية.
- * الغزالي (أبو حامد) :
- إحياء علوم الدين: بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- الاقتصاد في الاعتقاد: ت/ إبراهيم جوبوقجي وحسين أتاوي (١٩٦٢ م)، جامعة أنقرة، طبع مصطفى أبو العلا (١٩٧٢ م)، وطبعة بشرح الدكتور جيب الله حسن أحمد.
- إجماع العوام عن علم الكلام: تحقيق/ سميح دغيم، الطبعة الأولى (١٩٩٣ م)، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان. كما رجعت إلى النسخة المطبوعة ضمن القصور العوالي.
- تهافت الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- الحدود الفلسفية: ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.
- فضائح الباطنية: ت/ عبد الرحمن بدوي، ط ١ (١٤١٣ هـ)، مؤسسة دار الثقافة، الكويت.
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: ضمن القصور العوالي.

- القسطاس المستقيم: ضمن القصور العوالي.
- قواعد العقائد: ت/ موسى بن نصر، ط الثانية (١٩٨٥ م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- محك النظر: طبعة القاهرة.
- المستصفى في علم الأصول: نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية ببولاق المحمية (١٣٢٤ هـ)، مصر، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م)، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المضمون به على غير أهله: ضبطه وقدم له: رياض مصطفى العبد الله، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م)، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت.
- المعارف العقلية: تحقيق/ عبد الكريم عثمان (١٩٦٣ م)، دار الفكر، دمشق.
- معارج القدس: ضمن القصور العوالي.
- معيار العلم في فن المنطق: بدون بيانات، دار الأندلس، بيروت - لبنان.
- مقاصد الفلاسفة: تحقيق/ سليمان دنيا، الطبعة الثانية (١٩٦٠ م)، دار المعارف، القاهرة.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: تحقيق/ بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، دار الجفان والجابي، قبرص.
- المنحول من تعليقات الأصول: حققه/ محمد حسن هيتو (١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م)، دمشق.
- المنقذ من الضلال: ت/ عبد الحليم محمود، ط: الثانية، ١٩٥٥ م، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- * الفارابي (أبو نصر):
- إحصاء العلوم: ت/ عثمان أمين ط ٢ (١٩٤٩ م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهي وأرسطوطاليس: تحقيق/ ألبير نصري نادر (١٩٦٠ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان.
- الرسائل، التعليقات (١٣٤٦ هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند.
- السياسة المدنية: حققه/ فوزي متري نجار (١٩٦٤ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- فصوص الحكم: ضمن مجموعة فلسفة أبي نصر الفارابي، ط مصر (١٩٠٧ م).
- كتاب الحروف: تحقيق/ محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان.
- مقالة في معاني العقل: الطبعة الأولى (١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م)، مطبعة السعادة، القاهرة.
- المنطق عند الفارابي، كتاب البرهان: ت/ ماجد فخري (١٩٨٧ م)، دار المشرق، بيروت.
- * ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس):
- معجم مقاييس اللغة: تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية (١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م)، دار الجيل - بيروت - لبنان.
- * الفتني (الهندي):
- تذكرة الموضوعات: بدون بيانات.
- * الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله):
- معاني القرآن: الطبعة الثانية (١٩٨٠ م)، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- * فرغلي (محمود محمد):
- بحوث في السنة المطهرة: طبعة سنة (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

- * الفَرْهَارِيُّ (محمد) :
 - النبراس في شرح العقائد: نسخة بخط اليد من مطبوعات المكتبة الإمدادية، باكستان.
 * ابن فورك (أبو بكر) :
 - مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: تحقيق/ دانيال جيماريه (١٩٨٧ م)، دار المشرق، بيروت - لبنان.
 - مشكل الحديث وبيانه: تحقيق/ موسى محمد علي (١٩٧٩ م)، دار الكتب الحديثة.
 * فوقية حسين :
 - الجويني إمام الحرمين: سلسلة أعلام العرب، العدد: (٤٠)، القاهرة (١٩٦٥ م).
 * الفيروزأبادي (محمد بن يعقوب) :
 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، تحقيق/ محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
 - القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من كلام العرب شماطيط: مؤسسة الرسالة.
 * فيصل بدير عون :
 - فكرة الطبيعة في الفلسفة الإسلامية مع بيان مصادرها: الطبعة الأولى (١٩٨٠ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
 - الفلسفة الإسلامية في المشرق: طبعة سنة (١٩٨٢ م)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
 * القاري (ملا علي بن سلطان الهروي) :
 - الرد على القائلين بوحدة الوجود: تحقيق/ علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٥ م)، دار المأمون للتراث، دمشق.
 - شرح كتاب الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان: تحقيق/ علي محمد دندل (١٤١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - المصنوع في الحديث الموضوع: تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة، سنة (١٤٠٤ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.
 * القاسم بن محمد بن علي :
 - الأساس في عقائد الأكياس: تحقيق/ ألبير نصري نادر، الطبعة الأولى، سنة (١٩٨٠ م)، دار الطليعة، بيروت - لبنان.
 * القاسمي (جمال الدين) :
 - تاريخ الجهمية والمعتزلة: الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
 - قواعد التحديث: دار إحياء السنة النبوية، بدون بيانات الطبعة.
 * ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن عمر) :
 - طبقات الشافعية: تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى (١٤٠٧ م)، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
 * ابن قتيبة (الدينوري) :
 - تأويل مختلف الحديث: تحقيق/ محمد زهري النجار، الطبعة الأولى (١٣٩٣ هـ / ١٩٧٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.

- تأويل مشكل القرآن: شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المعارف: تحقيق/ دكتور ثروت عكاشة، الطبعة الرابعة، دار المعارف - القاهرة.
- * ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله):
- تحريم النظر في علم الكلام: تحقيق/ عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٠م)، دار عالم المكتب، الرياض.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: راجعه وأعد فهرسه/ سيف الدين الكاتب (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- * القرافي (شهاب الدين):
- أنوار البروق في أنواء الفروق: الطبعة الأولى (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: حققه/ طه عبد الرؤوف سعد (١٩٧٣م)، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان.
- نفائس الأصول في شرح المحصول: تحقيق/ عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- * القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر):
- الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام: تحقيق/ أحمد حجازي السقا، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار التراث العربي، القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن: دار الشعب - القاهرة.
- * القزويني (عبد الكريم بن محمد الرافي القزويني):
- التدوين في أخبار قزوين: سنة (١٩٨٧م)، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * القسطنطيني (إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي):
- نعمة الذريعة في نصرة الشريعة: الطبعة الأولى (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المسير، الرياض.
- * القفطي (جمال الدين):
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء: بدون تاريخ، مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) دار الفكر العربي، القاهرة.
- * القنوجي (صديق حسن خان):
- أبجد العلوم أو الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: تحقيق/ د. عبد الوهاب زكار، الطبعة الأولى (١٩٧٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * قوشتي (الدكتور أحمد):
- حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة: رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة.

* القوشجي (علي):

- شرح تجريد الاعتقاد: بدون بيانات، مكتبة بیدار، تبريز.

* القيسي (مكّي):

- الكشف عن وجوه القراءات: ت/ محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* ابن القيم (شمس الدين):

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- حاشية على سنن أبي داود (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، لبنان.

- الروح: تحقيق: ضياء الحسن السلفي، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تحقيق/ محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، الطبعة الثالثة، سنة (١٣٩٨هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تحقيق/ علي بن محمد الدخيل اللّٰه، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، دار العاصمة، الرياض.

- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: دار الكتب العلمية - بيروت.

* كارل بروكلمان:

- تاريخ الأدب العربي: ترجمة محمود فهمي حجازي (١٩٩٣م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الكتاني (محمد بن جعفر):

- الرسالة المستطرفة في علوم السنة المشرفة: تحقيق/ محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، الطبعة السادسة، سنة (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

* الكتاني (محمد الدكتور):

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر الحديث: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

- جدل العقل والنقل في مناهج التفكير الإسلامي في الفكر القديم: الطبعة الأولى (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء - المغرب.

* ابن كثير (إسماعيل):

- البداية والنهاية: ت/ محمد عبد العزيز النجار، ط: ١ (١٩٩١م)، دار الغد العربي، القاهرة.

- تفسير القرآن العظيم: ت/ أحمد يوسف الدقاق، ط: ١ (١٤٠١هـ)، دار الفكر، بيروت.

* الكرمي (مرعي بن يوسف المقدسي):

- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

* الكفوي (أبو البقاء):

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

- * الكلاباذي (أحمد بن محمد البخاري):
 - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المعروف برجال البخاري: تحقيق: عبد الله الليثي، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- * الكلاباذي (تاج الإسلام أبو بكر):
 - التعرف على مذهب أهل التصوف: الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * الكلوذاني (أبو الخطاب محفوظ بن أحمد):
 - التمهيد في أصول الفقه: دراسة وتحقيق د/ مفيد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم (١٤٠٦ هـ) / (١٩٨٥ م)، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- * الكمال بن الهمام (محمد السيواسي):
 - التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية: طبع في جمادى الأولى (١٣٥١ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
 - المسامرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة: راجع أصولها وعلق عليها / الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ، المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة.
- * الكندي (أبو يوسف):
 - آراء أهل المدينة الفاضلة: ت/ ألير نصري نادر (١٩٥٩ م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
 - الحدود والرسوم: (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب).
 - رسائل الكندي الفلسفية: تحقيق/ محمد عبد الهادي أبي ريدة (١٩٥٠ م)، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر.
- * اللالكائي (هبة الله بن الحسن بن منصور):
 - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: تحقيق/ أحمد سعد حمدان، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٢ هـ)، دار طيبة، الرياض.
- * اللامشي (أبو الثناء الحنفي الماتريدي):
 - التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ عبد المجيد التركي، الطبعة الأولى (١٩٩٥ م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- * اللاهيجي (عبد الرزاق):
 - شوارق الإلهام: مكتبة الشيخ رضا كتابقروش، تبريز.
- * ابن اللحام (علي بن عباس):
 - المختصر في أصول الفقه: ت/ مظهر بقا، ط جامعة عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- * الماتريدي (أبو منصور):
 - تأويلات أهل السنة: ت/ إبراهيم عوضين وسيد عوضين (١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م)، القاهرة.
 - التوحيد: ت/ فتح الله خليف، ط: الثانية (١٩٧٧ م)، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
 - شرح الفقه الأكبر: الطبعة الثانية (١٩٤٨ م)، طبعة حيدر آباد الدكن - الهند.
- * ابن ماجه (القزويني):
 - سنن ابن ماجه: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار الريان للتراث، مصر.

* المازري (أبو عبد الله):

- المعلم بفوائد مسلم: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

* ابن ماكولا (علي بن هبة الله بن أبي نصر):

- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: الطبعة الأولى (١٤١١ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* المالقي (أحمد):

- رصف المباني: تحقيق/ أحمد محمد الراط (١٣٩٤ هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* مالك بن أنس:

- الموطأ: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

* ابن مالك (محمد بن عبد الله الطائي الجباني):

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

* الماوردي (أبو الحسن):

- أدب الدنيا والدين: بدون بيانات الطبعة، دار مكتبة الحياة.

- أعلام النبوة: ت/ محمد المعتصم بالله، ط: ١ (١٩٨٧ م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

* المبرد (محمد بن يزيد):

- الكامل في الأدب: مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان، بدون بيانات الطبعة.

- المقتضب في النحو: تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة (١٩٨٦ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

* المتقي الهندي (علاء الدين علي):

- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الطبعة الأولى، (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م)، تحقيق: محمود عمر

الدمياطي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* ابن متويه:

- التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض: تحقيق/ سامي نصر لطف وفيصل بدير عون، الطبعة الأولى، سنة

(١٩٧٥ م)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

* ابن مجاهد (البغدادي):

- كتاب السبعة في القراءات: ط الثانية (١٤٠٠ هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر.

* مجمع اللغة العربية:

- المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

* المحاسبي (الحارث بن أسد بن عبد الله):

- شرف العقل وماهيته: تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان.

- ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه: تحقيق/ سحين القوتلي، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٨ هـ)،

دار الكندي ودار الفكر، بيروت - لبنان.

- * محمد الخضر حسين:
 - نقض كتاب في الشعر الجاهلي: بدون بيانات، مصورة بالمكتبة الأزهرية، القاهرة.
- * محمد أبو زهرة:
 - ابن حزم حياته وعصره - آراؤه الفقهية: بدون تاريخ، دار الفكر العربي، القاهرة.
- * محمد أحمد الدالي:
 - مسائل نافع ابن الأزرق عن عبد الله بن عباس من طريقين: طبع سنة (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، الجفان والجاني للطبع والنشر، قبرص.
- * محمد جمال الدين سرور:
 - تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق.
- * محمد حسن:
 - منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام: رسالة ماجستير بكلية أصول الدين - قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، بالقاهرة.
- * محمد حسنين مخلوف:
 - بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول: الطبعة الثانية (١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، تحقيق/ حسنين محمد مخلوف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- * محمد رمضان عبد الله:
 - الباقلاني وآراؤه الكلامية: رسالة دكتوراه بأصول الدين - القاهرة.
- * محمد عبده:
 - رسالة التوحيد: قدم لها / حسين يوسف الغزال، الطبعة الخامسة (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.
- * محمد عمارة:
 - رسائل العدل والتوحيد: جمع وتحقيق، سنة (١٩٧١م)، دار الهلال، مصر، والطبعة الثانية (١٤٠هـ/١٩٨٨)، دار الشروق بالقاهرة.
- * محمد غلاب:
 - الفلسفة الإغريقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات.
 - الفلسفة الشرقية: طبع بالقاهرة سنة (١٩٣٨م)، طبعة خاصة بدون بيانات الطبع.
 - مشكلة الألوهية: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/١٩٥١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- * محمد فؤاد عبد الباقي:
 - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، دار الحديث - القاهرة.
- * محمد فريد بك:
 - تاريخ الدولة العلية العثمانية: طبعة دار النفائس، بدون تاريخ، بيروت - لبنان.
- * محمد كرد علي:
 - أمراء البيان: الطبعة الثانية (١٣٦٧هـ/١٩٤٨م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

* محمد مصطفى:

- نظرية المعرفة عند المعتزلة: رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

* محمد بن يحيى مداعس:

- الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين.

* المحمصاني (صباحي):

- فلسفة التشريع الإسلامي في الإسلام: الطبعة الثانية (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، دار الكشف.

* محمود (عبد الرحمن):

- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: الطبعة الأولى (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م) مكتبة الرشد، الرياض.

* محمود قاسم:

- ابن رشد وفلسفته الدينية: (الطبعة الثانية من كتاب الفيلسوف المفترى عليه) (١٩٦٤م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد: بدون تاريخ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- في النفس والعقل لفلاسفة الإسلام والإغريق: الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- مقدمة في نقد مدارس علم الكلام (بحث قدم به لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد): الطبعة الثالثة (١٩٥٥م)،

مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

* مخلوف (عبد الرؤوف):

- الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن: (رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ١٩٦٥م).

* مذكور (إبراهيم):

- في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه: نشرة المكتب المصري للطباعة والنشر.

* مذكور (محمد سلام):

- المدخل للفقه الإسلامي تاريخه ومصادره ونظرياته العامة: الطبعة الثالثة (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)،

دار النهضة العربية - القاهرة.

* مراد وهبة وآخران:

- المعجم الفلسفي: طبعة بدون بيانات، وقدم لها مراد وهبة بتاريخ ٢١ مارس (١٩٦٦م).

* ابن المرتضى (أحمد):

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وبهامشه: جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجنة

البحر الزخار: تصحيح القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- رياضة الأفهام في لطيف الكلام: ضمن البحر الزخار.

- طبقات المعتزلة: عني بتحقيقه/ سوسنة ديفلد - فلزر، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، دار المنتظر،

بيروت - لبنان.

- غرر الفوائد ودرر القلائد (المعروف بأمالى ابن المرتضى): تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة

الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- فرق وطبقات المعتزلة المعروف بالمنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل: تحقيق وتعليق/ علي سامي

النشار وعصام الدين محمد علي (١٩٧٢م)، دار المطبوعات الجامعية. كما رجعت إلى الكتاب نفسه ضمن

البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار، المجلد الأول.

- القلائد في تصحيح العقائد: تحقيق/ ألبير نصري نادر (١٩٩٥ م)، دار المشرق، بيروت - لبنان، كما رجعت إليه في أول البحر الزخار له.
- معيار العلوم في علم الأصول: ضمن البحر الزخار في معرفة مذاهب علماء الأمصار الأول.
- * المرزوقي (أبو يعرب):
- مفهوم السببية عند الغزالي: الطبعة الأولى، بدون تاريخ، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
- * المرصفي (سيد بن علي):
- رغبة الآمل من كتاب الكامل: الطبعة الأولى (١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م)، مطبعة النهضة بمصر.
- * مرعي بن يوسف الكرمي:
- دفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر: الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ)، تحقيق/ أسعد محمد المغربي، دار حراء - مكة المكرمة - السعودية.
- * مسلم (ابن الحجاج النيسابوري):
- الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان.
- المنفردات والوحدان: تحقيق/ عبد الغفار سليمان البنداري، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * مصطفى حلمي:
- قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي: بحوث في العقيدة الإسلامية: الطبعة الثانية (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م)، دار الدعوة بالإسكندرية.
- * المُطَرِّزِي (أبو المكارم):
- المُغَرَّب في ترتيب المغرب: دار الكتاب العربي.
- * المطيعي (محمد بخيت):
- حاشية على شرح الدردير على خريدة التوحيد: مطبعة الإسلام (١٣١٤ هـ)، طبعة خاصة.
- سلم الوصول، حاشية على نهاية السؤل للإسنوي: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- * المعري (أبو العلاء):
- رسالة الغفران: وضع حواشيه وقدم له/ علي حسن فاعور، الطبعة الأولى (٢٠٠١ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * معمر بن راشد الأزدي:
- الجامع: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، سنة (١٤٠٣ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، مطبوع في نهاية كتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني.
- * المغربي (علي عبد الفتاح):
- إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، مكتبة وهبة، القاهرة.
- * المفضل الضبي:
- المفضليات: ط: السابعة، ت/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

- * المقبل (صالح) :
 - الأرواح النوافخ: مطبوع بهامش العلم الشامخ، دار البيان، دمشق.
 - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: دار البيان، دمشق.
 * المقداد السيوري (الفاضل) :
 - إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: تصحيح السيد محمود المرعشي والسيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، طهران.
 * المقدسي (أبو حامد محمد بن موسى) :
 - رسالة في الرد على الرافضة: تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، بدون تاريخ، الدار السلفية، بومباي - الهند.
 * المقدسي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :
 - الأحاديث المختارة: تحقيق/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.
 * المقدسي (محمد) :
 - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (١٩٨٠ م)، تحقيق/ غازي طليمات، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق.
 * المقرزي (أحمد) :
 - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: طبعة بولاق (١٣٢٧ هـ)، القاهرة.
 * المكي (عبد العزيز) :
 - الحيدة: مطبعة السعادة بمصر.
 * المكي (أبو الحسين) :
 - التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: تحقيق الشيخ/ محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية (١٩٧٧ م)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
 * المناوي (عبد الرؤوف) :
 - التوقيف على مهمات التعاريف: ت/ محمد رضوان، ط ١ (١٤١٠ هـ)، دار الفكر، بيروت.
 - فيض القدير شرح الجامع الصغير: ط ١ (١٣٥٦ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
 * ابن منجويه (الأصبهاني) :
 - رجال صحيح مسلم: ت: عبد الله الليثي، ط: الأولى (١٤٠٧ هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
 * ابن منده (أبو عبد الله) :
 - الرد على الجهمية: تحقيق/ علي محمد ناصر الفقيهي - المكتبة الأثرية - باكستان.
 * المنذري (عبد العظيم) :
 - الترغيب والترهيب: ت/ إبراهيم شمس الدين، ط ١ (١٤١٧ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
 * ابن منظور (محمد بن مكرم المصري) :
 - لسان العرب: الطبعة الأولى، سنة (١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م)، دار صادر، بيروت - لبنان، كما رجعت إلى نسخة دار المعارف بتحقيق سيد رمضان وآخرين.

- * ابن الموصلي (محمد) :
- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة: صححه/ زكريا علي يوسف، بدون تاريخ، مكتبة المتنبي، مصر.
- * ابن ميمون (القرطبي) :
- دلالة الحائرین: ط (١٩٧٢ م) مطبعة جامعة أنقره، تركيا.
- * ابن ميمون (أبو بكر) :
- شرح الإرشاد: ت/ حجازي السقا (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- * ناصر الدين الأسد:
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: ط ٧ (١٩٨٨ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * ابن النجار (محمد بن أحمد الفتوحی) :
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: تحقيق/ محمد الزحيلي ونزيه حماد، (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م)، مكتبة العبيكان، الرياض، وأيضاً نشرة مطبعة السنة المحمدية.
- * النجراني (تقي الدين محمود العجالي المعتزلي) :
- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء: دراسة وتحقيق د/ السيد محمد الشاهد (١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- * النحاس (أبو جعفر) :
- إعراب القرآن: الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- * ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق) :
- الفهرست: تحقيق د/ صالح الضامن، الطبعة الأولى، سنة (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م)، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- * النسائي (أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن) :
- السنن الصغرى المعروف بالمجتبى من السنن الكبرى: الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦)، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا.
- السنن الكبرى: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١ هـ / ١٩٩١ م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * النسفي (أبو المعين) :
- بحر الكلام: طبعة القاهرة (١٩٢٣ م).
- تبصرة الأدلة في أصول الدين: رسالة للدكتوراه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بتحقيق ودراسة الدكتور: محمد ربيع الجوهري، كما رجعت إلى طبعة المعهد العالمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، بتحقيق كلود سلامة، الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) دمشق.
- التمهيد لقواعد التوحيد: تحقيق/ جيب الله حسن أحمد، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.
- * النسفي المفسر (عبد الله بن أحمد) :
- تفسير النسفي المعروف بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الطبعة الثانية (١٣٧٢ هـ)، دار الشعب، القاهرة.

* النشار (علي سامي):

- التصور الذري عند علماء المسلمين.
- فلسفة وفرق المعتزلة: (بحث في نهاية فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار).
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي: الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: الطبعة الثامنة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

* نشوان الحميري (أبو سعيد نشوان بن سعيد):

- الحور العين: ت/ كمال مصطفى، الطبعة الثانية (١٩٨٥ م)، طبع بدار آزال للطباعة والنشر ببيروت، بالاشتراك مع المكتبة اليمنية بصنعاء.
- * ابن نقطة (محمد بن عبد الغني البغدادي):
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: تحقيق/ كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* النوبختي (الحسن):

- فرق الشيعة: الطبعة الثانية (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، دار الأضواء - بيروت - لبنان.

* نور الدين الصابوني:

- البداية في أصول الدين: باهتمام/ بكر طوبال أوغلي، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.
- * النووي (محيي الدين):

- شرح صحيح مسلم: تحقيق/ عبد الله أحمد أبو زينة، بدون تاريخ، دار الشعب، مصر.
- * النيسابوري (أحمد بن محمد):

- كتاب أصول الدين: تحقيق/ عمر سعيد الداعوق، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٨ م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان.

* النيسابوري (أبو رشيد):

- ديوان الأصول في التوحيد: ت/ محمد عبد الهادي أبو ريذة (١٩٦٩ م)، دار الكتب، القاهرة.
- المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين: تحقيق/ رضوان السيد ومعن زيادة (١٩٧٩ م)، معهد الإنماء العربي، بيروت - لبنان.
- * الهيثمي (علي بن أبي بكر):

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٠٧ هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة بالاشتراك مع دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

* ابن هداية الحسيني:

- طبقات الشافعية: تصحيح ومراجعة الشيخ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت - لبنان.
- * هراس (محمد خليل):

- باعث النهضة السلفية، ابن تيمية السلفي نقد لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

* ابن هشام (جمال الدين الأنصاري):

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: تحقيق وتعليق: د/ عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة (١٩٨٥ م)، دار الفكر - دمشق - لبنان.
- * ابن هشام (المعافري):
- السيرة النبوية: ت/ طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، سنة (١٤١١ هـ)، دار الجيل، بيروت.
- * هنري لاووست:
- نظريات شيخ الإسلام في السياسة والاجتماع: ترجمة محمد عبد العظيم، تقديم وتعليق: د/ مصطفى حلمي، بدون تاريخ، دار الأنصار، القاهرة.
- * الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد):
- أسباب النزول: دراسة وتحقيق: د/ السيد الجميلي، دار الريان للتراث، بدون تاريخ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق/ صفوان عدنان داودي، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٥ هـ)، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: تحقيق/ محمد حسن أبو العزم الزفيتي، سنة (١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
- * الواسطي (أحمد بن إبراهيم):
- النصيحة في صفات الرب: تحقيق/ زهير الشاويش، الطبعة الثانية، سنة (١٣٩٤ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * وزارة الأوقاف الكويتية:
- موسوعة الفقه الإسلامي: وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالكويت.
- * ابن الوزير (محمد بن المرتضى اليماني):
- إيثار الحق على الخلق: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- العواصم والقواصم: تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة (١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- * ولتر ستيس:
- تاريخ الفلسفة اليونانية: ترجمة محمد عبد المنعم مجاهد (١٩٨٤ م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- * ولتر ملفيل باتون:
- أحمد بن حنبل والمحنة: ترجمة/ عبد العزيز عبد الحق، ومراجعة/ محمود محمود، طبع دار الهلاب، دون بيانات.
- * اليازجي (ناصر):
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: بدون تاريخ، وخاتمة الطبعة بتاريخ (١٨٨٧ م)، مصورة دار القلم، بيروت - لبنان.
- * الياضي (عبد الله):
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان: (ط حيدر آباد ١٣٣٩ هـ)

- مرهم العلل المضلة في الرد على أئمة المعتزلة: تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار، الطبعة الأولى، سنة (١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- * يحيى بن الحسين (الإمام):
- الرد على المجبرة القدرية: تحقيق/ محمد عمارة، جمعها ضمن كتاب: رسائل العدل والتوحيد ج ١، دار الهلال، القاهرة.
- * يحيى هاشم حسن فرغل:
- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: بدون بيانات، دار الفكر العربي، القاهرة.
- * يحيى هويدي:
- محاضرات في الفلسفة الإسلامية: ط ١، سنة (١٩٦٦ م)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- * ابن أبي يعلى الفراء:
- طبقات الحنابلة: تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- * أبو يعلى الفراء:
- العدة في أصول الفقه: تحقيق: د/ أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م)، مكتبة الرشد، الرياض.
- * يوسف خليف:
- حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني الهجري (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م)، ضمن سلسلة المكتبة العربية التي تصدرها المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مصر.
- * يوسف كرم:
- تاريخ الفلسفة الحديثة: الطبعة الخامسة، بدون تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

السيرة الذاتية للمحقق

مصطفى حسنين عبد الهادي:

من مواليد القاهرة، عام (١٩٧١ م).

حاصل على:

- الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.
- الليسانس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر.
- الماجستير في الفلسفة الإسلامية، التخصص الدقيق: في علم الكلام بعنوان: الغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري دراسة وتحقيق قسم الإلهيات، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد المنعم مذكور.
- الدراسة الحالية:
- باحث دكتوراه بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، في موضوع: « الكليات الكلامية وأثرها في استدلال المتكلمين ».
- الخبرات العملية:
- تدرج في عدد من المراكز البحثية وشركات تقنية المعلومات بدءاً من شركة « حرف » لتقنية المعلومات، والشركة العالمية لتقنية المعلومات « صخر » وغيرها.
- العمل الحالي:
- يعمل باحثاً شرعياً بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، بمشروع: معلمة القواعد الفقهية، في إعداد أبحاث القواعد المقاصدية والأصولية.
- أعمال علمية سابقة:
- تحقيق كتاب شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، راجعه وقدم له الأستاذ الدكتور مصطفى حلمي، أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم، بجامعة القاهرة، وطبع بمكتبة ابن تيمية، مصر (٢٠٠٥ م).
- المشاركات الإعلامية:
- تسجيل عدة حلقات بالبرنامج الثقافي بإذاعة جمهورية مصر العربية، برنامج: « قصة مخطوطة »، وكان هذه الحلقات تهدف إلى التعريف بمصادر الفكر الإسلامي الأصيل.
- إعداد وتقديم حلقة خاصة عن موضوع: « نحو غد أفضل »، تتحدث عن الوضع الثقافي الراهن في البيئة المصرية وسُبل تقويمه.
- المشاريع العلمية التي يعنى بها:
- أولاً في مجال تحقيق التراث:
- ١ - تحقيق كتاب شرح تنقيح الفصول في شرح المحصول للإمام القرافي مع حاشية العلامة الشيخ محمد

الطاهر بن عاشور عليه والمسمأة: « التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح ».

- ثانيا: في مجال البحث العلمي:

- ١ - أصالة المنهجية المعرفية في الفكر الإسلامي عند المتكلمين والأصوليين .
- ٢ - إعداد موسوعة مقاصد الشريعة، وهي موسوعة تُعنى بجمع النصوص المقاصدية من مظانها الفكرية والأصولية والفقهية، وترتيبها موضوعيا.

رقم الإيداع

٢٠١٠ / ١٤٧٠٣

الترقيم الدولي I. S. B. N

978 - 977 - 342 - 923 - 2

(من أجل تواصل ببناء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .
نشكر لك اقتناءك كتابنا : « الغنية في الكلام » ورغبة منا في تواصل ببناء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهم بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

* فهياً مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :
المؤهل الدراسي : السن : الدولة :
المدينة : حي : شارع : ص.ب :
هاتف : / e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : المدينة : العنوان :

- ما رأيك في عملنا في الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضع لِم)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضع لِم)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) العملة

عزيزي انطلقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوان ودون ما يحول في خاطرك : -

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على [e-mail:info@dar-alsalam.com](mailto:info@dar-alsalam.com)

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا



عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهداً نحسبه ممتازاً ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائماً نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقاً لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فتتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعاً في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم ... ،

هذا الكتاب

يمثل الحلقة المفقودة في المذهب الأشعري، فيغطي مرحلة مهمة من مراحل البحث الكلامي عند الأشاعرة ويكشف عن تفاصيلها، تلك المرحلة التي تمثل نضج المذهب واستواءه على سوقه بعد أن أرسى قواعده الأشعري وأسس بنيانه الباقلاني فانتشر على يده انتشاراً كبيراً، ثم انتقل المذهب - بعد طبقتين من الأصحاب - إلى الجويني الذي يعد منظر المذهب، فيمثل الكتاب الحلقة التي من خلالها اتصل سند الأشاعرة حتى وصل إلى فخر الدين الرازي أحد أهم شخصيات المذهب الأشعري من المتأخرين. وقد توسع المؤلف في بسط استدلالات أصحاب المقولات في المسائل والدلائل فتتبع الأقوال والمذاهب في كل مسألة - لا سيما مقولات المعتزلة - مع ذكر أدلة كل قول، ووجه الدلالة فيه، وما قد يرد عليه من إيرادات، كل هذا مع التحري ومحاولة الاستقصاء، وصولاً إلى القول الحق في رأيه خالصاً من شائبة التبع أو الاستدراك. وقد أعان المؤلف في ذلك اعتماده على مصادر للفكر الكلامي الأشعري وغيره مما أكثره في دنيا الناس اليوم في عداد المفقود. وقد استغرق الكتاب كافة المسائل الكلامية التي هي موضوعه إضافة إلى مناقشته مباحث وقواعد أصولية ومباحث حديثية وإشارات تفسيرية ومباحث فقهية ولغوية.

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتجارية

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب. ١٦١ القورية
هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٣٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 978-977-342-923-2



9 789773 429232 >

دار السلام للنشر والتوزيع

٢

الأشعرية

في الكلام

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والتجارية

كتاب الأشعرية في الكلام